

مكتبة
عمر بن الخطاب



222

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
K. No	Hasan Hüsnî R.
V. No	
Eski No	399



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد الأولين والآخرين محمد وآله وصحبه أجمعين. ثم عني أبو
عن أبي حنيفة رضي في الغسل قال لا ينقض الوضوء حتى يلبس العمامة وان قلص ملأ الفم مرة أو طعماً أو
ماءً ينقض الوضوء وان قلص ملأ الفم بلغاً لم ينقض الوضوء. وقال أبو حنيفة رحمه الله قال
أبو يوسف رحمه الله البغمة مثل المرة والطعام ينقض الوضوء. ثم خرج الجامع الصغير للشيخ الإسلام أبو زيد

لم يجد إلا بنيد التمر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بوجوه عدة. وقال بنيد التمر قال أبو يوسف رحمه الله
عنه الجمع وهو قول محمد وعنه بنيد التمر. وسحب لأن بنيد التمر فصل عنه فيه روايان. وروى الحسن بن
مشي قوله محمد بن قول أبي حنيفة رحمه الله الأول أنه صلح توشاً ليلته وقال مرة طيبة ورب غفور وما أظن
ووجه قوله الثاني أن ليله الجحش كانت بكاء وآية التيمم زلت بالمدينة فسمي ووجه قوله الثالث
أنه صلح ساء ماءً وأنه ليس ماء على الإطلاق فوجب الجمع ولهذا قالوا لا بد من التيمم في الوضوء ذكره في
التقريب وذكر أبو زيد في التفسير ولا ينقض عن أبي حنيفة في الغسل به على قوله الأول اختلف فيه قيل
يكوز اعتباراً بالوضوء وقيل لأن الجنبه فوق الحديث فلا يجوز الخاق بالحدث فيما ثبت بخلافه
قلت وذكر في اختلاف زفر ويعقوب نصاً عن أبي حنيفة كالجواب في الوضوء والظاهر أن أبو زيد ذكر
لم يخطأ جواب أبي حنيفة حتى ذكر الاختلاف وهذا إذا كان البنية حلواً وان كان مسكراً لا يجوز لأن
الوارو في الحديث الحلو عن أبي حنيفة يجوز وأن كان مطبوخاً لا يجوز كيف كان لأن النار غيرته وقال
الكرخي يجوز. ثم خرج الجامع الصغير للشيخ الإسلام أبو زيد

ولا عند ذلك صبح وكفه في البرد ووطئ به يديه بل أنزل ثقله الرغبة كما قرأت عذراء ولم يزل عذراً
يعني رجل لا امرأة عذراً فأنما لم يزل عذراً لا غسل عليها ما لم ينزل لأن العذرة تمنع من التفتاح الخ
كذا في المتبعي
إذا أدمن رجل ثم توشأ وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء لكان التسمية جازاً الوضوء لا وجعل

رجل جامع أداته فيما دون النرج فدخل فرج المرأة لا غسل عليها لأن الغسل يلزم بالجماع بالآفة الخائنة
أو ينزول ما بها ولم يوجد حتى لو قبلت كان عليها الغسل لأنه ينزل ما بها. ثم المذكور
رجل في أداته وهي عذراء لا غسل عليها ما لم تنزل لأن العذرة تمنع من التفتاح الخائنة. ثم المذكور
وفي جامع أبي الحسن الكرخي قال محمد بن بكر جوعت فيما دون النرج فوصل المتى إلى فرجها ان عليها الغسل
لا الوصول لا إلى فرجها لكن لا قبل أن تنزل فتنزل. آفة ناسن طغي التوار
وإذا انفصل المتى عن الشهوة وخرج لا عن شهوة بان جامع أو احتلم ثم اغتسل قبل النوم والرجل
ثم خرج منه ذكره متى وعلى صورة المذقة واحتلم فامك قضبه حتى سكنت شهوة ثم خرج المتى لا شهوة
فعليه الغسل نيا عند ما احتلم وعنه أبي يوسف لا يجب قياساً وتوباً لأن ما لم يخرج المتى المذوق
فلا غسل عليه. ثم قيل بل يخرج منه ذكره متى ان كان منتشر فعليه الغسل ان كان مكسراً فعليه الوضوء

فتاوى ويزيد لصاحب المحيط

وفي شرح التفتاح للمحدث في قولها ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف فيه وفي التفتاحين واختلف
المحقق بعد أعضاء الوضوء وأما غسل من الأعضاء قبل كمالها والاحتلام لا يطلق له ذلك وكذا الجنب لأن
الحديث والجنبه لا يتيمم طهراً ولا غسل فيه لغيره أو قبل ذلك والمنع من الاحتلام للصورة للتميز
والاحتلام في الوضوء والغسل عند التيمم لا يشرع له أن لا يكون سرفاً لأنه ليس بتضييع بخلاف
الاحتلام إذا كان في الوضوء. وفي ذلك. ثم خرج الجامع الصغير للشيخ الإسلام أبو زيد
قال غسل برغسل يجب مستحساناً كوضوء وضوء قال لأن فيه كشف العورة وذلك لا يباح بلا ضرورة

فتاوى ويزيد لصاحب المحيط

أد الف التوب أن تجلس في الثوب الطاهر ولكن لم يصدر طبعاً بحيث يخل من شيء ولا يتقاطر منه لوعصره اختلف
المشايخ والاحتلام لا يصير نجساً وكذا البسطة الثوب الطاهر على الثوب النجس وعلى أرض نجسة مستترة
أقرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصدر طبعاً كالوعصر سبل منه شيء ولكن يعرف موضع القطر والاختلاف
الشيخ فيه والاحتلام لا يصير نجساً. خلاصة

ماتت العائرة في صبيغ فصبيغ فيه الثوب ثم غسل الثوب ثلاثاً بحكم بطيخ. خلاصة
فإن كان لابس الخفين بحكم بطيخة الخفين بطيخة موضع الاستنجاء وكذا الاستنجاء على لوح بالار اللوح
ظاهر. خلاصة

وفي شرح التفتاح كره استقبال الشمس والقمر بالفرج قالوا ورويه حديث ولا بأس بالاستبراء وكبره ان
يدخل الخلاء ومعه فام عليه سلم الله أو شيء من القرآن لما فيه من ترك التعظيم ذكر أبو الليث لو كان على فضة

اسم من اسما لا يبايسته اذا دخل الخلاء ان يجعل الفص في كفه ولو اراد ان يستنجي يستحب ان يجعل في
يمينه ذكره في صلوة الاثر انه ينزع حتى لا يجري عليه ما نجس قالوا ودلت هذه الرواية على ان السنتان
يكونان الخاتم على اليسار ذكر اليزدوي فان كان المكتوب في رقبة او غير ما في خلافه لا يكره الا في
به في الخلاء مع ان الاثر اعرض عن مثله فضل ذكر الحسن ان لا يفضل ان لا يدخل الخلاء في كفه مصحفا واذا اضطر
لم يأتهم واذا لم يضطر رجو ان لا يأتهم شرح الجامع الصغير للشمس

وان كان في رجليه ما رزق قدره من رسل الحق فكله لله بدمه او ما اسبه ذلك وهو لا يخاف على الفطر
لا يجوز له ان يتيمم قالوا الجمل في ذلك ان يهبها غيره وسلم قال رضي الله عنه الا ان يذلل بين يديه فانه
لو رزق مع غيره ما يبيعه بمثل الثمن ولا يبيع بغيره الا ان يذلل بين يديه فانه لا يمكن الرجوع كغيره في التيمم
استمر فافتيحان في التيمم

اقول يجوز ان يبيع بغيره لا يمكن الرجوع عنها بان يهبه لذي الرحم المحرم او للزوج او لغيره من الناس
الموهور له عن ملكه غايته ان المشايخ سكتوا عن ذلك وايضا ان الرجوع عن الهبة مذموم شرعا فيجوز
ان يتيمم بغيره والتميم من الرجوع فيه ويحتمل ان لا يكون الفاضل خاضع الرجوع اليه في الرجوع فالتيمم لا يتم الا
بالقضاء او الرضا ثم رأيت هذا الاثر في الثاني في الفتح القدير شيخ الاسلام

عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعه من يوضه فضتي ولم يوض فبرز عن ابني حنيفة لا عنه ما جامع المصنفين
اقول المذكور في اوائل كتاب الطهارة ان هذا اذا لم يوضه الا بديل شيخ الاسلام
واو في السن الذي اذا بلغ القصب واصلت كان بالغ تمام اثني عشرة سنة واو في السن الذي اذا بلغت
القصيرة وارت الدم كان حياض ثمان سنين وهو قول محمد بن معاذ وهو اكثر المشايخ وقال ابو نصر بن
سلام بلغت سنين اذا رأت الدم وتماوى بها ثمانية ايام ولم يكن نزول عن آخره يكون حياضا ومنهم
من قد رجع سنين وقد رآه ابو علي الدقاق بثني عشرة سنة والثوري على ما قاله محمد بن معاذ احكام
القصار لا ستر وشتر

كتاب الصلوة صنف ترمذي من مسجد شعوى الى مسجد صنفى قال هذا يكون اصوب جواهر الفتاوى
الا امام اذا سلم فانه يجهر بالتسليمين جميعا بخلاف صلوة الجنازة فانه يجهر بكلمة واحدة واخر الجواب
له حكم المسجد جواهر الفتاوى

رجع صنفى مع القنطرة الا طلس فانه يكره لبسها لا تعلق للصلوة بذلك ولو صلى على سجادة من الارض لم يكره
لبسه حرام اما ان تنافع بلبسها لم يكره وكره الاصباح في كراة شرح الطحاوي يكره لبس الحرير في
الصلوة وذكر الباقى عن محمد انه قال لا بأس للحندي لبس الحرير وان لم يجزه العدو اذا ما لبس الحرير قلبه
ولكن لا يصلي فيه الا ان يخاف العدو جواهر الفتاوى

رجل صنفى حار الراس فان كان عن تنعم وتكاسل فانه يكره وان كان من تضرع وخشوع فانه يستحب قبل
له ما قال محمد في الكتاب لا بأس بان يصلي في ثوب واحد متوشجا به قال له وجهان احدهما انه لا يكره غيره
والثاني ان يكون ثوبا طويلا يتوشج به فيجعل بعضه على يمينه وبعضه على كل موضع من برته اما لبس فيه
تخصيص على عراة الناس النكبين فقد روي ان الصبي به رضى كانه يكره من عراة النكيب في الصلوة
جواهر الفتاوى

قال الصنفى اذا راى في الشهد الاول يلزمه سجود السهو وذكرنا ان بعضهم قالوا اذا قال الله صل على
من هو كلام تام يحصل به تأخير القيام وقال بعضهم ما لم يزل الله صل على محمد وعلى آل محمد لا يلزمه سجود السهو
لانه يحصل به التكبير فيحقق به التأخير كذا ذكرنا في كتابنا في القياس انما تطلق منصوبا عن
صنفه انه اذا راى اوجها واحد الرعدة سجود السهو جواهر الفتاوى

ذكر شيخ الاسلام الرغباني هذا عن سادة السادة الامام في شجاع قال كنت اري كالى العوم يجاري
يدخلون المسجد عند طلوع الشمس يصنعون الفجر وكنت على ان منعهم فالت اولا عن الامام شمس الامة
الحواشي وقت بل ازجهم عن ذلك قال لا ان العايب من هؤلاء انهم اذا منعوا عن ذلك واحد وان
يملكوا في المسجد الى ارتفاع الشمس ويرجعوا لم يحضروا اذا طلعت الشمس لم يصلىوا في موضع آخر بل تركوا
اصلا ولم يصلىوا في هذه الحالة فاجاز من اصحاب الحديث ولا شك ان الاو في وقت يكره بعض
الائمة اولى من ترك اصل جواهر الفتاوى

قال الامام اذا قرأ الشهد سريلا والمعتدي يقرأ مستجلا فلما قرأ الامام الشهد كان موقرا الصلوة
والدعوات فانه لا يكره لانه لا يمكن رعايته فيشترط الموافقة في اصل الفعل وهو العتود وكذا في الرضا
فاما الاذكار المشروعة في ركن فانه لا يمكن اشتراط الموافقة في كل كلمة فلا يشترط ذلك جواهر الفتاوى
لو لم يغير على الوضوء فلو لم يكن معاهد يوضيئ تيمم ولو معه من يوضيه جانا لا يتيمم ولو لم يوضيه الا بديل
جاز له التيمم عند ابني حنيفة مطلقا وقال لا يتيمم لو كان اربع ربيع درهم فلو بعامته بدنه جد تيمم التيمم
جامع المصنفين

اقول هذه المسئلة في فتاوى فافتيحان في باب التيمم ليست مذكورة على هذا الوجه فراجع شيخ الاسلام
واخا وان التوا في الصلوة من غير الفصل خلاف السنة ولهذا قال في المحيط وفي الفتاوى وارة التوا
على ان يعرف في الصلوة لا بأس بها لان اصحاب التيمم صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يقولون الزاين على ان يعرف
في الصلوة ومثلا يخفى استحسان قراءة الفصل يستمع العوم ويستعملوا الشتر شرح الكبير لابن نجيم في
باب صفة الصلوة في شرح وفي النظر الى الفصل

اقول لا يكره ان يقرأ في السنة بل على استحسان الشيخ ولعل ذلك اذا فعله في غالب الاحوال لم يحصل

التعلم بذلك مع عدم اطلاع الصلوة عما سوى المفصل بالكلية
ومن السدوبات اجابا الى العشر من شهر رمضان ولبث العبد من ليالي عشر في الحج والعبادة والتقص من شغل
كما وردت به الاحاديث وذكر ما في الترغيب والترهيب مفصلة والمراد باجاء الليل قيامه وظاهره ان
ويجوز ان يراد عابده ويكره الاجتماع على اجاء ليلة من هذه الليالي في المسجد قال في الحاوي القدسي ولا يصلي
نظروا في جماعة غير التراويح وما روي من الصلوات في الاوقات التي تليها كليله العذر ولبثه التقص من شغل
ولبث العبد من العرفة والجمعة وغيره يقتضي اذني انتهى من من يعلم كراهه الا اجتماع على صلوة الرغائب التي
تفصل في رجب في اول ليلة جمعة منها وانها بدعة وما يحتمل اهل الروم من نذر ما يخرج عن التعلل والكرامة فيها طر
قد اوضح العلامة الحلي احوال في طالع خمسة مما هو واجب شرح الكبير ابن نجيم في باب الوتر في قوله وندب

الاربع قبل العصر

اذا اتم قوما بغير طهارة وهو لا يعلم فلما نفقوا علم ذلك لا يلزم ان يجزئهم بذلك ولا ياتهم سوا ذلك واختلف
اولم يقرؤا الا ما مسكت عن معصية ولكن عن خطا معقود عنه حتى لو لم يبين له ذلك جازت صلوة
الجمع **قوله ان كل في آخر الكتاب**

او قتل في المصروع لم يعلم انه قتل بحدة ظنا اه اى مطلقا لان الواجب فيه الفسامة والدية بخلاف الظاهر في
المصروعة لو وجد في مفارزة ليس بغيرها عيان لا يجب فيه فاسامة ولا دية فلا يغسل بوجده بل يغسل كذا
في معراج الدرية والمراد بالمصروع العوان وما يعزبه مصر كان او قرية وقيد بكونه لم يعلم انه قتل بحدة لانه
لو علم ذلك بان وجد مذبو حافان علم قاتله فهو شهيد لوجوب الغضاض ان لم يعلم قاتله فلا عدم وجوب
فقط لظلمة دخل تحت التفتي معنى لو لم يعلم انه قتل مطلقا بحدة فكان فيه شيطان هو معاصم العلم بكونه قتل
بحدة ثابته عدم العلم بكونه مطلقا ما بان لم يعلم قاتله لانه اذا لم يعلم قاتله لم يتحقق كونه مطلقا ما بان اذا علم
فقد تحقق كونه مطلقا ما علم كين كلام المصنف في الاشياء كما قد يتوهم وحاصل المسئلة ان من قتل بغير الحجة وعلم قاتله
اولا فانه ليس بشهيد عند ابي حنيفة أصلا سواء كان بالمشغل او بغيره لوجوب الدية ومن قتل بالجمعة ولم يعلم
قاتله فليس بشهيد لوجوب الدية والاقتضار على وجوب الدية في التعليل اولى مما قد تراه من ضم الفسامة
كما في الهدية لانه برر عليه القتل في الجامع او اثرا عظيم فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه
فسامة وانما يجب الدية في سبب قتال فقط فلو قتل او قتل في العوان بغير الحجة ومطلقا او بالجمعة ولم يعلم قاتله
لشغل الكل يمكن قد علم حكم ما اذا قتل بغير الحجة ومطلقا من اول الباب وفي الباع لو قتل في المصروع الحجة وكان
شبهه وان كان في المفارزة كان شهيدا لانه يوجب القتل بحكم قطع الطريق لا لال ولو زال عليه التصريح بان
في المصروع سلاح او غيره او فقه قطع الطريق خارج المصروع سلاح او غيره فهو شهيد لان القتل لم يخلف في
هذه المواضع بدلا هو مال انتهى وبهذا يعلم ان من قتل بالتقص من بيته ولم يعلم قاتله متين منهم لعدم

وجوده

وجوده مع فاته لاقامة ولا دية على احد لا يتجاوز الجبان الا اذا لم يعلم القاتل ومما قد علم ان قاتله التصريح
وان لم يثبت علمه لولا انهم في حفظ هذا فان الناس عنه فاحلون شرح الكبير ابن نجيم
اقول وهو الظاهر من المسئلة التي ذكرها من انه اذا التفت طائفتان من المسلمين لكن احدهما القاتل فليقتل
باغية والاخرى عاولة فاحلوا عن قتل من بل العدل فانه لا دية ولا فاسامة لانه اذا التفت على المسلمين فقتل
من الكفرة فاحلوا عن قتل مسلم بخلاف ما اذا قتل الفريقان من المسلمين بمصيبة ثم احلوا عن قتل ولا
يدري فانه حيث يجعل قبل المكان شيخ الاسلام

واكم يذكر المصنوع حكم قاتل نفسه عمدا لا خطأ فعند ما يصلي عليه وهو الاصح لانه فاسق غرس في الارض
بالفاسد وكذا في التوبة وقال ابو يوسف لا يصلي عليه وهو الاصح لانه باع على نفسه كذا في غاية البيان
مغزى الى القاضي على السعدى فقد اختلف الصحيح كما ترى لكن ثابته قول ابن يوسف با في صحيح مسلم عن جابر بن
سمرة قال اني التقي صلح رجل قتل نفسه ثم قتل فلم يصلي عليه شرح الكبير ابن نجيم

اقول كيف يستدل بهذه الحديث على انه لم يصلي عليه اذ اصابه ذلك من عدم صلوة صلح
بنفسه الكرامة عليه الا ترى ان قوله صلح صلوة اعلى صاحبكم فيمن لم يصلي عليه بنفسه اكثر منه من المدعيين الا ان
يقال لالم يذكر الا من صلح بالصلوة عليه في موضع الحاجة الى البيان ان ذلك انه صلح لم يادبه ولو كان
فرضا لا صلح به في موضع الحاجة الى بيان الوضوء شيخ الاسلام

رجل صلى الظهر بنية القضاء على من ان الوقت قد فات ثم يتبين ان الوقت باق فانه يجزئه فرض الوقت
وكذلك لو صلى الظهر بنية القضاء في الوقت مع عليه بقاء الوقت لان كل واحد منهما مقام الاخر ومن فرغ
من بلده على نية السفر وسار بعض الطريق وصلى صلوة السفر ثم بدد الرجوع والوقت باق لا يلزم الاعادة
ولا يظهر التقص في الماضي والمتقوله على ما ذكرنا في الباب الثاني وتبلغ المسافة في زمان من بلده وصلى ظهر
ثم دخل البلد في وقت الظهر لا يلزم الاعادة منه جواهر الفنا و

رجل قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد فانه يكون سائيا قال الاربع قبل العصر سنة مشروعة والسنن
ورود بها لكنها ليست في درجة الاربع قبل الظهر حتى قيل بان الاشتغال بالاربع قبل الظهر افضل من اشتغال
بالعلم والاشتغال بالعلم افضل من الاشتغال بالاربع قبل العصر والاشتغال بالاربع قبل العصر افضل من اشتغال
بكتبة العلم وان ضاق الوقت فان لم يكن ان يصلي العصر قبل نهي الشمس افضل ان ياتي بالاربع ثم المكتوبة
وان كان حال الاشتغال بالاربع يقع المكتوبة في حال الكراهة فالأفضل الاشتغال بالعصر جواهر الفنا و
الدهار بالجمع بعد الجمعة جهر الجوز وان كان لا بد لهم فعليه الخفية فان في كل صلوة خلفها سنة فالاشتغال
بالسنة اولى من الاشتغال بالبدعاء والجهر بالبدعاء قال الله تعالى ادعواكم لتصروا وخفية والذي
يفعله المذكرون في مجالس الوعظ من الدعاء جهره واستدعاء يارب يارب من القوم وكشف الروك

الاشتغال بالعلم افضل من الاشتغال بالاربع قبل العصر

برحمته لم يرو من احد من السلف مثل ذلك بل يكون هذا التبيين بما يفعله التقصاري في بيعهم وكما يسمون آية
جوامع الفناوي

لا تسأل عن الرقعة بعد الصلوة الا حيا طان يستقبل الوضوء بالسنة تحقيا للمتابعة سئل القاضي الكوفي عن قول
بابل الامام قال من يكون منهم لا يصح به الا فتاوه والمنكحة منه ومن لا يكون منهم يصح الا فتاوه جوامع الفناوي
سئل عليه السلام عن الرقعة في حق قراءة فاتحة الكتاب والسورة في الثانية من الوتر فخطاها انما لا ترفع يديه رفع اليك
ثم ذكر قبل ان يكبر فقلت به قال لا يزمه سجود التوبة جوامع الفناوي

وكان قاضي القضاة في حق الرقعة ان يقول الحنا عندي ان يصلي الظهر قبل الجمعة وهو ضيقا لبر الوتر في الجمعة
انه ان وقعت الجمعة بآخرة يرتفع الظاهر وان لم يقع فالوضوء هو الظاهر فلا يودعي الى كل الرقعة على حد التقديرين
وانه منهي بالحدوث جوامع الفناوي

واذا قرأ في ركعة قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأ في الركعة الثانية قل اعوذ برب الناس لان قراءة سورة
واحدة في الركعتين في ركعة واحدة

قال بعض الشافعية ينبغي ان يؤخذ في الصف بقوله ما تقره الليالي والمكان بما ابيح الى ثلث الليل او الى نصف الليل
وفي التثنية يؤخذ بقول في خطبة لطول الليل لعدم بقاء ابيح الى ثلث الليل تجسس ويد في كتاب الصلوة
وان وقف على شرط كانه ثم استأنف لم تقصص صلوته وان فوج معنى الشطر لاجل الضرورة فالحكم المأثور
وينبغي للصلي ان يقرأ في كل ركعة ان يقطع الصلوة ويستأنف فيكون مؤدبا للصلوة الجائزة ببينين
وانه اعلم من الحكم المأثور

قال استماع وان اجاب واجب بود كه قرات برستم واجب بودنا استماعش قائم مقام تعظيم حضوره ول بود قال
وفرضه كذا ان يكذرون وفرضه ثواب بود ياني اجاب بكذا دون اصل فرضه في كل اولى اصل فرضه دفع عتاب
بود كه ترك ستم شود ولكن ثواب فرضه كذا ان لا تعظم امره وراحات ادب واما تكبيل ان ودر تعجيل امثال
مانند ان بود قيل فانتقل في قوله وما تقرب الي عبدي مثل ادراك ما افرقت عليه قلنا معناه مثل حسن ادراكه
عليه الحسن فيما ذكرنا ويكي از اداب فرضها تعظيم ومانست وذلك با بيان مثل الوضوء من النظرة فافطرا
لطيفة النفس بالفرضية فتاوي قاضي

فتى المذهب اخذ في المذهب في صلوة الظهر بعد ما صار ظل كل شيء مثله والشفعوى نوى القضاء في وقت
عنده والحسن نوى الاداء لبقا الوقت عنده فانه يجوز اقتداه به لانهما توافقا في وظيفة اليوم اذ كل واحد يودعي
وظيفة ظهر ذلك اليوم ولا يغيره بنية الاداء والعصا فانه ان كان في وقتها يكون او ان نوى القضاء ولم يكن
في وقتها يكون قضاء وان نوى الاداء لكن اذا نوى الاداء ظهر ذلك اليوم فانه يقع عن ظهر ذلك اليوم فان كان في
وقتها يقع او اد وان كان في غير وقتها يقع قضاء ولذلك لا يشبه على المصلي ان يخرج وقت الظهر لم لا ينوي ظهر اليوم

جوامع

يجزئ فان كان الوقت باقيا يكون اداءه والا يكون قضاءه واذا كان في زعم المقتدي انه اقتدى به وهو في
الاداء فيجوز وله اذا اقتدى به بعد مس كره صحيح اقتداء المقتدي به وقد اقتصد فانه لا يجوز اقتدائه به الا في غير
لمن لا يصح الصلوة عنده الا يرى ان المستوفى اذا اقتدى بغيره فرائي المقتدي لما بطلت صلوة لان في حق
انه اقتدى بمن لا يصح صلوة فاعتبرنا زعم المقتدي في الوجه كله فانه لا خلاف ما لو نوى الامام المقتدر
الظهر لانهما اختلفا صلوة فلا يجوز ومهما اتفقا وظيفة ولا عبرة بنية العضا والاداء ولكن اعتبرنا ذلك
فالاعتبارية كل انسان في حق نفسه فاذا كان بزعم المقتدي صلوة صحيحة اقتداه به والا فلا اعتبار
صحتي بقر في صلوة خلف الامام في الصلوة التي لا يجزئ عتقها بما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فليست عن ذلك فقال
اقرأ وبما ذكره لا سيما في في سره اذ بعضنا يحسن القراءة خلف الامام في الصلوة التي لا يجزئ فانه لا يجوز ترك
المذهب برواها وما رواه انه صلح قال في المنام اقرأ فقال في البقرة قراءة الامام له قراءة وما قاله الا بجا
فانه لا يخلو اما ان كان الشيخ الذي يقرأ مجتهدا يرى ان مذهب الخصم حق او كان جاهلا يرى انه هو الذي من السنة
واما ما كان فلا يكون فعلة مجتهدا على بي حجة وعلى من اعتمد مذهب امام حصر بعد ما قرأ مقدار ما يجوز بالصلوة
فتج عليه المقتدي قال فليقل انه يفسد صلوة المقتدي ولكن لا يري في فاد صلوة لانه اخلج اليك يقول شيا
يفسد صلوة فانه اراد به اصلاح صلوة واذ لا يفسد ما وان لم يخرج اليه فقد قرأ المأموم شيئا واذ لا يفسد
والذي يدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة قال بعد ما سلم اما كان فيكم الى وقد علمنا انه كان ذلك في حال
ما قرأ ما يصح صلوة ومع هذا طلب من ان يفتح فعلم انه لا يفسد صلوة ان فتح عليه قال في الصلوة خلف
شافعي المذهب فقبل الفناء وانه لا يصح الا اذا تحقق عنده انه خرج عنه نجاسة من غير السيلين ولم يوضأ
اما ما يقولون بان يرفع اليد في حال الركوع والسجود فان ذلك غير مفيد للصلوة لان بين كل ركعتين زمانا ينقطع
النفي عن الاول ما يقولون بان ترك الوتر الواجب والترتيب شرط فلا يصح لان هذه الوتر ليس الواجب كيف
وقد ترك الترتيب اكثر من ست فاجب سقوط الترتيب في القضاء اشبه عليه وقت الصلوة ان شك في ان
يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يخرج وان شك في الخروج ينوي تلك الصلوة من ذلك اليوم جوامع الفناوي
قال في محارب الدنيا نصبت بالتحري حتى متى لم يزد عليه شيئا وهذا خلاف ما نقل عن ابي بكر الرازي في محارب المدينة
انه منقطع به فانه انما نصبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبرقاع حتى قيل ان محارب من نصب بالتحري والعلامة
وهو قرب الموضوع الى مكة استسنى شرح الكبير لابن نجيم في شروط الصلوة

في الكلام في كثير من الكتب لكن الظاهر ان المراد بالتحري في مسئلة الكتاب والا فليس كل فان التحري المراد بمسئلة
الكتاب انما هو عند ثبته الصلوة بالناس الا علام وعدم ظهور الادلة حتى قالوا ان جهة القبلة بالتحري مبنية على
مجرد شهادة القلب من غير اماره والظاهر ان المحارب التي نصبها السلف بنية على الادلة والا مارت الظاهر
التي ذكرها فكيف تكون منصوبة بالتحري لعل قوله والعلامة عطف لتفسير التحري المراد منها يعني بذلك انها غير

مقطوع بها سوى محراب المدينة الآن في عدم فاودة الليل المشهورة المذكورة انقطع بجبهة القبلة تأملنا
خلاف ما يتبادر من كلامهم كما لا يخفى على الناظر فيه ويحكم ان يكون المراد من كونها منصوبة بالبحر في العلما
غير مقطوع باصنافها للعين سوى محراب المدينة في الكلام في ان مقتضى استدلاله على كونه مقطوعا بكونه منصوبا
بالبحر ان يكون البحر المقطوع واراو بانه منصوب بالبحر لاسم البحر
واش رالى ان اقتدارنا قد خلف مثل جاز انفاقا وكذا الاقتدار بالا عرج او من بعده عرج وان كان غير ذلك
وفي الخلاصة ولا يكون اقتدارنا زال بالركب ولو صلوا على الدابة بجاءت جازت صلوة الامام ومن كان معه
على دابة ولا يجوز صلوة غيره في ظاهر الرواية شرح الكبير لابن نجيم في قوله وقائم بناءه
والمراد باليوم النهار دون الليل لان الليل لا يستراة فلا يعتبر والمراد ثلثة ايام من ايام السنة وعلى شتر سفر
لكل يوم الى الليل اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول مشى الى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم
في اليوم الثالث كذلك فانه يصير في الايام الثلاثة والاول من الزوال لا يستراة نفسه ودابة فلا يشترط ان
من البحر الى البحر لان الادنى لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فالحقت مدة الاستراة بمدة السفر لاجل الضرورة
كذا في سراج التوابع

وبما دفع ما في فتح القدير لان اقل اليوم اذا كان ملحقا بالكرة لا ضرورة لم يكن مخالفا للحديث المعتبر للثلاثة كما
ان دليل الاستراة وهو مذکور في الحديث واشتراط المص الى انه لا اعتبار بالفراخ وهو الصحيح لان الطريق لو كان
وجوبه يقطع في ثلثة ايام اقل من خمسة عشر فرسخا فصر النقص على التقدير بها لا ينقص فيها من النقص في اعتبار
سوى سيرة الثلثة وفي النهاية الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وفي الجنب فتوى الكثرية ثمانية عشر فرسخا
فرسخا انتهى واتما التجب من فتواهم في هذا ومثاله بما جاء في مذهب الامام خصوصنا المضاف للنقص الصحيح وفي
فتاوى فافيجان الرجل اقصى بلدة والى مقصده طريقان حد عاميرة ثلثة ايام وليا بها والاخر وونها سلك
الطريقين الا بعد كان ما فرغنا انتهى وان سلك الا فصر يتم وهذا جواب واقعة المأجدين كذا نرى فان تن
البرجانية الى مدين اثني عشر فرسخا في البحر وفي جحون اكثر من عشرين فرسخا في زلزال كآب السقينة والملاطين
والا فطر فيه صاعدا ومقدرا كذا في الجنب وذكر الاسيحي في القيم اذا قصد سفر من الامصار وموداد وول
ثلثة ايام لا يكون سافرا ولو اذ خرج من ذلك المص الذي قصد الى مصر وهو ايضا اقل من ثلثة ايام فانه لا يكون
سافرا وان خلاف افاق الدنيا على هذا التيسل يكون سافرا انتهى وفي سراج التوابع
اذا كانت المسافة ثلثة ايام بالسيارة فصار اليها سيرا على الفرس جريا حيثما فصل في يومين
فصر انتهى والمراد بسير البر والجبل ان يكون بالابل ومشي الاقدام والركا بالابل بل العاقلة دون البريد واما السيرة
في البحر فيعتبر ما يمشى به من حاله وموان يكون مسافة ثلثة ايام فيه اذا كانت الرابح معتلة وان كانت المسافة
بحيث تنقطع في البر في يوم كافي الجبل من غير كونها في طريق الجبل بالسيرة الا وسط ثلثة ايام وان كانت تنقطع من طريق

السهل يوم فالى صل ان تعتبر المدة من اي طريق اخذ فيه ولهذا تم المص وخرج سيرة البحر البحر وكيفية لانه
ابطا السيرة كما ان سيرة النوس البريد والوسط ما ذكرنا في البداية ثم يعتبر في كل ذلك السيرة المعاصرة فيه
وذلك معلوم عند الناس فراجع اليهم عند الاستنباط شرح الكبير لابن نجيم في المسافر
وفي البداية واذا حصل المسافر بالمقيم ركعتين سلم واثم المقيمون صلواتهم لان المصطفى التزم الموافقة في الركعتين
في سفر وفي الباقي كما سبق الا انه لا يوافق في الاصح لانه مقتضى خبره لا فعله والفرض صار مودا في غير كمال احتياطا
بخلاف السبوق لانه ادر كقراءة نافلة فلم يتاؤ الفرض فكان الايمان اولى اشتر وفي الخاتمة
لاؤاة عليهم فيما يقضون ولا سبوق عليهم اذا سبوا ولا يقضى عليهم بالآخر انتهى فتوافقه في عدمه بالآخر فحصل
المقتضى لانه اقتضى في موضع يجب عليه الا فساد وصلوة الامام تامة كذا في التوابع باب
وفي الفتية اقتضى منهم بغير فرك القعدة مع ما قد فسدت فالتعدان فرض في فقه وقبل ايفادهم في
حق المقتضى انتهى منه ايضا سمع منه من جهة بالنصب ذكره من الامام الفضل بن عبد الله قال القادة والسيادة
ابن القاسم ابن يوسف الحلي المدني

وتو قال ان فانقطع نفسه فقال الحمد او حمد الله لا فسد صلوة ويجوز القراءة بالاحسان او الميمية المعنى ويندب اليه قال
صلعم زينوا القرآن باصواتكم وتوصل كاف اياك بنون غيد او وصل بابر المفضوب بعين عليهم لا يكون خطأ فذكر
وتو ترك التشديد والمدة لا يفسد غير المعنى او لم يفهمه آتية في آخر سورة الفاتحة ليس من القرآن ولهذا لا يكتب بقلم
الوحي ومن جعله قرأنا يكفر ويكره ان يقال في سورة الى سورة اخرى قبل تمام السورة الاولى وانه علم من المدة كقولهم

المفصل باب ابي باب اثنان
وتوافقه النسخ بعد ذكر حرف اذا ذكر حرف من الكلمة وانقطع النفس ثم ذكر الحرف الاخر وترك ذلك ونقلت الى آية اخرى
لا فسد صلوة عند عامة اصحابنا رحمهم الله وقال بعضهم فيسبحون بربهم قراءة الفاتحة فلما قال ان انقطع النفس فبدأ بقوله
حمد لله او فاتحة الكتاب وسورة ثم اراد ان يقرأ فاتحة الكتاب غلطا فلما قال ان ترك ذلك وتركه وركع والصحيح
قول عامة اصحابنا لان هذا حاله يمكن الا فساد عند فساد كالتخفيف المدفوع في الصلوة واخذ الحافظ بطرف الحكم لكن الحسن
في الوجه الاول ان يسهل قوله الحمد لله رب العالمين وانه اعلم كتاب دالة الناري اقله للصد الشبهة الفصل الثاني
وتو قراءة القرآن باليس في مصحف الامام بان قراء في الصلوة بما في المصاحف المشهورة مثل مصحف عبد بن مسعود
ومصحف ابى بن كعب رضي وغيرهما فخذ اعلى وجين اما ان لا يكون في القرآن مثل معنى او يكون في الوجه الاول نفسه صلوة
بالاجماع او الميم كمن ذكر اسم الله تعالى وفي الوجه الثاني كذلك على قياس قول ابى يوسف وعلى قياس قولهما لا يفسد
ما ذكرنا فان قيل كيف نفس الصلوة بقرأة ما في مصحف ابن مسعود رضي وان قراءة القرآن بلسان غيره نسيحت عاوت
الى لغة قريش وآخره قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسان قريش وعبد بن مسعود رضي كان حاضرا واخذ تلك القراءة
منه واخذ اهل الكوفة منه وهي قراءة عاصم رحمة الله عليه وكذا روى الطحاوي رحمة الله تعالى في شكل الآثار وتو هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ان

ان يترك ان غصا طر با انزل فليترك بقراءة ابن ام عبد يعني بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه قبل ان يركب في مسجد
رضي الله عنه وجعل في الاستاذ وانه اعلم من المذكور

وذكر في الفتاوى انه لو قرأ في الصلوة بخطا فحسب ثم رجع وقرا صحيحا قال عندي صلوة جائزة وله ذلك الا ان
لو قرأ النصب مكان الرفع او الرفع مكان النصب او خفض مكان الرفع والنصب لانفس صلوة ويرفعي المقام
بعض العلماء ذهب الى انه لا تغف الصلوة بخطا الفارق في صلوة ذكره في الفتنة وعلى من ابى القاسم الصغار ان الصلوة
اذا جازت من وجه وفدت من وجه حكم بالف باحتياط الا في باب المرأة لان للناس فيها عموم البدوي
سنة تحقير الوفاة للمولى على المولى رضي الله عنه

**باب الجواز رجل ظهر امراته ثم مات عنها فلما ان تغسله وكذلك المرأة ولو ماتت عن امه لم تغسل لان الموت
قد استقطر الرق** من تلخيص الحوادث والنوازل والوقائع

والاكتفاء مشعر بان لا بأس بشيخ الجنازة بالظهر بالنوازل والذكر وقيل انه ملوكة لانه لا يجرى كافي المينة ولا بأس بغيره
الميت شعر او غيره كافي النجاشي من شرح النجاشي

اقول هذا لا شعاع لوقوع الترخيص بمراته فيما لا يخص من الكتب المعبرة بل اذ كان خلاف شيخ الاسلام
وعلى من يتبع الجنازة ويكره لهم رفع الصوت بالذكر وقراءة التواتر فان من سنن المسلمين الصلوات شرعها الله
وتعصى عليه غيره ويدفن من يرد الذي على يده وثوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كانت عليه واما
اذا كان منه لم يظهر كافي الظهيرة وعمل انما قال وجوب المال من وجه جهول فغفوا في قتيل باي يورث اذا كان في الروح
ان كان حيا في مصر او قرية سواء كان في موضع القمامة كالحية والذئب او لا كانت رجع والجامع وما ذكره المصنف انه
لا يغسل القتيل فيها من غير ان يكره في تحمله ولا عيب فيه بل في الخطا وانما قال في مصر اذ لو وجد خارجا عن النوازل لا يغسل
ان لم يكن ملوكا لم يعلم قائله فان علم لم يغسل سواء كان القتيل كبدية او حجر او حصي كبر او صغير لكن في الذئبة ان يغسل
بعض صغيرا انما قال وجوب المال بالبحر والعصى الكبير من فضل عنده فلا يلحق بالخطا في المال والقصاص من هذا
لم يخالف الهداية من قتل كبدية ظلم لم يغسل وان قوله ظلما معناه وقد علم قائله اذ لو لم يعلم جازان يكون متعديا
فلا يكون القتل ظلم كافي للماني وغيره

من شرح النجاشي
وزاد في الفتحة القدير وغيره شرطان في الميت وهو وضع امام المصلي فلا يجوز على قايب وعلى حاضر تحول على
دابة او غيرها ولا موضع متقدم عليه المصلي لانه كالا امام من وجه دون وجه لصحة الصلوة على القبيح واما صلوة
على النجاشي قائله انه رفع له صلوة سريره حتى رآه بخضرة فكلون صلوة من خلفه على ميت يراه الامام فحضرته دون
الامامين ومنه اخبر ما من من لا قدرا واما ان يكون مخصوصا بالنجاشي فقد اثبت لك ما بنا بالربيل في فتح القدير
اجاب في البليغ بثلاث وهو انها اذا قال الصلوة المخصوصة شرع الكبير بن نجيم في شرح قوله وشرطها ان لا يكون الميت
اقول برده مارواه ابن حبان في صحيحه من حديث عوان بن الحصين رضي الله عنه صلوات الله عليه قال ان احكم النجاشي توفي فغفوا

صلوات

صلوات عليه فقام صلعم وصعدوا خلفه فكبوا رجا ودم لا يظنون ان جنازة بين يديه شيخ الاسلام
وفي فتح القدير ثم روى الحسن انه اذا برح بعد الدفن لا يرجع في الخلل الذي دفن فيه ويرجع فيها سواء ثم اذا رجع في
المقبرة بعد الدفن لا ينسبها لان البش حرام ولكن يسوي ويرجع وهذا على رواية الحسن والفتوى في ذلك
لكه خلاف قول ابى جرح للمعامل المتوارث بخرقة قوله وفيه سبابة لم يزل ملكه

اقول سبابة في جنازة عن الحاشية آداة جعلت قطعة ارض مقبرة واخرجتها من يد ما ودفن فيها ابنا وهذه
الارض غير صالحه للقبور لعلها اياه عليها قال الفقيه ابو جعفر ان كانت الارض كجاذب رغب ان تسرع دفن الموتى
فيها لعلها لم تضر مقبرة وكان للمرأة ان تبنيها واذا باعت كان للميت ان يرفع الميت عنها لانه
وقف ارضا على ان يدفن فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا فافقوا الى الفقراء ودفن فيها من اقرباؤه حال حيوته
صح الوقف ولو وقف مقبرة او خانما بعد موته فلو ارشاه ان يدفن فيها وينزل فيها انتشر بخرقة الخلل ان يور
وكوبى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه ولا بأس بتعزية اهل الميت وترغيبهم
في القبور لقوله صلعم من غرامصا بافله مثل اوجه ويقول اعظم الله اجرك وحسن عاك وغفر لبيك ولا
باس بالجلوس لها الى ثلث من غير ثياب مخمورة من فرش البسط والاطمئنان اهل الميت لانه لا يتخذ عند الوفاة
وعن ابن ابي عمير انه عليه السلام قال لا عرق في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقرة او شاة ولا بأس
بان يتخذ من اهل الميت طعاما لقوله صلعم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فقد اناهم ما يشغلهم والله اعلم ربي
قوله لا عرق في الاسلام قال ابن الاثير هذا في المعادة الجارية وكذا روي عنها كافي الجارية يعقرون الابل
اي يخرقونها على قبور المولى ويتولون صاحب القبر كان يعقرها للاضياف في حيوته فيكافي بصنع بعد موته قال
المجيب تبعية ذكره الامام محمد اكل لحمه قال قال صاحبنا وفي معناه ما يفعل كثير من التصديق عند القبر بخوفه انتشر
واصل العقر ضرب قوائم البعير او اثاره بالسيوف وهو قائم من اهل شرح الجامع الصغير

قوله ولو لم يمت الى اقول انما ان هذا في الارض العصبية او في المملوكة مطلقا لا في المقبرة الموقوفة اذ لا يجوز
زرعه ولا البناء عليه في فناء وهي قايضان مقبرة قديمة لم تحل لم يبق فيها اثار المقبرة بل يباح لاهل المحلة ان تستفاد بها
قال ابو جعفر لا يباح وان كان حيا يشترط ان يخرج منها ويخرج الى الدواب فذلك البر من ارب الدواب فيها شيئا
واذا خرج الامام للخطبة يعني من الغصورة وظهر عليهم وقيل صعد المنبر فان لم يكن في المسجد مقصورة يخرج منها
لم يتركوا المرأة والذكر الا اذا قام الى الخطبة وترك النساء الصلوة والرجال انظر من الصلوة كما هو الموقوف منه

شيخ الاسلام

وكذا المرأة حتى يرفع من الخطبة عند ابي جرح وعندنا اذا شرع في الخطبة ترك النساء الصلوة والكلام الى ان يرفع
اي من الخطبة وقال ابو يوسف وتحت لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكمل الكلام
لان الكرامة لا خلاف لغيره الاستماع والانصات ولا استماع في هذا من الخاليين ولا يبي حينه فورد صلى الله تعالى عليه

اذا خرج الامام فله صلوة ولا كلام من غير فصل والمراد مطلق الكلام سواء كان كلام الناس والتسبيح والتسليم
العاطر ورد السلام وقال في العيون الواردة اجابة المؤذن اما بعد من الكلام بكرة بالاجماع وقبل الخلف في الكلام
يتعلق بالآخرة اما المتعلق بمرور الدنيا بكرة بالاتفاق وهذا كله قبل الخطبة وبعد ما فيها فلا يجوز شيء من الكلام
والقراءة والذكر اصلا لانه يمنع الاستماع والمراد من الصلوة النطق اما قضا الفايضة فيجوز وقت الخطبة من غير
كرامة من حيث المعنوي في شرح مقدمة الغزواني

وتكره في حال الخطبة التسبيح والقرأة اجماعا فاذا قرأ الخطيب اية الله وملائكته يصلون على النبي وآله الذين
 الخ صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان بها لثابتا ترك في غير هذه الحال والسمع يثبت هذا الذي
 قلنا من النبي عن الصلوة والكلام اذا خرج الامام اذا كان قريبا يسمع الخطبة ولو كان بعيدا لم يسمعها بعد
 قال محمد بن مسلمة ليكن وقال نصير بن يحيى ان القرآن ستر في نفسه وقال بعضهم ينظر في الفتحة والخاء والسين
 لانه اذا فات الاستماع فهو بقدر على الانصات واما الكلام الدنيا فهو حرام ومعصية ويصير الرقل به عاصيا
 لان كلام الدنيا في الساجد في غير حالة الخطبة حرام فكيف اذا كان يتكلم في حال الخطبة وايضا مني عن الصادق
 وقرأة القرآن والتسبيح فكيف اذا كان الكلام في الدنيا ولا ان الخطبة بمنزلة الصلوة في يوم الجمعة فائتية مقام
 ركعتين وهذا عند بعضهم والاصح عندها انها لا تقوم مقام ركعتين لانها في الصلوة لما فيها من ستة بالنية
 والكلام ولا يشترط لها شرط الصلوة وفي الصلوة كلام الدنيا لا يجوز فلذا في حالة الخطبة لا يجوز وقال مسلم
 الذي يتكلم يوم الجمعة والامام يحط بكمل الحمار يحمل اسفارا رواه الامام محمد والبرار والدارقطني قال رسول الله صلى
 عليه وسلم لا يأتين على الناس من يكون حديثهم في ما جدد من في حديثهم ليس الله تعالى فيهم حاجة فلما تجالس يوم
 ابن حبان في صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان الله تعالى ان يوصفنا من هذا المعصية لشارة الى
 معصية الكلام والامام يحط بكخطب او معصية حديث الدنيا في الساجد وعن صحيح العاصي بفضل وكرامته عاصم بن سفيان
 وعاف ومن استغفره من الكتاب المذكور

ويكرم النقيش ورفع البنيان ونقصير العطفين في المساجد ما ليس بصلوة او ذكر الله او قراءة القرآن او الاستماع الى ذلك او العلم او ما اشبه ذلك نقتد في الكرامية

وَيُؤْتِيهِمُ الْغِنَىٰ ۖ وَالْقُرْآنَ إِلَىٰ الْإِنسَانِ يَرْفَعُ إِلَى الْغُلَسِّ كَمَا فِي النَّفْسِ ۖ فَهِيَ تَنَافِي

وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَبْلَ الْعَمَلِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبَعَثَ إِلَيْنَا مِنْ عِنْدِ الْكَلْبَةِ وَقِيلَ لِيَجِبَ وَقِيلَ لِيَسْتَأْذِنَ
سَنَةِ مُؤَكَّدَةً لِلْمَدِينَةِ وَقِيلَ لِيَجْزِيَ مَا دُونَهُ بِالْمَوْتِ كَأَنِّي أَمْرًا سَمِعْتُ خَمْسًا فِي

الخطبة من قول من قال ذلك بثبوتها بالسنن كما قال الشارح في التكميلين شيخنا الاسلام
 لكن يفتي من قول مدفعها عن نفسه وعن ماله واهله والمسلمين وعن أهل القعدة من غير أن يكون الغالب واحد من
 الشبهة في الكتاب فان مقتول شهيد كما قد مر في المحط وعطفه على الشبهة وجعله سببا لا يمكن دفعه

مکتب

تحت قوله وقد علم ظلاله ان المذموم شهيد باقى الى قتل مهاجرة او حجة او حشبه كما صرح به في المحيط
ومفهوم المسم ظلاله ان يكون شهيد الا اذا قتل بمدة كما قدمناه **اقول** هذا في المحيط السد فلي لا في البرهاني
المبني وعند اطلاق المحيط في غالب الكتب وقال بعد قوله وعن اهل الذمة باقى الى قتل بمدة او حجة او حشبه فهو
شهيد لانه قتل مظلوما ولم يجب عن دمه عوض انتهى وهذا يدل على انه اذا علم انه قتل مظلوما لا يجب فيه
القائه وآدمه **سليح الاسلام**

ومن ههنا يظهر ان عبارة الجمع هنا لم تكن محمولة فانه لم يخصص في مقتول السلم ظمنا بل ادخل الباغي وقاطع الطريق تحت السلم وجعل حكم مقتولهم واحدا وليس بصحيح وان اراد بالسلم ما عدا ما فليس في عبارة استيفاء التشديد ويرد على الكل ما قلناه في حكم السلم هنا كما صرح به ابن ملك في شرح الجمع شرح الكبير لا بد من تخمين في شرحه هو منقذه

رجل قصد العدو ليضربه فاختلأ فاصاب نفسه فمات يغسل لانه صار مقتولا بفعل مضاف الى العدو و
لكنه شهيد فيما نال من الثواب في الاخرة لانه قصد العدو ولا نفسه هكذا ذكرت هذه المسائل في شرح التيسر
الكبير بحسن ودرر من كتاب الزاكو

قائدة نقل في القضية ان الامام للمسجد جامع في كل شهر اسبوعا للاستراحة والزيادة اهل وعيادته في باب الائمة
امام تيرك الامامة لزيارة اقراره في التاتين اسبوعا او نحوها لمصلحة ولا استراحة لاباس به ومثله عفو في
العادة والتشريع انتهى اسباده في القاعدة السادسة

ليس في عبارة النبي صلى الله عليه وسلم في كل شهر كارتى ولا فيما يدلى على فك اصلا لم رحمه الله
كتاب الزكوة واذا عاد الحرب الى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم علم في الحول الثاني لا يأخذ به ماضى فاما
المسلم والذمي اذا قر على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني في اخذه بما مضى محيط برحاني

اطلق المفارئة فشمعل المفارئة الحقيقية وهو وطنه والحكمة كما اذا وقع بلائيه تم حضرة النبيه والمال قائم فيه
الفقير فانه يجزئ به بخلاف ما اذا انقضى بعد ملاكه وكما اذا وكل جلا بدفع زكوة ماله ونوى المالك عند الدفع الى
الوكيل فدرغ الوكيل بلائيه فانه يجزئ به لان المعبره بينه الاخر لانه المؤدى حقيقة ولو دفعها الى فحق ليدفعها الى

الفقراء جاز لوجود اليقظة من الآدمر شرح الكبير لابن نجيم في كتاب الزكوة في قوله في الخاسر نخبت
وفي البدائع وقالوا دين الحراج يمنع وجوب الزكوة لانه يطالب به وكذا اذا صار العشر دينا في الدنة بان
اتلف الطعام العشري صاحبه فاما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة
شرح الكبير لابن نجيم في قوله ومالك يضاهي كتاب الزكوة

وَمَنْ عَنِيتِ الْعَبْرَةَ فِي الزَّكَاةِ لِلْمَوْلَى الْقَرِيبِ مِنْهُ أَيْضًا وَتَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْرِفَةِ الْفَقِيرِ وَالْوَسْطِ فَكُلُّ

والغني الذي ملك أكثر من عشرة آلاف درهم ومن المشايخ من قال الفقير المعتل الذي له مال وأما
يعيش كسب يده في كل يوم وأما يؤخذ اثني عشر درهما إذا كان يفضل من كسبه شيء من قوته وقوت
عيله فاما إذا كان لا يفضل شيء من قوته وقوت عيله فانه لا يؤخذ منه شيء وكذلك ذكر في التواور
عن محمد وأما الوسط الذي له مال الآن ذلك لا يكفيه مدة عمره فيحتاج الى العمل في بعض الاوقات
لرعيته وعمره وأما الغني فهو الذي له مال يكفيه في عمره من غير ان يعمل فيه وقال الغني ابو جعفر يعتبر في كل ليلة
عرفا من عدة الناس في بلدهم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك وهو الصحيح وتؤخذ الجعنة من قسبهم
رهبانهم كذا ذكر في كتاب العشر والخراج وفي آخر السيرة الكبار ان عبد الجاح تؤخذ منهم الجعنة وعندهما لا تؤخذ

محيط الكبريا في

قال قاضي خان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة اشترى راض خراج فجعلها دارا وبني فيها دارا كان عليه خراج
الارض كما لو عطلها انتشر اقول وذكر في كتاب الوقف من هذا الكتاب ان يسقط الخراج عنه ان كانت
خارجية وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول وهذا الخالف ما ذكره صاحبها
وقال في آخر هذا الفصل من عليه الخراج والعشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن ابني حنيفة زفر في رواية سقط
ذلك بالموت انتشر اقول وذكر في السيرة خلاص حيث قال في فصل في خراج الاراضي لا يؤخذ خراج الاراضي
من تركته في قول ابي وابي يوسف انتشر صحيح الاسلام

وقالوا من الخراج يمنع وجوب الزكاة لانه بطالب به وكذا اذا صار العشر دينيا في الزكاة بان تلف الطعام
العشرى صاحبه فاما وجوب العشر فلا يمنع لانه يتعلق بالدين واما الزكاة الواجبة في النصاب او دين الزكاة
بان تلف الزكاة حتى تستقل من العين الى الزكاة فكل ذلك يمنع وجوب الزكاة في قول ابي وحماد سواء كان في ذلك
الطاهرة او الباطنة وقال زفر يمنع كل ما وقال ابو يوسف وجوب الزكاة في النصاب يمنع فاما دين الزكاة
فلا يمنع كذا امكن الكوفي قول زفر ولم يفضل بين الاموال الطاهرة والباطنة وذكر القاضي في سنده مختصر الطحاوي
ان هذا مذهب في الاموال الباطنة من الذهب والفضة والموال التجارية

وكذا على المشايخ ما يروى من واخر العاشرة ان لم يات اخفى قد حال عليها الحول لم يأخذ منه زكاة هذه المائة التي تر
بها لان حرج الاخذ لما كان الحماية وما دون النصاب قبل الاحتياج الى الحماية والعذر الذي في بيته لم يدخل تحت
الحماية فلا يؤخذ من احد مما شئ براتب وفي المحيط حلف انه ادعى الصدقة الى مصدق اخوه وطهره كذا اخذ
بها وان ظهر بعد سنين لان الحق الاخذ ثابت فلا يسقط بالبعين الكاذبة انتشر شرح الكبريا بن محمد في قوله قال
كل ما يبيع المصدق عشر الطعام من رتب الارض ومن غيره قبل قبضه جاز ويجوز في كتاب العشر والخراج في احوال
الحج ولا بأس ان يأخذ المؤمن من الخراج لان العين مشترك واذا صار على لا يؤخذ الا باذن المالك وكذلك لا
لا يجنس التسيج والرفاج ما تار فانه قبل كتاب الصوم

والزكاة

ان يؤخذ من ثمنه نصفه

والا وبنى تمام الحول عليه بما في يده وما في بيته لانه لو كان في بيته مال آخر قد حال عليها الحول وما قر به لم يحل
عليه الحول واتخذ الجعنة فان العاشرة لا يلتفت اليه لوجوب النقص في تحت الجعنة الا لان كذا قدمناه شرح الكبريا بن محمد
في قوله فخر فار واذ اعرف وجوب على اخلاصه فيه فتبادر هذا الاختلاف على قول ابني حنيفة لا يظهر الا في
الاستهلاك فاما كان منه بعد الوجوب يضر عشره وما كان قبل الوجوب لا يضره وأما عبد ابني يوسف و
محمد فظهر ثمة الاختلاف في الاستهلاك وفي الهلاك ايضا في حق تكميل النصاب بالهلاك فاما ملك بعد الوقف
يعتبر الهلاك مع الباقي في تكميل النصاب وما ملك قبل الوجوب لا يعتبر وتبين هذه الجملة اذا تلفت ان انزل
او التمر قبل الادراك حتى ضمن اخذ صاحب المال من التلف ضمان التلف وادعى عشره وان تلف البعض دون
البعض اذ هي عشره من التلف من ضمانه وما بقي فغيره في الخارج وان تلف صاحبه واكثره يضمن عشره ويكون
دينا في ذمته وان تلف البعض دون البعض يضمن قدر عشره ما تلف ويكون دينا في ذمته وعشر الباقي يكون
دينا في الخارج وهذا على اصل ابني حنيفة لان الاختلاف حصل بعد الوجوب لثبوت الوجوب بالخروج والظهور
فكان الحق مضمونا عليه كما لو تلف مال الزكاة بعد حولان الحول وأما على قولهما فلا يضمن عشر التلف لان التلف
حصل قبل وجوب الحق ولو ملك بنفسه فلا عشر في الهلاك بل خلاف سواء ملك كذا وبعضه لان العشر
لا يضمن بالهلاك سواء كان قبل الوجوب او بعده ويكون عشر الباقي فيه قل او كثر في قول ابي لان النصاب
عنده ليس بشرط وكذا لو كان الباقي نصابا وهو خمسة او سق وان لم يكن نصابا لا يعتبر قدر الهلاك
في تكميل النصاب في الباقي عند ما بل ان يبلغ الباقي بنفسه نصابا يكون فيه العشر والا فلا فانه اذا ملك قبل
الادراك او استهلك فاما بعد الادراك والتفتية والجدا او بعد الادراك قبل التفتية والجدا فان ملك
سقط الواجب بلا خلاف بين اصحابنا كذا زكاة سقط اذا ملك النصاب وعند الشافعي لا يسقط وقد ذكرنا
المسئلة وان ملك بعضه سقط الواجب بغيره وبنى ابني حنيفة كان او كثر عند ابني حنيفة لان النصاب
ليس بشرط عنده وعند ما يكمل نصاب الباقي بالهلاك ويكتب به في تمام الحجة الا وسق وروى عن ابني
انه لا يعتبر الهلاك في تمام الا وسق بل يعتبر التمام في الباقي وان كان في نصيبه نصابا يكون فيه العشر والا فلا وان
استهلك فان لم يستهلك غير الهلاك اخذ نصف ثمنه وادعى عشره لانه ملك الى حلفه فكان قائما معنى وان
استهلك بعضه اخذ ضمانه وادعى عشر العذر المستهلك لا فلتا وان اكل صاحب المال من الثمرة واطعم غيره عشره
عشره ويكون دينا في ذمته وعشر ما بقي يكون فيه وهذا قول ابني حنيفة وروى عن ابني يوسف ان كل طعم
بالعرف لا يضمن عشره لكن يعتد به في تكميل النصاب وهو الا وسق فاذا بلغ الكل نصابا اذ هي عشره ما بقي

براتب

وفي عمل ارض عشرية بالعبادة لانه لا يخرج في عمل ارض خراجية ذكره في الكافي
اقول الظاهر ان الراداة لا يجب الخراج زيادة على العذر الموقوف والا فالعطف يؤخذ لا قبل كل ما هو من ازاله

والصل منها كما صرحوا به وبأنه بمنزلة التمر وفي المعراج وقول محمد لاشي في المي في العسل ولكن المخرج يجب باعتبار
التمكن من الاستئصال انتهى ثم عبارة الكافي ليس ما ذكر بل عبارة وفي النماذج الكانت في ارض العسل فكذا
فيما يتوكل منها ولهذا لو كان الارض المخرجة لم يكن فيه شيء لانه ليس في ثمار الاشجار التامة في ارض المخرج شي
انتهى ولا اعتبار عليه كما ترى سبيل الاسلام

او جبل لا حاجة اليه لان ارض الجبل التي لا يصل اليها الماء عشرة ذكوة في الخلاصة اقول بل الحاجة اليه متحققة لان
الماء بما في الخلاصة من العشرة الارض المملوكة التي بها زرع وغراس المراد بالجبل ههنا الارض التي لم تملك
ولم تزرع ولم تفسح لا وجه لجعلها عشرة باعتبار ايجاب الى حيفه وحج العشرة فيها يوجد بمن العسل الثمار
لان ذلك مما يتعلق بهذه المسئلة على خلاف فيه فلما يناسب اعتبارها بها ولعلنا نأخذ كذا نصها بالرد
على ما روي عن ابني يوسف انه لا عشر في عسل وجد في جبل شرح القاية للمصدر

قالوا وانما ينصب ليا من التجار من التصوم بحكيم منهم فسقا ومنه انه لا بد ان يكون قادرا على الحاية
لان الجباية بالحياة ولذا قال في القاية ويشترط في العامل ان يكون حرا مسلما غير صاهشي فلا يصح ان يكون
عبدا لعدم الولاية ولا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلي على المسلم بالاية ولا يصح ان يكون مسلما ما شتما لان
فيما شبهة الزكوة انتهى بلفظ وبه يعلم حكم تولية اليهود في زماننا على بعض الاعمال ولا شك في حرمة ذلك
ايضا شرح الكسري بن نجيم في قوله هو من نصب الامام

وفي القاية وفي التطهير به والرفع الى من عليه الدين اولى من الرفع الى الفقير شرح الكسري بن نجيم في قوله وفي
وفي التطهير به الاستقراض من السبل فيمن قبول الصدقة وفي فتح القدير ولا يكفل له ان يأخذ اكثر من حاجته
والحق به كل من يتوفا ب عن ماله وان كان في بلده لا يقدر عليه به وفي المحيط وان كان باجرا له دين على انك
لا يقدر على اخذه ولا يجد شيئا يجزله اخذ الزكوة لانه فقير بها كالمسكين السبل انتهى وهو اولى من جعله غارما

كما في فتح القدير وقد قدمنا في بحث الفقير تفصيلا في فراجده شرح الكسري بن نجيم في قوله ولو لم يسبل
وقد اشار الى ان هذا الحكم لا يخص الزكوة بل كل صدقة واجبة لا يجوز دفعها لغيرها كاحد الزوجين وذكر
في موضع آخر مغربا الى ان حصص الكسب لا تقبل صدقة الرجل وقرابته حوايج قديمهم كالكنارات وصدقة
القطر والندور وقيد باصلا وفرد لان من سواهم من القرابة يجوز دفع لهم وهو اولى لما فيه من الصلة
مع الصدقة كالاخوة والافراد والاعمام والعلماء والافراد الخالات الفقراء ولهذا قال في القائل
التطهير به وبما في الصدقات بالافارب ثم التوالى ثم الجيران وفي القنية دفع زكوة في مرض موته الى اخصيه
ماث فهو وارثه وقعت موقعا ثم رقم بانه لا يصح كمن اوصى بالزكاة لغيره في مرض موته الى قريب الميت لانه
وصية كذا ما ذكرنا ثم رقم بانه يصح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصية انتهى والذي يظهر ترجيح الاول والمحيط
ولو دفع الى اخته ولها مهر على زوجها الموصى به بلغ نصابا يجوز عذابه ولا يكفل عنه مما وبني اخصا طاعة او

ولو دفع زكوة الى من نفقة واجبة عليه من الغرائب جازا لم يحسبها من النفقة واخلق في فقه فشكل
ثابت النسب منه وغيره اذا كان مخلوقا من مائة فلا يدفع الى المخلوق من مائة بالزنا ولا الى ولد له ولده
الذي نفاه وخرج ولد النسب اليها زوجها اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الاول قيا فان على قول ابني حنيفة
المرجوع عنه الاول ولاول مع هذا يجوز دفع الزكوة الاول اليهم ويجوز شها وستم له كذا في معراج الدراية لعدم
الفرقة على ما روي عن ابني حنيفة على هذا القول ان لا يجوز لثاني دفع الزكوة اليهم لوجود الفرقة حقيقة وان
لم يثبت النسب منه لكن المنقول في القاية والاولوية ان لا يجوز لثاني دفع اليهم ويجوز شها وستم له
على قول الامام وروي رجوعه وعليه الفتوى فلما دل على دفع اليهم دون الثاني وعلم من تعليل المسئلة بعدم
انقطاع النفقة عن المالك ان حسن المعادن يجوز صرفه الى الاصول والفروع واحد الزوجين لان له ان
يحسب لنفسه اذا كانت الاربعة الاخماس لا تغنيه فاولي ان يجوز لغيره لانه بعد من نفسه كذا ذكر
الاسيحي في وقيد بالصدقة الواجبة لان صدقة النطق الاول وفي دفعها الى الاصول والفروع كذا في الباع
قوله وزوجه وزوجها اي لا يجوز دفع الزوجية ولا دفع المرأة لزوجها لما قد من عدم قطع النفقة
عنه من كل وجه وفي دفعها لغيره لانه تعالى عليه ولم يترك اجابا الصدقة واجبة الصلة قاله
ابن مسعود وقد سألته من تصدق عليه فلما هو محمول على الثاني فله كذا في البداية شرح الكسري بن نجيم في قوله ولو
واختلف المشايخ في كونه يطيب للفقير وعلى القول بانه لا يطيب قيل تصدق به لجنبه وقبل يرويه على
الرفع كذا في معراج الدراية واخلق الكافي فشكل الذي والرجبي وقد صرح بهما في المبني بالمعجزة وفي المحيط اذا ظهر
انه جازي فيه روايان والفرق على احداهما انه لم توجد صدقة الوتة اصلا والحق المنع فقد قال في حاية البيان
مغربا الى الحقيقة واجمعوا انه اذا ظهر انه جازي ولو سلمنا ما لا يجوز وكذا في معراج الدراية معلما بان صدقة
لا تكون برأسه عا وكذا المجرى النطق اليه فلم يقع قربته شرح الكسري بن نجيم في قوله ولو دفع

ولو ظهر انه عبده او مبرره او ام ولد او مكاتبه لم يجز وعليه الا عادة في قولهم جميعا ولو انه يستعجل
يجز عند ابني حنيفة لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حر عليه دين بآياع
وقيد بالزكوة لانه لو اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطاهم الوصي ثم تعين انهم اغنيا لم يجز وهو صانع بانها
لان الزكوة حق الله تعالى فاعتبر فيها الواسع والوصية حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة الا ترى ان النائم اذا اختلف
شيئا يضمن ولا يأتى كذا في معراج الدراية وقياسا ان الوصي بشراء دار ليوثقها اذا اشترى ونفذ الثمن
ثم ظهر انها وقف الغير وصانع الثمن ان يضمن الوصي وبني واقعة في زماننا يجوز في قوله ولو دفع
وانما قيدنا بقوله يصير به غنيا لانه تورع ما في درهم فالكسري لم يورثه لا يفضل له بعد دينه نصاب لا يكره
كذا لو كان معبدا اذا دفع المأخوذ على عياله لم يصب كل منهم نصاب واطلق في استحباب الاغنيا
عن السؤال ولم يقيده بدار قوت يومه كما وقع في حاية البيان لان الاوجه النظر الى ما تقتضيه الاحوال في

كل فقير من عيال و حاجه اخرى كدين وثوب وغير ذلك والتحدث ورد في هذه الفطره كذا في الفقه الب
من المذكور في قوله ذكره الا غنا و عدم الكفايه في غناها للتقريب للجمع بين ادي الصدقه والصدقه والاصح
لان المقصود منها سد فطر المحتاج فمن كان اخرج كان اولى وليس عدم الكفايه مخفرا في ما بين الصدورين لان
لو نقلها الى فقير في بلد اخر او رجع واصبح لا فطره معاذ رضى الله عنه لا يكره وبهذا قيل التصديق على العالم الفقير
كذا في المعراج ولا يكره نقلها من دار الحرب الى فتره دار الاسلام ولهذه اذكري في نوادر المبسوط روى ملك في
دار الحرب سنين فغلبه زكوة ماله الذي خلف منها ومال استغاده في دار الحرب لكن تصرف زكوة الفطر
الى فتره المسلمين الذي في دار الاسلام لان فقرائهم افضل من فقراء دار الحرب انتشر وكذا لا يكره نقل
الزكوة المتجديه مطلقا ولهذه اذكري في الخلاصه لا يكره ان ينقل زكوة ماله المتجديه قبل المول الفقير غير صحيح ومدون
انتشر فالتفتي على هذا سنة هذا المعبر في زكوة مكان المال في الروايات كلها وفي صدقة الفطر مكان
الرأس المخرج عنه في الصحيح من حاشية لا يجاب الحكم في كل وجود سببه كذا في فتح القدير وروى في المحيط انه في صدقة
الفطر يؤدى حتى حيث هو ولا يعتبر مكان الراس من العبد والولد لان الواجب في ذمة المولى حتى لو ملك العبد
يسقط عنه فاختلف التصحيح كما ترى فوجب الفحص من ظاهر الرواية والرجوع اليها والمنقول في النهاية غير
الى المبسوط ان العبرة المكان من يجب عليه لا المكان المخرج عنه موافقا لمصحيح المحيط فكان هو المذهب ولهذه اختاره
فاختار في فضاء مقتصر عليه وعلى الخلاف في البدع فمن توجه بوقتي عن عبده حيث هو والاصح وعندى
يوسف حيث هم وعلى القاضي في شرح مختصر الطحاوى ان ابا حنيفة مع ابي يوسف قوله ولا يابى ان لا توت
يومه الى لا يحل سؤال قوت يومه لمن لا قوت يومه لمحدث الطحاوى من سئل الناس عن ظهر غنى فتابستله
من جرحهم فقلت يا رسول الله وما ظهر غنى قال ان يعلم عند الله ما يعجزهم وما يعجزهم فتابستله
لان سؤال الكسوة للمحتاج اليها لا يكره وقيدنا بسؤال لان الا فذل من ملك قل من نصاب جازر بسؤال
كما قد مضاه وقيد بمن لا القوت لان السؤال ان لا قوت يومه جازر ولا يرد عليه القوتى المكتسب فانه لا يحل سؤال
القوت له اذ لم يكن له قوت يومه لانه قادر بصحته والكسبه على قوت اليوم فكل ما ملك له واستغنى من ذلك
في غاية البيان العارى فان طلب الصدقه جازر له وان كل من قويا مكتسبا لا اشتغال بالجهاد عن الكسب انتشر
وينبغي ان يلجى به طالب العلم لا اشتغال عن الكسب بل علم ولهذه اقلنا ان نفقة على سببه وان كان مجيها مكتسبا
لو كان زما واذا سأل السؤال عليه اذا ملك قوت يومه فحق حرم الا عطا له اذا علم حاله قال الشيخ المكي الدين
في شرح المشرق واما دفع الى شغل ذلك السائل على الجاهل فحكمه في القياس ان ياتي بذلك لانه اعانه على
الحرام لكنه يجعل به وبالهيئة للفقير او لمن لا يكون محتاجا اليه لا يكون انما انتشر ويكره عليه ان الصدقه على
ملك قوت يومه فقط يكون به حيث يثبت فيها احكام الهيئة من حق الرجوع فانهم قالوا الصدقه على النفي
مبه فله الرجوع بغيرها على الفقير وهو عبده فان العطاء بغيره من ماله من ملك نصا بالكن يمكن دفعه

المذكور بان الدفع ليس اعانه على الحرام لان الحرمة في الابداء انما هي بالسؤال وهو مستند على الدفع ولا يكون
الدفع اعانه الا لو كان الا فذموه لم يحرم فغلبنا من شرح الكفر لابن نجيم في قوله ذكره نقلها
اقول يكون الا فذموه ما يكون الا عطا اعانه على الحرام ولا يمنعه كون السؤال او اما ايضا مع ان عطا
ليس اعانه عليه على ان لنا ان ندعى انه اعانه على السؤال ايضا اذ لو لم يعطوا اصلا لم يسألوا كما قالوا
مثله في كفاية استخدام الخصيان شيخ الاسلام
واذا قرأتنا ج على العاشر بال اوماع فقال فواوت زكوة وحلف على ذلك فان ذلك يقبل منه ويكف عنه
ولا يقبل في هذا من الذي ولا الحرب الى لا زكوة عليها كتاب العشر والخروج لابي يوسف
قلت ارايت ان لم يدخل ارض الحرب وروى عليه الحرب الى الثانية بعد ما عشرة تلك السنة ابعثه الى الثانية قال لا قلنا
ولم قال لانه في دار الاسلام معه ويجرى عليه حكم المسلمين قلت وكذلك ان روى حاشية في له بالبراهة التي كتب
بها العاشر اول قال نعم بسوط رواية الى سليمان الجورجاني
ولا يؤخذ منه الا مرة واحدة في سنة واحدة ما دام في دارنا ولو دخل دار الحرب وفجر ثانيا فانه يؤخذ مرة
اخرى شرح الطحاوى والاسبغاني
وتو قال انه المال بضاعة لا يقبل قوله وكذلك اذ قال اذيتها الى حاشية لا يقبل لان المأذون منهم اجرة لهما
وقد وجدت الحاشية وكذلك لا يصدق في جميع ما يصدق فيه الذي في المسلم الا في فضل واحد وهو ان يقول به الجاهل
ام ولدى وهذا العلم ولدى فانه يقبل منه تحفة الفقهاء
وهذا الخلف مانع من المبسوط بل مما نقلناه من شرح الطحاوى ايضا وبعيد من مقتضى الدليل لان حكم
الامان الاول يلى الى ان يدخل الحرب فاقبل له رحمه الله
واذا قرأتنا ج على العاشر بماع واخبرته بروى او دوتى والعاشر يظن انه غير ذلك ويريد فانه كان في
فتحه ضرر على المال لا يفتح ويقبل قوله مع اليمين وان لم يكن في فتحه ضرر على المال يفتح وينظر فيه ولا يلتفت
الى قول المال كحيطرمانى كتاب العشر والخروج
واذا استأجر ثمانية وزرعها فاعطى على رب الارض في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وحججه العشر
على الساج واما المسير اذ ازرع فغلبه العشر دون صاحب الارض في ظاهر الرواية عن اصحابنا وروى ابي حنيفة
عن ابي حنيفة انه وجب على المير حيطرمانى
قال ان كانت الارض للثلاث او حتى او حتى وجب العشر في الخارج منه هذا وقال الشافعي في النحر
من ارض للثلاث والعشر عندنا قياس الزكوة لا يجب الا باعتبار المال كما عناه العشر مؤنة الارض الثانية
كالخراج والمكاتب فيه والخمس سواء وكذلك الخارج من الارض الموقوفة على ارباطات والمسجد يجب فيه العشر
وقد انتفى لا يجب الا في الموقوفة على اوقاف باعياهم فانهم كالمالك اما الموقوفة على اوقاف بغير اعيانهم

فلا شيء فيها مبسوط فشيء في باب عشر الارض

قال فان اشترى مال الخراج غنما سائمة للتجارة في مال عليه الزكاة وهذا الخلاف ما اذا اجتمعت الغنم المأخوذة في الزكاة في بلاد امام فشيء في مال عليها الخراج لان هناك لا فائدة في ايجاب الزكاة فان مصرف الواجب والموجب فيه واحد وهناك في ايجاب الزكاة فائدة فان مصرف الواجب فيه المقتلة ومصرف الواجب الفقراء فكان لا يوجب مفيداً فلهذا يجب الزكاة قال الشيخ الامام الاجل رفوف في هذا الفصل نظر فان الزكاة لا يجب الا باعتبار الملك والمالك ولهذا لا يجب في سوائم الوقف ولا في سوائم المكاتب فيغير في ايجابها صفة الغنى للمالك وذلك لا يوجد هنا اذا اشتراها الامام مال الخراج للمقتلة فلا يجب فيها الزكاة الا ان يكون راداً انه اشتراها لنفسه فيجب عليه زكاة باعتبار روجه الملك وصفة الغنى له

في باب زكاة الارض من نوازل الزكاة في مبسوط الفهم

رجل له قرية في ارض فراج له فيها بيوت ومنازل يستغنى ولا يستغنى لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار فخطه في مصر من امصار المسلمين جعلها سائماً او غرس فيها نخلاً واخرها من نخل ليس فيها شيء لان ما بين بين الارض تبع للدار وان كان كل الدار سائماً فان كان في ارض العشر فيها العشر وان كان في ارض الخراج فيها الخراج فاقية في فضل العشر في كتاب الزكاة ومثله في جوامع الفقه للعتبة

قال في بيان وبيوت المال اربعة بيت مال الغنيمة والكسوة والركاز ومصرف ذلك ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء الاية وبيت مال الصدقات ومصرف ذلك ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الاية وبيت مال الخراج والجزية والعشر ومصرف ذلك المقتلة لانه مال يحصل بتوهم فيصرف اليهم اقول العشر المأخوذة من السلم من قسم الصدقات بلا شبهة قال وبيت المال اموال القضاة نحو الركاك التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القضاة والطرق والارباب كالت التي لا وقف لها اقول بل هذه مصرف الخراج والجزية ومصرف هذا القسم للقطيع الفقير والفقراء الذين لا اولياء لهم كما هو في غالب الكتب والفقه فيه ظاهر شيخ الاسلام النبايع

ان اخذ الخراج موصفاً في ارض رجل فحصل منه عمل كثير فهو لصاحب الارض وفيه العشر وليس له عليه سبيل انز

نما تار فائية في الفصل الاول في بيان العشر والواجبة

وتوابع العنب او عصيره وجب عليه عشره لانه باع مالا وجب فيه العشر فيضمن للفقراء وصعق كالوابع عصير باق او اكثر يؤخذ العشر من الثمر اذا لم يكن جالياً فاشا رطبة متعلبة كل اربعين يوماً مرة يؤخذ كلاً قطعاً

نما تار فائية في الفصل الثالث انصاب بعد الخراج

ليس بعد هذا في الولو اية شئ يتفق بهذا المسئلة رة آتة

وفي جوامع الجوامع وفي الحنفية بالثدربة وبالاو وعرة الا خلت نظر على قول ابي حنيفة رضي الله عنه في الاستسكان

فان

فان استهلك قبل الوجوب لا يكون مضموناً عليه وما استهلك بعد الوجوب يكون مضموناً عليه وعندهما تغفر في حق هذا الحكم وفي حق تكيل النصب نما تار فائية في الفصل الرابع

فان قال اديت الى مصدق آخر فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق لظهور كنهه بيقين وان كان في السنة مصدق آخر يصدق مع اليقين سواء التي بخط البراءة او لم يأت في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي ابي ان لا يصدق ما لم يأت بالبراءة وجه هذه الرواية انه غير محتمل الصدق والكذب فلا يبرهن حجج البراءة اشارة رجحان الصدق وجه ظاهر الرواية ان الرجحان ثابت بدون البراءة لانه امين اذ لا ان يدفع الى المصدق فقد اضر عن الدفع الى من جعل له الدفع اليه فكان كالمودع اذا قال دفعتم الودعة الى المودع والبراءة ليست بعلامة صداقة لان الخطأ شبه الخطأ وعلى هذا اذا اتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق انه يقبل قوله مع يمينه على طوب ظاهر الرواية لان البراءة ليست بشرط فكان لا ياتيان بها والعدم بمنزلة واحدة وعلى رواية الحسن لا يقبل لان البراءة شرط فلا يصدق بدونها وتو قال اديت زكوتها الى الفقراء لا يصدق ويؤخذ منه عذره وهذا لا يوجب الا يؤخذ وجه قول الثالث في جوامع الفقه لا ياتى هذا الصدقة لنفس بل ياتى الى مستحقها وهو الفقير وقد اوصى بنفسه ولان ان حق الاخذ لتلك المظان فهو بطل اديت بنفسه اذ ابطال حق السلطان فلا يملك ذلك وكذلك العشر على هذا الخلاف وكذا الجواب فيمن قرع على العاشر بالتسليم او بالقرعة او بالدينار او بالمال التجارية في جميع ما وصفنا الا في قوله اديت زكوتها بنفسه الى الفقراء فيما سوى التسليم انه يقبل قوله ولا يؤخذ ثانياً لان اداء زكاة الاموال الباطنة يتقوض الى اربابها اذا كانوا يقرعون بها في الحضر فلم يفتن الدفع بنفسه ابطال حتى احد يراجع وتو اوجر ضمة العشرة فيخرج الخراج على المأجور عنده وعند ما على المستأجر وجه قوله ظاهر لا ذكرنا ان العشر يجب في الخراج والخارج ملك المستأجر فكان العشر عليه كالمستأجر ولا يجرى ان الخراج للمأجور معنى لا بد له وهو الوجه له فصار كانه نزع بنفسه وفيه شك لان الاجور يقابل المنفعة لا الخراج والعشر يجب في الخراج عندهما والخارج يملك للمأجور من غير عوض فيجب فيه العشر والجواب ان الخراج في اجارة الامم من كان غنياً حقيقة فله حكم المنفعة فيقابل الاجور فكان الخراج له لا مجرمه فكان العشر عليه فان ملك الخراج فان كان قبل الحصاد فلا عشر على المأجور ويجب الاجور على المستأجر لان الاجور يجب بالتمكن من الانتفاع قدس كنه منه وان ملك بعد الحصاد لا يسقط عن المأجور عشر الخراج لان العشر كان يجب عليه ونا في ذمته ولا يجب في الخراج عنده حتى يسقط بهلاكه فلا يسقط فيه العشر ولا يسقط الاجور عن المستأجر ايضاً وعنده ابي حنيفة وخمسة ايضا العشر في الخراج فيكون على من حصل له الخراج ولو ملك بعد الحصاد او قبله يملك بما فيمن العشر يراجع

وتو دفعها ذارعة فاما على مذهبهما فالمرارة جائرة والعشر يجب في الخراج والخارج بينهما فيجب

العشر عليها وأما مذهب أبي حنيفة فالأرض فاسدة ولو كان بغيرها كان يجب على من يبيع جميع العشر
 على رتبة الأرض لأن في حصة كجب في عينه وفي حصة المزارع يجوز ديناً في ذمته **بإتبع**
 وأما قوله ليس من ثمار الأرض فتقول مطلقاً بما فيها لا اعتبار بالناسل عدا ولا أرض لها لا متولدة من ثمار
 الشجر فكان كالتبر ثم أتى بحجب العشر في العسل إذا كان في أرض العشر فاما إذا كان في أرض الخارج فلا شيء
 فيه لما ذكرنا أن وجوب العشر فيه لكونه بمنزلة الثمر لثبوته من أثمار الشجر ولا شيء في ثمار من الخارج ولا أن أرض
 الخارج كجب فيها الخارج فتوجب العشر في العسل لا يجمع العشر والخارج في أرض واحدة ولا يجمعان هذا
 وجوب العشر في قبيلة وكثيره في قول أبي حنيفة لأنه ملحق بالثمار ويجوز أن يجرى الثمار والنصاب ليس شرطاً في
 ذلك عنده وعندنا شرط وقد ذكرنا اختلاف الرواية عنهما في ذلك وما يوجد في الجبال من العسل
 والعواكه فقد روي محمد بن أبي حنيفة أن فيه العشر وروي صحاب الأمل عن أبي يوسف أنه لا شيء فيه
 وقد قول أبي يوسف أن هذا مباح غير مملوك فلا يجب فيه العشر كالخشب والحشيش ولا يبيح عمومات العشر
 إلى أن ملك الخارج شرط ولا أخذه فقد ملكه فصار كما لو كان في أرضه والحول ليس شرطاً لوجوب العشر
 حتى لو أضيفت الأرض في السنة وأوجب العشر في كل مرة لأن من مضمون العشر مطلقاً عن شرط الحول
 ولأن العشر في الخارج حقيقة فيكون الوجوب بذكر الخارج وكذلك فواجب العشر في الخارج في ثمارها
 خارج الوطيفة فلا يجب في السنة الآخرة واحدة لأن ذلك ليس في الخارج بل في الدقعة وفي ذلك لا خلاف
 عورضاً أنه تعالى عنه وما وطف في السنة الآخرة واحدة **بإتبع**
 ولا شك أن استوائكم تحتاج إلى الحماية لأنها تكون في البراري كحماية السطحان وغيره من الأموال إذا أوقعت
 في السفر احتاج إلى الحماية بخلاف الأموال الباطنة إذا لم يخرجها مالكها من المصروف فقد هذا المعنى في البيع
 وشرط ولاية الأخذ وجوب الحماية من الإمام فلا شيء لو غلب الخارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم القوت
 ومنها وجوب الزكاة لأن الأخذ زكاة في رعي شرائطها **بإتبع**
كتاب الصوم أهل بلدة راوا الهلال هل يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اختلف المشايخ فيه بعضهم
 قالوا لا يلزم وإنما المعبر في حق كل بلدة برويتهم ونحوه ورواه عن ابن عباس رضي الله عنه وفي المشيئة
 عن أبي يوسف وأبراهيم عن محمد إذا صام أهل بلدة ثلثين يوماً للزكاة وصام أهل بلدة تسعة وعشرين
 يوماً للزكاة فليعلم قضاء يوم وفي القدر وروى إذا كان بين البلدين تفاوت لا يختلف المطالع لزم حكم أحدهما
 البلد بين البلدة الأخرى فاما إذا كان تفاوتاً لا يختلف المطالع لم يلزم أحدى البلدين حكم البلدة الأخرى
 وذكر شمس الحنابلة أن الصحيح من مذهب أصحابنا أن الجزاء إذا استفاض تحقق بين أهل البلدة الأخرى يلزم
 حكم أهل هذه البلدة وفي مجموع التوازل شاهدان شهدا عند قاضي مصر لم يراوا الهلال على أن قاضي مصر كذا شهد
 عنده شاهدان بروية الهلال وقضى به ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى فغضى القاضي بقضيتهما حكاه

يرتفع ذلك المصلح بشيئ
 في أرضه أو ما أخذه من البساتين
 كذا قال الأصول

من شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب

قال صاحب الكنز ولا عبرة باختلاف المطالع وقال الزبيدي في شعره بعد ما ذكر اختلاف المشايخ فيه والاشبه
 أن يعتبر لأن كل قوم يحيطون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف انقطاع
 أن دخول الوقت وهو يختلف باختلاف الاقطار حتى إذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم منه أن
 يزدول في الغرب وكذا طلوع الفجر ووجوب الشمس بل كما تحركت الشمس ربه فذلك طلوع الفجر لتمام
 وطلوع الشمس لا فرق بين غروب بعض ونصف لغيرهم وروى أن إلى موسى الضرر القبيح صاحب المختصر
 قدم الاسكندرية فبطل من صعد على منارة الاسكندرية فري الشمس بزمان طويل بعد ما غبت عندهم
 في البلد أجل لأن يغفر فقال لا يتجمل بل البلد لأن كل ما في طيب باعده انتهى كرهه
 صيتم افطر بشيئ من الخلاوة وأتبع عنهم دخل في الصلوة ووجد حلاً ونها في فقه فابتلعوا لا يفيد
 صلوة لأنه أثر لا عين فصار كمن تمضمض ثم ابتلع وفيه برودة الماء ولكن الكحل فوجد طعمه في حلقه فأن
 لا يفيد صومه لأنه أثر لا عين فصار كمن تمضمض ثم ابتلع وفيه برودة الماء ولكن الكحل فوجد طعمه في حلقه فأن
بجب تمضمض في الليل واعتدل في القبح بسقط هذه العسل ومع صومهم وكاتب الكتاب سمع من أستا
 اعلم أن الامام محمد بن الحسن الشيباني قد اشترى جارية كثيرة لا يستخرج فوامض بئيل الخيض حتى يسئل عنها
 كيفية ذلك فأياماً من الأيام سفت وقال أباها الامام صايتم باشر في ليلة من ليالي شهر رمضان فلما
 طلع فجر يومها فالبان في المضمضة لا قرأ في الصوم ما يفعل فردد وتوقف فحارب هذه المسئلة فأن
 جارية من جواربه يا شيخ لو شرب الماء قبل القبح فلا يحتاج إلى المضمضة عند العسل فتدكر الامام محمد وقال حسن
 يا جارية ونها اخذت **جواب القنادي**
 رجل افطر في رمضان لمض كان عليه النفاذ ولا يجوز له العذبة وإن مات قبل أن يبرأ لا شيء عليه لأنه
 لم يترك هذه من أيامه وأخوه عليه أن يوصي بالعذبة الخ **جواب القنادي** في الثالث ذلك بالضم
 أقول هذا مخالف لما هو الصحيح المشهور من أنه لا شيء عليه لأنه غير مكلف بالصوم **شيخ الإسلام**
 سئل شيخ الإسلام عن قاض شهد عنده شاهدان بروية هلال رمضان وقضى به ثم اتوا ثلثين يوماً ولم يروا
 هلال العيد والسما مصحح قال يعطرون لأنهم عدوا ثلثين يوماً وقيل لا ليس يظهر هذا كذب الشاهد
 قال لأن قولهما وإن كان محققاً فصار رجة لا تصال القضاء به فصار كما أنهم راوا هلال رمضان ولم يروا الهلال
 ولم يروا الهلال سؤال والسما مصحح وسئل شيخ الإسلام عن صغير مبطون يخاف موته بهذا الداء وله ظهر
 وزعم الأطباء أن الظفر إذا شرب دواء كذا يسبر هذا الصغير وكما أن الظفر أن يشرب ذلك نهاري
 رمضان بل لها الاقطار بهذا القدر قال نعم إذا قال لا أطباء البصر ذلك **جواب القنادي**
 وقيل بقوله إذا قام الدليل على خلافه لأنه لو قام الدليل على الوجوب من غير الشرط والمذكورة

هذا جواب جارية من جواربه
 الامام محمد بن الحسن الشيباني

الميت انتهى وفي فتح القدير لو اوصى ان يخرج عنه ولم يزد على ذلك كان للموصي ان يخرج بنفسه
الا ان يكون وارثا وان دفعه الى وارث يخرج فانه لا يجوز الا ان يجوز الورثة وهم كبار لان هذا كما قيل
بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الاباوين ولو قال الميت للموصي ادفع المال لمن يخرج عني لم يجز له
ان يخرج بنفسه مطلقا وفي الظهيرية ولو كان ثلث ماله قد ماله لا يمكن الا حجاج عنه بطلت الوصية
وفي التحيينس حل اوصى بان يخرج عنه فخرج ابنه عنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال
نفسه ولو خرج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب التاني
وقيل هذا الزكوة والكفارة ومثله لو قضى عنه دينه مطلقا جاز لان الحج عن الكبير العاجز بغير اذنه لا يجوز
وقضا الدين بغير اذنه في حالة الحيوة يجوز فكذا بعد الموت رجعت ماله وعليه حجة الاسلام فخرج عنه
رجل بجره ولم ينزل فرضا ولا نفلا فانه يجوز عن حجة الاسلام وتوحي نطقا لا يجوز عن حجة الاسلام
انتهى وفي العدة الفتاوى للصمد الشهيد توفا لحي من ثلثي حجتين بكتفي بواحدة والباقي للوثة
ان فضل انتهى وهو مشكل على ما تقدم من الحيط والولولحية وهو مبني على الفرق بين ان يوصي من الثلث
وبين ان يوصي بجميع الثلث وذكر في آخر العدة من الوصايا لو اوصى بان يخرج عنه بالالف من ماله فخرج الف
من مال نفسه ليرجع ليس ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لغة الموصي وموافق المال الى نفسه فلا يبدل
انتهى وفي العدة اذنة تركت ماله على الزوج يخرج بها فعليه المهر لانه بمنزلة الزوجة وهي حرام انتهى وذكر
الاسيحي اني انه لا يجوز الاسيحي ان يخرج من ماله في الحج شرع الكفر بنكح من في الحج غير الفهر

واخلق المرأة فشمع الثابت والجز لا تطلق الفصوص المرأة هي البالغة لان الكلام فيمن يجب عليه الحج فلذا انا
في الصبية التي لم تبلغ قد اشبهت في ذلك فان بلغها فلات افرادها والكراد خطاب ولبا بان معنا
من السفر فان لم يكن بها وتي فلا يصح بالسفر لان المراد ان يحرم عليها لا تها في مكلفه حتى تبلغ وبلوغها
قد اشبهت لا يستلزم وقد اشبهت بآيام وليا لها لا تها في مباح لها الخروج الى ما دون ذلك الى حجة
بغير حرم واثار بعد شرط رضى الزوج الى انه ليس له منعها من حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حجة
لا يظهر في النواحيين خلاف حج النطق والمنذور واثار المصل الى ان امن الطريق والحرم من شرائط الركوة
لانه عطف على قبله وهو احد القولين وقيل شرط وجوب الاداء وحرمة الخلاف تظهر في وجوب الوصية
وفي وجوب نفقة المحرم ورا حلة اذا الى ان يخرج معها الا بها وفي وجوب التزوج عليها يخرج بها ان كره
محرما فمن قال هو شرط الوجوب قال لا يجب عليها شيء من ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله
لهذا لو ملك المال كان له الامتناع من قبول حتى لا يجب عليه الحج وكذا الواجب له ومن قال انه شرط
وجوب الاداء وجب جميع ذلك وخرج المحقق في فتح القدير انما مع الصلوة شرط وجوب الاداء
بان هذه العبادة تجري فيها النيابة عنه بالجران مطلقا توسطها بين الالية المحضة والبدنية المحضة توسطها

بينهما والوجوب والبر مع فائدة فيثبت مع قدرة المال ليظهر اثره في الاجحاج والايضا واعلم ان
الاختلاف في وجوب الايضا اذا مات قبل من الطريق فان مات بعد حصول الامن فالاتفاق على
الوجوب واثار بشرط المحرم او الزوج الى ان عدم العدة في صحتها بشرط ايضا بما مع حرمه السفر عليها حتى
عدة كانت والعبارة لوجوبها وقت خروج اهل بلدها ومن ابن مسعود انه رد المعتدات من الحج فخرج
مكان لا يبيعه المار مستطيل فان رتبها العدة في السفر فباني في حجة نيت الله شرع الكفر بنكح من في الحج
واذا اخذ الرجل درهم الحج من الغير وخرج قبل ان ياتي الحج ينبغي له ان ينفق من ذلك المال الى بعد والى الكوفة
والى المدينة فاذا اقام بها ينفق من مال نفسه حتى اذا جازا وان الحج ثم يرجع الى مكة وينفق من مال الموصي
فهو ضمان ما انفق في اقامته وينفق في طريقه قصد اليسر ولا يفر ولا يدين ولا يحج ولا يقصر من
تلك الدرهم احد ولا يصرفه ولا يشره ولا يشتري من ذلك ما لا يضر ولا يبدل بل بالحرام ولا يشتري
بذلك من التبرع ويعطى من ذلك اجرة الخلاق وينفق من ذلك ذابها واتيها الى بلد الميت
يرد ما بقي من النفقة بجميع الحوادث والنوازل والوافقات

وذكر الاسيحي اني انه لا يجوز الاسيحي ان يخرج ولا على شيء من الطهات فلو سأل على الحج ودفع
اليه الا يخرج من الميت فانه لا يجوز عن الميت وله من الاجرة مقدار نفقة الطريق في له باب والحي و
يرد الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاسيحي ان يخرج ولا على شيء من الطهات فلو سأل على الحج ودفع
به ومن اهل التبرع او اوصى الميت بان الفضل للحاج وقال بعض شيئا لا يجوز هذه الوصية لان الموكل
بحول الا ان الاول صحيح لان الموصي لا يصير موه وقاله بالحج كما لو اوصى بشراء عبد بغير عينة ويعطى له
مائة درهم فانها جائزة وقال بعضهم لا يجوز انتهى فلهذا المصن بموته في الطريق موه قبل الوقوف بعرفة
ولو كان بمكة وفي الحيط ولو دفع الى رجل ماله الحج به عنه فاحل الحج ثم مات الا وفلورثة ان يأخذوا ما
بقي من المال معه ويضمنوه ما انفق منه بعد موته ولا يشبه الورثة الا في هذا لان نفقة الحج كنفقة دور
الارحام فتبطل بالموت وترجع بالمال الى الورثة انتهى شرع الكفر بنكح من في الحج فخرج

اقول هذه المسئلة خالف ما ذكره في كتاب الوقف من انه لو وقف على امام مسجد بعينه لا يجوز لانه غير معين
وقد يكون غنيا وقد يكون فقرا فانه اذا عتق القاصي امانا لم يسجد يصير موه فانه فاعلم انه يجوز الوقف
عليه شيخ الاسلام

واذا جازت النيابة في الالية مطلقا فالعبارة لنية الموكل لنية الوكيل وسؤني الموكل وقت الدفع
الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما ولما قال في الفتاوى والظهيرية من فصل مضاف
الركوة رجل دفع الى رجل درهم يستصدق بها على الفقراء فطوعا فلم يتصدق الا موه حتى تولى الا وعلى الزكوة
من غير ان يتلف به ثم تصدق الامور جاز عن الزكوة وكذا الواو انه ان يعق عبده فطوعا ثم تولى الا

عن الكفاية قبل مناق الأمور عن التقويم انتهى ولهذا لا تعتبر ليلة النايب حتى لو وكل المسلم ذميا
في دفع الزكاة جاز كما في كشف البصر شرح أصول فقه الإسلام قوله والشرط البصر الذي لم يمتد إلى وقت الموت انتهى
في جواز النيابة في الترك غير المستتب بخلاف استمراريته لأن الحق فرض العرف حيث يتعلق به خطابا لغيره
وجب عليه أن يقوم بنفسه في أول سني المكان فإذا انقضى وتوالت الأيام بنفسه في ذمة في مدة عمره
وان كان غير متصرف بالشرط فإذا انقضى عن ذلك في مدة عمره رخص الاستتابة رخصه وفضل حيث قدر
عليه وقضا ما من عمره بعد ما استتاب فيه لم يجر طهارة انقضاء شرطه لاختصاصه ثم ظاهر ما في المختصر أنه لا فرق بين
أن يكون المرض يرجى زواله أو لا يرجى زواله كالزمانة والعلم فلو رجع الزمن أو الأعمى ثم صح وأبصر لزم أن يخرج
بنفسه وبسبب هذا صرح المحقق في فتح القدير به وليس يصح بل الجواز التفصيل فان كان مرضا يرجى زواله
فخرج فلا حرج في أن يستمر إلى الموت سقط الفرض عنه والآفل وان كان مرضا لا يرجى زواله كالعمر
فخرج غيره سقط الفرض عنه سواء استمر ذلك العذر أو زال صرح به في المحيط وفتاوى قاضيان و
المبسوط وصرح في معراج الدراية بأنه إذا أخرج الأعمى غيره ثم زال العمى لا يبطل الإجماع انتهى وقيد بالبرهان
لأنه لو أخرج وصي صحيح ثم مرض واستمر لا يكره لعقد الشرط شرعا لكن لا يكره في حق غيره

أقول قوله سائر الخ ليس في قاضيان وإنما فيه الفرق بين يرجى زواله وبين لا يرجى زواله فيما لا يرجى جازان
بأن غيره لا يوقعه زواله فيما يرجى زواله جازان دام المرض إلى أن مات أي توقف وإنما أطلق الجواز
فيما لا يرجى زواله استبعاد الزوال فيما لا يرجى زواله ولذلك أطلق الجواب بعض الفقهاء وأما إذا
تقرر صاحب المحيط بذلك فغيره أيضا ما فيه ربه بل صرح فيه بخلافه حيث نقل عنه في التارخية قوله
ومن كان عاجزا فخرج رجلا ان كان عاجزا لا يرجى زواله ظاهر وأغلب الجاهل كجواز اختيار اللطيف والغالب فان
ظهر الاختلاف ذلك الظاهر يرتفع الجواز وما لا فلا وان كان عاجزا يرجى زواله ظاهر وأغلب الجاهل كان حكمه موقفا
فان استمر إلى الموت حكمه موقف الفرض انتهى وأن كان زاده بالمحيط غيظ الترخي
فليس فيه تفرع أيضا بذلك بل فيه ما كان له حيث قال فيه في أوائل باب الرجل ينج من غيره ومن غير غرض
ينظر فان استمر إلى الموت يكره وان زال العجز لا يكره ويلزمه جواز الإسلام وأصل حديث الحنفية وهو روي
أن ضعه جات إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت إن فريضة الله تعالى في الحج أدركت أبي وهو شيخ كبير لا
عليه إلا أنه فخرج عنه فقال صلى الله عليه وسلم حج عن أبيك فافهم ورد في التبع الثاني الذي لا يرجى منه العذر
عليه ولا فعلت أن استمر إلى الموت شرطه لجزائرية في الحج فان استمر إلى الموت فخرج فخرج
التي لا وان لم يستمر فقد شرط جواز النيابة كالشيخ الثاني أن دام عجزه إلى الموت يجوز له العذبة من الصوم و
ان قد يبطل فداؤه فلذا إنه انتهى وأما ادعاءه التفرع بذلك في المبسوط فباطل أيضا وليس فيه
مأذرة بل ذكر فيه أنه لا معتبر للعجز في الحال لأن الحج فرض العرف في غير مستغرق بقية الويلقع به اليأس

عن الأوبار بالبدن وأما ادعاءه التفرع بذلك في معراج الدراية فباطل أيضا وليس فيه ما نقله عنه
بل ذكر ما ذكر في المبسوط وقال أيضا وفي كتبهم أي كتب الشافعية لو أخرج المصنوب غيره نظر ان شغل لم يجره
ذلك قوله وأما عندنا فتى وان مات فيه قولان في قول يجوز وبه قال أبو حنيفة وفي قول لا يجوز قال
الأصحاب وموافقا له ولو كان مرض لا يرجى زواله فخرج غيره ثم برأ لا يكره في ذلك ظاهر وبه قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد انتهى ولم يتبع فانظر كيف اقرى على هذه الكتب المشهورة أفراة لم يعهد مثله من واحد من المصنفين وقد
وقع التفرع بذلك في كثير من الكتب غير ما ذكر في شرح غفر الطحاوي في كبر الراجح المخصص في أول كتاب
الملك مسند قال أبو حنيفة ومن لا يستطيع الثبوت على الرجل وكان يستطيع الثبوت عليها الآلة زمن من طبع
سقط عنه فرض الحج وان كان واحد الحج غيره منه الحج واجزة ذلك من فقه الإسلام ان يكره ذلك حتى لو
وان صح قبل موته واطاق الحج كان عليه الحج من نفسه قال أحمد هذا الفصل لا اختلاف فيه بين أصحابنا في الرواية المشهورة
الاشي رواه الحسن بن زياد عن أبي في المتعدد والأعمى ان عليها فرض الحج بانفسها إذا وجد زاد أو راحلة أخر
وذكر مثله أيضا بعد شرط في التذويب للشافعية لا حج على الأعمى وأن وجد ما فيه خلافا لها وجب على كل معذور
حتى أن يكره رجلا باله وان حج ثم زال العذر حج بنفسه انتهى وفي البدائع ومن شرط جواز النيابة العجز
المستدام من وقت الحج إلى وقت الموت فان زال قبل الموت لم يكره حج غيره لان جواز حج الغير عن الغير
ثبت بخلاف القياس لعزومة العجز الذي لا يرجى زواله فيقيد الجواز به وعلى هذا يخرج المخصص أن الحج ان
جازه موقوف ان مات وهو مريض أو مجنون أو عاقل وان زال المرض أو المجنون قبل الموت لم يكره الحج من الزمن والآخر
على أصل أبي حنيفة جاز لان الزمانه والعلم لا يرجى زوالهما عاوة فوجب الشرط وهو الحج المستدام إلى وقت الموت انتهى
فتبين لك ان الرواية الصحيحة المشهورة ما هو مفسد فله التبع والتأمل في المحيط بطريق البيان أعادنا أنه
نقل من شذوذ الفقهاء ومن سيات أعمان وهو المستعان نعم ما ذكره من أنه إذا برأ بعد فراحه من الحج جاز ولا طواف
عليه رواية من أبي يوسف وسوق ابن فضال في ذكره التروحي في النهاية وغيره شيخ الإسلام رحمه الله

وعلى هذا الآية إذا لم يجد حرمه ما لا يخرج إلى الحج إلى ان تبلغ الوقت الذي يخرجه عن الحج فمعت من حج عنها ما قبل
ذلك فلا يجوز لتوتم وجود الحرم فان بعث رجلا ان دام عدم الحرم إلى ان مات فذلك جائز كما لم يرض
إذا حج رجلا ودام المرض إلى ان مات وأطلق في العرف فمثل ما إذا كان سماوية أو مصنع العباد فلو حج وهو
في السج فان مات فيه اجازة وان ملخص منه لا وأن حج معه وبهينة وبين ملكه ان قام المدد على الطريق
حتى مات اجزاه وان لم يكره كذا في التقييس وذكر في البدائع منه أيضا

كتاب الكحل وإذا زوجه الأولى من غير كفوفه فراحته ثم زوجت نفسها بغيره ولو كان للوقت حق
التفرق ولا يكون رضا بالكحل الأول رضا بالكحل الثاني في محيط برمانى الكحل ينقض بلفظة
الكحل أو التفرق صلى وجه الجرح عن الماضي نحو ان تقول المرأة زوجت نفسي بك كذا الجرح من الشهود وقيل

الرجل قبلت او يكون على وجه الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اتردك على كذا فيقول المرأة قبلت
او يكون بلغة الامم بان يقول الرجل زوجتي نفسك مني كذا فيقول زوجت من اول كتاب
الكحل في فتاوى قاضيان

قال قاضيان في فصل المعتود لبيان النكاح على الترتيب وعن ابى القاسم الصغار اذ تزوج امرأة على ان
يأتي بعبد الا بيق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها وعنه اذ تزوج امرأة على انها لو جرد ما يخرجها كان عده
كل المهر لان المهر لا تقابل البكارة لانها لا تسحق بعقد النكاح انتهى قال العبد الضعيف تجوز اذ لا تقابل

من مائة وقع الاختيار على هذا شيخ الاسلام
ولم يقطع الامر في النكاح ايجاب وقد ذكرنا وكذا في الطلاق اذ قالت المرأة طلقني على العفقال
طلقت كان بينا وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره الفل في نفسه هذا او قال الفل لي بما فيه فقال كلفت
تمت الكفارة وكذا لو قال بلى هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا يجوز
ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للمشتري ابعني فقال قلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو حنيفة
يتم الا قاله وان لم يقل قبلت وكذا لو قال الرجل تصدق بهذا عليك على قول ابى يوسف يتم بغير القبول
ولو قال المديون لرب الدين ابرأني فقال ابرأتم الارباء ولو قال صاحب الدين لمديونه ابتداء ابرأكم
من الدين الذي لي عليكم يصح من غير قبول كن لوردة المديون بطل ابرأه وارباء الكفيل لا يرده بالرد وكذا
لو قال لا يحتاج الى القبول ويبطل بالرد والقرار لا يحتاج الى القبول ويبطل بالرد انتهى

قاضيان باب التبرع والبيع
قال في محتاج في هذا الباب الى بيان ان من البائع والقبول من المشتري الا ان ذلك يكون
بلفظين وقد لا يتحقق الا بشئنا الفاظا ما يتحقق بلفظين قد يكون بدون النية وقد يكون مع النية
من غير النية بان يكون اللفظان بصيغة الماضي كوان يقول البائع بعث هذا العبد منك بكذا فقال المشتري
ايتبع او اشترت او ما سوي معناه كقوله اخذت وقبضت ورفعت وفعلت وكذا ذلك لان هذا في
امل اللغة والشرع مستعمل ايجاب الملك للمال يجوز ان كان بصيغة الماضي وكذا اذ ادعى المشتري فقال
اشترت منك هذا العبد بكذا او قال البائع بعثت منك او اعطيتك او برئت او رضيت او هبوك واما الذي
لا ينعقد بدون النية بان يجز من نفسه المستقبل من ان يقول البائع ابيع منك هذا العبد بالف او ابد له او
اعطيك فقال المشتري اشترته بذلك او اخذه ونوينا ايجاب للمال او كان احد ما بلفظ الماضي والآخر في
المستقبل مع نية ايجاب للمال فانه ينعقد البيع لان صيغة الاستقبال يحل للمال فيصير النية بان كان
احد ما بلفظ الاستفهام بان قال ابيع مني هذا الشيء فقال بعث ونوى لا ينعقد البيع لان لفظ الاستفهام
لا يستعمل للمال اذا امكن الفعل حقيقة الاستفهام واما اذا كان بلفظين بعينهما عن المستقبل على سبيل

الاح والجزا وبما من غيرة الحال فانه لا ينعقد البيع عندنا وذلك ان يقول البائع اشتر مني هذا
العبد بالف فيقول اشترت او قال المشتري بع مني هذا العبد بالف فيقول اشترت او قال المشتري بع
منني هذا العبد فقال بعث او قال البائع ابيع هذا العبد منك بالف درهم فقال المشتري اشترت وفي باب
النكاح اذا كان احد اللفظين بعينهما عن الاح والجزا في المستقبل بان قال زوجتي نفسك بالف درهم فقال
زوجت او قال الزوج اتردك على الف درهم فقالت زوجت نفسي منك بذلك ينعقد النكاح وقال الشافعي
ايبيع والنكاح سواء ينعقدان بلفظين بعينهما عن الماضي والآخر عن الحال من غيرة واما اذا كان
احد اللفظين بطريق الاستفهام فانه لا ينعقد البيع والنكاح بالاجماع والصحيح مذهبنا فان البيع في التبرع
غالب لا يكون بناء على مقدما له ولفظ المستقبل للعدة في الاصل ولفظ الاحول لم يفسد فحل على حقيقة
الا ان يزعم الدليل لم يوجد بخلاف النكاح لانه بناء على مقدمة الخطبة فلا يحل على المساومة

بدلالة العادة كقصة العقباء

يقول العبد الضعيف وهذا يندفع ما ذكره الشيخ كالمرتبة ابن الهمام في شرح الهداية من ان الظاهر
ان يكون اللفظان بلفظين احدهما ابرأ على كونه توكيدا كما ذكره صاحب الهداية والآخر لم يبق فرق
بين البيع والنكاح وبقي سؤال المطالبة بالفرق بلا جواب له

وقوم ايضا تزوج اصل فرنية وان علت واصل مسومة بشهوة وماسة وناطرة الى ذكره والمظن
بشهوة الى فرجها الا فل ولو كان نظرة من زجاج او ما هي اي المرأة فيه اي المار ووقوم ايضا تزوج
ذو عين اذ بان ثايب حرة للمصاهرة عندنا خلا فالت في ردها

لا بد من اعتبار الشهوة في ماسة والناطرة الى ذكره ايضا وقد غفله كاتري لهم رده
واذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجها فزوجها من نفسه لا يجوز وكذا لو قال زوجتي من ثايب فزوجها
عن نفسه لا يجوز وفيما تجزئ له ما وكل رجل اذ يزوجها امرأة فزوجت نفسها منه لا يجوز
فكذلك امهنا واذا وكلت المرأة رجلا يزوجها من ثايب واطلقت له ذلك فزوجها من نفسه يجوز فصار
كالوكيل الوالي من الجانبين

نما رخرنية
ولو وكلت ان يزوجها من نفسه يجوز ولو وكلت بان يزوجها فزوجها اياه او ابنته لم يجز عند ابى حنيفة
وجاز عند ما الا ان يكون الابن صغيرا فلا يجوز بلا خلاف فيطرباني
نكاح الفضولي ان حلف ان لا يتزوج فاجاز النكاح الذي بشره الفضولي لا يحل لان الاجازة
ليست بانثا ثم في نكاح الفضولي اذا اجاز بالفعل يجب ان يكون ذلك الفعل سوقا الهدي اليها دون
الوطى والعيلة فان ذلك حرام قبل ان يعقد العقد ولو ايجته

تقبلها او لم بها بشهوة اجازة بالفعل لكن يكره ذلك وبيعته اليها شيئا من المهر ودفعه اليها يكون

اجازة وان لم يدفع المأثور اليها لارواية لهذه وقيل يكون اجازة بالفعل وتوقال هذا مهر يكون
اجازة بالقول والفعل وقال طبري الذين يكون اجازة بالقول بمعنى
رجل قال فلانة زن منبت فقلت فلان بن فلان سوي منبت بحضرة الشهود لا ينعقد النكاح
لان هذا اللفظ ليس بجارية وقيل بل اخباره لا ينعقد النكاح هكذا ذكرنا وذكر الامام عمر النسفي ايضا
انه لا ينعقد وسياقي تأمينا في الباب الثالث ان شاء الله تعالى جواهر الفناوي
امراة قالت زوجتي من شئت فزوجها من نفسه فانه يقع النكاح هكذا ذكره ورأيت في وقف الهلال انه
لا يقع وكذا ذكر القاضي في الفناوي التصرفي للامام الشهيد وسكت مولانا جلال الدين البرزوي
وحكى له هذه الاقاويل وعن صحبته فقال لا اصل ما قالوا في الكتب لان الوكيل متوفى فلا بد من خل
تحت المنكر وانما وكلمة بان بزوجه من رجل منكر وصلى هذا الاصل ما يلبس في الجامع الكبير وغيره
ولعل هذا القائل ذهب الى ان المرأة قد علمت من الوكيل انه يريد ان يزوجه اذا اطلقت له بان
يزوجه من شئت فزوجها من علمها بان يزوجه من نفسه حينئذ جواهر الفناوي
قيم زوج صبرة باذن القاضي فاراد ان يستلمها الى الزوج قبل البلوغ ان رأى القاضي المصلحة في
ان يستلمها الى الزوج فله ذلك جواهر الفناوي

رجل قال لامرأته انتك اريدت من الاسلام او تخطب بلكم الكفر والمرأة انكرت وقت الحرة بينهما
لانه اقرب وقوع الحرة على امرأته ان تعقد وتزوج زوجها فلو انها حوت عليه فان تلفظ الزوج بكلمة
الكفر ثم تاب ورجع واراد تجديد النكاح معها وابت المرأة كجدة العقد معها فلهذا ذلك بكلام ما اذا
تلفظت المرأة بكلمة الكفر ثم تابت ورجعت وابت العقد ليس لها ذلك وتجبر على ما في الباب لان
علامة صحة التوبة امرأة لها ايمان ولا واحدة منها ابن ولا خاينة فارضعت المرأة ابن ابنتها فلا يجوز
لهذا الابن ان يتزوج بامته فانه لا تصارحها بها من الرضاع ليس للزوج منع امرأته عن التفرغ
والرجوع الى بلد ما وان دخل بها قبل دفع المهر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يدفع المهر فقولوا زوج
امرأة من رجل قبل اجازة المرأة فسخ الزوج العقد فلهذا ذلك ولا يقال ان العقد من جانبها لازم ولو
طلقتها في هذه المسئلة قبل اجازتها يكون فسخا ونقضا للنكاح ولا يقع بذلك طلاق الشتر
جواهر الفناوي

فتيرة زوجها ولها من صغير بشهادة الفسقة وقيل بوجه فكل الصغيران وبينهما غيبة منقطعة
يجوز للقاضي ان يبعث الى شفيعي ليطلب هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحق ان يفعل ذلك
بنفسه ايضا فلهذا المذهب وان لم يكن مؤذنه ان قضائه نافذ فلهذا في الكتب القاضي اذا
قضى بشي ثم ظهر انه قضى بخلاف مؤذنه ان قضائه نافذ جواهر الفناوي

امراة زوجت نفسها ودخل الزوج وطلقتها ثلاثا ثم تزوجه ثانيا بتزوج الوالي بناء على ان النكاح
الاول غير صحيح لعدم الوالي وان الطلقات الثلاث لم يقعن فانه لا يصح لان محرمها الذي بشرطه الوالي ثم
يقول هو في الكتاب اذا اطلقتها ثلاثا وان اراد ان يتزوجها في الرد له ذلك وان كتب القاضي الحقني
بذلك الى شفيعي لا يرى النكاح بدون الوالي فعرضي بصحة النكاح الثاني فانه يصح ان لم يأخذ مالا الثاني
الكتاب او العالم المكتوب اليه من القاضي وان اخذ مالا لا يصح ولا يغير قضاؤه بصحة النكاح الثاني في
حرمه الوالي في النكاح الاول وحبت الولد لانها ضفيان يعتقدان صحة النكاح وقضا الفقيه الثاني في
في حق ابطال الطلقات الثلاث فلا ينعقد منها الى حكم آخر هكذا ذكرنا وهذا صحيح من طريق الفقه اما لا يكل
بقاض ومقت ان يفتح هذا الباب وينبغي ان لا يلتفت الى مثل هذا فانه يؤدي الى اهراس مذهب اصحابنا وقد
ورد عن حمزة من اصحابنا من ابيهم يخبر في ذلك ما يكون زواجا بليغا ومنعاشا يداني في الباب
الاسد من ذكره ان شاء الله تعالى امرأة شفيعية بكر بالغة زوجت نفسها من حفي وابوها لا يرخص فانه يقع
النكاح وكذلك لو زوجت نفسها من شفيعي ومثي سئل اجبت انه متح وان كان لا يصح عندك في الزاوية
يعتقدان ذلك المذهب ولكن اذا كنا نعتقد خطا قوله وسكتنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد ولو
كان في السؤال ما جواب الثاني في ذلك بل يقع عندك يجب ان يقال يقع عند ابي حنيفة رحمه الله
جواهر الفناوي

رجل تزوج امرأة على الف ورمم مؤقلا فان كان مؤقلا الى اجل معلوم فالتأجيل صحيح والا فان تأجيل
باطل لها ان تطالب بتجديد النصف والمعارف بسم فلهذا تجب نصف السعي حتى ان من تزوج امرأة على مهر
مقدور قال عاجلا واجلا ولم يبين قدر المعجل فتجبر على النصف واجب واما الاجل فلها المطالبة بعد اطلاق
وبعد الموت واما في حال قيام النكاح فاذا طالب الزوج بذلك عند القاضي فان القاضي يأمر الزوج بتسليم
ذلك اليها ولكن لا يجبره ولا يجبره امرأة وبهت مهرها من زوجها وماتت ثم اختلف الزوج وورثته المرأة ان
الهيئة كانت في المرض والصح في القول قول الزوج انها كانت في الصحة لانه ينكر للذين وهم يدعون والقول قول
المنكر فلان قال انتم اتفقوا على ان المهر وان كان ثابتا اختلفوا في السقوط والورثة ينكرون السقوط فينبغي ان
يكون القول قولهم لان المهر وان كان ثابتا لكن كان صلا للمرأة واما استحقاق ورثتها هذا المال قبل الزوج
لم يكن ثابتا فلهذا وقع الاختلاف في ثبوت استحقاق هذا المال فم يدعون والزوج ينكر فالقول قوله انشتر
جواهر الفناوي

رجل قال نكاح ما نكاح ترسا يانت تاخير من انكح كبر جدان شوم لا يكفر ولا يحرم عليه امرأته لان معناه نكاح
جون ترسا يانت بران معنى كبر ان طلاق كبره وكر طلاق وهذا واقع نشود ميكونه ويرع وشري
راضن جابنين شرطت وحضور شهود وورع عقد نكاح تجنين ودر طلاق في بايد كه راضن باشد وحضور شهود

نصرانی جو اہل الفتاوی

ان

في مخرج العضوى لو كان الحالف حاضرا في مجلس العقد والعضوى يباشر العقد وهو حاضر كالت
قال كصدر الامام جلال الدين الزيدى لا يكون حضوره كالباشرة بنفسه بخلاف الوكيل فان من كل
رجل ان يزوجه امرأة فباشر الوكيل العقد بحضرة الموكل يكون الوكيل شرا والموكل مباشر حتى لو لم يكن

هناك الاشياء التي يقع العقد بغيره والوقوف ان الوكيل يحكم الوكالة ينقل كماله وعقد الى الموكل
وليس ممن جملته من يكون سكوتة رضاه من ذلك ولو قال كل امرأة تدخل في كفاي فني طلق ثلثا قال
الامام ع في نفسه يقع النكاح المصنوع لان دخولها في كفاي لا يكون الا بالتزوج فيكون ذلك الحكم ذكرا
الذي يختص به وصار كانه قال كل امرأة تزوجها فني طلق وهذا بخلاف قوله كل عبد دخل في ملكي فهو زوجي
يعقد المصنوع اذا اجاز بالفضل لان ملك العبد لا يختص بالشرا فحسب بطلان سبب من الهبة والميراث
وغير ذلك فلا يكون ذكر الملك ذكرا او انا ذكر ملك النكاح يكون التزوج في كفاي لا في كفاي ذكره التفتي
وهذا خلاف ما حكينا عن الامام ابي الفضل الرضا في هذه المسئلة في كتابه المصنوع
اما قضاء القاضي فانه اتفقوا في جوازها ولم يزلوا يكرهون الا رواية عن ابي يوسف انه قال اذا كان النكاح
فيها ضيفا يفتقد وقوع الطلاق لا يجوز له ان يبرع راي نفسه برأي القاضي فيما اختلفوا حوا كما كن
حاصل المذهب عن ابي حنيفة ومحمد انه يجوز له ان يبرع راي نفسه برأي القاضي لان القاضي انما يكون نائبا
عن الحق او عن الخلق فان كان نائبا عن الحق صار حكمه كالنقض وان كان من الخلق فمن اجمعوا على هذا
فيبرع راي نفسه اما كيفية قضاء القاضي ان يزوج المالك امرأة بنفسه ثم رافعا
الى القاضي معتق بطلان العبد وادعت المرأة انه حلف بالطلاق لكل امرأة تبرزها فانكر الزوج الوقوع
واقامت المرأة شاهدين على انه حلف فيحكم القاضي بفسخ النكاح والعاملين السابق على قول عتبة
بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ولو حكم الحاكم بالعاملين السابقين ان يزوج المالك امرأة و
اطلق للمالك ان يزوج من شاء فانه لا يصح لان حكم الحاكم انما يجوز بعد حكم النكاح ودعوى المرأة بقاء
الطلاق ولو رافعا الى القاضي لم يفتي في حكم بفسخ النكاح لا يصح الا اذا اختلف في هذه المسئلة ما هو قول
القاضي واوى اجتهاده الى ذلك وتكون نص القاضي المقتضى فيها شفعوا بالحكم بفسخ النكاح لا يصح
الا بنصب الحكم بما هو المذهب عنده في كونه ذكره جلال الدين وقال غيره من الشيوخ لو نصب لهذه الحادثة
فاصة لا يجوز اما لو نصبه قاضيا في حلة او فرقة جاز ولو حكما رجلا يحكم بفسخ ذلك جاز ولو رافعا
بعد ذلك الى قاض آخر فامضاء يصير لازما كالسنة عليه لا بملك فانه لا ينفذ وذكر جواز الحكم في هذه
المسئلة الصدوق في كتابه في الرجال والبرهان والبرهان انه ينفذ اما شيخنا ومولانا
جلال الدين كان لا يكره ذلك وسئل مولانا جلال الدين اذا حكم الحاكم بفسخ النكاح ثم اراد ان يزوج امرأة
اخرى هل يحتاج كل امرأة الى كفاي الحكم قال لا يحتاج الى الحكم في كل تزوج في القول الصحيح وان قيل انه يلزم في ذلك
الحكم ثم سئل ان الحيلة في هذه المسئلة ان يزوج القاضي المصنوع او قضاء القاضي المعتق بطلان العبد حتى يقولين
اولي اجاب وقال الاول عني ان يزوج القاضي الحاكم بفسخ النكاح بطلان الطلاق ونكاح النكاح على الصحيح
لان جواز كونه اذا حكم بمثل ذلك فانه كل حكم لا يترك مذهب ويحكم ويحكم في ان يكون حال من جهة

الامام حتى يكون حكمه كالا جماع او كالتنصص اما اذا حكما رجلا لا يكون حكمه كالا جماع او كالتنصص فانه لا يترك
مذهبه بحكمه على ما عرفت ان حكم الحاكم حكم المتعاقدين بانفسهم لان ولايته مستفادة من جهتهما فلو انك
مبتلى واشتغل بجد من الوجوه يكون حلالا وقيل ان كان الخالف شاهدا فانه على احد من الوجوه ان
انقض من العزوبة وان كان شيئا كبيرا فالعزوبة في سنة اولى ولو كان له مال فالشهرى ارفق واحوط
ومع ذلك فلا اشتغال بجد من الوجوه لا وزر ولا وبال ولا شبهة ولا خيال هذا ما عرفت في
هذا الباب بوجه الفاعل
قال في الاب والمجد من الاوليا للزوج الصغير من عتيق معروف لم يكره لان القدرة على الجماع شرط
الكفاءة كالعزوبة على المهر والنقطة بل اولى من مجموع النوازل المتأخرى في الجدل
مبتلى الفاسد لا يكره اقباير النكاح بخلاف الصحيح فانه تزوج باقها وبنتها قبل التفتي وكذا المرأة الزوج
بأخوه وهذا كله قبل الميسر جامع الفضولين في الشئين والطلاق في النكاح الفاسد متاركة
لاطلاق سمي وكذا اطلاق العنق ثلثا قبل جازة مولاه كانه مقصود نكاح فاسد كفت الزنا بزوج ما هو
كشده كن فخرها فطلعت نفسها بحكم الامر فان قيل هو متاركة فله وجه وهو ان الطلاق لا يوجب له وجه اذا
طلاق الفاسد فسخ ومتاركة وتعلق الفسخ لا يقع وتو قال لها طلق نفسك فطلعت يكون متاركة اذا
لا تعلق فيكون توكيلا بفسخ من جهة منه ايضا وقيد المقصود بالطلاق لان الولي اذا اقر بالنكاح على الصغير
لم يكره الا بشهود او بنصبه بغيرها بعد البلوغ عني ابي حنيفة وقال لا يصدق وكذلك لو اقر المولى على عبده والويل
على موكله ثم الولي على من يقيم بيته الا اقر عند ابي حنيفة قالوا القاضي ينصب خصما عن الصغير متى يكره قيام البيعة
على المنكر كما اذا اقر الاب باستيفاد الكفاية من عبده ابنه الصغير لا يصدق الا ببيعة القاضي ينصب خصما
عن الصغير قيام البيعة عليه كذا في المحيط وهذه المسئلة على قول الامام فخر بن محمد ان ملك الاشياء
ملك الاقرار به كالوصي والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذا في الجامع للصدوق الشهيد مع ان صاحب المبطوط
قال والاصل كلامهم بشكل باقرار الوصي بالاستئذنه على البيعة فانه لا يكون صحيحا وان كان وهو يملك
ان الاستئذنه انتهى شرح المثلثين في قوله وللولي النكاح الصغير نائبا لا
واما المضارع فان كان مبدءا لهزة كذا تزوجك فتقول زوجت نفسي فانه ينعقد حله في المحيط
وان كان ضيقه بالاستقبال الا انه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد اراد به التحقيق والحال لا المأثرة
بدلالة المحطبة والمقدّمات بخلاف البيع انتهى ولا حاجة اليه لان الاصح ان المضارع موضوع للحال وعليه
يتوسع الاحكام كما في قوله كل مملوك امك فهو حرة فانه يعتق ما في ملكه للحال لا ما يملكه بعده الا بالبيعة
لما ذكرنا وان كان مبتدأ بالثبوت فلو جازي منك فقال فعلت ينعقد به ان لم يقصد به الاستيفار لانه
يحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستبرئ نفسه عن الوعد واذا كان المقصود هو المعنى لا اللفظ

لو صرح بالاستغناء اعتبر في الحال لا ذكره ولا سيجب ان تقول بل اعطيتها فقال اعطيت ان كان المالك
 فوجد وان كان للعقد فكلح وفي فتح القدير والافعال انما تروى بك ينبغي ان يكون كالمضارع
 المبدأ بالهزة سواء شرح الكثر لابن نجيم في قوله وينبغي ان يجاب وقول
 وفي الفتية افرقا فقلت افرقنا بعد الدخول قال الزوج قبل الدخول فيقول قولها لا تنكحوا حتى
 المهر انتهى وفيها ايضا لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول او جأت الفرة من قبلها يعود نصف المهر
 في الاول الكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضا الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القائم
 ان كان بغيره ونماه فيها من كتاب المديونات شرح الكثر لابن نجيم في باب المهر
 اقول ذكر بعده انه يعود الى المتبرع وكذا ذكر في جامع شيخ الاسلام ومنها تسمية المجهول جهالة فاشته
 كما ساقى كما اذا تزوجها على ما يكتبه العام او برته كافي البديع ومنها تسمية مالا يصلح مهر ان تزوج
 عنها سنة والتأخير باطل كافي الظهيرية او ابرأ فلان من الدين فيجب المهر المثل كافي الثانية شرح الكثر لابن
 وفيه في البديع ابرأ من المهر بان يكون دينه اي ورثته او دائره او غيره وان خط المهر يتراد وان لم ينفذ
 على العتول كسبة الدين ممن عليه الدين اذا رد ولم ارفعه فلان ميركا وقد ظفرت بالنقل ميركا من فضل
 نقلي ذكر في الفتية من كتاب المديونات من باب ابرأ من المهر قالت زوجها ابرأك ولم يقل الزوج
 قبلت او كان غايها فقلت ابرأت زوجي سيرا الا اذا رده انتهى بلفظه شرح الكثر لابن نجيم
 في المهر في قوله وصح خطها

اقول كون ابرأ المديون من الدين ومنه منه برته بالرد مسجلة شهيرة والكلام في المهر الذي هو دين
 كما ذكره شيخ الاسلام

فقد يكون المنفعة المشروطة لها لانه لو شرط مع المستحق لا ينعى لم يعرف فليس لها الا المسمى لها
 ليست بمنفعة معصودة لاحد العاقدين كذا في المحيط ولا يخفى ان حكم ما اذا شرط مع المستحق ما يضر
 كالزوج عليها انه ليس لها الا المسمى مطلقا بالاولي شرح الكثر لابن نجيم في الكفارة في قوله ولو زوجها
 قوله والقول لها ان اختلفا في السكوت اي تقول الزوج بلفك النكاح فكتبت وقالت ردوت ولائته
 لها ولم يكن دخلها فاعول قولها وقال زفر العول قولها قيد ما بعد البينة لان اتيها اقام البينة قبلت بئس
 وليست بينة السكوت بينة نفي لانه وجودي لانه عبارة عن ضم الشفيعين ويلزم منه عدم الكلام
 كما في المراجع او هو نفي محيط به علم الشا به فيقبل كذا وحدث ان زوجها تكلم بامور في مجلس فاقها
 على عدم التكلم فيه قبلت وكذا اذا قال الشهود كنت عنده ما ولم سمعها تتكلمت سكوتها كافي الجوامع وان
 اقام ما يثبتها اولي لاثبات الزيادة اعني الزيادة زائدة على السكوت شرح الكثر لابن
 نجيم في باب الولاية قوله لان اتيها اقام البينة

اقول

اقول كلامنا في انفراد احد ما قامه البينة وح ان اقامها الزوج قبل وان اقامها المرأة لا تقبل
 لعدم الحاجة اليها لان القول قولها شيخ الاسلام
 قوله وان اقامها الخ اقول حتى العبارة ان يقال وان اقامها الخ كذا يخفى انتهى

وقد يكونه ادعى سكوتها لانه لو ادعى اقرارها بالنكاح حين اقرت او رضاهما واقاما البينة فبينة الى
 على ما في الثانية لا ستوايهما في الاثبات وزيادة بينة باثبات الزوم وفي الثانية نكاح من ادب
 القاضي للخصاف في هذه المسئلة ان يثبتها اولي فتحصل في هذه الصورة اختلف الشايع ولعل وجه
 ما في الخاصة ان الشهادة بالاجازة والرضا لا يلزم منها كونها باذنها على السكوت
 شرح الكثر من الموضوع المزبور

اقول ما نقله عن الخاصة ليس في هذه المسئلة حيث قال فيها بكر زوجها وبعثا فقلت بعد سنة
 قلت لا ارضى بالنكاح حين بلغني الخبر القول قولها وفي ادب القاضي للخصاف لو قال بلغني الخبر
 يوم كذا او وقت كذا اذردت وقال الزوج لا بل سكنت القول قول الزوج وتوافق الزوج الاول
 البينة على الاجازة والمرأة على رد بينتها اولي وفي سماع الجامع الكبير في باب المراجعة القول قولها
 والبينة يثبتها انتهى هذا كما ترى في الصورة التي نقلها عن الولوالجية في الشرح فان القول فيها
 للزوج بخلاف مسئلة الكتاب وقد ذكر الفرق فيها لكن لم ار في شرح ادب القاضي للمصدر الشهيد
 والجصاص نصير كما بان يثبتها اولي بل ذكر الصدر ما ينعى من انها يحتاج الى الاثبات ثم الظاهر ان
 المراد بالاجازة الاجازة بالسكوت فيكون حين باذرها القول قولها والبينة يثبتها انتهى

شيخ الاسلام
 وقيدنا الصورة بان تقول بلغني النكاح فردت لانها لو قالت بلغني النكاح يوم كذا اذردت
 وقال الزوج لا بل سكنت فان القول قوله نظره اذا قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت وقال
 المشتري ما طلبت حين علمت فان القول قول الشفع وتوافق الشفع علمت منه كذا وطلبت قال المشتري
 ما طلبت فان القول قول المشتري والفرق انه اذا قال الشفع طلبت حين علمت فعليه عند القاضي ظر الى
 وقد وجد عند الطلب للمحل فكان القول قوله اما اذا قال علمت منه كذا اثبت عند القاضي باذره و
 طلب منه كذا لم يظفر فيحتاج الى الاثبات كذا في الولوالجية وذكر ما في الذخيرة لكن فرق بين بداية المرأة
 بين بداية الزوج فقال قال الزوج بلفك النكاح فكتبت وقالت المرأة بلغني يوم كذا اذردت فانقول
 قول المرأة وبئسها لو قالت المرأة بلغني النكاح يوم كذا اذردت وقال الزوج لا بل سكنت فانقول قول

الزوج انتهى شرح الكثر من الموضوع المزبور

اقول هذا الظن للبعض من الفقهاء لا يخفى على ذي سكة عدم الوقف بين ابتداء الزوج بالحكم في المسئلة
 الاولى وبين ابتداء المرأة به في المسئلة الثانية وهدم تأثيرهما في اختلاف جواب المسكتين بل الوقف بين
 المسكتين مانع من الولو الجية الفاوق وقد فصله الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي للخصاف والظاهر
 ان لفظة يوم كذا في المسئلة الاولى قطا من الشياخ وان وقعت في كثير من النسخ فانه مثله لا يخفى على صاحب
 الذخيرة وقد ذكر المسئلة في المحيط على القسواب بدون تلك اللفظة عن ادب القاضي للخصاف في باب
 الشفعة وكذا في ذخيرة نعلها عند ايضا فكيف لا يكون خطأ شيخ الاسلام
 وقيد بالكل الباقية فان الصغير عايد اليها اخر ازاحن الصغيرة التي زوجها الاب والمجد او قالت بعد
 البلوغ كنت ردوت حين بلغني الخبر وكذا في الزوج فالتقول قوله لان الملك ثابت عليها فهي لما قالت
 تريد ابطال الملك الثابت عليها كانت مدعية صورة فلا تقبل منها اسناد الفسخ حتى لو كانت عند القاصر
 ادركت الآن وضحت صحة وقبل لم يكن يصح وهو كذب وانما ادركت قبل هذا الوقت فقال لا تصدق بالان
 في زلها ان تكذب كيدا يبطل حقها شرح المكنون للموضع الزبور
 وفي الذخيرة الوكيل يتزوج امرأة اذا زوجه امرأة على عبد للوكيل او عوض له فوفاؤه وان لم يوكيل تسليمه وذا
 سلم لا يرجع على الزوج بشئ ولو كان مكان النكاح فلما يرجع على المرأة بما اوتى ولو زوجه الوكيل امرأة بالف
 من ماله بان قال زوجه تلك هذه المرأة بالف من مالي او بالفي هذه جاز والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل
 بالالف لما رايه لعدم تقيتها في المعاشات وتامه فيها وفي المحيط ولو زوجه على عبد الزوج جاز استحسانا
 وعلى الزوج قيمة عبده لا تسليم عبده شرح المكنون في باب المهر
 وقيد بهر ما دام معالاة لورين مدعى لها وقضى له به ثم برهن الآخر على كاذبها لا تقبل كما في الشراء اذا
 ادقاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان ايضا وبرهن لا تقبل ويجعل الشراء
 المحكوم به باطلا كذا هنا ولو برهن على نسب مولود وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك لا تقبل وفي الملك
 المطلق لو برهن عليه وحكم له به ثم ادعاه آخر وبرهن على ذلك تقبل بحكم ثلث في كذا في البرازية وهذا
 ما وعدنا به في مسئلة خارج اذا حكم له ثم ادعاه آخر وهذا ما قدمناه عن الفتاوى الصغرى من ان العنفا
 لا يكون على الكافة الا في النقص بالحرمة والنسب والولاء والنكاح ولكن في النكاح شرط بوان لا يورثا
 اخرج المحكوم له ثم ادعاهما آخر بتايخ اسبق فانه يقضى له ويبطل العنفا الاول وسبق منها ايضا اشترط
 ذلك في البرية الاصلية ايضا في باب الاستحقاق لكن على ذكر منه ينفعك كثيرا وقيد بهر عوى الجليلين لا يورث
 عما اذا اقام رجل البينة على انة تزوجها واقامت هي بينة على جلالة تزوجها بالبينة بينة الرجل كذا
 في التمهيد واهلهم انة اذا ادعى نكاح صغيرة بنزوح الى كذا لم تسمع الاب شرط ان يذكر اسم الحاكم ونسبه
 وان استعان فوض اليه الزوج وانه لم يكن له ولي به كافي البرازية شرح المكنون في باب المهر

فلو باعها للولي من الزوج سقط المهر لان الفرقه من قبل المولى قبل الدخول كالحرة تزويج او تقبل ابن زوجها
 قبل الدخول ولو باعها من آخر ثم اشترى انا وكيل الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الاول انتهى
 شرح الجامع الصغير للشيخ تاج الدين
 وفي القنية من الاكراه تزويج امرأة سيرا واراد ان تبرئه من المهر فدخل عليها اصدقاؤه وقالوا لها انا
 ان تبرئه من المهر والافان للشحنة كذا وكذا فيستود وجهك فابراة خوفنا من ذلك فهو اكراه ولا
 يبرأ ولو لم يتولد فيسود وجهك والمسئلة بها ليس اكراه انتهى وكذا اختلافنا في الكراهية والظوع ولا
 بينة فالقول المدعى الاكراه ولو اقاما البينة فبينة الطواغية الاولى كما في القنية في نظيره من الدخول
 شرح المكنون في باب المهر في شرح قوله وصحة خطها
 اقول ولم اره في القنية بل قال فيه في الجمع ولو اختلفنا في الكراه بالجمع والظوع فالقول له مع اليمين مع مثله
 وقد نقلنا شرح عنه في الجمع شيخ الاسلام
 ومنه صغر ما بحث لا تطبق الجمع وليس له ان يدخل بها قبل ان تطيقه وقدر بالبلوغ وقيل بالسنه و
 الاولى عدم التقدير كما قدمناه فلوقال الزوج تطيقه واراد الدخول فاكراه بالاب فالقاضي يبرئها النساء
 ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة شرح المكنون ايضا
 وقيد بان يكون مهر مثلها اكثر من السهم لان السهم لو كان مثل مهر المثل والكرامة ولم يوف بما وعد ففسر
 لها الا السهم كذا في غاية البيان منه ايضا
 لو تزوجها على ناقه من هذه الابل وجب مهر المثل فاشارة والا ضافه فقه سواد وان لم يكن المثل
 اليه في ملكه فمطالبة بشارية فان خرج من شرائه بانه قيمته وحاصله ان الوضو المقيين والمثل
 كذلك ملكه المرأة قبل القبض لقيمة الا التقديس فلا ملكه الا بالقبض وكذا احو المعين من الاولين
 منه ايضا
 قيد بالشوب من غير بيان نوعه لانه لو زاد عليه فقال مروي او مروي صححت التسمية ويجب الوسيط
 او قيمته ويخبر الزوج كما قدمناه وكذا اذا ابلغ في وصف الشوب في طاهر الزاوية لانه ليست من ذوات النسل
 بل لانه لو استهلك لا يضمن النسل منه ايضا
 وقيد بان يكون احد ما حوا اذ لو استحق احد ما فلها الباقي وقيمة المسخى ولو استحقا جميعا فلها قيمتها و
 هذا بالاجماع كذا في شرح الطحاوي بخلاف ما اذا استحق نصف الدار الممورة فان لها الخيار ان شاء
 اخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت اخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها
 الا النصف الباقي منه ايضا
 وفي الصغيرة ماتت في غربة وخلف زوجتين غير بنتين مدعيان المهر ولا بينة لهما قال لكم مهر مثلها

وليس لها اثرات في الغزبة قال يكلم بها بكلمة من قبل لا يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد ما
يسأل الا فلا يعقوب لها بشئ منه ايضا وقد قدما ان العضا بمثل لم ينحصر في النظر
الى من ياتلها من النساء بل يوفى بها ما في شئ من غير ذلك فتح كما في المحيط فالمرحوم من ان لا يعتبر بالاعتناء
صحيح مطلقا ويوفى العاقل بها المهر فلم يلزم منه امتناع العضا به لو اجرى على عمومته انتهى
منه ايضا

واطلاق في الازواج فمثل الازواج من بيتها ومن بلد ما فليس ذلك وتفسير الازواج بالمأزفة بها
كما في الهداية مما لا ينبغي لانه يوم ان لا اخرجها من بيتها الى بيت آخر في مهرها من بيتها
ولو قضي بنصف الجواز لمن طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المهر منه وتجهزت لا ينفذ قضاءه لانه
خلاف الجور من الفضول العادية في الفصل الثاني وموت احد ما كيوتهما ملكا اي الجواب فيه كالجواب
في حال ميوتها حال قيام التلخ في الاصل والعذر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت احد ما الا ان
ان للمعوضة مهر المثل وامامات احد ما في مهره في المهر وكذا لو طلقها بغير مهر
فيقول قال في مال الفتاوى الا اذا اراد به التلخ فالجاء ان التلخ بنصفه بالهبة اذا كان
على وجه التلخ وفي الظهيرية لو قالت المرأة وميت نفسي لك فقال اقبل اذنت قالوا لا يكون
نكاحا سحر الكفر لابن نجيم في التلخ

وجود الشهوة من احد ما كاف فان اذنتها وانكرها فهو مصدق الا ان يؤتم إليها منتشرة فيعاقبها
لانه دليل الشهوة كما في النية وزاد في الخاصة في عدم تصديقه ان ياذن بها او يركب معها وتقبل
الشبهة على الاقرار بالمتس شهوة وعلى الاقرار بالتقبيل شهوة وتقبل الشبهة على نفس المتس
والتقبيل عن شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل اذنتها او باطنها لا يقف
عليها عادة وتقبل تقبل الى مال الامام صلى الله عليه وسلم وكذا اذنته في نكاح الجامع لان الشهوة مما يوقف
عليها في الجملة بما تحركت العضو او بانها من لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة والمختار والقبول كما في التلخيص وفي
فتح القدير منه ايضا في المحرمات وآراء جرح المصاهرة المحرمات الاربع حرم المرأة على اصول الزاني ووزوه
نسب ورضا ووجهه اصولها ووزوها على الزاني نسب ورضا عا كما في الوطى والحلال ويجوز الاصل الزاني ووزوه
اصول الزاني بها ووزوها منه ايضا وفي الخلاصة قبل رجل ما فعلت بامه وانك قال بما عتقت
المحرمه ولا يصدق انه كذب وان كانوا مازلين والاصول ليس شرط في الاقرار بالمصاهرة انتهى وهذا هو
واما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيها اقر لم يثبت المحرمه كما في التلخيص واذ اقر بجماعها قبل التلخيص
في حقها فيجب كمال المهر المستحق ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله كما في التلخيص ايضا فان قلت لو قال بزوجي رضا
ثم رجع وزوجها مع غيره فالوفى بينهما اجاب عنه في التلخيص ان في سكتنا اخرج من فعله وهو الجماع والخط فيه نادر

فلم يصدق ومنها اخرج من فعل غيره وهو الا رضاع فله الرجوع والتناقص فيه معقود كالمكاتب اذا ادعى
العقود قبل الكتابة والمختلعة اذا ادعت الطلاق قبل الخلع يصدق ان باقائه البينة منه ايضا
اطلاق المقص الكتابة بناء وقيد ما في المستصفي بقوله قالوا هذا يعني الخلق اذا لم يعقده المسج انها اذا اشهد
فلا يوافق ما في مبسوط شيخ الاسلام فوجب ان لا ياكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتنقه والآن المسج انه
ان غير الله ولا يترد وجوب ما في عليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان يجوز اكل كل التلخيص انتهى
وحاصله ان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الامنة في المبسوط من ان ذبيحة النحر في حلال مطلقا سواء قال
بثالث ثلثة او لا لا يطلق الكتاب بناء والتبيل رجه في فتح القدير بان القابل بذلك طائفتان من اليهود
والنصارى انهم ضلوا كلامهم مع ان مطلق لفظ المشرك اذ ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى اهل الكتاب
وان صح لغة في طائفة او طوائف لا عهد من ارادته به من عبادة مع الله غيره ممن لا يدعي اتباع بني وكتاب
الى آخر ما ذكره وفي معراج الدراية اختلف العلماء في ان لفظ المشرك يتناول اهل الكتاب ولا صح ان اسم
المشرك مطلقا لا يتناول له للعطف في الآية منه ايضا

وفي المحيط يذكر تزويج الكتابية المحرمة لانه لا يابن ان يكون بينها ولد فينشأ على طبع اهل الحرب ويخلق
باعتدالهم فلا يستطيع المسلم منعه من تلك العادة انتهى والظاهر انها كانه تشرية لان التحريم لانه لها
من شئ ما في معناه لانها في رتبة الواجب منه ايضا اطلق في الامنة فمثل المدبرة وام الولد
والكتابية لانها كما في الصحيح خلاف الحرمة سحر الكفر لابن نجيم في المحرمات
فان قيل فم ارقم ينسد بالجل فكيف يكون سقي زرع غيره قلنا سحره ينبت من ماء العذرة كذا في المعراج
منه ايضا

واطلاقه فمثل الكفو وغيره وهذا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبه لكن يؤول الى اضرار في غير الكفو
وما روي عنهما بخلافه وقد صح رجوعه اليه وروى الحسن عن الامام انه ان كان الزوج كفو الفداء كذا
فلم ينعقد اصلا وفي المعراج معربا الى قاضيان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي
الذخيرة وبقره اذ اكثر من الشك لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي بحسن المرافعة والمختار بين يدي القاضي
منه ايضا فثبت الباب بالقول بعدم الانعقاد اصلا منه ايضا
واما حكم المهر فان كانت الزوجة بعد الدخول ولو حكما وجب ثلثه وان كانت قبله فلا مهر لها فان كانت لها
فصلها لانها جات من قبلها وان كانت منه فمقطوعة موقوفة الجوار له والا فلا فائدة في اثباته له
اذ هو مالك للطلاق منه ايضا

وفي الجوامع اذ بلغ الغلام فقال فميت ينفى الطلاق في طالق بيمين وان نوى الثلث فثلث وهذا من
لان لفظ الفسخ يصح كناية عن الطلاق منه ايضا

استالم المهر الى ان يحل للزوج وطولها قبل الفسخ لا ذكرنا والى انهما لو بلغت واحدا من نفسها او الزوج
 غائب لم يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب ولو كان زوجهما صبيتا لا ينظر كبره ويوفى بينهما جهره والده او
 وصيه ان لم يأتيا بما يرضاهما في احكام الصغار انتهى منه ايضا قوله ولو توارتا
 وفي تهذيب العباسي وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وموهوب لهما لا يلبس الا العصابة وعليه الفتوى
 انتهى وتوهم غريب الخلفه المتون الموضوعة لبيان الفتوى منه ايضا
 وبثبت الاجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل من الاول اجرت وكفه وكذا انما ما صنعت وبارك الله
 لنا واهت وصحت وطلقها الا اذا قال المولى لعبد له كاسيا في بابه ومن ثلثي قول المهر كذا
 قبول الهدية وقولها لا يجزئ هذا المهر ليس رآفها الاجازة منه ايضا في الكفاية
 وفي الكافي اذا وجد فعل برآفها ايضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطالبتها بها ونفقها لان الدلالة
 على عمل الصريح ودرر عز في المولى والكفو
 وجوز في القنية بانه لا يحل الى انقضاء العدة قال وموهوب قوله ثلثي بكننا وفي الصيرفة لو اردت لمحت
 بدار الحرب ثم اسلمت وزوجهما المختارة لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق انتهى ووجهه ان الزوجة
 فسخ وليست بطلاق شرح المهر لابن نجيم في باب المهر في قوله ولها منه
 وفي الصيرفة تزوجهما وسماها المعجمانية وسكت عن المؤجل ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المستحق
 ينتهي ان يجب لها النصف انتهى منه ايضا
 ولا يمين ان يطلب انتقاها الى منزله في المصر او الى بلد اخرى اما ان لا يطلب لها الا متاعا من متاعها وسكنى
 في النفقات بيان البيت الشرعي وانما يسكنها بين جيران صالحين وان لا يلزم مؤنه لها في الفتوى الشرعية
 وفي المحيط لو وجدت المرأة المهر المقبوض بوفاء او سقوة او شترت منه بالمهر شيئا فاستحق البيع بعد القبض
 فليس لها ان يمنع نفسها عنه الى يوسف لان هذه لو سلمت نفسها من غير قبض لم يكن لها حق المنع فكذا اذا
 وليس هذا كالمبيع انتهى ولم يذكر قول الامام منه ايضا
 وآش المهر بقوله ولها منه لانها بالعقد فلو كانت صغيرة ففلو المنع المذكور حتى يقبض مهرها وتسلمها
 نفسها صحيح فلو تولى استرداها وليس لغراب والجدان يستلها الى الزوج قبل ان يقبض الصداق من له ولاية
 قبضه فان سلمتها من فاسد وتزوجها في التخييس وجوه منه ايضا
 وعمل السيد الشيرازي فلا يجوز نكاح الميراث الا باذن الكل لا في التطهير لوزوج احد المولى من امه ودخل بها الزوج
 فلما خول انتقض فان نقص من نصف المهر لزوج الاقل من نصف المهر ومن نصف المهر انتهى
 منه ايضا في نكاح الرقيق
 وفي البيع ثم كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد او بالذوق وسواء كان المهر مسمى او مهر

المثل

المثل وسواء كانت الامة فتنة او مدبرة او ام ولد الا المكاتبه والمعتق بعضها فان المهر لها انتهى وفي
 فتح القدير ان مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين ففنى من المهر انتهى وفي القنية اشتر
 بجارية تحت زوج قبل الدخول ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للمبايع منه ايضا
 ولو كان العبد مكاتب او مدبرا صح النكاح لانها لا يكتلان الفعل من ملكه مولاهما ويكون المهر القيمة
 انتهى منه ايضا
 اطلق الامة فمثل القنية والمدبرة وام الولد فالكل في هذا الحكم سواء لانه حل المكاتبه بقرينة قوله فتحة ما
 المولى لان المكاتبه لا يملك المولى سجنها فلما يجب النفقة لها بدون التوبة بخلاف غيرها فانه ان
 بواها من نكاح الزوج وجبت النفقة لولا ان لا ينفذها الا صاحبها منه ايضا
 واطلق الامة وهي مقيدة بالعتق بقرينة قوله وعليه قيمتها لان القابل للانتقال من ملك المولى الى القنية
 فقط يخرج من هذا الحكم المدبرة وام الولد والمكاتبه فلما ادعى ولد مدبرة ابنة او ولدا ام ولد له المنقون
 جهة الابن او ولد مكاتبته الذي ولدته في المكاتبه او قبلها لا يصح دعواه الا بتصديق الابن كذا
 في المحيط منه ايضا
 وفي القنية وطى جارية ابية فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى الشبهة او لانه ولد له
 فبعت عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب لمن زنى بجارية جرة فولدت منه ثم ملك الولد
 يعتق عليه وان لم يثبت نسب منه انتهى منه ايضا
 ومقتضى القول بالعتق ان يتوارثا والفقول في البداية انهما لا يتوارثان اتفاقا وعقله في الشبهين بان
 الارث يثبت بالنقص على خلاف القياس فيما اذا كانت الزوجة مطلقة بنكاح صحيح فبعت عليه وعقله
 في المحيط بان نكاح المحارم في شريعة روم لم يثبت لونه سببا لاسيما في الارث في دينه فلا يعير سببا ليراث
 في ديارهم لانه لا حرة لدايتهم اذ لم يعتد شرعا ما انتهى وقد يقال بل كان النكاح المحارم في تلك الشريعة
 سببا لوجوب النفقة فالجاصل ان في نكاح المحارم يفرق بينهما الثاني بسلام احدهما او بغيره فلهما لا يفرق
 احدهما عند الامام واما اذا لم تحصل المرافعة اصلا فلا يفرق اتفاقا لانهما تركهم وما يدعون وفي التميز
 وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلثا والجمع بين المحارم والمحسن اشهر منه ايضا في نكاح الكافر
 وبعض مشايخ النجاشي وسبب سحره فافترقا بعد الزفاف وروى صاحب الباب المعصية والميلد للحل من منه وعاقبه
 مشايخ نجاشي فافترقا بالزوجة لكانها يجر على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان الخمس يحصل بهذا الجهر فلهذا
 الى اسقاط اعتبار المنا في تعقبهم في جامع الفضولين بان جهر الحرة البالغة مناف للشرع ايضا فزعم ما نرى
 منه من اسقاط اعتبار المنا في انتهى وهو ودولان الجهر على النكاح عمدة في الشرع لقصوره في الجهر كما في العبد
 والامة والمهر الصغير والحرة الصغيرة في زارتها في غيرهم للقصوره ولم يعهد بها النكاح مع المنا في فاقه

منه ايضا رجل زوج رجلا امرأة غيره فلما بلغ الخبر قال نعم ما صنع او قال برك الله لنا فيه او قال
احسنت او قال صبت قال الشيخ الامام ابو قاسم رحمه الله ليس باجازه وذكر صدر الشهيد الامام في اول
كتاب واقعاته انه اجازة وهو المختار لرضا الشيخ ابو الليث رحمه الله الا اذا علم بعين انه اراد به الاستبراء
فمن لا يحصل اجازة وقال وكذلك في البيع والطلاق تامة فاقية في فصل الثاني من الكتاب
وتسليح الاسلام عن معتدة عن طلاق رجعي تزوجت زوجا في العدة ودخل بها هذا الثاني
ثم تزوج بينهما ووجبت عليها العدة على من يجب نفقتها على الزوج الثاني او على الزوج الاول قال يجب
لا على هذا ولا على هذا بل يجب في مال نفسها اما الزوج الثاني فيلزم يجب عليه لانها لا يجب في النكاح الثاني
واما الزوج الاول فلا نفقة عليه لانها صارت ناشئة منه ولا نفقة للناشئة على زوجها قبل المعتدة
من طلاق بائن اذا تزوجت في العدة وجد القول ثم وجد التعريق بينهما ووجب عليها العدة وصار
معتدة عنها على من يجب نفقتها قال على الزوج الاول لانها لا توصف بالشئ بنفسها نفقتها عند
الحل زائل ولا نفقة على الزوج الثاني لان النكاح فاسد من جملة الحوادث والنوازل
والاخر اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانه لا تزوج الحائض كانت
ذلك وليلا على فدا نكاح الاربع قبلها ولا تزوج التاسعة والعاشرة ول ذلك على فدا نكاح
الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشرة فاصحح في كتاب النكاح في فصل في الحرام
هذا في الف ما ذكره انما من ان الحرام اذا تزوجت على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول لا يجوز نكاح النكاح
والظاهر ان تصور المسئلة كما ذكره وهو التصور الصحيح ما ذكر في كتاب عمدة المفتي للصدر الشهيد قال فيه
لكذلك الحرام لو تزوج عشر نسوة بغير اذنهن فلما بلغن اربع جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانه لا تزوج
الحائض كان ذلك رد النكاح الاربع ولا تزوج التاسعة كان رد الاربع الا في بقى نكاح التاسعة والعاشرة
موقوف على اجازتها انتهى شيخ الاسلام

وفي المتن البت اذا قبلت الهبة فليس باجازه للنكاح واذا قبلت المهر فهو اجازة وفيه ايضا رواية الاربع
عن حمزة قال لا امرأة قد تزوجتك على الف درهم فماتت ما تزوجتك نفسك ثم قالت بعد ذلك قد تزوجتك
نفسى فهو جاز وفيه ايضا المرأة اذا تزوجت فماتت لا ارض لا ابر لم ارض انا كارهة بذلك فقه فليس لها
ان ترضى بعد ذلك فان وصلت بتوليها لا ارض ولكن قد اجرت او وصلت بتوليها وانا كارهة ولكن اجرت
فهو في النكاح باطل لكن في غيره بالاسحاق ومن رواية اذا تزوج رجل امرأة من رجل غيرها فبلغها فماتت
لا يجوز فقال لها افعلت فماتت قد اجرت لم يجوز فماتت النكاح حين ردت ثم قال اذا ردت ما قد وقع لم يكن
لها ان تجزى واذا كان لم يقع بعد مثل فاطمة الزوج اياها فماتت كان لها ان تجزى وعن هذا قال ابو يوسف
اذا قال لا امرأة زوجتني نفسك على الف درهم فماتت لا افعل الا بالعين فقال تنى الله واصبى فماتت قد

دفعه في رواية الشيخ في كتاب النكاح
في اجازة له

فعلت كان جازا محيط برهاني

طلق امرأة فارقها ثم راجعها بل لها ان تطالب الزوج بالمهر الموقبل فيه اختلف في النكاح وكذا ذلك
لو اريدت والعيادة بانه لم اسلمت واجبرت على النكاح بل تطالب الزوج ببقية المهر فيه اختلف في النكاح
محيط برهاني

تزوج امرأة بشهادة شهودين ثم اكرت المرأة النكاح وتزوجت باخر فماتت شهود الاول ليس
للزوج الاول ان يجامع المرأة ولكن الزوج الاول يجامع الزوج الثاني ويكف فان نكح حتى صار مؤثما بطلان
نكاحه الا ان يجامع المرأة ويكفها وقد ذكرنا تمام المسئلة قبل هذا وفي واقعات الثاني ان طلق نكاحا ثم رجع
على امرأة ان اياها تزوجها منه قبل بلوغها واقامت المرأة بينة انه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها

في فتاوى الفضل

تزوج رجل امرأة ودخل بها ثم ادعت بعد القول انها قد ردت النكاح حين تزوجها الاب واقامت على
ذلك بينة تقبل بينها قال الصدر الشهيد في واقعة الصحيح ان لا تقبل منها محيط برهاني
وتسليح الاسلام عن امرأة شفعوية بكر بالغة زوجت نفسها من شتى بغير اذن ابيها والاب لا يرضى
بذلك ويرده بل يصح هذا النكاح قال نعم قال وكذا لو زوجت نفسها من شفعوي وسكنها عن ذلك
اجبتا انه صحيح وان كان لا يقع عند الشافعي والزواجان يعتد به ان ذلك المذهب ولكن اذا كانت تعتد
مطالبة في ذلك وسكنها منه وجب عليه ان يجيب على ما اعتد به ولو كان في السؤال ما جاز ان يشر
في ذلك ويلتزم هذه حجة بان يقال يقع عند الشافعي في صحة من جملة الحوادث والنوازل
ولا بشرط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البديع وكذا تزوج صغيرة فماتت
ثم تزوج كبيرة لها لیس فارضا حوت عليه لانها صارت ام مملوكة كانت له فحرم نكاح البنت
انتهى شرح الفخر لابن نجيم في قوله ولو ارضعت ضرثها

وقال فاصحح في كتاب النكاح رجل قال لغيره دفعت فريش من دودي فقال وادوم لا يكون نكاحا انتهى
اقول ويجوز ان يكون ما سألني من انه ما اذا قال لا امرأة بحضرة الشهود فريش من دودي ولم يسل بزي فماتت
وادوم لم يسل وادوم الى قوله قالوا يجوز ذلك شيخ الاسلام وقال في فصل في اقرار الزوجين
من كتاب النكاح صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما
اذا لم يجر فبذلك ان عدل لم يؤخذ بتوليها ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وصار
كبيران فلا حوط ان يفرقهما الخ

اقول سجي في باب الرضاع ما يخالف في خبر المرأة حيث قال اذا اراد الرجل ان يجنب امرأة فماتت
امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سنة من تكذبها كما لو شهدت بعد النكاح انتهى شيخ الاسلام

وفي مجموع النوازل يجوز للزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وحقها منهما
وتعويضهما او احدهما وزيارة الحرام فان كانت قابلة او غتلا او كان لها حق على اخر او لا فحقها
حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم وللوليمة لا
يأذن لها ولا يخرج ولو اذن وجبت كانا عاصيين ويمنع من الحام فان ارادت ان تخرج الى مجلس العلم
بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان يسأل الزوج من العالم او اجبر ما بذلك يسعه
الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج
الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من سائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ الكتاب ولا يذكره ماله ان
يسعها وان كان لا يحفظ الا ولى ان يأذن لها اصبانا وان لم يأذن فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم يقع
لها نازلة في النوازل وفي العناوى في باب واو المرأة قبل ان تنقبض مهرها ان تخرج في هواكها وترور
الا قارب بغير اذن الزوج فان اعطى المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج خلاصة

سواء اذا اجتمع للمنفقة اب وابن فالابن اولى في قول ابى حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابى يوسف
بالزوج وفي التطهيرية وكذلك ابن الابن وقال محمد بن ابي حنيفة في اختلاف المخرج الاب وفي الحج
الاولى ان يزوجه الابن برضا الاب فيكون حجها وفي الكافي ولا فرق بين الجنون الا صلى والطارى
وقال زفر حمزة اذا طهر الجنون لم يخرج تزوجها وفي التفرد اتفقوا ان التفرد في ما لها للاب دون
الابن **باب ما رخصته في العاشر من النكاح**

وفي الحج تسئل ابوك العشر عن وقت يصلح فيه زفاف الصغيرة فقال ما رقت الى زوجها اذا بلغت تسع
سنين **باب ما رخصته في الثاني عشر**

نوع منه في اختلفت فيها في صحة العقد وفاداة اذ قالت زوجها تزوجتني بغير شهود فقال الزوج لا بطل
بشهود فالتول قول الزوج وتو قالت المرأة تزوجتني واى حبيته وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة
فالتول قولها وكذلك اذا قالت المرأة زوجها تزوجتني واى معتدة فلان وقال الرجل تزوجتك
بعد انقضائه العدة فالتول قول الزوج وينقض بالنكاح بينهما ويلبسها المقام وان نذر عن ان يجامعها ان
وقت النكاح انها كانت في العدة لا يسعها ذلك بالاتفاق وقصل اخذ الميراث على هذا ان علمت
ان وقت النكاح انها كانت منقضية العدة حل بها اخذ الميراث وان علمت ان وقت النكاح كانت في
الاكل لها اخذ الميراث وان عادت المرأة الى تصديق الزوج ان كان ذلك قبل موت الزوج ثم مات
الزوج كان لها الميراث وان كان ذلك بعد موت الزوج لم يكن لها الميراث وكذلك لو ان جارية اسلمت
فاذعن عليها رجل النكاح بعد الاسلام وقالت المرأة تزوجتني قبل الاسلام فالتول قول الزوج وينقض الثاني
بالنكاح بينهما ويلبسها المقام مع جنسها على ما ذكرنا وكذلك لو ان امرأة قالت زوجها اني اختلفت من امرأة

وقال الزوج لا بطلت اجنبية فالتول قول الزوج وينقض الثاني بالنكاح ويلبسها المقام واخذ
ميراثه فهو على ما ذكرنا **باب ما رخصته في العاشر من النكاح**

واذا اشكت المرأة الى القاضي ان الزوج يضربها وطلب من القاضي ان يأمره حتى يسكنها بين قوم صالحين
فان علم القاضي ان الاذى كما ذكرت زوجه عن ذلك ومنعه من التقدي عليها وان لم يعلم فان كان جيران
هذه الدار قوم صالحين امرها بذلك ويسئل عنهم فان ذكر واحدة مثل ما ذكرت زوجه عن ذلك ومنعه
من التقدي عليها وان ذكر واحدة لا يورثها تركها وان لم يكن في جوارها من يؤمن به او كانوا يميلون اليه
اوه ان يسكنها بين قوم صالحين ويسئل عنهم ويسئل الاذى على خبرهم **باب ما رخصته في الثاني عشر**

وعن ابى حنيفة اذا قال لها لا حاجة لي بك فليس يطلق وان نوى **باب ما رخصته في باب ما رخصته في**
ولو كان العبد مكاتب او مدبر ارجح النكاح لانها لا يحتمل ان تنفل من ملك مولاهما ويكون المهر الفضة انتهى
وفي تخييص الجامع ولو خالف على رقبته فان كان جارا لا يصح لغيره الماشي وثبت لان المال زائد فكان
اولى بالرد عن الطلاق وكذا لو طلقها على رقبته وتقع رقبته لا نه صرح ولو كان رقبها صحيح بالمسئ لا تر
قوله وسئل المدبر والمكاتب امي في المهر ولم يبا عا فيه لانها لا يقبل منه مع بقائها فيؤدى من كسبها من
انفسها وكذا امعتق البعض ابن ام الولد فيه ما يكونه مع بقائها لان المكاتب اذا عجز ورده في الزنا
صار المهر في رقبته يباع فيه الا اذا ادعى المهر مولاه واستخلصه كما في الفقه وقيل ان المدبر اذا عاد
الى الزنا يحكم ان يبيع ان يصير المهر في رقبته ايضا **شرح الكفر لابن نجيم في قوله فلو لم يبع**

وفي القينة وطلى جارية ابية فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى التهمة اولالا انه ولد ولده
فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية فولدت منه ثم ملك الولد
يعتق عليه وان لم يثبت نسب منه امسى **باب ما رخصته في الثاني عشر**

وعن هذا قلنا ان الجارية اذا زوجت نفسها بغير اذن المولى ووطئها الزوج ثم تابها المولى من رجلتها
الا جازة من الثاني لان وطئ الزوج منع ثبوت الحمل للمسئ فيرفع الوقوف **باب ما رخصته في الثاني عشر**
وسئل الدين والعين فلو تزوجها على عشرة دين له على فلان تحت التهمة لان الدين مال فان شئت
اخذته من الزوج وان شئت ممن عليه الدين كذا في المحيط زاد في الحاشية وبوأخذ الزوج حتى يوطئها بعض الناس
من المديون انتهى فخذ جعلوا الدين مالا بها وادخلوه تحت قوله تعالى ان تبستوا ايمانكم ولم يجعلوه مالا
في الكوفة فلم يجز الدين عن العين ولا في الايمان فلو حلف لا مال له دين على موصلا يثبت وشغل الدين
ايضا فله اقل في التطهيرية ولو تزوجها على ما وجب له من الدين على ما قلنا فلا شيء لها على ما قلنا لانه مؤدبه
عنهم وفي المحيط لو تزوجها على عيب عدا شرا منها جاز لانها لم تزوجت على عيب صارت مقرة بحقيقة
العيب لان النكاح لا يبدل من مهر فيكون نكاحا بائنا فان كانت قيمة العيب عشرة فهو مهرها ولا يكمل عشرة

وذكر حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين ودخل بها وهي
بنت تسع سنين هكذا ذكر الحنفية وذكر كثر في كتاب النكاح والحنفية بعد هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم
تزوجها وهي بنت ست سنين هكذا ذكر الحنفية ووجه التوفيق بينهما ان ما ذكره الحنفية والحنفية بعد هذا محمول
على انه تزوجها تمام ست وطفت في السنة وما ذكر الحنفية هنا محمول على انها بنت سبع سنين قبل تمام السنة
السنة في الحديث وليل على ان للاب ولاية تزويج الصغيرة وفيه دليل على انه لا بأس ان تزف الصغيرة
الى بنت زوجها وفيه دليل على انه لا بأس ان يدخل بها اذا علم انها ينفق فيه ^{بغير} شرط ^{من} العدة ^{من} العدة ^{من} العدة
العبد اذا كان بين رجلين فابى احد ما فانفق الآخر يفر من القاضي ويفر من صاحبه وكذا النخل والزرع
وكذا المودع والمنسقط اذا انفق على الوديعة واللقطة وكذا في الدار المشتركة اذا استمرت فانفق احد ما
في دمتها يفر صاحبه ويفر او القاضي فهو منقطع فان مات الاب وترك اولاداً صغيراً ورزقه فنفقة
كل واحد في نصيبه فيشترى القاضي ما يحتاج اليه الصغير وينصب وصياً وان لم يكن في البلد قاض فانفق البار على
الصغار كانوا منقطعين في الحكم وآماً فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم ولا يفر من في كتاب الوصية
المودع اذا باع الدين من غيره استطلع رأي القاضي وفي المصنف ضمن وان كان خيراً وذكر في السواد
انما اذا لم يكن في موضع يملكه استطلع رأي القاضي لا يضمن استخفاً وكذا قال في كتابنا في رجلين كانا في
سفر فاعنى على احد ما فانفق الآخر على معنى عليم من مال المعنى عليه لا يضمن استخفاً وكذا الوصية بجزءه صاحبه
من ماله وكذا العبد المأذون في التجارة اذا كانوا في البلاد مات مولاهم فانفقوا في الطريق عن
محمد بن الحسن انه مات واحد من ملاذته فباع ثمنه كسبه وانفق في تجهيزه فينبى انه لم يوص الى احد فقراً
وانه يعلم المفسد من المصلح انما في الحكم فيضمن فلو ان البار انفقوا على الصغار ثم لم يوروا بذلك وقروا
ببقية نصيبهم وسعهم ذلك ولو خلفوا على ذلك قال في كتاب رجوت ان لا يكون عليهم شيء ونظر
هذا اذا عرف الوصي الدين على الميت وقضاه ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي ولا الورثة لا ياتم فيما نقل
وكذا اذا كان لرجل عند رجل وديعة وعلى المودع مثل تلك الوديعة دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض
ويشترى للمودع ان يقضى ذلك الدين بماله ولا يقر به وكذا اذا كان على زيد لمودع دين وعلى عمرو مثل ذلك
الدين لرجل اخر ومات عمرو وزيد يعرف ان عمرو لم يقض يسبح لزيد ان يقضى دين عمرو بماله ولا يقر به
بذلك وكذا لك اذا مات الرجل لم يوص الى احد ولا اولاداً صغيراً وله مال وديعة عند رجل ليس للمودع
ان يضمن عليهم ويحتسب من مال الميت لكن اذا فعل وعلم رجوت ان لا يكون عليهم شيء ان شاء الله تعالى
لا يريده الا الصلاح والله تعالى اعلم في التناوب لا يشترط الا تمام من كل واحد ولا يشترط ان يكون النكاح
لا يصح ينفق النكاح بالشرط مثل ان يقول لئن ان دخلت الدار تزوجتك فلانا وقال فلان تزوجها فلان
النفق لا يصح وان منع النكاح اقول بل النكاح غير صحيح واستثنى منه صورة ما اذا وجد

المعقّن

المعلق عليه في المجلس وما اذا كان الشرط كائناً ما استذكره نعم لا يبطل النكاح بالشرط انفسه ويبطل الشرط
بشيء الا السلام

لَا تَزِرُ وَازِّنَ النَّعْلَيْنِ بِالْأُخْرَىٰ خِصِّ بِهَا سَقَاتِ الْخُصْفَةِ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا كَالطَّلَاقِ وَالْعَاقِ وَلَا يَتَّبِعُهَا وَلَا تَكُنِ
لِسِرِّهَا مِنَ الْأَمْرِ وَالْعُزْرِ

أقول ومعنى اختصاصها بعدم صحة ما ليس منها به كما هو الحكم في جميعها شيخ السلام
وهذا إضافة إلى ما في المستقبل مثل أن يقول في الحرم مثلاً زوجتها فلاناً في الصفرة قال فلان قبلها لا يتبع
النكاح أقول فكذا لا يتبع في صورة التعليق لأن ما لا يتبع مع الإضافة لا يتبع مع التعليق له رحمه الله
ويبطل الشرط وونه أي دون النكاح أقول هذا في النكاح بشرط فاسد لأن في صورة التعليق بالشرط فينبغي
أن يؤخر عن الاستثناء ويوضح الأمر له رحمه الله . ألا إن يكون أحد الشرط كائناً أقول هذا الاستثناء لا يتلو
أن يكون من قوله لا يتبع كما لا يخفى له رحمه الله

نفس في العادة من مجموع التوازل ان تعليق النكاح بشرط معلوم الحال يجوز ويكون حقيقة بان قال لا فخر
زوجتي بانك فقال في زوجها قبل هذا من فلان فلم يصدق المحاطب فقال الملبس ان لم يكن زوجها
من فلان فقد زوجها منك وقبل لا فخر وظهر انه لم يكن زوجها بصدق هذا النكاح لان التعليق بشرط
كان تحقيق فيكون تنجيزا وبقي تحقيقه في اخر البيوع ان شاء الله تعالى **فرد الزور والزور**
قال في الرد والزور في عقد ما هي عقد الاب والجد اذا كان ذلك العقد بمهر المثل ومن كفوازم العقد و
فيار الواحد منها بعد البلوغ اقول هذا الا بشرط انما هو على قولهما فان العقد اذا كان بمهر المثل ومن كفوازم
عندهما ولم ينسخ واذا كان بعين فافش او من غير كفوازم بخبر لا انه يجوز ولها النسخ واما على قول ابي حنيفة رحمه
فالنكاح لازم مطلقا **شيخ الاسلام**

وَلَوْ جَازِئَةً مَسْئَلَةً إِلَيْهَا لَيْسَ لَهَا فِي الْأَلْحَانِ سِتْرٌ دَوْدَهُ مِنْهَا وَعَلَيْهَا الْفُتُوى
لَا بَيْنَ نَجِيمٍ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ بَعْثِ إِلَى أَدْنَاهُ

المرأة اذا كانت لها امة حرة الاصل والد ما معتق والمعتق لا يكون كفو هذه المرأة لان المعتق قد بقي
 فيها اثر من اثار ارق وهو الولاء والمرأة اذا كانت امة حرة الاصل كانت مبيحة الاصل ايضا فلا يكون هو
 كفو لها تدل بظاهر ما على عدم ثبوت الولاء على من امة حرة الاصل تجنس وتزيد في الكفاة
 ومن الزوج ما في الظهيرية والكفاة في النساء والرجال غير معتبرة عند ابي حنيفة فلا فاسخ لما انتهى ذكره في
 المحيط وغراره الى الجماع الصغير لكن في الجبائية الصحيح انها غير معتبرة من جانبها عند الكل سوى ابي حنيفة
 لا قطعاً فكذا ذكر الولاء الى في فتاواه امرأة زوجت نفسها من رجل لم تعلم انه عبد او حرة فادامه عبد فادان
 في النكاح فليس لها الخيار ولا ولياً خيار وان زوجها الاوليا برضاها ولم يعلموا انه عبد او حرة ثم علموا

الزرق وهو الولد والراة لما كانت انها حرة الاصل كانت من حرة الاصل ايضا فلما يكون هو

فمنها ما يدل على عدم ثبوت الاول وعلى من ادعى حجة الاصل بخمس مائة في الكفاة

وما في الظهورية والكفائة في النساء والرجال غير معتبرة عندنا في صفة هذا فالله اعلم انتهى ذكره في

هـ الى الجامع الصغير لكن في الجبازية الصحيح انها غير معتبرة من جانبها عند الكل انتهى وهي قوله

ذكر الولي في فتاواه امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عبد وحقها ذابوه عبد ما ذن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

لا خيار له من هذا إذا تزوج أمه وقت العقد أما إذا أجزأ الزوج أنه تزوج ما في المسئلة على ما بها
كان لهم الخيار **شرح الكثر لابن نجيم في الألفاظ**

وفي الظهيرية ولو انتسب الزوج لها بنسب غير نسبه فان طهره وانه وليس يكون في الفسخ ثابت للكل
وان كان كفو في النسب لها دون الاولاد وان كان ما ظهر فرق ما اظهر فلا فسخ لانه عن أبي يوسف
ان له الفسخ لانه يحسب من المقام ما انتهى **منه ايضا**

واخلق في الولي فانصرف الى الكامل وسوا العصبه كما قيده في التي تبه لان من له ولاية النكاح عليها لو كانت
صغيرة فلا بد من دوو الارحام في هذا الحكم ولا الام والاخت كما في فتح القدير وفي الخلاصة والمخاض
الوفاي على المرافعة هو المحارم وعند بعضهم المحارم وغيرهم سواء هو الاصح انتهى يعني لا فرق في العصبه بين ان
يكون محرما او لا **لما ذكره اوكول الجي انه المحارم منه ايضا**

ولا تعتبر الكفاية بين اهل الذمة فلو زوجت نفسها فقال ولها ليس هذا الكفو الم يوفق بل هم الكفا بعضهم
بعض قال في الاصل لا ان يكون نسبا مشورا كنت ملك من ملككم هذه حايك اوسايس فانه
يوفق بينهم لعدم الكفاية بل لشكيب العتقة والفاضي ما مورسكيبها بينهم كما بين المسلمين انتهى **منه ايضا**

لو زوج الاب الصبي ولده الصغير امته او بنته الصغيرة عبد او زوجة وزاد على مهر المثل زيادة فاشته
او زوجها ونقص عن مهر مثلها نقصا فاشته صحيح من الاب والجد دون غيرهما هذه الى حينته ولم
يقع العقد عند ما على الاصح لان الولاية مقيدة بشرط النظر فانه يبطل العقد ولان الحكم يدبر على
وليل النظر وهو قرب الترابه وفي النكاح مقاصد زوج على المهر والكفاية **منه ايضا**

وذكر اصحاب الفتاوى ان الاب اذا تزوج بنته الصغيرة فمن شكا ان يشرب السكر فاذا اموه من له وقايت
بعد ما كبرت لا ارضى بالنكاح ان لم يكن يعرف الاب بشره وكان عليه اهل بيته صالحين فالنكاح باطل انما
لانه انما تزوج على ظن انه كفو انتهى

وتويعيد ان الاب لو عرف بشره فالنكاح نافذ ولا شك ان هذا منه سورا ختار يفتين لكن لم يلزم
تحقق كون الاب معروفا للناس فقد يتصف به في نفس الامر ولا يشترط علمنا فانه بين ما ذكره ولا
لا يخفى **منه ايضا**

ثم اقول انه لا خصوصية لاداعله فاسقا وانما المراد انه اذا تزوج به بناء على انه كفو فاذا اموه ليس يكون فانه
باطل وكذا قال في القنية زوج بنته الصغيرة من رجل طهه او الاصل وكان معتقا فهو باطل بالاتفاق **منه ايضا**

الصبى اذا باع ماله او اشترى او تزوج او زوج امته او كاتب عبده او كونه يتوقف على جازة الولى في

حاله الصغر فلو بلغ قبل ان يجزه الولى فاجاز بنفسه نفذ لانها كانت متوقفة ولا ينبغي جرحه بل هو
ولو طلق البقي امة او فلعبا او اعتق عبده على مال او دونه او وهب او تصدق او زوج عبده او باع
بجباة فاشته او اشترى بالكر من القنية ما لا يتعاب فيه او غير ذلك قالوا فله وليه لا ينفذ كانت هذه
الصور باطله غير متوقفة ولو اجاز ما بعد البلوغ لعدم الجيز وقت العقد الا اذا كان لفظ ان جازة يصلح به
العقد فيصح على وجه الانسان كان يقول بعد البلوغ او وقت ذلك الطلاق والعناق اشتر

منه ايضا

وسئل شيخ الاسلام عن زنى باوة فاذ واقر فقال متى اراني وللواة زوج معروف قائم للحال قال
المحرم عنها وعليها العدة ولها المهر باقراره بالوطى **من مجموع الحوادث والنوازل**

وسئل شيخ الاسلام عن فطبة الى رجل بنته الصغيرة لابنه الصغير فقال المخطوب ايها زوجها من فلان قبل
بذا فلم يصح فاما طلب فقال ان لم يكن زوجها من فلان فعد زوجها من ولدك فلان وقال لا فوطنة
وذلك بحضرة الشهود وظهر انه لم يكن زوجها من فلان بل ينفذ هذا النكاح بهذه الكلمات قال نعم
قبل له اليس هذا تزويجا معلقا بشرط قال لا لانه تعليق بمعلوم للحال ذلك تحقيق وسئل شيخ الاسلام
عن قال لا فزوجت ابنتي فلان من ابك فلان كذا فقال لا فوطنة لابني ولم يقل فلان ولا بان
بل ينفذ النكاح قال لا لانه لم يبين الذي يتصل به ولم ينفذ على قوله قبلت حتى يكون جوابا على خطاب الزوج
قال والحاصل انه لو قال زوجت بنتي من ابك ولدت واحدة وقال لا فوطنة لابني ولا فوطنة لابني
لعدم الاشياء ولو كان له ابان وسمى الزوج الابن والبنت والطلق لا فوطنة فوطنة قبلت صح ايضا
وتضمن جواب القابل اعادة كلام الزوج اما اذا زاد على قوله قبلت لابني ولم يسم الابن ابنا فلم يجز

وقاسه على مسئلة ذكرها في النكاح

اذا قال له رجل انك تغتسل القليلة من جباة فقال ان اغتسلت فادنى طلق فغسل عن جباة ثم
وكان قوله ان اغتسلت منفر فالى ذكره الاول لو قال ان اغتسلت القليلة فادنى طلق فغسل عن
او عن غير ما شئت لانه زاد على ما يكفيه للجواب فلم يبين على الكلام الاول فصار ابنا وكلام وفيه اشياء
لعدم اليقين فلم يصح **من مجموع الحوادث والنوازل والواقعات**

ودخل في البنت بنته من الزنا فتم عليه بغير ان تنص المذكور لانها بنته لغة والمخاطب انما هو باللغة العربية
مالم يثبت نقل لفظ الصلوة وكونه خفيصا مغولا شرعيا وكذا اخذ من الزنا وبنت اخيه وبنت اخيه اوبنه
منه بان زنى ابوه او اخوه او اخته او ابنة فاولادها بنتا فانها حرم على الاب والاخ والعم والمخالع الجدة
في هذه المسائل ان زنى بغيره وبغيره حتى تدنس لاني فتح القدير من بحث ان الزنا يوجب حرمة الصلوة
وخلت الملائكة ايضا فلما حكم البنت منها فلا عن فتى القاضي نسبها من الرجل والمهمل بالام لا يجوز ان يزل

ان يتزوجها لا يرسل من ان يكره نفسه فباعتها فثبت نسبها منه
وقد مرنا في باب المهر من المعراج ان ولد ام الولد الذي نكحها لا يجوز دفع الزكوة اليه ومقتضا
ثبوت البينة فيما ينبغي على الاحتياط فلا يجوز لولده ان يتزوجها لانها امة احتياطاً وينتف على نقل ويمكن
ان يقال في بنت الملاحة انها حرم باعتبارها ربيبة وقد دخل بها قبل ما تكلف في الفتح القدير كما لا يخفى
شرح المکرل بن نجيم في قوله حرم تزوج امة

وفي المحيط رجل جارية فقال قد وطئها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئها بكل ابنة ان يكرهه و
يطأها لان الظاهر شهده له كذا اشترى جارية من ميراث ابيه بعد ان بطأها حتى يعلم ان الاب وبطنها آخر
تزوج امرأة على انها بكر ظاهراً او في معناه وجدها مفتقة قال لها من افضك فقالت ابوك ان قدما
الزوج بانك منه ولا مهر لها وان كذبها فمضى امرأته انتهى واما حليمة ابن جعقوله تعالى وتعد
وعلى كل بنائكم الذين من بعدكم فان احسنت الحليلة من ملول الواسل او ملل لارنا ولت الموطوءة
بملك البين او شبهه او زنى فحرم الكل على الاباء واولادهم كالميت عندنا ولا يشاء ولا المعهود عليها لابن او
بينه وان سفلوا قبل الوطئ والغرض انما يخرج العدة حرم على الاباء وذلك باعتبارها من الخلق بكسر الخاء
وقد قام الدليل على حرمه المراتي بها لابن على الاب فيجب اعتبارها في اعم من الخلق والحق ثم تراها بالابناء
والفروع فحرم حليمة لابن السافل على الجد الا على وكذا حليمة ابن البنت وان سفلوا كما حرم حليمة الابن
من النسب حرم حليمة الابن من الرضاع وذكر الاصحاب في الآية لا سقاط حليمة لابن المبتنى كذا
في فتح القدير والظاهر ان الحليلة الزوجة كافي المغرب

فحرم زوجه الاب على الاب مطلقاً بالآية واما حرمه من وطئها ممن ليس بزوجة فبطل آخر ولو نهان
ملول الواسل لا تقتضيها ولها الموطوءة بملك البين ويجوز بل لا بد من قيد الزوجية فان صاحب المغرب
فسرها بالزوجية ثم قال لا تحل زوجها في فراش قوله والكل رضاعاً بيان للنوع الثالث وهو ان
ما يحرم من النسب والصرية يحرم بالارضاع للآية والمحدث حتى لا يرضع امرأة حبيبة حرم عليه زوجه
زوج الظير الذي نزل بينهما منه لانها امة ابيه من الرضاع ويحرم على زوج الظير امة هذا القبي لانها امة ابيه
من الرضاقة وفي شرح الوقاية وهذا يشمل عدداً من كبت الا حصة مثلاً مثل البنت الرضاقة لا حصة
النسبية والبنت النسبية لا حصة الرضاقة والبنت الرضاقة لا حصة النسبية انتهى ولم يستثن المقت
نماشياً واستثنى في كتاب الرضاع امة اخيه واخنت ابنة وسياق ان الله تعالى انه لا حاجة اليه عند اختيار
لان المعنى الذي لا حصة حرم في النسب لم يكن موجوداً فيها واستثنى بعضهم حدى وعشرين صوراً وجمعها في
قوله يارق النسب الارضاع في صور كاتم نافلة وجمدة الولد وادم عم واخنت ابن وادم اخ وامه قال وعمة
ابن اعتمد ان لكل واحد من هذه السبع ان يكون المضاف رضاعياً والمضاف اليه نسبياً او عكساً وكل

منها رضاعياً فحوله نكاح امة رضاعاً سواء كانت الام رضاعية وحدها او نسبية وحدها او كل
منها رضاعياً كذا في بقية الصور شرح المکرل بن نجيم في قوله وامرأته

باب نكاح الكافر وهما ثلثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح اذ الحق
بين اهل الكفر لظواهر الاعتقادين على صحته ولعموم الآلة فثبت وقوعه من الكفار على وفق الشرع العام
وجوب الحكم بصحة صلا فالملك وبرده قوله تعالى واحرأته حاله لطلب وقوله صلى الله عليه وسلم ولدت من
نكاح لا من سفاح كما في المعراج انتهى ان كل نكاح حرم بين المسلمين بعد شرط كالكافح بغير شهود
او في العدة من الكافر يجوز في مقام اذا اعتقده عند ابى جندة بن عثمان عليه السلام انتهى ان كل نكاح حرم
لمرأة المحل كالكافح الحرام اختلف فيه على قوله قال شيخنا ينعى جازاً وقال شيخ الوفاق ينعى فاسداً وسياً
شرح المکرل بن نجيم في قوله باب نكاح الكافر

وقد يكون في عدة كافر لا نكاحاً كانت في عدة مسلم فانه لا يجوز ولا يتران عليه اتفاق منزهة
وذكر في المحيط لو كانت امة الذي مطلقه ثلثاً فطلقت فطلبت التفرق يفرق بينهما بالاجماع لان
هذا التفرق لا يقتضي بطلان حق الزوج لان الطلقات الثلث قاطعة للملك النكاح في الاديان
كلها ثم ذكر بعده انه يفرق بينهما من غير رافعة في مواضع بان يخلصا ثم يقيم معاً من غير عدة ويطلقها
ثلثاً ثم يتزوجها قبل التزوج باخلاقاً زناً او تزوج كناية في عدة مسلم صيانة لا المسلم انتهى
في اصله انه اذا طلقها ان مكها من غير ان يكره النكاح عليها وقرى بينهما وان لم يترافعا الى القاضي وان جرد
عدة النكاح عليها من غير ان تتزوج باخلاقاً فلا تفرق كذا ذكره الاسياني وهو في لف لافي المحيط لانه سوى
في التفرق بينهما اذ تزوجها ولا حيث لم تتزوج بغيره وفي النهاية لو تزوج اخنتين في عدة واحدة
ثم فارق احداهما ثم اسلم او اعليه وفي فتح القدير وينبغي على قول شيخ العراق وما ذكرنا من التخييق ان
يترق لوقوع العدة فاسداً ووجب الترضى بالاسلام

كاتب حرمه

ومعنى قوله والافرق بينهما انه ان لم يسلم الاخر بان ابى عنه فرق بينهما واما اذا لم يسلم ولم يمنع بان
سكت فانه يكر الرض عليه لافي الذخيرة او اصرح بالباء فالقاضي لا يرضع الاسلام عليه مرة اخرى و
يترق بينهما فان سكت ولم يسل شيئاً فالقاضي يرضع عليه الاسلام مرة بعد اخرى حتى يتم الثلث احتياطاً
انتهى قوله واما بؤه طلاق لا باؤها وقال ابو يوسف لا يكون طلاقاً في الوجهين لان الزوجية
يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقاً كونه بسب الملك ولها ان بالباء اشنع عن الامساك بالزوج
مع قدرته عليه بالاسلام فينوب القاضي منابه في الترخ كافي الحب والمنة اما المرأة ليست باهل الطلاق
فلا ينوب منها عداً ايها كذا في الهداية ورواه انه لا ينوب منها في الطلاق لانه ليس بها وانما ينوب

مناجياتها اليها وهو التزويج على انه فسخ والحاصل انه نايب عن كل منها فيما اليه لا يتوهم من عبارة الهبة
انه نايب عن الزوج لا عنها انه لو كان كذلك لم يتوقف الوفاة على الفسخ فيها اذا كانت الابنية لمسر
واو انه الطلاق يقع بحد ابائه كما هو ظاهر العبارة لا قدم من قوله فزني بينهما اي فزني الفاضل بينهما ولو
وقع بحد ابائه لم ينجح الى تزويج ولذا قالوا ولم يزوج الفاضل بينهما فزني حتى يجب كمال المهر بها بموته قبل
الوفاة انما يتوارثان لو مات احد ما قبل التزويج للمانع منه وهو كونه احد مال للبينة شرح

الكفر لابن نجيم في باب طلاق الكافر

وفي فتاوى الشيخ الامام ابى الحسن علي بن سعد الاستغنى سئل عن المأثورة بين اهل السنة والجماعة
وبين اهل الاعتراف قال لا يجوز انهم هذا كذا لان مذهبهم ان من يعتنق مذهبهم الا غزال ليس مسلم
وانما هو مرد وكل من مفرق انه كان باكل بائع القساري واليهود ولا باكل بائع المسلمين عن اخوانهم
لانه يجعل المسلمين من اخوانهم مرتين وذي النحر المذموم ومن كان مذهبه هذا فلا شك في كونه وارثا
والنبي صلى الله عليه وسلم ستم خمسون سنة من هذه الامم بجميع الحوادث والنوازل قبل كتاب الكفا

ويشمل ما اذا كان الزوج الثاني مسلما او ذميا فحق الزميمة موطن الذي زوجها المسلم ونسوا كان حرا او عبدا
وتهدا قالوا لو كانت ظهورا حرا في التحليل تب لمن ثقب بمن عبد فبشرى ما يفرق بينهما من بين
ثم يهب العبد لها فيبطل النكاح ثم تبث العبد الى بلد اخر فظهورا حرا وهذا مبني على انه المذهب من ان
الكفا في النكاح ليست بشرط في الالغاء واما على رواية الحسن المعنى بها فلا يكتب العبد لغيره الكفا لكن
بشرط ان يكون لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي فيجوزها اتفاقا شرح الكفر لابن نجيم في قوله

لا المباشرة من باب الرجعة

ولو كانت كتابية تحت مسلم طلقا ثلثا ففكحت كتابيا فاعاد تزواجا عليه لو اسلم ودخل بها ينع التخليل

للزوج الاول مسيح في شرح الجمع

وقية النص لانه ان بقية احكام النكاح ثابتة في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في الطلاق ووقوع الطلاق
والعدة والتوارث بالطلاق الصحيح كالتب ونبوت جوار البويع وجوه طلاق الحرام والمطلقة ثلثا في التبين
وخافه انه متفق عليه واما الكفا في الكتابية الذميمة اذا تزوجت نفسها رجلا لم يكن لولها حق الفسخ الا ان
يكون اولها حرا بان تزوجت بمسلم او جرم نفسها كذا او ذميا فاسمها او نفقت من غيرها فنفقت فاشا
كان ذميا وانما انما يطالبه بالتبليغ الى تمام مهله للثلث ويشترط ان يشرع الكفر لابن نجيم في باب طلاق الكافر

اقول في الله خلاف سياتي في طلاق الكافر ولم ارفق البيتين ووقع الطلاق شيخ الاسلام
ادرسا بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فعدت انكح احكام
الاسلام ومن حكم وجوب العدة وان كانت كافرة لا تعتد وجوبها فلان الزوج فم والعدة فم وحقها

بطل

بطل بديانتم منه ايضا في طلاق الكافر

قوله والولد يبيع خيرا ابوين دينا انه انظر له فان كان الزوج مسلما فالولد على دينة وكذا اذا اسلم احد ما وله
ولد صغير صار ولده مسلما باسلا سواء كان الاب او الام ونقصور شيعته لامة المسلم وابوه كافران كما
كافرين فاسلمت قبل عرض الاسلام عليه ولدت كافي المعراج وفي البيتين وهذا اذا لم يختلف الداران
كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار
الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يشبه ولذا لو كان صغيرا
لانه لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس انتهى وفي فتح القدير اما لو كانت دارها
بان كان الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب او على العكس فانه لا يصير مسلما باسلا الاب انتهى
وموسى فاجتنبه شرح الكفر لابن نجيم في طلاق الكافر

اقول لا ادري ما السبب في فرض الولادة قبل عرض الاسلام فانها بعد عرض الاسلام بل بعد التزويج لو دلته

فالتبعية لخبر ابوين ثابتة ايضا شيخ الاسلام

قوله والجوسي شر من الكتابية لان الكتابي دينا ساء وباحسب الدعوى ولهذا تولى كل ذي حجة ويجوز من
الكتابية بخلاف الجوسي فكان شر منه حتى اذا ولد ولد بين كتابي وجوسي فهو كتابي لان فيه نوع نظر له
حتى في الاخرة بنقصان العقاب كما في فسخ القدير انتهى

ثم اعلم انه بعد ما حكم بكونه تبعا لابي ابوين والاب والابن الجوزية فلما نزل المص من ابيها لا يبعد الولد في الردة الا
اذا لم ينزل الى دار الحرب فان العتية المكونة بين من زوجها الكتابي الا اذا كان احد الابوين مات
على اسلامه وتما في المحيط وبعد ما حكم بكونه تبعا لقلها شر اذا انحسرت الشيعة ولم يقل المص والكتاب
غير الجوسي كافي المحيط وبعض الكتب لانه لا يفرق بين مولد الطائفة ولكن في كل منها خلاف الجوزية
الفرق يكون شر منها واتي الخلاصة من كتاب الفاظ التكفير لوقال التصريعية غير اليهودية يكفر وينبغي ان يقول
اليهودية شر من النصرانية انتهى فهذا يقتضي انه لو قال الكتابي غير الجوسي فانه يكفر مع ان هذه العبارة
وقعت لبعض من يحاكم سمعت الا ان يقال الفرق وهو الظاهر لانه لا يفرق بين احد اللذين على الاخرى في احكام
الدنيا والاخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى الجوسي للفرق بين احكامهما في الدنيا والاخرة وفي ابرزاته ما تقتضي
ان السبع انما هو لتفصيل التصريعية على اليهودية والاب والعكس لان اليهودي زاعم في النبوت والتفريق في الآيات
فالتصاريح شر كذا انتهى وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يصح قوله في الخلاصة وينبغي ان يقول اليهودية شر
من النصرانية فلو ان التكفير انما هو لجل ثبات الجوزية للكافر ولذا قال في جامع الفضولين لوقال التصريعية غير
من الجوزية كذا وينبغي ان يقول الجوزية شر من النصرانية انتهى ويلزم على ما في البرزخية من ان التصاريح شر
من اليهود وان الولد المولود من يهودية ونصرانية او عكسه ان يكون تبعا لليهودي وقول النصراني فان قلت ما فاق

قلت فقه العقوبة في الزوجة واما في الدنيا فلما ذكره الولي من كتاب النجاة ان الكافر اذا دعى رجلا
الى طعامه ان كان مجوسيا او نصرانيا يكره وان قال اشترى اللحم من السوق لان المجوسي يطبخ اللحم والموقوفة
والمرتدية والنصراني لا يذبح لحمه وانما يأكل كل ذبيحة السلم او حتى وان كان الذبيحة الى الطعام يهوديا فلا بأس بأكمله
لان اليهودي لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي والمسلم انتهى فقل ان النصراني شتر من اليهودي في احكام الدنيا
ايضا شرح الكفر لابن كحيم في كتاب الكافر

كتاب الرضا لو ارضعت امرأة صبيها حم عليه زوجة زوج الطهر الذي نزل لبنه منه لانها امرأة ابيه
من الرضا ويحكم على زوج الطهر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنه من الرضا **شرح الكفر لابن كحيم**
في المحرمات

قال في مال الفناوي لا اذا اراد به النكاح فالحاصل ان النكاح يقع بالهبة اذا كان على وجه النكاح وفي
الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي لك فقال الرجل اذنت قالوا لا يكون نكاحا منه في النكاح
وفي المحيط النحوي ولا ينعى لرجل ان يرفع ولده الى الحما ليرضعه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبن الحما
وقال اللين يهدى واما نهى لان الدفع الى الحما يورث لده للهلك بسبب فقد حفظناه ونقطة ما اوسوالات
فاتها لا تحسن تأديبه فيش ر الولد سبي الادب وقوله اللين يهدى يحتمل ان الحما لا تحتمل من الاشياء الصادرة
بالولد فيورث لبنها فيضرب بالقي ومما موافق لما تنقله اقلنا فانهم باءرون الرضا بالاحتمار صا ثا ثرت
بالقي حلة ويحتمل انه انما نهى عن ذلك حتى اذا اتفق اتفاق لا يضاف الى العدوي كما روي عن علي رضي الله عنه
لا تفروا في العرف فهذا ان صح عنه فانما نهى عن ذلك لبعلا يتفق الاتفاق ففسب الى كون العرف
في العرف فيكون اياها با تجوز وتكذب بالاحتمار المروية في النبي في هذا الباب انتهى منه ايضا

في الرضا ولا يخفى قوة وليدها فان قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن هولاء
كاملين فمن اراد ان يتم الرضا الله به لانه لا رضا بعد التمام منه ايضا
وفي آخر البسوط ولو كانت ام البنت ارضعت احدا البنتين وام البنتين ارضعت احدا البنت
لم يكن لابن الرضا من ام البنت ان يتزوج واحدة منهم وكان لا حصة ان يتزوج ابنته الا في
الا الله التي ارضعتهم وصدقاتها ارضعتهم من الرضا منه ايضا

وتحل اخذت اخيه مطلقا اي يجوز ان يتزوج الرجل باخنة اخيه من الرضا كما يجوز ان يتزوج باخنة اخيه من
النسب كالاخ من الاب الا اذا كانت راضة من امه باخنة من ابيه ان يتزوجها **شرح الكفر في الرضا**
لكن هذا مخصوص بما اذا لم يكن الزوج ولده وضعها كما سذكره قريبا **شرح الاستحسان**
وذكر الاستحسان ان لا فضل بان يطلقها اذا اجبرته امرأة فان قيل له قول بها يعطيه نصف المهر فقل
لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد ذلك قول بها فلا فضل للزوج ان يعطيه كالمهر والثقة والسكنى

والفضل ان تأخذ الاقل من مهرها ومن المستوي لا تأخذ الثقة ولا الكنى انتهى فان قلت اذا اضر
به بارضا وعقب على ثمة صدقها صرح الشارع بانه يشرع يعني ولا يحرم وكان ينبغي ان يحرم قلت هذا مبني
على الثبوت لا على فليمة الظن وفي قوله الفقه رجل تزوج باخنة فقال امرأة انا ارضعها فمضى على اربعة اشهر
ان صدقها الزوجان او كذبها او كذبها الزوج وصدقها المرأة او صدقها الزوج وكذبها المرأة اما اذا
صدقها ارفع النكاح بينهما ولا مهر ان لم يكن دخل بها فان كان قد دخل بها لمثل وان كذبها لمثل
النكاح ولكن ينظر ان كان الكبرياء انها صادقة بما رقت احتياطا وان كان الكبرياء انها كاذبة يسرها وان
كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة ان تستحق الزوج بانه ما تعلم في ختك من الرضا فان
نكل فرق بينهما وان خلف فبني حرة وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج
في حق المهر ان كان مدخولا بها بلزمه مهر كامل والا فخصف مهر انتهى **شرح الكفر لابن كحيم**

في قوله وسبب ما ثبت به المال

وطاهر ما في الحاشية ان معنى الاضرار بها ان يقول ان ما قلته حق وفي شرح المنظومة ان هذا هو تفسير الامام
والثبات ولا يشترط تكرار الاقرار ولا يكتفى به في تفسير الامام وفي البرازية اذا قالت هذا ابني رضا فاحضر
عليه جازله ان يتزوجها لان الحرة ليست اياها فالواو به يعني في جميع الوجوه انتهى واطلقوا امرأتين تشتم
فاذا كانت احدهما من الرضا ولا يضر في شهادتها على فعل نفسها لانه لا تتم في ذلك كشهادة العامة
وشهادة الوزان والكيال على رتب الذين حيث كان حاضرا كما عرفت في الفناوي ثم احكم ان الشك
اذا شهد به رجلان عدلان لا تنفع الفرقة الا بتزويق القاضي لما في المحيط ولو شهد رجل واحد امان فالتزويق
الى القاضي لان هذه فرقة وحرمة تتضمن ابطال حق العبد فلا يتعلق هذا الحكم بالشهادة الا بانضمام القضاء
ايها انتهى وهل يتوقف على دعوى المرأة الظاهر عدمه كما في الشهادة بطلانها فانه يتحقق حصة الزوج
ومن حق حصة تعالى ولو شهد عندنا عدلان على ارضاع بينهما وتوكل ثم ماتا او غابا قبل الشهادة عند
القاضي لا يسعها المقام معه كالوشهد ابطالها الثلث كذلك وتامه في شرح المنظومة انتهى
كتاب الطلاق اداة قالت ازوجها طلقني فقال فقلت وان قالت زوجي فقال فقلت طلقني
اخرى ولو قالت المرأة ازوجها طلقني فقال فقلت او قال طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني
او قال فقلت طلقني فقال فقلت او قال طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني
او قالت انا خلية او برة طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني فقال فقلت طلقني
رجل قال لامرأة عمة بنت صبيح طالق وامرأة عمة بنت صبيح طالق لا تطلق امرأته وان كان صبيح زوج
ام امرأته وكانت نسب ابيه ومضى في حقه فقال ذلك فهو يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلق امرأته فلا يصدق
قضاؤها فيها وبين الله تعالى لا تنفع ان كان يعرف نسبها وان كان لا يعرف يقع ايضا فيها وبين الله

وَأَن نُّوِي أَرْأُسُهُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ طَلَّقَتْ أَرْأُسُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعُقَا

رجل له امرأتان عمره وزين فقال يا زين فاجابة عمره فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت
ان كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج الطلاق جوبا للكلام التي اجابت وان قال نوبت زينب
وقع وطلعت زينب ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلعت زينب ولو قال لامرته هونيظري اليها ويشير
اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة اخرى سمها عمره يقع الطلاق على عمره بعينه لا امرأة ويبطل التسمية
رجل قال لامرته وقد فعل بها اذا طلقتك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقك
او مني طلقك او منيما طلقك وكذا لو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان
ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثلثا ثم طلقها واحدة طلعت ثلثا رجل قال لامرته المدفونة بها
انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال نوبت بالثانية الخ

ولیس مہ

نه على طلاق او اتي فلا يزمه شيء كما في الاصل اختلفوا فيما لو قال طلاقك على واجب او لا يزم او ثابته
او فرض قبل بيع في الكل بلا نية وقبله وان نوى وقبل نعم بالنية وصح الصدر الشهيد في سائر المحققين
في الكل عند الامام وصح في واقضائه الوقوع في الكل ووفق الفقيه ابو جعفر واقعه في واجب ونفى في
غيره كذا في الثانية

وفي فتاوى الخاصي المختار الوقوع في الكل لان الطلاق لا يكون واجبا او تابعا بل حكم وحكمه لا يجب ولا
يثبت الا بعد الوقوع وقرينة بين وبين العاق وفي فتح القدير وهذا ايضا ان ثبوت اقتصا وبموقوف
على نيته الا ان يظهر فيه عرف فاش فيصير مكرها فلا يصدق قضا في صرفة عنه وفيما بينه وبين الله تعالى
ان قصده وقع والا لافاته يقال هذا لا ادعى واجب بمعنى ينبغي ان افعله لا اتي فعله فكانه قال ينبغي
ان اطلقك انتهى والمعتمد عدم الوقوع في الكل لانه المذكور في الاصل

وفي البرأية والخاتمة عدم الوقوع في الظل لانه المذكور في الاصل وفي فتح القدير وقد عرفت في عرفنا
في الحلف الطلاق يلزمي لا افعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يكون يعلم ان ما قاله صادر
بمخرجه قوله ان فعلت فانت طالق وكذا اعتراف اهل الذرية بالحلف بقوله على الطلاق لا افعل انهم
شرح الله لكم ان يحكم في قوله انهم كان

وَأَذْهَبَ زَيْنُ مِّن رَّاطِقٍ وَلِدَادَاتَانِ أَوْ ثَلَاثَ مَكِّي فَيُشِيرُ إِلَى اسْمِ الْمَوْلَا وَزَيْنُ رَحْمَةً أَلَيْسَ بِمَعْنَى كُلِّهَا
مُطْلَقَةً قَالَ لَا زَيْنَ بِالْفَارِسِيَّةِ اسْمُ فَيْسٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَشِجِّ قَالُوا نَطْلُقُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَلِلزَّوْجِ مِمَّا رَأَيْتُمُ الْعَيْنَ
وَهُوَ التَّصْحِيحُ وَالرَّوَابِةُ فِي الْمُنْتَقَى فِي إِخْوَانِ الْفَصْلِ الْخَامِسِ كِتَابُ الطَّلَاقِ مِنَ الذِّكْرِ الْخَامِسِ

وكو قال أنت طلق فقال له رجل أو أمة فإذا قلت فقال قد طلقها أو قلت هي طالق يقع واحدة في القضاء

وفى

وفيها بيته وبين الله تعالى
ففيها في أوائل الطرق

وتوفى قال اعرضت عن طلاقك لا يقع الطلاق وتوابع بين مكروهة ورجل وقال اهد ما طالق لا يقع الطلاق
على اذنه في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلقته احدى كما طلقته
امرأته وتوفى قال احدى كما طالق ولم ينوئاً لا تطلق امرأته وعن ابي يوسف وجهه انها طالق ولو جمع بين امرأته
وما ليس بمحل للطلاق كالبهيمة والحجر وقال احدى كما طالق طلقته امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد لا تطلق
ولو جمع بين امرأته الحرة والمبنة وقال احدى كما طالق لا تطلق الحرة منه ايضاً

رجل قال لا والله انت طلاق واحدة فقلت لا نهز فقلت نهز ربي نبي الالباق على ما نوى ^{منه ايضا}
 طلاقك واجب اولاً ثم او فرضاً وثابت قيل واحدة رجبته نوى اولاً والمخارعة عدم الوقوع وتو قال طلاق
 على ^{برازية}

سکران مہرب منہ اور نہ فقیعہا فلم یظفر بها فقال بالغا رتبہ سے طلاق مہذا اعلیٰ وجہین اما ان لم یقل
الزوج ثب او قال غیب امر فی فی الوجہ الاول لا یتبع لانه لم یصف الی اور نہ وفي الوجہ الثانی فی یتبع لانه لا ینوی فقد
اورج قوله علیہا بکس و فرید و بواقہ ما فی البرزاقہ

رجل قال للعب بالشطرنج تهذيب الفهم غير محرم ثم قال يا ابن ابي ربيعة ان بازي كدم من كنتم حوامت از لكاتب يا از
خبر يا از قياس زن وى از وبسه طلاق وقع الطلاق على امرائه لان اللعب بالشطرنج حرام باثارا للصحة وبعباس
صحيح مجيب وخرجه فى التعليق بالاوصاف

أداة تأييد عنها زوجها في رجل يخر موتة ورجلان يخبران بكبوتة فإن كان الذي خبر موتة يشهد أنه عاين موتة أو
شهد جنازته وكان عدلا وسعيا ان نعمته وتزوج لأن الذي شهد بكبوتة عرف شيئا لم يعرف شاهد الحيوة هذا إذا
لم يعرف شاهد الحيوة فاما إذا ارتقا بنا رجلا بعد تاريخ شاهد الموت فشيئا وثمنا أولى لأنها أثبتا الحيوة في زمان
لم يثبت شاهد الموت والله اعلم بالصواب بحسب ما ورد في كتاب الكرامة .

وعن أبي حنيفة رحمه الله إذا قال الهالا حاجة لي فيك فليس بطلاق وإن نوى
رجل قال إن فعلت كذا فطلق المرأة أو زوجها فني طلاق فزوج ثم فصل لا يطلاق لأن المطلق لا يفعل طلاق المترتبة بعد
فإن نوى تقديم النكاح على الفصل صححت النية رجل قال إن كلمت من خبر والدتي عالم تزوج فاطمة فطلق المرأة أو زوجها
فني طلاق غش والكل ثم تزوج فاطمة فطلق نساء رعايته في كتاب الطلاق في فوائده عشر

وفي رواية عيسى بن مسلم مولى الشيخ الاسلام برهان الدين بن عثمان قال لعل برمن هو ام كبر ابن كبر كنتم وكر دو باز نسو كنند خود
كه زن از وي سه طلاق كه اين كار كنند وكر دو ويرا سه زنست ميخواهد كه هر دو سو كنند را در يكي زن بيان كنند و سه
تدبيري قال في الزنا واث اسارة الى انه يقع وفي اول طلاق فتاوى قاضيان قال امرأة طالع ولم يستم ولا دارة مرق
طلفت استحسان فان قال في اذرة اخوي واثا ما ميت لا تقبل قوله الا ان يعيم البينة وكونه قال اذرة طالع ولا واثان

كل ما معروف ان كان لان يصرف الطلاق الى اثباتها وفي رواية اخرى في قولك ان كان
كتم زن من ازوي بطلاق ولا امان فلو فصل ذلك الفصل بغير الطلاق عليها فصول عمادي
رجل قال انا طالق انت طالق انت طالق وقال عيت بالاولى الطلاق وبالثانية والله انها صدق
وبانته وفي الغضا طلعت ثلث فاصبحنا في الطلاق

امانة قالت لزوجها طلقني فاش رايها بثلثة اصابع ونوى ثلث طليعات لا تطلق فصار ما لم يلقظ به وذكر في
كتاب الطلاق اذا قال لا انا انت طالق وشار رايها بثلثة اصابع ونوى بانثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق
واحدة منه ايضا

رجل قال طالق فقبل من عيت فقال انا في طلعت امانة منه ايضا وسئل ابو بكر عن رجل طلق
امانة رجل او عتق عبده فبلغه فقال نعم ما صنعت او قال ليس ما صنعت قال كان ابو عبد الله العباس يقول فيمن طلق
امانة غيره او عتق عبده فبلغه فقال ليس ما صنعت وقع الطلاق والعناق وتو قال نعم ما صنعت لا يقع قال ابو بكر
وانما قول علي قلب هذا اذا قال نعم ما صنعت يقع واذا قال ليس ما صنعت لا يقع قال الفقيه وبنا فيه وهو الظاهر
نوازل

وفي السنة وى رجل قال لا انا انت طالق فزوجها في يوم واحد ثلث رأت ودخل بها في ليلة فني
امانة وعليه مهران ونصف مهر وقد وقع عليها تليفان في قباس قول ابي حنيفة وابي يوسف با على ان الزوج
في النكاح الاول ودخل في النكاح الثاني عند ما ولو قال لها انت طالق ثلث ان شئت فقلت ثلث واحدة فلو باطل
وعلى هذا اذا قال لها طالق نفسك ثلث ان شئت فقلت انا طالق لا يقع شي وروى ابن سماع عن ابي يوسف اذا قال
لها انت طالق ثلث ان شئت فقلت انا طالق لا يقع الا ان يقول انا طالق ثلث اذا قال لها طالق نفسك ان شئت
فقلت قد طلقت نفسي يقع الطلاق اذا قال لها ان شئت فقلت طالق غذا كانت المشبهة اليها في الحال وتو قال لها
ان شئت فقلت طالق غذا كانت المشبهة اليها اذا جاء عذمت طالق ان شئت كانت المشبهة
لها في العذمة ذكر المسئلة في اربادات وذكر في الاصل اذا قال لها انت طالق غذا ان شئت فقلت المشبهة
في العذمة وتو قال ان شئت فقلت طالق غذا فقلت المشبهة في الحال لم يذكر في المسئلة غذا فالا وهو الاول
ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف ان لها المشبهة في العذمة في السليتين جميعا وفي المتن فيمن طلق ابي يوسف
اذا قال لها انت طالق غذا ان شئت اوت طالق ان شئت غذا فان ابا حنيفة قال لها المشبهة غذا وقال
ابو يوسف ان قدم المشبهة فلي المشبهة في الحال ان اخر فهو على ما قال ابو حنيفة وعنه اذا قال لها اختاري
غذا اختاري ان شئت غذا ان شئت غذا ادرك برك غذا ان شئت ادرك برك غذا فلي المشبهة في العذمة
في الحالين عند ابي حنيفة وعنه اذا قال لها طالق نفسك غذا ان شئت طلق نفسك ان شئت غذا وان شئت
فطلق نفسك غذا لم يكن لها ان تطلق نفسها حتى ياتي عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان قدم المشبهة فلي

فلي ان تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقت نفسي غذا وذكره مشام عن محمد اذا قال لا انا انت طالق
غذا اعني ان شئت فقلت في الحال شئت لا يقع الطلاق حتى يقول الزوج قبلت ولو قال لها ان شئت انت
فقلت طالق غذا او نوى ذلك ولم يقل انت فقلت شئت ان يكون غذا طلقا وقع الطلاق في العذمة وتو
قلت شئت ان يقع الطلاق في اليوم فقلت لا يقع الطلاق في اليوم ويخرج الا من يريد محبط البرهان
ثبت اقرار بالطلاق

قال ابن طبرسي فلان فعله انه فارق امراته وذهب فهو اقرار بالطلاق مع الاقرار بالزوجة ليس باقرار بالطلاق
لا خلاف اسبابها الخ قوله ياخذ فاحصى نكح ثم افرح بما اقرار بالباين في عرفنا قلت وفي زماننا يسمى العقد
بالطلاق ارجو فاكك وتو قال ذهبي ويختلف في اقرار بانثلاث تحت جاهت راكعت هر كه را از شمارن بطلاق
است ويست بزند نكح خالعا ومهر دست زن طلق امراته كل واحد منهم ثم لا تطلق ثم دعت جماعة الى شرب
الخو فقال لي هل بالطلاق ان لا اشرب الخو فكان كاذبا فيه ثم شرب طلعت امراته فربما يكون
مع بود الحطبي الاقرار بالحلف لا يكون اقرارا بالطلاق كخ وقوله ما راي طرح نيفاس فاكك لها العقد
اقرار باطرفة منه ايضا

وفي المحيط لو قال فلانة طالق ولم يتيم باسمها ان نوى امراته يقع والا فلان اسم مشترك يتناول
امانة والاحنية شرح الله لابن نجيم في الطلاق

الابري انه لو قال لا انا انت طالق يريد ان يقول ثلث فاخذ رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع
واحدة لان الوقوع بلفظه لا يقصد كذا في مواج الترابية ورر عر في اتباع الطلاق
تو افسر في الينا يسع هذا اذا ولد افسر وطري عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه باشارة المعودة فانه
اذا كان لا اشارة تفرق في كفاه وطلاقة وسيرة وشراية في كفاه العبرة من ان طلق اسحنا كذا في الكافر
ورر عر باب اللعان

ولا رد عليه لعان الاعي والفا سق فانه يجرى بين الاعيين والفا سقين مع انهما لا يقبل شيئا واما
لانها من اهل الاداء الا انه لا يقبل للعق في الفاسق وعدم التيمر في الاعي حتى لو قضى فاض شيئا واما
والاعى صح قضاؤه ولم يحجج الى التيمر وهو قد روى ان ينصل بين نفسه وامرته وروى ابن المبارك عن
ان الاعي لا يلا عن لان المشهود عليها الزوجة شرح الله لابن نجيم في قوله وتو قد رويته
واش رالي انه لا يشيت بالكنة كما لا يشيت باشارة الا فوس للشبهة والى انه لو فوس احد ما بعد اللعان قبل
التعريق فلا تولق ولا عدل لوارثه او كذب نفسه منه في قوله ولا لعان بعد اللعان
سوزا في الاختيار ثلث ان يقبل بديلة الا مل فني ثلث لا يقع نفيه بعد واحدة منها والحق انها اربع وارجح
سكونه حتى مضى وقت التهنئة وشرا لاله وهي ثلثة ايام في رواية وسبعة في اخرى كافي الكافي وقبول التهنئة

فمن طلق واحدة قوله تعالى ولا ينفعكم نفعي ان اردت ان اضع لكم ان كان الله يريد ان يوفقكم الآية
معناه والله اعلم ان كان الله يريد ان يوفقكم فلا ينفعكم نفعي ولا يقدّر جعلها شرطا واحدا لعدم حرف
العطف ويقدر الثاني مع جزيته جزاء لا قول لعدم الفاء وبعد الموقر لان الجزاء متى قدم على الشرط
لم ينجح الى الفاء الا اذا عني تعديكم المقدم فبصح فيما عليه لانه نوى حقيقة ما لم يقط به وتو قال ان دخلت
الدار ان مكنت فلانا فعبده حتى يشترط الكلام او لا لا رولا لانه لا بد من التفسير وناجز الشرط الاول اولى لان
التأخير للحاجة الى التصحيح والشرط الاول يحتاج اليه لان الثاني متصل بالجزاء وهذا لان قوله ان مكنت فعبده
قريب من قوله ان دخلت فغلام فصار كأنه قال ان مكنت فعبده قرآن دخلت الا ترى انه لو قال ان
دخلت الدار اذا جاء خذ يكون الدخول بعد الجواب وكذا لو قال ان شربت ان مكنت ان ابنت ان ركب يكون
الاكل والركوب معتمدا ومن الزاوية من ان يوسع انه انما تقدم اذا كان معناه كافي الظاهر
كذا لو قدم الجزاء فقال عبده قرآن دخلت ان مكنت ان دخلت قدم الدخول فصار شرط الانقطاع واذا ومتى وكذا
كان وبكلمات كثيرة وتو قال الدار واحدة ان دخلت هذه فعبده حتى حش بدخلت استحسانا والقياس
ان لا يبحث حتى يبرهن قرين لان الحش معلق بفصلين فصار كالوجه اليه على الدارين فانه لا بد ان يدخل
الدار مرة قبل الاولى كافي المعقضة وجه الاستحسان ان اليمين للمنع قبل هذا على ان لا يمنع لا يختلف
بحدف الدارين لان المنع عن دخول هذه الدار المنع من دخول تلك الدار ولو قال لكل اداة تزوجهما الى سنة فني
طالق ان مكنت فلانا طلقت المنزوجة قبل الكلام وبعده لا تأجلنا الشرط المتأخر غاية فيما سبق بطريق الدلالة
فاذا جاء الصريح بطلت الدلالة فوقع الطلاق موقعا وفي الوقت المستمر على الكل ولو قدم الكلام وقال ان مكنت
فلانا فكل امرأة تزوجهما ابرأ او الى سنة فني طالق طلقت المنزوجة بعد الكلام لا قبله لان الكلام شرط لانها
والوقت والتأجيل لا يمتدوا والخطر لا تنافي بينهما فوجب الجمع وبين احوالها بات وبين التأجيل والوقت تنافي
فوجب الترجيح والصريح اقرب من الدلالة وتو قال لكل اداة امكها فني طالق ان دخلت وقدم الدخول بتناول من
في ملكه لا من سبيلك لان حقيقة الحال لما ربه فاذا وجد الشرط طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العنق فان
عني الاستقبال صدق في التعليق فطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سبيلك باقراره ولو زاد اليوم
واذا اتى المرأة وفاة زوجها او طلقها فمضت العدة منه يوم مات او طلق بلغا ذلك عن ابن مسعود وعليه غير ان
حديثا قال السوفى عنها زوجها فعند من يوم يأتيها الخبر مختصا كافي

وتو زاد اليوم بان قال كل ملك امكها اليوم فهو قرين من كان في ملكه ومن ملكه في بقية اليوم الى آخر النهار انما قال
الحالة ان الله قد تمتد الى غروب الشمس تناول الكل باعتبار الحال لا باعتبار الجمع بين الحال والاستقبال فصار كيمسها ليلة
لا جماع بين الحقيقة والمجاز ولو زاد هذا بان قال كل ملك امكها هذا فهو قرين من في ملكه حين حلف ومن ملكه
بعد ذلك في اليوم وفي العدة منه وعنه ان يوسع في العدة في الجزاء فذهب الجمع بين الحال والاستقبال وقد

وفق به ما يدل على الاستقبال وهو العدة لان اسم الزمان منفضل فلا يشترط له لفظ الى لان الحال اسم للوقت الذي
انت فيه والعدا اسم لا بعد اليوم والله لم يوجد بعد فصار كقولك ساء ملكك ولحقك العدة في امتداد المجلس اليه كالجموع او
الان قد يستعمل بعمل ويمتد ذلك الى العدة وتو قال كل ملك امكها الى ثلثين سنة فهو قرين لا يفتق الا من
يمكها في المستقبل لا يفتق من في ملكه الى لان هذه العدة لا تصلح للحال لا يمتد الى هذه العدة ففتق الاستقبال
وتو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان دخلت هذه الدار الا فني دخلت الاولى في غير ملكك ثم دخلت
الا فني في ملكك لا تطلق لان انما واليمين حال ودخل الدار الاولى فلكان الملك من شرط ولم يوجد وتو قال ان
دخلت الدار فعبده حتى وان مكنت فلانا فادناه طالق فانيما وجد شرط اولى جزاءه وبطل خبره لانه انما وجد الجزاء
وتو قال انت طالق هذا او عبده حتى بعد فانيما وجد شرط اولى جزاءه وبطل خبره لانه انما وجد الجزاء
ايهاش لانه انما وجد الجزاء في احد الوقتين فلو وقع الطلاق فبعد الجواب العدة لصار واقعا في الوقتين ولما تأخر اذوم
الان فوجب التحيز فيعتق اياها وبطل الا فني وتو قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الا فني او
وسط الجزاء فبشهما دخلت ضحك ولو دخلتها لا يقع الا واحدة لان قوله انت طالق ان دخلت هذه الدار يمين
تامة فلما قال وان دخلت هذه الدار الا فني جعل الدخول الثاني منفردا بحرف الشرط ولا جزاء له في الاول في الجزاء
لنقصه من حيث الجزاء فصار ذلك الجزاء الاول مستقلا بهذا الشرط وكذا قال انت طالق ذلك الطلاق ان
اقول الجزاء بان قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الا فني فانت طالق لم يقع الا بدخولها لان الشرط
الاول ناقص فختلف الجزاء وكذا الثاني فلما ذكر الجزاء بعد ما خلق بهما على الشركة فلا يزال الا بهما وكذا ان لم يعبدهما اي لم
يذكر الفعل وحرف الشرط بان قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق او قدم او وسط لم يطلق
حتى يندخلها لان الثاني ناقص لعدم حرف الشرط ولو قال ادنيه ان دخلت هذه الدار فانت طالق لم يفتق حتى
تدخلها لان الشرط ودخلها حيث اضاف ودخلها الى دار واحدة والجزء اطلاقا وتو قال ان دخلت ما بين
الدارين او قال ان دخلت هذه الدار فدخلت كل واحدة وادخلتها والقياس ان يشترط ودخل كل واحدة
الدارين وهو قول زفر وايه من ابى يوسف لانه اضاف الفعل في الدارين الى شخصين فواعي وجود كل الفعل
فيها كما في الدار الواحدة ولان الجمع من قبل الجمع او حسب مقابلة العدة بالعدد والجمع بالجمع لا بالعدد بالجمع بالعدد
واما النقص قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا ثيابهم الآية والادوات كل واحد جعل اصبعه
في اذن نفسه واستغشى ثوب نفسه وامّا العرف فلانه اذا قيل دخل الناس دورهم وركبوا دوابهم يعنيهم منه
ان كل واحد دخل اذن نفسه وركب دابة نفسه الا ترى انه لو قال ان ملكها عبيد فانت طالق فمكنت كل واحد
عبد اطلاقا وكذا ان قال ان يستأجرا بيك فانت طالق فانت طالق وانما طالعان ولو شرط فصل كل واحد
منهما في الكل يكون خلاف المراد بالاجماع وتو قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فمكنت حتى تدخل كل واحد
الدارين لم يفتق بالجمع بكل فرد فلا بد من دخولها في كل دار وتو قال انت طالق ان دخلت الدار وعبده قرآن مكنت

فلما نفيها ميتان فإيهما وجد شرطها نزل فإيهما لأن الأصل في الكلام إيهام الانعقاد ودون التوقف
زاوان ثلث الله تعالى بصرف إليها حتى يطلع لأن الواو لا تشارك والاولى نافضة من حيث أن الإبطال
يتوقف عليه شرط الوصل وعند أبي يوسف يصرف إلى الآخر كالشرط وهذا بناء على أن التعليق بمشية آتية
تعلق عند أبي يوسف ويستعمل استعمال الشرط فاقصر على الثاني ولا يتعدى إلى الأول كالسابق بغيره من الشرط
وعندما التعلق بمشية الله تعالى بإبطال ما يصرف إليها سائر الحاجات إلى الإبطال لا أول كما مست الحاجة إلى الإبطال
الثاني بخلاف الشرط لأن الكلام الثاني يمين فصار عطفاً اليمين على اليمين وتعلق كل فاء الشرط والآخر
إلى تغيير الكلام الأول لا يمين تأتية بدون هذا الشرط وكذا لو ذكر مشية شخص يصرف إلى الكل للنفق من حيث
التعليق فان ثلث الأولين يتعلق كل واحد بشرط أي الطلاق بالذوق والعقود بالكلام وإن قام وثالثهما
بطلان الآخر أضد صحتها معلقة بمشية أميرين ولو قال إن دخلت الدار فإرأته طالق وعنده قرو عليه الحج إن
كلمت فلما تعلق الحج بالكلام والعقود بالذوق لأن الأصل في الكلام سعة الانعقاد وتوابعه الأول فقل
أرأته طالق إن دخلت الدار وعنده قرو عليه الحج إن كلمت فلما تعلق الطلاق بالذوق والعقود بالحج بالكلام
لأن الشرط متى تحلل بين الأخرية صار فاصلاً يجعل الواو لا تشارك وتوابعه أرأته طالق وعنده قرو هذا
ووسط هذا وقفاً في العقد لأن الواو تقتضي التشارك والاولى ناقضة من حيث الأصناف وتوابعه أرأته طالق
اليوم وعنده قرو هذا فلو كانا في فظن في الحال ويحق هذا لأن كل كلام ثم وقته فبطلت التشارك كالوتم كل
جاء الشرط وتوابعه أرأته طالق اليوم وعنده قرو عليه الحج عدا وقع الطلاق في اليوم وزنه العتق وحج في العقد
لأن الكلام الأول ثم وصار الوقت فاصلاً بين الجزاء الأول وبين الثاني كما قلنا في الشرط ولو استثنى في
آخره رجع إلى الكل لأن الغرض من الكلام كما في شرح الخواص

وقيد المؤلف بكون التاب طلاقاً لأنه لو كان فرقاً بغير طلاق كالفرقة بينا والبلوغ أو العتاق بعد الذوق
فإنه لا يقع الطلاق في عدته وكل فرق توجب الحرمة مؤبد لا يلحقها الطلاق وإذا سلم أحد الزوجين
على الآخر طلاقاً كذا في البرزخية وإذا ارتد وطلق بغير طلاق وطبقها في العدة لم يقع الانقطاع العتق فان عاد
إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع وإذا ارتدت ولحق لم يقع عليها طلاق فان عادت قبل الجبض لم يقع
لذلك عند أبي حنيفة لبطلان العدة بالحق ثم لا تعود بكلف المرتدة كذا في البيراع وفي الذخيرة والحاصل أن كل
فرقة متى فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرق مع طلاق يقع الطلاق فيها في العدة انتهى وقد مرنا
شيئاً منه في أول كتاب الطلاق

شرح الكفر لابن نجيم في قوله لا إذا كان معقلاً
وفي غاية البيان وسحب طلاقاً إذا كانت سبيله مؤذية أو ماركه للصلاة لا يقيم عدوانته انتهى وهو
يعيد جواز معاشرته من لا ينفك ولا ثم عليه والآن ثم عليها وكذا قالوا في العتاق وهي أنه يضربها على ترك العتق
ولم يقولوا عليه مع أن فيه في ضربها على تركها وإيائين ذكرهما فافهم أن فسخه علمت أنه مباح وسحب وطرح شيئاً

أنه حرام بدعي ويكون واجباً إذا فأت المساك بالمعروف كما في أئمة الجيوب والعين بعد الطلب وكذا قالوا
لأفات المساك بالمعروف وجب التبرع بالاصان وأما شرطه في الزوج فالعقل والبلوغ وفي الزوجة
أن يكون مكوفة وفي عدته التي تصلح معها هذا للطلاق وهي العدة بعدة الطلاق لا المععدة بعدة الوطء
أو الخوة وحاصل ما في فتح القدير أن العدة التي هي محل للطلاق هي كل معدة عن طلاق أو بعد تزويج القاضي بها
أحد من الزوجين أو بعد ارتداد واحد منهما مطلقاً فقط فلا يقع الطلاق في عدة عن فسخ إلا في ما بين فلتقع
في العدة عن فسخ بغير مؤبد كما إذا عرفت الحرمة بنقض ابن الزوج وكذا عن فسخ بغير مؤبد كالفسخ كجاء
البلوغ والعقود وعدم الكفاة ونقصان المهر وبسبب أحدهما ومهاجرة البناء وقد صرح في بحث هذا بالبدعي
بأن لا وجه وقوع الطلاق في العدة ونهنا في ذلك المحل أن المنقول خلافه فالجواب ما ذكره هنا من عدمه

شرح الكفر لابن نجيم في قوله هو رفع العدة
واراد بالدار أرضاً بالطلاق فخرج ما لو أكت على سواها الطلاق فأتارت لعدم الأرض وشمل ما توارث
الزوجة بتكليف ابن الزوج فلا تراث إلا أن يكون أبوه أمه بذلك فغيرها مكره لأنه بذلك يستعمل التبرع
كالباشر

شرح الكفر لابن نجيم في باب طلاق الأرض في قوله ولو تابها
وقيد باقتضاء علمته لأنه لو صلحاً اجنبت من زوجها المريض مرض الموت فلها الإرث لومات الزوج في
رضه ذلك ومعنى في العدة لأنها لم ترض هذا الطلاق فيصير الزوج فإرأته في جامع الفضولين أشهر
منه أيضاً

مرجل قال لأرأته نذر طلاقاً كذا في الكفر وأراد به التعليق كان تعليقاً وعند المتأخرين يتعلق في الوجهين
لأنه إنما جعل تعليقاً في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي أن يجعل تعليقاً في تأخير الشرط باضمار الخطاب أيضاً

فأصحان في التعليق
قال سوكند خوروك برمت موصح بود الكويد الكبارين سخن كوي بانه برمت بر فور بود لولا لكون الضرب

جوازاً للكلام
فأدوى فاعديه
قال ذكر الامام محمود المصنف في فتاواه أن زني سوي را چنين كويد من ترا و عاين آموزم بكوي كه انت طاق
كفت انت طالق طلاق نشود زیرا كه ويرا خطاب مكرده است منه أيضاً

مرجل قال لأرأته طالق ثلثان دخلت الدار اليوم فشهدت هذا أن دخل فقال الخالف عبيد بن قحان رأياً
بان دخلت الدار لم يفتق عبيد بقولها رأياً دخل الدار حتى يشهدت هذا أن خيراً رأياً دخل الدار وكذا

لو قال الخالف لا وكين عبيد بن قحان لم يكونا شهدا على بزور لم يفتق عبيد
مرجل ادعى قبل جل ماله فيفت الدعي عليه بطلاق أرأته ما للمدعي عليه شيء وشهدت هذا أن للمدعي عليه الف درهم
وقضى القاضي عليه بالف للمدعي والمدعي عليه يقول ماله عليه شيء حدث الخالف في قول أبي يوسف ولا يثبت في قول محمد

وتشهد شهود المدعي ان المدعى ارضه الفاقضى عليه بالالف لا يحنث في قولها رجل حلف بطلاق
وصت في يمينه ولا يدري انه كان حلف بواحدة او بثلث قال ابو يوسف يخبر بذلك ويجعل ما يقع عليه يخبر
وان استوى ظنه ياخذ بالكثر احتياطا **منه ايضا**

رجل قال لاداة اكرس مال ثوبك ابرم يا بكار ابرم فاستدل غلبها بقول خوك باس نسج من غلبها
بكرباس فليس في ذلك قال ابو بكر البلخي لا يحنث في يمينه ولو قال اكرس مال ثوبك ابرم فليس ثوبا من غلبها قال
ابو بكر لا يحنث في يمينه فيقول اكرس مال ثوبك ابرم فاستدل غلبها بقول خوك باس نسج من غلبها قال
فاداة طالق فباعها وان شفع بثمنها قال لا يحنث في يمينه ولو قال اكرس مال ثوبك ابرم فاستدل غلبها بقول خوك باس نسج من غلبها
بيده على غلبها او غلبها ثوبا وليس وانكأ على مرفقة من غلبها او مام على مرفقة من غلبها قالوا بيمينه
على اللبس فامته ولا يحنث في هذه الوجوه **منه ايضا** رجل قال ان دخلت فلانا بيتي فاداة
طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان باء الحالف ولو قال ان دخل فلان بيتي فاداة طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان باء الحالف
او بغير ذنه بعلله او بغير علمه كان الحالف حاشا في يمينه ولو قال ان تركت يد رجل بيتي فاداة طالق لا يحنث في يمينه ما لم يعلم الحالف
فلم يمينه صحت في يمينه والا فلا **منه ايضا** رجل قال لاداة ان اكلت من لبن بقرتك او
من مصلها فانت طالق فباعته المرأة بقرتها من زوجها ثم حلفت فاداة طالق لا يحنث في يمينه قال قولنا
وهذا اذا كانت اليمين للملك المرأة **منه ايضا**

رجل قال ان زينت فاداة طالق فشهد عاوان على اقراره بالزنا فطلعت ارضه ولا يحنث وان شهد عدلا
على معانية الزنا لا يحنث في يمينه ولا يطلق وان شهد اربعة فعدل منهم اثنان لا يطلق **منه ايضا**
رجل قال لاداة اكرس بيدك الى عشرة ايام يكون الاحرم بيد ما منذ وقعت الحكم الى عشرة ايام بالآقا
لان الاحرم بيد ما يحتمل التوقيت فكانت كلمة الى اللغاية بخالف ما لو قال انت طالق الى عشرة ايام فانها تطلق
بعد عشرة ايام لان الطلاق مما يحتمل التوقيت وكانت كلمة الى معنى بعد ولو قال لها اكرس بيدك الى عشرة
ايام ونوى ان يصير الاحرم بيد ما بعد عشرة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه الا انه خلاف
الظاهر فلا يصدر قضاء وكذا لو قال اخبره اكرس بيدك الى سنة كان الاحرم بيد ما الى سنة ولا يحنث بعد
مضى السنة علم بذلك او لم يعلم **منه ايضا** وسئل ابو القاسم عن اثم بشي فقال طلاق
طالق اكرس من قطع الكلام قائل لا يقع الطلاق ويجب ان يكون المسك على اللسان **منه ايضا** قالوا في الشر
واذا قال كل امرأة لي طالق وليس له اداة وقت اليمين لا يقع اليمين الا اذا نوى كل اداة تزوجها فيقع
عنايه **منه ايضا**

وفي التذكرة عن ابى يوسف اذا قالت لزوجها طلقني ان تزوجت فلانة على فقال رجل انت طالق وهو نوى
الجواب ومعناه انت طالق ان تزوجت وهذا ليس بجواب في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى يسمع ان يحكمها

منه ايضا

وفي التذكرة ان رجلا جنى ان طلقك فبعدي حرق بقم وبصير كانه قال ان تزوجك فطلقك ففقد
حرقه وتوفاها ان طلقك فانت طالق ثانيا لا يقع لان ذكر الطلاق ذكر النكاح الذي لا يستغنى عنه الطلاق لان
لما لا يستغنى عنه الجزاء انتهى شرح الكفر لابن نجيم في قوله فلو قال لا جنيته ان ذرت

اقول يمين ان الطلاق حقيقة مقصورة في مسكتها بان يتزوج الا جنيته ثم يطلقها وفي كل موضع يتصور الحقيقة
بجمل عليه ولا يكتفى بحقيقة صورة كالطلاق قبل النكاح في مسكتها فيصير كانه ذكر النكاح الذي لا يستغنى عنه الطلاق
واما في المسئلة اثنية فالنكاح وان كان كالمذكور على هذا الوجه لكن ذلك لا يكتفى لصحة التعليق لان الذي لا يستغنى
عنه الجزاء ذكر النكاح الذي يضاف اليه الجزاء وبما لم يصح الجزاء مصفا الى النكاح فحرقه كونه كالمذكور بل صار مصفا قال

الطلاق حقيقة المقضي سبب النكاح شيخ الاسلام

وفي الخاتمة رجل اكرس السطح ليوكله بطلاق اداة فقال الرجل في هذه الضربة والمجسرات وكيل لم يزده على ذلك
وطلق الوكيل اداة ثم قال لو وكل لم اوكله بطلاق اداة قالوا لا يسمع منه ويقع عليه الطلاق لانه اخرج الكلام جوابا لطلب
الامر والجواب يتقنم عادة ما في السؤال انتهى وقيدنا بالاثنية لانه لو اكره على ان يتزوا طلاق فاقول لا يقع كل اداة
بالطلاق ما لا اذ كان كاذبا **منه ايضا** لانه في الخاتمة من الازاه

وآذاه بعد الوقوع في المسئلة بدعيته لانه في فتح العذر ولو اقر بالطلاق وهو كاذب وقع في القضاء انتهى
وتصرح في البرزخية بان له في الله بانه اكرس اداة اذا قال اكرس اداة الجزاء الماضي كذا وان لم يرد بالجزاء الماضي او اراد
به الكذب او الهزل وقع قضاء وديانة واستثنى في الغنية من الوقوع قضاء ما اذا شهد قبل ذلك لان القاضي
يتهم في اداة الكذب فاذا شهد قبله زالت التهمة والاقراء بالعتق كالاقرار بالطلاق وقيدته بالزيمي بالظنوم
اذا اشهد عنه استخلف الظالم بالطلاق الثلث له انه يحنث كاذبا قال يصدر في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح
انتهى وقيدنا بكونه على النطق لانه لو اكره على ان يكتب طلاق اداة فكتب لا يحنث لان الكتابة اقيمت مقام النطق
باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا لانه في البرزخية اكره على طلقها فكتب فلانة بنت فلان طالق لم يقع انتهى
وفي الجزاء لا يلقب وجلة ما يقع معه ثمانية عشر شيئا الطلاق والنكاح والرجعة والحلف لطلاق او حلف
وطهار او ايلاد والعق واليجاب الصدقة والعفو من دم وعقد قول المرأة الطلاق على حال والاسلام وقبول الطالع
الصالح من دم على حال التبرير والاسيلاء والارضاع واليمين والنذر انتهى والمذكور في اكثر الكتب انها عشر
النكاح والطلاق والرجعة والايلاء والنفي والظهار والعاق والعفو من القصاص واليمين النذر ولم يذكر في الجزاء
التي قضت تسعة عشر وزاد قبول الودعة قال في الغنية اكره على قبول الودعة فحنث في يده فلم يستحق يقضي
المودع انتهى ان كان يفتح الدال وهو الظاهر في عشره من التحقيق اثنا عشر لان الطلاق يشمل العلق
والنكاح والطلاق على حال العلق كذلك والنذر يشمل الجواب الصدقة فالأداة على عشرة الاسلام وقبول الصلح و

والتيه والاستيلاء والافتناع وقبول الودعة وقد اطلق كثيره صلوات الله عليه وسلم في الخاتمة من السير فيه بان يكون حريته وان كان ذميا لا يكون اسلاما وفي القنية اكره على طلاق امرأته ثلثا فطلق لم يصرف

فلما رث منه انتهى شرح الكثر لابن نجيم في قوله ويقع طلاق الزوج

قال محمد في الاصل اذا قال بها انت طالق انت طالق او قال فخذ طعنك وقال عيتت بالثاني الاجابة ان لا يصدق ويأمنه لا قضاء فكذا ما اذا رث في القدر ورتي الى انه يقع واحدة ايضا في الفصل الثاني وقد مر هذا في صدر الكتاب

ثانيا ركان في الفصل الحادي والثلاثين

وتسأل الحسن بن علي عن قول لا بد ان لم يكن في اصن من التمسح التوفات طالق ثلثا فليس يقع قال لا يطلق امرأته لان الله تعالى قال لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ولا يه منه ايضا

رجل قال كذا وطلبت امرأة مني طالق فزوج ووطئ لا يطلق منه ايضا رجل امرأته بنت ابيه عتد وعلم ابن اربعة عتد فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق ثم قال للعلام اذا احضت فانت طالق فحالت الحارة قد حضت وقال للعلام قد احضت قال يصدق المرأة ولا يصدق للعلام قال لان في العلم يمكن ان ينظر كيف يخرج منه المني اما يخرج الدم من الفرج لا يعرف انه حوض ولا يغف عليها غيرها فيقبل قولا

فاجبتان في التعليق

لو قال لا فخر لي ابك عاتبة فاقضها لي فقال امرأته طالق ان لم اقضها فابك فقال حاجتي ان يطلق زوجك فله ان لا يصدق فيه ولا يطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره انتهى واطلق في المرأة ففعل ما اذا كانت طاهرة لم تحض بعد في المحيط فوالا لانه المرأة ان حضت فانت طالق فحالت حضت او قال لعلمه لا يه ان احضت فانت طالق فحالت حضت تصدق المرأة ولا يصدق للعلام في رواية شام لان العلم ينظر اليه كيف يخرج المني منه ولا يستطيع ذلك في الجوف لانه من في الفرج فلا يعلم منها او من غير ما وفي رواية يصدق للعلام ايضا وهي لا يصح لان العلم لا يعرفه كالحوض وكذا لك اذا قال احضت في حال اشكال امره يصدق في حاله وفيما عليه لانه اخبر بغيره كجمل الصدق والكذب فيصدق كالجارية انتهى

شرح الكثر لابن نجيم في التعليق وما لا يعلم

وتو قال ان انت اقرني فانت طالق ثلثا ثلثا وتو قال ذلك في المعتدة عن طلاق رجعي فله ذلك وان قال ذلك للمباعدة في القعدة فان اراد به النكاح المطلق او لم يكن له نية لا يقع عليها طلاق لو وان نوى بالزوجة التي يكون بعد البابين في القعدة طلعت اخرى

فاجبتان في التعليق

رجل قال ارميت درين سداي باشم فاوانه كذا فزوج من ساعدته الفروج فم قصا رجالا بالكنة للفروج حتى حج قال ابو القاسم حنة في بيته فقبل له لو حبس كما تفكر ثم قال يعني ان لا يثبت في قول ابى حنيفة وحج وفوق بينه وبين المحمي فقال في المحمي كنه ان يستاجر من كنه ويخبره ويستعين بغيره في ذلك قال هو لا ما وينبغي ان لا يثبت

في المحمي ايضا في قول ابى حنيفة لان عتده العترة بالغير لا يعتبر كما في الحج والصلاة واليتم وغير ذلك

منه ايضا

رجل قال لا والله ان فعلت حراما فانت طالق ثلثا ثم انبتا فحلت بالكفر ولم يعلم بالحرمة فاما على ذلك آيا لا يثبت في بيته لان بيته وقع على الزنا وانما يطهرها عن شبهة فلا يثبت كما لو حلف ان لا يفعل حراما فزوج

نكاحا فاسدا او جامعها لا يثبت لان بيته يقع على الحرام المطلق

رجل قال لا والله ان قد فكت فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لاني العرف هذا بيته قد فكت لا والله ان كان في الحقيقة قد فكتها

منه ايضا

ان بنته لو قال لو اريد ان زوجهما في امرأة فني طالق ثلثا فزوجها امرأة بغير امره لا يطلق لان التعليق لم يصح انتهى شرح الكثر لابن نجيم في قوله فلو قال لا جنية ان ورت

عام المسئلة في الولو الجنية ايضا قال رجل قال لو اريد ان زوجهما في امرأة فني طالق ثلثا فزوجها امرأة باء لا يطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مصاف الى ملك النكاح لان تزويج الوالد له بغير امره غير صحيح وهو لم يذكر الا وقد ذكر تزويج الوالد لا يقتضي ملك النكاح بخلاف قوله ان تزوجت لان تزوجه صحيح فاذا صح اقتضى ذكر تزوجه الملك ففتح التعليق انتهى وقال فاجبتان بعد ذكر انهما لا يطلق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

يقض ونظن هو الصحيح لان الزوج لا يتم الا بالتزوج انتهى شيخ الاسلام

الا ان صحته لا فرق فيها بين ان يطلق باوالة الشرط او بمعناه ان كانت المرأة منكورة فان كانت معينة بشرط ان يكون بصره الشرط فلو قال هذه المرأة التي تزوجه طالق فزوجها لم يطلق لانه عرفها بالاشارة فلا تزوجها القصة وهي تزوجهما بل القصة فيها العرف فحالت قال هذه طالق كقوله لا والله هذه المرأة التي تزوجت هذه المرأة طالق فانتا تطلق للمحل وحلت او لا يخالف قوله ان تزوجت هذه فانه يقع وفي الذخيرة والتعريف بالاسم والتسبب كالتعريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان التي تزوجه طالق فزوجها لم يطلق واورد عليه ما ذكر في الجامع رجلا اسمه محمد بن عبد الله وله علم علام محمد بن عبد الله هذا احد فادته طالق اش الى الخلف الى العلم الى نفسه ثم ان الخلف كالم العلم بنفسه نطق ولو كان التعريف بالاسم كالتعريف بالاشارة لم يطلق امرأته كما لو اش الى نفسه والجواب ان تعريف الخلف بالاشارة والغائب بالاسم والتسبب وفي سلة محمد بن عبد الله الخلف حاضر فتعريف بالاشارة او الاضافة ولم يوجد فبقي منكرا فحلت اسم انكورة وفي سلة الطلاق الاسم والتسبب في الغائب لا في الخلف فيحصل بالتعريف ويلغوا القصة حتى انه في سلة الطلاق لو كانت فلانة عاترة عند الخلف فذكر اسمها ونسبها لا يحصل التعريف ولا تلغوا القصة ويتعلق الطلاق بالتزوج لهذا ذكر شيخ الاسلام في الجامع وقرئ بعضهم بان التعريف بالاضافة والاشارة لا يكمل انكروجهما ما والتعريف بالاسم والتسبب يكمل انكروجهما ولو قال كل امرأة تزوجهما ما دمت عمره حية او قال حتى تموت عمره فني طالق فزوج عمره ذكر محمد في الكتاب

انما لا تطلق وعامة المصلحة على ان ما قبل المسئلة ان عده كانت مشارا اليها فلو كانت غير مشارا اليها لطلق
وتمت على تحت اسم النكحة على قياس ما ذكره شيخ الاسلام بن قتيبة ان يقال اذا كانت عده حاضرة تطلق واذا كانت
غائبة لا تطلق وتامة في النكحة شرح المكران في حكم قوله انما يصح في الملك

ولو قال وانه ان كذا فانت اتي ونوى به التحريم فهو باطل بل زهري قاضين

قوله ولو قال انت على مثل اتي هذا العاطف انت اتي كاتي حرام كظنه اتي فني انت اتي لا يكون مظاهرا فتح القدير
وقيد بالوطى بالشبهة لانه لو تزوج امرأة الغير عالا بذلك ودخل بها لوجب عليها العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها
وبينتي لانه زنى والمرنى بها لا يحرم على زوجها وفي شرح المسئلة اذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى يفسد
لا احتمال لعلها من الزنا فلا يسفي ما به زرع غيره ويجب حفظ لفرأيه بخلاف ما اذا لم يعلم كاتي النكحة والحيث
وفي فتح القدير اول الباب فرع شقني عدة الطلاق البين والثلاث بالوطى المحرم بان وطئها ونوى عدة عالما
بجوازها بخلاف ما لو ادعى الشبهة او كان منكرا لطلوقها فانها تستقبل العدة انتهى والباقي قوله بالوطى المحرم بمعنى مع
اي مع الوطى المحرم كقولك اشترت النوبس سرجه هذا هو المراد وليس الوطى المحرم سببا لانقصا ولا اذله وقيد
بالنكاح الفاسد لان المكسوة نكاحا موقوفا لنكاح الفضول لوجب فيه العدة قبل الجارية لان النسب لا يثبت فيه
لانه موقوف فلم يقع في وقت حكمه فلا يورث شبهة الملك والحال العدة وجبت صيانة لئلا يلحق من الخطأ وخرار
عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو شكل مخالف للرواية فقد نقل الزملي في النكاح الفاسد مائة
وذكر في كتاب الدخول من الاصل اذا تزوجت لامة بغير إذن مولاه ودخل بها الزوج وولدت لسته اشهر من زواجها
وادعاه المولى ضمن الزوج فقد اعتبر من وقت النكاح لان وقت الدخول لم يكمل فلما قال الملاءم هذه
المسئلة دليل على ان الراش يخبر نفس العدة في النكاح الفاسد خلافا لما يقول البعض انه لا يقع الا بالاقول
انتهى فموضح في ثبوت النسب فيه ويثبت وجوب العدة فكان مافي المحيط والاختيار سهوا وفي الخاتمة انه ولد
تزوجت بغير إذن المولى فولدت لسته اشهر فضا عدل من وقت النكاح فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون
للزوج في قولهم جميعا انتهى شرح المكران بن نجيم في شرح قوله والمكسوة نكاحا فاسدا

وفي المجتبى كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كان نكاح بلا شهود فالقول فيه موجب للعدة اما نكاح مكسوة الغير
ومعذنه فالقول فيه لا يوجب العدة ان علم انها للغير لانه لم يخل فاجازه فلم يقع اصلا فعلى هذا يفرق بين
فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الجمع العلم كونه زنا لا في الغنية وبجرحها من الكفر
في قوله ويجب عدة اخرى

ولو خلق في ذمته لم تعد عند الامام وقال عليها العدة والخلاف فيما اذا كانوا لا يعتقدونها اما اذا اعتقدوها
فعلها العدة اتفاقا وفيما اذا كانت حاملا اما الحامل عليها العدة اتفاقا وقيد الولول المحرم وغيره بما اذا
كانوا يريدونها واطلقت في الهداية معللا بان في بطنها ولد ثابت النسب وعن الامام يصح العقد عليها و

لا يطأها

لا يطأها كالحبي من الزنا والاول صح انتهى وفي المراجع وقع في بعض النسخ التقييد وفي بعضها تمنع من
التزوج ولم يذكر الزيادة انتهى ولا فرق بين الطلاق والموت فلو تزوجها مسلم او ذمى في فور طلاقها
جاز كما في فتح القدير وقيد بالذمى لان المسلم اذا طلق الزميمة او مات عنها فليها العدة اتفاقا لانها حقة
ومعذنه كما في فتح القدير وعلى هذا الخلاف المهاجرة اذا اخرجت اليها مسلم او ذمى او مسلمة ثم اسلمت او
صار ذمى فعدة فعنده ان تزوجت جاز الا ان يكون حاملا وعنده لا يطأها الزوج حتى يستبرأ بها بحضه وعنده
لا يترجى الا بعد الاستبراء وقال عليها العدة واما اذا اخرج الزوج مسلما او ذميا او مسلمة ثم صار مسلما
او ذميا فانه لا عدة عليها حتى يزل الزوج بافتها واربع سواها كما دخل دارنا لعدم تبليغ احكامنا اليها
لانها غير مخاطبة بالعدة كذا في فتح القدير شرح المكران بن نجيم قبل الايراد

او اية العائيب اذا اخرجها رجل بموته واخرجها رجلان بكبوته فان كان الذمى اخرجها بموته شهدانه عابرة
او جازمة وكان عدلا وسعها ان تعد وتزوج بهذا الم بوفاء اما اذا اخرجها وتزوج بشهود الحيوة
مأخوفا منها او غيرها اول قاضيان باب الايلاء

وبما علم ان الصحيح وان كان لا يحتاج اليه لا يقع به لوجود صارف وقيد بالتقسيم لانه لو قال لا تزكك
ولم يقل وانه لا يكون مولدا لذكر الاستيعاب شرح المكران بن نجيم في الايلاء
واراد بقوله وانه ما يقع به اليقين كقول مائة وعظمائة وجلاد وكبرياءه فخرج مالا يقع به اليقين كونه
وعلم انه لا تزكك وعلى غضب الله وسخطه ان تزكك منه ايضا

باب ثبوت النسب واعلم ان ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والباينة متقيد بان
من الشهادة بالولادة او اعتراف الزوج بالجبل او جيل ظاهرة في الخاتمة المعتمدة عن طلاق باين اذا تزوجت
بروج اخو في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لافل من سنتين من وقت طلاق الاول ولا قبل من
سته اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول وان ولدت لافل من سنتين من وقت طلاق الاول لا
يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد لثاني والا فلا انتهى وبه علم ان
ما في المختصر من ما اذا تزوجت المبسوثة في العدة او لم تنفرد ولم يبين في الخاتمة ما اذا انت به لافل
من وقت طلاق الاول ولسته اشهر من نكاح الثاني وفي البدائع انه لثاني شرح المكران بن نجيم في

قوله والا لا من ثبوت النسب

رجل في بادرة فثبت منه فلما استبان انها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير
جاز النكاح وعليها التوبة وقال النقيع ابو الليث ان جاءت بولد لسته اشهر فضا عدل من وقت النكاح جاز النكاح
ويثبت النسب وان جاءت بالولد لا قبل من لسته اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب منه ولا يورث منه الا ان

يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزاني قاضيان

رجل غاب عن امرأته وهي بكر وثبتت قرصت بزوج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة الاولاد الاول
ويكون وضع الزكوة الاولاد ومن الثاني ويوزعها ويستم له ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده من الزنا وعن ابى
حنيفة انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه الفتوى **قايضان**
امراة بلغها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج آخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول فجاها كان
ابو حنيفة يقول ولا الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني **قايضان**

رجل تزوج امراة وطلقها من سبعة قبل الدخول فجاها بولد على تمام ستة اشهر من وقت النكاح كان الولد
ولده عندنا خلافا لفرعان جات بالولد لكر من ستة اشهر وقل يكون للزوج امراة قالت في هذه الوفاة
لست بحامل ثم قالت من العدة انا حامل كان التول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم
قالت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تأتي بولد من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بقضاء
العدة **قايضان**

رجل له جارية غير محصنة تخرج وتدخل وبغزل عنها المولى فجاها بولد واكثر ظن المولى ان الولد ليس منه كان
في سعة من نفيه وان كانت محصنة لا يسع نفيه لانه ربما يغزل فيقع المار في الزوج الخارج ثم يدخل هذا بعد على التول
جارية هربت عن مولها يوما ثم وجدها وبطأها وبغزل عنها وظهر بها جمل وولدت بعد ستة اشهر قد هربت وما
الولد فان كانت الجارية هربت الى منتم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية وان كانت الجارية عفيفة لم يظهر منها
فجور لا ينبغي له ان يسجعا بل ينبغي ان يزوج بشهادتها ام ولد له حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان يكون الولد منه
فيلزمه منه ذلك وبانه ولا يبعد على الغزل **قايضان**

ومن قال امته ان كان في بطنك ولد فموتى فشهدت امراة بالولادة فموتى ام ولد له لان الحاجة الى تعيين الولد
ويثبت ذلك بشهادة الغالبة بالاجماع وقد ذكر في المختصر امراة دون الغالبة ولا يكره ما يكرهون الغالبة
شرح المكثر لابن نجيم قبل المحصنة

ولا فرق بين ان يكون في سعة المختصر ان كان في بطنك ولدا وان كان بها جمل فموتى وقتة بالتعليق لانه
لو قال هذه حامل متى يلزمه الولد وان جات به لكر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه كذا في غاية البيان
منه ايضا

والحاصل انه لا يثبت النسب في شبهة الفعل عند القوة الا في المطلقة ثلث والفرق ان النسب في العمد
يختلف باقبح حال شبهة الاشباه فانه شبهة عقد فيها فلا يثبت النسب بالعدوة وسباني ان من شبهة الاشباه
وطى امراة زفت وقال النسب امي زوجتك ولم يكن زوجة معتمدا خبر من وصرح الزبني بان النسب يثبت فيه الكفو
كما سياتي فخر ان النسب لا يثبت في شبهة الفعل الا في موضعين شرح المكثر لابن نجيم في الوطى الاربعين
واطلاق في المعتمد فحمل المعتمد عن طلاق ربي او باين والمعتمد عن وفاة كما صرح به في غاية البيان عز بال

فخر الاسلام وقيد بالعام السخسي بالطلاق البائن والحق التفصيل في المعتمد عن طلاق ربي فان انت
به لا قل من سنتين فالحال في طلاق باين لا نقض او اشهاد بالولادة وان انت به لا كثر من سنتين شبه
نسب ولد بها شهادة الغالبة من غير زيادة شئ اتفاقا كما في المسكوحة لان التواش ليس مقص في حقها لانتها
كون رجعية كما قدمنا وصرح في البديع بانه لا فرق بين البقي والبائن الا انه علق بالخص الاول بقوله لانتها
بعد انقضاء العدة اجنبية في الفضلين جميعا وقيد المقص بقوله ان مجدت ولانتها لانه لو اصراف بولدها واكر
تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة الغالبة اجماعا ولا يثبت نسب الولد الا بشهادتها اجماعا لا احتمال
ان يكون هو غير هذا المعين واما كلام المصنف انه لا يحتاج الى شهادة الغالبة مع ظهور الجبل والاعراف الزوج الجبل
وقد صرح به في البديع فقال ان كان الزوج قد اقر بالجبل وكان الجبل طاهر فاعل قولها في الولادة وان لم
يشهد لها فقبله في قول ابو حنيفة وعندنا لا تثبت الولادة بدون شهادة الغالبة اقول قوله وقد صرح
به في البديع فقال الخ غفلة عظيمة فان هذا في نفس الولادة لا في ثبوت النسب وتعيين الولد وقد فضل المسك
قبل كلامه هذا بما لا مزيد عليه وصرح بانه لا خلاف في ان النسب لا يثبت بدون شهادة الغالبة واجبا ان يثبت
وقد نقله هو ايضا في الورق الذي بعده **شيخ الاسلام**

وكذا صرح في الغاية واكثر على صاحب منقح الجار في اشتراط شهادة الغالبة فتعيين الولد عند ابو حنيفة
ورده في البينين بانه هو فان شهادة الغالبة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور وانما الخلاف
في ثبوت نفس الولادة واما نسب الولد اقول لا يثبت هذا الولد الموجود بعينه واما ما في البطن
اي كون ما في بطنها ولد الزوج فيثبت عنده بلا شهادة وانما يحتاج الى شهادة الغالبة في تعيين الولد
اي كونه ما في البطن هو هذا الولد بعينه وهذا الذي اراده صاحب الهداية وغيره بقولهم يثبت النسب
عنده بلا شهادة وتعيين الولد يثبت بشهادتها وبوطاها **شيخ الاسلام**

فلا يثبت بالاجماع الا بشهادة الغالبة لاحتمال ان يكون هو غير هذا المعين ومرة الا خلاف لا يظهر الا في صوت
حكم آخر كالطلاق والعاق بان علقها بولادتها حتى يقع عند ابو حنيفة بقولها ولدت لانتها امينة لا عرافة بالجبل
اول ظهوره فيقبل قولها وعندنا لا يتبع حتى تشهد قباله انتهى وذكر ابن نيد انه بعد الشك بقيت مؤمنة
فكان التول قولها الا ان الغالبة جعلت شرطا للعادة لانتها لانه لا يثبت الا بالغالبة واما اقول ان الغالبة شرط
زوال الشك كالبين في رد الوديعة والبين في دعوى انقضاء العدة فاذا لم تشهد قباله بقيت منه فلا يقبل
قولها فيه انتهى كلامه وهو يصلح توفيقا لكلامهم اقول كيف هذا التوفيق وقد صرح بانه مشتمة فلا يقبل قولها
فيه فاني يمكن عدم اشتراطها حقيقة ثبوت النسب **شيخ الاسلام**

فمن نفي اشتراط شهادة الغالبة راوا انها ليست شرطا حقيقة ثبوت النسب ومن استشهد راوا به انها شرط
لازال انه من نفسها وهو كلام حسن يجب قبوله واذا بقوله بشهادة رطبين قبول شهادة الرجال على الولادة

ولدت امه الموطوءة له ولد الم يثبت نسب حتى يرقية فان النواش على ثلث مراتب قوتى وهو فراس النكوة
وحكمه ان ثبت بالنسب بلا دعوة ولا ينسب بجد التثني بل ينسب باللقان فى النكاح الصحيح اذ لا لعان فى الفاسد
كما قد وضعيف وهو فراس الالة وحكمه ان لا يثبت بالنسب الا بدعوة لضعفه ومتوسط وهو فراس
ام الولد وحكمه ان يثبت بالنسب بلا دعوة وينسب بجد التثني لكن ثبوته بلا دعوة انما يكون اذا قل للمول

شیخ الاسلام

وَأَذِ الْقُرْآنَ لِقُبْحِ أُمَّةٍ رَجُلًا عَابِيًا وَمَنْ حَقَّ لَمْ يَمُتْ ثُمَّ جَاءَتْ بُولُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَذَاهُ الْمَوْلَى فَأَنَّهُ
لَا يَصْدَقُ لِأَنَّهُ حَصَلَ مَعَ الْإِفْجِ نَسَبٌ مَا كُنْتُ مِنْهَا بَعْدَ مِثْلِ الْإِقْرَارِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مَقْضَى إِقْرَارِهِ بِالْإِفْجِ
لِأَنَّهُ نَسَبُ الْوَلَدِ ثَبَتَ مِنْ مَصَاحِبِ الْوَرِثَةِ إِذَا اقْرَأَ الْوَرِثَةُ لِلْإِفْجِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ اقْرَبَ نَسَبًا وَلَهُ
أَنَّ وَلَهُ يَصْدَقُ الْمَوْتُ وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ ثُمَّ أَذَاهُ الْمَوْتُ لِنَفْسِهِ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُ خَطِيبُ رَمْلَانِ فِي الْكُفْرِ
يَنْعَمُ يَنْقُضُ هَذَا التَّنَوُّعَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِبَارُهُ فِي هَذَا التَّنَوُّعِ أَنَّ دَعْوَةَ الْوَالِدِ إِذَا تَعَذَّرَ اعْتِبَارَ رَحَاهُ دَعْوَةُ
الْأَسْتِثْنَاءِ بِوَجِبِ النَّسَبِ وَالْهَرَمَةِ وَالْمَوْتِ الْوَلَدِ وَدَعْوَةُ الْخَيْرِ بِوَجِبِ النَّسَبِ وَالْهَرَمَةِ وَلَا يَوْجِبُ
أَمَوِيَّةُ الْوَلَدِ أَمَوِيَّةُ الْهَرَمَةِ

ایک

باب الحنفی

[illegible]

عليه وذلك السبب باطل فمن قال ان فعلت كذا ففعل امرأة تزوجها طالق ومثل ذلك وهو جوفى وانحل بمبينة
ثم تروج بعد بلوغه وقال لها تو برين حرام بداني سوكنه قال هو اقرار بانها حرام عليه ويكون محرما بمبدأ القول
قوله انه اراد به الواحدة او الثلث اقول على ما قرنت التصديق ينبغي ان لا يحرم لانه احصاف الحرة الى سبب
باطل نقص فقلت فقال هذا كذا وصحت على به فبين ان ذلك اللفظ ليس كغيره فمضى التفسير انها لا تحرم
عليها فاسد فاسد رجل يزن جدلي كرهه فقال نعم فهذا اقرار بالحرمة وهو حجة عليه فقط سبيل التفسير
عن صحتها ثم تزوجها ثم قال تو برين حرامى بران فلعن قال يحرم لانه ان حرام عليه بذلك الفلع واذا خومت
عليه باقراره يجب السعي في هذا النكاح بالما يبلغ لانه لا يقصد في مقصده فالتزويج من وكنل يؤسّم
فقلت مستي طقت نفسها ثلث فقال تو برين حرام كنى جد يا يدشد فخرقا فاراد ان يراجعها قالوا بسل
من نيته لو قال هيت بالتوكيل بطلاق ولم يواله عدد وبين بواحدة وهذا انما يقع على قولها انما على قول ابى
حينئذ فقالوا لا يقع شئ وبه يقتضى جامع الفصولين

نقص ابانها فلعن على مهر بالم يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهذا الفلع شئ وكذا لو ارادت في العواصط
كنها فاسد فوطها فاضعت بالمهر قبل يسقط اذا الفلع يجعل كناية عن الاراد ولان الفلع وضع
لهذا او قبل لا يسقط اذا الفلع لانه انما يقع في النكاح العائم وكذا لو ابانها فاضعت في القعدة فهو
على هذا الخلاف منه ايضا

وخرج الخلع جذا الطلاق البين وبعد المدة فانه غير صحيح بنا فلا يسقط المهر وينبغي له بعد الفلع ولاية الجبر
على النكاح في الردة كما في البرازية شرح الكفر لابن عديم في قوله باب الخلع
واما اذا ذكر مالا مجهولا بان قال اضلعت نفسك بال فقلت بالف ورم لا يتم الخلع ولا يطلق حتى
يقول الزوج فقلت لانه لم يصح تعويض الفلع ايها لانه اذا ذكر المال كان خلاصا صفة والخلع لا يصح الا بتسمية المهر
والبدل مهنا مجهول فلم يصح وان ذكر مالا معلوما بان قال اضلعت نفسك بالف ورم فقلت فاضلعت بالف
ورم ولم يقل الزوج فقلت او قالت المرأة فاعني بالف ورم فقال الزوج فاعلت ولم يقل المرأة فقلت
تم الخلع في رواية لا اخرى والكتابة والصلى عن م العود على الزوجتين وكذا لو قال اشتركت تطليقات
بكذا فقلت اشتركت بخلاف النكاح وفي النواذر لو قال لها اشتركت متى ثلث تطليقات بكذا فقلت
اشتركت لا يتم الخلع مالم يسلم الزوج بعت وهو الصحيح الا اذا اراد به التحقيق ودون الما وانه لم يوجد الا
بالخلع والخلع معارضة فلا يتم بركن واحد انتهى وفي جامع الفصولين محل طلاق وقع بشرط ليس بالزوجي و
فيه ان القبول في المعلق انما يكون بعد وجود الشرط في الكافي القبول في المصاف انما يكون بعد وجود الوقت ولا
يقع القبول قبله لانه لا يجب معلق بالشرط والمعلق بالشرط عدم قبل الشرط فلا يصح القبول قبل الايجاب انتهى
وفي التجبين ما يفيد صحة القبول في المعلق قبل وجود الشرط فانه قال لو قال ان فعلت كذا ففعل

فقلت

فقلت على الف فاضلعت بفتح الفلع وفي الوجيز كما في الكافي واقول لو قيل بفتح القبول في المصاف قبل وجود
الوقت لا ينعقد سببا الى الما وبعدهم صحة في المعلق قبل وجود الشرط لعدم انعقاد سببا الى الما كان
صحا لم يخرج على الاصول وفي المجتبى ما عطل فيها منها بمهر فانزلة من المهر والطلاق رجعي وبشرط في قبولها
عليها بعت فلو قال لها اضلعت نفسك بكذا لم لغتها بالعربية حتى قالت اضلعت وبى لا تعلم بذلك فقلت
انه لا يقع الخلع مالم تعلم المرأة ذلك لانه معاوضة كالباع بخلاف الطلاق والعنا في التذبير لانه اسقاط
مخصص والاسقاط يقع مع الجهل كذا في المحيط وقولها فقلت في جواب قوله فقلت نفسك مني بكذا البشع

على الصحيح المختار الا اذا اراد به التحقيق شرح الكفر لابن عديم في قوله الواقع به
واذا استشهد بان انه طلقها قبل الخلع ثايبسرد المال لانها بمباشرة الخلع وان كانت مرة بفتح الخلع
فانه فاذا ادعت الف وبعده ذلك صارت متنافضة في الدعوى الا ان البينة على الطلاق تقبل من
غير دعوى فثبت انه اخذ المال بعد البيونة فلم يرد كذا في المحيط منه قوله ولا ريب ان المال
وفي الظهيرة امرأة قالت لزوجها اضلعت منك بكذا او بوشج كراب ففعل شج وموينا صحتها ثم قال فقلت
قالوا ان لم يطق ذلك فهو جواب انتهى وفي جامع الفصولين قال فقلت بكذا ورمها فقلت المرأة تعد
الدرهم فلانم القدة قالت فقلت ينبغي ان يقع انتهى وفي كافي الحاكم واذا فلع الرجل امرأته على الف ورم
فان الالف تقسم عليها على قدر ما تزوجها عليه من المهر انتهى وفي البرازية اضلعتا وهما مجتبان ان كان
كلام كل منهما متصلا بالافصح وان لم يكن متصلا لا يقع ولا يقع الطلاق ايضا ولو اضلعتا وزعتا نام الخلع
واوتمى الغلام ثم يقول المولى لانه انما للخلع منه ايضا اداة قالت لزوجها بالفا رسية
فويشتن خرمم با اعطيت فقال الزوج اعطيت بفتح الطلاق ولا ينوي المرأة وقولها فويشتن خرمم بالاف
فقال الزوج اعطيت لا يقع الخلع ولا ينوي المرأة لان قولها حرم بالفا رسية فويشتن خرمم بالاجاب لا يجعل القدة
وقولها فويشتن خرمم عدة لا يجعل الايجاب انما يذكر الايجاب فويشتن خرمم كما ذكر في التسمية كذا انتهى ورم
اما قولها بالعربية اشترى نفسي كمال الايجاب والعدة وينوي ذلك وقولها فويشتن خرمم انما هو خرمم
ونعته عدتي وادى فقال الزوج اري بفتح الزوجة بهما لان قولها فويشتن خرمم بالاجاب لمن له قولها حرمم و
قول الزوج اري جواب كانه قال وادى وقولها فويشتن خرمم بالاجاب لمن له قولها حرمم و

عائشيان في الخلع
قوله والصحح على الصحيح والبين فلو قال لها انت طالق ثم قال انت طالق او طلقها على مال وقع انك
وكذا لو قال انت بائن او طلقها على مال ثم قال انت طالق طالق كما في البرازية يقع عند طارح الحديث الخدمي
سنة الخلع لم يجز صريح الطلاق ما دامت في القعدة وما ذكر في الاصول من بحث الخا من اطلعت ففعل الختم
والمعلق اذا وجد شرطه في القعدة كما يقع في القعدة مخرج يقع اذا وجد شرطه فيها واما اذا اطلعت في القعدة

فانه يصح في جميع الصور الا اذا كان الطلاق باينا ثم علق البايين في العدة فانه غير صحيح اعتبارا بغيره
 كما في البدع فيدنا الصريح الاتفق للباين بكونه فاطما به او استار بها لا فراقا لها اذا قال لعل اداة
 له طلق فانه لا يقع على الخلع وكذا اذا قال ان فعلت كذا فادته كذا لا يقع على المعتدة من باين كما في
 البرازية والراد بالصريح مما وقع به الرقي فدل الكتابات الرابع من اعندي واستبري رحلك و
 انت واحدة وما الحق بالثلاث فلو باينها او خالها لم قال لها في العدة اعندي ما ويا وقع الثاني في
 طهر الرواية خلافا لما عن ابي يوسف نظر الى انها كناية وجه طهر الرواية ان الواقع بهارحي فكان
 في معنى الصريح كما في البدع وما في الظهير لو قال لها انت باين ما ويا الطلاق ثم قال لها في العدة اعندي
 او استبري رحلك واحدة ما ويا الطلاق لا يقع وان كان الرقي يلحق البايين انتهى محول على رواية
 ابي يوسف لكن يرد عليه الطلاق الثالث فانه من قبيل الصريح الاتفق بعينه وبان كما في فتح العذير
 ومي حادثة طلب وكذا ارد الطلاق على حال بعد البايين فانه واقع ولا يلزم المال كما في الحنابلة قالوا
 ابتداء الصريح في كلامه على حقيقته فدل الطلاق الثالث والطلاق على حال بناء على ان الصريح سأل
 للباين والرقي كما في فتح العذير ويلحق الكتابات الرابع من اعندي به في هذا الحكم في كلامه شامل لما اذا
 كان الصريح موصوفا بما يدل على البينة كانت طالق باين بعد انت باين فانه يلحق لانه صريح لم يح
 باينا وان كان باينا بالغا لم يوصف في الحيط والبرازية لكن يشكل عليه ما في القينة مع ما بالي نظم
 الزندوسى فمن قال بخلعته او مبانه انت طالق باين او انت طالق البينة ونوى الثالث قال ابو يوسف
 من ثلث خلافا لروايته واحدة عنده انتهى ووجه اشكاله انه اذا نوى الوصف بغير قوله انت طالق و
 هو لا يصح فيه نية الثالث وقد حكم بضعف ما في القينة راجع مغلوبة ابن وهبان وانه مبني على الرواية
 الضعيفة المتصح لنية الثالث في انت طالق وقد يقال انتم النوا الوصف من وجه دون وجه فالعوه
 ليقع الثاني ولم يلغوه في نية الثالث احيا طاق في الموضعين ووجه لا يحتاج الى حمله على الرواية الضعيفة
 كما لا يخفى واذا لم يصرح البايين كان باينا لان البينة انت بانه عليه يمنع الرقعة كما في الحنابلة

شرح المكراس بحكم في باب الكتابات

وبشكل كلامه ما اذا قال للمبانه انتك بتطليعي فانه لا يقع بخلاف انت طالق باين كما في البرازية و
 فرق في البرازية بينهما ما اذا الغينا باينا بغير قوله طالق وبه يقع ولو الغينا انتك بغير قوله تطليعي
 وهو غير مقيد منه ايضا

بقي اياها بموت زوجها فاعتدت وتزوجت بما حرم جوارا او كل قبل ففخرج الولد لا وكل سواء ولدت
 لا قبل من ستة اشهر ولا قبل من سنتين ولا كثر لانه صاحب الواسل الصحيح والثاني صاحب الواسل الثاني
 فصار كمن تزوج امته فولدت ببيت نسب من الزوج لا المولى وان اوفاه وانفقوا على ان لا وكل لو كان

عائرا او متغيبا فمغتيا فالولد لا وكل دفعا وان نفى الاول والاخر الولد او فاهما صدهما فهو لا وكل
 على كل حال ولا مده ولا لعان وعن ابي حنيفة زعمته انه رجع عنه وقال ثبت نسب من الثاني وقال سبس
 لو ولدت لا قبل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو لا وكل ولو ولدت له اكثر من سنتين فهو الثاني من قول
 محمد اصح وبه نأخذ ولو سببت المرأة فزوجها رجل من اهل الحرب فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو اوتعت
 الطلاق وتزوجت باخو والزوج الاول جاهد لذلك جامع المصنفين في فصل الكتابات
 قال لعل اداة تزوجها تزوجها غيري لا جلي واخبره فني طلق ثلثا لا ووجه جوازها جرح فيكلمه ان يزوجه فقول
 بل او باخبره سو فثبت قبل اجازة المرأة لا اخذ لعدم الملك ثم تجزئة المرأة فاجازتها لا مثل فجهد وان النكاح
 فيجوز اذا يمين انعقد على تزوج واحدة كذا اخط وهذه الجملة انما يكملح اليها اذا قال في صلته واخبره اما
 لو لم يقل واخبره قال النسق تزوج العضوي لاجله فطلق ثلثا او الشرط تزوج الغير له مطلقا ولكن لا يحرم عليه
 الطلاق قبل دخولها في ملك الزوج اقول فيه تباح لان وقوع الطلاق قبل الملك حال فلا يصح الا
 يجاز قال لا يرى انه بعد عقد العضوي لو طلق الزوج ثلثا لا يحرم عليه ما ذكره كذا انه لا يقبل الا جاز
 لانه صار مردودا في عقد العضوي ثانيا لاجله فيجرح هو فعلا قال صط وعندي انه لا حاجة في المرة الثانية
 الى عقد العضوي بل لو تزوجها بنفسه لا يطلاق او يمين انحلت بتزوج الغير لا الى جواره ان يرى ان من قال
 ان تزوجت فلانة وادركت ان باينا ان يزوجه في فله فامره فزوجها لم يطلاق او يمين انحلت بل لا
 لا الى جواره وكذا لو قال ان خطبتها او تزوجتها فله فخطبتها ثم تزوجها او يمين انحلت بالخطبة لا الى جواره
 عدة ذكر في مسكته اشهاد بيمين البين انه في هذه المسئلة يقبل الا جازة بعد ما طلقها قبل الا جازة اما
 لو قال بعد ما تزوجه العضوي فانت طالق فهذا اجازة لا لو قال انت طالق ولا يبطل التوقف فسط
 الطلاق في النكاح الموقوف قبل اجازة وقيل لا وقيل هذا الا خلاف في الطلقة الواحدة اما لو طلقها
 ثلثا فاجازة دفعا وقيل الا خلاف فيها طلقها قبل ان يبلغها الجرا اما لو بلغها الجرح فقال طلقها تزو
 قد تران يكون اجازة دفعا اقول على تقدير انه اجازة ينبغي ان يحرم عليه لو طلقها ثلثا لانه بصركانه
 اجازا او لا ثم طلق وقد عرف طه انها لا يحرم واما في صورة التعليق لقوله كل اداة يزوجه غيري لى طلاق
 ثلثا فاذا وجد الشرط حتى طلقت بجهل ان يكون الطلاق اجازة على ما ذكر في البحر فينبغي ان يحرم عليه و
 بجهل ان لا يكون اجازة ويدل عليه ما مر من قوله ان يمين بجهل لا الى جواره فانه لو كان اجازة لا تحل الى جواره

جامع المصنفين في الرابع والعشرين

فني هذا لو كان اليمين بلفظ كتابا جرى فيها الجملة المذكورة وعلى هذا لو كان اليمين بلفظ كتابا لا يكون له جنة
 لعدم التحال شيخ الاسلام

ربل قال ان تزوجت فلانة فني طلق فزوجها منه فعضوي بغير اذنها ثم اجازت المرأة بعد ذلك طلقت بطل

في ان الحالة وكذا اذا سكنت عند اجنبي من الصغير ولم تكن متزوجة لم تسقط حصتها قياسا على
اذا سكنت في بيت بنتها المتزوجة او هذا خاص ببيت زوج الام باعتبار نفقة له كما هو العادة والله اعلم
الاول لانه يتفرز بالكنى في بيت اجنبي فمعه ولذا اختلف في اجرة السكن الذي يخص فيه الصبي قبل
يجب في ماله ان كان له مال والا فليس من يجب نفقة عليه وفي التفرق لا يجب له ان يفرق عنه او في
بغير الحرم لان الزوج لو كان ذارح محرم للصغيرة كالجدة اذا كان زوجها المأثم اذا كان ذارحا
عم الصغير والحالة اذا كان زوجها عمه لا يسقط عنها لانها الصغر من الصغير ودخل تحت غير المحرم المأثم
ليس محرم كابن العم فهو كالاجنبي بها ولو ادعى ان المأثم تزوجت وانكرت فالقول قولها وبني ان يكون
مع اليقين من الزور في قوله ومن تكلم

فان كانت للصغيرة اراوت ان رتبة ونسبها بغير زوج من غير ان تمنع الام منه والام تباي ذلك و
تطالب الاجرة فليصح ان يقال لها اما ان تسمى الولد بغير زوج واما ان تفرق الى التمه بغير
واش الرضا الى انها تزوجت قبل ان تبلغ فانه لا تسقط حصتها لكن قال في القنية الصغيرة اذا
لم تكن مشبهة وبها زوج لا تسقط حق الام في حصتها ما دامت لا تصح للرجال الا في رواية ابي يوسف
اذا كانت للاستيناس بها انتفى وطاهر انها اذا وصلت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها ابوها لاعتنا
لاقتها اتفاقا ليس فيه التقييد باعتبار الاب لاني ساير الكتب شيخ الاسلام
فيحتاج اطلاق التقييد يتم على المنقبة وهو الظاهر ولم ارحم فاداء اختلف الاب والام في جفها
فقال الام لم تحض وقال الاب حاض او في البلوغ بالسنة وبني ان يكون القول قول الام كما لو
ادعى تزوجها وانكرت بكافة انه يدعي سقوط حقها وهي تنكر شرح المكران في حكم في قوله
قوله ولا حق لامة وام الولد مالم يعتق لغيرهما عن الحصانة بالاستئصال لجدته المولى واذا اعتقنا
وصارنا حريتين وان شئت المحن ودخل تحت الامة المدبرة لوجود الرق فيها وكذا المكاتبه داخله
تحت الامة بالنسبة الى الولد المولود قبل الكتابة واما اذا ولدته بعد الكتابة فهي اولى بحصانة من غيرها
لانها صار داخل في كتابتها واراد بالحق المتفق حق الحصانة قالوا لا يفرق بينه وبين امة انتهى عن
ذلك ولم يذكر المصنف الحق في حصانة ولد الامة للمولى او لغيره للتفصيل فان كان الصغير رقيقا
فمولا له احق به حر كان ابوه او عبدا وكذا لو عتقت امه بعد وضعه فلا حق لها في حصانة انا الحق للمولى
سواء كانت ملكا ام ابية او حرة لانه مملوكه واما اذا كان حرا فاحصانة لا قربانية الا حار ان كانت
امة لا لمولاه ولا لمولاه الذي اعتقه وان اعتقت كانت الحصانة لها منه ايضا
وفي شرح النكاح لو حيف ان تعذبه بلحظ خيرا وحر لم ينزع منها بل يقيم الى ناس من المسلمين والام
ليس يقيد احرازه بل كل حاضنة ذمية كذلك لان خزانة الام كل الام بمنزلة الام مملوكة كانت او كاتبة

او جارية

جارية وكذا كل كافر من نساء القوابة فبني بمنزلة الام اشهر من الزور في قوله والذمية احق
ولم يذكر المصنف حكم الولد اذا بلغ بل يتفرز بالكنى او يسمه هذا الاب وفي الظاهر اذا بلغت الجارية مبلغ
مبلغ النساء كانت بركات الاب ان يفتقر الى نفسه وان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأثومة
على نفسها والعلام اذا عتق واجتمع رأي واستغنى عن الاب ليس لاب ان يفتقر الى نفسه الا اذا لم يكن مأثومة
على نفسه فكان لان يفتقر الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع ومنى كانت الجارية بركاتها اليه الى نفسه وان
كان لا يخاف عليها الف وان كانت عدوثة السن اما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس لها
حق النعم ولها ان تنزل حيث احبت حيث لا يخوف عليها وان كانت ثيبا فخاف عليها وليس لها اب ولا جدة
لكن لها اخ او عم ليس له ولاية النعم الى نفسه بخلاف الاب والجدة والرق ان الاب والجدة كان لهما ولاية النعم
في الابد وفي زمان بعيدا الى جرحها اذا لم يكن مأثومة اما عذراء اب والجدة فلم يكن له ولاية النعم في الابد فلا
يكون له ولاية الا عاده ايضا انتهى وان لم يكن لها اب ولا جدة ولا عصبة اقول شرط في العصبة بخلاف
ما سلفه من انه ليس للاخ والعم ولاية النعم الى نفسه والسبب في هذه الحادثة انه نقل هذا الكلام من البيهقي وماله
قبلة من الظهيرية وكلام صاحب البيهقي مخالف لكلام صاحب الظهيرية في هذه المسئلة فان صاحب البيهقي
ذكر ان للاخ والعم عند عدم الاب والجدة ان يفتقر الى المملوك مفدا وان كان مملوكا كان من ذلك و
كذا الحكم في كل عصبة ذمية محرم وكذلك البكر اذا طعت في السن فان كان لها عمل ورأى وبومن عليها
من الف وليس لغير الاب والجدة ان يفتقر اليه وان خيف عليها ذلك ففلاخ والعم وكونهما من العصبة
ان يفتقر اليه ان لم يكن مفدا وان لم يكن لها اب ولا جدة الى اخر ما نقله عنه في الشرح فبين ان الكافين

مخالفيين شيخ الاسلام

او كان لها عصبة مفدا فلما منى ان يتفرق في مالها فان كانت مأثومة ففلاخ بالكنى سواء كانت
بكر او ثيبا والا وضعت عند اداة مينة ثمة تقدر على الحفظ لانه جعل لغير المسلمين كذا في البيهقي وذكر
الاسيحا في ان الاب ان يودب ولده ابلغ اذا وقع منه شيء وفي الولو الجارية الابن اذا بلغ بغير بين الابن
فان كان فاسدا بخشي عليه شيء فالاب اولى من الام وفي الخلاصة اداة فوجت من فترها وترك حبسها
في اليد فسقط المهر ومات الصبي لاشي عليها لانها لم تضعه فلا تضمن كما لو زوجت من فترها في اطار اريطر
في البيت فلا ضمان عليها شرح المكران في حكم في قوله والاحار للولد

والله اعلم بغير عدم صحة التبعية بالنظر بالخرج على الاطلاق لان السور اذا كان المراد به الشرعي لا يقع
الا بشرط في منعه عن الخروج به ان يكون بين الوطنين ثلثة ايام وان كان المراد به السفر اللغوي لم
يصح ايضا لانه اذا كان بين المالكين تعارب لا يمنع مطلقا من ذلك الا في احدى وكذا التبعية مطلقا
الخروج لا يقع فالعبرة بالصحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما ثلثة ايام كذا في الام اذا

من قرية مصر الى مصر فانها ذلك لان فيه نظر الى الصغير حيث يتخلى بافلا في اهل مصر وليس فيه ضرر
بالاب وهي واردة على المص في عكسه ضرر بالصغير فالحق في السواد فليس لها ذلك مطلقا ويستغنى في
جواز فعله اذا وجد الاوان في الرب فليس لها ان تنقلها اذا كان وطبا وكما فيه لافيه من الامم بالاول
والولد السلم الذي حتى لو كان الوالد والوالدة حريين لها ذلك وقيد بالمطلقة لان المتكوفة ليس لها
الخروج بمن يولد الى افي مطلقا لان حق الكني للزوج بعد انار المجل خصوصا بعد ما حوت بعد واد المطلقة
المبابة بعد انقضاء عدتها لان المطلقة رجعا حكمها حكم المتكوفة ومعدة الابان ليس لها الخروج قبل انقضاء
العدة مطلقا وقيد بالام لان الام لو ماتت وصارت الحصانة للجنة فليس لها ان تنقل الى مصرها
بالولد لانه لم يكن بينهما عمة وكذا ام الولد اذا اعتقت لا يخرج الولد من مصر الذي فيه الغلام لانه لعمدة
بين الاب وام الولد وكذا في فتح العذير وغير الجدة كالجدة بالاولى واطلق في الوطن فمثل التوتية فلها ان
تنقل من مصر الى قرية وقع العدة بها وهي قرنها في شرح الطحاوي وهو المنصوص عليه في الكافي للملح
التشديد فافي شرح البتالي ليس لها ذلك ضعيف وقيد بالام لان الاب ليس له خروج الولد من بلده
حيث كان لها حق الحصانة قال في التظهير وفي المتن ابن سماعه عن ابي يوسف رجل تزوج امرأة بالبصرة
فولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها فاحصته في ولدها وارادت رده
عليها قال ان كان الزوج اخوجه اليها بما فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهبي اليه وفديه قال و
ان كان اخوجه بغيرها فعليه ان يحكي به اليها ابن سماعه عن ابي يوسف في رجل خرج مع المرأة وولدها
من البصرة الى الكوفة ثم ردت المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يردها فيؤخذ بذلك لها انتهى وفي الحاشية
القدسي واذا تزوجها في قرية من رفاقها قرية بعضها من بعض فارادت ان يخرج بولدها من
قرية الى قرية لها ذلك ما لم تنقطع من ابيها اذا اراد ان يبصر ولده كل يوم وكذا الاب اذا اراد ان يخرجها الى
مثل ذلك وليس له ان يخرج من مصر الى القرى بغير رضى امه اذا كان صغيرا انتهى وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده
قبل الاستغناء انتهى وعلقه في التشرح بانه لافيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحصانة وهو يدل على ان
حصانها اذا استقطت جازلة التسوية وفي الفتاوى السراجية سئل اذا المطلق ولده من حاضنة ازاوجها
هل له ان يسافر بها فاجاب بان لا يسافر بها الى ان يعود حتى انه انتهى وهو صريح فيها قلت وهي حادثة الفتوى
في زماننا

من الامم في قوله ولا باب ومطلقة
اقول قال في المنع شرح الجمع اذا اراد الاب ان يسافر بولده بسفرا فامة في مدة الحصانة والمخصص فيه بعدا
اتاسفرا لافاته واما غيره فنقل من عن العامة انه اذا اراد احد الابوين السفر غير سفر فاعلة وان اولا فانه قالوا
يكون عند المقيم منها حتى يعود من سفره انتهى وانظر ان هذا اذا لم يكن حاضرا غير الاب شيخ الاسلام
واما اولاد الامم فانه يدفع اليهم الغلام فيسار بالاب ثم ثم ابن التملاب ولا ترفع اليهم الصغيرة لانهم غير

محارم وكذا لا يدفع الى الام التي ليست بامومة ولا للعصبة الفاسقة لان الولى العاقبة تحرر عن الفتنة
وبهذا علم ان اطلاق المص في محل التشديد لكن ينبغي ان يكون محل عدم الرفع الى ابن التملاب اذا كانت الصغيرة
تشتي وكان غير مأمون اما اذا كانت لا تشتي كبت سنة مثلا فلا منع لانه لا فتنة وكذا اذا كانت تشتي و
كان مأمونا قال في غابة البيان مؤبدا الى تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصبتها غير ابن التملاب لا خيار
الى القاضي ان راء اصلي بضم اليه والالتوضع عند امينة انتهى اقول الظاهر من سوف الكلام انه ذكره تأييدا لما
اوداه من الرفع اليهم بطريق استحسان في الحصانة الذي هو بعد ديبانه لكن ما في تحفة ليس المراد به الرفع بسبب
استحقاق الحصانة بل بسبب رضى القاضي ذلك واختياره كما قالوا اذا اجعت النساء السات فطالت الحق
من الحصانة يدفع القاضي الولد عنه من شانهم شيخ الاسلام

ولم يذكر المص لرفع الى ذوي الارحام قالوا اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ ثم ثم الى ولده ثم الى التملاب
ثم ثم الى الخال اب وام ثم الاب ثم ثم لان له ولدا ولانية عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في النكاح شرح
المكر لابن نجيم

اقول لكن في البداية ان من سار بطلها العصوبة فلا تثبت الا للعصبة من الرقاب ثم قال لكل ذكر من قبل النساء
طلاق في الولد مثل الاخ ثم والخال واب الام لا تغد العصوبة وقال محمد وان كان للجارية ابن ثم وخال
وكلاما لا بأس في دينة جعلها القاضي عند الخال لانه محرم وابن التملاب ليس محرم فكان المحرم اولى الى اخ وما ذكره
وذلك في ولد الحصانة التي يكون للرجال شيخ الاسلام

وتجده اعلم ان زادهم ذوي الارحام هنا وفي باب ولاية النكاح وانه ليست بعصبة لا المذكور في الواقي
انه قريب ليس بذي سهم ولا عصبة لان بعض اصحاب الزوجين داخل في ذوي الارحام هنا كالاخ ثم واذا
اجتمع مستحق الحصانة في درجة كاخوة واعمام فاصحهم اولى فان تساوا فاصحهم وفي البداية لا حق للرجال
من قبل الام وهو محمول على ما اذا كان من قبل الاب من هو موجود شرح المكر لابن نجيم في قوله ثم النساء
اقول هذا الحمل يظهر بطلانه ما علقه عن البداية ولم يذكر الا جداد العاصمين والظاهر انهم ايضا كما
في ترتيب الارث ولم يذكر ذكورا اولاد الا ذوات والظاهر انهم ايضا شيخ الاسلام
قوله والام والجدة احق بالغلام حتى يستغنى وقد ترسيع لانه اذا استغنى يحتاج للنساء والتعلق باداة
الرجال والاعمام والاب اقدر على التأديب والتشقيف وما ذكره المص من التقدير بربع قول الحصان غلبا
للعالم لان الظاهر ان الصغير اذا بلغ التسع يمتد بنفسه الى الكل والشرب واللبس والاستنجاء وحده فلا
حاجة الى الحصانة فلا حاجة بين تقدير الاستغناء والتسعة وبين ان يقدر على الاشياء اربعة وحده كما هو المذكور
في الاصل ولم يذكر الاستنجاء في المبسوط وذكره في السير الكبير وزاد في نوادر ابن سماعه ابن رشيد وبوصفا وحده
ثم من الشيخ من قال المراد من الاستنجاء تمام النظارة بان يظهر وجهه وحده بلا معين ومنهم من قال بل من الجبا

والآدم بقدر على تمام الظهارة وهو المعلوم من ظاهر كلام المحقق وفي غاية البيان والبيان والبيان
على قول المحقق في التقدير بالسمع لأن الأب مأمور بان يأمره بالصلاة اذا بلغها وانما يكون بذلك اذا كان
الولد عنده اقول فيهم منه ان المراد بابن سبع ومن بلغ سبعا واحدا له رحمه الله ولو اختلف فقال ابن سبع
وقالت ابن ست لا يكفل الثامني اصدعا ولكن ينظر ان كان يأكل حده ويلبس حده ويستغني حده دفع
والأفلا كذا في الظهارة واستغني بذكر الأكل عن الرغب ولذا ذكر الثرب في الخلاصة وجمع بين الاربعة في البيتين وانما
ما في فتح العذرة والخلاصة من عدم ذكر الاستغني ارضه اقول فذكر انما لم يذكر الاستغني في المبسوط وذكر
في السير الكبير فكانت رواية وكيف يسوغ نسبتها الى السمع استنادا الى ما في المبسوط له رحمه الله
وأيضا لم يصر بذكر الأم والمدة الى ان غيرهما بالاولى اقول الاولوية ممنوع كما لا يخفى وانما الاشارة بافراد
ذكر حكم غيرهما في المسئلة التي يليها دون هذه رحمه الله فلو قال والمخالفة
الحق به حتى يستغني المكان اصرح شرح الكثر لابن نجيم بعد قوله ثم انقضت
ومن لا ولد له من التامين لها حتى الحضانة بعد الاستغناء في العدم والجارية احكام مسفار للاسرة
واذا فلع الجبل وادته ولدها ابنة احدى عشر سنة فغلبت الى نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت فترك الابن
صانعة كان الاب ان يأخذ ابنته لان الاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت قد اشتهت والا عتاد على هذه الرواية
لف والامان فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت قد اشتهت في قولهم من المذكور اقول فيهم منه ان ابنة
احدى عشر من بنت احدى عشر وبغيرهم من بعض الكتب ان بلوغ السن انما يكون بنامة شيخ الاسلام
وتومات زوجها عنها او ابانها عا وصفتها في الحضانة وتوبه قال الشافعي واحد وعنده مالك لا يعود وقبل يعود و
مل الحضانة حقها او حق الولد روايان كما في جوابهم ولما ان السبب موجود والمانع قد زال فيزول المنع فيقولون
فيكون هي اولى بمن يبعد منها كما كانت كالصغير والمجنون والرق على قول من جعله مانعا كالاشرة تسقط
نفعها بالاشارة فاذا عادت عادت نفعها مسجع شرح الجمع في الحضانة

وفي الغاية واذا اراد احد الابوين السفر غير سفر نفقة والاخوان فامانة فالولد يكون عند اليقيم منها حتى يعود من
سفره واذا مرض احد الابوين لا يمنع الصغير من عيادته وخصومه وعذوبته والذكر والانشي في ذلك سوادان
مرض عند الاب فالأم احق بتمريضه في بيتها منه ايضا قبل كتاب العتاق

قال ولا حق لأمه وأم الولد فيه قبل العتق قلت لا حضانة للامة وأم الولد والمهر في الولد لا تستغني عن كفاية المولى
ولانه لا ولد له ليس على النسب وقول الحضانة نوع ولاية فلما لا يثبت سائر الولاية لا يثبت فذلك حق الحضانة انما
منه ايضا في الحضانة

اقول لو صح هذا لزم ان لا يثبت للامنة حضانة لولد بالاسلم مالا وقد ذكرنا انما يثبت فانقوب هو التعليل بالاول
شيخ الاسلام

والجاء

واختار الذين شرط بثبوت هذه الحضانة فلا حق للعصبة في القبي الا ان يكون على دينه ذكره وقال وهذا
قول ابي حنيفة وقياس لان هذا الحق لا يثبت الا للعصبة واختلف الذين يمنع القصب وقد قالوا في ان
اذا كان اصدما مالا ولا فهو يهوديا والعبي يهودي ان اليهودي اولى به لان عصبة هو الاسلام

المجلة من البدائع منه ايضا

اقول انظر ان الحال في ذي الرثم كذلك فلا حق في القبي لذي الرثم الا ان يكون على دينه لان الظاهر ان ثبوت حق
الحضانة لذي الرثم باعتبار معنى العصوبة فينبغي ان يعتبر حقيقة العصوبة كما قالوا ان توريتهم باعتبار معنى العصوبة
فيعتبر حقيقة العصوبة بخلاف الحضانة التي للثقات فانها مبينة على الشفقة فلهذا لا يشترط فيها ان يكون على دينه
كما ذكره بقوله والولد عند الذمية حتى يخاف الخ شيخ الاسلام

حتى لا يتم ولو بعد الطلاق ما لم يترفع يعني زوجا او غير محرم للطفل كسابق وانما كانت لها لا جماع الامة
عليه ولا انه استغنى من غيرها الا ان يكون مودة فانها تجنس ونسب فلا تنفرغ للحضانة او فاجرة
كذا في الكافي ورر غر في باب الحضانة

اقول الذي في الكافي او فاجرة غير مأمونة ولا ينبغي انما هذا العبد لان الكافا حق بولد بالاسلم ما لم يعقل الا بال
فالفاجرة المأمونة اولى شيخ الاسلام
للصغيرة عمه موسرة واب معسر اراوت القدر امساك الولد جانا ولا تمنعه اي التمة الولد من الام وهي ابي الام نألي
اي تمنع من الحضانة ونظا له بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها انما ان يسكن الولد جانا او تة في ال التمة
كذا في الخلاصة ورر غر في الحضانة

قوله جانا اي بلا جرة وهذا هو الموافق لما ذكره في فتاوى قاضيخان وغيره من الكتب والافا لشفقة فالا خفا في
ازد بها على الاب ولو مصر فلا وجه لا بطلان حق الحضانة بطلها ما هو الا ازم شرط ان لفظ جانا ليس في الخلاصة
بل ذكره بلا جرة وانما هو في البرازية كذا قيل اقول المسئلة مبينة على ان حضانة في الحضانة مقيمة بعدم اضرار الاب
بازامه النفقة مع وجود من تترفع بنظر الاب ولا يتم بعدم منفعة عنها شيخ الاسلام

اقول المراد بلا جرة اي اجرة الاضاع وهو غير النفقة كما صرح به في الحق وغيره ولا يجب على ابي حنيفة حق الحضانة
زايدة على هذه الاجرة كما صرح به في جوابه العتاق ونظره عن قاضيخان في صورة وجوب النفقة وقد علمت ان اجرة
الاضاع غير لته ووجهه ظاهر فان النفقة على الاب ومنها اجرة الاضاع وانما الحضانة فليست على الاب ولم يعل
به احد ما من قال بان الام تجر على الحضانة في زمان يكون الحضانة فيه للثقات لان الاما في الحضانة في ذلك الزمان
وظاهر لانه اذا كانت صالحة لولد تجر عليها فكيف يستحق عليها اجرة وانما من قال بانها لا تجر عليها في ذلك الزمان لان
عقله بوجهين اصدما انها لا تانقده على الحضانة وانما في ان الحضانة حق الام ولا تجر على استغناء عنها انهي فلم
يعلقه بانها انما لا تجر عليها لانها ليست عليها بل على الاب فلا تجر الام عليها ما لم تدع الضرورة اليه بانفسا عدم جرا

الى صناع الولد ولو كانت الحصانة على الاب لعلوه به لا قالوا في الارض قال في النفقة ثم الام وان كانت
اخرى بالحصانة فانه لا يجب عليها ارضاعه لان ذلك بمنزلة النفقة ونفقة الولد على الوالد الا ان لا توجد من رزقه
فتجبر انتهى ثم الوجه الاول يشترط ان الام لو ظهر عدم عجزها بان باشر الحصانة لا ينبغي كونها لازمة عليها وهذا
من الوجه الثاني لان الحصانة كما انها في بعض الاوقات حتى الام فذلك في ذلك الوقت حتى الولد على الام
كما صرحوا به لانهما اشفق على ولدها وهذا يقتضي ان يجبر عليها لو كانت تعلم قدرتها عليها وانما لم تجبر بالعدم علمنا بها
انما اطلبنا في هذا المقام لانه شدة فيه السراج قاضي الهداية فوجب في فتاواه التي تلتها عنه ابن الهمام ارجو
للحصانة عجز ارجو الرضا شيخ الاسلام وذلك كما نوه الام بالانفاق على الولد و
الرجوع على الاب اذا كانت موسرة وهو معسر له رحمة استولد موطوءة الاب بعد موته
ثبت نسب وان كانت مشتركة بتلك المستولد مضى صاحبها لو ولدت جارية فقبل له ابو منكم قال ينبغي
ان يجب ان يكون اقرا قتيبة ومضى ولدت الجارية من مولاهما صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط
دعوتها للنقضاء وهذا يصح استلزام المعنوية والمجنون مع عدم الدعوى منها قتيبة

وطى جارية ابية فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد او على الواطي الشبهة او لانه ولد له فاعتق عليه حين دخل
في ملكه وان لم يثبت النسب لمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يمتنع عليه وان لم يثبت نسبه
منه نص عليه في طه ولو ملك احدها من الانا لم يمتنع عليه قتيبة واطلق الزوج المحبوب
فمثل الصغير والريض بخلاف العتق حيث ينظر بلوه او روه لاحتمال الزوال واراد بالمرأة من لها حق الطالبة
بالجماع لانها لو كانت صغيرة انظر بلوغها في المحبوب والعتق لاحتمال صاها بخلاف ما لو كان احد معا جنونا
فانه لا يؤثر اولى علة في الحب والعلة لعدم الفائدة ويؤثر بينهما الحال في الحب وبعد التأجيل في العتق لان
المجنون لا بعدد الشهادة بخضوعه وتلى ان كان والافن ينصب القاضي ولو جاز الوالي ببينة في المسلمين على
بعته وجبته او على علمها كالعقد لم يؤثر ولو طلب بمبناها على ذلك تخلف فان نكحت لم يترق وان
طلعت يترق كذا في النفق القدير شرح الدرر لا يحكم في العتق

باب النفقة وفي الحاشية المرأة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال نفسها او من مسكنه الذي كان
لها ان ترجع بالمزوجه على زوجها انتهى وفي البداية واذا طلبت المرأة من القاضي فرض النفقة قبل النكاح وهي
بحيث لا تمنع من التسليم لو طالها بالتسليم او كان امنا عليها حتى فرض القاضي لها اعانة لها على الوصول الى حقها
الواجب وان كان بعد ما حوتها الى منزله فرغت عدم الانفاق او التضييق فلا ينبغي ان يجعل بالزمن ولكن يأمره
بالنفقة والتوسيع الى ان يظهر ظلمه في فرض عليه النفقة ويأمره ان يرفعها اليها تنفق على نفسها ولو طلبت كنفها بها
فوفاء من غيبته لا يجبره القاضي على اعطاء الكنفيل عنه الى حبيته رحمة واحسن ابو يوسف اخذ كنفيل بنته سهر
شرح الدرر لا ينبغي في قوله يجب النفقة لازمه

وفي النفقة اذا فرضت القاضي لها الكسوة فملك او سرق منها او حرقها قبل الوقت فليس عليه ان يكسوها
حتى يضي الوقت الذي لا يبقى اليه الكسوة والاصل ان القاضي متى ظهر له الخطأ في التقدير يريده فاذالم يظهر
ذلك لا يريده فان حرقته الكسوة بالاستعمال قبل مضي الوقت ينظر فان حرقته بحرق استعمال لم يسبب
الخطأ في التقدير فلا يقتضي كسوة اخرى ما لم يمض ذلك الوقت وان حرقته بالاستعمال المعاد وبين الخطأ في
التقدير فيقتضي كسوة اخرى وكذا الجواب في النفقة اذا ضاعت او سرق او اكلت او سرق اولم تسرق وكذا
ذلك قبل مضي الوقت فهو كما قلنا في الكسوة ولو مضت المدة والكسوة باقية فان لم تستعمل تلك الكسوة فلا
حتى مضي الوقت يفرض القاضي لها الكسوة لانه لم يظهر خطأ القاضي في التقدير وان استعملت تلك الكسوة
فان استعملت معها كسوة اخرى في تلك المدة يفرض لها كسوة اخرى وان لم تستعمل مع هذه الكسوة كسوة اخرى
لا يفرض لها اخرى لانه يظهر خطأ في التقدير حيث وقت وقتا يتبقى الكسوة وراى ذلك الوقت وفي بين يده
وبينا اذا فرض لها القاضي عشرة دراهم نفقة شهرا فمضى الشهر وقد بقي من الشهادة شيء حيث يفرض لها القاضي في النفقة
عشرة اخرى والوقت ان في باب النفقة لم يظهر خطأ القاضي في التقدير بغيرين لوزانه انما يتبقى من الشهادة شيء
لتقدير وجد منها في الانفاق على نفسها فبقي التقدير معتبر فيقتضي القاضي لها بشدة اخرى انما في باب الكسوة
اذا البست جميع المدة ولم تحرق فقد ظهر خطأ القاضي في التقدير بغيرين لانا نبين ان لا يوجد منها التقدير
في اللبس فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة الخدم وكسوتهم فان في الاقارب اذا مضى
الوقت وبقي شيء من الدرهم والكسوة فالقاضي لا يقتضي باجوى في الاحوال كلها لانها باعتبار الحاجة في
تقديم وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس ولهذا اذا ضاعت النفقة والكسوة من ابراهيم يفرض لهم
اخرى لا ذكرنا انتهى وقد استفيد من هذه المسئولات اشياء منها ان جميع ما يحتاج اليه المرأة من لباس
بدنها وفرش بيتها ما ينام عليه وتنظف به فانه لازم على الرجل ان ياتي به وانما ان يرضى القاضي عليه
او درهم كل سنة اشهر ويعجزها بها وينبغي ان يفي الزوج شره الا ان منعه لها كما قد مناه في الانفاق الا اذا ظهر
ظلمه او مناهته في الشر او لم يأت بها في ذلك بنفسها او بوكيلها ومنها انها لو كان لها امتعة من فرش وكوا
لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه ما ذكرناه وان كان لها امتعة لا يلزمها ان تلبس متاعها وان ان ينام
على فراشها قبل ان ياتيها ان تفرش متاعها ليلام عليه او يكس عليه ومنها انه اذا وقع لها تنفسها
وانتفت منها فليلام ومكنت الباقي فان لها ذلك كما قد مناه ومنها ان اذا ولت البيت كالا وفي وكونها
على الرجل ان يصل الى المرأة ليس عليها الا تسليم نفسها في بيته وعليه لها جميع ما يجب عليها من كل رزق
وليس من فرش ولا يلزمها ان يستمتع بما هو ملكها ولا ان تفرش لبيتها من فراشها وانما اكثرنا من هذه المسائل
للا مزاج لما تراه في زماننا من تقصيرهم في حقوقهن حتى انه يادرها بفرش متاعها فتراها عليها وكذلك لا ضافة
وبعضهم لا يعطيها كسوة حتى كانت عند الاول غنية صارت فقيرة وهذا كله حرام لا يجوز نفوذ ما يثبت له

من شؤرا نفسا وآراد بالزوجة في قوله يجب للزوجة الزوجه في نفس الامر بخلق صحيح لانه لا نفقة للزوجة
 بخلق فاسد لا قبل التزويج ولا بعده ولا نفقة للزوجة ظاهرا لا في نفس الامر ولذا قال في الظهير لو
 ان امرأة اخذت نفقتها من زوجها استمرأتم شهدت مدان انها اخذت من الرضاع يتوزع بينهما ويرجع الزوج
 عليها باخذت وذكر قبله اثنان ادعت كل واحدة منهما ان هذا زوجها وبوجها فاقاما البينة على النكاح
 والله قول فلها نفقة امرأة واحدة في هذه المسئلة عن الشهود نقص عليه المحصاف شرح المكران كيم في

قوله يجب النفقة للزوجة

واش رالمص الى ان شرط وجوب النفقة تسليم المرأة نفسها الى الزوج وقت وجوب التسليم ونفي التلم
 القليلة ومي ان يخفى بين نفسها وبين زوجها رفع المانع من وطئها او الاستمتاع بها اذا كان المانع
 قبلها او من قبل الزوج فلو تزوج بباله حرة صحيحة سليمة ونفقتا الى بيته فلها النفقة وكذلك اذا لم ينقها
 وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم يطالبها هو بالنفقة فلها النفقة فان طالبها بالنفقة وامتنعت
 فان كان امتناعا بحيث بان امتنعت لاستيفار مهرها المعجل فلها النفقة وكذا لو طالبها بالنفقة بعد ما وفاها
 المهر الى دار موصوبة فامتنعت فلها النفقة لانه يخفى ولو كانت ساكنة منزلا فتمنع من الدخول عليها لا يخل
 الشؤر بل قالت له حولى الى منزلك او الى منزلي فاني اصاب في احتياج الى منزلي هذا اذ كراه فلها النفقة

كذا في البيراج

وفي الزفيرة وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تسحق النفقة مما لم يرف الى بيت الزوج والعنوى على جواب
 الكتاب وهو وجوب النفقة اذا لم يطالبها بالنفقة قوله لانه اشترط بالهر عطف على الزوجة اي لا يجب النفقة
 للناشرة وهي في النفقة العاصية على الزوج المبغضة لئلا ينال شرف المرأة على زوجها فني باشرة وعن ابي
 الشؤر يكون بين الزوجين وهي كراهة كل واحد منهما صاحبه كذا في المذهب وفي الشرع كما قال المصنف
 في رجه من منزل زوجها لانه نفقة نفسها منه والآراء بالزوج كونها في غير منزل بغير اذنه ليسهل ما اذا
 عن الحجى الى منزله ابتداء بعد انفا المعجل من مهرها وما اذا اوفيت من منزل بعد الانشغال به واطلق في الزوج
 فمثل الحقيق والحكمى وهو عدم تكليفها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه قبل ان تنقل النفقة
 لانها كالحارجه وفي الزفيرة بانها صارت كالحارجه نشرت الى موضع خوفه لانه خروج من منزلها حكما كالحارجه
 ما اذا امتنعت بعد ما سالت النفقة كما قدمناه وخرج ما اذا اوفيت من بيت العصب وامتنعت من انزال
 اليه فانها لا تكون ناشرة كما قدمناه لانه ليس بمنزل الاصل بخلاف البيت الذي فيه شبهة كبيت السطحة
 ليس لها ان تمنع وتغير باشرة كافي الخاتمة لعدم عيب البينة في زمانها كافي الختيس وقيد بالخروج لانها
 لو كانت مقيمة معه في منزله ولم تكن من الوطى فانها لا تكون ناشرة لان الظاهر ان الزوج يعذر على حمل
 العصب ومنها بدليل ان البكر لا توطأ الا كرها وقد علم ما قدمناه ان المراد بمنعها نفسها منه المنع بغير

نصف

حق فلذا اقال في الخلاصة لو كان الزوج بسم قد وآرادته بنفقة فبعت اليها اجنبيا ليجلبها الى سمر قد ولم
 تنهب لعدم الحرم فان لها النفقة وشمل الخروج الحكمي ما اذا طلب ان يزوجها من بلد وامتنعت فانه لا
 نفقة لها على ظاهر الرواية من ان لا السؤرها واما على المعنى به فلا تكون ناشرة كما قدمناه واشتراط البينة في الزفيرة
 هنا واطلق في عدم وجوب النفقة للناشرة فمثل ما اذا كانت النفقة مزودة فان الشؤر يسقطها
 ايضا الا اذا استرأت فان المسئلة لا يسقطها الشؤر على صحيح الروايتين كالموت لا يسقطها ايضا
 كما في الزفيرة وهو ما ينبغي حفظه ولم يذكر ما اذا ركت الشؤر وهو يعودها الى منزله لظهور ان النفقة تقود
 لانه من باب زوال المانع وفي الخلاصة الناشرة اذا عادت الى بيت الزوج بعد ما فرز زوجها اجابوا
 انها حرجت عن ان يكون ناشرة انتهى وشمل تعريف الناشرة المنكحة للشكاح فاذا ادعى عليها الشكاح
 فحجته ثم اقام البينة فلها نفقة تها زاد في فتح القدير وكذا اذا كان الزوج هو المنكح ثم قال ولما قيل ان الزوج
 ينبغي ان يجب لانه صارت ملكة بة شرعا وكذا الزوج والا فلا يخفى ما فيه من ان ضرر وفتح باب العناد
 خصوصا عند اضطراب النفقة مع صحتها انتهى ولا يخفى انهم انما تنفوا وجوب النفقة ما دامت جادة
 اما اذا عادت الى التصديق وطلبت النفقة فان لها النفقة واما اذا كان الزوج هو المنكح فاما تنفوا
 وجوب النفقة عنه في هذه المسئلة عن الشؤر مطلقا لا سببية بعد ذلك عن الظهيرية وخرج عنه ما اذا
 اجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها شريف ولم يخرج من منزله وذكر في النوايا ان اجبة تملك بينا الثاني
 منها كما ذكرنا والاول هو شؤر وان لم يخرج ولا يخفى ضعفه وفي الخلاصة كان قال الزوج هي باشرة فلها نفقة
 على فان شهد وانه او فاحصا المعجل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا انها ليست في بيت
 الزوج للجماع لا يقبل لانه يحتمل انها تكون في بيته ولا تكون في طاعة وبه لا تسقط النفقة لان الزوج ينسب
 عليها انتهى وبه علم ان الزوج اذا ادعى شؤرها في هذه وانكرت بالقول قولها مع يمينها فان ملكت اخذت
 النفقة وان نكحت سقطت والبينة عليه وسيأتي ان لها الخروج من منزل بغير اذنه في موضع وجب لا يكون شؤرا
 على هذا الا بالزوج خروج زوجها بغير حق لا بغير اذنه فقط لكن ذكر في المجتبى واذا سلمت نفسها بالثأر ودول البطل
 او على عكس لا تسحق النفقة لان التسليم ما قصفت وبهذا عرف جواب واقعة في زماننا اذا تزوج من المتحرقة
 التي تكن في عاتقها في الكارخانات والليل مع الزوج لا نفقة لها انتهى مع انه سيأتي ان العاتق لها

الخروج منه ايضا

المعنة اذا لم تخرج بيت القعدة بل سكن زمانا وتخرج زمانا لا تسحق النفقة لانها ناشرة فتيه
 في باب وضع العاتق النفقة

وفي غاية البيان مغزا الى العوض اذا ثبت الجرح بشدة الشؤر فان كان العاتق في المذهب
 ووافق بينهما فمذقت وه بالتزويج وان كان حقيقيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا

ووقع اجتهاده على ذلك فان قضى فيهما ان لا يمين غير جارية فغن بالي خيفة روايتان ولولم يقض ولكن امر
ش في المذهب ليقضي بينهما في هذه الحادثة فتقضي بالتزويق فينفذ او الم يرضى الامور فان كان الزوج
غائبا فرضت المرأة الا والى القاضي واقامت المرأة البينة ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت
من القاضي ان يزوج بينهما فان كان القاضي ضيقا فذكر ما وان كان ش فيا فزوج بينهما قال ش يخ
سمر قد جاز تزويقه لانه قضى في فصلين مختلفين في التزويق بسبب العجز عن النفقة والقضا على القاضي
وكل واحد منهما مجتهد فيه وقال القاضي طهري الدين الرغبي في لا يفتح هذا التعريق لان القضا على الغائب
انما يجوز عند الش في وينفذ في احدى الروايتين عن ابي ج اذا ثبت المشهود به وهناك يثبت المشهود به عند
القاضي وهو الجرح لان الحال عاود وراح ومن الجاز ان الغائب صار غيبا ولم يعلم به الاث مد لما بينهما من
المساخه وكان اث مد مجازا في هذه الشهادة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه
لان الجرح لا يعرف حاله الغيبة لوان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا الجرح عن الاتفاق فان
رفع هذا القضا الى قاض اخر فاجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضا ليس بجديد فلهذا ذكرنا
ان الجرح لم يثبت انتهى وتعليقه في فتح القدير بقوله واعلم ان الفسخ اذا غاب ولم يترك لها نفقة يمكن
بغير طريق اثبات عجزه بمعنى قوله وهو ان تستعذر النفقة عليها قال القاضي ابو الطيب من ان نفقة
اذا اعتذرت النفقة عليها بغير ثبوت لها الفسخ قال في الحلية وله وجه جيد فلا يلزم في ما قال طهري
الدين انتهى وهذا لا يرد ما قاله طهري الدين لوجهين الاول انه ليس بمذهب الش في الثاني ان الحكم
في التزويق بسبب الجرح لا في غيره اقول ليس في كلامه بغير ولا اشعار بالرد على طهري الدين بل راداه ان
الفسخ على مخالف طريقه يمكن ان يستفادها ولا يلزمه المخدور الذي ذكره طهري الدين الرغبي في رده

شرح الاسلام

وفي الذخيرة فرق بين النفقة وبين سائر الدت في الا و بالاستدانة فان في سائر الدت من عليه
الدين اذا عجز عن قضا الدين لا يؤمر صاحب الدين بالاستدانة عليه ومنها بعد ما فرض القاضي لها ان
بالاستدانة على الزوج والوفى بينهما ان المرأة لو لم توارح بالاستدانة عسى يموت زوجها ويموت الزوج
فتسقط نفقتها فكان لا وجه لتاكيد حقها وهذا المعنى معدوم في سائر الدت قال شيخنا ليس فائدة
الا و بالاستدانة بعد فرض القاضي النفقة اثبات حق للمرأة عليه لان حق رجوعها ثابت بالنقض سواء
كانت من مال نفسها او استدان باء القاضي او غيره وله ولكن فائدة ان يرجع الزوج على الزوج وبدون الا و
ليس له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي ترجع بالمخوض على الزوج وفي جرح العذر وان
فائدة ان تجل المرأة الزوج على الزوج وان لم يرض الزوج وبدونه ليس لها ذلك وذكر الحاكم في المختصر
ان فائدة الرجوع على الزوج بعد موتها وبدونه لا رجوع انتهى في الذخيرة فقد ذكره الا و بالاستدانة

لش فائدة لكن من جعل فائدة لها المكان الا قال عليه بدون رضاه طاهره انه ليس لرب الدين الاخذ من
الزوج بدون الحالة وعلى الاول له ذلك كما لا يخفى ولم اذكر الوجه في اخذها بالاستدانة دون اخذها بذلك
مع انه المديون فكان ينبغي ان يأمر القاضي بالاستدانة وقد ظهر في وجهه بانه لو ادبر بما رآني في ذلك فحصل
لها القصر فادرت هي بالاستدانة تدفع القصر ولا تقايرم بطريق الاستدانة اكثر من استدانته باعتبار رآني به
المطالبة على شخصين الزوج والمرأة بخلاف استدانته الزوج فانه لا يطالب الا الزوج فلو ادبره القاضي بالاستدانة
لنفقه قبل ان يأمره لم يكن بعيدا ولم ادره منقولا واختلف في معنى الاستدانة فذكر الحنفية وبعثت ركون
انها اشترطت ان تكون نفقة المثل من مال الزوج وفي المجتبى مؤثرا الى ركن الائمة القضا على انها الاستدانة فاذا
استدانته لم تفرج باني استدين على زوجي او تنوي اما اذا اصرحت وظاهر وكذا اذا انوث واذا لم تفرج
ولم تنو لا تكون استدانته عليه ولو اوتعت انها نوت الاستدانة وانكر الزوج فاقول قوله انتهى واطلق في الاستدانة
فمثل ذيب المرأة والا جني لكن ذكر في شرح المختار ان المرأة المعدة اذا كان زوجها معسرا او لها ابن من غير
موسر او اخ موسر فتعقب على زوجها ويؤجر الابن والا اخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر و
يجس الابن والا اخ اذا امتنع لان من الموقوف قال الزيني فتبين بهذا ان الادانة لنفقة اذا كان الزوج
معسرا او معسرة تجب على من كان عليه نفقة الا الزوج وعلى هذا لو كان المعسر او المعسرة او لم يدر
على انفاقه تجب نفقته على من تجب عليه لولا الاب كالاخ والاخ والعلم ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف
نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد ايلانها لا تجب مع الاغنى وكان كالميت انتهى داوود عليه
في فتح القدير وينبغي ان يكون فلهذا ذكرنا انما يجزى بيها بالنسبة او بغيرها في يفتن على ولدها وكه واما
اذا وجدت فلان في فتح القدير ولو امتنع من الانفاق عليها مع اليسر لم يزوج ويسع الحاكم ماله عليه ويصر في
نفقة فان لم تجد ماله يجسه حتى يفتن عليها ولا يفسخ انتهى وفي المجتبى والذخيرة قال الزوج في مجلس ابي يوسف
ليس عذري نفقة فقال فذني عمامته وانفقها على نفسك فيجوز ان تعلم ابو يوسف ان له عامة اخرى والا لا يتابع
العامة في النفقة وسائر الدت قال الحنفية لا يسع مكنه وخادمه ويسع ما سوى ذلك وقبل يسع ما كان
الا زار وقبل يترك لنفسه وسائر الدت لا يسع ما سوى ذلك وقبل يسع ما كان لا يسع ما كان
لثياب حسنة يملكه الا كفا رجا و منها بيعها ويشترى ذلك بيعها ويصرف الباقي الى الزوج والنفقة انما
وساكن عمامة في المجلس في باب الجرح ان ش انه تعالى قوله وتم نفقة اليسار بطرقة وان قضى بنفقة اليسار
لان النفقة تختلف بحسب اليسار والعسار وما قضى به تعدد النفقة لم تجب فاذا تبدل حاله فلها المطالبة تمام
حقها وزعم آت رح الزيني ان هذه المسئلة تستقيم على قول الكوفي حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة اصلا
هو ظاهر الرواية ولا يستقيم على ما ذكره الحنفية من اعتبار حالها على ما عليه ان عماد فيكون فيه نوع من قصر
من الشيخ لان ما ذكره اول الباب هو قول الحنفية ثم بني الحكم على قول الكوفي انتهى داوود عليه في فتح القدير وهو

كما في الزخيرة وظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق والرجعي والباين لان في عبارة الحائض والظهور
قد عطف البابين على الطلاق فعلم ان الطلاق ربيحي قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق
ولو باينا لا مورا ولا اول انتم انفقوا على انه يجبس في النفقة المفروضة اذا امتنع من دفعها ولو كان
تسقط بالطلاق لا يمكنه ان يطلقها تسقط ثم راجعها ان انتم مرضوا كما اذا اذ الكفيل بالنفقة المفروضة
بعد المدة التي فرضها القاضي مع ان الكفالة لا تصح الا بدين صحيح قالوا وهو الرزقي لا تسقط الا بالاداء او
الابراء فلو كان دين النفقة يسقط بالطلاق لم يكن صحيحا فلم تصح الكفالة به ولا يضرنا سقوطه بموت
احد ما لا يضر ان اصله صلة والصلوات تسقط بالموت قبل القبض الثالث وهو قولها ما ذكره
في باب الخلع وفي صورة الطلاق ايضا يقال بسقوطه بعارض انما يتحقق النفقة بالوصلة التي كانت
بينهما وتلك الوصلة قد انقطعت بالطلاق كما ذكره الزخيرة شيخ الاسلام

فان الكل قد ذكر وان الطلاق على حال لا يسقط شيئا من حقوق النكاح بخلاف الخلع على حال ولا يابس
بذكر عباراتهم قال في الباع ولا خلاف بينهم في الطلاق على حال انه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها
بسبب النكاح انتهى فقهاء اقدموا عدم سقوط النفقة والكسوة المفروضين بالطلاق على حال لانه مخرجها
الحقوق وهي ثلثة المهر والنفقة والكسوة ولا يمكن حله على المهر فقط لانه يطل به قوله سائر الحقوق و
قال قبله واما حكم الخلع فان كان بغير بدل بان قال فاعفك ونوى الطلاق فحكم ان يقع الطلاق ولا يسقط شي
من المهر والنفقة المأخوذة وان كان ببدل اخره فهذا يخرج في المسئلة ايضا وفي غاية البيان اما اذا كان العقد
بلفظ الطلاق على حال فهل يقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح في ظاهر الرواية لا تنفع لان لفظ الطلاق
لا يدل على إسقاط الحق الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة تقع البراءة عنها لا تمام المقصود انتهى
وظاهره ان الطلاق اذا لم يكن على حال لا يسقط شيئا من الحقوق الواجبة اتفاقا فهذا كله يدل على ضعف
الرواية السابقة خصوصاً ان مفهوم الكتب جهة وقريبة واسقوطها بموت احد ما وظاهر ما في الحائض و
الظهير بان الحاضنة زاد الطلاق من عنده وليس لاصل في المذهب فالذي يتحقق المصير اليه على كل حال
وقاض اعاد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء حتى استفتيت
وقت تأليف هذا المحل من اداة لها كسوة مفروضة بغير ثمنها عشر سنين ولم يرفع لها الزوج ثم انما رفعت
الى قاض حكم عليه بالرفع فاستعملها يوم مات ثم ذهب الى قاض روي وخلفها عنده بغير علمها فحكم له قاضي
الحنفى بسقوط الكسوة المأخوذة ولا يخفى ما في ذلك من الضرر فان قلت لم تعتمد على الصحيح الرابح يتوله
وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح لاذكرنا قلت لان كلامه في النفقة المستدانة باحد القاضي وكلامنا
في المفروضة فقط شرح الكبر لا يخفى في قوله وبموت احدهما

وقيد بالخرج من الكسب وهو بالانوته مطلقا وبالامانة والعلم وكما في الذكر فنفقة المرأة الصحيحة الغير

على محرمها فلا يعتبر في الاثنى الا الفقرة واما البائع الفقيه فلا يترتب عجزه بزمانه او على او فقه العيين او شل
اليدين او مقطوع الاطمين او معنوه او معلوج زاو في البيتين ان يكون من المباني الناس نتيجة العار من الكسب
او طالب علم لا يتزوج لذلك وفي الجنبى ابلغ اذا كان عاجزا عن الكسب وهو الصحيح فنفقة على الاب وكذا قالوا
في طالب العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا تسقط نفقته عن الاب بغيره الزمن والاذنى انتهى وفي الغنية والظاهر
انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن انى بعدم وجوبها لغيره وحال كثر
طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم انما قد ينصب على الاباء على انما في علمهم واما بظاهر
فتاوى البتة الذين شرعوا من غيرهم كغيره من الدرس سائر تجليات ركبهم ضرر بها في الدين الرمن نفعا
ثم يشقون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس قابضون به لئلا يهتدى واما لئلا يهتدى
فيفذف الله البغض في قلوب ابايهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس المطامير فيطالبونهم
بالنفقة ويؤذونهم مع حمة التأفيف ولو علم سيرة السلف لم يتوا الانفاق عليهم ومن كان كذلك فافهم ما ذكره
هذا الزمان فلا يوقر بالحكم وفالحج التبرير من المصلح والمفسد قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة المشغلين
بالفقه والادب الذين يهاقوا هذه الدين واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب بمفهم عن التحصيل ويؤذون
الى ضائع العلم والتفصيل فكان المختار ان قول السلف وبنوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالا ولاد وان
انتهى واختلفوا في هذه المسئلة التي يستحق هذه النفقة ففيل هو الذي تحل له هذه الصدقة وقيل هو المحتاج والآخر
له منزل وقادم بل يستحق النفقة على قريبه المسرفة خلافا لرواية لا يستحق حتى لو كانت اخصا لا يوم
الخرج بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتا واما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع مثل

في الزخيرة وفي قوله وتزويج محرم فغير

قال في الزخيرة واذا طلب الابن الكبير العاجز او الاثنى ان يرضى القاضي النفقة على الاب اجابه القاضي و
يرفع ما فرض لهم ليم لان ذلك صحتهم ولهم ولاية الاستيفاء انتهى فلي هذا القول الاب للولد الكبير انا طمعه
ولا ادفع اليك شيئا لا يفت اليه وكذا الحكم في نفقة كل محرم لا يشترط اب الاب نفقة الولد الكبير العاجز لانه
كالصغير كما في البدائع وشرط المصلي ان لا يقع الفقه لا يجب عليه نفقة الاصول والزوج والزوج او
غير العاجزين من الاصول والزوج بانهم كالصغير كذا في غير الزخيرة مطلقا شيخ الاسلام
واختلف في هذا البسار على اربعة احوال وروية الاصح منها قولان احدهما انه ينفق بفساد الاقامة قال في الزخيرة
حتى لو انتقض منه درهم لا يجب وبه يفتي واحداه الولد الحامل مطلقا بان النفقة تجب على المسرة ونهاية اليسار
لا قد لها وبه يثبت النصاب فيقدر به انتهى وبما بينهما انه نصاب حومان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بانهم
قال في الهداية وعليه الفتوى ومحمد في الزخيرة لانه لم يشترط لوجوب صدقة العطر غنى موجب للزوجة واما في شرط
غنى محرم للصدقة فلذا في حق ايجاب النفقة لان النفقة تصدق العطر استبها بأكزوة لان في صدقة العطر

معنى المونة ومعنى الصدقة فاذا لم يشترط لوجوب صدقة الفطر فحق موجب للزكاة وهي صدقة من
مونة من وجه فلان لا يشترط لوجوب النفقة موجب للزكاة وانما مونة من كل وجه كان اولى انتهى
التمحيص رواية محمد التي قدرت اليسار بما يفضل على نفقة نفسه وحياله شهر ان كان من اهل الفقة وان كان
من اهل الحرف فهو مقدر بما يفضل عن نفقة ونفقة حياله كل يوم لان المعبر في حقوق العباد القدرة و
النصاب وهو مستغن عما زاد على ذلك فيصرف الى اقاربه او المعبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب
وهذا الوجه وفي الخصة قول محمد ارفق وفي غاية البيان ومال شمس الاله انفسى الى قول محمد انتهى ولم يزل
افق به من شاكها فلا عفا على القولين الاولين والاخرى آتت في كماله بخفي شرح الكفران

بحكم في قوله وموت حرم

وفي الخاتمة صغيرات ابوه ولام وقدام الاب كانت النفقة قبلها املا ثا التثنية على الام وانما ذلك
على الجدة انتهى به علم ان الجدة ليس لاب فيها منه ايضا

وانما ذكر البيت دون الدار لانه لو سكنها في بيت من الدار مؤدله خلق كمالها لان المقصود حصل كذا في
الهداية وقد اقتصر على العلق فافادته لو كان الخدا مشركا بعد ان يكون له علق بخصه وليس لها ان تقا كيك
او وجه قال الامام لان الضرر بالحرف على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون الزاد
كون الخدا مشركا بينهم وبين غير الاجانب والحق في شئ المختار ولو كان في الدار بيوت وابت ان تسكن
مع ضررها او مع احد من اهلها ان اخفى لبيتها وجعل له طرفه وخلقها على حدة ليس لها ان يطلب بيتا كذا
في فتح القدير وهو ايضا لا يترتب لبيت من بيت المختار ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الاقارب ما في شرح
المختار ويشترط ان لا يكون في الدار احد من اهلها او الزوج يودها كافي الخاتمة قالوا الزوج ان يسكنها حيث
احب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فخره ان يسكنني بين قوم صالحين فان
علم القاضي ذلك زوج ومنه عن القدي في حقها والاب الجيران عن صنيعة فان صدقوا منه
عن القدي في حقها ولا يتركها ثم وان لم يكن في جوارها من يوثق به او كانوا يميلون الى الزوج احره
باسكانها بين قوم صالحين انتهى ولم يصحروا بان يضربوا زوجها ولعله لانها لم تطلب تزوا
وانما طلبت الاسكان بين صالحين وقد علم كل من ان البيت الذي ليس له جيران فليس يمكن شرقي شئ
ثم اعلم ان المسكن ايضا لا بد ان يكون بقدر حاجتها لا تقدم في الطعام والكسوة فليس مسكن الغنى
كسكن الفقراء فلو اخذ قوله بقدر حاجتها عن المسكن لان اولى وقد مر ان النفقة اذا طلقت فانها
تصرف الى الطعام والكسوة وان كنى كافي الخاتمة فتعلم بعبر في النفقة حالها بمثل التثنية كذا بخفي و
في البرزخية من الاجازات تزوج بها وبقي بها في منزل كانت فيه باج ومضى عليه سنة فطالب اللواجر المرأة بالاج
فقلت واخبرتك ان المنزل بالكل او عليك الاجر لا يلتفت الى ما لها والوجه فيها لا على الزوج لانها المتأ

انتهى ومعنونه لو سكنت انما بغير اجارة في دفعه او مال يتيم او ما كان معدا للاستقلال فلا حاجة عليه في
البرزخية ايضا اجرت دارها من زوجها وما يسكن فيه لا اجر عليه انتهى ولم يذكر المصل المونة لانها ليست
بواجبة عليه كافي الخاتمة وفي السراجية يعني ليس عليه ان ياتي بها باجرة تونس في البيت اذا خرج اذا لم يكن عند
اصدقوله ولهم النظر والكلام معا يعني في احوالهم وقت احضارها ذلك فلم ذلك لا في عدمه من قطيعة الرحم و
ليس في ذلك ضرر وقد افاد كلامه ان لا يمنع اهلها من الدخول في بيته ولو والدته او ولد الا ان المنزل ملكه
وله حق المنع من دخول ملكه واما القيام على باب الدار فليس من مخرج منه كاللحام كافي الخاتمة واخبره القدير
وقيل لا يمنع من الدخول وانما يمنع من الفرار لان الفتنة من طول المكث والكلام وتصحيح خلاف من القولين قالوا
الصحيح انه لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا يمنع من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة
وانما يمنع من الكسوة عند ما وعليه الفتوى كافي الخاتمة ومن الى يوسف في التاوير بتقيد خروجها بان لا يقدر
على ثيابها فان كانا بعد ان على ثيابها لا تذهب وموسى فان بعض النساء لا يشق عليها مع الاب الخروج
وقد يشق ذلك على الزوج فتح واخبر بعض المشايخ منها من الخروج اليها وقفا رالى فله في شرح المختار الحق
الا فبقول الى يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت وان لم يكونا كذلك ينبغي ان ياذن لها في
زيارتها الجيران بعد الجيران على قدر متعارف اما في كل جمعة فبعيد فان في كثرة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا
اذا كانت شابة والزوج من ذوي الهيات بخلاف خروج الابوين فانه يسر ولو كان ابوها زينا
مثلا وهو يخرج الى فدمتها والزوج يمنعها من تعاهده فعليها ان تقصده كلما كان الاب او كما ذكرنا في فتح
القدير وقد استفيد مما ذكرناه ان لها الخروج الى زيارة الابوين والمحارم فعلى الصحيح المنع به يخرج للموازنة
في كل جمعة باذنه وبغير اذنه وزيارة المحارم في كل سنة مرة باذنه وبغير اذنه واما الخروج لاهل زائدا
على ذلك فله ذلك باذنه قال في الظهيرية يجوز له قبل ان ياذن لها في الخروج الى زيارة الابوين وتوحيدها
وعيادها وزيارة المحارم وفي الخاتمة مضافا الى مجموع السنن انزل يجوز له الخروج ان ياذن لها بالخروج الى سبته
مواضع زيارة الابوين وعيادتها وتوحيدها او امدنها وزيارة المحارم فان كانت قابلة او غفلة او كان
لها على اوقاف يخرج بالاذن وبغير اذنه والحج على هذا وجها جدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة
لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن وجبت كمالا عاصيين ومنع من الحرام فان ارادت ان تخرج الى المجلس العلم بغير
رضا الزوج ليس لها ذلك فان وقتها نازله ان سال الزوج من العالم واخبر بذلك لا يسعها الخروج و
ان شفع من السؤل يسعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم تقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج الى المجلس العلم
لان تعلم سنة من سأل الوصية والصلاة ان كان الخروج يحفظ المبدأ ولا يتركه الا ان يمنع وان كان لا يحفظ
الاولى ان يحفظها وان ياذنها احسانا وان لم ياذن فلا شئ عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها نازلة وفي القادي
في باب الوالدة قبل ان تقبض مهر بالخروج في وجوبها وتزور الا غارب بغير اذن الزوج فان اعطاه المهر ليس

الخروج الا باذن الزوج انتهى وكذا في الحائض الا انه اذا تزاد او انتحرج بغير اذن ايضا اذا كانت في منزل
يخاف السقوط عليها وقيل لا يخرج بالوضوء مع وجود المحرم وقيل لا يخرج القابلة والعلة باذن الزوج وقيل
العسالة بمن تغسل الوتر وينبغي للزوج ان يمنع القابلة والعسالة من الخروج لان في الخروج اضرابه وهي طهارة
لحقة وحصة مقدم على فرض العسالة بخلاف الخوض لان حصة لا تقدم على فرض العين وينبغي ان يجعل الحكم بها
على المرأة التي لم تكن حاضرة في حصة زوجها للصحة عند القاضي لا يخرج لا يقبل منها التوكيل وانما اذا كانت
حاضرة فليس بالخروج بها بغير اذن الزوج لقبول التوكيل منها بغير رضا الخصم انما الزوج او غيره ولم ارجح
على هذا وسبق في باب التبرع بالمواضع التي يجوز للزوج ان يضرب امرأته فيها وقالوا ان لا يمنع امرأته من
النزل ولا ينقطع للصلاة والصوم بغير اذن الزوج كذا في الظهور وينبغي عدم تخصيص القول بل ان يمنعها
من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستقيمة عند الزوج كذا في ما عليه وكذا من عمل بغيره لا يفتى بالحل
وفي فتح القدير وجب اكلها بالخروج فانما يباح بشرط عدم الرتبة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية فلفظ اكل
واستحالة قال تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى الآية وقول القصة ومنع من الخاتم فان

فان كان

قال في فصل الخاتم في فتاواه حيث قال في قول الخاتم شروع في قول الشافعي في قوله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى

ولم يذكر المصالحكم بعد حضور الزوج قال في النجوة فان حضر الزوج وقال كنت اوفيت النفقة او ارسلت
النفقة قالوا معنى يقول لا اقم البينة فان اقام او ما القاضي يرد ما احدثت لانه ظهر عند القاضي انها اخذت
بغير حق ولا زوج الحيار ان شاء الله ما بذلك وان شاء الله الكفيل وان لم يكن للزوج بينة وصلى المرأة على
ذلك فداش على الكفيل وان نكحت من العين ونكح الكفيل لرفقهما وللزوج الحيار فقه ذكر في هذه المسئلة لمولاهما
ونكول المرأة او لازم وانما نكول الكفيل فليس يلزم بل اذا نكحت المرأة ذلك يكن لبثت الحيار للزوج وان
لم ينكح الكفيل لان النكول لا يرد وان جيل او بالمال لازم الكفيل وان جحد الكفيل ولا ضمان على المودع لان
او القاضي بالرفع الباتح فصار كاد به نفسه انتهى وبخالفه ما في المبسوط وشرح الطحاوي انها لو اقرت انها نكحت
نفقة فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل انتهى وسبق في باب الكفالة الوفاق بين الكفالة وبين قائم
في الحال كقولك كفلت بمالك عليه فلزم الكفيل ما اقر به الا جيل وبين الكفالة وبين سبب كقولك ما يثبت لك
عليه او ذاب ففهم الكفيل ما اقر به في فتح القدير ولا يخفى ان الكفيل انما ضمن الدين انما لم يلى لانها لا اخذت ثانيا
فمنها وكان وقت الصمان الدين فيها في وقتها لمحال ومما اخذت ثانيا فظهر بهذا انه في القسم لا وكل فالقول
ما في المبسوط وفي الجتب لم يذكر انه يأخذ منها كفيل بنفسها او باعطاها وذكر في شرح فاعطت فاعطتها النفقة
اخذ منها كفيل بذلك باطل وهو الصحيح انتهى فقد مر بان الكفالة انما هو ما اخذت قبل الكفالة فهو نظير قوله كفلت

لك عليه وفي الحائض وقيل ما اراد القاضي المودع او المدبرون او قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة
قبل قوله ولا يقبل قول المدبرون الابنية انتهى ولم يذكر كونها وبني ان يكون كالبنية لانها معرفة على نفسها و
في الحائض والودعة اولى من الدين في البداة بالانفاق منها عليها وفي النجوة وينفق القاضي عليها من غلة الذرة و
العبد الذي هو للعائيب لانه من جنس حرة واطلاق المص في العائيب يشمل المنقود وغيره كما في شرح الطحاوي
ولم يقيد فيما عدا من الكتب الغيبة بشئ الا في النجوة والصيرفة فانه قال في باب النفقة في مال العائيب
ان يكون مدة سفره انقضى وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيها ومنها يسهل احصاؤه وواجبه شرح

الكل من يقيم في قوله ورضى روضة العائيب

واحي صل ان الاب لا يخلو اما ان يكون غنيا او فقيرا والصغير كذلك فان كان الاب والصغير غنيين قال
ينفق عليهم من مال نفسه ان كان حاضرا وان كان مال الصغير غنيا وجبت على الاب فان اردوا الرجوع انفق عليهم بان
القاضي فلو انفق بلا احواله ليس الرجوع في الحكم الا ان يكون شهادته اتفق ليرجع ولو لم يشهد لكنه اتفق منه بنية
الرجوع لم يكن له رجوع في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى يحل الرجوع وان كان للصغير عتقا وارادة او ثياب
وجميع النفقة كان لاب ان يسع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء وان كانا فقيرين فغنى للخصم
الى الاب يتكفف التماس وينفق على اولاد الصغار وقيل نفقته في بيت المال هذا اذا كان عاجزا عن الكسب
وان كان قادرا على الكسب فليس من الكسب حجب كذا في الديون ولا يجبر والد وان عدا في
دين ولده وان سفل الا في النفقة لان لا تمنع الخلاف النفقة اذ المالك كسبه لاجته او لم يكن لعدم
تيسيره اتفق عليه القريب ورجع على الاب اذا ايسر وان كان الاب غنيا والولد الصغير فقيرا في النفقة على الاب
الى ان يسع الذكر فالكسب وان لم يسع الحكم فان كان هذا كان لاب ان يؤاخره وينفق عليه من جوده وليس في
الاشي ذلك فلو كان الاب مبرز فرفع الكسب الابن الى ابن كافي سائر امواله وان كان الاب فقيرا والصغير غنيا
لا يجب نفقة على ابيه بل نفقة ابيه عليه كذا في النجوة وذكر الاول الجاني ان في كل موضع او جبا نفقة الولد فانه يدل على
فيه اولاده واولاد البنات والذكر كور وفي النجوة ان الام اذا خاصمت في نفقة الاولاد فان القاضي يرض
على الاب نفقة الصغار الفقراء ويرفع النفقة اليها لانها ارفع بالاولاد فان قال الاب انها لا تنفق وتنفق
عليه لا يقبل قوله لانها لا تنفق على الابن لا تسمع من زوجته فان قال القاضي هل جبرها فان القاضي
يسأل جبرها اصبحت وانما يسأل من كان يجرها فان جبرها قال الاب بزوجها القاضي ومنعها عن ذلك
فظهر لهم ومن شئ يخاف من قال اذا وقفت المأزقة بين الزوجين كذلك وظهره النفقة فالقاضي بالحيار ان
شأ وقبض الى ثمة يد فيها صاحبها واولادها لا يرفع اليها جملة وان شاء او غيرها ان ينفق على الاولاد و
اذا صاححت المرأة زوجها من نفقة الاولاد الصغار موسدا كان الزوج او موسدا جازا وصلى الشئ يخ
في طريق جواز هذا الصلح فقال بعضهم لان الاب هو العاقد من الجانيين كسبه مال ولده الصغير من نفسه وشراؤه

وفي حكاية البيان مغزياً الى التمسك عن اجارة العيون عن محمد بن جعفر بن اسحاق بن علي بن شهاب فلما انقضت الشهادة
ان رضعه والقبلي لا يقبل شئ غيرها قال اجبرها ان رضع شرح المكران بن محمد في قوله وسأورد بزيته
وفي الخزانة من التفاريق لا يجب في الحصانة اجرة المسكن الذي يحض فيه القبلي قال او دون يجب ان كان
له مال والا فغلي من يجب عليه نفقة انتهى شرح المكران بن محمد في قوله وليست اجرة رضعه محذورة ولا رة
وفي الذخيرة ولو صلحت المرأة زوجها من اجرة الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام النكاح او في القعدة عمن
طلاق رجعي لا يجوز وان كان من طلاق بائن واحدة او ثلاثاً جاز على احدى الروايتين لان الصلح على ان يعطى شيئا
لرضع وللهما استيجارها واذا جاز الصلح فهو كالوالتأجير ما على عمل اخر من الاعمال على رسم وصالحها من تلك
الرسم على شئ بعينه جاز وان صلح عنها على شئ بغيره لا يجوز الا ان يرفع ذلك في المجلس حتى لا يكون بيع
وبين برين وفي كل موضع جاز الاستيجار ووجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج لانها اجرة وليست بنفقة
استثنى وكذا ذكر في الوولو الجنية لا تسقط هذه الاجرة بموته بل يكون اسوة العوراء انتهى فالحاصل انه اجرة فلذلك لا
توقف على النقص وظاهر المتن ان الامم لو طلبت الاجرة اى اجرة المثل والاجنبية مبررة بالارضاع فاما
اولى لانهم جعلوا الامم احق في سائر احوال الا في حالة طلب الزيادة على اجرة الاجنبية والمصرح به بخلافه كما
في التبيين وجوه ان الاجنبية اولى لكن هي اولى في الارضاع اما في الحصانة فمضى ان الوولو الجنية وغيرها رجلى طلق
احداه وبهنا صحت وللقبلي عمة ارادت ان تربيه وعلمكم من غيرها من غير ان تمنع الامم عنه والامم تاتي ذلك
ومطالب الاب بالاجرة احول مما للاطلة في مخالفة ما في سائر الكتب من تقييد الاب بالمعسر وهو الظاهر

ونفقة الولد فالأم الحق بالولد فانما ينطلق حق الأم اذا انحلت الأم في احوال الصانع بالكثير من احوالها والصحاح
يفيد ان الأم اما ان تمسك الولد بغير احوالها واما ان يرفع الى القوم انتهى ولم ارجع من صرح بان الاجنبية كالقمة في ان
الصغير يرفع اليها اذا كانت مبرقة والام تزيد الاجر على الحصانة ولا تنافس على القوم لانها خاصة في الحجة
وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب ياتي باجنبية مبرقة بالحصانة فهل يقال للأم كما
يقال لو تبرعت القوم وظاهر المتن ان الأم تأخذ باحوال المثل لا يكون الاجنبية اولى بخلاف القوم على الصحيح
ان يوجد فعل صريح في ان الاجنبية كالقمة والظاهر ان القوم ليس قيدا بل لكل خاصة كذلك بل الحجة كذلك
بالاولى لانها من قرابة الأم

[illegible]

مقام

البحر من المذهب وما ذكره الله ورمى قول الحسن بن صالح بلذا ذكر الصمد الشهيد في ادب القاضى للحنف
وان كان الابن زنا قضى نفقة الصغار على الجدة ولم يرص على احد بالانفاق لان النفقة للاب ونفقة الاب
في هذه الحالة على الجدة فكذا نفقة الصغار وعن ابي يوسف في صيغة والده المحتاج وهو من فرضت نفقة
على قرابته من قبيل ابيه دون امه وكل من يجر على نفقة الاب يجر على نفقة الام فان لم يكن له قرابة من قبيل
قضيت بالنفقة على ابيه واخرت قرابة الام بالانفاق فيكون دينا على الاب وهذا الجواب انما يستقيم اذا لم
يكن في قرابة الام من يكون محرما للصغير ويكون املا لارث لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولا المحرمية
والملكية الارث فاما من كان في قرابة الام من كان محرما للصغير ومواليا لارث يجب عليه النفقة وعلى الاب
المعسر بالميت لا ذكرنا انتهى وحاصل ان الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام الموسرة والا
فلا يجب كاليت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتن
لا يخفى واخرى في قوله في نفقة ولده فتشمل الصغير والكبير الزمن وفي رواية ان نفقة الكبير يجب على الابوين
اعلاما بآيات رارث بخلاف الصغير والظاهر الاول منه ايضا

وانما جبر المص بالضممان دون الحرمة لانه انما يضمن في القضاء واما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ضمان عليه
ولو مات الغائب هل ان يخلع لورثته انتم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح كذا في فتح
القدير واطلق المص في الضمان فتشمل ما اذا امكن اما اذا لم يكن فلا ضمان استحقاقا اقول وسياق ان
عدم الضمان استحقاقا فيما بينه وبين الله تعالى اما في الحكم فهو ضمان فالمص في النذور بالضممان فيما
بينه وبين الله تعالى فلا معنى للاستدراك في الكلام المص لكون مراده الضمان في القضاء على ما ذكره انفا

منح السلام رحمه الله

قال في الذخيرة وكذا ذلك قال شيخنا في رجلين كانا في سفر فاعطى احدنا فالتقى اخر على المعنى عليه من مال
المعنى عليه لم يضمن استحقاقا اذا مات فخر صاحب من ماله لم يضمن استحقاقا وكذا العبد اذا ذون
التجارة اذا مات مولاه فالتقى في الطريق لم يضمن وكذا روى عن شيخ بلخ اذا كان للمسجد اوقاف
ولم يكن له انتود فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف والتقى على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والخيش
لا يضمن استحقاقا فيما بينه وبين الله تعالى وعلى ان محمد سئل عنه انه مات واحد من تلامذته فباع حجر كتبه والتقى
في تجبزه فقيل له انه لم يرض بذلك الى صدق في حجره قوله تعالى والله يعلم الغيب

فما كان على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استحقاقا في الحكم فهو ضمان وكذا اذا
الكبار اذا انفقت على الصغار ولم يكن هناك وصي فاتهم متطوعون حكما واما ديانته فتم تحبون ويسعون
ان يتروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولو طعنوا فلا شيء عليهم ونظيره اذا عرف الوصي الذي على الميت فقتل
ولم يترك ذلك ولم يهره القاضي ولا الورثة لا ياتم وكذا اذا كان اقبل عند رجل ودبته وعلى صاحب الوديعة ثوبا

دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض عنه وسع المودع ان يقضى ذلك الدين بانه ولا يقرب وكذا اذا كان
على زيد مودع دين وعلى عمرو مثل ذلك الدين رجل آخر فمات عمرو وزيد يعرف ان عمرو لم يقض عنه ليسع زيد
ان يقضى دين عمرو بل على زيد ولا يجبر ورثته بذلك انتهى والاصل في ذلك ان خالدا بن الوليد اخذ
الراية وتماخس بغير تأخير لاجل الاصلاح ذكره الكرماني في شرح البخاري من الجباير ولم يذكر المص انه يلزم به
انفقة على من انتق عليه عند ضمانه وقالوا لا يرجع له لان المودع ملك المدفوع بالضمان فكان مبرقا
بملك نفقه وخالفه انه لا فرق بين ان ينتق عليهم وبين ان يرفع الوديعة اليهم في وجوب الضمان وعدم
الرجوع عليهم لوجود العلة فيها ولم ار انه اذا انتق على امرئ آجرا مالكا لظهور انه لا ضمان لان الاجارة
ابرار له من الضمان ولقولهم ان الاجارة الاضعة كالوكالة انتبه شرح الكرماني في قوله

واطلق المص في المدة وهي مقيدة بالكثرة اما القليلة فلا تسقط ومعنى ما دون الشهر كما في الذخيرة ونجها
الشراحون انها لو سقطت بالمدة اليسيرة لا امكنهم استيفاءها وفي فتح القدير وكيف لا تضر العسيرة دينا
والقاضي ما مور بالعتق ولو لم يضر دينا لم يكن بالامر بالعتق فائدة ولو كان للقاضي سقط لم يكن استيفا
شيء ومثل هذا قد مر في غير المفروضة من نفقة الزوجات انتهى واخرى في نفقة الولا فتشمل الواصل
والزوج الصغار والكبار واستثنى في الذخيرة معز بالي الحارثي واقره عليه التلميذ نفقة الصغير فانها نصير
دينا على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة الزوجات وفي الواقيات واذا فرض نفقة الاب اولا
فلم يقض سنين ثم اتى باموات يتطل لان هذا اصل من وجه فلا نصير دينا من كل وجه انتهى ولا يخفى ان
تعليل البطلان على الياسر او الموت ليس بقيد لما ذكرناه قوله لا ان ياذن القاضي بالاستدانة يعني فلا
تسقط بمعنى المدة لان القاضي له ولاية عامة فصار ذن كذا والغائب فقصر دينا في ذمته وقد اخل المص
بقيد لا بد منه وهو الاستدانة والانفاق مما استدانه كقيد في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال القطر سوي
ولقد غلط بعض الفقهاء منا في معنوم كلام صاحب الولاية وقال اذا اذن القاضي بالاستدانة ولم تستد
فان لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى قال في المبسوط فلو
انتق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا رجوع لعدم الحاجة انتهى وصرح به
في الذخيرة في نفقة الولا والصغار انهم اذا اكلوا من مسكنا فالتقى فلا رجوع لاهم على الاب بشي فلو
اعطوا نصف الكفاية واستدان الام لهم النصف رجعت بالاستدانة وقد قدمناه واحاد المص بعدم
سقوطها بعد الاستدانة اذا ذون فيما انه لو مات من عليه النفقة بعد ذلك لا تسقط على الصحيح بل تؤخذ
من تركته وان دينها مانع من وجوب الزكاة لانه دين له مطالب من جهة العباد وفي الخاتمة رجل غاب
ولم يترك لاولاد الصغار نفقة ولا تهم مال يجر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الاب انتهى ولم يشترط
الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما اذا انفقت عليهم من ماله وبين ما اذا اكلوا من المسك في

البرارية قالت الامم للقاضي ارض نفقة هذا الصغير على ابيه وورثي حتى استدين عليه فعلة القاضي فاذا
استدانت عليه وايسر رجعت عليه فان لم يرجع عليه حتى مات لا تأخذ من تركته في التجميع وان نفقت
عليه من مالها او من السكك من الناس لا يرجع على الاب وكذا في نفقة الخادم انتهى ثم اعلم ان المتبع من نفقة
الغريب المحرم بشرطه يضرب ولا يجنس كذا في المتبع من سائر الحقوق لانه لا يكون استدراك هذا الحق بالجنس
لان نفقة بمضي الزمان فيستدرك بالضرر بخلاف سائر الحقوق كذا في البديع قوله وللمملوك اي يجب
النفقة والكسوة وان سكني لمملوك على سيده لا في قوله صلى الله عليه وسلم اطعموه مما تأكلون
واللبس مما يلبسون وعليه اجماع العلماء قال الطحاوي ذهب قوم الى ان الرجل عليه ان يسوي بين
مملوكه وبين نفسه في الطعام والكسوة اخصا جارا وبناه وخاله فم آخرون اخصا جارا بحدوث الطحاوي
باسناده الى ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته وانما
من العمل الا ما يطيق فدل على ان للموالي ان يفضلوا انفسهم على عبيدهم ويبدل عليه ايضا حديث البخاري في قوله
اذا اتي احدكم فادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فينا ولا نعمة او لثمتين او اكله او اكلتين فانه ولى هلكا
والجواب عن الاول انه ذكره بالغض من وهي المتبعض فاذا اطعمهم المولى من بعض ما ياكلون او كسبهم من
بعض ما يلبسون يحصل الغرض فلو كان المراد التسوية في الاكل والكسوة لكان مثل ما تأكلون ومثل ما
تلبسون كذا في غاية البيان واجاب عنه في فتح القدير بان المراد من جنس ما ياكلون وتلبسون
لا مثله فاذا البسة من الكتان والقطن وهو يلبس منها الغائب كفي بخلاف الباب كذا الجواب وانه علم
ولو توارث عن الصغيرة انهم كانوا يلبسون ثلهم الا ان افراد شرح الكفر في قوله والامر
واما عبيد العارية فعلى المستعير واما كسوته فعلى المير كذا في الواقيات منه في شرح قوله وللمملوك
وعلم قاضي الغاية ان الامر بالبيع معناه بيع القاضي يمكنه وفي شرح الاقطع ما ذكر من البيع ينبغي ان
يكون على قول ابي يوسف ونحوهما انه لا يبايع على الخمر لانه لا يباع على الخمر فاما ابو حنيفة رحمه الله
لا يرى جواز البيع على الخمر ولكنه يجسه حتى يبيعه اذا استحق عليه البيع انتهى وكذا قال المصنف رحمه الله ولم يقل
بأحد القاضي فيه بالمملوك اي الرقيق لان ما عده من المملوك اذا امتنع عن الاتفاق فانه لا يجبر عليه ولو
كان حيوانا لانه ليس من اهل الاحتفاق لانه يعني فيما بينه وبين الله تعالى في الاتفاق على الحيوانات
لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوانات وفيه ذلك ونهى عن اضرارها وفيه اضرارها
ابي يوسف انه يجزى الاصح ما قلنا كذا في الهداية وخرج الطحاوي رواية ابي يوسف وقال وبه تأخذ قال
في فتح القدير وبه قالت الامة الثالثة وعامة ما فيه ان يتصور فيه دعوى حجة فيجزم القاضي على ترك
الواجب ولا يرد فيه وظاهر المذهب الاول الحق ما عليه الجماعة انتهى منه في قوله فان كان
ومن ركب فسا جديا في سبيل الله فنفقة عليه حتى يردوه والاصل ان من كانت له النفقة او غيرها

عليه سواء كان مالكا او لا انتهى منه ايضا واما العبد المصوب فانه نفقة على القاتل
الا ان يرد على المولى فان طلب من القاضي ان يأمره بالنفقة او بالبيع لا يجيبه لان المصوب موقوف
على الغاصب الا ان يكون الغاصب موقفا منه على العبد في يأمره القاضي ويبيعه ويمسك الثمن و
اما العبد الوديعه اذا غاب صاحبه في الموضع الى القاضي وطلب منه ان يأمره بالنفقة او بالبيع
فان القاضي يأمره بان يوافق العبد وينفق عليه من امواله وان رأى ان يبيعه فعل واما العبد اذا
كان بين رجلين فغاب احدهما وتركه عند الشريك ورفع الشريك الا الى القاضي واقام البيعة
على ذلك كان القاضي بالجانب ان شاء قبل من البيعة وان شاء لم يقبل واذا قبل يأمره بالنفقة
ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعه الكل من الخاتبة وفي الخلاصة الشريك اذا انفق على العبد في غيبة
شريكه بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا التخل والبيع وكذا المودع والمليق اذا انفق
على الوديعه والمليقة وكذا في الدار المشتركة اذا اشترت فانفق احد ما بغير اذن صاحبه وبغير اذن
صنوع متطوع وفي القينة ونفقة البيع على البائع ما دام في يده وهو الصحيح ثم رقم رقم اخر انه يرفع البائع
الا الى القاضي فياخذ من له في بيعة او اجارته ثم رقم بان نفقة العبد المبيع بشرط الخيار على من له الملك
في العبد وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدان فرفع على من يصير الملك كصدقة العطر انتهى
في وجوب نفقة البيع على البائع قبل تسليمه اشكال لانه لا ملك له لا رقبه ولا منفعة فينبغي ان يكون
على المشتري ويكون ما بعه للملك كالمشترى كما بحثه بعضهم كما في القينة شرح الكفر

نجم قبيل كتاب الوصايا

واخلق في المال وهو في محل التقيد فالوا اذا كان المال من جنس حقها ورايم او دنانير او تبر او
طعاما او كسوة من جنس حقها اما اذا كان من خلاف جنس حقها لا ترضى النفقة فيه لانه يحتاج الى
البيع ولا يباع على مال الغائب بالاتفاق اما عند ابي حنيفة فانه لا يباع على الحاضر فكذا على الغائب
واما عند ما قلنا ان كان يقضي على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضي على الغائب لانه لا يعرف امتناعه

منه ايضا في باب النفقة ووض لوجه الغائب

واذا كان للمرأة اولاد وصغار وعاب الاب ولم يترك لهم نفقة جبر الامم على الاتفاق ان كان لها
مال ثم يرجع بذلك على الاب كذا في الخاتمة وبهذا علم ان الرقيق اذا غاب وله زوجة واولاد وصغار
ولم يترك شيئا فان القاضي يسمع البيعة منها على النكاح وان لم يكن عالما به على ما عليه العمل ثم يرضى لها
ولا اولادها منه ايضا وكذا معتدة وفات ولدت لاقل منها هذه مسئلة
ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب ولد الموتي عنها زوجها اي يثبت نسب ولد معتدة وفات
يكون بين الموت وولده اقل من سنتين وقال زفر اذا جاءت بعد انقضاء مدة الوفاة لستة

اشهر لا يثبت النسب لان السرع حكم بانقضاء عدتها بالتشهور لم يقين الجهة فصار كما اذا اوتت بالانقضاء
كما بين في الصغيرة ولما ان انقضاء عدتها اوفى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها
الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل وفي البلوغ شك والصغر ثابت بيقين فلا يزول بالشك اقول
هذه مسئلة مستقلة كما لا يخفى وهي ان في معتدة الوفاة يلغى اثر الورثة بالولادة كما يلغى ظهور الحمل
اي اثر الزوج به فلا معنى لجعلها احد شئ المسئلة التي تقدمت فانها لبيان الوقت الذي يثبت فيه
نسب الولد معتدة الوفاة والحجب انه ذكر في السلكين انها هي المذكورة في الهداية بقوله كذا مع
انه لا صدود فيه ولم يجره عادة بذلك ومع ذلك لم يكن تصويرها كما في الهداية اشهر
سبحان الاسلام

او ولدت عطف على قوله ولدت لافل منها هذه مسئلة ذكرت في الهداية ثانيا بقوله وان كانت
معتدة عن وفات وصدقا اي ثبت نسب ولد معتدة الوفاة التي ولدت في العدة واثر الورثة
بالولادة ولم يشهد على الولادة احد منها انما هو هذا في حق الارث ظاهر لانه فالصحيح فيهم
فيه نصيحتهم اما في حق النسب فثبت في حق غيرهم من لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهاد
بان صدقها رجلا او رجلا واحدا كان من الورثة يثبت لعيان الحج ولذا قبل بشرط لفظ الشهاد
وقبل لا بشرط لان البتة في حق غيرهم تنبع للبتة في حقهم باقرارهم وما ثبت بقول لا يراعى فيه شرط
الاصل كالعبد مع المولى والجذوى مع السلطان في حق الائمة وهذا هو الصحيح وكذا في الكافي في النهر
درر غرر

والملكات على الال كسب لانه مالك يداوان كان مملوكا رقبته واخر زب عن الملكات على الخدمه
فانه كالرقبة اذ لا يداصل منه ايضا

يباع العتق الا ذون بالتكاح في نفقة زوجة لانه دين وجب في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوب
في حق المولى لان السبب كان باذنه فيتعلق برقبته كدين التجارة في العبد التاجر والمولى ان يعزى
لان حقه في النفقة لا عين الرقبه مرة بعد اخرى مثلا عتق زوج اواة باذن المولى ففرض العتق
النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بحسب ما به وبقي ثمنه والمشتري عالم ان عليه دين النفقة
ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الالف عليه سبب او فبيع بحسب ما به فانه لا يبيع مرة اخرى ويستقط
اي النفقة بموتة المولى العبد وقتله ولا يوافق المولى بشئ لغوات خلل الاستيلاء ويباع في دين غيرها اي
النفقة مرة فان وفي العتق فيها ولا يطلب به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل زمان
فيكون دينا اخر حادثا بعد ابيع بخلاف سائر الديون منه ايضا

مذاير وما اسلفنا في تصوير البيع مرة بعد اخرى فانه يبرح في ان ما يبيع لاجله هو الدين القديم

لا بد من الخاوث بعد البيع وقد انقطعت الله تعالى منا بالحق واخر في ذلك الباطل الكلام صدر
المشترية ولم يندرك شيخ الاسلام

والصحيح ان لا يمنع من وجوبها الى الوالدين ولا من دخولها عليها كل جهة ودخول محرم غيرها في كل سنة
قوله والصحيح اخر از عن قول محمد بن معاذ انه يقول لا يمنع المحرم من الزيادة في كل شهر انتهى
درر غرر في النفقة

اقول الاقتصار في المحرم على الدخول لاجله فذكره هو بان التقدير في المحرم بسنة مطلقا من غير
تخصيص بالذوق شيخ الاسلام

اواة ماتت فانحلت اقها مائتا وبعث الزوج الى ام المرأة بواة فذبحت البواة واتفقت في ايام الائم
ثم اراد الزوج ان يبيع بعية البواة قالوا ان اتفقا انه يبعث اليها التبرج وتطعم من جفج عند ما في الائم
ولم يذكر البعثة لا يبيع لانها استهلك وانفقت باذنه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه يبعث اليها
وذكر البعثة كان له ان يبيع عليها لانها اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان البعثة لا يذكروا في الهداية وانما
يذكر البيع وكان ذكر البعثة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر البعثة كان القول قول ام المرأة
مع بيمينها لان حاصلا لا خلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر البعثة بمنزلة شرط الضمان قال
رحمته الله وينبغي ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو
يكره ذلك فيكون القول قوله كمن دفع الى غيره درهم فانفقها فقال صاحب الدرهم او فتنكها
وقال انما يفضول بل وبشئ كان القول قول صاحب الدرهم فافتحان قبل فصل كذا الله
وفي الحادي نفقة الصغير قصير دينا على الاب معصا ونفقة سائر المحرم لا نصير شرح

جامع الصغير للمصنف في آخر كتاب البتة
وسئل ابو بكر عن جتي بن ابوبن وفرض القاضي النفقة على الاب فاجتمعت عليه النفقة والنفقة الائم عليه
من ما مل لها ان تطالب الاب بنفقة تامضي قال لها ان يطالب بمنزلة ما انفق بعد ما فرض القاضي
ففي ذلك ليس هو فرض القاضي نفقة ذي الرثم المحرم فمضت عليه مدة فانه لا يطالب بنفقة تامضي قال لا يسبه
ذلك وفيما س هذا ان لو ضمن الرجل بنفقة وانفق عليه شهرا فله ان يرجع بنفقة تامضي فله ذلك الائم
انفقت نوازك

قال الصبي الضعيف غفر الله ذنوبه ما ييسر ان يحفظ فانه لا يوجد في كثير من الكتب انتهى
له رحمه الله تعالى

واذا كان للعبد او المبرأ والمكاتب اواة حرة او اواة قد توت معصيا فانه يفرض نفقة عليه بعد
ما يكفيها ويكون ذلك دينا في رقبته فان جتمع عليه ما يفرضه فيه العبد الا ان يؤدبها سبعة عتقا

المهر والمكاتب فيصيان فيه فان كان لها مهر ولم يجر على نفقة الولد انتهى مختصر للحاكم
التشديد رحمه الله تعالى

وتنهى بغير كثير الوقوع في مهر ومهر وان يقول ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكلى او بفضولى فانت
طالق او فنى طالق فقل له فخصعت اذا اجاز عقد الفضولى بالفعل فلا يقع عليه طلاق لان قوله بفضولى
معطوف على قوله بنفسى والعامل فيه تزوجت وقد مر جوابه حقيقة في القول بقوله بفضولى انما ينفرد
الى اجازته بالقول فقط فلا يزاد عليه او دخلت في كفاي او في عصمتي فالحكم كذلك لا قدمناه من ان يكون
فيه ليس له السبب واحد وهو التزوج وهو لا يكون الا بالقول فلو زاد عليه او اجرت طلاق فضولى ولو زاد
فلو زاد عليه او اجرت طلاق فضولى ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المزدوجة فيرفع
الامر الى الشافعي فيفسخ البين المضاف كقدمناه في باب التعليق شرح الامام في قوله طالق
ولو حذف المصنوع بدين كان اولى لان المحبوس طلقا بغير حق لان نفقة لها لان المعسر في سقوط نفقتها
فوات الاحتباس من جهة الزوج وقد فات الاحتباس منها من جهة هذا هو الصحيح لانه اذا كان
المعسر من جهة امكن القول ببنائه تقدير او اما اذا كان من جهة فلم يكن الاحتباس باقيا تقديرا
وبدونه لا يمكن ايجاب النفقة له في الزوجة منه في قوله ومحبوس بدين
اقول تلك داخل في المعصية المذكورة وبنا انما اوردناها بالذم لما يعنى ايجاب النفقة اذا لم يكن
فوات الاحتباس من جانب سوا كان من جوارها او لم يكن كالمعصية شرح الكلام
واطلاق في المرأة تشمل الحره والامة الشريفة والموثقة لكن في الخلاصة متواليا الى النكاح والصفى و
المملوكة اذا كانت مملوكة لا يستحق نفقة اخرى ونفقة الخادم بنات الاشراف انتهى ولا يتصور ان
يكون للامة خادم على طاهر الرواية لانه المملوك للامة ولا ملك لامة وانما هو على قول من فسره الخادم بكل
خادم مملوكا لها او لا وقد اخذ بعضهم بما في الخلاصة انها اذا كانت من الاراذل لا يستحق نفقة اخرى وان
كانت حرة لانه مية ما بنات الاشراف قال في فتح القدير ويوافقه ما تقدم به الفتية ابو الليث كلام الخصة
حيث قال في ادب القاضي لو فرض ما تحتاج ابنة الدقيق والدتين والتم والادام فقلت لا اعجن ولا
اخرولا حاج شيئا من ذلك لا يجبر عليه وعلى الزوج ان ياتى بها من يملكها على ذلك قال الفتية هذا اذا
كان بها علة لا تقدر على التلحيز والجزا وكانت ممن لا يباشر ذلك فان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر
على ذلك لا يجبر عليها ان ياتى بها من يملكها وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال آخرى لا يجبر ولكن اذا لم يملك
لا يعطى الا دام وهو الصحيح وقالوا ان هذه الاحمال حجة عليها وبانته وان كان لا يجبر العاقل انتهى
لذا قال في البدائع لو استأجر ليطبخ والجبر لم يجز ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لانها لو اخذت على عمل
واجب عليها في القوي فكان في معنى الشؤ فلا يحل لها الاخذ انتهى وهو ما بنات الاشراف ايضا

ولذا استدل في البدائع بوجوبه وبانته بانه صلى الله عليه وسلم قسم الاحمال بين علي وفاطمة فحصل الاحمال
الخارج على علي رضي و الاحمال الداخل على فاطمة رضي انتهى مع انها سبعة نساء العالمين رضي الله تعالى عنهن
ابو ما صلى الله تعالى عليه وسلم افضل الخلق اجمعين شرح المصنف في قوله وفي الخادم
تزوج كبره وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد ذلك لولم يطلبها الزوج بالنفقة او النفقة عنها
والا فتعال من الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد تركتة وهو لا يبطل حقها وبه يبنى وقيل لا نفقة
لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المعجل فيها النفقة ولو امتنعت بغير حق
لكون المهر موقفا فلا نفقة لها وكذا تلك الجواب في صغيرة بجامع مثله والا فلا نفقة لها حتى تبصر بحال
تطبق الجامع سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب جامع الفضولين

كتاب الصفاق وتو قال جو منك حو او شي منك حو يعنى من ماله المولى في قوله انتهى ولم
يذكر المصنوع الا لفظا الجارية تجري الصريح قال في البدائع واما الذي هو يلحق بالصريح فهو ان يقول
لك نفسك او مبيت نفسك منك او بيت نفسك منك ويعنى سواء قبل او لم يقبل بنوى او لم
ينول ان لا يجاب من الواجب والبيع ازالة الملك من الموهوب والبيع واما الحاجة الى القبول من
الموهوب له والمشتري لثبوت الملك لهما وبما لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح مملوكا لنفسه
فبقي الهبة والبيع ازالة الملك عن الرقيق لا الى احد وهذا معنى الاطلاق وقد قال ابو حنيفة اذا قال
وميت لك نفسك وقال اردت وميت له عتقه ولا اعتقه لم يعنى في القضاء لانه عدول من الظاهر
وبصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحمله كلامه انتهى وزاد في الخاتمة تصدقت بنفسك
عليك وفي هذه الالفاظ ثمة اقوال فقتل انها ملحقه بالصريح كما ذكرناه وقيل انها لا تلحق بالنية
وكل منهما مبتنى على ان الصريح يخص الوضع والحق القول الثالث انها صريح حقيقة كما قال بدجاجة لانه
لا يخص الوضع واخاره المحقق ابن الهمام شرح المصنف في قوله ويقع فخر
الاوله يبيع الاب في النسيب لانه للتبني وان لم ياشهره يبيع الام في الملك حتى اذا كانت الام ملك
زيد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك في الرق
والوق بينهما ان الرق هو الذي ركبته الله تعالى على بعض عباده جزاء استنكاحهم عن طاعة وهو حق الله
تعالى او حق العامة على الخلاف فيه والملك هو ملك الشخص من التصرف فيه واول ما يوجد للمورث هو
بارق لا الملك الا بعد اخراج الى دار الاسلام والملك يوجد في الجاهل والحيوان غير الا في دار الرق
وبابيع يزول ملك المال لا الرق وبالعق يزول ملكه قصد الله حقه يزول الرق صف ضرورة
فراخه عن صفوق العباد وتبين لك الفرق بينهما في الفتن وام الولد والمكاتب فان الرق والملك
كاملان في الرقيق والفقن ورق ام الولد ناقص حتى لا يجوز اعانتهما عن الكفاية والملك فيها كامل

والملكاتب رقة كامل حتى جازا عن الكفاة وملكه ما قص من روجه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله
كل ملك لي كذا إذا الراتب **درر حرر**

حرة على خدمته سنة فقبل صنف لأن الاعناق على شئ يعتقني وجود القبول لا من وجود المبعوث
كبار العتود وصورة ان يقول اعتقتك على ان تخدمني كذا سنة واما اذا قال ان خدمتي كذا
مدة فانت حرة لا يعتق حتى يخدمه لانه معلق بشرط والاول معاوضة ولانته اى زمت الخدمة العبد
اذا سلم له المبدل فلم عليه البدل منه ايضا وفي شرح النفاة في مسئلة ان خدمتي كذا
لخدمته اقل منها واعطاه مال عن خدمته لا يعتق وكذا لو قال ان خدمتي واولادى سنة فانت
بعض الاولاد لا يعتق انتهى **شرح الكفر لابن نجيم** في قوله ولو حرة على خدمته

فلم ملك شتصا من ذي رحم محرم منه قال الامام ابو حنيفة ربح يعتق عليه يعتق ملكه على ما لا يبيح
يوسف ونحوهما الله يعتق في الكل بناء على ان العتق هذه يخرجني فلا فاليها من شرح النفاة
الموسومة بروضة الراض في علم الوارثين لابى عرب

والحاصل ان من اعتق بعض عبده عتق منه ذلك العتق اى زال ملكه من ذلك العتق وبقى اقا
فيه بتمامه ولازم شرطان لا يفتى في الرق لزم ان يسمى العبد في باقى بقية لا حبا س مائة الباقى عنده
وما لم يؤد السعاية فهو كالمكاتب حيث يتوقف عتق كذا على دار البدل وكونه احق بمكاسبه واداء
لستد عليه ولا استخدام وكونه رقيقا كذا الا انه يجازى في انه لو جازى ليرد الى الاستخدام بخلاف
المكاتب بسبب ان المستعير زال الملك من بعضه لا الى مالك صدقة عليه به واما يلزم المال فمروءة
الحكم الشرعى وهو تضيعة فمرا كذا الملك المكاتب فان عتقه في مقابلة التزامه لعتقه باختياره يقال
ويستخرج بتجربة نفسه وقد ذكرنا مسئلة في الجنايات بخلاف معتق البعض فيها المكاتب ايضا هي ان
المكاتب اذا قتل عبدا ولم يترك وفارولة وارث يتر المولى يجب القصاص على القاتل لانه مات رقيقا
لا تفرغ الكفاة بموته عاجزا بخلاف معتق البعض اذا قتل ولم يترك وفار حيث لا يجب القصاص
لان المعتق في البعض لا يفسخ بموته عاجزا وذكرنا في البيوع كذا في الحمايق ان الجمع بين العبد ومعتق العتق
في بيعهما صنف واحد كالمجمع بين العبد والمحرر فيبطل فيها لان كذا بمعتق البعض لا يقبل النسخ بخلاف
المكاتب ففى ثلاث مسائل يخالف فيها معتق البعض المكاتب واما لم يذكر ومما بها لانها ازان لعدم
قبول النسخ لا يخفى واطلق في البعض فمثل المعين والمبهم والعدبانية وفي جوامع الفقه الاستسعا
ان بواجبه وبأذنية ما يفتى من اجرة قالوا وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء **شرح الكفر**
لابن نجيم في باب العبد يعتق بعضه

اقول سياتى ان انا كذا ليس له ان يأخذ من تركه العبد بعد موته قيمة نصيبه اذ لم يضمن المعتق عند

عامة من يخالف المكاتب وظاهر اطلاق قوله على اربعة على المختار **شرح الكفر**
والى انه ليس لك ان تجتاز التضمن في البعض السعاية في البعض كما في المبسوط واطلق في تضمنين
الموسر وهو مقيد بان يكون الاعناق بغير اذنه فلو عتق احد ما نصيبه باذن صاحبه فلا ضمان
عليه واما انه الاستسعا في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يضمن لانه هذه ضمان تملك لا ائلاف
ولذا كان لكل الاولاد وضمان التملك لا يسقط بالرضا ووجه ظاهر الرواية ان ضمان الاعناق
ضمان ائلاف ولذا يختلف باليسار والاعار واما ملك نصيب صاحبه بمقتضى الاعناق
فتصحى له لا قصد لان الاعناق وضع لا بطل الملك فثبت الملك بما وضع لا بطله بكون
شاقضا والمقتضى تبع للمقتضى فكان حكم المقتضى والمقتضى هو الاعناق لا يوجب الضمان
مع ارضا فكذا يتبعه كذا في المحيط ولو كان التا كذا جماعة فاضا بعضهم السعاية وبعضهم الضمان
فكل من منهم ما اضاره في قول ابى حنيفة كذا في البدائع واختلف في هذا اليسار هنا ففى الهداية ثم المعبر
بالتفسير وهو ان يملك من المال قدر نصيب الاخر لا يراى الفنى لانه به يعقد لا النظر من الجانيين
بمقتضى ما قصده العتق من الرقة وايصال بدل من التا كذا اليه وجعله في فتح القدير ظاهر الرواية
قال في رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والحادوم وثياب البدن منه ايضا
في قوله وان عتق نصيبه

وفى الذخيرة اذا قال ان ادبت الى الف فانت حرة فاستقرض العبد من رجل الف ودفعها الى
مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فبأ خدمته الالف لانه احق بها من المولى من قبل
انه عبده مأذون في التجارة وغنما العبد المأذون احق باله حتى يستوفى اذ يوفى ولو كان العبد
استقرض من رجل الفى درهم وقيمة الف درهم فذفع احد الاثنين الى مولاه عتق بها واكمل الالف
الا فوى فان المقرض ان يأخذ من المولى الالف التى دفعها العبد اليه ويضمن المولى ايضا
للغريم الف درهم لان المولى منع العبد بعتقه من ان يباع ما عليه من الدين وان شاق المقرض
ابن العبد بجميع دينه ايضا انتهى منه في قوله ولو عتق عتقه في باب العتق على جبل
ولم يصر قواها بانه يكون مأذونا لانه لا ضرورة اليه اذ الخدمة لا تنوقف على الكسب المال بخلاف
ان ادبت الى الف فانت حرة لقدمنا وفى الذخيرة لو قال خدمتي سنة وانت حرة عتق التا كذا ولا
شئ عليه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف لا يعتق الا بالخدمة قبل ولم يقبل منه ايضا في قوله
ولو حرة على خدمته

قال رجل لمولى انه اعتقها بالف على ان تزوجهها ان فعل اى اعتقها المولى وابت اى اشتقت
الامة عن النكاح عتقت الامة ولا شئ عليه اى على القاتل لان اشتراط البدل على الاجنبى جازى في الظاهر

لا العنا في كذا ولو ضم العنا على عني وقال عني عني باللفظ على عني فبها ومثلها
فخصته القيمة عليه وحصة المهر سقط فاصاب العينة اداة الا وما اصاب المهر سقط لانه لا قال عني فمقر
الشر او اقتضا كذا في آخرة باب طراح الزين فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالالف سواء وباب
طراح فانضم عليها وجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصته ما لم يسلم له وهو البضع ولم
يبطل البضع باشرط السكاح لانه منضم في حق العتق فيكون مدرجا فيه فلا يرعى فيه شرابط المنضم
وهو العتق كما تقرر في الاصول فلهذا وجب عليه حصة من الالف المسمى ولو كان فاسدا لوجب القيمة
وررررر في العتق على جعل

والمعتبر المماثلة في السن لانه كذا في لو كان المدعي ابين فاصحا والمقول له اسود او على العتق ثبت
العتق وقيد بالملوك لانه لو قال له وجهه ومعنى موقوفه الشئ من الغير هذه بنيت لم تقع الزيادة
انما قال عني في الاصول شرح الكثر لابن نجيم في قوله وهذا ابني اوابي
والاصل انه اذا وصف العبد بصفة من يعتق عليه اذا ملكه فانه يعتق عليه الا في قوله هذا في
وهذا اخني شرح الكثر لابن نجيم في المحل المذكور

وقيد بالولي لانه لا يعتق في السيد والمالك الا بالنية كقولك يا سيدي او يا سيده او يا
لانه قد يذكر على وجه التعظيم والارام فلا يثبت به العتق بغير نية وفي الظاهرية وغيره ما لو قال انت
مولى فلان عتق في القضا كقوله انت عتق فلان بخلاف اعتقك فلانه وعن ابى العباس
الصغار انه سئل من رجل جات جارية به سراج فوقف بين يديه فقال لها المولى ما صنع بالسراج
وهو جئت اصوره من السراج يا من انا عبدك قال هذه كلمة لطف لا يعتق بها الجارية انتهى
منه ايضا

وفي آخرة لو قال لعبد انت قرعني في النفس لم يدين في القضا ولو قال انت عتق وقال انت
به في الملك لا يدين في القضا ولو قال انت عتق في السن لا يعتق ولو قال انت قرع النفس عني
في الاطلاق عتق في القضا انتهى منه في قوله لا يبيأ الي

وقيد بالحرم اخرا عن الحرم كسبي الاعدام والاحوال والحالات اذا ملكه لم يعتق وخص عن الحر
الحرم للقطيعة بالاجماع لانهم كثر لا يقتصون فلو عتقوا باخره المالك فيه فقد رويهم بالكلية
فوقضت التوبة المحرمة عن النفس ايضا ودعي الى القطيعة وذلك لا يجوز وكذا لو ملك ذارحم حر
من الرضا فلا بد ان يكون المحرمة من جهة التوبة ودور الحر المحرم شخصان يريان الى اصل واحد
واسطة كالافوين واحدهما بواسطة والاخر بغير واسطة كالبني الا فرغ التيم في النسبة الى الجدة كذا
في المحيط واطلق في المالك فشمس السلم والكافون بغير واسطة في الملك وفيما يلزم من الصلة

القطيعة ويشترط ان يكون في دار الاسلام لانه لا حكم في دار الحرب فلو ملك قريبا في دار الحرب
او اعتق السلم عبده في دار الحرب لا يعتق فلان ابى يوسف وعلى هذا الخلاف اذا اعتق الحر في عبده في
دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي الكافي للحاكم عتق الحر في دار الحرب قريب باطل ولم يذكر خلافه
انما اذا اعتقه وخلاه فحق المختلف قال يعتق عتق ابى يوسف ولاؤه له وقال لا ولا له لان عتقه
بالتحنية لا بالاعناق ثم قال السلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا حرييا فاعتقه ثم فاعلنا سانه
لا يعتق برون التحنية وفي الاصح ان يعتق برونها ولا ولا له عند ما قيد ولا الولاد عند ابى
يوسف انتهى ما في المحيط وان كان عبده مسلما او ذميا عتق بالاجماع لانه ليس محل للاسترقاق بالاسلام

انتهى شرح الكثر لابن نجيم في قوله وبذلك قريب محرم
وفي المحيط ان الاعناق قد يقع مباحا لا وانه بان اعتق من غير نية او اعتق لوجه فلان وقد يقع معية
بان اعتقه لوجه الشيطان انتهى ففرق بين الاعناق لادعي وبين الاعناق للشيطان وعلق حصة الاعناق
للسيطان بانه قصد تعظيمه وكذا العتق بلا نية مباح كافي البتين وذكر في فتح القدير ان من الاعناق
الحرم اذا غلب على نية انه لو اعتقه بذهب الى دار الحرب او ربه او يخاف منه البرقة وقطع الطريق و
ينفذ عتقه مع تحريمه فلا لظاهر به هذا وفي عتق العبد الذي مالم يحف ما ذكرنا اوجه لمكانة من النظر في
الابيات والاشغال ما يزيل الشبهة عنه واما عن ملكه انه اذا كان اعلى ثمن من العبد لم يكون
عتقه افضل من عتق السلم فقول صلى الله تعالى عليه وسلم افضلها اعلا ما بالامانة والمعج فبعد من
الصواب ويجب تعبيه بالا على من المسلمين لانه تمكين السلم من مقاصده وتزويده واما ما يقال
في عتق الكافر فما ذكرنا فهو احتمال يعا به ظاهر فان الظاهر رسوخ الاعناوات والافعال يرفع عنها
ولذا انما اورد الاحرار بالاصالة منهم لا يزدادون الا اربابا يعا بهم فضلا عن عوض حريته نعم
الوجه في استحباب عتقه كحصيل الجزية للمسلمين واما تزويده لئلا يمل فليس هو احتمال وانما سيجى العلم

انتهى منه في قوله وبذلك قريب محرم
والدعي يظهر ان استثناء الكفاف لا يرد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط فقال ثم حده
اليسار ان يكون المعتق مالا كالمعتق فبما يدين من العبد سوى ملبوسه وقوت يومه لا ما يعتبر في حقه القضا
وصح في المجتبى وتعتبر قيمة العبد في الصنان والسقاية يوم الاعناق لانه سبب الصنان كالغضب
لكذلك يعتبر رالمعتق وعاره يوم الاعناق حتى لو اعتق وهو موسر ثم اعسر لا يبطل حتى
التصمين ولو اعتق وهو موسر ثم اعسر لا يثبت لشركه حتى التصمين لان الصنان متى عتق على المعتق
او السقاية على العبد شرعا يرى الاخر عن الصنان ولا يعود اليه ابركال غاصب مع خاصه الغاصب
اذا عتق الصنان على احد ما بافتي المالك برى الا فوعنه فلهذا اوردوا خلافا في قيمة العبد لم يعتق

فان كان العبد قابلاً يعقود العبد للمال لانه يمكن معرفته قيمته للمال بالعبان ورفع اقله فبالا
وان كان العبد الكافى لقول العتق لانه قد عرفه قيمته بالعبان لان اوصافه تنفي بالكو
فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدعى الزيادة والعتق ينكر فيكون القول له وان اختلفا
على ان الاعاق سابق على الاختلاف فالقول قول العتق كان العبد قابلاً او الكالا لانه وقع العجز
عن معرفته قيمته لان قيمة الشئ قد تزداد وقد تنقص بمضي الوقت فيكون القول قول العتق لا بكار
الزيادة وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال العتق اعتقه يوم كذا او قيمته مائة وقال الساكت ان
المال وقيمته مائتان يحكم بالعتق للمال لان العتق احوادث وآاصل في الحوادث ان يحكم بحديثها
حال ظهورها فمن ادعى الحدوث حاله الظهور فهو متمسك بالاصل فيكون القول له فكان العتق في
بعضها وفيها للمال فيقوم العبد ان كان قابلاً ويكون القول للعتق في قيمته ان كان الكالا وكذا كل
هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته وان اختلفا في بيان العتق واعاراه والعتق
متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها البسار والاعار فالقول قول العتق لانه ينكر البسار
وشغل منه بالضممان وان كان لا يختلف يعتبر للمال فان علم بالسار العتق للمال فلا معنى للاختلاف
وان لم يعلم فالقول للعتق ولومات اقدم قبل ان يجتاز اثره كذا شئ فلا يكون اما ان مات العبد
والعتق منه في قوله وان اعتق بضميه فليس له ان يجتازه

وتوهمها قبل الاختيار او تصدق بهما او تزوج عليهما بغير وكلاء في ايهما شئ ويجوز العدة
والهبة والامهار في الاخران حرة احد ما لا يوجب بطلان هذه التصرفات لانه لو جمع في الهبة
بين حرة وعبد فانه يقع في العبد وان مات للمولى قبل ان يبين العتق في احد ما بطلت الهبة والصدقة
فيها وبطل ما رده لشيوع العتق بموته منه ايضا في قوله ولو في المرض

قال ابن نجيم في شرح الكفر وتوفاق المص عتق ما هو مملوك له وقت ادخوله كان اظهر لان ما كان
في ملكه وقت الخلف واستمر الى وقت ادخوله لم يملكه بعد اليقين ملكا متجدا ومن قال ان دخلت الدار
فكل مملوك لي يومئذ فعتق ما يملك بعده اى بعد الخلف به اى بدخول الدار شرحه كذا بعض
وتوهم قبل في يمينه في هذه الصورة المذكورة يومئذ بان قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي قول
من ملكه بعد اليقين لان قوله كل مملوك لي للمال والحراز حرة المملوك في المال الا انه تأخر لشرط تحقيق
اذا انقضى على ملكه الى وجوده وهو الدخول ولا يشترط ان يشتره بعده لعدم اضافة مطلقا

شرح كسر المعنى

اقول لو قال ذلك لم يستقم قوله بعد هذا ولو لم يعلم يومئذ يعتق بعض ما هو مملوك له وقت ادخوله
هو ما هو مملوك له وقت التكلم ايضا فلا يقع اطلاق العتق وانما أراد المص انه يعتق ما يملكه بعد هذا

القول ايضا وكان كما يعتق ما هو مملوك له قبل هذا القول بان على ملكه وقت ادخوله معنى ان
عدم الملك وقت التعليق لا يمنع العتق في هذه الصورة بخلاف الصورة التي يلزمها استمرار
شرح الاسلام

والتي ترفع الموانع بان يضمنه بين يديه بحيث لو تدبره اخذته في حكم العتق بانه قد قضيه فيه وفي
من البيع وبول الاجارة وسائر الدون وهذا معنى قولهم جيره الحاكم على قبضه اى حكمه بملكه جيره
قبضه بحبس كونه ولو حلف المولى انه لم يود اليه لالف حنت لى في الحائنه وانما ذكر التحنية ليعبده انه
يعتق كحقيقته القبض الاول منه في قوله وعتق بالتحنية

ولا فرق في السكوت بين ان يؤخذ ذكر المال ويعدته كان يقول انت حر على الف درهم بعد موتى كافي فاف
البيان لكنه لعل لا جاع وقد علمت ان الخلف ثابت وظهر بهذا ان قول الزبلى وقاضيان في الفسار
انه لو قال انت حر على الف درهم بعد موتى ان العتق فيه للمال ليس يتضح اذ لا فرق بينه وبين سكت
الكتاب وقيد بانث قوله لو قال انت حر على الف درهم فالعتق فيه للمال فاذا قيل صدر مبررا ولا
يؤثر المال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده ودينه الا ان يكون مكاتباً وقد بحث فيه المحقق
ابن الهمام بحثا وافدا وفي الحائنه ان القبول فيه بعد الموت كسكت الكتاب منه في قوله
وان قال انت حر بعد موتى

وفي الاخرة رجل قال لعبد انت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فاقام اشهر ثم شرب الخمر قبل ان يمتنع
بطل عتقه وان رفع الا حالى العتق بعد موت المولى قبل ان يشرب فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد
بعد ذلك لم يرد الى الرق شرح الكفر لابن نجيم في قوله وان قال انت حر بعد موتى
وتوفاق انت حر من محل كذا او انت حر اليوم من هذا العمل عتق في العتق منه في قوله ويصح
من حر مكلف

وتوفاق حربي اليه فان سلم ووالى رجلا ثم تسمى ابنه فاعتق لم يجز ولا الاب وان سبي بوه فاعتق
جوز ولا ابنه الى مواليه لان الابن يبيع الاب في الولاء وما ذكرنا فاما ان الاب فليبيع الابن لانه لا يثبت
اليه وانما ينسب الابن الى ابيه فان كان ابن الابن سلم ووالى رجلا لم يجز الجذولة وذكر في الاصل وقال
ان الجدة لا تجز الولاء الا ان يكون ابنه فجزه ولا ابنه ولا ابنه ولاه وقال الحاكم ان شرب وجه هذه المسئلة
ان يكون الاسفل مواليا ووالى وسط حوتيا والجدة معتق فلا تجز ولا الاسفل الا ان يعلم الاوسط ووالى
فيجر الجدة ولاه بدائع ولو كانت موهبة لم يرض لا يصح تأجيله الا من التفت وقد ذكرنا
والا خلافا فيه من قبل قال رحمه الله وان حرره عتق اى لو اعتقه جميع الورثة عتق والقبس ان يعتق
لانتم لم يملكوه لان المكاتب لا يملك ككنه بيتل العتق بالاسباب فلا بالارث

وولد المدبرة بغيرها كالمرة فيعتق بموت سيده ان كان السيد مطلقا اما ولد المدبرة بغيرها مقيدا فلا يكون مدبرا شرح الكفر في قوله ويستخرج

ولان السيد بغيره وصلة لا تترفع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث ولو لم يولد وصية لو قبل المدبرة فانه يسمى في جميع قيمته لانه لا وصية للعائل وام الولد اذا قبلت مولاه فانها تعتق وولاشي عليه ان كان القتل خطأ كذا في شرح الطحاوي منه في قوله ولو لم يولد يمتنع من ثلثه

باب الاستيلاء اطلق في الولد فمثل الولد الحي والميت لان الميت ولد ببليل انه يتعلق به احكام الولد حتى يقتضي بر العدة ونقص المرأة نفاء وشمل السقط الذي استبان بعض قلته فان لم يستن شئ لا يكون ام ولد وان ادعاه المولى وتوفاه المص صلت امه من السيد مكان ولدت لكان اول لما في البائع والمحيط والحائنه لو حال لجارية جعلها ماني صارت ام ولد لان الاراء بالجل او بالولد وكذا لو قال مبي صلي ماني او ماني بطنا من ولد فهو ماني ولا يقبل منه بعده انها لم تكن عاملا وانما كان ريكا ولو صدقة الامه لان في الحرقة حتى انه تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما اذا قال ماني بطنا ماني ولم يبق من حمل وولد ثم قال بعده كان ريكا وصدقة المرأة لم تصر ام ولد لا صمالة الولد والرجح وتوفاه ان كانت مبي فهو ماني فاستغلت مستبين الخلفه لكذا بعضه صارت ام ولد فان ولدت لا قل من سنة اشهر صارت ام ولد للعتاق بجلها وان ولدت لاكثر لم تصر ام ولد انتهى واطلق في الولادة من السيد فمثل ما اذا كان بجماع منه او بغيره لما في المحيط عن ابي حنيفة اذا حال الرجل لجارية فيما دون النزع فانها فاضت الجارية مائه في شئ فاستغلت فزجها في حد ثان ذلك فعلفت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية ام ولد له انتهى شرح الكفر لابن كرم في قوله باب الاستيلاء

ويشمل كلامه ما اذا اقر بانها ولدت منه في الصحة او في المرض لكن ان كان في الصحة فانها تعتق من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان الاقرار في المرض فان كان معها ولد فذلك الجواب

والا فماني ولده وحكمها كالمدبرة تعتق من ثلث المال كذا في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لو قال لامي في مرضه ولدت ماني فان كان ماني ولد او مبي تعتق من جميع المال والا فمن الثلث لانه عند عدم الثبوت اقرار بالعتق وهو وصية وفي الحائنه ما اذا اعتقت بموته يكون ماني يدا من المال للمولى الا اذا اوصى لها به انتهى وفي المجتبى من محمد مات مولى ام الولد ولها مائة وعروض ليس لها منها شئ الا اني استحسن ان اركب لها مائة وقبضا ومعنفة واما المدبرة فلا شئ لمن انبأه وغيرها انتهى للكونوري في قوله وعتقت بموته من كل ماله

وفي التبيين ولو ولدت منه جارية غيره وقال اعتبها لي مولاه والولد ولدي فصدقة المولى في اهلها وكذا في الولد لم يثبت نسب فان ملكها يوم ما ثبت ونسبه وصارت ام ولد له ولو صدقة في الولد ثبت

نسبه ولو استولد جارية احد ابويه او امراته وقال فلننته انها تحل لي لم يثبت نسب منه ولا قد عليه وان ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه لا يصير ام ولد له لعدم ثبوت نسب انتهى شرح الكفر في قوله ولو ادعى ولد امه مكانه

ادعى ولد امه مكانه يعني اذا وطئ المولى جارية مكانه فثبت بولد فادعاه وصدقه امي المكاتب المولى لانه عتق لانه وطئ بغير نكاح ولا ملك بين وقد سقط عنه الحد للشبهة ولانه نسب الولد لصدقه فاعلم على ذلك فصار كالوادعي نسب ولد جارية الاجنبي فصدقه اتوك كذا في كثير من الكتب لكن المفهوم من المبسوط ان لا يترتب الا حلال من الولد الاجنبي وتصديقه ايضا واجمعها وحل بان ثبوت النسب باعتبار الشبهة في المحل فان النسب انما يثبت بالملك او بتاويل الملك وقد انعدم في الاجنبي بخلاف المكاتب حيث ثبت النسب بمجرد تصديقه لان له فيه تاويل لان مال المكاتب يعود اليه اما حاله او ماله بالعجز وايضا سياتي في صورة وطئ جارية او امراته والد له انه لا يترتب الا حلال المذكور وتصديقه فيه فلا يشك في انه لا يترتب منها في الاكثر ايضا والظاهر ان ماني المبسوطين هو فيما اذا قال الاجنبي لم يكن بيننا نكاح فانه لا يترتب منها حتى ثبت الشبهة في المحل لا ذكرنا ان ثبوت النسب باعتبار تلك الشبهة وما ذكر في كثير من الكتب محمول على ما اذا تحقق دعوى النكاح وشبهة النكاح فانه يكتفي بتصديق الاجنبي لثبوت الشبهة في المحل كما هو جوابه في باب دعوى النسب في مسئلة دعوى البائع نسب ولد الجارية البيعة المولودة بعد مضي الزمرة المحل وقهره ايضا بانه وان ثبت النسب من الاجنبي في الولد عند صاحب الجارية ولا يصير الجارية ام ولد الاجنبي ثم رايت ما يفيد ما ذكرته في المحيط البراني في بيان نوع آخر في دعوى العبدات جو من الفصل الثامن في غير

من كتاب الدعوى فخرت الله تعالى على اصحابه شيخ الاسلام وقبيلة امي قبيلة الولد لانه في معنى المعوز وصيث اعتمد دليل ومولاه كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حرا اما لقية ثابت النسب منه كما ان المعوز اعتمد دليل وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الآلية اذ لا ملك له فيها حقيقة وما لم ينال الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن اذ ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا فقه وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتج الى نقلها الى ملك الاب ليعتق الاستيلاء وان لم يصدقه امي المكاتب المولى في دعوى فلما ثبت نسب امي نسب الولد منه وقال ابو يوسف يثبت لان الجارية كسبه فصار كجارية الابن بل اولي بالام للمولى في المكاتب ملك الرقية بخلاف الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولهذا لا يجب عليه عتق ولا قيمة الولد ونصر ام ولد له وليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد خرج على نفسه والحكم بالاجنبي ولهذا لا يجب عليه عتقها وقيمتها ولدها ولا نصير ام ولد له فيشترط تصديقه بخلاف ما اذا وطئ المكاتبه فثبت بولد فادعاه حيث يثبت نسب ولا يشترط تصديقه لان رقيقها مملوك لانه

اذا ملكه اى الولد يوما فثبت نسب منه وتصرام ولده ايضا اذا ملكه لان الارباب و هو النوب
وزوال حق المكاتب وهو المانع ان يزوج جارية او امته او والده او جدته فلو ثبت النسب
وبعد هذه الحجة للشبهة فان قال قائل ان المولى لا يثبت النسب الا ان يقصد اى المولى فيه وفي ان الولد
منه ولو صدق في احد ما حفظ لا يثبت النسب وان كذب المولى اقول اى في ان الولد منه لا في الاصل لان العلم
من المبسوط وغيره انه لو لم يقصد في الاصل لا يثبت النسب **يسمى الاسلام**

ثم ملكها يوما ثبت النسب بغيره وان كان كذا في الثانية **درر غرر**
واطلاق في ثبوت نسب آتاني بلا دعوة وموعدة بان لا يكون حوت عليه سواء كانت حرة
مؤبدة او بالطلاق فان حوت عليه لا يثبت نسب الا بالدعوة لان الطاهر انه ما وطئها بعد الطهره فكانت
حرة الوطئ كالنفسى ولانها لو وطئها ابن المولى وابوه او وطئ المولى امها او بنتها فجات بولد لا اكثر من ستة
اشهر او زوجه فجات بولد ستة اشهر من وقت التزويج وان ادعى في الطهره المؤبدة يثبت النسب لان المهر
لا يزيل الملك وفي المروقة يمتنع عليه وكذا اذا حوت عليه بكنية وان حوت عليه بالاسم لم يمتنع كالحرة
ولا يزيل في زواجها مثل الخبيث والنفسى والاحرام والصوم فانه يثبت النسب بلا دعوة لانه يحرم عارض
لا يغير حكم النوازل كذا في البدائع وطاهر تقييده بالاكثر من الستة انها لو ولدت بعد عرض الحرة لا قل
من ستة اشهر فان ثبت نسب بلا دعوة للثبوت بان العلوق كان قبل عرضها وقد ذكره في فتح
القدير بحثا **شرح الكرايين بنجيم في الاستيلاء**

اصح ما منه ولها ولد فثبت للمولى اعتقته قبل الولادة والمولى يقول ولدته قبل العتق وهذا اعبد
فان كان الولد في يده فاعقل قولها وقال ابو يوسف في الامالى اذا كان في ايديها فاعقل قولها
واذا اقاما البينة فيثبتها اولى فكذا في الكفاية اما في التبرير فاعقل قول المولى وذكر من جهة ان كان
يعبر عن نفسه فاعقل قوله وان كان صغيرا فاعقل قول من هو في يده منها وان اقاما البينة فيثبتها اولى
وكذا لو كان مكان الاصل ككاتبه ثم اخذها بعد حين في ولدها فثبت ولدته بعد عتقها فانه من
وقال المولى ولدته قبل العتق فافضله منك وانت امة والولد لا يعبر عن نفسه فعلى المولى ان يرد
الى مولى الامة باقراره انه اخذها منه وكذا في المكاتبه اما في المدبرة وام الولد فاعقل قول المولى ان
ما اراد في العاشر من الدقوى

كل تصرف يقع في الحر كالا جارة والاستخدام والتزويج لا يمتنع في المدبر حتى ان المولى يملك اجارة
المدبر والمدبرة واستخدمها وتزوجها وكل تصرف لا يقع في الحر كوابيع والامهات يمتنع في المدبر حتى
ان المولى لا يملك بيعه وامهارة ويجوز كاتبة ايضا ولا يجوز رهنه **محيط برهاني**
قال ان ادعى ولد جارية او امته او احد ابويه لم يثبت النسب منه بحال لان ثبوت النسب باعجاب

الصيغة في المحل قد اقدم الامة اذا قال طلفت انها كل لي يد راعنة الحرة وان قال طلفت بالحرمة يلزم
الحرة لان البينة من حيث الاشتباه وبهذه طلق ما يطقن مثله فانه قال لكانت المرأة عذرا لي وكذلك جاريةها
ولا كانت جارية الاب فلا لانه فكذا كل لي لاني جارية منه وشبهة الاشتباه معتبرة في النكاح والعتق وفي حق
من يثبت عليه ولكن لا يعتبر في ثبات النسب فاذا ملكه يوما عتق ولم يثبت اذا ملكه نسب منه وان ملكه
امته لم تصر امه ولده لم يمتنع ما لو استولد جارية الغير بالزنا الا انه يدعى شبهة كالحرة في اذ ملكها مع الولد ثبت
النسب منه وتصر هي امه ولده قال اذا وطئ الرجل جارية رجل فقال اهلها والولد ولدي وصدقه المولى في
الاصل وكذا في الولد لا يثبت النسب منه لان الاصل ليس بنكاح ولا ملك بين فلان ثبت به شبهة
النكاح في المحل في حق مولاه ويكون كذب به اياه في الدعوة معارض ما من تحت دعوته فلا يثبت نسب
منه وان ملكه يوما ثبت نسب منه سقوط العارض بالدعوة وبهنا وعلى الاحتياط ان الذي بيناه في
كتاب الدقوى ان المولى اذا صدق في الاصل والدعوة جميعا يثبت النسب منه استحسانا لان التزويج
ليس بموجب الزوج الا ملك الحرة والتمكن من الوطئ شرعا ولا اصل كالتبرع من ذلك وفي غير هذا المحل
من الطعامة وغيره الاصل يكون مبنيا على التناول فينصر ذلك شبهة في ثبات النسب ولكنها شبهة
ضعيفة جدا فلا بد من ان ينضم اليه التصديق من المولى بان الولد ولده او خالص فلوصل الملك للولد في
المدعى فان ذلك اقوى من تصديق المولى فكذا يثبت نسب منه وان ملك امه كانت امه ولده وكذلك
عند تصديق المولى يثبت النسب منه وبهذه مولاه وكذلك الجواب في جارية الزوجة والابوين اذا
ادعى ان مولاهما اهلها الا ان هناك متى يثبت النسب بالتصديق عنق لورثته من المولى ابائا

او اما مبسوط **مسطح**
وذكر في الدقوى رجل قال لملك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع امه عنق المملوك ولا تصير الجارية امه
ولده **شرح الكرايين بنجيم في الاصطاع في قوله زوج وضعته**

كتاب البيان وفيه ايضا الضمير راجع الى كتاب الجمل **شيخ الاسلام**
اذا قال لاجنية ان تزوجت حبلك فانما طالقان او قال فانت طالق فمضى فزوجها ثم تزوجها
طلقتا **محيط برهاني**
رجل طلق ان لا يزوج في فروج او امة بغير شهود ودخل بها لا يثبت كذا ذكره هو الصحيح لان النكاح بغير شهود
انه فاسد عندنا ليس بحرام مطلق لاختلاف العلماء في ذلك لان النكاح بغير شهود يقع عند ثلثة من العلماء
مالك بن انس وابن ابي ليلى وعثمان بن عيسى وعلى بن ابي الوضاعة ان لا ينعكس اما فزوج امة نكاحا فاسدا ودخل بها
لا يثبت ذكره في النوازل **جواهر الفتن**

وكذا ان رجلا قال لملك بن انس عن خلف بن ابي لا افضل كذا قال لا ازمة شيا لاني لا اعلم هذه الاقطة

ما هي ومنه ان كلام الناس مكره وتعلم العربية واجب واما اصحابنا فقوله ان هذا بين ان
حلت المرأة النكاح وتو قال روج بياوه برماي من ان لا افعل كذا ففعل لا يلزمه شيء بل كذا ذكره وهو
الصحيح لان الرجل ليس بحل الزوج بكذا قوله برماي ياركون من جوامع الفناوي
رجل حلف بشيء ثم استثنى عليه ان حلف بالطلاق والعاق قال چون مشبه شد بنده را بسند كذا
وازر من امتاع كذا كذا اجاب ويحكم له رحمه الله اراد الا حياط لا الحكم لان الملك فيها ثابت بيقين
فلما زول بالشك والاحسن ان يمتنع العبد ويطلق الاذنة ويجوز التلخيص ان لم يكن شك انتهى
جوامع الفناوي

اذنة قالت لزوجها انت على حرام او قال حرمك على نفسي قال هذا يكون بين لاق تحريم الحلال بين
هذه حتى لو طاعة في الوطى حلت وكذا كذا لو وطئ مكره حلت لان الاكراه بعدم العقد وعدم العقد
لا يمنع تحقق الحث بخلاف ما لو ادخل مكرها لان شرط الحث ان يكون في حلال وهذا ادخال انتهى

جوامع الفناوي
رجل قال لاذنته سوكت دست كذا شراب خورم فشراب ان قال واسوكت طلاق است نطق اذنته وان
لم يرد به الطلاق يلزمه كفارة البهين وان قال لم اكن حلف وانا قلت ذلك حتى لا يوضئ الناس على الخمر
لا يصح في العقد لا قواره وفيما بينه وبين الله تعالى لا شيء عليه قبل لا يورثه ان تفرق فلانة فلان
وي جايح نكاح شايه فلو غول ان تيرزوجا جوامع الفناوي

رجل حلف ان لا يشرب الخمر فصب ان في حلقه كفا فانه لم يشرب الخمر ولم يخل البهين فاذا شرب بعد
ذلك فخذ وجدا لشرط فيحس ولو لم يكن الاكراه بقبحها في حلقه ولكن كان بالتعريف والتهديد فانه
ينفع لان الشرط يعتبر وجودها جوامع الفناوي

حرام حلف ان لا يفعل كذا ثم شك ان كان بالغا او لم يكن فالطفولية والقصر اصل فالحال يعلم بغير
انه كان بالغا لا يثبت احكام البلوغ فلا يكون حالفا ولو حلف بطلاق اذنته لم يفسد كذا شك
انه فعل ام لا فالاصل انه لم يفعل ما لم يتيقن انه فعل ولو تزوج نكاحا فوضوئها لا يكون او اربا بانه قد فعل
وكان حائضا جوامع الفناوي

رجل حلف لا ياكل من هذه الحنطة او لا ياكل الخبز من هذه الحنطة فاستغف دقيقتها او سوبقتها لا يحس
جوامع الفناوي

رجل حلف لا يجلس اذنته في دار فلان فجلست هي في الدار بغير اذن الزوج والزوج يبعث اليها النفقة قال
الفتية الامام فخر الدين محمد بن محمود لا يحس اذا كان بغير اذن الزوج كذا اجابه وجبت في هذه المسئلة وهو
الصحيح ونظر ذلك ما ذكر في النوازل جل حلف لا يدع فلان يدع فلان هذه الدار فان لم يكن مالك الدار فانه

بالقول وان كان بملكه ففعله بالقول الفاعل ذكر في فناوي شيخ سرقه فبين حلف بطلاق اذنته لا
فلان لا يورث على القنطرة فاذا قال له لا تفعل فخذ خرج من بينه او لم يملك من المنع الا بالقول وهذه المسئلة
تصرف كثير من الابلح اذا حلف لا يسكن هذه الدار فعليه ان يخرج بنفسه وعياله وماله وهي معروفة
مع خروجها واختلف المتقدمين والمتأخرين فلو خرج بنفسه ولا عده اذنته في الخروج ولم يخرج وبنت
لا تحس وان لم تأب منث واما بومان يكون ناشرة فالبينة فلم يكن اذنته اذنته الى السلطان بسند
عليها فليس بشيء ط ذكره المتأخرون في الاجناس ذكر في المنقح لو حلف لا يسكن هذه الدار فابت اذنته في الخروج
معه ومنعته من اخراج الناع وهي غالبة عليه او منعوه ان يخرج بنفسه واوثقوا ما قد قرأ او فاسم الى السلطان
فلم يجده لم يحس فانه ممكن وليس بكن وذكر في النوازل لو قال والله لا اتركك في الدار فاذا قال لها فخرج

فقد بر جوامع الفناوي

ولو حلف لا ياكل النكاح في الزينة في مع من يرضى النكاح ان يرضى من حلتها لا يحس وصديق قضاء وان لم يرض
يحس وكذا قوله ان اغتسلت من المرام فافق اجنبية فانزل قالوا ابرج ان لا يكون حائضا ويكون بمينة على
الجماع وعلى هذا الاصل لو حلفت لا تغسل رأسها من جنبه زوجها في معيار زوجها مكره قال الصغار ارجو ان
لا يحس قال الفتية ابو القيث لا توبها كانه عن الجماع فاذا كانت مكره عليه لا تحس انتهى شره

الهداية لابن ممام رحمه الله

بنا من في هذه المسئلة فان من فعل المحلوف عليه لم يحس عند ايمانه لكن هذا ليس بذلك الا كراه بل المراهبة
فقد اذنا في الفعل لا الغرام الاختيار فلا يكون فاعلا في الحقيقة بخلاف ذلك الا كراه الذي هو الاكراه بالوعيد
فانه لا ينافي في الاختيار بل ينافي في انشاء فيتحقق الفعل وجود الاختيار فيحس له رحمه الله

ولو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله ثانيا لا يحس حلف لا اكره
فلان بفعل كذا كلاما بمرئنا او لا بد فعل بغير بقوله لا تفعل لا يخرج لا يخرج الا عظامه او عظامه ابن الهمام في

ابواب الايمان

وقال فاني من في نفس في بين العنقولي من كتاب الايمان رجل حلف رجلا على طلاق وعناق وهدى ومثله
وشي الى بيت الله وقال الخالف رجل اخر حلفك هذه الايمان فقال نعم يلزمه الشيء والقصد ولا يلزمه الطلاق و
والعناق بمنزلة من قال له على ان احق عهدي واطلق اوراقي ويحب حلف الطلاق والعناق ولكن ينبغي ان يمتنع
انتي اقول هذا الخالف لما ذكر في كتاب الكتب من ان التذرية بالعناق يقع لانه قد يفرقه ولكن لا يقع الا باليعة و
عليه ان يفي بالعنق وقد فصله في المحيط الاخر في تفصيله وايضا حيث قال لو قال حلفي الى بيت الله تعالى وعبد
قرو كل امرأة طالق ثمان دخل هذه الدار فقال جل اخو عني مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل
الثاني الى الدار بغير الحج ولا تطلق اذنته ولا يمتنع عبده في القضاء ولكن لا يفضل ان يفي بالعنق لان كلمة على لا يجب

في الدنة فقد اوجب الثاني في ذمته جميع ذلك كانه قال على الشيء العتق والطلاق ولو صرح بهذا
بذلك الشيء لانه يقع النذر ويصح الاعاقق ويقع النذر بالاعاقق لانه قربة فلهذا ولكن لا يصح الا بايقاعه
ولكن عليه ان يعني بالعتق كما لو قال على عتقه ولا يقع النذر بالطلاق لانه ليس بقربة فلا يلزم انتهي
بهذا التعليل يظهر ان قوله انما ولكن الافضل ليس على ظاهره بل المراد به الزيادة المطلقة في الفضل والثواب

شرح الكلام

وركنها اللفظ المستعمل فيها وشرطها العقل والبلوغ والاسلام ومن زاد الحيرة كالشئ في فقه سبى انتهى
شرح الكلام لاسيما في اول الايمان

اقول ومن زاد الاسلام كالتاريخ فقه سبى ايضا لان شرطه في القسم الاول من القسم الاول وهو فقه سبى
بذكره تعالى دون القسم الثاني وهو التعلق المقام مقام بيان شرط مطلق اليقين وذلك ذكره في البداية ايضا
شرط القسم الاول واقصر المحقق في فتح القدير على شرط العقل والبلوغ في هذا المقام **شرح الكلام**
وفي المجنبى لو قال هو بكل لحم المبينة ان فعل كذا او يستحل المحرم والخير فليس يمين واصدا ان التعلق بانسقط
حرمته كحال كالمبينة والخير والخير لا يكون مبينا وما لا تسقط كالتلف الكفر فحين وتو قال جميع ما فعله المحرم
او اليهودي فعلى عتقى ان فعلت كذا ففعل بالشيء عليه انتهى وهو يفيد ان استحلال المحرم والخير ليس كغيره الا ان
يقال ان جزاء الشرط هو الاستحلال في المستقبل بخلاف ما لو قال ان فعلت كذا فانا مستحل المحرم والخير وفي الاول
واما في الاستحلال فلان استحلال الدم لا يكون كغيره كمالا فانه في حالة الضرورة يصير حلالا وكذلك لم يخبر
انتهى فاما ان يباح للضرورة لا يكون مستحله **شرح الكلام** بن كنج

اقول بل ان استحلاله في الضرورة ليس كغيره وان التعلق محمول على استحلالها في حال من الاحوال اقول نعم
في حال الضرورة ولم يبداه لا يكفر مستحله في جميع الاحوال لا يرى الى قوله لا يكون كغيره الا في حاله ان يكون كغيره
جميع الاحوال والصور ولعلنا لم نحاله هذا المعنى يستعمله الفقهاء دائما **شرح الكلام**
فتد باخبار الحروف لانه لا يضمن في القسم عليه حرف التأكيد وهو اللام والنون بل لا بد من ذكرهما في الحفظ
والحلف بالعوية ان يقول في الاثبات والله لا فعلت كذا والله لقد فعلت كذا معقولا بجملة التأكيد وفي
النتي يقول والله لا فعلت كذا والله ما فعلت كذا حتى لو قال والله افعل كذا اليوم فلم يفعل لا يلزم الكفارة
ويكون بمعنى قوله لا افضل كذا فكتون كلمة لا مضمة فيه لان الحلف في الاثبات هذه العوب لا يكون الا
بحرف التأكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلت كذا قال الله تعالى تالله لا يكون انك
واخبار الكلمة في الكلام استعملت العوب كقوله تعالى واسئل القرية اي اهلها فاما اخبار بعض الكلمة

في البعض ما استعملت العوب انشر **شرح الكلام** بن كنج في قوله وتبصر
وفي الثاني لا يختص نذره بغيره بزمان او مكان ودرهم وغيره انتهى وقد مر ان النذر لا يقع بالمعصية كذا

لانذر في معصية الله تعالى فقال الشيخ قاسم في شرح الدرر واما النذر الذي ينذر به الكفر والعوام كما هو
مشاهد لان ان غائب يكون او يرضى اوله عاقبة ضرورية فيأتي بعض الصلوات فيجمل سره على راسه
ويقول يا سبي فلان ان رد غائبى او عوفى ورضى او قضيت حاجتى فلك من الذنب كذا او من الفضة
كذا او من الطعام كذا او من المال كذا او من الشمع كذا او من الزيت كذا فلهذا النذر باطل بالاجماع لوجوه
منها انه نذر مخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا يكون لمخلوق ومنها ان النذر لم يثبت
والميت لا يملك ومنها انه ظن ان الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر انهم
الا ان قال بانه اني نذرت لك ان شئت مريضى او رددت غائبى او قضيت حاجتى ان اطعم الفقراء
الذين بباب السيرة نفيسة او الفقراء الذين بباب الامام اتى ففى او الامام اليك او اشترى حصيدا
لم جديم او زينا لوفودها او دراهم لمن يقوم بشعارها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء او النذر
منه فوجله ذكر الشيخ انما هو محل مصرف النذر المستحقة الفاطنين برابطه او سجده او جامعة فخير بهذا
الا اعتبار او مصرف النذر الفقراء وقد وجد المصرف ولا يجوز ان يصرف ذلك لغيره فغير محتاج ولا يفتى
منصب لانه لا يحل الا فدا ما لم يكن فدا جافقرا ولا لذى السب لاجل نسبة ما لم يكن فقرا ولا لذى العلم يعلم
ما لم يكن فقرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف لغيره لاجل الاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينفذ ولا
مستعمل لانه به وانه حرام بل سحت ولا يجوز لى دلم الشيخ افذه ولا الكلمة ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه
الا ان يكون فقرا وله عيال فقرا عاجزون من الكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سبيل الصدقة
المبتدأة فافذه ايضا مكرهه ما لم يقصد به التا در التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع النظر
عن نذره الشيخ فاذا علمت هذا فاني قد من الدرام والشمع والزيت وغيرها وينقل الى صرح الاوليا
تقربا اليهم فخرام باجماع المسلمين ما لم يقصد ويصرفها الى عيال من الفقراء قول واحد انتهى شرح

الكفر بن كنج في الصوم في قوله ولوندر صوم هذه النية

اليمين بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة وهي مباحة
سواء اضيف الى الماضي او الى المستقبل ولكن تعليل اليمين اولى من تكثيرها واما اليمين بالطلاق والعتاق و
الصوم والنج وغيرها في المستقبل قبل كره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا بابائكم ولا بالطواغيت فمن
كان عاقفا فيحلف بالله او بدمه وقيل لا يكره لتوارث الناس ذلك من غير تكثير والصحيح ان اليمين بغير الله
تعالى اذا اضيفت الى الماضي يكره واذا اضيفت الى المستقبل لا يكره لقول العبداني بعد الدعاء ان اسكنها
فنى طلاق ثلثا ولم يكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من ايمان السفلة ليج من ان سأل وحول
الحجاب بانه كذا ويبيها بمر هذا الكلام فخر عظيم لانه يستوي بين الله تعالى النبي ثم قال واعلم ان الحلف
بغير الله تعالى لا يجوز ثم يرى الجاهل يحلف بروح الامير فكيهوت وبرائته والذي يقول هذا كانه لم يتحقق

بعد فان عماد الاسلام تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقول في الصنف فيقول اعطوني كذا
بحق آبي بكر وعمر وعثمان وعلي وحق ان يكره اعظم من ان يباع بحقه اما وهذا الكلام اسحق فبالله
واستبانة بحكمة الاسلام والله تعالى اعلم قينه

رجل جالس في البيت من المنزل حلف لا يدخل هذا البيت فالبين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه
ما وراء ذلك البيت يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت البين بالوعدة فان كانت بالغا رتبة فالبين على ذلك
ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غيب ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانته لقضاء
لان في الغاربية فانه اسم لكل هذا اذا لم يسر الى بيت بعينه فان سار الى بيت بعينه فالعبرة بالثابت
آداة خلعت ان لا يدخل زوجها ودارها فباعته دارها فدخل الزوج ومعنى كذا ان كانت نوت ان لا
يدخل دار كذا المرأة لا تبطل البين بالبيع وان لم يكن لها ثمة فالبين على دار مملوكة لها وقال بعضهم
يعتبر في جنس هذه السائل بسبب البين ان كانت البين لغيط من صاحب الدار تبطل البين بالبيع
وان كانت بغير الجيران لا تبطل البين بالبيع شرح الكفر لابن نجيم في باب البين في النذر
وفي الحاشية رجل حلف ان لا يفعل كذا فحلف ان لا يفعل كذا فحلف بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا
ان يتذكر منه في قوله ولو مكرها او ناسيا

واما كونه حالف بقوله قسم او حلف او شهد وان لم يقل بالله فلات هذه الالفاظ مستعملة في الحلف
وهذه الصيغة للحال حقيقة وتستعمل للاستقبال بقرينة فعل الحالف في الحال والشهادة بيمين قال الله تعالى
شهدت ان لا اله الا الله ثم قال اتخذوا ايمانهم جنة الابرار والحلف بالله هو المعهود والمشرع
وبغيره مخطور فيصرف اليه وان قال حلفت او اقسمت او شهدت بالله او لم يقل بالله فانه
يمين بالاولى واطلق في كونه يمينا بلفظ المضارع فاذا دانه لا يتوقف على البيعة كما في غاية البيان وذكر
في الهداية حلفا فانه صحيح في البيتين انه يكون يمينا بلائمة منه ايضا

وآراء المصنف هذه الالفاظ ان كلامها يصلح ان يكون فيما كان ذكر المقسم عليه انعمت البين فحلف
او انقصا فحلف عليه الكفارة والافلا وقد ذكر محمد رحمه الله هذه الالفاظ كلها في الاصل ثم قال بعد
فمنه كلاما ايمان فاذا حلف بشئ منها لم يفعل كذا وكذا فحلف وجبت عليه الكفارة انتهى وفي المجتبى شهد
ليس بيمين ما لم يلقه بالشرط وقوله على نذر بيمين وان سكت وفي المتن وجامع الرافعي ما يشبه حلف
سكنة النذر حلف فلم يهد ان هذه الالفاظ لا يكون يمينا ما لم يلق بشئ انتهى فظهر بهذا ان ما في النذر
من ان قوله قسم او شهد او حتى بيمين تنعقد بيمين سواء ذكر المقسم عليه او لا مسددا لما ذكر في النذرة ان
قوله على بيمين موجب للكفارة فهو سهو كما في غاية البيان وتوهم فحلف كما في فتح القدير بل لا بد من ذكر
المقسم عليه وانما ترك ذكره في بعض المواضع لعدم موافق صاحب النذرة وحقيقة ان الكفارة

انما تجب ستر الذنب في نقض البين المنعقدة فعلى ابي شمس انعمت البين متى يتصور نقض البين
فوجب الكفارة وايضا قوله على بيمين فيه اتصال لانه يصح ان يكون عليه بيمين المونس واليمين المنعقدة
والكفارة لا يثبت بالاتصال الا انها دايرة بين العباد والعبودية والعقوبة والعقوبات تنذر على التبعات
وذلك لانه ليس في المونس كفارة وكذا في المنعقدة عند قيام البر فكيف يتصور الكفارة وايضا لو
وجب الكفارة بمجرد قوله على بيمين لم يرد المقسم على السبب وموافق لان سبب الكفارة الحث
ولم يوجد لعدم انعمت البين على شئ الى قوله في غاية البيان الا انه في فتح القدير قال والحق ان قوله على
يمين اذ لم يرد عليه على وجه الاشارة الى الاخبار فوجب الكفارة بناء على انه التزام الكفارة بهذه العبارة
ابتداء كما يأتي في قوله على نذر اذ لم يرد عليه فان تمكن من صيغ النذر ولو لم يكن كذلك لما جاز فحلف
واشهد وكذا ما ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الا التزام ابتداء انتهى وفي المجتبى شهد بيمين النذرة والها
وضم النذرة وكسر الهمزة فحلف على بيمين يرد به الايجاب لا كفارة عليه اذ لم يلق بشئ انتهى
وبه اندفع ما في فتح القدير وقيد بقوله شهد لانه لو قال اقسم اني حلفت واشهد ما يكتف
اني لا ادخل دار فلان فليس بيمين لان الناس لم يتعارفوا الحلف بهذا الجلالة قوله شهد واشهد بانه
لان ذلك بيمين عرفا كذا في المحيط والعزم كاشهد في البديع ومعناه اوجب فلان احب ارضي الايجاب
في الحال وهذا معنى البين وكذا لو قال غنمت لا افعل كذا كان حلفا وكذا البينة لا افعل كذا لان البينة

هي البين شرح الكفر لابن نجيم في قوله واليمين بالله

واما كونه حالف بقوله على نذر ونذرا فشرط ان يذكر المحلوف عليه لكونها يمينا منعقدة كخون يقول
على نذرا لا افعل كذا او لا افعل كذا حتى اذ لم يلق بما حلف عليه لانه الكفارة لليمين واما اذ لم يتم
شيئا بان قال على نذرا فانه لا يكون يمينا لان البين انما يتحقق بمحلف عليه ولكن يلزم الكفارة فلو
هذا التزام الكفارة ابتداء بهذا العبارة كذا في فتح القدير وهذا كله اذ لم ينو بهذا النذر المطلق شيئا
من القرب كج وصوم فان كان نوى بقوله على نذر ان فعلت كذا او لم تفعل فحلف عليه الكفارة بيمين
لانه تلك الوتيرة لا ذكره الى كماله بقوله فان حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او غيره فعليه ما نوى
وان لم يكن له ثمة فعليه كفارة البين انتهى فحلف الجديث من نذر نذر لم يستم فلما نذر كفارة
البين على ما اذ لم يكن له ثمة وقيد بلفظ النذر اذ من صيغة النذر كان يقول الله على كذا صلو
ركعتين او صوم يوم مطلقا عن الشرط او مطلقا به فسيأتي الكلام عليه قريبا وقد غلط الالبيني سلة
لفظ النذر بصيغة النذر وبينهما فرق نطق عليه ان شاء الله تعالى وفي التلويح والوجه غير ما لو قال الله
على ان لا اكل لحم فلانا انها ليست بيمين الا ان نوى لان الصيغة للنذر مع اتصال معنى البين انتهى واما
مسألة الحلف بالعليق بالكفر فلانه لا يصل الشرط علما على الكفر فحلف اعتقده واجب الامتناع وقد

حك قال انه كلفا معلقا بشروط قد وجد ولكن لا يعرف الكان بانه ام بالطلاق يجعل على البهين
بانه وابو نصر انه يوسي حلف ونسي انه حلف بانه ام بالصيام ام بالطلاق فحلفه باطل وتو علم
الحالف ان عليه اياما كثيرة لا يعلم عددها يجعل على الاقل لب يجرى عليك شك انه حلف بالطلاق
ام بجزا وشك في وجود الشرط كجدوا التلاح احيا طاولا يلزمه في العتاس قينة
شك حلف ان لم يجرى ببيت فلان هذا فلكذا فعقيد ومنع ولم يجرى به حتى مضى العذ اخلف فيه
والحنان للفتوى الحنفية ثم قال لها وحي في بيت ايتها ان لم اذهب بك الى دارى فانت طالق ثلثا
ثم اخبرها من دارها ففرت منه فلم يعذر على اخذها ووقع الثلث ماوى
اقول ولعل الوقوع لعدم العجز عن الذهاب بها الى داره ولو احتاط في احوالها لكونها امة

وحكمته لا شيخ الاسلام

حلف الوالى رجلا ان يجرى اليه باوائه او بغيرها ممن يعذر عليه عدا فتايت المرأة فلم يجد ما حتى مضى العذ
قبل كينث وقبل لا كينث والقول الثاني اصح هذا اذ لم يكن غيبها باتفاق زوجها ولا كينث اجماعا
ماوى

اقول والحنث في مثله ولعل الخلاف من جهة تحقق العجز في صورة غيبها لعدم الظاهر بها بخلاف صورة
زارها شيخ الاسلام

وتو قال ان لم تروى ثوبى الساعة فانت طالق فاذة من جانب او ينفسه فالحاصل انه منى
عجز عن الفعل المحلوف عليه والبهين موقفة بطلت عذابي حيفه ونحو خلافه لابي يوسف وفي اصح
العنوى على قولها ماوى القديسى

لكن في التذكرة ان الحنث الحنث فيها اذا كان شرط الحنث عدم الفعل لان عدمه يفتق بدون الاختيار
والنفصل بطلب منه في نوع آخر في السكنى من الابان شيخ الاسلام

اتزوج فلانة فنى طالق ان فعلت كذا لا يقع التعيق وتو قال المرأة التي يترقبها فنى طالق صح لانه عرف المرأة
بوصف التزوج وملك المرأة معرفة فلف الوصف كما لو قال هذه المرأة التي اتزوجها فنى طالق لا يقع فلف
نور الابنة المنصوراني فعلى هذا لو قال اتزوج اداة فنى طالق ينبغي ان يقع اسم يقع قينة

ان ذهبت هذه العلة عني فنته حتى كذا فذهبت ثم قادت الى ذلك الموضع لا يلزمه شيء قينة
اسمع وكذا لو قال استخلف يكون ما قلت ان لم تفعل كذا فقال الحالف نعم او بلى ثم قال استخلف اريدت
به الطلاق ثلث او طلاق زوجتك او نسوك ثلثا ولم يفعل الحالف الفعل المحلوف عليه وله ان ياتى او
المرطلق واحدة فقط وله ولاية التعيين وقيل ولاية التعيين للمستخلف لانه لا ان اجمالا من قبله ولو
قال اريدت به تطليق زوجتك او نسائك بطلق كالتن سس بطلان في المسئلة الاولى ثم ثلاث

نسوة وقال من صعدت السطح تنكح فنى طالق فصعدت احدتهن ثلاث مرات ينبغي ان يقع عليها اثلاث
لان الفعل اذا اصبغ الى جهته ينكر حكمه ينكر الفعل فان نحو في التيسير الكبير قال ان الامير اذا قال لجماعة
من العسكر من قتل قبله فليس له فلو قتل احد منهم فنى طالق فلهذا سلبهم فلهذا سلب يقع واحدة
قينة باب البهين في الاكل والشرب والتبس والكلام

وفي المجتبى والجنس هذه المسائل اصل من هو انه منى حقه بمينه على شيء ليس حقيقة مستعملة ولا يجوز
متعارف يجعل على المجاز اجماعا كما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة وان كان له حقيقة متعارفة يجعل على حقيقة
اجماعا لكن كمن حلف لا يأكل لهما وان كان له حقيقة مستعملة ويجوز متعارف فعنده يجعل على الحقيقة وعندهما
يجعل عليها ولا كمن لا يطرق الجمع بين الحقيقة والمجاز ولكن يجزى بقرينة او بما هو الاصح وبينه عليه بيل كثر
منها ما دلت ومنها سلة الكل الحنطة والديق انتى بلفظه فقد صح قولها في هذه المسائل هو خلاف المتقول
في الاصول هنا فانهم نقلوا ان هذه المجاز المتعارف اولى من الحقيقة لانه يجعل عليها ثم اعلم ان الشرب
ان يوصل الى جوفه ملاينا في فيه الهشم مثل الماء والبنيد واللبن فاذا حلف لا يشرب هذا اللبن فلكذا كينث
ولو شرب به كينث والكل اللبن ان يترد فيه الخبز ولو كل وشربه ان يشرب كما هو وتو حلف لا يشرب هذا الصل
فالكل كذلك لا كينث وتو صب عليه ماء وشربه حنث ولو حلف لا يشرب مع فلان فان شربا فلفا
شربا من نوع آخر حنث ولو حلف لا يشرب شربا ولا يشربه فلفا شربا من ماء او غيره كينث
اذ الشرب اسم لا شرب وفي صل البسوط اذا حلف لا يشرب الشراب ولا يشربه فلفا شربا من ماء او غيره كينث
المحواني فاذا في السيلة روايتان وفي فتاوى اهل سمرقند لا كينث بشرب الماء واذا حلف لا يشرب
لبنا فلفا لا في اللبن فالاصل في هذه المسئلة واجاسها ان الحالف اذا عاقده بمينه على ما يقع فلفا
ذلك الباع بايع آخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للمحلف عليه كينث وان كانت الغلبة لغير
المحلف عليه لا كينث وان كانا سواء القياس ان كينث وفي الاصح ان لا كينث فتدبر ابو يوسف الغلبة
فقال ان كان يستبين لون المحلوف عليه وبوجه طعمه وقال محمد تعتبر الغلبة من حيث الافراد وهذا اذا
اضلط الجنس بغير الجنس اما اذا اضلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط باللبن الاخر فعنده ابي يوسف
هذا الاول سواء يعني يعتبر الغالب عجزا ان الغلبة من حيث اللون والطعم لا يمكن اعتبارها هنا فيغير
بالقدر وعنده محمد كينث وهنا بكل حال لان الجنس لا يستهلك بالجنس فلو اذلا خلاف فلهذا يخرج فلفا
اما ما لا يمتزج ولا يخلط كالتين وكان الحلف بالتين كينث بالاتفاق كذا في الظهيرية شرح

الكثير لابن نجيم في قوله لا يشرب من وجلة على الكرم

وسما ما في الولوالجية من تعليق الطلاق بصل قال ان لم ادخل البقعة البلد ولم ابق فلانا فاذة طالق فلف
ولم يصار فيه في منزله فلم يلقه حتى اصبح ان كان حاله بالانه غاب عن المنزل وقت الحلف كينث وان لم يكن

علا لا يحنث ومنها ما في المنقوش وفي يمينه لا دأته ان لم تصل صلوة العجر هذا فانت كذا لا يحنث بحضرة
في البيع منه في قوله ان لم اشرب ما هذا الكوز

قوله وان مات زيد سقط الحلف لان في الذخيرة ان الاصل ان الحالف اذا جعل يمينه غاية وفات
الغاية بطلت اليمين عند ابي حنيفة ومحمد حتى ان من قال لعزبه والله لا اكلك حتى ياذن لي فلان او قال لعزبه
والله لا افارقك حتى تنصيني حتى فانت فلان قبل الاذن او يرى من المال فاليمين ساقطة في قولهما
فلان قال ابي يوسف وعليه هذا اليوم فابراة الطالب وعليه هذا يخرج جنس هذه المسألة اذا
قال ان فعلت كذا ما دمت بخاري فكذا يخرج من بخاري ثم رجع وفعل ذلك لا يحنث فيجب ان يعلم ان كل
ما زال ما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها فاذا اختلف لا يفعل كذا ما دام بخاري يخرج تنهي اليمين
بالخروج فاذا عاد عاد واليمين منتهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في يمينه في فتاوى العسلي و
عليه هذا اذا اختلف لا يصطاد وما دام فلان في هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى لا برصاص
الحالف قبل جوعه او بعد رجوعه لا يحنث في يمينه لان اليمين ينتهي بخروج الامير في فتاوى ابي الليث
اذا اختلف لا يدرى دار فلان ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الحالف لا يحنث في يمينه
وفي العيون اذا اختلف لا يكلم فلان ما دام في هذه الدار فخرج بماله واثامه ثم عاد وكلهم لا يحنث واذا
قال والله لا اكلم فلانا ما دام عليه هذا الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فخره ثم لبسه وكلهم لا
يحنث ولو قال لا اكلم وعليه هذا الثوب فخره ثم لبسه وكلهم حنث لان في هذه الصورة ما جعل
موقته بوقت بل قيده بصفة فتبني اليمين ما بقيت تلك الصفة وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لا
ان تزوجت ما دمتما حيين فكذا فزوج امة في جوفها حنث ولو تزوج امة اخرى في جوفها لا
يلزمه الحنث ولو قال كل امة تزوجها ما دمتما حيين يلزمه الحنث بكل امة تزوجها ما دمتما حيين
فاذا مات احدنا سقطت اليمين حتى لو تزوج امة بعد ذلك لا يلزمه الحنث لان شرط الحنث ان تزوج
ما دمتما حيين ولا يتصور ذلك بعد موت احدنا فيسقط واذا اختلف لا ياكل هذا الطعام ما دام في ذلك
فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الحالف الباقي لا يحنث لان اليمين قد انتهي بسبب البعض ولو قال لعزبه والله
لا افارقك حتى تعطني حتى اليوم ويثبته ان لا يترك (نومته حتى يعطيه حتى فمضي اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى
لا يحنث فان فارق بعد مضي المدة يحنث وكذلك اذا قال لا افارقك حتى اقدمك الى السلطان اليوم
او حتى يخلصك السلطان مني فمضي اليوم ولم يفارق ولم يقدمه الى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو
لا يحنث الا بتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حتى تعطني حتى فمضي اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى
لم يحنث وان فارق بعد مضي المدة لا يحنث لانه وقت للفراق ذلك اليوم وتام ما فيها التمس

منه بعد قوله ان كلمته الا ان يوم اول يوم زيد

وتوصلت لا ياكل من كسب فلان فانكسب ما صار له بفعله كاذبا لمباحات او لغيره في العقود فاما
الارث ليست بكسبه لان الملك يثبت فيه بغير صنع فلا يضاف اليه كسبه فاذا اختلف لا ياكل من كسب فلان
فوزر الحلف عليه شيئا واكل الحالف لا يحنث ولو اشترى الحالف من المحلف عليه ما كتبه المحلف عليه و
الكلمة لم يحنث لان شرط الحنث اكل مكسوب فلان وهذا اكل مكسوب نفسه فلو وهبه له او تصدق به عليه
والله حنث ولو مات المحلف عليه وترك مالا كتبه فخره رجل فاكله الحالف حنث لان الثابت للورث
بين اثبات الموروث وكذلك لو ورثه الحالف والكله حنث لانه كسب فلان الميت قال في الواضحات
بحذف قوله مال فلان الميت انتهى وتجذف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشرارة او وصية حيث لا
يحنث لانه صار كسبا لغيره منه في قوله لا ياكل طعام زيد

واطلق المص في زوال الملك في السنة الاولى في مثل ما اذا زال الملك من المحلف عليه الى الحالف كذا اذا
صلى لا ياكل طعامك هذا فافهمه فاكل لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يحنث
وكذلك في بقية المسائل لا فرق في الزوال بين ان يكون الى الحالف او لا كذا في الذخيرة انتهى
منه ايضا

وفي فتح القدير ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بكلمة لانه اسم لا يهدي اليها فان كان نذر هدي
شاة او بنية فانتاخره من العهدة وبك في الحرم والتصدق به هناك فلا يخرجه امدار قيمته وقيل
في امدار قيمته الشاة روايتان فلو صدق بعد النحر فليس عليه غيره وان نذر ثوبا جاز التصدق
في مكة ببعينه او بغيره ولو نذر اهدا ما لم ينقل كاهدا واروحوها فهو نذر بغيره انتهى فالحاصل
ان في سنة الكتاب لا يخرج من العهدة الا بالتصدق بكلمة مع انتم قالوا لو التزم التصدق على
فقر او مكة بكلمة الغيبة تعيينه التزم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين التزام بصيغة الهدى وبين
بصيغة النذر منه في باب اليمين في البيع في قوله وان لم يست من ذلك

وتوقل ان تركت فلانا بغيره فلان كذا فاذل فلان ولم يعلم به الحالف لا يحنث فان علم ولم يمنعه
حنث وتوقل ان دخلت فلانا بيتي فاذلته طلق فشرط الحنث ان لا يدخل فلان باخرة فاحسن
قبيل سائل لا فقه والسرفة

رجل قال لا اكلم فلانا يوما ثم قال والله لا اكلم فلانا شهرا ثم قال والله لا اكلم فلانا سنة فكم بعد بقاء
حنث في الايمان السنة وان كلمه حنث في اليمين وان كلمه بعد شهر حنث في اليمين الواحدة وان كلمه بعد
سنة لا يحنث ولا شيء عليه فاحسن في فصل الكلام والنزاهة

باب اليمين في الزواج والكنى والابتنان غير ذلك وفي الحاي والحيري والمعتبر في الايمان
الافاظ دون الاغراض وفي الظهيرة من الفصل الثالث من اليمين رجل اخطأ على غيره فقال ان

اشترى كك بغلس شيئا فادانه طلق فاشترى له برسم شيئا لم يكن في يمينه دل على ان العبرة بعموم
 اللفظ انتهى وذكر الامام الحنظلي في مختصر الجامع فاداه مبنية على ذلك فقال باب اليمين في المساواة
 حلف لا يشترط بعشرة حث باعده ولو حلف بالبيع لا يثبت به لان اراد المشتري المطلقة واد بالبيع
 المفردة هو العرف ولو اشترى او باع بشقة لم يكن لان المشتري مستقصع بالبيع وان كان سترتزا
 لكن لا حث بلا سمي كمن حلف لا يخرج من الباب او لا يقرب سوطا او لا يشترى بغلس او يقربه اليوم
 باللف خرج من السطح وضرب بعضا او اشترى بدينار وهدى برغيف لم يكن انتهى وفي التور لا يام
 السعدي شاره والى اصل انه اذا كان في اليمين معلقا بكونه يقين احد احتمله بالفرض واما الزيادة
 على المعلق فلا يكون بالفرض ففي سئل لا ابيع بعشرة فبهاه بشقة انما لا يثبت البيع وان كان غرضه
 المنع عن النقصان لان النقص عن العشرة ليس في لفظه ولا يحتمل لفظه فلا تنقيد بانتهى وفي اطلاق
 من الجنس الخامس من اليمين في الشراء ولو ان البيع هو الذي حلف فقال عبده قران بيت بذا منك فبهاه
 بعشرة ورام وديار او باعده عشر ورمها لم يكن ولو باع بشقة لا يثبت ايضا هذا جواب العباس وفي
 الاستحسان على عكس هذا فان الوفاء بين الناس ان من حلف لا يبيع بعشرة ان لا يبيع الا بالكر من عشرة
 فاذا باع بعشرة استخانا انتهى فالحاصل ان بناء الحكم على ان لا يبيع هو القياس والاستحسان بناء
 على الاغراض سباني انه هل يعتبر في الوفاء التخييل او العمل **شرح الكثر لابن نجيم في باب**
اليمين في الدخول

ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين فلان ان كان فلان يسكنها بحت والا فلا
 ولو حلف لا يدخل دار فلان فادخل فلان داره فدخله الى الف لم يكن فيه روايتان قالوا ما ذكره انه لا
 ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف لان هذا ما لا يبطل الا بطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم ومالك ايد
 للغير كذا في الظهيرية وهي سئل الاصول ايضا منه في قوله والوقف على السطح
 قال في النجوة اذا حلف لا يسكن في دار فلان فكن في دار بين فلان وبين غيره بحت في يمينه قل يقرب
 ذلك البراءة وكذا في سئل الدخول اذا حلف لا يدخل دار فلان ودخل دارا مشتركة بينه وبين غيره
 فان كان المحلف عليه يسكن الدار بحت وان كان لا يسكنها لا يثبت فيها من عند الفتوى انتهى وفي المحيط
 والبول الجنية ويجوز ان يقال ان ادخل فلان بيتي فادانه طلق فهو على ان يدخل باده لا يمتنع في دخل باده
 فقد ادخله ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فادانه طلق فهو على الدخول بعلم الحالف فمتى علم ولم يمنع فله
 ركن وتو قال ان دخل فلان بيتي فهو على الدخول الى الف باولم باع علم به او لم يعلم لان شرطه هو الدخول
 وقد وجد انتهى منه في قوله وادام لكوت **باب**
 واذا حلف لا يبيت مع فلان او لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل متى يكون منه اكثر من نصف الليل

وان كان اقل لا يبيت وسواء نام في الموضع او لم يتم فلو حلف لا يبيت الليلة في هذه الدار وقد ذهب ثلث
 الليل ثم بات بقية ليلة قال محمد لا يبيت لان البيتونة اذا كانت يقع على اكثر الليل فقد حلف على ما لا يتصور
 فلم ينقض يمينه انتهى وفي الوقفات حلف لا يسكن فلانا فدخل منزله فملك فيه يوما او يومين لا يثبت
 لانه لا يكون ساكنا مع من يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا بمنزلة ما لو حلف لا يسكن الكوفة فخرج
 ساوا فتوى اربعة عشر يوما لا يثبت فان نوى خمسة عشر يوما يثبت ولو ساوا الحالف فكن فلان ملغ به
 قال ابو حنيفة بحت وقال ابو يوسف لا وعليه الفتوى لان الحالف لم يبيت كنه ضيقه انتهى وفي الظهيرية لو
 حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فادام الحالف مع حث علم الحالف بذلك او لم يعلم
 وان خرج الحالف بملكه واخذ بالقتل من نزل الغاصب لم يثبت ولو حلف لا يسكن فلانا فكن في مقصود
 او في بيت واحد من غرضه لا يثبت ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وبسي دارا بعينها وتعا سها
 وضرب لكل واحد منهما حائط وفتح لكل واحد منهما لنفسه بابا لم يسكن الحالف في طائفة او في طائفة حث
 الى الف ولو لم يبيت الدار في يمينه ولكن ذكرا على الشكر وباقي المسئلة بحال لا يثبت ولو حلف لا يسكن فلانا
 شهرا كذا فكن ساعه في ذلك الشهر حث لان ملكه كما لا يمتنع وتو قال لا اقيم بآقة شهر لا يثبت مالم
 يتم جميع الشهر ولو حلف لا يسكن اقد شهرا فكن ساعه حث فلو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج
 بنفسه وبات خارج المنزل امله ومناعه في المنزل لا يثبت وهذه اليمين يكون على نفسه لا على المتاع
 منه في قوله لا يسكن هذه الدار

ثم في الخروج والدخول يشترط اليقظة عند الانفصال للمتحكما قدامه وفي الايمان لا يشترط بل اذا اقبل
 اليها بحت نوى او لم ينو لان الخروج مشق بحت الخروج اليها والى غيرها وكذا الدخول فلا بد من اليقظة عند
 ذلك كالمخرج الى الجبارة بخلاف الايمان لان الوصول غير مشق وفي المحيط بآية فانه علم يادون
 لا يثبت وفي النجوة اذا حلف الا قبل ان لا تأتي داره عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثم حتى مضى العرس
 لا يثبت هكذا ذكر في المتن وعنده فقال لانها ماتت العرس بل العرس اما ما لو حلف ان لا يأتي فلانا فهو على ان يأتي
 منزله او ماله نية اوله يمينه وان اتي مسجده لم يثبت رواه ابراهيم عن محمد وفي المتن رجل لزم رجلا وحلف
 الملتزم بآية فانه في الموضع الذي لا يبر فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف بآية
 هذا فتحوّل الطالب من منزله فاتي الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي كثر
 اليه وتو قال ان لم املك هذا في موضع كذا فعبدي قوفاه فلم يجده فقد برأنا هذا على ايمان ذلك الموضع
 ومنه بخلاف ما اذا قال ان لم املك هذا في موضع كذا فاتي الحالف ذلك الموضع فلم يجده حيث بحت
 لان هذا على ان يجتمع انتهى وفيه بالبيان لان العادة والزيادة لا يشترط فيها الوصول ولذا قال في النجوة
 اذا حلف ليعود فلانا او ليزورته فاتي بابه فلم يؤذن له فخرج ولم يصل اليه لا يثبت وان شابه ولم يستأن

حنت قال في المحيط وعلى قياس من قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فمضى او قبح حنت فوجب هنا
في الوجهين وهو المختار لما احتجنا انتهى وتو قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فمضى او قبح حنت فوجب هنا
فارسل بها على يد ابن وصاحته من براسول لا يحث لانه قد ارسل وكذا اذا قال ان لم ابعث اليك
منفعة هذا الشهر وتو قال ان لم ينجني هذا بضع كذا فانت طالق فبعت به مع ان قال ان كان رزق
وصول عين المتاع اليه لا يحث وان كان غرضه ان يخل بنفسها يحث وتو قال الرجل لا يصح ان لم اكتب
بكم اللينة الى منزلي فاداة طالق فذهب بهم بعض الطريق فادهم العسس فبهم لا يخلو اذنه بل كذا حكمي
عن الفقيه ابى جعفر قال الفقه ابو الليث هذا الجواب يوافق قولهما في مسئلة الكسرة وقد قرئ في اول السبع
اختيار الصدر الشريف في جنس هذه المسائل بخلاف هذا انتهى ما في الترجمة ولم ارجع من شرح بلغظ الرواج
من ائمتنا وهو كثير الوقوع في كلام المصريين وفي ايمانهم لكن قال لا يهرى لغة العرب ان الرواج الذي
سواء كان اول الليل واخوه او في الليل قال النووي في شرح مسلم من كتاب الجمعة بعد فعله وهذا هو
الصواب انتهى فقلت اذا اختلف لا يروح الى كذا فهو معنى لا يذهب وهو معنى الخروج بحيث بالخروج

عن قصد وصل اولاً منه في قوله لا يخرج اولاً يذهب الزم

اقول في الابان ايضا لا يشترط الوصول حقيقة بل يحصل التبر بالوصول الى اقصى موضع يمكنه الوصول اليه
وطلب الوصول حقيقة كما ذكره قريباً فهو نظير تسلي العيادة والزيارة في انه لا يشترط فيها الوصول الى
من يعود او يزوره حقيقة بل يحصل التبر بالوصول الى اقصى موضع يمكن العيادة والزيارة الوصول اليه وطلب
الوصول حقيقة ولا ينافي هذا اشتراط الوصول في الكل شيخ الاسلام

وان كان اليه في البيت فلم يمكنه الخروج حتى اخرج لم يحث كذا في التبيين وفيه وفي التجسس رجل قال
لا والله ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليه بالليل فانتا معدورة حتى تصبح لانتا في معنى الكسرة
في هذا التكني لانتا تخاف الخروج ليد وتو قال ذلك رجل لم يكن معدوراً لانه لا يخاف هذا هو المختار انتهى
اقول وصرح بذلك في الترجمة حيث قال بعد ذكر المسئلة حتى لو تحقق الخوف في جهة ايضا من جهة التصوص
او ما شبه ذلك كان معدوراً شيخ الاسلام

ولما فاة لان ما في التبيين مفروض بانه لا يمكنه الخروج وما في التجسس فيما اذا كان لا يخاف منه
في قوله لا اسكن هذه الدار

لا يبين في هذه الا في المسئلة في حق صان المال ان يخل لا يقطع ولا يبين في الاشياء السنة والقول قول القدر
عليه وقال لا يحلف في كلمة الا اللعان فان يخل بحبس حتى يترجى ويحلف ولا يقضي بالتمكول لانه بذل واقرار
لكل اذ لم يقصد به المال فان قصد بان ادعت على رجل انه تزوجها وطلقها قبل الدخول ولها عليه نصف
المهر يحلف فان يخل بغير نصف المهر يحلف ما

رجل اخذ السلطان واراد ان يحلف فقال له قل ما تريد فقال الرجل ما تريد ثم قال السلطان له برز اريد
بياتي فقال الرجل روز اريد بياتي فلم يأت الرجل يوم الجمعة قالوا الا حنت عليه لانه لا قال قل ما تريد
سكت صار فاصلا فلما بصير عينا بعد ذلك فاقبحان في عهد اليه من الابان
رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار انه لا يدري ابن هو واراد بانه لا يدري في اي مكان هو
من داره لا يحث في يمينه لانه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فاراد ان يذهب فنعوه
فوضع رجله على يمينه من السطح وقال ان بت اللينة او اكلت هنا فاداة طالق واراد به موضع رجله
فنام او اكل في غير هذا الموضع من السطح لا يخلو اذنه وبانه لا يخلو قضاء السلطان اذا حلف فلا
انه لا يعلم باركه اختلف ثم ذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت اليه ان قالوا رزقوا ان لا يكون حاشاً
لانه ما كان حالاً وقت اليه منه ايضا في فصل عطف الشرط

رجل قال ان فعلت كذا فنته على ان اضيف جماعة فربني فحنت لا يلهي شيء وتو قال من على ان علم
كذا وكذا يلهي ذلك رجل قال مالي به في الكين لا يقيم ذلك الا ان ينوي القصد فنته
رجل قال كل عبد اشترته فهو حرة الى سنة فاشترى عبد قبل السنة لا يمين حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر
السنة بعد العتق فلا يمين قبل السنة كما تو قال لا والله انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد السنة وتو قال
كل عبد اشترته الى سنة فهو حرة فاشترى عبد قبل السنة عتق من ساعته لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت
السنة غاية لليمين منه في اليمين الموقفة

وتو حلف لا يفعل كذا الى قدوم الحج او الى الحصاد والدباس لم ينوشا فهو على اول الحصاد والدباس
وعلى اول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به اليه لان اليه ينتهي باول جزء من الغاية منه ايضا
وتو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف حامياً لا يعرف اختلف العلماء فيمينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين
من رمضان يكون بعد اليه لان ليلة القدر عند العامة الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان وان
كان الحالف فقيهاً فحلف الى فمينه ان كانت يمينه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحث ما لم يمين
كل رمضان من السنة الثانية لان هذه ليلة القدر يقدم وينأخر فمضى ان يكون ليلة القدر في السنة
الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية يكون في النصف الاخير من رمضان فحلف في
اليهين يمين حتى يمين كل رمضان من السنة الثانية وهو المختار لغتوي منه ايضا

نوع منه وفي الجامع رجل ساءم رجلاً فوجب عليه منه بمسئلة درهم وابي اليباح ان ينقصه
من اثني عشر فقال المشتري عبدي حرة ان اشترته باثني عشر فاشتراه باثني عشر ودياراً
بحث وفي الفتاوى رجل قال لا والله انك اترانيك درهم تاده درهم جامد فمضت طالق فاشترى
ها ثوباً باكر من عشرة بحث فباس على هذه المسئلة وقوله جامد فمضت فمضت في مسئلة الجامع

لو اشترى باع عشر درهما ودينار او ثوب لم يحث وان كانت قيمته ازيد من درهم
ولو ان البائع هو الذي حلف فقال عهدي قرآن بعث هذا منك بعشرة درهم فباعه بعشرة درهم
ودينار او باع عشر درهما لم يحث ولو باعه بشعة لم يحث ايضا فبا سوا في الحث ان على
العكس فان الوفاء بين الناس ان من حلف لا يبيع بعشرة ان لا يبيع الا بالقرن عشرة
ولو حلف البائع لا يبيع بعشرة حتى يريه فباعه بعشرة ودينار او ثوب لم يحث ولو باعه بشعة
لم يحث قياسا وبحيث استحسانا وبمثل لو قال عهدي قرآن بعته بعشرة الا با زيادة فباعه
بشعة يحث ولو قال عهدي قرآن بعته بعشرة حتى يريه فباعه بشعة ودينار لم يحث وكذا لو باع
بشعة بدون الدينار ولو قال عهدي قرآن بعته بعشرة الا باقل فاشترى بشعة ودينار

يحث استحسانا خلاصة في كتاب الابان في الفصل الخامس

اقول لم يذكر الامام قاضيان في هذه الصورة الحث استحسانا بل فيما اذا قال في يمين
حتى يريه كاسيا في لكن ذكره في مجموع النوازل اقول ذكر في مجموع النوازل انه يحث بها قياسا
كما يفهم من جواب المسئلة التي عليها قال لان العشرة فيها موجودة كره حرام

اقول مقتضى المسئلة ان ولي الحث في هذه الصورة استحسانا لا لا يحثي نعم رجمناه

رجل اراد ان يشترى ثوبا فقال البائع والله لا يبيع بعشرة ثم باعه بشعة لا يكون حثا
ولو قال المشتري والله لا اشترى بعشرة فاشترى باع عشر كان حثا ولو قال البائع والله
لا ابيع الا بعشرة فباعه بشعة كان حثا وكذا لو باعه بدينار وعشرة درهم ولو باعه بدينار
وعشر درهم لا يكون حثا ولو قال والله لا ابيع بعشرة حتى يريه فباعه بشعة لا يكون حثا

قياسا ويحث استحسانا قاضيان في مسائل الحث والحرمة

رجل قال هذا الرغيف على حرام فاكل نصفه ذكر في المجموع عن ابي حنيفة ان عليه كفارة اليمين قال
الصحيح انه لا يكون حثا لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا اكل هذا الرغيف ولو قال

هكذا لا يحث باكل البعض منه ايضا

باب في الضرب والعقل وبغير ذلك وفي التطهيرية مغزا الى النوازل اذا قال المدعيون رب
الدين والله لا قضيت مالك اليوم فاعطاه فلم يقبل قال ان وضعه حيث شاء وله يد له لو اراد
لا يحث والمغضوب منه اذا حلف ان لا يقبض المغضوب فباعه الغاصب وقال سلمة ابك
فقال للمغضوب منه لا قبل لا يحث ويبرأ الغاصب من ضمان الرد انتهى شرح الكثر بن

يحيى في قوله لا يقبضين دينه

وفي الجبل اذا نام الطالب او غفل عن المطلوب او شغل ان بالكلام حتى يهرب المطلوب

لا يحث في يمينه للو بقر في قوله والبيع به قضا

وكذلك لو منع ان عن الملازمة حتى يهرب المطلوب لا يحث في يمينه وفي مجموع النوازل بل
حلف بطلاق او انة انه يعطيه كل يوم درهما فباعه اليها عند الغروب ورجا يرفع اليها عند الفجر
وقال اذ لم يكن يوم وليته عن دفع درهم بقر في يمينه وسئل لا وزجدي ممن قال لصاحب الدين
ان لم افض ففك يوم العيد فكذا في يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة لم يجعله عبدا ولم يصل فيه
صلوة العيد لبل لاجل هذه وقاضي بلدة اخرى جعله عبدا قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبدا
بزم ذلك اهل بلدة اخرى اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرضائية وسئل ابو نصر الدتوسي عن
حلف غريم ان ياتي منزله غدا ويريه وجهه فاناه فلم يجده وقد غاب لا يحث في يمينه انتهى ما في الفهر

منه ايضا

وقد شافى اول كتاب الابان انه لو قال الله لا افعل كذا اثنا يمين انتهى ويكون لا مقدرة وليست
للايثبات لانه لا يجوز حرف نون التاكيد ولانه في الاثبات فيلحظ في شرح الجمع في شرح قوله
لا يفعل كذا اتركه ابد لان اليمين لا تخل بفعله وهو سهو بل تخل فاذا حث بفعله لم يحث بفعله

ثانيا منه في قوله لا يفعل كذا

قوله ولو حلفه وال يمينه بكل داع وحل البلدة تعيد بقيام ولايته بيان لكون اليمين المطلقة
تعتبر معتدة من جهة المعنى كما في هذه المسئلة لانها مطلقة من حيث اللفظ لكن لما كان مقصود
المستحلف دفع شدة او شدة غيره بوجه فلا يعيد فايدته بعد زوال سلطنته وال زوال بالموت وكذا

بالزوال في ظاهرها واثباته انتهى منه ايضا

واشرا المص الى مسائل منها لو حلف رب الدين عزيمة او الكفيل باجر المكفول منه ان لا يخرج من البلدة
باذنه فعتقه بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما تنقح من له ولاية المنع وولاية المنع
حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج اذنه الا باذنه تعيد بحال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال ان حث
اذا نه من هذه الدار فعتقه حرام ولم يعيده بالاذن او حلف لا يقبلها فخرجت بعد ما ابانها او قبلها
بعد ما ابانها حيث يحث لانه لم يوجد فيه دلالة التعيد بحال قيام الزوجية وعلى هذا لو قال اذنه كل
اذا نه ازوجهها بغير ذلك طلق فطلق اذنه طلاقا باينا او ثلثا ثم تزوج بغيرها طلقت لانه لم يعيد
يمينه ببقائه النكاح لانها انما تعيد به لو كانت المرأة تسفيد ولاية الاذن والمنع بعد النكاح ومنها
لو ان سلطانا حلف رجلا ان لا يخرج من البلدة الا باذنه ثم خرج بعد غلبة بدون اذنه لا يحث لان
اليمين تعيدت بحال قيام السلطنة كذا في المحيط ولم ار حكم ما اذا حلفه وال يمينه بكل داع ثم غفل عن
وظيفة وتولى وظيفة اخرى اعلى منها كما لو نذر اراد حلف خيرا ثم صار واليا وهو المستحق في زمانا

بالصواب شي وينبغي ان لا يتطل اليه من ان لا يصار متكلم من ازالة الفاء والكسر من الحالة
الاولى منه في قوله ولو حلفه والى

وتووب الطالب الالف للغيرم فقبله او احواله الطالب رجلا له عليه مال بانه على يدونه او
احال المطلوب الطالب على رجل وازاد الطالب المطلوب الاول لا يحث الحالف في هذا الحلف ولو
حلف لياخذ من فلان حقة او قال يعقبض فاحذ بنفسه او حذوكيله فقد برئ منه وكذا الواضحة
من وكيل المطلوب وكذلك الواضحة من رجل لعل بالمال من المديون بالمديون او من رجل اقو
احاله المديون عليه فقد برئ في يمينه كذا ذكره القدر ورني وذكر في العيون اذا حلف الرجل لياخذ
ماله من المطلوب اليوم فقبضه من وكيل المطلوب حث فان قبضه من متوقع لا يحث وكذلك
لو قبضه من كفيه والمحال عليه لم يحث قال القدر ورني وكذلك لو حلف المديون ليعقبض فلانا
حقة فاحذ به بالاداء او احواله فقبض بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لم يبر في العيون حلف
لا يعقبض ماله على الغيرم فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيرم وقبض ذلك الرجل
حث في يمينه وان كانت الحوالة قبل اليمين لم يحث وعلى هذا اذا وكل رجلا بقبض الدين
من الدينون ثم حلف ان لا يعقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحث وقد قيل ينبغي
ان يحث وهذا الغايل قاس هذه المسئلة على ما اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة او وكلة
ان يطلقها ثم حلف ان لا يتزوج او لا يطلق ثم فعل الوكيل ذلك حث منه في قوله

ليقبض دينه اليوم

اذا حلف الرجل لا يتزوج امرأة فاسلمت على طهره فبات المرأة وقفت حاجتها لا يحث في يمينه
بل كذا ذكر في ايمان النوازل وذكر في حدود النوازل انه يحث في يمينه قال صدر الشهيد الفتوى على
الحث وقيل اذا كان يتمكن منه حث ومالا فلا وان كان يائما فلا يحث وفي النوازل ايضا اذا
قال الرجل لا والله طالق ان لم يكن جامع فلانة الف مرة فهذا على كثرة العدد ولا على كمال العدد لان
الف تكرر وازادها الكثرة ولا تغير فيه قالوا والسبقون كثير قال الله تعالى ان تستعملهم
سبعين مرة الآية واراد به الكثرة وفي احوال ايمان القدر ورني اذا حلف لا يركب حراما هذا
على الزنا وان كان الحالف عتيا او مجبوا وهو على القبلة الحرام وما اشبهها قال لا والله ان
كسي حرام كني ترا طلاق ثم ان هذا الرجل طلقها واحدة بانية وجامعا في عهدتها فبأس قول
ابي يوسف لا يتبع بناء على ان عند ابي يوسف العبرة في باب الايمان الغرض والغرض من هذه اليمين
فعلها مع غيره والى مل عليه هذا وما يميز ان عموم التلغظ قيل وينبغي ان لا يقع الطلاق في هذه
الصورة بالاتفاق لان الطلاق معلق بالحرام والحرام اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الزنا ووطئ الزنا

في القدر ليس بزنا وفي عيون السائل اذ انتهت زوجه بالعلمان فخلقته ان لا ياتي بالحرام فقبل
علمه ماله او لم يشهده لا يحث ولو جامع فيها دون الزوج يحث وان لم ينزل لانه يراو بالحرام هنا
الجامع عرفا في الزوج وفيما دون الزوج لا ينبغي ان يحث هنا لان مثل هذه الافعال مع علمه
مباح عند مالك فيمكن الشبهة ونفع الشبهة ومع الشبهة لا يتحقق العقل واما واليمين عمدت على
الحرام مطلقا فانما يدل على فعل محض امام مطلقا في فاضوى العنصر اذا قال لا والله انكر حرام كره ترا
سه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامع فيها دون الزوج لا تطلق لانه يراو هذا
الجامع في الزوج عادة وهذه الرواية مخالفة رواية العيون اقول سيجي بعد سطر ان غلب استعمال
الجامع المضاف الى المرأة في الجامع في الزوج الظاهر ان الحرام المضاف اليها ايضا ما غلب استعمال فيه

ومع وجود هذا الاحتمال كيف يحكم بحال الفقة رواية العيون شيخ الاسلام
هذا باطل بلا شبهة وحاشا عن ذلك بل هذا الكلام لا يبادر بصد من سلم فضلا عن مالك فتر

تحلى منه امام دار الهجرة شيخ الاسلام

فنادى اهل سوقه رجل اتم بصبي فقال يا بناترسة اكر با وما صا طي كره ام فاداة طالق وقد
كان قبله طلقته او اذ قال لا والله ان جامعك فكذا في يمينه على الجامع في الزوج حتى لو جامعها
فيما دون الزوج لا يحث في يمينه كذا ذكر في ايمان الجامع وهذا لانه غلب استعمال الجامع المضاف الى المرأة
في الجامع في الزوج فصار الجامع المضاف الى المرأة يحكم عليه الاستعمال صريحا في الجامع في الزوج فطلقة ينصرف
اليه وان قال يحث الجامع فيما دون الزوج صدقة القاضي في احوال الجامع فيما دون الزوج تحت اليمين
ولا بصدقة في احوال الجامع في الزوج عن اليمين وكان ينبغي ان يصدقة القاضي في احوال الجامع في الزوج
عن اليمين لانه نوى حقيقة كلامه لان الجامع مأخوذ من الجمع وقد وجد معنى الجمع في الجامع فيما دون الزوج
ومن نوى حقيقة كلامه بصدق وبانة وقضا وان كان ما نوى بخلاف الظاهر لا يرى ان تن قال عبده
حريم بعد فلان وعني بياض النهار صدق وطهرته ما قلنا والجواب وهو الاصل في جنس هذه المسائل
ان الكلام اذا كان له حقيقة وجاز وهو ينصرف الى المجاز عند الاطلاق بحكم غلبة الاستعمال فنوى المتكلم
حقيقة فالقاضي يصدقه كما في سئلة القدر وم فان اليوم في حقيقة اللقمة بياض النهار والوقت مجاز برف
الاستعمال متى ذكرنا مفرد بعقل لا يتقدر باليوم فاذا نوى بياض النهار فقد نوى حقيقة كلامه فيصدقه القاضي
اما اذا كان للكلام حقيقةان وهو ينصرف الى صريحا بحكم غلبة الاستعمال فنوى المتكلم حقيقة الا في فاعلم
لا بصدقة لان الحقيقة التي انصرف اليها الكلام عند الاطلاق ترجحت على الاخرى بحكم غلبة الاستعمال
فستقط اعتبار الاخرى فصار الاخرى كالمجاز من حيث الاعتبار ولو كان مجازا حقيقة لا يصدقه

القاضي في دعواه فكذا اذا صار مجازا من حيث الاعتبار زوجه

وتو قال المولى بعد بيمينه ما أدرك به فلان فقد أدركت به فادركه الرجل بالخروج فخرج فالمولى لما
 لا ت مقصود المولى من هذا ان لا يخرج الا برضاه فاذا قال ما أدرك به فلان فقد أدركت به فهو يعلم
 ان فلانا يأمره بالخروج والرضا بالشئ بدون العلم به لا يتصور فلم يعلم كون هذا الخروج رضيا به فلم يعلم
 كونه مستثنى منه وتو قال المولى لا قبل قد أدركت به في الخروج فادركه الرجل بعد لم يحث المولى وتو قال
 لا أدركه ان خرجت الا باذني ثم قال لها ان كنت فادركت فقد أدركت لك لم يكن منه هذا اذ ناله لانه
 خاطره كذا في البديع شرح الكثر لابن نجيم في قوله لا يخرج الا باذني
 الشراعية لا يبيع بمسدة حتى يريده فبهاه بتمسك لم يحث قباب وبهاهنا ما تارخية
 في العاشر

ولا تخلق في الصلح عن مال وهو قيد بان يكون عن اقرار لا تخرج ببيع اما الصلح عن ماله فهو ذاك للبعين
 في حق المدعي عليه فيكون الوكيل من جانبه سفير المصالح فكان من القسم الثاني كالمسئلة في كتاب الوكالة فعلى
 هذا اذا حلف المدعي ان لا يصالح فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه لا يحث مطلقا واذا حلف
 المدعي عليه ثم وكل به فان كان من اقرار حثنا شرح الكثر لابن نجيم في البين ببيع الكثر
كتاب الحدود والحد في الشريعة موانع عن الجبايات ففعل المرتبة لصيانة الدين والعقاص
 لصيانة النفس حد السرقة لصيانة العمل وحد القذف لصيانة العرض وحد الزنا لصيانة النكاح
 وحد السرقة لصيانة المال وفي الهدية هو في الشريعة العقوبة المقررة صيانة تالي حتى لا يستحق العقاب
 حد لكونه حق العبد والتعزير لعدم التقدير والله اعلم صابغ شرح منظومه في الحدود
 وان قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصا ولا يغفل به في ذلك فابنجان في قبيل كتاب
 الا اراه مذکور

تو قال قصاصا فالحلف لا في سائر العتادي من انه يقتل حد الا قصاصا شيخ الاسلام
 اذا اظهر ان الشهود كانوا عبيدا او كافرا او ما اسببه ذلك قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير اربعة
 شهودا شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده به الامام ثم اظهر ان الشهود كانوا عبيدا او كافرا
 او محدودين في قذف او اظهر ان احد الشهود كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وقدمات
 من الجلد او جرحه السباط قال ابو حنيفة لا ضمان على القاضى ولا في بيت المال وقال ابو يوسف وجرحه
 الضمان في بيت المال التوبة ان مات المجلود وضمان الجراحه ان جرحه السباط واللام في التفسير
 في المحصن وفي غير المحصن ما ذكرنا صورته في المحصن اربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو محصن او شهدوا
 عليه بالزنا والا حصان فزجه الامام ثم وجد احد الشهود عبدا او كافرا او محدودا في قذف فقتل
 على القاضى ويرجع القاضى بذلك في مال بيت المال بالاجماع الاصل في جنس هذه المسائل ان

القاضى متى ظهر خطاؤه فيما قضى يمينين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقتضى للبلدان القاضى
 في العتق حامل المقتضى له ومن تحمل العتق عملا ولحقه في ذلك ضمان من غير قذف من جهة يرجع بذلك
 على الممول له اصله المودع والوكيل بالبيع والشرقي اذا حلفتم العتق فانه يرجعون بذلك على الممول
 لهم وطريقه ما قلنا فلكذا انهم ينظرون فحصل العتق بالمال كان المال قابلا بعينه في يد المقتضى لا اخذه
 القاضى وردة على المقتضى عليه وان كان مسئلا كالمقتضى ويرجع بذلك على المقتضى له وان كان المقتضى
 به قصاصا يرجع بالمقتضى على ولي العتق صلاية هو المقتضى له وان كان المقتضى به رجعا او قطع به في الشرف
 يرجع بالمقتضى في بيت المال لو اظهر ان الشهود قاضى فلا ضمان على القاضى يحيط برأى
 مخالفت لظاهر ما في الكتب المشهورة من انه لا ضمان على القاضى في خطاؤه الا ان يقال ما دمهم عدم قرار
 الضمان عليه وينبغي ان يرجع ما في الفصل الرابع عشر من كتاب ادب القاضى من هذا الكتاب و

يتأمل في التوفيق بين كلاميه شيخ الاسلام
 فان قالوا حده قاضى كدركه كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف انا اقيم البيعة على اقرار ذلك
 القاضى انه لم يجد في ولا يوقت واحدة من البيعتين وقتا فان القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف
 ولا يمنع القاضى من العتق بكونه محدودا في قذف بسبب بيعة الاقرار وان كان الشهود قد وقوا
 في ضربه وقتا بان شهدوا ان قاضى بحد كذا حده حد القذف سنة سبع وخمسين واربعماية مثلا فقام
 المشهود عليه البيعة ان ذلك القاضى قد مات سنة خمس وخمسين واربعماية او اقام البيعة انه كان
 غائبا في ارض كذا سنة سبعة وخمسين فان القاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى
 بيعة وهذا لان بيعة المشهود عليه من حيث المعنى قائمة الى التيق لان المقصود من اثبات موت القاضى
 قبل ذلك توقي الجلد لا محال او يتحقق بالموت وكذلك المقصود من اثبات الغيبة توقي الحكم او ثبتت
 بالغيبة فكانت بيعة المشهود عليه قائمة على التيق فصار وجودها والعدم بمنزلة قال لا ان يكون امرأ
 مشهورا من ذلك بان يكون موت ذلك القاضى قبل الوقت الذي يشهد الشهود باقامته للحرقية و
 كون ذلك القاضى في ارض كذا في الوقت الذي يشهد الشهود باقامته للحرقية طاهر مستغنيا عن كل
 صغير وكبير وكل عالم وجاهل فح لا يقضى بكونه محدودا في قذف ويقضى على المشهود عليه بالزنا
 بالحد لان القاضى يتيق بكونه شهودا حد القذف كذبة لما كان موت ذلك القاضى وغيبته في الوقت
 الذي شهد الشهود باقامته للحرقية مستغنيا طاهر افرق بين هذا وبينما اوضحنا ان فلان
 طلق امرأته يوم النحر بركة وشهدوا ان انه اعتق عبده في ذلك اليوم بعينه في الكوفة فان القاضى لا يقضى
 بواحدة من البيعتين ومما لو شهد شاهدان على ان قاضى الكوفة حده يوم النحر من سنة كذا بالكونة و
 اقام المشهود عليه شاهدان انه يوم النحر من تلك السنة كان بركة فان القاضى يقضى ببيعة الحد ولا

الى البنية الاخوي تحيط برهاني

رتي بجارية امه او جدته فولدت ولدا فهو

قبيته

ولا صد على الذمي في شرب الخمر في طاهر الرواية فان اظهر ادب وهو الحسن انه يجه اذا سكر

الحاوي القدسي

واتا حوالا يفتن اذا اعتقد فعلها يخلق ذلك السر وقال ابو حنيفة رحمه الله يقتل

الاحول ولا يستاب ولا يقبل قوله انه يرجع منه ايضا

وذكر الاسيحي اذ قال لامرأته يا ربسي كجدة العذف ونحن ابراهيم النخعي اذ قال لامرأته يا ربس

يكون قاذفا قاصيخان

وعلى انه كان يبعد ان يضربان حرمان اذا اضرنا بنا واذا اضرنا عاد الى الردة وقال ابو عبد الله

البلخي يقتل ولا يقبل ثوبها قاصيخان

وان شتم اثنين او ثلثة زيد في التعزير على قدر ما يراه الامام فواته الاكل

وفي قبول شهادة السامع الزجال في التعزير روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله فواته الاكل

ثم اعلم ان ما يلزم من ادلة على ان من استحل ما حرمة الله تعالى على وجه الظن لا يكون وانما يكون اذا

اعتقد الحرام حلالا لا اذا ظنه حلالا اذ لم يمتدح في الحرام فلو ظن الحلال فانه لا يجه بالاجماع و

يؤثر كما في الظاهرية ويجوز ما لم يقبل صدقة يكون له في نظيره وهو ينظر ما ذكره القوي في شرح مسلم

انه ظن الغيب جاز كظن البين والتمس بوقوع شيء في المستقبل بغيره او عادي فهو ظن صادق و

المسوغ هو ادعاء علم الغيب والظاهر ان ادعاء ظن الغيب حرام وليس كغيره كخلاف ادعاء علم الغيب

فانه كونه مسوغا ان شاء الله تعالى في باب الزجر شرح الكفر لابن نجيم في قوله

بلى الظاهر تصوير المسئلة فيمن هو حديث عهد بالاسلام بحيث لم يأت عليه بعد الاسلام زمان

يتمكن فيه من تعلم تلك الحرامات والآثار في الذمي ذكره بين الظن والاعتقاد الجازم كجند وظاهر

لبطلان بل هو مما لا يفوه به فحصل فضلا عن فتيه وما ذكره نظيره فيتميز عن ذلك كما لا يخفى فان

الشرع لم يكلم يكون من يولد لزيد اني مثل حتى يكلم بكفر المني بطله انه سيولد له ذكر وانما حكم بعدم علم الغيب

للمتعم والتمس واما ما من ظن انهم يعلمون الغيب كغيرنا شك شيخ الاسلام

وقد نقلت ارجح عن المحيط البرهاني في باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل من كتاب الشهادات مغرا الى

الاقضية اذا اسلم الرجل وهو لا يترى التوأن فتشادة جازية يريد بقوله لا يترى التوأن لا يعلم التوأن للحال

لانه عدل مسلم فاذا لم يعلم التوأن للحال بصرفه فاسقا انتهى ولا شك في ان من ليس حديث عهد بالاسلام

لا يقبل شهادته اذا لم يعلم التوأن وقد ذكرنا في قيل سبله المسئلة ان من ترك الاشتغال بالعلم الموقوف

عليه لا يقبل شهادته ونقله في فصل التعزير من المجتبى المعنى فقله انتم فرقوا بين من هو حديث عهد

بالاسلام وبين من ليس كذلك قال في التنازع حاشية نفاذ عن بيته الدهر تسل ابو رومن شك

في تحريم الزنا والخود موقوف العهد بالكفر بما يكلم الاسلام فقال هو متمسك بحكم الفعل فان علم حرمته

بالشرع واستحل ذلك كذا انتهى شيخ الاسلام

واتا المص الى ان المساجدة للآثام ولو فيها فلا صد عليه بشبهة العقد عنه الامام لان المسوق في آثامنا

المنفعة ومعنى المعتد عليها في الاجارة وقال كذا في السباني واطلق في المحرم فمثل المحرم سببا ورضيا

وصهرية واثار الى انه لو عقد على منكوته الغير او معتدة او مطلقة الثلث او ائمة على حرة او تزوج بغير

اوائمة بلا اذن سيده او تزوج العبد بلا اذن سيده او تزوج فسا في عقده فوطهن وجمع بين اخيهن

فوطهن والاجرة لو كان متعاقبا بعد التزوج فانه لا صد بالوطي بالاولى وهو بالاتفاق على الاظهر اما

عنده وظاهره واما عنه بما كان الشبهة انما تستفي منه ما اذا كان مجتمعا على تحريمه ومع حرمة على آباء

وقبيل بني الحدة لان التعزير واجب ان كان عالما قالوا بوجع بالضرب الشبهة ما يكون من التعزير

سياسة منه ايضا وفي جامع الزاوي لا يشترط قيام النكاح لبقاء الاخصان والله اعلم شرح جامع الصغائر

ويجب ان يعلم ان حصول الوطى بنكاح صحيح شرط لحصول منه الاخصان ولا يجب بقاءه لبقاء الاخصان

حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي مجردا وزني يجب عليه اربعه انتهى

درر زجر

ولو آجابه فقط يجه لعدم ما يوجب التسقوط والظن في المرأة فمثل المرونة والطايفة فتجه لو اكرها

دونها ولا يجب المهر عنها شرح الكفر لابن نجيم في قوله وقد بوطي امه اخيه

وعليه مهر بذلك فتضي على رضاه عنه بالعدة ولان الوطى في دار الاسلام لا يجوزوا عن الحدة

او المهر وقد سقط الحدة فتعيق المهر وهو مهر المثل لهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحدة كما لا يجب فيه

المهر كما ذكرنا الا في وطى جارية الابن وحلفت منه وادعى نسيه كما ذكرنا في النكاح او في وطى التبت

مبيعة قبل التسليم ذكرنا في الايات وينبغي الا يجب بوطي جارية السيد لان المولى لا يجب له دين

على عبده ولو قيل لو يجب لم تسقط فستقيم على ما افترضنا في تزوج المولى عبده بجارية كذا في البتين

ولا رد ما نوزني حتى باءة بالغة مطوعة قالوا لا قد على البقي ولا مهر عليه لاسقاطها فحقا حيث مكنته

لان المهر واجب لكنه سقط لا ذكرنا فلم يجل وطى عنها وفي المجتبى ما سبق تزوج بالغة بغير اذن ابي وطى

وروايب النكاح فلا مهر على البقي لان قوله غير معتبر شرح الكفر لابن نجيم

واعلم انتم بذكر ون في حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاير ان القاضي

ليس الحكم بالسياسة ولا العمل بما فيه عدم الحجة لان التبرير واجب قالوا يرجع ضربا زاد في الجائع
الصغير انه يودع في السجن قال في فتح القدير حتى يموت او يتوب ولو اخطأ واللواطة فله الامام محضا
كان او غير محض سياسة وذكر العلامة الاكل في شرح المشرك ان اللواطة محرمة عقلا وشرعا
وطبعا بخلاف الزنا فانه ليس بحرام طبعا فكانت اشبه حرمة منه وانما لم يوجب الحجة ابو حنيفة فيها لعدم
الدليل عليه لا تحفظها وانما عدم الوجوب فيها للتقليد على الناظر لان الحجة مطهر على قول بعض العلماء
شرح الكفر لابن نجيم في قوله وفي اجنبية في غير قبيل

وفي الظهيرية رجل اتى بغاشية ثم تاب واناب الى الله تعالى فانه لا يعلم العاصي بغاشية لاقامة الحجة
لان السر من ذوب اليه انتهى قوله والانا والوطي في قبل قال من الملك وشبهه بيان المعناه الشرعي والتوقي
فانما سوا فيه وخرج الوطي في البرز وخرج ووطي زوجته وامته ومن له فيه شبهة ملك ودخل ووطي اب جارية
ابنه فانه زنا شرعي برليل لانه لا يحد فاذن بالزنا وان لم يوجب الحجة عليه والاد ووطي الرجل فيخرج الرجل الصبي
لكن يرد عليه المرأة فان فعلها ليس وطئا وانما هو مكين منه والوطي ان يسميها زانية فيجوز الكلام في
الحقيقة ولم يقصد المصنف تعريف الزنا الموجب للحجة كما توعد الزاني فانه لو كان كذلك لاستغن عن تعريف طرد
وعكس فزنا المرأة فان الحجة استغنى اما استغناء طردا فانه يوجد في المجنون والمكره وفي ووطي الصبية التي لا
تستحي والميتة والبهيمة وفي دار الحرب ولا يوجب الحجة في هذه المواضع وهو زنا شرعي واما استغناء عكسا
فزنا المرأة فان الحجة استغنى ولم ينصف المحمود وهو الزنا الموجب للحجة فالزنا الموجب للحجة هو ووطي المكافئة
مشتبهة حال او ماضيا في القتل بلا شبهة ملك في دار الاسلام او يكمنه من ذلك او يمكنها ليعرق على ما لو
كان مستلقيا ففقدت على ذكره فتركها حتى ادخلته فانما يحد ان في هذه الصورة وليس للوجود منه
سوى التمكن منه في قوله الحجة عقوبة مقدرة

واشتر المص الى انه لو زني بغيره ففقدت به حجة الحجة عليه انما قال لان الحجة لا تملك بالضمآن وان يملكها
وانما افضا بان اخسلط المكان فان كانت كبيرة مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه الحجة ولا شيء
عليه في الافضا ما به ولا مهر لها لو جوب الحجة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضا
ويجب العتق وان كانت ملكة من غير دعوى شبهة فعليه الحجة دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضا فان
لم يستمسك بوطيها فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستمسك
بوطيها فانه ضمن ثلث الدية لما آتت جنباته جانيته وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها وان كان البول
بستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في طاهر الوأية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة لا يجب
المهر عندنا بخلاف محمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش
برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كان تستمسك بوطيها لانه ثلث الدية والمهر كما ملأ ولا حد

عليه تمكن القصور في معنى الزنا وهو الابلاخ في قبل المشبهة وهذا لا يثبت به حجة المصاهرة و
الوطي الحرام في دار الاسلام يوجب المهر اذا انتفى الحجة فيجب ثلث الدية لكونه جانيته على ما بينا وان
كان لا يستمسك ضمن الدية ولا ضمن المهر عندنا في حنيفة والي يوسف وقال محمد ضمن المهر ايضا لما ذكرنا
ولنا ان الدية ضمان لكل العضو والمهر ضمان جود منه وضمان الجزاء يدخل في ضمان الكل اذا كان في عضو
واحد كما اذا قطع اصبع ان ثم قطع كفه قبل البريد حل ارش الاصبع في ارش الكف ويسقط احصائه
بهذا الوطي لوجود صورة الزنا وهو الوطي الحرام وفي المحيط لو كسر فخذ امرأة في الزنا اوجوبها ضمن الدية
في ماله وحدانته شبهة العمد في شبهة العمد في الدية في ماله يعني به فيها دون النفس ان جنت الاله وفي
بها وفي الجناية فان كانت الجناية توجب العتق فان قلت نفسا عدا فلا حد عليه وعليه العتق لان من
العلماء من قال بملكها في هذه الصورة فاو رث شبهة وان كانت الجناية لا توجب العتق فان قد اها
المولى يجب عليه الحجة بالاتفاق لان الزاني لم يملك الجثة وان دفعها بالجناية فعلى الخلاف وفي العوايد
الظهيرية لو غصبها ثم زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا فلا حد فلو زني بها ثم غصبها
ثم ضمن قيمتها لم يسقط الحجة وفي جامع قاضيخان لو زني بغيره ثم غصبها لم يسقط الحجة بالاتفاق منه
في شرح قوله ومن زني بامته فقتلها

ولم يكر المص تعزير القاتل ولا شك فيه لافقائه على الامام كما في فتح القدير وقيد بقتل المأمور برجه لان
من قتل من فقتل بقتله فقتل صافا فانه يقتضيه سوا طهر الشهود وعبيد اولان الاستيفاء للمولى كذا في التبرير
من كتاب الردة منه في قوله كما لو قتل من اوجبه

وشروط ان يعلم شره طوعا وموافاة بشهد الشهود انه شره طوعا لان الشرط ملوما لا يوجب الحجة قال
في الخاتمة وتو قال الرمت عليها لا يقبل لان الشهود شهدوا عليه بالشرط طاعا ولوم بشهدوا بذلك كالميل
شبهه وتمامه فلو قبل قوله كان لكل من شهد عليه بالشرط ان يقول كنت ملوما فترفع الحجة انتهى قال في الظهيرية
وفي بين هذا وبين ما اذا ادعى الشهود عليه بالزنا انه نكحها فانه لا يحد لان هناك هو ينكر السبب الموجب
للحد لان العقل يخرج عن ان يكون زنا بالنكاح وهما فعند الاكراه لا يندم السبب وهو حقيقة شرط الحز
وانما هذا صذر مسقط فلا يثبت الا ببينة يقيمها على ذلك انتهى منه في قوله قد مر

وتحاصل ان قراره بالحجود لا يقع الا قد القذف وقراره بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال و
الطلاق والعناق وغيرها صحيح لانها لا تقبل الرجوع وكذا اذا اقر بالزنا ولم يتطع لسره اخذ منه لال
وصار ضمانا منه منه في قوله وان اقر

وقيد بقوله بزنا لانه لو قد فخره بغيره لا يكون قد فخره عالا قد بقوله وطئك طان وطئا واما
او جامعك واما واطلق في الزنا ولم يعيده بلفظه ليدخل فيه ما اذا قال زني او يا زاني او انت اذني

ان تس اوت ازني من فلان اوت ازني متى كما في الظهيرة وكذا في ما في الخاتمة لو قال انت ازني
متى لا صد عليه ولو قال رجل يا زانية بالتاكيد في قول ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد يكون قاذفا
ولو قال لامرأة يا زانية تجب الحدة في قولهم لانه ترجيم وموهذف او الكلمة ولو قال رجل زاني لا صد
عليه ولو قال لا طهرت ليس فيكم زان الا واحد او قال كلكم زان الا واحد او قال رجلين احدهما
زان فقتل هذا لا صد ما بعينه فقال نعم لا صد عليه ولو قال رجل يا زاني فقال له غيره صدقت فبئس
دون المصدق ولو قال له صدقت كما قلت فهو قاذف ايضا ولو ان جماعة قالوا اياها فلان يا زاني
مع فلانة ثم قالوا فيها دون الزوج متصلا لا صد على المذوف ولا على الجماعة ولو قطعوا الكلام ثم
قالوا فيها دون الزوج كان عليهم صد الغذف ولو قال من قال كذا او كذا فهو من الزانية فقال رجل
انما قلت لا صد على المبتدئ ولو قال لغيره انت زني لا صد عليه ولو قال لامرأة ما رايت زانية غير
منك لا صد عليه ولو قال لامرأة زني بك زوجك قبل ان يزوجك كان قذفا

منه في قوله ولو قذف محصنا

وقية بقوله عن الزانية لا يشترط القذف عن الوطى الحرام ولذا قال في الظهيرة لو وطى ابنة امرأة
صد قاذف ولو تزوج امرأة على حرة فوطى فاني اصد قاذف كذا في المبتدئ عن ابى يوسف قال الحكم بالنظر
هذا اختلف ما في الاصل قال ثم كل شئ اختلف فيه الفقهاء حرة بعضهم واحدة بعضهم فاني اصد قاذف و
فيه ايضا لو وطى امته في حرة من زوج لها فاني اصد قاذف لانه ملكه في امته صحيح ولو وطى جارية ابنة
في حرة من زوج لها فاحصا او لم يجلبها فانه كذا قاذف قال ابو يوسف كل من درأت الحرة
وجعلت عليه المهر واشتت نسب الولد منه فاني اصد قاذف وكذلك لو تزوج امرأة رجل بغير اذن وذل
بها فاني اصد قاذف هشام عن محمد في رجل اشترى امه فوطى ثم استبان انها حرة صد قاذف ابن
سما عن محمد في الرقيات اربعة شهدة واعلى جل ان زني بفلانة بنت فلان العذرية امرأة موروقة
ستوها ووصفوا الزنا واشتبهوا والمرأة غايبة فرجم الرجل ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغايبة فقامت
عنده القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم فقال القيس ان كذا قاذف لان القاضي انما قضى عليه لانها
لكم استحسن ان لا اصد قاذف ثم قال ولا يزول الا حصان بالزنا من كل وجه يزول بالزنا من وجه
فكل ووطى حرم لعدم ملك المنفعة من كل وجه فهو زنا من كل وجه وذلك كوطى الاجنبية وكل ووطى حرم
لعدم ملك المنفعة من كل وجه فهو زنا من وجه وذلك كوطى الجارية المشتركة وكل ووطى حرم مع قيام
ملك المنفعة من كل وجه لعرض كوطى المرأة حال الحيض لا يزول به الا حصان واذا ووطى امه المحبوبة
لا يزول احصانه لقيام ملك المنفعة من كل وجه ولو اشترى امه ووطى ابوه او ووطى مولها ووطى
فقد فانه ان فلانا صد على القاذف بالاجماع وكذا اذا اشترى اخيه من الرضاع ووطى سبط

احصانه

احصانه لان الحرمة بنا ثابته على سبيل التابيد بخلاف ما تقدم ولو اشترى امه لمس اقربا او ابنتها
بشهوة او نظر الى زوجتها او ابنتها بالشهوة او نظر ابوه او ابنته الى زوجها بشهوة ووطى قال
ابو حنيفة لا يزول احصانه وكذا قاذف وقال لا يزول احصانه ولا يحد قاذف وكذلك على الاصل
اذا تزوج امرأة بهذه الصفة ووطى انتهي وجعل في الخاتمة من ووطى بنكاح فاسد لمن ووطى الجارية
المشتركة في عدم وجوب الحدة على القاذف والحاصل ان من زني او ووطى بشبهة او بنكاح فاسد
في عود او ووطى من بني محرمه عليه على التابيد سقط احصانه ومالا فلا كذا في شرح الطحاوي

منه في قوله واحصانه يكونه مكلفا

واش رالمص الى انه لو قال انك ابن فلان لغير ابية فالحكم كذلك من التفصيل وقية بالتسعين
فقط لانه لو نكحاه عن امه او عن ابية وامه فلا صد في الاحوال كلها للكذب في الثاني ولان فيه نفي الزنا
لان نفي الولادة نفي للوطى ولا صد في الاول لان النسب ليس له ولم يتعرض المص لطلب الولد
لان الام ان كانت حرة فالطلب لها وان كانت ممتنة فالطلب لكل من يتبع القدر في نسبة الخطأ وغيره
سواء وفي القينة مستمع اناس كثيرة ان فلانا ولد فلان والفلان كذا ففهم ان بشبهة وامطلقا
ان هذا الولد بحد استماع وان لم يعلموا حقيقة ولو قال واحد لهذا الولد ولد الزنا لا يحد منه

في قوله فلو قال لغيره انت ابن فلان

ولو قال يا ابن الزانية وامه ممتنة فطلب الوالد او الولد او ولده صد لانه قذف محض بعد موته فكل
من يتبع القدر في نسب بعدة المطالبة وبهم الاصول والزوج لان العار يلحق بهم لكان الزانية فيكون
القذف متنا ولا لهم معنى قية بموتها لانها لو كانت غايبة لم يكن لهم المطالبة لجواز ان تصدق القاذف
اذا حضر

منه ايضا

ولا يطلب ولد ولا عبه اباه وسيدته بقذف امه لان المولى لا يعاقب بسب عبه وكذا ان نسب
ابنه ولهذا لا ينفك الوالد بولده ولا السيد بعبده المراء بالولد الزوج وان سفل وبالباب الاصل وان كان
ذكر اكان وانثى قالوا ليس للولد المطالبة بالحد اذا كان القاذف اباه او عبه وان امه وامه وجدة
وان عمت كذا في غاية البيان واش رالي انها لا يطلبان بقذفها بالاولى منه ايضا
ملحقات كتاب الحدود المعذوف غايب لا يطلب ولده لان الاصل ما دام قاذفا وعلى
استيفاء الحق لا يثبت حق المطالبة لحقه ولان الاصل يمكن ان يصدقه فيمكن الرجوع اليه المعذوف
حاضر فحضر بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان غيبته المعذوف يمنع استيفاء الحق لانه يمكن
ان يصدقه ويمنع استيفاء البعض كما لو مات بعد ما ضرب بعض الحد محيطه في باب

منه المطالبة بحد الحدود

او اذا اقر القاذف يطلب اى القاذف بالبيته على كون المقدوف زانيا فان اقام اربعة على زانيا
او اقراره به اى بالزانيا اربع في اربع فباسم المقدوف وان عجز القاذف عن اقامة البيته
للمحال واستأجل لا حضار شهود في المصر يؤجل الى قيام المجلس ان عجز عنه ولا يكفل يذهب فيطلبهم
بل يجلس بقال بعث اليهم من يحضرهم كذا في تحفة الفقهاء ورررررر في حد القذف
واما الضحية بضم الصاد فهو شئ يضحك منه كذا في حيا العلوم ولا يخفى ان المقول اذالم
يكن كذلك فقد استخف به ومن استخف بغيره غر فينبغي التعزير به وكذا قال في الوولو الجنية لو قال له يا
ساحو يا ضحكك يا معاد لا يوزر بكذا اذكر في بعض المواضع والظاهر انه يجب انتهى شرح الكفر
لابن نجيم في قوله يا كلب من كتاب الحدود

وقال في الاستبصار باسحبه وباضحكه وبامقار وقال هام الدين يجب وذكر ان تطلق آية لا يجب
شيخ الاسلام
واسند الى الشعبي في رجل قال لرجل انك تعود اقبل الى اهلك قال تعزير وليس تجده واسند
الى الثقفى قال في التعريض عقوبة واسند الى الشعبي لو قال او عال عشرة لم يضرب واسند الى ابن
الحكيم قال قلت لفظا التعريض قال ليس فيه حد قال عطا وعروب وبنار فيه نكال قال ابن جريح قلت
له يستخلف ما اذا ارادوا كذا قال شرح الهداية للسروري في كتاب الحدود
قال فتاده لو قال جل رجل اتى اراك زانيا عزم ولم يجد والتعريض كذا يعززه في قول فتاده زانية
ايضا منه

وازان لا يوجب بثوت نسب ولا مهر ولا غرة منه في باب الوطى الذي يوجب الحد والزر
واما ما ورد في العقوبات في غير الحدود فالتعوية على اكل الربوا قال الله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا
بحرب من الله ورسوله الآية قال الرازى في احكام القرآن الآية يحمله المعين احد ما ان لم يعتبوا
او الله تعالى ولم ينفذوا له ويحكم ان يدرؤا ما بقي من الربوا بعد زول الاو بتركه فاذا نزل الحرب من الله
ورسوله وان اعتقدوا الحرب وقد روى ابن عباس وقفاؤه والبيع بن انس فبين اوفى ان الام
يستنبه فان تاب والا قتله قال وهذا محمول على ما اذا فعله مستحلا لانه خلاف بين اهل العلم انه ليس
بكافرا الا اذا اعتقد عدم كركه ثم ذكر انه اذا لم يكن الما ابي مستعاضا من الامام فافيه الامام بغيره ما كره
من التعزير والروع وكذلك ينبغي ان يكون حكم سائر المعاصي التي اوعدها تعالى عليها بالعقاب اذا اتر
الانسان عليها وجاهر بها وان كان مستعاضا حرب عليها ومويعوه وقولوا حتى ينتهوا وان كانوا
مستغيبين حاقبهم الامام بمقدار ما يرى من العقوبة وكذلك حكم من يأخذ اموال الناس من المستطمين الطلحة
واحدى الغراب واجب على المسلمين قتالهم وقتلهم اذا كانوا متمنعين وهو لا اعظم حيا من اكل الربوا

لها كهم

لها كهم انتهى ووجهه المسلمين جميعا واكل الربوا انما آتته حرمته الله تعالى في اخذ الربوا ولم يترك
لمن يعطيه ذلك حرمه لانه اعطاه بطيب نفسه واخذوا الصرايب بمعنى قطاع الطريق المتشكك بحرمته
منى الله تعالى ووجهه المسلمين اذا كانوا ياخذونه قهرا وجبرا على تأويل مشبهة فيا بر من علم من المسلمين
اجا هؤلاء على ما هم عليه في اخذ اموال الناس على وجه الضربة ان يقتلهم كيف امكنهم قتلهم وكذلك
اتباعهم واعوانهم الذين منهم يقولون على اخذ اموال الناس قد كان ابو بكر فرارته عنه فاعل ما نفي الزكوة بموافقة
الصحابه رضوان الله عليهم آياه على شيئين احدهما الكفر والاخر منع الزكوة لانهم استغوا من قبول فرض الزكوة
ومن رايها وكذلك قال لو منعوا في عقال ما كانوا دونه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعاقبهم عليه و
في رواية غنما وانما قلنا انهم كانوا كرام متمنعين من اداء الزكوة لان الصحابة رضوا عنهم يستقيم اهل الزكوة
وهذه التسمية لازمة لهم الى يومنا هذا ولهذا سبى ناسهم ووزارهم ولم يكونوا يدين لاس ارضهم هذه السيرة
وذلك شئ لم يختلف فيه الصدر الاول ذكر ذلك وبلغ فيه ونعمه بغيره وربما باقى الاستقصا في
هذا المعنى في كتاب قطع الطريق ان ش الله تعالى وانما ذكرته للاعلام بوجود العقوبات التي لم
يرد التقيص عليها من الكتاب والسنن وينتضي حكم حصولها النظر وشارت الاثار بوجوب ازالة المنكر
باليد واللسان او الكرامة بالقلب او بالنظر الى القدر وتجاوزها وانما بالنظر الى الاحوال وقد ذكر بعض
مشايخنا لورائى سار ما سبق مال غيره وجب عليه منه فان امتنع والا فانه وكذلك مسئلة الفت
على صاحب البيت وجوز قتله عند الحاجة الى ذلك وكذلك لو احطف ماله وهرب وتعدرا استرداد
الا بارتقى كان له ان يرميه وان افضى الى خلاف التارق وقد ذكرت شيئا من هذا فيما جمعت من في

السياسة شرح الهداية للسروري في كتاب الحدود
فصل في التعزير وقية القذف لانه لو شتم ولده فانه يعزير قال في القنية ولو قال لاخو حارز اذنه لا يجب
عليه حد القذف قال وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد بولده يجب عليه التعزير انتهى ونفى منى منه
شئ لتعزيرهم بان الوالد لا يعاقب بسب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اولى
شرح الكفر لابن نجيم في قوله ولا يطلب ولد في حد القذف
وقية كحد القذف لانه لو قال له يا جئت فقال له عافا ولا يعذر كل منهما الاخر لان التعزير كجنى الاذى و
قد وجب عليه مثل ما وجب للاخوة فكذا في فتح القدير وفي القنية ضرب غيره بغير حق وضرب المهر
ايضا انما يعززان ويبدرا باقامة التعزير بالبادى منها لانه اعظم والوجوب عليه سابق انتهى فعلم ان
التعزير بالغرب كحد القذف وان النكاح انما هو في الشتم بشرط ان لا يكون بين يدي القاضي قالوا
لو شتم ثم الحضان بين يدي القاضي عززهما منه في قوله ولو قال يا زاني وعكس
اقول ما في القنية شتما يجب الاستحالة عليه ما يفهم منه ان النكاح في الشتم انما هو اذا قال

المستوفى بل انت كما نقل عن النسخ لا في التثنية مطلقا اذ لا مماثلة وتوصل التكاثر في التثنية
 مطلقا لم يجب الاستحلال عليها لكان اذا كان التثنية بين يدي القاضي يوزعها ولو كانت ثلاثتها عليه
 التثنية بغير ما اذا لم يكن بين يديه حيث لا يوزعها اذا كانا كهم رده
 وقيد بكونها اقتضت على هذه المقالة لانها لو زادت قبل ان تزوجك كذا المرأة دون الاجل يا
 ذكرنا لان كلامها قد فصح صحتها صحتها فبطل موجب قد فصح وان لم يصحها فوجب موجبها
 وقيد بكونها اذ لا لو كان ذلك كذا مع امرأة اجنبية حدثت المرأة دون الاجل لا ذكرنا من نصيحتها
 وعدم الاحتمال الذي ذكرناه مع الزوجة وقيد بقولها زينت بك لانها لو قالت في جواب انت اذني
 متى حدث الرجل حده كذا في الثانية شرح القدرين في قوله ولو قالت زينت بك
 ومن ذلك الاستحلاف بالسلم في القنية ومنه السلم او باع الحرف فانه يضر من با وجبها
 الذي متى يتقدم اليه فان باع في المصير بعد التقدمة ثم سلم لم يسقط الضرب كذا في القنية وفي فتاوى
 القاضي من يتهم بالفسق والسرقة وضرب الناس بحبس كذا في التجن الى ان يظهر التوبة وقد ذكرنا في
 كتاب الكفارة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد عدل فظاهرها انه لو شهد عنه الحاكم واحد
 مستور وفاسق بغير شخص ليس للحاكم حبه بخلاف ما اذا كان عدلا او مستورين فان لم حبه
 منه في قوله ومن قد فصح لعلوكا في التثنية
 قال في القيد وتو قال يا فاسق يا فاجو يا تحت يا لص المقول له فاسق او فاجو او لص لا يوزر ذكره
 الحسن في الجرد لانه صادق في اخباره فلا يكون فيه الحاق الشين بل الشين كان ملحقا به وفي فتح القدرين
 يجب التثنية فمن لم يعلم انصافه بما من علم انصافه فان الشين قد لحقه من نفسه قبل قول القائل انظر
 الظاهر ان هذا فيما اذا علم المقول له انصافه ايضا لاسيما ان ان اذا قال يهودي او مجوسي بالخلاف
 يا ثم ان شق عليه وان مقتضاه ان يوزر لا ركا به ما اوجب الاثم منه ايضا
 وفي القنية قال يا فاسق ثم اراد ان يثبت بالبينة فسقط ليرفع التثنية عن نفسه لا تسمع بينة لان التثنية
 على مجرد الجرح والنسب لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقبل لانه مطلق الحد ولو
 اراد اثبات فسقة صنف لا تصح فيه الخصومة بل هو الشهود اذا قال رثوته بكذا فعليه رده تقبل البينة
 كذا هذه انتهى وهذا اذا شهد واعلى فسقة ولم يبينه واما اذا بينه بما يقتضيه اثبات حق الله وللعب
 فانه تقبل كذا اذا قال يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه راه قبل اجنبية او فاجو او فاسق او فاجو
 ذلك ثم اقام رجلين شهدا انها راياه فقل ذلك فلا شك في قبولها وسقط التثنية عن القائل لانها غفرت
 اثبات حق الله تعالى وهو التثنية على الفاعل لان الحق لله تعالى لا يخص بالجملة بل اعم منه ومن التثنية وكذلك
 يجري ذلك في جرح التثنية بثلثة واقامة البينة وينبغي على هذا القاضي ان يبال التثنية عن سبب فسقة

فان بين سبب شرعيا طلب منه اقامة البينة عليه وينبغي ان يبين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم
 الى ذميه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له من الزاوية التي يرضى عليه
 موقفها فان لم يوفقا ثبت فسقة فلا شيء على القائل له يا فاسق لا طرح به في المجتبى من ان من ترك الاشتغال
 بالفسق لا تقبل شهادته واقصر المقص في سبيل التثنية على التثنية او ليس عليه ان الاخبار كذلك كذا اذا قال
 انت فاسق او فلان فاسق وكونه قال في القنية لو قال له يا منافق او انت منافق يوزر انتي وهذا اذا لم
 يخرج مخرج الدعوى قال في القنية ولو ادعى رجل عند القاضي سرقة وعجز عن اثباتها لا يوزر بخلاف دعوى
 الزنا لان المقصد من دعوى السرقة اثبات المال بالنسبة الى السرقة بخلاف الزنا وان قصد اقامة البينة
 لكن لا يمكن اثباتها الا بالنسبة الى الزنا فكان قاصدا لنسبة الى الزنا وفي المال يكتفى بانه بدون نسبة
 الى السرقة فلم يكن قاصدا لنسبة الى السرقة انتهى وفي الظهيرية عن محمد في رجل قال ان زنت فعنده
 فادعى العبد انه زني خلف المولى بانه ما زنت فان خلف لم يعنى العبد ووجب على العبد الحد ليدلي
 وان لم يخلف عني العبد ولا قد علم من قد فصح ذلك انتهى وفي الفتاوى السرية اذا ادعى
 شخص على شخص بجرم يوجب تكفيره وعجز المدعي عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء اذا اصدر الكلام
 على وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما اذا اصدر منه على وجه السب او الاستفصاف فانه يوزر لانه اركتب
 معصية كذا في فتح القدير وفي القنية من باب الاستحلاف ورد المظالم لو قال يهودي او مجوسي يا كافر
 يا ثم ان شق عليه انتهى ومقتضاه ان يوزر لا ركا به ما اوجب الاثم منه ايضا
 لو قال لا والله يا فاسق يوزر ولا يكتفى للفسق بخلاف ما روي في فاته قد فصح به كذا في الثانية وكان التثنية
 بينهما ان روي في حرج في الغذف بالزنا بخلاف القنية فانه كذا في الثانية منه ايضا
 واكثر التثنية تسعة وثلاثون سوطا وعن ابي يوسف الثمرة خمسة وسبعون سوطا والاصل فيه الحديث من
 بلغ حدا في جرمه فهو من المعتدين فتقدر عليه هذا بالا جماع عزان ابا حنيفة اعتبره في الحد وهو مودة
 العبد لان مطلق ما روينا بشاؤله واقله اربعون وابو يوسف اعتبره الاقرار لانهم هم الاصول وقوله
 ثمانون فلا بد من النقص عنه ففي رواية عنه ينقص خمسة روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف كما في فتح القدير قبل ليس فيه معنى يقول لا يضره لانه قد فصح عليه ويجب تعذيبه العتيابي فبالا
 برك بالآل في رواية ينقص سوطا وفي الحديث العتسي قال ابو يوسف الثمرة في العدة تسعة وثلاثون
 سوطا وفي الخبر خمسة وسبعون سوطا وبه تأخذ انتهى فكل ان الاتص قول ابي يوسف في الخبرين وروى في
 نقص منها سوطا وموقول زفر وهو القياس هو الاتص انتهى وفي فتح القدير وبما ذكرنا من تقدير الثمرة
 بتسعة وثلاثين يوف ان ما ذكرنا فانه من ان ليس في التثنية شيء مقدّر بل موقوف الى رأي الامام في
 من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره فانه قد ذكره اما ان اقتضى ليح الضرب في خصوص الواقعة فانه

لا يزيد على شقة وثلاثين انتهى وقد وقع في رد في مسئلة ومضى ان انما لو ضرب النسا بغير حق الزجر
من الزجر التفرز ورفع الى القاضي وثبت عليه انه ضرب مثله ضربين سوطا كيف يفرزه القاضي فان ان ضرب
ضمين زاد على الزجر التفرز وان اقتصر على الاكثر لم يكن مستوفيا لحق الضرب الا ان يقال ان قد التفرز
لا العتصا وقد صرح في الحاشية ان يجب التفرز الضرب منه ايضا

لو اجتمع التفرز مع الحد وقد تم التفرز في الاستيفاء المستحقة للعبد كذا في التطهير منه ايضا
في قوله واحد

قال الاول الجلي في فناء واه للزوج ان يضرب زوجته على اربعة اشياء وما في معاني قوله وما في معاني
افادة عدم المحصر في معاني ما اذا ضربت جارية زوجها غيره ولا تستعطف بوجهه فله ضربها كذا
في القنية وينبغي ان يلحق به ما اذا ضربت الولد الذي لا يعقل هذه بكاية لان ضرب الابنة اذا كان
ممنوعا فيه اولى ومنه ما اذا اشتتمه او فرقت ثيابه او اضرته لحية او قالت له يا حمار يا ابله او
لعنت سواد شحمها او لا اولا من قول العاتمة ومنه ما اذا اشتتمت اجنبيا ومنه ما اذا كشفت
وجهاها لغير محرم او كلمت اجنبيا او تكلمت عامدا مع الزوج او شاعت بمسبح صوتها ابله
ومنه اذا اعطت من بيته شيئا من الطعام بلا اذنه حيث كانت العادة لم يجز به وان كانت
العادة مباحة المرأة بذلك بلا مشورة الزوج فليس له ضربها ومنه ما اذا ادققت عليه وتيسر
ما اذا طلبت نفقتها او كسوتها والحق لان لصاحب الحق يد بلا زمة ولسان القاضي كذا
افادة في البرائة في ما يل الضرب من فعل لا حواليد والمعنى الجامع للمحل انها اذا ارتكبت معصية
ليس فيها حد مقدّر فان للزوج ان يفرزها كما ان للبيدة ذلك بعبد كذا في البواع من فصل القسم من
النسا وهو شامل للمكان متعلقا بالزوج وبغيره وقد مر جوابا انه اذا ضربها بغير حق وجب عليه التفرز
ولا يخفى انه انما يجوز ضربها لترك الزينة اذا كانت قادرة عليها وكانت شرعية والا فلا كما انه يجوز
ضربها لترك الاجابة اذا كانت ظاهرة عن الحيض وعن النفاس وكما يجوز ضربها للزوج اذا كان
الخروج بغير حق واما اذا كان بحق فليس له ضربها عليه وقد مر في المواضع التي تخرج اليها بغير اذنه في كتمان
النفقات واطلاق الزوجة فمثل الصغيرة ولذا قال في البيتين ان التفرز مشروع في حق الصبيان
في القنية وانه شتم عاتما فعليه التفرز انتهى وفي الجنبين مفر بالشرع في الصغير لا يمنع وجوب التفرز
ولو كان حق الله تعالى يمنع وعن الترخا في البلوغ يعتبر في التفرز اراد به ما وجب فعليه تعالى نحو ما
اذا شرب العتيق وزني او سرق وما ذكره الشرع في ما يجب فعليه العباد وتوفيقا بينهما منه

في قوله كلف الزوج اذا عجز زوجته

قال في القنية في باب ما لم يوجد فيها رواية منصوصة ولا رواية من المتأخرين قد فليت

بغير انما بان قال كان فاسقا او سارقا او كونه بل لاحد من ولده او ورثته ان يخاصم العاذف في
التفرز وكان كح ميل الى انهم لم يثبت ذلك لانهم يتعبدون به لكن لم يجرم الجواب منه اقول قد مر جوابا انه
لو قال رجل مسلم يا ابن اليهودي او يا ابن الناسق او يا ابن الفاجر او يا ابن الجنية او يا ابن الفقيه او
يا ما جنى نظراته وانه مينة فعليه التفرز ولا شك ان الحاق الشتم بولد الشتم كما يحصل بهذه اللفاظ
بحصل ما ذكره ولهذا لم يفرقوا بين التغيرين فيما يجب الحد من العاذف العاذف شيخ الاسلام
ولو تزوج الرجل ابنة ابيه بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر ان اقربا لوطي اربع مرات في
حي السحر فحقت منه جميعا ولا يثبت نسب الولد قال الفقيه ابو الليث هذا قول ابى يوسف ومحمد وبه قد

فابحان في الحدود

واذا اضر رجل في حادثة فتوى العلماء في ربه الى خصمه فقال الخصم انا لا اعل به او قال ليس كما افترقا
وهو جاحل وذكرا اهل العلم بالتجسس وجب عليه قد التفرز وان قد ف بالتعريض وجب التفرز ولا يثبت
في التفرز الكفيل ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة خلافه

الحاوي القدرسي

اقول ما ذكره لم يوجد في الكتب المعتمدة بل المذكور في غالب الكتب المشهورة ان التفرز حق العبد بغير منه
الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والعفو والبرار واليمين ويؤخذ فيه الكفيل وسكو
عن ذكر التفرز الذي هو حق الله تعالى مع تفرجهم بان التفرز على مسلمين حق الله تعالى وحق العبد وبعض
الفقهاء اطلقوا التفرز الذي يجري فيه شهادة النساء مع الرجال لصاحب المحيط ولعل اقتصارهم على
الذي هو حق العبد لا ذكره من ان الذي هو حق الله تعالى بتمام مجرة الظاهر وباتهامه من غير ثبوت و
يثبت بالشهادات وكذلك قولهم تسمع فيما حد الحدود والعصا من شهادة رجل واحد اثبت لعقمت
ارادوا به فيما يحتاج فيه الى البت ولم يريدوا التمثول للذي هو حق الله تعالى شيخ الاسلام
ولا حد على ان في شرب الخمر في ظاهرا رواية فان ظهرا دبت وعن الحسن انه يجز اذا سكر كالمسلم
اذا سكر فاجل شرب قليل

الحاوي القدرسي

وفي فتح القدير لا اولى للسان اذا قيل له ما يوجب التفرز ان لا يجيبه قالوا لو قال له يا
حيث الامن ان كيف عنه ولو رفع الى القاضي ليعز به يجوز ولو اجاب مع هذا فقال بل انت لا بأس
انتهى وفي القنية ان يجب الاستحلال عليها وعن الشيخ الجليل المتكلم ان من شتم غيره او ضربه فانه
اليه في الاستحلال لا يجب عليه ويجز عن العدة بالارسال اليه انتهى وهو مشكل لانه يقتضي انه يزول
عنه الاثم بمجرد الذهاب او الارسال سواء حاله او ابراهه او لا وينبغي ان يمتد الى ان يوجد الارسال
الا ان يقال ان الارسال ليس في قدرته وانما في قدرته طلب المحاللة والبرار وقد اتى بما في وسعه وفي

التعزير في العبد كيرحوقه يجوز فيه الابرار والعفو والشهادة على الشهادة ويجزى فيها بين
يعني اذا انكر ان سببه يكلف وينقض بالتكول قال في فتح القدير ولا يخفى على احد انه ينقسم الى ما هو حق العبد
وحق الله تعالى في حق العبد لا شك انه يجزى فيه ما ذكره واما ما وجب منه حق الله تعالى فقد مرنا انه
يجب على الامام اقامته ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجوا لاهل قبل ذلك ثم يجب ان يتفرغ عليه
انه يجوز اثباته بمدح سببه فيكون مدحها شرا اذا كان معه خوف ان قلت في فتاوى فاضلان
وعجزه ان كان المدعى عليه ذاروة وكان اولي ما فعل بوعظ اخي نا ولا يجوز ان هاد وتكرمه
روى عن ابي حنيفة انه يضرب وهذا يجب ان يكون في حق الله تعالى فان حقوق العباد لا يمكن
القاضي فيها من اسقاط التعزير قلت يمكن ان يكون محل ما قلت من حقوق الله تعالى ولا مناقضة لانه
اذا كان ذاروة فقد حصل تعزيره بالجل الى باب القاضي والدعوى فلا يكون مسقطا بحق الله تعالى
في التعزير وقوله ولا يفرق بيني بالضرب في اول ذرة فان هاد وعزرة بالضرب ويمكن كون محله
حق ادعى من الشتم وهو ممن تعزيره بما ذكرناه وقد روى عن محمد في الرجل يشتم انسان كان ذاروة
وعظ وان كان دون ذلك حبس وان كان سببا بضرب وجس يني الذي دون ذلك والمروءة
عندي في الدين والعقل انتهى ما في فتح القدير وفي الخلاصة لادعى عليه انه قال له يا فاسق
يا زنيق يا كافر او يا منافق او يا فاجر او ما يجب فيه التعزير لا يكلفه بانه ما قلت هذا لك يكلفه
بانه ما له عليك هذا الحق الذي برعي ذكره في كيفية الاستحلاف وفي القنية التعزير لا يستقط بالتعزير
وفي مشكل الامار واقامة التعزير الى الامام عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد والشافعي والعقود ايضا
قال الطحاوي وعندي ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا للامام قال رضي الله عنه ولعل ما قلوه من
ان العفو الى الامام فذلك في التعزير الواجب حق الله تعالى بان اتركب منكرا ليس فيه حد مشروع من
غير ان يحكي على ان وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان انتهى في القنية فهذا كله يدل على
ان العفو للامام جاز وموافقا للفتح شرح الكرم لابن نجيم في قوله ومن فرق فلو كان الكافر
وقية بالبلد اخر ازاعن البليد فانه يعز به قال في اللولو الجية لو قال يا بليد يا فاجر يجب فيه التعزير لانه
قد فم بصية ولانه الحق الشين به انتهى وفي كونه معصية نظر والظاهر التعليق الثاني شرح
الكرم لابن نجيم في قوله يا كلب يا حمار

برسعة

يوسف وليست هذه عبارة البديع فان عبارته قال ابو حنيفة ومحمد الدعوى في الاقرار بشرط حتى لو اقر
ان رقي انه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه ويخامع عنه ما وقال ابو يوسف
الدعوى في الاقرار ليست بشرط بل وفي البديع ايضا قال محمد لو قال سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن
هي او قال سرقها ولم اذكر من صاحبها لا يقطع لان جهالة المسروق منه فوق حبيته ثم الغيبة لا يفت
القطع على اصله فالجهالة اولى انتهى ولم يعين المصر مطلوب المسروق فاحتمل شيئين احدهما طلب المال
وبه جزم اتا رج ثانيا طلب القطع واثار التمس الى انه لا بد من الطرفين وان احدهما لا يمكن للمنفرد
في الكشف الكبير فيل يجب الا وان وجب القطع حق الله تعالى على الخصوص ولهذا لم يفتية بالمثل او يجب
حقا للعبد يفتية به ما لا كان وعقوبة كالغضب والعصا من هذا الاملاك المسروق منه المحضونه بدعوى
الحدة واثباته ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث هذه انتهى فتدبر بانه لا يملك طلب القطع الا ان
يقال انه لا يملك طلب القطع جردا عن طلب المال والظاهر ان الشرط انما هو طلب المال بشرط حتم
عند القطع لا طلبه القطع او هو حق الله تعالى فلا يتوقف على طلب العبد شرح الكرم لابن نجيم
وجد سكان ووجد منه الاجبة لا يجد ولكن يعز باقل من اربعين سوطا عت ولو وجد منه رابطة
الحزدون التكر يعز ترج ولا يجوز التعزير حتى يزول التكر ولو وجد اية الجزاء فم يوزر والاصل
ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجان والعنق فيعزرون بناء على اظاهر حاوي
العلل انما تجزى والحق في غيرها من علم رشيد كان ينبغي انما من العياج فقال المتنبي لئن ان كنت اهل
اغلظ من شتابي اومن كعبى الا ادخلك في مكان فوجيت منه او في فرج امك او اطلع او دخل انك في فرج امه
فانه يعز لانه استخفاف به قال العبد رحمه الله لم ينضج الى الوقت بين هذه وبين قوله ان كنت بلا ادب مع
وجود التعليق حاوي

علام وريق شتم عالما فعليه التعزير ولو قال لا تو يا حوازة بوثر ولو اقام مدعى الشتم شهادتين شهدا
انه قال له يا فاسق والافواه قال له يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة حاوي

اسمع ولو قال لثابت انه فاسق للرجح لا يجب التعزير وان لم يبينه وكذا اذا ذكر له كل عيب للرجح
سواء كان على الواجبة او على المعايبة غير اننا في الواجبة فانه يجب التعزير فيه وان لم يثبت ولم يجب له
لان دراهم الرجح لا الشتم حاوي

اقامة الحد والتعزير في الاحرار الى الامام او الى من فوض اليه الامام وفي الرقيق جاز ذلك للامام وللسيد
ان تنازعا فيه فلا ظهر ان الامام اولى ومعنى البعض لا يقيم الحد عليه الامام والفاسق والكافر جاز لهما اقامة
الحد والتعزير على عبيد ما على الاصح حاوي

هذا في الحد خلاف المشهور شيخ الاسلام

وفي التبريض لا يجب شيء كقولنا ابن الخلال واما انا فقلت بران وكذا ذلك ما دعي
وفي الجاوي العنسي ان يجب التبريز شيخ الاسلام
ضرب فيه بغير حق وضرب المضروب ايضا انما يوزان ويبدأ بأقامة التبريز بالبادي منها لانه اظلم
والوجوب عليه آسنج وكذا يوزان لو عكس الشوم للفظ الذي شئت انتم ويجب به التبريز
بخلاف تكليس اللفظ الذي لا يجب به التبريز اجاها او يجب عند البعض لا عند البعض الآخر انتهى
ما دعي

وفي بعض الكتب المشهورة ان الشوم لو قال بل انت فلما يأس به شيخ الاسلام
ولو قبل اداة بشهوة او نظرا في زوجها بشهوة ثم تزوج بائنتها او اقربا فوطئها تسقط عقدة بالجماع
لان هذا النكاح صحيح على فاده فلم يكن محلا للجنابة ولو تزوج امرأة بغير شهوة فوطئها سقطت عقدة
لان فاده هذا النكاح صحيح عليه لا اختلاف فيه في السكف اذا يعرف الخلاف فيه بين الصحابة رضي الله
عنهم فلا يفتي بخلاف ما لك فيه برآج
اقول قال في المبسوط فاما اذا نظر الى زوج اداة او امة بشهوة ثم اشترى ايتها او ابنتها او تزوجها فوطئها
فقد فحل رجل صدق فاد في قول بل حينة ولم يكن في قولها لانها حرة عليه على ان يأس به ثم قال في انساب الاشراف
وابو حنيفة يقول كثير من الفقهاء لا يرون القسمة التقبيل موجبا للحرة وليس في اثبات الحرة نفس طاهر
بل نوع احتياط اخذناه الجاوي في غيره من الكتب ما يوافق فظهر ان ما في هذا الكتاب خلاف ما في كتب
الاصحاب وانه اعلم شيخ الاسلام

ولو تزوج اداة وحرة في عقدة واحدة فوطئها لم يسقط عقدة لان فاده هذا النكاح ليس حيا عليه في
السكف بل هو محلل الاجناب فلو لم يفتي فيه لا يوجب سقوط العقدة برآج
اقول قال في المبسوط وكذلك اذا تزوج امة على حرة او تزوج اختين او تزوج امرأة وعملها في عقد فاطي
بحكم هذه العقود العائدة بسقط الاحصان انتهى وما في هذا الكتاب يخالف شيخ الاسلام
وهو من العبد اي حق العبد فالب فيه فيوز فيه الاراد والعنف واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة
رجل واثنتين بخلاف الحد الذي هو فاعل حق الله حيث لم يجر فيه شيء من ذلك
اقول وادهم منا اهل شمس التبريز وقد صرحوا بان حق العبد كاي حرة لانه غالب فيه والشمس الاخرى
الله تعالى ولعلهم انما لم يذكروه من التبريز بحكم بانه يمام بحجة الظاهر فيها منهم من غير ثبوت وبشبه بالثبوت
والكلام منها فيما يحتاج اقامته الى الثبوت وكذلك قوله ايضا فيها هذا الحدود والعصا ص شهاد
رجل واثنتين شيخ الاسلام

وعز بها كافر يا جيث ياسارق يا فاجر يا محت يا خاين يا لوطي يا زنيق يا لص الان يكون لصا

لكن في الثانية

لكن في الثانية يا ديوت هو من لا يبار على زنا امله يا وطبان هو عتق قلبان رادف ديوت يا ثارب
الحرم يا اكل الربوا يا ابن الخبة في العنسي الظاهر به الخبة الزانية مأخوذة من الخبات القباب وهو السعال والخنثى
الزانية في العوب اذا قربها رجل سعلت ليعقضي منها حاجته فسميت الزانية لهذا الخبة وقيل هي من يكون بيتها الزنا
وقيل هي الخش من الزانية لان الزانية قد تفعل سدا ونافعا منه والخبة من تجاهر به بالاجرة اقول
يرد على طاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في الخبة معنى الزنا مع زيادة امر فصح فينبغي ان يجب فيه الحدة
كما وجب في باب الزانية كما مر اعلم الا ان يقال ان الحد انما يجب اذا خذف بصريح الزنا او بما هو في حكمه بان
يدل عليه اللفظ اقتضا كما اذا قال است لا بك اولست يا ابن فلان ابيه في الغضب كما في لفظ الخبة لم يرفع
بمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى آخر كما في قوله لا يدرك عليه اقتضا ايضا وهو طاهر بؤبؤة ما قال الزبلي لا
يقال يجب الحد بقوله لعنه است لا بك وموليس بصريح في الزنا لا محال ان يكون من غيره بالوطئ بالشبهة لا
نقول فيه نسبة امة الى الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت بثبوت جميع لوازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضا كما
بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل درر عز

فقد اقول رد على طاهره اقول كون مقتضى المعنى الثاني ما ذكره غير مسلم وقد فسده في الزخيرة وقال
عقبة فلا يكون هذا قد فاما بالزنا بل نقول احتمال ارادة المعنى الثاني يكفي في ابراث الشبهة واسعا
وان لم يتبين الحل عليه شيخ الاسلام
اسنح سمع من الناس كثيرة ان فلانا زني مع فلانة فكلهم ما سمع منهم لا فوال عينية من نسبوا الزنا الى
هذه القذف لانه ما وعينية لا رمي وقذف فان الرقي والقذف انما يكون بالمخطب كقوله يا زانية
او يا زاني وهو المراد من قوله تعالى والذين يرمون المحصنات من النساء آية
ما دعي

اقول هذا المصنف خالف ما في سائر الكتب وقد شهدت الزنا اذ لم يتم القصاب شيخ الاسلام
وكذلك لو قال يا معاذ لان ابا يوسف قال في روايته لا بأس بالعقب بالسطر مخ وذكروني واقعات ان طلق
لو قال يا مسخرة يا ضحكة يا معاذ لا يعزروا قبل ان يوزل لانه الحق الثبوت به محيط فخر في التبريز
لو قال يا زني يا مومنا او يا شحاذا او فواذ او يا ابن الاسود لا يعزروا وكذا في قوله يا ولد الحرام يا عيار
او يا معاذ فان ابا يوسف قال لا بأس بالعقب بالسطر مخ فواذ الاكل في الحدود
وفي نوادر ابى يوسف رواية على بن الجعد قال ابو يوسف لو قال يا مومنا او يا مسخرة او يا عيار او
يا سحانة او يا فواذ لم يجب شيء وتو قال يا ولد الحرام يا عيار لانه هو الذي يتردد بغير عمل او يا معاذ لان
ابا يوسف قال لا بأس بالعقب بالسطر مخ او قال يا كيس يا موكوس او يا مسخرة او يا ضحكة او يا منثوف او يا
لاحد او يا كسحان او يا فوخان او يا ابله او يا سوس لا يعزروا في شيء من ذلك اجناس طلق

ولم يذكره التبرز باخذ المال وقد قيل روى عن ابي يوسف ان التبرز من السلطان باخذ المال جائز
 كذا في الظهير وفي الخلاصة سمعت من ثمة ان التبرز باخذ المال ان رأى القاضي ذلك او اولى جازون
 جلد ذلك رجل لا يكثر الجاهة يجوز تبرزه باخذ المال انتهى واقفا في البرازية ان معنى التبرز باخذ المال على الكو
 بامك شئ من ماله عند مدة لينتزع ثم يعيده الحاكم اليه لا ان يأخذه الحاكم لنفسه وليست المال كما يتوهم
 الظاهر ان لا يجوز احد من المسلمين اخذ مال احد بغير سب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية الاخذ وارى ان
 ويسكب فان ليس من توبته بغيره الى ما يرى وفي شرح الآثار التبرز بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم
 نسخ انتهى والى صل ان المذهب عدم التبرز باخذ المال شرح الله البيان في التبرز
 اقول ان ابعيد فان اليأس من التوبة في حياة المؤمن كيف يتحقق فان التوبة رجوة منه بالنظر الى
 اسلامه في كل حين وبعد موته فالصرف الى ورثته لا مانع منه وايضا فلو وصى الى وجود التبر او اراد
 صرفه الى الفقراء او سائر وجوه التبر فالظاهر ان لا تصرف فيه اما اذا مات وهو يملكه بلا وارث و
 وصية فلا شك ان يبيت المال وهو معلوم في موضعه فلا حاجة الى ذكره هنا شيخ الاسلام
 سئل الهندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأة يجل له قتله قال ان كان يعلم انه يترجى بالصباح و
 الصرب بما دون السلاح لا وان علم انه لا يترجى الا بالقتل على النفس وان طأ وعنه المرأة هل له قتلها
 وفي المسئلة رأى رجلا مع امرأة زنى بها او مع محرمة وبما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى وقد افاد
 بين الاجنبية والزوجة والمحرمة فوافي الاجنبية لا يجل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الزجاء بالصباح
 والصرب وفي غيرهما يجل مطلقا وفي المجتبى الاصل في كل شخص اذا رأى مسلما زنى ان يجل له قتله وانما منع
 هو فان يقتله ولا يصدق في انه زنى وعلى هذا العكس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب الكسر
 وجميع الظلم يادى شئ له فيتمه وجميع الكبار والاعوان والظلم والسعاة فيباع قتل الكل ويثاب قتلهم
 انتهى منه ايضا

اقول فيه نظر بل المعنوم من سائر الكتب عدم الوقوف وان القتل على مقدم عدم الزجاء بالصباح كما يظهر
 بالشرح شيخ الاسلام رحمه الله

ولم يذكر المصنف في قوله الكل مسلم اقامته حال مباشرة المعصية واما بعد الفراغ منها فليس ذلك بغير الحكم
 قال في القنية رأى غيره على فاحشة موجبة للتبرز ففرقه بغير اذن المختب فلم يحتسب ان يتر التبرز ان غيره
 بعد الفراغ منها قال رضي الله تعالى عنه ان غيره بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عذرة حال كونه مستغلا بالثبته
 فله ذلك وانه حسن لان ذلك ينهي عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس ينهي لان انتهى عما مضى
 لا يتصور فيتمتع تبرزا وذلك الى الامام انتهى وذكر قبله من حليا التبرز اذا قال لرجل اقم على التبرز ففعل
 ثم رجع الى القاضي فان القاضي يحسب بذلك التبرز الذي اقامه بنفسه انتهى وفي المجتبى فاما اقامه التبرز فمقبول

لصاحب الحق لا تعصا من قبل الامام لان صاحب الحق قد يبرف فيه غلط بخلاف القضاء صلاية مقدر
 بخلاف التبرز الواجب حق الله تعالى حيث يتولى اقامته كل احد بحكم النيابة عن الله تعالى وفي القنية من
 غيره بغير حق وصر به المضروب ايضا انما يبرزان ويبداء باقامة التبرز بالباب وحي منها لانه اظلم و
 الوجوب عليه سبق انتهى منه ايضا

اقول فالعرب بخلاف الشتم اذا لاقى المقاتلة في الشتم تحصل بتوبته بل انما قل ذلك لا بأس بخلاف
 العرب لتعذر المعاقبة فيه كما لا يخفى شيخ الاسلام

قال ابن نجيم في شرح الكفر في قوله ومن قدف اوزني او شرب ورا فخذ الخ ووافي بقوله فخذ ان الخ
 به الفعل المتكرر اذ لو وجد لا ولى ثم فعل الثاني فخذ اقول لثاني سواء كان قدفا او زنا او شربا
 كما صرح به في فتح القدير وغيره لكن ينبغي ان يستثنى منه ما اذا قدف رجلا فخذ له ثم عاد فخذ ثانيا فانه
 لا يحد ثانيا لان المقصود وهو طهارته كذب القاذف ودفع العار عن المقدوف قد حصل بالاول فلا حاجة
 الى الثاني صرح به الشارح الزيلعي في قد السرة عند سرقه العين ثانيا بعد ما قطع ولا يخفى ما فيه
 فان بالحد لم يظهر كذبه في احب مستقبل انما ظهر كذبه فيها اوجه واخر به ما ضا قبل الحد ولهذا ذكر المحقق في
 فتح القدير عند تلك المسئلة وصار كما لو قدف شخصا فخذ به ثم قدف بعين ذلك الزنا بان قال انما بقى
 على نسبتى اليه الزنا الذي نسبت اليه لا يحد ثانيا فكذا اذا اذ لو قدف زنا او قدف به انتهى لكن في الظهير
 ومن قدف ان فخذ ثم قدف ثانيا لم يحد وان حصل فيه عار وى ان ابا بكر لا شهد على المعيرة بالزنا
 وجده عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعنصور العدد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل شهد
 ان المعيرة لزان فاراد عمر رضي الله عنه ان يحده ثانيا فمنعه على رضي الله عنه فخرج الى قوله وصارت
 المسئلة جاعا انتهى بلفظ فظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزيلعي انتهى اقول الظاهر ان
 المحقق انه لو قدف بفعل فخر لا يلفظ اذ غاية انه مخرج بلفظ يجل على ان اراده هو الفعل الاول
 لتخرج الزاد لان التبريح بذلك شرط في سقوط الحد فالظاهر من قوله زنا او قدف لا يحد ما لم يعلم
 انه قدف بفعل فخر فان قرع بذلك او اقرع قدف ان اراده ذلك حد به ولا شك ان اراد ان
 بكرة كان قدف بفعل الذي قدف به او لا وبيان ثبته على شهادة الت بته والصحة بة رضوان الله
 عليهم كانوا يعرفون منه ذلك فلذلك لم يروا حده شيخ الاسلام

وفي شرح الطحاوي والاصل في وجوب التبرز ان كل من ارتكب منكرا او اذى مسلما بغير حق
 بقوله او يفعلوه وجب عليه التبرز الا اذا كان الكذب ظاهرا كقوله يا كلب انتهى منه ايضا
 في التبرز

ثم قال القزويني بعد نقله الا عاويث في تناول اصحاب رضي الله عنهم الخ بهذه الا عاويث يدل على

قبل تبدل الشهود لا بيتنا شرح الحكم لاس حكم وشرح الجمع لاس ملك في كتاب الحدود
وفي خاتمة وهي قاضيان من القضاة رجل القضاة فضاغت منه فوجد ما في بريرة ففهم حقه من بيتنا
وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعه فان في الوديعه يكون للمودع ان يأخذ ما من الثاني لان في القضاة
الثاني كالاول في ولاية اخذ القضاة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعه انتهى فبين ان
لا يقطع بطلب اللقطه كما لا يخفى شرح الحكم لاس حكم وشرح الجمع لاس ملك في كتاب الحدود
واذا اقر بالسرقه ملكا فاقراه باطل من الثانيين من افي يقتضيه وسيل الحسن بن زياد الجلي ضرب
ابن رقي حتى يقر قال ما لم يقطع الحكم لا يتبين العظم ولم يزد على هذا طهره
والدعي عليه السرقه اذا انكر السرقه فليكن عن القضاة ان القضاة يعمل فيه بالبرايه وان
كان في البرايه انه سارق وان كان الال عنه عذبه ويجوز له ذلك الا ترى ان اراقة الدم بالبرايه
يجوز حتى ان من دخل على ابن شاه سلاه والحبس في خاطره انه اناه ليقضه كان لان يقضه
وعامة الشايح على انه يوزر منه ايضا

واطلق في قدر النصاب فمثل ما اذا كان المروق منه واحد او اكثر فلو سرق واحد نصف ما من حيا
قطع ولو سرق اثنان نصف ما من واحد لا قطع عليهما فالعبرة بالنصاب في حق التارق لا المروق منه
بالشرط ان يكون الحرز واحد ولو سرق نصف ما من منزلين فمثلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة
بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة انفس في دار كل واحد في بيت على مدة من كل واحد ورما
قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كافي للبراع البحر الابن

لو قال سرق ما بين بل مائة لم يقطع ويضمن الماين لانه اقرب سرقه مائتين ورجع عنها فانسى الصمان
ولم يجب القطع ولم يصح الاقرار بالمائة اذ لا يبرقها المروق منه ولو انه صدق في الرجوع الى المائة لانه
كذا في فتح القدير ولم يذكر المصنف الرجوع عن الاقرار للعلم بان تصح الرجوع عن الاقرار بالحد وكلها انا حد
العذر قال في الزخوة اذا اقر بالسرقه ثم تهرب لا يشيع وان كان في فوره انتهى بخلاف ما اذا شهد عليه
ثم تهرب فانه يشيع كذا في الطهريه ولم يشترط المصنف عدم التعادم في هذه الحجة لانه بشرط في الاقرار بشرط
في البينة فلو اقر بسرقه متقاومة قطع ولو شهد عليه بذلك لا كافي البديع وقد تناه وقد اتفاد في
السرقه متعده في الزخوة في الزخوة واطلق في المقر فمثل الحر والعبد وسياق في ناصبها في العبد
قيده بالجلين لان شهادة التائب مقبولة فيه وكذا الشهادة على الشهادة وان قبلت في حق

الحال البحر الابن

ويشترى اي لا قطع على النباش وهو الذي يسرق الثمن الوفي بعد الرقن وهذا عند ابي حنيفة رحمه وقال
ابو يوسف عليه القطع لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نبش قطعاه ولانه قال معقودم محرر مثله فيقطع

ولها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا قطع على المختفي وهو النباش بلفظ اهل المدينة ولان الشبهة تمكنت
في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث تقدم حاجة الميت وقد تمكنت الخلل في المقصود و
هو الاثر جار لان الجنانية في نفسها دائرة الوجود وما رواه غير دفع او هو محمول على التيسر لمن
يفقطه الامام سياسة لاصدا بحر الابن

وما ورد من الحديث من قطع يده اليسرى في الثالثة والاربعه فمعه طعن فيه الطحاوي او
يجعله على سياسة ونماه في الاصول من بحث الاروق في الفتاوى السابقة لمام ان يفتي سياسة كذا
في شرح مسكين ولم يذكر المصنف فيه مع الحبس والاشبه في المجتبى ولم يذكر وامتن قبل قوله ونظره وفي غاية
البيان من ان الالف في ان ينجس حتى يتوب او يظهر عليه سيما رجل صالح بحر الابن في قوله

وان سرق ثاثة

وفي الزخوة رجل دعي على رجل سرقه وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضر به فضره السلطان
مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يجذب في كاف الحبس من التعذيب والعزب فقصه السطح ليعرفه
من السطح ومات وقد لحقه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقه على يد رجل او كان للورثة ان يأخذوا
مما حب السرقه بدية ايسرهم وبالعزامة التي اداها الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متقد في هذه
التسبيب كذا ذكر في مجموع التوازل فيل هذا الجواب مستقيم في حق العزامة اصله مسئلة السعاية غير مستقيم
في حق الدية لانه صعد السطح باختياره وقبل هو مستقيم في الدية ايضا لانه يكره على الصعود للفرار من
حيث المعنى لانه انما قصد التوارضا عن نفسه من التعذيب بحر الابن في قوله ومن حق في الحر
واما اذا خاصم واحد في سرقه فمقطع فلا ضمان على التارق فيما خوصم به جامع اصحابنا واما
فيما لم يخاصم فيه فمقطع فمقطع لا ضمان عليه في شيء من السرقات فاصموا او لم يخاصموا قال
ابو يوسف وصح يضمن في السرقات كلها الا فيما خوصم لان المروق منه يخرج بين ان يرقى المال ويستوفي
حق الله تعالى وبه القطع ولا ضمان له فكان سقوط الضمان مبنيا على دعوى السرقه والمقصود فيها من
خاصم منهم فمقطع وجه منه ما يوجب سقوط الضمان ومن لم يخاصم لم يوجب منه المسقط فيبقى ضمانا
لما كان ولا يضمنه ان الثاني للضمان هو القطع والقطع وقع للسرقات كلها فينتفي الضمان في السرقات
كلها هذا كله اذا كان المروق لا الكا اذ كان قايما وكل سرق الى صاحبه لان القطع ينفي

الضمان لا الرد منج شرح مجمع

مطلب يد على ان من يريد الحد صلى سارق يدعي السرقه لا المال كما قالهم كذا رحمه الله
وقايل يوصى من السرقه لعل على ذلك ان اليهود لما اكرموا حكم ارجم بعد ما جاوا بالانبايين الى النبي صلى
تعالى عليه وسلم ويرجو ان يحكم فيها فيز ارجم فماتوا عليه السلام فيها بحكم التورية ارجم باحصاء التورية فماتوا

كما في القصة فبذل كان لعصاة من التوراة بعد الحارم ارجم عن رضى وطاعة او عن ابا وكرامته وقد
كان تكلمهم على طريقه ما قاله ابن حزم ان يقولوا مملوكه لهم ولهم ان يستغوا من احصاء ما هو مملوك
لهم فلما ارجمهم صلى الله تعالى عليه وسلم باحصاء التوراة واستباح بذلك النظر فيها وكشف آية ارجم
منها من غير رضى من هو المستحق لاسكها دل ذلك صلى الله تعالى عليه وسلم ان يكون فيها احكامها فيها غير
مدرك استحقاق النظر وكشف الاحكام ويعرف ما يحتاج اليه حتى انه لو لم يوجد في قطر من بلاد فخت الا
مصحف واحد او نسخة واحدة من كتاب حديث اوفقه وما يحتاج اليه من علوم التوراة التي يجب على
مالكه ملكين طالب نسخته منه على وجه لا يخاف عليه الضياع ولا يقال غير هذا وسواء هذا الاصل
لا يخفى ها الا جازا صحت هذه المعاني ووقف هذه طوائف الناس على كوقوف ابن خزم وينظر انه وقوله
انهم كانوا يكتبونه في الالواح والكتف والخطاف اقسام حين طلبت منهم هذه الاشياء كان يسمع
احد منهم الا مشاع من احصاء ما عنده ما قصد جمع التران فان ادعى جواز الا مشاع من العنا
والمكابر وان اعرف بانه يجب على كل كاتب احصاء ما كان كتبه لانه القول بان لغير المالك
فيه استحقاق النظر والتعليم لا يقال ان هذا غير مقصود على المصحف بل يجب مثل ذلك في الاقسام
التي اجمع على القطع بسرها عند تحقق الحاجة لا تاتى قول بكونه تلك بقلة الحاجة غير ان الحاجة في المحج
قائمة في الالواح وقات وفي غيره ان كان دليل الحاجة قائما فذلك كما في سرقة الطعام في زمن الخط وسرقة
الار والمبلغ واشباه ذلك وما لا دليل فيه على قيام الحاجة اخذ فيه بالاصل حتى لو وقع التغير العام و
وجد في بيت غاب سلاح فافذه جيرانه فيما ملوا به لا بعد ذلك سرقة لقيام الدليل على خلافه و
لكذلك لو وقع حريق فاحد من بيت غاب شيء زاعما قصده سلامته من الحرق صدق في ذلك لتمام
دليله ونظائر هذه الكثرة فقد تحققت الحاجة الى النظر الى المصحف وكتب التوراة وما جفت فان كان ذلك
حافظا لجواز التمسك والتوقف شرح الهداية للشرعي في باب ما يقطع وما لا يقطع

ثم كتاب السرقة في قوله ولا في سرقة المصحف

كتاب السير وآيات رجل سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او عابه او كذبه او بغضه فقد كره بآية
تعالى وبانت منه ذنوبه فان تاب والاقبل ذلك المرأة الا ان اياها حنيفة قال لا يقبل المرأة ويجزى على
الاسلام جراح ابي يوسف في حكم المرأة

ومن اقرب حدانية الله تعالى وجد رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كافر فاذا اقررت الله صلى
عليه وسلم يحكم بالسلام واما الكتابي نحو اليهودي والنصراني فقد قال محمد رحمه الله في السير الكبير ان الاسلام
في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يثبت بشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده
ورسوله وهم يكرهون رسالة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الاقرار برسالة دليل الاسلام في قلوبهم

قال ثم فاما اليوم ببلاد العراق يريد محمد بقوله اليوم زمناه اذا قال اليهودي او النصراني اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله لا يحكم بالسلامه عالم يقبل برأيت عن ديني ودخلت
في دين الاسلام وكذا لو قال برأيت عن ديني واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده و
رسوله يصير مسلما قال ابو يوسف اذا كانت شهادة الكتابي رسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
جوابا كان وهو لا في الاسلام ومن بعض ما يخفى اذا قيل للنصراني محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا اله الا
سلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل لغيره رسول الله بحق الى الوب والجمع فقال نعم لا يصير مسلما ووقف
في زماننا انه قيل للنصراني دين الاسلام حق فقال نعم فقبل له ادين بالنصراني باطل فقال نعم فافتي بعض
المفتين بانه لا يصير مسلما وافتي بعضهم انه يصير مسلما قال واذا قال اليهودي والنصراني انما سلم
او قال اسلمت لا يحكم بالسلامه وكذا اذا قال على دين الحنيفة لا يصير مسلما وروى الحسن عن ابي
ان اليهودي والنصراني اذا قال انما سلم او قال اسلمت سئل اتي شيء اردت بذلك فان قال
اردت يقول اسلمت ترك دين اليهودي والنصراني والدخول في دين الاسلام كان مسلما فان
رجع بعد ذلك كان مرتدا وان قال اردت يقول اسلمت اتي على دين الحق ولم ارد بذلك رجوعا
عن ديني لم يكن مسلما وفي مجموع النوازل اذا قال الذي سلم انما سلم مثلك يصير مسلما وقال محمد بن
معاقل سمعت محمدا يقول اذا قال الذي سلمت فهو مسلم قال وهكذا قول غيره من العلماء وفي الاجناس
اذا قال المشرك انما سلم فهو ممن لا يقول كلمة الشهادة كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال قلت
هذه الكلمة تقودوا حتى لا تقتلني لا يقبل منه وكان دليلا على اسلامه وفي الروضة اذا قال الكافر امنت
بآمنت به اسلم كان مسلما الحرابي الذي ليس من اهل الكتاب اذا قال لا اله الا الله محمد رسول الله يصير مسلما
وفي مجموع النوازل سلم قال الكافر اسلم فقال الكافر اسلم واحده يصير مسلما وتأويله ان كان كافرا لا يقول بآية
ولم يقل هكذا ولكن قال سلم ودينك حق لا يصير مسلما وقال القاضي ان ما مكن ادين ركن الاسلام على الشك
يصير مسلما الا اذا قرن بقوله ودينك حق ولكن لا يؤمن به وفي نوادر ابن رستم اذا قال المجوسي في مرضة
من اترك او قال جفا حتى تجتهد الاسلام لا يصير مسلما وتوقال المجوسي اسلمت وانا مسلم يحكم بالسلامه هكذا
على عن الشيخ الامام شمس الدين الملقب بالشيخ الامام شمس الدين الفخرسي وذكر القاضي ان ما مكن فخر الاسلام
على التسعدي في شرح كتاب البير ان المجوسي اذا قال لا اله الا الله محمد رسول الله يحكم بالسلامه وتوقال محمد رسول
ولم يقل لا اله الا الله يصير مسلما وفي مجموع النوازل اذا قال المجوسي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصير مسلما وقال بعض
اذا قال اليهودي او النصراني دخلت في الاسلام يحكم بالسلامه وان لم يشر ما كان عليه انتهى

محيط برأيت

قال ابن نجيم في شرح الكفر واذا اسلم بنفي ان يقع كاسلام المراه انتهى وفي فتح القدر ان اسلم

في صحيحه انكول هذا اقرار عليه فانه قال فيه في اثنا الجواب عن سؤال اورده بهذا صحيح اسلام ولو
لا هذا الحديث لعذر رده وان لم يكن له درك ولم ينصح من الكاواكس ان اسلام انتهى فواتنا
ذكره على طريق الغرض كما ترى شيخ الاسلام

واراد بالاسير والتاجر المسلم الذي في دار الحرب فلو دخل مسلم دار الحرب وامتن جندا عينا فخرجوا
معه الى دار الاسلام فظنهم المسلمون فممن في الجلف ما اذا فرج واحد منهم او عثرون مع المسلم
بامان فممن لانه في الاول ممتور معهم دون الثاني بحر ابي قبيس باب القتال
وفي الموب الغنيمة ما ينيل عن اهل الترك عن ابي حبيد عروة والحرب قايمة وحكمها ان
تخرج سائر ما بعد الحسن للغبائين خاصة والتي تاينل منهم بعد ما تضع الحرب اوزارها ونصير
الاور دار اسلام وحكمها ان يكون الكافة المسلمين ولا يجنس انتهى بحر ابي قبيس في الغنائم
وتواشترى ذمتي دارا فيها بين امصار المسلمين قبل يمنع وقيل لا يمنع وقيل اذا احتلت بئر
جماعة مسجد الحلة منع عن ذلك والا فلا ولو اتخذ فيه بيت عبادة ان جمع الناس فيه منع منه وان
اتخذ لنفسه خاصة موضع عبادة لا يمنع منه وان اراد ان يجعل فيه صورة يتخلى فيها كالتحلي صحاب
الصوامع منع منه لان هذا شئ يشهر فيه فهو بمنزلة اتحاد الكنيسة بجماعتهم من تصاب

الاحساب نفاذ عن شرح الطحاوي

وتوان امير العكر استاجو للعكر اجيرا اكثر من احوالهم قدر ما لا يتعابن الناس فيه فعل الاجر انقضت
الدة كانت الزيادة على احوالهم باطلا لان امير العكر يتصرف بطريق النظر كالعاضي ولو استاجو الثاني
لليتم اجرا لا يتعابن اناس فيه فعل الاجر وانقضت الدة كانت الزيادة باطلا وتوان العاضي
امير العكر قال استاجو وانا اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل كان صبح الاجر في ماله كالعاضي اذا خطا
في قضائه كان خطؤه على القضي له وان تعد الجور كان ذلك عليه قايحان
حتى وقع من الغنيمة في سهم رجل في دار الحرب او سيج منه فوات بصلي عليه لانه بصير مسلما حكما بتعالو
وان سبي الصبي والصبيته فوات في دار الحرب فهو على دين ابويه وان دخل دار الاسلام وان كان
معه ابواه او احد ما فهو على دينها وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان وان لم يكن معه واحد
منهما حين ادخل دار الاسلام بصير مسلما بتعالو للمولى ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب بصير
الصبي مسلما باسلامه وكذا الواسم احد الابوين في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب
او صار في دار الاسلام كان مسلما قايحان

واما الزنادقة فافهموا بنوا على قبول التوبة من الزنادقة قالوا ان جأ الزنديق قبل ان يؤخذ
فاقرانه زنديق فتاب عن ذلك فقبل توبته وان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته وتقتل لانهم باطنية

يعلمون شيئا ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتلون ولا تقبل توبتهم انتهى
قايحان

وفي المحيط جوي دخل دارنا بغير امان فهو في بجاعة المسلمين اخذ قبل الاسلام او بعده عند
ابي حنيفة رحمه الله بحر ابي قبيس فصل في كيفية الغنم

واذا غلب العدو على اموال المسلمين واخروها وبهاك مسلم تاجوستامن هل يدان بسترها
منهم وان كان فيها جارية مملو وطها فان كان الاسور غلب المسلم فباعه ملكهم من رجل من اهل الحرب
فاقتنه جازعته واذا اسلم اهل الحرب على ما اخروا من اموال المسلمين او صاروا ذمة فهو لهم ولا
سبيل للمسلمين عليهم وكذا ذلك لو خرج جوي بشئ منه ستامن يريد بيعه لم يكن لصاحب المسلم عليه

سبل مختصر كافي للحاكم الشهيد

قال روى عن اصحابنا انه لا ينبغي لاحد ان يكن اهل الذمة ولا يلبسون لبسة المسلمين وروى عن ابي
يوسف لا بأس بصدقة بني هاشم بعضهم على بعض فادوى قاضي محمد
قال هل يقتل عتارب دار الحرب وحياتها قال لا تقتل ولا تترك ولكن تقطع اذانها العتارب و
تقطع اسنان الحيات متى يذفع شرها عن الفوات ثم ترك لتوالد فيقتل الكفار بها انتهى
منه ايضا

اهل الحرب اذا اسروا عبادا مسلمين واخروا به دار الحرب فابن العبد الى دار الاسلام عتق
لان عبادهم لو اسلم وابق الى دار الاسلام عتق فكذا هذا من سير واقعات الصدر

الشهيد بعلامة العين

عبد مسلم اخذه الكفار وادخلوه في دار الحرب فابن منهم عتق لانه استولى على ملك الحرب
فملك نفسه فيعتق كالمسلم عبد الحرب في دار الحرب فابن الى دار الاسلام فانه يعتق انتهى
قايحان في احوال العتاق

والحرة الا صليته تترق اذا كانت حرة فام الولد اولي شرح السير الكبير في باب الزنا
وكذلك ان كان الزنا لاني ما انتم لم يفتوا لان اكثر الزنا لاني بمنزلة البقيين فيما بيني على الا حياط
منه في باب امان الرسول

فان كان عليه سبيا المسلمين واكبر النطق من المسلمين انه كان مسلما فهو بمنزلة العلم باسلامه حتى
يجب عليه سبيله لان اكبر الزنا لاني بمنزلة البقيين فيما بيني اوده على الا حياط وفيما يتقذر الوقوف فيه على
حقيقة الحال منه في باب من يكون اماما ممن يهل دار الحرب

وان كان خرج بمثل المسلمين فظهر عليه فان كان مسلما فهو لانه لم يخلو له وان كان ذميا فهو

في لمن اخذه لان فقال المسلمين نقص منه للعهد وقد كان عتق بالوافي فهو حربي فيكون قيا
لمن اخذه منه في باب ما يجوز الشهادة عليه بالردة

اذا شهد رجل وادان على بالردة او شهدت بران على شهادة شادين فان القاضي يقتضي
به الا في حكم استحلال القتل خاصة وكما ان الشهادة الواحدة لا يثبت القتل فكذا بالشهادة على ثلثها
وبشهادة التسامع اقبال وكذلك ان شهد رجل وادان على الذم في بعض العهد وهو كجده ان كان
نقصه فان الامام لا يعتد به هذه الشهادة ولكنه يجعله ناقضا للعهد فيما سوى القتل من الامام
فان الشهادة التسامع اقبال جهة فيما ثبت مع الشهادت لا فيما يندري بالشهادت كما لو شهدوا
بالسيرة وكذلك لو شهد رجل وادان على نفي انه اسلم ثم ارتد وتوكل ذلك فانه يجزى على الامام

ولكن لا يقبل نعمن الشبهة في الحق منه في باب ما يجوز الشهادة عليه
فان انتم المسلم قد اذواتكم اريدتم اسلم قبل اللوثي بدار الحرب فانه لا يؤخذ بذلك لان الكفر
يمنع وجوب هذا الحد ابتداء ولهذا لا يجب على النقي والمستامن فذلك اعراضه بوجوبه يمنع البقاء
وكذلك ان اصابه وهو يرتد محبوس في يد الامام ثم تاب فانه لا يؤخذ بجدة الحدود كذا لانه اصابه
وهو كافر منه ايضا في باب الرد

اليهود ويمفون من احدث المعقرة والبيعة والكنيسة هذا من قبيل كتاب الشهادت
فان من اهل الذمة اشترى من المسلمين دارا في مصر ليتخذها مقبرة قال لا ملكوا ما يفعلون ما
شاؤوا وان اضر سبوت الجيران لانهم منقرضون في ملكهم والضرر ليس من جهتهم والآن ان يجزى
على البنا بحداف ما لو اخذوا بيعة او كنيسة او بيت ما رفي للصلح بملكوا ذلك لافيه من اظهار باطلهم
وتشهير ضلالتهم بخلاف المعقرة

وكذا في التماسي غلة من جمع السعي والذين جعلهم الامام ذمة لا يكونون للمعنى الذمى اشترائيه الا انه
لا ينبغي لامام ان يهدم ابنية الكنائس القديمة لهم ولكنه يمنعهم من الصلوة فيها ويأمرهم ان يجعلوها ما كان
ليسكنوها لانها ملكوهم ولا جعلهم ذمة فعلا ظهر الحرمة والعصمة لملكهم فلا يجوز له ان يتصرف في شيء من
ذلك بالتجريب عليهم ولكنه يمنعهم من ان يجمعوا فيها لتقديهم لافيه من اظهار الشرك في موضع بيت حق
المسلمين في اظهار احكام الاسلام شرح السير الكبير في باب ما يكون لاهل الحرب اعداء
الارض انما تقهر خراجية اذا خفت عونه وثبت فيها حق الفاعلين ثم لم تقسم بينهم وزككت على اربابها و
نظمت حق المعاملة عنها فيجعل خراجية فيكون الخراج للمعاقلة والمصالحة المسلمين من غير ان
فان قال ان لم يعوا الى با منتقون فزدوني الى ما مني لم تقبل ذلك الصيانة لانه قد تمكن منه الامام
فلا يجوز له ان يكتسبه من ان تعود حوالا للمسلمين بحال ان دعا الى هذا الصلح وعلم المسلمون انه لا يخرج

ايهم الا بالاجابة الى ذلك فبني لهم ان يقاتلوه على ولا يكذبون فيه وهو يريهم قد اعطوه ما ارادوا
يعني ينبغي ان يستعملوا معاريف الكلام فان في المعارض من ذمة عن الكذب وذلك جاز في حق
المحاربين قال صلى الله تعالى عليه وسلم الحرب ذمة وقد تبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل ذلك
يوم الخندق فعولوا امرناهم بذلك وهذا ان الكذب لا رخصة فيه فلا ينبغي للمسلم ان يتعمد الكذب بحال من
الاحوال فان الى الله ان يعطوه ذلك نصا اعطوه ذلك وزادوا في الصلح كلمة ببعض الصلح على وجه لا
يتفقن الرتبة بها فيحصل المقصود بهذا الطريق والاصل فيه ما روي ان دمد نصف لا جاءوا الى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا مؤمن بشرطان لا نخشى اي لبركع ولا يسجد فضا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ذلك وكتب في آخر كتاب الصلح على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ثم اهدموا بالصوة وارتد

هذه الكلمة ناقضة الكلام اذ كل منه في باب ما يجوز الشهادة عليهم
ولو مات المستامن في دارنا وقف ماله لورثته فاذا اخذوا وادبروا اخذوه ولو كان الشهود اهل ذمة واخذ
منهم كفضل ولا يقبل كتاب ملكهم بحرايين في فصل ما في سبيلهم الكافر عن المسلم

فصل ولو اراد المسلمون قتل سائرهم من اهل الحرب فقال جل منهم ان اسلم لا ينبغي لهم ان يقتلوه حتى يقاتلوا
عن الاسلام لانه يصير لما بعد اللفظ لانه تكلم بكلام منهم فيفسر وليس من الاضطرار للمباذرة
الى قتله قبل سفار فان وصف الاسلام عين كونه ذمة فهو مسلم لا يكفر قتله وموتى الا ان يعلم ان
يؤمنه من الفضل دون الاسترقاق فان كان عليه سبيل المسلمين والكفر طعن المسلمين انه كان مسلما وهو غير له
العلم باسلامه حتى تخليه سبيلا لان الكفر اراي بمنزلة البقيين فيما بني على الاضطرار وفيما يتعذر الوقوف على حقيقة
الحال فان استوصف الاسلام فابى ان يصفه فانه ينبغي للمسلمين ان يصفوا الاسلام ثم يقولون لانه على
فان قال نعم فهو مسلم وان قال لا فهو كافر لانه وكذا ذلك في الزوجة والجارية ينبغي ان يصف الاسلام بين
يديها ويقول انا على هذا وطني كك الك على هذا فان قال نعم فهو مسلم كك له وطنا والا فلا يحيط خبري

في باب ما يكون اما لاهل الحرب من البتر
وقيد بالحربي اذا اسلم لان المسلم اذا دخل دار الحرب بايمان واشترى منهم اموالا واولادهم
ظفرا على الدار فلكل له الا الدور والارضين فانها في لان يده صححو وما كان له ودعة عند حربي فهو
له في رواية ابى سليمان وصي الاصح بحرايين في فصل كيفية القسم
اقول هذا في فتح العذير وهبانه بعد قوله لان يده صححو لانه سلم فيكون يده محرزة وافعة لا خوار
المسلمين اياهم فاما الارضون فالوجه فيها ما سبكر انتم فظفر ما في كثره من ايجار الميثاق
شرح الاسلام

اقول هبانه ان يلقى منا فانه حكم من سلم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يرحوب في رواية ابى

هذا الحديث في كتاب ما يجوز الشهادة عليه
بسم الله الرحمن الرحيم
هذا الحديث في كتاب ما يجوز الشهادة عليه
بسم الله الرحمن الرحيم

سيمان الى اخوه شيخ الاسلام

وتورفعوا اصواتهم بآذانهم والابجبل ان كان فيه اظهار الشك منقوعا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشك لا يمتنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في اسواق المسلمين كما يمتنعون من افراج الصليب وضرب الناقوس لان الناقوس لهم كالاذان لنا فيقع بذلك اظهار الشك وكذا بيع الخمر والخنازير في مصر وما كان فداء المصروع لا بأس بافراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاء وزوا اجنية المصروع في كل قرية او موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمتنعون من ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها لان هذا ليس بموضع اعلام الدين لانعام فيه الجمعة والاعيان وكذا قال محمد في السير وقال كثير من بني نوح انما قال محمد في قرأتهم بالكونة فان عامة من يسكنها اهل الذمة والرافض اما في ديارنا يمتنعون عن ذلك في القرى كما يمتنعون عنه في الامصار لانه يصح مجامع المسلمين وجلسوا واعظيهم والمدبرين بغيره امصار المسلمين ومثابعتهم قالوا لا يمتنعون من اظهار ذلك واحدا في التوسيع على كل حال وان ارادوا الذمة احدثت البيع والكنائس او الجوس اذا ارادوا احدثت بيت نار وذلك فيما كان من امصار المسلمين وفيما كان من اعدائهم مصر منقوعا عن ذلك عند كلتها ولوا ارادوا احدثت ذلك في السواد وفي التوسيع اختلفت الروايات فيه ولا خلاف الرواية اختلفت المشايخ فيه شيخي يمتنعون عن ذلك الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة وقال شيخي بن راسم ابو بكر محمد بن الفضل لا يمنع وقال شمس الدلالة ان شري لا يمنع عندي انهم يمتنعون عن ذلك في السواد وقال في السير الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة فانهم لا يمتنعون عن ذلك وعن عورضني انه قال منع اهل الذمة من احدث شي من الكنائس في البلاد المغنوعة من مصر وخراسان وغيرها ولا اهدم شيئا وجدته قديما في ابيهم ما لم اهدم اهدوا ذلك بعد ما صار ذلك الموضع مصر من امصار المسلمين فاصححان

الذي اذا اشترى دارا في مصر ذكر في المشر والمخرج انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشترى بغيره على سبيلها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشراء ويحجر على البيع ولا يترك الذي ان يخذل بيته في مصر صومعة يصلي فيه فاصححان

وليس لتفرائي ان يضرب في منزله ناقوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه هم انما لان يصلي فيه ولا يخرجوا الصليب او يقر ذلك من كنيستهم وقال ابو يوسف لا يمتنعون من افراج الصليب في يوم عيدهم ويمنعون من ذلك في غيره من الايام لانه انما اعطى لهم الذمة بشرط ان لا يظهروا

من رسومهم شيئا فاصححان

ويحقن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ان على تفرائي انه اسلم بغيره على الاسلام ولا يقتل خواتمه الاكل

من قال اسلم باكا وبناجوسي يارزنيق لانه الكفر ولا ينفعه بان لا يقصد تكفيره ولا يعتقه فقوله باكا وبناجوسي يارزنيق تقديره هو كان على كذا خبر عن كذا ولم يكن قد كثر فلهذا الكفر خواتمه الاكل ذلك في الاصل اذا اراد على الاسلام يكون اسلاما استخانا ولو عاد الى الكفر بغيره على الاسلام ولا يقتل خواتمه الاكل

وشهادة رجل واحد مقبولة في اسلام رجل نصراني فيجبر ولا يقتل خواتمه الاكل وفي رواية ابن رستم عن محمد بن لوفال بنيت عن ديني ودعت الاسلام يكون مسلما لو قال شهد ان محمد رسول الله لم يصير مسلما حتى يقول بريت من ديني في قول ابي جرج مئة ايضا وذكر في الروايات في تفرائي بجراقي فرج وقال بسم الله توكل في بيعة وانت تعلم انه عني بذلك المسيح واخذت له طاهره خواتمه الاكل

وذكر في نوادر المصنف عن ابي يوسف انه لا يقبل توبة الزنديق وهو رواية عن ابي حنيفة وهذا صحيح فاذكر في الجرد عنه انه يقبل مئة ايضا وذكر في نوادر المصنف عن ابي يوسف انه لا يقبل توبة الزنديق وهو رواية عن ابي حنيفة وهذا صحيح فاذكر في الجرد عنه انه يقبل مئة ايضا

عبد مسلم احوزه الحربي بدارهم ثم اتوا الى المسلمين فانه يقبل كانه غنم نفسه وفي رواية لا يقبل ويرد الى سيده مئة ايضا وقال التفرائي اسلم انما اسلم مثلك يكون مسلما بخلاف ما لو قال اسلم ولم يقل مثلك وعن محمد بن زياد اذا قيل لمنكلم اسلم فقال اسلمت فهذا اسلام فانه جواب مئة ايضا وذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الزنديق يجب قتله سرا فان توبته لم تعرف ولا مصليته والكسابة وسائر اللذة الذين قد علم منهم اعتقاد الكفر لا انا دقة مع طهارتهم التوبة فانه لا يستجاب فانهم باطنية لو فعلت ما بالاسيرة بنظران دفع اليه دواء فاقبل فشر به باختياره لادبه عليه كمن ينجي

سيفا الى ان يقتل به نفسه مئة ايضا وروى ان امرأة في زمن محمد بن الحسن قبل ما ان الله تعالى بعثت اليهود والنصارى يوم القيمة فثابت لا يقبل الله تعالى بهم ذلك فانهم عباد فصيل محمد بن الحسن عن ذلك فقال ما كنت لانتهاجا بانه تعلم حتى تملك وقال بعضهم تكفر كل ما ذكرنا من قبل بكفر فانها عند شيخي يمتنعون من افراج الصليب في يوم اذا تاب عن كبيرة او شرك توبة صحبهم ثم ارتكب وعاد اليه ومات الصحيح ان يواخذ بالاجورون

الاول مئة ايضا

لو صار قوم من اهل الذمة زنادقة فاجزيت عليهم على حالها لا ترى الصابية والدنصانية والمناوية والدنيرة والعلاسة اصناف الزنادقة ولهم ذمة تؤخذ منهم الجزية وقال ابو يوسف لا اقر على الزندة احد ولا اضع عليهم الجزية مئة ايضا

ولا بأس بان يجعل على اليد وان ظن انه يقتل اذا كان يرى انه يضع شيئا يقتل او يهزم منه ايضا

وتوشد احد ما انه صلى سنة في مسجد كذا او شهد آخرة صلى في مسجد كذا اجبر على الاسلام ولم يقتل

و قوله ابن رشد منه ايضا
ولو قال اسلمت ثم قال استند ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله في علمي لم يصح وقال ابو يوسف

يكراه اجبار الذمي على الاسلام ومنع ذلك هو السلام منه ايضا
لا يقتل توبة الزنديق في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة ولم يحك خلافا وعن ابي يوسف اطلع على

زكاة المسلم يقتل ولا يستتاب ومن ابي حنيفة يستتاب منه ايضا
قال فاجنح في باب ما يكون كوفرا من السلم وكذا الاسلام فلهذا السلام عندنا ان كان حربيا وان كان

وثميا لا يكون اسلاما انتهى اقول هذه المسئلة ما تقر به صاحب الكتاب ممن عهده به وليس يصح وقد ذكره على الصواب وهو صحة السلام مطلقا في كتاب الاكراه وهو الموافق لابي ابي حنيفة

الشبهة حيث اطلقوا الجواب بصحة اسلام الكراه وجبره بلا قتل وادعوا به الذمي بدليل ان

الطريق يقتل ولو لم يسل ولم يرتد فلا شبهة في قتله بعد اسلامه وردته ايضا وقد صرح بصحة اسلام الذمي

في خزانه الاكليل وفي محيط الرضوي والنفق والاختيار والمنهج شرح الجمع والعا حادثة على انه لو وقع

ما في هذا الكتاب لزم ان يحرق الطريق بلا قتل فان جبر الكراه بلا قتل اتفاقا وقد اسلفنا في الاكراه وهذا

اللازم لا يظهر وجه كما ذكرنا وقال في خزانه الاكليل في موضع آخر ذكر في الاصل اذا كراه على الاسلام

يكون اسلاما ما احتجنا ولو جاز الى الكفر بغير على الاسلام ولا يقتل في كتاب الارزاد الحسن لم يصر

سما فاعل ما في الكتاب مما سبق على هذا لكن هذا قول ضعيف لم يبلغنا اليه احد قال قتصار عليه

وترجيحه في ان لا عليه سائر الآية فاطية قال وجه له مال في العا حادثة الطريق لو اكره على الاسلام سلم

ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل لان في صحة اسلامه خلاف ان في ثبوت شبهة في ردة انتهى

وهو صريح فيما ادعينا ولو لا ما قدمه في كتاب الاكراه لا حصل ان يكون هذا الفرق بين الحرقي و

الذمي منشأ للوم في الفرق الذي وقع منا صاحب الكتاب لكن الظاهر انه يؤول بالكلية

شيخ الاسلام

قال واذا مات الرجل في دار الحرب يقتسم ميراثه على فرقة ميراث اهل الاسلام بان اعطى المذكور

من الاولاد واولاد الاناث او الولد دون الابوين او دون الزوج ثم اسلموا بعد تمام القسمة فاقسم

ما حية على ما صنعوا وان لم يتصلوا على اسلموا فاقسم ميراث بينهم على حكم الاسلام لانهم بالانضمام الاسلام

وباسلامهم يتقربون احكام المسلمين فذلك لانهم في تصرف بباشر وند في المستقبل دون ما باشر

قبل الاسلام

قبل الاسلام بمنزلة المعاملة بالحر والحرير وغير ذلك والا صل فيه حديث عمر بن دينار ان النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم قال انما ميراث القسمة في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرى الاسلام فهو على

قسمة الاسلام يعني ما ادرى الاسلام بان اسلم المستحقون قبل القسمة وهذا الخلاف ما اذا اقسم

اهل الذمة ما يرثهم على غير القسمة المسلمين ثم اخصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويشتم الميراث

بينهم على قسمة المسلمين لان اهل الذمة قد ائتمروا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فكان حكم

بحكم المسلمين الا ما صار شيئا لمكان عمدة الذمة كالنقرف في الحر والحرير ونكاح الحارم فانما اهل الذمة

ما كانوا ملتزمين بحكم الاسلام قبل ان يسلموا فلهذا كان الحكم بينهم ما بيننا سره السيرة الكبرى

والفصل الثالث ان ادار القسمة مكان المصنوع عليه في الزكاة والصدقات والعشور والكفارات

جائز عندنا خلافا لثاني وظهر بعض اصحابنا ان القيمة بدل من الواجب المستحق حتى يقتوا المسئلة بالابل

وليس كذلك فان المصير الى المبدل لا يجوز الا عند عدم الاصل وادار القيمة مع قيام عين المصنوع عليه

في ملكه جائز عندنا مبسوط شرح في الزكاة

والفصل الرابع ان ظاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يقين بتهاتر

وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء ادعى القيمة وان شاء ادعى سادون الواجب بفضل

القيمة وان شاء ادعى فوق الواجب واسترد فضل القيمة حتى اذا عتق ساد فليس لساقي ان ياتي ذلك

لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على ارباب الاموال وانما يتحقق ذلك واذا كان الخيار لصاحب

المال مبسوط شرح في كتاب الزكاة

وهذا الخلاف المشرفان صاحب الطعام اذا باعه ثم حضر المصدق فلان يأخذ العشرين العين تنوي

او لم تنوي فلهذا المشتري لو لم ينفقه لان الواجب عشر الطعام بعينه لا معتبرا بملك فيه وفي الزكاة يجوز

على المالك حتى لا يجب الا باعبار المالك فلهذا افرقا مبسوط شرح في كتاب الزكاة

واما ابو حنيفة قال لا رضى لاني لا يكتفي عن وطيفة في دارنا والوطيفة اما الخراج او العشر لا

يكن ايجاب العشر عليه لانها صدقة والكافر ليس من اهل الصدقة فعتق الخراج بخلاف الخراج في الارض

الخراجية لان استيفائها بعد الوجوب كاستيفائها الاجرة باعتبار التمكن من الانتفاع بمال السلم

بصلح لذلك منه ايضا

الا ترى ان الذمي اذا كان صحيحا في الكرامة يلزمه الجزية وان كان مريضا في الكرامة لا يلزمه

الجزية منه في كتاب نوادر الزكاة

قال رجل له مائة فير خضفة للتجارة فمشتها مائة درهم قال الرجل عليها ثم رخصت فمشتها الى مائة درهم

فان اراد اداد الزكاة من العين فصدق ربع عشرة باخرة بالاتفاق وان اراد اداد الزكاة

من القيمة قال ابو حنيفة يودى خمسة دراهم معتبر الوقت الوجوب وقال ابو يوسف وخمسة يودى وربع
ونصف معتبر الوقت الا دار قال صل عند ما ان الواجب جرم من العين وهو ربع العشر جاز في
الاثر ما توارى ربع عشر اموالكم ولان الواجب فيما هو مملوك له وهو العين الا ان له ولاية نقل الشيء
من العين الى القيمة باختياره فيعتبر قيمة العين وقت الاختيار اذ كان او ناقضا و ابو حنيفة
يقول الواجب عند حلول المأثر ربع عشر العين او ربع عشر القيمة يتقين ذلك باختياره
والمقترين ان الشئ اذا اوتى احد ما تعين ذلك من الاصل واجبا والدليل على هذا ان ما القيمة
في ايجاب الزكاة ما اكثر ما هو العين حتى اذا اكل النصاب من حيث القيمة يجب الزكاة سواء
كان كاملا من حيث العين او لم يكن وقد فرغ على هذه المسئلة بابا في الجامع فافاد على هذا
امليه في شرح الجامع وقد قرنا العزق بين حقوق الله تبارك وتعالى وحقوق العباد على

اصل الكل منه في باب العشر

واذا التفت السريان ليل من المسلمين وكل واحد يرى ان صاحبا من المشركين فاقبلوا
فاجلوا من قتل ثم قتلوا فلما روي ان جابر بن عبد الله قال فوجت طليقتان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم من الخندق والفتنة التي لا يشع بعضهم ببعض ولا يظنون الا واثم
ابعد وكانت بينهم جراحات وقتل ثم نادوا بابشار الاسلام فكلف بعضهم من بعض وذا ذلك
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قتال جراحا في سبيل الله تعالى ومن قتل منكم فهو شهيد بخلاف
ما لو كان المسلمين يتلون المشركين فقتل مسلم على ظن انه مشرك او رمى الى مشرك حتى
السم واصابت مسلما فقتله فعليه الدية والكفارة وبهذا هو صورة الخطا والفرق بينهما ان القتل
هو ما كان قاصدا صاحبه وكان صوة نفس وعصمة دمه باقية في حقه فوجب الدية صيانة لدمه
عن الهدر وفي الاول كان قاصدا الى قتل صاحبه لان كل واحد من السريتين قتل الاخرى دفا
عن انفسهم وذلك الدفع مأثور به فتوجب سقوط دمه نفسه وصمن دمه والله عز وجل اعلم

بالصواب كحيطه ضحى

وهذا ظاهر الرواية ان الحاف اذا ما يصير تبعا للجد بواسطة بتبعة الاب فانه ما لم يصير تبعا للجد لا تعد القيمة
للاب لم يصير تبعا لجد وهذا الخلاف والا فلاق وقد تعدد اثبات بتبعة الولد للاب في الوا
والاسلام لفقد اهلية لانه عبدا وكافر فلا يتصور ثبوته منه ايضا

ولا يجوز احدث ببيعة ولا كنيسة ولا بيت نار او صنم في دار الاسلام في المدن والقرى وكل بلد
فتحت بالتصريح على ان جعلهم ذمة لا يتوقض لكن بسم القديمة ويمنعون من اعدائهم وما تحت قهر
تخريب كنائسهم واذا اهدمت البيعة والكنائس القديمة لدوى الصلح اهادوا باللبين والطين الا

ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالحجر والسيد والآجر واذا وقف الامام على
بيعة جديدة او بنى منها فوق ما كان في القديم خربتها وكان ما زاد في حجارة البنيق وينبغي ان لا يقربوا
التي توسل الا في كنائسهم وبوئهم فحيث لا يسمع صوته فارجوا ولا ان يظهر واصليا ولا
المسلم بالسلام عليهم فان سلموا بركة عليهم ولا يزيد على قوله وعليكم واذا كان الواحد حافة ضروية
ولا يقتضي الا بالسلام عليهم بل بدينتهم ويؤذى به الملكين الموكلين عليهم وكذا الحارون ويؤدب
الذقي ويغاقب على شتم دين الاسلام والنبي والقرآن وينبغي ان لا يلامزم الذقي الصغار فيما يكون
بينه وبين المسلم في كل شئ عاصي القديس

هذه اذا هلك كل الخارج فان هلك اكثر بنى البعض بنظر الى ما بقي فان بقي مقدار ما يبلغ قبرين ودرهم
يجب قفرو درهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج بهلاك الخارج اذا لم يتبق
ما يتمكن فيه من الزكاة فان بقي لا يسقط الخراج وكان الاول لم يكن وكذا الكلام اذا ذهب ثلثه باقية
ان ذهب البعض بنى البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان
لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرقاب فافهم في العشر

الخارج من الزكاة

ذكر بكر ولا يمنع ان يأكل الفلة حتى يصدق بالعشر قبل او بل هذا اعظم ان لا يعر العشر ولا يوصل
الى الفقراء فاما اذا كان من نية الاتصال فلا بأس بان يأكل لبيعة عاده وقيل لا يسع ان يأكل شيئا
حتى يودى العشر والا حيا ط ان يكلف حتى يودى عشر ما قال كذا لا ينبغي ان يأكل الفلة حتى يودى
الخارج ان كان خارجا من نية لا يجب في الخارج فكان كالعشر الا انه يعتبر فيه مصارف الخراج وان كان
خارجا وظيفة فذلك لانه احدى الوظيفتين فيعاس بالآخرى وفي مال العاصي لا يأكل ان يأكل
الفلة حتى يودى الخراج وفي مال السدي لا يطيب وفي المتيقن من ابي يوسف ان الكل منها واطعم اهله
او صديقه او جاره اخذ منه عشر ما بقي دون ما اكل واطعم ولو اكل الكل لم يكن عليه شئ قلت لعل هذا
بناء على ما روي عنه لورفع الامام هذه العشر وسعدان كان يحاجا وعنه ان كان ما اكله دون خمسة
او سق لم يجنب عليه فان منع خمسة او سق يجنب ومن الى قيمة اخذه بكل شئ منه والا اجنب
لهم ما اكلوا وعنه يجنب قليلا ما اكل واكثره من ثمة ما اكل من شئ حسب عليه من لبيعة عاده و
عنه لو اكل هو وعياله بعض الفلة لم يؤخذ منه عشر ما اكل كذا في ثمة من كل ما

ويقال بينه وبين الفلة حتى يودى الخراج لانه وجب بسببها منه ايضا

وفي آت لا يسقط خراج ارض الذقي بونه بالا جاع وكذا بالسلامه ونسقط الجزية لان الاخذ بنظر
الصغار وهو معتذر بعد الموت والاسلام ويجزى عن القتال لا يؤخذ لا معنى وقالوا بهذا الجاع

انه باق بقا المطالبة وينبغي ان يكون من مال المزدك ولو صارت ودية فيا **بحر الابواب**
 وفي فتح القدير ان اخذ الاذن من ارض مصر انما هو بدل اجارة لا خروج الا ترى ان ارضي ليست ملكه لكونه
 وهذا بعد ما قلنا ان ارض مصر حرة وانه اعلم كانه لموت المالكين شيئا فشيئا من غير احوال ورثة
 فصارت لبيت المال وينبغي على هذا ان لا يقع بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال بشي منها لان
 نظره في مال المسلمين كمنظره في مال اليتيم فلا يجوز له بيع عقاره الا لضرورة عدم وجود ما ينفعه سواء قلنا
 كتب في فتاوى وصفت التي في شراها السلطان لا شرف رساى لارض من ولده نظير بيت المال بل يجوز شراؤه
 منه وهو الذي ولده فكتب اذا كان بالمسلمين حاجة والعيادة بانه جاز ذلك انتهى كانه اجاب لا يجوز
 كما لا يخفى وهو مبنى على قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المتفق به لا يخفى جواز بيع هذا اليتيم فيما ذكر بل فيه
 وفيها اذا كان على الميت دين لا وفاد له الا منه او رغب فيه بضعف قيمة فذلك يقول الامام مع العفا
 لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المتفق به وهذه المسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في القيسر
 وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمانين وخمسين وتسعين حتى ادعى بعضهم بان المباشرة لارض من
 بيت المال غير صحيحة لئلا يتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه ثم قدم بعد ذلك
 بغير شخص ولاد السلطان او الاوقاف فطلب ان يحث على ارضي الاوقاف فاجاب متمسكا بان الخراج
 واجب في ارض الوقف وهو مردود عليه بانقلبه عن الحق ابن الهمام من ان الخراج اخضع من ارضي مصر
 انما هو لما هو منها اجرة فصار ارضي بمنزلة وورثا كني لعدم من يجب عليه الخراج فاذا اشتراها ان
 من الامام بشرط شرائه صحيحا ملكها ولا خراج عليها فليجب عليه الخراج لان الامام قد اخذ البديل للمسلمين
 فاذا وقعها وقعبا له عن المئون فليجب الخراج فيها ونماه فيما كتب في ارسالة المسئلة النسخة التي
 في ارض مصرية **بحر الابواب في قوله والسود وما فتح عقوة**

اقول بل على قول المسئلة من يجوز البيع بغيره مطلقا وهو ظاهر من ان يخفى وليس في عبارة فتح القدير مصر
 وانما ذكر احدى وجه الجواز وكأنه رأيا اقرب بالنظر الى دين بيت المال او الشراء بضعف القيمة ويجوز ادراج
 الدين في الحاجة ايضا **شيخ الاسلام** اقول هذا اجل عظيم فان الامام ما اخذ البديل
 للمسلمين عن الخراج الذي يستحقونها وانما اخذ البديل عن رغبة الارض التي كانت ملكا لبيت المال فباعها
 بمسوغ شرعي وكيف يسوغ الامام ابطال حق المسلمين ثابت باق على قوله سور براهيم ياخذها وقد صرحوا
 بان الارض المعدة للزراعة من ارضي الوظيفين العشر والخراج وبل يبيع احد بضعه ببيع الخراج الذي لم يتحقق
 بعد شرائها او دونها في بيع الارض تبعا ولا شك ان سقوط حق المسلمين عن رغبة الارض التي بيعت من بيت
 المال بالبيع لا يقتضي سقوط حقهم عن خراجها الذي لم يستحقوا به بعد واقعا في فتح القدير من ان الاخذ من ارضي
 مصر انما هو بدل اجارة لا خراج فانما هو عين مزارع لبيت المال لكون الخراج على رتب الارض لان الخراج ارتفاع

عن ارضي مصر فعلى هذا يخرج الامام خراج هذه الارضي من بيت مال التركات ويضعها في بيت
 مال الخراج **شيخ الاسلام**
 وذكر شيخ الاسلام ان هناك الخراج قبل المصاوي يسقط كذا في التراجح والتمسح ومنه يعلم ان التراجح
 والغارة اذا اكل الرزق لا يسقط الخراج وقيد بالزراع وهو اسم للعالم لانه لو ملك بعد المصاوي
 لا يسقط كما اشار به شيخ الاسلام وقيد بالخراج لان الاجرة تسقط بالاولين وانما بانث فذكر التراجح
 في فتاواه اذا استأجر ارضا لزراعة سنة ثم اصطلح الرزق اقله قبل مضي السنة فاجب من الاجر قبل
 الاصطلاح لا يسقط وما وجب بعد الاصطلاح يسقط لان الاجر انما يجب بازا للمنفعة شيئا فشيئا
 فما استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف انفسج العدة في حق وفي بعض الروايات لا يسقط
 شي الا اعتمادا على ما ذكرنا من ان بين هذا وبين الخراج فانه يسقط استنى **بحر الابواب في قوله**

لا خراج ان غلب على ارضه
 ولا فرق في التسقط بين ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها وكذا ان سقط اذا اعمى او من اواقدا واما
 شيخنا كبيره لا يستطيع العمل او اختفر بحيث لا يدر على شي والتعقوبات اذا اجتمعت تداخلت كالحجر ودفعه
 اذا اجتمعت عليه ولان تداخلت واختلف في معنى التكرار والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت
 جزية السنة الاولى لان الوجوب بابنة الحول بخلاف خراج الارض فانه باجرة لسانه الانقطاع و
 في الجوزية الجزية يجب في اول الحول عند تمام الا انها تؤخذ في اخره قبل تمامه بحيث يبنى منه يوم او يومين
 وقال ابو يوسف تؤخذ الجزية حين تدخل السنة ويمضي شهران منها **البحر الابواب في قوله**

تسقط بالاسلام
 وفي فتح القدير وفي ديار مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل الكنيسة لمعدة الغربانيين واللفظ الذي في
 النصارى خاصة والبيعة بكسر الباء اطلاق عموم دار الاسلام فتشمل الامصار والقرى وهو المختار
 كما في فتح القدير وقيد في الهداية بالامصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها الشعائر فلا
 تعارض باظهار ما كان فيها وقيل في ديارنا يسمون من ذلك في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر
 والموتى عن صاحب المذهب في قرى الكوفة لان الكرا لها اهل الذمة وارض العرب يسمون من
 ذلك في امصارها وقرىها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجتمع دينان في جزيرة العرب انما
 منه في قوله ولا تحدث بيعة

واشار بالامة والعبد الى ان المديون لا يخرج الى الجهاد ما لم يقض دينه فان لم يكن عنده وفاقا
 لا يخرج الا باذن الغريم لانه تعلق به حتى اليوم فان كان لئال فليس كمن لا بد منه لا يخرج الا باذنها و
 ان كمن لا بد منه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة كذا في التقييس هو بعيد ان لا يخرج بغير اذن

الكنيل بالنفس لانه لا ضرر على الكنيل اذا اعتذر احصاءه عليه وفي الذخيرة ان اذن له الذخيرة و
 لم يبره فاستحب له الاقامة لعنوا الذين لان الاولي ان يبدأ بها هو الا واجب فان غزا فلبس
 وهذا اذا كان الدين حالاً فان كان مؤجلاً وهو تعليم بطريق الظاهر انه يرجع قبل ان يجل الاجل
 فالافضل الاقامة لعنوا الذين فان خرج بغير اذن لم يكن به بائس لعدم توجه المطالبة بنفسه
 انتهى والى انه لا يخرج الى الجهاد الا باذن الوالد من فان اذن له احدنا ولم يأذن الاخر فلا ينبغي
 له ان يخرج وهما في سعة من ان يمضاه اذا دخل عليهما مشقة لان دعة فحقا فرض حين والجهاد
 فرض كفاية فكان دعة فرض العين اولى فاذا لم يكن له ابوان وله جدان وجدان فاذن له
 الاب وام الام ولم يأذن له الاخوان فلا بأس بالخروج لان اب الاب قائم مقام الاب وام
 الام قائمة مقام الام فكانا بمنزلة الابوين واما سفر التجارة والجمع فلا بأس ان يخرج بغير اذن الوالد
 لانه ليس فيه خوف بلكه حتى لو كان السفر في البحر لا يخرج بغير اذنها ثم انما يخرج بغير اذنها للتجارة اذا
 كانا مستغنيين من خدمته اما اذا كانا محتاجين فلا كذا في التجسس وتغييره في فتح القدير بالجمعة
 شاح واما اثبات الكرامة اقول بل الظاهر ان اثباتها هو المحرمه كما لا يخفى سبح الامام
 وفي البرازية دلت ائمة على النفي في الخروج الى العلم بالجمع والتجارة ولان الخروج الى التجارة
 لما جاز لان يجوز للعلم اولى انتهى وهذا كله اذا كان ابواه مسلمين واما اذا كانا كافرين او
 احدهما كافراً فوجهه الى الجهاد او كره الكا وذلك فعليه ان يخرج فان وقع محاربة على ان الكرامة
 لا تنقطع من التجمع والمشيقة لاجل الخوف عليه من القتل لا يخرج وان كان لاجل كرامته فقال الكفا
 يخرج فان شكك ينبغي ان لا يخرج كذا في الذخيرة وفيها ان من سوا الاصول اذا لم يوافق وجه الجهاد
 فان كان بخلاف علم الصانع فانه لا يخرج بغير اذنها والآن يخرج وكذا ادواته انتهى وفي التناظر فائده
 وان كان عند الرجل ودائع واربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يرفع الدوايح الى اربابها كان
 له ان يخرج الى الجهاد والعالم الذي ليس في البلدة افقه منه ليس له ان يغزو ولا يدخل عليهم من
 الصانع منه في قوله ولا يجب على مني وحرارة

كل مسلم ارادته فانه يقتل ان لم ينسب الا المرأة ومن كان اسلامه برجلين ثم رجعا كذا في شهادات البيعة
اشياء ونظائر في السير
 يعرف منه قتل من ثبت اسلامه بالشهادة على الشادة وبغير ذلك ايضا من قولهم فيما يقبل في كل شيء
 سوى الحدود والعقاص ثم رأيت في كتاب الشفاعة قال ولا يجوز في الحدود والعقاص ثمانية
 اشياء احدها شهادة الرجل مع النساء جازية في جميع الاحكام ما خلا الحدود والعقاص انتهى
 فلم يفرق بينهما اصلاً مع ان شهادة النساء لا تقبل في القتل اصلاً لما صرح به في بيان في الشهادة

وغيره في لفظهم انهم الكفووا بالعقاص عن سائر انواع القتل وان الحكم في المسلمين واحد وهو
 عدم القبول بسبب ان اعداءهم عظيم فعلى هذا يكون ما في الكتاب ايضا من قبيل الاكتفاء باحد الطرفين
 عن ذكر الاخر لثبوت ثبوتها في القبول وعدمه كهم رقم
 اهل الحرب اذا خرجوا اليها بامان فقتلوا بعضهم بعضاً يقتض وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة
 لا يقتض وهذا البق وادق لتواهدنا وهو ان حقوقهم وعصمة أنفسهم تافض لقيام دليل المبيع
 وسوكونه حرباً متمنياً على خايبنا واما صار مسلماً المعارض الامان فتمكنت فيه شبهة تقتض
 العصمة وهذا الوقت لم اذني لا فضا من عليه شبهة نقصان العصمة والثبوت والمائة في العصمة
 شرط لوجوب العقاص تخطيط سرخصي في السير في باب حكم المسلمين

وقال نصير اذا خرج على اجل ومطاع الطريق وادار لهما ملهم فان علم انه اذا قاتلهم وقيل دفع
 القتل عن نفسه فعل الا فلا واما في دار الحرب فان كان يعلم ان في قتاله ضرب لكاتب لهم وسعه
 ان يتألم وان كان يعلم انه لا يطيقهم ورفق ما بينهما ان قتال مطاع الطريق لرفع القتل عن نفسه
 وماله وكذلك قتال اهل الحرب سبيل شيخ الاسلام الشيخ الامام الاجل ابن سبيد على بن السعيد السبيد
 عن قتال الكافر اسلم قال الله واحد قال بصير مسلماً وكبر على الاسلام ان اشغ تجميع التوازل
 وعن الشيخ الجليل الاصولي اذا انى بكلمة الشهادة وهو يعلم ان الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير
 هذه الكلمات لانه انى ببل الاسلام عك ولا يشترط في مودة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصحة
 اسلامه بمودة اسم ابيه واسم جده بل يكفي في صحة اسلامه مودة اسم عليه الصلوة والسلام فبينة

في كتاب السير في باب ما يبر الكافر مسلماً
 وفي غسل الارض ولو مغارة والعسل لها التحل وفي حكم المنة الواقعة على الشوك الا حصر في قول كما
 في الظهيرة والطرف خبر لم يدر ما هو عشرة عشرية لا خواتمية اذ لا يجمع العشر والخراج في ارض واحدة
 وغسل صليبة عشرية اقراراً عما في الخراجية ان لا شيء في الجبل في رواية والا لاكتفى بالارض فانها جرم
 مقابل للسماء فهماني في الزكوة

التقييد بالعشيرة يمنع ارادة المغارة منا فان المغارة ما ليس فيها زرع ولا غراس فلا يكون عشيرة
 وهو المراد بالجبل في كلام المص لا الجبل المشرق الذي فيه زرع وغراس كما توهمه له قول تحت الارض
 العشيرة والمخلاف ليس فيه حتى يحتاج الى الاقرار عنه بل المخلاف فيما يوجد في الارض الغير المملوكة فاشار
 المص الى وجوب العشر فيه بقوله سبح الامام
 وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يوضع على المستوع ولا يسرق وان كان كافراً لكن يباح قتله اذا ظهر عليه
 ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبته الا ما جنة والبيعة والقراطة وازناً وقد من

في كتاب السير
 في باب ما يبر الكافر مسلماً

من العداقة وقال بعضهم ان ثاب المبتدع قبل ان يذوق طها تقبل وان ثاب بعد ما لا تقبل كما هو قياس
قول ابي حنيفة كذا في التمهيد التام وقال الكوفي وغيره ان المبتدع الغير الذي كالكتابي ان لم يكن بعينه
كفر او الا فيقتل كالمبتدع وقيل انه كفا في زمانه صلى الله عليه وسلم كذا في الجواهر **فصل في بيع**
وعبدنا في عبدنا من دارنا سواء كان مسلما او ذميا ذكره شيخ الهداية ابقا دخل اليهم اقرار عن ابن مازن
في دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال وان اخذوه اشارة الى خلاف الامامين فانهم
اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عند ما خلا له ان العصمة حتى لا يملك لقيام يده وقد زالت ولهذا
لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما قوله ان يده ظهرت على نفسه بالظهور من دارنا لان سقوط احبائه
يتحقق به المولى عليه فيكسبه من الافتناع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه
فلم يبق محلا للملك بخلاف المرتد ولان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يده لولا ان عليه فمضطرب يده
ملكهم ولهذا لو وجبه لابنه الصغير ملكه ولو وجبه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه **درر عوفي في باب**

استيلاء الكفار

قوله بملكهم لا معنى له في هذا المقام وانما يناسب ذكره في مسئلة لا يبق الا اخذوا يسم كما لا يخفى فكان ينبغي ان يقال
ما على قوله فمضطرب يده ما صلب لفظ الظهور على انه متفعل لمض كما وقع في شرح الزبيري على الكفر انتهى

شرح الاسلام

ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالا اذا غلبنا عليهم واخذوا ما نؤمن منهم ما اخذوا منا فمن
وجدنا ماله في العالمين اخذناه قبل قبضتنا الغنيمة بين العالمين واخذناه بالبيعة بعد ما اى البيعة

درر عوفي

اي ماله الذي ملكوه واما الذي لم يملكوه فبما مطلقا لا ياتي في العبد فكان ينبغي تقديم هذه
المسئلة على قوله لا يؤمنوا منه برنا كما في سائر المتون **شرح الاسلام**

وفي البينة قيل امصار المسلمين ثلثا ما مقرر المسلمون ههنا كاللوفة والبصرة وبغداد
وواسط فلا يجوز فيها احدث بيعة ولا كيسة ولا تجتمع لصلواتهم ولا صومعة باجماع العلماء ولا يكون فيه
من شرب الخمر او الخنزير ومنزب الناقوس وثانيها ما فتح المسلمون عنوة فلا يجوز احدث شيء منها باجماع
وثالثها ما فتح صلى الله عليه وسلم على ان الارض لهم ولنا المخرج جازا صلواتهم وان صلواتهم على ان الارض لنا
ويؤدون الجزية فالحكم في الكنائس على ما يرفع عليه الصلح فان صلواتهم على شرط يمكن احدث لا يمنعهم
الا قول ان لا يصلح لهم عليه وان وقع الصلح مطلقا لا يجوز احدث ولا يرفع من القديمة انتهى والحق
انهم يبيعون من احدث مطلقا لا اذا وقع الصلح على ان احدث او على ان الارض لهم على هذا القول ولا
استثنى في ظاهر الرواية واثبت الى انهم يبيعون من احدث بيت النار بالاولى انتهى بقراري في قوله

ولا تحدث بيعة ولا كيسة

وقرر في فتح العبد يبيعهم من الثياب الفاخرة حورا او غيرة كالصوف المربع والمخوص المربع والابرار
الرفيعة قال ولا شك في وقوع خلاف هذا في هذه الديار ولا شك في منع استئجارهم وادخالهم
في المباشرة التي يكون بها معظما عند المسلمين بل يرتابقف بعض المسلمين فبعضهم فبعضهم ان يغير
فانظر منه فسي بحدسكته سعاية توجب له الضرر انتهى وفي الحاشية العبد سي وينبغي ان لا يراهم الا في
الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شيء انتهى معنى هذا يمنع من العفو حال قيام المسلم عنده وحقا
في فتح العبد رجلا انه اذا استغنى على المسلمين قبل الامام قلده واستثنى في الذخيرة من منع الخيل ما اذا وقعت الحاشية
الى ذلك بان استعان بهم الامام في الحاربة والدب عن المسلمين والحق في اننا نراهم في الغل بالخارج في
جواز ركوبهم وقرر ببيعهم من القلائد الصغار وانما يكون طوبى من كركبهم مصبوغة بالسواد مغيرة
مبطنة وتجب تبييضهم في النعال ايضا فيلبسون المكعب الحشنة الفاسدة اللون تحقرهم وشرط في
الحفظ الذي يقيده على وسطه ان يكون غليظا غير منقوش وان لا يجعل له قلعة وانما يعقده على يمين
او الشمال وشرط في القميص ان يكون ذليلا قصيرا وان يكون جيبه على صدره كما يكون للنساء انتهى

بحر في قوله ويبيحون

وفي الحاشية التي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخروج انه لا ينبغي ان يباع منه وان اشترى
يبيع على بيعها من السلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشراء ولا يكره على البيع ولا يترك الذقي ان يتخذ بيعة
صومعة في المصر يصلي فيه انتهى وفي الصغرى وذكر في الاجارات انه لا يكره على البيع الا اذا اخرج فخرج
انتهى وفي آلتنا رعاية مكسبون من المعام في دار الاسلام على رواية عامة الكتب الا ان يكون من
امصار العرب كارض الحجاز وعلى رواية العشرة كما يكره على بيع داره يخرجون من المصر وله فدية الحسن بن يار
وفي الذخيرة واذا اشترى اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لا ينهم اذا سكنوا بين المسلمين
راوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط الخلو في قلوبهم بحيث لا يتعطل بسبب سكنهم بعض جهات المسلمين
او تعلو يبيعون من الكسبي فيما بين المسلمين ويؤدون بان يسكنوا فيه ليس في المسلمين وهو محفوظ

عن ابي يوسف انتهى منه ايضا

واش الى انه لا ينقص ذلك مسئلة ولو وقع ذلك فالنكاح باطل ويغزآن وكذا ان اشترى منها ولو اشترى
بعد ذلك لا يجوز النكاح لو قهره باطلا كذا في المراجع من باب نكاح الكافرة وفي رواية مذكورة
في اوصاف صام ان اهل الذمة اذا استشفوا عن اوار الجزية ينقص العمد ويتاخرن وهو قول ثلثة انتهى
ولا يخفى ضعفها رواية ودراية كما ان قول العيني واختياره ان يبل سب النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت
في الرواية وكذا وقع لابن عمام بحث ما خالف فيه اهل الذمة وقد افاد العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل بها

شيخنا ابن الهمام الحافظ للذهب ثم نفس المؤمن قبل ان يقول الحافظ في مسئلة التبع لكن اتينا عننا للذهب واجب وفي الحاشية القدسي ويؤدب الدين ويغالب على شتم دين الاسلام والتمني صلى الله تعالى عليه وسلم او التواضع انتهى بحر في قوله ولا يتقصص عبده

ملحوظات كتاب السير وآفا بقوله ولم يرب احدنا معه ان يصلي عليه اذا دخل دار الاسلام ولم يكن معه احد ابويه تبع الدار الاسلام وفي التبيين اي اذا لم يرب مع العتيق احد ابويه يصلي عليه تبعنا للتابعي او للدار انتهى فحصل كلام المصنف انما يتبعه التتابعي والتبعية الدار والظاهر انما لم يتفرق في تتبعية التتابعي فان السبي في اللغة الاسير والسبي الاسرى المحمولون من بلد الى بلد كما في ضياء العلوم وفي تتبعية التتابعي انما يظهر في دار الحرب بان وقع صبي في سبيهم في سهم رجل ومات العتيق في دار الحرب فان يصلي عليه يتبعه التتابعي وظاهر ما في ضياء العلوم انه لا بد من الحل من دار الحرب الى دار الاسلام حتى يستقيم سببا وفي فتح القدير واختلف بعد تتبعية الولاد فالذي في الهداية بتبعية الدار وفي المحيط عند عدم الابوين يكون تبعه لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعه للدار ولعله اولى فان من وقع في سهم صبي من الغنيمة في دار الحرب مات يصلي عليه ويجعل مسلما يتبعه لصاحب اليد انتهى وفيه نظر لان بتبعية اليد عند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليه فلا يصلح وجها لما في المحيط من تقدم بتبعية اليد على الدار فالجواب ان الاتفاق في عليا بتبعية بالجهات الثلث وانما محل الخلاف في تقديم الدار على اليد فمضاهي الهداية وقاضيان اجمع على تقديم الدار على اليد وهو الوجه لانه في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام انه لو سرق ذمي صبي واخذه الى دار الاسلام ومات العتيق فانه يصلي عليه ويصير مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر الاخذ ذمي وجب تخليصه من يده انتهى ولم يكف فيه خلافا ومضى وارادة على ما في المحيط قال مختصاه ان لا يصلي عليه بتقديمه لتبعية اليد على الدار لان ان يكون على الخلاف واطلاق المص في العتيق ولم يعيده بغير العاقل وقيدة الحق ابن الهمام في تحريره بغير العاقل قال وان كان عاقل استقل بالاسلام فلا يرتد بردة من اسلم منها انتهى وهو ظاهر كلام الزيلعي فانه على بتبعية اليد بان الصغير الذي لا يعبر عن نفسه بغيره المتابع وعناه الى شرح الزبائدي وظاهر ما انه لو سبي صبي عاقل مع احد ابويه الكافر فانه لا يكون كافرا متبعا لابي الكافر ويكون مسلما يتبع الدار ويحتاج الى صريح النقل وكلامهم يدل على خلافه فانهم جعلوا الولد تابعا لابويه الى البلوغ ولا يزول التبعية الى البلوغ نعم يزول التبعية اذا اعتنق دين ابويه اذا اعتقل او ديان في حصار مستقلا وفي الظهيرية واذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوصفت المرأة الولد ثم مات الوالد لا يصلي عليه وحكم الصلوة عليه في الحاشية حكم الميراث انتهى بحر في قوله كصبي سبي مع احد ابويه من الجاهل اقول صرح في الذخيرة وعنه بالخلاف في بتبعية العتيق العاقل في الاسلام لا احد ابويه شيخنا

الذي يعين من كلامهما استقلال العاقل بالاسلام وتخصيص التبعية بغير العاقل ولا يلزم منه كونه مسلما يتبع الدار بل الظاهر ان لا يحكم بالاسلام ما لم يسلم كما هو مقتضى الاستقلال لان يقال لراد تخصيص التبعية في الكافر بغير العاقل وتخصيص التبعية في الاسلام ايضا به رجحان اسلام العتيق العاقل بالاسلام لا بد منه فكذا ينبغي ان يكون التبعية لصاحب اليد والدار ايضا كما هو الظاهر من اطلاق العتيق في المسائل وآما قوله استقلال بالاسلام فمقتضى الراديه اذا صار مسلما لا انه لا يتبع اباؤه اذا اسلم ابوه لكن لم يجد بهذا فعلا نعم يقتضي كلامهما ان لا يكون تابعا لابويه ايضا في الكفر والحكم بكفره لاظهار ذلك اذ لو اسلم فعلم ذلك منه قطعا بنى الكلام في جعلهم الولد تابعا لابويه الى البلوغ والظاهر ان حكم التبعية لا لم يتبدل بعد كونه عاقلا الى زمان البلوغ اذ لم يظهر منه الاسلام كالحواشي في ذلك

في الكفر

في التبعية

وان كان سببا للحكم بعد كونه عاقلا بغير سببه المتقدم شيخ الاسلام وفي فتاوى قاضيان من الحنفية والابا حقه سئل على الرازي عن بيت المال هل لا غنياء فيه مضى قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس لا غنياء فيه مضى الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او التواضع انتهى فحصل ما في التخصيص على ما اذا فرغ نفسه لذلك بان صرف غالب او قاته في العلم وليس راد الرازي الا قصار على العامل والعامل على كل من فرغ نفسه لعل المسلمين فيده على المعنى والمجدي فيستحقان الكفاية مع العنا وفي الظهيرية من كتاب الزكوة ويبدأ من الخراج بآراء المائة وارزاق عيالهم فان فضل شيء يجوز ان يصرف الى الفقراء ويجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة وفي المتن ان تركه اهل الذمة كالخارج انتهى وفي التفسير في قوله ووزارهم يعود الى العقل من الغضاة والاعلاء المعاملة لان العلة تشمل الكل كما ذكره مكين وفي عبارة الهداية ما يؤتم اختصاصه بالمعانة وليس كذلك وفي المحيط من الزكوة الرازي الى الامام من تفضيل تسوية من يجران يميل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفيهم ويكتفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شيء بعد اكمال الحقوق الى اربابها قسموه بين المسلمين فان فقره في ذلك وقد وعده كان الله صبيبا عليهم انتهى وفي مال العنا ومضى لكل فارسي في كل سنة مائتا دينار والعنودهم ان اخذوا في الدنيا والآخرة صبيبا في الزخوة انتهى والراد بالقاري المعنى لافي الحاشية القدسي ولم يقدّر في ظاهر الرواية قدر ان والاعطية سوى قوله ما يكفيهم ووزارهم وسلاحهم وما ذكر في الحديث في حفظ القرآن وهو مفتي اليوم مائتا دينار وعن عمر رضي الله عنه انه زاد فيه وليس على قدر الكفاية وفي القنية من كتاب الوقف كان ابو بكر رضي الله عنه يستوي في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والادب بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعبر الامور الثلاثة انتهى وفي موضع آخر من كتابه حفظ في بيت المال فخر بما هو وجه بيت المال فله ان يأخذه ويأخذ

ولامام الحنابلة في المنع والاعطاء في الحكم انتهى وفي الظهيرية السلطان اذا جعل فراج الارض
 لصاحب الارض وترك له جاز في قول ابي يوسف خلا فالتجدة والغنوى على قول ابي يوسف اذا كان
 صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية للفضة والغنم وجعل العشر لصاحب الارض
 لم يخرج في قولهم وفي الحادى العنسى ما يخالفه فانه قال واذا ترك الامام خراج ارض جل او
 كره او بستانه ولم يكن اهلها صرف الخراج اليه عند ابي يوسف بكل له وهو الغنوى وعند محمد لا بكل له
 وعليه رده وبذا يدل على ان الجاهل اذا اخذ من الخراج شيئا يجب عليه رده لقول محمد لا بكل له
 وعليه ان يردده الى بيت المال او الى من هو اهل لذلك كالغنى والفاقر والجندى وان لم ينقل
 اثم انتهى ومن هنا يعلم حكم الاقطاع من ارضي بيت المال فان حاصها ان الرقبة لبيت المال
 والخراج لمن قطع له فلا ملك للمقطع فلا يقيم بيعه ووقفه واخرجه عن الملك وقد صرح به العلامة
 قاسم في فتاواه وان له الاجارة كخرجا على اجارة المتأجر واجارة العبد الذي صولح على
 خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون وان لم يملكوا
 الرقبة للملك المنفعة وصرح به اذا مات الجندى او اخرج السلطان الاقطاع عنه تنسخ
 الاجارة

بحر ابي في قوله واجارة والطرح

وفي فتح القدير واعلم ابيس والكنيسة القديمة في السواد لا تهدم على روايات كلها
 واما في الامصار فاختلاف كلام محمد فذكر في العشر والخراج بهدم القديمة وذكر في الاجارة انها
 لا تهدم وعمل الناس على هذا فانما رأينا كثيرا منها توالى عليها ائمة وازمان وهي باقية لم يأت
 امام بهدمها فكان متوارثا من عهد الصليبية وعلى هذا لوم مصر بارتية فيها دير او كنيسة فوقع وظهر
 السور ينسب ان لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فيجعل ما في جوف القاهرة من
 الكنيسة على ذلك فانها كانت فضا فادار العبيدون عليها السور ثم فيها الآن كنائس
 يبعد من امام تملكن الكفار من احدثها جوار في جوف المدن الاسلامية فالظاهر انها كانت
 في التواحي فادير السور فاحاط بها وعلى هذا ايضا فالكنائس الموجودة الآن في دار الاسلام غير
 جزيرة العرب كلها ينسب ان لا تهدم لانها كانت في الامصار قديمة فلا شك ان الصليبية او
 النابيين حين فتحوا المدينة علموا بها وابتقوها وبعد ذلك ينظر فان كانت البلدة تحت عنوة ملكنا
 بانهم ابتقوها لكن لا معابد فلا تهدم ولكن يقيمون من الاجتماع فيها للتوطين وان عرف انها
 فتحت صلى ملكنا بانهم ابتقوها معابد فلا يقيمون من ذلك فيها بل من الاظهار والنظر الى قول الكوفي
 اذا حضرهم عيد يخرجون فيه من صليبهم وغير ذلك فليضعوا في كنائسهم القديمة من ذلك ما قبلوا
 فاما ان يخرجوا ذلك من الكنائس حتى يظهر في المصريف ليس لهم ذلك ولكن يخرجوا خفية من كنائسهم

انتهى

انتهى وفتح في التامنا رواية لكتاب الاجارة من عدم بهدم القديمة البحر ابي في قوله
 ولا يحدت بيعة ولا كنيسة

فيكون الجندى ملكه في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا اسره الحربى من دار الاسلام وادخله
 داره لا يفتى عليه اتفاقا اما هذه مما عظمهم واما هذه فلما منع من عمل المعصية عليه وهو حتى يرد
 المسلم وعلى الخلاف ان ابن لو اسلم عبد الحربى ولم يهرب الى دار الاسلام حتى اشتراه مسلم او ذى
 او حرقه في دار الحرب يفتى هذه خلا فالتجدة والعنق في دار الحرب يعتد زوال الغنم الخاص وقد
 عدم اذا زال قدره الى المشتري فصار له لو كان في يده ولان قدره زال صبيحة يابىس وكان اسلام
 يوجب ازالته قدره عند الاثمة فقد والمخاطب بالازالة فاقيم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة
 وهو البيع والتقييد بايمان العبد اتفاقا اذ لو كان ذمتا في الحكم كذلك لانه يجز على بيعه ولا يكتن من
 اذ خاله دار الحرب كما في النهاية الثانية لو اسلم عبد الحربى ثم خرج ابن او ظهر على الدار فهو حر وكذا
 اذا خرج عبيد هم الى عسكر المسلمين فتم احرار لا روى ان عبيد من عبيد الطائفة اسلموا وخرجوا
 الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ففتى يعتقهم وقال صلى الله تعالى عليه وسلم هم عتقا الله تعالى
 وقيد بخروجه وطوره لانه اذا اسلم ولم يوجد فبينا فهو رقيق الى ان يشترى به مسلم او ذى فبعت
 وفي شرح الطحاوى اذ لم يوجد المبعوث الا اذا عرضته للمولى على البيع من مسلم او كافر فبعت العبد
 قبل المشتري ببيع اولم يقبل لانه لا عرضه فقد رضى بزوال ملكه والتقييد بايمانه في دار الحرب اتفاقا
 اذ لو خرج مراعا لمولاه فامتن في دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه او
 بامره لم يفتى فاسلم في دارنا فان حكمه ان يبيعه الامام ويحفظ ثمنه لمولاه الحربى لانه لا دخل بايمانه
 صارت رقبة داخله فيه كالود على سيده به وبما معه من المال والله اعلم وفي شرح الطحاوى
 ولا يثبت ولا العبد الخراج ابن مسعود لان هذا حق حكى والله سبحانه وتعالى اعلم وحكم

البحر ابي في قبل باب المستامن

من الفروع النفيسة ما في المبسوط لو اغار قوم من اهل الحرب على اهل الدار التي فيها المستامن
 من لا يجل له قتال مولاه الكفار الا ان غاف على نفسه لان الغنم لا كان تعريض نفسه على الهلاك لا بكل
 الا لذلك اولا علما كلمة الله تعالى ومواد لم يحف على نفسه ليس قتال مولاه الا لا علما الكفر انتهى وفي الخط
 مسلم دخل دار الحرب بايمان فجا من اهل الحرب بائمة او بام ولده او بعتة او بخالته فقدره ما يبيعه من
 المسلم المستامن لا يشترها منه لان الحربى ان ملكها بالغير فقد صارت حرة فاذا باعها فقد باع الحرة ولو
 قدره جى بعض احوالهم ثم جاءهم الى المسلم المستامن فباعهم منه ينظر ان كان الحكم عظيم ان من قدرهم صاحب
 فقد ملكه جازا لانه لا يباع المملوك وان لم يملكه لا يجوز لانه باع الحرة وفي التولوية مسلم زوج امرأة

في دار الحرب وكانت كاذبة فاعطى للاب صداقها فاضرب في قلبه انه يسعيها فخرج بها الى دار الاسلام
فارد بيعها فابى بيع باطل وهي حرة زينة اذ اخذت منه طوعا لان اهل الحرب انما يملكون بالقتل في
دار الحرب فاذا لم يقتل في دار الحرب وفوتت معه الى دار الاسلام بغيره لا بغيره ملكا لا انتهي وفي فتح
القدير واعلم انهم اخذوا في تصويرها ما اذا اضر في نفسه انه يخرجها لبيعها ولا بد منه لانه لو اخرجها
كما لا لهدا الغرض بل لا اعتقده ان له ان يذهب بزوجته حيث شاء اذا وافاها ما يحل به لا ينبغي ان
لا يملكها انتهي وقيد بالافراج لانه اذا اضر في دار الحرب وجب عليه التوبة وهي لا تحصل الا بالاد
عليهم فاشبه المشتري بشرا فاسد الكذا في المحيط منه ايضا في قوله ولو اخرج شيئا
واذا بقوله او مواته يقتل عليه اذا اسلم وابواه كاذرا ان لصحة اسلامه عندنا والحقه وقيد في
الهداية بان يعقل الاسلام واختلف في غيره فقول ان يعقل المانع والمضار وان الاسلام يهدي و
اتباعه فيله ذكره في العاية وفسره في فتح القدير بان يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله
اي بوجوده ووربهيته لكل شيء وملائكته وكتبه اي ازالها ورسلا اي رسالهم عليهم الصلوة والسلام
واليوم الاخر اي البعث بعد الموت والقدر جزء وشرة من الله تعالى وهذا دليل على ان مجرد قوله لا اله الا الله
لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره وعلى هذا قالوا لا يشتري جارية او زوج ارادة فاستوسنها
صفة الاسلام فلم تعرفه لا يكون مسلمة والاد بعد الموعود ليس يظهر من التوقف في جواب ما لا يان
وما الاسلام كما يكون من بعض العلوم لقصورهم في التعيين بل قيام الجهل بذلك بالباطل مثل بان
البعث قل يوجد اوله وان الرسل وانزال الكتب عليهم كان ولا يكون في اعتقاده اعتقاد
طرف الا ثبات الجهل البسيط فعن ذلك قالت لا اعرف وقيل ما يكون ذلك لمن نشأ في دار الاسلام
فانما نسمع ممن يقول في جواب ما قلنا لا عرف وهو التوحيد والاقوال والخوف من النار وطلب الجنة
بمكان بل وذكر ما يصلح استدلالا في اثبات احوالهم ويحكمهم على التصريح بما يصرح به اعتقاد هذه الامور
وكانوا ينظرون ان جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبارة عاقبة خاصة يعجبون
على الجواب انتهي فلي هذا ينبغي ان لا يلبس العاصي والمرأة على هذا الوجه بان يقال ما الايمان وانما
بذلك حقيقة الايمان وما يجب الايمان به كحضرته ثم يقال له ما انت مصدق بهذا فاذا قال نعم كان ذلك

كافيا بحرا في صلوة الجبار

لو راى ان رجلا قصد قتلا ان او قصد امرأة فجزا او قصد اخذ مال ظلماء علم الله لا يشي عنه بما
دون السلاح فعليه ان يقتله وضاع عليه اما لو علم منه بدون القتل او ظن ان يترك ذلك بالزجر والقتل
ليس ان يقتله قال في رجل يريد قلع سنك فلما ان تعذله اذ كنت في موضع لا بعينك الناس
عليه وهذا قال اصحابنا في صاحب الضريب والمنكوس التي ياخذون من امة الناس ان دماهم بها

واجب على المسلمين قتله ولكل واحد من الناس ان يتقن من قدر عليه منهم من غير ان ارسله ولا المستقيم
ايهم بالقتل وهذا الحكم كل من اقام على هذا في دار الاسلام ياخذ اموال الناس ويقرض لهم وهذا حكم سائر
من كان مقبلا على شيء من المعاصي الموقفات مصر عليها بما هو بها وجبه تغيير ذلك بالاستطاع فواته
الاكل في السير

لعل الايمان بهذا القدر دفع ما في العيني يتوهم متوهم في صفة من شبه الكبر والغر الششين من صفة
الاعطاء التي البشوا بها في ظاهرا لا مكنة فرق بين اعطاء واعطاء وافي فرق كذا
وقد شالي ومم صاعون قال ابن عباس رضي الله عنه يمشون بها ملبتين وقال سليمان بن مهران
غير محووين وقيل لما كان صغارا لا لها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يتأبون عليها وقال عمر الفاضل
اعطى الجزية قايما والاخذ جالس قيل الصغار الذل وكجزا ان يكون المراد به الذلة التي عز بها الله تعالى
عليهم بقوله ضرب عليهم الذلة ابنا لفقوا لا بجبل من الله وهبل من الناس الآية والجبل الذلة التي عقدت
الله تعالى لهم ودار المسلمين قيم وروى عبد البر بن الحري من سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان يست
الانباط في الجزية اذا اخذت منهم قال ابو بكر ولم يرد بذلك تعذيبهم ولا تخليفتهم فوق طاقتهم وانما اراد
الاستخفاف بهم واذا لاهم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحق بن حسن حدثنا ابو خزيمة
قال حدثنا سفين عن سهل عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا القيمة المشركين في الطريق فلا تبدوهم بالسلام واضطروهم الى اضيئ الطرق وحدثنا عبد الباقي
قال حدثنا مطهر قال حدثنا يوسف الصغار قال حدثنا ابو بكر بن عبيد عن سبيل عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصافوا اليهود والنصارى فذلك

من الصغار الذي البس الله الكفار بكفرهم وكجوه قوله تعالى وتقدس
يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم الآية وقال لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء
بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم الآية فتم في هذه من موالاة الكفار والارامهم و
امر باحسانهم واذا لاهم ومنى عن الاستغاثة بهم في امور المسلمين لما فيه من الغر وعلو اليد وكذا كتب
عمر الى موسى بن عمار ان يستعين باحد من اهل الشرك في كتابته وتلى قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا
ياؤنكم فيها الآية وقال لا تردوهم الى الغر بعد ان ارثهم الله وقوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاعون
الآية فقد اقتضى وجوب قتله الى ان يؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فيجرى على هذه العقيدة
ان يكون لهم ذمة اذا تسلطوا على المسلمين بالولايات وشاد الادوات التي اذ كان الله انما جعل لهم ذمة وجوز
وما بهم باعطاء الجزية وكوهم صاعون فواجب على هذا قبل من تسلط على المسلمين بالانصوب واخذ الجزية
والظلم سواء كان السلطان ولادة ذلك او فعله بغيره والسلطان وهذا على ان يكون له النصارى الذي

ينبغي ان لا يبنى الحكم بالاسلام في مسئلتنا على مجرد قوله المذكور بل على انه خرج جوابا لكلام المسلم
المعادي فدل ان اراده من السلم هو ما اراده المعادي وهو الملتزمين به بين الاسلام فذلك محل كلامنا
عليه فيحكم بالسلامة وهذه المسئلة نظائر في الفتاوى ففي بعضها سلم ونظر في تنازعا في شرار
شيء فقبل ان يباع من المسلم لا من النصراني فقال النصراني اني سلم لا يصير مسلما الا اذا قال انا
سلم مثلك وينبغي ان يكون مسلما لا اخرج الكلام جوابا لكلام غيره انتهى وفيه من ابى يوسف
قال رجل دخل في الاسلام وازك دينك فانه باطل فقال لشهد ان لا اله الا الله ومحمد رسول
والله وسلم فهو مسلم انتهى وفيه ايضا واذا حمل المسلم على كافرا فقال شهد ان لا اله الا الله وان
كان من قوم لا يعولونها على المسلم ان يكفه صدق لسانه ويسلم الاسلام وموحدان فكلم بها قبل
ياضدوه ويقهروه وان قالها بعد ما قهروه فهو رقيق وان قال انما اردت بما قلت القول في
اليهودية دون الاسلام واروت التعوذ لئلا اقل لا يثبت لان الظاهر انه جواب ما دعي اليه
من الاسلام فان امتنع بعد ذلك من الاسلام يثبت لانه مرتد والمسئلة الثانية المذكورة في الكتاب

من نظائرها ايضا وهذا هو التحقيق الذي هو باعقول متيق شيخ الاسلام
باب احكام المرتدين اثنتا عشرة اربعة بسبب الشيخين ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وقد مر في الفتاوى
والبرازية بان الرفض اذا سب الشيخين ولعنهما كافرا وان فضل عليا عليهما فبشدة ولم يتكلم عليهما
بقول توبته وفي الجوهرة من سب الشيخين او طعن فيهما كذا وجب قتله ثم ان يرجع وتاب وهدى الاسلام
هل يقبل توبته ام لا قال الصدر الشهيد لا يقبل توبته واسلامه وبه اخذ الفقيه ابو الليث السمرقندي و
ابو نصر المصنف وهو المختار للمفتوى انتهى وحيث لا يقبل توبته علم ان الشيخين رضي الله تعالى
عنهما كتب النبي صلى الله عليه وسلم فلما بعينه الا بخار مع البيعة كما تقدم عن فتح العذير لا تأجل
الكار اربعة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى بحرا اثنى في قوله وجب ثلثا
في الواقيات للكشي نفع الكاف وتية بجر جان من باب المنفقات او الكتاب رجل قتل رافضا
بسبب الشيخين رضي الله عنهما فلا مفاصل عليه لان سبهما بمنزلة سب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فظاهر
ان الباب لا يقبل توبته كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد مر في بعض نسخ الجوهرة قال
وهو المختار للمفتوى وبه اخذ الفقيه ابو الليث و ابو النضر السمرقندي كما نقله الصدر الشهيد وهو المذكور
في كتاب فضل الخطاب كذا وجد بخط الشيخ لكن ما نقله من بعض نسخ الجوهرة لم يوجد فيها ولا في غيرها
من الكتب وبعد كل البعد ان يكون في المسئلة كلام لمثل الفقيه ابي الليث و ابو نصر الصدر الشهيد ثم
لا يذكره احد الا صاحب الجوهرة واما كلام الكشي فلما يعنى من عدم الاستئذان ولا في احدهما اذ عزم
العصا كجزان يكون لوقوع القتل قبل توبته وعدم استئذان سب النبي صلى الله عليه وسلم انما

في كتب المناخين من اصحابنا كالبزازي وابن الهمام وصاحب العز لا في كتب المتقدمين منهم
بل ذكر ابو يوسف في كتاب الخراج انه سب و ايضا فجزان يكون واد الكشي انه بمنزلة في كونه
كفر بكم بارتداد من ابي به لا انه بمنزلة من جميع الوجوه بل قد مر في سب النبي صلى الله عليه وسلم
كفر مقتصر عليه ولم يقل ان هذه القتل وعبارته وتسئل عن قتل رافضا هل يقتضيه قال ان كان القتل
من الذين يقولون كانت النبوة لعلي رضي الله عنه ولا يقر بنبوته النبي صلى الله عليه وسلم فهو كافرا لا يقتضيه به
وكذا اذا كان ممن سب الشيخين رضي الله عنهما ويلعنهما فهو كافرا فان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله عليه وسلم
تعالى عليه وسلم ميت يقولون لم يعلم بتفويض الخلافة الى من بعده وسب النبي صلى الله عليه وسلم كقوله
كان من جملة من يقتضيه عليا ابي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم فبجب القتل على قائمه ولا يكون هذا الكفر
وبكون برهنة الا ترى ان من الصحنه من يقتضيه معاوية على علي ويقول الخلافة لمعاوية رضي الله عنهما انتهى

شيخ الاسلام

وقد مرنا ان من عبادة التي بطلت برودة وقفة وانه لا يعود بالسلامة وقفة بالمرتدة لان المرتدة
لا يزول ملكها عن ملكها بل خلاف فجزان لقر قاتلها في مالها بالا جماع لانها لا تقتل فلم تكن ردتها
سببا لاروال ملكها كذا في البدائع وينبغي ان يلحق بها المرتدة اذا لم تقبل وهو من كان في سلامه شبهة
كما قدمناه بجامع عدم القتل ولم اره مبركا بحرفي قوله وزول ملك المرتدة
وقفة بالمرتدة لان المرتدة كسبا لورثتها لانه لا جواب منها فلم يوجب سبب التي بخلاف المرتدة عند
ابي حنيفة رحمة الله ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي رافضة لغرضه بابطاله فانه وان كانت محقة
لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق فقه بالها بالارادة بخلاف المرتدة والى اصل ان روية المرتدة

رث منه مطلقا ورفج المرتدة لا يرثها الا اذا ارتدت بحرفي قوله وان مات او قتل
والى اصل ان ما بعد الملة لا يقع منه انفاقا وتي خمس النكاح والدية والحق بالقلب والبارى والحق
والارث والاشهاد وما لا بعد ولاية ولا حقيقة ملك فانه صحيح منه انفاقا ومضى خمس الاستبراء
والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحق على عبده المأذون وصورة الاستبراء والطلاق
وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحق على عبده المأذون وصورة الاستبراء وما في الخاتمة اذا جات جابة
بوله فادعى الولد ثبت نسبة رث ذلك الولد مع ورثته ونفي الجارية ام ولده انتهى البحر

الآتي في قوله وتوقف مبايعته

قوله وان عاد مسلما بعد الحكم بملكه فادعى في يد وارثه اخذه والا لا اي وان لم يجده فابا في يده
فليس له اخذ بول منه لان الوارث انما يملكه فيه كاستفائه واذا عاد مسلما يحتاج اليه فبقدم عليه وعلى
هذا الواجب انه سبحانه وتعالى ميتا حقيقة واعاده الى دار الدنيا كان له اخذ ما في يد ورثته اطلاق في قوله

وَأَن لاَ يَشْتَرَى مَا أُذْكَرَ كَانَ بِالْكَافِ أَوْ أَدْلَى الْوَارِثِ عَنْ مِلْكِهِ وَهُوَ قَائِمٌ سَوَاءٌ كَانَ سَبَبُ يَقْبَلُ
الْفَيْحُ كَيْسَ أَوْ بَيْتٌ أَوْ بَقْلٌ كَعَقْدٍ وَتَبْدِيرٍ وَاسْتِلاَءٍ فَانْتِصَحِي وَلَا عُدُولَ فِيهِ وَلَا يَضْمَنُ وَشَتْلُ مَا
لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِ وَارِثِهِ أَصْلًا كَدَرِيَّةٍ وَأَهْلِيَّاتٍ أَوْلَادِهِ الْمَحْكُومَ بِعَقْدِهِمْ سَبَبُ الْحُكْمِ بِإِجْمَاعٍ فَانْتِصَحِي بِأَيُّ
فِي آتِاقٍ لَأَنَّ الْعَصَا بِعَقْدِهِمْ قَدْ صَحَّ بِهَلِيلٍ مَصْحُوحٍ وَالْعَقْدُ بَعْدَ نَفَاذِهِ لَا يَقْبَلُ الْبَطْلَانُ وَلَا وَهْمٌ
لَمَوْلَاهُمْ أَعْنَى الْمَرْثَةِ الَّتِي عَادَ مَوْلَاهُ وَكَذَلِكَ أَمَّا كَاتِبٌ إِذَا كَانَ أَوْقَى الْمَالِ إِلَى الْوَرِثَةِ لَا سَبِيلَ حَلِيلِهِ
أَيْضًا لِأَنَّهُ عَقْدٌ بِأَدَارِ الْمَالِ وَالْعَقْدُ لَا يَجْعَلُ الْفَيْحُ وَمَا أَوْقَى إِلَى الْوَرِثَةِ إِنْ كَانَ قَائِمًا أَخَذَهُ وَ
إِنْ زَالَ مِلْكُهُمْ هُنَا لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمْ كَبَرِ أَمْوَالِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُوَدَّ بِهَلِيلٍ الْكَاتِبَةُ بِأَخْذِهَا مِنْهُ وَإِنْ
عَجَزَ عَادَ رِقْعًا لَهُ كَذَلِكَ فِي الْبَدَائِعِ وَفِي الْخَاتِمَةِ إِذَا عَادَ مَوْلَاهُ الْحُكْمَ بِحَقِّ دِيُونِهِ وَعَقْدُ مَدْرِيَّةٍ وَأَمَّا
لَا يَمْلِكُ أَنْ يَبْطُلَ شَيْءٌ إِلَّا شَيْئَانِ الْإِبْرَاطُ بِطُلْهِ وَبِسَرِّهِ مَالُهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا وَآخَرُ فَإِذَا
كَاتِبٌ وَرِثَتُهُ عَبْدٌ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ رَجَعَ فَانْ رَجَعَ بَعْدَ مَا أَوْقَى بِهَلِيلٍ الْكَاتِبَةُ لَا يَمْلِكُ الْإِبْرَاطُ فَانْ رَجَعَ قَبْلَ
أَنْ يُوَدَّقَ بِجَمِيعِ بَدَلِ الْكَاتِبَةِ كَانَ لَهَا أَنْ يَبْطُلَ الْكَاتِبَةُ أَنْتِي وَظَاهِرُ الْكَاتِبَةِ بِأَخْذِهَا فِي يَدِ الْوَارِثِ
بِغَيْرِ قَضَاٍ وَلَا رَضَاٍ وَالمُسْتَوَلُ مِلْكُهُ قَالَ فِي التَّائِيَةِ نَارُ حَانِيَةٍ وَمَا كَانَ قَائِمًا فِي يَدِ الْوَرِثَةِ أَمَا يَعُودُ
إِلَى مِلْكِهِ بِوَقْعَةٍ أَوْ رَضَاٍ فَانْ ذَكَرَ فِي السِّرِّ الْكَبِيرِ أَنْ وَارِثُ الْمَرْثَةِ إِذَا انْقَرَفَ فِي الْمَالِ الَّذِي وَرِثَتُهُ بَعْدَ
مَا عَادَ الْمَرْثَةُ مَوْلَاهُ فَانْ نَقَرَتْ أَنْتِي وَجَزَمَ بِهَلِيلٍ مَعْلُومًا بِأَنَّهُ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ بِحُكْمٍ سَرَّيْ فَيُخْرِجُ
عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِطَرِيقَةٍ أَنْتِي وَقَدْ يُقَالُ طَرِيقَةُ عُدُولِهِ مَوْلَاهُ فَإِنَّ الْحُكْمَ السَّرَّيَّ الْمَوْجِبَ لِلدُّخُولِ الْحُكْمَ بِحَقِّهِ
عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ حَكْمًا وَقَدْ بَطُلَتْ فَيَبْطُلُ مَا ابْتَنَى عَلَيْهِ وَقَدْ مَنَعَ عَنْ التَّائِيَةِ نَارُ حَانِيَةٍ أَنْ كَبَرُ رِثَتِهِ فِي يَدِهِ
الْحُكْمُ بِإِجْمَاعٍ كَوْنُهُ خَفِيفًا لَكِنْ لَمْ يَرَحُكْ مَا إِذَا عَادَ مَوْلَاهُ وَوَجَدَ كَبَرُ رِثَتِهِ قَائِمًا عِنْدَ الْأَمَامِ فَهَلْ يَسْتَرِدُّهُ
كَأَيْسَرُ مَنْ وَارِثَتُهُ كَبَرُ السَّلَامَةِ الظَّاهِرَةَ لَا يَسْتَرِدُّهُ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لَيْسَ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ بَلْ كَوْنُهُ مَالٌ حُرِّقِي
لَا قَدَمَتَاهُ وَفَضْلُ رَيْبِ الْمَالِ فَلَا يَسْتَرِدُّهُ كَمَا أَنَّ الْحُرِّقِي الْحَقِيقِي لَا يَسْتَرِدُّهُ مَوْلَاهُ بَعْدَ اسْلَامِهِ أَنْتِي

مَنْهَ أَيْضًا

قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَدْرَأْ مِنْهُمْ لَا أَيْ لَا يَكْرِهُ أَيْسَرُ لَأَنَّ الْعَقْدَ فِي الْمَصَارِ لَا يَلِ الصَّلَاحَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْآوَلِ
أَنَّ الْمَرَاةَ بِحَقِّهِ تَعْلِيمُهُ بِالْأَعَانَةِ عَلَى الْمَعِينَةِ مَنْهَ أَيْضًا فِي الْبَنَاءِ
وَلَمْ يَذْكُرْ الْمَصْحُوحَ فَانْتِصَحِي بِهَا قَالَتْ فِي فَتْحِ الْعَزِيزِ وَوَقْعَتِهَا قَائِلٌ لَشَيْءٍ عَلَيْهِ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوَامَةً ذَكَرَهُ فِي الْمَبْطُوطِ
وَفِي التَّائِيَةِ نَارُ حَانِيَةٍ مَعْرِفَاتُهَا إِلَى الْعَتَابِيَّةِ وَفِي الْأَمَةِ يَضْمَنُ لَمَوْلَاهُ أَنْتِي وَفِي الْوَلُوءِ الْجِيَّةِ وَأَنْ قَوْلُهَا قَائِلٌ لِمَنْ خُزِنَ
شَيْئًا لَأَنَّ قِيَمَةَ الدَّمِّ بِالسَّلَامِ وَقَدْ زَالَ وَيُوَدَّبُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ بِهَا بِحَقِّ أَنْتِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِ
أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ فَانْ قَالَتْ أَوْلَا وَمِنْ قَوْلِ حُرَّةٍ حُرَّةٌ لَمْ يَضْمَنْ ثُمَّ قَالَ كَذَا
الْأَمَةِ وَالْأَمَةِ فِي جَسَدِهَا وَشَتْلُهَا لِأَنَّهُ لَكِنَّ الْأَمَةَ قَدْ فُتِحَ إِلَى مَوْلَاهُ بِأَيُّ حَقٍّ جَسَدِهَا بِالسَّيِّدِ سَوَاءٌ طَلَبَ

هُوَ ذَلِكَ أَمْ لَا فِي الْعَصَمِ وَيَتَوَلَّى هُوَ جَمَاعَةٌ مِنْ قَوْمَانِهِ تَأْتِي وَفِي السَّيِّدِ فِي الْأَسْجَادِ الْخَلْقَ لَا حَقَّ فَانْ
بِحَقِّهِ الْعَبْدُ الْمَرْثَةُ لِأَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي دَفْعِهِ إِيَّاهُ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ وَيَسْتَنْفِي مِنْ خِزْمَتِهِ لَهَا وَطَوَّافُهَا فَذَكَرَ صَرَحَ الْأَسْجَادِ
بِأَنَّهُ لَا يَطْلُحُهَا وَقَدْ مَنَعَ عَنْ الْوَلُوءِ الْجِيَّةِ مَا بَعِيدُهُ مَنْهَ فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقْبَلُ الْمَرْثَةَ
الْإِتِّبَادَاتِ أَصْلًا وَأَنَّ وَارِثَ الْوَارِثِ وَارِثُ الْأَمْوَالِ فَيَتَحَقَّقُ الْأَسْجَادُ فِيهَا سَبَبًا لِأَفَادَةِ الْمَلِكِ ظَاهِرُهَا
إِذَا عَارَضَ مِنْ الظَّاهِرِ ظَاهِرُهَا خَوْفُهَا وَدَارُ السَّلَامِ وَارِثَتُهُ الْأَمْوَالِ وَالنَّفْسُ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْأَسْجَادُ فِيهَا
سَبَبًا لِأَفَادَةِ الْمَلِكِ ظَاهِرُهَا إِذَا عَارَضَ مِنْ الظَّاهِرِ ظَاهِرُهَا خَوْفُهَا بِعَثِّ الْأَمَامِ سَرِيَّةً إِلَى وَارِثِهِ فِي وَارِثِهِ
بِأَسْرَادِ فَعَالٍ أَسْرَادُهَا مَنْ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السَّلَامِ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمْ يَأْسِرُوا مِنْهَا مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ وَقَالَ السَّرِيرُ
أَسْرَادُهَا مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَسْرَادِ أَيْ لَمْ يَأْسِرُوا وَجَبَ سَبَبُ التَّمْلِكِ وَهُوَ الْأَسْجَادُ
فِي وَارِثِهِ وَالْأَسْجَادُ فِي وَارِثِهِ السَّلَامِ لَمْ يَثْبُتَ ظَاهِرُهَا كَانَ الْقَوْلُ لَهَا وَلَوْ قَامَتِ السَّرِيرُ بَيْنَهُمَا
الْتِجَارَةُ وَغَيْرُهَا مَنْ لَيْسَ لَهَا فِي الْغَنِيمَةِ نَصِيبٌ يَقْبَلُ وَإِنْ كَانَ مَنْ لَمْ يَنْصِبْ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ لَا يَقْبَلُ وَذَكَرَ فِي السَّرِيرِ الْكَبِيرِ
أَنَّهُ يَقْبَلُ قَبْلَ الْحِجْسِ الْعَظِيمِ فَيَكُونُ الشَّرْكَاءُ حَامَةً وَالشَّرْكَاءُ الْعَامَّةُ فَرَمَانُهُ قَبُولُ الشَّأْنِ لِأَنَّهُ نَصِيبٌ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ نَصِيبًا مُنْفَعًا وَلِهَذَا الْوَاقِعُ وَاحِدٌ مِنْ الْمَنْعَمِ لَا يَنْفَعُهُ عَقْدُهُ فَلَا يَصِيرُ بِهَذَا الْغَنِيمَةِ وَمَوْضِعُ الْمُسْكَةِ
هُنَا فِي السَّرِيرِ وَالشَّرْكَاءُ بَيْنَ أَصْحَابِ السَّرِيرِ فَاصَّةٌ فَنَصِيبٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصِيبًا مُنْفَعًا فَيَصِيرُ بِهَذَا الْغَنِيمَةِ
وَلَوْ أَنَّ السَّرِيرَ أَسْرَادُهَا مَنْ لَيْسَ لَهَا فِي وَارِثِهِ السَّلَامِ وَلَكِنَّ مَنْ أَهْلِ السَّلَامِ أَوْ لَمْ يَأْسِرُوا مِنْهَا مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ
لَمْ يَصْدَقْ فَكَانُوا نَافِئًا لَنْتُمْ اتَّفَقُوا عَلَى وَجَبِ سَبَبِ الْمَلِكِ فَهَلْ لَهَا فِي وَارِثِهِ السَّلَامِ فِي وَارِثِهِ السَّلَامِ ثُمَّ
أَدْعُوا عَارِضًا مَا تَجَادَدَ ذَلِكَ وَهُوَ كَوْنُهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّلَامِ وَالْمَدِينَةِ فَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِلَّا بَيْنَتَهُ مِلْكُهُ
لَأَنَّ مَدِينَةَ شَبَادَةِ تَقُومُ عَلَى بَطَالِ مِلْكِهِمْ بَعْدَ مَا ظَهَرَ سَبَبُهُ وَشَبَادَةُ الَّذِي عَلَى السَّلَامِ لَا يَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمْ
سَبَبُ السَّلَامِ فَانْ لَا يَتَوَضَّعُ لَهُمْ لَأَنَّ الْعَمَلَ بِالسَّيِّدِ وَالْعَمَلَةَ وَالْحُكْمَ بِهِ لَمْ يَأْصُلْ فِي الشَّرْعِ عَدَاةً أَسْبَابُ الْأَمْرِ وَالْأَسْبَابُ
بَيْنَ الْأَدْلَةِ كَمَا فِي الْقَطِيطِ وَالْمَوْفَى السَّلَامِينَ إِذَا اخْتَلَطَ بِمَوْفَى الْكُفَّارِ يَمَيِّزُ بَيْنَهُمُ بِالْأَسْبَابِ وَأَصْلُهُ قَوْلُهُ
وَإِنْ كَانَ قِيَمَةُ قَدَمٍ قَبْلَ آيَةٍ فَهَذِهِ أَشَارَةٌ إِلَى الْحُكْمِ الْعَلَامَةِ وَسَبَبُ الْمَلِكِينَ الْخَاتَمِ وَالْخَطَابِ وَبِشَرِّ
السَّوَادِ كَمَا بَيَّنَّا فِي كِتَابِ النُّحْوِ وَعَلَامَاتُ الْكُفَّارِ ثَلَاثَةٌ فَقَالَ مَجْدَانُ يَكُونُ غُرْحُوتُونَ لَأَنَّ عَامَةَ الْكُفَّارِ
لَا يَفْعَلُونَ الْخَاتَمَ وَذَنَابُ قَدَمُهُ فَوْقَ قَبَائِدِهِ وَأَبْيَضُ الرُّأْسِ الْيَمِينَةُ قَدْ جَعَلَ رَأْسَهُ قَدَمَهُ كَمَا يَفْعَلُهُ الْبَلْ
الْمَدِينَةُ بِرَبِّهِ لَمْ يَغْيِرْ شَعْرَهُ سَوَادًا بِالْخَطَابِ حَيْثُ خَرَسَ فِي السَّرِيرِ فِي بَابِ مَا يَقْدَرُ فِي الْقُلُوبِ
وَلَوْ فَتَحَ الْأَمَامُ بَلَدَهُ مِنْ بِلَادِ الْحَرْبِ فَتَقَسَّمَ فِيهَا الْغَنَائِمُ قَبْلَ الْخَارِجِ بِدَارِ السَّلَامِ جَازَتْ قِسْمَتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْ
فَتْحُهَا صَارَتْ تِلْكَ الْبَقْعَةُ مِنْ بِلَادِ السَّلَامِ فَادْفَعُ الْأَرْضَ وَالْبُدُورَ وَاسْتَرْقِ الرِّجَالَ وَالنَّسَاءَ وَالزَّيْرَ
وَقَسَمَ الْكُلَّ بَيْنَ الْعَانِينَ جَازِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ زَكَمَ أَهْرَارًا أَوْ أَجْوَادَ الدُّورِ وَالْعَارِضِينَ مِنْهُمْ كُلِّ سَنَةٍ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ
جَازِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ وَضَعَ الْخَارِجَ عَلَى أَرْضِهِمْ جَازٍ أَيْضًا فَانْتِصَحِي فِي فَضْلِ الْأَمَامِ مِنَ السَّرِيرِ

باب الغلط في كسر اراد ان يبنى قوما من فاق المسلمين عن شرك وكان من غالب رايه انه يقتل
ولا يكافئهم بكافة بضرب وكفه لا يابس بالادام عليه وهو العزيمة ولو جاز ان يرضى بالكوت وقال
في الجملة على الكفار لو كان غالب رايه انه متى حل عليهم يقتل ولا يكافئهم بكافة لا بكل ذلك والفرق
بينهما معنى لا صورة اذ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يكافئهم لا محالة بوجهين احدهما ان المسلمين
يكونون الفاء حال اشتغالهم بقتال فيحصل نوع بكافة بتفصيل الفاء واما الكفار فلا يكون
الكفر والحارب حال اشتغالهم بقتال بل يحققون في ذلك ففعله لا يؤثر في الفاء وتعليلنا فيعتبر
الكافة من حيث الجرح والقرب الثاني ان القوم هناك يعتقدون ما يأمرونهم به فلا بد وان يؤثر
فعله في باطنهم وهذا القوم لا يعتقدون ما يأمرونهم به فلا يؤثر فعله في باطنهم فيعتبر الامر من حيث
الظاهر فاذا كان الفرق بينهما معنى لا صورة قال المسلمون ان توطئت في الكفر اذ هو حل في
است وقال بالي فلان وا حلال است في سببي فانه يكفر جامع القسطين

قوله احد ما ان المسلمين تكون حج فيه ان اشتغالهم بقتال فادواتهم فادوات
فاد فالتأثير نظر الى هذا الوجه فكثير الفاء لا تعليله فالوجه هو الثاني والتفصيل بالنظر اليه في الثاني
الحال شيخ الاسلام

ومن قال ما على اعتقاد وفرعون او ابليس او قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس كفر
وتو قال انا وفرعون او ابليس لا يكفر ومن قال كنت كافرا فاسلمت قبل كبري وقيل لا انتهى
قاوي القديسي

وفي الغيبة وقوله في ضمن الاهتد ار كنت كافرا فاسلمت لا يكفر لانه لمبالغة دون التحقيق لو كبر
انتهى كره الله الله تعالى

قوله وعقد الزمة بان قال الامام طرقي بطلب عقد الزمة ضربت عليك الجزية ان شأ فلان
شأن عقد الزمة صحيح والشرط باطل وقوله وتعلين اذ بالعيب بان قال ان وجدت بالبيع
عينا اذ عليك ان شأ فلان مثلا قوله وبجنا الشرط اي وتعلين الردية بان قال من له خيار
الشرط في البيع ردت البيع وان سقطت خياري ان شأ فلان فانه يقع ويبطل الشرط قوله
وعزل القاضي بان قال الخليفة للقاضي عزك عن القضاء ان شأ فلان فانه ينزل ويبطل الشرط
لانه قد مناه ان هذه الاشياء ليست بما وفه مائة فلا يؤثر فيها الشروط العاسدة بحرا الا

في اول كتاب البيع

اول ما ذكر في عقد الزمة وما بعده ذكر الشرط العاسد فيها في صورة التعليق فكان هذه قسم آخر
وهو ما يقع اذ اعلت بالشرط ولا يبطل ويبطل الشرط لكن الذي في العادة في عزل القاضي انه لو كتب

الخليفة اذ اناك كتابي هذا فانت معزول فحصل اليه يصير معزولا قال عليه الدين الرغباني و
نحن لا نقى بعقده التعليق وهو فتوى شمس الاسلام الا وزجدي ومقتضاه ان يصح التعليق والشرط
في روايته ولا يصح ان في روايته لانه يقع ويبطل الشرط لما ذكره هنا شيخ الاسلام رحمه الله
كتاب التقيط والتلفظ والابن والمفقود وفي الثانية رجل وجد عذرا لعقطة ففرها ولم يجد
صاحبها وهو فقير ثم اتفق على نفسه ثم اتصاف مالا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقير بثلث ما اتفق على
نفسه زاد في الولو الجنية وهو الخرافة فاد الاضلاف وفي الثانية اداة وضعت ملائها وجاءت اداة اخرى
ووضعت ملائها ثم جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي لثانية ان ينتفع بملاء الاولى
لانه انتفاع بملك الغير اذ ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان يتصدق من هذه الملاء على ابنتها ان كانت
فقيرة على ثبة ان يكون ثواب الصدق لصاحبها ان رضى ثم تنسب الابنة الملاء منها فيسحب الانتفاع
بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها الصدق وان كانت غنية لا يحل لها الانتفاع بها وكذلك الجواب
في الكعب اذ اسرق انتهى وقيدة بعضهم بان يكون الكعب الثاني مثل الاولى او اوجدا اما اذا كان الثاني
دون الاول فله ان ينتفع به من غير هذا التكليف لان اخذ الاول وترك الاول دون دليل اذ بالاشياء
بالادون كذا في الظهيرة وفيه مخالفة للغة من جهة جواز الصدق بها قبل التعريف وكان للمعزوة
وكذلك يجوز الانتفاع للحال في مسئلة مذكورة في الخلاصة والولو الجنية هي كومات غريب في
دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فاراد صاحب البيت ان يتصدق على نفسه ان كان فقرا فله ذلك
كاللقطة انتهى ولم يقر بما زاد على الخمسة وفي الحاوي القديسي وادامات الزوج في بيت انسان
وليس له وارث موقوف كان حكم تركه حكم اللقطة اذ اذا كان مالا كثيرا يكون بيت المال ببلد الجحش
والنقص من ورثة سنيين انتهى وفي الثانية رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث موقوف
وفلق ما يداوى خمسة دراهم وصاحب الدار فقير ليس له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس
بمنزلة اللقطة انتهى وهو مخالف لما ذكرناه والا وكل ثبت وصرح به في المحيط بحرا الا في

قوله وينتفع بها لو فقيرا

وصورة اذن القاضي ان يقول اتفق على ان ترجع فلان به ولم يقل على ان ترجع لا يكون دينا وهو
الاصح لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون دينا بالتشك وعجالة الجمع احسن ومضى فان
اتفق للقط كان متبرعا الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع او بصدقة التقيط اذ ابلغ انتهى
ويستحق ان يكون معنى التصديق تصديقه اذ اتفق باء القاضي على ان يرجع لا تصديقه على الاتفاق لانه
لو كان بلا اد القاضي لا يرجع له فصدقه وصدقه سواد وفي شرحه لابن الملك خلافة فانه قال معنى
اذا لم يأمر القاضي بانفاة فصدقه التقيط بعد البلوغ انه انفاة الرجوع عليه فله الرجوع عليه لانه آخر

بحقته انتهى وتوضح هذا الزم ان يقال في الجواب فهو متبرع الا ان يشهد انه انفق ليرجع او يصدره على ذلك وح لا اعتبار بما رعا في دفعه فانه انفق على ان لا يرد من اذن القاضي لعدم ولاية التلطف فلا يكفيه الاشهاد بخلاف الوصي وانفق من مال يشهد يرجع كما قد مناه لان له ولاية في مال اليتيم ولم ار من شبه على هذا المحل لكن فتمت ما قلناه عن الخاتمة في باب التلطف صفة من غفلة في بيت المال ولم يثبت النص للمدعيون لتقديره في التلطف صاحبها وفي التلطف الاب ان ظهر له اب والتلطف بعد بلوغه ان لم يظهر له اب كما في الظهيرية وما لك ان ظهر له سيد باقراره كما في الحاي والعجب من الشرح ان جعل صاحبها وسهي من التلطف منه في قوله وبأذن القاضي يكون ديناً وخرج في الحاي الوصي القدسي قول ابي يوسف قال وبه تأخذ انتهى ويكفيه في الاشهاد ان يقول من سمعته يشهد لقطعة فدلوته على واحدة كانت التلطف او اكثر لانه اسم جنس كذا في الحديث وفي الباب بيع ذكر في بعض الكتب قول محمد بن ابي حنيفة والاصح انه مع ابي يوسف انتهى ويكفيه في الاشهاد ايضا ان يقول عدي لقطعة كما في شرح الطحاوي ولا يشترط التصريح بكونه لقطعة لانه لو قال عدي شئ فمن سمعته يشهد به لانه لو قال عدي كما في الولوالجية وحل شرط الاشهاد عند الامكان فلو لم يجد من يشهد به عند الرفع او خاف انه لو شهد عند الرفع يأخذه منه الظالم فترك الاشهاد فلهما كذا في الخاتمة وفتح القدير والقول قوله مع عينة كون منفي من الاشهاد وكذا في الخاتمة فان وجد من يشهد به فجاوزه ضمن وفي القنية وجد البقي لقطعة ولم يشهد ضمن كالبائع انتهى وهذا يدل على ما قلناه من صحة التلطف وفي الولوالجية محل الاختلاف فيما اذا اتفقا على كونها لقطعة فلهما خلاف التلطفها للمالك او لا اما اذا اختلفا في كونها لقطعة فقال صاحب المال اخذها غضبا وقال التلطف لقطعة وقد اخذها لك فالملتقط ضامن بالاجماع انتهى شرح لابن نجيم في قوله ولقطعة المثل والحرم بيع ولو اوجز الاخذ السابق بصدق باوجه لانه كسب خبيث ولو وقع الاجر الى مولاه وسما المالك لان وجود التصديق به كان بحيث دخل فيه لعدم رضى المولى به فظهر ذلك في حق الاخذ لا في حق المولى ولو اوجز في كتاب الايقون

قوله سوفايب لم يدر موضع بعني فلم يدر حيوته ولا موته فالمدار انما هو على الجهل بحيوته وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كما في المحيط التسم الذي اسره العدو ولا يدرى احيى ام ميت مع انه مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرفا في بلدة معينة من دار الحرب او لا بحر في اول التوبة او قل من لا يعرف موته ولا موته كيف يعرف بها وانه لا ينالك البلدة شيخ الاسلام

ولم يذكر المؤلف حكم باذا حضر المالك ببيع ولم يجره وقد مناه عن الخاتمة ان ابيع ما قد من العجز موقوف من غيره على جازته وبيع التلطف بأذن القاضي كبيع القاضي فلو كان عبدا باعته القاضي فلما جاز

المولى قال هو مدبر او مكاتب لا يصدق في نفس البيع كذا في التا تاريخه وهو شكل لانه لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر او مكاتب او ام ولد وهر من قبل كذا ذكره في فتح القدير من باب الاستحقاق مصورا له في الواهب وحلوا له بان التناقص في دعوى الحرية ووزعها لا يمنع البحر الابن في قوله والا باعها من التلطف

ومن كان في يده لقطعة الاب لانه فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة واصل هذا ان التصرف على الصفا انواع ثلثة نوع مؤمن باب الولاية لا يملك الا من موثق كالاخراج والشرء والبيع لا موال الغنية لا المولى هو الذي قام مقامه بانابة الشرع وضاحية ونوع اخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء ما لا يدر للتصغير منه وبيع واجارة الصغار وذلك جائز ممن يؤوله وينفق عليه كالخ والتم والمسلط اذا كان في حجرهم واذا ملك مولاه هذا النوع فالقوى اولى به الا انه لا يشترط في حق الوكيل ان يكون القبي في حجره ونوع ثالث ما موقوف محض لقبول الهبة والصدقة والعقب فلهذا يملك التلطف والامم ومن يؤوله من الاخ والتم والقبي بنفسه اذا كان يعقل لانه اذا كان نفعاً فالقبي بالملك فتح باب الاصابة فنظر الى القبي فملك بالاعتق والولاية والجر وصار بمنزلة الانفاق من احكام الصفا للامم وشي

فلو كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان لا ينصب القاضي لانه لا ينزل بفقد بؤكده اذا كان وكيله في الخط كما في الولوالجية والتجنيس رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعتقها او دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله ان يحفظه وليس ان يقر الدار الا بأذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون الرجل وصيا انتهى شرح اكثر لابن نجيم في قوله ينصب القاضي في المفقود

وان دفع المودع بنفسه او من عليه الدين بغير اذن القاضي ضمن المودع ولا يبرء المدعيون لانه ما يعنى الى الحق ولا الى نائبه بخلاف ما اذا دفع باذنه القاضي لان القاضي نائب عنه وان كان المودع والمدعيون جاحدين اصلا او كانا جاحدين الزوجية والنسب لم ينصب احد من مستحق النفقة فضا في ذلك لان ما يدعيه الغائب لم يثبت سببا لثبوت حقه وهو النفقة لانها لا تجب في هذا المال تجب في مال آخر للمفقود واما اذا نصب القاضي من يخاصم في ذلك فله ذلك كما في التا تاريخه ولم يذكر المصل اخذ الكفيل منهم لما قد تروى اخذ

كفيل بحر من المحل الزبور

قوله ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط شيئا وان انتقض حقه به يعطى اقل القيسين بيان رجل مات عن ابنين وابن مفقود وابن ابن ابنت ابن والمال في يد الاجنبي ونصا وقوا على فقد الابن وطلب البنات البنات نظمان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الاخر ولا يعطى ولد الابن لانهم يحبون بالمفقود ولو كان حيا فلا يستحقون الاثا بالثك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه حيو

بان كان المكون للشيء عذره مالا حتى اقامت البينة فغضى به لان احد الورثة ينتصب خصما
عن ابائين فخذ يوفد بحر الرابح

قوله وان ابن من الاراد لا يضمن لانه امانة في يده اذا اشهد انه يأخذ به ردة كاسياني ولم يذكر سقط
المجمل قالوا ولا جعل له لانه في معنى ابيع من المالك ولهذا كان له ان يجلس الابن حتى يستوفي المجمل ثم
البيع يجلس البيع لا يستيف الثمن وكذا اذا امانت في يده لاشي له ولا عليه ولا عطف المولى كالقيد صا
قابضا بالاتفاق كافي العبد المشتري بحر الرابح في الابن

والفقهاء انه لو اقر انه اخذه لنفسه فلا جعل له والاصل انه ان اشهد انه اخذه به ردة استحق المجمل
وانتفى الصمان عنه بموته واباؤه والا لا لكن ينبغي ان يكون الاشهاد شرط لها عند التمكن اما اذا لم
يتمكن منه لم رأيك التفرع به في التاخر راجية بحر الرابح في قوله ويشهد انه اخذه

قوله وامر نفقة كاللغة اي وكل نفقة الابن حكم نفقة اللقطة لانه لغة حقيقة فلو انفق عليه
الاخذ بلا امر القاضي كان معتبرا وباذنه كان لا ارجوع بشرط ان يقول على ان يرجع في الاصح ولا ان
يجب له نفقة الدفن فان طالبت المدة ولم يجز صاحب باع القاضي وحفظ ثمنه كادته واصلها
القاضي لا يوجبه بخلاف اللقطة وانه يجبره توريثه بخلاف الضال وقد روي في التاخر راجية مدة جسه
بسته اشهر ثم يبيعه بعد ما قال وينفق عليه مدة الحبس من بيت المال بحر الرابح

واعلم ان ما يروى عن كفارة ظهاره ولا تقطع به بسرقة ثبت عليه حتى يحضر مولاه فلا
لابي يوسف وان اتجه رجل فلا جرمه ويتصدق به وان دفعه الى المولى كان حلالا استخانا كذا
في التاخر راجية بحر الرابح في قوله وامر نفقة

كتاب الشركة وكل اجنبي فيما لصاحبه حتى لا يجوز له التعريف فيه الا باذنه كمال الاجانب فتح
له بيع حظه اي نصيبه من المال ولو من غير شركه بلا اذنه يعني يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال
من شركه ومن غيره بلا اذن شركه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق
ان خلط الجنس بالجنس بصفة التقدي سبب احوال الملك عن الخلوط الى الخلط واذا حصل بغيره
حصل سبب احوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم ذائلا عن الشريك في حق البيع من غير
الشريك فلا يجوز الا برضا الشريك غير ذائلا في حق ابيع من الشريك حلا بالشبهين وهذا اولى من ملك
لان التعريف مع الشريك اسرع تفاضا من التعريف مع الاجنبي بريل جاز عليك معق البعض للشريك
الى الاجنبي وكذا اجارة الشاع من الشريك جازة وررررر

اقول حق العبارة ان يقول ذائلا الى الشريك الخ ويجوز ذائلا اليه كالا يخفى وكذا انعكس شرع الله
من بسوط فخر الاسلام فانه رزاه والعبارة التي في هذا الكتاب رأيها في المنع شرع الجمع نقلا عن

المجلد الثاني شيخ الاسلام

وانما استثنى الطعام وما معدن الشركة دون الصمان لانه وان لم يكن على شركة فالا فكل من
حتى كان لبيع الطعام والكسوة له ولعياله ان يطالب الآخر ويرجع الاخر بما ادعى على الشريك المشتري
وانما قيدنا في الجارية باذن الشريك لانه لو اشترى بالوطي او للخدمة لنفسه بغير اذن شركه فحق على
الشركة كما في المحيط وسببته في احوال الباب وفي المحيط لو اشترى بالمالين شئيين في صنفين فلكل
واحد على صاحبه نصف رأس مال له ديناه عليه لان كل واحد صار مشتركا بالنصف لنفسه والنصف لصا
بحكم الوكالة ولا يلتقيان قصاصا لان صفة المالين مختلفة بخلاف ما لو اشترى بها بالمالين شيا
صنفه واحدة فانه لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشي لان كل واحد منهما لم يصروا كل واحد عن صاحبه
في ذلك وتامه فيه بحر الرابح في قوله وما يشترطه كل من شركه

واما لزوم صاحبه بكتالته وهو قول الامام وقال لا يلزمه لانه تبرع ولهذا لا يقع من العبي والمجنون
والعبد المأذون والمكاتب ولو صدر من المربيع يقع من الثلث وصار كالأراض والكفالة بالتشتر
ولابي حنيفة رده انه تبرع ابتداء ومعاوضة انهاء لانه يستوجب الصمان بما يؤدى عن المكفول
اذا كانت الكفالة باعده فبالنظر الى البعارة تستفهم المعاضة بالنظر الى الابتداء لم يقع لمن ذكره ويقع
من الثلث في الربيع بخلاف الكفالة بالنفس لانه تبرع ابتداء وانها اما ان اراض من الى حنيفة انه
يلزم صاحبه ولو سلم فبواحدة فيكون لشها حكم غيرها لا حكم البذل حتى لا يقع فيه الاجل قال لا يتحقق
معاوضة كذا في الهدية وفي المحيط لو استوفى احد مالزم الا في ظاهر الرواية وليس لاحد ما الا اراض
في ظاهر الرواية ولو كانت الكفالة بغير ارضه لم يلزم صاحبه في الصحيح لانعدام معنى المعاوضة ومطلق الجوا
في الكتاب محمول على المعقود وهو الكفالة بما المكفول عنه انتهى بحر الرابح في قوله وكل

وبين لهم احدهما

واذا اباع احد الماعوضين من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه فبصا لنفسه جاز بخلاف ما اذا اباع
احدهما من صاحبه شيئا من الشركة لاجل التجارة حيث لا يجوز وكذا لو باع جارية ليطها او طعا
ليجعله رزقا لاهله جاز ابيع كذا في الظهيرية وهذا يستثنى من قوله ما لزم احدهما بالتجارة لزم الاخر فان
المشتري من شركه في صورة جواز ابيع لزم الثمن ولم يلزم شركه فيما لا اذا كان الدين الشريك
كالا يخفى منه ايضا

وتو قال للمص بعد هذه الكلية وكل شيء ثبت لاحد ما تجارة وكذا فلا فرق فيه والمطالبة به كالا
اقول لما في الظهيرية فاباع احد الماعوضين او ادا ان رجلا او كفل له رجل بدين او غضب مالا
فشركه الاخران يطالب وكل شيء يؤول احدهما خاصة اذا باعه لم يكن لشركه ان يطالب الثمن

ولا يشترى ان يطالب الشريك بتسليم المبيع

وقوله على ان يتقبل الاعمال ليس بقيد لانها لو اشتركا على ان يتقبلا صدمتا المانع ويجعل الآخرة او قبل
احدهما المانع ويقطعه ثم يرفع الآخرة للحيث طه بالنصفه جاز كما في الغنية لكن من شرط عليه العمل فقط
لو قبل جاز فلو شرط على الصانع انه لا يتقبل وانما عليه العمل فقط لا يجوز لانه عند الكوت جعل اشياء
اقتضاء ولا يمكن ذلك من النقي كذا في المحيط منه في كتاب الشركة في قوله ويتقبل الآخرة
ولو كان الطين مملوكا او سهلا الرجاء فاشتركا على ان يشتربا ويطحنا ويسما جاز ومو شركة الصانع
كذا في فتح القدير وذكر البرازي انها شركة الوجوه منه في فصل الشركة السادسة
ولم يذكر المص حكم ما اذا فسخ احد ما وفي البرازية انكارها فسخ وان فسخا احد ما لا تنفسح ما لم يعلم
الاخر وان فسخا احد ما ورأس الممانعة جاز وان عودا لا روية فيها انما اراوية في المضاربة و
الطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانفاس وذكر كبرائتها اذا فسخا المضاربة والمال عودا ويصح
وان احد ما لا وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة بفتح فسخا لعودها المضاربة
واختاره الصدر وصورة الشركة واشتربا بالمتعة ثم قال احد ما لا عمل ملك بالشركة وغاب فبا
الحاضر لا متعة فالجاء للبايع وعليه قيمة المانع لان قوله لا عمل ملك فسخ للشركة معه واحد ما
ملك فسخا وان كان المال عودا بخلاف المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي في نه رب المال ان
التصرف ان كان رأس المال من احد التقديرين فلان يستبدله بالتقدي الآخرة ولا يعمل انتهى وان
لا يفتح انتهى والحق الشركة بالمضاربة والحق المختار ما ذكرنا قال احد ما لصاحبه اريد شره هذه الجارة
نفسه فسل الآخرة فاشتربا على الشركة ما لم يقبل ثم ولو وكله بشرا جارية بعينها فقال ذلك
فسل الموكل فالشركة لو كسل لانه ملك فزال عنه رضى بالموكل ام لا واحدا لشركتين لا يملك فسخا
بلا رضى الآخرة انتهى وكذا في الخلاصة من ان احدا لشركتين لا يملك فسخا بلا رضى الآخرة وفي فتح
القدير ان هذا غلط وقد صحح هو انفراد الشريك بالفسخ والمال عودا والتعديل الصحيح ما ذكر في المختصر
بان احد المتقاضيين لا يملك تغيير موجهها الا برضا صاحبه وفي الرضا احوال يعني اذا كان
ساكنا والراد بموجهها وقوع المشتري على الاختصاص ولا يشكل على هذا ما ذكر في الخلاصة في ثلثة اشتر
شركة صحيحة على قدر رؤسهم امواهم فخرج واحد الى ناحية من التواحي شركتهم فراك الى اخر ان
على ان ثلث الراجح والثلاثين بينهم الا انما للمضارب ثلثا ولا غائب ثلثة فضل الموضع اليه بذلك
الال سنين مع المضارب ثم جاء الغائب فلم يتكلم بشي فاقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا اربع حتى حضر المال
او استهلكه فاراد الغائب ان يضمن شركه لاصنام عليها وعلم بعد ذلك رضى بالشركة لان هذا هو
من الكوتات بان لا فيه من زيادة العمل انتهى وقد ظهر ان لا غلط في كلامهم لا مكان التوفيق

فقتولهم بملك فسخا بلا رضى الآخرة حيث اعلم معناه رفع عهدة الشركة بالكلية وقولهم في تعديل
هذه المسئلة ان احد ما لا يملك فسخا بلا رضى الآخرة معناه رفعها بالنسبة الى المشتري فقط وماله
ان احد ما اذا اراد ان يشترى شيئا ويختص به ولا يكون على الشركة فلا بد من رضى صاحبه ولا يمكن
بجدا ما اذا فسخا بالكلية وهذا هو الحق لمن النصف من نفسه وفي الظهيرية ثلثة توفيقا وضون
غاب احد ما واراد الآخرة ان تناقضا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا تستغنى لبعض

دون البعض انتهى منه في قوله وبطلت الشركة بموت احد ما

وفي البرازية لكل من الشريكين ان يبيع بالتقدي والنسبة وان اشترى ان كان في يده مال الشركة
فهو على الشركة وان لم يكن فاشترى به راسه او ما ينفق فاشترى فاشترى دون شركة لانه لو صار
على الشركة بصير مستبدا وان ملك ذلك وان قال احد ما يبيع الآخرة جازت وان باع احد ما
منا عا ورو عليه فقبله جاز ولو بلا فضا وكذا الوضو او اق من جب وان بلا عيب جاز في حصه
وكذا الوضو وباتوا قريب في مائع جاز عليها وتو قال كل منها لآخر اعمل رايك فلكل منها
ان يعمل ما يفتح في التجارة كالتن والارنهان والتفر والخط بماله والشركة بالغير لا بالهبة والقرض
ما كان الا فالحال او بملك بغير عوض فانه لا يجوز وان قال لا عمل بملك ما لم يصر به نص وان
كل منها لآخر بالستراض لا يرجع الموقوف على الآخرة ان التوكيل به لا يصح ولو باع احد ما لم يكن لآخر
قبض الثمن وكذا دهن ولية احد ما ولده يكون ان يمتنع من الدفع اليه وان دفع الى الشريك برى
من نصيبه ولم يبرأ من حصه الدين اسحق ماد العباس ان لا يبرأ من حصه الغائب ايضا انتهى
ثم قال بعده بيع الما ومن من لا يقبل شهادة لا ينفذ على الما ومنه اجها عا اما الاقرار بالدين لا ينفذ
عنده وفي الحانية ليس لاحد ما ان يجامع فيما باع صاحبه وقبض الذي باع وتوكيله جاز عليه وعلى
شركه ولو وكل احد ما رجلا في بيع او شراء او فسخ الآخرة عن الوكالة صار خارجا عنها فان وكل
البايع رجلا يتقاضى ثمن ما باع ليس لآخر ان يخرج من الوكالة ولو قال احد ما لصاحبه اخرج الى
ساجور ولا تجا وز فجاوز وملك المال فمن حصه الشريك ولو شارك احد ما رجلا شركة فنان
في اشترى الشريك اثلاث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الا ونيين وما اشتره
الشريك الذي لم يشارك هو بينة وبين شركه نصيبين ولا شيء منه للشريك الثالث ولا استوفى احد
شركى العنان مالا لتجارة زفما اوكل انما تجزئة زفما اى رجع المستوفى على الشريك الآخر بحصه
من الثمن لكن الموقوف لا يطالب بااوضة الا المستوفى كاسبق قريبا فذا منافاة بين الكلامين كما لا يخفى انتهى
لانه بملك مال بال فنان بمنزلة القرف ولو اقر احد الشريكين انه استوفى من فنان العا من تجارته يارنه
خاصة انتهى وفي الظهيرية اذا باع احد المتقاضيين شيئا من تجارته ثم ان البائع تم بغيره

المشتري او ابراه منه جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله وحده خلافا لابي يوسف ولو وبب غير البيع جاز
في حصته مطلقا جازا فلو كان في المال امانة اى الشريك لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه
البدل والوسيلة فصار كالوديعة كذا في الهداية وخرج بالاول المعبوض على سوا الشراء وبأشأنى
التمسك كافي النهاية وظاهر كلامهم بما انه لو ادعى دفع المال الى شريكه فالتقول له مع اليقين سوا كان في
حيوته او بعد موته وظاهر كلام الولوالجي في الوكالة بعينه فانه قال اذا ادعى الامين بعد الموت
التدفع في الحياة والكر الوارث فان كان المقصود نفي الضمان عن نفسه كالكيل بنقبض الوديعة فالتقول
قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت كالكيل بنقبض الميت لا يقبل قوله انتفى وفي البراءة
في باب التحليف وتو ادعى المضارب او الشريك دفع المال والمزك رتب المال بخلف المضارب او الشريك
الذوقى كان في يده المال انتفى ولا يخفى انه اذا تعدى صار ضمانا لانه حكم الامانات قال في البراءة
التقييد بالمكان صحيح حتى لو قال هذا لشريك لي صاحبه اخرج الى خوارزم ولا تجوز وزه صح فلو جاز
عنده ضمن حصته شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لاتباع بالنسبة صح ولو اشتركا فانا على ان يسا
بالنقد والنسبة ثم انتهى مدعا صاحبه عن البيع سنة صح انتفى منه في قوله وتعد ان

شرط لا مدعا ورأى

قوله ورجع على شريكه بخصته منه اى من الثمن اذا ادعى من مال نفسه لانه وكيل من جهة في حصته فانا
نقد من مال نفسه رجع عليه فان كان ذلك لا يعرف الا بقوله فغلبت الحجة لانه يدعى وجوب المال في
ذمة الاخر وهو ينكر والقول المنكر مع عينية هذا اذا ادعى من مال مع بناء مال من الشركة ولذا قال في
المحيط ان لم يكن في يده مال ماض وصار مال الشركة اعيانا او امانة فاشترى بدراهم او دنانير سنة
فالشراء خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة واحد شريكى الضمان
لا يملك الاستدانة الا ان يؤذن له في ذلك وعن الامام اذا كان في يده دنانير فاشترى بدراهم
جاز ولو اشترى من جنس تجارتهما واستبد عند الشراء انه يشترى لنفسه فهو مشترك بينهما لانه في النقص
بمنزلة الكيل بشرائى معين ولو اشترى ما ليس من تجارتهما فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم

ينطو عليه عقد الشركة انتهى منه ايضا

رجل امر شريكه ان يرفع الى ولده مالا فاشترى الشريك من الادار قالوا ان كان امره بالتدفع الى ولده على وجه
الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حصته في الهبة لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالتدفع
على وجه الهبة للولد ان يخاصم الشريك لانه يخاصم لابه بحكم الوكالة لنفسه وحق الاب ثابت على الشريك

فيستسمع دعواه فاستجبان في الهبة

كتاب الوقف اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسي قال لعل لا يجوز الوقف وعلى قياس قوله

ابي يوسف يجوز وليس من محذور اية ظاهرة في هذه الصورة واختلف الشيخ على قوله قالوا يجوز
عنده وبعضهم قالوا على قول محمد يجوز وقد ذكر محمد في آخر كتاب الوقف اذا وقف على اقيات
اولاده يجوز والوقف على اقيات الاولاد كالوقف على نفسه وقال الفقيه ابو بكر الاسكافى يجب
ان يشترط الواقف لنفسه الاكل فيقول على ان اكل منها ولا يجوز حتى نفسه خرج مخرج العناد وبطل
وبشرط الاكل لنفسه فخرج بعد خروج الوقف على وجه الصحة فصح وكان ينبغي على قول هلال ان يلغى
ذكر نفسه ويجعل وقفا على الفقراء ويلغوا ذكر المولى واذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على اقيات اولادى
او قال على عيدي فلو وقف باطلا وبهذا انما يتأتى على قول هلال بطلان ما اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة
على ثمن عيدي على فلان كان باطلا وكذا لو قال صدقة موقوفة على فلان ثم من بعده على فلان باطلا على
قول هلال بطلان ما اذا قال ارضى صدقة موقوفة على وعلى فلان حبث يقيم نفسه وهو حصته فلان وقد
كذلك اذا قال صدقة موقوفة على نفسي وولدي ونسلي كان الوقف كله باطلا وهذا على قول هلال

ايضا محيط برأى

وتو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذى يكون البصرة فالقلة كفى البصرة من اولاده
دون غيرهم وبغير كفى البصرة يوم وجود القلة على ما قرى ولده ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى
العور والعميان فالوقف لهم خاصة دون غيرهم وبغير العور والعميان من ولده يوم الوقف لا يوم القلة
وكذا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اصغر ولدى يعنى ولدى الصغار فالوقف للصغار دون
الكبار وبغير الاحتفاق من كان صغيرا وقت الوقف لا وقت القلة انما الاحتفاق
اذا كان ثابتا بصفة لا تزول ولا تنزل ولكنها لا تنزل ولا تنزل الاحتفاق قيام تلك الصفة وقت الموت
فانما لا تزول كالعور والعلمى والذى تزول ولا تعود واذا كان الاحتفاق ثابتا بوصف تزول ويعود بعد الزوال
بغير الاحتفاق قيام تلك الصفة وقت فنى القلة وذلك كقول الفقهاء كفى فالوقف يزول عن كفى

ويعود وكذلك كفى كفى هذا يخرج جنس هذه المسائل محيط برأى

واذا وقف ارضه على قرابة فجاره على ان من قرابته واقرا الوقف بذلك وفتر التواتر وقال
هذا ممن وقفت عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يقع اقراره وهذا اذا كان الاقرار من
الواقف بعد عقد الوقف فاما اذا اقر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا ممن وقفت
عليه قبل ذلك منه واذا لم يكن له قرابة معروفون فالقياس ان لا يقع اقراره وفي الاحتفاق يقبل اقرار
قوله وهو نظير الرضى اذا لم يكن له قرابة معروفون فقال رجل هذا لى لى وحق اقراره واذا عرفنا
الجواب في اقرار الواقف بالقرابة ففى كل موضع صح اقرارهم قبلت الشهادة على اقراره وفي كل موضع لا

يقص اقراره لا تقبل الشهادة على اقراره منه ايضا

ولو وقف ارضه على ان نصف غلتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان
الذي يتبعهم لا يكفيهم ما جعل للفقراء الفقير قال لاهل لاهل لا وهو قول ابي يوسف بن خالد بن
وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن احمد النارسي والفقهاء ابو جعفر الهندي وان يعطون من نصيب
الفقراء كن وقف ارضه على قرابته وارضه على جيرانه وبعض جيرانه وورثته فاشتمت بحقون من الفقراء
بالوصفين ومن ابي يوسف ان الوقف ان شرط في الوقف ان الفقراء قرابته كذا والمساكين والفقراء
كذا يعطى فقرا القرابة من نصيب الفقراء وان شرط ان الفقراء قرابته كذا والمساكين والفقراء لا يعطى فقرا
القرابة من نصيب الفقراء وبما اخذ محمد بن مسلم وابو نصر محمد بن سلام البلخي وجعلوا هذا نظير الوصية فان
من اوصى ببعض الثلث لقرابته وبعضه للفقراء يستحق الترتيب من نصيب الفقراء اذا كان فقرا اكثر

مخطط ابراهيم

ولو وقف ارضه على فقراء قرابته وارضه اخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان
ذلك في عشرين فختلين فالوايه يعطون من الوقف الاخر ما يكفيهم وان كان ذلك في عشرين
لا يعطون فانه وقف واحد وقد قطع الشركة حتى يبين لكل واحد نصيبا فاما اذا كان في عشرين فلم
يقطع الشركة فاذا اجمع الوصفان استحق بها ويجب ان يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان الوقف
واحد على قول لاهل ويوسف بن خالد على نحو ما تبين قبل هذا واذا وقف ارضه على الفقراء والمساكين
واحتاج بعض قرابته الى ذلك فاعطى من الغلة ما في درهم فانفقها وصار فقرا فانه من الغلة شئ
فان كان يعلم ان انفاقه في خوف دوائه انفقها فيما لا بد منه او ساعد اعطى من النفقة ما يكفيه وان
علم انه اسرف او انفق في فساد لا يعطى وكذلك هذا الجواب في الزكوة وبصير هذا الفصل واياه في ان
الفقير اذا كان يعلم انه ينفق في معصية او اسرف فانه لا ينبغي ان يعطى واذا وقف على فقراء قرابته و
قرابة فقرا من غير اهل البلد الذي الوقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه
البلدة وان بعث القيمة الى تلك البلدة فلا ضمان وهو بمنزلة الزكوة

منه ايضا

ولو وقف ارضه في رضى موته واوصى بوصايا قسمت ثلث ماله بين الوقف وبين سائر
الوصايا فيضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولا يمل الوقف بقيمة هذه الارض فاحصا اهل الوصايا
اخذوه وما احصا بقيمة الارض الوقف اخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا على
وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى ولو كان مكان الوقف حقا موقعا في رضى بان اعطى عياله
في رضىه واوصى بوصايا او كان له حبرون عتقوا بموته فانه يبدأ يعق من اعق من عبيده ويمتق
من كان مديرا فيخرج منها من ثلث ماله ويضرب ما بقي من الثلث الى اصحاب الوصايا شرايقا
ولو شهد الشهود ان فلانا اقر عندنا انه وقف هذه الارض وصداها وانه كان مالكها في وقت ما

وقفنا قفنا بانها وقف من قبل الواقف واخبرناها من يد الذي في يديه وهذه المسئلة منج
ان الدعوى من الموقوف عليه صحيحة او لم يكن صحيحة كانت الشكارة بدون الدعوى والشكارة في
صوت العباد بدون الدعوى لا تقبل فينبغي ان لا تقبل الشكارة في هذه المسئلة ولا يقضى كونها وقفا
واذا قل لغرض هذه القضية وقف عليك ثم اودقاها بعد ذلك لنفسه تسمع وعواه تنصت
وفي ادب القاضي للمصنف ان الشكارة على الوقف تقبل بدون الدعوى قالوا وهذا في وقف هو
مناي واما الوقف الذي يرجع الى العباد لا تقبل الشكارة فيه بدون الدعوى وهو الصحيح واذا شهد الشهود
ان هذا الوقف على كذا ولم يثبتوا الواقف اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا تقبل واليه اثبات المصنف
في ادب القاضي وقال بعضهم لا تقبل وما ذكر المصنف في ادب القاضي لا يدل على القول الاول فان
المذكور ثم اذا قال الموقوف هذا وقف على كذا وصداه ذواليد فمقتضى القاضي المولى ولا يبال المولى
الموقوف من اوقفه واما ما يبال لالاق بيان الواقف ليس بشرط بل لا تسأل وذكر الموقوف انه وقف
فلان فينفذ على المولى تنفيذ الحكم فانما اتفق بذلك لهذه الضرورة ولا ضرورة في حق الشكارة فلا
تقبل الشكارة من غير بيان الواقف وهذا الا ان الوقف على اصل ابي حنيفة حبس العين على ملك
الواقف والنصف في الغلة المهدومة فاذا شهد الشهود بالوقف فقد شهدوا بالملك للواقف
فلا بد من ذكره فيمكن اثبات الملك له وتقبل الشكارة على الشكارة في الوقف وكذا الشكارة

الشكارة مع الرجال منه ايضا

في قناوى ابى البيت سئل ابوا سمع عن اوصى بشئ من ماله لعمارة المسجد قال عمارته في بناء
دون ترتيبه قبل له المارة قال ذلك من بناء المسجد فيجوز ان يبنى به المارة وفي هذا الكتاب
ايضا سئل ابو بكر عن نبي المارة من غلة المسجد قال ان كان في البناء مصلحة للمسجد وتفسيره
ان يكون اسمع للمقوم يجوز وان لم يكن في البناء مصلحة للمسجد وتفسيره ان يكون المسجد في موضع
يسمع جميع اهله الا ان من غير المارة لا يجوز وسئل ابو بكر عن وقف ارضه على عمارة المسجد
وسلط ان ما فضل من عمارته يصرف الى الفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة في
الحال قال تجبس الغلة لانه ربما كثر حدث بالمسجد والارض تقصر كمال النفل وهكذا كان يقول
القيس ابو جعفر وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا بصحيفة قال القيس ابو الليث والصحيح عندي انه اذا
اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة لكن العمارة منها وبقي زيادة شئ
من الغلة تصرف الزيادة للفقراء على ما شرط الواقف

منه ايضا

مسجد له او حاف مختلفة لا بأس للقيم ان يحيط غلتها كلها وان قرب حانوت منها فلا بأس
بعمارة من غلة حانوت اخو يستوى في ذلك اذا كان الوقف مختلفا

منه ايضا

الفاصل من وقف المسجد بل يعرف الى الفقراء فيل لا يعرف وانه صحيح ولكن بشرى به مستقلا

للمسجد كنهه ايضا

متو في مسجد استفتح حجاب المسجد الى النجاشي في حطب معلوم وعمل وصناعة معلومة قال لا يصح ان لا تشارك في هذا الاستصناع وكذا في باب والستائم والسر والوجه ان يوصف له فيعمل فاذا لم يشتر به بما انفقوا عليه فيفتح وفيه ايضا سبل من اهل الحلة باعوا وقف المسجد لاجل حرارة المسجد قال لا يجوز باء الناضي او غيره قبل ان كان اهل المسجد اشترى واعدا بعلات المسجد للمسيح بل لهم بيعه لغير المسجد قال فيه اختلاف الشيخ وبني ان لا يكون في هذا الفصل اختلاف الشيخ ويجوز بيعهم

بلا خلاف منه ايضا

الفاضي اذا اطلق بيع وقف غير مسجد بل يكون ذلك حكما منه بطلان الوقف ينظر ان يطلق لوارث الواقف يكون حكما ويجوز البيع وان اطلق لغير وارث لا يكون حكما ولا يجوز البيع انتهى

منه ايضا

رجل وقف ضيقة له نصفها على ارضه ونصفها على ولده بعينه على انه ان مات المرأة صرف نصفها الى اولاده واخوه الى الفقراء ثم ماتت المرأة يكون لابن الموقوف عليه من نصيبها انشر

منه ايضا

فقر آني وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده فاذا اتوا فاضل فقرا المسلمين فهدا الوقف جائز وكذلك اذا قال اذا اتوا فاضل الفقراء جاز واذا اتوا فاضل الفقراء المسلمين وتو قال اذا اتوا فاضل فقرا المسلمين لا يجوز هذا الوقف وذكر الحنفية في وقفه اذا وقف الرجل من اهل الذمة بغير ان كان او بجوسها ارضه او داره على ولده وولده ابدانا تسلسوا ومن بعدهم على الساكنين فهو جائز فان لم يتم الواقف الساكن فاقى الساكنين في ذلك منهم ساكن المسلمين او ساكنين اهل الذمة جاز وان قال على ساكنين اهل الذمة فترق القيم في ساكنين اليهود والنصارى او المجوس جاز ذلك وان قال على فقرا اليهود والنصارى او المجوس جاز ذلك وان قال على فقرا النصارى فهو جائز وبزقي على فقرا النصارى ولو فرق القيم في فقرا المجوس او اليهود فهو خالف صامن وان كان الواقف نصرياً وقال يجعل غلة هذا الوقف في فقرا اليهود او المجوس فهو جائز وهو على ما قال فاذا ذكر الحنفية يخالف المذكور في الفناوي وقد ذكر في كتاب الوصايا والآيات ان وصايا اهل الذمة انواع نوعها هو معصية عديم قرينة عذما واجاب ان الوصية باطله الا اذا حصلت لا قوام باعيانهم ويكون ذلك ملكا منهم ونوع هو قرينة عديم معصية عذما وهذه الوصية صحيحة عذما الى حرج على كل حال وعذما باطلا الا اذا حصلت لا قوام باعيانهم والوقف بغير الوصية وما ذكر الحنفية في الوقف يكون قول ابي حنيفة

على يدك

على قياس مسألة الوصية وما ذكر في الفناوي يكون قولها على قياس مسألة الوصية منه ايضا

في حل قول الحنفية على ما ذكره نظر يعرف براجحة وقف الحنفية شيخ الاسلام

وتواخذ للمسجد بداري وحصر الم يكن له ان يأخذها اما لو وضع قفا دبل وصبار في المسجد لان ياخذها خزانة الكل

وتواخذ الواقف فانه يعطى على قول ابي يوسف وقيل يجوز على الاطلاق وقيل لا يجوز ولو جعل نصيبا للفقراء ونصيبا للزوات ونصيبا للواتبة لا يكتفي فانه لم يرد من نصيب الفقراء وقيل خلافه وقيل ان قال نصفه لهؤلاء والباقي لهؤلاء فانه لم يرد في احدهما منه ايضا

وتجوز وقف الكتب على اهل العلم وعلى المدرسة اما لو وقفها على ولده او على رجل اجنبي لم يجوز وقف نصيب المسجد واعادة منه ايضا

وتل الغنم بقضا على الناس كافة كالحرية اولا قال فاجتاز ارض في يد رجل او صرى رجل ايتها وقف وبين شرط ابط الوقت وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخوه ادعى انه ملك قالوا نقبل بينة المدعى ان الغنم بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس يجوز الا ترى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين وقف وعبد وباعها صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد وان الغنم بالوقف بمنزلة الغنم بالملك وفي الملك الغنم يقتصر على المعقضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يمتد الى الغير فلهذا في الوقف انتهى ذكره في باب ما يبطل دعوى المدعى وغناه في الخلاصة الى انفسال الصغرى ثم قال بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وقضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا نسمع لان الغنم بالعتق على جميع الناس بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد لم يره ارضه لكن سمعت ان فتوى السيد الامام ابي شجاع على هذا في فوائده شمس الاية الحلواني وركن الاسلام على السقي ان الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وبكذا في النوازل انتهى وذكر القولين في جامع العضولين وهل يقدم الخارج على ذي اليد ولا يرجع للوقف على الملك اولا قال في جامع العضولين ومتول ذو اليد لو برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتول بعده على الوقف لا نسمع لان المتول صار متفضيا عليه مع من يدعى ملكي الوقف من جهة وعذما ييوسف نقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا نقبل بينة الخارج على الملك لكن ادعى قفا وقال ذو اليد هو ملكي وجوزته فانه يقتضي بينة ذي اليد فاقا وبتولها يعني انتهى فعد علمت ان المعقضي به تقديم الخارج وفيه ذكر ملكا في دار في يد متول يقول وقف زيد على مسجد كذا وحكم به للمدعى فلما ادعى متول اخر على هذا المدعى انه وقف على مسجد كذا من جهة بقر نقبل اذ المعقضي عليه هو زيد الواقف لا مطلق الواقف انتهى

والحاصل ان النصف بالوقفية ليس قضاء على الكافية على المعتمد فليس يحق من غير التقضي عليه واما
النصف بالحرية ففرضا على الكافة فلا تسمع الدعوى بعده بالملك لاحد ولا فرق بين الحرية الاصلية
والعارية باه عناق بان سئد واباحا وهو يملكه صرح به فافضاه واما النصف بالملك فليس
على الكافة بلا شبهة وفي الفتاوى الصغرى من فصل دعوى النكاح اذا قضى القاضي لان ان كان
احد او بنسب او بولاد صنف ثم ادعاه الاخر لا تسمع انتهى فعلى هذا النصف الذي يكون على الكافة
في اربعة اشياء وسببها في تمامها ان الله تعالى في الدعوى وفي الوقفية دار في رجل فام رجل بيته
وقفت عليه واقام قيم المسجد ببيتة انها وقف المسجد فان ارفاضه للثابت منها وان لم يورثها
فهي بينهما نصفان انتهى بحرف في قوله والملك يزول بالنقصان

ولم اركم وقف الكافر المصحف بحرف في قوله والملك يزول بالنقصان
اقول حكمه انه ليس بصحيح لان شرط صحة وقفه ان يكون قرينة عندنا وعندهم ولا شك ان وقف
المصحف ليس قرينة عندهم وبهذا يعلم ان حكم وقفه ليس مما اهل العلم بالبل هو معلوم من انتفاء شرط
كسهم ربه

قال قاضيان في الفصل الثاني في بيان ما يلزم شرط في الوقف قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى
ابدا على ان ابيعها واشترى بثمنها اخوي فيكون وقفا على شرط الاول قال بل هو قول ابي يوسف
الوقف والشرط جائزان وقال يوسف بن خالد الوقف صحيح والشرط باطل وقال بعضهم بما فاسد
والصحيح قول ابي يوسف وطلال اقول ثم قال اجمعوا على ان الوقف اذا شرط الاستبدال لنفسه في
اصل الوقف بفتح الشرط والوقف وملك الاستبدال اقول لا شك ان مثل اجماع هنا في الف ناد
من المصنف وقال وتوفاق هذه صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الا احتياج
واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقر نصف العلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء
لم يجعل لا للمحتاجين الا النصف ولو وقف ارضا على اولاد وادعاه لفقراء فاثبت بعض الاولاد
فان العلة يقر الى الباقي وان ما هو المقرف العلة الى فقراء المسلمين لان هنا وقف على اولاد
وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاد فلهذا يصرف الى الفقراء ما بقي من الاولاد انتهى اقول الفرق
بين المستثنين في غاية الاشكال وقد اعدا الثانية في النسخة التي فيها قال ابن الهمام بعد ما ذكر
الحكم في غير لفظ اولادى مخالفا للحكم فيه الا ان يكون وقف في الاولادى يخالف كل جمع لاداة
جزء كسبى والمحتاجين وكونه ما يجمع غير مخط اولادى انتهى اقول يجب ان المصنف ذكر جواب المسئلة
الثانية على خلاف ما ذكره وبقى في اول الورق الذي يليه كما يرى فجعل هناك جواب هذه المسئلة
جواب مسئلة ابن الفضل المذكورة قبل هذه وكذلك ذكر المختص في الباب الخامس من التحرير وهو

باب الوقف على ورثة فلان من كتابه في الوقف ينبغي ان يكون الصرف الى الباقي في جواب المسئلة
الثانية فيما اذا كان الباقي اثنين او اكثر لا واحدا كما ذكره ابن الهمام بل يكون النصف له والنصف
للفقر كما في مسئلة ابن الفضل وتوفاق وقف على اولادى وله ولد واحد وقت وجود العلة كان
نصف العلة له والنصف للفقراء ويبرهن فيه الذكر وان نفي من اولادى وله ولد واحد وقت وجود العلة كان
فلان ولد الابن بغيره ولده انتهى اقول الظاهر من عبارة ان هذا اذا لم يجعل اخوه للفقراء اذ الحكم
فيه ليس كما ذكرنا كما قد يربا كونه المذكور في البرازية وغيرها انه يصرف الى الفقراء في هذه الامور والاول
كما في المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون المراد ان دخول ولد الابن عند عدم ولد الصلب كما ذكره
وتربا مقصودى للامه وان كان خلاف المبادر شيخ الاسلام

وقال في فصل في المبادر وارتباطات رجل فخر نفسه قبره في مقبرة بل يكون لغيره ان يقر في بيته قالوا
ان كان في المقبرة سنة فاستحب ان لا يوحش الذي خروا ان لم يكن في المكان سنة كان لغيره ان يقر
فيه بيته وهو كرجل يسطر المصلى على المسجد ويزل في الارتباط فجاز ان كان في المكان سنة لا يوحش
الاول ولوان الثاني دفن بيته في هذا القبر قال ابو نصر لا يكره ذلك وقال ابو الليث يكره لان هذا الذل
حق لنفسه لا يبرى باقى ارض يموت وفي اى ارض دفن انتهى اقول كذا في جميع النسخ التي رأيت ما لكن
لكن المعتدل هذا التعليل غير ظاهر شيخ الاسلام

ثم فيما ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع العلة مادام ولد الصلب
حيانا لان الوقف ما جعل لكل العلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن يقسم العلة في كل سنة على عدد
رؤوس ولد الصلب وعلى عدد رؤوس ولد الولد فاذا صار ولد الولد فلولهم وقف وما اصاب ولد الصلب
فلولهم ميراث حتى يركم الزوج والزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص ببعض الورثة دون البعض
فان مات اولاد الصلب فان العلة كلها يكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر طلال هذه المسئلة على هذا الوجه
وقالوا وهذا الجواب مستقيم على قول من يجوز ان يخلو عن الوقف في زمن حتى قال ان من وقف على
نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الا خلاه في زمان حتى قال
في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع العلة بعد موت ولد الصلب وقفا لولد
ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس يوقف واما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد
فقد طلائع من الوقف واما اذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابيه
على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لاصح للوقف حاله الحيوة فخرج حال
حيوته من البين وبقى قوله وبعد وفاته فيكون وقفية للوارث واما على قولها فقد اختلف المتأخر
بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وميته وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من

من الكلام عند حاله لا يفيد الا ما هو ثابت بمطلق الوقت بانه ان الوقف عند ما وقع صحيح
لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما قبل هذا القول وبعد وفاته لا يملكه
مباشرة بمطلق الوقت فلا يوجب بطلان الوقف والله اعلم **فصل في ما يوجب بطلان الوقف**
اذا اوجر اليعتم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا اذا اذلال في وقته وكذلك اذا اوجر من عبده او مكاتبه
لا يجوز كما لو اوجر من نفسه قبل ان يملك بجزء الجارة من نفسه على قياس الوكيل اذا اوجر من نفسه وقبل بنو ان
يكون هذا على قياس الوصي اذا اناع مال العتيق من نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة
ولو اوجر من ابية او ابنة فهو على الا خلاف في الوكيل عند ابي حنيفة لا يجوز وعند ما يجوز ومن مثله ان
من قال مهننا يجوز وقاسه على المصارف اذا اوجر من مولا فانه يجوز بلا خلاف وكذا الوصي ومن
مثله ان من قال لو فرق ان بين المصارف والوصي وبين والى الوقف لابي حنيفة جاز فان
والى الوقف ليس بعام الولاية وان كان وصيا في الوقف الا ترى انه لا يتجاوز احوال الوقف وشرط

مخطط برهاني في التبع من الوقف

وهي مسطورة في الرابع عشر من وقف الزبوجة في الباب الرابع والثلاثين من كتاب الوقف
للخصاف

قلت قبل هذا الموصي له بالكني ان يستقل هذه الدار قال لا ليس له ذلك من قبل ان استغلا
ايها انا موبان يواجرها ياخذ غلتها وليس له ان يواجرها من قبل ان يواجرها وجب للمساجر
فيما حق باجارتها من قبل ان يواجرها من قبل ان يواجرها من قبل ان يواجرها من قبل ان يواجرها
جائزة قلت قبل هذه الموصي له بالعتق ان يكتن هذه الدار قال نعم لان يكتن من قبل ان يكتن
وسكني غيره فيما سواه وليس له ان يكتن هذه الدار قال نعم لان يكتن من قبل ان يكتن
سكني الموصي له بالعتق هو مثل سكني المساجر بها قلت قال نعم لان يكتن من قبل ان يكتن
نعم الحكم في ذلك سواء قلت فاذا وقف الرجل دارا على قوم باعها منهم على ان يكونوا فليس لهم ان
يستقلوا لانهم يوجبون باجارتها حق للمساجر قال نعم قلت فان وقف الدار على قوم ياخذون
غلتها هل لهم ان يكتنوا قال ان اتفقوا على ذلك كان لهم ان يكتنوا قلت فان اختلفوا فقال
بعضهم سكن وقال بعضهم نستقل قال لا يبرهم الحاكم بالمهاجرة فاذا انها يواجرها كان لمن اراد ان
يسكن فيها سكن ومن اراد ان يستقل استقل قلت فان كان الواقف جعل لهم في الوقف ان يستقلوا
ان ارادوا الاستقلال ان يكتنوا ان ارادوا التكني قال فان كان الوقف بيع عليهم علمهم ان يتفعلوا
ذلك على ما جعله الواقف وان اختلفوا انها يواجرها او كذلك ان كانت دورا عده كان سبيلها
هذا التسبيل قلت فان كان شرط في الوقف فقال على ان يكتنوا هذه الدار قال على ان يكتنوا هذه

الدار قال يكون الا حرجا على حده الوقف وشرط في ذلك ان يكتن وفي التاسع والثلاثين
من كتاب الوقف للخصاف قلت اريد ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد
على وجه ستمها على ان ولايتها في حيوتى وبعد وفاتي الى فضل ولدي قال ذلك جائز قلت فان كان
ولده في الفضل سواء قال يكون لا يبرها ستمها قلت فان قال على ان يكون ولايته هذا الوقف الى الفضل فلا يخل
من ولدي قالى افضلهم ان يتقبل ذلك قال يكون الولاية الى الذوق بيه قلت وكذلك ان يوتى ذلك افضلهم
ثم مات قال يكون الولاية الى الذوق بيه قلت فان كان افضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يخل
التامني رجلا يقوم به قلت فان صار منهم بعد ذلك من يصلح لبيتهم به قال يرد ولايته هذا الوقف اليه ان شئ
قال برهان ان يكتن صاحب الحيط الفصل الثالث عشر في اقل يقف ارضه على الغنم والمساكين فحينئذ
احد من ولده او يحتاج موفقه اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على الغنم والمساكين فحينئذ يفتقر الى

واراد ان يعطي من تلك الغلة اشتر

واعلم بان هناك سنان احدهما اذا احتاج الوقف بنفسه والحكم فيها انه لا يعطي من تلك الغلة شيئا بل
ذكر لعل في وقته قال الغيبة ابو بكر الاعشى هذا الجواب على من ذهب الى ان الوقف
لشرط في الوقف ان ياكل بنفسه مادام حيا لا يقع الشرط ولا يخل له الاكل فلهذا احتاج بعد ذلك لا يخل له الاكل
احب رالاشيا بالابتداء فاما على قول ابي يوسف لا يقع هذا الجواب لان على قوله يقع شرط الاكل بنفسه في ابتداء
الوقف ويخل له الاكل فلهذا يخل اشيا اذا احتاج اليه وقال الغيبة ابو جعفر يجوز ان يوزن بين الابتداء وبين
الاشيا اقول انما يستحق بالشرط لان الشرط خرج على وجه العفاد وهذا الوقف قد متج باضافته الى الغنم
فيجوز له التنازل بحكم فوزه هذا كما قال محمد في السير الكبير اذا قال الامير ان قلت هذا على سلبه ثم قبله لا يستحق
السلب لان كلامه خرج على وجه العفاد وبذلك قال من قبل قبله فلهذا سلبه ففعل الامام بنفسه كما في استحق
السلب لان كلامه خرج على وجه العفاد فليسحق السلب عند وجود سببه منه انتهى وقد كان اهل العلم قد
يختلفون في الصدقات الموقوفة التي لا ينقطع ما كانت الدنيا وان كان بعضهم لا يكرها ولا يخرجها من
ملك من كان ملكها منهم ابو حنيفة وزفر وكثير من الكوفيين الا ان ابا حنيفة قد كان اجاز من ذلك
ما كان من موقفة في مرض موته واخرجه من حيز الوصايا فجعله من ثلث تركته وقد كان ابو يوسف ما بعاد
في جميع ما ذكرنا عنه حتى قدم بغداد فحدث بحدث ابن قنن عن نافع عن ابن عمر في امر النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فيما كان له يخر من تجنيس اصد وتسبيل غنمه على آره به فقال ومن يحدث بهذا عن ابن عمر
قد ثبت به عند اسمعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليه فخرج اليه وقال هو وقال ما كان هذا عندنا من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه قال لو كان بلغ ابا حنيفة رحمه الله تعالى ورضي عنه لقال به و

يرجع اليه فمشرط ابي جعفر الطحاوي

وقف الباء لا يجوز لانه منقول جواهر النعماني

رجل حدث عماره في الوقف بغير اذن المتولي فقلت ان باوره بالرفع جواهر النعماني
وتواقر باوقفت وسكت عن ذكر الموقف عليه ثم ذكر بعد ذلك ان الموقف عليه فلان وفلان فليكن
ان لا يقبل قوله الثاني وفي الاسخا ان يقبل فليطبركاني

قال رحمه الله لا تسلمه عن كتب كتاب الوقفية على شخص او وقف وقفنا على سبي كذا وذكر شرط الوقفية
باجتماع من يجران ينفذ على الوقفية ام لا بد من التلغظ انه لا يصير وقفنا على اصل الى حصة وظاهر
لانه لو تلفظ لا يصير وقفنا الا اذا حكم حاكم به واما على اصل الى يوسف فان جواز الوقفية بغير التلغظ فان
الكتابة ليست بتلغظ واما جعل حظا وتلغظ في باب الطلاق اذا كتب على وجه الخطاب اليها وليس
من ضرورة جواز ذلك في الطلاق جوازه في الوقف الا يرى انه اذا قال طلقت بقرعة واذا اوقفت لا يقع
عنه ابي حنيفة وجهه وكذا يجوز تعليق الطلاق على الشروط ولا يجوز تعليق الوقف على الشروط عندنا لان
الوقف صدقة والتصدق بالشئ يقتضي ملكا ولهذا اعتبر في التسليم معه كما لو تصدق بشئ على سكران
اما اذا كتب لنا بامره ويقول للشهود اسلموا على معنونه فان معنونه اقراري به اتي وفتت كما
ذكرت فيه او كلاما معناه فيكون كما لو طرح بمعنونه فيلزمه واما على اصل محرفا انه وان تلفظ
لا يقع حتى يسلم اليه فاما كتبه اولى ان لا يقع قلت في رضى الله عنه وروى علي بن مسكن من انه تجازي
انهم قالوا لو وقف رجل وقفنا بشرائطنا وحكم بصفحة الوقف قالوا انه لا يلزم منه ابي حنيفة ما لم يحكم
ببذومه فان كلام ابي حنيفة في اللزوم لا في الصحة فان لم يحكم ببذومه لا يصير لازما ولو رثته اوقف ابطاله
وان حكم حاكم بصفحة بل لا يركبوا عموما قال رحمه الله هذا انما يقال في وقف لم يترك فيها شرطا بل في
وقف ذكر فيها بان لا يباع ولا يوهب وجعل اوقافا لا ينقطع وذكر التسليم الى المتولي على ما كتب في
كتب الشروط فان الحاكم اذا قال حكمت بصفحة هذه الوقفية فمذموم بصفحة وبذومه لانه وان لم يذكر الحاكم
اللزوم فقد ذكر اوقفه اللزوم فيكون الحكم بصفحة ذلك حكما بصفحة ما قاله فاما اذا قال وفتت هذا على
فلان فقال الحاكم حكمت بصفحة هذا فانه ينبغي ان يقول واخذه من غير الخلاف وادخلته في غير اوقافنا
ليكون حكما على مذهب ابي يوسف وقد عرف من مذهبنا ان الفصل المختلف اذا كان مجعلا فيه وحكم
حاكم على بصفحة هو الصحيح انه ينفذ كذا بنا رجل اوقف ارضا ورهن ثم وقف قبل انقضائها فانه عند
ابي حنيفة لا يقع لاحرف من مذهبنا انه لا يجوز الوقف وان لم يكن في جارة غيره او في رهن غيره وعند
محمد لا يقع لعدم صحة التسليم اما على اصل الى يوسف فالتعاس ان يقع لانه يكون كالحاق العبد بالرب
والسناج من جواهر النعماني

رجل وقف عمارا وجعل ولادة على نفسه مادام حيا ثم آلى ولده فلان فاعاش ثم تبده الى الابد

الارشد

الارشد

الارشد من اولاده فالباء منصرف الى الابن دون الواقف لان الكتابة ينصرف الى اقرب الكفاية
بمقتضى الوضع وكذلك ما قيل ثلثة اصداء اوقف على زيد وعمر وولد ان الباء ينصرف الى عمر وعقب
وكذلك اذا قال وفتت على ولدي وولد ولدي المذكوران المذكورة راجعة الى ولد الولد دون ولد
الصلب والمسئلة الثانية على عكسه اذا قال وفتت على بني زيد وعمر وانه لا بد من قوله وولدي في الوقف
لانه اقرب الى زيد وينصرف اليه فالحال في ذلك القاضي كامل الدين معنى الآية الخطيب باصفهان و
قال الباء منصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول منه ايضا

اهل مسجد اقرقوا ونداء على المسجد الى الحراب وبعض المتعبدات يكون على حب المسجد فيكون
ان يباع الحب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرف الى بعض المساكين او الى هذا المسجد قال اقرق
هذه المسئلة في زمن السيد الامام ابي شجاع في رباط حوب وهو في بعض الطرق ولا يستغنى به المارة ولنه
اوقف قال يجوز صرفها الى رباط اخر يستغنى به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة يحصل
ذلك في الثاني منه ايضا

متولى وقف اراد ان يتقبل ارضا من هذا الوقف من نفسه لنفسه لا يجوز لان العدة يرجع الى العاقبة فيجوز
اجتماع الحقوق المتفاوتة المتفاوتة في حق واحد فان تقبلها هو لنفسه من القاضي فانه يجوز لانه
لا يؤدي الى ما ذكرنا منه ايضا

رضي صدق بصفحة على ولده واتي بجميع شرائط الوقف واسلمه على نفسه انه رفع احدى الصدقات الى
حاكم من كلام الدين وحكم بصفحة وامضاها فان توارده بحكم الحاكم بتنفيذ الصدقة او اربزوال
ملكه عنه فيلزمه موجب الظاهر فينفذ عليه وليس له ولا وارثه بعد ابطاله ولا القاضي ان يبطله ولو
شهدت صدق الصدقة والقاضي يقولون نحن نعلم ما رفع ارضا الى قاض ولكن اسلمه على نفسه بذلك لا يقدح
بقولهم هذا اصل في الصدقة وهذا اطن فاسد وحل الامر على الصقي والصدق اولى من حمله على الكذب

وانه تعالى يقول بل الانسان على نفسه بصيرة الآية جواهر النعماني
فلم ينفذ ما جدد اراد واحد ان يبني مسجدا في المحلة فغير يسر يسكن فالا فضل ان يرفعها
الى الفقير فيسكن فيها ويصير فيها لان المساجد كثرت والشفقة بين الناس قد قلت يجوز بيع مال
الوقف وابواب البر لمسخن الوقف اذا كان انتفع لهم بان اخرج الى النقل فيه مؤنة زائدة انتهى
منه ايضا

بيع بعض ارضي الوقف لاصحابه الباقي لا يجوز الا باذن القاضي كذا ذكره وذكر الصدقة الشريعة
الدين التجاري في كتاب الوقف لانه لا يجوز لانه يؤدي الى افناء المال منه ايضا
ويجوز وقف الكتب على علم وعلى المدرسة اما لو وقفنا على ولده او على رجل اجنبي لم يجز

من المالك

قوله الكل في كتاب الوقف من فتاوى صاحب

وقف ارضا على اولاده وجعل اخوه للفقراء فان بقى من الوقف الباقي واما اذا ماتوا فتر
الوقف الى الفقراء لا الى ولد الولد فرق بين هذا وبين ما اذا وقف على اولاده وسميتم فقال وقت
على فلان وفلان وفلان وجعل اخوه للفقراء فان واحد منهم حيث يصرف نصيبه الى الفقراء والآخر
ان في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبقى بعد الموت واحد منهم اولاده وبها وقف
على كل واحد منهم وجعل اخوه للفقراء فان مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء من الوقف

صدر الامام الشهيد

رجل وقف صنعة له نصيبا على ارضه ونصيبا على ولد بعينه على ان مات اولاده صرف
نصيبه الى اولاده واخوه للفقراء ثم مات المرأة يكون لابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب
لان الوقف شرط نصيبها لاولادها لابن الموقوف عليه من اولاده والله تعالى اعلم بخلقه

تجيب في كتاب الوقف في باب الوقف على الاولاد

تفرق في وقف صنعة على اولاده واولاد اولاده فاذا اتوا فتر على فقراء المسلمين جاز الوقف
على هذا الشرط لان هذا وقف على فقراء المسلمين وعلى غيرهم يتقوى الشرف الاسلام فيستعمل
عند الاطلاق وتو قال فاذا اتوا فتر على فقراء المسلمين لا يجوز عندنا ان نصيبه لغيرهم الا ان
الى ما بعد الموت واما عندنا فلان هذا معصية في حقنا منه ايضا

ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلد احسب
فاضى بالجواز فقبله وعزم على ذلك اثم الوقف ولا يقع الرجوع فيه وان تبدل راي المجتهد وافق المقلد
بعد الزوم بعد ذلك اسحاق في احكام الاوقاف

منه ايضا بطل يفتى صحة الوقف على الامني والعيان وقران الزمان والنفقة وامل الحديث ويصرف
للفقراء منهم كما يشاء لا لشعار الاسماء بالحق استعلا لان العم والاشتغال بالعلم يقطع من
الكسب فيطلب منهم الفقراء وهو اصح مما سياتي في باب الوقف الباطل انه باطل على هؤلاء ولو
قال ارضي هذه موقوفه على فقراء ورايتي او قال على اولادي لا يصح لانهم ينقطعون فلان يتأخروا ويؤثروا
لا يقع الا ان يجعل اخوه للفقراء منه ايضا

وتو قال وقف ارضي هذه على ولد زيد او ذكر جاعة باحيائهم لم يقع عندنا يوسف ايضا لان
تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يتعين كجعله آية وقفا على الفقراء لا ترى
انه فرق بين قول ارضي هذه موقوفه وبين قوله موقوفه على ولي فيصح الاول دون الثاني لان مطلق
قوله موقوفه ينصرف الى الفقراء فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلان يبنى الوقف فظهر بهذا ان الخلاف

بينما في الشرط ذكر التايد وعدمه انما هو في التقيصص عليه او ما يقوم مقامه كالفقراء وكقولهم واما
التايد معنى شرطنا فاعلى الصحيح وقد نص عليه تحقيق الشيخ رحمه الله
وتو قال ارضي هذه صدقة موقوفه لله عز وجل ابراهيم على زيد وعمر ومن بعدنا على كذا وكذا
مينا يكون الغلة لك للمنفعة لعم جواز الوقف على الميت فاذا مات الحق نصيب الغلة للميت

منه ايضا

والوقف ما اشتراه قبل قبضه او ما ربه بعد تسليمه صحيح ويجزئه الثاني على دفع ما عليه ان كان موصرا
وان كان موصرا ابطال الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق المملوك لعدم امكان دفعه بعد زواله وكلما
الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المالك لعدم تعلق حقه بالثبوت منه ايضا

وذكر في اوقاف الخصاف ان وقف حواشي الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في ارضي الزين
بنو لا يخرجهم السلطان منها من قبل ان تارثها ما في ارضي اصحاب الاباء بنو ثورثوها ويقيم بينهم
لا يتوض لهم السلطان فيها ولا يرجعهم واما له غلة يأخذها منهم ويبدلها خلف من سلفه ومضى
عليها التهور وهو في ارضهم يتبايعونها ويؤجرونها ويجوز فيها وصاياهم ويهدمون بناصيا ويهدمون
او يبنون غيره فذلك الوقف فيها جائز انتهى

منه ايضا

ولو وقف رب المال صنعة من مال المصاربة يقع عندنا في يوسف مطلقا وعند محمد لا يقع
ان كان في المال ربح بار على جواز وقف المشاع وعدمه منه ايضا

ولو جعل رضاء او داره مقبرة وفيها اشجار او بنا رضى ومقرها له ولو رثته من بعده لان موضع
الاشجار او البناء كانت مشغولة فلا يدخل في الوقف منه ايضا

ثم اذا احدث فيه شيئا فاشترط لنفسه او مات قبل ذلك بستر او الوقف على الحالة التي كان
عليها يوم موته وليس لمن بلى عليه بعده شيء من ذلك الا ان يشترط له في اصل الوقف واذا شرط
هذه الامور وبعضها للموتى من بعده ولم يشترط لنفسه جاز له ان يفعلها مادام حيا لان شرط
لغيره شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للموتى فعل ما شرط له ولو شرط هذه الامور للموتى مادام
حيا جاز له وللموتى ذلك مادام موحيا ولو شرط لنفسه في اصل الوقف استبعد الله الزيادة والنقصان
ولم يرد عليه ليس له ان يجعل ذلك او شيئا منه للموتى واما ذلك له فاحسنه لا نقض الشرط
في اصل الوقف على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرط وقت العدة وسياق في هذا الفصل
في بيان في فصل التقيصص ان شاء الله تعالى

منه ايضا

لا يوتى الامين فاذا رتبته او بناه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الجائز
لانه يحمل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيه المذكور والاشياء وكذا الامر

والبصير وكذا المحرود في قذف اذا تاب لانه امين منه ايضا

وتوكم بشرط نفسه ولا ية عزل المتولي ليس له عزله بعد ما سلمها اليه عند محضر يكونه
فايما مقام اهل الوقت وعند ابي يوسف هو وكيله ولو عزله وان شرط على نفسه عدم العزل

منه ايضا

وتوكلها لا ولادة وفيهم صغيرا دخل القاضى مكانه رجلا اجنبيا او واحدا منهم كبير وتوكل على ابي
يطلب في التماس مطلقا وفي الاستحقاق من باطله ما دام صغيرا فاذا اكبر يكون الولاية له وحكم من
لم يكن من ولده ونسبه في الولاية حكم الصغير قياسا واستحسانا منه ايضا

وتوكل مات قيم المسجد فاقام اهله فيما مكانه غير اذن القاضي لا يصير قبا في الاصح ولكن لا يضمن ما انفق
في عمارته من اقله ان كان هو الذي اوجز الوقت لانه اذا لم يسمع التولية بصير عاصبا والقاصب اذا اوجز
المعصوب يكون الاجرة له ذكره فابعد ان يخلف تولية الموقوف عليهم فيما اذا مات قيمهم فانها صحيحة و
ان لم يستطعوا رأى القاضي اذا كان يحصون وكان القيم من اهل الصلاح منه ايضا

ولا يملك من العلى بنفسه الا مثل ما يملك امثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه واما ما يملكه الاجرة او الوكلاء
فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرة معلوما لا يملك الا مثل ما

تفعله النساء فاف

منه ايضا

واذا شهد الشهود ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا يقبل
البينة والخصاف في ادب القاضي لا يدل على القول فان المذكور ثم اذا قال القاضي الموقوف هذا وقف
على هذا وصدة ذوال اليد انفذها القاضي المتولى ولا يال المتولى من الموقوف من وقفه وانما لا يال
لان بيان الواقف ليس بشرط بل لانه لو سأل وذكر الموقوف انه وقفه فلان ربما يجحد ورثة ابي
فلان فيقتدر على المتولى تنفيذ الحكم وانما اتفق بذلك لهذه الضرورة ولا ضرورة في حق الشهاد
ولا يقبل الشهادة من غير بيان الواقف وهذا لان الواقف على اصل ابي حنيفة حبس العين على ملك التوا
والنقد في بالغة المدة وانه فاذا شهد الشهود بالوقف فقد شهدوا بذلك للوقف ولا بد من ذكره
ليستين ويمكن اثبات الملك وقبول الشهادة على الشهادة في الوقت وكذا الشهادة الشاع بالرجال
ديرة

قال العبد الضعيف وقع الاختيار على عدم القول

له رحمه

وتوكل من اهل الوقت في امانته لا يخرجها الحكم الا بحجة ظاهرة بينة وان رأى ان يدخله رجل اخر فدخل
ومعلومه باق له وان رأى ان يدخله من اخر فدخله من اخر فدخله فلان باس وان رآه فدخله فدخله
من غلة الوقت قد راعيت جاز و ينبغي له ان يقتصد فيما يجعل له من العتق ان شاع في الحكم

في احكام الاوقاف

وتوكل مات القيم عن غير بصيرة واقام القاضي مقامه رجلا يكره عليه من ذلك المال بالمعروف ولا يجعل له
جميع ما كان للقيم ان كان اكثر من المعارف لانه يجوز للوقت من التصرف ما يجوز للحاكم الا ترى انه يجوز
له ان يجعل كل الغلة للقيم بخلاف القاضي فانه لا يكره عليه الا بقدر الاستحقاق لانه نصب مظهر المصالح
المسلمين فلا يجوز له التصرف الا بما فيه مصلحة منه ايضا

وتوكل طاحون في يد رجل بالمعاطفة لا يخرج منها الى المتولى واصحاب الوقت يقتضون خلفا منه
لا يستحق القيم حصة قتلها لان ما باخذ بطريق الاجرة ولا اجرة بدوكل منه ايضا
وتوكل استقل القاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة ما انقص من الارض ولا يلزمه
اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزمه اجر مثلها واجر مثل مال البتم وما احدثه استغلا
وتوكل استقل كلها وشجرها فغلة رد الغلة ان كانت قائمة ورد مثلها او قيمتها ان كانت بالغة اتفاقا
بين المتقدمين والمتأخرين لكونها نارا من عين الوقت ويعرف ذلك لاربابه لتعلق حقهم به كذا

قيمة عين الوقت على ما بينا

منه ايضا

وتوكل اوجز متولى الوقت او وصى القيم فغلة للوقت او للقيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل
ابوبكر محمد بن الفضل على اصل ما بينا ينبغي ان يكون المستأجر عاصبا وذكر الخصاف في كتابه انه لا يصير قبا
ويلزمه اجر المثل فيقبل له ان ينفق بهذا قال نعم ووجهه ان المتولى والوصى ابطالا بالتسمية الى تمام اجر المثل وبما لا
فيجب اجر المثل لاجره من غير تسمية اوجز وقال بعضهم بصير المستأجر عاصبا عند من يرى غضب العصار
فان لم ينتفع شي من المنزل وسلم كان على المستأجر الاجرة المستر لا غير المتولى على انه يجب اجر المثل فاف
وجب على كل من القاضي الامام في الحسن على السعدى في هذا رجل غضب واربعى او وقفا كان عليه اجر المثل

فاذا وجب له فبالك في الاجارة باقل من اجر المثل منه ايضا

وتوكل متولى الوقت لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العدة الا اذا قبله من القاضي لنفسه في

يتم لغيره باثنين منه ايضا

وكذا الحاكم لو اوجز ما سبقت له بغيره على الوقف يبطل الاجارة ويخرجها من يد المستأجر ويجعلها في
من يوثق به وتوكل فبضت الاجرة ودفعها الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكره ذلك كان القول
قوله مع مبينة ولا شئ عليه كالمودع اذا ادعى رد الودعة وانكر المودع لكونه منكرا معني وان كان غير
صورة والعبارة للمعني وبير المستأجر من الاجرة وكذلك لو قال فبضت الاجرة وضاعت متى اوقفت
كان القول قوله مع مبينة لكونه امينا منه في باب اجارة الوقف

وتوكل شهد الشهود على وقف بالشام مع قال حاتمة الشيخ ان كان شهيدا مستند ما يجوز وقف عمره

رعا ومة لا تقي عنها ومي ما يمنع فراها ولا يلزمه ازيد من ذلك منه ايضا
ولو امتنع من له الكسبي من رعاها او ما القاضى ورعاها من اجرتها اذا استغنت زوايا من له
الكسبي وهذا الحكم اذا صار له الكسبي توجرت من غلتها وما فضل منها يكون لهم ولو امتنع
احد الموقوف عليهم من التبرع بقسم الدار ويوجب نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوبه لو دفع من عنده
ثم بقدر ذلك يرد اليه نصيبه منه ايضا

وقهنا زاد من الغلة عما قال الوقف يكون له الكسبي لا يستفاد الا قارب ما سئل
منه ايضا في الوقف على فقرا صلى الله عليه

وتو قال على ان ان اخرج من شئت منهم ثمان قبل ذلك يكون الغلة بينهم جميعا وان
اخرج واحد منهم او اخرجهم الا واحد منهم مطلقا او مدة معلومة صح وليس له جومان الجميع قيا و
اذا مات من بقي منهم او اخرجهم حكمهم بنا وعلى الاستحسان يكون الغلة له الكسبي وليس له ان يعيدها
اليهم لانه لا اخرجهم غلتها ابد افقد حوزت من ان يكون لهم وانقطعت سببها وصارت للمساكين
ولا ان يرد ما من ذلك لان فله حصل من شئته شرط في عقد الوقف فكانت لم يسم احد من
اولئك منه في فصل في الوقف على قوم على ان يفضل

وتو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلتها لمن شاء من الناس بازالة ان يعيدها
الى الفقراء والاعيان ولومن ولده او ولد الوقف منه ايضا

وتو قال على موالى وموالى دخل مع مواليه وله مولات فخط كانت كل الغلة لهم لا ذكره في
السير حتى طلب الامان لمواليه وله مولات ليس معهن رجل فخطن جميعا في الامان انتر

منه قبل باب الوقف على اموات اولاده

في فتاوى ابى التيب وفي فتاوى الفضل فقير بكن وقف الفقراء باجوز ترك بحساب الفقراء ما يوجب
عليه من الاجور كجزءا لاية عنونة عن علمائنا ان من له حق في بيت المال اذا ترك عليه خرج ارضه لكان
حقه من بيت المال بازالة منها في كتاب ابى التيب قيم وقف اجوز الوقف فله ان يكتال بالغلة على يد رجل
المساجير اذا كان متبا وان اخذ كفيلا فذاك اولى تحيط برمانى

وتو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ابى قرايتى او قال ابى بنى فلان فان كنت
يخصيت ببيع الوقف وكبرى غلته عليهم وان كنت لا يخصصين لا يبيع عليهم لانا لا نرى لمن يعطى الغلة
لدخول الغنيات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله جعلها وقفا على بنى شيكان او بنى تميم او شيكان الكثر
من ان يخصصوا فلا يبيع الوقف عليهم وانما يكون له الكسبي هكذا ذكره الحنفى منه ايضا في باب

الوقف على السيامى والارامل

ولو كان

ولو كان الوقف لغرضه مثلا وقال على ما كسب اهل الذمة ولو عين ما كسب اهل ذمة فقيمتوا ولو
يجوز صرفها الى غيرهم فان فرقها القيم في غيرهم يكون ضامنا لا فرق للحال فله ان يشرط وان كان اهل الذمة ملة
واحدة يتعين الوقف بمن يقيمه الوقف الا ترى ان المسلم لو خص وقفه بفقراء جيرانه لا يكون لغيرهم
من الفقراء فيه حق منه ايضا

ولو وقف ارضه على الزهراء بنى في سبعة كذا وعلى التائبين بها كان باطلا بخلاف ما لو وقفها على
فقراء سبعة كذا يجوز لكونه قصد القصد منه ايضا

والا و بالا فاس الجس الموقوفة للجهاد وذلك جائزا على اصله فظاهرا لا يجرى الوقف في المنفوت
واصل الى يوسف كذا في فاضل عوف ظاهر كتاب الجنازة والالتى ينسب بها الموتى فله ذلك يجوز
في الا فاس التى يملك عليها في سبيل الله تعالى شرح السير الكبير في باب دخول الكسبي في الوقف
وهذا قول محمد فان يجوز الوقف في العمار والمنقول فيها فيه العادة منه ايضا في باب ارض العبد
وبغره ثم يرجع الى مولاه

فان هذه وقف المنقول جائز سواء جى الوقف فيه او لم يجرى كوقف غير المنقول منه ايضا في باب
الجس في سبيل الله

وتو قال والقصيح انه لا يجوز عند محمد وقف ما لم يجر الوقف بوقفه وهو مشهور شيخ الاسلام
وروى عن ابى يوسف انه قال لا بأس باستبدال الوقف لاروى عن على رضي الله عنه انه وقف
على ولديه الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما وعن ابهما واما فلما خرج الى صفين قال ان ما بهم
الذر ببعوه واقصوا عنه ولم يشترط البيع في اصل الوقف ثم اقر بالبيع منه ايضا

واذا وصى الميت ان يجعل فريسة صبا في سبيل الله او سلاحة في سبيل الله او يجعل مصحة صبا تقرأ
فيه القرآن او ذرا بكنها الفزاة ويؤاجر فيكون اجور حافى في سبيل الله او ارض بزرع فيكون غلتها في سبيل الله
او وصى ان يجعل عبده وقف في سبيل الله او يخدم الفزاة او يواجر فيقسم غلته في سبيل الله او يذوق ذلك فما
يتو بت بالعبه الى ربه وكذا اجس الناس والعزوم والمز والقصير والسوة فهذا كله جائز عند محمد من النساء
وعنه ابى يوسف ما كان من ذلك متولا لا يجوز حبسه الا الارواح والتمتع منه ايضا في باب

الوصية في سبيل الله

في فتاوى ابى التيب وفي وقفا الحنفى الوقف اذا اجوز الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبته
التلف بسبب هذه الاجارة فليكن كما ان يعطى وكذا ان اجور ما من رجل يحاف على رقبته من المساء
فينفق ليلا كما ان يبطل الاجارة في فتاوى اهل سمرقند فان ارباط سبيل اراد ان يجرى بواجبه ينتفى
عليه فاذا صار محمولا بواجبه وفيه ايضا قيم على عماره وقف استأجر اجير ابراهيم ودانق واجر مثله وجرم

فاستعمل في حارة الوقف ولقد اخرج من مال الوقف يضمن جميع ما تقدمت في الوقف اذا
 اسكنه رجلا بغير اجر ذكر لئلا لا يثني على المكن وعامة المشايخ ان عليه اجر المثل سواء كان
 الدار معدة للاستقلال او لم تكن صيانة للوقف وعليه الضميمة وكذا قالوا ايضا سكن دار الوقف
 بغير اجر العتيم وبغير اجر الوقف كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا رهبوا الوقف
 حتى لم يقع اسكنه الوثن يجب اجر المثل سواء كانت معدة للاستقلال او لم يكن وكذلك قالوا
 متى سجد بغير اجر موقوفه على المسجد فكنه المشتري ثم غل القاضى هذا المتولى ودلى غيره فادعى
 هذا الثاني على شترى المنزل ان البيع باطل وبطل القاضى البيع وسلم المنزل الى المتولى الثاني فكنه المشتري
 اجر مثل هذا المنزل سواء كانت الدار معدة للاستقلال او لم يكن واذا اجر الدار باقل من اجر المثل قد رما
 لا يتعاقب الناس فيه حتى لم يخرجوا جارة وسكنها المساجد كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ على ما اختاره
 المتأخرون من المشايخ وكذلك اذا اجر جارة فاسدة اذا اجر العتيم دار الوقف من نفسه لا يجوز
 كذا ذكر لئلا في وقفه وكذلك اذا اجر من عبده او مكاتبه لا يجوز له اجر من نفسه قبل ان يخرج اياه
 من نفسه على قياس الوكيل اذا اجر من نفسه وقيل ينبغي ان يكون هذا على قياس الوصي اذا باع
 مال القبي من نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز هذا في حنفية رحمه الله تحيط برأى في محله

كتاب الوقف

الثانية اذا شرط الوقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا كان شافيا ثم صار انا خفيا فأنكر
 غيره الا بينة بل يكون النظر لانه الحاكم او لا لانه متأخر فلا يحمل على التقدم عليه فقطضي القاعدة
 الثانية ولكن قالوا في الايمان لو حلف والى بلدة ليعلمه بكل دعو دخل البلدة بطلت اليه بوز
 الوالى فلا يحسن اذا لم يعلم الوالى الثاني استباه في البحث الرابع في الوقف الذي يحمل

عليه اللفاظ

اقول لا شك ان النظر يكون له على عموم اللفظ حيث لم يخصه الواقف بالثبوت في وليس هذا من
 قبيل حمل اللفظ على الوقف وتعيين الاراد به لا يكتفى لهم رحمه
 اقول لا وجه لهذه الاستدراك لا يكتفى وايضا فالذي قالوا في الايمان انه يتقيد بانه
 ولا يهت ولا يلزمه اعلامه بعد غزله لانه لا يلزمه اعلام الوالى الثاني اذ لم يشمله اليه اصل لان
 المحلف عليه اعلام الوالى الذي حلفه لا اعلام كل وال وايضا فليس هذا من قبيل ما نحن فيه اذ
 ليس هنا عرف مقيد متقدم ولا متأخر وانما هذا من قبيل تقييد اليه المطلقة بالنظر الى مقصود
 المستحلف لهم رحمه

ولم ار الا ان حكم ما اذا حلف متى رأى منكرا رفعه الى القاضى بل يتعين القاضى حالة اليه انتهى

استباه من المحل الموقوف

اقول لا شك انه لا يتعين اذ لم يستحلف القاضى حال اليه ولم يرد من القاضى رفع المثل اليه
 ومن هذا النوع لو وقف بلدة على الحرم الشريف وسطر النظر للقاضى بل يرفع الى قاضى الحرم او قاضى
 البلدة الموقوفة او قاضى بلدة الوقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان البيت في بلدة وماله في بلدة اخرى
 مثل النظر عليه لقاضى بلدة البيت او لقاضى بلدة ماله ماله بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضى الحرم ثم

استباه من المحل الموقوف

اقول بل فيه وفي نصب الحاكم متوليا احوال ولم ار من رجع ما ذكره لهم رحمه
 ويمكن ان يقال لا ربح كون النظر لقاضى البلدة الموقوفة لانه اعرف بمصالحها فانظر ان
 الوقف قصده وبه يحصل المصلحة وقد اختلفوا فيها اذا كان العمار في ولاية القاضى وتنازعوا فيه
 صدق قاضى اخر فمنهم من لم يمتنع فضاؤه ومنهم من نظر الى التداخي والتراخي واختلفت النسخ في هذه المسئلة

استباه من المحل الموقوف

اقول بل لا ربح اعتبار الوقف كما هو مقتضى القاعدة التي ذكرها وغفل عنها لكن حيث لا عرف اصلا
 ويتعين كون القاضى واحدا فالظاهر ان يعتبر ما هو احوج الى النظر من البلدة الموقوفة والمعرف فيكون
 النظر محال كما دام كون قاضى الموقوف اعرف بمصالحه فيعارض كون قاضى المرف اعرف بمصالحه

ايضا لهم رحمه

فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار الوقف الخاص ولكن افضى كثير من المشايخ باعتبار ما قاله على غيبة
 ينبغي ان ينبغي بان يتبع في بعض اسواق القاهرة من قتلوا ائمتهم ودم ويصير الخلو في الحانوت
 صانه فله يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارته لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في جوار
 الجلود بالعمورية ان السلطان العزبي لما بناها اسكنها للتي ربا بخلو وجعل لكل حانوت قدرا
 اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا اقول على اعتبار الوقف الخاص قد تراض العتبات بالقاضى
 النزول عن الوظائف بال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض منه
 المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك انتهى ولا حول ولا قوة ولا قدرة الا بالله العلي

العظيم

استباه من المحل الموقوف كيف ينبغي ان ينبغي به مع كونه محالفا لقواعد الشريعة الشريف لهم رحمه

كيف ينبغي الجواز وانه رشوة والعرف انما يعتبر اذ لم يكن بخلافه نص ولا لزم تحليله ما توافر العوام

وبعض الخواص من المنكرات لهم رحمه

واما استوار المستحقين هذه الضيق في خلاف المذهب لما في الحادي القديسي الذي يبدى من ارتفاع

الوقوف عارضة شرط الوقوف انما هو قرب الى العارضة وانما هو قرب الى العارضة والحق بالصلوة كالامام للمسيح والمدرس للدراسة
يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم استراح والبساط كذلك انتهى وظاهره ان المتقدم في الوقوف الامام و
المدرس والوقوف والستراح الى الوقوف وما كان بمكانهم لتغييره بالكاف فيما كان بمكانهم التناظر
وينبغي الحاق الشاؤون من العارضة والكاتب بهم لاني كل زمان وينبغي الحاق المبشر للحياتية بهم
والسواق ملحق بهم ايضا يقال ساقا لاشية يسوقها سوفا وسواق شدة للبائسة شرح اشياء
والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة ولكن قبة المدرس بمدرس المدرسة وظاهره اوضح مدرست
الجامع ولا ينبغي ما بينهما من الفرق فان مدرست المدرسة اذا غاب تطلعت المدرسة وسواق
الى العارضة كدروس الروم اما مدرست الجامع كالمدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرست المدرسة من الشاؤون
الا اذا لازم المدرس على حكم الشرط واما مدرست السوا زمانا فلا لا ينبغي وظاهره ما في الحاشية من تقدم
والمدرس لتغييره ثم دون الواو مترجم اشياء فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمبشر
والشاؤون في غير زمن العارضة والملاقي وسوا الذي سبل الاء وانما يسمى به لانه يعطى الى العارضة
المتر انتر شرح الاشياء والاشياء وكاتب الغيبة وحازن الكتب و
بقية ارباب الوظائف ليسو منهم وينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا السبق في الكثرة الا صياح اليه
للمسجد وظاهره ما في الحاشية من تقدم ما ذكرناه ولو شرط الوقوف الاستواء عند الصلوة لانه يعلم كالعارة
ولو شرط استواء العارضة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم وكذا هم اسباب في الكفاية

الوقوف

اقول بل لم ينته الكلام بهذا القدر فانه قال بعد قوله والبساط كذلك ما عارضة الى آخر المصالح هذا
اخر الم يكن مقبلا فان كان الوقوف مقبلا على شيء يصرف اليه بعد عارضة البناء انتهى والاشياء التي تعلق منها
لانه تعلقه كانت ملكا للمص ولا ادري سبب الاقتضار على ما اقتضى عليه بهنا وقد شاعت مسئلة تقدم
الاشياء لمطابقين اناس في الدنيا المقيمة وافق بعضهم واشتهر غرضه الى الحاشية والقدس والى هذا
منه الكتاب وقد اطلعت على ما في الحاشية بنامة فكن على بصيرة رحمكم الله

وفي التنازل سبل ابو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل من عارضة فهو للفقر فاجتمعت الفتة
والمسجد لا يحتاج الى الفتة للعارضة بل يصرف الى الفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز
ان يحدث في المسجد حدث والدار كمال لا يغل قال الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب
مكذبا ولكن لا خفاء بحديثه انه اذا علم انه قد اجتمع من الفتة مقدار ما يحتاج المسجد والدار الى العارضة ان
العارضة منها صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط الوقوف انتهى تلفظه فقد استغنى عما في الوقوف اذا شرط
تقدم العارضة ثم انما فضل للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف العارضة فانه يجب على الناظر انك قد زما

يحتاج اليه العارضة في المستقبل وان كان لا يحتاج الموقوف الى العارضة على القول المختار للفتية وعلى
يفترق بين اشراط تقديم العارضة في كل سنة والكلوت هذه فانه مع الكلوت تقدم العارضة عند الحاجة اليها
ولا بد فلو لم يندم الحاجة اليها ومع اشراط تقدم هذه الحاجة وبدونها عند ما ثم يوزن الباقي لان
الوقوف انما جعل لافضل عنها للفقراء نعم اذا اشراط الوقوف تقديمها عند الحاجة اليها لا بد فلو لم يندم
على هذا فيدخر الباقي في كل سنة قدر العارضة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانه يقول قد علة في التنازل يجوز
ان يحدث للمسجد حدث والدار كمال لا يغل وحاصله جاز خراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف
لا علة له فيؤدي الوقوف الى الفقراء من غير ان يشارشي للشيخ خراب العين المشروط تغييرها او لا يشر
ومضى الوقوف ناظر على اوقافه كما هو مشرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني
وصيا لا ناظر اليه في العنانية من الوقوف ولم يظهر في وجهه فان منغضي ما قاله في الوصايا ان يكونا
وصيين صبت لم يزل الاول فيكونا ناظرين فيما مل ويل ارجع غرضه منه ايضا
اقول وجهه ان كون الوصي ناظرا على اوقاف الوصي انما هو اذا لم يكن للوقف ناظر كما هو في مثال
فانما نحن وفيه وفي مسئلة صار الاول ناظرا فلا يكون الثاني ناظرا وتلك بناء على ما ذكرناه من
ان المعنى انه لا يكثر القوام في الوقوف بخلاف الوصايا ولما لم يصرح الوصي بكونه فيما وجد قبل ذلك
قيم لم يجعل كلامه على جعله فيما ولم يحكم بزل الاول عن كونه فيما ايضا منه ايضا رحمكم الله
وفي التجنب لا يجوز لقيم المسجد ان يبنى حائيت في عهده او فناءه قيم يسبح فاما المسجد ليقم
فيه القوم او يضع فيه سدا ارجو باليتيم فيه الناس فلا بأس اذا كان لصالح المسجد ويوزن المتأخر
ان شاء الله تعالى اذا لم يكن في العارضة وقفا المسجد ما كان عليه فله المسجد اذا لم يكن في العارضة المسلمين
ولا يجوز صرف تلك الاجرة الى نفسه ولا الى الامام بل يتصدق به على الفقراء ^{ظلم الفقراء} في فصل

لا اخص المسجد

قيم الجامع القديم ارجو موضع تحت ظلة ارباب بعض الصالحين لا يقع لا يجوز ازاله الى ايط التي بين المسجد
بجملتها واما اذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكذا ارفع صفته ويضمن القيمة ما انفق فيه من مال المسجد
بني في فناءه في الاستاق وكانا اجل الصلوة يصلون فيه بجائته كل وقت فله حكم المسجد ولا يوضع
على هذا المسجد وان كان من اوقافه انتهى منه ايضا
تصرف القاضي فيما له في اموال الباني والارثاء والارثاء وقاف مقبلة بالمصلحة فان لم يكن مقبلا
عليها لم يصح ولهذا قال في شرح تجميع الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشترى بالثلث ويعتق
فبان بعد الايتار ومن كبط بالثلثين فشره القاضي من الوصي كيدا يصير خصما بالهدية واصنافه لغو
لستدعي الوصية ومنى الثلث بعد الدين قال القاضي ش رحمه واما اصنافه فهو لغو لتعذر تنفيذه بغير

يحتاج

الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالانظر ولم يوجد النظر فليفتوا انتهى وفي قضاء الولو الجنية
 رجل وصى الى رجل واحد ان يتصدق من ماله على فقرا ببلدة كذا بجاهه دينار وكان الوصي بعيدا
 من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه الدارم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فادخل
 الغريم بصرف ما عليه من الدارم الى الفقراء فالتفت عليه باق وهو مقطوع في ذلك ووجه الميت
 قائم انتهى وبهذا علم ان القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في الذخيرة والولو الجنية وغيرها
 بان القاضي اذا قرأ وصا للمسيح في شرط الواقف لم يحل للماضي ذلك ولم يحل للغريم تناول
 المعلوم انتهى وبه علم حصة احدث الوطائف بالا وقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفقراء
 لم يجر نوره لاما كان استجاره في بلدتهم فمؤثر غيره من الوطائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا
 حصة احدث الرتب بالا وقاف بالاولى وقد سئل عن توزيع القاضي الرتب بالا وقاف
 فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنذر صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف
 الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم توزيعه في بلزم وفي اوقاف الخفاف وغيره
 وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك
 ايضا بان سئل لو قرأ من فريض وقف سكت الواقف من مصرف فريضه فهل يصح فاجبت
 بانه لا يصح ايضا لان ما رعايته ان فريض الواقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا
 وصرح في البرازية وتبع في الدرر والعزبان لا يصرف فريض الواقف لوقف آخر الا ان وقعها او
 اخلف انتهى وكنت في شرح الكفر من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط
 الواقف لان مخالفة كماله النص وفي المسقط القاضي اذا روج الصغيرة من غير كونهم يجر انهم
 فعلهم ان فعله مقيد بالمصلحة وهذا صرحوا بان الحابط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالها
 ثم آراء القاضي لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع العنوين

اسباه في القادة العامة

الذي فيها ان القاضي من وقف المسجد لا يصرف الى الفقراء وليس فيها ان مطلقا لا يصرف للفقراء وانما
 ان ما ذكر فيها يجوز احتياج المسجد الى عمارة كثيرة فيبغى ان يمد لها ما يصرف اليها بشراء المستغل وينبغي
 ان يكون اوقاف المدارس والارط وكذا في حكمه بخلاف ما ليس من هذا القبيل من الاوقاف ثم ذكره
 في كثير من الكتب جواز شراء المتولى مستغلا وانما هو ان فدية المستغل الذي ليس من وقف المسجد يفرق
 ايضا للفقراء غاية ان الصرف لهم قد يكون حالا وقد يكون مالا بحسب اقتضاء المصالح والافاق
 ولم يذكر الهدا والمخالف في كتابها صرف فاضل الوقف الى الفقراء فلو لم يحل وقفه على المسجد
 بل جعل شيئا مقبلا جاز صرف القاضي الى الفقراء

كتم رحمه

وفي الذخيرة وقف البناء من بخر وقف الاصل لم يجر منه التصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف واذا
 كان اصل البقعة موقوفة على جهة قريبة فبني عليها او وقف بها على جهة قريبة اخرى اخلفوا فيه
 انتهى وظاهره ان التصحيح عدم الجواز مطلقا وقد نقلنا الاتفاق فيما اذا كانت الارض وقفا وقفا
 البناء على تلك الجهة فبني ما عدا هذه الصورة داخل تحت التصحيح وموت مل اذا كانت الارض
 ملكا او وقفا على جهة اخرى وقفه الطر سوسي في انفع الراس بل على اذا كانت الارض ملكا او
 بطاهر شرح الكفر بنعيم في قوله ومنقول فيه لعامل

اقول وجهه ان عبارة الذخيرة يظهر منها ان صورة كون البقعة وقفا مستثنى عما قبله في الحرم بعدم
 الجواز وتصحيحه وكذا عبارة الظهير التي نقلها في وقف الشجر قريبا وعبارة غيرهما انتهى
 كتم رحمه

بنت غاب المنفعة شرا او سحر من يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان ثابته فان كان
 مائة وحضر وقت التسعة وقد اقام الكثر السنة تجلح امامه لا يوم ثلث السنة وبأخذ المرسوم كله
 ثم غول ونصب غيره بستر منه حصته مالم يداهم ويصرف الى العمارة وان لم يجز في حال امام الثاني و
 قد رآه لا يسترد منه وان تم شرا واحدا ثم غول وانتقل فيه في باب ما يحل للمدبر ثم
 باب فيما يكون للاغنياء في الوقف في وقف هلال الوقف على ثلثة اوجه وجه ينقص به الفقراء
 ووجه يكون للاغنياء ثم الفقراء ووجه يستوي فيه الفقراء والاعنياء كالأباطات والخانات والقبائل
 والجد والسقايات والفاطر لان الغني يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير تجز لا يجوز صرف الادوية
 الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء بخلاف ما السقاية لان الحاجة اغلب قبل له حاجة المريض الى
 الدواء اشتد قال لو ترك العطشان شرب الايام ثم ولو ترك المريض الدواء لا يأنم ولا يصح وقف
 الادوية في البيمارخانه الا اذا ذكر الفقراء قبل له لو وقفها على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية
 فانه اذا اطلق الوقف لا يجوز على احد العولين ولو قال على الفقراء والاعنياء يجوز ويصرف للاغنياء
 فيما للفقراء فتوقف ويجوز الاستماع بالطلاق والطلست الموقوفة للغني والفقير بخلاف الادوية
 لانها غير مال وانها منفعة يستوي فيها الغني والفقير كالأباطات وقطع لوج واذا شرط ان يعطى غلها من شاء
 او قال على ان يضعها حيث شاء فله ان يعطى للاغنياء

منه ايضا

كتب آج امام ومؤذن راتان ولها مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد فطلبنا من
 القاضي ان يأذن للقيم حتى يتبرعوا من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يرجع عنا ماله اليها
 ففعل فلتقيم ان يجوزها من مصالح المسجد

منه ايضا

اذا اتحد الواقف والجهة بان يجرى رجل مسجد بين وعين المصالح كل منها وقفا وقل رسوم بعض

الموقوف عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجدين او مؤذنه مثلاً بسبب كون وقعة
 خارجاً جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما في كشي واحد وان اختلف
 احدهما بان بنى رجلاً من مسجدين او رجلاً من مؤذنه ووقفوا لها او قافلاً اي يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما الى الآخر كما في البرازية انتهى كلامه
 الذي في البرازية هو ما اذا شرط احد الوقفين لعمارة المسجد والآخر لامامه او مؤذنه لا ما اذا
 شرط احد الوقفين لاحد المسجدين الذين بنى بهما والآخر للاخر كما ذكره هنا وكذا لا يتوقف جواز
 الصرف على ما في البرازية على انتقص الرسوم بعد عامه وخواب الوقف كما ذكره هنا فانه قال فيها وقد
 تقرر في فتاوى حوازم ان الوقف ومحل الوقف اهني الجهة ان اتخذت بان كان وقفاً على المسجد
 احدهما الى عمارة والآخر الى امامه او مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لوقفه الرسوم للحاكم الذين
 ان يصرف من فاضل وقف الصالح والعمارة الى الامام او المؤذن باستقواب اهل الصدق
 من اهل المحلة ان كان الوقف متحداً لان عرض الوقف احياً وقته وذلك يحصل بما قلنا اما اذا
 اختلفت الوقف او اتخذت الوقف واختلفت الجهة بان بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وقفاً و
 فضل من غلة احدهما لا يبدل شرط الوقف وكذا اذا اختلفت الوقف لاهية يتبع شرط الوقف
 وقد علم بهذا التقريرا حال العنتين احيا للوقف ورعاية شرط الوقف هذا هو الحاصل من
 الفتاوى انتهى كلامه شيخ الاسلام

جاء جعل شيء من الطريق مسجداً وعكسه كذا في كتاب البراءة من الخلاصة وفي الفصل العاشر
 من العاديات وجاز ايضا جعل الطريق مسجداً عكسه اذ يجوز الصدقة في الطريق لا المور في المسجد
 كذا في العاديات وجاز ايضا اخذ ارض من تحت المسجد او ارضاً على الناس بالقيمة كما ذكرنا في مجمع النصار
 ورررر في الوقف

هذه المسئلة في كثير من الكتب المعبرة فلما جابه الى غرضه الى مجمع النصارى وهذه المسئلة مشهورة
 بل هي في بعض المتن حتى اكثر ايضا ثم الذي عني انه لا فرق بين الطريق وسبب منه وكذا في
 المسجد بل المسئلة ليست الا واحدة لكن فيها اختلاف الشايخ اذ العبارة الاولى منقولة في
 العاديات من العدة والثانية بعد عدة ما يمل من سيد الدين قد بر شيخ الاسلام
 ويظهر عدم الفرق بين الصورتين بالنظر الى دليل الثانية والعامل فيها كرهه
 قلت ارايت رجلاً قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ابي ابي ولد زيد ومن
 بعدهم على المكين قال الوقف جائز والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف
 وكل ولد يحدث ان ينفذ الى الغلة يوم يحي فيشترك فيها ولد زيد جميعاً فمن مات منهم سقط

سهمه وكانت الغلة كلها من بني ولوبقي واحد كانت الغلة كلها واذا ماتت صارت الغلة كلها
 للمكين قلت فان قال لا ولا ده فمات بعضهم قال اذا بقي منهم اثنان كانت الغلة لهم جميعاً
 وسقط سهم من مات منهم فان بقي واحد منهم فله نصف الغلة والنصف للمكين لان ما يقع عليه
 اسم ان ولاد اثنان فصاعداً ولو قال على ولد زيد وبهم فلان وفلان فقد خففه العني
 ومن بعدهم على المكين كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين ستم ول ينفذ فيهم سائر ولد زيد
 لا من يحدث زيد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهم من غلة هؤلاء الخمسة الصدقة للمكين
 وكذلك الحال في كل من يموت منهم كان سهم من الغلة للمكين اوقاف الخصاف في

باب الوقف على ورثة فلان

وفي جنس بني المتأجرون في الغلة لياخذوا جرة هرة فاذا جاز رأس الشجر فليكن
 فسخ الا جارة لا تها في الشجرة بقدره عند رأس كل شجرة بعد الفسخ يوم الباني برفع بناءه لولم يفر ولو اقر
 فليس لباني رفته لانه وان كان ملكه فليس له ان يفر بالوقف ثم ان كان رفته يفر بالوقف فان رضى
 المتأجرون يأخذوا المتولى بناءه للوقف بقيمة منزله او مبنياً ايها كان اقل فليقيم ان يأخذوا باقل القيمة
 لا جل الوقف ولولم يرض لا يجر اذ التملك بغير رضاه لم يجر فيجوز من غيره ويسبق الباني الى ان يتخلص ملكه
 ولا يمنع الباني من جارة من غيره اذ لا بد للباني على ذلك الباني لا يملك رفته وفيه عابوت
 رفته عارته لا تخلف صاحب العمارة ان يستأجره باجره مثله فلو كانت العمارة لورفت يستأجره بالكره فانه
 كانت رفع العمارة ويوجب من غيره اذ النقصان عن احوال المثل لم يجر الا من ضرورة ولو كانت لورفت

لا يستأجره بالكره ترك بيده جامع العضولين في الفصل الثالث عشر

اقول الظاهر ان هذا اذا كانت العمارة باذن المتولى والمسئلة المتقدمة عليها من ان لا الزام بالرفع
 مطلقاً اذ لم يفر فيها اذا كانت العمارة بلا اذن المتولى وسيأتي مبرها في احكام العمارة في ملك

وسباني قريباً ما يؤيد المسئلة الاخرة عن شيخ الاسلام رحمه الله

عدة قيم الوقف لو دخل جزءاً في دار الوقف يرجع في غلتها له ذلك اذ الوصي لوائنق من ماله على التيم
 يرجع له ذلك والاحتياط ان يسع من اوقاف التيمرية للوقف وفي محل آخر قيم الوقف لوائنق من ماله
 في عمارة الوقف فلو شهد انه انفق ليرجع هذه الرجوع والا فلا يخلف وصي شري التيم او وصي دين التيم
 او نفذ وصيته فانه ليس بمشترع شرط الرجوع او لا والوارث كالوصي فمثل المتولى صرف الى العمارة من
 حطب مملوك له ودفع قيمته من مال الوقف كان له اذ يملك المعادضة من مال نفسه كوصي صرف لوصي
 مملوك الى البقي ودفع ثمنه من مال البقي ولكن لو ادعى لا يقبل قوله وهذا يشير الى انه لو انفق يرجع له
 الرجوع في مال الوقف واليتم من غير ان يدعي عند القاضي اما لو ادعى عند القاضي وقال انفق من مالي

كذا في الوقف واليتم لا يقبل قوله بوق ادعى وصي او يتم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك او يدعى وبنا لنفسه على اليتيم والوقف فلا يقبل بغير الرجوع في مال اليتيم او يدعى من مال نفسه فلو ادعى من مال الوقف واليتم فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة صدقا ونحن نموده في سائر الوقف جميعا على مدة متقنين من العنا وهي سلك الملقط لائق على اللقطة بما القاضى فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا به رب الدابة وجد الانفاق عليها صدق مع يمينه على العلم الا اجد يدعى عليه دين وهو ينكر بخلاف الوصي اذا قال انفق من مال اليتيم على الصبي نفقة مثله صدق الوصي مع يمينه لانه أمين اذا لا يدعى دينا وانما تصرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه فتم قاضى كل راوصى كدبرنا رسيده وابن وصى مالها رسيده رابروى نفقة كد وبعده وام كد وبروى نفقة كد ارضى بعد البلوغ توافد طلب كد ونى وكذا الاب لو استقرض وانفق على يمينه لا يرجع عليه بعد بلوغه حتى اجبني انفق على بعض الورثة فقال انفق باء القاضى اقر به الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قول الوصي لو كان من انفق عليه

صيرا جامع الفضولين في الاربع والثلاثين

اقول طاهر ان الوارث كالوصي في السائل الثلثة لكن كونه مملوكا في الشراء لليتيم بعيد وقد ذكر في الثامن والعشرين ان الكبير لو انفق النقد من التركة على الصغير بضمن ولم يذكر فيه خلافا وذكر الخلاف في الطعام والثوب فاذا لم يملك الانفاق من ماله فكيف يملك الشراء والرجوع على ماله بلا اذن القاضى وقد رايضا ان ذال المخرج كالم كالم وغيرها لو اوج الصبي فله اخذ اجرة لا انفاقا عليه فكذا ما في هذا المحل لا يخرج الى التقيد شيخ الاسلام

ولم يلزم لبقاء الملك كما في العارية والمواد بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو ارادته فلو وقف على الفقرة او بنى سقاية او خانة بنى السيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملك الوقف ووقع على عدم الزوم بقوله فصح بملكه في حياته وارثه اى كونه موروثا بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء من قوله لم يلزم اى لا يكون الوقف لازما الا باحد امور اربعة ذكرها وكل بقوله بالقضاء من قضاء قاض يرى ذلك مؤلا من قبل السلطان يخرج حكم بان كان قاضا يحكم المحضين اياه فانه ان حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى ان ينقضه كما نقرر في موضعه

در غور في الوقف

اقول الذي نقرر في موضعه ان حكم الحاكم ينفذ ويلزم المالكين لكن يجوز للمولى ان ينقضه ان خالف مذهبه فسد بابا الرجوع بالملكه هو المحل الى قضاء المولى شيخ الاسلام وان يكون بغير غير متعلق فانه مما لا يقبل تعليقه بالشرط فلو قال ان قدم ولدى قد ادى صدقة مؤقته

على المالكين فخا ولده لا يصير وقفا وذكر في جامع الفضولين الوقف فيما لا يقبل تعليقه بالشرط في رواية فاش ران فيه روايتين وجزم بصحة اضافته بحرفي او ابل الوقف

اقول هذا الجزم صحيح بالنظر الى الاضافة الى ما بعد الموت دون غيره كما يأتي عن الحاشية شيخ الاسلام ولو شهد انه وقف حصته من هذا الدار او الارض جهلا حصته لا تقبل عندهم على قياس سلك البيع وهي لوباع حصته من الارض ولم يعلم المشتري بقبضه حصته لم يجز البيع عندهما فالابى يوسف عت وقف نصفه او نحوه مشا عاجزا عن ابى يوسف ولو قال وقف حصتي ولم يستمها قال الحسن ان جزو لو ثبت الوقف على قراره بالوقف والا فلا ولو شهد عليه بالوقف وبعد حصته منه وسماها يقبل حكم بالوقف ولو شهد باقراره ولم يعرف حصته اخذه القاضى بان يستمى حصته فالقول قوله فيما سماه ويحكم بوقفه ولو مات الوقف فوارثه يتوهم بمفاده فاقر به لانه الى ان يثبت الزيادة عند القاضى فيحكم بما يثبت عنده منه ولو شهد انه اقر انه وقف جميع حصته وهو الثلث فاذا هو اكثر يصير جميع حصته وقفا الا يرى ان اصحابنا قالوا لو قال وصيت له حصتي من هذا الدار وصي الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذا لو وقف كذا وقال ابيع فيه بثلث الوقفية حتى لو قال ابيع جميع نصبي من هذا الدار وهو الثلث فاذا هو نصفه فابيع على الثلث بضع خمسة اسهم من عشرين سهما التي نصيب من هذا الدار فاذا نصيب سبعة اسهم فتم سهم للمشتري والتمان للبائع ولو نقص من خمسة اسهم فالمشتري بالخيار اخذ بحصة من الثمن او ترك في الثلث عشر من جامع الفضولين

طحايت كتاب الوقف ولو وقف على بقة فاذا خربت كان للمفقرا لم يصح وكان ميراثا لا لغيره بقرينة عندنا لما لو وقف على الحج والعمرة لانه ليس بقرينة عندهم بخلاف ما لو وقف على سجد للقدس فانه صحيح لانه قرينة عندنا وعندهم بحرفي او ابل في قوله حبس العين

بل يصح كما في الاسعاف وغيره ويكون الغلة للمفقرا او لا ينفق على البيعة منها شيخ الاسلام وفي القنية وقف الجوسى ضيقة على فورا الجوسى لا يجوز ثم رقم بعده بحرف الطاء الجوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا ومن بعده على فورا اليهود والجوسى يجوز قال رضى الله عنه فينبغي ان يجوز على فورا الجوسى ابتداء انتهى منه ايضا

واما وقف الموهون فان افنكه او مات من وفاء وعاد الى الجبهة وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف الموهون بعد تسليمه اجرة القاضى على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه استمر وكذا في الذخيرة والمحيط منه ايضا

نعم السك في الاسعاف ولم اره في المحيط السرخسى رأسا واما في المحيط البرهانى الذي هو المبادر

هذا اطلاق المحيط في الذخيرة مسئة وقف المومن مذكرة لكن سكت فيها عن حكمه حال الحياة لو كان
 معدا فليس ما فيها كالتقل من الاسعاف بل قال فيها بعد ذكر مسئة وقف المومن لو كان رجلا رهن
 ضبعة لمن رجل ثم انه وقفها وقفا صحيحا فان افكها الزمان فالوقف جائز نافذ وان لم يفكها حتى
 مضت سنة او ستان لا يبطل الوقف حتى لو افكها بعد ذلك كانت وقفا فان مات صاحب الضعة
 في فضل الجارة والارث قبل المكاف فني فضل الارث ان كان له مال غير الضعة ادعى الارث من ماله
 وكانت الضعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضعة بعث الضعة في الارث ويبطل الوقف ثم ذكر في
 فضل الجارة فليس فيه تعرض حكم ما اذا كان معدا وهو حي كما ترى حتى ان الطرسوس بعد ان ذكرنا
 في كتابه المنع الوكيل ادعى انه في صورة حيوة معدا لا يبطل الوقف وان كان وعواه غير صحيح
 شيخ الاسلام

الخامس موقوفة فقط لا يصح الا عند ابي يوسف فانه يجعلها مجرد هذا اللفظ وقفا على الفقراء واذا
 كان مقيدة لمخصص المصروف اعني الفقراء لانه كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر الشهيد
 وشيخ بلخ نعمتون يقول ابي يوسف ونحن نقول ايضا لكان الوقف وبهذا يندفع رد ملال قول
 ابي يوسف بان الوقف يكون على الفنى والفقير ولم يبين فيبطل لان الوقف اذا كان بغيره للفقراء
 كان كالتمريض عليهم منه ايضا
 وجزم في البرازية بطلان الوقف بقوله وقف او موقوفة منه ايضا
 هذا الذي كان موقوف بعد موتى او قبل لم يبين مع فالاصح
 لا يظهر وجه لعدم صحته بعد ما ذكره لصحة بقوله موقوفة فقط عند ابي يوسف اذ قوله بعد موتى غير صالح
 هذه كالاخفى

سكت هذا الذي في وجه امام مسجد كذا من جهة صلواتي وصيا مالي لغير وقفا وان لم يقع عنهما انت
 شيخ الاسلام
 وانما يحتاج الى الدعوى عند البعض والاصح ان الشاؤة بالوقف بدون الدعوى معتولة ولذا قالوا لا يقع
 ثم ادعى الوقفية لا تسمع وعواه لا تنافض ولا يخلف فان رهن قبل قال في البرازية لا يصح الدعوى
 بل لان البرهان قبل عليه بالدعوى كالشهادة على عتق الامة في الحمار ولا تسمع الدعوى من غير المتولى
 وعليه الفتوى انتهى منه في قوله والملك يرول
 وانما شرط جوازها فقد اختلفوا قال ابو حنيفة رحمه الله وزفران يكون موصى به حتى لو لم يوص به لا يقع
 ويبقى على ملكه يجوز له بيعه وبورث عنه الا ان يجزأ الورثة فيصير جائزا وبنابة الوقف وقال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي هذا ليس بشرط

هذا الكلام في الوقف اذا وقع في الاموال
 وبانها منقولة من الاموال
 لا يملكها

مقصود ما عليه على قسيتين احدهما اذا ذكر الولد مطلقا والآتي اذا ذكر موصوفا فالاول لو وقف على
 اولاده يدخل فيه اولاد صلبه واولاد ابيه فاما اولاد ابنته فيه روايتان وذكر ملال والخصا
 عن محمد بنهم يدخلون فيه لان اسم الولد يتناولهم لان الولد اسم لمؤنل متفرع من الاصل وهو الاب
 واولاد ابنته متفرعة مؤنلة من الامة واهم مؤنلة من الجد وكانت بواسطة الجد الامة مضافة
 الى الجد ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم للمحسن الحسين رضي الله عنهما اولادنا والباونا وذكر محمد في
 السير الكبير اذا استأمن المحرق على اولاده فاولاد ابنته لا يدخلون في الامان لانهم ليسوا بابا ولا ده
 وذكر البرازي في مايل جمعها في الحسابات لان اسم الولد لا يولد الابن دون اولاد ابنته قال
 الشافعي بنونا بنو ابنايت وبناتنا بنومن ابنا قال لا باعد . والقي صلى الله تعالى عليه وسلم انما
 ستاما ولد المجاز ابراهيم قوله تعالى ما كان محمد ابنا احد من رجالكم الآية وكان لاولاد فاطمة رضي الله
 عنها على الخصوص كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل اولاد ينتمون الى بابهم الا اولاد فاطمة فانهم ينسبون
 الى انا بومهم والظاهر ان ذلك بطريق المجاز لئلا يكون الحديث مخالفا للكتاب تحيط حرمي
 والوقف على الصوقية بل يجوز قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر محمد بن محمد بن الحسين الزاهر
 ان الصوقية انواع واصناف فمنهم قوم يصرون بالزناير وشربون الخمر ويأتون ببعض الفاحش و
 يلبسون ثياب الفسقة ويقولون ترك الراه واجب فتمثل هذا ترك الراه ورضوا بجلابونهم
 الطعام مما كان او حلالا ويسكنون في الحمامات ولا ينسبون بل ينتمون في غالب الا زمان يقتلوا
 قليلا وما يكون الحلال ان وجدوا يزفون ان رقصون ان وجدوا قارنا واحنا روا الكسل ولا يتعلمون
 ولا يزوجون قال صدر الاسلام هذا في الصوقية قوم يدعون الالهام ويقولون مدثني قلبي عن
 ربلي ثم يذكرون الفاظا يفرق بها العامة قال رحمه الله ومن هؤلاء من حضر بلدة بجرا وكان يعتقد مذنب
 ابا حنيفة فترك مذهبه وانتقل مذهب الشافعي وكان يرفع اليدين عند الركوع فبعث اليه رجلين من اصحابه
 وعنت لهما قوله لم تركت مذهب ابي حنيفة واخبرت هذه البدع ايها اليس الفاضل المعزى فقال
 اتى رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصلت مع اصحابه وهم يرفعون ايديهم فقلت لا رايت في العام
 قال لا بل رايت في البقعة فلما اتيناها الى ذلك قصدته لادع عليه ففقد ذلك فزمت بلدة بجرا ونواحيها
 وزار القرويين بالسود والهنود ومن العتود فهم اذا كانوا بهذه المشابهة فكيف يجوز الوقف وقد ذكرنا انه يجوز
 الوقف على المؤمنين على عتود وثبتهم وارتفاع درجهم وقد قال ابو بكر رضي الله عنه لو استطعت الاذان
 الخليفة الخليفة لادنت فاولي ان لا يجوز على هؤلاء الا باليس والخليفة الخليفة والله الهادي
 من فتاوى طلبة الدين البخاري

ويص وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه باع الدار ويتقضى الوقف كما لو اشترى دارا ودفعها

ثم جاز الشفع كان ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف وتواشترى رجل دارا شرعا فاسدا
وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتبصر وقفا على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبايع ولو
اتخذها مسجدا قال لعل بصير مسجدا في قول عثمان قال النقيب ابو جعفر حادثة ذكر محمد في كتاب الشفعة انه
لا بصير مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شرعا فاسدا واتخذها مسجدا وبنا بها بناء للمسيح جاز وعليه قيمتها
للبايع عند أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد ينقض البناء وترد الارض على البايع لعناد شرط البناء
ثم قبل على انه لا بصير مسجدا قبل البناء عند الكل فكان للمسجد روايتان عن اصحابنا في رواية الوقف
لهذا بصير مسجدا عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا بصير مسجدا قال النقيب ابو جعفر قائل ان
يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا قال ولما قيل ان يقول في الوقف بصير وقفه على الروايتين
جميعا ويؤخذ هذا القائل من المسجد والوقف على ابي حنيفة والروايتين ووجه الوقف ان في الوقف حق
العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة يبطل حق البايع في الاسترداد اما المسجد فما نص من الله تعالى في حق
العباد فيه وما هو جيث لا يصلح حقا لله تعالى ولهذا قال اشترى دارا بالشفعة فبطلت مسجدا
كان للشفعة ان يأخذ الشفعة فكذا اذا كان للبايع فيها حق الاسترداد كان للبايع ان يبطل المسجد
رجل اشترى ارضا وقفها قبل القبض ان نفذ الثمن جاز الوقف وان لم ينفذ الثمن فالوقف موقوف
لان الوقف يشترط ان لا يبطل بالشرط العاسدة ولهذا الوقف ارضا على رجل على ان يوقفه
ورام جاز الوقف ويبطل الشرط قال النقيب ابو جعفر اعني في الشفعة قبل القبض وقبل نفذ الثمن فهو
فكذا ذلك الوقف

فانتهج

وتوقف ضيقة على راتة واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها
خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذا لم يكن الوقف شرط في الوقف انها اذا ماتت كان
نصيبها لولدها خاصة ولو وقف ضيقة لزوجها على راتة ونصبتها على ولد له بعينه على انه ان ماتت
المرأة يصرف نصيبها الى اولاده واخرها للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة للابن الذي عينه
ونصيب المرأة يكون لباي الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الوقف جعل نصيب المرأة بعد موتها
لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا

فانتهج

فما اتصل ان على قول لعل اذا شرط في الوقف شرط يمنع ان يبيع الوقف انتهى وفي البيز
لوصف الوقف بموته ثم مات صحيح ولام اذا خرج من الثلث بحرق قوله والملك اقول
وفي الخلاصة وشيخ بلخ بنفون يقول ابي يوسف وقال الصدوق الشهيد والفتوى على قول محمد وفي
شرح الجمع الكثر فها لا مصاراخذوا يقول محمد والفتوى عليه وفي فتح القدر يقول ابي يوسف اوجه
عند المحققين وفي الفتوى الفتوى على قول ابي يوسف وهذا قول شيخ بلخ واما البخاريون فاخذوا بطل

محمد وفي المبسوط كان القاضي ابو عاصم يقول قول ابي يوسف من حيث المعنى اقوى الا انه قال وفي
محمد اقرب الى موافقة الاثر يعني ما روي ان عمر رضي الله عنه جعل وقفه في يد حفصة وعي ذلك ورد في
المبسوط بانه لا يلزم كونه ليعتم الوقف بل شغله وحذف التقصير المح وفي البرازية والامام اثبت في قوله
الاول صيق ثم وسع كل التوسع حتى قال يتم بقوله وقف وشيخ خوارزم اخذوا بقوله على ما حكاه شيخ
الازهر في شروحه للمختصر ومحمد بن يوسف وبقوله اخذ عامة المبيع على ما حكاه في الفتاوى انتهى فاقول
ان الترويج قد اختلف والاخذ بقول ابي يوسف احوط واسهل وكذا قال في المحيط وشيخنا اخذوا
بقول ابي يوسف رغبة الناس في الوقف شرح الكفر لابن محم في قوله ولا يتم حتى يتصور
والتي اصل ان عن ابي يوسف في التائيد روايتين في رواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وصح في
رواية ليس بشرط وتزوج على الروايتين ما لو وقف على ان بعينه او عليه وعلى اولاده او على قرابة
وهم يحسون او على ارباب اولاده فانت الموقوف عليه مني الاول يعود الى ورثة الواقعة قال الشافعي
في الاجناس وعليه الفتوى وعلى ان في يصر الى الفقراء وهي رواية البراءة كذا في فتح القدر وظاهر
ما في المجتبى والخاصة ان الروايتين منه فيما اذا ذكر لفظ الصدقة اما اذا ذكر الوقف فقط لا يجوز انما
اذا كان الموقوف عليه مقينا ثم قال مني ذكر موضع الحاجة على وجه يتأيد بكيفية من ذكر الصدقة وكذا
على ابناء السبل والارامل ويكون للفقراء منهم

منه ايضا

وتوقف ضيقة على راتة وابنته فاراد احد ما قسم الضيقة ليرفع نصيب ما زعمه قال ابو العباس
فسمه الوقف لا يجوز برفع القيمة كل الارض مزارعة وانما يكون ذلك للقيم فان اراد الواقف ان ينقسم
الارض الوقف ويعطى كل الاخوين الذين الوقف عليهم يرزعوها ويكون الوقف له دون ساير شركائهم
لم يكن ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفصل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا
لو اصد منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك وان راي بعد ذلك ابطاله اشتر

فانتهج

رجل وقف منزلا على ولديه وعلى اولادهم ما شاء من اموالهم ان احد الولدين طلب من الاخوة المهاجرة
والى الاخوة الا ان يصير باوسط المنزل ما يطاف فيسكن هذا ناحية والاخر ناحية قال الشيخ الامام ان
لم يوص الوقف بهما بالكنى لم يكن لهما حق السكنى وان كان الواقف اوصى لهما بالكنى كان لكل
واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير مهاجرة رجل جعل ارضه وقف على قوم معينين فارادوا المهاجرة
فياخذ كل واحد منهم بعضا يزرعه لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم ووقع المتولي اليهم ذارعه
جاز وان كانت التولية اليهم والى غيرهم فاخذوا منهم بعضا يزرع لنفسه لا يجوز ان حق الوقف منهم
على صحتهم وحق الوقف في ان يبدل قبله الوقف للعارة في حرمها والموتة فلا يجوز الا ان يرفعوا الى

عنهم فزاره ان كانت التولية لهم منه ايضا

رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخوه للفقراء فمات بعضهم قال لعل تصرف غلة الوقف الى الباقي وان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولادهم وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل اخوه للفقراء فمات واحد منهم فيصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة ان ولي لا يوقف على اولاده وبعد موت اقدمهم بقي اولاد ومهنا فوقف على كل واحد وجعل اخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان للفقراء

ما يتجوز

وذكر الحنفية قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس وعلى بني آدم وعلى اصحاب ابي ابي اذا انقضوا فعلى المساكين او العيالى او الزمنى فالوقف باطل وذكر الحنفية في موضع اخر مسئلة العيالى والزمنى وقال الغلة للمساكين لا لهما ولو وقف على قرأ القرآن والفقراء فوقف باطل وذكر لعل الوقف على الزمنى والمنقطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لان الفقير غالب فيهم قال شمس الدية فليوقف هذا اذا وقف على طلبه علم بلدة كذا يجوز لان الفقير غالب فيهم فكان الاسم منبأ عن الحاجة والى اصل انه متى ذكر فقر فيه نص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح كيصون ام لا وقوله كيصون شارة الى ان التابيد ليس متى ذكر مصر فاستوى فيه الغنى والفقر ان كيصون صح بطريق التملك وان لا كيصون فهو باطل الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالبناى حتى ان كانوا كيصون فالغنى والغنى والفقر اسوأ وان لا كيصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقرايهم لا الى غنيايهم وكذا لو وقف على الزمنى فهو على فقرائهم وفي الغناوى ولو وقف على الجهاد والغزاة وفي الكفان المولى او حفر القبور يبنى بالجواز وهذا على خلاف ما تقدم بحرف قوله ولا يتم حتى يقبض

اقول بيني لو عين الفقير فيها لم يصرفه من المتعين فيها بل جاز التصرف الى واحد منهم كما في الوقف على الفقراء لكنه غير متعين فلم يجز فليأمل فيه شيخ الاسلام

وفي الظهيرية لو وقف على كل مؤذن فقير بهذه المسئلة او المحلة فاذا اوجب كان على الفقراء ولو كان على كل مؤذن فقير لا يجوز للجواز ولو وقف على ولد عبد الله ونسبه فلم يقبلوا كانت الغلة للفقراء ولو حدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم فان اخذوها منه ثم قالوا لا تقبل فليس لهم ذلك قال النفية ابو جعفر هذا الجواب يستقيم في حق الغلة المأخوذة لانها صارت لهم فليملكوا الرد وانما التي تحدث فلم الرد لانه لا ملك لهم فيها انما اثبت لهم مجرد الحق وجرد الحق تقبل الرد وان قال قبل سنة ولا قبل فيها سوى ذلك او على العكس كان الاذكار قال

الغلة من ان هذا اذا لم يجعله اباها وايضا لو قال جعلت هذا وقف على المسجد او على عمارة المسجد جاز

كاصحوا به بل لو وقف على امام المسجد او مؤذنه فالمنعوم ما نفعه عن البرازية في ثلثها بل العاقر الجواز ايضا لكن مقربا ان الوقف على معلم المسجد غير صحيح على تقدم عدم كون اللفظ منبأ على ذلك وقد ذكرنا في كتاب الحج في الحج عن الفيران الميت لو اوصى بان الفضل للحج فانه لا يجوز لان الموصى بهمولا الا ان الاصح انه يجوز لان الموصى به يصير موقفا بالحج كما لو اوصى بشراء عبد بعينه ويعتق ويعطى مائة درهم فانه جائز وقيل بعضهم لا يجوز فعلى هذا لو وقف على امام الذي يعينه القاضي او المستوفى بهذا المسجد ينبغي ان يجوز لان الوقف عليه يصير موقفا بتعيين اصدما وفي الغناوى الظهيرية في كتاب الوقف بعد ان ذكر ما نقل عن السرخسي قريبا من قوله والحاصل الحج قال رحمه الله وكان لا يقول وعلى هذا اذا وقف على المؤذنين يجوز لان الفقر ظاهر باعلا يؤذن عادة الامن كان مخصوصا بالخصاصة والفقر وقد ذكرنا قبل هذا عن اسمعيل الزاهد خلاف هذا انتهى هذا وفي الخلاصة ولو لم يوافق في الوقف تصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له شيخ الاسلام

وفي المحيط لا يجوز الوقف على ان غنيا وخدمهم ولو شرط بعدم للفقراء جاز ولو وقف على من ولم يذكر اخوه للفقراء فهو على سنة اوجه الاول هذه صدقة لله تعالى او موقوفة لله تعالى او صدقة موقوفة لله تعالى صار وقفا على الفقراء ذكر الابد او لا التابى صدقة موقوفة على وجه البر او الجواز الباقى جاز مؤبدا كالفقراء والتابى موقوفة على فلان بعينه او على ولدى او فقراء قرابتي لا يصح وقفا عند محمد ويقع عند ابى يوسف والاربع صدقة موقوفة على فلان جاز عند الكل الخاس وقف على المساكين جاز بلا ذكر الابد ات وس على عمارة مسجد بعينه ولم يذكر اخوه للمساكين قبل عند محمد لا يجوز وعند ابى يوسف يجوز وقيل يجوز اتفاقا وهو المختار لكان الوقف منه ايضا

ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حمامات يظن ان ابيها وفيها كواراة صل يدخل الحمام والفحل يتعالل للدار والعسل كذا في الاسعاف منه في قوله وصح وقف العمار اقول بان الحمام والنخل من التواضع وهو شكل لعدم كونها يتعالل للدار والبيت في تحصيل ما هو المقصود وعدم استفاقة تبعية النخل للعسل فان العسل ليس بما يجوز وقفه خصوصا عند ابى يوسف الا ان قال الواو بتبعية الحمام للموضع الذي يكون فيه الحمام ويطلب منه الغلة باسمك الحمام فيه من الدار وتبعية النخل للموضع الذي يكون فيه كوارات العسل من البيت ويطلب منه الغلة باسمك كوارات العسل فيه ويكون المراد بقوله والعسل وكوارات العسل فلان كوارات العسل لا شك في انها تابعة لذلك الموضع ثم رأيت ما ذكرته مرقا به في المحيط البرهانى اجمالا شيخ الاسلام

والاكره بفتح الهزة والكاف المراءون من الرث الارض حريتها واسم العاقل كالمبالغة في

اكره كانه جمع اكره وزان كفه جمع كافر كذا في المصباح وفي العناية الا كره جمع اكاه وهو الزرع كانهما
جمع اكره تقيرا ولم يشترط المصنف وقت العمار كغيره وانما الشرط كون الموقوف معلوما وكذا
قال في الخلاصة ولو قال اشهدنا على ارضه انه وقفها وهو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتها
لانها شهدا على وقف ارض بعينها الا انها لا يعرفان حيزان الحد ودفعتم بيمين الخلف في شهادتهما ولو شهدا
ان الواقف وقف ارضه وذكر حدودها ولكن لا يعرف تلك الارض في انهما في أي مكان جازت شهادتهما
ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض ولو شهد انه وقف ارضه ولم يذكر
لنا ولكن نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما لعل الواقف ارضا اخرى وكذا لو قال لا نعرف له ارضا اخرى
لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وبما لا يعلمان انتهى وظاهر ما في فتح القدير ان شرط طهارة ما فاته
قال اذا كانت الارض مشهورة موقوفة وقفها وان لم يجدوا استغنا رب شهرتها عن تحديدها انتهى
ولا يخفى ما فيه انما ذلك الشرط لقبول الشهادتين بوقفيتهما كما قدمنا وفي القنية وقف صيغة بذكر الحد والمستثنى
من المنابر والطرقات والساجد والحياض العامة ثم رقم انه لا بد من ذكر حد ودعا ثم رقم انه لا بد من
ذكر الحد وان لم يكن ثم رقم بانه لا يصح الوقف بدون التحديد منه ايضا

ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يجده من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا
ادركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك الى
هذا الولد ما بقي من الولد فان لم يبق له صرف الغلة الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على
الفقراء وذكر الولد الحادث للاستئثار كانه قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء الا ان حدث
لي ولد فغلبت له ما بقي

قايضان
اقول بخلاف ما لو لم يعل صدقة فانه لا يصح لانه يكون وقفا على عدم شخص في الوقف
على عدم لا يصح كما في شرح الحدادي على الضروري شيخ الاسلام
وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة على صاغر ولدي يعني صغار ولدي كان الوقف على الصغار خاصة
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة لان الصغير وان كان يزول لكن
يزول زوالا لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وسكن البصرة لان الفقر وسكن البصرة
يختل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم قايضان

وفي القنية احد الشريكين اذا استغل الوقف كله بالعلية بدون اذن الآخر فعليه اوجه حصته الشريك سواء
كانت وقفا على سبب ما او موقوفة للاستغلال في الملك المشترك لا يلزم الاوجه على الشريك اذا استغله
كله وان كان مقدرا لاجارة وليس للشريك الذي لم يستغل الوقف ان يقول الآخر انما استغله بعد ما
استغلت لان الاجارة انما يكون بعد الخصومة انتهى فعلى هذا قول المصنف لا يستعمله فاجرة معناه

قبل ان يكتفي بطلب ان يحمل عليه شيئا اما بعد ان يكتفي فلا جرة واجبة عليه بحر في قوله ولا يتم
عبارة المصنف لا ياب عنه هذا التوجيه فانها مبركة في عدم وجوب اوجه بعد ان يكتفي بطلب
التصحيح ان يقال زاد المصنف ان الاخر لا يستحق اوجه عليهم لنفسه او ليس لهم ان يكتفي بالواد
بما في القنية لزوم اوجه عليه فهو مطلقا للوقف اذا كان موقوفا على كسبهم

ارض بين رجلين فخاب احدهما عند شريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان
يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع او لا قالوا ان كانت الارض ينفعها الزاغة او لا ينفع ولا ينفع
ولا ينقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينفع بالارض مثل تلك المدة لان في
مثل هذا يكون الغائب راضيا ولانه وان علم ان الارض ينقص الارض او كان ترك الزاغة ينفعها او
يزيد قوة لا يكون للحاضر ان يزرع منها شيئا اصلا وفي الدار الشريكة اذا خاب احدهما او خاف انه لو لم
يكن يمكن يحجب الدار عن محله ان للحاضر ان يزرع في الكل لان فيه صيانة مال الغائب قال رضي الله عنه
وعند من له ان يزرع في الدار وان كان لا يخاف خراب الدار يترك الشريك ان يزرع في الدار يعلم ان الشريك
لا ينقصه لان في الشريك خصيص منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهر وكذا لك منفعة الغائب
لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يزرع معه اما سكن الحاضر قايضان في

فصل في رزاقه الارض بعد اذن صاحبها من المراهقة

هذا يخالف ما في القنية الا ان يقال ذلك في الوقف وما ذكره قايضان في الملك او يقال ما في القنية
فيما اذا كانا حاضرين كسبهم راحة

اد اوقف ارضه على ولده وولد ولده فهو على ثلثة اوجه الاول لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على
ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك
البطون في الغلة ولا يدخل فيه من اسفل من هذين البطنين لانه خص هذين البطنين بالذكر ولا
يدخل فيهما ويدخلون فيه اولاد البنت في رواية المصنف وبما لا يسم البطون لمن ولده حصة
فا ولده ابنته يكون ولده حقيقته ولا يدخلون في حظها رواية وعليه الفتوى لان اولاد البنت
ليسوا باولاد او لا وهم مطلقا لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام والثاني لو قال ارضي هذه صدقة على
ولدي وولد ولدي واولادهم يدخل فيه البطون كلها وان كثر الا قرب والابعد فيه سواء لانه لا قال
اولادهم فتدركهم مصفا الى اولاده لا الى نفس الوقف وقد ذكر اولادهم على العموم فيقع ذلك على كل
كلها والثالث لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفيه بطون كلها لعموم اسم الاب
ولكن يكون الكل للبطون الاول ما دام باقيا فاذا اتوض يكون للثالث والاربع والخمس فتشترك
هذه البطون في القسمة والا قرب والابعد فيه سواء لان المراد بهذا الوقف صدقة اولادهم وبناتهم وال

في العادة يقصد صدق ولده او لا اما لخدمة اياه او لخدمة من فالبطن الاول اكثر خدمة واوجب
منه واحب لنفسه اليه فكان علة استحقاتهم ارجح فكان الصرف اليهم حتى لم يبق البطن الثاني لان الثاني
قد يخدم الجدة ويكون اقرب اليه ممن هو اسفل منه فكان البطن الثاني في اولى بعد انقراض البطن الاول
فاما ما عدا هذين البطينين فلما يدرك الرجل خدمتهم فكان قصده بالوقف بترحم وصلتهم لا بجل
انتسابهم اليه لا لاجل الخدمة ومن في انتسابهم اليه على السواء فاستوى في علة الاستحقاق انتهى

محيط سقسي

وتوقف نصف ارضه على فؤاد المسلمين والثانية على فؤاد قرابته او وقف ارضين احدهما
على فؤاد المسلمين والثانية على فؤاد قرابته ولم يكن فيما وقف عليهم لغاية فانه لا يعطى لكل واحد
من الزوجتين ما وقف على الا فوقفه الى يوسف بن خالد بن طلال لان الوقف هكذا شرط وقد قال
صلى الله تعالى عليه وسلم الموصون عند شر وطهم وعند ابى يوسف يجوز ذلك لان ذكر هذين الزوجتين
بيان المصروف انه بصرف العلة الى هذا النوع لا تخصيصهم بالاستحقاق لها كما ان الله تعالى ذكر الاضافه
التبعية في الصلوات بيان محليه الصرف لا لبيان الاستحقاق لكل فلهذا ما الى ايهما صرف

جواز منه ايضا

الا ترى انه يبداء بحرف السواقي واصلاح الدرهم والسنة لان ذلك من عماره للوقف وبان
من عماره الوقف واصلاحه ببداء به قبل اصحاب الوظائف منه ايضا
ارض موقوفه في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او النصف وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة كاستاذ
رجل من الحاكم الارض سنة بدارهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصه الوقف من
الخارج قال بعضهم للمتولي ان ياخذ حصه الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان
جعله متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الوقف لا يدخل تولية الحاكم في تقليده وان جعله
متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فلهذا اوجب من الولاية من تلك الارض ولا يصح اجارته وجعل وهو
كعهدها فمضى زرعها المستأجر يصير كان المتولي ونفعا اليه فزارعه على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
للمتولي ان ياخذ ذلك من الخارج استعاف

قول المصراكة دون عبده فيه دليل على ان العبد انما يتبعه وفهم بتبعه للبيعة لاجل زراعته وكذا
قوله في البداية لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود به على انه لو وقف دار فيها عبده وجعل العبد يتبعها
لها لا يتبع لانه لا يصلح للبيعة لان المقصود من الدار سكنها وهو يحصل بدون العبد كخلاف زراعتها لان
لا تحصى الا بالحرية واما وقف العبد بتبعه للدار والارباب فيا في ان بعض الشيوخ جوزوه وفي الولاية
رباط كثر واثبت بنواتها بل ليقم ان يسبح شيئا منها وينفق ثمنها في علمها او حرة الرابطة

فهذا على وجهين ان صادرت البعض منها الى حدة لا تصلح لارتباطه ذلك لانه لا يمكن ان يكتسب
صفتها وان لم تصرف هذه الحالة ليس له ذلك الا انه يمكن في هذا الرابطة مقدار ما يحتاج اليها ويربط
ما زاد على ذلك في اولى الرابطة انتهى بحرف قوله وصح وقف العمار
اقول باق قريبا من فتح القدر فقل عن الخلاصة جواز وقف العمار والجوارى على مصالح الرابطة و
لم ارجوز وقفه بتعالله لانه ليست في رتبة الرابطة شيخ الاسلام
اطلق القامني فمثل الحق وغيره فان الحق العقدة ان يكلم بصحة وقف الشارع وبطلانه لا خلاف
الترجيح واذا كان في المسئلة قولان مصححان فانه يجوز الوقف والافاد باحد ما كاصحهما انتهى

منه في قوله وصح وقف الشارع

وقد وقعت مادة الفتوى فيمن بنى دار على ارض وقف بغير حق ثم وقفه قبل ان ينقض البناء وبطلان الوقفية
وطى به محجة ام لا الظاهر عدم صحته وقفه منه في قوله ومنقول فيه تعاقب
وفي الحاشية وما عرس في الساجد من الاشجار المثمرة ان غرس للتبيل وهو الوقف على العامة كان للكل
من دخل المسجد من المسلمين ان يأكل منها وان غرس للمسجد لا يجوز صرفها الا الى مصالح المسجد الا انهم قالوا
كبر الووقف وكذا ان لم يعرف غرس الفارس انتهى ومنعناه في البيت الموقوف اذ لم يعرف المظ
ان ياخذها المتولي لبيعها ويصرفها في مصالح الوقف ولا يجوز للاستأجر الاكل منها وفي القنية يجوز للشيخ
غرس الاشجار والكرم في الارض الموقوفة اذ لم يقتر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي ودون
صراحيض وانما جعل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به فيما قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن
لهم حق قرار العماره فيها اما اذا كان لا يحرم الغرس في الحفر لوجود الاذن في مثلها انتهى وفي فتح القدر
وسئل ابو القاسم الصغار عن شجرة وقف بيسر بعضا وبقي بعضها فقال لا يبيع منها فبيله سئل
وما بقي متروك على حالها انتهى وفي البرازية وقال القاضي بيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل
القطع كبيع الارض وقال ايضا ان لم يكن مثمرة يجوز بيعها قبل القطع ايضا لانه فلتها والمثمرة لا تباع
الا بعد القطع كبيت الوقف انتهى منه ايضا

فان قلت قال في الخلاصة وفي فوائده شمس الاسلام الوقف اذا افتقر واصحاح الى الوقف برفع الى الحاكم
حتى يبيح ان لم يكن مستحلا انتهى وفي البرازية والخلاصة وتوقف حدودا ثم باعه وكتب القاضي
شهادته في ملك البيع وكتب في التمسك باع فلان منزل كذا او كان كتب واقرا باع ببيع لا يكون ملكا
بصحة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع بما جازا صحيحا كان ملكا بصحة البيع وبطلان الوقف واذا اطلق
الحاكم واجاز بيع وقف غير مستحل ان اطلق ذلك للوارث كان ملكا بصحة بيع الوقف وان اطلق لغير الوارث
لا يكون ذلك نقض للوقف اما اذا ابيع الوقف وحكم بصحة قاض كان ملكا ببطلان الوقف انتهى وفي

القيمة وقف قيم لا تعرف صحته ولا فاد به الموقوف عليه ضرورة وقضى القاضي بصحة البيع
 ينفذ اذا كان وارث الواقعة ثم رقم باعده الوارث لضرورة فابيع باطل ولو قضى القاضي بصحة و
 لا يفتح هذا الباب انتهى قلت انه في وقف لم يحكم بصحة ولا زوم بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن
 اى حكم ما به ومع ذلك المحل فهو على قول الامام المرجوح وعلى قولهما الرجح المنع به لا يجوز بيعه قبل
 الحكم بل زومه لا للوارث ولا لغيره ولو قضى قاض بصحة بيعه فان كان ضيقا مطلقا فحكمه باطل لانه لا يصح
 الا بالصحة المنع به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية توزيعا على الصحيح فالبيع
 باطل ولو قضى القاضي بصحة وقد افني به العلامة سراج الدين قارى الهداية من صحة الحكم ببيع قبل
 الحكم بوقف فحول على ان القاضي مجتهد او سهو منه منه في قوله ولا يملك الوقف باجماع الفقهاء
 وفي الظهير وقف بسانا باقية من البقر والغنم والاقبى يجوز منه في قوله ومثل فيه فاعلم
 وفي فتح القدير واجمعوا ان الكل لو كان وقفا على الارباب وارادوا العتمة لا يجوز التهاون وعليه
 فزع ما لو وقف داره على كنى قوم باعيانهم او ولده ونسبه ما تسلسلوا فاذا انقضوا كانت
 غلتها للمالكين فان هذا الوقف جاز على هذا الشرط واذا انقضوا يلزم ان يوضع غلتها للمالكين
 وليس لاحد من الموقوف عليهم ان يكرها ولو زادت على قدر حاجتها كان له الاعارة نعم لا يفر
 ولو كثر اولاد هذا الوقف وولد له ونسبه حتى ينفذت الارض عليهم ليس لهم ان يسكنوا ما تقطع
 على عدد دم ولو كانوا ذكورا واناثا ان كان فيها جرح ومقاصير كان للذكور ان يسكنوا بينهم معهم
 لاناث ان يسكنوا من ذواتهم معون وان لم يكن فيها جرح لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا يقع فيها ثمة
 انما سكناء لمن جعل الوقف له ذلك لا لغيرهم وعن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر شيئا
 يكتفيه لا يستوجب الاخر اجرة حصته على ان كني بل ان احب ان يسكن معي بقعة من تلك الار
 بلا زوجه او زوج ان كان لا يخدم ذلك والترك التيقن وخرج او جلسوا معا في كل بقعة الى جنب
 الاخر والاصل المذكور في الشرح والشرح في اوقاف الحضاف ولم يخاله احد فيها علت وكيف كان
 وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور انتهى منه في قوله ولا يقسم وان وقف
 وفي الخاتمة اذا اجتمع من خلة الارض في يد القيمة فظهر له وجه من وجه البر والوقف محجج الى الاصل
 والعمارة ايضا وكما في القيمة انه لو صرف العلة الى العمارة بقوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخر
 اصلاح الارض ودمته الى العلة الثانية ضرر بين كفاف منه فرب الوقف فانه يعرف العلة الى ذلك
 البر وتوجه المدة الى العلة الثانية وان كان في تأخر المدة ضرر بين فانه تصرف العلة الى المدة فان
 فضل شيء بصرف الى ذلك البر والواد من وجه البر ههنا وجه فيه تصديق بالعلة على نوع من الفقر
 كونه كسارى المسلمين او اعانة الاغاري المنقطع لان مولاه من اهل التصديق عليهم فجاز صرف العلة

اليهم فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما هو ليس باصل التملك لا يجوز صرف العلة الى ان تصير
 عبارة عن التملك فلا يصح الا من هو اهل التملك انتهى وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخر العمارة
 الى العلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين لكنه مقيد بما كان في حوزة وليس مطلق كما يتبادر من عبارة ههنا
له رحمه الله

الثالثة لو صرف المولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأجيلها فانه يكون ضامنا لما في العلة اذ انما
 في تلك السنة فله فرق القيمة العلة على المالكين ولم يملك الحق شيئا فانه يضمن حصته الخارج كما
 بقدر الخارج وما يحتاج اليه الوقف من العمارة والمؤنة مستثنى من حق الفقر فاذا دفع اليهم ذلك
 ضمن انتهى واذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين باء دفع اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع ان
 اذا اتفق على الابوين بغير اذن العاضى فانهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين قالوا لا يملك
 بالعتان فثبت ان دفع مال نفسه وانتهى به ولا يرجع فيه وذكره في آخر النفقة وعلى هذا فيبقى انه اذا
 صرف على المستحقين وهناك تغير واجب فهو من ماله ان لا يكون متبرعا بالتغير ويكون عوضا عما له
 من العتات الثالثة في قطع معاليهم المستحقين لا جعل العمارة قال في فتح القدير وتقطع الجهات الموقوفة
 عليها للعمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف قدم واما الناطر فان كان المشروط من الوقف
 فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطع الا ان يعمل فيما قد راجوه وان لم يعمل لا يأخذ شيئا
 قال الامام فخر الدين قاضيان وقف ضيقة على ماله ومات فجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل
 له عشر العتات مملوكا وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمعاطعة لا حاجة فيها الى القيمة واصحاب
 هذه الطاحونة يتقسمون غلتها لا يجب للقيم فيها ذلك العشر لان القيمة لا يأخذ ما يأخذ الا بغير
 الاجر فلا يستوجب الاجر بلا عمل انتهى فانه اعذنا فيمن لم يشترط له الوقف اما اذا اشترط كان من
 جملة الموقوف عليهم انتهى فظاهره ان من عمل من المستحقين من العمارة فانه يأخذ قدر راجوه لكن
 اذا كان مالا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالامام والطبيب فلا يرعى المعلوم المشروط من العمارة
 فعلى هذا اذا عمل للبشره والشاؤون من العمارة يعطيان بقدر راجوه على ما فقط واما ما ليس في قطعه
 ضرر بين فانه لا يعطى شيئا اصلا ومن العمارة منه في قوله ويبدأ من غلته بعمارة
 اقول عبارة المحقق الا ان لم يخف ضرر بين من ترك العمارة ولا ما سن بخوف الضرر البين من
 ترك العمل بها لا يخفى له رحمه الله

فأبني على ما نقله ههنا من انه يعطى من لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين ولا يعطى من ليس في قطع وظئته
 ضرر بين مبتنى على الباطل كما عرفت ثم قول المحقق وتقطع الجهات الخ ينبغي ان يكون مراده به انه ان لم يخف
 ضرر بين فانه لا يجوز عدم قطع الجهات الموقوفة عليها كما في مسئلة المحيط الا في ذكرها وفيها اذا ظهر وجه

وجوه البريحي في فوائده وليس في تأخير العارة ضرر بين لانه ان لم يحفل لا شطع الجهات مطلقا او يخصص
تقديم العارة بصورة الخوف من الضرر البتة على ما قيل به احد شيخ الاسلام

اقول الظاهر ان المراد قطع ما لا يخاف منه الضرر البتة على الوقف وتقدم من يخاف من قطعه الضرر البتة
عليه والا مام والمخيط ليسا من قبيل الثاني فلا يظهر وجه لعدم قطع معلومها كما ذكره الشارح انتهى

شيخ الاسلام

تقرر القاضي فيها فله في اموال البتة والتركات والوقف مقيده بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها
لم يصح وتنه اقل في شرح التخصيص الجامع من كتاب الوصايا او من ان يشترى بالثمن ويتحقق قبل
بعد الا يتبادر بين يخط بالثمن فيشر القاضي من الوصي كذا يصير فضا بالعهد واعادة لغيره في الوصي
ومضى انك بعد الدين قال القاضي رحمه الله واما اعادته فهو لغو لتعذر تنفيذه باعتبار الولاية العامة
لان ولاية القاضي مقيده بالنظر فيمنوا انتهى وفي قضاء الوصي الجدية رجل اوصى الى رجل وادارة ان
يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بانية وبنار وكان الوصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة
غريم له عليه الدائره ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فاد القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدائره الى الفقراء
فالدين عليه باق وهو متعلق في ذلك ووجه الميث قائم انتهى وبهذا اعلم ان القاضي لا ينفذ الا اذا
الشرع وصرح في الذخيرة والولوية الجدية وغيرهما بان القاضي اذا قرر وراثا للمسيح بغير شرط الوقف لم يحل
للقاضي ذلك ولم يحل للفرش تناول المعلوم انتهى وبه علم حرمه احدث الوطائف بالادعاء بالادعاء
لان المسيح مع احبائه للفرش لم يجر نفيه لا مكان استجرا فراس بل انور فقر غيره من الوطائف
لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمه احدث المرتبات بالادعاء بالاولى وقد سئل عن تور القاضي الى
بالادعاء فاجبت بانه ان كان من وقف شروط للفقراء فالشرع يصح لكنه ليس بالزعم ولنا نظر القرف
الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعد تقرير غيره فحينئذ يلزم وفي اوقاف الخصاف وغيره وان لم
يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصا بام سئل
لو قرره من فائض وقف سكت الوقف عن مصرف فائضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لان في الثاني
ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشترى به المتوكل مستغلا اقول الذي فيها ان الفاضل من وقف المسج
لا يصرف الى الفقراء والظاهر ان ذلك لجواز احتياج المسجد الى عارة كثيرة فينبغي ان يمد لها ما يصرف اليها
بشرط المستغل فينبغي ان يكون اوقاف المدارس والربط وكونها في حكمه بخلاف ما ليس من هذه القبيل من
الادعاء بالادعاء مطلقا لا يصرف للفقراء وانما المذكور في كثير من الكتب لجواز اشتراء المتوكل مستغلا
والظاهر ان غلة المستغل الذي ليس فيه وقف المسجد يعرف ايضا للفقراء فائضا ان القرف بهم قد يكون
وقد يكون مالا بحسب اقتضا المصالح والادعاء بالادعاء ولم ذكر الخصاف ومما لا في كتابها مصرف فاضل الوقف

الى الفقراء فلم يحل جعل وقفه على المسجد بل جعل له شيئا مقيما به صرف الفاضل الى الفقراء انتهى
شيخ الاسلام

وصرح في البرازية وبقية في الدرر والعز بانه لا يصرف فابصر وقفه لوقف آخر اخذ واقفا او اخذ
اشترى وكنت في شرح الكثر من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الوقف ان
خالفه كخالف النص وفي الملتقط القاضي اذا روج الصيغة من غير كقولم بجزا انتهى فلم ان فعله مقيده
بالمصلحة ولهذا امره بان لا يخط اذا مال الى الطريق فاستند واحد على مالكه ثم اراه القاضي لم يصح كما
في التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان الذي ليس له كذا في جامع البصير استباه
فتب آخر الوقف عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصر فوافقت الاجارة ويرجع فيها بقى
من الاجرة في تركه الميت قينة

يظهر من هذا انه لا يرجع على المسأج اذا الظاهر ان تصوير المسئلة فيها اذا عجله المسأج الاجرة عين
العقد شيخ الاسلام رحمه الله

استغنى الله بيا موصيا بنا المدرس وقبل ان يني وقف على هذه المدرس وفي بشرائط وجعل آخر
للفقراء وحكم فاضل بجملة قبل لا يصح هذا الوقف لانه وقف قبل وجود الموقوف عليه وقبل يصح وهو
الصحيح اقول الظاهر ان الموارز مخصوص بما اذا جعل آخره للفقراء او صرح بقوله صدقة موقوفة كافي
فاضح ان لانه يكون كاستئصال اولاد ان عدوا بخلاف ما لو قال وقفته على ولدي وليس له ولد
ولا ولد ابن فانه لا يجوز كما في شرح الحدادي فلا تنافي بين المسائلين شيخ الاسلام
فانه ذكر في ن وقف ارضه على اولاد فلان وجعل آخره للفقراء ليس لعذر اولاد جازا
الوقف ويكون الغلة للفقراء فان حدث لعذر اولاد ويعرف ما يحدث من الغلة الى اولاد فلان
لكذا انها بالبرق الاول ويصرف الغلة الى الفقراء فاذا بنى المدرس يصرف اليها في المستقبل وبيان
الاولوية ان بعض المدرس بل ما موصل فيها موجود وقت الاتفاق وهو الصحيح بخلاف مسئلة الوقف
على الاولاد جامع العنصولين

قال الصدر الشهيد والمختار ما قاله الفقيه ابو الليث اذا لم يكن للاستئانة بدور رفع الاداء الى القاضي
حتى يأمره بالاستئانة ثم يرجع في الغلة لان القاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطق المتولى اذا
اراد ان يستبدى على الوقف يحصل ذلك في ثمن البذر ان اراد ذلك باء القاضي فله ذلك بلا شك
لان القاضي يملك الاستئانة على الوقف فيملك المتولى ذلك باذن القاضي وان اراد ذلك بغير
اذن القاضي فيه روايات وصرح في الخلاصة بان الاصح ما قاله الفقيه ابو الليث وفي الخاتمة قيمه ان
اذا اشترى شيئا بقرعة المسجد بدون اذن القاضي فالاولا يرجع بذلك في مال المسجد وله ان ينفق

على الوفاة من ماله كالموتى في مال الصغير وان دخل الموتى بجزء من ماله في الوقف جاز ولا ان يرجع
في غلة الوقف انتهى وفي الخلاصة في مسئلة الجزع والاحتياط ان يسجد الجزع من آخر ثم يشترطه لابل
الوقف ثم يدخل في دار الوقف بحرف قوله ويبدأ من غلة بعمارة
قيم الوقف لو انفق من ماله في عمارة الوقف فلو استبداه انفق يرجع فله الرجوع والا فلا
منه ايضا

وقد استبداه في ما يملك يستدين الامام والخطيب والمؤذن باعتبار ان له منه فيكون
باذن القاضي فقط او لا الظاهر انه يستدين لهؤلاء باذن القاضي لقوله في جامع العضولين
لضرورة مصالح المسجد وقال في فوائده الاكل لو وقف على مصالح المسجد يجوز دفع غلة الى الامام
والمؤذن والقيم انتهى ولم يذكر الخطيب قال في شرح المنظومة ولا شك انه في الجامع نظير من ذكر في
المسجد انتهى فعلى هذا يخرج الاربع من قول الفقيه الموقوف عليهم ومنها ما يستدين باذن القاضي للزيت
والحصير بالمسجد لا فعلى انهما من المصالح له ذلك والا فلا وقد اختلف في كونها من المصالح ففي
القيمة رقم ركن الدين الصباغى وقال كتب الى الشيخ وترفع القاضي عبد الجبار وشهاب الدين الامامى
هل للقيم شراء المراجع من مصالح المسجد فقال لا ثم رخص للعلامة الترحمان وقال الدين والحصير
المراجع ليس من مصالح المسجد وانما مصالح عمارة ثم رخص لابي حامد وقال الدين والحصير من مصالح
دون المراجع قال بنى بولانا ببيع الدين وهو اسبه للصوب واقر الى فرض الوقف انتهى فقد جرح
ان الراجح كونها من المصالح فيستدين باذن القاضي ومنها ان الموتى لو ادعى انه استدان باذن الحاكم
هل يقبل قوله بلا شبهة الظاهر انه لا يقبل وان كان الموتى مقبول القول لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو انما
قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الوقف انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لانه
يغير الاذن متبرع ويرى له بالاولى ما في جامع العضولين الموتى صرف العمارة من حطب مملوك له
ودفع قيمته من مال الوقف كان له اذ يملك المعوضة من مال نفسه كوصى يملك صرف ثوب مملوك
الى الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى لا يقبل قوله وهذا يشير الى انه لو انفق يرجع الرجوع
في مال الوقف واليتيم من يرضى هذا القاضي اما لو ادعى هذا القاضي وقال انفق من مالى كذا
في الوقف واليتيم لا يقبل قوله ثم رقم بعلامته بقى ادعى وصى او قيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع
في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يقيم بحجبه والدقوى ذكر
في احكام العمارة وقيدته في جامع العضولين بان استبداه انفق يرجع اقوال الظاهر من بقيده عدم
الرجوع ولا يلزم من عدم كونه من الاستدانة ان له الرجوع كما لا يخفى له رحمه الله
وقد علمت ما نقلناه عن قاضيان انه لو انفق من ماله او دخل بجزء من ماله في الوقف لا يكون من باب

الاستدانة لانها منحرفة في الوقف من الشراء بالنسبة وعلى هذا الوصف الموتى المستحقين من ماله لا
يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيدة بالانفاق على الزمة فدفع الاستدانة في الوقف
على المستحقين وعلى هذا وقع الاستدانة في زماننا في ما طرأ من اناسا بالوقف على المستحقين من ماله
قبل حجب الغلة يرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من باب الاستدانة للموقوف عليهم فلا يجوز ولا رجوع له او
انه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا يرجع فان قلت انه دفع لهم بشرط ان يأخذ منهم
مقام منافعهم قلت قال في جامع العضولين من التبع والعشرين الوكيل لو لم يقض ثمنه حتى انى الامر فقال
بعت ثوبك من فلان فانما اقصيت عنه ثمنه منقطع ولا يرجع على المشتري ولو قال انما اقصيتك عنه
على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجر ويرجع الوكيل على موكله بما دفع وفي العمدة يباع هذه بضاعتنا
لناس عروه ببيعها فباعها بثمن ستمى فبجى الثمن من ماله الى اصحابها على ان ثمنها له اذا قبضها فالس
المشتري فليبيع ان يسترد ما وقع الى اصحاب البضائع انتهى قال في القيمة اذا قال القيم او المالك
لشأجها اذنت لك في عمارة ففرضا باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم
منفعة الى المالك اما اذا رجع الى الشأج وفيه ضرر بالدار كالبا لوقفة او مشغل بعضها كالشور فلا
مالم يشترط الرجوع انتهى الخامسة يستثنى من قولهم لا يقدم على العمارة اعمد ما في المحيط لشرط العار
في الوقف فانه تقدم العمارة على صاحب الغلة الا اذا جعل غلها فلان سنة او سنتين ثم بعدة للفقير
وشرط العمارة من الغلة فانه تؤخر العمارة عن حق صاحب الغلة لانا لو صرفنا الغلة الى العمارة او لا
ادعى الى ابطال حق صاحب الغلة لان حقه في الغلة في مدة مخصوصة فنتى بمضيقها ولو صرفنا حاليه
او لا يؤدى الى فوات عمارة الوقف لانه يمكن عمارة في السنة الثانية الا اذا كان في تأخيرها
ضررين بالوقف فخ تقدم العمارة ليلك يؤدى الى ابطال مقصود الواقف انهم وقيد بالسنتين لافي الثانية
وانما المشروط له الغلة ثلث سنين يؤخذ بالعمارة انتهى السادسة في بيان من يقدم مع العمارة والمؤتمر
في زماننا بالشعائر ولم اره الا في الحاوى القدسي قال والذى يبدأ به من ارتفاع الوقف فانه شرط الوقف
اولا ثم ما قرب الى العمارة واعلم للمصلح كالا امام للمسجد والمدرس للدرسة يعرف اليهم الى قدر كفايتهم
ثم التراج والبساط لك الى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الامام والمدرس على جميع المستحقين
بلا شرط والتسوية بالعمارة تعني تقديمها عند شرط الواقف اذا اصاب في بيع الوقف قسم الريع عليهم بالجهة
وان هذا الشرط لا يعتبر ولكن تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمة بالدرسة للتدريس في الايام المشروطة
في كل جهة ولما قال للدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرست الجامع وفي القيمة يدرس
بعض الناس في مدرسة الاخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس في المدرستين ولو كان مدرس
بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها في الاخرى لا يستحق غلها بما بها ومكسب التعلم والمدرس في السنتين

سواء انتهى واستفيد من قوله لا يستحق بنائها غلته انه يستحق بعد عمله ومضى كثيرة الوقوع في اصحاب
 الوطائف في زماننا وحاصله انه ينظر الى ما شرطه الواقف له وعليه من العمل ويقسم الشرط على عمله
 خلافا لبعض الشافعية فانه يقول اذا لم يعمل الشرط لا يستحق شيئا من الشرط ولا دارة ابن السكيتي
 التبعة اذا احتاج الوقف الى العارة وليس عنده غلته ولم يتيسر له القرض الا بربح قال في العينة رافدا
 يوسف الرجائي الصغير قال البصير للقيم ان لم يهدم المسجد العام يكون مزورة ضرره في الغل على اعظم
 عنده مدمر وان حاله بعض اهل المحلة وليس له التاجرة اذا امكنه العارة فلو مدمر ولم يكن فيه غلته للعارة
 في الحال فاستوفى العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من المتمر شيئا يسيرا بثلاثة وياثر يرجع في غلته
 بالعشرة وعليه الا زيادة انتهى وبما ذكره ابن وهبان من انه لا جواب للشيخ فيها بحرا

في قوله ويبدأ من غلته
 قوله يجوز دفع غلته الى الامام والمؤذن الى لكن الظاهر ان الدفع اليهم وان كان من المصالح فليس
 ضروريا ولا ضرورة في استيفائهم وان كان دخصا فيه ولا في صلته بل يحتمل ان لا يكون التبع والخصم
 ايضا من الضروري ويكون المراد بالضروري ما يكون حقا لا زاما على الوقف كالحراج او يكون يحصل
 الغلته موقفا عليه كجس الزرع او يكون في تأخره ضرر على الوقف كالعارة او يكون في تأخره تعطل
 الانتفاع بالوقف كالعارة ايضا كذا الباب في بعض الساجد ويدل على ذلك عدم ذكر شيئا منها
 في الكتب في صد ذكر الاستدانة شيخ الاسلام

قوله يستثنى من قولهم لا يقدم على العارة اصدالح اقول ويستثنى ايضا ما اذا ظهر وجه
 وجه البربح شي فواته وليس في تأخر العارة ضرر بين وقد رت المسئلة قريبا شيخ الاسلام
 قوله والتبوية بالعارة تح ليس فيها غلته ما يعظم منه التبوية بالعارة اصلا كما نرى ولو نهايته
 اياها لا يقتضي الاشتراك معها في جميع الاحكام مع ظهور الفرق بين العارة وبينها فيما نحن فيه اذا العارة مئة
 لا اجل بتاعين الوقف ودوامه ولو لا لم يتصور كقبيل واد الواقف في سائر مصارفه وشرطه ايضا
 ولم يتأبد عينه ولهذا تقدم وان لم يشترطها الواقف اصلا شيخ الاسلام

وفي فتاوى التتبي رحمة الله سئل عن استا جوارض الوقف ثلث سنين وتلك الاجرة للسنة الاولى كان
 احوال الشئ ثم كثرت رغبات الناس فزاد اجور مثله على السنة التي ان ينقص فقال لان العقد قد صح وزيادة العنة
 في الاجر بمنزله زيادة السعر في البعثة ثم ذلك يغني عن العقد فكذا اذا قال مولانا ان ازاد زيادة
 فاحشة كان المستولى ان يبيع العارة والزيادة الفاضلة مقدرة بنصف الذي اجرا ولا لان الاثر
 شفعه من فاه حيث حدوث النفعة فكانت اجور منه هذه الساحة بنقصان فاحش ولا كذلك
 ببيع اذا تغير سعر البيع في الفصل الخامس من كتاب وقف عاود البحر

يا تقي في فصل الرابع من الباب الاول من اجارة هذا الكتاب ما يشبه هذا
 وقف رباط فيه ثمار يجوز للزائل ان يتناولوا منها الا ان يظهر انه جعلها للفقراء قال الفقيه
 ان لم يكن من ساكنيه فلا قرار من تناوله احفظ ليريه الا ان يكون ثمارا لا قيمة لها مثل التوت وكونه معلوم
 خرج من البلد الى سيرة ثلثة ايام لا يطلب وطيفته لا مضى وفي حروجه الى بعض ارباب يتنظر ان اقام
 خمسة عشر يوما لا يطلب لا مضى وان كان اقل من ذلك فان كان لا درهم فيستحق وطيفته على حالها ولا
 يؤخذ بيته اذا كانت غيبة ثلثة اشهر وفي زيادته على ذلك جاز لغيره ان يأخذ بيته وان كان حاضرا
 في المصر ولكن لا يختلف الى الفقه لا تعلم ينظر ان اشتغل بكتاب يشق ما يحتاج اليه فلا بأس باخذ وطيفته
 وان اشتغل بغيره فلا يسعد ان يأخذها فقيه يدرس بعض الثمار في مدرسة وبعضه في مدرسة اخرى
 ولم يعلم شرط الواقف يستحق غلته المدرس في المدرستين ولو كان يدرس بعض الايام في مدرسة
 وبعضه في الاخرى لا يستحق غلته بما يتاهاها والمتعلم كالمدرس فيما قلنا ولا يجوز اخذ غلته وقف المدرسة
 حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره والثر ثلثه فيها وآما من قرا كل يوم سبعا وسكن داره فلا يستحقها
 لا يحل للامام غلته اوقاف الاما اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه واما الغني الذي لا يجر
 وفتح نفسه للامامة فيجوز له كالمغني والفاضل الى وقاف التي على الغني يجوز له غلته اذا فرغوا انفسهم
 للفقرة والا فلا وفي وقف داره سكنى امام هذا المسجد ولم يعين الامام يجوز للغني ان يسكنها امام
 اخذ غلته السنة ثم مات قبل تمامها ومضى في يده فمضى لورثته ام الامام شهر او استوفى غلته السنة ثم نفى
 امام اخر لا يجوز الاستمرار منه وكذا لو انتقل بنفسه وكذا المتعلم في المدارس اذا كان الطامس انه فاضله
 وقت القسمة ثم ترك المدرسة يستحق في سائر شئ

وسئل يوسف بن محمد عن غيبة المتفقه اذا كان شهرا او شهرين هل يحرم ذلك عليه حصته فقال لا
 خلاف انها اذا كانت مشاهرة محرم عليه واما ما يكون من سنة الى سنة فيحل له اذا كان حاضرا وقت
 السنة وقد اقام اكثر السنة ثم يقيم الدهر وكذا في الحاور
 ولا يجوز اخذ غلته وقف المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره والثر ثلثه فيها ولا يبيع اخذ غلته لمن
 قرا فيها كل يوم سبعا وسكن داره عاودى
 وقف داره سكنى امام هذا المسجد ولم يعين الامام فلا امام الغني ان يسكنها عت للامام الغني اخذ
 غلته الامانة عاودى

وكيس للقيم ان يبالغ الاجر على من منه وان خاف ان يحلف للسابج طوعا او نكرا
 ولو وقف المصحف على سجد ليراد القرآن لم يجز عندنا ولا ان يرجع الا ان يجعله للفقراء وقال ابو يوسف
 يجوز ولا يرجع ولا ان يكون له الى مسجد آخر منه ايضا

وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز وقف المستول مقصودا إلا ما به تقوم الدين كالكرام والسلاح و
جص الساجد والحباب المنصوبة والمصحف ولو وقف مالا للمسيح يصح بغير ما إذا وقف مالا
لا صلاح القنطر والعرق وحول الباري والحان والسقايات وشرا الكنان الموقى المسلمين وسئل
عن وقف بقره على الرابطة بشر من لبنها أبا السبيل لا يجوز لأنه في متعارف حتى لو كان في موضع
معارضة ذلك يجوز استحسانا ولو وقف دارهم أو ميلا أو ثوبا لم يجز وقيل في موضع معارضة ذلك
ينبغي بالجواز قيل كيف قال الدارهم نرضى للمفقر ثم يقبضها أو تدفع مضافا ربه ويتصدق بالخرج والحنطة
تقرض للمفقر يزدهون ثم يؤخذ منهم والسياب والأكسية تقطع للمفقر وليلبسوها عند حاجتهم
ثم توضع جوامع القنطرة للعتا

وتوا دعي شأن القرابة فشهد كل واحد لصاحبه بالقرابة لم يقبل وكذا لو شهد المقتضى له بالقرابة
بالقرابة لم يقبل ولو أقام بينة أن الوقف أو القاضى كان يعطى له كل سنة كذا من غلة هذا الوقف فلا
يعتبر ولو وقف على أولاده ما تناسلوا أو على مواله فقام رجل أنه من نسله أو من مواله لا يقبل ولو
شهد أن قاضى كذا قضى بكونه ورثا جاز وسئلوا عن التفسير فإن ماتوا أو قابوا صدق الدعي في بيان
جهة القرابة ولو وقف على الفقراء لا نسمع دعوى الغير إلا ببينة وعن أبي حنيفة رحمه الله وسوق قول أبي يوسف
رحمته وهلال يعبر مع ذلك أن يقولوا ليس له أصل لأنه نفقة وإن ثبت الفقر ثم طالت المدة حتى
أبى شأده أو حتى أنه فقير وتغير المدة سنة ولو كان الوقف في يد طالم على أنه ملكه فالوقف فقيم
في إقامة البينة وكذا العقيم ولو ادعى أن في المسجد حقا أو في المبرة فيقتضى على بعض أهلها كان
على جميعهم ولا يقتضى في الحان حتى يخف نايه أو قيم والمحرمة الدعي الصغير في حياته فقيم عن الصغير آخر
منه أيضا

وإن أراد قيم الوقف أن يبني في الأرض الموقوفة بيوتا يستعملها بالاجارة لا يكون له ذلك لأن
أرض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الأرض منسوبة بيوت الناس في الممر عن الناس في سبيلهم
وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان للقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤجرها لأن الاستغلال بهذا الوجه
يكون المنع للفقراء كذا في الحاشية أن ثلث عشر لبنى ما نأوا حاج إلى المدة روى عن محمد أنه يوزل منه بيت
أوبى أن فتواهم وينفق من ثلثها عليها وهذه رواية أخرى اجارة الكل سنة ويستمر منها قال الشافعي قياسه
في المسجد أن يجوز اجارة سطحه لزمته كذا في الظهيرية الرابع عشر في فتاوى سمع قد شجرة وقف في دار
حزب ليس للموتى أن يبيع الشجرة ويقر الدار لكونه يكرى الدار ويستعين بالكرى على حجارة الدار لا بالشجرة
كذا في الظهيرية بحر في قوله وبه من غلته

وفي أبو الوالية مسجد له أو وقف فخلقه لا بأس للقيم أن يخلط غلته كلها وإن حزب غلته منها فلا بأس

بعمارة من غلة حانوت أو حلات الكل للمسيح إذا كان الوقف واحدا وإن كان الوقف مختلفا فذلك
الجواب لأن المعنى يجمعها التبع عشر في البرازية وإذا أهدم رباطا مختلفا وبني بناء جديد من كل وجه
لا يكون إلا وتكون أولى من غيرهم وإن لم يغير ترتيبه الأول إلا أنه زيد أو نقص فلا وتكون أولى انتهى الثاني
عشر بنى المتولى في عوصة الوقف من مال الوقف أو من ماله للوقف أو لم يذكر شيئا كان وقفا بغير خلاف أبي بكر
وإن أشد أنه بناء لنفسه كان ملكا له وإن متولى كذا في البرازية وغيرها وبه يعلم أن قول الناس القنطرة
في الوقف وقف ليس على إطلاقه التاسع عشر إذا عمل القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الجير
يستحق إيجاله لا يجمع راجع القنطرة واجه العمل كذا في القنية وسبق في أيضا العشر ونواكش سنة
السوق فطلب الحر على المسجد يصح لو وقع الشمس فيه فالقيم ستر سقف السوق من مال المسجد بقدر ما
يندفع به هذا القدر كذا في القنية قوله ولو دارا فعمارة على من لا الكنى أى ولو كان الموقوف دارا فعمارة
الموقوف على من لا سكنه لأن الخراج بالنظر وصار كنفقة العبد الموصى بخدمته وفي الظهيرية فإن
كان المشرط له الكنى رتم حيطان الدار الموقوفة بالاجرة وحصلها أو أصل فيها اجرة فاعطى مات ولا
يكن نزع شئ من ذلك إلا بتقرب ربالا فليس للورثة أخذ شئ من ذلك ولكن يقال للمشرط له
الكنى بعده ضمن للورثة قيمة البناء وذلك الكنى وإن أبى أو جرت الدار وصرفت الغلة إلى ورثة
الميت بعد قيمة البناء فإذا وقف غلة بغيره البناء أعيد الكنى إلى من لا الكنى وليس لصاحب الكنى
أن يرضى ببيع ذلك وبه وإن كان ما رتم أو كل مثل تجبص الحيطان أو تطيب السطوح وما أشبه
ذلك ثم مات الأول فليس للورثة أن يرجعوا بشئ من ذلك إلا ترى أن رجلا لو اشترى دارا وجعلها
وطين سطوحها ثم استقلت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بغيره الطين وإنما يكون له أن
يرجع بغيره ما يملكه أن ينقصه وبه تنقصه إليه انتهى وقيل في الحبشي سنة ما إذا عرما ومات نظير ما إذا
عمر دار غيره بغيره ثم قال ساجو حانوت الوقف بنى فيه بغيره من القيم لا يرجع عليه ويرفع بناءه إن لم يغير
بالوقف ولا يملكه القيم بأقل القيمتين نزعها وغيره فزع فان أبى يترخص إلى أن يخلص ماله ثم قال ساجو
الوقف بنى عرفة على نعت أن لم يغير بأصله وبزيد في اجرة أو لا ساجو إلا بالوقف يجوز وإن فلا انتهى
وفي القنية لو وقف دار على رجل وأولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا فان انقطعوا فإلى الفقراء
ثم بنى واحد من أولاد أولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه
الطلب الآخر منه حصته يسكن فيها فتمنع منها حتى يدفع له حصته ما انفق فيها ليس له ذلك والطيبين المحض
صار تبعًا للوقف ولأن ينقص لاجه قال رضي الله تعالى عنه وإنما ينقص لاجه إذا لم يكن في نقصه ضرر بالوقف
كمن بنى في الحانوت المسيل فله رفعه إذا لم يغير بالبناء القديم والآفل انتهى وطاهر كلام المصنف وغيره أن
من لا الاستغلال لا يكون العمارة عليه بناء على أن من لا الاستغلال لا يملك الكنى ومن لا الكنى لا يملك

الاستقلال كما صرح به في البرازية وفي فتح القدير بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكنها بل الاستقلال
 كما ليس للموقوف عليهم السكنى الاستقلال انتهى ويدل عليه قولهم اجارة العين للموقوف عليه صحته
 ومعلوم ان استيجار له وارده من الكسبي لا يجوز في جوارها دل على ما ذكرنا في البرازية ولم ار حكم ما
 اذا سكن من الاستقلال وفعل ما لا يجوز صلح الاجرة عليه وبأخذها المتولى ثم يرد فيها اليه
 والنزاع يظهر ان الوقف ان كان محالاً الى العارة وجبت الاجرة عليه في أخذها المتولى ليعم بها و
 الا فلا فائدة في وجوبها حيث لم يكن له شريك في الفلحة وانما لم يكن عليه لان المتولى عليها يوجب
 ويؤثر بما جرت بها كالموالي من له السكنى لكن في الظاهر اذا صحح الوقف واحتاج الى العارة فالتأجير
 على من يستحق الفلحة انتهى ويحمل على ان المعنى في العارة في غلبتها وانما كانت غلبتها لصار كان التأجير
 عليه قال في الظاهر وان كان الشرط له عليه ان رض جارة رضى بعضهم بان يرد المتولى من مال الوقف
 والى البعض فمن اراد العارة نحو المتولى حصته بحصته ومن ابى يوجب حصته وتصرف غلبتها الى التأجير
 الى ان تحصل العارة ثم تعاد اليه انتهى وفي التنازل رعايته ولو كان الوقف حين شرط الفلحة لغلبتها
 ما عاش شرط على فلان مرتباً واصلاحها فيما لا بد لها منه فالوقف جائز مع هذا الشرط انتهى و
 ظاهره انه يجر على عمارتها وقياسه ان الوقف عليه السكنى كذلك فان قلت هل يصح بيع العارة في
 الارض الموقوفة قلت قال في القنية من الوقف ويجوز شراء عارة ارض او دار للمسيح اذا كانت
 الرقبة وقفاً والافلا انتهى ومن البيوع بشرط لجواز بيع العارة في الحانوت والاشجار في الارض ان
 لا يلحقها ضرر بالبيع لا ملك الباعة في الوقف لا بشرط ولو باع بناه واستثنى ما فيه من الحب او استثنى
 ما فيه من الحب واستثنى ما فيه من اللبن والثراب يجوز اذا اشتره للمنفعة انتهى وفي القنية دار سكنى
 الامام يرد بها وبناها لنفسه وسقفها من الحب القديم لم يكن بيع البناء ان بناها بالكاث وفيها
 ايضا وقف دار على امام مسجد يملكه بشرائط ثم اذنيوم بنفسه ليس له ان يأخذ اجرتها انتهى
 بحر لابن نجيم

ولا فرق في هذا الحكم اعني عدم الاجارة بين الوقف عليه السكنى وجوه فلا يملكها المستحق للفلحة
 ايضا ونص الاسترغنى ان اجارة الوقف عليه لا يجوز وانما يملك الاجارة المتولى او العاصي و
 نقل عن القنية الى جعفر ان كان الاجرة للموقوف عليه لا يجوز فان كان الوقف لا يستره يجوز اجارته
 وهذا في الدور والحواسيت وانما الاراضى فان كان الوقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر الموقوفات
 وليس للموقوف عليه ان يوجب وان لم يشرط ذلك يجب ان يجوز ويكون الخراج والموتة عليه والخراج
 من الوقف عليه غير مسموطة على الصحيح وبه يعني كذا في جامع الفضولين فان قلت اذا لم يقع ربحا
 حكم الاجرة اذا جاز ما قلت ينبغي ان يكون للوقف ولم اره صريحاً ولو قالوا انما هو المتولى او العاصي لكان

اولى وظاهر قولهم انما يملك الاجارة المتولى او العاصي ان للعاصي ان يستقل بالاجارة ولو ابى
 المتولى الا ان يكون المراد التوزيع فالعاصي يوجبها ان لم يكن لها متول او كان لها وابي الاصلح وانما
 مع حضور المتولى فليس للعاصي ذلك وسيزداد وضوحاً ان الله تعالى ولم يذكر ان العارة من
 المتولى او العاصي بل هي ملكه لمن له السكنى او لا وفي المحيط فان اجر القيمة والنسب الاجرة في العارة فملك العاقر
 المحقة يكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة لصاحب السكنى فكذا بدل المنفعة
 يكون له والقيمة انما تجوز له انتهى ومنعناه انه لو مات يكون رثاها كالموتى حاسب نفسه وفي فتح القدير ولو لم يرض
 الوقف عليه السكنى بالعارة ولم يجز من يستأجر حاله حكم هذه في المتولى من المذهب والحال فيها يؤدى الى
 ان تصرفه على الارض كرامته في الاربع ومطرد الى ان يجره العاصي من ان يجره المتولى في منفعتها ومن ان
 يردّها الى ورثة الوقف انتهى وموجب لانهم صرفوا باستبدال الوقف اذ اوجب وصار لا يستغنى به وهو مل
 للارض والدار قال في النخبة وفي المستقى قال شام سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع للساكنين
 فللعاصي ان يبيعه ويشتري بثمن غيره وليس ذلك الا للعاصي انتهى وانما عود الوقف بعد فوائده الى ملك
 الوقف او ورثته فمقتضى ضعفه فالحاصل ان الوقف عليه السكنى اذا امتنع من العارة ولم يوجدها
 باعها العاصي واشترى بثمنها ما يكون وقفاً في الولو الجدية فان اورد باط سبيل اراد ان يخرجه يوجب المتولى
 وينفق عليه فاذا صار مهوراً لا يوجب له لانه لو لم يوجب يردس انتهى لكن ظاهر كلام الشيخ ان تحمل الاستبدال
 عند التقدير انما هو الارض لا البيت وقد حققناه في رسالته في الاستبدال بحر في قوله ولو ابى

ادخل بقرعة الى الحكم

بل هي شبهة ذكر قاضيان في فتاواه في هذه المسئلة انه لو جاز اجارة الوقف عليه في صورة شرط الوقف للبرية
 بالعشر والمخرج كان جميع الاجرة بحكم العقد فيقوت شرط الوقف وذكره غيره من الشيخ واصل المسئلة في
 المتون لكن ذكر في القنية ان العاقر يردّه الى الوقف شيخ الاسلام

قوله وفي المحيط هذا ليس في المحيط البرماني وهو المتبادر عند اطلاق المحيط بل هو في المحيط الضمى وليس فيه دلالة
 على ذكره بل المراد كونه مالاً لا انتفاع ببدل المنفعة كما انه كان مالاً لا انتفاع بالمنفعة قبله لانه مالك ببدل
 المنفعة عيناً لا بخفي وكذلك ذكره بقوله فملك العارة المحقة تكون لصاحب السكنى انه هو الذي يستغنى به
 لانه يملكها عيناً وهذا يعنى من كلام صاحب المحيط ايضا حيث قال اجد قوله والقيمة انما تجوز له فان النسب ان كان
 من خالص ماله في العارة ثم مات فان كانت العارة شيئاً قائماً بعينه فهو لورثته فان لم يكن فلا شيء لورثته
 انتهى فانه لو كان الا وكما نزعنا لافضل من العارة لورثته بالذرة في صورة ما اذا عاقرت كن من خالص ماله
 بل كان الظاهر ان قيمة الكلام لا اذا عاقر العاصي باجرتها بعد اجارته ولما اذا عاقرت كن من خالص ماله ثم

شيخ الاسلام

وقد متنا انه لا فرق بين المتوكل والمالك في الاجارة والتعير فكذا في النقص قد سوتى بين القاضى والمتوكل
في الماوى القدسى بحرف قوله ويصرف بعضه

قیة تجعل القلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قال ابو بكر الاسكاف لا يجوز وعنه ابی یوسف جوازہ و
 اذا مات صار الى المالكین و لو قال ارضی صدقة موقوفة علی ان لی غلتها ما عشت قال لعل لا يجوز هذا
 الوقف و ذکر الانصاری جوازہ و اذا مات يكون للعقرا و كذا فی الخیة و فيها لو وقف وقفاً واستثنی
 لنفسه ان يأكل منه ما دام حیاً ثم مات وعنده من هذا الوقف معایق عنب او زبيب فذلك كله رد
 الى الوقف و لو كان عنده خبر من رد ذلك الوقف يكون میراثاً لان ذلك ليس من الوقف حقيقة انتهى
 و حاصله ان المعمة صحیحة الوقف علی النفس اشترط ان يكون القلة فانی الخیة من انه لو وقف علی نفسه
 و علی فلان صح نصفه و هو حصته فلان و بطل حصته لنفسه و لو قال علی نفسي ثم علی فلان او قال علی فلان
 ثم علی نفسي لا یصح شیء منه و لو قال علی عبدی و علی فلان صح فی النصف و بطل فی النصف و لو قال علی نفسي و
 ولدی و نفسي فالوقف كله باطل لان حصته التسل محموله انتهى مبتنی علی القول الضعیف و العجب منه کیف یقول
 به و ساقه علی طریق الاتفاق او التصحیح

آلهة مائة مائة من الفضة وثمانين من الكاف ولم يثبت من الكاد ضعف شيخ الاسلام
وقد وقع حوادث الفتن منها استأجر ارض الوقت باجر المثل ثم اوجعها لافاقيل بقتان فاضربت

فان كن المتأخر الاول وجب الرجوع للثالث بما بلغ وعليه الفتوى وان كانت الاجارة الاولى باجور للثالث ثم اردوا
رجوعه كان المتأخر ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ كان على المتأخر الرجوع للمسي انتهى وشروط الزيادة ان تكون هذه
الكل اما لو زادوا واحدا او اثنا فانتبت فانها غير مقبولة كما مر به في الاسبيجي وبما حصل كلامهم في الزيادة ان كانت
لو كان بفر متأخر او متأخر اجارة فاسدة فانه لا حق له وتقبل الزيادة ويخرج ويستلم المتأخر العين الى المتأخر
وان كان متأخر صحيح فان كانت نعتا فحق في مقبولة اصلا وان كانت الزيادة اجور مثل عند الكل عرض المتأخر الزيادة
على المتأخر فان قبلها فهو الاصح والا اجور حاسن الثاني فان كانت ارضا فحق في كثيرها لكن ان كانت الارض غايبة
عن الارض اجور الثاني والا وجبت الزيادة على المتأخر الاول من وقتها ووجب المسكن بحسب قبلها لان
الاربع مانع من صحة الاجارة حيث كان ذرو عا حقت وهذا كذلك وان لم يكن ذرو عا حقت كالغاصب والمتأخر
اجارة فاسدة فانه لا يمنع صحته في الظهيرة والسراجية لكن لا يمنع التسليم منه ايضا قبل الزيادة

التقصان فانه جائز عن احوال المثل اذا كان سيرا او الاصل في العشرة يتعاقب ان تس فيه كاذكوه في كتاب
الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه اقول قال في المداينة في الفصل السابع في فتح الجارة في الجنس الاول
ورسمان في عشرة يسير يتامل فيه

فاذا كانت اوجة دار مثل عشرة وزاد اوجه مثلها واحد فانه لا تنقض كما لو اوجه المتولي عشرة
فانه لا تنقض خلاف الدرهمين في الظرفين ويجوز التقصان عن احوال المثل نقصا فاشا للضرورة
قال في المحيط وغيره مائة وقف وعمارته ملك لا يؤول الى صاحب العماره ان يستأجرها باجر متدن
ان كانت العماره لو رقت يستأجر بالترقي استأجره صاحب العماره كلف رفع العماره ويوجب من غيره
التقصان عن احوال المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بالترقي استأجره بالكلية ويترك في يده
بذلك الاجوال في ضرورة

ولم يذكر ما اذا كان استأجره مائة او مائة طويلة والظاهر انه لا تقبل الزيادة عليه دفعا للضرورة عليه
وهو ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض واذا علم حصة ايجار
الوقف باقل من احوال المثل علم حصة العادة بالاولى ويجب احوال المثل كما قدمناه وينبغي ان يكون صيانة من
التأخر وكذا الجارة بالاقبل فالأصل في ذلك وذكر المصنف ان الوقف ايضا اذا اوج بالاقبل بما لا يتعاقب
التأخر في ملكه فانه جائز وبطلانها القاضي فان كان الوقف مأمونا وفصل ذلك على طريق السهو والغلط
اوجه القاضي في يده واو با جارتها بالاصح وان كان يجر ما مومن اوجه من يده وجعلها في يد من يوثق
بريته وكذا اذا اوج بالوقف سنين كثيرة فمن يخاف ان تسلف في يده قال يبطل القاضي الجارة و
يجزها من بلا استأجر انتهى اذا كان هذا في الوقف فالمتولى اولى وفي المسامحة لوسط الوقف ان لا يجر
المتولى الوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه فزارعه او ان لا يعمل على ما فيه من الاشجار او شرط ان لا يوجد
الا ثلث سنين ثم لا يبعده عليها الا بعد انقضاء العقد الا ان كان شرطه معتبرا ولا يجوز ان يفتى انتهى

منه ايضا
اذا قال على ولدي واولاد اولادى او قال ابتداء على اولادى يستوي فيه الا قرب والا بعد الا ان يذكر
ما يدل على الترتيب كما في

اقول هذا خلاف ما ذكره المصنف وعلل في كتابها في الاوقاف شيخ الاسلام
وار في يده بر من احوالها وقفت عليه وبر من قيم الوقف انها للمسي فان ارضا قلت بن وانه فيها
نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وقف بين اثنين مات احد معاوي في يد الحق واولاد الميت ثم اتى رهن
على واحد من اولاد الاخر ان الوقف بطن بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد يقبل فيجب
فصاعا عن الباقيين ولو بر من اولاد الاخر ان الوقف مطلق عليك وعليها فبينة مدعى الوقف بطن بطن

اولى كذا في القنية منه ايضا

رباط استغنى عنه المارة ويعتبر رباط اقول قال الفقيه ابو جعفر تعرف غلة الرباط الا ان الرباط
الثاني وان لم يكن بقرية رباط يعود الوقف الى ورثة من بني الرباط بحر في قوله ومن بني سنانة
واستفيد منه ان القاضي عزل المتولى الخائن غير الواقع بالاولى وصرح في البرازية ان عزل المتولى
للخائن واجب عليه ومقتضى ان يتم بتركه والا ثم بتولية الخائن ولا شك في اقول يخالف ما نقله عن الفقيه
ان لا يقيم اليه ثمة قوله ان يؤوله ولعل ما في البرازية اصوب منه روى بحر في قوله وبشرع لو كان
وانما الكلام الا ان في شروط الواقفين فقد افادوا انها لا تليس كل شرط يجب ان يأتى بها انما ان شرط
ان لا يؤوله القاضي شرط باطل مخالف للشرع وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كقولك ربح ليس على
عمومه قال العلامة قاسم قلت واذا كان المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الواقف من قيل المفسر لا يحل خفيا
ولا تأويله بطلان ما كان من قبل انظر كذلك وما احتل وفيه شبهة هل عليها وما كان مشركا لا يعل
لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر لجهلنا بترجيحه اصدده لوله وكذلك ما كان من قبل الجبل اذا مات الواقف
واذا كان حيا يرجع الى بيانه بذا بيان ما افاده انتهى قلت ضلي هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباحثا
في بعض الاوقات الشروط عليه فيها العمل لا يأتى ثم هذه الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم بشر

منه ايضا
ولو شرط وقفه على العيان فالشرط باطل ويكون الغلة للساكنين لان فهم الغنى والفقير وهم لا يخصصون
وكذا على العوران والعريان والامني انتهى مختصرا ومنها ما في فتاوى قاضي خان لو وقف على اموات
اولاده وشرط عدم تزوجهم كان الشرط صحيحا اقول المصنف انما قال هذا فيما اذا قال الواقف صفة
موقوفة ثم غر وجعل اوقاف من بعدهم على الساكنين والافا لوقف باطل كما ينهم ذلك من نظر في كتابه
في هذا الموضع وغيره انتهى ضلي هذا الشرط في حق الصوفية في المدرسة عدم التزوج كما بالدرسة الشنوية
بالعمارة اعتبر شرط ومنها ما في الفتاوى ايضا لوسط الواقف ان لا يوجد اكثر من سنة وان تسلا
يرجعون في استيجارها سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة ولكنه يرفع الى القاضي حتى يوافقها القاضي
اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر على الفقراء والغائب وعلى الميت ايضا ولو شرط ان لا يوجد
اكثر من سنة الا اذا كان نفع الفقراء كان للقيم ان يوجد بائنه اكثر من سنة اذا اراد في ذلك فخر
ولا يحتاج الى القاضي انتهى وبهذا اظهر ان الشرط ان لا يؤوله الى الغلة وتخصيصه لا يبعد للمتولى على ما نقلناه
لو كان اصل الوقف وانما يخالفها القاضي وبهذا الجلاف ما لم يرجع الى الغلة فانه لا يجوز مخالفة القاضي كما
قدمناه في تزيير القاضي فرائد للمسي بغير شرط الواقف فانه جائز وفي القنية وقف على المتفق
صنعة فيه فعلم القيم وناير منهم طلب الحنطة ولم اخذ التنايز ان شأ وانتهى وبهذا يعلم ان الجار

المستحقين في اخذ الفجر المشرط لهم او قيمته وطاهره انه لا حيا للموتى وانما يجزى على دفع ما شاءوا
 اتول بل الظاهر انه لا يدل الا على انه يجزى على دفع الحنطة ان شاءوا فذكر في القنية يجوز صرف شيء من
 وجهه مصالح المسجد الى الامام اذا كان يتعطل لولم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام
 الفقير ياذن القاضي لا بأس بان يبين شيئا من ميلات المصالح للامام زيد في وجه الامام من مصالح
 المسجد ثم نصب امام اخر فله هذه ان كانت الزيادة لقله وجه الامام وان كان معنى في الامام الاول
 كونه فله او زيادة صاحبه فلا تخل لثاني قال الامام للقاضي ان رسومي المعين لا ينبغي بنفقتي ونفقة
 عيالي فوالقاضي برسومه من اوقاف المسجد بغير رضى اهل الحجة والامام مستغن وغيره يوم بارسم
 العمود وتطلب الزيادة اذا كان حاله تقيا انتهى ثم قال اذا شرط الواقف ان يعطى فلان من شاء
 او قال على ان يصنع ما شاء فله ان يعطى الا غيا وحيث من باب الوقف الذي معنى زمن صرفه
 ولم يصرف الى المصروف فاذا رضى به وقف مستقلا على ان يفتي عنه بعد موته من فله كذا اشارة لكل سنة
 وقفا صحيحا ولم يفتح القيمة عنه حتى مضت ايام الخمر يتصدق به وفيها باب تصرفات القيمة من التبدل
 تغيير الشروط وكذا قال ابو نصر الله بوسي اذا جعل الوقف على شراء الخمر والنياب والتصدق بها
 على الفقراء يجوز عنده ان يتصدق بعين الفلانة من غير شراء فخر ولا ثوب لان التصديق هو المقصود
 حتى جاز التصدق بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري بها الخيل والتمسح على حاجي الجاهل
 جاز التصديق بعين الفلانة كالخمر والنياب وان شرط ان يتسلم الخيل والتمسح فبها من غير ملك يستمر
 ممن احب ثم يرفع الى من احب جاز الوقف ويستوى فيه الفتي والفقير ولا يجوز التصديق بعين الفلانة
 ولا بالتمسح بل يشتري الخيل والتمسح ويند لها لا يملكها على وجهها لان الوقف وقع للاباء لا للملك
 وكذا الوقف على شراء النسم وحققها جاز ولم يجر اخطا الفلانة وكذا الوقف ليصفي او يهدي الى مكة
 فيخرج عنه في كل سنة جاز وهو دائم ابد وكذا كل ما كان من هذا الجنس راي في شرط الواقف كالنذر
 بتق رتبة عبده او ذبح شاة اضحية لم يتصدق بغيره وعليه الوفاء باسماي ولو نذر ان يتصدق
 بعبده على الفقراء او شاة او ثوبه جاز التصديق بعينه او قيمته ولو وقف على حاجي اهل العلم ان يشتري
 لهم الثياب والمدا والكا هذه وكذا ما من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لان العلم طلاقا باليوم القيمة
 ويجوز داهاة الشرط ويجوز التصديق بعين الفلانة عليهم ولو وقف ليشتري به الكتب ويرفع الى اهل العلم
 فان كان تملكها جاز التصديق بعين الفلانة وان كان اباة واخارة فلا وقف على من يترأ الزمان كل
 يوم من من النجور وبعين من التميم فليقيم ان يرفع اليهم قيمة ذلك ورفا ولو وقف على ان يتصدق بثلث
 غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم فليقيم ان يتصدق به على السائل في غير ذلك المسجد او
 خارج المسجد وعلى فقير لا يسأل قال رضي الله عنه والى عندي ان راي في هذا الا في شرط الواقف انتهى

فان قلت بل الوصف في الموقوف عليهم كبرج الشرط كما لو وقف على امام ضيق قلت نعم فلا يجوز تقييد
 غير الحقني قال في القنية وقف ضيقة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احد من ابن
 صغير نفقة بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا حتى قبل حصول تلك السنة وانما يستحق الفقهاء وان كان والده

انتهى منه ايضا

شارب اهل الحجة والباقي في عمارته او في نصب المؤذن او الامام فلا يصح ان الباقي اولى به الا ان يريد
 القيام ما هو الاصلح منه وقيل الباقي بالمؤذن اولى وان كان فاسقا بخلاف الامام والباقي احق بالامانة
 والاذان وولده من بعده وعشيرته اولى بذلك من غيرهم وفي الجرد عن ابي حنيفة ان الباقي اولى بجميع
 مصالح المسجد ونصب الامام والمؤذن اذا تناهيا للامامة انتهى منه ايضا في قوله ومن

بنى مسجد المبرل ملكه

ولو شرط استبدالها بارض ليس له الاستبدال بدار لانه لا يملك تغيير شرط ولان يشتري ارض
 الخراج لان ارض الوقف لا يخلوا عن وظيفة اما العشر والخروج ولو شرط استبدالها بدار ليس له
 استبدالها بارض ولو قيد بارض البصرة فغيره وليس له استبدالها بارض الخوز لان من يده ارض الخوز
 بمنزلة الاكابر لا يملك البيع ولو اطلق الاستبدال فباعها بمن يملك الاستبدال كبئس العمار من دار او اخر
 في اتي بلد شاء ولو باعها بمن يملك فاشترى بها بغيره في قول ابي يوسف وبطلان القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك
 البيع بمن يملك فاشترى لو كان ابو حنيفة يحرر الوقف بشرط الاستبدال لا يبيع القيمة بمن يملك فاشترى الوكيل
 بالبيع ولو باع بمن يملك فاشترى بها بغيره في قول ابي يوسف وبطلان القيمة بمن يملك فاشترى الوكيل
 قال ابو يوسف لا تصح الهبة ولو باعها بغيره فاشترى بها بغيره في قول الامام يصح ثم يبيعها بغيره ثم يشتري عنها
 او يبيعها بغيره وقال ابو يوسف وبطلان لا يملك الا بالنفقة كالوكيل بالبيع منه ايضا في قوله

وان جعل الواقف

ولو شرط الاستبدال ارجل او مع نفق ملك الواقف الاستبدال وحده ولا يملكه فلان وحده الكل
 من الخينة وقد اختلف كلام قاضيان في موضع جوده للامام في شرط الواقف حيث راي المصلحة
 فيه وفي موضع منه ولو صارت الارض كمال لا يستغنى بها والمنفعة انما بشرط يجوز للامام في شرط ان
 يخرج عن الاستغناء بالكلية وان لا يكون هناك ربح للوقف يعرجه وان لا يكون البيع بمن يملك فاشترى
 شرط في الاستغناء ان يكون المستبدل قاضي الحجة المفسر بذي العلم والعمل لئلا يحصل السقوط الى ابطال
 اوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا انتهى ويجب ان يزاد في زماننا وهو ان يستبدل بغيره
 لا بالذمم والله ناظر فانا قد شأنا انظارا بالكلية اوقافا ان يشتري بها بدل ولم ير احد من العقاة
 فتن على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا مع اني نبتت بعض قضاة العقاة على ذلك وهم

بالنقيش ثم تركت فان قلت كيف زوت هذا الشرط والمنقول السابق من قايخان برده قلت
 لاني استرجع سبل من سلة استبدال الوقف ماصورة وهل هو على قول ابي حنيفة واصحابه اجاب
 الاستبدال اذا عتق بان كان الموقوف لا يستغنى به وكم من رغب فيه ويعطى بدل ارضا او دارا
 لها ربح يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول ابي يوسف وطحا وان كان
 للوقف ربح لكن رغب شخص في استبداله ان اعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صقع حسن من
 صقع الوقف جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهي فقد عتق العقار للبدل
 يدل على منع الاستبدال بالدرهم والدراهم وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار اخر انما يجوز اذا كان
 في محلة واحدة او يكون المحلة المملوكة خير من المحلة الموقوفة وعلى عكس لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر
 مساحة وقيمة واجرة لاحال خواصها في اذن المحلتيين لدرنا شيا وقلة رغبان الناس فيها انتهي
 وفي المحيط لومضاع الثمن من الاستبدال لا ضمان عليه لكونه امينا كالوكيل بالبيع انتهي وفي شرح منظر
 ابن وهبان لو شرط الواقف ان لا يستبدل ويكون الناظر معزولا قبل الاستبدال او اذ اعم بالاستبدال
 انزل بل يجوز استبداله قال الطحاوي يسي انه لا يخل فيه ومقتضى قواعد المذهب ان للقاضي ان يستبدل
 او اراضي الصلح في الاستبدال لانهم قالوا ان شرط الواقف ان لا يكون للقاضي او السلطان كلام
 في الوقف انه شرط باطل وللراضي الكلام لان نظره اعلى وهذا شرط فيه تنوب المصلحة للموقوف
 عليهم وتعطيل للموقف فيكون شرط لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهي وفيه ايضا منع مهم
 وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين ان الواقف اذا جعل لنفسه التبدل والتغيير والافراج والاداء
 والزيادة والنقصان ثم قسم التبدل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون له ولاية الاستبدال
 والشيخ الامام الوالد سقى الله عهده صوب الامران افي بصرته ذلك وانه يكون له ولاية الاستبدال
 لان الكلام ما امكن حمله على التأسيس لا على التاكيد ولفظ التبدل يحمل المعنى المذكور وحمله على معنى بغيره
 فيه ما بعده اولى من جعله مؤكدا به وبلغني موافقة بعض اصحابنا من القنية على ذلك وفيما الله البعض ثم
 رفع سؤال آخر عن الواقف اذا شرط لنفسه ما ذكرنا ثم اشترط بمقتضى ذلك الشرط ان لا يستبدل نفسه ان
 يستبدل بوقفه اذا اراد ما هو ارفع منه لجهة الوقف هل يصح والاشراط الثاني ويحل به لانه من مقتضى الشرط
 الاول ان لا يفسد في احوال اصحابنا وكنت ممن افي بصحة وكونه من مقتضى الشرط الاول وانظر ان
 الشيخ الامام اوقفني على ذلك وقضى به في التاخير المذكور بما اذا قال الواقف في كتاب الوقف وان
 بشرط نفسه ما شاء من الشروط المحالفة لذلك انتهي وفي فتح القدير لو باع الاستبدال وقبض الثمن ثم مات
 بماله فانه يكون ضمانا انتهي بحر في قوله وان جعل الواقف على الوقف لنفسه
 كون ما ذكره رواية صحيحة عن ابي يوسف معتمدا عليها وكون العمل عليها وهذا ذكر المعتمد قريبا وهذا حاله

شيخ الاسلام

فيه ان وجد ان الناظر من رغب في تملكه بدفع ما يكون بدلا له من العقار نا ور جذا فله ان يودعي اليه
 باب الاستبدال عند سن الحاجة اليه فالاولى ما ذهب اليه الجمهور من يجوز بيعه بالدرهم والدراهم عند
 مسوغة لبشرى بها عقارا يكون بدلا عنه شيخ الاسلام

اقول والظاهر انه اذا كان يطلق التبدل على الاستبدال في عرفهم يكون له ذلك وان كان لا يطلق عليه
 ذلك فليس له تغييره بكم بان كلام الواقفين محمول على ما عرفهم به اذا اطلق دائما او اقال في الشرط او في
 المصارف فلا شك انه لا يكون له ذلك شيخ الاسلام

وذكر المختار انه لو تبين ان السابج يحاف منه على رقة الوقف بفسخ القاضي الاجارة ونحوه
 من يده ولو كان المواجه امين القاضي ثم اعم ان الموتى اذا اوجوا بقل من اجرة المثل بنقصان فاضل في سنة
 لا ضمان عليه وانما يلزم السابج اجرة المثل وقد تواتر بعض من الاجرة له ولا ودية انه يكون ضمانا ما نقص
 منه غلط صرح به العلامة فاسم في فتاواه مستند الى القول القبركة وفي جامع المصنفين ولو استباح
 اليتم بالغ والاف بالغة ومائة والاول اعلا ببيعة الوصي من الاول وكذا الاجارة يوجب ثمانية للاعلاء
 لا بعدة لغيره وكذا موتى الوقف انتهي فان قلت هل للقاضي ولاية الايجار مع وجود الموتى قلت نعم
 على ما قدمناه عند قوله اوجها بالحكم وسياقي في كتاب الاجارات ان الممكن في العادة لا يكون وهو يجوز
 يتناول الوقف وقد صرح المختار بان الموتى اذا اوجوا فاسدة وممكن السابج ولم يستغنى حقيقة فانه لا اوج
 عليه انتهي اقول المتأخرون قد صرحوا بان الوقف ومال اليتيم يجب اوجها بهما بالغض ايضا كما في الاثر
 العائدة والمختار اوجبه في الاجارة العائدة بالغبن الفاضل صرح بانها ليست بغضب يلزم
 باسبغ المنفعة والمتقدمون جعلوها غضبا ولم يوجبوا غير المسم كما في غضب في الوقف ومال اليتيم وفي صورة

الغضب هذا من اوجب اوجها في الوقف يلزم ان يوجب اوجها ولو عطلها شيخ الاسلام
 وفي القنية لا يجوز للقيم شراشي من مال السجدة لنفسه ولا لبيع له وان كان فيه منفعة ظاهرة للمسلمين
 فان قلت اذا اوجها القاضي القيم بشي فله ان يبيع شراشي او فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضمانا
 قلت قال في القنية طالب القيم اهل المحلة ان يرض من مال السجدة للامام فابي فاداه القاضي به فاقضه
 ثم مات الامام مغلا لا يضمن القيم انتهي اقول ذكرنا في كتاب الاشياء والتاخير في كتاب
 النقصا والشبهات والدعاوى ان تصرف القاضي في الاوقاف مبني على المصلحة فاخرج عنها ما باطل
 قال وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من ائتمه على القاضي الذي ليس شرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا
 هناك فزعنا من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم الخ ثم قال بعد نقل المسئلة بتامها
 ما لفظ لانه لا يضمن بالاقراض باذن القاضي لان القاضي الاقراض من مال السجدة انتهي ولعل

فان قلت اذا قصر المتوفى في شيء من مصالح الوقف هل يضمن قلت ان كان في عين منهن وان كان فيما في الآخرة
لا يضمن قال في القنية انما لم يمسجد فلم يحفظ القيمة حتى صارت شبهة يضمن اشتري القيمة من الزمان
وبها ودفع الثمن ثم افسد الزمان لم يضمن انتهى وفي البرازية امتنع المتوفى عن تقاضي ما على المتقبلين
لا يأتى فان هرب بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير حتى العتلة لا يضمن المتوفى انتهى وفي القنية آجر القيمة
ثم قزل ونصب قيم أو قزيل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه لا منصوب لان المعزول آجره للوقف لان نفسه
ولما بيع القيمة دارا اشتراها بالوقف فلا ان يقبل البيع مع الشراء اذا لم يكن البيع بالكر من ثمن المثل وكذا
اذا عزل ونصب غيره فلم يمسحوب اقالته بلا خلاف ولو اذن القاضي للقيم في ملط مال الوقف باله تخفيف عليه
ماز ولا يضمن وكذا القاضي اذا ملط مال الصغير باله وعن ابي يوسف الوصي اذا ملط مال الصغير باله لا يضمن
وللقيم نسخ الاجارة مع المتأجر قبل قبض الاجر وينفذ فسخه على الوقف وبعد القبض لا ولو ابرأ القيمة المتأجر
عن الاجرة بعد تمام المدة فسخ البراءة عند ابي حنيفة وخجدة ويضمن للقيم صرف شيء من مال الوقف الى كنية المتوفى
وخاصة الدخول لاستخذ من الوقف والمتوفى اذا اتوا نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية
وبيعني انتهى وفي جامع العضولين اذا لم يصلح ما جازوا وسأجوا وصح لواؤده الحاكم بعمل فيه ثم قال في القنية
القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرفه في الصلوات الى المصرف بدون اذن القاضي يخرج عن العدة
انتهى وفي الوالوية للمتوفى ان يحال على ان اذا كان متيا وان اخذ كفيلا كان له حب الى وفي جامع النعمان
المتوفى يملك الا قاله لو خيرا للوقف فان قلت بل للقيم ان يصرف غلة سنة عن سنة فيها قلت لا لاني الحائز
الحصري وغيره سئل ابو جعفر عن قيم جمع الغلة فسخها على بل الوقف وجزم واحد منهم فلم يعطه وصرف نصيبه
الى حادثة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه بل ذلك قال ان شاء ضمن القيم وان شاء
اتبع شركا يفتكرهم فيما اخذوا فان اخذوا نصيبين القيم سلم لهم ما اخذوا وليس ان يأخذ من غلة هذا العام
اكثر من نصيبه انتهى اقول في دلالة هذه المسئلة على ما ذكره بحث اذا الظاهر ان قوله وليس ان يأخذ من
غلة هذا العام اكثر من نصيبه في صورة احتيا المحرم نصيبين القيم لا مطلقا وايضا فالصورة التي يأل فيها
كثيرا هي ما اذا لم يكن وصول صاحب الوظيفة الى وظيفة الا بالافاضة من غلة هذا العام ولا شك في عدم دلالة
هذه المسئلة عليها فذكر وقد صرح به في الذخيرة قبل ما نقله هنا حيث قال بعد ذكر اصل المسئلة فذكر اهلها
ان اخذوا المحرم نصيبين القيم ليس بان يأخذ من الغلة الثانية ذلك لانه لا اخذوا نصيبين القيم سلم لشركاء
ما اخذوا من جهة القيم ولم يثبتين انهم اخذوا من نصيب هذا المحرم شيئا وان اخذوا نصيبا الى كذا
وظاهر انه اذا اخذوا نصيبا لشركاء فانه لا مطالبة له على المتوفى اقول نعم فيما يخصه لا قبضة الشركاء وانما
فيما صرف المتوفى الى حادثة نفسه فالمطالبة لهم على المتوفى ولم يتقرر له لظهوره لان المحتاج الى البيان ما فيه كثير

وان المتوفى لا يدفع للمحرم من غلة الثانية شيئا سواء اخذوا نصيبه او اتبعوا الشركاء اقول بل اذا اخذوا
نصيبه كما هو الظاهر او مطلقا لكن بمعنى انه لا يزاد على حصته في الثانية ولا يكمل ما فاته في الاولى من
الثانية مع بقاء حصص الشركاء بكمالها على حالها كما اذا كانت حصته كل قدر امقينا وفي الوقف فاضل
بل يعطى من نصيب الشركاء من الثانية لانه جنس فقه كما في الذخيرة فلا يخالفه لكن هذا الاحتمال بعيد

له رحمه الله تعالى عليه

لكن في الذخيرة وان اخذوا نصيبا لشركاء والشركة فيما اخذوا كان لان يأخذ ذلك من نصيب الشركاء
من الغلة الثانية لانه لا اخذوا نصيبا لشركاء يثبتين انهم اخذوا نصيبه فله ان يأخذ من نصيبهم مثل
ذلك لانه جنس فقه فنتي اخذوا جميعا على القيم مما استهلك القيم من حصته المحرم في السنة الاولى
لانه يعني ذلك فكل ما يجمع انتهى فظاهره ان المتوفى يدفع من غلة الثانية شيئا واذا ابرأ حيث اخذوا
ومعهم انه لو لم يصرف حصته المحرم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم وجزم واحد المتأخر حضوره وقت
الغلة او عند انتهى شركهم ولا يضمن المتوفى وانه يدفع اليه من غلة الثانية من نصيبهم اقول
بل يضمن المتوفى اذا اخذوا نصيبه ثم لا يضمن اذا اخذوا نصيبا لشركاء وانما ما كالف هذا

له رحمه الله تعالى عليه

وظاهر ما في الحاوي انه يتبعهم فيما اخذوا ولا يعطى عن الثانية اكثر من حصته وهو الظاهر لان حصته
صار في ذمتهم والمتوفى ليس له ولاية قضاء ديونهم ونقصني التواضع ان المحرم في صورة صرف الحج اليهم
لان يضمن المتوفى لكونه متقديا كما لان يرجع على السخيفين اقول نعم اذا اخذوا ذلك لا صما ولا يعطى
من الثانية اكثر من حصته اي لا يزاد على حصته في الثانية ولا يكمل ما فاته في الاولى من الثانية مع بقاء حصص
الشركاء بكمالها على حالها كما اذا كانت حصته كل منهم قدر امقينا وفي الوقف فاضل بل يعطى من الثانية
من نصيب الشركاء لانه جنس فقه كما في الذخيرة فلا يخالفه كما ما صا او يقال يزاد صاحب الحاوي بان
يأخذ من غلة هذا العام اكثر من نصيبه اذا اخذوا نصيبين القيم لا مطلقا وكونه الظاهر ممنوع فلا يخالف
ايضا بين الذخيرة والحاموي وقد بينت هذا في الصحيفة التي تقدمتها منه في قوله والواقف

لو جعل غلة الوقف لنفسه

ولو منع اهل الوقف ما سئلهم فظا بوجه به الزمة القاضي يدفع ما في يده من غلة ولو امتنع من العارة
وله غلة اجرة عليها فان فعل فيها والاخر من يده فان مات ولم يجعل ولاية الى احد جعل القاضي
له فيما ولا يجعله من الجانب ما لم يجد من اصل بيت الوقف من يصلح لذلك اما لانه اشفق اولان
من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الجانب يصلح فان قام اجنبيا

ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه كما في حقيقة الملك اسحاق

وتو قال علي زيد وعمرو ونسله ليس لولد زيد من الغلة شي وانما هي لزيد وعمرو وولد عمرو ولا صاغة الولد

اليه اسحاق

ويشترط لقبول شهادة الشهود ان يشهدوا بغيره والولاية فاذا شهدوا بانه اخوه لا بد ان يشهدوا بانه لا يورثه او لا يورثه لان القاضي لو قبل ذلك لفتى في نسيب مجهول ولا ينبغي له ذلك وكذلك في الحال والتم والتم وابن الحال فاذا ثبت كونه قريباً ويشهدوا انهم لا يعلمون للواقف قريب غير هؤلاء فثبت الفتح بينهم على عدمه فلو غفل القاضي ان يبال الشهود انهم لا يعلمون له قريب غيرهم او هم باعاده البينة فان لم يعترفوا على من يشهد لهم بذلك وطال الامر عليهم بنحو ان يترقى الغلة عليهم ويؤخذ منهم كفيلاً ما دفع اليهم فان اقام مدعى الترابية يشهد بان القاضي الغلة في الشهدم انه قضى لهذا بانه قريب فلان الواقف ولم يشهد شيأ بحسن اجازتها وحملها على الصحة اسحاق وقد وقعت حوادث المتو في مسألة الادخال والافراج بعدما ادخل منها لوقال من له ذلك بعدما ادخل اسقطت حتى من اخواجه ثم اخوجه بل يخرج ومنها لوقال من له ذلك بعدما ادخل اسقطت حتى منه بل يسقط وليس له فعل شي ومنها لو شرط الواقف لنفسه الادخال الى اخوه كلاً ما بداهه وشرط ان يشترط لمن شاء فشرطه لغيره وشرطه ما شرطه لنفسه فشرطه المشروط له لا خوف اذ من شرط الواقف له ان يخرج من جعل هذا الشرط له واراد المجهول له ان يخرج الجاهل من هو الاول او الثاني بناء على ان الشرط له ذلك اذا جعله لغيره بل يبطل ما كان له او يبقى له ولمن جعله له ومنها انه لو شرط ذلك له وللعلان فهل لا صدمه الا ان زاد او لا ولم ار نقل صريحاً فيها وظاهر ما في الحاشية من ان شراب الحق يقبل الاستقاطا لا يسقط حقه فانه صرح بان حق النائم قبل القسمة وحق السيل المجرى وحق الموصى له باتكفي وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط وصرح في بيان العضولين من الفضل ان من والعشرين لوقال وارث تركت حتى لا يبطل منه اذا ملك لا يبطل بترك الحق يبطل به حتى لو ان احد الغنيين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرثون تركت حتى في حبس ان يبطل انتهى قوله والحق يبطل به يدل لا ذكرنا فان قلت ذكر في الحاشية من كتاب الشكيات من كان غير اصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطال حتى كان له ان يبطل وبما قد بعد ذلك انتهى قلت بينهما فرق لان كلامنا فيما اذا كان الحق لمعين استقطه واما ما في الحاشية من الشكيات فالحق لغير معين فانه وقف مطلق على فقر المدرسة وغير المعين لا يقع ابطاله وانما خرج عن هذا الاصل ما اذا لم يكن الحق لمعين ومسألة في الهبة قال في البرازية لو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع في الهبة لا يسقط انشر فان قلت اذا قال من له الشرط لا حتى فيها ولا استحقاق ولا يجوز

فهل له ولاية الادخال والافراج مع شرط الواقف قلت ليس ذلك لكونه متراً بانه لا حتى له وهو واقف باقراره وكذا حال المصنف لو وقف على ولده فاقربائه عليه وعلى زيد عمل باقراره مادام حياً على ان الواقف يرجع عن اختصاصه واشرك معه زيد الى اخوه وعلى هذا سبكت فممن له الادخال والافراج كلاً ما بداهه فادخل انما فالحيلة في عدم جواز اخواجه فاجبت بانه يترباه لا حتى له في اخواجه ولا تمسك له بما في الشرط للوقف فلا يعذر على اخواجه بعده هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم وظاهر قوله في فتح القدير ان مسألة شرط الادخال الى علي وزان مسألة الاستبدال ان الواقف الا نراد وليس للاخوة الا افراد لا ذكرناه من الحاشية في مسألة ما اذا شرط الاستبدال لنفسه وللعلان معللاً بان الواقف هو الذي شرط له ذلك ارجل وما شرط لغيره فهو شرط لنفسه انتهى وقد يقال لا يفتى في اشتراطه مع لان الواقف يصح انفراداً وعجزه لا مكان كالعدم وظاهر ما في الحاشية انه موقوف على قول ابي يوسف بجواز غل المستولي بلا شرط واما على قول محمد فالواقف كالا جني فينبغي ان لا يملك الا الاستبدال وحده وكذا الادخال والافراج ولم يظهر لي وجه الثاني بحرفي قوله ولو جعل

الواقف غلة الواقف لنفسه

واما غل فقد قدمنا ان ابا يوسف جوز غل للواقف بغير جني وشرط لانه وكيله وخالفه محمد واما غل القاضي بشرط ان يكون بجني قال في الاسعاف ولو جعلها للموقوف عليه ولم يكن اهل اخوجه القاضي وان كانت الغلة له وولي عليه ما مونا لان وجع الوقف لك كين وبغلامون لا يؤمن عليه من كيزب اوبيع فيمنع وصوله اليهم قول الذي بينهم من الاسعاف ان القاضي يخرج من ليس اهل من الولاية واما اشتراطه ان يكون الغل بجني قلنا وما نقل بعده يدل على الاشتراط فيمن نصب الواقف او شرط له فقط بل بينهم من القنية انزال من لم ينصب الواقف ولم بشرطه كرهه الله

ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان بعضهم غريباً مؤمن بآل القاضي بأمون وان رأى فانه واحد منهم مقاد فلا بأس به انتهى وفي جامع الفضولين من انك عثر القاضي لا يملك نصب وصي وقسم مع بناء وصي الميت وقية الا عند ظهور الحينة بينهما وفي الفضل الاول مغزياً الى جواب شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف ان يكون المستولي من اولاده واولاد اولاده بل للقاضي ان يولي غيره بلا حينة ولو ولاة بل يصير متولياً قال لا انتهى فانه اذا وجده توليته غيره وعدم محبتها لو فعل وفي القنية نصب القاضي فيها احوال بنزل الاول ان كان منصوب الواقف انتهى اقول بل يكون شرط كاله كافي لنصب القاضي كما ينضم ما بعده في القنية و

سينقله بعد اوراق كرهه الله

فالحاصل ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيتة بالمصلحة لانه يتصرف كيف يشاء فلو فعل ما كان الفطر الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة اقول الظاهر ان هذا التقيد فيما اذا كان على خلاف شرط الواقف

وقد تقرر المعلوم من الوقت وأما في غير ما ذكر فنبغي أن يفرع على مسئلة عزل الوصى المختلف فيها بل عدم
انزال المتولى بشرط الواقف كانه قول من يقول بعدم انزال الوصى لليت لا قول الكل كما ينعم عما نقل عن جامع

العضولين قريبا **الحكم** لا راحة تعالى عليه

وله أقوال في الزجوة ويجوزها القاضي إذا أقر وراثتها في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما فإنه لا
يحل للمضى ذلك ولا يحل للمعاش تناول المعلوم انتهى فان قلت في تقرر الفرائض مصلحتي قلت يكره
خدمة المسجد بدون توريه بان يستأجر المتولى وراثته والمنوع توريه في وظيفة لمكون حقه ولا
صرح قاضيان بان للمتولى ان يستأجر فادما للمسيح بأجرة المثل واستغنى عنه عدم صحة توريه القاضي
في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشبهه ومباشرة وطلب بالاولى ووجهه الرتبة بالاولى
بالاولى واستغنى عن عدم صحة عزل الناظر بغير شرط عدمها لصاحب وظيفة في وقف وبدل عليه ايضا ما
في البرازية وغيرها فباب المتعلم عن البلد ايا ما ثم رجع وطلب وظيفة فان خرج سيرة سفر ليس
طلب ما مضى وكذا إذا خرج واقام خمسة عشر يوما وان اقل من ذلك لا حلاله منه كطلب الموت
والرزق منه وهو لا يحل لغيره ان يأخذ حجرة وتبقى حجرة ووظيفة على مالها اذا كانت غيبة مقدار شهر
الى ثلثة اشهر فاذا زاد كان لغيره اخذ حجرة ووظيفة وان كان في المهر ولا يختلف للمعلم فان اشتغل بشي
من الكسابة المحاجة كالعلوم الشرعية كحل الوظيفة وان لم يحل لا يحل له ويجوز ان تؤخذ حجرة ووظيفة
انتهى فتدبره ولا يحل لغيره ان يأخذ حجرة ووظيفة فاذا اوجم الاخذ مع الغيبة فكيف مع الحجرة والمباشرة
فلا يحل عزل القاضي لصاحب وظيفة بغير حجة وعدم اهليته ولو فعل لم يقع واستغنى عن البرازية جواز اقرار
الوظائف بحكم الشهور لقوله وان لم يحل لا يحل ويجوز اخذ حجرة ووظيفة وان اشغور انما هو كجوابه من المهر
واقامة زائدا على ثلثة اشهر او بتركه المباشرة وهو في المصير بشرط ان يشغل بغيره وذكر ابن وهبان في
شرح منظومه ان في قوله ليس له ان يطلب الوظيفة اشارة الى انه لا ينزل عنها وفي قوله لا يؤخذ بينه
ان غاب اقل من ثلثة اشهر اشارة الى انه يؤخذ اذا كان الكثر وكذا ينبغي ان يأخذ الوظيفة ايضا راسما اذا
كان مدرسا او المقصود يقوم به بخلاف الطالب فان المدرس يقوم بغيره قال ابن التتحي في شرح المنظومة
وهذا يدل على انه فهم من الوظيفة ما هو المعارف في زماننا وليس هو المراد بل المراد بالوظيفة ما يخصه من
ربح وقف المدرسة فان اصل المسئلة في قاضيان في الوقف على ساكني دار الخليفة فالمراد سقوط سهم
فيعطى لذلك ثم انه قال ينبغي ان يكون الغيبة المستقطعة للمعلوم المتعضية للعزل في غير فرض كالحج وصلة
الرحم اقول في ان هذا مخالف لغرض الواقف بل شرطه فالظاهر ان يرجع فيه الى الوفاء الجارى

لا راحة تعالى عليه

وأما فيما فلا يستحق النزل ولا يأخذ المعلوم وهذا كله مفهوم من عبارة قاضيان انتهى

اقول

اقول في انعدام عدم استحقاق النزل اذا كانت غيبته اكثر من ثلثة اشهر من عبارة قاضيان

نظر لا راحة تعالى عليه

لا يقال فيه ينبغي بل هو مفهوم عبارة الاصحاب وهذا كله فيما اذا كان الوقف على ساكني دار الخليفة اما
بشرط الواقف في ذلك كله شروطا انتبت وانه تعالى اعلم انتهى وبهذا ظهر خلط من يستدل من المدرسين
او الطلبة بما في الفتاوى على استحقاق المعلوم بلا حضور المدرس لا شغاله بالعلم في غير تلك المدرسة
فان الواقف اذا اشترط على المدرسين والطلبة حضور المدرس في المدرسة ايا ما معلومة في كل جمعة فان
لا يستحق المعلوم الا من باشره فصوصا اذا قال الواقف ان من غاب عن المدرس ينقطع معلومه فانه يجب
اتاهه ولا يجوز لناظر الصرف اليه زمن غيبته وعلى هذا الوشرط الواقف ان من زاوت غيبته على كذا اخرجه
ان طر وقر غيره اتبع شرطه فلم يزل الناظر وباشر لا يستحق المعلوم فان قلت اذا كان له درس في جامع
ولا زعمه بنية ان يكون عما عليه في مدرسة بل يستحق معلوم المدرسة قلت لا يستحق الا اذا باشر في المكان
المعين بكتاب الواقف لقوله في شرح المنظومة اما لو شرط الواقف في ذلك كله شروطا انتبت فان قلت
قال في الغيبة وقف وشرط ان يقرأ عذره فالتعيين باطل ومصرها في الوصايا بانه لو وصى بشي لمن
يقرأ عذره فالوصية باطله فدل على ان المكان لا يتعين فذلك يتك به بعض الحنفية من اهل العصر قلت
لا يدل لان صاحب الاختيار هللك بان اخذ شي للقرأة لا يجوز لانه كالاجرة فافادانه تبني على غير المفتي
فان المفتي به جواز اخذ على القرأة فيستعين المكان والذي ظهر لي انه مبني على قول ابي حنيفة بركاثة القرأة
عند القبر فلهذا يبطل التعيين والفتوى على قول محمد من عدم كراثة القرأة هذه كما في الخلاصة فيلزم التعيين
اقول نعم على قول ابي حنيفة مبني على هذا ايضا لكن البناء على عدم جواز اخذ شي للقرأة متيقن ولم ادر من
افق بجوازه ممن يعتمد بهم نعم افق بجوازه الاخذ على تعليم القرآن وعلى الامانة والاذا ان الضرورة خلافا

لقول المنقذ مدين لا راحة تعالى عليه

وقد سمعت بعض المدرسين من الحنفية يتمسك على عدم تعيين المكان بقوله لو نذر الصدقة في الحرم
لا يتعين المكان فكذا اذا عينه الواقف وهذه غفلة عظيمة لان الناظر نوعين فغير لا يتعين والواقف
متعين انما للعرف متيقن حتى لو اترف الناظر لغيره كان ضامنا فكيف يتسلسل الوقف على النذر فان قلت
قد قدمت عن الخلاصة انه لو وقف مصحفا على المسجد جاز توريه في ذلك المسجد وفي موضع آخر ولا يكون مقصود
على هذا المسجد فلهذا يدل على عدم تعيين المكان قلت ليس فيه انه شرط ان يقرأ فيه في ذلك المسجد وانما يطلق
والكلام عند الاشراف وفي الغيبة سبل مصحفا في مسجد للقرأة بعينه ليس بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير
الملك المحلة للقرأة انتهى فلهذا يدل على تعيين المحلة واهلها فان قلت بل ما يأخذ صاحب الوظيفة اجرة
او صدقة او صلة قلت قال الطرسوسي في انتع الوسايل ان فيه ثلث الاجرة والصدقة والصلة فاعيننا

خلطت

[illegible]

ما ذكره الطرسوسي في كتابه من
 أنه رحمه الله تعالى

الکلب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ظاهر کمال بخفی که رحمہ اللہ تعالیٰ

ويستحق الاصيل للكل ان على الكثر السنة وسكت عن ما يعنيه الاصيل للثياب كل شهر في مقابلته عليه
 هل يستحق الثياب عليه اولا والظاهر انه يستحق لانها اجارة وقد وفي العل بناء على قول الثاوي
 المعنى به من جواز الاستبجار على الامامة والتدريس تعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعل الاصيل وعلى الثاوي
 كان الوظيفة شاعة ولا يجوز للثاوي طر الصرف الى واحد منها ويجوز للثاوي غزله وعلى الثاوي سبب ان هرة على

جواز الاستنابة في الوطائف وعدم اعتبارها مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا يكون وطيفته شارة وتصح النيابة أقول هذا مما يقتضي منه العجب فان ما ذكر في الخلاصة انما هو جواز استخلاف الامام لغيره في جواز صلوة الجمعة التي توقف اقامتها على استنابة السلطان لا جواز استخلاف الامام في صلوات جواز اخذ المعلوم فابن هذا من ذلك وعبارته وفي الاقضية القاضي اذا لم يكن مأذونا باستخلافه بالاستخلاف ليس له ولاية الاستخلاف بخلاف امام المجامع فان له ان يستخلف وان لم يكن في شؤ الامامة الاستخلاف وبخلاف الوصى فان له ان يوصي الى اخيه ثم ذكر مسئلة الوكيل هل له ان يوكل

له ربه الله تعالى عليه

وعاير وعلى الطرسوسي ان المضاف صرح بان للقيم ان يوكل وليا يعوم مقامه وله ان يجعل له من مملوكة شيئا وكذا في الاسعاف وهذا الصريح لجواز الاستنابة لان النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فالذي يخرج جواز الاستنابة في الوطائف أقول هذا لا يراد ليس بشئ فان الذي ذكره المضاف هو التوكيل بشرط الواقف فانه قال في الباب الذي قبله من ابواب ما عباره قلت فاستدل ان كان هذا الواقف جعل لهذا الرجل القيم هذا المال في كل سنة وجعل له ان يوكل بالقيام بامر هذا الوقف في حياته من رأيي ويجعل له من هذا المال ما رأيي قال هذا جاز الى آخر ما ذكره ولا شك في جواز الاستنابة في سائر الوطائف اذ شرط الواقف ذلك ثم قل ان يقول بجواز استنابة القيم وان لم يجز استنابة غيره من جاز الوطائف فان القيم كما ذكره المضاف في هذا الباب انما يكلف من هذا ما يجوز ان يفعل مثله ولا ينبغي ان يقتصر من ذلك واما ما يفعله الوكيل والابواب فليس ذلك عليه وقد فصل فيه تفصيلا وافيا في كتابي اذ لم يترك الامر والتمس العمل بالكتابة يجوز ان يوكل في بعض الاعمال التي يجوز التوكيل بها بخلاف سائر الوطائف التي لا يجوز التوكيل بها الا ترى ان الانسان لا يقتضي جميع معاملاته بنفسه فبالاولى ان لا يقتضي في الاوقاف مكان في مكلف قضاء جميعها بنفسه جازا فذكر

له ربه الله تعالى عليه

فان قلت بل لناظر قطع المعلوم من صاحب الوظيفة يقول كاتب الغيبة وحده مع دعوى المستحق حضوره قلت لم ارجها لعلنا لا يصح باننا ذكره السبكي في فتاواه انه لا يجوز القطع بقول كاتب الغيبة وحده وصرح بان لا يكلل الكاتب الغيبة ان يكتب عليه حتى يعلم ان غيبته كانت بغير عذر لكن هذا مبتنى على مذهب من ان الغيبة لعذر لا يوجب الطرمان واما على ما قدمناه من عدم الاحتياط فلما و سياتي في شيء من احكام الوطائف في بيان تصرف الناظر ان شاء الله تعالى

الواقف عليه الوقف لنفسه

ولو صعدا رجل ثم غيبه وفاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي بطلت ولاية الموكل

وصارت للموصي ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد ينبغي للقاضي ان يوكل عليه من يوثق به لبطان الوصية برجوعه انتهى ما في الاسعاف وفي الظهيرية اذا شرطها لافضلهم واستوى شأن في التريانة والسداد والفضل والآساد قال علم بادر الوقف اولى ولو كان احد ما الكثرة وراعا وصلا حقا وادخا وخرعما بامور الوقف فلا وخرعما اولى بعد ان يكون كمال تؤمن حياته وعقبه

منه ايضا

الثالث اذا ظهرت حياته فان القاضي يخرجه وينصب ايضا قال في اخاوقاف المضاف ما تقول ان طهر عليه ثلثا مائة فرأى الى الحكم ان يدرخل معه اخوه من بعده ويصير الى غيره قال اما اخوه فليس ينبغي ان يكون الا بخيانة ظاهرة بيينة فاذا جاء من ذلك ما يقيم واستحق اخراج الوقف من بعده قطع عنه ما كان اجري له الواقف واما اذا دخل معه رجلا في القيام بذلك فلا جرم قائم فان رأيي الى الحكم ان يجعل للرجل الذي دخل معه شيئا من هذا المال فلما باس بذلك وان كان المال الذي يسمي له قليلا ضمنا فرأى الى الحكم ان يجعل للرجل الذي دخل معه مع القيمة رزقا من غلة الوقف فلما باس بذلك وينبغي للحاكم ان يقصد فيما يخر من ذلك ثم قال ما تقول ان كان الحاكم اخوه من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجراه الوقف ثم جاز ما حكم اخوه فقدم اليه هذا الرجل وقال ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخوه من القيام بامر هذا الوقف غير حق قال امور الحاكم عندنا ما تجري على الصحة والاستقامة ولا ينبغي للحاكم ان يقبل قول هذا الرجل فيها اذ جاءه على الحاكم المتقدم ولكن يقول صح انك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى اركب الى القيام بذلك فان وقع عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجري ذلك المال له وكذلك لو ان الحاكم الذي كان اخوه يصح عنه انه بعد ذلك اناب ورجع عما كان عليه وصار موضع للقيام به وجب ان يرد له الى ذلك ويرد عليه المال الذي كان الواقف جعله له انتهى وقد علمت فيما سبق انه لو غلبه بغير حجة لا يقول فان قلت كيف بعد الطالب بقية بعد قوله اذا اناب ورجع مع قولهم طالب التوبة لا يوثق قلت محمول على طلبها ابتداء أقول هذا الذي ذكره بغير جد بل الظاهر ان ما ذكره المضاف في الشرط وطول النظر لا يفهم من سياق كلامه فانه اذا طلب ما ينظر له الواقف يوثق بخلاف غير الشرط حتى صرح في الغيبة بانه اذا غلب النظر الشرط وطول النظر نفسه لا ينظر الا ان يخرجه الواقف او القاضي انتهى ولعل ذلك والله تعالى اعلم لم يكمل بسقوط حقه في النظر مطلقا واما مستد منه منعا موقفا بوجوب الالاف عنه وهو الحيانة صيانة لمحق الوقف فاذا زال الالاف اعاده اليه هو

او غيره

له ربه الله تعالى عليه

واما طلب العود بعد الغزل فلما جابن كلامه ومن الحيانة امتناعه من العارة قال في المضاف اذا امتنع من العارة وله غلة اجبره عليها فان صلح فيها والاخره من بعده ومن حيانة المخرجة لونه ان يسبح الوقف او بعضه لكن ظاهره في الذخيرة انه لا بد من عدم الشترى البنا فانه قال واد اخوت

ارض الوقت واراد القيم ان يسبح بعضا منها ليرم الباقي ليعس له ذلك فان باعه فهو باطل فان اهدم
المشترى البناء او صرح التحل فبقي للقاضي ان يخرج القيم من هذا الوقت لانه صار حايثا ولا ينبغي للقاضي
ان يأمن الحارين بل سبيل ان يؤخره انتهي ثم قال بعد وقته وقف على ارباب مستمين في يد المتولي باع
المتولي ورق اشجار الوقت جاز لانه بمنزلة الفلانة فلما اراد المشتري قطع قوائم الشجر يمنع لانه ليست
بمبيعة وتواضع المتولي من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك حياثا منه انتهي فاستفيد منه انه
اذا لم يمنع من التصرف في الوقت كان حايثا وبطل في القينة قيم يخلط غلة الدين بطله البوادي فهو
سارق فابتن انتهي فاستفيد منه اذا انفرد ما لا يجوز كان حايثا يستحق التول وتيقن ما لم يقل فلان
قلت اذا ثبت حياثا من القاضي ان يقسم اليه ثمة من غير ان يؤخره قلت نعم لان المقصود حصل بقسم الثمة
اليه قال في القينة متولي الوقت باع شيئا منه وارضه فهو حياثا فيقول ويقيم اليه ثمة انتهي ومن احكام
المتولي من القاضي ما في القينة للقيم ان يوكل فيما يؤمن اليه ان يعم القاضي التوفيق اليه والا فلا لومات
القاضي او عزل سفي ما نصبه على حاله انتهي فان قلت ما حكم تولية القاضي التاخر صبة مع وجود انظر
المشروطه قلت صحيح اذا شك في انظر ارباب القاضي في امانته لتول الحذف لا نقضه عنه واما
اذا دخل معه رجلا مع ولا يأخذ من معلوم المتولي ولا من الوقت شيئا لانه انما ولاه القاضي صبة
اي يوزع معلوم الراجح اذا عزل نفسه عنه القاضي فانه ينصب غيره وبل يقول بطل نفسه في غيبة القاضي
الجواب لا ينزل حتى يبلغ القاضي كما هو آبه في الوصي والقاضي وظاهر كلامهم في كتاب النضا انه ينزل
اذا علم القاضي سواء عول القاضي او لم يؤخره انتهي اقول نعم هذا مقتضى كلامهم في وصي القاضي والمتولي من
جهة لافي وصي الميت والمتولي من جهة لانه اذا خرج نفسه بصير الميت موزورا من جهة اذا عول عليه
ولا يمكن ان يوصي الى غيره بعد موته فلهذا لا يجوز له ان يخرج نفسه كما هو آبه الا ان يخرج القاضي فان له
ذلك على الجواز واما من نصب القاضي فيمكنه ان يولي غيره فلا يكون موزورا من جهة لكن يتوقف على
علم القاضي كما في الوكيل فاذا علم ينزل لانه ليس للقاضي ولاية الا انه التعريف له رحمه

منصوبه وتعليقه وقت نصب الثاني ينزل بخلاف ما اذا نصب السلطان فاضا في بلدة ينزل الاول على
احد القولين لانه قد كثر النقطة في بلدة دون العوام في الوقت في مسجد واحد اشهر وسياقي عن الثانية انه
مقتد بما اذا راى المصلحة يجوز جعل الزبور

واما التجمل لبعض فلم ارضه نقلا صريحا وبني ان يجوز استنباطا في البرازية المصدرة اذا اخذ عمالة قبل الوجوه
او انما حتى يستوفي رزقه قبل المدة جاز والا فضل عدم الجواز بالتجمل لاحتمال ان لا يعش في المدة انتهي فان قيل لا
يتأسر عليه لان مال الوقت حق للمستحقين على الخصوص فليس له ان يخص هذا او مال بيت المال حق العامة قلت
حايثا ان يكون كبرين مشترك بين اثنين وجب لهما سبب واحد والدين اذا دفع لا عدما نصيبه جاز له ذلك فانه
ان اشترك الغائب اذا حضر فخران شائع شركه وشاكره وان شأنا اخذ من المديون فلهذا لم يكن ان يقال خبر
المستحق كذا ذلك كما قد تراءى في مسئلة المحروم ثم رأيت في القينة لم يكن للمسيح امام ولا مؤذن واجتمعت غلات الامة
والدين سين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الغلات اليهما وقال برهان الدين صاحب
الحيط لوجوه المستقبل كان حياثا الى ان ما ذكره وفي البرازية المتولي لو ايتا فاستأجر المالك لحابه لا يجوز له
اعطاء الاجرة من مال الوقت ولو استأجر لنفسه السجدة دفن وخلافة بحال المسجد يجوز انتهي وليس له ان يظن
التصرف دون الاخر عنه ما خلا لابي يوسف وفي الثانية ولو ان فتيين في الوقت اقام كل قيم قاضي بلدة غير
قاضي بلدة اخرى بل لكل واحد منهما ان يتصرف برون الاخر قال الشيخ الامام لم يستعمل الا به ينبغي ان يجوز تصرف
كل واحد منهما ولو ان واحد من بدين القاضيين اراد ان يؤخر القيم الذي اقامه القاضي الاخر فان راى القاضي
المصلحة في عزل الاخر كان له ذلك والا فلا انتهي وفيه دليل على ان القاضي عزل مضروب قاض آخر بغير حياثا
اذا راى المصلحة انتهي فان قلت مل احد القاضيين ان يوجو الاخر وقت لا يجوز لاني انما تار حياثا من كتاب

الوصايا انتهى منه ايضا

فغير ممكن سكن دارا موقوفة على الفقراء باجر وترك المتولي ما عليه من اجر بحجته من الوقت على الفقراء جاز
لا وترك الامام خارج الارض لمن له حق في بيت المال كحجته انتهى منه ايضا

اكثر تناول من مال الوقت فضا له المتولي على شيء والا كافر حتى لا يجوز الخط من مال الوقت وان كان فقرا جاز ذلك
انتهي وهو محمول على اذا كان الوقت على الفقراء كما قيده به فيما اذا سكن الفقراء والوقت وساحه المتولي بالاجرة
واما اذا كان على ارباب معلومين وسخيتين مخصوصين لا يجوز المالك والخط بالصلح مطلقا وعلى هذا لا يجوز
الا جارة باقل من اجر المثل بعين فاحش من فقر اذا كان الوقت على معينين وان كان وقت الفقراء جاز و
في الاستعانة ولو اشترى بخلته ثوبا ودفعه الى الكلب يضمن ما نفعه من مال الوقت لوقوع الشر له
حايثا بين دارين احد ما وقف والاخر ملك فاشترى من صاحب الملك في قدر الوقت قال ابو القاسم
يرفع القيم الا حالي القاضي ليجبر على انقصه ثم يبيعه حيث كان في القيم ولو قال القيم للباقي انا اعطيك قيمة ثابا

واقعة حيث بنت وابن انت نفسك حايضا اخرى في صدك قال ابو القاسم ليس للقيم ذلك بل يأجره
بنفسه وبناء حيث كان في العدم انتهى ولو اخذ من الوقف من غلة شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون
صنا منا هكذا قالوا وقيدوا القدر سوسى في انفع الوسايل كجا با اذا لم يطالب المستحق اما اذا طالبه المستحق
ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه يكون صنا منا انتهى ومقتضاه انه لو ادعى في حياته الهلاك لا
يقبل قوله لانه صار صنا منا منع المستحق بعد الطلب وفي القنية وينبغي للقاضي ان يجاب امنايه
فيما في ايديهم من اموال اليتامى يعرف الخائن فيستبد له وكذا القوام على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار
ما حصل في ايديهم من العلات الوصية والقيم فيه سواد الاصل فيه ان القول قول القابض في مقدار
المقبوض وفيما يخبر من الانفاق على اليتيم وعلى الضيقة ومومات الارضي وفي ادب القاضي للحصاف
ويقبل قول الوصية في السجل دون القيم لان الوصية من فوض اليها الحفظ دون التصرف والكثير من مشايخنا
سواء بين الوصية والقيم فيما لا بد فيه من الانفاق وقالوا يقبل قولها فيه وقاسوه على قيم المسج
او واحد من اهل المحلة اذا اشترى للمسيح مالا بدمه كالحجر والحشيش والدمن واجز الى دم وكونه
لا يضمن للادون دلالة ولا يتقبل المسج كذا ما اورد به بعض في زماننا قال رضي الله تعالى عنه الصريح
الاصواب في عرفنا نوارزم هذا انه لا فرق بينهما وان اتهم القاضي بخله وان كان امينا كالمودع يدعى
بهلاك الوديعة او ردّها قبل ان ياستخلف او ادعى عليه شيئا معلوما وقيل بخله على كل حال وان
اخير وانهم انفقوا على اليتيم والضيقة من ازال الارض كذا اورد في ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل
القاضي الاجمال ولا يكره على التفسير شيئا وان كان متباينا بوجه القاضي على التفسير شيئا ولا يكره
ولكن يحضره يرمين او ثلثة وكونه ويهدده ان لم يفسر وان فعل ولا يكتفى فيه باليمين ولو قول القاضي بخل
جزءه فقال الوصية للمصوب ما سبب الغرول لا يقبل منه الا ببينة وفي وقف القاضي اذا اوجر الواقف اوقية او
وصية الواقف او امينه ثم قال بخلت الغلة فضاغت او فرقت على الوقوف عليهم وانكروا فالقول له مع بينة
انتهى ما في القنية فقد علمت ان شرطه الحيات للنظر انما هي يعرف القاضي الخائن من الامين
لا لا بد شي من النظر للقاضي وانما هو والواقع بالقاهرة في زماننا الثاني وقدش بدنا فيها من الفساد
للاوقاف كثيرا بحيث تقدم كلمة الى سبة على العارة والمستحقين وكل ذلك من علامات التباينة الضيقة
لنوله صلى الله تعالى عليه وسلم كما رواه البخاري في اول كتاب العلم اذا وددنا لغير احله فانظر والاشارة
فان قلت بل يباح للقاضي اخذ الاجر على الحسابات من مال الاوقاف قلت قال في البرزانية في كتاب القضاء
وان كتب القاضي سجلا او تولى قسمة واخذ اجرا للمثل ذلك ولو تولى صلاح صغيرة لا يحل له اخذ شيئا
واجب عليه وكما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجر عليه وما لا يجب عليه يجوز اخذ الاجر وذكر على البتالي في
القاضي يقول اذا عقدت عقد البكر على دينار وان ثبت على نصفه انه لا يحل له ان لم يكن لها ولي ولو كان

ولما عجزه

ولما عجزه حتى بناه على ما ذكره او لو باع مال اليتيم لا يأخذ شيئا وان اخذ وادون المبيع لا ينفذ بغير انقضائه
استفيد منه انه يجوز له الاخذ على نفس القنينة ولا يجوز له الاخذ على نفس الحسابات لان الحساب واجب عليه
فهو كالمودع في صلاح يتيمة او بيع مال اليتيم وقد تناه عن البرزانية ان المولى لو استأجر كتابا لكتاب لا يجوز له ان
يدفع اجرة من مال الوقف وفي القنية ولو اراد صاحب الحق القيم من نصيبه بعد ما استهلكه لا يبيع انتهى قال في
وقف له مئول ومصرف ليس للمصرف ان يتصرف في مال الوقف لان ذلك منقوض الى المولى والمصرف مأثور بخله
لا يراى انتهى وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرق كذا في فتح القدير منه ايضا
واما بيان ماله فان كان من الاوقاف فلا شروط ولو كان الكثر من اجرة المئول وان كان منصوب
القاضي فلا اجرة مثله واختلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في القنية او لا ان القاضي لو نصب قتما مطلقا و
لم يعين له اجرا فيسوق فيه سنة فلا شيء له وثانيا ان القيم يستحق اجرا مثل سعيه سواء شرط له القاضي او اهل المحلة
اجرا او لا لانه لا يقبل العوامة طاهر الا باجور والمعهود كالشروط قال وقالوا اذا اهل القيم في عمارة المسجد
والوقف كعمل الاجير لا يستحق اجرا لانه لا يستحق له اجرة العوامة واجز العمل فيه ايدي على انه يستحق بالقول
اجرا انتهى واذا لم يعمل الناظر لا يستحق شيئا في الخائنة ولو وقف ارضه على مواله مثلا ثم مات فجعل الناظر
لوقف قتما وجعل له عشر الغلة في الوقف وللوقف طاحون في يد رجل بالمعاطفة لا يحتاج فيها الى القيم
واصحاب الوقف يتبصرون غلتها منه لا يستحق القيم عشر غلتها لان ما يأخذ بطريق الاجرة ولا اجرة
بدون عمل انتهى وفي فتح القدير بعد قوله فانه اعندنا فيمن لم بشرط له الواقف اما اذا شرطه كان من
جمله الموقوف عليهم انتهى وانظروا انه عايد الى قطع معلوم في زمن التغير واما عدم الاستحقاق عند
عدم العمل فلا فرق فيه بين ناظر وناظر منه ايضا
اقول هذا الكلام مما لا يكاد يصدر عن عاقل فان هذا في كلام المحقق لا شك انه اشارة الى كلام قاضي
ولم يذكر فيه قطع المعلوم زمن التغير وايضا فالمحقق قبل غلة كلام قاضي ان قال واما الناظر فان كان الشرط
له من الواقف حنوكا مستحقين فاذا قطعوا العمارة قطع الا ان يعمل فيها فخذ حرجه وان لم يعمل لا
يأخذ شيئا ثم نقل كلام قاضي ان فكيف يقال ان الكلام المحقق عايد الى قطع المعلوم في زمن التغير فيمن لم
بشرط الواقف بعد سودة الكلام فيمن شرط له الواقف وانما هو المحقق ان هذا الذي ذكراه قاضي ان
من عدم استحقاق القيم عشر الغلة فيمن لم بشرط له الواقف اما اذا شرطه كان من جمله الموقوف عليهم
يعني قتما عشره من جميع الوقف اذا عمل ولو في غير الطاحونة لانه قيم ولو لم يعمل في الطاحونة فيستحق
جميع ما بشرط للقيم بخلاف من لم بشرط له الواقف فانه ليس من الوقوف عليهم وانما اوجر محض فيستحق
الاجر فيما عمل فيه دون ما لم يعمل فيه فظهر الفرق فيه بين ناظر وناظر واما اذا لم يعمل القيم اصلا فلا يستحق
شيئا لانه لا يكون قتما لهم رحمته

فصل في احكام المسجد واذا لم يعرف بانيه وبني اهل المسجد اثم اجمعوا على بيعه واستعانوا بثمنه
 في ثمن مسجد اقول لا بأس به اما اذا عرف بانيه ليس لهم ان يبيعوه وانما يعود الى ملك الباني في ان يملك
 وعلى هذا لو كفن ميت ثم اقره السبع عاد الكفن الى ملك صاحبه وكذا لو خلق قديلا او بسط حصر في مسجد
 ثم خرب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاشياء الى ملك صاحبها والصحيح في مذهب ابي يوسف انه لا يعود
 الى ملك متخذة بل يؤول الى سجد اخو ويبيعه قيم المسجد لاجل المسجد خلاصة
 مسجد عتيق لا يعرف بانيه حزب واتخذ مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوه ويستغيروا بثمنه في مسجد
 اخوان في قول ابي يوسف هو مسجد ابا **واعصت صاتي**
 المسجد اذا حزب موثقت لا يعرف بانيه وبني اهل المسجد سجد اخو فباع اهل المسجد المسجد الاول واستغفروا
 بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان لا تنفع به جاز واذا كان مكان المسجد قبا
 لم يجر الا بادر القاضي **منه ايضا**
 من محمد في مسجد حزب فالذي بناه حتى به اذا حزب ما هو له وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على بيعه واستغفروا
 على سجد اخو لا بأس به ولو لم يخرّب فليس لهم نقله عن موضعه وعن ابي حنيفة لاهل المسجد ان يهدوا المسجد
 ويحذروا بنيانه **منه ايضا**
 واذا احتق المسجد كان للمعتق ان يزوج العاقد من موضع يصلي فيه وان كان مشغلا بالذكور والدرّس او
 ذروة التران والاعصاف وكذا اهل المحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلوة فيه اذا ضاق بالمسجد اهل المحلة
 فتعموا المسجد وضربوا فيه حائطاً وكل من منهم امام على حدة ومؤذنين واحداً لا بأس به والاولى ان يكون
 الحائط طائفة مؤذنين كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلمن ان يجعلوا المسجدين واحداً
 لا قامة الجاهة اما للتذكير او للتدريس فلا لانه ما بني له وان جاز فيه وفي شرح الامار ان البيع وحصف
 النقل وانما التفرع فاما ان لا يتم المسجد من هذا غير مكره وما يعمه منه او يغلبه فمكره ويجوز الدرّس
 في المسجد **بحر في قوله ومن بني مسجد لم يزل ملكه**
 وفي البراذية ارادوا انقض المسجد وبناءه احكم من الاول ان لم يكن الباني من اهل المحلة ليس لهم ذلك
 وان كان من اهل المحلة لهم ذلك انتهى وفي الحاوي ولا بأس لمن يدرّس الكافر واهل الذمة المسجد الحرام وببيت
 المقدس سائر اهل المصالح المسجد وغيره من المذاهب ويكره ان يكون محراب المسجد نحو القبلة او البقعة
 او المحام ويكره التوضي في المسجد كالبرق والحظ لافيه من الاستخفاف وكذا يكره ان يتخذ طريقاً او يتخذ
 فيه حديث الدنيا او يشهر فيه السلام فان كان مع شيء منه يستحب ان يأخذ بفصله ويكره الدخول فيه بغير
 طهارة **منه ايضا**
 وبما ذكرناه علم انه لو بني بيتا على سطح المسجد ليسكن الامام فانه لا يضر في كونه مسجداً انه من المصالح

150
 فان قلت لو جعل مسجد اثم اراد ان يبيعه فوفد بيا للامام او فوه به له ذلك قلت قال في التآرقات
 اذا بني مسجد او بني عرفة وهو في يده فله ذلك وان كان بين بانه حتى بينه وبين الناس ثم جاء بملك
 بيني لا يترك وفي قايح الفتاوى اذا قال عيت ذلك فانه لا يصدق انتهى فاذا كان هذا في الوقف
 فكيف بغيره فمن بني بيتا على مدار المسجد وجب بدمه ولا يجوز اخذ الاجرة وفي البراذية لا يجوز للقيم
 يجعل شيئاً من المسجد مستقلاً ولا ملكاً وقد مره ولم يذكر المقص حكم المسجد بعد خرابه وقد اختلف
 فيه الشبان فقال محمد اذا خرب وليس له ما يقر به وقد استغنى ان تسع عنه لبن مسجد اخر او طراب
 الوتية ولم يخرّب لكن خربت بنقل اهلها واستغفوا عنه فانه يعود الى ملك الوقف او ورثته وقال
 ابو يوسف هو مسجد ابا الي قيام الساعة لا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ونقل مال الى مسجد اخر سواء كان
 يصلون فيه اولا وهو الفتوى كذا في الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر المشايخ على قول ابي يوسف
 وزجج في فتح القدير قول ابي يوسف بانه الا وجهه قال واما الحصر واقفاً قبل فاصح من مذهب ابي
 يوسف انه لا يعود الى ملك متخذة بل يؤول الى مسجد اخو او يبيعه قيم المسجد للمسيح وفي الخلاف قال
 محمد في الفرس اذا جعله حيساً في سبيل الله فصار بحيث لا يستطاع ان يركب يباع ويصرف ثمنه الى صاحب
 او ورثته كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه يشرى بثمنه ونسب في يده ولا حاقه الى الحاكم بل هو صفي
 وملاة ومقتسل وقفاً في محلة ومات اهلها كلهم لا يرد الى الورثة بل يجل الى مكان اخر فان كان صحيح
 عن محمد فتوروا في الحصر والبوارى انها لا تعود الى الورث وكذا نقل عن الشيخ الامام الخليلي في
 المسجد والمومن اذا خرب ولا يحتاج اليه لتغريق الناس عنه انه يعرف اوقافه الى مسجد اخو او فوض
 اخو **منه في قوله ومن جعل سجدة سراداب**
 ولو ضاق المسجد على ان تس في جنبه ارض رجل تؤخذ ارضه بالثمنه كرها ولو كان بجنب المسجد ارض
 وقف على المسجد فارادوا ان يزيروا شيئاً في المسجد من الارض جاز ذلك باذن القاضي انتهى **منه**
في قوله وان جعل شيئاً من الطريق
 واحكم انه يتفرع على الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا استغنى عن المسجد بخراب المحلة والوتية وتوق اهلها
 ما اذا اهدم الوقف وليس له من الغلة ما يمكن عمارته به انه يبطل الوقف ويرجع النقص الى بانيه او ورثته
 عند محمد خلافاً لابي يوسف وكذا حائوت في سوق اخر في وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر شيئاً البتة
 يخرج عن الوقفية وكذا في موضع محلة حزب وليس له ما يقر به فادى الى وارثه فان لم يزل لفظه وكذا الرابطة
 اذا خرب يبطل الوقف ويصير ميراثاً ولو بني رجل على هذه الارض قابلاً لبيتا واصل الوقف لورثته او وقفه عند
 محمد فتقول من قال في جنس هذه المسائل نظر فليكن مثل عند الفتوى جواز وقوع موقفه انتهى وارادوا على الصدر
 الشئيد والحو بل النظر واقع موقفه لان الفتوى على قول ابي يوسف في المسجد وكذا فيما انتهى عليه ومحمد يقول

بجواز الاستبدال عند الخراب فكيف ينقل عنه القول بطلان الوقفية في مسئلة الخانوت ولقد رجع في
فتح القدير الى الحق حيث قال في الفتاوى الظهيرية سئل الخواص من اوقاف المسجدين انما عطلت وتعد
استغلا بها للتمتلك ببيعها ويشترى بثمنها اذ في روى شام عن محمد اذ اصار الوقفية بحيث
لا ينفع بها المالكين فلما ضاع ان يبيع ويشترى بثمنه فزه وعلى هذا فينبغي ان لا ينقل عن قوله بوجه الى الملك
الواقف وورثه بغيره وتطله او اذ اصار بحيث لا ينفع به يشترى بثمنه وقف يستغل ولو كانت
عقبة دون غلة الاول وفي فتاوى قاضيان وقف على حسين خرب ولا ينفع به ولا يستأجر اصله
يسقط الوقف ويجوز بيعه وان كان اصله يستأجر بشئ قليل يبقى اصله وقفا انتهى ويجب حفظ هذا
فانه قد تحزب الدار وتصور كوما ومع كجيت لو نقل بغيره استأجر منها من بيني وبينه ولو سئل ففعل
عن ذلك وتباع ملكها للوقف انه لا يرجع منها الا النقص وان قلت على هذا يكون مسئلة الرباط
التي ذكرناها معقودة بما اذا لم يكن ارضه بحيث تستأجر فلا لا ان الرباط موقوف للكنيسة وتمت
بانهذاه بخلاف هذه فان المراد وقف لاستقلال الجماعة المستعين منه في قوله وجعل كجيت

استند المسجد فلم يحفظ القيمة حتى ضاعت شبهه يضمن كنهل فتاوى القدير
كتاب البيع وان ادعى البائع بيع الوفاء وادعى المشتري بيع البات فان كان الوفاء شرط
في البيع فهذا البيع فاسد وصارت مسئلة في الحاصل ان البائع ادعى فساد العقد والمشتري ادعى الصحة
فان اقاما البيينة فالبيينة بينة البائع فانه يدعى ادا بخلاف الظاهر فيسقط الوفاء خلاف الظاهر في البيئات
وان لم يكن الوفاء شرط في البيع فالبيع جائز ولو لم يحنز والقول قول من يدعى الوفاء والبيينة بينة
صاحبه لان بيع الوفاء حكم الاتن وهذا جتماع البيع والاتن في الدقوى يقتضي بالبيع عرف ذلك
في موضعه تحيط برهاني

استدل السامع ان يكون السلم فيه شيئا يتحقق بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الاثمان كخوالد ارم
المعروفة والدناير المعروفة وهل يجوز السلم في التبر على رواية كتاب الصرف لا يجوز وعلى رواية كتاب
التسعة يجوز في الفصل الثاني والعشرين من المحیط البرهاني

رجل اشترى ارضاً ثم استحق رجل بقتل العاصي وطلب الشراء الثمن من البائع فذفع اليه ثم ظهر فساد
العصا بغيره في الاثمة فليس للمشتري عليه ان يسترد الارض من البائع لانها متاعا بالبيع بالتعاطي و
لوم تبر او قول العاصي ففني للسحق ففسخ البيع ثم ظهر فساد العصا بالاستحقاق فظهر فساد
الفسخ اما ههنا فالعاصي ان تباي ففسخ رجل قال لاخوان اناس يشترون ارضك هذا بالقي ورم فساد
بعته منك بالف ورم فقال اشترته بها يكون بعبان لم يكن على طريق الهزل فان اختلفا انه كان
هزل او جده فالقول قول مدعي الهزل لان دلالة الحال يدل عليه فان الاول قال ذلك على معنى انك

ملكك شيئا لقيمة فلا تظهر من نفسك ضعف الحال واثبت في بقول ذلك رد عليه لكن منع ذلك
اللفظ يصلح بها اذا ثبت انهما لم يبالا به فان اعطى شيئا من الثمن فقبض على ذلك على الجدة
ولم يسمع دعوى الهزل منه بعد ذلك جواهر الفتاوى

والتعاطي انما يكون بها اذا لم يكن بناء على بيع فاسدا وباطل سابق اما اذا كان بناء عليه فلا
في نوع في التعاطي من بيع البرازية

واذا تواضع رجلان في السركة بجزء الشهود على ان يتباييا بجزء بشئ يخاف البائع ان يفض
منه ثم قال البائع في مجلس اخيه بعتك بالف وقال لا فقلت صح البيع عندني خيفة الا ان يوزا بالبناء
على المواضعة فينشد بغيره العقد فاسدا غير موجب للملك وان انقل بالقبض وهذه المسئلة على اربعة
اوجه اما ان يتعاقا على الاعراض وعلى البناء وعلى ان لا يجرهما بشئ او يجلها بان يدعى احدهما البناء
والآخر الاعراض وعندني خيفة يجوز في الكل الا ان يتعاقا على البناء وهذه ما يفسد في الكل الا ان
يتعاقا على الاعراض والاصل انه جعل صحة الاجاب اولى لان العقد في الظاهر جهة وهما اعتبر العا
وهو تحقيق المواضعة ما امكن واذا تواضعا في السركة على البيع بالف وعقد اعلائية بالتعنين على ان
الابادة سمعة ونضا وقاع على ذلك فالتن الثان هذه وعندهما الف لما رآهم

كافي في آخر بحث الاقرار

وفي الايادات اذا اشترى وقرحطب في المصطفى البائع ان يأتي به الى منزل المشتري ولو ملك
في الطريق يملك من مال البائع تحيط برهاني

وفي الفتاوى اذا ادعى داراني يرد ان انما ملكه وان اياه باعها منه حال بلوغه بغير رضاه وقال
صاحب اليد ان اباك باعها متى في حال صورك ان القول قول الابن لانه منكروا ملكه وقد قبل قول
قول المشتري وانه يخرج من العبارتين وهذا القول قول الابن الى الصواب عندني فان اقاما البيينة فالبيينة
بينته الابن لان بيئته تثبت فساد العقد وان ادعى البائع بيع الوفاء وادعى المشتري بيع البات
فان كان الوفاء شرط في البيع فهذا البيع فاسد وصارت مسئلة في الحاصل ان البائع ادعى فساد
العقد والمشتري ادعى الصحة وان اقاما البيينة فالبيينة بينة البائع لانه يدعى ادا بخلاف الظاهر فيسقط الوفاء
خلاف الظاهر في البيئات وان لم يكن الوفاء شرط في البيع فالبيع جائز ولو لم يحنز والقول قول
من يدعى الوفاء والبيينة بينة صاحبه لان بيع الوفاء حكم الاتن وهذا جتماع الاتن والبيع في الدقوى يقتضي
بالبيع عرف ذلك في موضعه وفي الامالي رواية بشر عن ابي يوسف رجل قرأه ففعل كذا وهو مستكره
واقام بيئته على ذلك واقام الطالب بيئته انه فعل كذا وهو غير مستكره ووقفا واداه ولم يدعيها
الا فعلا واداه فالبيينة بينة المقر وان لم يكن لها بيئته فالقول قول الطالب تحيط برهاني

فی مابین زوجین

وحتى سيف الأئمة ات ملى وصلى باع كرم صتي وبلغ الصغير وادعى غيبنا واقام الشري بنية ان قمعة
الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فنية العنبر اولى فنية في باب ربيع البنين المتناوين
ع باع ضبعة ولده فاقام الشري بنية انه باعها في صغره بثمن المثل والابن بنية انه باعها في
حال البلوغ فنية الشري ولى ع بنية الابن اولى ولو اقام الباع بنية انى بعها في صغرى واقام الشري
بنية انك بعها بعد البلوغ فنية الشري اولى لانه ثبت العارض فنية في الباب الرابع
ط ادعى الشري بعبا باء والباع بيع الوفا فالتقول للباع وان اقاما البنية فالبنية بنية مدعى الوفا
فنية

法

تخرج آخره في بيان ما يتم من العقود بشرط واحد وما لا يتم الاصل ان كل عقد يصلح الواحد فيه وكذا
من الجائزين يتم العقد فيه بشرط واحد ويعتوم ذلك مقام الشترين وكل عقد لا يصلح الواحد فيه وكذا ان
الجائزين لا يتم الا بالشتر الواحد وعلى هذا ما يلى احدها ببيع اذ قال لا اخذ يعني هذا العبد بالغ ورسم
فقال بعت لا يتم البيع ما لم يقبل لا فخر اشترى والثانية الا قاله اذا قال افلنى فقال افلت لا يتم الا قاله و
الثالث الاجارة اذا قال اجوني فقال جوت لا يتم الاجارة والثابعة النكاح اذا قال ارجل المرأة زوجتي
فكك مني ففالت المرأة زوجت يتم النكاح وان لم يقبل الزوج قبلت الخامسة الخلع اذا قالت المرأة
لا زوجها افلنى بائة ورسم فقال الزوج قد فعلت ثم فعلت الخلع وان لم تقبل المرأة قبلت وبئله لو قالت افلنى
ولم تذكر المال فقال الزوج قد فعلت لا يتم الخلع ما لم تقبل المرأة قبلت وآت ستة اذا قال لابن الكفل
بنفسى او قال لرجل اخر الكفل بنفسى فان فقال كفلت تمت الكفالة وآت ببيع نفس العبد من العبد اذا قال
المولى اعبدك اشترى نفسك متى بالغ ورسم فقال العبد اشترى نفسك متى بالغ وان لم يقبل المولى قبلت والثامنة
الهبة اذا قال لابن هب لى هذا العبد فقال وبعت تمت الهبة وان لم يقبل لا فخر قبلت وآت تسعة الازاء
مومن عليه الدين اذا قال لمصاحب الدين ابرئنى مما لك على فقال ابرأك تمت الازاء وان لم يقبل لا فخر قبلت
هذه الجملة في بيوع الواقعات في باب البيوع المجازة بطلامة الواو وانه اعلم وخبره بربانية
والرد بالعيب وبخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارد هذا الثوب المبيع عليك اليوم فقد رخصت
بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول بطلت ضارنى عذاوله الحين راكثر من ذلك بطل الشرط
وله الرد بالعيب وخيار الشرط وغرل القاضى بان يقول الامام للقاضى اذا وصل كتابى ايك فانت
مغزول قبل يصح الشرط ويكون مغزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مغزولا وبه ينبنى كذا فى العمادية
والاستروثنية وانما لم يبطل هذه التصرفات بالشرط انما لانها اتمت من معاوضات غير مالية او من

شبهات او من اسقاطات

اقول ما ذكره انما يدل على بطلان متيق بطلان فيما العيب بالشرط واصله ضيا بالشرط لا على انها بطلان
بالشرط العاصد كما يخفى وكذا ما ذكره في قول القاضي انما يدل على عدم صحة متيق قوله بالشرط لا على
بطلان قوله بالشرط العاصد كما ترى ثم انه قد رآته في العاوية ان ظهير الدين الرغيباني قال وعن نشتي
بصحة متيق القول بالشرط وكذا كان فتوى عمي وبغزة وفي موضع آخر وهو فتوى شمس الاسلام ابو جندب

شيخ الاسلام

باب في رتبة واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء استي بسبب البيع او لا وسواء اشار الى مكانه او اليه وهو حاضر مستورا ولا مثل ان يقول بعت منك ما في كتي وعامة الشيخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز هذه وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة البيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالكتاب ما ذكره شمس المآلة وصاحب الاسرار والزيادة من ان الاشارة اليه والى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشترطه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع مثل ان يشتري ثوبا في جواب او زينا في زقي او حنطة في غزاة من غير ان يرى شيئا ومن ان يقول بعتك درة في كتي صفتها كذا او لم يقل صفتها كذا او هذه الجارية وهي حاضرة متعينة بعد القول بجواز ما لم يعلم جنسه اصلا كان يقول بعتك شيئا بعشرة كذا في فتح القدير

بحر في قوله شراء ما لم يره جاز

اقول هذه التمثيلات ليست في مجزها واذ بيع فتح القدير شيخ الاسلام

فتفتح سكيل هاد وبر ومنه ج خذ به بيع وفارو پيشان اذا قاله بيع ابن بيع ميراث شود ياني اجابوا ان ورشته يقومون مقامه في احكام الوفاة وما قولهم خذ به بيع وفاحد ودر بر بركري ووقت بيع بات يا بيع وفا يا بخشيدان بقرقات نافذ باشد ياني اجابوا جميعا

في جامع الفصولين

فتفتح مردى ملكي خذ به شرط انك هر وقت كه اين بايع بها باز دهر شترى بيع باز دهر يابان شرط كه چون بها باز دهر فلا بيع بينهما ثم الشترى باه من اخو سباعا با تا قبل بغيره البيع ان في فليس للبايع ان استرداه كبيع الشترى شرا فاسدا وقبل الشترى لا يملك بيعه وعليه الفتوى فلم يجز ان ياتي والفتوى على ان بيع الوفاة وتوقع عليه احكام البيع الفاسد الا ان الشترى لو باعه من اخو فللبيع الاول اخذه كما باه الشترى من الكره من اخو وزايد البيع وفارو كذا زيد البيع فاسدا فيضمن بالفتوى لا بد من كذا زيد الغصب وان في فتيان ومشيخ زمانه ان الشترى يملك ذوايد البيع وفارو ولا يضمنها بالتلفها

منه ايضا

والتعقيب بدعوى الشترى مال ان الباع لو ادعى ان الشترى باق المالك لم يآمره لم يقبل ايضا قال في الخلاصة والبرازية عبد موقوف رجل في يد اخو باه رجل قال الباع بعت بلا امر المالك وهرين على ان الشترى ان باه بغير امر المالك لا يقبل لثباته في حليف المالك وكذا الواو على الشترى ايضا ف والعقد دون الباع واسله ان من سعى في انقض ما تم من جهته لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقضه ثم ادعى ان الباع باه قبله من فلان العايب بلذا وهرين يقبل لثباته في وجه جارية واستولها الموصوب له ثم ادعى الواهب انه كان در بها او استولها وهرين يقبل لثباته

العقود

والعقود انتهى وعلته في التثنية بان ثبوتها من حقوق الطبيعة كالسيرة والاستيلاء و التا قضي فيه لا يمنع صحة الدعوى قال في فتح القدير وعندي ان هذا غير صحيح لانه انما قبل في الطبيعة للحفا ولا خفاء في السيرة والاستيلاء ولا لا يعني على العاقل من نفسه فيجب ان لا يقبل ثبوتها من قولكم بيينة انتهى والجواب انه انما قبل وان كان ما قضا حلا على انه فعل ذلك ثم ندوم وناب اني ثباتي فاقرب سيرة او استيلاءها او عتته فقبل حلا لخروجه عن المعصية بخلاف التا قضي في دعوى الملك فانه غير مسموع بحر قيل السلم في قوله ولو باع

اقول لم يرف في كلام احد من الفقهاء استثناء التا قضي الذي ان به المدعى بعد ما ندوم وناب عما قبل من التا قضي لان من الدعوى وان يقبل اذا كان كذلك فلا يخرج وجهه عن المعصية فكلما نه بخلاف ما اتفق الفقهاء من ان التا قضي فيما لا خفاء فيه يبطل الدعوى مطلقا نعم استثنى بعضهم التا قضي فيما لا يحتمل التعذر وادعى انه لا يمنع صحة الدعوى كما ذكره في فتح القدير لكن ما ذكره الفتح من انه يجب ان لا يحكم بيينة متبقي على الاط الدعوى في تبسرها واستيلاءها والظاهر انه لا يشترط اتفاق لان البينة في مسئلتنا تقوم على تحريم

الفرج شيخ الاسلام

وقوله عند القاضي ليس بعيدا في البينة ان الاقرار عند القاضي وغيره سواء الا ان البينة يختص بمجلس القاضي فلهذا ذكر قوله عند القاضي انتهى بحر بعد ذلك المحل في قوله وان اربابايع اقول نعم اقراره عند القاضي وغيره سواء في التنازع العقد لكن ذكر قوله عند القاضي ليقع بطلان القاضي البيع او لو لم يترعه القاضي لا يمكن للقاضي ابطاله لعدم قبول البينة على اقراره فلا يثبت اقراره عند القاضي ثم قوله الا ان البينة يختص بمجلس القاضي لا اساس له فيها كما لا يخفى شيخ الاسلام باع شيئا وزوجه او بعض قاربه حاضر ساكت ثم ادقاه لا يسمع واذا رآه القاضي في فناء واد انه يسمع في الزوجة لا في غيرها واذا رآه فوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان سكوتة وقت البيع والتسليم والجار لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتعرف الشترى فيه زرها وبنا رجبت يستطد دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طاع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع ففوتى ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلاف ما بين ابى ليلى

برازية

وتو قال للمص باع ملك غيري لانه كان اولى لانه لو باه لنفسه لم ينفذ اصلا كما في البايع ولا يبران يقول بغير اذنه فيكون فضولي ولو قد تعرفت الفضولي كانه باعها فضولي من رجل وزوجه باه منه اخو فاجزا معا ثبت الدعوى فتصير مملوكة لازوجه ولو زوجها باهها كل من رجل فاجزا بطلا ولو باهها من رجل فاجزا انتصف بينهما وبغير كل منهما بين اخذ النصف او الترك ولو باه فضولي واخوه اخو او ربه او زوجه فاجزا معا ثبت الدعوى فيجوز البيع ويبطل غيره لان البيع اقوى وكذا ثبت

الهيئة اذا رويته فضولي واجزه اخذ وكل من العتق والكتابة والسياسة حق من غير حالها لا زمة بجلتها
غيرها ولا جارة الحق من الامن لا فادتها ملك المنفعة بخلاف الزمن والبيع الحق من الهيئة لان الهيئة
تبتل بالشروع فبقا لا تبطل بالشروع كهيئة فضولي عبد اوسع اخذها به سويان لان الهيئة مع العتق
تساوي البيع في افادة الملك وهيئة الشارع فيما لا يتسم صحيحا فاذن كل النصف ولو باع فاصاح
اجل واحد فاجاز المالك لم يجر لان فائدة البيع بثوت ملك الرقبة والعتق وبها حاصلان للملك
في البدلين بدون هذا العقد ولم ينفذ فلم يلحقه اجازة ولو عصبيا من رجلين وبناها واجاز المالك
جازه ولو عصبيا اتقن من واحد وعقد العتق وتا بصانم اجاز جاز لان العتق لا يتعين في الحاشا
وعلى كل واحد من العاصبين مثل ما عصبه كذا في فتح القدير من آخر الباب واما وصية الفضولي كما اذا
اوصى بالمال من مال غيره او بين من ماله فاجاز المالك فهو خير ان سلمها وان شأ لم يسلم كهيئة
كذا في الفتية من الوصايا وبه علم حكم بية الفضولي وسباني في التصحیح بيان صلح الفضولي والظاهر من
ووعهم ان كل ما صح التوكيل به فانه اذا باشره الفضولي يتوقف الا ان شرطه السابق انشر

بحر في بيع الفضولي في قوله ومن ملك غيره

ولو شره اياه وكيله فاستولاه الموكل فاستحققت اخذها المبتغي وعقودا وقية وله من المشتري و
يرجع بيمين وقية الولد على الباع والوكيل هو الذي على الحصة فيه اذا باع التزم منه السقاة للوكيل
الا يرى ان الحصة في العيب للوكيل دون الموكل ولو غرته واخرته اثماته لغيره امانته يتولاه
وعلى هذا الا دون الكتاب وقن وصبي والمضارب والمفاوض وشريك الصانع يجوز بيع مولاه بغير
الفاش عن ابى حنيفة لا عندنا رحمهم الله ولو شره وابيسيره او بغير العتق نفعه شره او لم على انفسهم
واما الاوليا والاب وجد وصبي وقاض فلم يبيع ببسيرة العتق لا بفاحشه وكذا شره او لم لو شره مضافا
او مضافا ومن او شريك عتق بفاصل العتق يصير حاشا قال لا عمل براكب او لم بقل ونفعه عليه وبسيرة الحاشا
يجوز الا في ربيعة اخذ ما مديون الا دون باع من مولاه الثاني ويض مديون واما وصية بعد موته فلو
باع تركته لبيته وفان يبيع وهذا من عيب المالك الخلف ملك الحاشا لا المالك الثاني كذا بيع رب المال
المضاربة الرباع وبعض باع من داره لم يجر عند ابى حنيفة ربح اصلا وعندنا يجوز ببلها بارة لا بها انشر

منه في البيع والعقود

اقول الذي يند على انفسهم هو شره او لم بالعتق الفاشر بخلاف المعروف والعادة كما ذكره انفا
لا بالعتق البسيرة كما فصل في العادة شيخ الاسلام
وذكر في نواید بعض المتأخرين استفتى الصدر السعيد تاج الدين احمد بن عبد العزيز والقاضي الامام صدر

الائمة احمد بن محمد بن محمد والشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز المصنف في الشيخ الامام
علاء الدين عمر بن عثمان السمرقندي الشهير بدير رحمهم الله انذرا في حردى ملكي فزير بشرط انك موقوف
اين باع بها بوي باز وده شري بيع باز وده باء ان شرطه چون بها باز وده فذا بيع بينهما وقض كرد
بدین بيع بيع ملك مشري بود ياني كتب برمان الدين صاحب المحيط عن بيه الامام تاج الدين شمس
واسه اعلم وهكذا اجاب ظهير الدين ومدر الاية واجاب علا الدين شود وحق انتفاع واسه تعالى
اعلم واما قولهم ان مشري بيع رابكسي وكر فزير بشرط بيع صحيح بيع اول راسد كذا كذا وده فذا بيع
ملكه ياني رسد فذا بيع وربيها مالت فاسد كذا برمان الدين وظهير الدين في رسد وكتب صدر الاية في
چون برمن تسليم كرده باشد وكتب علا الدين بدر اين بيع درست في بود وهكذا اخذ جدي واولاده
وعلى هذا اتفق شيخ زماننا ان المشتري شره اجاز لا يملك البيع من غيره و عليه الفتوى وسئل صدر الشهيد
صام الدين عن البيع بشرط الوفا بجملة بها جاز او بغيره فاسد فان كان فاسد ينبغي ان يوفى عليه حكم
العتق والناسد حتى لو باع على مشري من غيره يجوز وان كان بها جاز ينبغي ان لا يبيع لصاحبه حتى العتق عند
فتنا ديه الذي جعله ثمنا اجاب رحمه الله الفتوى على ان هذا البيع فاسد ويوفى عليه احكام البيع الثاني
وكمن اذا باع على مشري من ملكه من غيره يبيع لبايع الاول من الاستدلو فكذا هذا واسه تعالى اعلم وسئل
رحمه الله لو ان المشتري اكل من غلات الكرم والارض وسكن في البيت فاراد الباع ان يحطم من ديه
مقدار ما يستوفى في المشتري من ملك الباع هل ذلك اجاب قدم الجواب المذكور فينا سبق من كلامه
ان حكمه حكم البيع الناسد واسه اعلم فتبين من هذا ان زوايد البيع بها جاز او بغيره لا يبيع بها جاز
ما اخذاه الصدر الشهيد والحكم في البيع الفاسد ان المشتري شره فاسد الاستهلاك الزوايد بان استهلك
ثلث الكرم وزرع الارض يوم وان ملك من غير صفة لا يضمن الزايد المقتضوب وفتوى جدي شيخ الاسلام
واولاده وشيخ زمانهم على ان الملك يثبت للمشتري شره جازا في زوايد البيع ولا يلزم لو استهلكا عليه

استفتى اية زماننا واستادنا

وذكر في نواید بعض المتأخرين سئل الشيخ الامام مناج الدين محمد بن محمد الحسيني فزير به بيع وفاخذ ودا
بريكري ووقت بيع بات يا بيع وفاخذ شيدين بقرقات ازوي فاذ فاشد ياني اجابوا جميعا في واسه
تعالى اعلم واما قولهم فزير به بيع وفاخذ يبيع ان يبيع برك ودي ورثة ورايراث شود ياني
اجابوا ان ورثة يتوهم معناه في احكام الزمان وسئل صدر رحمهم الله حردى فانه فزير به بيع وفاخذ
بنا ان فانه با در حاشا ان زرافت سماوية ملاك شديقة ان كچه ملاك شده باشد فزير به
بود وقاضى فزير به را بر اقلت جبر كذا ياني اجاب علا الدين اختيار بود فزير به را فزير به فزير به
وخواه عصبه كير ووصية ودي از بها زور ودا جواب مناج الدين في وكذا يعني لا يكون عليه ضمان ما

حاشا

حكمت بغيره على الاقالة واجاب علما الدين بدرضا من بنود وجوب سيم بغيره ما يقع اقل كنه وما قولهم
 ان فوزه خود بنا را ياد درختان را هلاک کرد یعنی مستهلك بروی باشد یا في اجاب علماء الدين باشد
 واجاب علماء الدين في وفي فوائد عمی حرمانه سئل مولانا رحمه الله اذا انتقص المبيع في يد المشتري شرا جازيا
 ما الحكم فيه اجاب حكم ان الباع بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك قال وكان شيخ الاسلام عاوية
 وبعض شيخ سمرقند على ان له ان يملك حصته النقصان من الثمن بالتمام بلغت ويسترد ان زاد في الثمن
 على الثمن قال نعم وافاد والدي انه لا يكاد يقع هذا الا في النظر ولا نظر في هذا البتة وايضا ذكر في فوائد
 رجل اشترى رصاع شجر رصاعا جازيا ثم فرق بعض الاشجار وادار فانهم بنوا ما مل للبائع ان يملك
 حصته النقصان من الثمن اجاب لا ويكون للخيار كما ذكرنا قلت وفتوى ائمة زماننا ومن ادركنا من ائمة
 وغيرهم على غير هذا الاختيار الذي حرمنا اختيارا وواجبا حكم الدين وقالوا بانه اذا انتقص المبيع بيع وفار
 في يد المشتري تسقط حصته النقصان من مال الوفاة ويقسم مال الوفاة على قيمة الباقي والباقي فاصا
 الباقي يسقط وما اصاب الباقي يقع كما هو الحكم في الدين بانه لو اشترى دارا قيمتها الف درهم بائة فخرت
 الدار وصارت قيمتها خم مائة يسقط من ثمن الوفاة خم مائة وكذا في كل ما اشترى بائة ولو اشترى بائة
 واشجاره يضمن قيمته كالمثلين ورايت في فتوى اجاب عنها جدي رهن خانه كروى رانا وادان نها و
 بران سبب وديار بيفنا وحصان نقصان بر رهن باشد يا في اجاب رحمه الله في وانه تعالى علم وحنان
 نقصان رهن چنانكه معهود است باشد عهده

باب البيع الناس آفة لكونه عهدة الى لف الدين كما في فتح القدير وصرح الولوالجي من الفصل الثاني
 بانه معصية يجب رفعها وسياتي في باب الربوا ان كل عهدة فاسد فهو ربا بحر لابن القيم
 قال شارح ينصدق بمن الحمران باعها او كسل له ثمن البتة فيه وقوله انما يملكه فلا يملكه مفتوض ببل
 او كسل بشر او معيت له ان يملك بشره وان لم يملكه ومثا اذا مات ذمي وله عهدة فلهما ان يامر
 ذميا ببيعها مع انه لا يملكه بنفسه ومثا المسلم الوصي لذمي يملك ذميا ببيع عهده مع انه لا يملكه وقد كتبنا في النوا
 عز هذه وفي فتح القدير يري ان يقال اذا كان حكم هذه الوكالة في البيع ان لا يستفيع بالثمن وفي الشراء ان
 يسبب الخنزير ويرحق الحمر او يخلها بغيره فغير معتق لها بده وكل ما هو كذلك ليس بشروع وقد روي
 عن ابي حنيفة ان هذه الوكالة تارة ما يكون من الكراهة ولا يفسد الا اربعة اشهر ثم فاقى فائدة في الفتوى
 انتهى بحر في قوله ولو امر ذميا بشراء عهده

واهل يتعين رد العتق من من الثمن بعينه في البيع الفاسد ام لا قيل يتعين لانه قبض مضمون بالشلف
 كالعقب وقيل لا يتعين لانه ملكه بالعقب مضركا لو ملكه بالعقد كما في البيع الصحيح والاول اصح وهو
 رواية ابي سليمان والثاني رواية ابي حنيفة قيل على هذا لا يطلب له ما ربح في الثمن عهدها كما في المفتق

بحر في البيع الناس

فتحة شرا بغيره ودفع ما يضره عوضا عن الدار ثم استحق المبيع يرجع على بائعه بغيره ولو اعطى
 عوض الدار ثم عوضا يرجع بالدار ثم لا يرجع الوض من و ان لم يصح بيع الاول بخلاف الدار بغيره
 لم يكن عليه وراهم فلم يصح فابعد اذا انتقص شرط من الجانبين في الصرف فليس تزوجها بائة دينار
 ودفع اليها كسب حنين دينار كما فاستحق المبيع يرجع على زوجها بخمسين دينار جامع

المضولين في البتة وسعته

واش ريقوله لانه الثمن الاول الى ان الاعتبار لما وقع العهدة لا تقدم ولا قال في فتح القدير لو كان
 الثمن عشرة وما يرد دفع اليه الدار ثم عوضا عن الدار ثم ثقلوا وقد رخصت الدار ثم يرجع بالدار بغيره
 وقع العقد عليها لا بد دفع وكذا الورود بالعيب وكذا في الاجارة لو فسخت ومن فسخ الفسخ كالا قاله
 ما لو تقدم عقد الدار ثم جدد ابدارها او على العقب الفسخ الاول وكذا الوعدة ابتمن مؤجل ثم جدد واجل
 او على العقب ولو عقد ابدارهم ثم كسدت ثم ثقلوا فانه يرد ثمن الدار ثم الكاسدة اما لو جددوا بغيره
 اكثر او قل فلا وهو حط من الثمن او زيادة فيه وقالوا لو باع بائني عشرة وخط عنه درهمين ثم عقدا
 بسعة لا يفسخ الاول لانه مثله اذا الخط يلحق باصل العقد الا في البهائم فيجوز لو كان حلف لا يشترى
 بائني عشرة ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض للبائع بعد ثمنك فان باعه جاز وانفسخ الاول ولو
 قال بعد لي او لم يرد على قوله بعد او زاد قوله من ثمنك لا يقع في الوجود لانه توكيل ولو باع المبيع من البائع
 قبل القبض لا يفسخ البيع ولو لم يرد منه قبل القبض انفسخ اذا قبل ولو قال البائع قبل القبض عهدة فاعهده جاز
 العتق عن البائع وانفسخ البيع عهدة الى حنيفة وعنه ابي يوسف رحمه الله العتق باطل وفي الفنا وى القصوي

بحر في الاقالة

بحر في الاقالة فاجب
 اقول بخلاف الفسخ بالف لعدم لزوم الثمن فيه والعهدة انما يجب بهلاك المبيع كافي قاضيان وجامع
 المضولين في بيعه ما دفع
 وفي قوله ملك المبيع رد على من قال انه انما يملك التصرف دون العين ومنه العاقبة وما ذكره قول ال
 ببيع وهو المضمون عليه في كلام محمد وهو الصحيح المحار فانه قال ان المشتري ضم له من يدعيه لانه يملك رقبته كذا
 في جامع المضولين بدليل ان المشتري اذا عهده بعد قبضه صح وكان الاول له ولو باعه كان الثمن له ولو بيعت
 وار الى جنبها فالتسعة للمشتري ولو عهده البائع لم يمتن ولو سدد البائع من المشتري بعد قبضه قطع كافي
 يجوز هذه كلها اثرات الملك وبدليل وجوب الاستبراء على البائع اذا ردت الجارية عليه ولو لا خروجها
 عن ملكه لم يجب بحر في احكام البيع الناس في قوله قبل المشتري

رجل قال لغيره لك في يدي ارض حرة ثلث وثلثا فباعها مني بائة وراهم فقال ميت والبائع لا يبرحها جاز

وَأَن كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَاصْبِرْ فِي الْبَيْعِ الْهَامِ

وقته بهذه الاجال انما لو تباينا الى هبوب الريح او مطر السماء ثم تراينا على اسقاطه لا ينقلب الوعد
جائزا لان هذا ليس باجل بل هو ما يكون منتظرا لوجوده وهبوب الريح قد يتصل بكلامه فخرنا انه
ليس باجل بل هو شرط فاسد كذا في استخراج التوابع بحر في البيع العاصم في قوله يوطن
ولو اسقط الاجل

وفي شرح ادب القاضي للمخالف وذكر بعض في شرح المبسوط انه عالم يتفق اثنان عدلان من
الاطباء لا يثبت العيب في حق توبة المحضومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث
في مثل هذه المدة عرف ذلك يقول الواحد او المثني اذا اشكل عليهما ذلك اختلفوا فيما بينهما فانه لا يرد
على البائع بل يكلف وان كان هذا العيب يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده يقول الواحد
لا يرد ويكلف البائع وان عرف وجوده يقول المثني ذكر في الاقضية وفي القدر وترى انه يرد بقولها وكذا
ذكر بعض الشيخ في شرح الجامع وعن ابي يوسف انه لا يرد بقول المثني ويكلف البائع وفي ادب القاضي
للمخالف ان كان قبل القبض يرد بقول المثني وبعد القبض يكلف البائع وان كان عيبا لا يقطع عليها
الا التمسك بالحبل وما شابهه فالقاضي يريها التمسك بالواحدة العادلة تكفي واثنان احوط فاذا قالت
واحدة عدلة انها صلي او قالت ثنتان ذلك يثبت العيب في حق المحضومة فبعد ذلك ان قالت
او قالتا حدث في هذه البع لا يرد على البائع وان كان ذلك قبل القبض فذلك لا يرد بقول الواحد
ولم يرد بقول المثني وذكر بعض شيخنا ان على قياس قول ابي حنيفة لا يرد وعلى قياس قولهما يرد
وذكر المخالف في ادب القاضي انه لا يرد في طاهر رواية اصحابنا وفي القدر وترى انه لا يرد في المشهور
من قول ابي يوسف ومحمد ويكلف البائع فاذا اختلفت ثايت شهادتين بنكوله فيثبت الرد وروى
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة مطلقا انه يثبت الرد بشهادتين وعن محمد بن رواحة ابن سماعه مطلقا
انه يثبت الرد بشهادة التمسك فيما لا يقطع عليها قال الا في الحبل وفي التوارد من ابي يوسف ان قبل
القبض يثبت الرد بشهادتين وكذا ما بعد القبض كخط برهاني

ثم في الجمل المسطور اذا باع من غيبان وعلم به المشتري فله الحيا وان شأ رضى به وامك وان
شأ رده ذكر المسئلة في الاصل وفي الجامع الصغير وتفسيره المسئلة رواية فيعن اشترى شيئا وصار
مقبونا فيه غيبا فاشأ ان لا يردّه على ابيع بحكم العبن واليه اشأ رحمه رحمة في الكتاب الصلح عن
العيوب وقال القاضي الامام ابو بكر النسخي يكي عن مسأوده انه كان يقول في المسئلة رويتان عن اصحابنا
وكان يعني برواية الرد رفعا باناس وقد ذكرنا هذا فيما تقدم وكان القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر
والقاضي الامام ركن الاسلام ابو بكر الزرخي والقاضي الامام جمال الدين الريدوني وجهي يفتنون ان

الباب

ابایع ان فال لهرتري قیمة مناعی کذا او قال مناعی ریساوی کذا فاشتری بنا و علی ذلک تم طهر بخند
ان لا رد و حکم التقریر اما اذا لم یقل فلیس بالارد و غیرهم کانوا لا یفتنون بالارد علی کل حال و الصحیح ان ینفی بالرد
اذا وجد التقریر و بدونه لا یفتی بالارد
محیط برهانی

المعروف يرجع باءه الا ومن اما بعد الما وضعت او قبض يكون للرافع كالوديعة والجاردة اذا ملك الوعد
او العين المتأجرة ثم جاز رجل واستحق الوديعة او المتأجرة وصنع المودع او المتأجر فان المودع او
المتأجر يرجع على الرافع بما ضمن وكذا اكل ما كان في معناها وفي ال جاردة والهيئة لا يرجع على الرافع بما ضمن
وكذا اكل ما كان في معناها لان قبض المستعير كان لنفسه رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها ثم جاز رجل
واستحقها فان المشتري يرجع على الباع بالثمن ونسب البنا الى الباع ويرجع على الباع بالثمن وبقيمة البنا
بنيها فان كان المشتري بنى بالمقبض والجار والذئب والساج فانه يرجع بقيمة البنا وعلى الباع يوم يسلم الى
الباع فان كان المشتري انفق في البنا عشرة الاف درهم وسكن فيها زمانا حتى خلق البنا وتغير وانهدم
بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان يرجع على الباع الا بقيمة يوم يسلم البنا الى الباع فان كان المشتري
انفق في البنا عشرة الاف درهم ثم على المقبض والجار والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق
لا يوجد الا بعشرين الفا او اكثر فانه يرجع على الباع بقيمة البنا ويوم يسلم ولا ينظر الى ما كان انفق فيه فان
استحققت الدار مع البنا والباع غائب والمستحق اخذ المشتري هدم البنا فقال المشتري ان الباع قد غرق
وهو غائب قال ابو حنيفة لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤجر بالهدم ويرفع الدار الى المستحق فان حضر الباع
بعد الهدم لا يرجع المشتري على الباع بقيمة البنا وانما يرجع عليه الا اذا كان البنا قائما فيسلم المشتري البنا
الى الباع فيهدم الباع ويأخذ النقص فاما اذا هدمه فلا شيء له على الباع وان حضر الباع وقد هدم المشتري
بعض البنا وبني البعض كان للمشتري ان يأخذ الباع بقيمة ما بقي من البنا قائما ويسلم اليه فيهدم الباع باقي
فيكون النقص وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص له ولا يسلم البنا فخذ الكفاية في قول ابي حنيفة وابي
يوسف في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن ابي حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يتوهم البنا ثم يقول للمشتري
انقصه فاحفظ النقص فاذا اطوفت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البنا وذكر الطحاوي رحمه الله
ان المشتري اذا انقص عليه البنا وسلم الى الباع فانه يرجع على الباع بالثمن وبقيمة البنا وبنيها وان لم يسلم
النقص الى الباع لا يرجع الا بالثمن وهذا أقرب الى النظر

وكونه باع فاسدا واستلم ثمنه من غيره وادعى ان انا في كان قبل فسخ الاول وضمه وزعم
المشتري اننا في انه كان بعد الفسخ والتبضع في الاول فالقول له لا للبايع وينفسخ الاول بتبضع الثاني في انفسخ
بحر في قوله ولكل منهما فسخ

باب فيار العيب الثامن من عشر على عيب فقال للبايع ان لم ارد اريك اليوم رضى به قال فخرنا

باطل ولا ارد التمسع قال البايع ركبها بعد الشعور على العيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبها
لا ردّها عليك فالتول قول المشتري العكس اطلع على عيب قبل القبض فقال المشتري للبايع ردّه
عليك بطل البيع قبل البايع اولا والكل من البرازية وفي السراج الوهاج وان قال ذلك لم يقف
لم يكن ذلك ردّا لما قبل البايع قبلت او ردت ثم اذ اردّه برضا البايع كان فسخا في حقها بيمينها
حق غيرها
بحر في بيان تنبيهات مهمة من حيل العيب

الثالث عشر قال البايع بعته لك معينا بهذا العيب وقال المشتري اشتريته سليما فالتول المشتري
ثم رقم انه ينبغي ان يحكم الثمن بين ان كان الثمن سيرا فالتول للبايع والا فالتول للمشتري اذ ان المشتري
حار بثمنه وما يردّه ثم اعطاه عوضا وراهم ثم ردّه بعد شهر عيب وقد انقضت مهلة التمسع فله ان
يطلب من البايع عين الثمن وبمثله اجاب في الاقالة اذا وقع مكان الثمن حفظه وصي وما قبلها
في القينة التي اسعش الموصى له لا يملك الرد بالعيب الا اذا لم يكن وارثا لذكره في التصوي
واكمل في بنات آدم عليه السلام عيب لكونه منقضا بخلافه في البهايم لكونه زيادة انتم

بحر في قوله والشتر والالحجب

وفي جامع المصولين لو اشترى قنين فاراد ردّه واحد منها بعيب لا يشترط حضرة العن الا فوسوا
ردّه بقضا او رضاه ويقع الرد ولو لم يكن العيب حاضر ايضا وكذا لو اشترى اعدا لا يشترط
حضرة الا فوسوا ردّه بقضا او رضاه وانتمى وذكر من فضل الاحتياق شري فبني فاستحق نصفه
ورده المشتري ما بقي على البايع فله ان يرجع على بايعة بثمنه ونصف قيمته البناء لانه معزوف في النصف
ولو اشترى نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف فاحد ربع بقيمة البناء ايضا ولو كان
البناء في النصف الذي لم يستحق فله ان يرد البناء ولا يرجع بشي من قيمة البناء وشري دارا فاستحققت
عصتها ونقصت البناء فقال المشتري انا بئيتها فاربع على باي و قال بايعة بعته مبنية فالتول للبايع
شري نصفه فبناها فاستحق نصفه قبل القسم فالبيع نصفه الباقي ولو اشترى بعد القسم فالبيع نصفه
الباقي وسوا ربع اشترى ثم قال شري دارا مع بناءه فاستحق البناء قبل قبضه قالوا بئير المشتري اخذ الارز
بخصته من الثمن او ترك ولو اشترى بعد قبضه باخذ الارض بخصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو اخذها او
قلعها ظالم قبل القبض اخذها بجميع الثمن او ترك ولا يأخذها بخصته بخلاف الاحتياق انتهى قوله والقبس
والركوب والمد اواة رضا بالعيب لانه دليل الاستيفاء في ملكه اطلق الركوب وهو عقيد بما اذركها
في حاجته لا يصرح به وكذا المد اواة انما تكون رضا بيب واواه اما اذا ادوى بالبيع من عيب
قد برئ منه البايع وبه عيب او فانه لا يمتنع ردّه كما في اللؤلؤ الجية وفي خزانه الفضة اخلفا قال البايع
ركبها لحاجتك وقال المشتري لا ردّها عليك فالتول للمشتري فبئير العيب لانه في هذه الاشياء

لا تستط حيا رشرط لان الخيار هناك للاختيار وانه بالاستعمال فلا يكون مستطافا وقيد بهذه
الاشياء لان الاستعمال بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحق ما لان الناس يتوسعون فيه وسوالات
مكة اطلعت في البسوط ونقل من السرخسي في البرازية ان الصحيح ان الاستعمال مرة واحدة لا يكون رضا
الا اذا كان على كفة من العبد انتهى قوله لا اركوب للسرخسي اولا رد او شراء العلف اي لا يكون الركوب
لهذه الاشياء رضا بالعيب اطلعت وهو كذلك في الرد واما في السرخسي وشراء العلف فلا بد ان يكون لا بد
له منه لصعوبتها او لغيره او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان له به منه فهو رضا كافي الهداية و
في جامع المصولين ادعى عيبا في حمار فركبه ليرده فخرج من البيت وكبه جابيا فلما ردّه انتهى وفي البرازية
لو ركب لينظر الى سيرا او ليس لينظر الى قدما فهو رضا وفي فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فحلبا فهو عذر
واشترى المولف بالقبس اخذ به فحاجة الى ان كل يعرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد
والا رشم فمن ذلك البيع والعرض عليه وكبنا في الغواية الا في الدراهم اذا وجد بها البايع زبوا فافترضا
على البيع فانه لا يمنع الرد لان ردّها لكونها خلاف حقه لان حقه في الجيا فلم تمل الزبوا في ملكه بخلاف
البيع العين فانه ملكه فالعرض رضا بيبه ولا فرق بين ان يكون البايع في المشتريين قال اعرضها
على البيع فان لم يشتره منك فودة على اولا على المشتري وقيدنا بالبيع لانه لو اشترى ثوبا وعرضه على
الحياطة لينظره كيف يقدّمه لم يبطل حقه في ردّه بيب وكذا لو عرضها على المقومتين لينتقم لاني جامع
المصولين وفي البرازية لو قال له البايع بعد الاطلاع ابيعها قال نعم لا يمكن من الرد قال الشيخ
وينبغي ان يقول بل قوله نعم لان نعم عرض على البيع ولا تتركه وجها الاستقالة بعد الاطلاع
لا يمنع الرد بخلاف العرض ومن ذلك ان جارة والعرض عليها والمطالبة بالعتة والكتابة والارتم
وهذا اذا كان بعد العلم بالعيب فان اوجه ثم علم به فله نقضها للعذر وورده بخلاف الرتم لا رده
الا بعد الفك كذا في جامع المصولين ومنه ارسال ولد البقرة عليها لترضع منها او طلبه لبن ثا
او شرب اللبن ومل يرجع بالنقصان قولان وليس منه اكل ثم الشجر وغلدة العن والدرا وارض
الامة ولد المشتري والعارف كسب البيع بعد علمه ومزب العبد ان لم يورث العزب فيه فان اراد ردّه
ولا رجوع وليس منه جز صوف الغنم ان تنقصه فان لم ينقصه فله الرد وكذا اقطف الثمار ان لم ينقص
واستشكله في جامع المصولين بانه ينبغي ان لا يرد لانها زيادة منفصلة متولدة وهي تمنع الرد و
لم ارفها خلافا ولكن يظهر من هذا ان قنار وابتين ومنها كافي البرازية الوطى بكر الكانت او ثيبا
نقصها اولا فلا رد ولا رجوع وكذا الوقيتها بشهوة او لمساكن يرجع بالنقص الا ان يقبلها
البايع وان وطها الرجوع ان ثيبا ردّها وان بكر لا وسكنى الدارمى ابدا او حال الدوام ومنه سخي ارض
ورزاعها وكسح الكرم والبيع كذا او بعضا به الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والا عناق

مطلبا كذا في البرازية ومنها دفع باقي الثمن بعد العلم بالعيب رضى وفي الواقعات الهبة رضى وان
لم يسم العين الى الموصوب له لانها اقوى من العوض انتهى وقيل لو عوض نصف الطعام على البيع لزمه
النصف ويرد النصف كالباع وجمع عذات الصيغة رضى وكذا ذكرها لانه نصيب وفي فتح العذات هنا ان
خير العيب على التراضي عند ما يبطل بعد العلم به بان آخر انتهى الحكم الثاني في قوله ولو كان
بعضه اى بعض البيع

اراد رد المشتري بالعيب فقال الباع المبيع غير هذا فيقول قول الباع وان اراد رد الثمن لكونه زروفا
فقال الباع الثمن غير هذا فيقول قول المشتري لانه غير متين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والمبيع متين
وهو يدعى فسخ هذا العقد في هذا العين وهو ينكر برأيه

ح ولو قال المشتري للبائع ان لم ارده اليوم فقد رضىت بالعيب لى فله الرد انتهى من كلام

المفصولين في مباحث العيب

ولا بد للمسلم من فيدوا وان كان يكون العيب عند الباع الثاني ان لا يعلم به المشتري عند الباع الثالث
ان لا يعلم به عند القبض ونحو في البداية لكنه عبر في الردية وانما ذكرت به العلم لمنع في البرازية اشترى
خارجة وراى بها ردة ولم يعلم بانها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب لاراد لانه عيبه على ان تس
وذكر فيها قبله انه اذا كان جليا لا يخفى على الناس كالعور وكخوة لا يرد وان كان يخفى يرد وهو

العرف بحر في قوله من وجد بالمبيع عيبا

اقول هذا مذکور في ذيل النوع المذكور وعبارة البرازية وفي التوازل اشترى وبها ردة ولم يعلم بكونها
عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم لاراد وقال في المحيط والفتح ان كان عيبا بيتا
لا يرد ولا يرد له رحمه الله تعالى

وفي الغنية اشترى حائضا فوجد بعد القبض مكتوبا على باب وقف على مسجد كذا لاراد لانه علامة لا
تبنى الاحكام عليها اشترى ارضا فظفر انها ميثومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يهتدون

بها منه ايضا في قوله والسفر والماء في العين

ثم اعلم ان القاضي انما يحتاج الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب اما ان كان من اولى المعرفة نظر بنفسه كما
في البرازية ونظر امين القاضي كموكا في البايع واشترط العدلين منهم انما هو الرد وان اجر واحد عدل تو
المضمومة فيحلف البايع كفيها ايضا ولكن في ادب القاضي ما يخالف وفيها لاجرت اواة بانها حامل لردان
بالعدم صحته المضمومة ولا يقبل قول القاضي فلو قال البايع لبست لها باصرة اخذ القاضي ذات بصا
انتهى وقد تم ان البايع ان يتنص من العيوب مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه يستدعي الى البايع وقد قرع في
البرازية ايضا وفي تهذيب العنانس وتوافم البايع البينة انه حدث عند المشتري واقام المشتري البينة

انه كان معيبا في يد البايع تقبل بينة المشتري انتهى منه ايضا في قوله فان ادعى ابا
من خيار العيب

واما الزيادة المتصلة كسمن وجمال فالصحيح انه لا يمنع الرد بعيب يقع لافق في كونه الولد مانعا
من الرد بين ما شاءها حاملا او حاملها فولدت هذه فاذا ولدت الامة امتنع ردها بعيب سواء
ملك الولد او لا بخلاف غيرها حيث لا يمنع رد الام بعيب او اهلك الولد او الولادة لا ينقص في
غيرها ان آدم فلو اشترى امه حاملها فولدت زال العيب قل خيار الردية والشرط يبطل بولادة
الامة مات الولد او لا او الولادة تنقص في باب آدم لاني غير متين فصط شرى ثاة بخيار او رد
فباضت او ولدت الثاة بطل خياره فان كان الولد ميتا والبينة فاسدة فهو على خياره الا اذا
انقضت بالولادة وكذا خيار العيب فان مات ولد الثاة فله الرد بالعيب الا اذا انقضت بالولادة

جامع المفصولين في الخامس والعشرين

وان كان دار فالتامني يرى عدلا من اهل البصر والاشنان احوط فان اجر يقول الواحد عن العيب ثبت
في حق سماع الدعوى ثم ينظر ان كانت مدة بطل حدوث العيب جازا فيقول قول البايع وان كان لا
يحمل فكذا كثبت بقول الواحد وبشهادة رجلين عدلين من اهل البصر يظهر العيب عند البايع ويرد الا
ان يدعى البايع الرضا بهذا اذا كان العيب عيبا يعرف بانما رقا بئمة انتهى من فتاوى اللؤلؤجية

في هذا الموضع

وان اعتق على مال او قتل او اكل كل الطعام او بعضه او لبس الثوب فخرق لم يرجع اما الاعاق على
مال فلامه حبس بدله وحبس البدل كبس البدل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يرجع لانه انما للملك وان
كان بعوض واما الكسابة فلا تهاك الاعاق على مال يحصل العوض فيها وان عجز المالك ينبغي ان يرد
بالعيب اذ الالايغ وهذا كما قالوا اذا ابق العبد المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن
الرد فلا يصار الى الخلف مادام حيا لان رجوعه محفل فيمكن رده فاذا رجع ردة لاول الالايغ انتهى

در رد في خيار العيب

والضابط عند الثالث فية انه رد بكل ما في المعقود عليه من منفص القيمة او نقصان بقوت به عرض صحيح
بشرط ان يكون الغالب في امثال البيع عدمه قالوا وانما شرطنا فوات عرض صحيح لانه لو بان فوات قطعه
يسيرة من نخذه او ساقه لا رد ولو قطع من اذن الثاة ما يمنع النقصان ردها والا فلا وشرطنا الغالب
لانه لا رد والامة اذا كانت ثيبا مع ان الثابة معنى ينقص القيمة لكن ليس الغالب عدم الثابة كذا في شرح
وجيزهم كما في الموجز وقوا عدما لانا به للمسلم بحر في قوله وما اوجب نقصان

واستالمص بالعتق وما عطف عليه الى كل شرط لا تقبضه العقد ولا يلزم وفيه منفعة له

المستأجرين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق ولم يجر العرف ولم يرد الشرح بجوازه فلا بد في كون
الشرط مفداً للبائع من هذه التراط المحنة فان كان الشرط يقتضيه العقد فانه لا يفده كشرط ان يجسر
المبيع الى قبض الثمن ونحوه فان كان لا يقتضيه لكن ثبت تفصيلاً فانه لا يفده كشرط الاجل في
الثمن وفي البيع السلم وشرط الجوار لا يفده وان كان متعارفاً كشرط ان يخل على ان يجردها البائع او
يشترها منه جاز وان كان ملائماً للبائع لا يفده كالبائع بشرط كفىل بالثمن اذا كان حاضراً وقبلها او
غائباً فخر وقبل الثمن وكشرط من معلوم بالثمن او التسمية فان حاصلها التوثيق للثمن
فقد تاجر كفىل لانه لو كان غائباً فخر وقبل بعد التفرق او كان حاضراً فلم يقبل لم يجره وقيد ما يكون
التمتع متى لانه لو لم يكن مسمى لاثم رايه لم يجر الا اذا ارضاها على تعيينه في المجلس وفداً له قبل
ان يتفرقا او يجعل الثمن ويبطلان الثمن واذا كان مسمى وامتنع عن تسليمه لم يجر وانما يجر بدفع الثمن فان
لم يرد فخر البائع في الفسخ واشترط الحوالة كالكفاية ومعنى كون الشرط يقتضيه ان يجب بالعقد من غير
شرط ومعنى كونه ملائماً ان يوكده موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الوهاج ان يكون ايضاً
الى صفة الثمن او البيع كاشترط الجواز والبطح والكتابة وفيها يقال للمشتري في مسئلة الثمن ادفعه او
يجل الثمن وفي القدر وترى يقال للمشتري ان يدفع الثمن او قيمته او يفسخ العقد لان يد الاستيفاء للثمن
انما تثبت على المعنى وهو القيمة ولا شك ان الثمن لو ملك فان المشتري يدفع قيمته او يجعل الثمن ولو
اشترى عبداً على ان يعطى البائع المشتري كفيلاً بما ذكره من درك فان كان الكفيل مجهولاً فله البيع
ان كان معيناً حاضراً وقبل وكان غائباً فخر قبل التفرق وقبل جاز انتهى ولم يذكر الا ان على الدرك لانه
غير جاز وتفسير المنفعة لاهل العاقبة بشرط ان يسهل المشتري شيئاً او يقرضه او يسكن الدار شهراً او
يخدمه العبد شهراً او بشرط ان يخرجه على البائع فسد وان شرط الزيادة على فخرها عليه جاز لانه شرط
ان لا يجب عليه تحمل الظلم بشرط ان يخرجه كذا ان يزداد انقص فسد البيع لانه باع بشرط ان يجب
على المشتري فخر ارض اخوي هذا اذا علم فان لم يعلم جاز ويحجز المشتري ولو اشترى فخره جازية الاصل بلا
حاج او غير جازية مع الخراج بان كان للبائع فخره جازية وضع فخرها على هذه فسد وان لم يكن في الاصل
فخره جازية فوضع عليها جاز وتامة في البرازية وما فيه نفع للمشتري اشترط صياغة التوثيق على البائع
او طعن الحنطة او قطع الثمرة وتفسير منفعة المعقود عليه اذا كان من اهل الاستحقاق اشترط ان
لا يبيع العبد ولا يهبه ولا يخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه فان المملوك يسر ان لا يتداول الا بدي
وكذا بشرط ان لا يخرجه عن ملكه وفي الحفاصة اشترى عبداً على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان
لا يجوز لان كمالها وفي البرازية اشترى عبداً على ان يطعمه لم يفده وعلى ان يطعمه فبيضا فسد وقيد
بكونه من اهل الاستحقاق اي من اهل ان يستحق صاعاً على الغير وهو الا وحي لانه لو كان حيواناً غير آدمي

او ثوبا فابيع بهذا الشرط جاز وخرج ايضا ما اذا اشترط منفعة الاجنبى كان يرضى البائع اجنبياً
فابيع صحيح كما في الذخيرة موزياً الى الصدر التفسير قال وذكر العدة ورتى انه يفده وصورته ان يقول
المشتري للبائع اشترى منك هذا على ان ترضى او ترضى فلانا وفي المتن قال فخره كل شيء بشرط
المشتري على البائع يفده به البيع فاذا اشترط على اجنبى فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يسهل فلان
الاجنبى كذا فهو باطل كما اذا اشترط على البائع ان يسهل وكل شيء بشرط على البائع لا يفده به البيع فاذا اشترط
على اجنبى فهو جاز وهو بالجواز ومن ذلك ما اذا اشترى شيئاً على ان يملك فلان الاجنبى كذا عده جاز البيع
وهو بالجواز ان شاء اخذ به كجمل الثمن وان شاك ورؤى ابن سمام عن ابى حنيفة اذا اشترى من اخوي شيئاً
على ان يسهل البائع لابن المشتري او الاجنبى من الثمن كذا فسد البيع وخرج ايضا شرط فيه مفسدة لا مدتها
كالوابع ثوباً بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه جاز البيع وهو قول ابى حنيفة وهو في قول ابى يوسف فاسد
وهو رواية اختلف الشايخ فيها اذ باع على ان يعطى ثمنه من مال فلان ومن منفعة البائع المفسدة ببيع
ما اذا اشترط ان يدفع المشتري الثمن الى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاة ولان الناس يتناوتون
في الاستيفاء فمنهم من يسامح ومنهم من ياكس ومنها ايضا ما لو باع بالغة وشرط ان يضمن المشتري هذه
النا لزمه ومن منفعة المشتري ما اذا باع بستاناً بشرط ان يبنى البائع حوائطه كذا في الذخيرة وفي فتح الباري
لو باع مائة على ان يبنى بها مسجداً او طعاماً على ان يتصدق به فهو فاسد انتهى وخرج ايضا ما اذا اشترى
فيه ولا منفعة كان اشترى طعاماً بشرط الحلة او ثوباً بشرط لبسه فانه يجوز وخرج عن الاقتصاء ما في ثوبى
اشتراه على ان يدفعه اليه قبل دفع الثمن او قال على ان يدفع الثمن في بلدة اخوي فسد البيع وفي شرح
المجمع موزياً الى النوازل لو قالت بنت منك هذا على ان احط من ثمنه كذا جاز وتو قال على ان اهب
منك كذا لم تجز ببيع لان الحط ملحق باقبل العقد ويكون البيع باوراً والمخطوط انتهى وقيد بعلل ان الشرط
لو كان بان فان البيع يفسد في جميع الوجوه الا في مسئلة ما اذا قال ان رضى ابى او فلان في ثمنه
ايام كسباً في فيها يفتح تعليقه وما لا يفتح والتفصيل ان ابى انما هو اذا خلق بكلمة على والظاهر من
كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان وقيد يكون الشرط متعارفاً للعقد لان الشرط الفاسد
لو الحق بعد العقد قبل يمتحن عند ابى حنيفة وقيل لا وهو الصحيح كما في جامع العضولين في الفضل التاسع
والثلاثين ولكن في الاصل اذا اخطأ بالبائع شرطاً فاسداً يمتحن عند ابى حنيفة وان كان الحاق بعد
الاقرار عن المجلس وصورته لو باع بغضه فضة وتما بصفاً وتز فاقم زواجدها صاحبها شيئاً او
خط عنه وقبله الاخر فابيع فاسد عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف البيع صحيح ويبطل الزيادة والمخطوط وقال
محمد الزيادة باطله والمخطوط جاز ولو كان الشرط في العقد فابطله ان كان المفسد في صلب العقد صحيح
الحذف في المجلس ولا يصح فيها وراى المجلس انتهى بحر في البيع الفاسد

الطاهر ان هذا يقتضي على ان ما نقل من العذر ربي والمتن من ان اشتراط نفع الاجبتي بعد
خلافا لما في الذخيرة نقلنا عن الصدر الشهيد شيخ الاسلام

ولو اشترى نحو عبد بن قاسم كل مناع من الخوف في الانتفاع كسنتين وزوجي ثور غير مالوفين وافرز
به على ان يستغنى كزوجيه الا لو فني وزوجي خف ومطراعي باب كسباني صفة اي شرا واحد
بان لم يتكرر لفظ فاتها في الشريعة عبارة عن العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع او
المبيعة والاسم الصنف ووجد باصدا مما عيبا ردة اي العيب بصفة من الثمن غير عيب بالرضا
او العيب فانه ان قبضها ان توفيق الصفة بعد التام كجز في خيار العيب بالقبض يتم اي يصير
المبيع به لازما والا يقبضها بان قبض احد ما ولم يقبض اصلا اخذها بكل الثمن او ردها كما
عرف في حق العود في المتعارف والكلي والوزني من الاخذ او الرد فان قبض المبيع كله فلا يرد بعضه
المجز والبيض الحظية الصغار هذا اذا كان في وعاء والا فله رد المعيب خاصة وبه يفتي الجمهور
وابوبكر خروجه زاده كما في المحيط

فهماني في فصل صحيح شرعا لم يره
اقول ادخل العود في المتعارف في حكم الكلي والوزني لم اره لغيره بل قال في الحاوي القديسي
انه ما كان من مكبل وموزون من نوع واحد وكذا اخل في بعض الكتب عن الاصل وهو معتبر
ما ذكره من التعليل واظن الشارح انما ادخله بناء على زعم الناس لهم رده
له على اثره ولو لم يشرى ما عليه بدراهم او دنانير وتزقا قبل فته الثمن بطل العقد وهذا فضل
يجب حفظه والناس منه عاقلون فان عاودتهم ان لم يشرى او شرا وكوة فضا جها ياخذ
من عليه عند هذا الشرع عطا بذهب او فضة ثمن ذلك ويسمونه كدم رابها كرون وهو قاس

للتفريق عن دين بدين جامع الفصولين في العاشر
وفي ثبوت شري دارا فاستحق باقرا المشتري او بكونه لا يرجع بثمنه على بايعة فلو برهن المشتري ان
الدار ملك للمشتري لم يرجع بثمنه على بايعة لا يقبل التناقص لانه لا اطم على الشراء فانه على ملك البائع
فاذا ادعى لغيره كان تناقصا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقاره فلما انما يورين على اقرار
البائع انه للمشتري يقبل عدم التناقص وانه اثبات ما ليس ثابتا ولو لا بنية له فله كلفة البائع بانه ما هو
للمدعي لانه لو اقرانه جامع الفصولين في العاشر

اقول ان تناقص في مثله ينبغي ان لا يعتبر لانه مما يخفى الا يرى انهم لم يعتبروه فيها اذا ادعى كبر بايعة وقالوا سمع
وهواه لا ترقى اثبات عشر نقلنا عن فتاوى رشيد الدين ونقلنا ان يمتل بده المسئلة بان ملك
المشتري ان يكن بثبونه ولو بكون المشتري ما لم يدره المشتري لانه يجوز ان يكون المشتري اخذ من ملكه وقل
في ملك البائع بخلاف المحرقة لانه بعد بثبونها لا يمتل الا تناقص

لهم رحمة الله تعالى

160
ولو اشترى غنوت او عدليا او دارهم فكسدت لم يكن عليه الا مثلهما عندنا في خيفة رحمة الله وقال عليه
يقسمون لكن عندنا في يوسف ثقبه لغيره بوقت القبض وعنده يوم كسدت ولو فلت او رفضت لم يكن عليه
الا مثلهما

عمر تاشي في الامان
الملك في المزرع فشمع الارض والشوب والحشب والدار فلو قال بملك هذه الارض على انها الف ذرة
بالف فوجهها زائدة او ناقصة فابيع جميع وله الزيادة بلا خيار وله الحيا مع النقصان وان افرد كل
ذراع غنا في صورة الزيادة وسقطت جهة النقصان كذا في البدائع انتهى بحرق قوله
وان بعض ذراع اخذ

ولو اشترى ارضا فيها نخيل على ان لا يحد ما الارض ولا تؤخذ النخيل فبصاحب الشجر ان ينفقه فان كان
في ملكه مزرعوه بنهما بحرق قوله والشجر في بيع الارض
وفي التي تية رجل او غيره ببيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل ما اودت ببيع اشجار
قال انفسى القول للموكل فيها او للمشتري ياخذ الارض بمقتضا من الثمن ان شاء ولذلك لو كان مكان
الاشجار بناه انتهى منه ايضا

والاؤد بتراب القضاة التراب الذي فيه ذرات الذهب فلا يجوز بيعه بجنسه لا جهال الاؤد او
يصرف الى خلاف الجنس كخبر الجوز كما في بيع درهم ودينار بن درهمين لان التراب ليس مال
مستقوم كذا في المعراج ولو اشترى تراب الصواعين بوزن ان وجد في التراب ذنبا او فضة جاز بيعه
لانه باع مالا متقوما وان لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود مباح
من الذهب والفضة وقال ابو يوسف لا ينبغي للتصانيع ان ياكل ثمن التراب الذي باعه لان ثمن
مال الناس ان يكون الصانع قد زاد الناس في ما عهدهم بعد ما سقط منه في التراب وكذلك الاؤد
اذ باع الدين وبيع من الدين شيئا في مال او حية كذا في النية بحرق قوله ليس برب سبلة

باب في شرط قوله ولو باع على انه لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلو بيع متج والى اربعة لا يبيع معنى
عنه ما وقال محمد بن جاز الى ما سميته والاصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذا الحيا به مست الى الاج
عنه عدم التمتع بخبرنا عن الماطلة في الفسخ فيكون ملحقا به فالامام رحمه الله قد على اصله في الحق به ونفي الزا
على التثنية وكذا انما في تجوز الزيادة وابو يوسف اخذ في الاصل بالارز وفي هذا بايضا في هذه المسئلة
قياس اؤد عليه مال زفر ومما يبيع شرط فيه اقله فاسدة لتعلقها بالشرط وشرط الصحيح منها فيه
معناه شرط العاشر اولى

بحرق الاربعة
اذ باع الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فحج يعتبر فيه تصرف الموكل وابو يوسف يعتبر بها كذا في الهدية
وقد بالوكيل ببيع لان الوكيل مطلقا لانه اذا اطلق الوكيل والموكل معا فالواقع طلاق احد ما على

التعيين واجاب عنه في فتح القدير بان الوكيل فيه سفير كوكيل بالتكاح فكان الصا در من كل واحد
 منها صا در عن اصالة بخلاف الوكيل بالبيع انتهى بحر في قوله وان كانا معا
 ثم اعلم ان التعريفين اذا صدر معا فمعرفة علم الحكم في باب الخيار واما تعرف الموكل مع تعرف الوكيل فظاهر
 ما قدمناه انه ان كان الوكيل أصيلا في الحقوق فمعرفة كل منهما في النصف وان كان بابا فيها فمعرفة واحد لا على
 والتعيين واما اذا صدر من الفضوليين فلا كلام في التوقف على اجازة من له الاجازة واما الكلام فيما
 لو اوجرتا لولا يثبت الاخرى فلو باع فضولي وزوج آخر تزوج بيع فقصير مملوك لا زوجة ولو استويا فان كانا
 معا حين بطلا وان كانا بيعيين نصف والبيع اقوى من الهبة والاجازة والآن والتكاح الهبة لا ينظر
 بالبيع فانها سواء والهبة والآن اقوى من الاجازة وسياق في بيع الفضولي بقية ما قبله ان شاء الله
 منه ايضا

وتوقع الاختلاف بين البيع والمشتري في هذه الصورة بعد ما مضى حين من وقت البيع فقال المشتري
 لم اجد كذا وكذا وقال البائع اني سلمته اليك كذا وكذا ولكنه نسي عندك وقيد نسي في ذلك في تلك المدة فالتول لمشتري
 لان الاختلاف وقع في وصف عارض اذا اصل عدم الكفاية والخير والاصل ان التول قول من بقي الاصل وان
 عدم اصل في الصفات العارضة والوجود اصل في الصفات الاصلية فالتول للمشتري في عدم الخير والكتابة
 لانها من الصفات العارضة والتول للبائع انها بكونها صفة اصلية ونعامة في فتح القدير وكتبا في التوابع
 في قاعدة ان العين لا يزول بالتكليف في تخفيض الجامع من باب الاقرار بالعيب لو باع ثوبا على انه من دوى
 ثم اختلف في كونه دويا فالتول للبائع لان البائع لما قال بعثته على انه من دوى فقبل المشتري صار كانه اعا
 ما في الايجاب فصار كانه قال اشتريته على انه من دوى فكانت مؤاكلة به دويا فله عوادة بعده خلافا لما قلنا
 ما اذا قال بعثته على انه كاذب فقبل فالتول للمشتري لان الاختلاف فيه في المقبوض تمامه في شراعه لاننا

بحر في قوله ولو اشترى عبدا
 واطلقه وهو مقيد بما اذا لم يخل الخرج النفقة والانا نقصان كان يكون من مذهب المالكية
 اعتمادا لما لم يجر كالزئيل والفرار والخيار والبطيخ وعلى هذا بيع على قربة بعينها او رواية من التيسل عن ابي حنيفة
 لا يجوز لان المال ليس عنده ولا يعرف قدر التوبة لكن اطلق في الخرج جوارزه ولا بد من اعتبار الثوب المتفاوت
 في البلد مع غالب السقائين فلو ملأه باصغر منها لا تقبل كذا رواية منه يوفيه في منزله وعن ابي يوسف
 اذا ملأها ثم تزاحمها جاز كما قالوا لو باع الخطيب وكخوه احمالا لا يجوز ولو حمله على الدابة ثم باعه المحل جاز لتعيين
 قدر البيع في الثاني وفي المحيط بيع الماء في الحيض الابار لا يجوز الا اذا جعله في وعاء وفي الخلاصة خلافا
 قال اشترى كذا كذا اقرب من مائة الفرج جاز استخا اذا كانت التوبة معينة وعن ابي يوسف يجوز في
 الثوب مطلقا وهذا المقصود جاز البيع بالاناء وبالخرج لا زومه في المعراج عن جميع الفقهاء عن محمد بن محمد ان المشتري

الخيار وفي جميع النوازل لو اشترى بوزن هذا الخرج ذهباً علم به جاز وله الخيار وفي فتح القدير بعد نقله
 وينبغي ان يكون هذا محل الرواية عن ابي حنيفة انه لا يجوز في البيع ايضا كالم اى لا يلزم انتهى وهو غير خفي
 اليه بل طاهر الهداية انه على حقيقته ولذا قال ان الجواز صحيح وظهر انتهى بحر في كتاب البيع في قوله
 وباننا راو بحر

يجب ويشترط بلو ابيع العمارة في الحانوت والاشجار في الارض ان لا يجمعها صرر بالبيع في الاملاك
 للبيعة وفي الوقف لا يشترط ولو باع بنا ودار واشترى ما فيها من الثوب واشترى ما فيها من اللبن
 والتراب يجوز اذا اشتراه لنفسه اعلم فيه في بيع الاشياء المنفصلة
 شترت مع سبعة غايه بمن ليس له ان يطالب المشتري بالتمن حتى يجبر الله ويجعلها بهيمة
 التسليم منه ايضا مما يتعلق بقبض البيع

اطلق في تحييره عند النقض عما سماه وقيد في فنيان في فتاواه فقال وان اشترى ميكلا او موزنا
 على انه كذا فوجد اقل جاز ابيع فيما وجد وعلى كبر المشتري ان كان لم يقبض المشتري البيع او قبض البعض كان
 ان يرد وان كان قبض الكل لا يجبر انتهى ثم اعلم انه في صورة النقض انما يسقط حصته النقض ان اذ لم يكن
 البيع مائة فان كان ثلثا له اشترى الزور وكذا قال في فنيان في فتاواه اشترى سويقا على ان الثوب
 ثلث من التمن وثنا بضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لثمة بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان
 هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينه انتفى العور وهو كما لو اشترى صابونا على انه مخمخ من كذا جرة من الدمن ثم
 ظهر انه مخمخ من اقل ذلك والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا على انه اخمخ من عشرة
 اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري لافنا انتهى واطلق في الزيادة وقيدتها
 في المجتبى بالا بدخل تحت الكيلين او الوزنين وما يدخل بينهما لا يجب ردة واختلف في قدر ما يدخل بينهما
 فقبل نصف درهم في باية وقبل دنانير في باية لا حكم له وعن ابي يوسف دنانير في عشرة كثير وقبل دنانير جنة
 عفو في الدنار وفي القير المعاد في زماننا نصف من انتهى بحر في قوله وان شخص كل
 حادثة في السطونونية مع جميع بين وقت ومالك وابعها صفة واحدة فافني مقبضا بعد الصلة في الملك
 كالوقوف فاعرض عليه باية خالف للامتنع فاجاب باية مجهول على وقف لم يحكم بصحة ولا زومه ليكون كالغير
 مجتهد فيه اما ما قضى القاضي به فهو كالحكم لزمه جاعا فصرى الف والى الملك ولكن يرد عليه ما طرح به فقال
 في فتاواه ان الوقف بعد الوفاء تسع وعوى الملك فيه وليس هو كالحكم بل ليل انه لو ضم الى ملك لا يرب البيع
 في الملك وهكذا في الظهيرة وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الموضع وهو اطلاق الوقف لانه بعد الوفاء
 وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزوم الوقف اما بشرط الاستبدال وهو صحيح على قول ابي يوسف
 المفتي به وبضعف غلته كما هو قولهما او يورود غضب عليه ولا يمكن انشاءه فلاننا لم يرد في فتاوى

اقول واذا كان الحال في الوقف كما ذكره في باب التبذير من انه ينبغي لطلان بيع المصنوم الى هذا الدبر عجيب جدا وقد رجع بنا الى الحق الصحيح فرضا بالوفاق والعجب من هذا ما رأيت في آخر كتابي التي ضيقها في الاستبدال من حكمه بخلاف ما قرره وحققه هنا في مسئلة الوقف ايضا تسليم الكلام وفي آخر القينة من الوصايا ما يعنى مال اليتيم بعين فاحش فهو باطل لا يملك بالقبض ثم رقم اخوي بل هو فاسد انتهى اقول ينبغي ان يجري القولان في بيع الوقف الشرط استبدال او الحرام الذي جاز استبداله اذ ابيع بعين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيها لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا مزية على اليتيم والوقف منه ايضا في فصل احكام البيع العاشر

اقول قد صرحوا بان بيع مال اليتيم مغيب فاحش باطل لا يبيع لانه يخرجه حال العدة فكيف يرتفع القول الا في فيه
واجاب العتمة على الشري بالقبض قبل ملك البيع ايجاب عليه لانه اذا لم يملكه الا من غير سبب موجب لذلك
بجذاف ما اذا ملك الا ترى ان من لم يجر بيع الوكيل مغيب فاحش لم يملك بائنه بملك بالقبض وجب العتمة مع انه
لا ضرر على المالك هناك ايضا شيخ الاسلام

قوتها وكل بيع بيع فاسد ردة المشتري على البائع بهتة او صدقة او بيع او بوج من الوجه
كالوديعة والا حارة والا جارة والعصب والشرار ووقع في يد البائع فهو مناركة للبيع وبرئ المشتري
من ضمانته انتهى وكذا لو اشتراه وكيل البائع برئ المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده الى البائع برهن وكذا
في بيع موقوف بان عصب قفاه من رجل ثم اشتراه غاصبه باقل مما باع يكون فسخا للبيع الاول وانما
للمشتري لا لغاصبه ولا لالكه وعن محمد شراره برأى فاسد ثم باعه برأى من يابيه يكون فسخا اذا قبض
قبله كذا في جامع المصنفين ثم قال لا يصل الى المسحق كجبة اذا وصل الى المسحق كجبة اخرى انما يعتبر
كجبة مستحقة لو وصل اليه من المسحق عليه اما اذا وصل من جهة غيره فلا حتى ان اشتري فاسدا
اذا ذهب المشتري من غير يابيه او باعه فذهب ذلك الرجل من البائع الاول وسلك لا يبرئ المشتري عن
فهمته لم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقة فلا وصل من جهة اخرى والمهر لو عين فذهب من
غير زوجها وهو وذهب من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فزوجه انصف قيمة العين عليها ولو وهدته
من زوجها لا رجح عليها بشئ انتهى منه في بيان احكام الفاسد

وبسبب من الزود ببيع مسلمان الاول لو باعه ببايه فقد مانا انه يكون ردا او ضحا لبيع الثانية
لو كان فاسدا بالاراء فان تصرفات المشتري لها تنقض بخلاف ما يروا ببياعات العاصدة
كذا في البرازية منه في قوله الا ان بيع المشتري

وَأَنَّ غَيْرَ عَيْبٍ قَدِيمٍ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ مَا مَاتَ الْعَبْدُ الْمُشْتَرَى فِي يَدِ الْمُشْتَرَى قَبْلَ رُؤْيَةِ الْعَيْبِ أَوْ
اِخْتِنَانِ بَيِّنَاتٍ أَوْ دَبْرَةٍ أَوْ اعْتِقٍ وَلَدَى الْأُمَةِ الْمُشْتَرَاةِ رَجْعٌ بِالنَّقْصَانِ عَلَى الْبَائِعِ بَابُ يَوْمٍ صَحِيحٍ لَا عَيْبَ
فِيهِ وَيَعْتَمِدُ وَبِهِ عَيْبٌ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَيْبُ يَنْقُصُ شَرْعِيَّةً مِثْلًا كَانَ قِيَمَةُ النَّقْصَانِ عَشْرَ
الْثَمَنِ كَذَا فِي خَطَاوِي فَاحِشِيحَانِ وَالْأَصْلُ أَنَّ امْتِنَاعَ الرَّدِّ أَوْ حَصْلَ مِنْ جِهَةِ التَّسِيرَةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ
الْمُشْتَرَى بِغَضَلٍ غَيْرِ مَضْمُونٍ كَانَ لِلرَّجُوعِ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ وَالْإِعْثَاقِ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ غَيْرِ مَضْمُونٍ كَذَا

فِي مَبْسُوطِ صَدْرِ الْإِسْلَامِ

سَمِعْتُ

اقول قوله قبل رؤية العيب ينبغي ان يذكر بعد قوله او اعتقه تجانا الخ فانه قيد له لا للموت
فليتبر
سبح السلام
رقبل مع مكاتبه برضا او وهبه او رهنه برضا لا يجوز حتى تفسخ المكاتبه من قبل
في اليوم

شري ازال كرم بعضها تفيع لا بعضها فلو كان تفيع بعض كل نوع جاز لا لو بعض الانواع يتا و
الصحيح انه يجوز في الوجهين وهذا الوبايع الكل فلو باع النصف والبعث في آو الكل في لم يجر وكذا لو
شتركا بينهما فباع احدهما نصيبه والبعث او الكل في لم يجر هذا الوبايع من اجنبي فلو باع من شتركيه
افني السعدى انه لم يجر وبعضهم قالوا الوبايع العامل من رب الارم جاز لا عكسه كزراع ح كرم بينهما فباع
احدهما حفظه من زله وهو حصر لم يجر كزراع شترك ولو بينهما فطن في ارض رجل فباع احدهما نصيبه من
شتركيه او من غيره قبل او راكه لم يجر كزراع شترك ولو كان الفطن بين الكار ورب الارض فباع الكار
نصيبه من رب الارض يجوز لا عكسه جامع الفصولين قبل الثالث والثنتين

رجل استأذن جارا له في وضع جذوع له على حائط الجار او حوضه راب تحته داره فاذن له بذلك
 ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الحجة نوع والسر راب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع
 ترك ذلك فخ لا يكون للمشتري ان يطلب ذلك رجل له داران في سكة غير نافذة واسكن كل واحد
 منهما رجلا فبني احدهما كنيين ساباطا ووضع حشبة على حائط الدار التي هو فيها لا يجوز رب الدار يعلم
 ذلك ثم ان الثاني طلب من رب الدار ان يسج منه الدار التي هو فيها فيها يجتمعها وراقعها ثم طلب الثاني
 من البائع ان يسج منه الدار التي هو فيها كذلك فبيع ثم اخضع المشتريان فاداد المشتري الثاني ان يرفع
 حشبة آتيا بباط عن حائطه كان له ذلك لان الثاني وان بنى الباط باذن صاحب الدار لم يضر ذلك

من صفق الدار فلا يستحق البيع

فان كان فيما يدخل في البيع
و لو باع شيئا برأسمه جيا و قبض الدار ثم واراها رجلا فاستقدها فوجد فيها قبيل بنهره واستبد لها
اي البهره ثم اراد الباع صرف الكل في حاجته فلم يأخذها احد وقالوا كلها بنهره قالوا ان كان
البيع اقرب قبض الجيا و اقرب قبض حقه او باسرها الثمن لا يراد شيئا ولا يسمع دعواه انها بنهره
الا اذا صدقه المشتري انها بنهره فخذها عليه وان لم يكن البيع اقربا فلان ادعى انها بنهره يسمع
دعواه فكان له ان يرد ما ولو اشترى شيئا برأسمه نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كان لا زوج
في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالنفس اربا فسدت قبل القبض وقد رت قبل ذلك
وان كانت الدار ثم بعد التغير زوج في التجارات الا انه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك
وعن ابي يوسف ان له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا وان انقطع تلك الدار ثم كان عليه
قيمة ذلك الدار ثم قبل ان يقطع عند حجره ردها له وعليه العتوى وكذا لو اشترى بالنفس شيئا فسد
فسد البيع عند ابي حنيفة وان عثت او رخصت لا يفسد

فان كان في فضل قبض الثمن

باب بيع الغنم اخوه لكونه عقد الحيا لئلا يدين كما في فتح القدير وصرح في الوالوي من الفضل
البيع بانه معصية يجب ردها وسيا في باب الزوا ان كل عقد فاسد منور بها والاصل ان
الباقي انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بان ابن من يد المالك ثم باعه المالك فاذا لم
يكن التسليم محتاجا اليه كما في سكتنا يجوز البيع انتهى وقيل بالابن لان المرسل في حاجة المولى يجوز
بيعه ولو باعه وليس يبيح ثم اتى قبل القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبايع
ان يطالب المشتري بالثمن ما لم يحضر العبد انتهى وجعل الراي على البيع كما في القنية انتهى بحرق في قوله

والابن من البيع الغنم

وقيل بغيره برون الواو لانه لو زاد الواو بان قال بعتك هذا البكر او على ان تزني كذا فالبيع جائز
ولا يكون شرطاً وهو نظير ما لو كان رجل ارض بخصا فيها نخيل فقال وقفت اليك النخيل معاملة على ان
تزرع كان شرطاً للمزعة في المعاملة ولو قال وعلى ان تزرع لم يفسد المزارعة ويعرف من مابين المسلمين
كثير من السائل كذا في الذخيرة وبقية في البرازية وقيل باخراج ما ذكره مخرج الشرط لانه لو اخرج مخرج لم يفسد
كما اذا باع سنانا على ان يقر حائطه واخرجه مخرج الوعد ولكن لو لم يبين البيع لم يفسد مخرج المشتري في الز
كذا في الذخيرة لكن لو لم يبين باذ يكون اخرجه مخرج الوعد وهو احد الاجوبة عن حديث برة فان
البيع لم يكن بشرط العتق وانما كان بوجه عتقها وبين الامام اسحق الوالوي صورة اخرجه مخرج الوعد
قال اشترى حتى ابني الحوايط وخرج عن المالك للعقد ما لا يشترى انه بشرط ان يطأها المشتري او لا يطأها
فابيع فاسد لان المالك للعقد الاطلاق وعند ابي يوسف يجوز في الاول لانه ملزم وعند محمد يجوز

فيها في الاول لا قاله ابو يوسف وفي الثاني ان لم يقضيه العقد تفصيل لا يرجع نفعه الى احد فهو شرط

لا طالب له منه في قوله والله على ان تقضى

ليس لا بد من معرفة استحقات بدل العقود فاستحقاق بدل الخلع بموجب الرجوع بقيمة واستحقاق بدل البيع بموجب
الرجوع بعين البيع قايما بقيمة ما كان واستحقاق الاجرة بموجب الرجوع باجره المثل الذي هو قيمة المنفعة او اكر
ينبغي ان يكون المراد بالاجرة ما هو العين القيمة لا المثل فيجب قيمة المنفعة لا قيمة البدل كما في المقاضة
اذا استحق احد البدين ومالك البدل لا فرق فيجب قيمة المالك لا قيمة المستحق لانما مضى البيع واما
المثلي فينبغي ان يجب فيه مثله مثله لو دفع عشرة وراهم اجرة فاستحققت ينبغي ان يجب عشرة مثله لا
قيمة المنفعة اذا جارة ينبغي ان لا يتطل باسحقاق الاجرة النقد قال واستحقاق المنفعة بموجب الرجوع
بالاجرة باقية وبعينها مائة ولو كانت الاجرة قايما بقيمة الثمن كذا ذكره وذكر بعده نورقنين لو
كانت الاجرة قايما او ثوبا بعينه فاستحق بجره مثل الدار لانه ذلك الشيء وعليه العتوى وراقم
بين اجارة وخلق فان المهر لو استحق يرجع بقيمة على الرجوع مع باع كزبروا كزبروا فاستحق كزبروا
بكرشيعر ويعرف الجنس الى خلاف جنسه وان جاز بدونه وروى في بيع ثوب وورهم بثوبين وورهمين

انه لو استحق الثوب يرجع بالدرهمين جامع النصولين

وان كان بالجوف ولا يعرف الا بقول الاطباء والحضومة قبل القبض ان القاضي من اولى المعرفه نظيره
والا بعث عدلين لانه ملزم فان اجبر بانه ما لا يحدث في المدة الزم الباع وان واحد او اوفر بعينه
في الحال تحت الحضومة ولكن لا يرد الا كج توان بعد القبض وقال لا يحدث في المدة رد ايضا لانه
قالا يحدث بختلف الباع على الوجه الذي ذكرنا برأيه في نوع في الزوية من البيوع

التاسع في الوكالة باتشاد وفيه النصول لو كسل به او انوى ان يكون هذه لآمره فله وان نوى
لنفسه فلنفسه وان اضلنا بكم النقد وان اتفقا على انه لم يحضره نية بكم النقد عند الثاني وعند محمد لو كسل
وقول الامام فيما ذكره الواقفون معه ويخبره ذكره مع الثاني وهذا ايضا اذا اطلق واما لو اضاف الى دارهم
الموكل فله وان لم يراهم فله وكان وكيله بشيء غير عينه وان بشيء بعينه فاشهد الوكيل ان بشيء
له ففعل لم ينقد ما سلم المشتري كان لا اول الا اذا اشتراه بالكر ما وكله به او بخلاف جنس ما وكله انتهر

برأيه في البيع

اوت زوجها بان يبيع جاريته وبشترى اخرى مكانها فقال لها بعثها واشترتها وجعلت ثمنها وانا
على واشترت جارية لنفسى ان نعد من مالها اي من ثمن الجارية لا يصدق انه اشترى لنفسه اراد الوكيل
فقال الباع المبيع غير هذا فالتول له بخلاف جيار الزوية والشرط وان قال اشترت هذا واراؤه
بعيب فقال الباع بتمتع اخره فالتول للمشتري

برأيه في الخادى من البيوع

قال هذا ملكي يا عبد الله وانا باع وقال المشتري بل في حال صغرك فالقول للمدين لانه نكر زوال ملكه وقيل
للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهنا فالبيته للمدين ^{منه ايضا}

فان ادعى الباع التسليم فالقول للمشتري ^{ببراهنه}

رجل وضع الى رجل بضاعة لبيعها في بلد آخر فغير رجل باع واخذ الدراهم وجعلها في برده حارة لحرف
الطريق ونزل رباطا مع العاقلة فصرقت الابلته والدراهم قالوا الا ضمان عليه لانه باع في حفظ الود بعد
رجل في يده ثوب فقال الرجل وكنتي صاحب الثوب ببيعته بعشرة دراهم وانا لا انقص من العشرة
ثم باع بثلاثة قالوا ان وقع في طلب المشتري لانه انا قال ذلك ليرد بعشرة وسع للمشتري ان يشتري
منه بثلاثة ^{فان كان في تصرفات الوكيل من البيع}

بياع عنده ورايع الناس وبضائعهم ادوه ببيعها فباعها بمثل مسمى وسلم البيع الى المشتري وقيل
الثمن لا رباب الاموال من مال نفسه لانه الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون فافضل المشتري قبل ادائه
الثمن وتوى ما عليه كان للبايع ان يسترد من صاحب الاموال ما عجل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم
بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسترد كل جهات وله على الناس ديون وليس
له وارث معلوم فاذا استلطان ديون الميت من غنائه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غنائه
لهذا الوارث لانه ظهر ان الغنما لم يدفوا المال الى صاحب التي فلا يحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا
^{منه ايضا}

باب الاقالة الاصل عند ابي حنيفة ان الاقالة تجعل فسخي في حق المتعاقدين في الصور كلها فان
امكن فسخيها بفتح فسخي وان تعد فسخيها فسخي لا يفتح اصلا بيان هذا الاصل من السائل اذا لم
جارية بالف وريم وتأييد العقد فيها بالف وريم ففلى قوله صحت الاقالة وان تأيد بالف وخسامة
صحت الاقالة بالف ويلغو ذكر الخسامة وان تأيد بالخسامة فان كان العبد قائما في يد المشتري على حاله
لم يدخله حبس صحت الاقالة بالف ويلغو ذكر الخسامة فيجب على الباع رد الالف على المشتري وان دخله
غيب بصير اقالته بخسامة وبصير المحطوط بازاء العيب بعض شيئا كانوا ابا ويل المسئلة ان يكون حصته
العيب خسامة او اقل او اكثر مقدار ما يتعاقب الناس فيه ولكن جواب الكتاب مطلق ولو كانت
الاقالة بخسامة او اكثر في حاشية الكتاب انها تفتح اقاله عند ابي حنيفة بالثمن الاول ويلغو ذكر جنس آخر وذكر
بعض الشايخ في شرح جامع الصغير ان على قول ابي حنيفة بتبطل الاقالة في هذه الصورة وان ازدادت
الجارية ثم تأيد فان كان قبل القبض صحت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة وان كانت
الزيادة بعد القبض ان كانت منفصلة فالاقالة باطلة عند ابي حنيفة وان كانت الزيادة متصلة فالاقالة
صحيحة عنده فالاصل عند ابي يوسف ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين اذ لم يوجد منها دليل البيع بان

تأييدا بمثل الثمن الاول وكان العقد قابلا للفسخ ففي هذه الصورة يجعل الاقالة فسخي في حقها
امكن اعتبارها بغير ادائها لم يكن بان كانت الاقالة في المنقول قبل القبض اذ وجد منها و
قبل البيع وامكن جعلها بغير جعل بغير سواء امكن جعلها فسخي او لم يكن وان لم يكن ان يجعل بغير
وامكن ان يجعل فسخي يجعل فسخي كما لو تأيد في المنقول قبل القبض او تأيد في بيع العرق بعد ملك
احدهما فالاقالة في هذه الصورة تجعل فسخي وان لم يكن ان يجعل بغير ولا فسخي يبطل كما في بيع العرق
بالدراهم اذ تأيد بعد ملك العرض وكما لو تأيد في المنقول قبل القبض على خلاف جنس الثمن الاول
بيان هذا الاصل من السائل اذ تأيد قبل قبض الجارية والجارية قائمة على حالها لم تتغير الى زيادة
او نقصان فالاقالة صحيحة عنده فسخي اذ تأيد بالثمن الاول او بجنس الثمن الاول ولكن بزيادة
او نقصان وان تأيد على خلاف جنس الثمن الاول بطلت الاقالة وان تأيد بعد القبض فان
كانت الجارية قائمة على حالها لم يتغير وقد تأيد بالثمن الاول فالاقالة صحيحة عنده فسخي وكذلك
اذا سكنت عن الثمن الاول وان تأيد بجنس الثمن الاول ولكن بزيادة او نقصان ففلى قول
ابي يوسف يجعل الاقالة بغيره وكذا ان تأيد بخلاف جنس الثمن الاول يجعل بغيره عنده وان
تغيرت الجارية الى النقصان بان تقيمت الجارية في يد المشتري بغير المشتري او باقية سماءية فالاقالة
تأيد بمثل الثمن الاول او سكنت عن ذكر الثمن الاول يجعل الاقالة فسخي عنده غير ان الباع اذا لم
يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الجارية ان شاء امضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا
خيار له وان تغيرت الجارية الى زيادة فان كانت الزيادة منفصلة كالولد والرش والعرق تجعل
الاقالة بغيره وان كانت الزيادة متصلة فالجواب في هذا والجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على
حالتها بتغير سواء والاصل عند محمد ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين اذ لم يوجد منها دليل البيع
بان تأيد بجنس الثمن الاول وكان البيع قابلا للفسخ وان وجد منها دليل البيع ولم يكن ان يجعل
فسخي وامكن جعلها بغير جعل بغير رواية واحدة كما قال ابو يوسف كما لو تأيد بعد القبض بالثمن
الاول ولكن بعد الزيادة المنفصلة او تأيد بعد القبض بخلاف جنس الثمن الاول وان وجد دليل
البيع وامكن جعلها بغيره فسخي كما لو تأيد بعد القبض الجارية قائمة على حالها بجنس الثمن الاول
ولكن بزيادة او نقصان فمن محمد روايتان في كتاب المأذون تجعل بغيره وفي رواية كتاب
الشفعة تجعل فسخي وان لم يكن جعلها بغيره ولا فسخي تبطل الاقالة بيان هذا الاصل من السائل
اذ تأيد قبل قبض الجارية ففتح الاقالة ويكون فسخي عنده اذ حصلت الاقالة بالثمن الاول
او على جنس الثمن الاول ولكن بزيادة او نقصان وان حصلت الاقالة على خلاف جنس الثمن الاول
تبطل الاقالة عنده على كونهما قلنا لابي يوسف وان تأيد بعد قبض الجارية فان كانت الجارية قائمة

على حالها لم تتغير وقد تأيلا بالتمن الاول وقد سكتنا عن التمن الاول يجوز الا قاله عنده فسنى على
 كونا قلنا لا يي يوسف وان تأيلا بجنس التمن الاول ولكن بزيادة او نقصان فعندنا في هذه
 الصورة روايتان في رواية كتاب المادون تصحح الا قاله بعبا وفي رواية كتاب الشفعة
 تصحح فسخا وان تأيلا على خلاف جنس التمن الاول صححت الا قاله عنده بعبا رواية واحدة وان
 كانت الجارية قد تغيرت عن حالها الى نقصان بان تقيت في يد المشتري بفعل اجنبى او باق سماء
 فالجواب فيه عندنا في جواب عندي يوسف فان تغير الجارية الى زيادة فان كانت الزيادة
 منفصلة تصحح الا قاله عنده بعبا في الفصول كلها وان كانت الزيادة متصلة فالجواب فيه كالجواب
 فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها لم تتغير وذكرنا في كتاب المادون ان قاله العبد المادون
 فقال العبد المادون في التجارة اذا باع جارية بالعتق ثم ان العبد قال البيع في الجارية وجعلها
 على وجهين اما ان كان التمن موهوبا او غير موهوب فان كانت الا قاله قبل قبض الجارية
 والتمن غير موهوب تصحح الا قاله فسنى عندهم الا في فصل وهو ما اذا جعلت الا قاله بخلاف
 جنس التمن الاول فان هناك بطل الا قاله عندهم وان كان التمن موهوبا للمادون فالأقوال
 باطله عندهم جميعا في الفصول كلها وان تأيلا قبل قبض الجارية بعد ما تغيرت الجارية الى زيادة
 او نقصان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها الا اذا جعلت الا قاله
 على خلاف جنس التمن الاول فان هناك لا تصحح الا قاله اصلا وان كان التمن موهوبا للمادون
 لا تصحح الا قاله في الفصول كلها عندهم جميعا اما اذا تأيلا بعد قبض الجارية وان تأيلا والتمن
 غير موهوب فان كانت الجارية قائمة على حالها ان تأيلا بالتتم الاول او سكتنا عن ذكر التمن
 الاول تصحح الا قاله فسنى عندهم وان تأيلا بجنس التمن الاول ولكن الى زيادة او نقصان
 تصحح الا قاله فسنى عندي يوسف ويلغوا ذكر الزيادة والنقصان وعن ابي يوسف يجعل
 وعن محمد في هذه الصورة روايتان وان تأيلا بخلاف جنس التمن الاول على قول ابي حنيفة بطل
 الا قاله وعلى قول ابي يوسف ومحمد تصحح الا قاله بعبا جديدا هذا اذا تأيلا والجارية قائمة على
 حالها فان كانت الجارية تغيرت ان تغيرت الى زيادة وكانت الزيادة منفصلة فالأقوال باطله
 عندي حنيفة على كل حال وعندهما تصحح الا قاله بعبا جديدا في الفصول كلها وان كانت الزيادة متصلة
 فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها لم تتغير وان تغيرت الى نقصان بان
 تقيت في يد المشتري بفعل المشتري او باق سماء في الجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة
 على حالها لم تتغير وهذا اذا تأيلا بعد القبض والتمن غير موهوب فاما اذا تأيلا بعد القبض
 والتمن موهوب للمادون فان كانت الجارية قائمة على حالها وقد تأيلا بالتتم الاول او بطلت

الا قاله عندي حنيفة وان سكتنا عن ذكر التمن الاول فكله لك عندي حنيفة الا قاله باطله وعنده
 ابي يوسف تصحح بعبا واضطربت روايات المادون في هذا الفصل من محمد فني بعض الرواية اعتبرها
 بعبا كما تقدم وفي بعض الروايات قال الا قاله باطله كما هو قول ابي حنيفة وان تأيلا بجنس التمن الاول
 ولكن بزيادة او نقصان على قول ابي حنيفة الا قاله باطله وعلى قولهما تصحح بعبا وان تأيلا بخلاف جنس
 التمن الاول على قول ابي حنيفة الا قاله باطله وعلى قولهما يجعل بعبا فاما اذا تأيلا وقد تغيرت عن
 حالها والتمن موهوب فان تغيرت الى زيادة كانت الزيادة منفصلة كذا ان ارش والولد والعمر
 على قول ابي حنيفة الا قاله باطله وعندهما الا قاله صحيح بعبا رواية واحدة الا في فصل واحد
 هو ما اذا سكتنا عن ذكر التمن فان في هذا الفصل عن محمد روايتان في رواية تصحح ان قاله بعبا و
 في رواية تصحح ان قاله وان كانت الزيادة متصلة فهذا وما لو كانت الجارية قائمة على حالها لم تتغير
 سواء وان تغيرت الى نقصان بان تقيت بفعل المشتري او باق سماء فهذا وما لو كانت
 الجارية قائمة على حالها لم تتغير سواء عندهم جميعا والله تعالى اعلم انتهى وهذه الجملة

من مادون شيخ الاسلام خواهر زاده

وفي القدر روى قال ابو حنيفة الا قاله فسخ في حق المتأقدين عده جديدي في حق الثالث وقال ابو يوسف
 الا قاله بيع الا اذا انقذ ففعل فسخا وقال محمد فسخ الا اذا انقذ ففعل بعبا وقال زفر بن فسخ في حق
 المتأقدين وغيرهما وفي المتن قال محمد الا قاله بعد القبض وقبل القبض منقضة وليست ببيع و

كذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تحيط به في العشر من البيوع

وقبل بيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يتفرق الناس تعود له لا بأس بشرا
 منه وقال بعضهم لا يشترى منه على كل حال لان العتود على الطريق بغير عذر مكره ولهذا الوجه بان
 ملك كان ضامنا فاشترى منه يكون حلالا على المعصية واعانة له على ذلك انتهى فابن حنبل في فصل

فيما يحرر عن الضمان من كتاب البيوع

ولو اد الوصي رجل ان يشترى شيئا من مال اليتيم فاشترى الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصي مال
 اليتيم لنفسه جاز في قول ابي حنيفة اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخبر في غير العار ما قال شمس الاية الشريفة
 ان يبيع مال نفسه من اليتيم ما ياب وفي عشرة بشرة وان يشترى لنفسه ما ياب وفي عشرة بخسة عشر وعنده
 البعض ان يشترى لنفسه بنصف القيمة واربعة من اليتيم بنصف القيمة منه في بيع الوصي وشرا

وفي ابرزية تأيلا فابن العبد من يد المشتري ويخرج عن تسليمه بطل الا قاله انتهى بحر في قوله وملا

بعضه من الا قاله

اقول ذكر في باب البيع العاسد في بيع الابن ولو باعه وليس باق ثم ابن قبل القبض فان المشتري

بالحق في فتح القدر في فسخ ذلك العقد الى آخر ما ذكره والطاهر ان يتجدد البيع وسلكه الا قال
كما لهم رده الله تعالى

باب الاستحقاق ولو وجد بائع بسمه قنذ واظهر سجل قاضي بخاري او برهن انه سيجل قاضي بخاري
لم يجز لقاضي سمرقند ان يجل به ويقضي بوجه بسمه ما لم يبرهن ان قاضي بخاري حكم على المشتري عليه بالبيع و
اوجه من بده وهذا ان الخطأ يشبه الخطأ بشرط بينة الحكم والا فخرج من بده اقول ينبغي ان يكون فيه
حذاق لابي يوسف كما في الكتاب الحكمي فان قوله او ان شهادة انه كتاب منه يكتفي ولا يشترط علمه
بما في الكتاب جامع المقبولين

اقول وسع ابو يوسف في الكتاب الحكمي احوال الرأى الحاجة الى ذلك ولا يلزم التوسع في غيره انتهى
شيخ الاسلام

وجبة بالمالك في قوله فلما ملك ان يفسخ او يجزئه لان للمضولي فسخه فقط حتى لو اجاز له المالك لا
ينفذ لزوال العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالمكمل
فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالبعب وفي ذلك مرزبه فله دفعه عن نفسه قبل
ثبوته وفي البرازية والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة كخرزاعن لزوم العقد بخلاف المضولي في النكاح
ليس له ان يفسخ بالتسليم ولا بالفعل لانه مبرع فبالاجازة ينتقل العبارة الى المالك ففسخ الحقوق منوط
به لا بالمضولي وفي النهاية ان المضولي في النكاح يملك فسخه بالفعل بان روج مضولي رجلا او اداة بها
وقبل اجازة زوجه باختيار فان ذلك يكون فسخا للنكاح الاول وفي فتاوى قاضيخان لا يكون فسخا
ويوقف الثاني ايضا بحرق قوله ومن باع ملك غيره في مضل بيع المضولي

فانصب اخذ ثوبا من دار رجل وذهب وعجز صاحب الثوب عن الاسترداد فقال له رجل يمني حتى استرد
منه فباعه بثمن معلوم في المشتري الى الغائب واراد ان يأخذ منه الثوب وقال بولي وكذبة الظالم خلف
المشتري بطلاق امرأته ثلثا ثاثة ثوبه قالوا لا يكون حاشا ان يشتري المعضوب مبيع ذكره الكوفي في مختصره
في ان البائع اذا عجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ وبما لا علم المشتري بالعصب وجب ان لا يكون له حق
الفسخ وبما لا علم المشتري بالعصب وجب ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى الامون والمساويان كان
لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء رجع الى وقت فكاك الا ان وانقضت مدة الاجارة و
ان علم المشتري عند الشراء بالرجوع الى اجارة روي عن ابي يوسف انه لا يكون له حق الفسخ والشيخ اخذوا
بهذه الرواية وبما علم المشتري وقت البيع بالعصب وفي ظاهر الرواية انه لا يجوز بيع المعضوب من الغائب
الا ان يكون الغائب مقرآ بالعصب وكان للمعضوب منه بينة اما في الامون والمساوي ملك البائع ثابت
عند الكل وسبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة فكاك الا ان انتهر قاضيخان في باب التبرير

من كتاب البيوع

شترى كعابتي وغرس فاستحق ثلث الكرم شيئا لم يجز المشتري على نزع كل الارض اجيب بانه يتم
الارض بينهما فوقع في نصيب المشتري يوم بعده ثم يرجع على بائعه كما روي في البشارة الوهبي في ارض شراه ولو
كان في يد رجل ارض فبني فيها او غرس فاستحق نصفه او ثلثه بل يجز على نزع كل الارض فبني فيها او
اشترى بكن في ارض مشترك بغير اذن شريكه وحكمها ما ذكر في من ان لشريكه ان ينقض البند اذ لا ولاية له
في نصيبه والتبرير غير ممكن وكذا الغرس عن ابي يوسف في ارض بينهما بنى احد عاصيه وقال الاخر ارفع بنا كرك
قال افسد بينهما فوقع من ابناء في نصيب من لم يبن يرفع او يرضيه بغيره ولا شري سكني في مكان وقع
فقال المتولي ما اذنت له بالكني فادعه بالرفع فلو شراه بشرط التواررج على بائعه والا فلا يرجع عليه بتمنه و
لا ينقصه ارض بينهما فزرعه ونبت فراضيا على ان يعطيه الاخر مثل نصف البذر ليكون بينهما جزو ولم يجز قبل
ان ينبت ولو طلب الاخر فله قسمت الارض فيقطع الزرع ما وقع في نصيب شريكه ويضمن ثلثان نصيب شريكه
لو نعتت الارض بزرعه جامع المقبولين في كتاب وسع

استحق فاراد المشتري ان يرجع بتمنه وقدمات بائعه ولا وارث له فالتقاضي بنصيب عنه وصيا يرجع المشتري عليه
وطه البيع حوا وقدمات ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان باع الميت حاضرا يجز التقاضي للميت
وصيا يرجع عليه المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائعه منه ايضا
وفي الثانية ولا يبطل السلم بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ الثمن من زكاة
مالا بحرق في السلم في قوله وشتره بيان الجبس

وفي الزجوة لو كان عليه له جيا وقضاه زوجه او قال انقضها فان لم يرجع فزوجه على مقفل فلم يرجع هذا ان
يودها استحق ما فرق بين هذا وبين ما اذا اشترى عينا فزوجه بها عيبا واراد ردّها فقال له البائع به فان لم
يشترده على فزوجه على البيع فلم يشترده ليس ان برده والفرق ان المعضوب من الدرهم ليس عين حتى الباطل
بل هو من جنس حتى لو تجوز به جاز وصار حين حقه فاذا لم تجوز يني على ملك الدافع فصح احوال دفع بالتصرف
فيه فهو في الاستدانة تصرف للدافع وفي الاثنا لنفسه بخلاف التصرف في العين لانه ملكه ففقره لنفسه
فيبطل خياره انتهى بحرق في متفرقات البيع في قوله وان فسخ زليف

اشترى جارية او غلاما عليه ثياب او حذاء عليه برده لم يذكر في البيع ثم استحق الثياب او البردة ولا يرجع
المشتري عليه شيئا وكل شيء يدخل في البيع بغيره لا تحت من الثمن ولكن بخير المشتري فيه فتسحج المشتري
ارضها او اشجارا لم يذكر في البيع ثم استحق الاشجار قبل قبض المشتري لا بسقط شيء من الثمن بل بخير المشتري
فيه ان شاء اخذ بالجميع الثمن وان شاء فسخ وان استحق الاشجار واستحق بعد القبض سقط حصتها من
الثمن قال لم ولم يذكر فيه تفصيل القبض وعدم القبض بل المثلث الجواب انه لا حصه بالاشجار من الثمن اذ لم يكن له

في البيع واذا لم يذكر لها ثمن على هذه قال لم اعتبر على الرواية فيما اذا كان في الارض بناء فاستحق
 بناء صاحب الشئ ان شاء اخذ به حصته من الثمن وان شاء تركه قال لم فالتجارة ان اراد به قبل القبض
 يعني اذا استحق بعد القبض ان يرجع بحصته من الثمن والفرق بين الشئ والارض وبناء الدار ان اسم الارض
 لا يتناول الا شئ واسم الدار يتناول البناء فاذ حل في البيع قصدت فيه في الاحتياق
 استحق دارا بعبد واخذها الشئع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع الدار من
 الشئع بطلت البيع وان كان الشئع دفعا الى الشئع بغير قصد بغير العبد وسماها فهذا البيع بها
 ومعنى الشئع بملك القيمة وعلى الشئع قيمة الدار للبيع لان بطل الشئع بملك بالقبض ونقص الشئع
 باعتبار ملكه نافذ وكذلك لو باعها المشتري او مهبها وسلمها او تزوج عليها ثم استحق العبد من ثمن قيمة
 الدار للبيع لا من ثمن استحق عبد ابوابين وثنا بصل ثم استحق العبد او روي بملك اهل الثوبين
 بأخذ الباقي وقيمة الهالك ولو ملكا بأخذ قيمتهما والقول في القيمة قول الزكي كانا في يده ولو كان الثمن جازيا
 فوالت من غير سببها ثم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها او النقصان ان تعيب ايضا ولو كان
 احتفظا روي قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق وكذا الحكم في بيع الفاسد ولو وجد العبد جازيا كان عتق
 البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى عبد ابوابين وقبض ثم ملك الثوبان قبل قبضها فله
 ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل ملك الثوبين او بعد قبض العتق عليه بشئ فهو جازي وعليه قيمة ثم
 فرع عليه استحقاق الثوبين واخذها وذلك يعرف بالتأمل شئ استحق جارية وباعها من قوم اخذها
 من يد المشتري ان في ورجع ان في على الاول بالثمن بالعتق واذا الاول ان يرجع على بايعه فقال بايعه
 ان المستحق لها كان بايعها متى ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على بايعه وعواه ولا بيته على الشئ
 شئ يسمع ستر ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البيعة على الشئ يسمع ولو اقام المستحق عليه
 بيعة على الشئ عند هذا القاضي انك كنت بعثت هذه الجارية من بايع بايعي فله ان يأخذها من المستحق
 ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بايعه ولو ملك في يد المستحق يرجع بغيرها عليه ولو اقام الثاني
 بيعة على الملك المطلق ففصل وقد كان اشتراه ذواليد من زيد ثم اقرانه ملك المستحق لا يرجع على زيد لان
 باقراره يبين ان الفضل لم يكن قصدا خفيعة فلا يرجع والله اعلم منه ايضا
 واذا اجاز المالك البيع وكان الثمن قد اصابه ملكا له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لان الاجازة
 الا فقه كالموكلة التابة ولو لم يجز المالك وملك الثمن في يد الفضولي احتققت الشئ في رجوع المشتري
 عليه بملكه ولا يصح ان المشتري ان علم انه فضولي وقت الاداء لا يرجع له ولا يرجع عليه كذا في القنية و
 صرح الشافعي بان امانة في يده فلا ضمان عليها ذالمك سواد ملك قبل اجازة او بعده وان كان الثمن
 عوضا كان ملكا للفضولي واجازة المالك اجازة لغيره لا اجازة له لانه لا كان اللوض متعينا كان

سداد من وجه والشر لا يتوقف بل ينقذ على الباشرة ان وجه نفاذ فيكون ملكا له وباجازة المالك
 لا يتوقف الباع بل تأخير اجازته في العقد لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل البيع ان كان متلبا والا فقيته
 بما صار الباع صار شرا لنفسه بالغير مستقضا له في ضمن الشرا فيجب عليه ردة كالمقضي وبه مال
 الغير واسترا من غير المتكسب جازي نعم وان لم يجز فصد الا ترى ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد لم يصرح ويجب
 فقيته بحرق او ابل فصل بيع الفضولي من البوع في قوله ومن بيع ملك فيه
كتاب العتق واما الربا فهو على ثلثة اوجه اقدم ما في التوضي وان في الديون وانما ثلث في الدين
 اما في التوضي فهو على وجهين احدهما ان يوض عشرة دراهم باحد عشر درهما او باثني عشر درهما او
 كخوما والاخر ان يجر الى نفسه منفعة بذلك التوضي او يجر اليه وهو ان يبيعه المستوف شيئا بارعض ما يبيع
 او يواوجه اجارة بارعض ما يواوجه او يهبه به او يهبه ضيافة او ينصديق عليه بصدقة او يعمل له عملا او
 يعينه على موره او يعيره عاريته او يشترى منه شيئا با على ما يشترى او يستأجر اجارة بالكر قايستأجره و
 كخوما ولو لم يكن سبب ذلك التوضي لكان ذلك الفعل فان ذلك ربوا وعلى ذلك قول ابيهم النخعي
 كل دين جرم منفعة لا غير فيه واما الربا في الديون فهو على وجهين احدهما ان يبيع رجل رجلا مائة عابا
 فلما حل لاجل طلبه رب الدين بالدين فقال المديون ردوني في الاجل ازيدك في الدراهم ففعل ذلك
 فان ذلك ربوا والتوجه الاخر ان يقول رب الدين للمديون قبل حل الاجل اعط مالي فاحط عنك بعضا
 من ديني ففعل ذلك فان ذلك ربوا للمديون ولا يحل له ذلك واما الربا في الديون فان ذلك على
 وجهين احدهما في الاستناع بالدين والاخر با ملك ما يخرج من الدين فاما الاستناع بالدين مثل العتق
 يستخذه والدابة يركبها والارض يزرعها والثوب يلبسه والنفس يسطها وكخوما واما اهلاك ما يخرج
 منها فمثل الامة يسترضعها للصبيته والبقري يرب من لبنها والغنم يجر اصوافها والشجر يأكل ثمارها فان ذلك
 كله ربوا لانه ليس للمدين في الدين سوى الحفظ **فصل في كتاب العتق**

وكل شئ نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على حريم الشافعي فيه كذا فهو مكمل فيه ابراه
 وان ترك الناس المكمل فيه حتى لا يجوز بيعه وزنا وان غابا في الوزن الا ان علم انها متاكدة في المكمل
 ايضا وكل ما نقص على حريم الشافعي فيه وزنا فهو موزون ابراه مثل الزنب والفضة لان النقص اقوى
 من العوف لان العوف جازان يكون على باطل كعارف اهل زمانا في افراج الشئ والسرير الى المتأخر
 ليالي العبد والنقص بعد ثبوته لا يمكن ان يكون على باطل ولان حجية العرف على الدين متافوه والتموه
 فقط والنقص حجة على الكل فهو اقوى ولان العوف انما صارت حجة بالنقص وهو قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وفي الحديث ثبت بهذا ان ما يصاد به اهل خوارزم
 من بيع الحنطة الربيعية بالحنطية موزونا متساويا او متفاضلا فقه او نسبية لا يجوز ما لم ينقص عليه

مطلوب النقص اقوى من العرف

بشرارة الرضا
خدم النص

صلى الله تعالى عليه وسلم فهو محمول على عادات الناس في الاسواق لانها هي العادة دلالة
على الجواز فيها وقت عليه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما رآه المسلمون الجديد من ذلك دخول
الحاتم وشرب ما استقلا ان العرف بمنزلة الاجماع عند عدم النص **ابن حاتم في الزوا**
وما يتصل بهذا الفصل واذا اشترى دينا رابشرة وراهم وتبايعا ثم جاز بايع الدينار بدرهم
ريوف وقال وجهتها في ملك الدرهم والكرمشري الدينار ان يكون هذه الدرهم من درهم فيه
المسئلة على وجه اما ان اقر بايع الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجباة او على قبضت حتى
او قال قبضت رأس المال او قال استوفيت الدرهم او قال قبضت الدرهم ولم يرد عليه في الاول
والثاني والثالث والرابع لا يسمع دعوى بايع الدينار حتى لا يستخلص مشري الدينار على ذلك وفي قوله
الحامس وهو ما اذا قال قبضت الدرهم فالقول بايع الدينار وعلى مشري الدينار البينة انه اعطى
الجباة استحقاقا وكذلك الجواب في الوجبات وس وهو ما اذا قال بايع الدينار قبضت ولم يرد
على هذا ولو قال وجهتها سقوة او رخصة لا شك ان لا يقبل قوله في الوجوه الاربع وكذلك
في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجبات وس تقبل قوله والله تعالى اعلم انتهى تأمل

في الفصل السادس

ومن اشترى شيئا من غيره بدين له عليه وبما يعلمان من انه لا دين عليه فانه لا يجوز هذا الشراء
ويكون هذا بمنزلة المراكبة في الثمن **مسألة في الحاشية**
كتاب الكفالة قال محمد رحمه الله في الاصل ولا يجوز كفاية العبد بغير اذن المولى اياه في الكفالة
سواء كان العبد محجورا عليه او ما ذونه في التجارة فالاذن بالتجارة لا يكون اذنا بالكفالة
لان الاذن تحت الاذن بالتجارة والكفالة تبرع ابتداء فلا يدخل تحت الاذن والله اعلم انتهى
ذخيرة

والمتسنى في بعض قيمته بعد ما عتق بمنزلة المالك في قول ابن حنيفة لا يجوز كفاية احد عنه باستعاية
لمولا ولا بنفسه وكذلك المعتق هذه الموت اذا لم يخرج من اثنان فلهذا السعاية واما المعتق على
جعل فهو بمنزلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه وغيره جاز **تحقيق الحاشية**
واذا كان رجل على رجل دين مؤجل وطلب رب الدين من القاضي ان يأخذ بالمال كفيلا فقي طاهر الزا
ليس له ذلك وذكر في المتن ان له ذلك وفيه ايضا لو طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرهم لو
ظهر استحقاقه كان للمشتري ذلك ففي الدين المؤجل اولى وذكر الصدة والشهيد فام الدين ان في
الدين المؤجل لو اخذ القاضي كفيلا من الخصم الذي يريد ان يغيب لا يبعد استدلالا بالمرأة اذا
طلبت كفيلا عند اعادة الزوج السفر فان هناك القاضي يأخذ كفيلا بنفسه شرا عند ابى يوسف

استحقاقا

استحقاقا وكذلك في سائر الديون قال في المتن في مسئلة النفقة على قول ابى يوسف في سائر
الديون لو افنى المني بذلك كان حسنا وفيه بالقياس الى ما دوى الخلاصة وفيه لا قضية اجمعوا ان في
الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المدينون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي المتن رب الدين
لو قال للقاضي ان مديوني فلان يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي الصور
المدينون اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال تأمل
بان له ان يطالب به قيسا على نفقة شهر لا يبعد **فتاوى تمار حاتم**

واشربا قصاره في بطلانها على موت المطلوب او الكفيل الى ان لا يتطل بايراد الاصل كافي الزا
ولو كفل بنفسه ثم اقر الطالب الله لا فني له قبل المكفول به ان يأخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو قال
الطالب لا فني قبل المكفول به لا من جهته ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من
الكفالة انتهى فتوهم برأه الاصل بموجب برأه الكفيل انما هو في الكفالة بالمال التمس الا ان يقال ان
صورة برأه الاصل فيما اذا كانت الكفالة بالنفس ان يقول ما ذكره في الكلام على عمود **بحر في قوله**
ويستلزم موت المطلوب في الكفالة

رجل له على رجل الف درهم من قرض او ضمة او من ثمن مبيع باعه وكفل له رجل بنصف المال وكفل رجل آخر
بالتصاف الا وكفلا اثنين مشرقين او كفالة واحدة فادى الاصل حسانية ولم يقل شيئا كان المؤثر
عنها ولو قال هذا كفل فلان فهو على ما قال وكذلك اذا كان الالف متوقفا عليه في الاصل
بان كان من قرضين او بيعين او كالمالين متجانسين او مختلفين بان كان احدهما من قرض
والآخر من ثمن مبيع وكفل احد الكفيلين باحد الالين وكفل الآخر بالمال الآخر فادى الاصل حسانية
وقال من التي كفل بها فلان فهو على ما قال واذا كان باحد الطرفين كفيل فادى الاصل حسانية
وقال من التي اديتها من الكفالة قبل قوله واذا وجبت عليه الالف من ثمن مبيع باعه ثم ان صاحب المال
اقر نصف المال الى سنة او وجب نصف الالف من الابتداء جاز ووجب النصف الآخر من الابتداء
مؤجلا الى سنة وكفل الكل نصف كفيلا على حدة ثم ان كان الاصل ادى حسانية ولم يقل شيئا فهو عن
الكفيل الذي كفل عن المال وان قال من الكفيل الذي يكفل رجل قبل قوله انتهى **تأمل حاشية**

في الثالث والعشرين من الكفالة

واذا كفل من ان حلا او نفقا الى شهر فانه يطالبه بعد مضي الشهر كما لو قال انت طالق الى القيل او
الى السنة لم يقع الطلاق الا بعد الاجل كذا هنا وقال بعضهم يصير كفيلا لان مؤجلا والا ولا يصح ان ينكر
وكذا الجي
بهذا التشبيه مع النارق اذا الطلاق بعد وقوعه لا يمكن ارتعا فانه قد ثبت فيه يكون لا ابتداء الوقوع

مقتضا الكفاية ليست كذلك اذ يمكن ان يكون في مدة بيعها لا قبلها ولا بعدها ويمكن ان يكون
مسئلة
له رحمه الله تعالى

وحكي عن الفقيه ابي جعفر الهندي في انه كان يقول انما يجزى المدعي عليه على اعطاء الكفيل بنفسه والمدعي
به اذ كان المدعي عليه متاجرا عليه تعقيب نفسه وتعيين المدعي به اما اذا كان لا يجازى عليه
ذلك بان كان رجلا موثوقا به لا يجزى عليه لانه لا فائدة في اخذ الكفيل في هذه الصورة وان كان
المدعي به دينيا فقال المدعي عليه انا اعطيتك كفيل بالمال ولا اعطيتك كفيل بنفسي فلو ان لا يعجل لك ذلك
او اقال انا اعطيتك وكذا بالخصومة وكفيل بنفس الوكيل ولا اعطيتك كفيل بنفسه ولا بالمال فلو ان لا يعجل
لان الكرامة ان المدعي يثبت الحق على الوكيل لكن لا يمكن استعارة الحق من الوكيل وان قال اعطيتك
كفيل بالمال ايضا فلو ان لا يعجل ايضا لان الناس يتفاوتون فلا يحصل مقصود المدعي به من كل وجه

ووجهه تعالى اعلم
تحيته برهاني

فضل الله ان الكفاية التزام المطالبة في الحال وتمليك الدين عند الاداء فاعتبار معنى الالتزام يستلزم
ان يقع تعقبها بالشرط المحض كالندور وغيرها من الالتزامات واعتبار معنى التمليك يقتضي ان لا
يقع تعقبها بالشرط المحض فخرنا على التشبيهين عطفا باعتبار الالتزام صحته تعقبها واصنافها
الى سبب وجوب الحق او وسيلة وقيمة الاداء بقوله اذ اقر به زيدا فالكفيل لانه سبب الوصول
الى الاداء فيكون وتبعه وباعتبار معنى التمليك اذا اخلقه بالمال يكون لوجوب الحق اولا وصول
الاداء كما اذا قال اذا جاء المطر اوتيت الحج او دخل زيد الدار وكهوه ما الكفيل لا تصح الكفاية

تحيته برهاني

ابن سماعه عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام ان ابنه باع هذه الدار من هذا الرجل بالف درهم على انما يضمنه بشرط
ان لا يركب يعني ان لا يركب الدار للشئ قال اذا كان الثمنان في اصل البيع لم يجر شها واما وان
لم يكن الثمنان في اصل البيع جازت شها واما وان كان في أصل البيع لم يجر شها واما وان
ذكر اذا شهدا على رجل بالان قبضه من اخوه وهو شك في شها على نفسه وقال نحن ورثنا ما عليه قال ان كانا
رعا ان رب المال كان حاضر اجازت شها واما وان لم يكن حاضر عند الوزن لم يقبل شها واما لانه اذا
كان حاضر انقل من عند الثمنية وكان شها على من عجزه واما اذا كان غائبا فقد راضا فانه يضمن
الثمنه مقصورا عليه فالحاصل ان شهاة الابن على من شها لا يقبل اذ كان ذلك الفعل مستلزما الى
عجزه سواء كان له منفعة في الشها او لم يكن فان كان فعله مسؤولا الى عجزه يقبل شهاة عليه قال في المنقح
على طريق الاستشهاد والارتمى انه لو وزن له الف درهم ووضعها وقال هذا مالك فدا وفيكها و
قال المقتضى لرجلنا واني هذه الدار لم فدا ولم تشهدا على المقتضى انه هو الذي دفع الدار لم اليه ان شهاة

جائزة وذكر لعل البصري في الشروط انه لا يقبل شهاة الذي كمال في الكفيل يقبل شهاة الذي ذرع المنقح
وفي المنقح رواية بشير عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان شهاة الكفيلين باطله انما يجر
في الخامس عشر من الشهادات

واذا كان رجل على رجل الف درهم من ثمن بيع او عصب وبها كفيل فلو طالب المال عن الذي عليه اهل
الى سنة فابى ان يقبل كان المال عليه حالا وعلى الكفيل وهذا الجواب لا يشكل على قول من يقول ان شهاة
ان الطالب اذا ابرأ الاصيل ورد الاصيل ابرأه ان ردة يعمل في حقه وفي حق الكفيل لان هذا القابل سوي
بين الابراء المؤبد وبين الابراء المؤقت وانما يشكل على قول من يقول بان ردة ثم لا يعمل في حق الكفيل على ما
يأتي بعد هذا ان شهاة تعالى لان هذا القابل فرق بين الابراء المؤبد وبين الابراء المؤقت والفرق انما
تعتبر ردة الاصيل بردة الكفيل والكفيل لو ردة الابراء المؤبد لا يعمل ردة فلهذا اذا ردة الاصيل لا يعمل بردة
في حق الكفيل في الابراء المؤقت لو ردة الكفيل يعمل ردة فلهذا اذا ردة الاصيل يعمل ردة في حق الكفيل
ثم انما وقع الفرق بين الابراء المؤبد وبين الابراء المؤقت في جانب الكفيل لان الابراء المؤبد استلزم
محض في حق الكفيل ليس فيه عليك قال لان الواجب بعد الكفاية على الكفيل بحد ومطالبة وقد مكنا
تصحيح الابراء من غير ان تعتبر المال واجبا عليه فانه موقوف للاستسقاط فلو قال استسقاط المحض لا يحتمل
اردو كاستسقاط الخيار واما انما قيل فانه موقوف لمطالبة وليس باستسقاط لان ان المطالبة تعود بعد اهل
وانما جازت تعقب لا بطل بخلاف الاستسقاط المحض اذ اقر الكفيل بالكفاية بالمال مؤجلا الى شهر واخر
المكمل له ان الكفاية مائة فني ظاهر رواية اصحابنا ان القول قول الكفيل وروى ابن سماعه عن محمد بن ابي

برسفا ان القول قول المكمل له
تحيته برهاني

قال محمد في الجامع الصغير رجل على رجل مائة درهم كفل رجل بنفسه وشرط في الكفاية بالنفس ان لم يواف
به عدا فعليه المائة فهذا جائز يجب ان يعلم ان هذا الجنس ما يل كثره احدى اذ اشترط الكفيل في الكفاية
بالنفس ان لم يوافك به عدا فعليه المائة التي لك عليه صحت الكفالتان والقياس ان لا يجوز الكفاية
بالمال لان الكفاية بالمال سبب وجوب المال فلا يقع تعقبها بالاخطار كالبيع والاجارة وجه الاستحسان
ما استر ابيه محمد في الكتاب فقال لان هذا من عمل التجار يريد بان يقبل الكفاية بالمال بعدم موافاة
النفس معناه فيما بين التجار والقياس يترك للمقابل والمعنى فيه ان في الكفاية الثانية تأكيده ما وجب
بالكفاية الاولى معنى لان الكفاية بالنفس سبب للتوصل الى المال وكان الكفيل بالنفس كفيل بالمال
حيث المعنى وانما ثبته كفاية بالمال حقيقة وكانت الثانية مؤكدة للاولى من حيث المعنى والمؤكد للمعنى
فلم حكم ذلك الشيء ثم الكفاية بالنفس جائزة فلهذا ما يكون تأكيدها يجوز ثم اذ لم يواف به عدا يصير كفاية
بالثانية وتبقى الكفاية بالنفس على حالها فان ادعى الكفيل الثانية بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ عن الكفاية

بالنفس لان الكفالة بالنفس حصلت مطلقة لا بالمال الذي ادعى ومن الجائز ان يكتل بنفسه سب مال
اخر فلا يبرأ اذا ادعى هذا المال فلا يبرأ عن الكفالة بالنفس بالشك **محيط برهاني**
اذا قال ان لم اوفك به هذا فاليمة الدرم التي لك على فلان الاخر على فالكفالة الثانية جائزة
في قول ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو لم يواف به هذا الزم المال وعلى قول محمد الكفالة الثانية باطلة لانها ملكت
بخط لا مالا ملكت من قبل لان التعامل بغير الكفالة بالمال حال عدم الموافقة بالنفس اذا اخذ الطالب المطلوب
او اخضع الطالب واتخذ المطلوب ولا يلزم اذا قال ان لم اوفك به هذا فلال الذي لك عليه على فلان
اخر وذلان حاضر فعقل فانه يجوز لان هناك اخذ الطالب والمطلوب وابي حنيفة وابي يوسف ان الكفالة
بالمال حصلت معلقة بخطر للناس فيه تعامل لان التعامل حال اخذ الطالب والمطلوب والتكفيل انما
جوي لمنفعة تعود الى الطالب لا لمنفعة تعود الى الكفيل او الى المطلوب فانه لا منفعة للمطلوب في هذا الخطر
لان المطالبة لا تأخر عن المطلوب بهذا الخطر وكذا لا منفعة للتكفيل في هذا الخطر بل فيه ضرر فانه يبر
كفيل بالمال ايضا اما للطالب فيه منفعة فانه يحصل له بهذا الخطر زيادة وبهية اخرى فعلم ان التعامل في
تلك الصورة لمنفعة تعود الى الطالب وهذه المنفعة حاصلة للطالب وان اختلف المطلوب بخل
ما اذا اختلف الطالب لان هناك لا منفعة للطالب الا في هذا والتعامل لمنفعة تعود الى الطالب

الاول **محيط برهاني**

واذا اكل الرجل عن رجل مال وشرط في كفالة انه ان اوفى بنفسه الكفول به هذا انه بري من المال الذي
كفل به فهذا جائز فانه يجوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال لان ابرار الكفيل اسقاط بعض تعليق الاسقاط بغير
بالشرط وصحح وان يتحقق البراءة عن الكفالة بالمال بتسليم الكفول عنه متعاقلا وكذلك لو شرط ان الكفولة
به لو اداك بنفسه او رجل اخر فان بري من المال فذلك جائز ايضا كذا ذكر السبيل في الاصل وفي التفتي
ابن سباه عن محمد اذا وكل رجلا ان يشتري له عبدا بالف درهم ولم يرفع اليه شيئا فاشتراه ثم جاء رجل قال
للبايع قد صنعت لك عن المشتري الالف التي لك عليه فاذا دفعها الموكل الى المشتري اى لو كفل بالشر او فانا
بري منها فالصمان جائز والبراءة باطلة من قبل انه ليس بين البايع وبين الموكل عمل في هذه الالف وذكر حبيبي
نواذره هذه المسئلة عن محمد وذكر في الجواب فانه منه بري الا انه كان في رواية حبيبي وكان الموكل رجلا
للمشتري عليه درهم غير هذه فاما وقع الاختلاف في الجواب لهذه الاثرى ان من قال لغيره قد صنعت لك
عن فلان الف درهم فاذا قدم فلان رجل اخر ليس من هذا الالف في شيء فان بري منها كان الصمان
جائزا والبراءة باطلة وتو قال فاذا قدم فلان الغريم فاما منه بري فادوات البراءة اذا قدم فلان وكذلك اذا
كان القادوم من هذه الالف بسبب الوقوف العرف وروى هشام عن ابي يوسف اذا زوج الرجل ابنة
امراة على انه ان ماتت ابنة او امرأة ابنة التي ضمن لها قبل ان يبنى بها الابن فهو بري من الصمان فالصمان

لازم والشرط باطل وذكر ابراهيم عن محمد اذا قال لغيره اذا جاءه فانت بري من المال لا يبرأ ولو كان ممل
المال عليه من كفالة هذا وكذا لك اذا قال اذا قدم فلان فانت بري منها وقال ايضا اذا كان شرط الكفالة
على هذا فهو جائز ولو قال ذلك بعد وجوب الكفالة لا يجوز لان مزايرة الى اجل ورواية ابراهيم بن الحارث
المقدمة وفي المحرر عن ابي حنيفة اذا قال اقبل لغيره ان اكفيل لك بنفسك هذا اليوم واذا مضى اليوم فانا بري
فواني به عند القاضي فهو بري قال اذا مضى اليوم فقد بري وتو قال ان اكفيل بنفسه فان واقبت به عند القاضي
فانا بري فواني به عند القاضي فهو بري ولو كفل بنفسه قبل على انه متى ما رأى الطالب الكفول بنفسه اوفى
ماله فانه بري منه فهو جائز **محيط برهاني**

اذا قال الكفيل اقبضك الالف التي لك عليه على ان ارجع بها على المطلوب ان كان لا يشترط
برأته عن الكفالة مع الرجوع لا يقع القضاء ويبقى كفيلا بالنفس انما لا يقع القضاء لانه لا شرط الرجوع بما ادا
من الكفول عنه وقد قصد شر ذلك الدين وشر الدين من غير من عليه الدين فاسد ويرجع التكفيل
على الطالب بما اداه لانه اداه بكم معاوضة فاسدة وان شرط البراءة مع القضاء والقضاء فاسد والتكفيل
بري باتفاق الروايات لان البراءة حصلت بغير عرض لان ما اخذه الطالب من الطالب وقيل لان
لا يصلح عوضا عن حقه والبراءة بغير عرض عن الكفالة جائزة على الروايات كلها **محيط برهاني**
وان وقع الدعوى في قبل الخط او في جوازة فيما دون النفس خطا ودعى ان له بنية حاضرة وطلب
اخذ الكفيل فالتفتي باخذه كفيلا بنفسه ثلثة ايام لان الدعوى وقعت في المال وفي المال يؤخذ الكفيل
عندم فان حضر بنية قضى له بجهة وان لم يحضر بنية قضى له بجهة وابر الكفيل قال شيخ الاسلام وتاويل قوله
ابر الكفيل اذا كانت البراءة شر وطه في الكفالة بان قال الكفيل لمدعي ان لم تحضر بيتك في ثلثة ايام
فانا بري من الكفالة فاما من غير شرط البراءة بمضى ثلثة ايام لا يبرأ **محيط برهاني**

وتقدم الوكالة في هذه الصورة بان قال المطلوب هذا وكفيل في حضوره ما بيني وبينك ضمانا
ذا بلك على علي انه ان اوفاني غدا حتى يدفعني اليك فهو بري من ذلك كذا في هذا الجواز لم يرد قوله
فهذا جائز جواز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وعن الوكالة بالخصوص وانما اراد به جواز تعليق البراءة عن
الكفالة بالمال لا يجوز لان تعليق البراءة عن الكفالة بالمال بشرط متعاقلا جائزا متعلق البراءة عن الوكالة بالشرط

لا يجوز **محيط برهاني**

وسئل شيخ الاسلام لا وزجدي عن رجل ضمن لرجل عشرة دراهم حتى تيسر في تزويج فلانة منه قال
لا يقع ضمانه وفتى ائمة تجاري بقتحه ضمانه وقيل ان بين ذلك اثنى اى وقتا يقع ومالا فلا وعنه ايضا في
سلطان صادر رجلا والزمه مالا فضمن رجل هذا المال وبذل الخطا صح ضمانه واذا ادعى الصمان من
المال كان له الرجوع على المضمون عنه **من موقوفات كتاب الكفالة من المحيط برهاني**

ج لهما دين مشترك على ان يضمن احدهما نصيب صاحبه لم يجر فخرج باو دتي بخلاف ما لو اذاه من غير
 سبق ضمان فانه لا يرجع باو دتي ولو تولى نصيبه على المديون فترقى سائل الزكركه صك في صور القضا
 يرجع باو دفع او قضاء على فخرج كما لو اذاه الكفالة فاسدة ويطرده لو كفل بديل الكفالة لم يقع فخرج
 باو دتي اذ حسب انه يجر على ذلك لضمانه السابق وبشدة لو اذاه من غير سبق ضمان لا يرجع بترقة وكذا
 وكيل البيع اذا ضمن القن لو كلف لم يجر فخرج ولو اذاه من غير ضمان جاز ولا يرجع **باب بيع العتق**
 ثم جماعة معهم موال اشتروا الى بلدة بنا وال طمع الوالي ان يأخذ منهم شيئا بغير حق فاحد بعضهم
 واخفى بعضهم فقال الوالي للذين اذنتهم او اذاه الى كذا على ان رجوا على ابائين بالخصص فادوا ذلك
 فلما يكون لهم ان رجوا على البائين بشئ فلو انهم لم يؤدوا الى السلطان شيئا حتى اتفق كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها اتفق اليهم والظاهر ان الصحيح من العبارة حتى اتفق ان اتى اليهم المحتجون وقالوا لا نطعموا عينا
 وما اصابكم من عينا بالخصص ثم بعد ذلك ادوا عليهم الرجوع عليهم بالخصص وفي آفة دوى في رجلين
 في رجلين في سفينة ومعهما مناع كثير فلما اشتروا الى مكان قليل الماء قال احدهما لصاحبه اني سأعك
 فان مناعى بنى وبينك نصفان فالتى هذا فيضمن الا ترى للمنى نصف مناع نفسه وطريقه انه يصير مشتركا
 مناع اللقى بنصف مناعه وفي فتاوى العنابية ولو قال من رعى من السفينة بشئ فهو عينا بالخصص فهو باطل
 ومن رعى مناع صاحبه خوف الغرق ضمن **باب ما راعى في الفصل السابع والعشرين في التوفيق**
 قال ولو ان سفينة ضل عن طريقها فالتوا منها ما عالى البحر حتى قول الى حينه واصحابه ان من طرح منها شيئا
 ليزه ضمنه وكذا لو شرط ما ان يلقى على البحر ومباين فعل بالخصص فالشرط باطل ومن اتى شيئا ليزه ضمن
 وفي قول مالك والليث بن سعد الشرط جائز ويتراجعون ومتى طرح بعض ما فيها فخرج من له مناع في الرب
 شركا في ذلك وقال الشيخ محمد بن صاحب ان من اتى شيئا لنفسه فلا شئ على احد فيه شرطوا ان
 يضمنوه لو لم يشرطوا ومن اتى شيئا ليزه على ان يضمنه له فهو ضامن لذلك وان شرط ان يكون
 ما يلقى عليهم جميعا على حصص ما لهم من المناع فالشرط جائز عندنا وهو ضامن لما ضمن فيه وكذلك ان كان
 ان ضمنوا على ذلك فعليه حصصهم قال ولو ان بيعة رجل لا يعلمها فانه يجر على علمها في قول
 مالك واثر في محمد بن صاحب ولا يجر في قول اصحابه وابو حنيفة رخصهم الله تعالى فهو انهم انظر

شف في الدعوى

والدرك في اللغة التبع برك وبسكن وفي الحادى عشر من بيع الخلاصة من سعى في نقض ما تم من جهة
 لم يعتبر الا في موضعين احدهما رجل اشترى عبدا وقبضه ونفذ الثمن ثم ادعى ان البيع باه قبل ذلك من
 فدان الغائب بكذا قبلت بيئته والثاني اذا اوجب جارية من ان فاستولدها الموهوب له ثم قام
 الواجب بيئته انه كان وتبرأ او استولدها قبلت بيئته ويرجع على الموهوب له بالجارية والعقرا انتهى و

الحم المذکور ليس صحيح لانه يرد عليه ما ذكره فافهمان من البيوع لو ادعى المشتري ان البيع قد تسع
 وعوله وما لو باع ارضه ثم ادعى انه كان وقفها او انها وقف فان بيئته مقبولة على المخاركة ذكره
 او لو ابنى لكن لا تسع دعواه للتألف مع ان ساع في نقض ما تم من جهة **بكر في قوله وكذا**
بالدرك تسليما

اقول هذا بخلافه على المحصر لانه لم يعتبر دعواه لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهة وقبول البيئته بخلافه
 عليه لان التا به يفسد في نقض ما تم من جهة **شيخ الاسلام**

اقول قوله ومن ضمن من اتى فاجابه او رهن به او ضمن نواييه او قسمه مع امته المراج فلكونه
 وبنا مطابا به فية به لا ضرر من الزكوة في الاموال الظاهرة فانه يجوز الضمان بها عن صاحب
 المال لا يتا بخر وفعل ولهذا لا تؤخذ من تركه الا بوضعية واطلقة فشم المخرج الموقوف وخارج المسألة
 وخصصة بعضهم بالموقف وخارج المسألة وهو ما يجب في الذمة والرتن وتبقى حق الضمان بخارج المسألة
 لانه لم يكن دينا في الذمة والرتن كالكفالة بجميع التوشق فيجوز في كل موضع يجوز الكفالة فيه بهذا اذ ان
 وهو منقوض بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرتن واما التوايب فجميع نايية وفي الصحاح الفاء
 المصيبة واحدة نوايب الذم انتهى وفي اصطلاحهم قيل لادوا بها ما يكون بحق كاجرة الخراس واداء التمر
 المشترك والام الموقوف كتحية الجيش واداء الاسرى وقيل لادوا بها ما ليس بحق كالجبايات التي في
 زماننا يأخذها الظلم بغير حق فان كان المراد هو الاول جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب معين
 وان كان المراد الثاني ففيه اختلاف الشيخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة منهم صدر الاسلام ليزدوى
 لانها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة او الدين وبنا لا مطالبة ولا دين شرعيان على الاصيل فلم يتحقق
 معناها وقال بعضهم يجوز منهم فخر الاسلام على ليزدوى او صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل
 سائر الدين بل خوفها والعبرة بالمطالبة لانها شرعت لانها فالمطالبة الحجة كالمطالبة الشرعية
 وكذا قلنا من قام بتوزيع هذه التوايب على المسلمين بالعتط الى العدل بوجوده وان كان لا خذ بافتر
 ظنا وقتنا من قضى نايية غيره باو د يرجع عليه وان لم يشرط الرجوع وهو الصحيح كما في الحاي نية
 كمن قضى دين غيره باو د طاهرة انه وزعها من غير قبض منهم اما ان خذ فقط لم كذا في حاشي البحر
 بخط ابن بكيم وفي العنابية قال شمس الله هذه اذا اذاه به لاعتن اراه اما اذا كان ملوفا في
 الادع ولا يعتبر اذاه في الرجوع انتهى وفي فتح القدير وينبغي ان كل من قال انها ضم في الدين يمنع صحها
 هنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن ان يمنعها بناء على انها في المطالبة في الزكوة
 او معناه او مطلقا انتهى وقوله بناء على انها في المطالبة في الدين ممنوع لما قدمنا انها لا تقتصر
 على المطالبة في الدين اذ لو كان كذلك لم يشمل التبرع الكفالة بالنفس لانها ضم في المطالبة بالجنس

وفي قوله او مطلقا نظر لانه اذا قال بانها في المطالبة مطلقا لا ينعها هنا بحر في الكفاية
قوله او معناه او مطلقا انتهى اقول الظاهر انه هو التأييد الذي يكون كونه كماله شيخ الاسلام
قوله بار على انها في المطالبة في الدين ممنوع اقول هذا المنع لا يرد على كلام الكمال المحقق لانه انما ادر
ابن فقط لا صحة البيني شيخ الاسلام

قوله وفي قوله او مطلقا نظر اقول هذا النظر من سوء الفهم لانه فم ان المنع مبني على احد
هذين الاحدين وليس كذلك وانما ادر المحقق ان القول بصحتها ومنعها مبنيان على هذين الاحدين
الاول على بعضها والثاني على بعضها الاخر فانه ان لم يراع الترتيب فذكر مبني الاول اخواني صل
الكلام ان القول بالصحة مبني على انها الصم في المطالبة مطلقا والمنع مبني على انها الصم في المطالبة
في الدين او معناه شيخ الاسلام

قلت لما ادر المكارى ان يضع الحق على الدابة اخذ احد العدلين من جانب ورمى بالعدل الاخر من
الجانب الاخر فانشق العدل من رمية ضمن ما خلف لانه يصنع فحق شرط المكارى ان يسير ليل
والمالك مع سيره ان ليل فضاغت الدابة مع الحمل فالمكارى لو وضع ترك اللفظ ضمن وفاقا ولو
صاغت بلا تضيقه يبرأ عند ابي حنيفة خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن لو كان رب الدابة يسير
بلا خلاف بدليل ما قرئ به شيء قلت لا ادر كمال الذي سبق وليل على عدم الضمان ولكن
المذكور في اول هذا الجنس رواية صريحة في وجوب الضمان منها بالاجماع جامع المصنفين
اقول الذي سبق وليل عليه انه قال لم يمس اليه ويد المالك فانه على كل ذلك لان ضمير
معه راجع الى المالك قلت لكن لا ادرى ما الذي ذكر في اول هذا الجنس من الرواية الصريحة في
وجوب الضمان منها بالاجماع شيخ الاسلام

جاءل اذ ان يعجز بحاله في تركيز كبرى فيه الجمل لا يكون في التمسك بغيره واذا دخل في التمسك بغيره
الجمل عقوبة فسقط بغيره وتلف ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان التمسك بكون التمسك
في مثل هذا الوقت لا يضمن الجمل قاصحان

قوله ويضمنه اي يصح بطله ضمنه لك فلانا لانه يصح بمقتضاها فيه بقوله ضمنه لانه
لو قال انا صامن حتى نجتمعا او نلتقيا لا يكون كفيلا لانه لم يبين المضمون انه نفس او مال كذا في
الغاية وفي الاسترجاع الوتر لو قال هو على حتى نجتمعا او نلتقيا فهو جائز لان قوله هو على صامن فمقتضاها
الى الغزو جعل الاتفا غاية له وفي التنا رخصة هو على حتى نجتمعا فهو كفيلا الى الغاية التي ذكرها و
على هذا القول حتى نلتقيا فهو كفيلا الى الغاية انتهى قوله وبعلى لان كلمة على للوجوب فهو صيغة التزم
وفي التنا رخصة قال لك عندي هذا اقبل او قال دعني اتي كانت كفاية قوله داني بمعناه وعلى هذا

اقبنت نعم قال بعد مطالبة الدين مدونة ضمنه انه ان استبطل الحال في رجوع الغير الى الدين او
النفس انما لا يكون كفاية اصلا اخذ من قوله لانه لم يبين المضمون لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من
ذلك لكما في اي بينهما فاتي ومن ترك ما لا فلو رثته بحر في الكفاية

قلت وفي التنا رخصة في التنا ذكر العاطف الكفاية بالنفس واما صامن لك حتى نجتمعا او حتى
نلتقيا او نلتقيا اختلف الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان انه يصير كفيلا وذكر في رواية
ابي حفص انه لا يصير كفيلا وقيل ليس في المسئلة اختلف الروايات لكن ما ذكر في رواية ابي حفص
جواب القياس وما ذكر في رواية ابي سليمان جواب الاستحسان انتهى ولا يخفى ان هذا الاينافي
ان في المسئلة اختلف الروايات لكم رحم الله تعالى

رجل قال لجماعة اشهدوا اني قد ضمنته لهذا الرجل بالالف التي له على فلان ثم ان الدين اقام البيعة انه
كان قد قصاه قبل ان يضمنه الكفيل فبطلت بيعة وبرأ المديون من دين الطالب ولا يبرأ الكفيل
عن الطالب لان قبول الكفيل في ذلك كان اقرارا منه بالدين عند الكفاية ولو اقام المديون بيعة على قضاء
بعدم الكفاية برئ المديون والكفيل جميعا قاصحان في فصل الكفاية بالمال

كفى كمال على ان جعل له الطالب جعل ان لم يكن شرط في الكفاية فالتشط باطل والكفاية جائزة
اي الجعل باطل لان الكفيل مقرر في حق المطلوب فاذا شرط الجعل مع ضمان المثل فيه شرط الزيادة على
ما اقرضه وانه ربوا وان شرط فيها بطلت الكفاية وكان ينبغي ان تصح الكفاية لعدم بطلانها بالشرط
الحاسد الا يرى ان الكفاية الى يوجب ايج تصح وبطل الشرط قلت انما لا تصح لانه هلكت بشرط
للكفيل فيه منفعة لانه مما ينتفع بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط لثبوت الكفاية ولم يثبت الشرط
لأنه يستحق الجعل فلا يثبت الكفاية وكان بطلانها من هذا الوجه لانه شرط فاسد بخلافه البتة
لانه شرط لا ينتفع به الكفيل واذا خلى من النفع لم يجب مراعاته كالوشرط في البيع ما لا ينتفع به احدهما
واذا لم يثبت كانت الكفاية وسبلة برأية في الثاني من الكفاية

ولو كفل الى اجل مجهول معناه عرفا كالعطاء او خلقه كالحصاد والرباس جاز خلافا للشافعي
رحمته وما لا يعتد به في كماله والمطر جازت الكفاية وبطل الاجل ولو اجل التمسك بعد البيع الى العطاء
والحصاد جاز ولا يفسد به البيع وان علقها بشرط هو سبب للوجوب او لا مكان الاستيفاء او لعدم
الامكان كما اذا قدم المطلوب او غاب او استحق البيع صححت الكفاية وان علقها بشرط محض كخوف قهر
فلان او مبالغة او جأل المطر لم تصح وذكر الكفاية جازت الكفاية ولم يصح الشرط ولو قال ضمنه لك ما اؤد
لك على فلان ان نوى جاز فان لا خلاصة ولم يدع شيئا مضمنا من ولو قال ما اؤد لك على فلان
او ما بايعت فلانا فانما صامن لثمة او قال ما عصبك فلان او شجك او قتلك فانما صامن جاز

وتو قال ما غصبك احد من الناس وشجك او قتلك فاما صان لم يجر وتو قال ان ابن عبدك
فاما صان من هو باطل ولو كفل عن ميت مفلس لا يقع خلافهما تهذيب في الكفالة
وتو الاصل لا يجوز الكفالة في الامن لان الامن في مضمون الا انه يسقط الدين بهلاكه ولا يجوز الكفالة
عن المكاتب بالكفالة لولاه ولا بد من اخذ عليه لان هذا المال غير مستقر عليه فانه يفقد على استقامته
عن نفسه متى شاء من غير قضا ولا رضى بان يخرج عن نفسه وذكر في باب اخذ ف المكاتب
في رواية العاقله الفسخ من غير قضا متى عجز نفسه وفي رواية ليس له ذلك وفي العيون عن ابي
حنيفة ليس له الفسخ الا برضى المولى عزنا شئ في الكفالة

او علقته عطنة على صبي ديناً بشرط يعني مخرج الشرط والا فحق المسئلة التامة معنى الشرط عليم اي
مناسب للكفالة بان يكون شرطه موجب الحق كخوان اسحق المبيع او لا مكان الاستيفاء كخوان
قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء كخوان غاب زيد المكفول عنه عن المصروف ان كلاء
منها مناسب للكفالة كالمشرك المعنوية من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فتتأهب
ضمم الزمة الى الزمة لا اي لا تصح الكفالة ان علقته بنحو او بشرط غير عليم كخوان ميت ارح او جاز
المطر قال في الهداية لا يقع التعليق بغير الشرط كقوله ان ميت ارح او جاز المطر الا انه يقع الكفالة و
يجب ان لا يعلق الكفالة ما يقع تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعنا
وبتبعه صاحب الطائي وقال لا يعلق هذا اسوة فان الحكم فيه ان التعليق لا يقع ولا يرد لال لان الشرط
غير عليم فضا ركا لو علقه بدخول الوار وكونه فليس بلام ذكره فانيحان وغيره اقول قوله هو خطأ
لان المذكور في العاديه والاسر وشيئة ان الكفالة لا يبطل بالشرط الفاسدة فالتأهب ان فيه روايات
بؤيدة ان الصدر الشهيد ينقل مسئلة هي ان العبد اذا دون اذ الحقه دين وخاف صاحب المال ان يعتقه
المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه المولى فاما صان من لو نكح عليه صحت الكفالة ثم تقول هذا المسئلة
وليس على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ورر عوار في الكفالة

اقول هذا يقتضي باسقاط بعض كلام صاحب الهداية فانه قال بعد قوله او جاز المطر وكذا اذا جعلها
واحد منها اجلا الا انه تصح الكفالة لم يذلول كلامه صحة الكفالة في صورة جعل واحد منها اجلا في صورة
التعليق بهما ووجهه ان التأجيل اليها شرط فاسد كما مر جوابه والكفالة لا تبطل بالشرط الفاسدة
لان ما يقع تعليقها بالشرط في الجملة لا تبطل بالشرط الفاسدة وهذا اصل مؤرخ عندهم ولا شك ان
الكفالة ما يقع تعليقها بالشرط في الجملة معنى لا تبطل بالشرط الفاسدة لانها لا تبطل اذا علقته بالشرط
الغير الملائم فان بطلانها في كل من الكتب المعبرة من غير ذلك خلاف كافيحان وغيره الا ان
بعض المتأخرين لم يفهم كلام صاحب الهداية وغفل عن معنى الاصل المذكور وظن ان ارد صاحب

الهداية ان الكفالة لا تقع تعليقها بالشرط لا تبطل اذا علقته بالشرط الفاسدة ثم منهم من اعتقد صحة
الكفالة في هذه الصورة بناء على ما فهمه من الهداية ومنهم من عرق بطلانها برأى جعته الى الكتب المعبرة
فخطأ صاحب الهداية بناء على ما فهمه من كلامه كالذي يلي وبما ذكرنا علم ان البطلان بشرط فاسد شئ
والبطلان بالتعليق بشرط غير عليم شئ آخر ولا ملازم بينهما فاستدل به في الكتب بين من ان الكفالة
ما لا تبطل بالشرط الفاسدة على ان في بطلان الكفالة بالتعليق بشرط غير عليم روايتين من الروايات
مع ان الصحيح بصحة الكفالة اذا علقته بشرط غير عليم موجود فيها واما ما نقله من الصدر الشهيد فقد رد
بما ذكره صاحب الزخوة بقوله وعذبي ان المسئلة المذكورة لا تصلح وليد لان المولى باعنا في العبد يفتقر
قيمة للعنارة فخذ الاضافة الضمان الى سبب الوجوب وفي اضافة الضمان الى سبب الوجوب جارية
وليس بتعليق على الحقيقة فتصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى وايضا فعلى تقدير صحة كون هذه
المسئلة وليد على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز لا شك انه يقع التعليق فيها فلا يكون وليد
على فهم من الهداية من ان الكفالة صحيحة والشرط باطل بل يكون رواية اخرى غير متعارفة قد تمهدها فتمت

شرح الاسلام

قوله وذهب ردة على المطلوب لو شئاً بعتين اي يستحب رد البرج على الاصيل اذا كان المنعوض شئاً
يتعين كالخطة والشعر وهذا اعني حنيفة في رواية الجامع الصغير وقال موله لا ردة وهو رواية عنه و
عنه انه يقتضي به لهما انه يرجع في ملكه فيسلم له وله ان يملك الجث مع الملك اما لانه بسبيل من الاسترداد
بان يفضيه بنفسه اولاً لانه رضى به على اعباء رقت الكفيل فاذا قضاه بنفسه لم يكن رافياً به وهذا الجث
يعمل فيما يتعين فيكون سبيله التصديق وفي رواية ويرده عليه في الاوصى لان الجث طعة وهذا اصح
لكنه استحباب لا جبر لان الحق للكفيل كذا في الهداية وطاهر قوله لا جبر ان المراد بالاستحباب عدم جبر
القاضي عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى مع استحبابه في التقاضي بالمعنى المذكور
والعبارة المنقولة عن شيخ الاسلام طاهر ما وجوب الرقة فيما بينه وبين الله تعالى او التصديق به غير
انه ترجيح به الرد كذا في فتح القدر مختصراً وفيه ما يتبين لان الرجحان لا يتبين لا يذهب ردة على المطلوب
ولم يذكر المصنف بطيب الاصيل ذاردة الكفيل او لا وحكمه كما في التباينة انه ان كان الاصيل غير اخطاب له
وان كان غنياً فقبه روايتان والاشبه كما قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير ان طيب له لا يتبعه ردة
عليه لانه حقه انتهى وفيه بالكفيل لان الغائب اذا رجع وجب ردة على المالك ويجوز على الرفع له لانه حين
لغا صاب في الرجحان كذا في التباينة بحرق في الكفالة

لا يسترد الاصيل ما ادعى الى الكفيل ليدفعه الى طالبه وان لم يعطه طالبه اذ غلق به حق على احتمال قضائه الدين
فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال كمن غلق كونه ودفعها الى الساعي وان يرجع الى الكفيل به اي بالمال

الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب طاب له اى للكفيل لانه ملكه بالتبضع كان الحق بدل ملكه ونزب رده اى الحق على فاضيه وهو الاصل فيما يتبعين بالقبض والشعر وهذا اذا قضى لاي الدتين وهو قول الجرح وعنه انه ينصدق به وقال بطيب الجرح وهو رواية عند ^{درر غرر في الكفاية}
اقول قوله ليدفعه الى طالبه ثم يقبض حظه لان المسئلة كما مر قوله على وجهين احدهما ان يدفعه المطلوب اليه على وجه القضاء وبأخذ الكفيل على وجه الاقتصار بان قال وقت الدفع اى لا من ان يأخذ الطالب حقه منك فانما اقصيك المال قبل ان تؤدبه وثانيهما ان يدفعه المطلوب اليه على وجه الارتاء بان قال الاصل للكفيل فمذموم المال واودعه الى الطالب والذي يترتب عليه ما في المسئلة الانية مبنية على هذه المسئلة في الكتاب من الملك بالتبضع انما هو في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يصير المودع ملكا للكفيل بل هو امانة في يده ومع ذلك لا يكون الاصل ان يسترده من يد الكفيل لا ذكر من التبضع وكذا طيب الجرح للكفيل فيما لا يتبعين انما هو في الوجه الاول وكذا المسئلة المذكورة بعده وانما في الوجه الثاني فلا يطيب له الجرح عند ابي حنيفة ومحمد لعدم الملك وعنه ابي يوسف بطيب فظهر ان ذكر القول الثالث راجع في معنى ما ذكرنا لا وجه ^{شيخ الاسلام}

كتاب الموالات رجل له عند رجل الف درهم وديعة او غصب وعلى صاحب الوديعة ارجل الف درهم وبين احوال صاحب الوديعة الطالب على المودع بالالف على ان يعطيه من الالف التي هي له عنده وديعة او غصب ثم مات المكيل فمليه ديون ولم يدع مالا او سوى الالف التي له في الحال عليه فالحال له لا يصير اخص به بل ينقسم بينه وبين ساير ذمما المكيل بالخصص لان الحال له بالمحوالة لا يملك الالف التي في ذمما المكيل لان الحوالة ما وضعت للتملك الا ان المكيل لا يملك ان يأخذ حين الالف بعد الحوالة فان دفعها المودع الى المكيل يعني حال حيوة المكيل صار مائنا لها لانه استهلك فمعلق به حتى المحال له انتهى ^{محيط بالمراد}
في الثاني من الحوالة

وفي المتن قال لا فوا عني على فلان وسكت ثم قال لا قبل الحوالة جارية ^{برأية في الحوالة}
وفي قوله برئ المكيل اشارة الى برأه كعنده فاذا احوال الاصل الطالب برأه كذا في المحيط ^{بحر في قوله}
وبرئ المكيل من الحوالة

كتاب القاضى القاضى والمعتق اذا راى اراقة تما سوى الجرح كالتمتق والبرسى ما لا يجوز اراقة لا يكون محلا لاجبا وفي اراقة فلم يكن للقاضى ولا للمعتق ان يفعل ذلك فان ادعى القاضى باراقة التمتق او البرسى وقد اخذ له فارقين بانه يجب على الرقيق ضمان ما يتقوم وان كان لا يتقوم لا يضمن وتكون كجدة الميتة اذا اراد اطلاقه على الغير لا يجوز ومع هذا اذا ائتمنه لاشى عليه لانه غير متقوم كذا ذكره وسيأتي في ابواب الفاسر خلاف ذلك ^{النفقة} يجمعون الخصم في دعوى اداء الدين انه ما قبض وما احوال

ما ابرار وابن ساحتى بايد كرفتن يكون هذا خلافا على الاثبات واليمين للثبوت لا لاثبات بل هذا شئ فله بعض النفقة وروى انه احتياط قال ان اتهم القاضى ويريد به اثبات الزيادة في ^{صحة}
ارجوان لا ياتى ^{جواهر القضاة}

قاض اراد ان يميز بين المحبوسين في السجن من العتقا والاشراف والعوام فاجلس جوار الظلم على ما طمته وطمه فيجازى كل ظالم على قدر ظلمه ولو جعل القاضى موضعاً آخر غير السجن للعتقا ان رأى ذلك فارجوا ان لا بأس به اذا لم يكن قصده العناية بمحبوس لا صناع وعمار واموال وجلس في السجن مستغنيا وتفاقم عن اداء الدين فاراد اصحاب الدين ان يدفعوه في بيت من بيوت السجن ويعلق عليه الباب لئلا يهرب فلفق قاضى ان يشده على وجهه لا يؤدى الى الهلاك ولولم يكن له صناع وعمار وشهد جماعة عند القاضى انه على موصلة فلا بأس ان يأخذ اثبات الفاقرة الناعمة من الخش والقرع ويعقده على البور ياو ^{منه ايضا}
مثل هذا روى عن بعض القضاة ^{منه ايضا}

القاضى اذا راى اراقة تما سوى الجرح كالتمتق والبرسى للمعتق في وقت لا يؤخذ للعتقا ولا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا يتخذ في هذه الديار الا للمعتق به وهو حرام وللمالك ابطاها واراقها ولان يملكها ان لم يكن فان ابرأه ذلك فارقين بانه لا ضمان على متلفه ولا ملامته بل يستحق الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية الا اعتراض مع العمل بقول اهل العلم من اصحاب ابي حنيفة رحمه وغيرهم وفيه قطع مادة الفاد والعجز والعنف والملازمة على من لطخ لونه بالاعراض على القاضين ^{منه ايضا}
نه تعالى كذا ذكره وهو الصحيح وان كان خلاف المذكور في الباب الثاني اذ ذكر من اهل الف واللقب بالحيوان كتمشش النعج بالنعج والناقرة بالديوك واللقب بالجمامة فللقاضى ان يأخذ الخشب بجنس هذا الفص ويؤتم الى الخشب بان يذبحهم ويستمها او قيمتها الى اربابها وقد اختلف اربع بكسر الهمزة فظننا ^{منه ايضا}
ولا ضمان عليه بعد تسليم المذبح الى صاحبه فان اضطرر الضمان فانه يضمن قيمة غير مقلم رجل له على مهران اودين اخو واقام البيعة فانه لا يجلس مالم يتم وتبر على الحاكم فاذا اتم عليه يجلس وهذا بخلاف نفقة اولاد الصغرة فانه يجلس فان فيه صيانة مهينة ^{منه ايضا}

سئل ان ما من غير الدين الكوفى من صغرة ام ذات ذات زوج غير مشفق وله جدة ذات زوج والجددة وزوجها مشفقان على الصغرة الى من يدفع قال ان راى القاضى الرفع الى الجدة اصلح دفعه اليها ^{منه ايضا}

وان قام المدعى ببيته على النسب والموت دون المال يستحق على المال بلا خلاف وان قام البيعة على المال دون الموت والنسب لا تقبل وان قام البيعة على النسب دون الموت والمال لا تقبل ببيته ثم اذا اقر به عوى المدعى كله وامر بتسليم الدين والعين الى المدعى لا يكون هذا اقضاء على الاب حتى لو ظهر له

حيث كان له ان يشهد المدعى عليه بجمعة والبرقي عليه يتبع الابن ولو اقر بالورثة والموت وانما لا
يكتفى على المال ولو اقر بالمال وانما النسب والموت لا يكتفى وهذا الجواب قول ابي حنيفة على ما ذكره
شمس الائمة السرخسي او قول ابي حنيفة اولا على ما ذكر في بعض المواضع اما على قول ابي يوسف ومحمد
على ما ذكره شمس الائمة السرخسي او قول ابي حنيفة اولا على ما ذكر في بعض المواضع ينبغي ان يكتفى ولكن

يكتفى على العلم محيط البرهاني

فاذا اجتمع القاضى واستقر رأيه على ان مال المسلم قبل التملك بالاحراز والعقد وان العهر يتم بالاحراز
بالعكس بدون الاحراز بالدار فامضى الحكم كان ذلك منه اجتهاد في موضع فيه يكون قضاء وانه ما
يتم له ما لو قضى شهادة الفاق او على الغائب او بشهادة رجل واحد او اثنين بالنكاح على غائب
فانه ينفذ قضاء وانه كان من يجوز العطف على الغائب يقول ليس للناسق شهادة ولا للشاهد
مع الرجال شهادة في النكاح ولكن قبل كل واحد من الفضلين مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضى
باجتهاده فيما وهذا لان المجتهد يتبع الدليل لا القائل به وهذا بخلاف ما سبق لان هناك القاضى
ما قضى بالقبضه عن اجتهاده وانما قضى بذلك لعدم علمه بان هذا المال مصاب من المسلمين
فاذا صار ذلك معلوما له كان قضاء وانه باطلا شرح السيرة الكبرى في باب من العذر

قال في الاصل اذا ارتاب القاضى في الشهود فرق بينهم لا يسعهم غير ذلك وبالله الموفق فان هذا
ومنى كان هذا ويكون هذا التساؤل بطريق الا حيا ط وان كان لا يجب هذا على الشهود في الاصل و
اذا فرقت فان اختلفوا في ذلك اختلفوا في الشهادة ردوا وان كان لا يبعد ما لا يرد هاتين
لا رد بخبر الائمة في نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف قال ابو حنيفة اذا اتهمت الشهود فرقت بينهم
ولا التفت الى اختلف فهم في لبس الثياب وعدد من كان معهم من الرجال والنساء ولا الى اختلف
المواضع بعد ان يكون اتهمته على الاقوال وان كانت على الاعمال فلا اختلف في المواضع اختلف
في الشهادة وقال ابو يوسف اذا اتهمتهم ورايت الريبة وظننت انهم شهود الزور افرق بينهم و
اسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فخذ اعنه اختلف

ابطل به الشهادة محيط برهاني

وان قال القاضى الموقوف انه وقف على الارباب او على المسجد او بين وجهه البرد
لم يبق وقفا فلان القاضى المقتد ينفذه ولا يبالى عن التفسير لان التفسير يغير ما وقف عسى
فانه ربما يترك ورثته الواقف ولا يوجد على ذلك بنية فردونه ميراثا وهذا هو السبيل في كل موضع يقع
الاستفسار صار القاضى المقتد يتركه ويكتفى بالاحمال منه ايضا

وهنا شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهد ان يصير حكم حادثة فيجوز في خصوصه صحة بين يرى القاضى

من خصم على خصم منه ايضا

واذا قضى القاضى في المأذون في نوع انما مأذون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي
عند شرايط القضاء من الخصومة والبرقي يصير تنفعا عليه حتى لو رفع الى قاض اخر يرى خلافه بطله ذكر
عنه في اول المأذون لان هذا الفصل مختلف بين السلف رضوان الله عليهم قال شيخ لا يصير مأذونا
في انواع كلها وبهذه المسئلة يتبين ان المختلف في السلف كالمتخلف بين الصحابة رضي الله عنهم وفي اثار
الاصول اذا جرح القاضى على رجل قهرم او المجر عليه يدعى فليقل قول ابي حنيفة رحمه الله اقراره صحيح وعلى

قوله لا يقيم اقراره محيط برهاني

وفي نوادر رستم قال سالت محمدا عن ثلثين مشركين شهدوا على مشرك بشهادة فدلوا فلو لم يقض
القاضى بشهادتهم حتى اسلم المشهود عليهم ثم اسلم الشاهدين قال اسأل الشاهدين ان يعيدوا الشهادة
فلما انزل من قبلها قال لا لانها صدق في الشرك قلت فلهذا الشاهدين المشركين من المسلمين او
من المشركين قال من المسلمين قلت فان لم يعرفها قال يبال المسلمين عن العدول من اهل الشرك ثم

بال اولئك المشركين عن الشهود محيط برهاني

القضاء بالوقفة على ذي اليد هل يكون قضاء على الناس كافة ومصورتها رجل ادعى ارضا في يد رجل
انها وقف على جهة كذا او وقف بها فلان وانما يتولى او قاض ثابت الوقفة بالبيينة وقضى القاضى
بها على ذي اليد هل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعى رجل بعد ذلك هذه الارض لنفسه
لا تسمع دعواه والحكمة بالقضاء بحجة الاصل وذكر في فتاوى ابي الليث انه لا يكون قضاء على انكار
كافة حتى لو ادعاه رجل بعد ذلك لنفسه ملكا مطلقا تسمع دعواه والحكمة بالملك المطلق وبه اخذ ائمة

الصدر الشهيد محيط برهاني

واذا استقضى رجل على رجل او امرأة اعراه عليها وحضره او با حضار بالجمع بينهما وبالله الموفق
المدعى لانه لا يمكن ايضا الحق الى المسخى الا بهذا الطريق والاصل والمرأة في ذلك سواء لان المعنى كجها
قال في الكتاب الا ان يكون المسقضى عليه ربيضا او امرأة حذرة ومعنى التي لم تعد لها الطروج الا عند
الضرورة اما المريض فلانه معذور قال الله تعالى ولا على المريض حرج الآية واما المحذرة فلانه فائدة
في احضارها لان الحياء يمنعها عن التكلم وربما يبعد ذلك سب لغوات ضايقه هذا لا يخلو اما ان
يكون القاضى مأذونا بالاختلاف او لم يكن فان كان يبعث اليها او الى المريض فليفتة فيفصل الخصومة
هناك لان مجلس الخليفة كجلسه وان لم يكن لا يستخاف لكن يبعث اليها امينا من امنايه ويبعث مع الاثر
رجلين امينين ايضا لمن يوفان المرأة او المريض لان المصنوع من هذا ان ينفذ كلام المرأة الى القاضى
او ان كان او انكارا ويشهد ان على ذلك وانما يكتفى بالشهادة اذا كانا يعرفان المرأة او المريض فاذا

اقى الامين مع الشاهد ان اقرت بدعوى المدعى شهدا ان ذلك وقال الامين لها
او لم يرض وكل وكيل يحضر مع فصلك مجلس الحكم فاذا فعل ذلك حضر الشاهد ان شهد عليه عند القاضي
بما اقر بحضر من وكيله فان شهد المدعى اقره الامين ان يوكل وكيل يحضر مع فصلك يقيم عليه البيعة والشهادة
اللذان فيهما مع الامين ينفذان انكار الخصم الى القاضي كما ينفذان الاقرار واذا اتقوا البيعة عليها او
على الرضا عرض الامين اليه وكان القاضي حين بعث الامين يجب ان يعلم كيفية الاستدلال فان
الخصم لا يثبتون في هذا الفصل احد منهم احدا لنفسه طريقا لتعطيل البيعة والامين لا يعلم اختيار القاضي
فيتمه طريقة في التعطيل بحيث تلك الصفة فاذا عرض اليه ان يكلف عرض عليه ثلث مرات فاذا
نكل عن البيعة اقره ايضا ان يوكل وكيل يحضر مع الخصم مجلس الحكم ويجوز ان يشهد ان هذا القاضي
يحضر من وكيله بنكود عن البيعة فاذا شهد بذلك هذا القاضي يحضر من المدعى والنكول حكم القاضي عليه بالقرار
بنكود عن البيعة والزم ذلك قال الشيخ الامام شمس الدين ابو بكر محمد بن سليمان الرضوي هذا احب رضى
الكتاب فانه لا يشترط للقضا بالكلول ان يكون على فور النكول فان المدعى عليه اذا نكل عن البيعة
القاضي يعمل آخر ثم فرغ من ذلك العمل فاذا انقضت بذلك جاز فلما شرط ان يكون القضاء بالنكول على
فور النكول كان الامين ان يرض عليه البيعة فاذا نكلت ثم فعل الشاهد ان يكونها الى مجلس القاضي فيبقي
بذلك النكول وان لم يحصل القضاء بالنكول على فور النكول فاما غيره من الشاهد فيقولون بشرط القضاء
بالنكول ان يكون على فور النكول هذا يمكن القاضي ان يفتي بذلك النكول فكيف يصنع على قولهم اختلفوا قال
بعض الامين يحكم عليها بالنكول ثم ينفذ الشاهد ان ذلك الى مجلس القاضي على وكيلها الذي حضر مجلس الحكم
مع الخصم فالقاضي يفتي بذلك فيكون هذا امضا بذلك الحكم فان الضرورة تحقت وقال بعض القضا
يقول للمدعى حين اقرت حكمها بحكم ذلك ثم فاذا رضى بذلك يبعث امينا الى الخصم الا في خصمه بالحكم فاذا رضى
حكم الحاكم الحكم بينهما وحكم الحكم بين الخصم يكون بمنزلة حكم القاضي الموالي فاذا كان حكم الحكم بينهما كان
شهادة لا اختلاف فيه بين القضا نقد وان كان شهادة اختلاف يتوقف على امضاء القاضي فاذا امضى القاضي
الموالي ذلك نقد قضائه والقضا بالنكول مختلف بين القضا فيوقف القضاء على امضاء القاضي الموالي

في الشهادتين من شرح ادب القاضي للمصدر الشهيد

ثم المرأة تخرج من بيتها لقضاء حاجتها او لاجل الحائض وكونه يكون مخدرة بشرط ان لا يخالط الرجال انتهى
قفيه في الوكاله

قال فانيحان في فصل في كتاب القاضي الى القاضي ويشترط لصحة قبول الكتاب حيوة القاضي الى قوله
لث هذا اصل اذا مات قبل ان يشهد الزرع على شهادة الاصل لقول الظاهر فيه سهوا وكذا في قوله
شهادة الزرع بعد موته الاصل مما لا شبهة فيه وقد صرح به في غالب الكتاب الفقهي بل صرح به صاحب

الكتاب ايضا قبل ورقة حيث قال الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يكون المشهود على شهادته
ورضا في المصر لا بعد ان يحضر لاداء الشهادة او يكون قسما او غائبا غيبة السفر ثلثة ايام ولها بها
انتهى شيخ الاسلام

واما من يصلح مكانا ومن لا يصلح فكل من قبل شهادته في ارجاز ان يكون حكاما ومالافا والمائة تصلح
حكما والقبي والعبد والمخدود في الغدف والاعلى لا يصلح مكانا لان الحكم في حق الحكام بمنزلة القاضي فكل من
صلح شهادته يصلح قاضيا ولا فلا يحل ثم انما تعتبر لونه املا للشهادة في الحالين حالة التحكيم ووقت الحكم حتى
اذا لم يكن من اهل الشهادة وقت التحكيم ثم صار من اهل الشهادة وقت الحكم لا يصير حكما بان حكما عبدا او ذميا
او ذميا او صبيا ثم اسلم واعنى او بلغ ثم حكم لم يجز ذلك ان كان شهادته وقت التحكيم ولم يثبت شهادته
وقت الحكم لا يثبت مكانا لان الحكم في حقهما بمنزلة القاضي الموالي والقاضي يعتبر لصحة قضائه ان يكون من اهل
الشهادة في الحالين فكذا هذا فرق بين هذا وبين ما اذا تحمل العبد شهادة ثم اعتق وادعى تقبل شهادته
لان التحمل نوع العلم وحصوله والعبد في حق وقوع العلم له بالاستماع او بالمعاينة والحرس او اذا صح التحمل
امكنه الاداء فاما التحكيم لا يقع حاله ارق لانه امر بالقضاء والاداء لطلب الامور به والامور به وهو

القضاء من العبد من غير منصوب للحال فلا يقع الاداء تحيطه قسمي

حكم ذميا ونبيا ثم اسلم احد الخصمين خروج من الحكومة فيما بينهما اراد به من الحكم على السلم لا على الذم حتى
لو حكم للمدعى على السلم لا يجوز وان حكم للمدعى على الذم يجوز نفس عليه في موضع اخر من المبسوط فانه قال سلم
وذهبي حكما ذميا جاز حكمه على الذم دون السلم لانه باسلام احد ما خرج من ان يكون شهادته على السلم وبني
شهادته على السلم على الذم ولذا يخرج من كونه حكما على السلم وبني حكما على السلم على الذم وقيل لا يجوز للسلم
ايضا لان كل واحد يوصى بنفوذه حكمه عليه بشرط حكمه على الآخر وكذا سلم وذهبي حكما سلم وذهبي فاما
حكما للسلم على الذم جاز وان حكما للمدعى على السلم لا يجوز لان شهادتهما على الذم مقبولة فيجوز حكمهما عليه
شهادة للمدعى على السلم ان كان السلم على الذم شهادة فلم يجز حكم المدعى على السلم وبني السلم منفردا بالحكم
وقد روي حكما سلم ونبيا سلم لهما حكما عبدا او حرا فلما لم يجز لان حكم العبد لا يجوز فبقي الحكم منفردا بالحكم

وقد روى بتحكيمهما فلما ينفذ احد ما به منه ايضا

احد الخصمين ابن الحكم او من لا تقبل شهادته لم يجز قضائه الا ان يقضي على ابنه لانه لا تقبل شهادته لا تقبل
شهادته عليه فكذا لا يقع قضائه له ويصح عليه منه ايضا

ولا يثبت للمولى على عبده المأذون المديون دين صحيح فلا يحبس له ولا تجلس العاقلة في اليد ولا يرش
ان كانت لهم اعطيت في مال بيت المال بل يعطى من اعطيتهم لان اليد تستوفى من العطايا وانه في يد الامام و
ان لم يكن لهم عطايا بان لا يكون من اهل البادية يحبسون لان الشاهد يحبس حتى يعلم لوقى القليل فاذا استوفوا

من الايمان مع القدرة يحسبون

تجسس حسي

فقتاة ثلثة ببغداد وكل واحد منهم على موضع معلوم فاضلقت المذاعبان فيما بينهما ابه
سنتهم ينظر ان كان منزل المدعي والمدعى عليه في موضع واحد اختصا الى ذلك القاضي الذي في موضعهما و
ان كان منزل كل واحد منهما في جانب آخر قال ابو يوسف ذلك الى المدعي يذهب حيث شاء لانه هو الطالب

والمنشأ المحضونه منه ايضا

ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته لان سبني القضا على الشهادته ولا يصلح شهادتها
فلا يصلح قضاها لهم لان الشهادته يجوز ان يقضي لمن تقبل شهادته لا كالخ والعلم والاولاد وما وكذلك
لو قضى لاب او لأمه وان كانا قد ماتا لم يجز قضاها لهما اذا كانت امه زنت من ذلك شيئا
لان لا يثبت لهما في هذه الصورة لم يجز فكذا اذا قضى لهما وكذا لو قضى لأمه او لزوج ابنته والمنفصل

حتى جاز وان كان ميتا لم يجز اذا كان الابن او البنت ممن يرث منه ما قلنا تجسس حسي
ثم ان من لا تقبل شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضي لاصله وان هلك ولا لزوج وان سفل ولو لو كيله
من ذكرنا كافي مقضاه لنفسه كافي البرزانية بحر في قوله واحد الزوجين لا يقر شهادته

وكل ما جاز شهادته جاز قضاؤه كذا اذا كان الكليتان في شرح ادب القاضي للخصاص قال قاضيخان لا يجوز
قضاؤه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تقبل العلانية لا يقضي
لمن لا يجوز شهادته انتهى وقال القاضي في الاجناس من لا يصلح ان يكون شهادته لا يصلح ان يكون

قاضيا ومن يصلح ان يكون شهادته لا يصلح ان يكون قاضيا وقال في جنس آخر بعده وقد ذكر في كتاب
الحكميين من الاصل قال ابو حنيفة الذي بين اهل الذمة جاز وبين المسلمين لا يجوز ووفق بينهما
في حق المسلمين لا يجوز ان يكون شهادتهم كذلك لا يجوز ان يكون حالما عليهم وفي حق اهل الذمة يجوز

ان يكون شهادتهم في جاز ان يكون حالما عليهم انتهى شيخ الاسلام

واختلف في الجائر فشمس السلم والكافر كما ذكره مكيين مؤنبا الى الاصل وطاهره صفة سلطنة الكافر
على المسلمين وصحة توليته للقضا وفي فتح القدير ما يخالفه قال واذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز ان يملك

منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار في بلاد العرب كوطبة الان وبلسية وبلاد
الحبشة واقروا المسلمين عندهم على مال يؤخذ منهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا
فيؤتى قاضيا ويكون هو الذي يقضي بينهم وكذا ينصبوا اما ما يصلي بهم الجمعة انتهى ويؤيده ما في جامع

المصنوعين وكل مصرفيه وال مسلم من جهة الكافر يجوز منه اقامة الجمعة والاعيان واخذ الخراج وتعليق
القضا وترويج الاباحي لاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفرة فهي مودة وخادعة واما في بلاد
عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعيان ويصير القاضي قاضيا برضا المسلمين

ويجب

ويجب عليهم طلب وال مسلم انتهى بحر في قوله ويجوز تعبد القضا من السلطان

قوله فشمس السلم والكافر اقول انما يشمله لو فتح سلطنة الكافر وما ادقاه من ان طاهر

كلام المقص ذلك فزعوى بل دليل كما لا يخفى شيخ الاسلام

وذكر ان قطع ان الوفاق بين الهدية والرشوة ان الرشوة يعطيه بشرط ان يعينه والهدية لا شرط لها
انتهى وفي الخاتمة الرشوة على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين وذلك في موضعين احدهما اذا

تلقاه القاضي بالرشوة حرم على القاضي والاخذ الثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقضي له حرم من الجانبين
سواء كان القاضي قاضي بحق او بغير حق ومنها اذا دفع الرشوة خوفا على نفسه او ماله فحده حرام على القاضي

فوحام على القاضي وكذا اذا اطع في ماله فزناه ببعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليعتدي حده عند
السلطان قبل الدفع ولا قبل الاخذ ان يأخذ فاذا اراد ان يكل الاخذ يستأجر الاخذ يوما الى الليل
بما يريد ان يدفع اليه فانه يضح هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمل في هذا العمل وان شاء استعمل

في غيره اذا اعطى الرشوة او لا يسوي حده عند السلطان وان طلب من ان يسوي حده ولم يذكر الرشوة
واعطاه بعد ما يسوي اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكل له ان يأخذه وقال بعضهم يكل وهو الصحيح لانه بر

ومجازاة لا حرام فيجعل انتهى ولم ارفق ما يكل الاخذ فيه دون الدفع واما الحلال من الجانبين فالحال
للتودد والمحبة كما صرحوا به وليس هو من الرشوة لما علمت وفي القينة قبيل البحر في الظلمة يمنع انكار
من الاخطاب في المبروح الا بدفع شئ اليهم فالدفع والاشد حرام لانه رشوة انتهى وفيها ما

يدفعه المتعاضدان رشوة يجب ردحها ولا تملك انتهى فخذ القينة ان الاخذ لا يملكها وقد صرح
به في بنة القينة قال وفي السير الكبير الرشوة لا يملك الى ان قال اراه عن الدين ليصلح ممة عند السلطان
لا يبرأ ومورسوة وتوابعي الاضطجاع عند امرته فقال ابرني عن المهر فاضطجعت بملك فابراهة قيل

يبرأ لان الاراد للتودد الذي الى الجماع وقال صلى الله تعالى عليه وسلم تهادوا كما يوافقون الا
في الاول لانه مقصود على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيما هو مستحق
عليه هذه الرشوة انتهى وفيها دفع للمناهي او لغيره سخيا لا اصلاح المهم ثم يرد ما دفع اليه انتهى

وظاهر ان التوبة من الرشوة رد المال الى صاحبه وان قضى حاجته وفي صلح المراجع يجوز المصافحة
للوصية في اموال اليتامى وبه يفتي ثم قال من الرشوة المحرمة على الاخذ دون الرافع ما يأخذه
الشاعر وفي وصايا الخاتمة قالوا بطل المال لا يستخذ صحت له على الرشوة وليس منها ما يأخذه
المرأة لا يصلحها مع الزوج قال في الخلاصة والبرزانية اقول ان الصلح وقع بين الزوجين مشاة

فكانت الاصلح حتى يعطيني كذا جاز لان لها عليه صا كما لمهر والنفقة انتهى وفيها ما في مهر البرزانية الاخذ
الى ان يزوج الا حلت الا ان يدفع اليه كذا دفع له ان يأخذه منه فاما او ما كالا لانه رشوة وعلى

قياس هذا يرجع بالهدية ايضا في السئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية والا
لا انتهى بحر في القضا

ثم وقع حلف المدعي عليه بطلب المدعي بمينة بين يدي القاضي قبل استخفاف القاضي فنهى اليس
بتحليف لان التحليف حق القاضي ليس باليمين المدعي بنية عاولة حاضرة بغير بين الاستخفاف
وبين اقامة البينة الا اذا كان قال للقاضي لي بنية فانه لا يجيبه الى الاستخفاف ثم ان حلف
على طه انه يكل فلان يكله وان حلف في طه انه يكله كاذبا لا يعذر في التحليف بغيره وعده سمعة
الواحدة من زوجها لفظ الكفر ويوجب عليها ان يكله فنهى في الاستخفاف من ادب القاضي
واطلاق فتشمل ما اذا كان الرفع القاضي او غيره لتولية السلطان كما في البرازية فية تولية
العقضاء لا لو اخذ الرشوة فمقتضى مقتضى الحانية لا جاع على انه لا ينفذ قضاءه فيما ارشى وهكذا
في السراج الواقع وفي البرازية العنوي على عدم نفاذه وعلى في فصول العادي فيه اختلاف فقل
لا ينفذ فيما ارشى فيه وينفذ فيما سواه وهو اختيار شمس الائمة وقيل لا ينفذ فيما وقيل ينفذ فيما
هو ما ذكره البرزوي ورجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل الرشوة فيما اذا قضى
ايضا بها فنفذ وقد فرض ان الفسق لا يوجب الغزل فولاية قايمة وقضاؤه كونه فلفم لا ينفذ وهو
هذا الفسق مؤثر وعامة ما وجه به انه اذا ارشى عامل لنفسه او لولده يعني والعقضاء على الله تعالى
انتهى قلت ليس هذا اودع وانما اودع ان مقتضى لنفسه يعني والعقضاء لنفسه باطل وهذا القول احسن
واظهر وظهر ان خصوص هذا الفسق مؤثر في عدم النفاذ وفي السراج الوهاج مؤثرا الى اليسايغ قال ابو
حنيفة لم يقتض القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه ارشى يعني للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل
قضاياه انتهى وفي البرازية وان ارشى وليس القاضي او كاتبة او بعض دعوانه فان باوره ورصانه فهو
كما لو ارشى بنفسه وان يغيره ينفذ قضاؤه وعلى الرشي رد ما قبض فمقتضى ثم ارشى ثم مقتضى
او ارشى ولولده او بعض من لا تقبل شهادته له لانه لما اخذ المال او ابنة يكون عاملا لنفسه وابنة نهر
بحر في قوله واذا اخذ العقضاء بالرشوة

وفي حد ود الاصل اذا قضى القاضي بغير او قضا ص او مال مضاربة ثم قال فثبت بالجور وانا اعلم به
فمن ذلك من ماله وعزل عن القضاء نانا ر حانية
قال السلطان حرقانة ولايت را بزم ما يدك خصوصت سى سالة شتوبه اكر قاضي خصوصت
سى سالة راشيند وكوه كذا شتند وحكم كرو بشرع روا بود اجاب في كده قاضي موزولت يا خود مقلد
ينست ارباب اين خصوصت ولكن ص قاضيان از سماع ابن نوع خصوصات بخور شتند به سلطان
واجب بود كه خور شتند قال السلطان وموود كه در سلة بلخ بغير ولي بمذهب شافعي حكم كند وقول

وهذا كرم مذهب ابي حنيفة النون شايده وقاضي ومفتي را بر قول ابي حنيفة رقتن ياني اجاب لانه ادبا
ليس بمعتبة ولا مخالف للشرع بيقين وطاعة اولى الا حرقا مثله واجب ما قوله اكر بزم ما يدك كوا از مدعي
عليه حرامت يا كوا را سوكند وبيت يا زمانا را از تركه شتوي كابين مديت وامثال ابن شتير حبيب
مذهب ائمة وسلف رقتن ياني اجاب نشايد بموجب جنين زمانا رقتن كراين بمصعب خذونه
است ولا طاعة للمخوف في معصية الخالق اما برحما واجب بود كه ازوي الناس كند ووايت را بطلند
نصحت كند تا اين جنين زمانا نرمانيدند درميان دو بليت مبتلا كرو وديكي بليت سخط رحمان و
ديكي بليت سخط سلطان قاعدية

والخمس اي من ادب المعاملة ترك قبول الهدية وفيها اختلاف قال ابو حنيفة ومحمد لا يكل هذا يا
الدار والحكام فان اخذوها وجعلوها في بيت المال يكون لجماعة المسلمين وقال مالك والشافعي
لجماعة المسلمين الا ان يعلم ان ذلك لولاية او لمخافة فيكون له ويكافيه بغيره من مال نفسه
فيجوز وقال ابو يوسف ومحمد وابو عبد الله ومناقر الفقهاء هي لهم في الحكم نقتضي ادب القاضي
ذكر القصة الشديدة في شرح ادب القاضي ان الموكل لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولا
فمقتضا جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنابته باسسال نائب له في محل قضاء
وعمل القضاة الا ان على ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان
روح الكلام فيه استنباه

هذا الاقتضاء بالنظر الى ظاهر اللفظ والاداء لا بد من ادب القاضي قبل وصوله من اهل محل ولايته في معنى الاداء
له في محل ولايته في كونه لا قبل قضائه اللهم رحمه الله تعالى عليه
وينبغي ان الختم لو علم بغيره ولم يعلم القاضي انه لا ينفذ حكمه انه يفرح حاكم بطننا ولم اره وكذا لم ار ما اذا بلغ
النائب عزل قاضي القضاة وينبغي ان لا ينزل حتى يعلم اصله وكذا لم ار ما اذا بلغ ان اصل دون التولية
ولم يعلم حكموا وينبغي ان يقع حكمهم وان يستحق الاصل ما عين له على القضاء من بيت المال لمباشرة نوابه
اقول بل ينبغي ان لا يستحق لان الاتفاق عليه من بيت المال ليس لمباشرة نوابه بل لمباشرة بنفسه كونه
محبوسا لمصلحة فمكون نفقة من ماله وهو بيت المال وبعد الغزل ليس الا ذلك فكيف يستحق الاتفاق
على القضاء واما استحفاة بجهة اخرى كالعلم والافادة فليس الكلام فيه شيخ الاسلام
وفي البراج ان القاضي يخرج عن القضاء بكل ما يخرج الوكيل عن الوكالة الا اذا مات الخليفة اطلع
فانه لا ينزل قضاة وولائه واذا مات الموكل انزل وكيله ولا ينزل باخذ الرشوة والعسق عندنا

انتهى بحر قيل قوله اهل الشهادة
ولا باس برزق القاضي من بيت المال وذلك ليس بالاستحبار ولا ياخذ الرزق الا من بيت المال المذكورة

التي يقضي فيها لانه يعلم ان هذه الكورة فيكون رزقه في بيت مال هذه الكورة واذا خرج من ولاة
هو كواحد من الناس ولا يجوز قضاء الامير الذي لم يول القضاء فان ولى جاز ان كان عدلا ولا في الجا
سئل عن فاضل مضمومة مع ان فاضل مضمومة على مضمومة لا يجوز لان قضاء حليفته كقضاء كالكامل
بالحكومة صار قاضيا وقضى لوكاله في تلك الحادثة لم يجر الحيلة فيه ان يطلب من السلطان ان
يولي غيره فنجح ما اليه او يكما رجلا وتراضيا كما يقضي بينهما من غير ميل جاز وروى على رضى الله فاصم
الى قاضيه شرح واصل عم رضى الله عنه الى زيد بن ثابت وهو حليفته قبل تأويله انها حكاه وروى اذا
وجبت شفعة لان على القاضي جبره الحاكم ان يحكم كما يحكم بينهما وكذا اذا مات القاضي بامر
الوالي الخصمين بالتحكيم
جوامع الفقه للعقباتي

وسئل ابو العباس عن رجل له مضمومة مع من دونه فبطل ولا يحضر بنفسه وخصمه يريد ان يحضر بنفسه
قال اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رجلا التوكيل بغير رضى الخصم لا يجوز قبل معناه لا يجزى خصمه على قبول
الوكالة وعندهما كبر وهو المختار والشريف وغيره سواء وفي الجامع الا صغر لوان المرأة وكلت بالخصومة
فوجب استخلاها فانه ينظر الى حالها فان كانت مخدرة يعني لم تعرف بالخروج وخالفه الرجال وجه
القاضي ثلثة من العدل واحد يستخلصها واخوان يشهدون على حلفها او نكولها لان قول امين القاضي
قد حلفها وحلفت او نكلت لا يقبل الا بشا من
جوامع الفقه للعقباتي
وفي الاجناس ارايتك من هذا العشر طاهر رواية الكتب ان هذا اللفظ يفيد اسقاط المطالبة لا يقبل
دعواه بعد الازاء وفي شرح ابي اليسر البراءة عن الاعيان براءة عن الدعوى والمضمومة فيها وفي جمع
برهان الازاء عن الاعيان لا يقع وتفسيره لا يقبل العين لمن وقعت منه الازاء والبراءة من جهة المبرئ لا
لا يبطل دعوى المبرئ وفي جمع ان طعن البراءة عن الاعيان باطله وان يافدها وفي المنقح عن محمد ارايتك
من هذه الدار وارايتك من مضموني فيها وارايتك من دعواي فيها قال هذا باطل حتى لو ادعى بعد ذلك
سمع وتو قال رايت منها او ريت من دعواي فيها لا تسمع وكذا لو قال انا بري من هذا العبد انت

فراشي في القضاء

وتو شهد وان عليه الغائم قامت البينة على البراءة قبل الشهادة ضمنوا انهم شهدوا بقيام الحق وقد
تحقق الكذب فيه الا يرى تو قال ارايت طالق ان كان لعنان عليه شيء فشهد وانه اقرضه الغائم
بابان ولا يحكم بالوقوف لان الاقرار ليس برأى على قيام الحق ولو شهد وانه اعطاه الغائم بالوقوف
لانهم شهدوا بقيام الحق وفي نوادر مشاهير عن محمد لاني لا ادري لعله صادق ولا يدري الشهود ولله
قد قضاه وفي المنقح او على اخو مال فحلف المدعي عليه بالطلاق ماله على شيء فقامت البينة ان له
عليه الغائم القاضي يحث عند ابي يوسف خلا فالحج وذكر اننا طعن من محمد انه يحث وفي نوادر ابن سنان

عن محمد حلف بالطلاق ما لعنان عليه الف فشهدا على قراره بالف له لا يقضي عليه بالطلاق وفي رواية
برواية ابي سليمان حلف بطلاق علي دار في يده انما له فقام رجل بينة انما لا يقضي له بها ويطلق
قضا وان قال قد كانت له ولكنني اشتريتها منه حلف المستثنى ولا يطلق وكذا في الدين لو قال كان علي دين فادى
لم يطلق ولو شهد عليه بالطلاق فشهدا برزور وقضى بينهما وانه لم يطلق وان حلف لم يكن له فقط عليه قال
عنه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال ليس علي شيء ولم يقل لم يكن علي شيء فني قياس قول ابي حنيفة
لا يحث وقال ابو يوسف يحث وفي نوادر يحيى عنه شهدا ان لهذا عليه الف نقضت بها فقال ان لم يكونا شهد
برزور فعبدى قولا يحث وفي نوادر مشاهير او على عبده انما اعطاه وابنه وحلف انه ما اعطاه او ما هو ابنه
واقام المدعي البينة على الحق والنسب فامضى القاضي ذلك قال محمد يحث فيها انتهى

في القضاء

وفي جمع برهان شهدا انه وقف على كذا ولم يستموا الواقف اختلف وبعضهم قالوا يقبل ارايه الحذف و
في التحويل ينبغي ان يقبل وفي النصاب الاصح ان لا يقبل الا اذا كان الوقف قديما وعشرين سنة انتهى
منه ايضا

وطاهر اطلاق المصان الجبس ثم السؤال في حق كل احد ولكن في البرازية ان كان المدعيون طاهر اخذوا
في القاضي يقبل بينة الاحبار ويحكمه قبل المدة التي ذكرها وان كان المدعيون طاهر اخذوا ان س فالقاضي
يقبل بينة الاحبار ويحكمه قبل المدة وان كان اده شكلا يقبل البينة قبل الجبس فيه ارايتك انتهى وفي
المنقط قال ابو حنيفة لا سأل من المعتمد اصبه شهرين او ثلثة ثم سأل عنه الا اذا كان معروفا بالمسرة
فلا اصبه انتهى وفيه ايضا ولو شهد عليه دين وله على مومس دين يعلم به القاضي يجبس المعسر حتى يطالبه الكو
فاذا اطالبه وجبس المومس اطلق المعسر انتهى وفي البرازية ولو للمجوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وان علم
القاضي عسرته لكن له مال على اخو شيئا حتى غريمه فان جبس غريمه المومس لا يجبس انتهى ووطاهر كلامهم ان العالم
لا يجبس المدعيون اذا علم ان له مالا غائبا او محبوسا مومسا وانه يطلقه اذا علم باصدا فاقوله فان لم يظهر له مال
عنده ادى حلفه من الجبس لان عسرته تثبت عنده فاستحق النظر الى الميسرة لانه خبسه بعده يكون ظاهرا
انه يطلقه لا كقبيل قلت الا في مال اليتيم لاني البرازية ولو لميت على جل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من
الجبس قبل الاستيثاق بكفيل للصغار انتهى وقد تناه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا وينبغي ان يكون
مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل حتى تثبت موضع ستمائة والكلام في اطلاقه جبر على رب
الدين فلا يطلقه رب الدين ان غريمه على فلاس ورضي المجوس جاز ولا يتوقف على حضور القاضي كما
في البرازية الا في مال اليتيم فلا يطلقه القاضي وفي وصايا القينة حبس الوصي غريبا برين الصبي فليس له ان يطلقه
فله ذلك ثم اتم اخوان كان معسرا جازا اطلاقه انتهى فخر ان المعسر يجوز اطلاقه انما قال في المومس خلاف

وقيدنا برضى المحبس لاقى القينة المحبس بالدين اقام البينة على فلك فارادرت الدين ان يطلقه
قبل انقضائه فلكه والى المحبس ان يخرج متى يقضى فلكه يجب على القاضي انقضائه متى لا يعيده رتب
الدين ثانيا قبل ظهور غناه انتهى واذا اطلعت بلا بينة فله عاقبة الى المحبس كما في انفع الوسايل
انتهى بحر في قوله ثم لم يزل يفتي

وفي التوراة في غير الاشياء لا يجوز من يملكه بنفسه لا يحبس ان يقضى وعلى بينة وبين النعم ان شئ لازم
وان شئ اترك انتهى منه ايضا من التحمل في التوراة

وفي الخاتمة فان شهدوا انه مؤسر فادرك على قضاء الدين فادرك في ولا يشترط تعيين المال انتهى ونسني
في فتح القدير من تعميم بينة اليسار ما لو قال المدعي انه مؤسر وقال المدعي عليه احسرت بعد ذلك اقام
بذلك بينة فاقبلت تقدم لان معها علما بما مر حادث وهو حدوث ذهاب المال انتهى والظاهر انه بحث
منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد عاقبه الذي ادعاه واطلق في قبول بينة اليسار فافادها
وان لم يذكر او مقدار ما ملكه وفي التوراة ولم يشترط بيان ما باليسار لان المقصود منها وادام المحبس عليه
ولو بينوا مقدار ما يملك لم يكن قبولها وتام في القينة بحر في قوله وبينة اليسار انتهى

وتوكلنا فاتم القاضي الذي على الكتاب وعليه خوانم الشهود فان القاضي يقبله ويذا في عرف وياتي
فان الشهود يجمعون على الكتاب كالتا فتمت فاذ ابنى فاتم انما به حصل ما هو المقصود وهو ان
من التغير والتبدل وهذا لا اتفاق وكذلك لو لم يكن للشهود عليه خوانم وقالوا نحن نشهد ان هذا
الكتاب لعنان بن فلان قاضي بلد كذا اقرأه علينا واسمنا علينا فانه يقبله وكذلك لو كان الكتاب
منشورا وفي اسفله فاتم فان القاضي يقبله اذا شهد الشهود عليه وان قرأه عليهم وهذا قول ابي يوسف
اما عند ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل اذا كان غير مختوم فهو بمنزلة النكاح وعلم الشهود بما في النكاح شرط صحة
الشهادة فكذا علمهم بما في الكتاب شرط صحته والشهادة فاما اذا كان مختوما فعلم الشهود بما في الكتاب ليس
بشرط صحته لافي صدر الكتاب قال الامام ابو علي النسفي كذا نطق ان على قول ابي يوسف لا يقبل كتاب
القاضي الى القاضي اذا كان غير مختوم متى وقضا على رواية المحصاف عنه انه يقبل من هذه الرواية لانه اذا كسر
الخاتم وليس عليه ضم الشهود او كان الختم في اسفله كان كانه لم يختم ومع هذا جاز قبوله وذكر ابو بكر الرازي و
الشيخ الامام شمس الدین الحلواني ان قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا لان هذا ما يستلزمه الناس ورضا
المحصاف الجواب الى ابي يوسف يحتمل ان يكون متفرقا الى السئلة الاربعة في اسفله وصي ما اذا كان الختم في

اسفله شرح ادب القاضي للصدر الشهيد

باب القضاء القاضي ان يجوز قضاؤه ولين لا يجوز الاصل في هذا الباب ان قضاؤه القاضي يجوز لكل
من جازت به شهادته وكل من لا يجوز شهادته لم يجوز قضاؤه له ولذلك قضاؤه جاز على من جازت

شهادته

من جازت به شهادته عليه ومن لا يجوز شهادته عليه لم يجوز قضاؤه له والدليل على صحة هذا ان قضاؤه العبد غير جاز على النسر ١٨٥

ولا لهم وكذلك قضاؤه على المسلم والمسلم كذلك قضاؤه الصبي لا يجوز لاحد ولا على احد ويجوز قضاؤه المسلم البالغ العاقل
على الغير الاجنبي الذم ليس عليه بغير اذنه ولا على غيره من غير اذنه الا انه شهدا وقضاؤه القاضي عليه
والقاضي له جاز قضاؤه ايضا وهناك في العبد والكا في العصب لم يجوز شهادته على القاضي عليه ولا له ولم يجوز قضاؤه له
وعليه فلما انقضت يجوز العبد شهادته في هذا الباب فدلنا انه كل من لا يجوز شهادته لا يجوز قضاؤه وكل من جازت
شهادته جاز قضاؤه فاذا كان هذا على ما وصفنا جازنا الى ما سأل الباب فدلنا انه قضاؤه جاز على الامام وعليه

كما يجوز شهادته لا عليه فتح الرازي على ادب القاضي للصدر

قال القاضي اذا كان غالب قضاؤه على غيره ردت قضاؤه لانه لما كان الغالب منه جاز يحتمل انه ما قضى قضى عليه
لذا نأخذ من قضاؤه وكذلك لا مير الذم بولي القضا اذا كان جاز لم يجوز حكمه ويجوز حكمه لانه لظاهر القضا
لا يقضي الا بالبحر وان كان الذم بولي عنه جازا
فاعدية من القضا

قال في كتاب القضا الى القاضي اذا كان في الكتاب ناسقا او مرشدا جاز للقاضي ان يقبل كتابه كانه كتاب
القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة ولهذا لا يجوز في احد ردد والقصاص ولانه بمنزلة خطاب هذا القاضي
وهو من موضع قضاؤه ذلك القاضي وهدى في قضاؤه انه هذا الشاهد شهد ما عندنا بكذا ونحوه يقبل ويقضى به
انه كان المحض عدلا ولا يقبل انه كان ناسقا كذلك في ارب الكتاب ولهذا قلنا لو كتب في غير موضع قضاؤه لا يجوز
قال في كتابه في عا ربيع لا وصي له من غير ان يكونه بضعف قيمته او يكونه عليه دينه لا رعا له الا به او يكونه تحتها القضا
لم يجوز اذا احدى هذه الاشياء شرط لجواز بيع الوصي عا ربيع في عا ربيع من غير ان يكونه بضعف قيمته او يكونه عليه دينه لا رعا له الا به او يكونه تحتها القضا
انه قد اقام لا يقضي به لا يجب على القضا ولا يجب بالبيع اكل وانما يكتفى للقضا كما اورد في القضا من القضا بقرائه
نظم هذا الفصل ولا ينبغي به واما مير الدية انه معناه انه للقضا يجب بقوله لا يجوز بقرائه
بحر في ارب النظم في قوله فانه حكم زهرا

اذك ابد على من من ان كان ادب القاضي قال محمد بن رجل له ضيعة بخراسان رهبان بالعرفان فاتم بينة عند القاضي الكوفة ائمة ضيعة
كنا وكنا بحدود دالة وانما ما فيها لا نعرف اسمه ولا نعرفه قال محمد بن كيت القاضي الى القاضي مراد به بينة حضرته واتم بينة
على ضيعة كنا وكنا بحدود دالة فبذلك فاذا اقدم بالكتاب فكل من منه ذلك فضر عليه كل حجة وانما كتاب القضا بمنزلة

الشهادة على الشهادة ادب القاضي للصدر

واذا كتب القاضي من غيره بينة عليه كذا ولم يكتب اسم المكتوب اليه قبله المكتوب اليه لانه عرف القاضي المكتوب اليه
باضافة الى موضع لا يثبت نصرا كما لا يعرفه بالنسبة وكذلك لو كتب من غيره بينة فكل من منه ذلك فضر عليه كل حجة وانما كتاب القضا بمنزلة

وكانوا هم واشهدهم عليه فانه من بر عليه ذلك الكتاب بقبوله اذا كان تاريخ الكتاب بعد ولادته وذكر ابنه كاهن في تاريخ الكتاب
انه هذه رواية الكوفي في ورور البصر يروي عن زفر بن ابي حنيفة كان لا يجيز ان يكتب الى من بلغه قضاء المسلمين وكان
يجيز ان يكتب من غير الكوفة الى من بلغه قضاء المسلمين وان لم اسمها وقال زفر استحسن انه يجزى الى من بلغه كتابا هذا قضاء المسلمين وان
ما اسم القاض وكنت الى من بلغه كذا فهو جائز وهذا قول في تصرف وجه ما في تاريخ الكتاب لانه كما به جئت كاشفاة وكنت
باختلاف المكتوب اليه فلم يجب تبين القاض المكتوب اليه ولانا جئنا ان كتاب القاض خطاب من لا خلاف في خطاب
المجوزين جائز كما ان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا بشيئا ونهانا عن شيئا وكنا مجوزين عنه الخطاب وانما شرطه يكون
تاريخ الكتاب بعد ولادته المكتوب اليه لانه خاطب القضاة ومنه في تاريخ الكتاب لم يكن فاصلا في ذلك الوقت

فلم يخل من خطاب وجه رواية الاخرى

ادب القاض للمختص

وراه في العيون من فقهه في علمه الى علمه او من علمه الى علمه لم يقبله لانه مجرد الاسم ومجرد الكنية لا يقع به التعريف فاذا لم
اذ المكتوب اليه لم يقبله وليس كذلك اذا قل الى من بلغه كذا لان من بلغه كذا يكون واحدا في الغلب فقد عرفت بالاضافة
الى غيره ولا يلزم ايضا اذ اكتب الى قضاة المسلمين فانه يقبل لانه كتب الى كل فني وهناك كتب الى واحد
وهو مجزى وقال ابو حنيفة يقبله اذا شهد شاهدان ان كتابه فانه القاضى ببلد كذا اليك لانه عرف القاض
بقوله القاض ببلد كذا وعرف المكتوب اليه بالاشارة الى ان يكون الكنية مشهورة مثل شهرة ابي حمزة وحمزة بن
قال ابو بكر الرازي في الشرح وكذلك النسبة الى ابيه مثل عمر بن الخطاب وعلم به الى طالب لانه الغرض من التعريف
وقد حصل فكيف واذكر ابو حنيفة في جوف انه ان كان من علمه الى علمه لم يجز وان كان من علمه الى علمه
ابنه الى علمه وابنه شبيهه وذكر ابنه كاهن في تاريخ الكتاب ان القاض قال في نسخة ابي سليمان انه يجوز في تاريخ ادب القاض لانه
كاهن في تاريخه ابو حنيفة في نسخة الكنية اذا كانت مشهورة مثل اسمه فقبل على رواية ابي سليمان ولا يجوز في تاريخ
الروايات لانه انما يشتركون في الكنية الا انه احد اسم بشرة به فاما المكتوب اليه لا يعرف انه الكتاب من الناس فاشتر

هذه الكنية او غيره فلا يقبل ادب القاض للمختص

ولما حكم حاتم القاض في تاريخ الكتاب وقال في نسخة من هذا الكتاب فانه من علمه الى علمه كذا قراه علينا واشهدنا عليه قبله
وكذا ان كان الكتاب في نسخة من تاريخ حاتم فانه القاض يقبله اذا شهدت الشهادة عليه ان كتابه وان قراه عليهم وهذا
قول ابو حنيفة وذكر ابو حنيفة في نسخة من تاريخ القاض فانه جازا بالكتاب وقد انكر حاتم او جازا به غير حاتم فقالوا شهد
انه هذا كتاب اليك وان قراه علينا لم يقبل ذلك ورور حسن بن ابي مالك عطاء بن جعفر انه قال اذا شهدنا على خطه وقدمه
فما حكم جازت شهادتهم وان كان في تاريخه جازا في نسخة من تاريخه لانه المكتوب تغير عنه حاله فادرس شبيهة

ادب القاض للمختص

واما نسخة كتاب القاض في غير تاريخه جازا كما لا يجزى الشهادة على الشهادة التي اسكتها ورور القاض في تاريخه
في تاريخه على ادب القاض للمختص

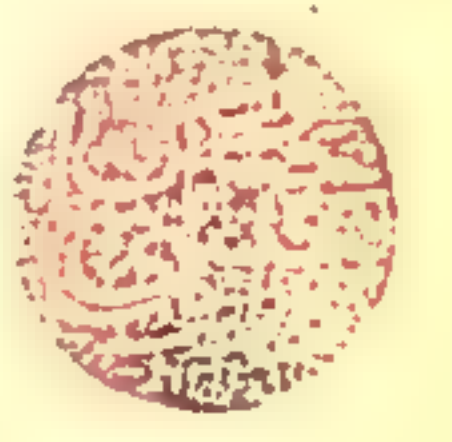
كان واذا شهد شاهدان على الكتاب وعلى حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب وعلى حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب وعلى حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب
وهذا اراد به انهم يشهدون على اسمهم وشبهه انهم قد كتبوا على ما بينا من تاريخه جازا بالكتاب وعلى حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب وعلى حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب
لوم يشهدوا على حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة اذا شهدنا على ما في الكتاب لانه الشهادة انما تقع على ما في الكتاب
ووجه الحكم في تاريخه كانه في نسخة من تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
وعلم ما فيه وانفذه وان كان لا يعرفه بالبعد لانه لم يقض الكتاب ويكتب المحضر وشهادة السهود ويجعل الكتاب
في تاريخ المحضر حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
لما لب زفر حاتم القاض اما اذا عرفت على التتم فانه يقض الكتاب ويقبله ليعلم صدق الشهادة ما شهدوا به
ويقض ما فيه بعد ان يقراء على القاض عليه اذا القضاة يقع بذلك فلا بد من نص الكتاب واعلم المقضى عليه به
واما انما يعدل السهود فانه لم يقض لانه لم يثبت عند ان الكتاب اليه اذا لم يقطع بعد على قضاة الشهادة بالكتاب
وما فيه فلا يقض ان يفيك الكتاب فلم يثبت عند ان اليه ولكن يكتب المحضر على ما جاز من القضاة ويجعل الكتاب
في تاريخه حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
من الناس فانه انما شاهد من عدل فنه وحكم له بما فيه والام يحكم له بشي

شرح الرازي على ادب القاض للمختص

قال وانما يعدل الكتاب حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
كانه شهدوا بالاصل مني فخرجوا من ان يكونوا من اهل الشهادة بغير ادنى او غير ذلك انما يشهدوا على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
واما المدة ففازت مستترة الشهادة على شهادة اهل فتقبل الشهادة على شهادة اهل والشهادت شهود
الاصل ولم يقبل الكتاب اذ مات القاض في تاريخه جازا بالكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب جازت الشهادة على ما في الكتاب
بعد سعي القضاة في الشهادة قبل التعديل لم يقبل شهادتهم وبكم تلك الشهادة ولما خرج القاض من القضاة لا تترام القضاة
ومات بعد ما سعي القضاة في الشهادة قبل التعديل لم يقبل شهادتهم وبكم تلك الشهادة ولما خرج القاض من القضاة لا تترام القضاة
انه يقبل الكتاب بعد مئة كالا يقبل بعد الف وانما هذه الشهادة على شهادة الال مناديا ويني
تقاضى انه يستحق الطالب باء ما تبصفت هذا كانه من علمه الى علمه ولا تراه احد او اياه اليك عنه ولا جئت بذلك والاشي من
على احد ولا عندك ولا شبي من رمت قال الشيخ رحمه الله انك هذا كله ويجلضه بمينا واحدة وانما شاهدنا حاتم القاض في تاريخه جازا بالكتاب
باجد ما برس الميت من هذا الدين الذي تدعيه ولا شئ منه ولا عندك به ولا شئ من رمت فانه يشتمل على جميع ما قاله وانما حلفه
لانه يجوز ان يكون الميت قد برس من الدين فيبلغ في ماله ويجلض الطالب على ذلك ان كان كل واحد من رمت على رمت
فانه القاض يستحق الطالب على ما فرت لك لانه القاض لم يبره بان يخط في مال الميت فيبخر ان يستغنى بكل ما يحمده الدين
وهنا لولا الميت حاضر ليجعل ان يكون لانه يبرهن البراءة في القاض انه يجلف الطالب على دعواه ولما في القاض يجلفه
لذلك القاض ان يخط فيه ويجلفه ولا يعطيه شيئا بغير يمين وليس هذا كانه على اذ كان حيا انه لا يبرهن على براءة الدين عليه

اذا قرا المدعى على الدين اوجده ما لم يبع البراءة او القضاء او شيا يجب براءة من الدين لانهم يحكم القرض على ظاهر حالها فاما اذا
 لم يبع المطلوب القضاء ولا شيا يجب البراءة ولم يقر بالدين اصلا لم يجز ان يحلف الطالب على شئ لا يبره المطلوب وهذا هو المثل
 لذلك غير متكرر فيكم على ما يكون احوط له ويجوز ان يكون المثل لكانه يبرهن البراءة فيحلف على ذلك وليس بهذه اليقين في الروايات
 واما مدعى المثل لانه لا يثبت ان يحلف الطالب لم يبره اليقين على القرض ان يحلفه على ما قلنا في المثل لا يجز
 ان يظهر عليه دين اخر او مقتضاه فيقول للقرض لم تحط في اليمين ودفع الى الطالب بغير يمين لانه انما يباذله وانما الطالب
 قد كان اخذ حقه من جهة المثل فاذا كان كذلك لم يبرهن القرض ان يثبت الى قول الروايات في ذلك واحد اعلم
 منه ايضا

ثم اعلم ان نصب المستحق عند القائل به شرطه ان يكون الدين في الولاية القرض لانه من جهة القرض او اصل ما يباذله الغائب
 حتى يسمع عليه بحدوده ويسمى هذا المستحق الغائب ليس في الولاية هذا القرض لا يبيع هذه الولاية ليس لها طرف عند
 على ما انتهى والعمدة ان القضا على المستحق لا يجز ولا يجوز له ان يبرهن لان من جهة القرض انما الغائب على الغائب
 وهو عين القضا على الغائب الا ان ضرورة من سأل الاول على المدعي في القرض او الطلاق على عدم قضائه
 اليوم ثم نصب الطالب وخاف ان يباذله فحلف ان القرض بنصب ويحلف على الدين اليه ولا يجز ان يباذله
 وعند الغائب كما في هذه الولاية المستحقة بخياره او الرد في المدة فاختار البيع فطلب المشتري من القضا ان ينصب
 خصما غير البيع ليرد عليه قبل بنصب نظر المشتري وقيل لانه لا يثبت له ما يثبت له ولا يثبت له ما يثبت له فحلف
 ترك النظر لظن فلا يثبت له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القضا الا عذرا فمن محمد فيه روايتان بعد
 في رواية فثبت ما يباذله على باب البيع ان القرض يقول ان يثبت عليك فلانما يبره الروايات فانه حضرت
 والا نقصت البيع فلا ينقضه القرض فلا عذر في رواية لا يثبت القرض كذا في جامع الفصولين اثنائه كفل
 بنصفه على انه لم يباذله به فحلف على الكفل فثبت الطالب في الغد لم يجز الكفل حتى مضى الغد لانه الحال
 والرد في الكفل الامر الى القضا فثبت ويحلف على الطالب بلم اليه المكفول عنه يبره وهو حلف ظاهر الرواية انما يبره بعض
 الراتب عنه به بحيث كذا في جامع الفصولين الرابعة اذا ادرك الخصم بالقرض يسأل اين يباذله على باب المنة
 ايام ثم ينصب عنه ويجل لا عرس وهو قول انه يجب سحبه وعمل به ثم قال الخصم شرط لقبول البينة لاداء المدعى
 انه يباذله من الخصم الغائب شيئا اما لاداءه انما يباذله حقه من غيبته قال كانه للثابت في يده لا يثبت حضرت الخصم ولا يحتاج
 استيفاء الى نصب الكفل لو شراه غائب وقد مضى من مقتربات البيع وانما ادخل كان التثنية في قوله كالكفل والوصي
 كذا في رد المحتار فالحق في الدعوى كذا في واحد الروايات علم اليقين بما يثبت عليه كونه انما كان من عين فلا يبر
 منه كذا في رد المحتار عن غيبته التركة على دار المثل في يد المدعي لا تصح في رد المحتار الدين بنصب احد
 خصما وان لم يكن في يد المدعي وفي جامع الفصولين في الروايات وحصل انه احد شرعي الدين خصم عن
 الاخر في الارث وما كان في غيبته عند المدعي لا يثبت لاعدائه كذا في رد المحتار في حقه قيس



وقال ابو يوسف يستحب ان يبيع بغير جهات انتزاع ومن ذلك من يبيع مال الميت وان لم يكن
 وصيا ولا وارثا وفيه اخف المشايخ ومن ذلك بعض المدققات عليهم لما في القينة من باب الدعوى
 والبينات في الوقف وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت ثم حي اتمام بنية
 على واحد او لاد الا ان الموقوف بطن بطن بطن وكذا في غيب والد الوقف واحد يقبل وينصب خصما
 عنه البينة ثم قال وقف بين جماعة نكحوا احد منهم او تركه او على واحد منهم او على كيلة تبيع الدعوى اذا كان
 الواقف واحدا ثم رقم لا تصح الدعوى على بعضهم اذا كان الموقوف في يد جميعهم ولا يصح القضاء
 الا بعد ملكه ايدى بالخاصة انتهى

بجو القضاء انه قد لا انما يحلفه يقدم
 ويغيب انما يثبت له الجواز اقراض القرض عدم وصي ليمين فانه لا يصح وله من نصب القرض لم يجز لانه من القرض
 في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القينة وسوس المص بين الاب والقرض مع
 انه في الاب روايتان وكنت اظهرهما انه كالوصي وهذا الصحيح كما في جميع المصنفين في خاتمة القضاء الصحيح
 انه الاب كالقرض فقد اختلف الصحيح والمعتد في المتن منه ايضا
 وفي جامع الفصولين انما يملك القضا اقراضه اذا لم يجد ما يثبت به له يكون غدا لليمين لا لو وجد او وجد من
 يجازي لانه النفع وكذلك انما يقرضه غيره منه ايضا من المحلل للمدعي

وفي الاجابة كل قولين متناقضين صدر انما المدعى عن الحاكم فانه ان كان التوفيق قبل والام يقبل كما اذا صدر من شهود
 وكل ما ائتمن فيه الشهادة اثنى على سماعي الدعوى انتهى منه في التحكيم وفي رده هنا في باب بيع الغائب فثبت
 البيوع انه تصرف ابن الام بنصفه وتصرف الام حكم كذا تصرف امينة ولهذا لم يجز لكل واحد منها ان يشترى
 من غيبته شيئا لظن من الغيبة وانما كان فيه منفعة ظاهرة للغايبين بانه من غيبته من الغيبة وزيادة لا يتبين
 التفرقة منها ومنه يتبين ما قاله هذا قول محمد اما عند ما كان فيه منفعة ظاهرة بحدود كذا في صحيح
 انه قول الكل نص عليه في الرضخ وهذا بخلاف الوصي لانه القرض انما هو مقام الميت بحكم الولاية العامة عند محمد
 الميت لا مقام نفع فصار كانه الميت بنصف انا له وتصرف الميت ليس بحكم كذا تصرف نائبه انتهى
 وقد ظهر بهذا انه الامام كالقاضي فعلم حكم رده قضا والمقتضى اذا قال القاضي جلت وكذا في تركه فلا يبر
 فود وكجل بالحفظ فقط واذا قال جعلتك وصيا فهو وصي عام كذا في رد المحتار عن اب يوسف وبه اجمع القضا
 كذا في رد المحتار من القضا في قوله وانما امر القضا

اب يوسف الصحيح انه حكم بالوقف لا يرفع الخلف كانه البراءة وانما رده لانه رفع الى موانع فانه يحكم ابنته
 بكونه لانه بمضيه كذا في التحكيم في قوله والا بطله

بخصرتهم وفي امنية الاوار تردوا احكامهم الفاسق فانهم من اهل الشهادة حتى ينقضي النكاح
بخصرتهم والمنية الاوار لم ينقطع قطعا ونفسا في احتمال لانه ربما يعقد وربما لا يعقد
فاذا شهد اربعة منهم بالزنا على رجل لا يحل له الشهادة عليه لاحتمال الكذب في شهادته ولا يحل له الشهادة
ليسوا من اهل الشهادة وليسوا من اهل اداؤها هم العبد والصبي حتى لا ينقضي النكاح بخصرتهم
ولو شهدوا في حادثة فالتكليف لا يقصر بشهادتهم فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا لا يحل له الشهادة عليه
ولا يحل له الشهادة لانه كان اصبيا لانه كان اعبدا لا يحل له الشهادة عليه علم
محيط به في اهل الحدود

ولا تقبل شهادته الفاسق الا اذا كان فاسقا معروفا بالجنب عن الكذب تقبل لانه الفاسق لا يبالي
من انه يميل الى الكذب ولا يجنب عادة فتمكنت فيه زيادة تهمة يمكن الاضرار عنه حتى اذا علم القاضي
انه صدوق لم تقبل شهادته
محيط به في

ثم بعد الفصل بين الصغيرة والكبيرة انه الكبيرة ما كان حراما محضا كاللاطلة والزنا وشرب الخمر والسرقة والقذف
واكل مال اليتيم والصغيرة ما لم تكن حراما محضا كالغرة والقبعة والنظر بشهوة وشرب السكر والخمر واكل
الربا ولا تقبل شهادته اكل الربا اذا ادين عليه وكذا ادين من الخمر والسكر لانه اكل الربا ليس هو كالمحرم لانه عقد
الربا مفيد للملك بعد اتصال القبض به والملك مباح فلم يكن حراما محضا وكان ما قصناه كونه كبيرة
كالملح بالصغيرة فشرط الادمان فيه لهذا وشرب الخمر وان كان حراما محضا الا انه لا يشترط يقع
في شربة مرة فترام على شربة فهو مقيم مصر على المعصية واذا لم يدم عليه فهو تائب باوم على ما قبل مستغفر
محيط به في

لاصح
قوله لانه عقد الربا في بطلان هذا التعليل انه المراء من الربا ههنا ما حصل بالعقد كبيع دراهم او فغيره
من البر بغيره وما اشبه ذلك واما ما كان شهادته بين الضامن اعطى والقضور وضع الزيادة
عليه فلا شك في كونه كبيرة
له وجوه

ومن الاول انما نفي انما شهد على نفسه بقطع يد او قص ثم لم يشهد عليه بعد انقضائها بطلت الشهادته
لانه الامضاء من القضاء في العقوبات انتهى
محرف قوله والامر على منكر

وتجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا يجب اتفاق المعنى بانه يتطابق اللفظ على عادة المعنى بطريق
الشرع لا التضمن وعندنا كما يفسر الاتفاق في المعنى فخر اذا ادعى رجل ثوبه درهم فشهدت اربعة بدهم
واخر بدينين واخر بثلثة واخر بربعة واخر بخمسة لم يقبل عنده لعدم المطابقة لفظا وعندنا يقضي

باربعة لا اتفاق الشهادتين فيها معنى فلا تشهد احداهما بالثوب والاخر بالدرهم ثبت لا اتحاد
معناها كما في اليمين والسطية ونحوهما
وروي عن ابي الاصلب في الشهادتين

ان لا يشك في وجوب التطابق في اللفظ الذي يجب اتفاق المعنى ايضا فيح العبارة انه يقال اللفظ
وان لم يجب اتفاق المعنى ثم يفسر الموافقة في اللفظ بما فيه من الشرح اشارة الى انه لا يشك في ان يكون
بين ذلك اللفظ بل ما بعينه او بمرادفه

سبح السلام
وفي ابدان كل ناسن تاب غم فسقة قبلت ثوبه وشهادته الا انين المحذور والقذف والمعهوض الكذب
لانه من صائر معروفا بالكذب وشهرته لا يعرف صدقه من ثوبه بخلاف الفاسق اذا تاب غم سائر
النوع العفن فانه شهادته تقبل انتهى
بحرف قوله لم يقبل شهادته ومن لا فرق له وكذا في قوله

واعلم انه سباب الحج كونه منها الكذب في الحج الى الهند لانه اذا ركب في البحر الى الهند فقد خاض فيه
ودينه ركنه دار الحجب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم لبيان ذلك مالا يرجع الى اهل غيا فاذا كان
لا يبالى به بخلاف غيره ودينه فلا بد منه انه يأخذ من غير من الدنيا فيشهد بالزور ومنها التجارة في زمر فارس
فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمونهم واكل الربا سباب الحج ومنها انه لا يقبل شهادته الاشراف في العراق
لانهم قدم بنصيبه فاذا تاب احد منهم تائب في سبقة فبشهادته سبقة فبشهادته لا يقبل فبشهادته
انه يشهد بالزور
شرح ادب القضا للشيخ الشهيد

وفي الذخيرة اذا شهد الكفيل بنفسه الموعود عليه على الموعود عليه او فاه الدين فقد قبل شهادته
وقد قبل لا تقبل والصحيح من الجواب انها انما يشهد ابا يفا والدينه الموعود حصلت الكفالة بالنفس
لا جد يقبل
لانه غاية في الشهادة في الفصل

رجل شتم جارية وكفل له رجلا من بياضه فيها ثم شهد الكفيل انما البائع بنعت المثل لا يقبل شهادتهما
وكذلك لو شهد انما البائع ابراهم المثل من ايضا
سئل الشهود ببيع غنم فقلوا لا نعلم لم تقبل وبالسكاح عن المهر فقلوا لا نعلم تقبل كانه الصيغة فيه
استباه في القضاء

ثم ماتت عن زوجة واخ وابنة مات ايضا فقال الاخوات افي بعد موت ابنته وماتت الزوجة بل مات اخك قبل
موت ابنته بالعدل للمرأة والهل في هذا الجنس انه الدرنة من اخف من ما يخبر موت الابن بالبينه بلينة في غير زيادة
الارث والعدل قوله ينكر
قينه في الدعا من الماخذ في الدواير

والمقدم من البراءة تهازي البنين حيث قال بعد تفصيل شجر لانه قد ظهر الموتان ولم يعرف سبب احدهما
فيجوز انهما ماتا مع نكاح ميت من ميت وانما يثبت من كل ميت ورثته الاجا انهم ذكره في الشهادتين
له رحمه الله

فبعدت هذه بالقرن واخره بالمضاربة بالبنية لغير القرص اولى محض محض وتفصيله في فرائد
في كتاب النكاحات ويساعده ما في فرائد النكاحات في كتاب المضاربة له رحمه الله
بنية مات على البراءة وبنية على اقرار المطلوب بالبنين فيبينة البراءة اولى الا انه يوقر الاخير وقا بعد البراءة
وجيز صاحب المحطة في الشهادة

اقر لها بهر باقية او في مرض الموت وبعده الموات انها ابراهة عنه فحيدته لا تقبل والمهر لازم
بنازلة في اقرار المريض من الاقرار
ولو شهد احدهما بالقرن والاخر باقراره بالقرن يقبل جميع الفقهين في كتاب النكاحات
او على اقراره كزايه ومات بكرة وانما على ذلك بنية ابيه اياه قد صح ذكره وبار من مرضه فقبل هذا دفع
لغير المرض وقيل ايضا يجب ان يكون بموت في التفصيل انه كان المدعى ادعى انه كره ومات غير تلك الكره
وشهوده شهدوا كذلك وهذا دفع لغير المدعى وان كان ادعى انه كره ومات غير كره هذا لا يكون
دفع لغير المدعى ويقضى عليه بالضمخ وهذا باب العمل بالبنين يجعل كانه كره وبار من كره
ثم كره انما مات منه محض برك في ارضي

رجل جرح انما مات فاقام اوليا والعيش بنية ان مات بسبب جرح وانما الضارب بنية ان يراه ومات
بعد عشرة ايام بنية المقتول اولى من البنين المتضادين

تق اذ ماتت بنية انه مولودا وبرائه في مرض موته وهو عاقل واقام الموتى انه كان مخلوط العقل فبنية الالة اولى
وكذا اذا ماتت امرأة ثم اقام الزوج بنية انه كان مجنونا وقت مخلوق واقامت بنية انه كان عاقل اولا
عنه فبنية اقام ولية انه كان مجنونا وقت خلعه والدة على انه كان عاقل فبنية المرأة اولى في الفعليين

قبينه من الباب المزبور

قال ابن سماعه عن ابن جبر في نصرة مات وترك ابنين فاسم احدهما بعد موت ابيه ثم انه رجل نصرانيا اقام بنية
من النصرة انه ابن الميت النصرة قال في اقبل بنية على النسب فاجعله شريك النصرة فيها ولا يجعله
شريك المسلم فيما يديه لانه هذه الشهادتان تصفان اثبات النسب في الميت وانما يخص بالميت الذي
يقبل فيها وتتم لاثبات هذا الحكم وتضمنت استحقاق بعض الابن لانه ظهر لا شريك بالميت
فيكون له من شركتها وانما حجة في حق الذم لم يسم فثبت له من شركته وليس بحجة في حق الذم
اسم فثبت له من شركته لعدم حجة في حقه وكذلك لو ترك ابنا واحدا نصرانيا فاسم بعد تربيته

ثم جاء نصرا في داود عن ابن الميت وانما بنية من النصرة في اقبل بنية على النسب في الميت لانه النسب انما يخص بالميت
وهذه الشهادة حجة في حقه ولا اعطيه شيئا مما في يد الابن المسلم لانها ليست بحجة في حقه فلا يكون
استحقاق شر ما في يد المسلم بشهادتهم مستشهد بمسئلة القريين احدهما مسلم والاخر ذمرا فاما بنية
بين لهما ميت ذم من اهل الفرقة انه تقبل بينهما في حق المديونية الميت وانما في حق المراجعة فلا تقبل
بنية الذم على المسلم لانها ليست بحجة في حقه وانما خرج للميت النصرة في مال فضل على ذم المسلم
كانه يقيم الذي لانه مزاحمة للمسلم انقطعت فبقدر هذا المال الذي وهذه البنية حجة في حقه وكذلك امر الابن
الذميين احدهما ذم والاخر مسلم بعد موت المورث اذ لم يكن بنية الذم حجة على المسلم وانما حجة في الميت
الذم ثبتت نسب الذم من الميت بهذه البنية لانها حجة في حقه ولكنه لم يكن حجة في حق المسلم لم يكن له
حق في شركته في مال ما اذا كان الابن واحدا قال وانما خرج للميت مال كانه ذلك كله لانه وراثته
ثابتة مطلقا ووراثته الذم غير ثابتة في حق الابن المسلم لانه لم يكن له ان يثبت له في مال فانه في المسلم
وورث اياه بريد انه بعد مات الابن المسلم فيراث الميت الذم لانه نسب ثابت في الميت
بيت وراثته الا انها لم تظهر في حق المسلم فمراجعة اياه فاذا مات انقطعت فمراجعة فورت هذا الابن
قال ابن سماعه انما لا يكون لانه بنية الذم من حجة المراجعة مع الابن المسلم في هذه المسئلة اذ اسم قبل ان يثبت
نسب الابن المسلم اما لو ثبت نسبه بهذه البنية كان له راحة الابن المسلم لانه حال ما اقام البنية في حاله
فمن تقبل بنية اهل الذمة عليه مكانه له ان يثبت له ما بعد ما مسلم لم يثبت في شركته بهذه البنية لانها
ليست بحجة في حقه ولما مات مولد النصرة في الميت ولم يمت الابن المسلم فانه جعل ميراثه بين المسلم
والنصراني قال ابن سماعه يعني ان كان مسلم بعد موته قال لانه مال حث الساقط وليس بميراث
قال ترك النصرة ميراثا لانه ما ذكرنا ان بنية النصرة في مقبرة في حق الميت حث في حقه منه
وانما يثبت له الابن المسلم فيما فضل لانه هذه البنية ليست بحجة عليه فبقدر ما اخذه الابن المسلم لظهور
وراثته في حقه حتى لا يكون نصرا على المسلم بشهادة النصرة فاما فيما سواه فالثقة بشهادة على حكم
لك الميت قبل القسم على ما عرف من مرضه فكانت هذه شهادة على الميت وانما يستحق بها مال الميت
وشهادة اهل الذمة حجة في حقه وكذلك انما يثبت من مولد النصرة في حكم الولاء وانما ثبت له بهذه البنية
فهذه الشهادة حجة في حقه لانه ومنه قوله فيصير انه يكون مستحقا لميراثه بهذه البنية فهذا استحقاق
عليه لا على الابن المسلم لما قلنا فلهذا كان ميراثه بينهما وانما فسر ابن سماعه بان مسلم بعد موته لانه
لا كان مسلم قبل موته لا يثبت لاختلاف بينهما قال في المستحق واذا شهد رجل على امرأة مع اخر
انها ارتدت والعياد بالله وهو يحد وتقر بالسلام فوقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر اسم لم يكن حث
بها قال اقبل شهادة الزوج في الالة لا ابراهة غير المهر واجعل حثها في الالة واقرا بالسلام توبة

ولو شهد عليه انها سلمت وهر نجه واصل ونيها كانه هو النصرانية قبلت شهادتها على
 الاسلام واجعل جردا وثباتها على النصرانية ردة ولا يبرأ من نصف المهر وفيه ايضا سلم
 قال انه دخل عبدا هذه الدار فهو حر وقال نصراني انه دخل هذا العبد هذه الدار
 فامراته طالق فشهد نصرانيا انه دخلها بعد البهيم فانه كانه العبد مسلم لا تقبل هذه الشهادة
 لانها شهدا على فعل مسلم وان كان العبد نصرانيا قبلت الشهادة على طلاق المرأة
 ولا تقبل على عتق العبد وهذا بناء على ما مر انه شهادة النصرانية حجة فحق النصرانية ليست
 بحجة في حق المسلمين قال ابن سماعه عن محمد بن حماد في النصرانيين شهدا على مسلم ونصراني
 انها قتلا مسلما عما قال لا يجوز شهادتهما على مسلم وادرا عن النصرانية القتل واجعل عليه
 الديانة في ماله اما لا تقبل شهادتهما على مسلم فظاهرا ما بدرار القتل على النصرانية لانه القتل
 واحد ولم يثبت في حق المسلم لقصد الحجة فثبت الشبهة في حق الكافر والقصاص لا يستوفى
 مع الشبهات قال واجعل عليه الديانة في ماله لانه الشهادة على قتلهما ليست شهادة على
 اشتراكهما في جرح واحد لكن هذه شهادة على جرح موجود في الكافر وجرح في المسلم
 فاذا شهدا ظهور الموت عقيب الجرحين كانه لهما ان يشهدا عليهما بالقتل فاقضى في الباب
 انه لا يجوز في المسلم لم يثبت لقصد الحجة ولكنه قد تكاملت الحجة على الكافر فثبت جرحه وظهور
 الموت عقيبها وتعدرا بكتاب القصاص بالشبهة فوجب الديانة ثم تجب الديانة في ماله
 لانه الشهادة بالقتل العمد والعاقلة لا تقبل العمد

محيط به في

ولو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجهل اجد على الاسلام ولا يقبل
 ولو شهد عليه رجلا من اهل دينه وهو يجهل شهادتهما باطلة قال لانه في زعمهم انه مرتد
 ولا شهادته لاهل الذمة على المرتد ولو قال الابن المسلم لم يزل ابيه كانه مسلما وقال النصراني
 لم يزل كانه نصرانيا فالقول قول المسلم لانه كل واحد منهما يدعي ما هو اصل من وجهه حادث
 من وجه اما الابن المسلم فلا يدعي الاسلام والاسلام اصل في بن آدم من وجهه من حيث
 انهم اولاد ادم وهو اكنا مسلمين وحادث من وجهه من حيث انه علم بان الله تعالى ورسوله وكبته
 والعلم حادث واما الابن النصراني فلا يدعي الكفر والكفر اصل من وجهه من حيث انه جاهل بصل
 في الاصل حادث من وجهه من حيث انه الاصل في الاصل الاسلام تعالى لادم وهو من ذل
 انه كل واحد منهما يدعي ما هو الاصل من وجهه وما هو حادث من وجهه فاستويا في هذا الوجه وترجح

الابن المسلم لقوة الاسلام وعلمه فجعل القول قول الامين المسلم فانه اما البينة فالبينة بنية الابن
 المسلم ايضا لانها ثبت امرها دائما وهو العلم ولو انه الابن المسلم اقام بنية على الاسلام الابن قوله
 من المسلمين لم يزل ذلك حتى يصفو الاسلام
 منه ايضا

وكذلك اذا شهد شاهدان على نصراني انه مسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفو الاسلام وهذا لان الشهادتين
 على لا يعرفانه ما يصير به كافرا مسلما ولا يحتاج اليه لدخوله في الاسلام فانه لذلك شرط وبعضها
 خفية ولعل ما عندهما غيبا هو عند القاضي فلا بد من الوصف من ينظر القاضي فيه انه كان
 ذلك بموجب دخوله في الاسلام بجعله مسلما مالا فلا اثر لانهما يقولان الشهادة
 على اننا انما نعلم الشهود اننا لانهم على يورثون من ادعوا اننا انما نعلم الشهود اننا لانهم على يورثون من ادعوا اننا انما نعلم الشهود
 وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعد بن حماد في اخر شرح السير انه الشاهد اذا كان فيها تقبل
 شهادته من غير ان يصف الاسلام وادراكا من فاهلا لا تقبل شهادته مالم يصف الاسلام قال ابن سماعه
 قلت لمحمد بن حماد انه اذا كان شهودا غير المسلمين وقضيت بشهادتهما وتم بحضرة الابن
 النصراني ثم جاءه ابن المسلم بنية من اهل الذمة ان الابن مات مسلما قال محمد بن حماد
 هو الوارث فيما كانه النصراني الميت من المالك ولا يقضى على الغريم بشي لان الابن المسلم اقام
 ما يرد حجة على الابن النصراني ووجه الغريم المسلم والقضاء بحسب الحجة فيقتصر القضاء على الابن النصراني
 واستشهد بما اذا كانه البنو من ثمة احد من مسلم والا حوا ان نصرانيا فاقسم النصرانيا من
 الميراث نصفين ثم اسلم احد الابنين النصرانيين ثم اقام الابن المسلم بنية من اهل الذمة
 انه الابن مات مسلما فانه اقضى له على الوارث الذي لم يسلم ولا اقضى له على الذي اسلم
 وطريقه ما قلت قال ابن سماعه قلت لمحمد بن حماد انه كان الغريم والابن المسلم اقام كل واحد
 منهما شاهدين فيمين قال اذا جازا معا فاقسم من المسلم لانه ثبت ورائته بما اقام من البينة
 وانما تقبل بنية الغريم على الوارث فاذا كانه الوارث مسلما فشهادته اهل الذمة ليست بحجة
 عليه فلا يستحق الغريم بها شيئا

منه ايضا

قال محمد بن حماد في جامع مسلم ادعى انه فلان النصراني مات وادعى اليه وادعى له من نصارى
 فانه احضر غريبا نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا وتعدس له غيره لما تبين بعد
 هذا في كتاب الوكالة واما اذا حضر غريبا مسلما القياس انه لا تقبل شهادتهما عليه وهو قول
 محمد بن حماد واولا وفي الاستحسان تقبل وجه القياس انه هذه شهادة الكافر على المسلم

مقبوضا فلا تقبل وجه الاستحسان ما اشار اليه محمد في الكتاب انه موت النصارى لا يحضر
المسلمون ومعنى هذا الكلام انه لا يصحار غالبا انما يكون في حالة الموت في دورهم والمسلمون
لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا فلم تقبل شهادتهم على المسلم في ابحاث الموت والاصحار
او في ابحاث منافع حقوقهم المتعلقة بالموت والاصحار فتقبل احياء لمحقوقهم وان كان الاحياء
تدعى بحضرة المسلمين اعتبارا لقلب الاثر في شهادتهم النصارى في لا يطعن عليه الرجال
صارت حجة للضرورة وان كانت المحاذرة بحال يجوز لرجال حضور تلك المحاذرة لتحمل الشهادة
اعتبارا لقلب كذا هنا والذين بنوا في الجواب في الامانة فهو الجواب في النسب حتى لو اقام
نصارى في بنية من النصارى سر انه فلا نامات وان ابنه ووارثه لا يعلمونه وانه غير واحد
غير ما لميت كافرا تقبل شهادتهم قياسا واستحسانا فانه احضر غير ما سلما القياس
انه لا تقبل لما روي في الاستحسان تقبل لانه النسب انما يثبت بالفراش والفراش انما يثبت
ابنناج ونكاح اهل الذمة انما يكون في دورهم غالبا ولا يحضره المسلمون في الغالب فلم تقبل
شهادتهم اذ في نصيب حقوقهم المتعلقة بالنسب

منه ايضا

قال ابنه سماعة عن محمد بن رجل مات وترك ابنتين احدهما مسلم والاخرى نصرانية فقال المسلم منها هم ابنة قبل موته
وانا وارثه فالقول قول النصارى منها لانه عرف كونه كافرا فالنصارى تمسك بالاصل وهو
بقاء الكفر والمسلم يدعي زواله بالسلام فكانه القول قول من يدعي البقاء ولانه اختلف
الدينين مانع من حومان الارث وقد عرف وجوده فاذا ادعى الابن المسلم الاسلام
فقد ادعى زوال المانع فالابن ينكر فالقول قول المنكر ولكنه يصح على الميت باخبار الابن
المسلم انه مسلم لانه اخبر بنحو دين وهو وجوب الصلوة عليه وخبر المسلم الواحد في امور
الدين مقبول فيصلي عليه وليس من ضرورة الصلوة عليه ثبوت استحسان الميراث
للابن المسلم لانه ينقل من الصلوة عن الميراث في جسد فلم يكن من ضرورة استحسان
الميراث لابن المسلم ولو اقام المسلم نصرايين ان مات مسلما واثام النصارى مسلمين
او نصرايين ان مات نصريا نصيت بالميراث للمسلم منها اما اذا اقام النصارى نصرايين
لانه الابن المسلم اقام ما هو حجة على النصارى والابن النصارى اقام ما ليس بحجة على الابن المسلم
واما اذا اقام النصارى مسلمين لانه وان اقام ما هو حجة على المسلم ولكنه مع هذا ترجحت بنية المسلم
لوجوب احدها انه البنيات للابنات وبنية المسلم اراعا وكما هو هذا السلام وهو يثبت
استحسان الميراث لابن المسلم وبنية النصارى تنفي ذلك فلهذا جعل القول قول الابن النصارى

لان ابنه استحسان الابن المسلم فكونه البنية بنية المسلم لانه يثبت الاستحسان في نفسه او في غيره
انه الاسلام اقوى قال محمد بن علي عليه السلام يعلم ولا يعلم فكانه التبرج ببنية المسلم من هذه
الوجه ولهذا قلنا انه المولود بين مسلم وكافر يكون مسلما بغير علم من النصارى لانه القوة الاسلام
كذا هذا وانما حكم الصلوة عليه فانه يصح عليه لا بالشهادة فانه الشهود نصارى فلا تقبل شهادتهم
في الامور الدينية والصلوة امر ديني ولكنه لا اخبار الابن المسلم باسلامه وجبه حجة في حق
الصلوة لما ذكرنا فانه كانه لميت بنو من صغار دورهم عن الميت مع ابنة المسلم وجعلتهم
مسلمين لانه لا قضى بالميراث لابن المسلم بالبينة فقد قضى بالاسلام لابن لا محالة
فيمكن توريث المسلم منه فاذا جعله مسلما لا بد من الحكم باسلام اولاده الصغار تبعاً
له لانهم يتبعونه خيرا لا يوبن في الدين قال في المنتقى فلم يعقم الابن المسلم بنية على اسلام
ابيه قبل موته حتى ادعى رجل على الميت ابنا واثام بنية من النصارى على اسلام الاب
قبل موته قال محمد بن محمد انه كانه الغريم مسلما بطل دينه بشهادة اهل الذمة ولم ارد القضاء
وانه كانه ذميا ردود القضاء وانفذت لابن المسلم جميع الميراث اما اذا كانه الغريم ذميا
فلا بنية المسلم اقام ما هو حجة على الابن النصارى وعلى الغريم ثبت درائته واستحقاقه
الشركة ولم يثبت استحسان الغريم باقامه من الحجة لانه ما اقام من الحجة ليست بحجة لانه في حق
الابن المسلم ولا في حق الميت لانه حكم باسلامه ضرورة الحكم بميراثه لابن المسلم واما اذا كانه
الغريم مسلما فلا بنية ما اقام الابن المسلم من الحجة ليست حجة في حق الغريم فلم تثبت درائته الابن
المسلم في حق الغريم فلا يحتاج الغريم الى اقامة البينة على الابن المسلم وانما يحتاج لا قاتله
على الابن النصارى وما اقام الغريم حجة في حق الابن النصارى قال ولولم يترك الميت مالا واثام
الابن المسلم شهادة من النصارى على ان مات مسلما واثام الصغار لم تقبل بنية على ذلك
بجذات ما اذا ترك مالا والفقن انه اذا ترك مالا فبنية الابن المسلم من اهل الذمة انما تقبل
على المال وعلى الميراث ومن ضرورة قبولها على الميراث القضاء باسلام الميت فيتعدي
ذلك الى اولاده الصغار فاما اذا لم يترك مالا لا يمكن قبول بنية اهل الذمة على المال
لانعدامه ولا يمكن قبولها على اسلام الميت وحده لانه امر ديني وشهادة اهل الذمة لا تقبل
في الامور الدينية وهذا الحكم لا يختص بهذه الموضع بل في كل موضع يشهد قوم من اهل الذمة على
على اسلام ميت انه كانه الميت لم يترك مالا لاقام البينة لا جده لا تقبل شهادتهم ولا يحكم
باسلامه وروى الحسن بن عمار بن يوسف انه قال لا تقبل شهادة اهل الذمة على اسلام الكافر
في حرة الحرة واقلها بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب الاخذ بشهادتهم وروى عن محمد بن

رجل كلف كانت الدار بينهما نصفان كذا في ايديهما فكذا هي فان حلف احدهما ونكل الآخر
يقضي للحالف بما نكل وصاحبه وان اقام احدهما بيته قضي له بما شهد به بيته وان اقاما جميعا البيتين
قضى الدار بينهما نصفان لانه قد ظهر المدعى ولم يعرف سبق احدهما فيجعل كانهما وقعا معا فلا يثبت
ميت من ميت وانما يثبت من كل ميت ورثة الاجزاء ووارث المحرم فنصيبه من الدار يصير له ذلك
النصف بصير له ايضا منه ايضا

العبد اذا شهد في حادثة وردت في شهادته ثم اعترف واما تلك الشهادة قبلت شهادة وكذلك
العصب والكافر اذا شهدا على مسلم فرد القضي شهادهما ثم سلم الكافر وبلغ العصب ثم اعاد
تلك الشهادة فانه تقبل شهادهما فرق بين هذا وبين الفاسق اذا شهد في حادثة وردت في القضي
شهاده ثم زال الفسق بالتوبة فانه تقبل تلك الشهادة فانه لا تقبل شهاده وكذلك الزوج اذا شهد
لزوجته وبه حرة او الزوجة لزوجها وبه حرة فرد القضي شهادهما ثم ارتفعت الزوجة فاعاد
تلك الشهادة لا تقبل شهاده ووجه الفرق بينهما انه رد الشهادة من الفاسق والزوج والزوج كذلك
لقيام دلالة كل واحد منهم على نصف الكمال الا انه يمكن فرشهاتهم زيادة تهمة بسبب الفسق
وسبب وصلة الزوجية فانه الرد على التهمة الكذب واما كانه الرد محالا على تهمة الكذب فانه
رد القضي شهاده تهمة الكذب فكذلك جهة الشئ فها يشهد به وتكذب الشئ ينزل منزلة الكذب
فحيث العبد لم يلد ثبت الكذب من حيث العبد لم لا يكون شهاده عمدة بعد ذلك فكذا هذا فاما
في العبد انه كانه عدلا رد الشهادة غير محالة على تهمة الكذب لانه عدل فيكون محالا على كونه غير الشهادة
اذا صار من اهل الشهادة بالاعتق كما قبل الشهادة وانه كانه العبد فاسقا فقد تمكن في شهاده
عدم الاهلية وتهمة الكذب فانه الرد محالا على عدم الاهلية لا على تهمة الكذب حتى يتوقف
الرد ولا يتأيد فيكونه تقبيل لا رد بقدر الامكان وفي العصب عدم الاهلية وتمكن تهمة الكذب
ايضا لانه لا يبالى من الكذب من حيث انه لا يحكم عليه وفي الكافر يمكن تهمة الكذب لانه عدل
مع المسلم امر ظاهر يمكن عدم الاهلية لانه لا ولاية له على المسلم فاحتمل بالرد على عدم الاهلية
لا على تهمة الكذب فلم يصير كذا بينهما اجماع من جهة الشئ فقبل خبره اذا صار اهلا

منه ايضا

وكذلك لا تقبل شهادة قاذف المحصنات لانه محكوم عليه بالكذب قال الله تعالى فاذم ما ينزل
بالشهادتنا واولئك عندنا هم الكاذبون ثم المتهمة بالكذب لا تقبل شهاده فالحكم عليه بالكذب
اوله انه لا تقبل منه ايضا

ومن سالت عنه فقالوا انهم يشتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اقبل ذلك واجيز
شهاده واما قالوا انهم بالفسق مطلقا فقد بينوا انه عندهم غير عدل بوجه فلم تظهر عدالة بوجه
من الوجوه بخلاف ما اذا قالوا انهم يشتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه هناك عدله
فيما سواه فلم يثبت هذا الجحج بحد التهمة فبقى اعتبار العدل وذكر المسئلة في هذا الوجه من القضي
منه ايضا

وكذلك الاغارة على المعسر والعجز وحيث عليها من جهة الكبار يجب سقوط العدالة واما انما
حد الكبار هذه الاشياء كان ما عدا من جهة الصغار قال المحصنات في ادب القاضي
اذا ترك الصلوة بالجماعة استحقاقا بذلك او جهالة او فسقا لا يجوز شهاده به هذا الاستحقاق
بالدين لانه المستحق بالدين كما قبل اراد به انه لا يستعظم تعذبت الجماعة كي يفعله الدوام
وانما سقط العدالة لانه الصلوة بالجماعة الحقت بالفرايض ولهذا لو ترك اهل بلدة
الصلوة بالجماعة فوعدوا عليها بالسلاح كما لو تركوا فرضا من الفرائض وقدموا على رجل
سار ابنه عيسى عز وجل بعدم الشهادة ويقوم بالدين ولا يحضر الجماعة فقال ابن عباس رضي
به عنهما ان را خلت اليه ذلك الرجل شهرا وكان يباين له فانه يقول هو من النار قال
محمد بن حماد بن عيسى سنة سنة اخذاه من تركها لا بأس به سنة اخذاه من تركها الضلالة
وذكرته جليلة الصلوة بالجماعة ثبتت انها محقة بالفرائض وتارك الفرض فاسق فكذا هذا هذا اذا ترك
استحقاقا او مجانا او فسقا فانه تركها متاولا بانه كانه الامام فاسقا فله الاقامة به ولا يمكن
انه يصرفه من بيته وحده او كانه ممن يفتل الامام ولا يرس الاقامة جائز فهذا ما لا يسقط
العدالة اما الاول فلا شك واما الثاني فلانه مما يجب هوى وشهادة اهل الاطاعة مقبولة
على ما سياتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى

منه ايضا

سئل عن من له شهادة ووقعت الحفدة عند فاسق وهو غير عدل هل يسعه ان يقيم الشهادة حتى يشهد
عند فاسق عدل قال له ذلك وسئل ابو بكر الاسكاف عن من له شهادة عند عدل وهو باطل في ادائها
قال انه كانه يحفظ الشهادة على وجهها ولا يضطرب قلبه على شيء من امر شهاده لا يسعه ذلك وان فعل
فدوسى وسئل الفقيه ابو بكر ايضا عن من منع عن ذلك لانه الفاسق لا يعرفه قال انه علم انه لا يقبل
شهاده ارجوا ان يسعه انه لا يشهد في ترك اهية العبد اذا امتنع الشاهد عن الشهادة فانه كانه
في الصلوة جماعة ممن تقبل شهادهم سواء واجابوه يسعه انه يمتنع عن الشهادة وانه لم يكن في الصلوة
جماعة سواء او كانوا كمنه لا يظهر الحق بشهادة واهم عند القاضي او كانه يظهر كمنه شهادة

هذا ان هذا اسع قبول لم يسعه الاتساع لانه عسى يفيق عن المشهود له لو امتنع عنه الشهاده
وغيث صفة شيخ الاسلام انه فرج حق العباد اذا طلب المدعى ان يشهد له فافترق غير حذر
ظاهر ثم ادس لا تقبل شهادته واشارة الى المعنى فقال لا ترك الاداء مع امكانه الاداء فقد جمل
انه ترك الاداء بعد ادراكه به شغل مانع واحتمل انه ترك الاداء لانه اراد على الاداء اجرا ولم يعلم
الا جوازا اذا اخرج بعد ذلك ادس فتمكن من شهادته نزع تهمة والتهمة مانعة قبول الشهادة
منه ايضا

واذا غضب الرجل من اخر شيئا فلا يفسد المشهود ان يشهد وانه غضبه ولا انها عليه وليس اثم ان يظن
عابا ان اخذ منه العا لانه الشاهد لا علم له بحقيقة الغضب كجاء ان اخذ منه بالحق الا قد بان كانت
هذه الالف ملكا ولا يعلم ان هذا كان له قبل هذا الماخوذ منه الف درهم وبسبب هذا السبب
وقد ظفر كينس حقه كان له ان يأخذه ولا يكون غيبا بل يكون مستوفيا حقه وهذه الالف غيب عنه
ان هذا فثبت ان لا علم له بحقيقة الغضب انما علمه باخذ الالف فريده لما عاين ذلك فنبغى
انه يشهد بهذا القدر لا غير وكذلك لا يشهد انها عليه لانه ما شهد به الاخذ لما ثبت له العلم بوجوده
عليه فلا يسعه ان يشهد بذلك

واذا كانت الدار في يد من فادعى رجل مسلم انه اياه مات وتركها ميراثا له لا يعلم له دارا
غيره وانما بنيت على ذلك من اهل الذمة وادعى من فيها مثل ذلك وانما بنيت من اهل الذمة فانه
بعضيها مسلم وذلك لانه بنيت المسلم حجة على ذر البعد وعلى من يارعه وهو الذم الخارج وبنيته التي
انه كانت على ذر البعد لانه ذر البعد فليس بحجة على المسلم الخارج وكما يصير مقتضا عليه من النصف
من جهة صاحبه ولهذا قال الراوي احد المدعين النصف الذم قضى به لصاحبه واداه ان يعتم
ابنية على ذلك لا تتبع ما لم يدع ثبوت ذلك من جهة المدعين واذا لم تكن هذه البنية حجة في حق
المدعى فان المسلم صار وجود هذه البنية في حق المسلم وعدة بمنزلة ولو عدم بنية الذم اصلا
كانه يقضى بجميع الدار للمسلم فكذا هذا ولو كانت بنية الذم المسلمين قضيت بالدار بينهما فصفاء
فرق بين هذا وبين اذ مات الرجل وترك ابنتين احداهما مسلم والاخرى ذم وانما كل
واحدة من الابنتين انه اياه مات على دينه كانت بنية المسلم اولى ودهمها
لم يتخرج بنية المسلم منهما وذلك لانه في تلك المسئلة البنية من انما قامت
لا ثبات اسلام الميت وكفاره وقد استويا في الاثبات من الوجه الذي
ذكرنا وترجح ما يوجب الاسلام على ما يوجب الكفر على ما مر فاما ههنا
ابنتان قائمتان لاثبات الملك لا لاثبات الكفر والا سلام

والاسلام فان ذلك ثابت باتفاق المحققين الا ان احدهما ثبت الملك للمسلم
والاخر للكافر ولم يوجد ما يوجب ترجيح بنية المسلم في حق اثبات الملك فانه الكافر
والمسلم فثبت الاول سواء الاتر رايتها لو اخذت صيدا او استبرأ بالاك ان ينصفها
فهذا يقصر بنية نصفين محيط برأى قال محمد رحمه في الزيارات رجل مات
وقد كان اوصى الى رجل وقبل الوصية الوصاية بعد موته فلم يحاصم عند القاضي قوله القاضي
عن الوصاية ونصب للميت وصيا اخر ثم ان الوصي الاول شهد للميت بالمال وغيره على ان
قصرها وانه باطل لانه الميت بالاصدار اقامه مقام نفسه بطريق التحلية وله ولاية الخلافة
فاذا مات وقبل الوصية الوصاية فقد قبل الخلافة فثبت التحلية ونفذت الاقامة فصار
الوصي قائما مقام الموصي كالوارث وخبره قيا مقام الموصي خبره وصا فقام الموصي فيه
حصا واذا صار حصا خرج من ان يكون شاهدا او بعد ما خرج الان ان يكون شاهدا في
في حادثة لا بعد وشاهد فيها ابد كذا ذكر المسئلة في الزيارات وفي شرح جن الحضانة شهد
الوصي بعد ما خرج عن الوصاية للميت مقبولة فيصير من المسئلة وانما بنيت هذا او قبل القاضي الوصاية
بعد موت الموصي ثم انه لم يقبل ولم يرد في شهادته القاضي فاقوله ان قيل الوصاية ام
تروى فان قبل بطر شهادته لصورة حصة وقت الموت وان رد اوصيه شهادته بعد
صبر ورثة حصا وانما ثبت ولم يجز بشي توقف القاضي في شهادته لانه سبب الذم فثبت
لصبر ورثة حصة بنيت التحلية والتحلية لا تثبت الا بالقبول واذا كان في سبب الذم توقفا كان
في الشهادته توقفا وصار كالشفيع اذا شهد بالبيع انه طلب الشفعة بطلت شهادته
وان لم يثبت شهادته وان سكت ولم يجز بشي توقف القاضي في شهادته لانه سبب الذم فثبت
انما يجوز للقاضي المكتوب اليه القضاء المكتوب القاضي وحده وان لم يجز له القضاء
بشهادة هذا القاضي الكائن بمفرده بانه ذهب بنصف الية بلية القاضي المكتوب اليه
وشهد به غيره على شهادته هو لاد والحق وهو ان القاضي الكائن بقصر شهادته الشهادة
الى القاضي المكتوب اليه بكتابه وهو قاض بمنزلة شهادته الشهادة به من فذلك
كتابه اما اذا ذهب بنفسه الى تلك البلدة وشهد فقد نقل شهادته الشهادة بقرائه هو ليس
بقاض لانه لو خرج من البلدة الى هو قاض لا ينفق قاضا وينبغي واحد اخر الرعايا في
النقل يجوز قوله في لو كان قاض تلك البلدة ايضا بانه كان قاض القضاء ثبت شهادته الشهادة
بجود قوله في الجدل الفصل الثاني منه ايضا ذكر في كتاب محمد رحمه السلام بالبرقة قال محمد رحمه
كل مدعي على صاحبه بنيت في الاشياء ما يترتب فيه حق وانما البنية انه فعل يوم كذا في موضع كذا وانما

شهادته الوصية
للميت بعد موته

غيره

المدعى عليه البينة انه كان في ذلك اليوم في موضع كذا المكان لا يتقدم ان يكون فيه في موضع اخر
 في يوم واحد وليكن كذا باهر كشوف فالبينة بنية المدعى ولا يقبل في المدعى عليه بنية والاصل
 فيه ما ذكرنا من جهة ان البينات لا تثبت في لا يقصد باقائه بينه الا البينة لا يقبل منه البينة لانه
 اراد ان يضعها في غير ما وضعت في السبع فلم يكن له ذلك قال فمن جهة ذلك راعى اتمام البينة
 على اخوانه فاشل اياه في ربيع الاول واقام المدعى عليه البينة انهم راوا اياه حين بعد ذلك الوقت او كان
 حيا واقرض الف درهم بعد ذلك الوقت وانها دين عليه واقام رطل على اخر البينة انه اقرض فلانا
 اياه امس الف درهم واقام الاخر بنية انه اياه مات قبل ذلك واقامت امرأة حدين
 انه فلانا طلق امراته يوم النحر بالرفقة واقام فلانا البينة انه كان في ذلك اليوم حيا فلانا فالبينة
 في جميع ذلك المدعى ولا يتحقق له بنية المدعى عليه لانه البينات في بنية المدعى والمدعى عليه
 لا يبرهن بنية الا في القتل والفرض والطلاق والبنات لا يقبل للنفق انما يقبل للبنات فلم يثبت
 البينة لانه نافي العامة وتشهد بذلك ويكون احكامه فاقبضوا بشرا ودرهم لانه يحكم المتواتر
 موجب للعلم قطعا فاذا شهدوا على التواتر لم يقبل البينة على طاعة لانها محتملة الكذب وفيه ظواهر
 كذا هم بخلاف ما تجوز ما اذا لم تشهد به العامة ولكن قامت بنية من قبله على طاعة لانها شغل
 الاكابر ونزحت الاول عليه بقوة الحكم لانها بنية وليس في هذه البينة اثبات فلم يصح معارضة
 لها فبطلت ولكن انما يطلب التزجج في حيث احكم بعد ما اذنها في اذنها وشهدا وشهدا به
 لا يصح معارضة بخلاف العامة في اذنها في اذنها في احتمال الكذب واشتغال جنال في جملته فلها
 اخذ بجرهم قال لا تدرى ان العامة لو شهدت ان المدعى عليهم كان معهم في موسم وان شهد معهم
 سوفا لم يقبل بنية المدعى عليه على ما ائتمت من الطلاق لما ذكرنا من ظهور الكذب في البينة على
 فانه اقامت المرأة البينة انه زوجها طلقها يوم النحر بالرفقة واقام عليه البينة انه اعفاه
 في ذلك اليوم بمبا وجادت البينة جميعا بجرهم في ذلك كذا فالبينة باطلان لا يقبل
 القاضي كذب احد الفريقين وجهالة الصادق في الكاذب منها والغرام المرجح لاحد هاتين
 على الاخرى فان صدق الرجل احد البينتين وجد الاخرى فبطلت البينة بالطلاق والعنا وجبا
 اما في غير طلاقه والامر بالبينة والبينة الاخرى قد بطلت لانها انما تقبل على المنكر فاذا اذنبه
 فقد قامت شرط قبولها وهو الانكار فبطلت فتقبل البينة الاخرى لا يستخرج شرطها
 وظواهر المعارضة وهذا المسمى ليس على المدعى عليه بعد ما اقام المدعى البينة او اقام
 المدعى انه القاضي يقضي عليه بالافوار ونه اقصم اختلاف المتابع ولو شهد به
 اشانه انه طلقه مرار لم يجر مجبا وتشهد اخر انه اعنف مجب بعد ذلك اليوم بالرفقة فانه

كذلك

القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الاول لانها تشهد بذلك التارج ولا يعارضه البينة
 الاخرى لانها لا تقبل تارجا بعد فلم يعارضه فقضي بالبينة الاولى ثم يطرأ بعد ذلك انه كان
 بين الفريقين باب فقيم انه يكون في المكانين جميعا ما سرج ما بقية عليه حاشية فقيم بشرا ودرهم
 جميعا لانه لا تثبت بنية هاتين البينتين في فعل وان كان لا تثبت بنية بطل الوقت الثاني لانه لما اوجب
 قبول البينة الاولى لا تثبت تارجا سابقا لغيره في البينة الثانية لقدر الجمع بينهما ولا
 ولا يقبل بانه العمل بالبينة يمكن لانه لا تثبت بنية في يوم واحد هذين المكانين وكذلك
 في هذين الفريقين لانه لا يعود الاولين وكراته الاولين في لا تقبل انه الولي لا يجحد بانه
 فعليه في تقوم عليه البينة فلا يمكن لقصور المصلحة فيه ولانه الاحكام انما تثبت على ما عليه
 قدرة الناس على العبادة فاما لا تثبت على ما يتصور في قدر الله تعالى الامر في انه خلف
 وقال والده لا سراسر ما فانه بحث في حال مكانة البينة الثابت للحاكم لا يفت راقدة
 ولا يعبر بانصوم اقدار الله تعالى اياه فكذا هذا والاستحالة عادة ثابته بها وباعتبارها بقدر القضا
 بالبينة على ما ذكرنا من متبنا ايضا وذكر محمد رحمه الله في كفاية الاصل اذا قال المدعى
 عليه لم يكن لك على شئ قط او قال لم يكن لك على دين قط ثم اقام البينة على القضا والابرار
 سمعت بنية قال الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام خواجه زاده في شرح كتاب
 الكفاية انه وفق فقال لو قال المال اليه ائتمن اذعي اليه قطي له عوا لا قضا في الدين فثبت
 بنية لانه رالت المناقضة ويكون هذا في الحاصل دعوى الصديق على الانكار وان قال فثبت
 قضا في الدين لا يقبل بنية التحقيق المناقضة وان لم يبين سببا بل ادعى القضا مطلقا
 فالعكس ان يقبل بنية وفي الاستحالة لا يقبل كما في الشهادة على الف والحجب لانه
 قال وكذلك في فصل الابرار انه وفق وقال لم يكن له على دين كذا فثبت الا انه ابرار دعوى
 الدين لا في الدين نزول المناقضة وتقبل بنية على الابرار وان قال ابرار في الدين لا يقبل بنية
 لمكانة المناقضة فانه اقرنه كان عليه دين لما ادعى الابرار في الدين والمناقضة تمنع صحة
 الدعوى ولا تقبل البينة بدونه الدعوى وان ذكر الابرار مطلقا ولم يبين انه ابرار
 في الدين او دعوى الدين فالعكس ان يقبل بنية وفي الاستحالة لا يقبل بنية ايضا
 وقال محمد رحمه الله قال المطيب انما قلت ما بقتضائه وانا اقيم البينة كذا بقضاهم وكيفية
 لم تقبل بنية لانه القضا في وكيفية كان متناقضا في دعواه فلم يسمع منه قال الاثر كما
 انه رجل لو قال والده ما بقتضائه فلانه في الف الى له عليه فليس ولا كثير كان
 هذا القول على نفسه وعلى وكيفية ورسوله لان الانسان بعد قابضا بكيفية

فيض ايضا فاذا الاول
 فان ادعى القضا وكيفية

عادة وقاضيا على نفسه ووكيله فذلك هنا منه ايضا قال محمد في الجائع
الصغير نصرة مات فجاءت امرته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته في الميراث
وقال ابو حنيفة لا بل اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة لانه الميراث اديت ما هو حادث في كل
وجه لانه الاسلام بعد الكفر حادث في كل وجه فكانت مدعيه فلا يقبل قولها الا بحجة فانه قبل
لما اذا لا ترجح دعواها بسبب الاسلام قلنا الاسلام انما يقهر فان ذلك في الدعوى ولا مساواة هنا
فان قيل اذا كان الاسلام بعد الكفر حادثا في كل وجه والاصل في الحوادث انه يحال بحدوثها على
الاوليات واقرب الاوليات ما بعد موت الزوج يجب ان يجعل القول قولها بالتمسك بما
هو الاصل قلنا هذا الاصل معارض اصل اخر فانه الاصل ان يجعل القول قول من يشهد له الظاهر والظاهر
سأهد للورث فانها مسلمة للحال والحال حكم في العرف عما مضى في الواقع ووجه الاسلام في
في الطائفة فالحال يشهد للورثة وفي اعتد بالحال دفع الميراث لا ابطال شئ والزم شئ على
فوقعت المعارضة بين الاصلين فساقتا وبقى ما ذكرنا وهو دعوى ادا حادثا في كل وجه جابيا
في المعارضة فلا يقبل قولها الا بحجة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية فقول وهي مسلمة
انصتوا اسلمت قبل موته وقالت الورثة لا بل اسلمت بعد موته فالقول قول الورثة ايضا لما ذكرنا
انها مدعي ادا حادثا في كل وجه فانه قبل من ينعى ان يجعل الحال حكما في معرفة حكم ما مضى كما في الميراث
المتقدرة وهي مسلمة في الحال فيحكم باسمها فيما مضى قلنا الى حكم ظاهر في الدلالة على المصلحة
وليس من يسل قطعي فالظاهر يصحح لدفع الالابسات شئ لم يكن والورثة هم الذين في
في الميراث جميعا اما في الميراث الاكوي فظاهر واما في الميراث النابتة فلا يتم بكون اسلامها
فيما مضى لدفع الميراث تحقيقا ان سبب الحوان ظهر في الفضلين وهو اوصاف الدين ثم ميراث الورثة
بعد ظهور سبب الحوان بدعوى امر حادث في كل وجه والورثة نيكه وانه ذلك فكانت القول
قولهم محيط برئانه رجل شريك على رجل انه باع داره في هذا المدعى بالف درهم على انها
كيفية بالتمن قال محمد رحمه الله ان كانه ضمانها في اصل البيع لم يقبل شهادتها لانه البيع يتم بضمانها
فكانها باع وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتها قاضيان رجل عليه دين
لرجل فشهد المدبون مع رجل اخر ان الطالب اقوان الدين لفلان ان شهد المدبون بذلك قبل
اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت شهادته رجل شريك في وكفيل لرجل بائحة
فيها ثم شهد الكفيل ان البائع انتقد التمن لا يقبل شهادتها وكذا لو شهد ان البائع
ابراه غ التمن فشهد لهم على رجل الف درهم فشهدا ثلثا منهم على الثالث انه ابراه
المدبون غ خصمه لا يقبل شهادتها لانه ينفى شركة الثالث فيما يقضيه المدبون

وكذا لو قضاه المدبون شيئا ثم شهد انه ابراه غ خصمه وقال محمد رحمه الله انه شهد بذلك قبل ان
ان يقضيه شيئا في المدبون يقبل شهادتها وان شهد بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتها
قاضيان وسئل ايضا عن رجل حاصم رجلا وشهدت شهادته الضارب في حادثه على المصوب
بعد ما اراده ان يكون متعاقبا في الشريعة ام يقبل شهادته قال لا يخفى لغيره انه لا يصح منه شهادته
في الشريعة خبيثه الدهر رجل ادعى على ورثة ميت فاحضرش ادين فشهد انه التفتي اخذ
من هذا المدعى منديل فيه دراهم ولم يعدها كم وزن الدراهم قالون علم الشهادته انه كان في القدر
دراهم صرودا ثم شهد وان بقدر ما يقبل غنم فيها الدراهم فالواو ينبغي انه بعد ما يجوز وذهب
لا خيال انهما يكون موهبا فاذا علموا ذلك جازت شهادتهما قاضيان وكذا للفقهاء
ان المعلم اذا شهد منفردة في حوادث الصبي لا يقبل شهادته اقول وليس بذلك
في شهادت المتفقط واما فيه ويجوز شهادته المعلم اذا كان عدلا وان كانه ينقلت منه شئ
في وقت الغضب انشدها في افضح هذه الغيبة شيخ الاسلام المستدرك شرح النفاية للبر
حنبل واما الموت ففي البرزخية والموت كالتفصيل والعبد والفعل كالموت كما في الحدا صه
وخراتة الميتين وظهره ان الشريعة على التفصيل بالتب مع جازة وهو باطلا في شكل لثب القصص
عليها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما يدرى بالشبهة ولم يدر من اوصح الى الالة وقد ظهر في الشبهة
انما هو في حاص وهو جواز اذ لا يثبت بقتله كونه لثمة ويح وان كان السبب
بجافه وكذا انقراض بحرين عند ما يقتله شرح الكفر لابن نجيم اقول بل التشبه في جميع
ما يثبت على الشهادة بالتب مع في الموت في الاحكام كالارث ونحوه والقصص
ليس منها بل نقول التشبه الشهادة على نفس القتل مجردا عن العمل كما في التشبه به والشهادة
على القصص ليس منها بل هي شهادة على القاتل بالقتل شيخ الاسلام واما بيان العبدالة
شروط قبول اصل الشهادة وجوبها الم شرط القبول على الاطلاق وجوبا ووجوبه
اختلف فيه قال اصحابنا انها شرط القبول وجوبه على الاطلاق وجوبا لا شرط اهل القبول
حتى يثبت القبول بدونه في الجملة لكن لا يثبت الاحالة ولا يجب القبول اصلا بدونه في انه
القاصر لو تحرك الصدق في شهادة الفاسق له انه يقبل شهادته ولا يجوز القبول في غير ذلك
بالاجماع وكذا الاكابر القبول بالاجماع وله ان يقبل شهادة العبد في غير ذلك واذا شهد
بجانب القبول هذا هو الفصل بين شهادة العبد وبين شهادته الفاسق غنم بدائع
اقام ان زيدا وكلية بالخصومة في كل حق لم يقبل للغيبة الا بعد دعوى لثوب عنه
المدعى عليه في الانكار حكما لا كاد السبب بشروط كونه كونه الشرع وكمي بالاسلم

دون د بعدة فقد القصد لاجازت شهادة كافر على كافر مولا او موكلة مسلم على كافر
 اجماع الكبر للحد في باب الشهادة وينتظر في قول شهادة الشهود بالوكالة اذا كان
 القدر الكفر المدعى عليه فلو حضر الوكيل مسما واراد عليه فالحائز لا تقبل شهادة الكفار عليه
 كونه قال الدين ولا يجوز جعل الكافر من المؤمنين سبيلا وفي قول شهادة الكافر
 على المسلم قصد ثبات البطل عليه فلا يجوز كونه ما اذا كانت شهادة الكافر على المسلم
 غير مقصودة كما سبقت ان شاء الله تعالى وفيهم من اشارة قول المصل شرط كونه كافر الشهود
 اشارة كونه الموكل ايضا لانه الشهادة بالتوكيل انما هي عليه وشهادة الكافر على المسلم بالتوكيل
 غير جائزة سواء كان الوكيل مسلما او ذميا لانها في الزام على المسلم في حصول البراءة للمطلوب
 عن حق المسلم بقبض الوكيل وصحة المقبوض امانة في يد الوكيل ولا يشترط كونه الوكيل مسلما عند
 كونه الموكل وكفر الشهود لا الزام عليه بل على الموكل والغرم وهما كافران كذا ولا يشترط كونه المدعى
 عليه كافرا اذا كانه موكلا لوكاله والدين لانه الا لزام بالنية الكافرة انما هو على الموكل وهو كافر
 وما توجه على التوكيل المسلم في الدين انما ثبت باقراره لا بالنية الكافرة ولهذا يجزى الدفع
 بدونه البينة وانما ثبت بالنية براءة عن حق الموكل كدفع ما اذا كان المدعى به غيبا حيث
 لا تقبل البينة وان اقر لان اقراره صارف عمن حق الغير فلا يجب الدفع نحو الاقرار بل
 بالشهادة وليست حجة على المسلم بخلاف الدين كذا ان شاء الله تعالى قوله رونه
 بعد اي رونه كونه بعد المدعى عليه اولاه القوم حتى لو حضر الوكيل عن ما لم يسمعه فغوا عليه
 وان كان مسلما لانه البينة لا تقبل على الاول صدار الثابت بها في التوكيل كانت بالبينة
 وتقدر المسلم منه البينة لم تثبت قصد ان تثبت ضمنيا لشروطها على خصم كانت البينة حجة
 وشي هذا جائز اذ لم تثبت ضمنيا ولا نيت قصدا ولهذا جازت شهادة الكافر على كافر
 مولا او موكلة مسلم اما الاول فصورته رجهانه كافر انه شهد على عبد كافر بدين ومولا
 مسلم فانه يقض عليه بالدين لقيام الشهادة على الكافر قصد او يظهر ذلك في حق مولا
 المسلم لانه ضمن في بيع فيه لانه المأذون له في حق الدين بمنزلة كونه كافر القضا عليه
 وان كان مولا غائبا وانما الثاني صورته ما اذا شهد رجلا كافرا على كافر كجاء كحقوق التي
 وكله المسلم فانه يقض بشهادة رجهانه لقيامها على الكافر قصد او يظهر ذلك القضا
 في حق الموكل المسلم لانه ضمن في هذا بخلاف العكس في الصورة وهو ما اذا شهد الكافر
 على عبد مسلم مولا او موكلة كافر حيث لا تقبل شهادته لقيامها على المسلم قصد اما الصورة
 الاولى فظاهرة واما الصورة الثانية فكما كافر اذا كان له عيب ما رونه اسم فشره عليه كاذبا

قبل ان يبيع مولا الكافر في شرح التلخيص المذكور اعني تحفة المحرر للعلامة عبد الله بن بيسان
 اعلم ان المصنف صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة متونية منهم بينهما
 وليس كذلك لانه لفظ الشهادة شرط لصحة الادا بل ركنه كاذبا واما العدالة فليست
 شرط لصحة الادا وانما ظاهرها شرط وجوب القضاء على الحكم كاذبا في البدل ولا يبعد
 قال في الهداية لو قصر القاضي في الشهادة الفاسق صح عندنا واذني نفي القدر وكان القاصر
 عاصيا قال وغيره ان يوسف ان الفاسق اذا كان وجبها في الناس كبا سرب
 السطام والمكة وغيرهم تقبل شهادته لانه لا يباين بغير شهادة الزور لوجاهته وينبغي
 لرويته الاول اصح لانه في الغيب في غاية النظر فلا يقبل انتهى وفيه في القضاة
 الوجه بان يكون ذا قدر وسرف وفيه الرواية بالان قال والتمه والتمه بالود
 فيها لفتنه انه شهد وعنه ما في القضاة شارح خبره يجمع ويرى ان اقراره فلا يصح
 انه يقبل شهادته انه كان ذا حجة وتحرر في مقالته فوجه صارتا شهادته محمول على ما عاين
 شرح الكبر لان تخيم في شرح قوله ولكل لفظ العدالة بن على قول الكل لما في البدل وشرح الزمير
 ويخبر انه القاضي اذا تحكى الصدق في شهادة الفاسق جازله انه يقبل شهادته لانه
 العدالة شرط وجوب القول لا شرط جواز ولم ينبذ اليه واحد معين وما عاين في
 محقق بوجه غير اشتراط تحريم الكفر في بيعه وغيره لمجاوزه حد الدين يمنع في
 سبب اح الدين يقبل لجهل ما في الكفر في بيعه وغيره لمجاوزه حد الدين يمنع في
 من الشهادة بالزور وان كانت سبب اح الدين في هذا لوجوب نفي هو بمنزلة الشهادة
 الفاسق التحريم في شرح اجماع الكبر للمحرر في باب الشهادة على النظر في
 بعد موته في الدين للمسلم والنظر في كتاب الشهادة او اشهد رجلا امر زوج
 قلا فقتل او مات وشهد اخوانه حش كانت شهادته الموت والقتل
 اولي ولو شهد اثباته ان زوج فلانه طلق امراته والزواج غائب لا يقبل شهادتها وشهادتها
 عند المهر حل لها انه تزوج فلانه طلق امراته والزواج غائب لا يقبل شهادتها وشهادتها
 عند المهر حل لها انه تزوج زوج اخر بعد انقضاء العدة ولو شهد عند مهر حل لها انه تزوج
 العيب والمهر حل لها لا يحل لها انه تزوج في رواية الاستحسان يحل لها انه تزوج وذكر العيون
 اذا اجترأ مرة واحدة بموت زوجها وطلقها حل لها انه تزوج ولو سمع من هذا الواحد حل له
 انه شهد قبل لانه في باب الدين فيجب لغير الواحد وان لم يوصف لفظ الشهادة ككلمة الكاح والنبذ واذ
 اقر المرأة بموت زوجها الغائب جزمنا انما هي كحيوة ان كان الذي جزمها بموت اقر بجانية الموت

او اجد انه شهد جنازة من علم ان شهود زوج اجد ان كان الله انما اخبر بكونه زنا بريح لاني قال
الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشهدوا زنا اولي ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم
يخبر النكاح فان خرج قوم في ملك قوم واخبروا فلا كانوا خارجا ان فلا تزوج فلا
على امر كذا على باب معين ان يشهد واعلى النكاح وهل كل لهم ان يشهد واعلى المهر
في رواية محمد بن زائدة كل لهم الشريعة على المهر على كل لهم على النكاح
كذا ذكر في المتن والعيون لانه المهر يقع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا
من الذين شهدوا العقد المهر كانه لا يقبل شهادتهم وفي رواية كل لهم الشريعة على المهر لانه
المهر مال فلا يجوز فيه الشريعة بالنسبة مع الصحيح هو الاول فاصحنا من قبل فصل
الشريعة على الشريعة وفي القصة احدثت كحصة كسبها ومع المدعي ارجح ان يحاكمها
مع المدعي عليه ثم يشهد الدليل هذه الخصومة بعد هذه الخصومات لا يقبل شهادتها انما
وتوكلان وهما في قياس ذلك ان يطرده ذلك في كل قرينة وصاحب تزود مع قرينة
او صاحب المدعي في الخصومة بين وكما صمد له ومع على المدعي ثم يشهد له بعد ذلك
فانه ينبغي ان لا يقبل والحق فيه ان لما طال التزود مع المدعي والمحاكمة له مع المدعي عليه صار
بمنزلة الخصم للمدعي عليه انما وفي قرينة القضاة ان اذا خصم المدعي عليه ثم يشهد وعلى
المدعي عليه يقبل ان كان له بعد ولا يشهد وينبغي حمله على ما اذا اصاب المدعي في الخصومة او لم يشهد
ذلك منهم توفيقا وقرينه وتقبل لاجل هذه الشريعة قوله او يفتي مناس لانه جميع
على اركان كبرية كذا في الهداية وظاهره ان القضاة كبره وان لم يكن للناس بالاسماع
دفع اللوحنة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما يمنع ما كان على سبيل
الله ومنهم من جوزه للناس في عودس او لينة ومنهم من جوزه لاسماع نف ودعا
للوحنة ومنهم من جوزه ليستفيد نظم القوافي به وقصاصة الشا والحب في المص في الكافي
انه على ما عمل به في الهداية وجوزه اذا كان لاسماع نفه اذ لانه لو حشنة وفي فتح القدير القصة
المحرم هو ما كان في اللفظ لا يكل كصفة الذكر والمرة المعبية المحبة ووصف اخو المهرج اليرب
والدبر ايت والحيات والرهجاء لمسلم او ذمي اذا اراد المبيكم هجاءه لا اذا اراد ان
الشعر لا يستشهد به ولا يعلم قصاصه ولا يفتي اليه انه قال وفي ان القضاة سئل محمد
بن شجاع عن الذي تبتهم مع نفه قال لا يفتي في شهادته بجر في الشريعة قوله
هذا الذكر ذكره لا يوجد في المنقول ما يقصده فلا يظهر له وجه ايضا فانه اذا كان في اللفظ
فلا يكل فهو حرام بلا غناء ايضا والظاهر من كلامه ان سبب كونه في الغناء

وجوده لا يكل في اللفظ ايضا انما واشهر للاستشهاد به لا يتوقف على التقية وان شاهده
لتعلم القصاصه اذا جاز يكون راجعا لا قول البعض الذي جوزه ليستفيد نظم القوافي ونصا حة
اللسان والظاهر من كلامه انه على قول الكل شيخ الاسلام اقول لا يخفى بطلانه ما ذكره فظهر
ان ادعاء صاحب الهداية ليس به صحيح للناس على اركان الغناء مطلقا بل انه يجمع الناس على
اركان اسماع الغناء للناس ولا يظهر من هذا ما ذكره فلا يجب في المص في الكافي والاعجب
من سوء فهمه شيخ الاسلام وفي كافي الاحكام ومن الشهادتين ان يشهد ان هذا
لم يكن لعله فانه لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن لعله من على فلا من دين وفي شهادته لم يكن
فقد شهد بالباطل والحق كعدمه كاذب انما وظاهره انه من قبل الزور فيوز فغسل
هذا يوز باقره او يتبين كذبه وانما لم يذكره للمص اما لئلا يردته وانما لانه لا يحضر له ان يقول كذبت
او طنت ذلك او سمعت ذلك فشهادته وبها يفتي كذبت لا تراه بشرا
بغير علم فحمله كانه قال ذلك كذا في البناء وجعل في الاصلح نظرا مستطوره حيا
بعد الشريعة بموته او قتلها اذا شهد به برؤية الهلال فبعض عشرون يوما وليس في السداد
علة ولم ير الهلال بحرفه قوله ومن اقرانه شهد زورا اقول لكن كتمان يكون حكمه كسأه
الزور لكونه لم يثبت بشهادته حقا لاصدق به الزور نعم ترتب عليه اثم الكذب شيخ الاسلام
اقول لكن في هذه الصورة احتمال غلط المحس ظاهر كما روينا ان رضاءه لما قال وقت الزور
رايت الهلال واما هو ذلك كان يشبه عليه برؤية شوات حاجبه قد ادم بعضه فلما يطر
ذلك في مكانه فقد لا يظهر بقية فقد اعترفت القضاة في الزور النعدي كما ذكرنا فاحتمل
الشريعة بالموثوق او ليس مظنة غلط المحس كما لا يخفى شيخ الاسلام المشي ابراهيم محمد
شهد شهادته لرحل ان لعله من على هذا درهم او درهمين فاشترطه جائزة على درهم وفيه
بشيرة بن يوسف رخص في يد درهمين صغيرا وكبيرا فاقربا جدها رخص ثم حجه فشهادته عليه بذلك
شهادته اذنت الشريعة على الصغير منها استحبنا سواء اقربا جدها بعينه او غيره عليه ثم يبا
وكذلك الكيس كله والوزن كله اذا كانا صفا واحدا في اقصى بالاوليين فاذا اختلف النوع اطلت
الاوار وفي العيون وفي جامع القضاة وفي الشهادت هشام بن يوسف فبين باع جارية على ان
ان المشتري ان يخرها زورا جارية اخرى والبايع يعلم انها ليست بجارية وقال المشتري اني جارية
فلم يجد بها فقهها للبايع انه يطالبه قال نعم لانه رده منه وقبضه بمنزلة بيع جديد حابيه وشهد رجل
شهادة على رجل فذكر الشاهد هذه الالة انه يحلفه قال لا يمين على الشاهد وكل شاهد
يحتاج له ان يحلف في شهادته فانه غير مقبول له ولا يكل للقاضي ان يقضي بشرا وانه حاشي

ط لا يقبل البنية على عتق بلا دعوى عنه بل جفته خلافا لها وتقبل على عتق الالة والطلاق
حسنة بلا دعوى ولا كيف على عتق الالة والطلاق حسنة بلا دعوى انما هو شرط في عتق العتق
لما استوعب قال شيخ لا كيف فيما من عند العتق في شراة فائجة على عتق العتق بلا دعواه
فلا فعتق اما الشراة على حرة الاصل في العتق تقبل بلا دعواه لو كانت امينة لانه شراة
على تحريم الفوج وهو في الله لا يقبل حسنة بلا دعوى ولو كانت الامينة لا يقبل اذ لا يتصور
في البيت تحريم الفوج وقيل ينبغي ان يقبل الشراة على حرة الاصل بلا دعوى في غير هذا الفصل
فامع الفصلين وفي حقيقته قد يما في الكتب ان ترك الاستعمال بالعلم الموقوف
عليه لم يقبل شراة وتبين لكن ما رايته الا في النجاسة البرائة في مقابل الاقضية والاسلم
الرجل وهو لا يقره القوان شراة وتبين بقوله لا يقره القوان لا يتبع القوان للحال لانه
عدل مسلم فالتمتع القوان للحال لا يصير فاستقام الشراة بحري قوله او ركن هو وجوب
احكام الشراة فقلت كان ينبغي فافقه في فصل التفرع من كتاب احكام ووجه البحث في ان
ترك الاستعمال بالعلم لا يقبل شراة منه سح الاسلام واوردت على قوله في غير هذا
الشراة بمسلم الكافر فانه لا يقبل منه شراة الشراة كما صرح به في احكامه في الفاظ
التكفير وكانه يكونها كجرا الى فتدبر اذ اقر على كونه فضا كالشراة باحد ودوالقضا صرح ولم ارم
ولم ارم منه عليه وفيه في البرائة بالرجل اما اذا كان المشهود عليه بالاسلام اذ اقر
فانها تقبل شراة رجل واحد اثنين بمسلمها واحصل ان المشهود عليه بالاسلام اذ اقر
او كان رجلا لا يقبل منه شراة الشراة ولا الكفار واما الشراة بمرودة المسلم فلا يقبل
فيها شراة الشراة كما ذكره في الغاية في البرائة بحري قوله وفيه رجلا او رجلا او امانة
اقول بل يقبل في رواية في البحر على الاسلام يمكن لا يقبل لانه لافا لا يقبل شراة الشراة
كما في الحاشية والمحيط البرائة مقتصرين عليه وفي الحاشية نقلا عن نوادر ابن رستم ولم يذكر
والقتل انتفاء عنه ذكر القضا صرح في نظائرها في الشراة على الشراة وكتب
القضا الى القضا وقضا المرأة شيخ الاسلام ولو ان بيت من شراة عند قاض
لم يصل نقلا لا شراة ان فاضا القضاة شراة ما انه قضى له هذا الرجل على هذا القضا
ورهم او غير ذلك في المحقق ولم يسم القضا لم ينفذ القضا في الشراة لانه القضا يقض
بقضائه فاذا كان محمولا لا يمنع قضا القضا شراة المشهود على ذلك القضا كما ان جهالة
شراة والاصل يمنع قضا القضا شراة الشراة للذين شراة على شراة وتما كما انه
ان المقتضى اذا كان محمولا لا يمنع القضا انه يقض به كذلك جهالة القضا الذي قضى له

بالشراة

بالشراة الواقعة على ذلك شرح الرازي على ادب الشيخ لا يخصه والاحكام في البيع
في ان شرطها لو كان ما هو شرط تحمدها وما هو شرط ادائها فالاول ثلثة العتق وبالشراة والنشر
فلا يصح تحمدها من جنون وصح لا يقبل واعلم وان يكون التحمل بمعية المشهود به بنقته لا بعينه
الا في اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالمت مع ولا يشترط للتحمل البدن ونحوه والاسلم انما
معه لو كان وقت التحمل صبي عاقرا او عبدا كافر او فاسقا ثم يقع البصير وعتق العبد واسلم
الكافر وناب الفاسق فشره وانعقد القاضي يقبل اما شرائط ادائها فاربعة انواع منها ما
يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى نفس الشراة ومنها ما يرجع الى مكانها ومنها ما يرجع الى
المشهود به فارجع الى الشاهد البدن ونحوه والبصر والنطق والعدالة لكن في شرط وثوب القضا
على القاضي لا يجوز وان لا يكون محمدا في قدس وان لا يجزأت هذا في نفسه فلا بد من
مؤا فلا يقبل شراة الاصل لغو عنه ولا الفوج لاصله واحد الزوجين للشر وان لا يكون حاصلا فلا يقبل
شراة الوصي لليتيم والوكيل لمؤا وان يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء والركا
فلا يجوز عقده على خط من غير تذكرة عنه خلافا لها واما ما يخص بعضها فالاسلم ان كان
المشهود عليه ساهما والذكورة في الشراة باحد ودوالقضا صرح وتقدم المدعى
فيما كان في حقن العباد وموافقها للمدعى فيما يشترط فيها فانه خالفها لم يقبل الا اذا
وفى المدعى عند امكانه وقيام الراية في الشراة على شرب الحمر ولم يكن سكرانا لا عبدا
مسافة والا صالحة في الشراة باحد ودوالقضا صرح ونقد حضور الاصل في الشراة
على شراة في الاموال وما يرجع الى الشراة لفظ الشراة والعدو في الشراة
ما يطالع عليه الرجال والنفاق الشاهد وما يرجع الى مكانها واحد وهو محجب القضا وما يرجع
الى المشهود به قد علم شرائط احكامه فالحاصل ان شرائط احكامه عشر في شرائط التحمل
ثلثة وشرائط الاداء ثمانية عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط
نفس الشراة ثلثة وشرائط مكانها واحد بحري في اول الشراة اقول العتق في الشرائط
ايضا وفداها ولا يقال اذ لم يكن الشاهد عاقلا لا يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء يعلم
اشرائط شرائط لا نقول ذلك في شرائط جواز الشراة بل في شرائط لا يجوز
القبول او وجوبه على القاضي وايضا لو كان ذلك لا يخفى في بعض الشرائط المذكورة ايضا كما
لا يخفى شيخ الاسلام باب الشراة على الشراة لوفال في غير صدق شراة بكذا
فاشهره على شراة ونه وغاب اوقات او حصل قبلت في الفوج ضرورة كالتحليل وقول لا ينبغي
في شراة لا يجوز التحمل طر بجواز الشراة على الشراة على الشراة في شراة

باب الشهاة
على الشهاة

اجماع في اقرار الشهادت على القتل ترك السنة لا يوجب سقوط العدة مخيطر ما في
صح نقدها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا في المحيط وغدقوا اي يتوقف الغايب ان
يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول فمن هو اهل منزلة كما اذا حضر او شهدوا فان ثبت على التبريم
حكم والا فلا انكر الاصل شهادته بطلان شهادة الفروع قال في الكافي في المصلحة انهم قالوا انما
شهادة على هذه الاحكام وما نوافوا ونعابوا ثم جاء الفروع بشهادة من على شهادتهم بهذه الاحكام
اجماع حذرناهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا وهذا لان التحصيل شرط
وقد كانت للتعارض بين الخبرين في جبر الاصل وجبر الفروع وقال الرضا في معناه اذا قال
شهود الاصل لم يشهد بهم على شهادتنا فما توابعوا ثم جاء الفروع وشهدوا فغلبت حكمهم
لم تقبل شهادتهم لان التحصيل شرط ولم يثبت للتعارض بين جبر الاصول وجبر الفروع لان الاصول
يتمثل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحصيل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في الهادي
وسر وجه وسائر المقدمات بهذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موقفة في الكافي والظاهر
على احد مغايرة الاشهاد للشهادت فكيف يصح نفيها به ولعل ثبت غلطه قولهم لا التحصيل
لم يثبت للتعارض فان في التحصيل هو الاشهاد ونفي عليه انه التحصيل لا يثبت ايضا اذا انكر
اصل الشهادة بل في المبلغ في انكار الاشهاد لانه كناية وهي المبلغ في الصحيح في غير اقول
لم ير الرضا في نفي الشهادة بالاشهاد بل اراد ان يدر بطلان شهادة الفروع على انكار
الاصل الاشهاد حتى يطل ولو قال في شهادة على هذه الاحكام فغلبت حكمهم فغلبت
للمسألة في صورة من صور انكار الاشهاد وهي صورة انكار الشهادة اذ لا شك
في قواش الاشهاد في هذه الصورة ايضا وليس المراد بان في الماتى حصر البطلان بصورة انكارها
ولم يحف عليه ان التحصيل لا يثبت ايضا مع انكار اصل الشهادة وانما يكون خافيا عليه
لو توهم عدم بطلان شهادة الفروع وحاشاه فذلك واذا قد عرفت انه البطلان بعم صورة
انكار الشهادة رأب وصورة الاقرار بها الاشهاد وتحققت ان كونه التركيب المبلغ في
في الانكار غير ادبها شيخ الاسلام رحمه لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بقرينة او ضرورة
ما لا اول اثبات لو كس كافر كاذبا كاذبين بكل حق له بالكونه على خصم كافر فيقدر الى خصم مسلم
او وكذا اشهادها على عبد كافر دين ومولاه مسلم وكذا اشهادها على رجل كافر موكلة مسلم
وهذا الخلف العكس في المسلمين يكون شهادة على المسلم فصدوقها يكون حجة
والثاني في مسلمين في الايضاشهادة كافرانه على كافرانه او على كافرانه او حذر الله عليه
للثبوت في النسب شهادة انه النضر ابن الميت فادعى على مسلم حتى وثما في شهادة ان الجماع

الشهادة

اشباه في القضاء قوله والعبد وان كانت عداوة ونيوثة لم تقبل شهادته العدة ولا اصل الدين
لانه المعاداة لا جبر من ارتكبا لا يومن من النقول عليه قيد يكونها ونيوثة لما صرحوا اذا
كانت ونيوثة فانها تدل على حال دينه وعدا له وهذا لان المعاداة قد تكون واجبة
بان رأى فيه مكرهات عا ولم يثبت به بديل قبول شهادة المسلم على كافر مع ما بينها العداوة
الدينية ومثال العداوة الدينية ان يشهد المذوف على الفادف والمقطوع عليه
الطلاق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والزوج على الزانية وذكره في
وفي حرة المقتبين والعبد ومن يزوج بخره ويخونه بفرجه وقيل يوجب بالوف انتهى
وفي احوال الزوج هنا لفظ قد صرحوا بقبول شهادته وعليها بالزنا والاذا قد قرأ ولا والله المنع
مطلقا قول الشافعي في بعض الفتاوى في اقول هذه التمثيلات لا تناسب ما ذكره
في تقبل المسئلة اذ يحتمل ان تكون العداوة في هذه الصور ونيوثة كالحكم الا ان راو فيه قبوله في غير
شيخ الاسلام **كتاب الوكالة** وفي شرح كتاب الاما والحواة وكلت رجلان بامر زوجها
بالف درهم فزوجها الموكل بحسائه لزمها النكاح ويبيع مهرها ولو كان هذا وكيل الزوج لا
لا يجوز ووجه واذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجها وقالت ما صنعت في احدى من شئ فزوجها
جائز حتى جاز للموكل ان يوكل غيره بزوجها فخير الموكل الموت فادعى كاته الى رجل فزوجها
الموكل الثاني بعد موت الموكل الاول لا ينفى ويكفي فكيف يصح بكونه غيره بعد الموت وهو الاول
رسوله المرأة في الموكل وعجابه الرسول منقولة الى المرسل فحين قال لغيره اوصب اليك
بالتزوج وهو وكيل قال ما قال هذه المصالة صارا كلاهما منقولا الى المرأة فكانت المرأة قالت وكلت
بزوجي بعد موت الاول ولو صحت المرأة بذلك ثم مات الاول فزوج الثاني المرأة كانت
ذلك جائز لكانها ذبوه قال محمد رحمه في الاصل واذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده وكل آخر
بيع ذلك العبد فباع هذا رجل وهذا رجل اخر فان علم الاول جهوله لا يبيع الا دونه
صح فتقيد الثاني باي ملك المشتري الاول لا ملك الموكل فلا يصح وان لم يعلم
الاول كان ليكل واحد منهما نصف النصف الثمن لانه البيوع قد وجد ولم يعلم تقدم
احدهما على الآخر فكانها واجدا معا كانت العبد ببيع المشتري نصفها فكذاها ويجوز كل واحد
ويجوز كل واحد منهما لان كل واحد منهما اشترى النصف وقد استحق عليه
النصف وان كان العبد في يد احد الوكيلين او في يد الموكل فهو سواء لانه
العبد ليس في يد احد المشتريين بل في يد غيرهما ومنه كان اليد بغير المشتريين
وقد ادعى انق الملك في حرة واحدة كانت بينهما نصفان وان كان في يد احد المشتريين

كتاب الوكالة

كان هذا اوله الا ان بورخ الاخر مشهور قبل هذا ولم يذكر ما اذا باع الموكل وبيع واحد
 الوكيلين فم رطل اخر لو كان الوكيل واحد باع الوكيل رطل الموكل رطل اخر ولا
 ولا شك انه اذا علم الاول كان الاول اوله وان لم يعلم الاول رطل اخر
 عن ابي حنيفة رحمه الله ان بيع الموكل اوله ورطل اخر سماعه عن محمد بن المشرك
 يكون بين المشتريين مضمان والدمعة بالضم محط برمان الوكيل
 يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل فالقول له مع اليقين لانه ان اضر
 عن تنفيذ الامانة في حيث لا يلزم الموكل ضمانا بكتاب الوكيل بالاستيفاء في وقت
 الشايع فيه وبين موكله فقول الموكل لان الوكيل يريد الزامه ضمانه الفرض فله ان يقول بغير
 محنة قوله الوكيل المجهول والطلاق في الوكيل نفس ما اذا كان حاضرا وما اذا كان غائبا لانه
 انقاد في الضمان لا تنقل الحقوق لا الموكل فيما يقبض الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان
 غائبا اشهر وفي المحيط الوكيل باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن وما اذا مات
 الوكيل غوصي قال الفقيه شغل الخراج الى وصيه لانه الموكل وان لم يكن وصي يرفع
 الى المحاكم نصب وصيا عند القبض وهو القول وقيل ينقل للموكل ولا ينفذ فبقي خط
 عند الفطور اشهر وما اذا كان الموكل حاضرا وقت غيبه الوكيل وما اذا كان غائبا لانه ان اضر
 والوكيل لو باع بحصة الموكل فالعهد على الوكيل وحصة الموكل وحصة سواد واذا وكل الوكيل غيره
 ولعمري باع بحصة الوكيل الاول حاز والعهد على الوكيل الثاني اشهر ونحو قوله
 ويحتوف في بالقبض والوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل كان
 القول قوله لانه ان اضر الى صاها فقبض قوله فاضمان في الوكالة ولو قال
 الوكيل قبضت المال حال حيوة الموكل سلمته لم يضره الا بحصة مجمع الغناويل وكذا في الخلاصة
 في الفصل الثاني في الوكالة يقبض الدين وذكر في الولو ايجبة ما يدل على الوق بين المشتريين
 فبشرحه الله له رحمه الله قال واذا ارسل الرطل رطل اخر ودفعته الى الوكيل فقال الوكيل قد قبضت هذا
 وقبضت الثمن وهناك عندنا في المشتريين ذلك فهو جائز والوكيل يقبض منه مع
 مع كونه لانه مسط على البيع وقبض الثمن وقد اضرنا جعل مسط عليه في حال قيام
 التمسك ولا يمكن التمسك في جبر وهو ما بين فيما دفع اليه فلو اضره بالامانة في القول
 قوله مع كونه وان كان الاحكامات فقال ورثته لم يضر وقال الوكيل قد قبضت من فلانة رطل
 درهم وقبضت وهناك عندنا في المشتريين فانه كان العبد قابلا بعته لم يضره الوكيل
 بالبيع لانه اضر به في حال لا يملك ان شاء فانه قد انزل بموت الاحكام العبد صار

صار ملك الوارث في الظاهر ولم يسطر الوارث على ارادة ملكه فلا قول في ذلك فحسب حال حيوة
 الاحكام ولكن ان قام المشتري البينة على ان ياتي بنبوة الاحكام العبد له والامانة للورثة مع كونهم على
 العلم فاذا اخذت الورثة العبد ضمن الوكيل المال للمشتريين بارة بقبضته منه عوضا عن العبد
 وقد استحق العبد بغير المشتريين فانه ضمانا بقبض الثمن وان كان العبد مستر بملك الوكيل
 فالوكيل يقبض العبد بغير المشتريين استحقاقا في القياس لا يقبض لما بينا في القبيل قد انزل
 بموت الاحكام وان بره وهو القيمة صار ملكا للوارث على المشتريين بقبضته العبد لنفسه
 او باستحقاقه فلا يقبل قول الوكيل في البطلان فيهم ووجه الاستحسان انه الموكل انما
 يجهل ببيع الضمان غنقه بخلاف حال قيام العبد فانه يبرئ ملكا ظاهرا للوارث
 في العبد وهو ليس به في ذلك فلا يقبل قوله لانه مبيوط بشرط قال والتوكيل انما ينقل
 والقبض جائز ان كان الموكل حاضرا او غائبا صحيحا او غير صحيحا لانه لا ينفذ الى غيره في فالحص
 حقه والا ضرر به على الغير فانه القبض معلوم بحسب حقه لا يتفاوت فيه الناس و
 وعلى المطلوب ان يقبض الدين ولا يجوز الوكيل ولا الطالب الى التقاضي مع انه للتقاضي حدا
 بعدوا اذا جازوه منع عنه بخلاف الوكيل بالحيوة عند ابي حنيفة فانه مات المطلوب
 فالوكيل على وكالته في تقاضي ذلك في قال الميت فانه الدين كدبت المطلوب لم يقط
 بل قضاه في تركه حتى وليه الوكيل بالتقاضي بعد موته صحيح فبما اوله ولو كان الموكل
 هو الميت لم يطل الوكالة لان المال صار ميراثا لورثته ولم يوجد التوكيل منهم بقبضه فانه قال
 قد كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يضره على ذلك لانه اضر بالامانة
 ان شاء وكان متهما في الاخبار وقد انزل بموت الموكل والدين قائم ظاهرا فقبض قوله
 في البطلان ملك قائم للوارث منه ايضا ولو وكله بقبض ودفعته له عند موته او عاربه
 ثم مات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة لا تنقل الملك الى الوارث ولم يوجد الوارث
 الرضا بقبضه وان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حيوة ذلك عنده او دفعته الى الميت فالقول
 قوله بخلاف الدين لانه المودع لو ادعى بها الرد على الوكيل كان القول قوله وان لم يضره
 الوكيل فاذا صدق في الدين لو ادعى المديون بها الدين وحج الوكيل لم يقبل قوله على ذلك اذا
 صدق الوكيل لانه قول الوكيل ليس بحجة في حق الوارث فبغيره كلكه في الفضلين بغيره
 اذا ادعى الاربعة بعد الموت المدعي في الحيوة فانكر الوارث فانه كان المقصود في الضمان بغيره
 كالوكيل يقبض الوارث فالحق قوله لانه كان المقصود ايجاب الضمان على الميت
 كالوكيل يقبض الدين لا يقبل قوله ولو ادعى هذا ما اشهر اليه سابقا له

اقسام المنفعة فان تصرف الاب واجد والوجه ومتولى الوقف لا يجوز الا
 بمؤوف او بفن يسير وغيره جاز كيف ما كان كذا المكاتب والعبد المأذون
 عند الامام وقال يقبل بمؤوف وفي المضارب وشركاء العتق و
 والمفاوضة والكسب يسير المطلق جاز البيع بفن فاشترى او هم به عليهم والرضاء
 المستوفى ونية لا يسير بفن يسير وسير وسير بعد موته نقضاً بونه وبيع للرضوخ
 من وارثه لا يصح اصدا عنه الامام وعندنا ما يصح نقضه واكثره وبيع المديون خ مولاه بعتن يسير لم يصح
 الامام وبيع الوصي شره في البيع لا يجوز الا اذا كان حراً المتيماً عند الامام وعندنا لا يجوز اصدا
 منه المنفعة في الوكالة يطالب الوكيل في الاستيصال بالافادة كالوكيل بالشر او الحق والحق تسليم
 المبيع فمثل ما اذا قبض الوكيل الثمن اولاً وما اذا قال له الموكل لا تدفع المبيع بعد البيع في قبض
 الثمن فندفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عندنا لا يوجب يوسف وهن مئة الوكيل اذا قال كذا
 في الحصة وفي القصة لو نهاه عن تسليم المبيع في قبض الثمن كان باطلاً انما هو في البرزخ وفي
 اذا كان البيع في يد الوكيل ولو في يد الموكل واني ارفع قبل قبض ثمنه ذلك وان كان بینه
 وربي الموكل في دفعه قبل قبضه كجعله وان كان في يد الوكيل واخذه الموكل واراد ان لا يدفع
 قبل قبض الثمن فافذه الوكيل في يده وبذلك في يد الوكيل ان الاخذ بعد البيع لا يضمن وان قبضه
 وقد نهاه عن القبض يضمن ولو لم يملك حتى باع جاز فان مات قبل ان يتم المنة فخرج
 البيع انشأ وفيه ما بالنهاي غير تسليم المبيع سواء كان قبل قبضه او بعده لانه لو نهاه عن البيع في
 في قبض الثمن لم يجز بعهده قبض الثمن في المنة ثم يقول بعتك بعهده المراهق في قبض
 منك كراهية البرزخ وانما الوقف في كونه اصدا في تسليم المبيع الى الوكيل بالشر او يطالب
 بالثمن وان لم يقبضه في الموكل والى ان وكس البيع لو دفع المبيع الى دلال ليعرضه على من يرغب
 فيه فغاب او ضاع فيه لم يضمن لكن المختار الصانع كافي البرزخ لكونه دفع ملك الغير بغيره
 وان كان اصدا في الحقوق وفي البرزخ وكس البيع حال بيعه وسد في رجل لا اذعه رضاع الثمن
 قال القاضى يضمن لانه لا يملك التمس قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعقد لا ما حان النسي
 في التمس قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعلم النسي في التمس فلان لا يكون موعده التمس
 يخرج في قوله والحقوق فيما يقبضه الوكيل الوكيل بالاجارة اذا فسخها بعد ما صح لا بعد فسخ المدة
 وبعد قبض الاجرة وبنا كان ادعيا لا يصح الفسخ والوكيل لو وكل موكله قبض الثمن صح وله
 عليه الا اذا حاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فانهم القاض الوكيل ان يوكل موكله لا يملك قوله وفي
 وفي الحكم ان يسير البيع لا يطالب بالثمن في مال نفسه بخلاف الوكيل بالشر او لا يجوز على التمس

ضمان الرأب

الوكيل

لانه يتبع تحلف الدلال والسهماء والبيع لانهم يعدون بالاجرة ويقال لو كسب اهل الموكل على النسي
 وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في القصة فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لانه القبض
 فيه بمنزلة الاجابة والقبول وان للوكيل ان يوكل بقبض الثمن ومقتضاه انه لو ملك
 في يد الثاني لم يقضه كمن في المشتى وكل من قبض الثمن بلا اذن الاول ملك في يده
 قال الامام يضمن الوكيل للمضارب وما ذكرته من الاحكام المفردة على القبض لثمن كل ما
 في البرزخ وفيه وكما يبيع بشرط انه لا يقبض الثمن فانه في باطل وفي المحيط كتب
 الوكيل الصك باسم رب العبد لا يقطعه في قبض الثمن وله ان يقبض الا ان يوكل
 بقبضه لانه بالكتابة لم يخرج من كونه وكيلاً انتهى وفيها لو مات الموكل او جن بعد البيع
 لم يضمن في قبض الثمن وقوله والزوج يضمن عند الاستحقاق ثلث المنة
 الاولى ما كان الوكيل يبيع وقبض الثمن في المنة ثم استحق المبيع فان المنة
 مرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقياً في يده او سلم الى الموكل وهو يرجع على موكله
 الثانية ما اذا كان مشترياً فاستحق المبيع في يده يرجع بالثمن على البائع وروى موكله
 وفي البرزخ المشتري في الوكيل باع في الوكيل ثم استحق في الوكيل يرجع الوكيل على المشتري
 منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل ونظير فائدة عند اختلاف الثمن انما هو في كفاية
 وكما يشترط جارية فاشترى كفاية فاشترى الوكيل ولو ظهر انها حرة ضمن الوكيل وكذا
 قوله والحقوق في العيب مثل المثلين ما اذا كان يبيع فزده المشتري عليه وما اذا
 كان يشتري فزده الوكيل على باعيه لكن بشرط كونه في يده فان سلم الى الموكل فلا يبرده الا
 باذنه كما سياتي في الكتاب يخرج في قوله والحقوق فيما يقبضه الوكيل من ادخل وكما انه
 يقبض من قصدت العزم ارجع في دفعه اذا اقر على نفسه اذا يعطى الصراة ولو حضر الغائب
 قصدت والا دفع العزم الى النسيان ورجع به على الوكيل لو باقيا في يده اذا عرضه في دفعه براه
 ذمته ولم يحصل منه قبض قبضه ولو تلف لم يرجع عليه او تصدق بقرانه كحي الا انه ضمنه عند
 دفعه او لما خذ ثانياً مضمون عليه في زعمه وانه كفاية اصف الى حاله القبض فصح كلفاته
 باذنه له على فخره ولو لم يصدقه على الوكالة فندفع على اذنه ورجع على الوكيل لو تلف اذ لم
 يصدقه ودفع على رجاء الاجارة فادام يخرجه وكذا لو دفع على كذبه وهذا اظهر في الوجوه
 كلها ليس له ان يسره ما دفعه في كفاية الغائب اذا اتفق به في الغائب اما ظاهر
 او تخلفا فصار كدفعه الى فصوله على رجاء الاجارة فانه لا يملك ان يسره لانه لا مال الاجارة
 فشره في قوله الى العمل به بخبره فندفع له ان يسره اذا اتفق به في ربح

الدين بقضه لعله يحرق له انه يسره وكذا لو دفع الى رجل ليدفعه الى رب الدين فله ان
يسره لانه وكيل المدين فلو كان له لا يرد دفعه الى وكيل فقها لو صدقه اذا ازال
الغير بخلاف الدين في غير وجهه لو صدقه بغير دفع العاين كدني تزوج كذا عاين بغير دفع
في عاين ودين الى الوكيل لو صدقه حشبي صدقه او كرهه او سكت لا يجزى دفعه الى دفعه ولو دفعها
لا يسره فلو صدقه بغير وجهه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشط الضمان عليه
والا يرجع بعينه لو قاما وبقيته لو كانا اقول لو صدقه ودفعه مباشرة بغير ان يرجع على الوكيل
لو قاما اذا غرضه لم يحصل فله نقضه على قياس ما في الهدية قبل ان المدين يرجع بما دفعه
لا وكيل صدقه لو باقيا كذا انه اذا علم شيئا لم يرد دفعه الى دفعه ولم يرد دفعه قبل
لا يقضي وكان ينبغي ان يقضي اذا منع من الوكيل بغيره كمنع المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يسره
لانه سلفه نقضه فله حاشي الغضوبين غرضه في الوكالة فقال المدين انما اقم بينه عليك
فاني احاف ان يصير عند فضلي ربه فله ذلك اقول هذا يدل على ان اقامه
البيته في كل اذ يتوقع الضرر من غير المقر لولا بيته فيكون هذا الصواب والاصح وهو كمن يقضي الوضوء
في اليوم فله قبضه فداو لو وكله قبضه عند الايام قبضه اليوم اذا ذكر اليوم للتجسس فكانه
قال انت وكيل بالاسم فاذا ثبت وكالته السابعة كانت ضرورية ولا يلزم من وكالته
الغدر وكالته اليوم لا يصح ولا دلالة وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه بعد ما قال
ان قبضه محضه فله قبضه بعينه جاز قال قبضه بشروط قبضه بدوامه كذا في قوله
لا قبضه الا بمحضه من حيث لا يملك بعينه اذا اراد القبض واكتسبه قبضا منه كذا في قوله
كلمته بترتيبها يوم الجمعة في وجهها يوم الخميس لم يجز اذا التقى فترتول زمانا مخصوصا قال
يجوز في اليوم او اخرج اذا في اليوم فله قبضه في غده جاز قبضه وكذا في اليوم وبعده لا فيما
قبله منه ايضا اقول ذكر في فاضلي في بعضهم يصح ان لا يصير وكيل بعد وقدمه
شبه الاستدراك من وكيل قبضه الوضوء قال له المودع دفعه اليك والوكيل انكره
في حق دفع الضمان نفسه لان الزام الضمان على الوكيل بالتوكيل بالتقاضي القبض جاز سواء
كان المطلوب حاضرا او غائبا صحيح او حيا بخلاف التوكيل كمنه عند ابي حنيفة فالوكيل
ينزل بموت موكله لا بموت المطلوب فله قال كنت قبضت في جنوة الموكل ودفعته اليه
لم يصدر اذا اجره لا يملك انت له وكان منهما في اقرار وقد اقول بموت موكله اقول على ما
قول هذا ينبغي ان لا يصدر الوكيل بقبضه ودية او عارية او اقر بعد موت موكله ان كنت قبضته
في جنوة ودفعته اليه وقد مر انه يصدر جامع الغضوبين ولو وكله قبضه ودية لم يعد فله

او عارية ثم مات الموكل فله خراج الوكيل في الوكالة لا انتقال الملك الى الوارث ولم يوجد الوارث
الرضي بقضه وان قال الوكيل قد كنت قبضتها في جنوة منك عند او دفعته اليك
فاقول قوله بخلاف الدين لانه المودع لو ادعى المدين على الوكيل كان القول قوله وان
لم يصدره الوكيل فاذ صدقه اولى وفي الدين لو ادعى المدين قبضا والدين وجبه الوكيل
لم يقبل قوله فله ذلك اذا صدقه الوكيل لانه قول الوكيل ليس بيمينه في حق الوارث فله قبضه
تكميده في الغضوبين ميسر سري ولو وكله بانه يزوجه امرأة ولم يسرها فزوجه
امرأة ليست بكفوله فانه في قول ابي حنيفة لا يطلق اللفظ كما هو الاصل عند وعندهما
في القياس جاز في الاستحسان لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا ان يزوجه فزوجه فغيره
يصح انه لا يجوز في قولهم فاضحى انه اذا قالت لرجل اني اخلع زوجه فاذ اخلعت
ذلك ونقضت عنه فزوجه فله جاز لانه التوكيل يتحمل الاصله فاضحى انه السطحا
اذا اراد رجلا بيوكله بطلاق امرأته فقال لرجل مخافة الضرب وكجسرت ويسر فطلق
الوكيل امرأته فقال لرجل لم ارد بقوله انت وكيل الطلاق لا يصدر ويطلق امرأته لا كلام
الرجل فخرج جوابا لكلام السطحا وكل طلاق اذا كنت فاضحى ولو وكله رجلا
ان يخلع امرأته ثم طلع الزوج او بانست بوجهه في الوجه ثم زوجه في الغده او بعد ما لا يكون
للكل ان يخلعها رجل وكل رجل ان يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل انما يقع شيء
في قول ابي حنيفة وقال صاحباه تقع واحدة ولو وكل رجل ان يفتي نصف عبدة فاعق
الكل قال الوضيفة لا يقع شيء ولو وكل رجل يفتي كل الغبة فاعق نصف عبدة نصف
في قول ابي حنيفة وعندهما يفتي كله فاضحى في قوله اربعة نسوة قال لرجل طلع
امرأته فقال الوكيل طلقك او انك كان الحيار الى الزوج وان طلع الوكيل واحدة
بعينها فقال الموكل لم اعن هذه لا يصدر رجل قال لغيره طلع امرأته فطلقها الوكيل لانه
فان كان الزوج نزل الثلث يقع الثلث والا لم يقع شيء في قوله ابي حنيفة وفي قوله
صاحب يقع واحدة فاضحى رجل وكل رجل ان يطلق امرأته فطلقها بانيته فطلقها
واحدة رجعة تطلق بانيته وكذا لو وكل رجل ان يطلقها واحدة رجعة فطلقها واحدة
بانيته يقع رجعة فاضحى رجل قدم رجل الى الفاضل وقال ان لعمري اني قد نزلت العلاء
على هذا الغبة ورهم وقد وكلني بالخصومة فيها فاني كل شيء له ويقضه واقام البيته على ذلك
حمد قال ابو حنيفة رحمه الله لا قبل البيته على المال حتى يقيم البيته على الوكالة وانه اقام البيته على الوكالة
والدين حمده نقضه بالوكالة وبعيد البيته على الدين وقال محمد رحمه الله اقام البيته على الكل حمده نقضه

بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول ابن يوسف مضطرب ظاهر قوله انه يقبل
 البينة على الكل الا ان القاضي يقضي بالوكالة او لا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة على
 المال ويرى القاضي الترتيب في القضاء لاني البينة وهذا استحقاقه في حقيقته انه قال اخذ
 في هذا الصكس نظروا وجه القيس فان البينة على المال لا يقبل الا في دفعه وهو كالمواشع كسبنا
 فوجهه يقينا فان اوان برده لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال وحمل اخذ بالحق
 على جهة التمسك والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية
 والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين وعند له حقيقته بشرط
 اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة على الحق قاضيها في الوكالة وسئل ايضا رجل
 وكل رجلا بجاه الموت فاجابه الوكيل اهو للوكيل كما في التوكيل في الاخطاب والتمشيش
 ام يبيع للموكل كما في سائر الصفات ثم البيع والاجارة قال ان اذن الادم للموكل بالاجارة
 يقع له سائر ابا ما يدخل رجل اخذ ببلدا او جعده في مصر وعطفه فقال لا يجوز تارة راجعه
 في كتاب الاصلية في الثاني والثالث وكل رجل رجل ببلد او سبي سماه فكانه جازيه
 وفي ملك الموكل شيء ثم قبض باجره بستره فباع الموكل ما كان عنده فاشتراه
 الوكيل للموكل لا يترحم للموكل قاضيها رجل وكل رجلا انه يزوجه امرأة فزوجه امرأة
 قد امانها للموكل قبل التوكيل جازا اذا لم يكن الموكل شيك اليه م سود خلقها وغير ذلك ولو زوجه
 الوكيل امرأة فارها للموكل بعد التوكيل لا يجوز قاضيها فضع وكيل البيع لو سافر بما اوجبه
 ضمن اوردته نقضا على المضارب لو سافر بما اوجبه المضارب شح وكذا بيع قبه وهو المصروف جرحه
 المصروف باعه ضمن استخانا ولم يجز بيعه على الاخر ليقيد الوكالة بالمصروف فاحضرت
 وكيل البيع لو قال بان استعمل او يدفع النوب لا نقضا ليقصد فيه صاحبها
 فلو عاد الى الوفاق بغير المودع والوكالة بالبينة في بيعه احرمت به بالبيع وتسلم الثمن
 الى فلان فباع واشك الثمن لم يضمن اذا الوكيل لا يترحم اتمام ما يبيع به دفع لا آخر الفا
 وقال اوفعه اليوم الى فلان ولم يدفع لا يضمن لانه لا يترحم ذلك جامع الفضولين وقبه
 بالوكيل لانه الرسول لا يرجع بحقوق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه
 بالثمن قال قولك بغيري والبينة على البائع اليه اشبه في بيعه انما يترحم وسرط الاضافه
 الى حرسه لاني البزازية والرسول في البيع والطلاق والعاق والنكاح اذا خرج الكلام
 مخرج الوكالة بانه اضاف الى نفسه بانه قال طلقك وتعتك وزوجت فلانة منك
 لا يجوز لانه الرسالة لا تضمن الوكالة لانها فوقها وان خرج مخرج الرسالة جاز بانه يقول ان حرس

يقول

يقول بعتك منك انتهى وفي المخطط الوكيل بشرطه يبيع العقد والمكث للموكل
 وان لم يصف العقد اليه الا اذا وكل العبد في شرا يفتيه من ماله محرره قوله يجوز للموكل
 الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجه من ليس كزوجها قال بعضهم يبيع في قول الى حقيقته
 خلافا لصاحبه وقال بعضهم لا يبيع على قول الكل وهو الصحيح وان كان كقول الا انه اعلم ان عقد
 او يبي او ممتوه فزوجا زوجه او كان خضبا او غنيبا
 ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة قالها زوج فانت عنها وطلقتها او انقضت عدها ثم تزوجها
 الوكيل اياه جاز

اذا وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالف ورسم فزوجه اياه بالغين ان اجاز الزوج النكاح
 جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بكس حتى دخل بها فاجاز ان اجاز كان على ما سمي
 لا غير وان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى الا يجب المسمى ان لم يرض
 الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة والركم النكاح لم يكن له ذلك امره وكانت
 رجلا بالصف في اموره زوجه من ثمن لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزوج
 من نفسه فثبت اولى رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فكانت اذ زوجه امرأة نكاحا صحيحا لم يجر النكاح
 الفاس ليس بنكاح بغيره شيئا من احكام النكاح ولما اوصفت انه لا يترجم فتمزوج نكاحا لا يثبت وهذا بخلاف
 البيع اذا وكله بالبيع الفاس فبيع بغيره جاز في قول لا يثبت لان الفاس يبيع بغيره حكم البيع وحده
 المكث ويدخل في يمين البيع فثبت في البيع الفاس اذ وكلت رجلا بزوجها بغيره بغيره وبيع
 فزوجه الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجه منه بغيره وصدقه
 الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقرا ان المرأة لم يكله بغيره بغيره كانت المرأة بالخباء راسا رت
 اجازت النكاح بغيره وليس لها غير ذلك وان ردت النكاح ولها عليه مهر مشددا
 بالفا ما يبيع بخلاف ما تقدم لان ثمة المرأة رضىت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالذخول
 لا يزاو على ما رضىت اما على المرأة ما رضىت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالفا ما يبيع وليس لها
 نفقة العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح انما وجب بالذخول عن شبهة فلا يجب فيها النفقة وان
 كان الزوج يدعي التوكيل بغيره وحسن شكره فثبت ان القول قولها مع البين وهذا امر بخلافه و
 بيني ان ابشده على امره او بغيره بعد العقد او كالت امره وكذلك المولى او كانت بالذخول بغيره الوكيل
 تنسجانه

في الروضة فثبت اولى اليك قبل هذا بطل وقيل في الاول سوار في انه نقض الحفظ ولو قال
 ما كنت متعتا فثبت اليك امره فثبت في ذلك ان اجاز من امره مكث نقض الاجرة

ويفضلها وكذا لو قال انك تملك امره حتى يملكك المالك
والرعي والتعريف والتفقه عليهم فوضت اليك امره حتى يملكك المالك
الوكيل بالبيع يملك الا لا يملك الشراء ويؤدى ان يكون الا لا يقبل العقبين وبعده في غير
بزارية
وذكر كبر لا يملك المولى فقبض جون عبده المأذون اذا غاب لانه فوق الوكيل لانه ينفذ الوكيل غيره
وفي الوكيل اذا غاب لا يملك المأذون اولى ومع ذلك لو قبض المولى براء الدون استخسانا ان لم يكن
العبد دين لم يوصل الحق الى المستحق وان كان عليه دين لا يبرأ لان الحق للنمو والمولى كالا حبيبي
بزارية

ويفتي بوزلها في سنده مع الوكيل ما غرومان وباني ثمن كان بزارية قوله ورجع به على الوكيل
لو باقية اى رج الدافع با قبضه الوكيل ان كان باقية في يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه اطلاق الباع
فشل البقاء الحكمي بان استمر ملكه الوكيل فانه باقى بقاء بده ولذا قال في الخلاصة وان استمر ملكه ضمن من قبله
ادعى الوكيل حقه او دفعه الى الموكل حقه على ذلك وان مات الموكل وورثته غريمه او حجب له وهو قائم
في يد الوكيل اخذه منه في الوجود وكلها وان كان بالخاصة اذا صدقه على الوكيل
بحر في الوكيل بالقبض

ورجع الى المال فظاهر الكتاب ان المراد بالمال ما قبضه الوكيل لانه مرجع الغنيمه ضاع وما قبضه
وليس بصحيح لان ما في يد الوكيل امانة لقصد بقاءه على الوكيل فلا يجوز ان يضمنه او يضمنه الامانات بل
فقط ان يكون المراد به ما اخذه منه الدائن غنيا وظاهر الكتاب ان لا يرجع على الوكيل
حالة الحلاك الا اذا ضمن في الخلاصة والبرازية الا اذا كان التوهم قال اخذت من حصره
ان يجزى بكت فيها وضمنه او قال مدعى الوكيل ان قبض منك على ابرائيمك من الدائن كما اذا
قال الاب للثمن عند اخذ صدق بنة اخذ منك على ابرائيمك من مهر بنتي فان اخذت البنت
فان اخذت البنت من الثمن الصدق رجح النجاش على الاب كذا في انتهى فله رجوع عند الهالكين
ثم اعلم انه بيع اثبات الوكيل بالبيعة مع اقرار الدون بانه نظرا كنهنا في التواضع من ان البيعة لا تقام الا على
مستد لان في مسائل وكرنا في الاقرار
منه في قوله الا اذا ضمنه عند الدفع

الوكيل بقبض الدون اذا قبضه بلاكنا براءة وشهد ولا يضمن الا اذا كان قبله لا تقف الا بشهود
وان رعى الوكيل ان يشهد وكذا به الموكل فيه قال قول للموكل له عدوا والخروج عن الهبة فمضى الموكل الدين فمضى
الوكيل ان يعلم بدفع الموكل ضمنه والا لا
ومع الوكيل بقبضه وتبا فيه بلا رضى الختم ولا ينزل بموت المطلوب وينزل بموت الطالب فلور عزم الوكيل

قبضه وشيخه الى الطالب حال حيا به لم يصدق بلا حجة منه ايضا

وفي الصوى وكل الدون براء لنفسه صحيح ولو دعى بقبض الدون من نفسه او من عبده ولا يبيع ماله
الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون شترىا وباعا فيبيعه من غيره ثم يشترى به منه ولا
باعه من ما ذونه او مكانه او ابنه الصغير لا يجوز وان من ابنه البالغ فعلى الخلاف وان امره الموكل
ان يبيعه من نفسه او اولاده الصغار او مع من لا يقبل شهادته فباع منهم جاز وبيعه من ابي الموكل
او ابنه او مكانه او عبده الدون او وكيل العبد باع من مولاه جاز

بزارية فركب الوكيل له

باع عبدا ثم اخذت فقال احد هما كان ملك الغير باع بلامره وقال الا حبل كان ملك الباع او باع باء
قال قول للمدعي النفاذ لانه الاصل في العقود ومدعى خلافه متناقض فان اراد مدعى عدم النفاذ
يمس صاحبه على انه لم يفر بعد البيع انه ملك غيره بلامره او امانة البرهان على اقراره لا يبيع لان الخلاف
يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد وان نفاذ على عدم الامتناع العقد لا يراى واحد باطل حقه
فان حصر الغائب واكثر الامم فقد تم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ باطل في حقه صحيح
في حق المتعاقدين وبطلان الثمن عن المشتري ويضمن الباع الثمن لصاحب العبد مثله عند علمه وعند الشا
الفسخ ماص في حق مالك العبد ايضا بزارية رسالتك في الوكيل له بالسكاح

الوكيل بشرى بغير عينة اذا اشترى ما وكل به بثلث الثمن الذي هو داخل في الوكالة ثم ادعى بعد ذلك
انه اشترى لنفسه او للموكل فان لم يكن الثمن مدفوعا اليه يصدق وان كان الثمن مدفوعا اليه فان
اصاف الشراء اليه ونقد منه فالشراء للموكل ولا يصدق الوكيل في قوله اشترى لنفسه الا ان يصدقه
الموكل وان اصاف الشراء اليه ونقد منه فغيره فكذلك الجواب والموكل ان يجتنب البيعة المتكسفة
وانه اصاف الشراء اليه ونقد منه فالشراء يقع للوكيل من حيث الظاهر حتى لا يصدق الوكيل
في انه اشترى للموكل واذا نقد مال الموكل بغيره ما ان الا ان يصدقه الموكل فيما قال وفي الاصل
رجل يشتري عبدا ويشهد ان يشترىه فله ان يصدقه وقال فلان قد رضيت ثم اراد المشتري ان يبيعه له
ذلك قالوا هذه المسئلة على ثلثة اوجه الاول ان يشهدك تقدم وفي الثانية رجل وكل رجلا
بشراى بغير عينة ووقع اليه الثمن واشترى الوكيل منه على وجه ان كان وكبلا بالشراى بانه
وراهم فاشترى بانه ورهم ويصدق الي وراهم الامر لا الى غير ما كان البهان اليه ان قال نوبت
بالدراهم التي دفعها الامر الى يصدق الوكيل ويضمن المشتراى لانه وان قال نوبت فغيره لزم الوكيل اذا
اذا قال الوكيل نوبت الشراء لنفسه وان قال نوبت الشراء لغيره كان الشراء لغيره وان كان اخذ
الشراء الى وراهم لا يكون الشراء لغيره فقد اكد من غير ذلك ولا يصدق الوكيل ان يشترى

نفسه الا اذا صدق الموكل وان كان الوكيل مضافا الى وراهم نفس كان الشراء للمنفعة
 ان شرا الموكل نقد بمك الوراهم او غيرهما وهذا اذا تنازعنا فقال الموكل اشتري لي او على العكس وقال
 الوكيل اشتري لنفسى او على العكس وان تضادنا على انه لم يجز النية قال ابو يوسف يحكم نقد الثمن
 فان كان نقد الثمن من مال الام كان الشراء للام سوار اصناف العقد الى غير ذلك وان
 براءهم مطلقه فهو على وجهين ان اشترى حالا يحكم النقذ ان نقد من وراهم الموكل فاشرا للموكل وان
 نقد من مال نفسه فالشراء له وان لم ينقد يرجع الى البيا الى الوكيل ويغير بياضه الى الكافي والى هذا
 الى وراهم مطلقه فان نواه فهو للام وان نواه لنفسه فهو لنفسه وان تكا ذبا في النية يحكم النقذ
 اجماعا وان نواه على انه يحضره نية فندى ابو يوسف يحكم النقذ كما اذا تكا ذبا عنه محمد هو للوكيل
 والوكيل بالاسم في الطعام على هذه الوجوه وان اشترى من جلا فالشراء له وان لم ينقد يرجع الى
 الى الوكيل ويغير بياضه وان اشترى من جلا فالشراء للموكل ولو اشترى على الشراء بعد ذلك للموكل
 لا يصدق الا ان يصدق الموكل وذكر شمس الائمة اكلوا في مسئلة التوكيل بالاسم جعلها على وجه
 ان اضاف الوكيل العقد لوراهم الام فالعقد للام وان نواه لنفسه وان اضاف العقد الى
 وراهم نفسه فالعقد له فان نواه للام وان عده العقد لغيره مطلقا فان تضادنا انه نواه للام
 فهو للام وان نقد وراهم نفسه بعد ذلك وان تضادنا انه نواه فهو له وان نقد وراهم الام
 بعد ذلك وان اختلفنا في النية فافزع الوكيل انه نواه لنفسه وادعى الموكل انه نواه له
 فانه ينظر ان نقد وراهم الموكل تغى العقد للموكل وان نقد وراهم نفسه تغى العقد له وان تضادنا
 على انه لم يحضره نية فعلى قول محمد العقد للموكل وعلى قول ابى يوسف يحكم النقذ وذكر بعدها
 مسئلة الوكيل بشراء الحنطة وذكر انها على التفصيل الذي ذكرناه في مسئلة السلم فيما اتفقوا
 عليه وفيما اختلفوا فيه وفي الذخيرة فمن حيث بخنا من قال ذكرنا في الحواب فيما اذا اختلفنا
 في النية قول ابى يوسف فاما على قول محمد فالسالم للموكل بلا خلاف ومن المشايخ من قال
 انها اذا تضادنا على انه لم يحضره النية ان المسئلة على الخلاف بين ابى يوسف ومحمد وانما اختلفوا
 فيما اذا اختلفنا في النية بعضهم قالوا المسئلة على الخلاف ايضا وبعضهم قالوا المسئلة على
 الوفاق وحكم النقذ بالاجماع وهو الاصح قال وبعضنا بخنا قالوا ان شرا او اذا تضادنا
 انه لم يحضره النية فالعقد للموكل اجماعا ولا يحكم النقذ وهذا لا يفرق بين مسئلة الشراء
 وبين مسئلة السلم على قول ابى يوسف

ولان الموكل خالط الوكيل بالوكل او كان غائبا فكتب اليه الكتاب فبلغه الكتاب

ثم علم ما فيه ان غل وكذا نكت لارسال اليه رسولا كائنا من كان الرسول عدلا كان
 او غير عدل حوا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا بعد ان بلغ الرسالة وتقول ان فلانا
 ارسلني اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة فانه ينفعل وان يكتب كتاب الول
 ولا ارسله الا لكونه عزله واشتره على عزله والوكيل غائب فانه لا ينفعل فان اخبره بزل
 مؤكله ابراه رجلا ان عدلان او غير عدلين او اخبره بذلك رجل واحد عدل
 انزل بالاجماع صدق الوكيل ولم يصدق اذا ظهر صدق الخبر وان كان الدرس
 اخبره واحد غير عدل فان صدقه انزل بالاجماع وان كذبه لا ينفعل وان ظهر صدق
 الخبر في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد انزل الوكيل ان ظهر صدق الخبر وان كذب
 وذلك هذا الاختلاف في الشفيع اذا اخبره بالبيع واحد غير عدل فلم يصدق ولم يطلب
 الشفيع حتى ظهر عنده صدق الخبر بطلت الشفيعه منه هما وعند ابى حنيفة هو على شفيعه
 وكذا نكت هذا الاختلاف في عبده حتى جناية في بني ادم ثم اخبر مولاه بذلك واخبره
 عدل ان عبده قد جنى فلم يصدق حتى اعتقه فلما يصير محمدا في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يصير محمدا وكذا نكت هذه الاختلاف في العبد الى ذون او اخبره واحد غير مولاه عليه
 شرح مختصر العلى وى وركب الوكالة لكسى

قوله ولو وكله بشرا مشى بعينه لا يشترى بنفسه اى لا يجوز له ذلك لانه يرمى الى التزوير
 الام من حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يمكنه ان يحضر من الموكل كدائه المدا
 والتقدير الاول بعينه عدم الجواز بمعنى عدم اكل ولذا افساه به بنى للمواج ونفسه الشايع
 بانه لا يمتد شره ونفسه وهو من سب للتقدير ان لا ولو اشتراه لنفسه ما وجب اوفى

رفع للموكل
 شرح الكبير لابن النخيم في باب الوكالة بالبيع والشراء
 اقول بل بعينه عدم صحته شرائه لنفسه لبطلان ما يؤول الى الفور كما عللوا به عدم صحته
 عزل الوكيل لنفسه بعينه الموكل وعدم صحته عزل الوصى لنفسه بعد موت الموصى او
 اقبل في حيوة عنده سح الاسلام رحمه الله

ولو احال المشتري الموكل الى وكيله به بشرط براءة المشتري لم يقع ولو احال الوكيل
 مؤكله بالثمن على المشتري محض وهى وكالة لا حوالة لانه لا شىء للوكيل على وكيله وان
 الوكيل لو منع المشتري من وقع الثمن الى مؤكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه لكن
 الدفع له صح وبما استحقنا انه يصح ابراء الوكيل وجوالة على الاملا والمثل والادون
 واقالته وحطه وتناجيد والتجوز بدون حقه عندهما ويضمن ضدا فالتنا في هذا قبل قبضه بعد

فبعضه لا يملك الخط والابراء والاقالة وبعد ما قبل بالتمس حوائج لا يبيع كما بعد الاستيفاء والكل
اذا فسني بعد ما صح لا بعد معنى المدة وبعد قبض الاجرة وبما ادعينا لا يبيع الفصح
بحرف قوله واحقون في بعضه الوكيل الى النفس

وهذا المؤلف الى ان الوكيل لو رضى بالبيع لم يملك الموكل ان يثبته. فبذلك ان شاء الزم الوكيل وقيل
ان لم يلزم الوكيل لو يملك به يملك من الموكل ولو مات الوكيل بالشر وطرف الموكل بالشر في عيب برود واداره
او وجهه والا فالموكل وكيل البيع اذا مات وظفر مشتر به عيب رده على وصي الوكيل او وارثه والا فلي الموكل
كذلك في البرازية كوجوه حنايه الى ان العترة في الذهب يقال انه العول وقد اختلفت به بعد ما احتجب
كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشياء والنظر من قسم الفوائد حكم التوكيل بالتوكيل وما فرغ على ان
الوكيل يصير في الحق ماني الكافي الحاكم ولو وكل الغير وكذا يبيح شي فباعه ثم غامه المشتري في عيبه جازفنا
في حق الموكل

وفي الخاتمة الوكيل بالشر لا يملك اداء البيع
عن العيب عند قبضه ومحمد واختلفوا في قول
الى بوضف وفي الوكيل بالشر لا يملك اداء البيع
بالشر فأتى الوكيل عليه الثمن ربعه

ولو بشرى من حوله لا عين ثمن معلوم واراد بيعه مما يجزى لم يجز بل يابى عنده هذا ما لا يابى على هذا الاصل انتهى
وهذا المؤلف الى منع بيع من نفسه بالاولى قال في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك شره لنفسه لان الواحدة
مشترا وبابا فيبيعه من غيره ثم يشر به منه وان ادركه الموكل ان يبيعه من نفسه او اولاده الصغار والذين
لا يقبل شرا ولا يبيع منهم جاز انتهى وفي سراج الوهاج لاداره بالبيع من حوله فانه يجوز اجمالا الا ان يبيعه
من نفسه او ولده الصغير او عبده ولا دين عليه فلا يجوز قطعا وان صح له الموكل انتهى وقيل بالوكيل لان
الوصي لو باع منهم بمنزل الغنة فانه يجوز وان جازا به لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي كذا في سراج
الرباع وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوفق واجرم من لا يقبل شرا ولا يبيع له لم يجز عند الجعفة
وفي المتن اذا اجر الوفق من ابنته او ابنته لم يجز عند الجعفة الا بالشر من اجر المثل كبيع الوصي ولو اجر
من نفسه يجوز لوضفه والا لا امر

وفي البرازية ولا يقبل بغيرها في مسئلة بيع الوكيل باعروا من وما تبي ثمن كان انتهى وبسنتي من اطلاق
المؤلف العرف كما في الحلاصة

منه ايضا في قوله ويبيع بغيره باقرا
الوكيل اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع البين لانه ادين اخبر عن قبضه الا فانه صحيح
لا يلزم الموكل منها بجلات الوكيل بالشر فاقض او اوقع التنازع بينه وبين موكله فالقول للموكل بالشر
بريد الزامه منها القرض فلا يلزم بقوله انتهى

منه ايضا
وقيل بالقبض لان الوكيل يبيع لا يبيع اقرا ومطلقا ومنه الوكيل بالبيع كما في الحكم كالموكل بالقبض لا يملك
البيع والصحيح عند من العقود فالوكيل يبيعه لا يباشره عقدا اخر وقيل بالتوكيل بالقبض من غير اشتراط لانه
لو وكله بالاقرا فحين ابيع بوجه محمد وعنه انه ففصل بين الطالب والمطلوب فلم يصح في البيع

كما في الهداية وفي النهاية يبيع مستثاء الاقرا في ظاهر الرواية وفي البرازية ولو وكله بالقبض فبما جاز
الا فاصح ولم يبيع الاقرا في الظاهر موصولا وفي الاقضية ومفعولا ايضا ولو وكله بغير جاز الا فاصح
صح عند محمد ولو بغير جاز الاقرا والا فاصح لا يبيع الاستثناء لعدم بقاء فروخته وقيل يبيع لثباته
انتهى فالحاصل انها على خمسة اوجه كافي الذخيرة الاول ان يوكله بالقبض فيبيع وكذا بهما الثاني ان يشرى
الاقرا فيكون وكذا بالانكحار فقط الثالث على كسب فبيعه وكذا بالاقرا فقط في ظاهر الرواية لان الموكل
ربما يبيعه الا فاصح ان كان المدعي به امانة ولو جرد الوكيل لا يبيع دعوى الرد بعده ويصح قبضه فبما جاز
الرابع ان يوكله بالقبض جاز الاقرا فيكون وكذا بهما الخامس ان يوكله بها بغير جاز الاقرا والا فاصح
ففيه اختلاف المتأخرين انتهى وفي الحلاصة ولو كان التوكيل لبيع الوكيل كبيع المستثنى الاقرا موصولا
ومفعولا لا يبيع انتهى ويصح التوكيل بالاقرا ولا يبيعه مفعولا في النهاية وفي منبته المغني اذا استثنى
اقرا فخرجه عن الوكالة منه ايضا في شرح قوله ولو اكر الوكيل بالقبض

ومنه يكون المدعي ملزما على الخصم فلا تقع دعوى التوكيل على موكله كما في المحاكمات غرضه كما في النهاية الخامس
في حكمه وهو وجوب الجواب على المدعي عليه واقتصر عليه في الكافي وزاد ان ارجح وجوبه كغيره على
شرح الكفاية لا يخفى فاول كتابه الدعوى

قوله وغزل الوكيل ان قال لو كبد غرك على ان ترضى الى شيا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك
فلا يجوز تعقيقه بالشر كذا في العيني وتعليقه يقتضي عدم صحة تعقيقه واما كونه يبطل بالشرط العائد
فلا وليس عليه من هذا وعنه في ان هذا خطأ ايضا وان غزل الوكيل ليس من هذا التعقيب وهو ما يبلل
بالشرط العائد وانما هو من قبيل الثاني وهو ما لا يبيع تعقيقه بالشرط كذا في يبطل بالشرط العائد
ولذا اقتصروا في البرازية من كتاب الوكالة على انه لا يبيع تعقيقه ولم يذكروا انه يبطل بالشرط العائد وهو كما
قد مناه في الرجعة وقد ذكر في جامع الفصولين غزل الوكيل من قسم ما لا يبيع تعقيقه ويبطل بنفسه كقول
في رواية في البرازية وتعليق غزل الوكيل بالشرط يبيع في رواية الصوري ولا يبيع في رواية الامام السعدي والكل
عليه انه لو ان الذي يبطل بالشرط العائد ما كان من باب التوكيد الزل ليس منه وهذا هو الحق فنجيب
الحاجة بالقسم الثاني وارجوا من كرم الفناح النظر بالنقل في الرجعة وغزل الوكيل موافقا لما قلناه وقيل
لان في صحة تعقيقه الفسخ اختلفا في جامع الفصولين لو قال الامير اذ انك كذا في هذا فانت معزول
ينزل بوجهه وقيل لا انتهى وسياتي في الكتاب صرحا بان غزل الفسخ مما لا يبطل بالشرط العائد
ثم اعلم ان الجرح على العبد كغزل الوكيل لا يبيع تعقيقه كذا في الخاتمة شرح الكفاية لا يخفى فاول كتابه الدعوى

اقول القسم الثاني لم يبيعه منه انه لا يبيع تعقيقه بالشرط وانما اعتبر فيه انه لا يبطل بالشرط
بالشرط العائد

سج الاسم

وفي الواقعات الحاصلة قال الكسيرة رجل اشترى بالف درهم كاشراة بانه وبن رادو عرض
 جازوله ان يرجع الي الكسيرة بالف والوكيل بالشراة بالف درهم اذا اشترى بانه وبن رادو عرض
 لا يلزم الموكل شي الترتي في خزانه المفتحين من الصرف الكسيرة اذا امر رجلا ان يقدّمه ففداه بالعين يبيع
 بالعين عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراة شرح الكسيرة لابن نجيم في باب الوكالة
 بالبيع والشراة في شرح قوله فلو اشترى بغير التفوق

قوله يرجع بالعين اقول كذا وقعت عبارة فيها رايته من نسخ خزانه المفتحين وجامع الفصول
 وصوابه بالف كما فيها رايته من بعض النسخ مجموع النوازل وقد اوجر المسئلة في هذه الكتب غابت
 الاجابة وتفصيل المسئلة على ما في واقعات الصدرة الشريفة ما ذكره في كتاب البيوع بعدالة النون
 بقوله الكسيرة من اسراء الاحرار اذا قال رجل اشترى بالف درهم كاشراة بانه وبن رادو عرض
 لانه تطلع في الفضل فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراة اذا اشترى بانه وبن رادو عرض
 ان اشترى الوكيل حقيقة والشراة بانه من الالف غير الشراة بالف مخالف امر الموكل اما هذا ليس
 بشراة بل هذا طريق التخلص وقد رضى بالتخلص بالالف فيلزم الالف كمن امر رجلا بان يقضي من ربه
 الفاقضها اكثر رجلا بالالف كذا احنا انتم ثم ذكر ما نقله عنه في الكتاب

شرح الاسلم

وفي الحاوي القدسي وان وكل رجلا ببيع عبده فباعه ففعل في جاز الوكيل جاز انتهى وفي البيعة
 الوكيل بالقبض لا يملكها بغير قبض الوكيل بالقبض لا يملكها بغير قبض حتى لو اقبله شهر او سنة
 او سنتين يجوز عندنا حنيفة وعندنا بغير قبض الى المتعارف انتهى وفي حنيفة المفتي قال بغير قبض
 رحنا فخذ هذا قبلنا جاز عند الامام وعندنا في الاقباض بغير قبض فيه انتهى شرح الكسيرة
 لابن النجيم في تفصيل الوكيل بالبيع والشراة

وطول سائر الفين ان منها ما يعني فيه بغير الفين دون الفاشش وهو في تصرف الاب والكبد
 والعروض والتكليف والمضارب ووكيل بغير اشترى بغير عبته وما يعني فيه بغيره ووجهه في تصرف
 الوكيل بالبيع وبغير اشترى بعبته والمأذون له صبيحا او عبدا والمكاتب وشريك العتق والمقاوم
 وما لا يعني فيه بغيره ووجهه في تصرف الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شراة وفي بيع رب المال
 المضاربة وفي معاينة القيد بيمينه ثم ظهرت الفين وقبضها اكثر وفيما اذا اشترى
 ماله وتصرفه من ماله بغير قبض فانه يكون من الثلث ولو بغير قبض المرفوض المستتر
 بالدين وفي بيع المرفوض من وراثته ونحوه في جامع الفصولين منه ايضا
 اقول هذا في بيع المعنوي بغير قبض في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي وفيه رواية اخرى

ان يبيع بغير قبض يجوز عندنا حنيفة وعندنا لا يجوز وقد نقل الجواز انما عن منية المفتي واما شراة
 بخلاف العود والعاوة وبغير الدراهم والدنانير بغير قبض لا يملكها بغير قبض
 اقول بين البيع والشراة فرق في شريك العتق والمقاوم فان يبيع بغير قبض جاز اتفاقا وبالشراة
 يجوز عندنا وعندنا جاز اتفاقا في شريك العتق والمقاوم لا يملكها بغير قبض لا يملكها بغير قبض
 اتفاقا شرح الاسلم رح كتاب الدعوى

وفي فتاوى رشيد الدين اذا كانت الشركة مستغفرة بالدين فثبت الدين على الوارث
 لانه خلف الميت وتسمع البيعة عليه كغيره لا يملكها بغير قبض لا يملكها بغير قبض
 لو اقرن هذا العين كان ودية عندنا في وصدة الغريم او كذبه قال قول الوارث لان قائم مقام
 المورث وهذا اذا لم يكن الشركة مستغفرة بالدين اما اذا كانت مستغفرة به واقوت الورثة بالوديعة
 لرجل فانه لا يصح دان ادعى فلان وصدة الغريم وكذبه وقال لو الميت او لولا ان ادعى هو في الالف
 لغزا الميت للمدعى الوديعة لان الشركة المستغفرة بالدين يمنع الوارث من ان يقر الوديعة
 اقرارا في ملك الغير فلا يصح ولا يملك الغريم ولانه لا يملك لهم في الشركة كغيره من استيفاء الدين
 فصول استروا شني

محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى الجارية ففعل عنده ولدا او قد كان اصل الجارية بالبيع
 وقد اتمق المشتري الام ثم ادعى البائع الولد فربما به وترو عليه ولو كان اتمق الولد ثم ادعى البائع
 فذمته باطلة هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يعلم ان العلق كان في ملك البائع او يعلم انه
 لم يكن في ملكه او في ملكه فانه يعلم ان العلق في ملكه وان اشترى جارية وطهرها بجبل
 بعد سنتين في ملكه فولدت ثم باع الولد والامام باعها فبطلت عنه فقلت عنه المشتري لا قل
 من سنة اشترى من حين الشراة فدعاها البائع بحت ومحمد بن اسحق بن العباس انه يملك دعونه
 وهم قول زفر جرحه لانه لا يباع ما فقد اعترف بانه عبده وبيعه صحيح فاذا ادعاه فقد تناقض كلامه و
 التناقض بين الدعوى والسبب بغيره وعمره وجه الاسحق ان اتصال العلق في ملكه
 الان لا يوجب له ولاية الدعوة لانها انما شملت في الملك وولاية الدعوة عبارة عن حق الاكل
 النقص فلا يملكه اعترافه ما يملك النقص وهو السبب والولاية عاقيم الولاية وثبتت حق الدعوة
 بهذه الحكمة ان المرفوض اذا اقر جارية بغير قبض له ولد وله في ملكه انما ام ولد وله الولاية
 ثم مات من مرضه انها تفتق في جميع المال بمنزلة ما لو ثبت الحق بالبيعة ولو لم يكن له ولد
 ولدت بعلق في ملكه عتقت من الثلث فاما الثلث فليس فلامره به لانه ارضى وهو العلق من ماله وثلث
 عفوها حق من الامور الا ترى ان من فعل امراته ثم اقامت بينة انما يملكها بغير قبض

كتاب الدعوى

فثبت ولم يبطل النكاح ان ايقاع الثالث اذ خلق لان الزوج ينفذ ذلك من غير علم منه وكذلك
عبد كاتبه مولاه ثم اتهم ببنية ان مولاه اعتقه قبل الكفاية فثبت ببنية وبطلت الكفاية ولم يفسد النكاح
لما قلنا من خفاء الاعراف واد العلق اخفى من ذلك فاعذر فيه اولى فاذا صحت الدعوى صار الولد حراً والام
ام ولد وبطل البيع وروى ذلك على البائع وروى الثمن فان كانت جارية بولد لسنة اشهر فصاعدا
ولا قبل من سنتين لم يصح وعوه البائع الا بقصد من المشتري لان العلق هنا امر مشكوك ان في ملك
البائع ام لا فلا يثبت ذلك الا بقصد من المشتري فاذا كذب لم يثبت وان صدق ثبت وصار بنية
السنة الاولى في ان البيع يبطل ويكون الولد حراً والام ام ولد وان جارت به لاكثر من سنتين البيع
لم يصح وعوه البائع الا بقصد من المشتري وعند القصد من البائع ويجوز على الاستبداد بالنكاح لان
لان الولد لا يثبت في بطن الام اكثر من سنتين فلا يثبت العلق في ملك البائع وان صدق المشتري فلا
العتق وحق العتق ولا يبطل البيع فان كان المشتري في الفصل الاول اعني لام لم يبطل وعوه البائع
لان الولد محل الدعوة وهو الاصل في استحسان النسب والام تابعة لابي اياه هو الاصل في النسبة
والام تنسب الى المولود وانه هو المستوجب للحرية والام لا يستوجب الا الحن فاذا ثبت الدعوى راد الولد
حراً وبطل البيع فيه بجهته من الثمن ولم ينقض اعناق الام لان نفق حقيقه الاعناق محض الاعناق لا
قصد ولا ضرورة اليه لان اثبات نسب الولد وانما ثبت حرمته تستغنى عن ذلك الا يرى ان
ولد المفور جعل حراً من الاصل والام امة مع ذلك وذلك لما قلنا من النعنية فان كان
المشتري اعنى الولد دون الام لم يصح وعوه البائع لان الولد هو الاصل وقد صرح به ما بين
الدعوة وهو الاعناق وانما كان ما قبل لان الحن اثبات لا مانع حتى مانع حتى الدعوى
باعتبار العلق في ملكه وحق الدعوة لا يثبت بالنقض وذلك من الحريم وقد عارضه حنفية
الحريم فسقط اعتبار الحن بمقتضى الحقيقة ولم يعتبر فيم الام لما قلنا انها تابعة

من شريح الجامع الصغير لشيخ الاسلام البردوي

واذا صحت الدعوة وثبت النسب براد الولد على البائع لانه ظهر انه كان حراً وعلى البائع حقه
الولد من الثمن براد على المشتري لان الولد كان موجوداً في البطن وقت البيع والانتقال صار
مقصوداً وان كان له حظ من الثمن ولا يصير اجارية ام ولد للبائع لان المشتري حين اعنى الام
نفقة ايمانه لقيم الملك له من حيث الظاهر وثبت له الولد وانه لا يخلو النقص ولو جعلنا
الاجارية ام ولد للبائع يبطل بيع الاجارية فيبطل اعناق المشتري ويبطل ولاؤه وذلك مستنع
وليس من ضرورة ثبوت النسب الولد وصحته ان يصير اجارية ام ولد كما في ولد المفور واذا
لم يبطل بيع الاجارية لا يحجب البائع وكل الثمن بل يحجب عليه روحه الولد ومن الشايخ من قال

على قول ابي حنيفة يسر وكل الثمن لان ام الولد لا قيمة لها في قوله وهذا قول بخلاف الرواية وكيف
يسر وكل الثمن والبيع لم يبطل في اجارية حتى لم يبطل اعناق المشتري
من شريح الجامع الصغير لشيخ الاسلام

وكذا ذكر شريح الا انه خرج من شريح الجامع الصغير معللاً بهذه العلة ولم يذكر في قول ابي حنيفة الا انه قد
غلط الا بقا في نفق هذه المسئلة لدرجته باب مناع البيت
واذا اختلف الزوجان في مناع البيت فما كان من باب النكاح فهو للمرأة وما كان من باب النكاح
فهو للزوج وما كان يصح للرجل ان يملكه فهو للرجل وانما في الطلاق والفرقة فهو
للرجل لانه هو الشاؤ وقال محمد رحمه ما كان للرجل والنكاح فهو للرجل وانما في الطلاق والفرقة فهو
للرجل للمرأة من مناع البيت اولى ما يجيزه مثله وما بقي فهو للرجل وقال ابن ابي ليلى انما مات
الرجل اطلق مناع البيت كله للرجل الا الدرع وما اشبهه من خمار وشبهه ولا احفظ في رواية ابي
قوله في مناع النكاح وانما وجدته في رواية ابي حفص وما كان من سلع او اجنية او فلسفة او مونيخ
ومسطقة او طبلي او سداويل او عمامة او مصحف او فرس او بزودون فهو للرجل وما كان من
درع او خمار او ربة او جرد او بطة او قبة او نابوت او سرير او صندوق او صلي فهو للمرأة والنزل
للارجل والمرأة والحاقوم والعبيد والاشاة ومنط البيت يدانكون للرجل والرجال وما يكون من سلع
التجارة والرجل مودع بملك التجارة فهو للرجل والحيث المحشوة الغراوية الحرفي للرجل وانما
لست المسببة والركانة والمعلم مما يكون للرجل والنساء والعتق ائمة والابل والبقر
يكون للرجل والنساء وان كان احدهما حراً والاخر مملوكا او مملوكا فاما مناع المحرمات ايهما
كان فان كان احدهما مملوكا والكافر في ذلك سواء فحقه الكافي للحاكم الشهيد
والرقيق والمنزل والعقار والموتى والنقود كالفرس
كما في سئل له

ولو تزوجت امة بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسنة اشهر فادعاه الزوج والمولى له
فهو ابن الزوج ويعيش بدعوه المولى وذلك ام ولد رجلى تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج
فجاءت بولد لسنة اشهر فادعاه او نفيها او ادعاه احدهما ونفيها الا حرم فهو ابن الزوج محكم
حال وكذلك رجلى تزوج امة بغير اذنه فولدت كما قلنا للنساء فادعاه الزوج والمولى
فحقه الكافي للحاكم الشهيد

ولو تزوجت امة بغير اذنه ثم ولدت لسنة اشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج لان النكاح الصحيح
عنه انفصاله قول به في حكم النسب كالكافي الصحيح فكل ان هناك ثبت النسب من الزوج والمولى

فكذلك هنا لا تری ان النسب ثبت بفراش النكاح على زوج لا يثبت بغيره فثبت ان النكاح
او جازا بخلاف ملك البهمن وكيفية يثبت بدعوة المولى لانه صار مقربا وكذا كذا ام ولد رجل تحت
بغير اذنه ووجبل بها الزوج فجاءت بولد ستة اشهر فادعاه او نفيها او نكحها احداهما او دعاه
الاخر فتوا بن الزوج على كل حال لان فراش النكاح وان كان فاسدا فهو اقوى من ملك
على ما بينا وكذلك لو تزوج امه ابنه بغير اذنه فولدت فادعاه الزوج فلو لمولى فتوا بن الزوج لما له
عليه من فراش النكاح وهو اقوى من اثبات النسب من فراش الملك ويكون الولد حرا لا قرار
المولى بحريته والله اعلم

مبسوط السرخسي

قال ولو تزوجت امه بغير اذنه وادخل بها الزوج ثم ولدت ستة اشهر فادعاه الزوج والمولى فتوا
ابن الزوج ويعتق بدعوة المولى لان النكاح وان كانت فاسدا فهو اقوى من ثبوت النسب بالنكاح
الجاز وكذا كذا ام ولد تزوجت بغير اذنه مولا فادخل بها الزوج فجاءت بولد ستة اشهر فادعاه
او نفيها او دعاه احداهما او نكحها الاخر فتوا بن الزوج على كل حال لان النسب ثبت بالنكاح الفاسد
من غير دعوه كما ثبت في النكاح الجاز الا ان النسب لا يثبت الا باللعان لا بغيره لان النسب
في فراش الزوج لا يثبت الا باللعان ولا لعان في النكاح لان اللعان شرع بين الزوجين ولا حصة
بينهما وكذلك رجل تزوج امه ابنه بغير اذنه فولدت لما تملك له النسب فادعاه الزوج والمولى كان

مبسوط

ابن الزوج لما ذكرنا والله اعلم
قال فانما يثبت في فراش الدعوى من كتاب الدعوى والبيات رجل ادعى على رجل النكاح فقال
منها ثمن متاع قد قبضه وخمس مائة ثمن عبد قد قبضه وجاءت احدى من فاشدها على خنثى
ثمن عبد قد قبضه والاخر على خنثى مائة ثمن متاع قد قبضه جازتها ونها فقبضت المدعى بالف وان لم يكن على كل
خنثى مائة الاشهاد وشاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب اقول الظاهر ان خنثى البينة
فيها اذا شهد واحد على الف من خنثى مائة منها ثمن عبد والاخر على الف من خنثى مائة منها ثمن متاع قد قبضه
ولم يكن على كل خنثى مائة بسبب محسن الاشهاد وشاهد واحد وبشهادة الفرد لم يثبت السبب بغير
الدليل المطلق لكن عبارة الكتاب فاحظه عن افادة هذا المعنى ولو اجرى على ظاهره لم نفع

شيخ الاسلام رحمه

في برهن ان له برهن خصه ان شهاده اذعه بطل بينة المدعى ان ادعى دارا اني شريته من ابني
فوالله ان ملك ابني اليوم مودة ومات وترك ميراثا لي لا تقبل بيته لانهم شهدوا باستصحاب الحال
والدعوى ثبت الزوال او دعاه ميراثا عن ابني فقال واليه كان ملكا فلان اخر ما به مني لا يسمع
لان الدار لو كان يملك بالبرهان ان ملكي لا يندفع ودعوى المدعى كذا من ينفق الملك فبه ادعى رثا

فبرهن المدعى عليه ان مورثة اقران المدعى ليس له وطو ملك المدعى عليه او على اقران الوارث قبل
موت مورثه او بعده لم يكن لابيها او على اقران اباها مات والدار ليست له كان كله دفعا
ولو شهدوا ان الوارث اقران ليس له كان دفعا لا لو شهدوا ان الوارث اقران ليس له لانه
ومسبه لي او باه مني في صوته ثم برهن المدعى عليه ان مورث المدعى اقران ملكي فهذا دفع ولو لم يقبل
وانا اقران ليس له بيه صدقة وقيل لم يقبله لا يكون دفعا والا اول صحيح يصح الاقرار بدون الجحد
المقر له لكنه يبطل بغيره ادعاه اقران عن ابني فبرهن خصه ان اباك باعه من فلان في صحته وانما
من فلان قبل لا يبيع هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يبيع وهو الاصح

من جامع الفتاوى

ادعى عليه شراء عبده فانكر فبرهن عليه رده بالعيب لبيع لانه صار مكره باني النكاح بالبيع فارتفع
التناقض بغيره بغير الشراء كما ارتفع بغيره بغير النكاح او على عبده فبرهن رده فقال الزوج كانت
ابراثنى عنه فبرهن الوارث على اقراره بالمر بعد موتها تقبل ويبطل الدفع ولا خفاء ان الزوج لو
فقال علمت بعد الاقرار انها بنتي ان يقبل لامراتها يستبدها بالابراء وقد نقر ان دفع الدفع انه نقر
رده تقبل في المختار

الوجه للبرهان

كان الزوج يتصرف في اموال زوجته فانت المرأة وزعم ورثتها ان تصرفه كان بلا اذنها فادعى
بشهادة الظاهر له زعم الوارث ان الربة كانت في المرض وادعى الموقوف له الجبة
كانت في الصحة فالقول للمدعى الصحة ولو قال بعته في صغري وقال لابل بعته في الكبر فالقول للمدعى
الصغر والبينة للمدعى الكبر لانه العارض ادعى ان الوصي باع التركة بالغبن وزعم الوصي ان
البيع بالعدل فالقول قول الوصي لتسكه بالاصل ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل
والوصي بعد بطله على انه بالغبن فبرهن بينة المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على ان
مشت القلة اعني الغبن اولى

الوجه للبرهان

قال ولو ان ادعى اعادة لها في البروز وقد رثتها البهمن قال ما كنت ان كان الحق قال
استحضرت الى المسجد فان كانت لا يخرج احضرت ليلدا وان كان شينا بسيرا حلفت بغيرها
وانما ذلك على قدر الحال والمال وهو اجتهاد وقال ابو حنيفة رحمه شخنة البهمن كيف كان
ويفرق بين المرأة والرجل ومضى على القياس وقال ابو يوسف ومحمد يثبت النكاح من غيرهما
في بيته فان ذلك سترها

نفق في الدعوى

رجل ادعى على اخوانه جري بيني وبينك مصالحة شرعية صحته على عرض كذا فاني ادعيت عليك
فانهم البينة على الصلح الصحيح وانهم المدعى عليه البينة على الصلح الصحيح فقبول

لا يثبت له المصلحة واليجاب المال ويدعى الغيبا وتا فيه معنى او غرضه من الفاعل ونفى وجوب
المال ونفى المصلحة كما لا تقبل البينة على النفي من جواهر الفتاوى
رجل ادعى على اخر من ارضه فارغته وادعى الساخر انه استاجر وكانت مزرعة ولا بينة لها
قال قول قول الموجول ان الساخر اجبر لما شرع منه الا بارة كان ذلك اعترافا منه بالهبة
فلا يسمع دعواه على خلاف ما اعترف بصحته وان اقام بينة يكون بينة الساخر اولى لانها
ثبتت كون الارض في يد المالك حالة العقد وبعد الاقام فادام مزرعة من جهة كان ذلك
في يده فكانه اقام البينة على استرداده من يده بعد العقد فتقبل بينة

من جواهر الفتاوى

المصلحة عن الاستا بعد دعوى فائدة لا تقع ولا بد ان تكون صحيحة لان المدعى باخذ ما باخذ
في حق نفسه بل لا يعمد عراو عمن يادعى فلا بد من صحة الدعوى حتى تكون ثابتا في حقه فيجوز له
اخذ ذلك وقال لما سئل عن صحة محضه ذكر فيه ادعى فلان على فلان مالا معلوما وان صاحبه
على كذا او قال في اخوة واربعة من جميع الدعوى ان المصلحة غير صحيحة لان اجهل المال الذي كان
الدعوى فيه فقال ادعى مالا معلوما وصالح على ذلك فلا بد من بيان ذلك المال ليتبين
انه مثل مال المصلحة او اكثر منه او اقل وهو من جنس او من صنف جنس وحل هو من جنس
فيه التقابض ام لا فلا يمكن القول بصحة على الاطلاق هذه الاحتمالات كمن البراءة صحيحة حيث
ابرا عن جميع دعواه وبه وخصه ما نه مسج

من جواهر الفتاوى

قال في قدر من العيب بين مقداره ونوعه وصفته ولم يبين لونه فقال شرط ان يبين كان
لعل سيد وكذا انكور حرمي سيد وسخ قال حقه بارة جارة بارة بوم شوى ترا قبل
بكذا لا يقع لبراءة الدعوى قال في الدعوى القبيصة السراويل قال لا يقع لانه لم يذكره وانه وزنه
مزد بياكلان ادعى مالين وقد بين احداهما على وجه معلوم ولم يبين الاخر وحده الشهود على ذلك
لا يغني مالين لانها شراوة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها ولو شهد الشهود على المال
المعلوم صح لان الدعوى والشراوة اتفقا غير ان في الدعوى كانت زيادة لم يثبت
وفي كسيفت الدعوى شهد فلان بشراوة نفقة ونفقة الدعوى وشهد فلان وفلان على شراوة
فلان بشراوة الشراوة على الشراوة ولم يذكر الكسيفت ذلك والفاظها قال العقل ما وقع

منه ايضا

مراحم هو ابن خمسة عشر سنة انه باع شيا وسد ثم ادعى بعد اربع سنين انه لم يكن بالعاقد
البيع يسمع عند ابي حنيفة والقول قوله انه لم يكن بالعاقد عند ابي يوسف ومحمد لا يسمع ويخلفه انك

ما يثبت

ما يثبت في حالة البلوغ

منه ايضا

او مراحم يبيع او غيره وقال انه بالغ ثم ادعى حوا و غيره بفسد المصلحة كونه غير بالغ قال صح قول القضي
بشرط ان يكون ثلثة عشر سنة لان اقل من ذلك ما ورد في حكم القصر المحمود السمرقندي ان مراحم او
في مجيب بالبلوغ في دعوى كانت له وعليه فقال القصر بالغ ابلغت فسكت فقال لا بد من البيان
فقال بالاحتكام فقال القصر ما رايت بعد ما استيقظت فقال الماد فقال اي ما فان يختلف
قال المني فقال وما المني فقال اب مردان كره زنا زوى بود فقال على من اجتمعت على ابن ادعى
بنت ارمات فقال على ابن فاستجيب الغلام فقال القصر لا بد من الاستقصا فقد يلحق الصغيرة الا اذا
بالبيع من غير حفيظة وجدت منه قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط وانما تقبل قوله بغير هذا

هذا التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيض منه ايضا

قال شيخ الاسلام على الدين عالم العلماء والسرقة كسئل عن رجل ادعى على اخر حمارا وادعى
البينة ان هذا الحمار له قد سرق منه سنة فادعى المدعى عليه ان هذا الحمار في يده منذ سنة لا يبيع
وهذا فقال ان الملك ثبت له بقصبة البينة لا بفعل فلو ثبت بالقبول يكون هذا قبولا على النفي وذلك
لا يجوز قبل له البند وليس الملك في الحال اما لا يدل على الملك في الماضي والبينة تقيده الملك مستندا
الزمان فيكون شراوة على الاثبات قال الشراوة على الملك في الماضي ليس بمقصود ولا لا ينتفع
بالملك في الماضي ليس بمقصود ولا لا ينتفع بما واما المقصود منه الانتفاع في الحال والمستقبل وذلك
ثابت فلا يسمع ثم قال وجدت فتوى شيخ الاسلام ثمس الائمة ابى بكر السرخسي وقرانه لا يكون دفعا

منه ايضا

رجل ادعى على اخر حقا وصالحه على ونا فيه مصلحا وادعى البينة على ذلك والمدعى عليه صالح مصلحا فادعى
وامام البينة او كان على النكاح على الدارين يعني به بالف وهذا الجالف المذكور في الباب ان في دول
المذكور في الباب الثالث قال الامام فخر الدين محمد بن محمود القفطي بسجيتا لما سئل عن ادعى على اخر
ثم قال ان سر من دعوى برخصتم او قال راكروم لا يبطل حقه بهذه الا انظروا لان هذه الالفاظ عبارة
عن نكرته ودعوى لعني بن دعوى بخواجه كرون وبلا عراض من الدعوى لا يبطل الحق وقد مر المسند في
الكتاب الثامن من الكش ادعى على رجل لا عند القصر ولم يذكر ولم يقر قال ابراهيم المدعى عن هذه الدعوى على
من يجب اليه من كسيفت البينة قال فان كان المدعى اقام البينة على دعواه استخلف على البراءة وان لم يكن له
بينة يخلف المدعى عليه فان حلف برئ وان كحل كحل المدعى على البراءة هذا قول المتقدمين وقالوا لم يسمع

بعضنا اخر من ونول المتقدمين حسن فتاوى الفضلي

فان قامت بل يغني بالكل من البينة في النعمة كالا ما بين او ادعى الرواد الهلاك خلف فتكلم عن البيان

منه ايضا

الكتاب

في مال الميت كما قد مناه قلت اما اول قسم كما في القضية واما الثانية فلم اراه من غير الكثرة
لابن بنهم في شرح قوله فمضى له انه يكل
وذكر في الجامع اذا اقام البينة على الذي في يده ان فلانا اعطاه وهدى بكمه وانما الذي في يده البينة انه
لغيره الغائب او وعده عبده فانه يقضي بالعقوبة فان قدم فلان الغائب وادام البينة لا تقبل بينة والعقوبة
اولى ولو اقامت الجارية البينة على رجل انها ملكه اعترفوا وادام الاصل البينة انه اغتصبها الذي فريده كالمهر في
ما سلك في كتاب الدعوى

ما دامت جبالا دعوى لي سمكت يكون ابراء لانه اسقاط والاستسقاط لا يتوقف حتى لو قال ابراء كنت
لا تصح الدعوى بعد ما اصبحت قال الدينون لرب الدين تركت الاصل لك هل عليه من الدين
من البراءة

واذا جلت الالة عند رجل ثم باعها وتبعها فماتت بولد لا فماتت من ستة اشهر فادعاه البائع
النسب منه فمضى بانها ام ولد له وولد باحر الاصل وعليه رد المسمى على المشتري عندنا حتى ان ادعى
القبيل لا يثبت النسب منه اذا لم يصدقه المشتري وبه اخذ فروان في وجه القياس ان البيع
مناقص في كلامه ساق في نقص عام وهو البيع فلا يقبل قوله كما لو قال كنت اغتصبها او بعتها فقبل
قبل ان ابيعها وهذا لان اقداره على بيعها اقرار منه بانها البت بام ولد له
من سوط الخصم

ثم اعلم انه كثر منتم في بعض صور التحليف كذا في البيه خصوصاً في تحليفه على بيع الميت فانها
نفس الحق في الاستحقاق الى اربعة قولهم في كتاب الامانة ان البيه بذكر بذكر حرز العطف مع لا قوله
لا اكل طعاما ولا شربا ومع قولهم في تحليف البيه يجب الا حذر اعز العطف لان الواجبين
واحدة فادعطف صارت امانا ولم ادعته جوا بل ولا من توقف له وقد ظهر لي في الجمع
شرح الكثرة لابن بنهم في كتاب الدعوى في باب التحالف

اقول بظن في جوابه ظاهر لا يحتاج الى التعرض لان المحلوف عليه في بعض صور التحليف التي كثر لا فيها
مستعد فلا يمنع فيها كذا البيه بخلاف ما قالوه في تحليف البيه من وجوب الا حذر اعز العطف
لان ذلك فيما اذا ازم بعد البيه مع كون المحلوف عليه واحدا
رجل مات فادعى بعض الورثة لابيهم على رجل وبنات خلفه خلف ثم حضر وارث آخر ليس في ان خلف
لان الوارث فام مقام المورث والمورث لا يخلف الا دونه رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا لا يستهلك
قال القاضي ابو جعفر ليس ان يذهب بالبينة الى باب القضي بغير اذن المولى لا يقبل من شغل البينة خذ
المولى في ملك الساعه ولكن لو وجد في رجل القضي كان له ان يخلفه رجل ادعى على ميت وبنات خلفه

وارث واحد فام كما قد مناه قلت اما اول قسم كما في القضية واما الثانية فلم اراه من غير الكثرة
لابن بنهم في شرح قوله فمضى له انه يكل
وذكر في الجامع اذا اقام البينة على الذي في يده ان فلانا اعطاه وهدى بكمه وانما الذي في يده البينة انه
لغيره الغائب او وعده عبده فانه يقضي بالعقوبة فان قدم فلان الغائب وادام البينة لا تقبل بينة والعقوبة
اولى ولو اقامت الجارية البينة على رجل انها ملكه اعترفوا وادام الاصل البينة انه اغتصبها الذي فريده كالمهر في
ما سلك في كتاب الدعوى

ما دامت جبالا دعوى لي سمكت يكون ابراء لانه اسقاط والاستسقاط لا يتوقف حتى لو قال ابراء كنت
لا تصح الدعوى بعد ما اصبحت قال الدينون لرب الدين تركت الاصل لك هل عليه من الدين
من البراءة

واذا جلت الالة عند رجل ثم باعها وتبعها فماتت بولد لا فماتت من ستة اشهر فادعاه البائع
النسب منه فمضى بانها ام ولد له وولد باحر الاصل وعليه رد المسمى على المشتري عندنا حتى ان ادعى
القبيل لا يثبت النسب منه اذا لم يصدقه المشتري وبه اخذ فروان في وجه القياس ان البيع
مناقص في كلامه ساق في نقص عام وهو البيع فلا يقبل قوله كما لو قال كنت اغتصبها او بعتها فقبل
قبل ان ابيعها وهذا لان اقداره على بيعها اقرار منه بانها البت بام ولد له
من سوط الخصم

ثم اعلم انه كثر منتم في بعض صور التحليف كذا في البيه خصوصاً في تحليفه على بيع الميت فانها
نفس الحق في الاستحقاق الى اربعة قولهم في كتاب الامانة ان البيه بذكر بذكر حرز العطف مع لا قوله
لا اكل طعاما ولا شربا ومع قولهم في تحليف البيه يجب الا حذر اعز العطف لان الواجبين
واحدة فادعطف صارت امانا ولم ادعته جوا بل ولا من توقف له وقد ظهر لي في الجمع
شرح الكثرة لابن بنهم في كتاب الدعوى في باب التحالف

اقول بظن في جوابه ظاهر لا يحتاج الى التعرض لان المحلوف عليه في بعض صور التحليف التي كثر لا فيها
مستعد فلا يمنع فيها كذا البيه بخلاف ما قالوه في تحليف البيه من وجوب الا حذر اعز العطف
لان ذلك فيما اذا ازم بعد البيه مع كون المحلوف عليه واحدا
رجل مات فادعى بعض الورثة لابيهم على رجل وبنات خلفه خلف ثم حضر وارث آخر ليس في ان خلف
لان الوارث فام مقام المورث والمورث لا يخلف الا دونه رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا لا يستهلك
قال القاضي ابو جعفر ليس ان يذهب بالبينة الى باب القضي بغير اذن المولى لا يقبل من شغل البينة خذ
المولى في ملك الساعه ولكن لو وجد في رجل القضي كان له ان يخلفه رجل ادعى على ميت وبنات خلفه

يقبل اذا التناقض يمنع الدعوى والدعوى ليس بشرط البينة الوقت او الوقت حقه كما والوقت
بالقوة فلا يجب فيه الدعوى كسنة الطلاق وعقن الالة الا انه لو كان الموقوف عليه موصيا ولم يشأ
لا يعطى من الغلة شيئا ويصرف جميع الغلة الى الفقراء او البينة قبلت بحق الفقراء فلا يظهر حكمها
الا في موضعين اثنين ان بعض الجواب لو كان الوقت على قوم باع منهم لا يقبل البينة بلاد دعوى
وكانا ولو على مسجد او على فقرا او فقير عندهما لا عند البينة وكذا في هذا التفصيل وقال بهذا الفصل
الامام الفاضل وهو الحق رفس قال بعضهم لم يجز بيع الوقف لمسجد او لمسجد او لا يصح باع ثم ادعى
انه كانت ملك فلان لا يسمع ولو باع فانه ادعى انه كان حرا لا يسمع وبعضهم قالوا لا يسمع
على هذا ولو باع اذ ادعى انه حر ما قبل ان باعها يسمع ولو شهد ا على باعها بخبر ما قبل معرفته
ويقبل البيع لا لو عدا لم يدع العبد ولو صرحا فانه ادعى ان حر باعها فقبل بيده وطلب منه يسمع
لان دعوى الدين حقيقة لانه يدعى ان بيع الحر لم يجز فيما قبله ومن لا يثبت ان
يرحم من باع اذ وقعه قبل البيع يقبل ويبطل البيع وليس للمشتري حبس البيع بثمنه ولو لا بئنه له فيقول
للمشتري وفيه لو برهن المشتري انه كان وقتا على كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما لم يدر لا يسمع
في دعوى الواقعية على الموقوف عليه اقول الوقف فعل غير المشتري وهو مستقل به فهو ما يجزى فيثبت
ان يقبل في طلاق وقتا في قوله ليس بغيره لا يقبل لان المشتري برهنه في نفسه يسمع ودعواه كافي في الحر
جامع الفصول من في الاصل الثالث عشر

قال غيره انفق من عيالا وانفق في بناء واري وليس منها خط ولم يذكر الرجوع فانفق المأمور قال
قال الامام السرخسي يرجع على الامر وقال الامام حوازم يرجع بغير شرط والمأمور بفضا والدين
اذا قضى دين الامر يرجع على الامر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد وحسب
من الفتاوى القاعده في قبيل كتاب الصدم

وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي عن رجل اشترى على رجل البينة اذ اقر
بكذا طابعا واهم المدعى في ذلك بئنه ان اقراره في ذلك كان اقرارا على كونه وفي البينة المدعى
قال نعم وبئنه الاكراه اولى بالقبول لان بئنه الاكراه ثبت خلاف الظاهر قبل له ان البينة
على الالابات اولى من البينة على النفي وبئنه الطوع تثبت الدين وبئنه الاكراه نافذة الدين
قال فان كان كذلك الا انه ثبت الزيادة من حيث الظاهر اولى وان كان في المعنى بخلاف
وعلى هذا ما امكننا في المارة وقد ذكر محمد في المارة غير انها اثبات الزيادة صورة
وان كان فيها ان والعقد معنى فمن قبلها اذا ادعى احد المتعاقدين انه شرط له النصف
وزيادة وادعى الاخر انه شرط له النصف واما على ذلك بئنه فالبينة بئنه مدعى الزيادة

ويثبت

ويثبت بدف والمارة واعتبر اثبات الزيادة من حيث الصورة كذا احسننا
فيحط برأى من الاكراه

وظاهر كلام المؤلف انه لا يخلف مع وجود البرهان قلت الا في مسائل الاولي تخلف
مدعى الدين على الميت اذا برهن تخلف كما وصفتا وهي في الخمسة ولا خصوصية لمدعى الدين
بل في كل موضع يدعى حق في الزكاة وابئنه بالبينة فانه يخلف من غير خصم انه ما استوفى حقه
وهو مشر حقوق الله تعالى بخلفه من غير دعوى كذا في الدوا الجنية ولم ار حكم من ادعى انه لم يثبت
وبئنه وبرهن على تخلف ويثبت ان يخلف احتياط الثانية المستحق للبيع بالبينة للمشتري على تخلفه
بالله ما باع ولا وجه ولا تصديق به ولا خرجت العين عنه ملكه بوجه من الوجوه كما في جامع
الفصولين من نفس الاستحقاق ان لا تخلف مدعى الابن مع البينة بالله انه باقى على ملكه
الا لان لم يخرج بيع وجهته كما في ابان فخرج القدر من شرح الكثرة لابن نجيم في قوله والاحكام
اقول بل الظاهر هنا انه لا يخلف لانه لم يبق حاجة الى اليقين بعد البرهان بخلاف
غيره من المسائل فان الحاجة فيها باعتبار انه لا يندفع بالبينة احتمال الاستيفاء بعد تحقق اصل
الدين في الاولي واحتمال الخروج عن ملكه بوجه من الوجوه بعد تحقق كونه مستحقا للبيع او
الابق في الثانية والثالثة فاحتج الى اليقين لدفع ذلك الاحتمال ليتحقق بقاءه في ملكه حالا
فيحكم له به واما هنا فلم يثبت احتمال معذبه شرعا بعد البرهان والارغام ان لا يكون البينة مستغنية
بنفسه فلو حلف هنا لكان التخلف على نفس ما ثبت بالبينة ويعربد له نظير في الشرع وتوطين
الاحتياط بخلاف التخلف في غيره فان التخلف فيها ليس على نفس ما ثبت بالبينة بل لدفع الآثار
كما في قوله

وفي خزائن المفتين كافي المسئلة وزاد فلو حلفه القاضي بالطلاق فيشكل ونفى بالمال لا ينفذ فغناه
على قول الاكثر انتهى وظاهره انه مفرغ على قول الاكثر من انه لا تخلف بها فلا اعتبار فيكون
عنه ما واه من قال لا تخلف بها فيغير نكوله ويقضى به لان التخلف بها لاجار النكول فيقضى به
والا فلما فائدة وظاهر كلام الشافعي خلافه من شرح الكثرة لابن نجيم في شرح قوله واليدين

بل لا يعتبر عند الكفر وعدم الفائدة ما استدل به على عدم الجواز

ولو مات رجل فاخذ رجل ماله وادعى انه وارثه ليس للآخر ان يمنع منه اذ لم يجزهم احوالان
القضى لا يدري ان البينة المال او غيره وهو يدعى انه له ولا مانع عنه فلا يغير من له فان حجه
استند القاضي البينة لانه لا يدري ان كان مدعيا فعليه البينة وباقه التدقيق

من البدائع من باب الولا

ولم يجد

وفي الخاتمة لو اختلفا في متاع النساء واما ما بينة بقضي للزوج اطلاق الزوجين فشمس المسكين
والسلم والذمينة والحرين والمكاتبين كما في البدائع والزوجين الكبيرين والصغيرين
او اكان الصغير يجامع كافي خزانة الاكل واما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فباني ذل
اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفقرة كافي النكاح وما اذا كان البيت مملوكا او لا
خاصة لان العبرة للملك كافي البدائع وفي الفينة من باب ما يتعلق بجهة البناء
افترقا وفي بينهما جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكن ثم ادعاهما
فالقول له لان به كانت ثابتة ولم يوجد المزل انتهى وبه علم ان سكوت الزوج عند نقلها
ما يصح لها لا يبطل دعواه وفي البدائع هذا كله اذا تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان
اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فكذلك
الانتقال الا بالبيعة انتهى وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الخاتمة ولا يخفى انه لو جرح
على شراؤه كان كافرا باشراؤه منه فلا بد من بيعة على الانتقال اليها منه بهن وخلاف ذلك
ولا يكون استمناعها بمشربيه ورمها بذلك وليد على انه ملكها فكذلك كنفهم النساء اليوم
وقد اقبلت بذلك مرارا وتبدا بخلت الزوجين للاحضار عن اختلاف متاع الزوج و
فان متاع النساء على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهما في بيت
على حدة فما في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على وجهها على وجهها وبشرك بعضهن مع بعض
كذا في خزانة الاكل والخاتمة وللأحضار عن اختلاف الاب مع بنته في جها زنا وقد بيناه في
النكاح ومصلحة ان المعنى به ان العرف ان كان ستم ان الاب يجزئها مملوكا لا عارية فان
لها ولورثتها من بعده وان كان العرف مشتمل كعرف مصر فالقول للاب ولورثته من بعده
وللاحضار عن اختلاف الاب وابنه فيما في البيت قال في خزانة الاكل قال ابو يوسف اذا كان
الاب في عيال الابن في بيته فالمتاع كله للابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله
فمتاع البيت للاب انتهى ثم قال قال محمد رحمه رجل زوج بنته وطي وحسه في داره وعياله
ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وبه ولهم ما عليهم من الشباب انتهى وفيهم
في الخاتمة بما قاله ابو يوسف وللأحضار عن سكك وعطار اختلفا في الة الاساكفة او
او الة العطارين وهو في ايديهما فانه بقضي بهما بينهما ولا ينظر الى ما يصح لاحدهما لانه قد خذ
لنفسه او للبيع فلا يصح مرجح وللأحضار عما اذا اختلف الموهج والمستاجر في متاع البيت
فان القول فيه للمستاجر كقول البيت مضافا اليه بالسكنى وما في شرح الزمعي وللأحضار
عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في بيتهما فانها كالاجنبيين يقسم بينهما

قوله

قوله وله فيما يصلح لها اي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لانه المرأة ونحوه في بدائع
والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يقتضيه فانها يعارضه ظاهرا أقوى منه ولا فرق بينهما
اذا كان الاختلاف حال قيام النكاح او بعده وقوت الفقرة وما يصلح لها الفرش والاشياء
والاواني والرقائق والمزل والعقار والمواشي والنقود كذا في النكاح وبه علم ان البيت
للزوج الا ان يكون لها بيعة وعراه في قرانه الاكل الى الامام الاعظم وفي الخاتمة ولو
اقام البيعة يقضي بنتها لانه خارجة بمعنى وشمل كلام المؤلف ما اذا كانت المرأة في البيعة
الرفاق وهو خلاف المتعارف في الفرش ونحوه ولهذا قال في قرانه الاكل لو كانت المرأة
في البيعة التي زفت اليه في بيته لا يستحسن ان يجعل متاع الفرش على النساء وبالمثل في
للزوج الطنافس والقائم والاباريق والصناديق واكدم والحف للنساء وكذا ايجهز مثقالا
الا ان يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له انتهى فلهذا اذا اختلفا حال احيائها يصلح لها
فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليلته الرقاق فالقول في الفرش ونحوه لغيره العرف غالبا من
الفرش وما ذكر من الصناديق واكدم تاتي به المرأة وليست في اعتاده للفتوى الا ان يوجد نص في حكم البيعة
الراقف على الامام بخلاف ما يبيع واعلم ان قاضيها في الفتاوى جعل الصنفين يصلح لها فقط ويبيعي
بجعل ما يصلح لها من شرح الكثر لابن خنم في شرح قوله وان اختلف الزوجان في متاع البيت

ثم اعلم ان اصحابنا اظهروا في سبل منها مسئلة اختلفا في متاع البيت فزوجه فيما يصلح له وفيه
فيما يصلح لها علما بالظاهر في قرانه الاكل في آخر الدعوى قال ظاهر ثم قال في نوادرهم عن محمد
رجل يعرف بالحاجة والفقر ليس به غلام عريف باليسار وعلى عني العبد
بدره فيها عشرة دينار فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو
لهدي عرف باليسار وكذا الناس في منزل رجل على عني الكمال قطيفة فقال اي لبي وادعاه
صاحب المنزل ايضا فهي لصاحب المنزل في نوادرهم عن ابو يوسف رجلان في سفينة
فيها رقيق فادعاه كل واحد السفينة وما فيها واحد يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف
بانه ملاح مودف فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح وفي نوادر
ابن سماعه عن ابي يوسف دخل رجل في منزل عرف الداخل انه من ادبي ببيع الذهب او
الفضة او المتاع ومعه شيء من ذلك وادعاه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب
المنزل وان لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل وفي نوادرهم عن محمد بن جرجان
داران على عني متاع راه قوم وهو يعرف ببيع متاع من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع

بين

ما

متاعى وانما مل يدعيه هو الذي يعرف به وان لم يعرف فهو لصاحب الدار سفينة فيها راك
 وآخر مسك وآخر مجرب وآخر عيدا وكلهم يدعونها فهي من الركب والمسك واليابس والشايد والشيء
 ظاهر رجل يتقود قطرا من الابل لركب بعير اعنها فادعيا كلها ينظر ان كان على الكل حال الركب
 ومتاعه فكلها للراكب القايه اجيره وان لم يكن على الابل شيء فكلها للبعير الذي عليه وما بقي فهو
 للقايه اما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان احدهما قايه والاخر سائق في لبس يتي الا ان يتقود شيئا
 معه فكون له تلك الشئ وحدها هكذا في نوادر على انتهى وفي اللقط من الدعوى ما قيل منها وقد
 استنبطت من فروع الفهم ان من شرط سماع الدعوى ان لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو موضح
 في كتب الشافعية فلو ادعى فقير ظاهرا الفقير على رجل اموالا عظيمة فرضا او ثمن مبيع لا تسمع فلا
 جواب لها ثم رايته ابن الفرس في الفوائد الفقهية في اطراف القضا الحكمية صرح به او لم
 بل هو منقول او قاله تفقها كما وقع لي فقال من شروط صحة الدعوى ان يكون المدعى من جهة
 الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى وكحال ما ذكرنا من الكذب لا المستحيل
 المستحيل العقل شيئا المستحيل عادة ودعوى من هو مفروا بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكوة من الناس
 على افرانه اقرضه مائة الف دينار ذهبنا نقدا دفعة واحدة وانه تصرف فيها لنفسه وانه لا
 به ومثلهما فمثل هذه الدعوى لا ينفذ اليها القاضي لخروجهما فخرج الزور والفجور ولا يبالى
 المدعى عليه عن جوابها انتهى اللهم الا اذا ادعاه غصب له مالا عظيما كان ورثة من
 مشر المورث بالقبض فحينئذ تسمع ثم قال ابن الفرس في المبسوط رجل ترك الدعوى ثلثا وثلاثين سنة ولم
 يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لانه ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهر انما
 اقول هذا لم يوجد في المبسوط ولا في غيره واظنه منقول من ظهر كتاب شرح الامام رحمه الله
 وقد منا عنهم ان من القضا الباطل القضا بسقوط الحق بمضي سنين لكن ما في المبسوط لا
 يخالفه فان لم يمس فيه قضا بالسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد كثر السؤال بالنقض
 عن ذلك مع ورود النهي من السلطان اياه انه تعالى بعدم سماع حادثة لها خمسة عشر سنة
 وقد اقيمت بعدم سماعها عمل بهية اعتمادا على ما في قوله المفتين من شرح الكفر لانه نجم
 في شرح قوله ولو احدهما محلوها

رجل باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه او دبره لا تقبل قوله ولو ادعى انه ابنه على مائة ثبت
 النسب وبطل البيع قاضي خان
 ولو ادعى على رجل بعينه واقام البينة على ذلك المدعى ونام بينة على ان فلانا قتله لا يقبل
 من التامر خاتمة

ولو اخلفا فاقام احدهما البينة على القدم والاخر على انه محدث فبينة القدم اولى بشبهة
 اهل السنة في هذا غير معتبرة خلاصة في كتاب

ولو اقامت جارية البينة انه اعتقها الذر في يد كانه العتق اولى قاضيا في يد دعوى المنقول
 عبدي يد رجل اقام البينة انه اعتقه وهو عتق واقام آخر البينة انه عبده ولدي ملكه
 قال الولادة اولى قاضيا في يد دعوى المنقول

ادعى بالانكحانه لابنه من بياض المال انه باي سبب لجواز بطلانها اذا الكفالة بنفقة المرأة
 اذا لم تذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت او ما دمت في نكاحه والكفالة في حال
 الكفالة لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول واجاز المكفول له الكفالة في مجلس
 الكفالة حتى لو قال في مجلس لم يجر ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم يبين
 السبب لجواز ان يكون من النفقة وهي تسقط بموتة جملته جامع الفصول في

اواخر الفصل السادس

ثم قال احد اجداجا من هذا الباب الذي افوجته محدث وقال لا فذلك في القدم فالتو
 للمدعى لكونه متمكنا بالاصل بخ والبينة بينه من يدعي انه محدث فانما اقام البينة فينبه
 من يدعي انه محدث او لا ايضا نعم على عكس قال الشيخ والصحيح هو الاول حاوي
 من كتاب الكراهية في فصل النفقات والمحدثات الخ

وان ادعى رجل انه وضع على حائط خشبا او اجرى على سطحه من اولى داره او فتح عليه
 في حقه بابا او بنى على حائط له او ادعى انه اخذ من ارضه او زبل دابة ميتة او شيئا
 مما يكون فادعى الارض مما يجب على صاحبه ان ينقله ويرفعه من حق المدعى فاذا اراد
 على ذلك كله فانه يخلصه في ذلك بانه الذر لا اله الا هو ما فعلت كذا وكذا في حق هذا الذي
 وصف وليس عليه ان يخلصه على اثبات الحق في الحال من قبل ان يثبت اصل الفعل لم يصح
 البراءة وصار كانه اعارة ذلك الموضع فثبت ولان ما يفره بالرفع كانه ذلك لانه عاره ولا تصح البراءة
 من العارية وكذلك سائر المسائل التي ذكرنا في هذا مثله لا يصح البراءة منها فاذا ثبت اصل
 الفعل لم يميز دفعه على اي وجه كان فذلك الكسبي يمينه على اصل الفعل وليس هذا كما قيل
 المتقدم لان هذا اجاز البراءة في الحق فلو حلفه على اصل الفعل لم يأن ان يكون البراءة قد نعت
 بعد ذلك فيوجب على المدعى عليه حقا لم يضمن في الحال فينبغي ان يتحايل ولا يحلف عليه

شرح الرازي على ادب القضا للخصا

مبيعة ولدت في يد المشتري لاقل من نصف حول مندبوت فادعى البائع الولد وهو يثبت

نسب أي نسب ولد منه أي من البائع وان لم يصدق المشتري العلق في ملكه حيث ولد
 لاقل من ستة أشهر كذا في الكافي والتهذيب والمستصفى وغيره وفيه بحث لأنه مجرد الولاء لاقل
 من ستة أشهر لا يجب كون العلق في ملك البائع الذي ادعاه فالوجه أنه يعتبر مع كون
 الولاء لاقل من نصف حمل من ذبيوت كونها سنين منذ تملكه البائع وفي الخلاصة قد اش
 إلى اعتبار هذا العقد حيث قال بعد تصوير فكلما شكك أنه هذا أي متى دعوه الولد
 إذا دلت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع وكان البائع اشترى أو باعها بعد سنين حتى
 علم أنه العلق كان في ملك البائع انتهى كلامها فقد اعتبر فيها أنه بيعها كان بعد سنين حتى علم
 أنه العلق كان في ملكه إلا أن التخصيص يكون البيع على تمام السنين غير لازم كما لا يخفى كما
 تصور مثله ويدل عليه تخصيص الشراء بالذكر والتحقيق ما بينه فتبعه هذا
 م شرح مختصر الوقاية لابي المكارم
 وفي شرح الاسمي في البايع وعلى هذا الخلاف ما اذا ولدت جارية في ملك رجل ستة
 أشهر فصاعدا فلم يدع الولد حتى باع الام والولد ثم ادعى الولد صحة دعوة وثبت النسب منه عتق
 وظاهر الجارية أم له ويبطل البيع في الولد والجارية وعلى هذا ما اذا باعها وأقبل ظاهرا وغير ظاهرا
 فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وهذه الصورة هي المذكورة في المبسوط
 والمحيط والقدر والمقت وفي المجتبى ولو اشترى أو باعها قبل ولدت في المشتري
 أو ولدت في يد البائع ثم باعها ثم ادعى الولد لم يصدق لأن شرط صحة الدعوى قيام الملك
 أو اتصال العلق بملكه ولم يوجد انتهى وهذا كله إذا ادعاه البائع وقد انتبه لاقل من
 ستة أشهر وأما إذا ادعاه المشتري فصح دعوة لأنه دعوة محرمة ولهذا ثبت له ولأولاد
 ودعوة التحرر فصح منه وإن ادعى البائع والمشتري فإنه كانت دعواهما على التعاقب فالباي
 اولى اهما كان وإن ادعياه معا فإنه فرج الكلامان معا فدعوة البائع اولى لأنه دعوة استيلاء
 وهي سابقة معنى فكونه اولى واليه اشارة بقوله وتقدم على دعوى المشتري أي تقدم دعوى
 البائع على دعوى المشتري فيما إذا فرج الكلامان معا لا على وجه التعاقب وفي المبسوط
 والمحيط وغيره أن الدعوة على ثلثة اقسام دعوة استيلاء ودعوة تحرر ودعوة شبهة
 الملك فدعوة الاستيلاء أي يدعي نسب ولد يعلم أنه كان علق في ملكه ونقص هذه الدعوة في
 الملك وغير الملك ودعوة تستند إلى وقت العلق وتوجب فسخ ما جرى من العقود إذا
 كان الولد محل النسب بانه كان حيا ودعوة التحرر أي يدعي نسب ولد لم يكن علق في ملكه
 وهذه الدعوى تقضي في الملك لا في غيره الملك يقتصر على احوال ولا يوجب فسخ العقد فيه نفى

كل موضع امكن اثبات العلق فيه يصح والا فلا ودعوة شبهة الملك أي يدعي ولد جارية ولده فصح
 هذه الدعوة على اعتبار ولاية على الولد من وقت العلق لا في وقت الدعوة بل انقطاع لان
 شرط صحة هذه الدعوة قيام شبهة الملك وولاية التملك في جارية ابنه من وقت العلق إلى وقت
 الدعوة لأن الاب بالدعوة يصير مستولدا ملك نفسه ويملك الجارية بالاستيلاء ومقتضى الوطى
 سابقا عليه وانما يكون كذلك إذا كان له ولاية الملك على الابن من وقت العلق إلى وقت الدعوة
 ثم إذا اجتمعت الدعوات فدعوة الاستيلاء اولى من دعوة التحرر لأنه دعوة الاستيلاء سابقة
 على دعوة التحرر لأنها تستند إلى وقت العلق حتى علق الولد من الأصل ودعوة التحرر تقتصر
 على احوال حتى يعق الولد لئلا يتضح اب بقاءه دون اللاحقة فإنه سبقتها فدعوة التحرر فهو اولى
 من دعوة الاستيلاء متى صححت دعوة التحرر وثبتت الحرية سابقا على العلق لم تصح دعوة الاستيلاء
 لانعدام الملك وقت العلق ودعوة التحرر اولى من دعوة شبهة الملك لأنه التحرر صحى من الابن
 فصاعدا فله ملك لم يبق للاب ولاية الملك وقت الدعوة فقد شرط صحة الدعوى فم تصح ودعوة
 صاحب النكاح أو من الكلا فسادا كان النكاح أو صحى كمن اقرب الغراش لغيره ثم ادعى نسبا
 لنفسه لأنه النسب الثابت بغراش النكاح أكد واثبت من النسب الثابت بملك البيمر لأنه
 زاشام الولد ليس ملازم لأنه يملك النقل إلى غيره بانه يزوجه من غيره أو يعتقها ولا كذلك
 غراش النكاح والنسب بناء على الغراش فما يكون أكد واقرى لا ينسب بالنسب ولا ضعف
 ينسب بالنسب لظهور احوال رتبة وهذا كله إذا انت بالولد لاقل من ستة أشهر فإنه ولدت لسته
 أشهر فصاعدا ولاقل من سنين لم تقم دعوة البايع الا بتصدق المشتري لأنه دعوة البايع هي
 ودعوة ملك لأنه العلق لا يعلم أنه كان في ملكه بل يحمل أنه حدث في ملك المشتري ودعوة الملك مقبنة
 بالاعناق فكل موضع نفذ العلق نفذت الدعوة فلما لم ينفذ عتقه في هذه احواله لم تنفذ دعوة
 فان صدقة المشتري صحى ودعوى النسب وبطل البيع وكان الولد حرا والام ام ولدت لسته
 واحتمال الملك وانما لم تصح دعوة حق المشتري بعد التصديق لم تقبل دعوة لأنه النسب ثبت
 للبائع وزوال ملك المشتري فيه فلا يقبل قوله في اثبات نسب ثابت وإن ادعياه معا أو منعها
 تصح دعوى المشتري دون البايع لما بينا ان دعوة دعوة تحرر وهذا القسم لم يذكر في
 الكتاب وأما إذا جات بالولد لاكثر من سنين فإنه لا تقم دعوة البايع الا بتصدق المشتري
 فإنه صدقة المشتري ثبت النسب منه ولا ينفذ البيع ولا يصير ابى ربه لم ولد وبقي الولد
 ملكا للمشتري لأنه لم يحمل العلق في ملك البايع لأنه هذه مدة لا يبق الولد مثلها في البطن
 فيكون حادثا بعده زوال ملك البايع فصار كالوادعى اجنى وصدق المشتري وإن ادعياه معا أو منعها

تصح دعوة المشتري دون البائع لما بيننا فاحصل انه اذا باع جارية فجات بولد عند المشتري
فادعى البائع او المشتري او ادياه معا على وجوه ثلاثة اما ان يعلم ان العلق كان في ملك البائع
بان ولدت لاقل من سنة اشهر من وقت البيع او يعلم ان العلق في ملك المشتري بان ولد اكثر
من سنتين من وقت البيع والوجهان مسئلة الكتاب او يكون مشكوكا بحيثل ان يكون في ملك البائع
او في ملك المشتري بان ولدت لسته اشهر فصاعدا وقد عرفت اجمع بنفا صبيها وهذه الايام
كلها اذا تصادقا على قدر المدة ولو تنازعا في قدر المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصدق المشتري وتصح
دعوة المشتري لان البائع يدعي بطلان البيع والمشتري ينكر فكان القول للمكر وان ادعى معا
لا تصح دعوة واحد منهما لانه وقع الشك في بيان النسب من كل واحد منهما ان كان لاقل من سنة
اشهر فمن البائع او اكثر من المشتري وقد وقع الشك فلا يثبت بانك ولو ادعى متعاقبا سبق
المشتري صحته ودعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة احد منهما لوقوع الشك في اثبات النسب
من البائع او المشتري ولو قال البائع بجهتها منك منذ سنة اشهر والولد مني وقال المشتري بجهتها
منى لاكثر من سنة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق لان البائع يدعي بطلان البيع
والمشتري ينكر على ما بيننا فلو اقاما البينة على ذلك فالبينة للمشتري ايضا عند محمد وعند ابى يوسف
البينة للبائع على ما يجزى في المتن انه شأ الله تعالى اجمعه من المبسوط والمحيط والكافي وشرح هذا
من المنيع شرح المجمع

وان كان المدعى غير الاب فقال هو ابني منها ولم يقل من الزنا فان صدق المولى ثبت نسبه منه ويكون عبدا
لولى الام وان كذبه لا يثبت النسب للحال واذا ملك المدعى ثبت النسب ويعتق عليه لان الاقرار بالشئ
مطلقا عن الجهة محمول على حجة صحيحة للنسب في الغرائش الا انه لم يظهر نفاذه للحال لقيام ملك المولى
فاذا ملكه زال المانع وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد او ادعى شبهة بوجه من الوجوه
او قال احدهما بعد ان صدق المولى ثبت النسب وان كذبه لم يثبت ما دام عبدا فاذا ملكه ثبت
النسب ويعتق عليه لان العقد الفاسد ملحق بالبيع في اثبات النسب وكذلك الشبهة فيه فالحق في حقيقته
فكان اقرارا بالنسب بحجة صحيحة للنسب شرعا الا انه امتنع ظهوره للحال حتى المولى فاذا زال ظر
وعتق لانه ملك ابنه بان ملكه كانت ام ولد لانه وجد سبب امومية الولد وهو ثبوت النسب
بناء على وجود الثبوت وهو الاقرار بالنسب بحجة صحيحة شرعا الا انها توقف على شرطها وهو الملك
وقد وجد خلاف الفصل الاول لانها هناك لم توجد بسبب امومية الولد اصلا لانعدام سبب
ثبوت النسب وهو الاقرار بحجة صحيحة شرعا ويجل هذا اذا تصادقا الزوجان على ان الولد من الزنا
من فلك لا يثبت النسب منه ويثبت من الزوج لانه الغرائش له ويجل هذا اذا ادعى رجل صبياني يد

امراه فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لا يثبت نسبه من الرجل ولا من المرأة
لان الرجل اقر انه ابنه من الزنا والزنا لا يوجب النسب والمرأة تدعى النكاح والنكاح لا يثبت نسبه من جهة
وكذا لو كان الامر على العكس بان ادعى الرجل انه ابنه من النكاح واودعت المرأة انه من الزنا لما يثبت
ولو قال الرجل بعد ذلك في الفصل الاول هو من النكاح او قالت المرأة بعد ذلك في الفصل
الثاني هو من النكاح ثبت النسب وان كان ذلك منها ناقضا لان النكاح ثبوت الاعتبار
شرعا في باب النسب كما هو سابقا شرعا في باب العتق لما ذكرنا - من البائع

وعلى هذا اذا اختلفا في المرو في دار لاحد باب من داره الى تلك الدار فله صاحب الدار
ان يمنع صاحب الدار عن المرو فيها حتى يقيم البينة انه له في داره طريقا ولا يستحق صاحب الدار
بابا شيئا لان فتح الدار الى باب غير قد يكون بحق لازم وقد يكون بغير حق اصلا وقد يكون بحق لازم
وهو الاباحة فلا يصح وليا على حق المرو في الدار مع الاحتمال كذلك لو شهد الشهود ان صاحب
الباب كان يمر فيها لم يستحق بهذه الشهادة شيئا لاحتمال انه مروره فيها كان غصبا او اباحة
وليس قلت على انه كان بحق المرو ولكن في الزمان الماضي الشهادة قامت عليه ولا يثبت بها الحق
لحال ولو شهد وان له فيها طريق فان حدها الطريق فتمتوا طولها وعرضه فثبت الشهادة وكذلك
لو لم يحدده كذا ذكر في الكتاب من اصاب من حمل المسئلة على ما شهد واعلى قرار صاحب الدار
بالطريق لان الشهود به محمول وجهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة واما جحالة المقر به فلا
تمنع صحة الاقرار ومعلوم من اجري جواب الكتاب على اطلاقه لان الطريق طولها معلوم وعرضه
معلوم وهو مقدار عرض الباب في متعارف الناس وعاداتهم فكانت هذه شهادة لمعلوم
فتقبل من البائع

وانما وضعت المسئلة في الموت والا عتاق احتراز اياه عن اير تصرفات المشتري القابلة
للفسخ فان دعوى البائع تبطل تلك التصرفات كلها حتى ان اكرهه المبيعة اذا ولدت عند
المشتري لاقل من سنة اشهر فلم يدعه البائع حتى تخرج عن ملك المشتري بوجه محتمل للفسخ فانه
باع المشتري الولد او وهبه او رهنه او كاته فادعاه البائع نقض ذلك وثبت النسب
لان هذه التصرفات مما يحتمل النقص والفسخ وكذلك لو كان المشتري باع الام او رهنها او وهبها
او اجرها او زوجها او كاتبها لما قلنا كذا في المحيط والبدايع

منع شرح المجمع

قال ولو ادعى ولد مبيعة وبرهن على بيعها منذ شهر وبرهن المشتري على اكثر من سنة اشهر
يحكم له بالبائع قلت جل باع جاريته من آخر فولات عنده ولما فادعى البائع انه ابنه وان

وانه باعها منه شمر وقال المشتري بعثها وقد مضى من البيع ستة اشهر او اكثر قال فقول قول المشتري
بالاتفاق على ما مر ولو قام كل واحد منهما بالبينة على ذلك فالبينة بينة المشتري عندنا يورثها
البائع عند محمد وفي المحيط وعلى هذا اختلف ما اذا باع من آخر جاريته فولدت فقال المشتري اشترتها
قبل الولادة والولد لي وقال البائع لابل اشترتها بعد الولادة والولد لي فاقاما على ذلك بينة لمحمد
ان البائع هو المدعى والمشتري هو المسكر ولهذا كان القول قول المشتري بالاتفاق لولا البينة
وليس الاكراه هو المنكر والبينات وضعت لاثبات الادعاء ومتى تعين المدعى عليه تعين المدعى فتكون
بينته اولى بالقبول والى يوسف ان بينة المشتري لا تثبت زنا مدة في الشراء فاذا ثبتت
المدة الزانية لا يثبت شيء ما يريه البائع وهذا لان في بينة المشتري اثبات البيع في وقت النياحة
البائع فانه لا يبايع في البيع في احد الوقتين وبينه البائع تثبت البيع في اقرب الوقتين لا في اخر
فلت بينة في اثبات البيع في ذلك الزمان عن المعارض فكان اولى بالقبول

منه ايضا

وفي عب ادعى قاتر كيا وبن صفاته وطلب احضاره ليرهن فاحضر قاتر خالف بعض صفاته
بعض ما وصف فقال المدعى هذا ملكي وبرهن تقبل قال لهذا اكواب يستقيم فيما لو ادعى
انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يرد عليه تسمع دعواه وتجعل كانه ادعاه ابتداء فاما لو قال هذا هو
القن الذي اراد عتته او لا تسمع للتناقض اقول هذا يخالف ما قبله فظهر انه فيه اختلاف
وكن ينبغي انه لا تقبل لظهور الكذب وتحمل الشبهة
جامع الفتاوى

في الفصل السادس

وما يعنى فيه التناقض في البرازية ادعى المالك على الغاصب قيمة العين طهارا ثم ادعى انها باقية
وبرهن تقبل لانه موضع اكفانتهى ثم اعلم انه التناقض الذي لا تسمع دعواه اذا قال تزكيت
احد الكلامين فانه يقبل منه قال في البرازية موزا الى الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه
بانك كنت ادعيت قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيت الان بذلك السبب وترك
المطلق تقبل وبطل الدفع انتهى وفيها موزا الى المحيط ادعى على آخر عنده اكلماكم بالشراء او الا
ثم ادعاه عنده اكلماكم مطلقا انه ادعى الشراء من موقوف لا يقبل بان كان ادعاه من رجل مجهول
او قال من اجل ثم المطلق عند حاكم يقبل وتل المسئلة انه لا يشترط في التناقض كونه المدة اذ كان
في مجلس الحكم بل يكفي بكونه الثاني في مجلس الحكم انتهى شرح الكثرة لابن نجيم في شرح قوله لا احركة
والنسب في الاستحقاق

بخلاف دعوى الاعناق والتبدير بعد البيع لانه فعل نفسه فلا يخفى عليه فلا يعذر ولانه لم يتعين كذب

في الثاني فلا ينقض البيع بالاحتمال حتى لو كان البينة بالاعتاق والتبدير تقبل بينته لتنفذ كذبته ثبتت
الحركة والتبدير قبل البيع

ادعى انه له غصبه منه ذواليد فاقر ذواليد له لاجه الصغيرة لا تدفع عنه الخصومة واليمين لانه ادعى عليه
فعلاخ ادعى انه له في يد ذواليد غصب فبرهن ذواليد انه ودعيه فلا تقبل تدفع الخصومة لانه
لم يدع فعلاخ على ذواليد وفيل لا تدفع وهو الصحيح ومن انتصب خصما رجل بدعى الفعل عليه
لو برهن على ايداع الغائب لا تسمع ولو برهن على اقرار المدعى بايداع فلا تسمع وتدفع الخصومة
جامع الفتاوى في الفصل العاشر

ذ برهن انه ثوبى غصبه مني زيد وقال ذواليد ادع عليه زيد ذلك تدفع عنه الخصومة بل بينة لا تقبل
ان اليد لزيد وهذا اختلف ما لو قال انه ثوبى سرقه مني زيد وقال ذواليد ادع عليه زيد ذلك لا تدفع
الخصومة استحسانا قال غصب اخذ فبرهن ذواليد على وصوله من الغاصب تدفع بالاجماع
اقول من قبل هذا بورق في فصل خ ادعى انه له وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الودعيه
لا تدفع في الصحيح فلا بد من الفرق او القول باحلاف هذا الضاد يمكن الفرق بانه جعل ثمة يده طرفا
للعصب ول على دعوى الغصب عليه بخلاف ولو قال المدعى سرق مني فذلك عند محمد رحمه الله
وعندهما لا تدفع ولو ادعى الشراء من زيد وقال ذواليد انه ابتعته من زيد ايضا فهو خصم لانه
لما علم انه يده بيد ملك اقربانه خصم وكذا لو قال وهبني او تصدق به علي او ورثته منه ولو قال اليد
الدار فلان اسكنه فيها وشهدا به او باقرار الغائب انه اسكن ذواليد فيه وقال لم ترد دفعه اليه
وكفى علمنا انه الدار كان بيده هذا الذي بيده اليوم يومئذ تدفع الخصومة اذا شهدا به بالاكراه
والدار بيدك كني شراة بالتسليم كما ان الشهاة بالهبة والدار بيد الموهوب له يومئذ
شهاة به به تسليم ادعى دارا انه شراة من الغاصب شراة جازية فقال ذواليد ادع عليه
ذلك الغاصب ينبغي انه يدفع بل بينة لا تدفعها على اليد للغيرم الاقرار بالهبة اقرا به
صحيحة لاصالة الصحة فكونه اقرا به بهمة وقبض لان قبض الهبة بمنزلة القبول والاقرار بالعقد
اقرار بركن العقد الصحيح انه ليس باقرار بهمة صحيحة

وفي النهاية انما لا تتبعها الولد في الاقرار اذا لم يدعه المقر اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه لا ولا
خصوصية للولد بل ذواليد المبيع كلها على التفصيل شرح الكثرة لابن نجيم في قوله مبيعة ولدت
وفي البرازية من فصل الاستحقاق واستحقاق اكارية بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شهاة
كرواية المخصوص انتهى

كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة مذكورة في القنية الوصى في دعوى الاعناق على كسبه

منه من المحل في نور ايضا

او رقبته وفي بيع القاضي باليتم وادعى اشتراط البراءة في كل عيب ادعى على القاضي اجارة ماله
او يتم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين واختلف في اشتراط العوض وفي قول العبد
البائع اما ما دون والاب في مقدار الثمن اذا اشترى لانه الصغير واختلف في الشفع وفيما اذا
انكر الاب شراء لنفسه وادعى لانه وفيما يدعيه الموقر من الصرف ه ه ه
الاشباه والنظائر لانه بخمس
اقول قال في الاسعاف ولو قال قبضت الربة ودفعها لهؤلاء الموقوف عليهم وانكره اذ
كان القول قوله مع عينه ولا شيء عليه كالمودع اذا ادعى المودع وانكر المودع كونه منكرا
مع وان كان مدعى صورة والعبرة للعني ويراد المستأجر في الاجرة وكذلك لو قال قبضت
منى او سرقته كان القول قوله مع عينه كونه امينا انتهى وصاحب القنية ذكر هذه المسئلة
في باب الاختلاف من كتاب ادب القاضي ولا بد لمن اراد الوقوف على مراده في هذه المسائل
من النظر في فام المصنوع ووجاها في الخلا والنظائر من كلامه ان عدم التحلف انما هو في غير ما اذا اتهم
القاضي ولا يدعي عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين والمفهوم في الكتاب عدم تحليفه مطلقا
فيما يدعي من الصرف وهو خلا الموقوف شيخ الاسلام
وكثير من الموضع يكون القول قوله بدون اليمين منها ط قال الوصي انفق عليك كذا من ماله
وذلك نفقة مثله اذ قال ترك ابوك رقيقا فانفق عليك من ماله كذا ثم مات اذ قال
الصغير ما ترك ابى رقيقا او قال الوصي اشترت لك رقيقا واديت الثمن فماله وانفق
عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله ثم الا انه مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي
اذا لم تظهر منه خيانة ومنها سطر عن محمد رحمه الله فاشبهه باع مال اليتيم فزاد المشتري عليه بغير
القاضي ابراهيم منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض لبيتم واراد تحليفه
لم يحلفه لانه قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه غير ان يورسف اذا ادعى الموهوب
له هلاك الموهوب عند اداء الواجب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواجب
شرطي عوضا فقال الموهوب له لم اشترط فالقول قوله بدون اليمين ومنها شرط اشترى
العبد شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد انا ما دون فالقول له بدون اليمين ومنها شرط
اذا اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انا محجور وقال الاخر انا وانت ما دون لهما فالقول
له بدون اليمين ومنها حسن اذا اشترى لانه الصغير وادعى انهم اختلفوا مع الشفع في الثمن
فالقول للاب بدون اليمين ومنها اشترى دارا فجاء الشفع وانكر المشتري وقال انها لاني
الصغير ولا يثبت للشفع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي ان وصي بالنفقة على اليتيم

او القيم على الوقف وماله الصبي والوقف في يده ونحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل
قوله بلا يمين اذا كان ثقه لانه في العمد اذا كان ثقه تنفع الناس عن الوصاية انهم قبل يحلف بانه
ما كنت خنت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيحلف عليه وكذا هذا
فيما ادعى خيانة مطلقه على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يحلف بانه ما خا فيما او يمين
فان حلف بغيره وان كل يجري على يده قدر ما كل عنه قنية الاختلاف
سهم اعلم انه لا تحلف الا بعد طلب المدعى عندهما في جميع الروايات وعند ابي يوسف يستحلف
بلا طلب في اربع مواضع بالادب العيب يحلف المشتري بانه ما رضيت بالبيع والشفع بانه ما
ابطلت شفقتك والمالة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغايب تحلف بانه ما حلف لك
زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بانه ما بعث وهذا بناء على جواز تلقين
الاشهاد واجمعوا على ان من ادعى دينا على الميت يحلف القاضي بلا طلب الوصي والوارث بانه
ما استوفيت من المديون ولا من احد اياه اليك عنه ولا قبضته لك فابضن بامر ولا ابرائه منه
ولا شأنا منه ولا حلت بشيء من ذلك به احد او لا عندك به ولا شيء منه رهن كذا في البرزخ
شرح الكثرة لانه نجم في كتاب الدعوى في شرح قوله والاحلف بطلب
احد الورثة حال غيبه الاخرين اتخذ دعوة من الزكوة واكلها الناس ثم قدم الباقر واجازوا ما صنع
ثم ارادوا تصنيص المثل لم ذلك لان الاتلاف لا يوقف حتى تلحقه الاجارة الا بغيره من تلف
مال ان ثم قال المالك رضيت بما صنعت او اجرت ما صنعت لا يبرأ دل ما ذكرنا انه ان تلف شيئا
لا فوادعي اجازته بعد الاتلاف لا يكون المالك خصما له ولا يحلف احد ورثة الميت اذا اشترى
من المديون حصته وهكذا في يده فلو رثته الاخرين انهم يقضوا حصتهم له لم حق المالك معه قيل
ليس القبض باذن الشرع قلنا لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالاستهلاك كذا قاله الفاعل وفيه
نظر لانه قال في موضع هلك ولم يقل استهلك فلما يصح انكر ه ه ه
برازية في كتاب الدعوى في الورثة الاول تحييت ه
رجل وكل جليل بخصومة رجل فاقام المدعى على احد هاشا هدا واحدا وعلى الآخر هاشا هدا
قال هو جابر وكذلك لو اقام على الوكيل هاشا هدا واحدا وعلى الموكل هاشا هدا وكذلك لو اقام
على ابي هاشا هدا وعلى الوثر بعد موته هاشا هدا
فاما في الفصل الثاني والمشتري
وكذا لو حلف وحلف ثم قال بانه ابن سوكنة راست خوروي فنكح غرضه اليمر لا يحكم عليه اذ
حقه تحليفه وحلفه ادعى شماس عرض ودرهم ودنانير وضياع وانكره فالتابع
الكل ويحلفه يمين واحدة شراء وقبضه ثم ادعى شراءه من البائع قبل ثراه يحلف المدعى عليه على العلم

باسم ما تعلم انه شره منه فبلك اذا ان يعرض ويقول قد يشترى الرجل شاة فيبيعها او
غيره قالوا فليخلفه ما علم ان يبيعها ما عايناه من حمله وقت اقراره ثم قالت ورثته
انه اقر كما قاله في اقراره والمقر له عالم به ليس له تخليفه لانه وقت الاقرار حق الورثة لم يكن متعلقا
بمال المقر فصحح الاقرار وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقا للمقر فليس لهم ولاية تخليفه حتى
فصحح اقرامات فقال ورثته انه اقر بتخليفه المقر له بانه لقد اقر كما اقر اصحح اذعي
على ورثته ان المقر له رد اقراره وطلب يمين المدعي فنه تخليفه ولو ادعى انه اقر بتخليفه قال بعضهم
له تخليفه ولو ادعى انه اقر بتخليفه قال بعضهم له تخليفه ولو ادعى انه اقر كما ذابا لا يقبل ذلك منه
ادعى بالافكر ثم ادعى في مجلس آخر انك استميت مني فصدت به مقرافا فكم المال ولا تترهل قيل علف
على المال لانه يصير بالاستمات مقرا والاقرار حجة المدعي والمدعي عليه لا يخلف على حجة المدعي فانه
لا يخلف بانه ما لا مدعي بيته الا يري انه لو ادعى عليه الاسماء والاقرار او حقا بسبب الخط
واكر كونه خطه لا يخلف على ذلك له عليه دين فاقربه ثم انكر اقراره قيل علف على الاقرار وقيل
يخلف على نفس الحق مع جنبه في الدعاوى
جامع الفقهاء في الخامس عشر
رجل ادعى على ميت الغاقر بن وارثه انه الاب اعطاه الغاقر قبل والوارث يصدق انه الاب اعطاه
لجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة المالك عد عليه الفرض كقوله والفق من
التمس فجا بالالف وقال دفعه من الكفالة وقال الطالب لا اخذه الا من كل على فله ذلك ويكون
من المالين ولو قبض ولم يقبل شاة فلم يطلبوا به يجعله من اي المالين شاء عليه مال واخذ قرضا
او ثمة مالا او موصلا فادى نصفه وقال هذا من احد النصفين لا بغير ذلك ولو كفل بنصف المال
رجل فادى نصف المال وقال هذا من كفالته فلا يعتبر وكذا لو كان كفل نصف كفل وكذا لو كان
اصل المال مختلفا احدهما قرض والاخر كفالته فجع بعث الامانة شاة فقلت هو هدية وقال بن
المهر صدق الا فيما توكل تصدق هي لاهو وهذا لانه محتمل لم يشهد لها الفهر فيصلا للملك لانه ان
نقول العالم اولى بان يقبل من قول الجاهل لا فيما يكذب عرفا منه في الرابع والثلاثين
به من ما يجب عليه من فخر ودرع وغيره ليس له ان يجبر من المهر اذا الظاهر يكذب به قال به ضمار كل
مباغ لا يجب على الزوج شراؤه لها قال لولا لو اوجبا عليه شراؤه لها مثل بيع وخار ومنا ع
ليل فيقول له اكف والملاءة قال ليس على الزوج ان يهرث لها اسباب الخروج قالت هذا حسن
وبه نقول وهذا مستعجبه وهي انه لا يجب على الزوج خفها ويجب حفا امها لانها منهكية عن الخروج
لا امتها بعث اليها عند زفافها شيئا ثم قال هذا الديباغ اخذته من فرار ليس له اخذه ولكن اب
الديباغ اخذه بحجره ليس للزوج اخذه لو بعث اليها على جهة التيك والاب لو علم دفع الجاهزات

في دعوى السكاح منه ايضا

فمن قسم ثم كره بن وشة او قبل تولد لوقف او وصاية في تركه بعد العلم والنعتن بان هذا تركه اوقف
ثم ادعى لنفسه لا تسمع ادعى دارا به فاجاب المدعي عليه انه ملكي ثم ادعى انه المدعي غلطه بعض حدوده لم
تسمع لان جوابه اقراران بهذه الحدود وكذا جع وذكر في هذا لو اجاب انه ملكي اما لو اجاب بقوله
ليس هذا بملكك ولم يرد عليه يمكنه الدفع بعده لخطا واحد حكاة عن طه انه تلقن المدعي عليه
بجنا احد من اوداع المدعي عليه خطا احد اما لو ادعى ان البناء او البقرة فلو ادعى بعد الحكم
بيته المدعي لا شك انه لا تسمع لانه قضى عليه وبينته المقضى عليه لا تقبل سواء ادعى المدعي البناء
والعرصة او ادعى يلفظ الدار فانه ذكر في خ ستنى البناء والولد باستحقاق الدار والامة وكذا
يسحق الشجر والشجر والزرع باستحقاق الارض ولا تقبل بينة المقضى عليه ان البناء والشجر له
بخلاف الزرع والشجر كذا في الزرع في من اقول دل ما ذكر ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وكذا لو
ادعى قبل الحكم لا تقبل بينته لان بينته ذي اليد مع الخارج وهذا كله على رواية فضة وعلى
رواية صك لو لم يذكر البناء في الشاة تسمع من المدعي عليه دعوى البناء وبينته والا
فلا
جامع المصنف في الفصل العاشر

اقول بل هذا لا يدل على ذلك لان كونه هذا غير مسوع ككون من اتي به مقضيا عليه في
نفسه اتي به بخلاف غيره من دعاوى الدفع الا يري انه لو اتي به قبل الحكم لم يقبل ايضا بخلاف غيره
لم رحمه الله تعالى
ولو ادعى على عبده ما دون او معتوه ما دون في التجارة يعقل التجارة مالا بغصب او استهلاك او
وديعة او بيع او شراء او اجارة او استيجارا او ما اشبه ذلك فاقام البينة على ادعائه واقام
البينة على اقراره بذلك فالعبد بحجة ذلك جاز وان كان مولا ودولى للمعتوه غايثا له العبد
المأذون والمأذون لو اقر بذلك صحح اقرارها لانه من التجارة والبينة قامت على خصم فمكر لو اقر
يصح اقراره فيمكن بحضرة وان كان العبد محجورا او المعتوه محجورا تعبر حضرة المولى والعبد جميعا
سواء شهدوا على معانية السبب او اقراره بذلك ولا تقبل الشاة على المولى عند غيبة
وهل تقبل في حق العبد حتى لو اخذ بذلك بعد الاعتاق قال مولا فر ونبني ان تسمع
البينة وتقضى عليه ولو كان حاضرا من تقبل البينة عليه في حقها ولا تسمع دعوى استهلاك
الوديعة والبضاعة على العبد المحجور في قول ابى حنيفة ومحمد سواء كان المولى حاضرا او غائبا
سواء شهدوا عليه بمجانبة الاستهلاك او شهدوا عليه باقراره ولو شهدوا على عبده ما دون في
التجارة بقتل عبدا وقرف او زنا او شرب خمر وانكر بعد ان كان مولا حاضرا جاز ذلك بالاجماع

وان كان غاسا لا تقبل عند ابي حنيفة ومحمد وتقبل عند ابي يوسف لان عند ابي يوسف او
قامت قبينة على العبد المأذون بقصاص او حد تقبل وكذلك الحجر وان شهدوا عليه الاثر
بهذا السبب من الزنا وشرب الخمر واحدا او اثنان لا تقبل وفي القصاص والعنف
ان كان مولا لا تقبل وان كان مولا غائبا لا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد ولو
على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بقتل العمد والزنا وشرب الخمر ففي الزنا وشرب
الخمر والعنف لا تقبل حضر المولى او غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجب هذه
الدية على العاقل وان كان المولى غابا لا تقبل بالاخلاق وان شهدوا على الاثر بهذه الا
لا تقبل حضر المولى او غاب وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقة كان موجبها
القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بالاخلاق وان المولى غابا لا تقبل في
حق القطع في قول ابي حنيفة ومحمد وتقبل في حق النصارى وعند ابي يوسف تقبل في حق
القطع فان السرقه توجب المال تقبل بالاخلاق حضر المولى او غاب لان موجبها الضمان
لاغير

وفي النكاح يخرج ولو ادعى على ميت دينا وورثته صفار فانه كان الميت وصي لا يقبل
حضرة الورثة الصفار وان لم يكن للميت وصي وللصفار وصي يشترط حضرة الورثة الصفار
وحضرة الواحد تكتفي

سئل عن غرق فادعى رجل انها امراته ولي الميراث وادعت امرأة انه زوجها ولي المهر والميراث
واقاما البينة قال يقضى لاسبقها تاريخا ان كان الدعوى مؤرخا والا فلا لانها تهازل الظهور
كذب احدهما بيقين وبما ائتمى بعضهم ولم يجدوا رواية فوجد القاضى يدعي الدين روايه في كتاب
اكتفى لبعض المشايخ ان البينة بنسبة المرأة لانها اكثر اثباتا وصورة الدعوى على وارث الميت
ان كان له وصي وان لم يكن نصب القاضى صياغته حتى يدعي عليه ويقول غرق وهي كانت امراتي
يوم غرق وقد ترك مائة في يدك ولي الميراث وتقول المرأة ان غرق كان زوجي يوم غرق
وقد ترك مائة في يدك ولي الميراث

ادعت المهر المستمي في الزكوه وهو مائة ثم ادعت ان زوجها اراد لها مائة اخرى لا يقض الدعوى لك
لانها لما قالت كان الزوج بمائة فقد اقرت ان كل المهر مائة فاذا ادعت الزنا بعده والزنا
تلتحق باصل العقد فله المائة الاولى لم يكن كل المهر بل كانت بعض مهر فيناقص وقال بعضهم
نقص دعوا لانها تدعي المائة بحكم رضى العقد والمائة الاخرى بحكم انه مراد في الزمان الثاني قالوا في
زنا المهر سنيين ان طريق صحة الزنا في التمسك به حيث ينفس العقد الاول اذا النكاح لا يقبل في

وقد صحت فيه الزنا في المهر والطريق الصحيح فيه انه انما يصح لانه تغيير العقد من صفة الى صفة والبيع
يقبل التغيير كالوباع يباع بانام شرط النكاح في المحدث يصح ويغير صفة العقد لا اصله
في العشرة من جامع الفصول

م رجل ادعى على امرأة انه زوجها وانكرت المرأة ذلك ثم ماتت الرجل فجات تدعي ميراثه فلها الميراث
وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح وانكر الزوج ثم ماتت المرأة فجات الرجل يطلب ميراثها وزعم
انه تزوجها فلها الميراث ذكر المحدثين في المشتق من غير ذكر خلاف وفي المسئلة الثانية خلاف
بين ابي حنيفة وصاحبيه على قول ابي حنيفة لا ميراث لها وعلى قول محمد وابي يوسف لها الميراث
ذكر الخلاف على هذا الوجه في اقرار الال لوان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر الزوج
ذلك ثم ماتت الزوج فجات تطلب ميراثها منه قال المالك ان ادعت ثلثا وكانت اذبت
نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته وكثير من جنس هذه المسائل في كتاب ادب القضاة
تأنا روائية في التاسع

وفي فتاوى النخاسة ولو ادعى انه تزوجها فانكرت ثم ماتت فجات تدعي ميراثها فلها الميراث وكذا لو
ادعت المرأة فانكرت ثم ماتت فطلب الميراث قلت ذكر في اقرار الال اذا اقر الرجل انه تزوج فلان
في صحة ارض ثم محمد وصدة المرأة في حياته او بعد موته جاز وان اقرت المرأة بالنكاح ثم
جحدت ثم ماتت ثم صدقها الزوج بعد موتها جاز عندهما وعند ابي حنيفة لا يجوز فيما ذكره
في المشتق قولها ولو ادعت على الزوج انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت وطلبت ميراثه لم اورثها
وفي النخاسة جاز ادعى على امرأة انه تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف
درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا لو اقام البينة على انه تزوجها على هذا العقد قبلت
ببينته ولو كان هذا في البيع لا تقبل مدركة تزوجها ابوت فجات الزوج فجات نذر الميراث ان
قالت كنت امرت ابي بالنكاح ورثت وان قالت لم اكن امرت ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح
فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا البيع

دعوى كد كد اين مائة درهم في يوم درت بودياني اجاب بود
فتاوى ما عذبه
قال يك كرت دعوى ملك مطلق كد باز در مجلس وكرا عادت كد ملك بسبب كفت يا عكس
اجاب متناقض بود وهر دو دعوى باطل بود همچنانكه اگر يك كرت باز درم دعوى كند
باز درم ماز درم و هذا لان الملك بالنسبة لبعض بالنسبة الى المطلق كالعشرة
بعض النخسة عشر بخلاف ما لو ادعى المدعي مطلقا و شهد شهوده بالسبب حيث يقبل لانهم شهدوا

ببعض ما ادعى فلم يكذبهم فتسمع حتى لو كان على العكس لتسمع لانه كذبهم في بعض شهادته وابه
 وفي ج قن غصب ماله او اودعه عند مولا تسمع دعوى الملك على مولا ولو كان القن غايبا وتوافقا اركب
 وصل اليه من جهة قنه بخلاف ما لو توافقا ان المال وصل اليه من جهة قن المدعى وتوافقا انه قن
 المودع من جهة الغائب اما هنا فامولى يزعم ان المال اخذه من قن نفسه والمولى فيما اخذه من قنه
 لا يتصور ان يكون مودعا او غاصبا بل يكون اخذا على جهة الملك فيصير خصما كما لو قال ذواليد
 مالك اشترى من فلان ولو قال ذواليد المال اودعته قني ولا ادري هو لك ام لا وصدة المدعى ان
 قنه او دعه وبرهن انه ما لم يحكم له اذ المولى خصم لما مر هذا لو كان المال في يده من جهة قنه اما لو
 كان من جهة قن المدعى ودعيته او غصبا او دينا من قرض او ثمن مبيع فاقر من عنده المال ان من
 حصل المال من جهة هو قن المدعى وصدة المدعى لا يؤول به دفع المال الى المدعى عين كان او دينا اذ القن
 هو الخصم فيما في يده هذا لو اقر بان المال من جهة قن المدعى ولم يقر بالملك للمدعى فلو اقر به مثلاً بان
 قال هذا مالك غصب منك فذلك دفعه الى وصدة المدعى لا يجره القاضي على التسليم الى المولى لانهما
 لما تصادقا على مولا من جهة الغائب فقد تصادقا انه ليس بخصم كما في المسئلة الخمسة لو قال ذو
 اليدانه ودعيته فلان او نحوه وصدة المدعى لا ينتصب خصما وفي ذلك ما يخالف هذا حيث قال قن
 عند رجل فليس لمولاه اخذه اذ للقن يد معتبرة فليس له الاخذ ما لم يحضر القن وهذا اذا لم يعلم
 المولى ان الودعيه كسب للقن اما لو علم انها كسبه او علم انها ماله اعني مال المولى فله اخذه كذا س
 ويمكن التوفيق بينهما في كلام ذي حل الاخذ لاني اكر فلا يخالفه اذ يتصور جواز الاخذ ولا يجرى الجرح على الدفع
 لو ابي ذواليد الا يرى ان للزعم ان ياخذ ودعيته كانت ليدونه عذافا ان لم يكن لهما ان يجبر
 المودع على الدفع عده امة شرت سوار بما لا كسبه من بيت المولى واودعته جلا ضمن المودع لانه قال
 المولى ففس قن دفع مال مولا الى رجل واقر المولى بدفعه ليس اخذه ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يكن
 ولو اكر المدعى دفع للقن اليه وادعاه ملكه وبرهن فله اخذه الا اذا برهن ذواليد انه قد دفع الى قنيته
 عنه الدعوى سى استغنى عن دفع عينه الى قنه ما زدك فلا كسب امانت نهدين بنده ما كسب واذ ابق
 القن وطلب المولى عينه من المودع وتصادقا ان العين ملك المولى فعلى قياس ما في ح نيفي انه لا يمكن المطالبة
 لتصادقهما انه وصل اليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في ذ نيفي انه يكون له المطالبة واجاب
 والدعا المودع لو صدق المولى انه ارسل القن لا يبرع فله المطالبة لا لو اكر كذا شي اقول لا
 مخالفة بين ذج بما مر من التوفيق وانه اعلم ذ ادعى عمامة في يد رجل وقال بغيرها اليك مع تلميذي
 لتسلمها وانكر كون العمامة له لتصح هذه الدعوى اذا اقر ان العمامة وصلت الى القن من جهة الغير

فان قال ليس بخصم
 ادعى على عبد بشراء شي ومنه او دينا عليه فهو خصم الا ان يبرهن العبد انه مجبور فخصم لا يكون
 خصما وفي الدعوى والبيات والمحضر بعلته انه ذكر دعوى الصبي ولم يذكر انه ما ذنر وودعوى الصبي للم
 وجابه الا اذا كان ما ذونا والعبد لما ذنر يبيع في دينه بحضرة المولى والمالا وكسبه يباع وان لم
 المولى ولا تقبل دعوى استهلاك الودعيه على مجبور حضر مولا او غاب وكذلك على المولى الا عند الثاني لعدم
 الضمان ولو ادعى على مجبور مالا بسبب الاستهلاك تشتط حضرة المولى ايضا لسباع البيعة لا ايضا خصم كونه
 فحا طبا بالبيع او العدا بخلاف المادون وفي فتوى القاضي شهيدا على معقوه ما ذنر او عبد ما ذنر
 باستهلاك غصب او ودعيه او غيره او على اقراره بذلك او شهدا عليه مبيع او شراء او اجارة والعبد
 يكر ذلك والمولى او المولى غائب تقبل لصحة الاقرار لكونه تجارة وان مجبرا لا تقبل على مولا فلا يطالب
 مولا بالبيع ولكن تقبل على العبد حتى يطالب به بغير العقوبة
 نرازيه في كتاب الدعوى في الجاهل عشر
 وفي القابضه اذا استحق احد العوضين يرجع بقيته قياسا على ما اذا اذع دارا فضالحة على شي ما استحق
 العوض يرجع في دعواه منه ايضا في كتاب عشر
 امانت امرأة اثبات بقيه مهر على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لحي المطالبة في الحال ادعى على غيره
 عشرة دراهم دين وشهد الشهود انه دفع اليه عشرة دراهم لا تقبل الشهادة
 في السبع عشر من التا ما خاينه
 رجل ادعى على ميت حقا فخصه الورثة او الوصي فلو قضى القاضي على الوصي وعلى الورثة يكون قضا
 على الكل وطلو قضاء من ولا يشترط ان يكون في يد ذلك الوارث شي ومن التركة
 منه ايضا
 دعوى الدين على المودع لا تصح بخلاف دعوى الورثة عليه
 قال رجل في بلدة اخرى وشهوده هنا فاتفق ان قاضي تلك البلدة حضر هنا فلو اقام الرجل شهوده
 بين يديه واتجه الى تلك البلدة ليقضي له على غريمه باشره وابه بل يجوز ذلك ام لا اجاب نعم
 فتاوى قاعديه في الدعوى
 قال قيل انه ذكر في شرط ظهر الدين المرغيب في انه يشترط في حرة الاسل في حرة اجدة ام الام كما يشترط
 ذكر حرة الام
 قال ادعى عماره ولم يذكر السبب فالقاضي يسئل عن دعواه فان اقر امره بالتسليم اليه وانكر امر
 المدعى بيانه سبب على جواب الاختيار فان من لا لم تسمع
 منه ايضا

جامع الفصول في

قالوا وعي الله هذه المحذرة ملكه وان المدعى عليه غصبها منه فعلى جواب المحذر لا تسع هذه
الدعوى من غير بيان للسبب
فمن العن لوانقا والبيع لا يقبل قوله اني حلال بلابينة وتغير الانقياد ان ينقاد للتليم
الى المشتري يعني اذا سلم الى المشتري لا يلحق ويكت اما السكوت عند البيع لم يكن انقيادا
اذ البيع لم يتم بل يقوم بالانقاد وقد مر في احكام السكوت انه لو بيع وسكت ثم قال بعد العلم
بالبيع انا قد لا يقبل فشر ادعى حرة لاسل صدق مع اليمن لكن لا يمكن للمشتري ان يرجع بثمنه ما لم
مقتضيا عليه وطريقه ان يدعى المولى ان قدس وافر لي برق وبرهس على اقراره ثم العن من هن ان
واما السكوت
اقول ذكرنا في فصل التحقيق ودعوى الحرير من كتاب البيع من قنا واه انما الصحيح ان يرجع
بالمش بعد الد بقولها اذا لم تقر بالرق ولم تنفذ البيع والتليم
قال كدام جانت كذا قاضي بنفس خود توفيق كند وكدام جاست كذا توفيق صاحب حادشه
توفيق كند اجاب مدعى توفيق بكند ومدعى عليه ما توفيق كند ابره انه توفيق جل على الظاهر
بود والظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع قناوى قاضي في الدعوى
قال ادعى عبداني يدا ان انه اعتقه وهو يملكه وان ذا اليد استعبده بغير حق بل تبيع هذه الدعوى
اجاب نعم لان هذا حق الانتاب اليه حمة الولاء فتسرع وان عرى دعوى المال بسية كذا
الابوة والنسوة بخلاف دعوى الاخوة قال يستط في الدعوى خمسة شرائط حضور المدعى ودعواه
وصحة دعواه واستشهاده وان لا يكون بينه وبين الثالث حصول الرجوع كالاولا والرجوع والملك
والشرط والوكالة وكذا يشترط في المدعى عليه خمسة حضوره بنفسه او بباييه وانكاره لفظا او
معنى وتوجه الكفوة عليه وان لا يدعى رقب الشاهد وان يكون اهل الجواب وكذا يشترط في الشاهد
خمس موافقة للدعوى وانفاق الشاهد فيها وان لا تقوم على النفي وان لا يقع فيها تزوير وان
لا يكون فيها ما لا يجوز من مغم او دفع مغم ويشترط لجواز القضاء بعد هذه الشرايط حضور الشاهد
واعلم المدعى وجه حجة المدعى وعدم الرشوة لانه نقله القضاء ولا في تلك الاحادته وانما تقبل الشهادة
من اجتمعت فيه هذه الشرايط العقل والبلوغ والحرية والاسلام في الشهادة على المسلم والسمع وحفظ
الشهادة عنده والضبط اى عدم الغفلة والعدالة والبصر والنطق وان لا يكون محذورا من
والاصالة والعلم عيانا لا خبرا الا في حمة النسب والشكاح والموت والقضاء والوقف ايضا
ولو قال المشتري من زيد وقال ذا اليد هو اى زيد ادعى دفع الخصومة بلا حجة لتصادقها على ان
اصل الملك زيد فالظاهر انه وصلى الى زيد ذى اليد من جهة فلم يكن يده بيد خصومة بل بيديا به والدعوى

انما تقع على من يكون له يد ملك الا اذا برهن المدعى عليه بقبضه في تبيع دعواه لانه ثبت انه لى
باسا كذا فان طلب المدعى عليه ما اذ من الايداع حلف على التبات اتوب هكذا وقولها
والظاهر انه يقع التوكيل موقع الايداع ويكون المعنى فانه طلب مدعى الايداع عين مدعى التوكيل بناء
على ما ادعى من الايداع وعجز عن اقامه البرهان عليه حلف على التبات يعني على عدم توكيله اياه على
عدم علمه بتوكيله ايا فتدبر ولو قال ذا اليد او مدعى وكسبه لم يصدق الا ببينة لانه الوكالة
لا تثبت بقوله الله تعلم درر غرر قولنا قول هكذا الى اخره هذا الكلام ليس له معنى صحيح
امسا كذا لا يخفى على القائل
حجة الخراج في المطلق اولى من حجة ذر اليد لانه الخارج هو المدعى ببينة المدعى باحوث كامة
وفيه خلاف ان في فاذا نكل المدعى عليه قضى بالمال عليه للمدعى خلافا لانه قيد الملك بالمطلق احرار
عن المقيت بدعوى النتاج وعن المقيت بما اذا ادعى ان يملك من واحد واحد ما قابض
وبما اذا ادعى الشراء من اثنين تاريخ احدهما سبق فان في هذه الصور تقبل بينة ذي
اليده بالاجماع كاسياتي الا اذا ارخا وذو اليد سبق لانه للتاريخ عبدة عند ابي حنيفة رجم
في دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف اولاد وهو قول محمد ابا العبرة
له بل بعضه للخارج
هذه الاولم تحالفه تاريخ ذي اليد موافقا تاريخ الخارج ولم يعل على ذي اليد فعلا مع تفصيل
في بعض الصور والسئلة النانية ايضا مفيدة بما اذا لم يكن تاريخ الخارج اسبق وقد ارخا اذا الخراج
ح اولى وفي بعض الصور خلافا اما المسئلة الثالثة فقد صرحوا في جوابها بان الخراج اولى اذا
سبق تاريخ ذي اليد مع خلافة وهذا خطأ كما ذكر في هذا الكتاب
ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم تبيع دعوة البائع اذا لم يوجد اتصال العلوق
بملكه تقنا وهو الشاهد والنجح وصدقة المشتري او صدق المشتري البائع ثبت النسب او
عدم ثبوت له عاية حقة واقاصدة زان ذلك المانع ولم يطل ببيعة للجزم بالعلوق ليس في ملكه فلا تثبت
حقيقة العلق ولا حقة لانه دعوة تحرير وغير المالك ليس من اهله وكانت ام ولده نكاحا اى امته
ولدت من زوجها فملكها او امته ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين اهل الاكرم
وصدقة المشتري كان الحكم كقولنا معنى ثبت نسبه واميتها وينسخ البيع درر غرر
اقول حق العبارة ان يقال لا ان يصدق المشتري فيثبت النسب كالاخى للاسلام حمدا لله
فانه اقام هذه المدعى ببينة ان فلانا مات ولم يرع وارثا ولا صبيبا يقبل لقاضي ببينته وكذا
ينبغي ان لا تقبل هذه البينة لانه قامت على غير محضم والجواب لابل قامت على ختم وهو العا

شرح الكلام باب دعوى جليل

درر غرر

شرح الاسلام

درر غرر

السلام حمدا لله

لانه الشهود لا يشهدوا انه لم يترك وارثا فقد شهدوا انه ترك الميث لجماعة المسلمين فالمراد
 حقنا مال جماعة المسلمين ولا يمكنه الخصومة مع جماعة المسلمين فينصب القاضي خصما من جماعة المسلمين
 يكونه نايبا عن المسلمين ولانه يدعي برأيه وجوب نصيب الوصي على القاضي حصة والقاضي
 فيما عليه يصلح قاضيا واذا قضى القاضي بهذه البينة ينصب على الميت وصيها ويأمر المدعي
 ان يقوم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل قبل يثبت على الدين ويأمر الدرس قبله
 المال بقضاء الدين لان الغريم ان كان الذي قبله المال مترا بذاك
 محط برأى في كتاب الدعوى في الفصل الثاني والعشرون
 المحجوس بالدين اذا اقام بينة انه معسر واقام رب الدين بينة انه مؤسر فالقاضي يقبل
 بينة رب الدين وان لم يبينوا مقدار ماله حتى يحدده في السجن بينة رب الدين وفيه اشكال
 لانه تخفيه في السجن لا يستحق الا بالبرهان لا يثبت الا بالملك وتقدر القضا بالملك لجهالة
 قدره الا ترى الى ما ذكر في كتاب الشفعة انه المشرى اذا انكر حواري الشفعين وانكر ملكه في الدار التي في
 يديه بجنب الدار المشراه واقام الشفعين بينة انه نصيبا في هذه الدار ولم يبينوا مقدار النصيب
 فالقاضي لا يقضي بهذه الشهادة وطريقه ان يحق الشفعة انما يثبت لم يثبت له الملك
 في الدار التي يدعي الشفعة بها والقضاء بالملك له بهذه الشهادة غير ممكن لجهالة قدره فالحجب ان يكون
 كذلك والحجاب وهو الوقوف من المسلمين ان في مسألة المحجوس القضاء بالملك له غير ممكن لمجوده
 لا لجهالة بل الملك لنفسه الا يرى ان الشهود ان يبينوا مقدار الملك له فالقاضي لا يقضي لها بالملك مع
 ان الشهود به معلوم لمجوده الملك لنفسه واذا قدر القضاء بالملك لم يشترط القضاء
 بالبرهان لعدم امكان القضاء بالملك فاما في مسألة الشفعة القضاء بالملك للشفيع ممكن
 لانه يدعي الملك لنفسه واذا امكن القضاء بالملك كان امكان القضاء بالملك شرط لثبوت
 الشفعة لانه الشفعة لا تستحق الا بالملك وليس اذا سقط شرط من شرائط صحة القضاء في موضع
 العجز يدل على انه سقط في موضع آخر من غير العجز
 منه ايضا في كتاب الدعوى
 هشام بن محمد امرأة مدركه زوجها ابوها من اجل فوات زوجها فماتت بعد الميراث قال انه قال
 كنت امرت ابي بالزوج ثبت النكاح وورثت وارثا فمات ثم امر به ولكن حين بلغني تزوجه
 اياي اخبرت فعليه البينة وكذلك هذا فيمن باع عبدا غيره ومات العبد في يد المشتري ثم ادعى
 البائع الامر والاجازة
 واذا ادعى جارية في يد ابن ان انها ملكه وفي يد هذا غيره حتى قد عواه صحيحه وان لم يقل في دعواه
 انها كانت ملكي يوم اخذ يده صاحب اليد مني فاذا ادعى انه غصب في هذه الجارية قد عواه

محب

صحيحه وان لم يقل ملك ولوا قام البينة على انه صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد
 عليه اتمالا بقضائه بالملك منه ايضا واذا ادعى ابن عم فلان غلاته فيه من ذكرك الجدة
 ادعى انه اخ فلان لا بشرط فيه ذكر الجدة هكذا حكم على القاضي الا امام شمس الاسلام محمود والا وزجندى
 منه ايضا وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن يحيى رجل لا يعرف نسبة ادعى اخرا انه ابنه قال
 انه صدقه الذي في يده الصبي ثبت نسبة منه وانما كذب لا يثبت نسبة منه والمراد من المسئلة الصغير
 الذي لا يعترف بنفسه لانه اذا كان يعترف بنفسه كانت العبرة لمقتضى بقاءه وتكذيبه لا لمقتضى بقاءه في يده
 وتكذيبه منه ايضا رجل ادعى على رجل مالا واخرج بالمال خطأ وادعى انه خطأ المدعى
 عليه فانكر المدعى عليه انه يكون الخطأ خطأ فاستكتب فكتب وكان بين الخطيين شبهة ظاهرة
 من كل طرف فاما خطا كاتب واحد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقضي بترك فاقته لو قال
 خطا وليس على هذا المال كان القول قوله الا انه يكون الكتاب حرا فاقا او سمرا او نحو ذلك
 فانه يؤخذ بخطه فنهى اولي انه لا يأخذ بالخط فاضمانه في كتاب الدعوى في باب ما يبطل
 دعوى المدعي ولو استحق البيع من يد المشتري بالملك مطلق ورجع المشتري على بائعه فبرهن البائع
 على الشئ او على وصوله اليه من جهة المشتري ببيع او كونه وان الحكم للمشتري بالملك وليس لك
 الرجوع على من قبل هذه البينة بغيرية المشتري اختلف فيه المشايخ وشرط حضرة محمد رحمه الله
 لا شئ من كذا في فقط وفي حكم المنة انه حضرة شرط ولو نصب القاضي خصما عن المشتري لسماع
 هذه البينة ليدفع محققا الى المشتري حتى يسترد المبيع من المشتري لم يخرش قال افني شئ بان
 هذه البينة تقبل بغيرية المشتري وافني من ان لا تقبل وكنت الكتب ككتب شئ ابا عالا لا ستا ذ
 ووزن التميزه قبل على قياس قول محمد وس الاخر بشرط حضرة الشئ وعلى قياس قول من الاول
 لا بشرط حضرة وهذا القول اظهره واسبه جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر
 من مرضه مستقل الكتاب ولنا من عليه خصومات فانه يكتب جوابه وحلفه ط انه علم القاضي
 انه المدعي اخوس بامر به بان يجيب باللائحة ويجعل بائنة فانه استر بالاقارن وانما استر
 بالانكار عرض عليه البين فانه استر بالاجابة بانه يمين وانما استر بالاجابة بانه يمين وانما استر
 عليه فانه عرفه القاضي اخوس او اصرم يكتب له بامر به بان يجيب بالكتابة وان لم يبرهنها واستر مودنة
 بامر به باللائحة ويجيب ويما مل معه كعامة الاخرس وان كان مع كونه اخرس اصم اعنى
 فالقاضي ينصب عنه وصيا ويأمر المدعي بالخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيهما فانه
 في آخر ما يتعلق بكتاب المدعي عليه من الدعوى ثم اعلم انه المقضي عليه في حادثة لا تسع
 دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء او على ثبوت الملك في المقضي له او على الشئ كان

العادية والبرارية شرح الكرماني لا ينحصر في قوله ولو برهن الخراج من الدعوى وإذا ادعى
على امرأة أنها امته وإن تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا ينسقط حضرة الزوج لحيط
بها في في الثاني والعشرين من الدعوى أدأ قال المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري
فقال المدعى عليه في دعواه لك أخا وأختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي القاسم
تسلسل السلام لا وزجدهن أنه المدعى لا اقرب ذلك يبطل الدعوى والشهادة جميعا أما لو ادعى المدعى
عليه ثباته بالبينة لا يسع بينة محيط بهاني في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى
رجل ادعى على رجل أني دفعت اليك عشرة دراهم فضا فقال المدعى عليه بل دفعت اليك عشرة
دراهم ألا أنت امرئتي أنه ادفعها الي فلان وقد دفعها اليه فأنه أقام ذلك بينة برفع الخصومة عن
صاحب البعد وما لا فلا محيط بهاني وفي جامع الفصولين من التحليف وفيه التوفير لو كمن
صاحب الحق منه فأنه انتهى وإن كان عينا فن اجارة العينة ولو غاب المشتاج بعد السنة ولم يعلم
المشتاج إلى الأجر فله أن يتخذ له مفتا حافرا ولو أجرة من غيره من غير أن يحاكم جازا انتهى وقد صارت
عادة الفتوى مضت المدة وغاب المشتاج وترك ساعه في الدار فافتيث بأنه أنه يفتح
الدار ويكنه فيها وأما الساع فيجعله في ناحية إلى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح إلى إذا العارض
أخذ بما في العينة شرح الكرماني لا ينحصر في أول كتاب الدعوى ولم احر كم ما إذا لم يتوصل اليه
الأبكر الباب ونقب الجدار ونقب في ذلك حيث لا يمكن الاخذ بالحاكم وإذا اخذ غير الجنس فبطلت
فتق في يده ضمنه ضمان الراحين كان غضب البرارية ولم احر كم ما إذا اظفر بال مويون مويون
والجنس واحد فيها ونسب أن يكون شرح الكرماني لا ينحصر في أول كتاب الدعوى أقول بل
ينبغي أن لا يكون لأن الدارين يجوز أن يطالب مويون فأن الحق له فهو قادر على إسقاطه وسع
قيام هذا الاحتمال كيف يكون له أدية اخذه الأبرى أنه ليس له أن يطالبه وأن يكون الاخذ ممن
يجوز المطالبة منه لمحمد بن أبي وفي الخلاصة مغريا إلى الاقضية رجل ادعى على أخيه مالاً
فلم السكوت ولم يجب اصلاً يؤخذ منه كغيره ثم سئل جبرانه عيسى به أفه في لسانه أو سمعه فأنه أخبره
أنه لا إفة به كغير مجلس الحكم فأنه سكت فلم يجب ينزله منكر قال الامام السرخسي هذا قولهما
أما عند أبي يوسف في مجلس الحكم فأنه سكت فلم يجب انتهى وفي روضة الفقهاء لو سكت عن الجواب لا يكون منكر الجواب
خلاف انتهى والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في العينة والبرارية فلذلك ائتمنت
بأنه يجب إلى أن يجيب وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالتأخير لا يستلزمه قال الاست رجل
يجلس عند أبي حنيفة حتى يقرأ ويكره لا يستلزم وفي البدائع الاستسبه أنه أنكر انتهى
وهو صحيح لقولها كما لا يخفى فأن الاستسبه من النقط الصحيح كما في البرارية ثم اعلم أنه السكت

لا تقع عليه البينة لما فيها إذا وكله بالخصومة بغير جاز لا قرار ولا انكار كما قد مناه في الوكالة
بالخصومة شرح الكرماني لا ينحصر في قوله فأنه أقوا وأكر وفي البرارية إذا شك فيما يدعى
عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف اختراعه الوقوع في الحرام وإنه أبي خصمه الأحلف أنه أكبر رايه أنه
المدعى بحق لا يحلف وإنه أنه مبطل ساع له الحلف شرح الكرماني لا ينحصر في قوله وقضى له أنه بكل
مرة وفي جامع الفصولين والفتوى في مسئلة الدين أنه لو ادعاه بلا سبب حلف ثم برهن
ظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز
أنه وجسد القرض ثم وجده الأبراء أو لا يدين انتهى فأنه قلت هل يقضى بالنكول غير اليدين
لنفق الزينة كالامين إذا ادعى الرد أو المالك فحلف فنكول غير اليدين التي لا احتياط في ماله
الميت كما قد مناه قلت أما الأول فم كما في العينة وأما الثاني فلماره شرح الكرماني
لا ينحصر في المحل المرتب ثم اعلم أن المص اقتص على عدم الاستحلاف عنده في الاستسبه
السبعة وفي الثانية أنه لا استحلاف في أحد وتلاني خصله بعضها فحلف فيه وبعضها مستحق عليه
فذكرها من الاختصار السبعة وفي تزويج البنت صغيرة أو كبيرة وعندها يستحلف الأب بيمين
الصغيرة وفي تزويج المولى أمته خلافا لهما وفي دعوى الذابين الألبصاء فانكره لا يحلف
وفي دعواه الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسئتين كالوصي وفيما إذا كان في يد رجل
شيء فادعاه رجلا بكل الشراء منه فاقربه لاحد بها وانكره لا يحلف وكذا لو انكرها فحلف
لاحدها فنكول له وقضى عليه لم يحلف للاخر وفيما ادعى البتة مع التسليم من ذين السيد
فاقر لاحدها لا يحلف للاخر وكذا لو نكل لاحدها لا يحلف للاخر وفيما إذا ادعى كل منهما
أنه رهنة وقبضه فاقربه لاحدها أو حلف لاحدها فنكول لا يحلف للاخر وفيما إذا ادعى
أحد هما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاقربا لهما والبر السبع لا يحلف للمترين وفيما إذا
ادعى أحد رجلين الاجارة والاخر الشراء فاقربا لهما وانكره لا يحلف له عليه ويقال له عليه
أنه شئت فانتظر انقضاء المدة ونكث الرهن وإن شئت فانتزع وفيما إذا ادعى أحد هما الصدقة
والقبض والاخر الشراء فاقربا لهما لا يستحلف لثانته وفيما إذا ادعى كل منهما الاجارة فاقرب
لاحدها أو نكل لا يحلف للاخر بخلاف ما إذا ادعى كل منهما على ذي اليد الغصب منه
فاقر لاحدها أو حلف لاحدها فنكول يحلف لثاني كالوا دعى كل منهما الأبداع فاقربا لهما
يحلف لثانته وكذا الاجارة ويحلف مال عليك كذا ولا متهه وهي كذا وكذا وفيما
إذا ادعى البائع رضى المود كل بالعيب ثم يحلف ويكبر وفيما إذا انكر تركيد له في التكايج وفيما
إذا اختلف الصانع المستصنع في المأمورية لا يدين على واحد منهما وكذا لو ادعى

الصانع على رجل انه استصفه في كذا فانكر لا يكلف الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عنه
الغائب بقبض دينه وبالحضومة فانكر لا يستخلف المدبوز على قوله خلافا لما ذكره فيهم
وقال الجلاء في استخلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم انه ما في الخلاصة هل وقصور حيث
قال كل موضع لو اقر له فاذا انكر يستخلف الا في ثلث منها الوكيل بالسرا او اوجد بالمستز
عيا فادان برقه بالغيب واراد البايع انه يكلفه باء ما يعلم انه الموكل رضى بالغيب لا يكلف
فانه اقر الوكيل لزمه ذلك وبطل حق الرد الثاني لو ادعى على الآخر رضاه لا يكلف وان اقر
لزمه الثاني الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدبوز انه الموكل ابراء غير الدين وطلب بين الوكيل على
العلم لا يكلف وان اقر به لزمه انتهى وزدت على الواحدة والثلاثين السابعة البايع اذا انكر قيام
الغيب والشاهد اذا انكر جوعه لا يستخلف ولو اقر به ضمن ما تلف بها والسارق اذا انكر حاله لا يستخلف
للفظ ولو اقر بها قطع شرح الكفر لابن كرم في شرح قوله ويستخلف السارق وقد ناقش ان
التخلف لم يجوزوه اكثر من ان ينجوا وذكر السراج انه لو حلف باءه لم يملك من التخليط لا يفتق عليه
بالقول لانه المقصود الحلف باءه وقد حصل وفي فرائد المفتين والاختيار في صفة التخليط الي
التخليط العنصرة بزمه وفيه ما ساءوا ويقتضون ما ساءوا انتهى شرح الكفر في شرح
قوله وبلفظ ذكره اوصافه من الدعوى اذا ادعى دارا فقال له ذوالبيد انه تربيته من وصيتك
في صنوك ولم يسم الوصي او قال انه زيدا باعه مني باطلاق القاضي في صنوك ولم يسم المالك
هل يرفع اخلف فيه الشيخ ولو سئل الوصي والقاضي يرفع وفاقا جامع المصنفين
في العاشر ففرض ادعى دارا وقال انه مملوك باعه ابي منك حال بلوغه وقال ذوالبيد
حال صنوك صافا لقلول الذي كذا وقال ولو لم يسمها تقبل بتمه ذوالبيد لانها هي المبتدئة وفيه ادعى
ثم قتل فانكر حصة السرا فبرهن خصه على ابيائه انه لا يبيع للتناقض اقول ينبغي ان يبيع للتناقض
في رواية عن من قياسا على ما ذكر في مسائل شيخه من هو وفي غيره لو اقر بالبيع فبرهن عليه المستز فوجد
حيثما فادوردها فبرهن البايع انه برهن من كل عيب لم يقبل للتناقض اذا البراءة ببيع محال وقد
انكر البيع ومن سئل لا مكان التوفيق بانه باعها وكيد ولم يعلم به فكذلك اقول بل ينبغي ان يقبل
بتمه في هذه المسئلة وفي الاولى عندنا وفاقا خلافا لافضل لانه صار كذا بتمه الدعوى فليكن انكاره بالعدم
فصار كافي الكفالة كذا في انكره على الغائب النافذ وكذا كنفيل عنه باءه الى مرجع الكنفيل
على الغائب ولو انكر الكفالة اصلا لانه صار كذا بتمه عا في انكاره فليكن بالعدم وكذا الفرق بانه الحكم
بانه ثم حكم بالرجوع ايضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا الى كفاية لشهدها اولاً وهذا الحكم بالسرا
ليس حكماً بالبراءة والايناء فلا يرد من الدعوى فيبطل التناقض فافترقا وكيفية ان يرد بانه انكاره

لما لم يرد من الدعوى فليكن التناقض لعدم انكاره بالبيع والبراءة من الدعوى لعدم التناقض
على اصل من منه ايضا رجل مات وترك بنتا واخا ومسا عا فقال للبنت المتاع كلها وقد كان
اشترىها الاب لي باع والاخ يقول الامتعة كلها للبنت فاقول قول الاخ لانه البنت تدعى وكا لانه
الاب في السرا والاخ يكره الا ترى انه لو كان الاب حيا ووقع الاختلاف بينه وبين البنت
في الامتعة فقال للبنت كنت وكيل في شري هذه الامتعة والاب يكره ذلك كما في القول قوله
والمنع في ذلك انه الاصل نفي الاب في نفسه فالاب بائنا الوكالة متمسك بما هو الاصل فكأن قوله
قوله فكذلك هنا محيط برها في الحادي عشر من الدعوى والحكم بالبراءة الاصلية حكم على الكفاية
ان كافة الناس حتى لا يبيع دعوى الملك من احدى كذا العتق وفروعه فان الحرية حق الله لم يكره
استرقاق الحر بفضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله في براءة عنه لم يكون لهم عبده
فكانت حضرة الواحد كحضور الكل بخلاف الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب احدا من خصما غير الغائب لم
ما به جبا نقتضيا الا انه في تلقى الملك من جهة بصيرة مقتضيا عليه ايضا لتقدير ان العتق اليه لا في الملك
ومن قضى عليه في حادثة لم يبر مقتضيا له فيها بتلك الجهة واما الحكم في الملك المورخ فليكن كذا في الخارج
لا قبله يعني اذا قال زيد ليكرهت عبيدك فقلت من خدمته اعمام فقال بكراني كنت عبيدك فليكن من خدمته
اعوام فاعتقني فبرهن عليه اندفع دعوى زيدا ثم اذا قال عمر وليكرهت عبيدك فقلت من خدمته اعمام
وانت ملكي الا انه فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بتمه وكيفية مكالمه بطل عليه انه قاصيما قال في
اول البيع في شرح الزايدات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصار مسائل الباب على قسمين
احدهما عتق في ملك مطلق وهو بتمه حرية الاصل والعتق به قضاء على كافة الناس والمانع
العتق بالعتق في ملك مورخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت الترخيص ولا يكون قضاء قبلي فليكن
هذا على ذكر شك فانه الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة درر غرر في الاستحقاق
اقول مقتضى ما نقله عن قاصيما التنبه بان يقال واما الحكم بالعتق في الملك المورخ الى اخره
لا الاطلاق شيخ الاسلام وكذلك الجواب فيما اذا كان ذمها لانه بالسرا بتمه
ثبت حق العتق فبعينه كجبهة العتق الا ترى انه العتق الولد استوى العتق والتدبير حتى لم يصح
دعوة البايع الولد بعد تدبيره كما لم يفتق ودعوة قبل اعتاقه محيط برها في في العاشر والعشرين
من الدعوى الفضل السابع عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية
مهرها على زوجها فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك في الدين الموصل
اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال وهذا لانه اثبات الحق لا يعتمد المطالبة
على حال لا مطالبة محالة الا ترى انه اثبات الدين على الميت على وارث لم يصل اليه شيء من تركته

صحيح وان لم يكن لرب الدين حق المطالبة فلهذا الوارث اذا لم يصل اليه شيء فم تركه المبت
وكلمة بعتد الفائدة للمرة وفي اثبات بنية مهرها في الحال فائدة وكذلك في اثبات الدين
الموجبل في الحال لجواز انه يهوده فيجبون فلا يثبت على اثبات الدين عنه محل الاجل او على
على غيره عشرة دراهم دين وشهد الشهود انه دفع اليه عشرة دراهم لا يتقبل الشهادة لانه دفع العشرة
قد يكون بجهة اخرى غير الدين محيط برهاني في الدعوى - دعوى الدين على المودع لا يصح
بمخلاف ودعوى الورثة عليه منه في السبع عشر في الدعوى امرأة في دار رجل يدعى ابراهيم
اخراته وخارج برعها وهن تصدقن فالقول لرب الدار فقد صح انه اليه يثبت على الحرة بمخلف
الدار كان المتاع برعها انه تزوجها وبرعها من رجل حكرا انه تزوجها فالبتينة بتينة الرجل
جامع الفصلين في العشر وفي فتاوى قاضية امرأة مع رجل في منزل بطاؤها ولباسا
منه اولاد ثم انكرت انه يكون افراته قال ابو يوسف اذا اقرت انه هذا الولد وله ما منه فهي افراته
وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة انتم فصل هذا بفرق
بين ما اذا كان هناك خارج يدعيها وبين ما اذا لم يكن حيث يكون القول للرجل في الاول وهو
مسئلة الكتاب ولما اذا لم يكن بينهما ولد وهو مسئلة قاضية فانه في هذه الفرق في غاية الكمال
فانه المتبادر الى التهمة الى الالف انهم المدعى يقتضي اولوية كونه القول للرجل ويجعل ان يكون
اختلاف الجواب في المسئلتين لا خلاف الروايتين فتدبر شيخ الاسلام عرض على
شيخ الاسلام السدي محضر فيه بيع السكنى وكان فيه باعته بكمه وده وحقوقه فدجلة انه السكنى
نقل والنقل لاحد محيط برهاني في المحاكم والسجلات وحكي انه القاضي الامام
الاشعري حين قلده القضاء بمرقته كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقبل في ذلك وقال انه كتب
في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بمرقته وباوراء النهر وبجاراته وراء النهر وقاضيه بمرقته ليس
قاضيه بجاراته فانه هذا بالحق والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مساج ذلك الزمان
كانوا يجيئون عن هذا ويقولون انه قاضيه بمرقته قاضيه اكثر كور المملكة باوراء النهر وللاكثر حكم الكل
في احكام السيرة فجاز ان يقال قاضي ماوراء النهر محيط برهاني عرض خط صليح والابرار
وكان المذکور فيه ادعى فلان مالا معلوما فضالما فلان على الف درهم وقبض فلان
بدل الصليح وذكر في آخره وابرار المدعى عنه جميع دعاويه وحضوماته ابرار صحبي فقبل الصليح
غير صحيح اذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم انه وقع معاوضة او وقع سقطا
وليعلم انه وقع صريحا بشرط فيه قبض البدل في المجلس والا ولم يتوض المجلس الصليح فمع هذه الاحتمالات
لا يمكن القول بصحة الصليح اما الابرار على سبيل العموم فلا يسمع دعوى المدعى بعد ذلك كذا الآ

العام لا يمكن الصليح محيط برهاني سئل نعم الدين التمسق عنه ادعى ميراث ببنية
بنوة العم فاقام البينة على النسب بذلك الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بتينة
انه عبد الميت فلان من غير ما اثبت المدعى هل يندفع بهذا ودعوى المدعى وبينة قال انه دفع القضاء
بتينة المدعى فالقضاء ماض ولا يبطل بنية المدعى بهذا ولا يندفع دعواه فانه لم يكن القضاء وقفا
بتينة المدعى فالقاضي لا يقضي باحد البنتين لكانه المتعارض قال محمد وهو نظير مسئلة طلاق المرأة
يوم النحر بكوفة فم هذه السنة وعقاق العبد يوم النحر بكوفة فم هذه السنة وفي مجموع النوازل رجل قدم
سرقته من تركستان وادعى كرام في يدي رجل ميراثا غنمه وانه وقال انما محمد واتي حرة واب
ابي محمد ابن الحارث بن سارخ وهذا الكرم في يد هذا المدعى عليه فم تركه ابي الحارث هذا وانا وارثه
لا وارث له غيري فعليه تسليم هذا الكرم الى فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا المدعى يبطل
في دعواه هذه فم قبل ان يدين قدم من تركستان زعم انه ابن عابثة وعابثة بنت علي بن حسين ابن
فلان وهذا الكرم من تركه علي بن الحسين ثم غير اسم الام واسم الجدة فقبل اسم الام حرة وجعل اسم الجدة
محمد بن حارث واقام المدعى عليه بتينة على دعواه فاجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السدي
انه هذا دفع دعوى المدعى قال ربح وهو نظير ما لو ادعى عينا في يدي رجل ميراثا غنمه فم ادعى ذلك
الدين بعد ذلك ميراثا غنمه وانه وكان القاضي الامام الاجل شمس الاسلام محمد والا ورجل في
يعني في جنس هذه المسئلة انه لا يندفع دعوى المدعى ولا يتقبل بنية المدعى على ما ادعاه وقابله
في ذلك بعض مساج زمانه وبه كان يفتي الامام طهريه الدين المرعشي وهو الصواب عندنا
وعلى هذا اذا ادعى رجل على رجل انه كان عليه ابنه فاسم بن محمد عليك كذا وكذا فانه المال وان ابيته
قبل استيفاء شيء فم ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا قال المدعى عليه انه يبطل في هذه
الدعوى لانه زعم والد القاسم محمد والد القاسم احمد لا يكون هذا فدفع المدعى على ما هو احتياكم
الاسلام وبعض مساج زمانه فلا يتقبل بنية المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى
وهذا لانه بتينة المدعى عليه لو قبلت في هذه الصورة اما ان يتقبل على اثبات اسم هذا المدعى ولا وجه
اليه لانه خصم في ذلك واما ان يتقبل لغير ما ادعى عاه المدعى فم الميراث والا وجهه ايضا لا البينة
على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى رجل على رجل انه اقضه الف درهم في يوم كذا في مكان كذا
اقام المدعى عليه بتينة انه في ذلك اليوم كان في يوم كذا ادعى كانا لا يتقبل بنية المدعى عليه لانه في حقه
قامت على النفي كذا نحن محيط برهاني في الثالث والعشرين في الدعوى احكام الغارة في ملك
الغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب فكم مروي فانه من خود را عمارت كرد وجوبها بکار بردن
بها خواهد يانی اجاب اگر بدان شرط فرمود است که رجوع کند تواند که عمر دارم انه فمات وترکها

واحد فلو عظمها باذنها فالعارة لها والنقطة دين عليها فتقوم حصنة الابن ولو عظمها بالنفس بلا اذنها
فالعارة ميراث عنه وتقوم قيمة نصيبه من العارة وتعتبر كلها لها ولو عظمها بالابلا اذنها قال النسخ
العارة لها ولا تسمى عليها من النقطة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عارة كرم امراته وسائر املاكها
اقول هذه المسئلة نقلها في العارية من امر كذا بالاقراء من الله تعالى والبيئات نقلها عن الفقيه
ابي جعفر ولم يذكر النواذر والاشارة التي في الكتاب للنواذر سبح الاسلام كم سقط
منزل امراته بامرها فاستغف لها ولو بلا امرها فلها رقة فله رقة ولو لم يوجب ضررا في بناء عمده
كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لآمره ولو بنى لنفسه بامر فله رقة الا ان يفر بالبنا
فينتفع ولو بنى لرب الارض بامر فله رقة من يكون متبرعا كالمتر جامع الفصولين قد رزق را
محمد وديست ويلازمه جرمي لا شتا ودرم فز ندرن با سون مواضعه كذا في رز راعا كات
كن بسكنى مترابود سون عمارت كذا بوجه رسيد كذا جرمي يزار ودرم بخر ندرن من مردورته
ميكو ندر كذا رزمار زماست اين مرد تواند كذا قيمت سكنى از اين كذا طلب كذا اجاب تواند
وكر قيمت ندره ندره سكتي بردارد وباني ميراث كنده وكر مواضعه نكره با شنه متبرع بود در عمارت
اقول قد مر في الصفحة الاخرى انه لو عظمها بالنفس بلا اذنها فالعارة ميراث عنه عند ابي حنيفة
وانه المتبرع انما هو فيما لو عظمها بلا اذنها فهذا الاطلاق بنا فيه فيجوز ان يكل على المتبرع سبح
الاسلام صراستها لرضا ليعني ويكنه ما باله ولو فرج فالبنا لرب الارض فهذا
لانه في الحقيقة استبجار الارض ببناء بنيه وذلك البناء معدوم ومجهول واعلام الاخرى شرط
جواز الاجارة فكانت الاجارة فاسدة ولو بنى وسكنه فيها فعليه اجر المثل والبناء للباينة
ولرب الارض نقص بناءه صدق دفع اليه ارضا على ان يبنى فيها كذا بيت وتسمى طولها وعرضها وكذا
حجمه على ان ما بنى فلو بينهما وعلى ان اصل الدارين بينهما نصفان فبناها كذا شرط فهو فاسد وكذا
رب الارض وعليه للبناني قيمة ما بنى يوم بنى واجر مثل فيما عمل ومن سلكه المذكورة
في كتاب الاجارة والمراعة انما يشا جوه ليعمل له في ارضه باللات فمعه فثكونه اجارة
الا انهما قد استلجها لالمشروط او لعمده اذ جعل نصف الارض البنينة اجاله وهو معدوم
او مجهول فصار اجارة حقة اذ الاصل في العمل هو الارض فقد عمل في محل مملوك له بامر
فينفع عمل لآمره وقد استقر في مقابلة نفعه لنفسه فبنا اجارة والحكم في مثل هذه الاجارة
ان يوزن قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارات قال ولو دفع اليه ارضا بستان
يبنى فيها وسكنه ويوزنها على ان ما بنى فله رقة من ثمنها فبناها كذا امر واجرها فاصاب مالا بجميع ذلك
البناء والبناء له ولرب الارض اجر المثل على البناء وعلى الباني نقل بناءه اقول فينبغي

ان يبني هذا غير الكلمة التي دلت قريبا من ان كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لآمره فبنا
الا اذا وجد دليل على خلافه كجمل بعض الاجرة لنفسه في هذه المسئلة انتهى وفي المسئلة الاولى جعل
البنا لرب الارض او ثمة بدلالة الحال عرفنا ان اذ اراد العمل لرب الارض حيث شرط نصف البناء كذا
ولانه يصير بشرط بالالان نصف الارض تراء فاسد وصار فابنا بامنه بامنه فوقع عمله كذا في محل
مملوك لآمره وفيما نحن فيه لم نتم دلالة العمل لآمره فبقى مستقر فالنفس بالبناء في ارض غيره غير ان
رب الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه اجر ارضه ليعني فيها ولو اوجها اجارة صحيحه ليعني
لكنه الا لالت والبناء كلها لبناء او عليه لرب الارض اجر مثل ارضه ولو شرط مع ذلك ان الارض
والبناء بينهما كانه ذلك مع اجر حار لرب الارض وللباني قيمة ما بنى يعني قيمة الآلات واجر
عمل فيما عمل لآمره في المسئلة الاولى سبح الاسلام جامع الفصولين كتاب الاقار وان
لم تكن معتقل المالك لم تعتبر ارضه مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء
كذا في تقيع المجدي وبذا اخذنا من مسئلة الافتاء بالراس اسامرة الشيخ في رواية الحديث واما من
الكافواخذ من النسب لانه يخطا فيه لحقه الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قد ساهرا واخذنا من
الكتاب والطلاق اذ كانه نفس البهيم كالموت قال انت طالق هكذا استرثلت ونقت
بخلاف ما اذا قال انت طالق وان ثبت ثلث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق وبذا اخذنا
الاشارة من محرم الصيد فقتل بجرب الجرب على المشير وهذا فروع لم ارها الا في الاول اشارة
الاخرى بالقراءة وهو جنب ان يكون عليه اخذنا من قولهم ان الاخرى سب عليه فبنا كذا
فجعلوا التوكيد قراءة الثاني في مطلق الطلاق بمسئلة افوس فاسا ربيته ونفي الوقوع لوجود
الشرط الثالث علق بمسئلة رجل ناطق فخرس فاسا ربيته فنبغ الوقوع اسباه
في احكام الاشياء ووقد عند دعوى الحال عليه ما قبضت شك بفرق لا يكون اقار
ولو قال دفعة الى اهلك باوكت اقار بالقبض فلا بد بالاجبات الامر بالايصال ولو قال
باس سب دفعة الى قالوا يكون اقار او فيه نظر بزازير في ادب الاقار عبد في يد رجل
قال لفلان فيه شركة او مال هو شرك فيه فلو بينهما نصفان ولو قال لرجلين فلو بينهما انما ش
تأخر خاتمة الفصل التاسع ولو ترك ابنين وامرأة فاقرا لابنات لامرأة افوي بالزوجة
اخذت منها سها من خمسة عشر منه ايضا في الثالث والعشرين ولو قال كل من علي
دين فلو بنى لم يصح وقوله تقنا كل دين على الناس يصح وكذا المتاع الذي كان من اس اخذه
احد او لم يصبه احد من سب ولم يصح دعواه على احد بخلاف قوله لم يصب احد من سب لم يصح
منه ايضا في الرابع والعشرين الاب والوصي اذا اقر بقبض مال الصغير لا يلزم بهذا الاقار

شيء منه ايضا في اقراره ولو اقر في مرضه لم يستل لادائه فاست وقام وارثه
 سنة اذ كانا كانت وصيتا مهرهما لم يقبل منه ايضا فاما ان لم يكن المقول وارثا وقت
 الاقرار ثم ورثه بسبب جديد بعد الاقرار بان اولا جنيبة ثم تزوجها او اقر لاجنبية ثم عتقه بعد عتقه
 الاولاء وفي هذا الوجه قال علماءنا الثلثة الاقرار صحيح وقال زفر لا يصح فهو متبني على ما اقر اليه
 وله ابن ثم مات الابن وورث الاخ من المقر بطل الاقرار كذا اجمعنا وكذا الميراث اذا وحب
 لاجنبية شيئا ثم تزوجها وهو ميراث ومات من مرضه بطلت الية وان لم يكن وارثا وقت الية
 لما صارت وارثه وقت الموت وعلمنا ناذ جردنا في ذلك الى ان هذا اقرار نفذ لغير الوارث
 فيصح قياسا على ما لو لم ير وارثا وقت الموت وهذا لان المانع في صحة اقرار الميراث للوارث تعلق حق
 سائر الورثة بالمقربة وقت الاقرار فاذا لم يكن وارثا وقت الاقرار لا يكون حق سائر الورثة سنة حق
 المقول متعلقا بالمقربة فلا يمنع صحة الاقرار بخلاف الاخ لانه انما ورث بسبب قائم وقت
 الاقرار والحكم يستدل بسببه فظهر ان كان وارثا وقت الاقرار وظهر ان حق سائر الورثة كان
 متعلقا بالمقربة وقت الاقرار وهو المانع في صحة الاقرار للوارث وبخلاف ما لو وصيت لها ثم تزوجها
 لانه الية تبرع والتبرع من الميراث مضاف الى ما بعد الموت حكما فيعتبر بالوكانه مضافا الى مضاف
 بان اوصى لها ولو اوصى لها وهي اجنبية ثم تزوجها بطلت الوصية لانها وارثه حال نفوذ الوصية
 فيكون حق سائر الورثة متعلقا به في حال نفوذ الوصية اما هنا بخلافه محيط به ان
 كتاب الاقرار في الفضل العشرين اقر بحرية قن ثم صح شراره وزمه منه ثم يعلق عليه في
العشرين من جامع الفضل العشرين قال محمد بن ابي ابراهيم في اقراره بالجميع رجل قال لغيره هذه الالف درهم القرض
 في يدي وديعة لك عندي وقال المقول ليست لي عنديك وديعة ولكن لي عليك الف درهم قرض
 وانكر المقر القرض فلا شيء للمقر لانه ما اقره المقر وهو الوديعه قد بطل بكنهيه وما ادعاه هو
 وهو القرض لم يثبت بانكار المقر ذلك ولو اقر المقر ان ياخذ هذه الالف بدنيه ليس له ذلك لانه
 لم يثبت وانما عاد المقر الى تصديق المقر في الوديعه فانه كان المقر مصرا على اقراره على تصديقه وكان
 له ان ياخذ الالف المقوم وديعة لانه الاقرار على الاقرار كالانكشاف والكذب لم يتصل بهذا
 الاقرار فالتصديق صادق اقرارا قائما لم يلحقه الكذب فعمل وان لم يكن مصرا على اقراره فلا شيء
 له لانه ذلك الاقرار السابق قد بطل بالكذب ولم يوجد بعد ذلك اقرارا فالتصديق لم يصادق
 اقرارا قائما فلا يعمل والمضاربة وكل ما كان اصله امانة على هذا محيط به ان
 التام من الاقرار ويدافعه ما في قاضي قاضيه ولو قال رجل لك على الف درهم من
 قرض فقال المقر ليس لي عليك قرض ولكنه ثمن مبيع فنجح المقر القرض وثمن المبيع كان للمقر ان ياخذ

الالف عوضا عما يدعي لانها انتفاع بالدين قاضي قاضيه قصر صبي اقراره بالغ فقا سم
 الوصي نكحها حقا جاز قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ ولو لم يكن مراهقا ويعلم ان مثله
 لا يكتم لم يجر قسمته ولم يصدق انه بالغ وقت هذه المسئلة تبين انه بعد ثنتي عشرة سنة بشرط
 شرط آخر لصحة الاقرار ببلوغه انه لا يكون كمال لا يكتم مثله بل يكون كمال لا يكتم مثله فكل من هذه المسئلة
 انه لم يكن مراهقا بان لا يكتم مثله لا يصح اقراره ببلوغه وقيل ثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ
 وبعد ثنتي عشرة سنة لم يكتم مثله يصح قلت تبين بهذه المسئلة انه المراهق صدق انه بالغ وكتم
 احتكام مثله وانما شرط اذا لم يكن مراهقا فقول صاحب قن تبين انه بعد ثنتي عشرة سنة بشرط
 لا يستقيم فانه بعد ثنتي عشرة سنة مراهق وقد عرف انه لا بشرط لصحة اقراره وذلك ولو ذكر بلفظة
 قبل مكانه لفظه بعد لا مستقام لانه قبل ثنتي عشرة سنة ليس بمراهق وقد تبين انه لا بشرط لصحة اقراره
 احتكام مثله والا لم يصح اقراره كما مر وقد اختلف في الفضولين بلفظة بعد فكانه وقع سبها كالكاتب
جامع الفضولين اقول هذا وهم من ان سوا الوهم فانه فهم انه المراهق هو من بلغ ثنتي عشرة
 سنة مطلقا فافترض على صاحب الواقعات وصاحب الفضولين بما اعترض من ان ما ذكره مذکور
 في سائر الكتب كذا ينبغي وبغيره فكيف يحسن على تخطئه هؤلاء الائمة الاعلام بل انه يبرهنه بالمراد
 بالمراهق كائنه من فداوى الفضل وقفاوى طهير الدين هو من يكون كيث يكتم مثله وذلك بعد ثنتي عشرة
 وقتها ليس بمراهق البتة كافي فداوى طهير الدين وانما بعد هذا فقد يكون مراهقا كما فسره انفا
 وقد لا يكون فالتقول بعدم الاشتراط بعد ما غير صحيح ويدل عليه ما قاله الامام قاضيه في
 فتاواه في آخر كتاب الاقرار وان اقر بالبلوغ وقاسم الصبي انه كان مراهقا صح اقراره ويجوز قسمته
 ولو قال بعد ذلك لم يكن بالغ لا يقبل قوله وان لم يكن مراهقا بان كان مثله لا يكتم عادة لا يصح اقراره
 ولا يجوز قسمته فقبل ثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثنتي عشرة سنة ايضا
 لا يصح اقراره لا محالة وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن كمال لا يكتم مثله عادة انتهى شريح
الاسلام من قدم اصطلاحا وفيهم من اقر على شيء واقر المراهق عند الصليح انه بالغ ثم قال
 بعض الورثة بعده انه لم يكن بالغ ولم يصح الصليح قال صدق الصبي بشرط انه يكون ابن
 ثنتي عشرة سنة اذا قلتم ذلك نادر جامع الفضولين يدل على انه المراد بان ثنتي عشرة
 الطاعة في الثالث عشر ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي انه يطلق على هذا المعنى وعلى من
 اتم السنة وطعن في التي تبين في اول الباب الحادي والثمانين له رحمه وقع تحت ورضي قال
 في مرضه ليس في شيء في الدنيا ثم مات فلبعض الورثة انه كلفوا زوجة المتوفى وابنته على انهما لا
 علمانه شيئا من تركه المتوفى بطريقه قفيه قبيل كتاب الوكالة ولو ادعى غنيا واراد

منه ايضا

التعليق فقال ذو اليد هو الغلام لا ينفع عنه البين ما لم يبرهن خلاف ما لم يبرهن لو قال هو لاني
الصغير والفرق ان اقاربه للغائب يتوقف على تصديق الغائب فلا يملك العيين بحد اقاربه
فلا ينفع عنه البين واما اقاربه للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فبذلك الصبي بمجرده اقاربه فلا يفتح
اقاربه بعده لغيره فلا يفيد تحليفه لانه للقول هو كاقاربه وفي موضع آخر لو قال ذو اليد هذا
لاني الصغير او قال لفلان تحلف فلو نكل حكمه ثم ينظر بلوغ الصبي في مسئلة الصبي فان صدق
المعنى في دعواه فالامر ماض وان كذب يؤخذ العيين من يده ويدفع الى الصبي ويقسم الاب للدمى قيمة
الدين وبعض المشايخ يبينون اقاربه للصبي وبين اقاربه للغائب كافر وبعضهم يتوابع بينهما وقالوا
يختلف في المضامين كافر دفعا للجملة في التي مسخر في جامع النصولين باب **التي يتبين**
المقتضاتين لو اقولوا رثتم مات فقال المولى اقرب الصبي وقال الورثة في مرضه فالحق قول الورثة
والتي بينة بينة المولى وان لم تقم بينة واراد استخلاصهم له ذلك فتنة وفي الجامع الصغير اذا قيل
لرجل لم تقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ او قال قتلت عدوى فهذا الغلط
اقاربه بالقتل وتزعمه الدية في ماله انه لم يقتل بالعد محبط برهاني وذكر في اقاربه الاصل اذا كان
الرجل فلان لم يترك في جميع ما في هذا الحانوت فانه جميع ما في هذا الحانوت بصير من كذا بينهما
فانه تنازعا في مناع فقال المقر دخلت هذا الحانوت بعد الاقرار وقال المولى لابل كان في هذا
الحانوت يوم الاقرار ذكر في رواية ابي حنيفة ان القول قول المقر ويكون له خاصة وهذه الرواية
توافق رواية ابي حنيفة في رواية ابي سفيان ان القول قول المقر ويكون المتنازع مشتركا بينهما
وهذه الرواية بخلاف رواية ابي حنيفة في المسند اختلاف الروايتين ولكن ما
ذكر في رواية ابي سفيان محمول على ما اذا ادعى المقر ذلك عقيب الاقرار في زمانه لا يمكنه ادخال الشيء
في الحانوت في ذلك الزمان يفتن حتى يتقنع بكونه ذلك الشيء في الحانوت يوم الاقرار ولو كان
الامر في مسند ابي حنيفة على هذا الوجه بان ادعى المقر العبد في زمانه لا يمكنه تملكه في ذلك الزمان
حتى يتقنع بكونه في يده يوم الاقرار كان القول قول المقر وما ذكر في ابي حنيفة محمول على ما اذا ادعى المقر
العبد في زمانه لا يمكنه تملكه واحداث يده عليه فيه حتى لو لم يتقنع بكونه العبد في يده وقت الاقرار
ولو كان الامر على هذا في مسند اقاربه الاصل بان لم يتقنع بكونه المتنازع فيه في الحانوت وقت الاقرار
بان كان بين الاقرار وبين الدعوى وقت يكان ادخال ذلك الشيء في الحانوت كان القول قول المقر
المقر على الروايات كلها وانفتحت روايات الاصل انه من قال فلان لم يترك معاذة يرس من
مال التجارة ثم ادعى بعض ما في يده وقت الاقرار انما اصابه بعد الاقرار ان القول قول المقر
ولو قال فلان لم يترك في هذا الحانوت في عمل كذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه اجمع ما في هذا الحانوت

يكون بينهما وذكر مسند الائمة السريسي انه جميع ما في الحانوت من متاع ذلك العمل يكون منها محيط برهاني
قال محمد في الاصل واذا اقرار على انه قد كان اقرب وهو صبي لفلان بالف درهم وقال المولى لابل اقررت
وانت بالغ فالقول قول المقر مع يمينه ولا شيء عليه لانه اضاف الاقرار الى حالة موهودة
وتحت هذه الاضافة انما الوجوب لا دعوى البراءة فيصدق في هذه الاضافة كالمقر ان تزوجتك
وانا صبي وقالت المرأة لابل انت تزوجتني وانت بالغ فالقول قول الزوج لانه اضاف النكاح
الى حالة موهودة وتحت هذه الاضافة انما العقد لا العقد الصبي ليس بعقد على الحقيقة فصدق
في الاضافة لانه انما العقد صحيح كذا هو هنا يصدق في الاضافة لانه تحتها انما الوجوب لانه الصبي
هذه الاضافة يدعى مانعا من جهة نفسه وهو كونه صبي لانه اقاربه للصبي لا الوجوب المال كمال والصبي
معنى من جهة المقر ودعوى المانع من جهة المقر انما الوجوب لا دعوى البراءة لانه المقر يملك انما
الوجوب اما لا يملك البراءة وهذا بخلاف ما اذا قال الزوج لافراة تزوجتك وانا مجوس او قال
وانت معتدة الغير او قال بغير شهود وقال المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم وانا فارغة
عن العدة تزوجتني بشهود فانه القول قول المرأة لانه ههنا الزوج لم يصدق في الاضافة
لانه هذه الاضافة يدعى ف والنكاح ولا يترك النكاح لانه النكاح ايجابه مستقر ههنا
في الجملة مع التمسك بان كانت المرأة بمثل حال الزوج وتكون المرأة فارغة عن العدة
واذا كان للعقد الجائز تصوره في الحالة الموهودة التي اضاف النكاح اليها لم يكن بهذه الاضافة
شكرا اصل العقد بل كان مذهب الفاد ولا يصدق احد الزوجين في دعوى الفاد
بعد ما اتفقا على اصل النكاح فكذا لا يصدق على احد ههنا في الاضافة تحتها دعوى فساد النكاح
وكذلك لو قال اقررت بها في حال ثومي او قبل ان اخلق لانه اضاف الاقرار الى حالة موهودة
وتحت هذه الاضافة انما الوجوب لانه المقر بهذه الاضافة يدعى مانعا من جهة نفسه وهو كونه
ثامنا او كونه غير مخلوق ودعوى المانع من جهة المقر انما الوجوب لا الوجوب وانا قال اقررت لك بالف
وانا ذاهب العقل وقال المولى بل اقررت وانت عاقل ان كان الجنون موهودا فالجواب فيه
كالجواب فيما اذا اضاف الاقرار الى حالة الصبا وان كان غير موهود فانه لا يصدق في هذه
الاضافة وبزعم المال لانه الاضافة في الجنون والجنون غير موهود رجوع عن الاقرار وليس ببيان
لما احتمل كلامه بانه انما الجنون اذا لم يكن موهودا فالقول يحتاج الى اتيان بقوله واشتات الجنون
ليس ببيان لما احتمل قوله اقررت لك بالف درهم لانه حالة المقر ليست في محتمل اللفظ فيكون اتيان
لما لم يمتد اللفظ وتحت ابطال الاقرار وهو من الرجوع عن الاقرار لانه الرجوع تحت
لا يمتد الكلام وتحت ابطال الاقرار بخلاف ما لو كان الجنون موهودا لانه قوله وانا مجنون

فمنه كذا لاثبات الحالة لاثباتها ثابتة قبل قوله كذا مودودة وانما هو بيان لا قاره ان كان في حال
الجنون والاقرار حين وجد احتمال كونه في حالة الجنون وفي غير حالة الجنون فكان قوله وانما
مجنون بياننا لما احتمال كذا ما فصيح وان كان كذا ابطال الاقرار كذا لا مستثنا وهذا هو الفرق بينهما
محيط برهاني ولو قال فلان برئ مما في قبلي دخل تحت البراءة المضمونة والامانة ولو قال هو
برئ مما في قبلي دخل تحت البراءة المضمونة دون الامانة ولو قال هو برئ مما في قبلي عنده فهو برئ
عن كل شيء اصد امانته ولا يبرأ من المضمون فانه قبل اليقين ان البراءة من الاعيان حتى ان قال لغيره
ايرائك عن هذا العين كان ذلك باطلا والبراءة حين جعل عن العين قلنا امر الابرار عن الاعيان
بطريق الاستقاط لانه العين لا تقبل الاستقاط فاما ثبوت البراءة عن العين برؤ العين على ما
او بالنسبة من الاصل ممكنه فاذا قال لغيره ايرائك فانه انت راى استقاط وليس
باجراء عن حكم البراءة حتى يجعل على سبب صحيح والعين لا يمكن ان لا تستقطب وانما قوله فهو برئ
على عنده ابراء عن حكم الابرار وهو البراءة وليس بان ابراء واذا كان هذا اخبارا عن حكم الابرار
وهو البراءة يمكن على سبب تنصير البراءة بذلك وهو النسخ من الاصل او الرد على صاحبه محيط برهاني
وفي اخر دعوى المنتفق ابرئ سماعة عن محمد بن رجل خاصم رجلا في دارية غيرها ثم قال ايرائك من
هذه الدار او قال قد ايرائك من خصوصتي في هذه الدار او قد ايرائك من دعواي في هذه الدار
فانما باطل له انه يخاصم فيها ويقوم البيينة عليه فيأخذها الا ترى انه لو صاحم رجلا على مضمونها واخذها ابراء
من كل شيء ادعياها قبله من هذه الدار وغيرها ثم وجد بيينة على الدار انه لم يأخذ ما بقى من الدار
ولكنه لو بقى المدعى قد برأت من هذه الدار او قد برأت من دعواي في هذه الدار كان جائزا ولا حق له
وان جاء بيينة لم يقبلها والله اعلم وسنأتي بعض مسائل الابرار في كتاب الكفالة والحالات
منه ايضا رجل بعث الى المحبس فوما حتر قال له اقص دين فلان فقال المحبس دفعت اليه
كذا ليس له شيء اخر اقله في المحبس لا يكون اقرارا قال لاخر اقص دين فلان فقال لو سمعته
فانه يكره ارم لا يكون هذا اقرارا رجل قال بين قوم كرمي الذي في قربة كذا مع ثمانية دراهم
ارض لولدي فلان ولم يسم المحدث مع الاقرار ويسمى له بيع اقراره انه ستره ولكنه ستره كما سيع
ولا ينبغي له ان يستره على شيء معين محيط برهاني في كتاب الكفالة
وفي اخر النسخة وتغيب عدم صحة اقرارها في حق ما عدا هؤلاء عدم اقرار اعتبار اقرارها في حق غيرها
اما اقرارها في حق انفسها صحيح منع سريح في فصل في اقرار الرض واذا قال الرجل
انا عبد فلان فقال فلان لا ثم قال ثم هو عبد كان عبد الله ولو كان في يد رجل عبد اقراره لفلان فقال
فقال فلان لا ثم قال هو عبد في يد رجل عبد صاحب اليد ولو كان في يد رجل

عبد فقال هذا عبد فلان ثم قال بن اهل واقام البيينة لا يقبل بيينة وفي المنتفق عبد قال لرجل انا
ابن اشك هذه امي امي كذا قلت في ملكك ولكن حادوت الاخر فاقول قوله ولا يكون
عبد الله لانه الامانة قد تولى لغيره فيكون الولد محيط برهاني في الثالث والعشرين من كتاب
الاقرار وانما اقراره لم يولد لفلان لانه القارة ابنه وصدة قد انقضت نسبه
ولو لم يكن وشرك الورثة لانه النسب من الحمل الاصلية وهو ايضا اقرار على نفسه على ما بيننا
وليس فيه ضرر على غيره فقد افيح وقد ذكرنا في الدعوى والعناق وشروطه ان لا يكون له نسب
موقوف لانه اذا كان له نسب موقوف لا يمكن ثبوته منه ولا حاجة الى اثباته لاستغنائه به عنه
وشروطه ان يولد مثله كذا يكذب الظاهر وشروطه ان يصدة الغلام لانه الحق له فلا يثبت به و
لصديقه اذا كان تميزا والكلام فيه بخلاف ما اذا كان لا يقدر على نفسه حيث لا يقدر بصديقه لانه
في يد غيره وقد ذكرناه من قبل فاذا صرح اقراره شارك الورثة في الميراث لانه من ضرورات ثبوت
النسب قال رحمه الله اقراره اقرار الرجل بالولد والوالدين لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب
على الغير وشروطه ما بيننا في الابن قال رحمه الله والزوج والولي لانه موجب اقراره ثبت بينهما بقضاءهما
من غير اضرار احد فينفذ قال رحمه الله واقرارها اقرار الميراث بالوالدين والزوج
والولي لانه الاصل ان اقرار الاربعة على نفسه محبة لا على غيره وبالاقرار به لا
ليس فيه الا اقرار نفسه فيقبل قال رحمه الله وبالولد انه شهد است قابلية او صدقها الزوج اكر
يقبل اقرار المرأة به بهذا الشرط لانه قول القابلة حجة في تعيين الولد والنسب يثبت بالوفاش
لقول رحمه الله للمرأة في الزوج هو صاحب الحق فاذا صدقها فانه اقرب فلزمها بالاقرار بهذا
اذا كانت ذات زوج او مسعدة وادعت ان الولد منه لانه فيه حمل النسب عليه فلا يلزمه بقولها
انا اذا لم يكن لها زوج ولا من مسعدة او كان لها وادعت ان الولد من غيره صح اقرارها
لانه فيه الاقرار على نفسها ومن غيرها فينفذ عليها فصار كما اذا ادعى هو الولد فانه لو ادعى انه ولد
من امرأة لا يصدق في حقها الا بصديقها قال رحمه الله ولا بد من تصديق هؤلاء يعني تصديق المولى في جميع
ما تقدم ذكره لانه اقرار غيرهم لا يلزمهم لانه كلامهم في بدنه الا اذا كان المولى صغيرا في يد المولى وهو
نفسه او عبد الله فثبت نسبه لغيره والقرار ولو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه قال رحمه الله
التصديق بعد موت المولى لا تصديق الزوج بعد موتها يعني اذا اقر نسبه او نكح ثم ماتت الموفقة
المولى بعد موتها صح تصديقه الا اذا اقرت المرأة بالزوج تصديقها بعد موتها فانه لا يصح ربيع
ولنا انه المقر اقراره اخوه لانيه وانما حقه المولى في تركه الاب مستد بان ما في يد تركه الاب
فيكون بينهما نصفا وفي الفصل الثاني اقراره بنبه الميت فانه اقراره في تركه الميت نصف حقه

في الفسخ فاذا انسخ البيع المباحين كحودهما فكذلك البيع المقرب واذا انسخ البيع كحودهما كان بمنزلة ما
لوقفا بلا ولوقفا بلا ثم اولى المستر السواء لا تعج دعواه ولا تقبل بينه على الشراء لانه يدعى سراً
مفسوخاً فكذلك هذا فانه صدقة البائع على الشراء ثبت الشراء وان لم يكن وبيعاً بعد ما انسخ البيع
بحودهما لانه الفسخ ثبت بسبب كحودهما البيع يرتفع بفسخهما وهو الاقرار بالبيع لانه البيع يرتفع
بفسخه وان ارتفع كحود بفسخه ارتفع الفسخ الثابت بسبب كحودهما وتنتفع الفسخ بعد البيع
كالوقف بلا البيع ثم تنسخ الاقرار بعد ذلك عاد البيع فكذلك هذا والله اعلم مخطط بها
في الشك واذا اقر الرجل ان فلان على ابيه فلان الف درهم والاب جاحد لذلك في صحة
المقر ثم مات الاب والمقر وارثه فذلك الاقرار ينفع عليه وهذا لان اقراره حال وقوعه لم يعل كونه
اقراراً على الغير فاذا مات الاب وورثه هذا المقر صار ذلك الاقرار اقراراً على نفسه ففسخه كان
بمنزلة ما لو اقر حال حيوة الاب انه الاب اعققت هذا العبد فانه لا يعتبر اقراره في حق الاب واذا مات
الاب ببيع ذلك الاقرار ويعتق العبد كذا هو هنا فانه كان على المقر دين الف درهم وجب في الصحة
كان غير المقر اولى من غير الميت الجاحد وكان ينبغي ان يكون المال بينهما نصفان لانه دين غير
الميت الجاحد وان وجب في مرض المقر حين مات الجاحد الا انه وجب بسبب لازم وجده منه
في حالة الصحة وهو اقراره ان فلان على مورثه دين وسئل هذا الدين يكون في حكم دين الصحة الا ترى
انه من كفل رجل بما ذاب على فلان والكفيل صحيح ثم مرض ثم ذاب للمكفول له على المكفول
عنه شيء حتى وجب ذلك ايضاً وعلى الكفيل دين الصحة فانه هذا الدين جباوى صار
دينه الصحة وان وجب في حالة المرض لانه وجب بسبب لازم وجده منه في حالة الصحة والجواب
وهو النوق بين هذه السند وبين سند الكفالة انه الكفالة حين وجبت منه في المرض صحيحة لانه
تقرر على نفسه لا على الغير وجب الدين عليه في المرض بسبب تلك الكفالة والكفالة كانت
في حالة الصحة كان هذا الدين دين الصحة اما هو هنا الاقرار حين وجب فاسد لانه وقع على الغير
فوقع فاسداً فاصح بعد ما مات ابوه وموت ابنه كان في مرضه ولم يكن اسناد هذه الصحة اليه
حالة الصحة لانه في اسنادها ابطال اقراره لانها يستند الى اقراره على الغير والاقرار على الغير لا يصح
فلن هذه القدرة اقترنت الصحة على الحال فكانت الاقرار به في حال المرض وعليه دين الصحة
ولو كان كذلك كان تقدم دين الصحة عليه فكذلك هو هنا وكان بمنزلة ما لو اقر على مورثه بدينه وجده المورث
ثم مات المورث في مرض المقر حتى عتق العبد فانه كجبل كالمست في حالة المرض حتى يستحق
من الثلث انه لم يكن عليه دين ويسحق في جميع قيمته انه كان عليه دين كالواست اعققت في حالة
المرض لانه الصحة لا قراره ثبتت في حالة المرض كذا هو هنا والله اعلم في العسر

اقرار المخطط البرهان بطلت الاقراره لا يملك الا انشأ فلان اقراره احد الراشدين ثانياً جيل حصته
في الدين المشترك واية الآخر لم يجر ولواقرانه حين وجب وجب من خلاص اقراره ولا يملك المقعد في
العقد غير القاذف ولوقال المقعد كنت سلطاناً دعوى سقط الحق كذا في جيل التناخانية
من جيل المدانيات وفرضت على هذا لوقا المشروط لا اربع انه يستحق فلان دونه صح ولوجبه لغيره
لم يصح وكذا المشروط لا النظر على هذا وعلى هذا لوقا المريض مرض الموت لاحق له على فلان الوارث
لم تسع الدعوى عليه ثم وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
ابراة فانه يتوقف كافي جيل المحامى القديس وعلى هذا لوقا المريض بملك لا جني لم تسع الدعوى عليه
بشيء من الوارث فكذلك اذا اقر لبعض ورثته كافي التنازير وعلى هذا يتبع كثير ان ثبت في مرض موته
تقران المستع الغلانية ملك ايها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها وارثاً بالصحة ولا تسع دعوى
زوجها فيها مستند لما في التناخانية من باب اقرار المريض موته لانه العيون اوعى على رجل بالاثبات
وابراة لا يجوز بل انه ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انهم
قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء انتهى وفي التنازير
موتها الى جيل الخفاف قالت فيه ليس له على زوج مهر اقراره فيه لم يكن لي على فلان شيء براء
عندها خلافت من انتهى وفيما قبله وبراء الوارث لا يجوز عليه قال فيه لم يكن لي عليه شيء
ليس لورثة انه يدعى عليه شيئاً في القضاء وفي الابانة لا يجوز هذا الاقرار وفي اجماع اقسار
الابن فيه انه ليس له على والده شيء ثم تركه اذ صح بخلاف ما لو ابراء اوجهه وكذا الوارث
بقبض ماله منه انتهى وهذا صحيح فيما قلنا ولا ينافيه ما في التنازير من موتها الى الذخيرة قولها فيه لا مهر
له عليه اولاً حتى لا يكون له عليه مهر قبل يصح وقيل لا يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لانه هذا
في خصوص المهر لظهور انه عليه غالباً وكلاهما في غير المهر ولا ينافيه ايضاً ما ذكره في التنازير
ايضاً بعده ادعى عليه مالا ودينوناً وودعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سراً واقترع الطالبة
في الغلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات
ليس لورثة انه يدعى عليه المدعى عليه وانهم يرضوا على انه كان لورثتها عليه كفته بهذا الاقرار
فقد هو ما نشأ لا يسع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فبهم بقبض الوارثة
على انه ابنا فقصده ما نشأ بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسع انهم يكونون مهتماً في هذا الاقرار
لنقدم الدعوى عليه والصالح معه على سبيل الكلام عند عدم قرينة على الرتبة ولا ينافيه ايضاً ما في
التنازير اقر عليه لافراة ثم اعتقه فانه صدقة الوارثة فيه فالعق باطل وان كذبه فالعق من
الثلث انتهى لانه كلامنا فيما اذا قلنا من اصله بقوله لم يكن لي اولا حق لي واما ما في الاقرار

لدارت فوقف على الاجازة سواء كان موثوقا بدين او دين او قبض دين منه او ابراء الا في ثلث
لواقر بالثلاث وديعة المعروفة او اقر قبض ما كان عنده وديعة او قبض ما قبض
الوارث بالوكالة من مدونه كذا في تخصيص الجاع ويصح ان يضمن بالتأنيته اقراره بالامانات
كلها ولو قال الشركة او العارية والمفيع في الكل انه ليس فيه ابراء البعض فاعني هذا التوراة
من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير قائل لا خيرة له بفعل كلامهم وفيه انه النسخ في قبيل الاقرار
لدارت وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر ان الاقرار منها بانه الشيء الغلاني ملك ابيه واثم كان
عندي عارية بمنزلة قولها لاحق بل فيه فيصح وليس في قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما
اذا قال هذا الغلاني فليقتل من وليراجع المقتول في جنابات البرازية استباه ونظائر مجارة
الحاوي القديس هكذا اذا اراد المريض مرض الموت ان يبيع ابراهه للغير فانه يقول ليس عليه دين
ولو قال ابراهه غم الدين لا يبيع ويرتفع بهذا مطالبة الدنيا لا مطلق الاخرة **لهم رحم** انه كان
الاسقة في غيرها فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك والفرق بينه وبين استدلال بواضح وان
لم يكن سبه بالكا ذكره صحيح كونه مستباحا من كلامه المطلق الصحة **شرح الاسلام** ان كان الشيء
الغلاني في يده ولا شك انه لا فرق بينهما وان لم يكن في يده فاما كونه لاحق على فلان فيصح
والمنهونم في كلامه صحة اقراره بان الشيء الغلاني ملك ابيه واثم والسبب فيه وهو باطل فانه يبين
الاقرار بالعين للوارث ولا شك في عدم صحته **لهم رحم** **كتاب الصلح** ويجوز الصلح في التوراة
لان حق العبد **بدائع** وغم ابن سماعه غم محمد رحم الله ان لو قال لو ابراهك عنه او غم خضومتني
فيه كان بالملأ وله ان يخاصم الا ترى ان لو قال لرجل في يده عبده برات عنه لم يسمع فيه دعواه ولو قال
ابرايك منه كان له ذلك وانما ابراء غم ضامه كان في المحيط والذخيرة **فهم**
خط الصلح والابراء ذكر فيه ادعى مالا معلوما فضاكه على الف درهم وقبض بدل الصلح وذكروا
فراخه وبراء المدعى غم جميع دعواه وحضوماته ابراء صحيحة عاتما فقبل الصلح لم يسمع لانه لم يذكر
قد رمال المدعى ولا بد من بيانه ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة او استعانة وليعلم انه وقع صرفا
شرط فيه التقاضي في المجلس او لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتوض للمجلس الصلح في هذا الاحتمال
لا يكتفي القول بصحة الصلح اما الابراء فمقتضى حصول على سبيل العوم فلا يسمع دعوى المدعى بعد
لا الابراء العام للصالح المتدا عيانا لو تصالحا وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر غم الدعوى
فقط ان الصلح فاسد وانما راجع في دعواه ولا يبيع الابراء السابق لانه ابراء في صفة فاسد
فلا يعمل به **حاجب الفضولين في الفصل الرابع** اقول هذا بخلاف ما في كثير من المسوق
من غير ذكر خلاف من اذا تصالح على بعض ما يده عليه لم تصح الا براءة شيء في البدل او الابراء غم دعوى

دعوى الباقي حيث صح الابراء بما مع انه ابراء في صلح **شرح الاسلام** نوع اخر في الصلح
عن دعوى الوفاء وفيه بعض مسائل الابراء ادعى دار في رجل والسطح على بيت معلوم
من الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وان وقع
الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى عد الملك الصلح جائزا لان في زعم المدعى
انه احد بعض حصة بدل البعض في زعم المدعى عليه وانه قد في عن يمينه وادعاء زعم الصلح هل
تسمع دعوى المدعى بعد ذلك وهل تقبل بينة على باقي الدار ففما ادفع الصلح على بيت من دار
اخرى لا يسمع دعواه باتفاق الروايات لان هذا معاوضة باعتبار جانب المدعى فكلامه باع ما ادعى
فما اخذ ففما ادفع الصلح على بيت من هذه الدار وذكر **شرح الاسلام** غم الدين النفي في شرح الكافي
انه يسمع وهكذا كان في نفي النسخ الا ان غم الدين المدين وذكر **شرح الاسلام** في شرحه انه لا يسمع
دعواه وروى ابن سماعه غم محمد رحم الله انه سماع قال لو ادركته اذكر في بعض روايات الصلح وانقضت
الروايات ان المدعى عليه يدعي بالدار المدعى انه يورثه يسلم الدار اليه رحمه رواية ابن سماعه ان المدعى
رحم الصلح يستحق في بعض حصة وبراء غم الباقي الا ان الابراء لا في عباءه الابراء على الاعيان باطل
فصار وجوده وعدمه بمنزلة وجه ظاهر الرواية ان الابراء لا في عباءه ودعوى فان المدعى كان بدع جميع
الدار لصفه والابراء غم المدعى صحيح كالا براء غم العين لا يبيع فان من قال لغيره ابراهك غم
دعوى هذا العين صح الابراء غم المدعى بعد ذلك لا يسمع او يقول الابراء لا في الدعوى فان قوله
ابرايك غم هذه العين معناه ابراهك غم دعوى هذه العين الا ترى ان قول المقصود منه لغا صلب
ابرايك غم العبد المقصود معناه ابراهك غم غم العبد المقصود وبهذا السند نبهنا ان معنى قول
ابراءت من الاعيان لا يبيع لان العين لا نصيب ملكا للمدعى عليه بالابراء الا ان يقع المدعى على دعواه
في التوكيد الدعوى من مستحق ابن سماعه غم محمد رحم الله في رجل عاصم وجلا في دار بغيرها ثم قال ابراهك من
حده الدار او قال قد ابراهك غم شخصي في هذا كله فهو باطل وله ان يخاصم ولو قال قد ربت في
هذا الدار او قال في ابراءت في دعوى هذه الدار كان جائزا ولا يخفى فيها ولو جاز بينه لم يقبلها وفي النسخ ارجح
بما رسم غم محمد رحمه رجل ادعى دار في رجل فضا الى المدعى عليه على نصفها وقال ابراءت غم دعوى في
النصف الباقي او قال لاحق في النصف الثاني او قال برئت من النصف الباقي ثم اقام البينة على
جميع الدار لا تقبل بينة ولو قال صا لك على نصفها على ان ابراهك من دعواي في النصف الباقية
ثم اقام بينة كان له ان يأخذ الدار كلها وقرئ بين قوله برئت وبين قوله ابراهك قال الا ترى ان
عبء في رجل قال لرجل برئت منه كان بينا منه ولو قال ابراهك منه كان له ان يدعي دارا ببراء
من ضامه قال وقال اصحابنا اذا قال انت مني برئت كان له ان يدعي في العبد ادعى دارا

في يد رجل وامطلى على ان يكتنهما صاحب اليد سنة ثم يفرها الى المدعى يجوز وكذا ان كان
امطلى على ان يكتنهما المدعى سنة ثم يفرها لصاحب اليد جاز وادعى على رجل دينار وامطلى
على دار على ان يكتنهما الذي عليه الدين سنة ثم يفرها الى المدعى لا يجوز ردد برهانه الفصل التاسع
في الصلح على ان يحلف المدعى وهو بري من المال او يحلف المدعى والمدعى عليه ضمان للمال وادعى امطلى على
ان يحلف المدعى عليه فهو بري من المال فيحلف ماله فبذلك قس ولا كثير فالصلح باطل حتى لا يبرأ
المدعى من المال والمدعى على دعواه وان اقام بيعة اخذ بها وان كمن له بيعة وادعى ان يحلف المدعى
عليه عند القاضي بعد تلك البيعة فذلك وان كان القاضي هو الذي استخلف لم يكن له
ان يحلفه ثانيا ولو امطلى على انه ان حلف فهو بري عن المضمومة لان هذه البيعة تحلف بها
عن المضمومة اخلف الشيخ في هذا الفصل منهم من قال ببراءة المضمومة الى ان يجد البيعة حتى يوارى
استخفافه عند القاضي من اخرى لم يكن له بخلاف قالوا امطلى على انه بري من المال اذا حلف وما يترك
في الكتب ان لا يستخافوه اخرى عند القاضي محمول على ما اذا امطلى على انه بري من المال تحلف
وهم من قال لا يبرئ عن المضمومة وهو الاصح حتى كان له استخفافه مرة اخرى وسد الامارة عن المضمومة
لو وقعت اما ان وقع حكم البيعة ولا وجه اليه لان البيعة فصل عن غيرها القاضي من المدعى عليه ليس
من حكم هذه البيعة ووقع البراءة من البيعة واما ان يقع حكم التعقيب والادب اليه ايضا لان البيعة
من المضمومة باطل لان محال لا يحلف به قال محمد بن ابي القاسم الطالب على حقه بوجوه ذلك المطلوب وادعى
امطلى على ان يحلف المدعى عليه دعواه على انه اذا حلف فانه بري من ضمان للمال يحلف المدعى
على ذلك فابى المدعى عليه ان يعطيه المال كان له ذلك والله اعلم منه ايضا باب صلح
الاب والوصي مع ومن ادعى على رجل العا لبيته ولانيه له فصالح بمسائة درهم عن الالف عا لكارم
بيته ما وله فانه ان يعطيه على الالف يح مائة وادعى العبي بيته بعد البلوغ قبل له فافانده
قوله في الكتاب انه اذا لم يكن له الاب والوصي بيته على مال الصبي فصالح باقل من يجوز قال فانه
يمتنع دعواه ودعوى الصبي بعد البلوغ حق الاستحسان فليس لهم ان يحلفوه واما الم اقامة البيعة
فمنهم من ان الصلح ينقضي بنقض ما عا ل عشرة بعتة ثم تنقض الصلح لا ينقض الصلح
لان الصلح بنقضه اسقاط واسقاط لا يعود قال سنا دنا رحمه وهو الاشبه بالصواب ان الصلح
اذا كان بمعنى المعاوضة ينقض بنقضها وجواب الباقي محمول على هذا اذا كان بمعنى استيفاء البع
واسقاط لا ينقض بنقضها قس صلح الوصي مع المدعى عليه اقل من الحج لم يرد بقبضها عليه بمعا
او عليه بيعة والا جاز وصح وصلحه مع المدعى لولده بيته او علم القاضي والاب ليس لولده دين
فصالح ابوه او وصيه على بعضه فلو وجب الدين بمعاودة ابية او وصيه الخط ومنع عنهم لا يخرس

لو كحل

لو كحل ابنا لشرى ثم التمس ولولم يكن معاودة لم يخرس عن بيع الصلح من ابية او وصيه على ما لا يخرس
كثيرا اولاد للمدعى بيته اولاد ولولم يخرس على مال البيعة لم يخرس الا اذا ثبت ولم يخرس الفدين ولولم يخرس ثانيا على
رجل صلح كل منهما ببيعة الفدين لا بفاحشة ولو كانت الورثة صغارا وكبارا ودعواهم في دار
فصالح وصبرهم ببيعة الفدين جاز عند البيعة في نصب الكل وقال لا الا في نصب القضاة ولو كحلهم
كبارا لم يخرس الا اذا كانا نواحيبا صلح في الوض لاني العا ر ولو كحلهم صغارا فادعى رجل في دارهم
فصالح الوصي على مالهم جاز ببيعة الفدين لولده بيته والا لا ولم يخرس فيه ان البيعة قامت عند القاضي
او عند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا حرج في صلحه ولو عند القاضي خاصة اخلف فيه فخرشاد
لو ادعى عليه بيت وبها فوفد القاضي باقرار المبت او بشهادة كان له ان يعرض دينه ويحلف له
عنده ما قرار فانه يعرض لاول شهادته وعن ابن ابي عمير لا يعرض في لوجبين فكذا هنا يخرج على هذا
بحسب الاقرار عند القاضي او الشهادته وبوجه قول خلف ما ذكر ان رجلا ادعى على رجل ان يخرس
اخذت من ابيك شيئا فلان به اخذ ذلك الشيء كالمعاين ولو شهدوا عنه انه قد اخذه من ابيك ليس
لابنه الاخذ مالم يقض القاضي وكذا الوعاين الذي قتل رجل مورثه فله لاول شهادته وعند عالم
يحكم الى كمال كذا هذا ولم يخرج صلح الام على الصبي وكذا الصلح الاصح والعم وصي ام واخ وعلم لم يخرج المضمومة
اذ لهم ولاية الحفظ ويجاز اليه المنقول لا العقار جامع الفصولين اقول هذه مسئلة
لا ينبغي تعطوها على ما تقدم اذ الكلام هنا في المال الذي تركه موصيهم يحلف للدين ليس للام
والاخر صرف اصلا الاشارة ما لا بد منه للدين بخلاف وصيهم اذ له التعرف في المنقول من تركهم
قال في العمادية في هذا المحل وصح وصي وهو لا لا يجوز لاني الوض والجوان لان وصيهم له
ولاية الحفظ والعوض والجوان يجاز الى الحفظ بخلاف شيخ الاسلام وعمره اذا كان
الى الخط المشرك قد رفاه الرجل فاراد احد الشر كيين او بزيه في طوله ليس له ذلك اذا
ابى شر كيه فاضيق في الصلح في الجوان حمام بين رجلين عا ل فانه او حو نه او شكا
منه واحسان الى الامة وامتنع الاخر اخلفوا فيه قال بعضهم بوجوبها القاضي لها ويرها بالاجرة
او با ذمة لانهما في الاجارة والمنة من الاجرة قبل هذا قول ابي يوسف ومحمد لان عندنا
يجوز للرجل على المولى على قولهما وقال بعضهم القاضي با ذمة لغير الابي بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحب من
الاستناع به حتى يودي حصة والعقوى على هذه القول دار بين رجلين انهم مدت اوتيت بين رجلين
انهم فناء احد بها لا يرجع هو على شر كيه بشئ لان الدار يحمل نفسه فاذا امكنه ان يقسم بين
منه عا ل ابية والبيت كذا ان كان كبيرا يحمل نفسه قال وكذلك الحمام او اخرب كذا
ذصارف فوكذا ذلك البرا راد به اذا امتلأت حرا لاه فله ان يطالب شر كيه

في انباء فادام بطالبه واصحابه وقرعها كان متبرعا فاضل في الحل المور حم بين رجلين اهدم
 احد هاتيك وغاب فجاء الاخر به و ذكر في الامالي عن ابي يوسف ان الغائب اذا حضر كان بالخيار
 ان يشتد غيبته نصف ما كسبه وخرم ويؤم نصف قيمه ما بين ويكون الخدم بينهما وان شئت نصف
 قيمة الاول ويقال للذي بناه اهدم بناك حتى يقسم الارض بينهما وعن حلف بن ابي حنيفة قال كنت
 محمدا عن حوث بين رجلين الى احد هاتيك ان يسفبه قال يحير على ذلك قلت فلو ان
 قبل ان يرتفعوا الى ان يسفبه قال لا يصح عليه وكان ينبغي ان يرتفعوا الى السلطان حتى يفرق
 بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن وهكذا اذكر الناطق وقال اهدم به النوع ان كل ما يجر على
 ان يفعل مع صاحبه فادام فصل احد هاتيك ان كان لا يجر ففصل لا يكون متبرعا ففصل هذا
 او كان الزهر بين رجلين كداه بهما او سفينة تحرفت وحقف فزها العرق او حم حوب منه
 شيء قبل او بعد بين اثنين حتى جابه ففداه احد هاتيك فهدى هذا الكلب يجر الشريك ان يهدى
 فادام فصل احد هاتيك كان متبرعا وفي الوقف فوق البيت رجل اخر اذا اراد ان يهدى ما فاني صاحب الفصل
 ان يهدى لا يجر فان بناه صاحب الفصل لا يكون متبرعا منه ايضا حاطة شريك بين رجلين
 وهي وحقاف فز سقط فاراد احد هاتيك ان يهدى والاشجار والاشجار الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يجر على نفسه ومنه اراد احد هاتيك ان يهدى شريك والاشجار فقال له صاحبه اني اهدى لك
 كل ما يهدى لك من شريك ومنه ثم يهدى الجدار يهدى شريك فانهدم من منزل الفضول له شيء
 لا يهدى منه ذلك وهو بمنزلة مال قال رجل لآخر ففدت لك ما يهدى من مالك لا يهدى منه شيء
 منه ايضا رجل له دار في مكة فهدى فاداه لها باب اراد ان يهدى بها باها باها اسفل فهدى بها
 احلف فهدى الجميع انه ليس له ذلك ولو اراد ان يهدى بها باها باها على من يهدى له ذلك منه ايضا
 لادام الفصل باي شئ السكة والمراد من الاعلى لا يهدى السكة والفقهاء ان لصاحب الدار ان
 يهدى في السكة ثم يهدى السكة ليس له ان يهدى من باب الى شئ السكة فادام باها باها
 القديم وبين من شئ السكة يهدى ان يجعل نفسه لها فهدى ذلك فهدى من ولس الاخر كذلك
 فهدى باها باها القديم وبين من السكة اذ له الدار فهدى بها فهدى من ان ولو ادعت لكاح رجل
 فصلا لها لم يهدى بها فهدى في بعض السكة محمد بن القدرى وقال في بعضها جاز ووجهه ان يجعل ربا في المهرج
 الاول اذ لم يهدى الدعوى فلو جعل ترك الدعوى منها فزعة فالزوج لا يعطى عدنها من الوقف ولو
 لم يجعل فالحال على مكان عليه قبل الدعوى فلا شئ معاملة الوقف فلم يهدى ولو ادعت لكاح
 فهدى فهدى جاز فهدى كذا في عهد وكره في صلح الصلح سواء قالت على ان يهدى من تزويجها
 الذي ادعى اقامت اعطيك على الساركة او على انك برى من دعواك او على ان لا لكاح

سبي وملك

بيني وبينك وهو يقع في حقة ورشوة في حقها قطعا للخراج ولو اقام بينة على كفاه بعده لم يقبل لانه
 بغير رغبة الخلع للغير فهدى ادع لكاح امرأة اخر وملكك فاضل لم يجر اذ لكاح لم يهدى فكيف يصح
 الخلع فلا يجب العدة في مردى ذمه وكراد دعوى كد صبح كد من على ان يخلع ماله على صلح
 ح ادعت طلاقا ثلث او اكر زوجها فصلا لها على ان تهر ادعوى لم يهدى ورجع بما دفع وهي على
 دعواها وكذا الواو اعنت طلاقا او طلاقين او خلاصا ادعت تطليقة بابا فهدى لها على مال على
 تطليقتها واحد بابا جاز فيك كد خلع في حقة ودفع الطلاق في حقها فهدى فادامت بينة على ذلك بعد
 وشهدوا انه طلاقا ثلث او واحدة يرجع عليه بما دفعه وجنس هذا في ماله من الدفع والتفان
 جامع الفضولين هلك وابه سفارها فقال هلكت حتى وكذا به وبها وهو يهدى
 باعارة فهدى يهدى فهدى لم يهدى ذلك الدار السفة وفهدى اليك ولو صالح ثم ادعى الى
 قلت ذلك قبل الصلح وهدى بطل الصلح في الوفاق طاهر اذ لم يكن له بينة تكلف ربهما فلو كان
 بطل الصلح والا لا يهدى الكد اليك يوسف وعندهم صلح الصلح في الكل ولو اكر ربهما الا عاره و
 قد هلكت تحت السفة جاز الصلح وفاقا الا ان يهدى على الاعارة وانه قال قبل الصلح
 نفقت او ينكل ربهما وهدى على قيس س وكذا الصلح غير يهدى وكل شئ اصل امانته على قيس
 ما مضى من الوديعة والعارية منه ايضا كتاب المضاربة مع الغان فقال دفعت
 الف ورجعت الف وقال المالك دفعت الفين ادعى المضارب العموم او قال ما عني في التجارة
 والملك ادعى الخصوص يعني في الصدورتين الاضربتين فالقول للمضارب اما في الاول فانه
 حاصل اختلافها في مقدار القبوض والغا بفس احق بمعرفة مقداره لاستحقاقه المال وفي مثله القول
 للغا بفس ضيقا كانه او اميا وابها برحق على ما ادعى الفصل قيس لان رب المال يهدى فضلا
 في رأس ماله والمضارب ففصل في الربح والبنات للابنات واما في الاخرين فلكم الاصل
 فيها العموم والقول لم يهدى بالانفس ولو ادعى كل نوعا فلكم ارا القول له لانها في المخصص
 فاعبار قول من سبقوا الا انه من جهة اولي والبنات للمضارب لا لصاحب المال قال من يهدى
 هو مضارب زهد وقد ربح وقال زهد بضاعة بحيث يصدق زهد البين لانه ينكر وهو الربح او دعوى القديم
 عمل المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زهد بضاعة او دونه بحيث يصدق زهد البين
 لانه ينكر ودعوى لملك ولو دفع ولو دفع بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب
 دفعت في شوال وصاحب الوقت الاخر اولي لان الاخر نسح الاول

وررررر

اقول سباق كلامه شريبان الاول قول له لعله الواقع ان الاول بينة كما يظهر بالمراجعة شيخ الاسلام

قيد الاختلاف يكون في النفع لانه لو كان في النوع بان ادبر رب المصارع في نوع وقال المصارع ما سميت
لي بخارة بعينها فالقول للمصارع مع محبة لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بعارض وتقبل
بيته من اقامها فاه اقامها فاه وقاد فاقبل صاحبها بقضي المأفورة وان لم يوق على السواء او كنت
اصلاها دور الاخرى فبقي بيته رب المال كذا في الدجير
شرح لكثير في اخر كتاب المصارع

ودت رب النفعة الى ان ليس له ان يشترى حاربه للوطى ولا لخدمته فان اشترى كاهن ماله حاشه
كذا في الفاعل والظلمه

وهذا في المحيط بام الوطى قد بان في بدو الحاربه والخاصة الى الخدمة ترتفع ما لا يستجار شرح الكثير في
قول فاه رب فر وكذا لو قال للمصارع ارضني وقال رب المال مصاربه او بضاعه كاهن الفعل الرب
المال لاه المصارع يدعى عليه تحريك المال والبيته للمصارع يجعل كانه اعطاه مصاربه ثم ارضه
ولو قال رب المال ارضني وقال المدفع انه لا من حاربه كان القول للمصارع لان رب المال
يدعى عليه المصارع بانه ما انفق الماله باذنه والبيته رب المال فاصحى في المصارع

كتاب الوديعه

واش رالص الى ان المودع لو قضى دين المودع بالوديعه فانه يكون ضمانا ولم يضمن المالك ان يوصي
الصانع كما اشار الى محله رحمه في كتاب الوديعه كذا في الدخيره واطلعه فله به انه ولو كان بامر القاضي بان
الامر فما بقضاء الدين قضاء على الغائب وهو لا يجوز بخلاف الامر بالاتفاق كما قدمنا الفرق عن قوله ولو

باب النفعه

مروحه ذكر الحلو في غير المودع دفع الوديعه الى وكيله وليس في عياله او دفع الى ابنه من امانه محرم شق في
ماله ليس في عياله انه لا يضمن لانه كما هو موثوقا به في ماله كذا في الوديعه قال وعنده الفتوى ثم ياشي في الوديعه
او قال المودع المودع محرم جارك بعدائه كذا بان احد من جميعك او قال كذا فادفع اليه الوديعه بوجه هذا الوكيل ولا يضمن
المودع بالوديعه ام لا يبيع كذا الوكيل محرم لا يضمنه المدفع فيه في العمود اقول في جامع الفصول في
في ضمان المودع قال ربها المودع محرم جارك بعدائه كذا فادفع اليه فاجزه رجل يملك العداة فلم يبعه قد لم يبيع اليه
او يقصر انما في غير رسول يملك العداة انتهم والطاهر من هذا الضمان بالمدفع لعدم تبعية دفعه الى المودع
اليه بجوار كونه الاتي بالعداة غير ملائمت الامر سمح الاسلام ولما انفس الاضمان
باعتلاف بينه الاضمان ليس باعتلاف فلا يوجب الضمان كما لو نوى ان يغصب مال ابنه البارى الى قوله
سلم ان المدعى غير امتي باصداق به انفسهم ما لم يتكلموا ولم يفعلوا ما لم يثبت دل على انه نفق عنه
ما لم يقع في الفعل والعراق قد يقد لوسر كاد بعضي نفصم والعصوم لا يوجب بعقوبة مسمى ولأن

سدنا انه ضامن بالمدفع ولكنه عا دله الوفاق بر الوفاق لا مكانه وذلك يراه من الضمان عندنا
بمختلف ما اذا رومته لان هناك انما جاز بكك نفسه فوضعه مكان ما انفق وهذا لا يكون
عودا الى الوفاق فيما خالف فيه وهرنا انما جاء بالوديعه بعينه ما يتحقق عوده الى الوفاق وهذا
اولي الوجهين عندى فانه لو باعها وضمنه قيمتها فقد نفذ البيع من جهة وانما يستند ملكه بالضمان الى
وقت وجوب الضمان فلو لم يكن الرفع للبيع موجب للضمان عليه قبل التسليم لم يستند ملكه الى تلك
الحالة فيبقى ام لا ينفذ بوجه الرواية محطه بان البيع ما قد فرفنا ان الادوية هو الطريق الثاني في سكون
وقر في النهاية قلت ولكن نفاذ البيع ليس على الاطلاق بل على ظاهر الرواية وفي رواية ابن سينا
ثم نجد انه لا ينفذ بوجه معنى عليه في الدخيره فيكون المدفع محال ح والمسلم الثاني في الخلافية فهو مالو انفق المودع
بعضها وبقي البعض فانه قد انفق بضمه بالاجماع اما الباقي الذي لم ينفق بل بضمه فهو محل الخلاف
فقد مالك بضمه وعنده لا يضمنه متع شرح مجمع في الوديعه ولا يلزم ان يد المودع
لبست الابه حفظ وصيانة للوديعه غير اسباب الهلاك فلا يبيع انما يكون سببا لوجوب
الضمان لانه من باب الاضمان الى المالك وما على الخسائر من سبيل وكما ينبغي ان لا يضمن
الضمان على الاول ايضا لان الابه انما يشترى سبب الصيانة والحفظ فكاهن ضمانه في
الخطا الملتزم بعقد الوديعه حين فارق فاما الثاني فانه ترك الحفظ بعد الاقرار بل امن
مستم على الحالة الاولى ولم يفرق حقا التزم بالعقد ولم يوجبه منه منع يجب به الضمان
بعده فلا يضمن فصار هذا في حقه كغيره من سبب الرجوع والفتنة في جرحه فاذا هلك بغير ضمه
لم يضمن فان قبل الاول وانما يصير نصبا بالمصادفة عن الثاني لان الثاني لا يبيع
حافظه وامينا والا يضمن كما لو ادومعه عنه عياله وفارقه فاذا ضمن الاول بالركض عندك
كاهن من ضرورته ان يضمن الثاني فلنا رب المال لو قال اؤنت لك ان تدفعه الى فلان
لكس بشرط اني لا بفارقه فها قد ضمن الاول دونه الثاني وهذا تفرقة بين ضمانه في
مودع عامته وفي خاصه لانه ما لم يصرح بالابراج صيانة من غير فارق فقد حصلت الوديعه
في به الثاني امانه فلا يضمن بالاسك وحاصله ما ذكره في الدخيره فقال ليس له ان يدفع الوديعه
الى اجنبى فلو دفعها فملك في به الثاني ملكك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد
بلا خلاف لان الضمان لا يجب عند المدفع بل ترك الحفظ الملتزم وذلك ما لم يفرقه وان هلك بغيره
فارق الاول الثاني في الاول ضامن للاضلاف واما الثاني فيضيه للاضلاف الذي ملكنا وفي البدايع اما
وضع الخلاف فيما او هلك في به المودع الثاني او لو اسره ملكها المودع الثاني فاما ملك
محرم بالاجماع امه شام يضمن الاول وان شام يضمن الثاني في غير انهم الاول رجح على الثاني

وان ضمة الثاني لا يرجع على الاول بالضم لان سبب الضمان وجوب من الثاني حقيقة وهو الاستهلاك
والفعل لما كان من الانتفاع بما له على طريق العتق ولم يوجد من الاول الا الدفع الى الثاني على طريق
الاحتفاظ دون الاجازة الا انه الموضع ذلك لا يجازي تبرعا في حق احتياقي التقييد صدرة لا بهما
الايجاز فكان الضمان في الحقيقة على الثاني لا على الاول فلهذا عليه فذلك رجع الاول على الثاني ولم يرجع الثاني
على الاول منه ايضا كتاب العارية

وفي المتن رجل قال لغيره اعطني هذه الدار وهذه الارض لا يئسها ولا غرس فيها ما يدى الى
القول الشجر فزست هذه الحق وبنت هذه البستان وقال المعبور لك الدار والارض وفيها هذا البستان والارض
فالقول قول المعبور اياه اقام البينة فالبينة بينة المعبور محيط برهاني قال في الملح
اواخر الفصل السابع والعشرين في التبرع الوصي مونة جهلا انتروا في ابيها وضمة الاب لا تجوز بها فليس لا كونها تتركها في القول

العمادى له رحمه كتاب الرب
هبة الباء بدون الارض جائزة وقد نص في كتاب الشفعة اذا قال شترت الارض والباقي وربي الباء الى ذلك
الشفيع لابل شترتها فالقول قول الشتر وحيث برهاني في الرابع عشر من المغربات فانما الرابطة المتصلة
كالاول والارض والعقد فانه يرجع في الاصل وهو الرابطة لا يمكن الرجوع في الاصل من غير ابطال ملك الموهوب في الزيادة
محيط حس

امير وذهب جاز به لرجل فاجرة انها كانت رجل فغيره وسئل عليها وتداولها الابدى والموهوب
له لا يجزى ورثة القتل وهو يعلم انه لو صاها ساعد ولو سكرها رجا يقع في سنة فانه ان يرجع الى القاضي ليعلمها
للقائب من در الباء حتى الظاهر المالك كانه على در الباء التمن حواجر الفادى وفي المتن قال لغيره
وبنتك هذين البنين واحد هما شغل لا يجوز الربية في واحد منها ولو قال وبيت لك هذين
وضعتي من هذا البيت الاخر جازت الربية في البيت وفيه ايضا اذ اذهب داره من ابنين له احدى هما
صغير في عماله والاخر كبير قال ان قبض الكبير حازت الربية لها وذكرني اخر موضع مر الى يوسف ان الربية
فاسدة وهو الصحيح ولا شك في فاسدة الربية عندنا الى حواجر انك على نهجها فانه لو ذهب
من كبير بن يحذر عنه هما واد كان احدهما صغيرا قال لا يجوز لك اذكري في كتاب الى البيت
محيط برهاني

وهب لغيره رجل شي فالقول والقبض الى العبد وبعد القول والقبض فالملك للقول فبعد ذلك
ينظر ان كان العبد ومولاه كل واحد منهما اجنبا عن الواهب فلهذا اذهب حق الرجوع
وان كان العبد وورثته من الواهب بان كان اخوه والمولى اجنبا عن الواهب
فلهذا اذهب حق الرجوع فيها عند البضع رجع وان كان العبد ومولاه كل واحد منهما ذورحم محرم من الواهب

فعل فعلها ليس الواهب حق الرجوع واما قول الجنبه قال الكوفي قال محمد بن ساس الى ح ان لا الرجوع
وقال النقيب ابو جعفر ليس له حق الرجوع محيط برهاني اعلم ان الحكم المذكور في
المتن ليس بخص بالاب بل يكون في حق غير الاب ايضا وقد ذكر في النسخ ان الرجل اذ اذهب لابنه
الصغير شيئا تحت الرب لان قبض الاب كقبضه وكذا قبض جده بعده وقبض وصي الاب والجدة عنه هاتين
لو ذهب بهما من الصغير مالا او المال في ابدية تحت الربية ويصيرون قابضين للصغير وعلى هذا
قالوا اذ اذاع الاب ماله من ابنه الصغير ثم هلك عقوب البيع كان على الصغير لا يمسار فابضا بقبض
الاب وفي الثاني وكذا الطفل اذ اذهب له امه شيئا وهو في عياله او ابوه في ولاوى تطارت الربية قبض
الام قبض الاب لو كان عبدا وكذا كل من يقول كالم والافخ لانه تجب شفعة له وفي الفتاوى الكبرى
وحب دار ابنين له احدى هما صغير في عياله والاخر كبير فالهبة فاسدة عند الكل اما عند الجنبه
فلا حرج واما عندهما وله ذلك فجاب بن هبة او بينها اذ اذهب من كبير بن وسهم اليها والفرق ان في الجنبه
لا شوبع لا وقت العقد ولا وقت القبض وهنا وجد شوبع وقت القبض لانه جازع وهب
فابضا نصيب الصغير في الخطب الخصى ولو ذهب لا ولاده الصغار والكبا وقبض الكبا جزمهم
جارت في حق الكل لان الاب قابض حصه الصغار منع شوبع الجميع ولو قال على الله
الصغار فاذا بعضهم سب فان كان نعم صار الجميع لاصحابه ولو ذهب داره لا ولاده وفيهم كبير
ثم عر لان القول شرط في حق الكبير وروى ان قبض الكبير والجد ان يسلم الله الى الكبير ثم يصدق
بها عليهم جوامع الفقه لعل في رجل وهب دارا من ابنين له احدى هما صغير والاخر كبير
والصغير في عياله لم يجز الربية بالاتفاق اما عند الجنبه فظاهر واما عند هؤلاء فملكه الشوبع فيه
وقت القبض لانه جازع وهب صار قابضا حصه الصغير في النصف الاخرت بعا حلاف ماله
من كبير بن وسهم اليها لان نعم لا شوبع في العقد ولا في القبض لما بينا
محيط حس

اقول هذا هو الواقع لقول الجنبه لك بحلاف ما ذكره فبه كان فقهه صاحب المنع في شرح الطحطاوي
مسطور قبله فاقبل وهذا المسألة بواقع ما في الاول والجد وغيرهما من الكتاب شيخ الاسلام
وسئل ابو بكر عن امرائه قالت لزوجها وهب منك مائة درهم ان لم تظلمني فغيرها بعد ذلك قال الربية
قال الربية فاسدة وان قالت على ان لا تظلمني حازت الربية وان ظلمها بعد ذلك قيل له اي شي
الفرق بينهما لان ان كلمة الشرط وصارت الية معلقة بشرط وان كانت على وهو معلقة بالقبول
فاذا قبل الزوج وقتت الربية نوارى في امر الله وفي المتن امره قال لزوجها
تصدقني عليك بالالف التي عليك على ان لا تتردد على او على ان لا تتردد فقبض

سواء كان الصغير في عيال العاقل او لم يكن وسواء كان ذارح محرم او اجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة حار قبض من كان العقبى في حجره وعاله ولم يحرم من لم يكن في عاله

خلاصة

رجل وقع الى اخر ثوبا وقال له البسك ففعل كونه بهيمة ولو وقع اليه ذراهم وقال له انفق بها كونه قرضا وفي السيرة الكبر لو قال المأمور دفعها الى صفة وقال هو قرضا فهو مريض في باب السبا في الشرع الثاني

خلاصة

رجل قال لاخر على وجه المزاج حب لي هذا الشيء فقال لاخر ذهبت وقال هو قبضت وسلم اليه جاز وفي مجمع النوازل رجل قال لاخر هب لي حاربك فقال لاخر قد اى ثوبا وادى وقال وبيع ثوبك لا عليك

خلاصة

وفي الاصل رجل يقول يتجسس بوسعي ولا يبينها قرابة ليس لهذا الصبي احد سواء جاز له ان يقبض ما وهب له استحقاقا ولو اراد اجنبيا ان يترحمه من به ليس له ذلك وبس في اعلم الاعمال ذكره الوهاب له او اعلمه وانما به حار قبض وسبوتى ان كان الصبي عاقلا وغير عاقل وذكره الوهاب الصغير في عيال لا يحل وانهم والام ولو قبض الصغير بغيره وهو قبض حار قبضه وان كان ابوه حيا

خلاصة

ولو كان الولد فاسقا لا يعطيه اكثر من قوته في مسايا العاوى وفي كتاب العاقل لو صرف مال الى حرة الجبر والمهر وله العاسق عن الميراث فهو ميراثه خلاصة رجل وهب لغيره ثوبا وهو ذرهم حرم من الواهب فلو اهب ان يرجع اذا كان المولى اجنبيا وان المولى ذارح محرم من الواهب فلو اهب اياه يرجع عنه الى حه فلو اهلها ولو كان المولى والعبد كل واحد من ذرهم حرم عن حقه ان في ثوبا كمال الجح ان يرجع قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يرجع في قوله جمعا خلاصة وفي المتن لو قال المولى هبكت القول قوله ولا يجبر عليه وان قال الواهب هبته خلف المنكر انما ليست سد الاب او غيرها من مال الصغير مما وهب انما للصغير لم يجز خلاصة

رجل وهب من اخيه عدا الا فاسق في يده لا يرجع وكذا لو كان لغيره وعلمه القرآن والحط خلاصة رجل اخرج الخبز الى سكر فتم حبه وهو ما لا يرث اوقف الى سكره احر و ارثا ولم يرفع خلاصة رجل وهب لرجل عدا بشرط ان يبعده ثوبا ان نقابنا حار وان لم يبعده لم يحرم

فانما في فصل العوض كتاب الهبة

ولو وهب لامرأة ثم اباها لا يرجع لان الزوجية وجدت حال الهبة لو قبضت لانه غير زوجية للزوج فلو قبض حقه الرجوع ولو وهب لافيه ولا عبد لغيره ان يرجع ولو وهب لغيره الرجوع عنه باجم وعندهما لا يرجع

لها

لها ان الملك في الهبة يقع للمولى فيكون الهبة من المولى لا من معنى الصلة يحصل الملك بالقبض وله الوهب لا خبه له الرجوع لان الصلة الرجم لم تحصل من المانع من الرجوع من الرجم فحق قبض الملك بغيره حار من له الملك لا جانب من قبض له العتق فان كان من قبض له الملك وهو المولى اجم حرم منه لا يرجع والا فخرج له ان الهبة هبة للهبة من وجه باعتبار دور العتق وقع له بدليل ان من قبض للهبة ورد الملك بغيره لا اولا لم ينقل الى المولى اذا فخرج من حابة حتى لو كان عليه دين لا ينقل الى المولى وهبة للمولى من وجه باعتبار انه ينفذ على ملكه فلا يكون له كانه في حق كل واحد منهما والصله الكاملة ما عدا الرجوع فلا يقدر الى الصلة العاصرة لانه وقع الشك في كونها مانعة من الرجوع والاصل في الهبات هو الرجوع فلا حق الرجوع بالملك ولو كان اجمعا ذارح محرم من الواهب ذكره الكفر عن محمد بن قيس قول الفقيه ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صلا كانه وقال الفقيه ابو جعفر الرشد والى كس له ان يرجع في قوله جمعا لان الهبة لاهما وقت تمنع الرجوع ولو وهب لكان به وهو ذرهم حرم منه فان ادى الملك قبضت لم يرجع لانه استقر الملك عليه فيكون هبة في حقه من كل وجه باعتبار العتق وحكمه وان تجزئته فخره محمد رحمه لا يرجع لانه الكسب كان للمكاتب ثم ينقل الى المولى عنه العتق بيان في المكاتب وانتقال الملك بمنع الرجوع وعنه ابي يوسف يرجع لان من اهدى مالوا يظهر ان حقة الملك وقعت للمولى من وقت الكسب والهبة لاهما ولو كان المكاتب اجنبيا ومولا له قريب الواهب فان عن المكاتب يرجع لان الملك وقع للاجنبي وان عكس كذلك عنه ابي حنيفة خلافا لابن ابي اسلافهم فحين وهب لغيره اخيه

محطه نسخي

باب ما هو متحمل او مشغول بغير الوهب اهداه الهبة متى كانت مستعدة بملكه انقال صلفه واكمله لا يتحقق قبضها اذ القبض لا يتحقق الا في الميراث وغيره وادوال الاتصال ووجه الانفصال والتسليم الهبة لان تمام القبض انما يعتبر وقت التسليم لا قبضه وان كانت الهبة مستعدة بملكه اتصال حتى ورده وان لم يكن الهبة مشغولة بملكه حاررت الهبة اذ الميراث بين الواهب مستعدة على الهبة لانه اكله قبض الهبة فلا يكون في المجاوزة نقصا من قبض الهبة وان كانت الهبة مشغولة بغيره لم يحرم لانه يبقى للواهب مستعدة على الهبة وتمام الهبة مستعدة توجب نقصا في قبض الوهب

منه ايضا

ولو وهب العتق دون المالم غير لانه مستعمل للعتق لا لاله بالعتق ولو وهب لاهية الصفة وفها ذرهم او هبة دارا لاه بها كن او فيها مائة او غيرها كن ذكره في م عن ابي حنيفة انه لم يخر الهبة فيها وفي الشق والجور وقال ابو حنيفة انه يجوز وهو قول ابي يوسف وهو صحيح لان الشرط قبض الواهب ولو لم يدر

مستغلة يمنع الواهب او بكنه لا يمنع قبض الواهب وانما يمنع غيره ولو دبت المرأة واربا
ممن زوجها وهي سكة فيها ولا يمنع فيها والزوج سكة فيها لا يمنع لانها دامت في الدار في يد الزوج كما
الدار في يد الزوج لا يمنع قبضه محطه شخصي

وان وهب في الدار او في الجدار وسلمها اليه جارت الية لان الموهوب غير مستغلة بكنه الواهب
لان المتاع لا يكون مستغلا بالاعاء وانما الاعاء يكون مستغلا به فلا يكون الواهب يستغله على الية وبه
على الجدار والدار وان كانت مستغلة بكنه على ما فيها لکن متى سلمها اليه صار مفعلا للزوج والدار
وملكها ما فيها فوقع الكل كما اليه حتى لو ادع المتاع او الطعام في السنة ثم سلم الكل الى تحت الية
في الدار والجدار لانه مثبتة به على ما فيها حقيقة لان البه حقة للمودع وان كانت مستغلة بكنه
الى المودع فلم يبق الواهب حقة حتى يمنع التسليم منه ايضا

وهي دار ومساكنها على ما سلم الكل فاستحق المتاع لا يبطل الية في الدار لان المتاع من تمام القبض كونه
الدار مستغلة لا يمنع الواهب لا يمنع غيره لان به غيرة فاعلمت عنها وبه الواهب فاعلمت عليها حقيقة و
باحتقاق الغير لم يظهر ان الدار مستغلة بمنع الواهب في زنت الية في الدار الاخرى لو استعار
دارا ثم غصب منها ما من غير وضعه فيها ثم ذهب المغير من غير جارت الية وكذا التغير من غير
اورعه الى التغير فغلب في الدار ثم ذهب الدار منه جارت الية لان الدار غير مستغلة بمنع الواهب
به على الدار حكم الية

او وان يرجع فمادونت للقرن يعني له به غيرة مولاه ولو لا الدار لم يجر مولاه ولو قال القم ما تجوز
وقال الواهب لا يملك ما دون صدق الواهب بكنه كما اقول فيه نظر ولو برهن القم انه تجوز رد
بكنه اقول القرن لا يمنع اما ان يكون مودعا او ملكا فله ان يكون له الجدين او الية لا يمكن رد فواذ الية
مخالفة لعدله اسلم الية للغير واليهين على من اكتمع المكان الواقعة فقط عند رايه ينبغي ان يصدقه في
مع يمينه لانه بكنه الادنى والاصل في القم هو الجدين الواهب او ترك بخلاف القم فيجعل الية للواهب
والجدين على القم عملا بالنقل وبالعقل هذا لو كان القم حاضرا او مولاه غائبا اما العكس فلو كان المودع
في يد القم لم يكن مولاه فخصها له في يد مولاه فخصم ولو قال المولود او دعي هذه الية فحق ذلك ولا ادري
ادبته لاد لا فبرهن القم على به غيرة مولاه صمم او المولى يزعم ان ماني به ملكه فخصم صمم لم يبرهن
ملكه محطه حاص الغصولين

الحكم الرابع لا يمنع ملكه من غيره من هو عليه الا اذا سقطت على نفسه فكونه وكذا قالنا في كل شيء ثم نقضت
صحة من رغبة التسلط قبل القبض وفي ذلك الوقت الى مية لو قال وهبت منك الدار
التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها وما يجره لانه صار الموهوب له فملك

الاستبدال

الاستبدال انتهى وهو مقتضى عدم الرجوع عنه التسلط انتهى في القولين

لا يظهر وجه وجبه لهذا الاقتضا كما لا يخفى لهم وذكر المالك وهب دارا لابن له
احد ما كبر والاخر صغير وان قبض الكبير جارت وذكر بعد انهما باطله وهو صحيح لان الية المستغلة
حال بانه الية لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبه الكبير فحامية الى قبول قبضت بهبه الصغير فملكه الصغير
والجدة ان يسلم الدار الى الكبير ورسها منها رارة في الجسد التي تسلم اليه الصغير

بغيره منه جدار الية لولد الصغير ان ولم اره صريحا لهم رحمه ومثلا لو قال تصدقت هذا على اولادك
الغفار الثلثة فاذا بلغهم وهو لا يعلم فالصدق باطله وان كان يعلم بالموت جازت الصدقة كلها
للمؤمنهم بزار به في كتاب الية في باب من الشيوخ
قال لاح لان خاصتك ولا اطلب منك شيئا من لي فملك فهدا ليس بشيء

راره في الخط والاباحة
قال تصدقت بها على وادنت لي في قبضها بعد مائة قال قبضتها في جوده والى في يد الذرية عن الية
والقول للدارت منه ايضا

واما الربا والمفضل لار بكنه الرجوع في الاصل من غير ابطال ملك الموهوب له كرمادة البيع فملك
الرجوع في الاصل سب الرادة وزبادة الموهوبة وان كانت موهوبة بكنه الرجوع في الاصل فملك الموهوب له
لعمري عادة لانه لم يقصد الواهب الصدقة والتبرع فلا يثبت له حق الرجوع فيها بخلاف رد اية البيع حيث
يمنع الرد بالعيب لان البيع معاودة ولو رد الاصل به ونز الزبادة يؤدي الى الرد لانه لا يسل الية
في بده يبيعه تجارة في الية يجوز اسلم له الاصل بجانا ولان بيع الزبادة له محنة اولى فذكر في
المنقلى لو ولدت الجارية الموهوبة ليس له ان يرجع فيها حتى يستقني وله ما عنها فلا يكون بغيرها
ومن ولد بها محطه شخصي في كتاب الية في باب ما يمنع الرجوع في الية وما لا يمنع

وكذا يجوز به البناء ودم الوعد او الادب الى الموهوب له الواهب في نقضه ورجوع في كتاب الية
اقول الية البناء ودم الوعد جائزه دون هذا القيد على المختار ذكر في الذخيرة والبراري وغيرهما مسقرا
عليه هو المان شي ذكر في بيان سح الاسلام رجول وهب لرجل ثوبا بدم الية ثم اخذ منه
فانتهى بكنه نعم الواهب قبله الذب للموهوب له لان الرجوع في الية لا يكون الا بقضاء
او رضى وذكر في المنقلى عن محمد بن وهب جارية وسلمها الى
الموهوب له ثم رجع فبها بغير قضاء ولا رضى فاعتقها لم يحرقه
قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضى رجول بغيره على رجل
بشيء ثم استقال المتصدق عليه فاقا له لم تجزعه بقبض الية بهبه مستغلة

فقال الواهب لاني قبضتها بغير رضى قال نعم لا تصدق
بغير رضى والى من قبضها
كالولد والارض والعقار ما يرجع في الاصل

وكذا الدوب له نزع محرم وكل شئ لا يمتنع القاصي لو اضمحضا اليه كان الرجوع فيه بمنزلة الية
الستة وكل شئ يمتنع القاصي لو اضمحضا اليه فاقاله الموهوب له فذلك يملك من مال الاله
وام لم يقبضه قاضيه في فصل الرجوع في الية

واذا كانت العاقبة الموهوبية في يد الموهوب له ودوية او عارية او امانة ملكها بالية والقبول والام
حد فيها قبضها لان القبض في باب الية غير مضمون وبغيره في اصل القبض واصل القبض مودعها
فان قبضه قبض الية بخلاف ما اذا باع الوديعه عنه في يده لانه البيع يقتضي قبضه مضمونا وقبض المودع
قبض امانة فلا يوجب قبض الفاعل بل يحتاج الى قبضه القبض واذ بان يرجع الى موضع قبضه المبيع وبعض
وقت يملكه فيه من قبضها وكذا لو كانت مضمونة في يده بالقبض او المثل كما لقبض على سقم البيع
والمعصوب فوجب له صحح ويثبت الملك لمجرد العقد لوجود اصل القبض ورأيه خلاف ما
لو كان مضمونا لغيره كما هو من البيع فانه يحتاج الى قبضه قبض المالك

شرح الواصف

ومنها انه لا يجوز الموهوب مشغولا بما ليس بموهوب لان معنى القبض وهو التملك من العرف
في القبض لا يتحقق مع الشغل وعلى هذا يخرج ما اذا واهب دارا فيها سماع الاله وسلم الله
اليه او سلم الدار مع ما فيها من السماع انه لا يجوز له ان يفرغها من سماعه والقبض ولم يوجب قبض
والملك في حقه التسليم ان يودع الاله سماع الموهوب له ان يخل في يده ويدين السماع ثم يسلم
الدار اليه فيجوز الية فيها لانها مشغولة بمساع في يد الموهوب له وفي هذه الحجة شكال وهو
ان من المودع له المودع فكانت به فاعلم على السماع

من الية ابيع

بده جلد مقبولة حادثة على ستمهم وطريقهم حيث قالوا ان المودع ملك الية من غير اعدادت قبضه بده فلو
اقتضى كونه من المودع به المودع من قبضه على السماع لا ملك المودع الية بالقبول بالمجدة قبضا
بديدا وقد اجمعت انه ملكها وان لم يحدث قبضا شيئا الا سلام ولو كان الدار في يده فلو
البناء جازم جامع الفقه للعلامة

ولو واهب النصف من شريك من دار لم يجر قبضه وهو المختار من جامع الفقه للعلامة واليه على رتبة اوجه
احدا منه رجل لرجل وهي جائزة متفقا والثاني في يده الرجلين لرجل وهي جائزة ايضا متفقا والثالث في
رجل لرجلين وهي على رتبة اوجه احدا انه يجوز العقد تحتها والقبض تحتها وهذا لا يجوز على الاتفاق
في الثاني انه يجوز العقد معا والقبض تحتها في الايجوز ايضا لانه الحكم للقبض والثالث انه يجوز العقد
تحتها والقبض معا والرابع انه يجوز كلاهما معا في قول الجرحي انه ايضا لا يجوز ان وفي قول البايع

ومحمد بن حنبل ذلك انه خبر لان فروع الية من يده ما كرها بوجه واحدة وكذلك دخولها في ملكها بوجه واحدة
ثم من بعد ذلك يقع تقبض ملكها وهو ان يكون الرجل دار فيها من اثنين مث ما قبضها بها معا فيقول
قبضها بها وله مال لانه ملك نصف هذه الدار يقول قد قبضت ثم يقول لانا ملك نصف هذه
الدار فيقول قد قبضت فهذا لا يجوز اذ كان من اثنين من الاثنين لاثنتين فهذا امثل امثلة
الواحد لاثنتين على الاقل كما ذكرناه واذا كان من واحد لثلاثة فيقول للبايعه ولا يجوز في قول البايع

يوسف ومحمد من النصف

قال لرجل من يدي شي لم يزد افعال لك وما املك فذلك كراهه لا يصير ملكا للآخر وكذا الواصف ومنه ان
لم يزد افعال لك او هذا لك او قال ملكك قال رحمه الله فعرف بهذا ان مثل هذا الكلام لا يجوز
معتبر حتى لو قبض في المجلس لملكه ايضا قال لا بجمع ما هو ملكي وحتى وهو ملك هذا الصغير فانه كراهه
لا تملك بخلاف ما لو عينة فقال فانه في الذر ملكه او رادى لاني الصغير فانه يهيم ويتم بكونه في

باب

حادي

اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له وبمس لم يملكه الا انه يقول هو لولده
لو واهبه منه عت بملكه بملك ولو كان حيا او عتة لا يملكه بملك ولو قال اشترى لولده الصغير
سدا بملكه حب قبل او اخذ لولده الصغير ثوبا في ثوبها اياه ولو قال اسد بملكه هذا صا
ملكاه حصل اشترى ثوبا وقطعه لولده الصغير صاروا به بالقطع سمي اليه قبل الحياطة ولو كان
كبير لم يبرس سمي اليه الا بعد الحياطة والتسليم امر اولاده ان يمسوا امره التي في ناحية كذا يبرس فلو
لا يثبت الملك لم يملك ثم حادي

قال اعني ما في بطنها ثم واهبها لولده ثم واهبها لمخرافق ان قال الخرز زيل ملكك واليه لا
كيفية الشئ مع به الشئ قلنا الخبز من المفق لم لا يجعل في معنى حبة الشئ قال لان
الشئ انما ياتي في الملكين قلنا نصف الشئ كذا لك فاما معنى الشئ فاما رتبة الشئ
والشئ موجود قال معنى الشئ يكون عند الملكين حقيقة قلنا ليس كذلك فان من حجب
دارا فانه عن كل السماع الا ان الواجب نفسه وصده فيها لا يتم ما لم يخرج قسم ولا ملك قلنا
ليس ذلك لاصل الشئ او في الموانع كثيرة منها الشئ ومنها الشئ ومنها غيره ذلك
قناوي قاعده به في كتاب الية

قال واهب له ان يقبض واهب او يقبض به على ان ياتي في ذك الطي وي ان يجر عندها مالا لا يبرس منه ايضا
قال سدر ملكا ما رفته است واهب به بده ما ويزن سدر ورسا به واهب به اده ورسو سدر ورسو سدر
وهو ياتي ورسو سدر ياتي ياتي ياتي اجاب اكراس عاوية تسرست ملك يهودي لم يبرس به بده

عوض مقدار معلوم وقبض الية وهو ضمة بعض ماله ولم يعوض حتى اهلك ما قبض من العوض و
ولك لان هذا به بشرط العوض المعلوم دلالة فيعتبر الية بشرط العوض لفظا والعوض المعلوم ههنا
الكل طعام الولي ثم الهدية او الاول هو ايضا وليه واعتدنا فاما واستقر في بعض العوض وهو الطعام
بقي البعض وهو الهدية فادع الم سلم الباقي فله ان يرجع في الية فيضمه ما استقر فبال وكل الية
شيء فذهب وسلم فانه لا يصح تسليمه وكذا في وكاله القضاة في الصغر وكما لا يمكن التسليم لا يمكن
الرجوع يعني ان وكله بتسليم ايضا وهذا لان الوكيل بالية ينخرخض لانه عقد لا يوجب شيئا
لا حقوق له حتى يبقى الوكالة بحقوقه بخلاف البيع والهدى يرجع الموكل فيها بالقضاة حتى عاود اليه فمعه ملكه
لا يمكن الوكيل بالية ثانيا وفي البيع لو باع الموكل بنفسه او الوكيل ثم رده عليه بقبضه وباعه الموكل
ثانيا لانه عقد وحقوق فلا يفتضي الوكالات بمباشرة بل يبقى كحقوقه منه ايضا

مانی

مزمعہاشی فی اضربکن — الہیۃ

[illegible]

من النصفين موقوف اما في نصف الواهب موقوف العهد على روال الشيعه وذلك بايجاب
الشريك واما في النصف الاخر الفاد على الاجارة ايضا

منہ اُفتاب

فكان كالحاشية وكفت حاشية بهاء شرطه كغيره اجبر عرض كني باجبري بخشي وشميم وقض كرد امح
درست بود اجاب بود لانها موقوفه محوذة معلومه ولم يبر باشرط الشئ سيعا فاه الیه بشرط العوض
يعبر سيعا اذا عاينها الیه لین قبل فاه عوده شبا فرضی به وقض فالانزل بصیر سيعا فاسد است
فذلك الجرحول ام لا اجاب لا لانه انما عاينها سيعا لانها من العوض وهو معلوم قبل فاه لم يعوضه شيئا الى
يسند الیه قال نعم وكيف وان قد كماله ذلك واه لم يكبر بشرط هذا لو كانت الیه بینه له الرجوع لتمام
فلم يعوضه قال لا اجبر لغوات الشرط فتاوى قاعده به فی كتاب الیه

فلم يرد عليه قال لا يبرئ لغوات الشروط فتاوى فاعده به في كتابه الآية
فصل رهبانه الاحكام او على امر بردا عليه او بعقرها او بسوقها او هب وار او تصدق بها على
عليه شيئا منها او بعدونه في الهبة والصدقة شيئا منها صححت امر الهبة لانها لا يبطل بالشروط العا
لحكم والنهي معلوم اجاز العمر وابطل الشرط كما ساقى وبطل الاستثناء اي استثناء المثل لانه
انما يعمل في المثل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت انه ليس المثل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل
الشرط المحال لانه مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا اعتبرت الشروط المذكورة نصبت
بها وهو ينافي الاطلاق واقعة من الزمعي على قولهم او بعدونه شيئا منها بان المراد به ^{الشرط} اعاكوص فهي
والشرط جائز انه فلا يستقيم قوله بطل الشرط فام اراد به او بعدونه عنهما شيئا من العس الموهوبه فهو تكرار
لانه ذكر بقوله على امر بردا عليه شيئا منها اقول بخلاف الشئ الاول قوله فهي والشرط عاثر انه ممنوع وانما
يجوز لانه اذا كان العوض معلوما كما عرف المباحث السابقة وصرح ببعض شراح الهداية وتلك الحال في الصدقة

一一一

١٠٠
 ودر مورد
 اقول ای التي تفه البيع مع كونها غير ائتم الى الابد بشرط العوض كما يظهر ذلك من مدوئی فاصی و غیر ذلك
 كانه مهرها بشرط ان يحج بها او يحسن اليها او يقطع لها في كل حول ثوبا من يمين ثوبها بشرط
 نفقة الحج والاسنة اليها وقطع الثوب بمنزلة بشرط العوض من جعل عوض النجاس
 شرط ترك عملها في جهتها مهرها او شرط الملك مهرها مثله في الحكم حكيمه بطلان
 هبها او اظلمها او لم يملك مهرها وسواها **المستار** وكانه لا تنفع عربا بها بشرطهما
 بالعوض في الجملة واهل لم يكونا عوضين حقيقة فكانهم عملوا فيه بالشريطين فاسد والابدية
 معي لم يحصل النفع المستر ولو فلو انبشبهه بالعوض فانه لا يقيم الابد او لم يحصل العوض
 ويصح بان يحصل النفع المستر واهل كان جهولا لاجماله فاحسنه كترك العلم للجهول بحسالة

مدته لا ريب بعوض حقيقة - وهذا بخلاف الشروط المذكورة في الكتاب - واما اذا شرط عوضا
 مجهولا جهالة فاقسته كما اذا شرط ان ينفق على الواهب ما يخرج من الارض القراح الموهوبة
 فالهبة فاسدة مطلقا كما صرحوا به والظاهر ان الفد كونه كتعليق الهبة بالخطأ اذا خرج
 موهوم بهذا فاقسته من كتب الفتاوى في هذا المقام بعد النقص البالي والتبع التام فمن كان
 عنده زيادة على هذا فيفضل بالانعام والاعمال عند الله العلام شيخ الاسلام
 يقول لكن الذي في فتاوى قاضيخان وغيره ان الهبة تبطل على الختم بعدم حصول العوض
 المجهول كشرط الاحسان الى الواهب فالاول ان يجاب باختبار الشق الثاني ويرفع
 الفكر بان الرد لا يلزم ان يكون بطريق التعويض اذ لا بد في التعويض من الاضافة الى الهبة
شيخ الاسلام يقول قال الامام الترمذ في شرح الجامع الصغير وفي شفة الحكيم وفيه
 بشرط العوض جاز لان الهبة يقتضي عوضا مجهولا والقول في العوض قول من يعوض انتهى
 وقد صرح قاضيخان بتعليق فدية الهبة الارض القراح بشرط انفاق ما يخرج منها على الواهب انه بشرط
 على الموهوب له عوضا مجهولا فاما ان يحمل الكلامان على اختلاف الروايتين او يحمل المجهول في كلام قاضيخان
 على ما لا يعلم وجوده ولا قدره في كلام الترمذ في علم ما لا يعلم جنس ولا قدره شيخ الاسلام
 ولو اتخذ لولده ثيابا ثم اراد ان يدفع الى اخر ليس له ذلك الا ان يبين
 وقت الاتخاذ انه عارية وكذا لو اتخذ لخدمته ثيابا فاراد ان يدفع الى غيره وان
 اراد الاحتياط بيمين انها عارية حتى يمكنه ان يدفع الى غيره انتهى وفي المبتغى بالغزل المجهول
 من اخره من صنع لولده ثيابا قيل ان يولد لموضع عليها نحو الملحقة والوسادة ثم ولدت امرأة
 ووضع عليها ثم مات الولد لا يكون الثياب ميراثا عالم بقران الثياب ملك الولد بخلاف
 ثياب البدن فانه يملكها اذا لبسها لكن قال ان فلانا كان لابا فهو اقرار بخلاف ما اذا قال
 كان فاعدا على هذا الباطل او ثامنا عليه لا يكون مقرا به ذلك انتهى رحم قوله وفيه الاب
لطفا من كتاب الهبة اقول وفي البرازية وغيره انه يملكها اذا اتخذ له بدون التقييد باللبس
 كما مر نقلا عن الخلاصة وهو المشهور شيخ الاسلام وقد فات المصنفين فانه مما
 لا يبطل بالشرط الفاسد كما في البرازية وفانه ايضا مسئلة الاسلام فانه يصح تعليقه بشرط
 كما في فتاوى قاري الهواية ويرد عليه ان الهبة يجوز تعليقها بشرط ملايم فهو وبك علم ان
 نفوضني كذا كذا في جامع الفصولين وعلى هذا فما ذكره الكردى في المناقب مقرا الى الناصح
 لو قال ان اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه اذا بناء على ذلك انتهى
 مبني على ان الشرط ملايم وفي البرازية من السبعين وتعليق الهبة بان باطل وبعلى ان ملايم

كرهية على ان يعوض بغيره وان مخالف البطل الشرط وصحت الهبة بغيره آخر كتاب البيع
 اقول بل فيه ما يجالسه وقد حكاها الف رجل بعبارته في كتاب السير في فتاواه سئل اذا قال
 الذي انا مسلم وان فعلت كذا فانا مسلم ثم فعله او تلفظ بالشهادتين لا غير بل يغيرهما اجاب
 لا يحكم بسلامه في شيء من ذلك كذا افتى علماءنا والذي افتى به انه اذا تلفظ بالشهادتين يحكم
 بسلامه وان لم يغير عن دينه الذي كان عليه لان التلفظ بهما صار علامة على الاسلام فيحكم
 بسلامه واذا رجع الى ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى الاسلام فيترك شيخ الاسلام
 اقول عدم جواز تعليق الهبة بالشرط يعرض به في غالب الكتب الفقهاء ومرادهم بذلك
 التعليق بان وما ذكره مثال للهبة بشرط العوض ولا مثله في معنى واما اذا كانت بشرط فاسد
 فيصح الهبة ويبطل الشرط ثم ما نقله عن الكروبي مخالف للمفسر المشهور شيخ الاسلام
 جازية المشغول بملك غير الواهب فلو اعار بيتا فوضع فيه المعوية المستعيرة متاعا غصه
 ثم وهب البيت من المستعير جاز وكذا لو وهب بيتا بما فيه او جوا الف بما فيه من المتاع
 وسلم ثم استحق المتاع جاز في الدار والجوارق اذ به الواهب كان ثابتا على البيت والمتاع
 جميعا حقيقة فصحيح تسليمه ثم بالتحقق فظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بملك
 الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض بشرط تمامها كاللهبة اقول في
 الفصولين استدل بهذه المسائل على جواز هبة المشغول بملك غير الواهب فقرر في زيادات
 قاضيخان ان الاشتغال بملك غير الواهب لا يمنع صحته الهبة سواء كان ملك الواهب
 او غيره لكن الهبة انما يمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب او في يد غيره الموهوب له
 اما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بقبض او عارية او غير ذلك فلا يمنع واستدل عليه
 بما مر من مسائل الاعارة والغصب والاشتغال فظهر ان الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة
 بملك الواهب او بملك غير الموهوب لا يمنع صحته الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له
 وقد قررنا في شرح لفظ الاستارات في التلخيص من جامع الفصولين اقول
 وذكر في المحیط الشرع ان الاشتغال بمتاع غير الواهب لا يمنع من تمام القبض لان يد
 غيره قاصرة عنها ويد الواهب قائمة عليها حقيقة ذكر المسئلة في باب هبة ما هو متصل
 او مشغول بغير الموهوب فاطلق الجواب كما ترى ولم يفيد عموم المنع بما اذا كان في يد الموهوب
 كما نقله عن المنتقى صحت قاضيخان لهم في كتاب الاجارات قال رضي الله عنه العبد الفاضل في
 الاجارات مقدرة بده قاضي يا هذا الاجر على كسب السجلات والحق في غيرهما من الوثائق
 فله ذلك اذا اخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره لان ذلك غير واجب بل الواجب عليه القضاء

كتاب الاجارات

مجلد
الخبر الفاضل
في الاجارة

والبطل الحق المستحق فوجب قال والتقدير في ذلك ان الوثيقة اذا كانت بحال يسبغ
 الفاقية خمسة دراهم وفي العين عشرة دراهم وفي ثلثة الاف ثلثة عشر كذا في عشرة الاف
 حتى يصير خمسين درهما في عشرة الاف ثم ما زاد في كل الف درهم بضم الى الخمسين الواجب في
 عشرة فان كان اقل من الف ينظر ان يحق من المشقة قدر ما يتحقق في ثلثة الاف درهم فبقية
 دراهم وان كان نصف درهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان على قدر ذلك قال كذا
 السيد الامام الاستاذ ابو شجاع وقال كانه مروي عن ابي حنيفة او بعض اصحابنا المتقدمين
 جواهر الفتاوى رجل استاجر حمارا سنة باجرة معلومة وصار الحمار بحال لا يحصل من
 الفلانة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمار قال ان لم يعلم الحامي فلان يرد الحمار فقد استأجر الى الحيلة
 عن خروجه عن ذلك فانه سئل عنه هل له ان يرد الحمار بان لم يحصل الفلانة بان كانت الاجرة
 كثيرة او لم يكن كثيرا لكن كسبه هذا الكسب او دخل وقت الصيف وقل دخول الناس
 في الحمار فلم يشتغل بحواب ذلك فانه ليس له ان يرده في هذه الوجوه بل انما يرد ما ينفعه
 ويخرج من هذه الورطة فقال ان لم يعلم الحامي فلان يرد به يعني ان اردت ان ترد الحمار
 حتى لا ياتحكك عنسرا فمترك الحامي حتى يمكن ان يرد جواهر الفتاوى المستأجر
 اذا اجر من غيره او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد به بنسخ
 العقد الثاني اختلف المتأرجح فيه والصحيح ان ينسخ التحدث المدة او تختلف
 محيط برهات وذكر محمد في السير الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة
 في وسط البحر ومثله الزرق الذي في الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المفارة ولا يكيد
 المستأجر سفينة اخرى او زقا اخر واني الاجران يواجرونه وقد خصهم الامام ان الامام يجعل
 ذلك المستأجر كل يوم كذا بشرط ان يكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر ابن سناء
 في نوادر هذه المسئلة عن محمد ولم يشترط ان يكون المواجر هو الامام بل بشرط ان يقول
 المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا ولواجره واحد من اصحابه ورفقاء فان اجره
 بعد ذلك ان يعطيه السفينة او الزرق استعان المستأجر بعوانه ورفقاءه حتى يترك السفينة
 والزرق عليه الى ان يكسب سفينة اخرى وزقا اخر وهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غير الخبز
 الاجر اذا كان صاحب الدار ياتي ذلك وان كانت الدار معدة للاستئجار لا اذا استأجر
 السكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر كذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزرق اختلاف
 الروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا اجتر الامام وما ذكر في نوادر ابن سناء محمول على ما
 اذا لم يجز الامام محيط برهات اذا وقع عند الاجارة صحبا على مدة او مساقنة

وجبت تسليم ما وقع عليه العقد وانما مدة الاجارة لا يانغ من الانتفاع فان غرض في بعض
المدة او المسافة فليمنع الانتفاع سقط الام بقدر مدة المنع وذلك بان يفسد غائب
او يحدث فيه مرض او ابق او تفرق الارض او ينقطع عنها الشرب فان اختلفا بعد انقضاء
مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه واليمين
بينه الاجر ولو اتفقا انه سلم في اول المدة او المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال
المستأجر عرض له ما منعتني عن الانتفاع به من مرض او غصب او ابق او حجر المواجه ذلك فان
كان ذلك العارض قائما عند انقضاء مدة القول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن قائما
فالقول قول المواجه مع يمينه عليه وان اختلفا في حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء
المانع فالقول قول المستأجر قال في المنتقى عن ابي يوسف اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا
او قال قد ابق واقام رب العبد بينه انه عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينه انه كان ابق
يومئذ او كان مريضا فاليمين بينه رب العبد محيط برهائه واذا استأجر دارا سكنه
فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقطع تسليم ثم حاكم فليس للمستأجر ان يمنع الاجر من البعض
وليس للمستأجر ان يمنع البعض في باقي المدة قالوا بهذا اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت
يرغب الاجرة فاما اذا كان قادرا لم يسلم اليه في الوقت الذي يرغب في الاجارة
لاجله فيخير في قبض الباقي ولو سلم الا تباعا كان منفعلا بمقتضى الاجر وقع عنه من الاجر
ذلك بخلاف ما اذا انهدم بيت منها او حاط منها وسكن المستأجر في الباقي حيث
لا يقطع شئ من الاجر محيط برهائه ولو استأجر ميزابا ليركب في داره جاز ولو
استأجره وهو في الحائط ليسيل الماء فيه لم يجز واذا استأجر موضعاً من حائط ليضع عليه
جزءاً او استأجر موضع كوة من الحائط فغلب عليها منها الفناء والريج او استأجر حائطاً
ليبنى عليه او استأجر موضع ميزاب في حائط لا يجوز بعض من يخاف قالوا انما لا يجوز اذا لم تبين
موضع البناء والجذع والكوة والوتر حتى يكون المعقود عليه مجهولاً اما اذا بين ذلك يجوز ومنهم من قال
انما يجوز اذا لم يبين مقدار الجذع والكوة والوتر حتى لا يجوز لكان الجهالة اما اذا بين جاز ومنهم
من قال لا يجوز على كل حال محيط برهائه المراد اذا اجرت نفسها فخر او على ممن تعاب
بذلك فلا يملكها ان يجزوها وكذا ان ابنت هي لم تجز عليها وعن محمد بن عيسى استأجر ارضاً للزراعة
شيئاً ساء فزرعها واصاب الزرع افة وقد ذيب وقت زراعتها ذلك المنوع فان اراد
ان يزرع ما هو اقل ضرراً من الاول او من قبله فله ذلك الا في حق الاجارة والزمته
ما مضى من الاجر منه ايضا وقال قاضيان في فصل في اجارة المزارع رجل استأجر ارات

لترفع

لترفع ولده منها فارضعت ذكر القدر في وثيقة شمس لائمة السرخسي ان لا اجل لها لان ذلك
مستحق عليها بانها كما قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن وان كانت لا تجزى على ذلك
ولا يستوجب كما لو استأجر مائة كسب البيت والطبخ والغسل وغير ذلك انتهى اقول تقدم
في فصل فيما يجب الاجر على المستأجر ان استأجر مائة على الغسل يجوز شيخ الاسلام استأجر
ذمي مستأجر الحرة او استأجر منه لبيع في الحرة يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهم لا يجوز لان
هذا اعانة على المعصية لان بيع الحرة وحملها للشرب معصية عند الاجر لان الظاهر من قال الذمي
انه ينقل الحرة للشرب لا للتحميل والاعانة على المعصية معصية محيط برهائه ومن كان
دار الوقف او التيمم باهله وابناءه فاجر المثل على الرجل المتزوج رهن دارا لغيره وهو
معدة للاستغفار فكتبتها المهرين لا يلزم الاجر فان السكنى بتأويل الملك كبيت سكنها
احد الشريكين بلا عقد لا يلزم وان معصية للاستغفار وكذا اسكن بتأويل العقد لعقد الرهن
فعدم ان ما ذكره وان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكره كظن البعض سمع الحاكم ان فلانا
اجر منك فقال لا اجزى هذا العقد ثم قال بعد ايام اجزته لا تعتبر الاجارة لان المنعوخ لا يجازيهم
لا ام لا ايضا استعمل اقراره مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجر المثل
بعد البلوغ ان كانوا ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساري اجر المثل بزيادة
رجل دفعه الى خياط او قصار ثوبا وقال استأجر منك الخياط بهذا الثوب او تقصره ب درهم
وقد كسها فله ثمنه او عسده ليحيط او يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجر منك
الخياط او تقصره بنفسك فدفع الى غلام او ثمنه لا يجب الاجر قاضي خان اهل بلدة
نقلت عليهم الموثقات فاستأجروا رجلاً باجر معلوم ليهذب الى السلطان ويرفع
القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف واخذ الاجر من عامة اهل البلدة من الاغنياء والفقراء
قالوا ان كان الجال لو ذهب الى بلدة السلطان نهض الى اصلاح الامر في يوم او يومين جازت
الاجارة وان كان الجال لا يحصل المقصود في يوم او يومين وانما يحصل في مدة فان وقتوا
وقتا للاجارة جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فدت الاجارة وكان
له اجر المثل على اهل البلدة ومنهم من قال لا تنفع هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر
رجلاً ليعلم عبده او ولده اكرهته فيه روايتان فان بين ذلك وقت
معلوم فاسنة او شهر جازت الاجارة ويسحق المسمى تعلم الولد او لم يتعلم وان لم يتعلم
لذلك وقتاً لا ينفع الاجارة ويسحق المسمى تعلم ولا اجر المثل ان تعلم الولد او العبد وان لم يتعلم
فلا شئ قاضي خان رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملاً معلوماً مسمى الى موضع كذا فاراد

المكاري ان يضع عليها مع ذلك شيئا من عند نفسه كان المستأجر ان يمنعه فان وضع المكاري
ذلك وبغيت الدابة المذكورة الموضوع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى قاضيان
في فصل يجب الاجر على المستأجر من كتاب الاجار فصل بفدها شرط البيع لانها بمنزلة
فانها عقد يقال ويفسخ وفي الكافي شرط في الف بموجب العقد فهو عقد لان معنى
الاجارة على المضائق والمالك كالباع بفدها بشرط وفي اخره انه كل جهالة يفد البيع فبذرة
سواء كانت اجمالية في الاجرة او في المدة او في المعقود عليه شرط الفاء للرجوع في الاجارة
استأجره بغير ما هو معلوم فكنها ثم سكتها في اخره وفي الاجر ليس له ان يشترط في الاجارة
قال في الترخيم على الاصول يقتضي ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معرفة للاجارة
لانها لا تقصر معونة للاجارة بالاجارة سنة ولو ان قاضيا استأجر ليفرب
رجلا حيا قد ادم او يقتض من رجل او يقطع يده او يقيم عليه في مجلس القضاء شهر بامر معلوم
فالاجارة جائزة وله الاجر ويدخل القصاص وضربا كدوه وغير ذلك في استجاره ليقوم
عليه كل شهر وان استأجر لاقامة الحدود فامنه لم يجر ذلك فان فعل شيئا
من ذلك كان له اجر مثله ولو استصحب على ان جعل له رزقا كل شهر كان جائزا حتى يتم حكمه
فان قيل اقامة الحد طاعة فكيف يستوجب الاجر على اقامة عند فساد
العقد قلنا معنى الطاعة فيه غير مقصود ولهذا اخرج من الكافر والسلم كبن الجحيم وكفه
مبطل سرخس ولو قضى لرجل بالقصاص فقتل فاستأجر رجلا يقتل له لم يجعل له
اجرا وفي اسير الكبير قال اذا استأجر رجلا يقتل مرتدا او عرجي اسير لم يجر عند اصحابنا ولا استأجر
لقطع طرف جازا واما ان افترق بينهما اجوز العقد فيها واردة نعم لعند اصحابنا سرخس
مبطل سرخس وان تكادى الى بغداد ان رزق اليه تعالى من بعد او شيئا او على
ان رزق اليه من فلان شيئا اعطاه من ذلك شيئا فهذا سرخس وعليه اجر مثلها فيما كتب
وان تكادى الى بغداد على انها ان يبعث فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء عليه فالاجارة
قاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما ركب عليها مختصرا سرخس ولو غضب دارا
معدة للاستغلال او موقوف او للينيم او اجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر
يلزمه المسمى لا اجر المثل فيلزمه هل يلزمه الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد
ما قبض على المالك وهو اولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقد فقال للعاقد
ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابو يوسف ينصدق به قبيح كذا في الحادي
فوله لا اجر المثل اي لا يلزم اجر المثل بهذا العقد للعاقد ولذلك فرغ عليه وبني فلان في

وجوب للموقوف اي وجوب تمامه كما يفهم مما ياتي في الورقة التي تلي هذه والمراد لا يلزم اجر المثل
قطعا كما قرر هناك شيخ الاسلام اجر الموقوف دار الموقوفه واستوفى في الاجرة خرج
المستأجر عن العدة اذا كان ذلك اجر المثل ثم سئل ان الاجرة للعاقد ام للموقوف فقال لا للموقوف
من الكتابين سرخس بخلاف ما تقدم من قوله يلزمه المسمى لا اجر المثل ويمكن ان المراد بما
ذكره هنا ان المسمى اذا كان اقل من اجر المثل لا يخرج المستأجر عن العدة الا باتمام اجر المثل
بخلاف ما اذا لم يكن اقل حيث يخرج عن العدة باداء المسمى شيخ الاسلام رجل
استأجر حفارا وبين له مكان الحفر وعقرها ونحوه بغير ما هو معلوم جاز فان حفر بغير ما شرط
عليه فاستقبل حبل ان كان يمكن الحفر مع ذلك الا انه يشترط عليه العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر
فيسان يسد منتهى ما امره فان كان يستطيع الحفر مع ذلك الحفر له وان كان لا يستطيع الحفر
يكون عذرا قاضيان رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة وعشرين ياردة وراهم وبين
عقد فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة في خمسة
يكون خمسون فيكون ربع الاجل فلهذا يلزمه ربع الاجر قاضيان وقال الفقهاء بالبيع اذا
اذا اجر من الاجر لا تنفع الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استأجر ارضا ثم دفعها
الى صاحبها مرارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون نقضا للاجارة
في ظاهروا به واذا كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا يبطل الاجارة لان
البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون مستأجرا لصاحب الارض اما اذا كان البذر
من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجرا للارض فلا بيع ويكون ذلك نقضا
للاجارة قاضيان استأجر ارضا من حلا قايود لا كما يملئ من دخل حمامه ويدركه
لم يجر لانه لا يقدر ان يشرع في العمل المعقود عليه في الحال لكن استأجر حلا جازا وتجب
للمبايع والنبيع ولا فطن له ولا غزله لا يجوز وكذا الفزاز الذي يخرج الغز العامة الناس
اذا هب حانوته كذلك واستأجر اجيرا مدة معلومة ليقعد عند الطفت ويخرج الغز
او الحياطة بها وكان له عمل الحياطة للعامة او الحفاف وكهولهم اذا استأجر اجيرا مدة معلومة
لهذه الاعمال لم يجر لما مر من فتح استأجره ليحفر له فطناسه او ليفصل مائة ثوب مروى
جاز اذا كان القطن والنياب عنه والا فلا ط فالاصل في الكتيبي ارجع على عمل في محل
ليس عنه لا يجوز كما لا يجوز بيع ماله بغيره قال وهو باختيار اذا راى الثياب والخيال
في القطن وعن ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في حبس هذه المسئلة اذا استأجر انسانا

بعل الوارد ان يأخذ الاخر في العمل للحال فيقدر عليه صحته الاجارة ذكره كذا ولم يذكر
والعلم بين قدر العمل كلفه ذكره وفنا جاز ايضا كمن استأجر رجلا ليهدم له هذا الخائط برهم
او استأجره ليحفر له اليوم الى الليل برهم ولو قال برين ده و برهم اين حرم ياكن ان لم يذكر
لذلك وقتا لا يجوز له لانه التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالبرج وان ذكر وقتا ان ذكر الوقت
اولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك برهم اليوم على ان تزدى هذا الكدس جاز وان ذكر الاجرة او لا
ثم العمل بان قال استأجرتك برهم اليوم على ان تزدى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع
ثم العمل بان قال استأجرتك برهم اليوم على ان تزدى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع
على الاجرة وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا صار
ذكر الوقت للاستعمال لا لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز ان قال محرو وعبد هذا مسنة السمار
او الدلال اذا استأجرها لبيع كذا فظا ذكر مسنة التذرية والسمار والدلال كما مر ثم قال
وفي المحلقات الفتوى على ان الاجار فيها فاسدة سواء بدأ بذكر العمل او المدة اذا ذكرهما قبل تمام
العقد بل لم يذكر الاجرة بعدا اذا ذكر احدهما وذكر الاخر حتى تم العقد ثم ذكر الثاني في
لايفد العقد حتى لو قال استأجرتك اليوم برهم على ان تحركى هذا الفقير من الدقيق او قال
استأجرتك ليحركى هذا الفقير من الدقيق برهم اليوم جاز العقد ما لو قال استأجرتك ليحفر
هذا الفقير من الدقيق اليوم برهم او قال استأجرتك اليوم ليحركى هذا الفقير من الدقيق
برهم فدل ان في الوجه الاول كان العقد بذكر المدة او العمل ويذكر الاجرة معه كان ذكر الثاني
بعد ذلك لتعيين العمل والتعجيل فلم يفد وفي الثاني لاجمع بين العمل والمدة
قبل تمام العقد بذكر الاجر سواء ذكره احدهما مقابل بالاجر وليس احدهما اول من الاخر فقد
العقد **قوله** امر صكا كما فكتب له صك الشرى فافتى العلماء بعدم صحته
فلا تسمى على الامر كمن استأجر حماما فوجد راقوده منه افله الرد **قوله** قال رب
الدين لمدينة الكرب في هذه الارض بجدة المراكبة فكرها فلما جرم المثل لان المديون اذا وقع
حمارة او ارضه لرب الدين لينتفع به مادام الدين عليه فاننتفع فعليه اجر المثل فهذا
اول في سئل ابو بكر البلخي اسكن المستقر في حانوته فقال اؤد عليك فرضك
لا اطلبك باخر قال عليه الاجران ترك الاجرة مع استقراره وان تركها قبل
الاستقرار او بعد فموعارية ولا اجر وفيه اقال في استقرضت من الدراهم واسكن في
داره قالوا على المقرض اجر المثل لانه اسكنه عوضا عن منفعة العرض كذا لو اخذ المقرض من حمارة
ليست له حتى يرد رايهم ولو سلم المقرض الحمارة الى بقار ففقره ذهب ضمن المقرض قيمته لان

جاز وان ذكر الاجر اوله

لان الحار عنه كما باجارة فاسدة فكان امانه فاذا دفع الى البقار صار ضمانا في الفاظ عمل
معنى في كرمى هذه السنة حتى ازواجك ابنتي ثم عمل فلم يزوجهما منه ففي وجوب خلافه في الشهر
الوجوب وكذا الخلاف اذا عمل ابنته من ارباب النبت اياه بالعلم بشرط الزوج وكلمة علم انه
انما يعمل طمعا في الزوج وكذا اذا قال عمل معي في كرم حتى افعل في حقل كذا وكذا ثم ان يعمل
ولو وقع بالشرط وزوجه ففيه اختلاف المشايخ على ما ياتي في متفرقات الاجارة الفاسدة
وعمل ابوالفاسم عن اخذ من رجل مسنة وقال كم اجرها وقال لا يريد اجرا واحمل في شيئا
بعض المسنة ثم سأل الاجران كان فاسد له قيمة فله اجر المثل طم قال رفعت كذا
الحار لتستقر وتعلق من عندك فمواعاة مح دفع داره الى رجل ليكنها ويرمها ولا اجرة عليه
كان اشارة **قوله** في الاجارة اقول الذي يفهم من فتاوى قاضيان في الاجارة الفاسدة
انه اجارة فاسدة عند البعض فراجعها **سنة** السلام رجل قال
لغيره اجرتك هذا الدار سنة بالف كل شهر بمائة قال بعضهم كانت الاجارة بالف
ومائة درهم ويكون القول الثاني فسخا للاول كما لو باع بالف ثم باع بالشر ينسخ الاول وينعقد الثاني
قال مولانا رضي وفيه نوع اشكال ويؤان لجعل هذا فسخا للاول وابتداء اجارة ينسخ ان يؤان
الاجار في الشهر الاول ثم ينجد ويحج كل شهر فيكون واحدا منها الحار عند تجد وكل شهر كما لو قال
اجرتك هذا الدار كل شهر بمائة قال الفقيه ابو الليث انما يجعل هذا فسخا اذا قصد ان
يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التفسير لا يلزم الالف لانها لم يقصد فسخ الاول
فلما ان الاجر ادعى قصد الرجوع وادعى المستأجر الغلط في التفسير قال مولانا رضي ينبغي
ان يكون القول قول الاجر لانه هو المتكلم فيكون القول في البيان قول الاول لان هذا ابتداء ظاهر فيكون
القول قول من يدعى الالبس كذا كما لو فاضعا على بيع النجعة ثم باعها بغير شرط كان
المقبض هو البيع الظاهر الا ان يتفق على انها باعها على تلك المواضع قاضيان في الاجارة
المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة ويصح اكله منه القضاة في فضل الجار
الطويله الطوار اذا نقض الدار المستأجرة برضى المستأجر او بغير رضاه لا ينتقض الاجارة لبقاء الاصل وهو
كما لو غصب الدار المستأجرة ان لا ينتقض الاجارة لكن تسقط الاجرة ما دامت في يد الغاصب
كما لو انهدمت الدار في يد المستأجر وعن محمد اذا انهدم الدار المستأجرة فبناها الموارث فارد
المستأجر ان يسكن الدار بغيره مدة الاجارة لم يكن للاجران يمنع من ذلك الا ان يبناها قبل
انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستأجر الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستأجر ان يسكنها
بعد الفسخ منه البيضاء فضل بحث الاجر على المستأجر قال غيره عمل السنة تا وخر بنودهم

فعل لثلاث سنين فعليه اجرة سنة واحدة ثم ان رزقها منه لا يتعدى الى اجرة سنة واحدة
فثبت على الاجر المثل وفي اوله لم ينفذ لان الاجرة لا تصح اجرة سنة واحدة متفرقة من الاجارة الفاسدة
في فمما يجب اجر المثل اذا كان منفاداً فممنهم من يستحق ومنهم من ينسب اليه فالجواب السعادي لكان
اجر مثل هذه الدابة بعضهم بأشئ عشرة وبعضهم بأربعة عشر ركب احد عشر ركب اجر المثل
في الاجارة الفاسدة بطيب وان كان السب حراماً منه اعيان اجرها المستاجر باكثر
ما استاجر لا بطيب الزيادة وينصدق بها الا في مثلين ان يواجرها بخلاف جنسها كاستئجار
وان يعمل بها عملاً كتبها في البرازية انفسه ونظارة آخر كتاب الاجارة واذا استاجر
كتاباً يقرأ فيه لم يجر شعره كان او فقراً او غيره وكذلك اذا استاجر معصفاً وانما لا يجوز لان الاجارة
عقدت على القراءة والنظر والقراءة لا تنعقد لان القراءة لا تجلو اما ان يكون طاعة او معصية او
مباحاً فان كانت القراءة كقراءة القرآن والاحاديث كان هذا اجارة على الطاعة والاجارة
على الطاعة لا تنعقد وان كانت معصية كالنيابة والفناء فهو اجارة على المعصية والاجارة
على المعاصي باطللة وان كان مباحاً كقراءة كتب الادب فلان القراءة والنظر مباح لا يغير اجارة
وانما لا يباح له حمل وتقليب الاوراق والاجارة لا تنعقد على ما كان يملكه المستاجر وقيل الاجارة
من غير الاجارة لانه لا فائدة للمستاجر في ذلك لا ترى انه لو نفى فقال استاجرت منك هذا
الكتاب لاحد واغلب اوراقه فان الاجارة لا تنص كذلك مهننا وكذلك اذا استاجر
قارياً يقرأ عليه شيئاً لا يجوز لان القراءة التي وقعت الاجارة عليها ان كانت طاعة
او معصية لا يجوز الاجارة وانما الاستئجار على الطاعة والمعاصي باطله وانما ان القاري هو
والسامع يشتركان في منفعة القراءة لانه كما ينفع السامع بالقراءة من حيث العظة والتلذذ
ينفع بها القاري فقد استاجر لئلا يعمل هو شريك فيه ومثل هذا لا يجوز على ما مر وان كانت
القراءة التي وقع عليها الاجارة مباحاً كقراءة كتب الادب والاشبه ذلك لا يجوز الاجارة
عليها للوجه الثاني ذكره برهانين ولو استاجر لتقاضي ديون ان يني
لذلك وفنا جاز والافلا وكذا الخسومة رجل استاجر دابة ليركبها اليوم برهم فركها
عند لا يجب شيء وقيل على قول ابو يوسف ومحمد يلزمه درهم رجل استاجر اجيراً ليجتنب له
الى الليل برهم جاز وكذا البصطاء الى الليل او ليس من لجار ويكون الخطب والصيد للمستاجر
ولو قال لم يخطأ هذا الصيد او ليجتنب هذه اكله فممنه اجارة فاسدة واخطب
والصيد للمستاجر وعليه للاجير المثل ولو استعان بان في الاخطاب الاصطفاة
فان الصيد واخطب يكونان للمعامل ولو استاجر رجلاً ليجار له كذا من من الغنم او ليقصر له

كذا ثوباً وليس عند المستاجر ثوب ولا فطن لا يجوز ذلك لاقامة العقد في المدة ولم
لا ينصرف ان كانت الاثواب والقطن عنده ولم يربها الاجير فله خيار الروية في الثياب
وليس له خيار الروية في القطن قاضيان في الاجارة الفاسدة قال شيخ الامام
نفس الائمة الحرة اما شيخ يبيع جوزوا الاجارة على تعليم القرآن واخذوا في ذلك
بقول ابن المبركة وانا افني بجوز الاكسنيار وجوب المسمى واجمعوا على ان الاستئجار على
تعليم الفقه باطل منه اعيان واجمعوا الروية غصب مائة او داراً فقال
مالكها اجرتها كل يوم درهم او قال ان لم تروا في فعليك كل يوم درهم واستعملها مائة درهم
فالم يقبل العقد قال استناداً ما وما اجاب به الويرين صحيح من حيث الرواية فانه ذكر
في شرح السير الكبير استشهاده بان الموصى اذا اشهد على المستاجر بعد ما فيها معنى الاقامة
فيها بعد مضي مدة الاجارة انه اقام اشهر الداخل فاجبر الدار على عشرين درهما ختم
اقام فعليه عشرين درهما قال وانترغ اصحابنا منه مثله اخرج فقالوا جميعاً بان المعصوب
منه اذا اشهر على الغاصب ان اردت له دارى والا فخذت منك كل شهر الف درهم
في الاشهاد صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد مضي مدة الاجر المسمى وفي ط عن النوازل من مثل
مسئلة الاستشهاد وفي مثل مسئلة الغاصب لكن ما اجاب به الصغار والحنابلة صحيح
من حيث المعنى لان اقامة الغاصب محتمل فلا يكون رضا بالشك لك استاجر مائة
باجر معلوم فكنتها ثم سكتها سنة اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال ثم رده التخرج
على الاصول تقتضي ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معقدة للاجارة لانها لا تفر
معدة للاجارة بالاجارة سنة في باب بقاء الاجارة باب اجارة غيلاً ملك
يجب كبت اجرا الوفاء غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعاقدة والاشئ للقيم عليه كما في
الاملاك والقيم والمالك ان يرجع على العاقدة اذا اجاز الاجارة في المدة تج اجرا لفضولي
داراً موقوفة واستوفى الاجرة خرج المستاجر عن المدة اذا كان ذلك اجراً المثل ثم سئل
ان الاجر للعاقدة ام للوقوف فقال يرد الى الوقف حكم اقتضا ضيق موقوفة عليها واجر
احدها الضيق فالاجر بينهما عند بعضهم تج له فانوت مملوك في عرض موقوفة الى المالك
واجرها الموقوف ودون اجر المثل فاجره صاحب المالكوت مع العدة فالمسمى للعاقدة ان الوقف والاشئ
لوقوف على المستاجر ان كان باجر المثل وان استاجرها سنة وسكنها سنين فالمسمى في السنة الاولى
للعاقدة وفي بقيةها اجر المثل للوقوف متى اجرا رضه فوضولي فقال لا يجوز فمورد بالعرفان
لم يكن رداً حقيقته ثم اجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك بطيب له لان اضد الاجرة اجارة

لا اجارة قال فعمل احد الاجارة اجارة من غير فضل فدا الاجارة للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز
بعده فلهما عقد وقال قد وقع لو اذا اجر غلاما او دارا ثم استحق فقال المستحق اجرت
الاجارة فان كان بعد مضي المدة فالاجارة للقاص وان كان في نصف المدة فاجر ما مضى
للقاص واجر ما بقى للمالك عند مهر وعنف اليه يوسف كلا الاجرين للمالك ثم عن ابي
ابي يوسف كقول محمد بن ابراهيم اجرت اجرة الشريك واخذ الاجرم حفر الاخر فله ان يتركه فمما اخذت
ابو حامد اجرتها القاصبين ثم اجاز المالك لا يلحق الاجارة بما مضى فلو قال المالك
كنت اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول القاصب **فصل** رجل استأجر دابة اجارة
قاسدة مئة وحبب امر المثل فان كان اجر المثل مختلفا بين الناس منهم من ينقص ومنهم
من يكثر هل يجب الوسط ونفي ذلك ان ينظر الى الوسط من الموازين بان كان احداهم
اجر مثل هذه الدابة بائني عشر درهما وآخر بعشرة دراهم وآخر باحد عشر يجب اوسط
رجل استأجر شاة اجارة قاسدة وقبض اجره من غيره اجارة جائرة قال بعضهم ليس له ان يواجر
واستدل بهذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع دارة الى رجل لبس كتمها ويرمها لا اجر له
عندها فاجر بها هذا الرجل من غيره وانهدم الدار مئتي سكن الثاني ثمن الثاني نقصان
ما انهدم ويكون الثاني بمنزلة القاصب ولو كانت الاجارة الثانية جائرة ما كان الثاني
بمنزلة القاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة قاسدة بمالك ان يواجر مائة من غير اجارة
جائرة بعد القبض بمنزلة المشتري شراء قاسد بمالك ان يبيع من غيره ببيع جائز الا ان الاجر
الاول يملك نفق الاجارة الثانية والبايع ببيع قاسد الا يملك نفق بيع المشتري لان الاجارة
نفق بالعدو ولا كذلك البيع وانما لا يملك الاجارة في مسئلة المرقعة لان ثم ذكر المرقعة
وهي المنورة لا على وجه الشرط فكانت اعارة والمستفيد يملك الاجارة فانما ان
في الاجارة القاسدة واعلم ان اجارة الوقف لا يجوز الاجارة المثل او اكثر فلو اجر
الناظر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل وقد وقعت في الخلاصة
عبارة او هي ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف اجر بدون اجر المثل يلزمه
تمام اجر المثل انتهى وقدره الشيخ قاسم في فتاواه بان الغير يرجع الى المستأجر بدل عليه
ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكيس وعبارته متولى ارضي الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم
مستأجر تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وقال في الزبية اذا اجر العقب
دارا باقل من اجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم يجر الاجارة لو سلمها المستأجر كان عليه
اجر المثل بالغا ما بلغ عليه ما اجازته المتأخرون من المشايخ انتهى بقرينة قوله ولا تترادف الاغاف

من الاجارات **اقول** ما ذكره نقلا عما يدل على ضمان المستأجر وجواز رجوع الضمير اليه لا على
عدم ضمان الاجر وعدم جواز رجوع الضمير اليه وقد قال قاضيان في فضل في اجارة الوقف
وعال النبي من كتاب الاجارات من فتاواه من مسئلة اجار المتولى او الوصي حال اليتيم او
الوقف باقل من اجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه انه على اصول اصحابنا ينبغي ان يصير الاجر
والمستأجر غاصبا واستدل لذلك بمسئلة فعلى هذا يجوز تغيب المتولى ايضا لكونه
غاصبا على ما اخذناه المتأخرون من وجوب امر المثل بغصب الوقف مطلقا نعم اقتصر
محمد بن الفضل على انه ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا على اصول اصحابنا ولم يذكر كما نقل عنه
قاضيان في كتاب الوقف ونقله غيره ايضا هذا على تقدير تحقق الغصب في هذه المسئلة
بناء على اصول الاصحاب واما على قولنا خفض فلا يصير المستأجر غاصبا لكن يلزم اجر المثل
بحقيقة الانتفاع كما في صورة عدم التسمية كما هو الحكم في الاجارة القاسدة فعلى هذا
الفعل رجوع الضمير الى المستأجر متعين **شيخ الاسلام** باب في اجارة
نفق اي للمستأجر ولاية النفقة لانها تنفخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر ولهم الميعل
تنفخ بحسب الشرط بان استأجر دارا سنة على انه او الموهب باختيار بينهما ثلثة ايام
وانما تنفخ به لانها عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويجعل النفق بالاقال فيجوز
شرط اختياره كالباع وبخيار الردي لان قال صلعم من اشترى شيئا لم يره فله اختيار اذا رآه
والاجارة شره المتأخر في تاول ظاهر الحديث لفظا ودلالة وبخيار عيب حاصل
قبل العقد ولعله اما جواز العيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جواز ما بعد
العقد فلان المعقود عليه هو المتأخر وانما توجب شيئا فنيا وكل ما كان كذلك فكل جزء
منه بمنزلة الابتداء فكان العيب حاصلا قبل القبض وذلك بوجوب الخيار كما في البيع
وعلى هذا الفرق بين ان يكون العيب حادثا بعد قبض المستأجر او قبله لان الذي حدث
بعد قبض المستأجر كان قبل قبض المعقود عليه وهو المتأخر كذا في شروط الهداية
بفوت النفع صفة عيب كراب الدار وانقطاع ماء الرمي وماء الارض فان كلا منهما
بفوت النفع فيثبت خيار النسخ او بكل عطف على بفوت اي بالنفع يعني ان الله
العيب لا يفوت النفع بالكلمة بل بكل بحيث يجوز ان ينتفع به في الجملة كمرضى العبد
ودبر الدابة فان الاجارة نفق به ايضا فلو لم يجل اي العيب به اي بالنفع وانتفع
اي المستأجر بالمثل بالنفع واستوفى النفعه فقد رضى بالعيب او ازاله
اي الاخلال المعبر سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يجل بالنفع

المقصود لم يكن مجوز الفسخ ما اذا كان في الدار حائطا للجمال ولا يستفيع به في سكتنا صا
وسقط ذلك الحائط لسرقة ولاية الفسخ لان المقصود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن التحلل
فيها لم ينبت الجبار **درر عرر** قوله فسخ او للمستاجر ولاية الفسخ في قول محل
بهذا الكلام عند قوله الا لا يفوت النفع محراب الدار وفيه اختلاف وما ذكره في القول
يعدم الانتفاع واما في خيار الشرط والروية والعبء المحل بالنفع فاحتمال الانتفاع
بالوجه الذي قصده بالاستيجار متحقق قوله كمن اب الدار وانقطاع ماء الدار لكن لا
اجر المستاجر لعدم التمكن من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستيجار ولو انقطع
ما درج والبيت مما يستفيع به لغير الطين فعليه من الاجر كجنته لانه بقي شيء من المقصود عليه
فاذا استوفاه لزمته حصته من الربيع **شيخ الاسلام** اجر الوفاء عشرين
ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف اخر انتقضت الاجارة ويرجع فيما بقي من الاجرة
في تركه الميت **ق** اقول يظهر من هذا انه لا يرجع على المستاجر اذا الظاهر ان تعيوب
فيما اذا عمل المستاجر الاجرة حين العقد **شيخ الاسلام** والاجر اذا منع
المستاجر عن سكن الدار الى اجر ما بعد التسليم لا يسقط اجر المستاجر كان باطل
اجر في اداء الفلانة فاحذر الاجر المفتاح لسد في الفلانة فيبقى معلقا شهرا لا يسقط منه
لانه كان متمكنا من الانتفاع بواسطة اداء الفلانة **ق** اجر داره وسلمها
ثم وقعت فسر فثقل بينها بامتناع سقطت حصته من الاجر لفقد تسليم المنفعة
ق ولو استأجر دارا فنزلها غاصب مدة سقطت حصتها ان لم يكن اخراجها بالتفريق فان
امكن بالشفاعة او الحياء لا يسقط **ق** استأجره اجماع فلا يستفيع به وهي في يد
المستاجر سقطت اجرة مدة المدة ولا يبقى الاجارة اذا لم يستفيع به انتفاع اجماع وفيجب
الاجر بقدر ما يستفيع بها للسكن او ربط الدواب **ق** استأجر حماما في قرية فنزل الناس
عنه دخلت القرية لا اجر عليه ان لم يسقط الرفق كما استأجر حيا ماء مدة فانقطع الله
ان كان يستأجر للطحن بجنبه **ق** وجب الحنن وقال ركن الاسلام السقف لا يجب الاخر مطلقا
قال استأذنا وفيه اختلاف **الشيخ** **ق** وان غصبها غاصب من يده سقطت
الاجرة لان تسليم محل المنفعة انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات
التمكن فان التسليم وانفج العقد وسقط الاجر وان وجد الغصب في بعض المدة سقط
الاجرة بقدره اذا انتفع في بعضها **ق** وهو كما لو غصب الدار المستأجر
لا يستفيع الاجار لكن يسقط الاجر ما امت في يد الغاصب **ق** **ق** **ق** مخالف

لما نقل من الهداية تامل **درر** وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة ونحوها
اما الاجارة فلا تنافي عليك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافه ضرورة ومعنى
قول علماء الاجارة تنقذ ساعة فباعت على حسب حدودها واما نسخها فتعتبر فيجوز مضافا
كما ان فسخ البيع وهو الاقالة معتبر به حتى لا يجوز تعليق بالشرط ولا اضافته الى الزمان كالبيع اقول
يكفي وقعت العبارة منضما فسخ الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعبرات ووجهه
ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين ما يجازي الفسخ قبل ذكره فتاوى القاضي طهر الدين لو قال
اجرتك اري هذه رأس كل شهر يكذا جاز في قولهم ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت
لم يصح جماعا كذا ذكره في فوائد صاحب المحيط ولو قال فاسختك غدا لم يصح الفسخ الموقوف
ولا روية لهما واختلف الشيخ فيه واقتضاه ظاهر الدين انه لا يصح فيين الكلامين منافات
ظاهر فليتأمل **درر عرر** في مسائل شتى من البيع قوله وما يصح اضافته الى المستقبل اقول
وغالبها يصح تعليق لا صدق بيان جواز اضافته فاذا لا فرق بين تعليق واصفاته فما لا يصح ان
الا اذا علق بموت او اضافته الى الرجوع الى الوصية وهي تقبل التعليق والاضافة من بين التملكيات
كما صرح به فكان ينبغي ان يذكر فيها لا يجوز اضافته لكن في بعض الكتب جواز تعليقها بالشرط
من غير تقييد وفي بعضها ان فيه روايتين والمذكورة غالب الكتب عدم جواز تعليقها اعني
بغير موت وهو المعتمد وقدر ان الاجارة والمزارعة والمعاملة لا يصح تعليقها بالشرط وقصر جوا
بان الاجارة معتبر بها قوله ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت **ق** اقول وفي الخلاصة
وغيره يصح نفاذ عن الفتاوى الصغرى قال وهو اختيار الامام السرخسي وفي النوازل عن ابي بكر
الكاف انه لا يصح اشتري لكن ذكر قاضي ان السرخسي قال قال بعض اصحابنا اضافته الفسخ
الى العدة وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بجميع الشرور وغير ذلك لا يصح والعنونه على
قوله اشتري وفي الخلاصة قبل هذا عن الفتاوى الصغرى احد العاقلين اذا قال لاخر فاسختك
هذه الاجارة رأس الشهر صحيح بالاجماع انتهى ولا شك انه مثل فاسختك غدا بلا فرق بين
شيخ الاسلام **باب العذر في الاجارة الاصل** ان الاجارة من وقعت **ق**
استهلك العين من غير عوض كالاكتساب يقع على استهلاك الكاعود والجركوب
الارض في المزارعة اذا كان العذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر بحر
على هذا الاصل جواب كثير من الواقعات فيجب ان يحفظ مع استأجر دارا فانها لم يفسخها
والاجر غالب او منخرط لا يجوز القاض لا يفسخ وينصب القاض وكذا عند فسخ

الشرط وسماه بالبيع فليقل بالشرط كما لا يفسخ على ما ذكره في بيانها من التعليق

استأجره فالتجارة في السوق ثم كد السوق حتى لا يمكن التجارة فله فسخ الاجارة
 لان عذره وقيل لا **ف** اراد المستأجر الشئ من المصروف فله نقص الاجارة لانه
 لا يمكن السكنى الا بحسن نية وعفوية ثم قال قلت ومما يدل على ان الفرض اذا استأجر
 دارا في الشتاء واراد الخروج في الصيف الاقرية او المصروف اراد الخروج الى رستاق صيفا
 فله نقص الاجارة ولا يشترط بين المصروفين مسير سفير اذا اراد المستأجر سفر فهو عذر
 في فسخ الاجارة سواء اراد الملك فيه او لم يرد وامتناع امرأة عن الملك مع عدم ليس بعذر
 في فسخ الاجارة **ف** اقعده خبيلا وكفه في مكان من يطرح عليه العمل بالنصف جار فان
 صاحب الدكان قد يكون زاجاه وحرمة ولكن خاز قافي العمل فيقعده خازقا يصير عليه
 العمل وكان القياس ان لا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من عمله وهو ممول كغيره الطمان لكنه
 جاز اسما لانه ترك الوجود في الحقيقة فان هذا بوجاهته تقبل وذاك بخلافه بعمل
 فينتظم المصالح ولا يفرجه كما لا يخفى **فصل** **در عرر في ما يثبت من الاجارة** اقول
 الاجارة في مائة ففقر الطمان لبيت مجهول في تصويرهم وليس سبب الفساد في كماله
 بل جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله وفدين وجه كونه سببا للفساد وفي المظنونات فراجع
 ان خشت **سبح** الاسلام ولا يضمن باهلك في يده سواء يهلك بسبب
 الخورقة كالسرفه او بما لا يمكن كالحريق الغالب والفارة لان العين امانة عنه لانه
 قبضه باذن المالك لمنفعة ومن اقامه العمل فيه فلا يكون مضموما عليه كاللوع واجبر
 المأمر وان وصلت شرط عليه الضمان لانه شرط نقض العقد وفيه نفع لاصد العاقدين
 اما فيما لا يمكن التورع فبالاجراء واما فيما يمكن فبالاخلاف فعند ما يجوز لانه يقتضي
 العقد عندهما وعند غيره لما ذكر **در عرر في باب من الاجارة** اقول حق العبارة
 فعند من يضمن وعند من لا يضمن وباشترط الضمان يضمن في قولهم جميعا عند الفقيه
 ابي بكر وعند الفقيه ابي جعفر الشرط وعدمه سواء عند الكل لان اشتراط الضمان على الامين
 باطل وهو المختار هنا شرح كلامه واما جواز الاجارة وفي دعائه عند اخرين واما اقتضى
 في ذكرها بالزباني ذكرها انها مسئلة مستقلة لا انفصالا لما في المتن فلا غبار **ر**
 كلامه **سبح** الاسلام ذكر في الظاهرية عن ابي حنيفة انه ليس على القصار
 والحجام والبراذع ضمان السرابة اذا لم يقطعوا الزبون من المعهود المأذون لهم فيه ولو شرط
 عليهم العمل السليم من السرابة يبطل الشرط لانه ليس في وسعهم ذلك قال قاسم بن قوطلو
 في موطا وذاكر القدر ان ائمتنا الثلاثة اجمعوا عليه قالوا بان الادمن لا يضمن من وجه الاجارة

حتى لو استأجره على عمل في الادمن كالعقد والحجامة لا يضمن وقال الامام خواجه زادته لو شرط
 على القصار العمل السليم يصح لانه في وسعه ذكره في باب ما يضمن الاجير كذا في الجامع
 الفصولين فعلى هذا شرط على اخوته ايضا جاز لك في مرجع في المحيط الامام خواجه زادته
 ذكر في كتاب الباب على القصار بالفاء واللام المهملة لا يصح ولو شرط على القصار
 بالفاء والراء السلامه عن الحرف مقدور له وهذا هو المذكور في الحاشية والله سبحانه اعلم
 ضمانات فضل الحاشية في الاجارة اقول يظهر من هذا ان ما وقع في بعض نسخ الجامع والفصول
 خطأ وتحرير ورأيت في الفصول الاستدلال بلفظ القصار على الصواب **س**
سبح الاسلام كتاب الولاء اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى
 رجل انه وارث له بالولاء وشهد له شهودان ان الميت كان مولاه ووارثه فالتقاضي
 بشهادتهما حتى يفسر الولاء وكذلك اذا شهد ان هذه مولاه مولى عنه فادعى ان شهادتهما
 ان هذا الحي اعترف بالميت وهو يملكه وانه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره تقبل شهادتهما
 وقضى بالميراث للمدعى فقد شرط القبول الشهادة ان يقولوا اعتقه وهو يملكه وان شرط
 لازم وشروط ان يقولوا هو وارثه وانه شرط لازم وكذلك لو شهد ان الميت كان
 مفرقا لهذا المدعى بالملك والمدعى اعتقه ولو شهد ان اب المدعى هذا اعترف اب
 الميت بهذا وهو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنا وهو المدعى ثم مات المعتق
 وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة فحق بالميراث للمدعى بشرط في الكتاب
 ان ابن المعتق من امرأة حرة ليكون ميراثه لمولى الاب **محيط برهانه** اذا اقر الرجل
 انه مولى عنه فلان بن فلان من فوط او تحف وصرفه فلان في ذلك فانه يصير مولى له
 بفعل عنه ويرثه الاثرى انه لو اقر انه ابن فلان او اب فلان وصرفه فلان في ذلك يثبت النسب
 فكما اذا اقر بالولاء لان الولاء بمعنى النسب **محيط برهانه** ولو اعترف في دار الحرب
 رجلا بالولاء له عليه حقه اذا اقر بالولاء لمسلمين لا بغيره وعن ابي يوسف ينسب له الولاء ويرثه
 ذكره في الكافي ولو ارى الحاكم بعد موت المولى فعتق فعلاؤه للمولى فيكون لعقبه المذكور المذكور
 انه لا يملك بالارث وكذا العبد الموصى بعنقه او بشراؤه واعتقه الموصى بعد موته لا انتقال
 فعل الموصى اليه وكذا يعتق مدبره وامهات اولاده بعد موته ويكونوا لهم **سبح**
 قال ابو جعفر واذا اعترف الرجل انه فتر وجهها رجل مسلم ليس يبرئ ولا مولا عنه فله ميراث
 منه ولدا فان ابا حنيفة كان يقول ولاده لمولى امه لان اباه لا نسب له ولا ولدا عليه وقال
 ابو يوسف حكمه في ميراثكم ابيه ولا ولاد عليه في هذا الموضع **محيط برهانه** في قولهم

كتاب الولاء

تزوج من الحليم بمعتق فولدت له اولاد فاولادها مولاها مولاها عنده اب حنيفه وهو قولهم
 في الاصل وقال ابو يوسف حكمه حكم ابيه والصحيح قولها لان الاب لو كان عبدا كان ولدا
 الولد الاملا مولا عاقلة لابي كذا بهرنا وعيا سوا الخلف اذا كان الاب قد ولى رجلا فان ولدا
 المولود لمولى الام لان لهم ولا اعتناقه وهو اقوى من ولاد المولاة فكان اوله مقررات ثم ولى
 قال يثبت ولاد العتاقة لمن اعتق او بشر سبي او حصل عا مملكه ذكر اكان او انشى مجموع
 كتاب العتاق بعد قصه في الولاء ومن يخل الولاء التحمل من محل لا محل ان كالأولاء بالعتق
 القصدى فلا يمكن التحمل وان كان بالعتق الضمني فسينبئ في جر الولاء ان سبب الله تعالى منبع
 في كتاب العتاق في فضل في الولاء فان ولدت بعد عتقها سنة شهر فصار عتقها ولو فاولادها
 لمولى الام لادعتق تبعها لام لا اتصال بها فينبغيها في الولاء فان اعتق جر ولاء ابنه الى
 مواليه فانتقل عن موالى الام والاصل ان العتق متى ثبت قصدا لا ينتقل الولاء كما هو من
 ثبت بطريق الشبهة ينتقل ثم بها العتق ثبت في الولد مع الام لان لم يثبت بقيام وقت
 الاعتاق حتى يعتق مقصودا فاذا تبعها في العتق تبعها في الولاء ايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار
 الاب اهلا بسبب الاعتاق عاد الولاء اليه وهذا لان الولاء بمنزلة النسب لما روي من قوله عليه
 السلام الولاء كلهم النسب ثم الولد الى ابيه ولا ينسب الى امه الا عند تغير النسبة الى الاب
 فكذلك في اعتبار الولاء فانما يعتبر الام عند تغير جانب الاب فان لم يكن من اهل الولاء فلم يتغير
 بهن في غير جانب الا ان ولد الملا عنه ينسب الى قوم امه للضرورة فاذا ظهر له نسب من جانب
 الاب بل كذب الملا عن نفسه صار الولد منسوب اليه فكذلك في الولاء منبع في كتاب العتاق
 في فضل في الولاء في الورق الثاني تحسين والاصل ان الولد اذا كان له ولاد بنفسه فلا يكون في
 الولاء تبع لغيره كما اذا كان له منق فثبت ولادته من معتقه ولا يكون تبع لابي ولا لاد الولاء
 واذا لم يكن له ولاد بنفسه فيكون في الولاء تبع لابي ان كان له ولاد عتاقه فيكون ولادته تبعها
 للاب شرح مختصر الطحاوي في كتاب الفرائض في باب الميراث بالولاء وجعل
 الكلام فيه ان النسب لا يرث بالولاء الا ما اعتق او اعتق اعترفت الحديث واولادهم
 اولادهم وان سقطوا اذا كانوا من امرأة معتقة وناج معتق من الولاء اليهن وبيان هذه الجملة امرأة
 وعققت عبد لها ثم مات العبد ولا وارث له فاولادها للمرأة لقول في النسب خاصة ليس
 للنسب من الولاء الا ما اعتق وهذا معتقها وعموم قوله الولاء لمن اعتق من البداية
 كتاب الولاء وكذا اذا ماتت المرأة حتى عتق الميراث فميراثها فميراثها ثم ماتت
 فاولادها يكون لغيرها وكذا اولادها واولاد ابيها واولاد ابيها واولاد ابيها واولاد ابيها

ينسب

لها لان ولائهم يثبت لا بائتهم وولاء المائهم لها كذا اولادهم امرأة زوجت عبد لها المولاة
 قوم ولدت ولدا فاولاد الولد يكون لمولاه ولا يكون للمرأة منه شيء وهذا مما لا شك فيه
 لان اباء الولد ليس بمعتق بل هو عبد مملوك ولا يتصور ولاد العتاق بدون العتق فلو اعتقت
 المرأة عبد بها جر العبد المعتق ولاد الولد الى مولاه حتى لو مات الولد ولا وارث له كان ما له
 لابي كذا فان لم يكن له اب بان كان مات فاولادها للمرأة التي اعتقت اياه بهذا التفسير جرموا في
 النسب الولاء اليهن والدة اعلم بدائع ويستدل ايضا على اثبات جر الولاء بالحديث
 الزبير بن جندب قال ان ابا عبد الله لم ير فيهم وامهم مولاة لرافع بن خديج وابعد عبد بعض
 الحرم من جندب اول بعض اشجع فاشترى الزبير اياه فاعتقه ثم قال انتبهوا الى وقال رافع
 بل هم موالى فاختصا الى عثمان رضي فقتل بالولاء للزبير وفي هذا دليل ان الولد منسوب الى مولاه
 امه عالم يظهر له ولاد من جانب ابيه فاذا ظهر له بالعتق جر الاب ولاد الولد مواليه وهذا لان
 في النسب الولد منسوب الى امه اذا لم يكن له نسب من ابيه للضرورة كولد الزنا وولد
 الملا عنه بعد الانفصال نسب من ابيه ثم اذا ظهر له نسب من جانب الاب بان كذب
 الملا عن نفسه صار الولد منسوب الى الاب فكذلك في الولاء فتاوى سراج قال
 ابو جعفر الولاء لمن اعتق وسواء في ذلك الرجال والنساء وسواء في من عتق فقول
 مولاه او بعثاق عنه بامره في حياته او بعد وفاته او بامره مكاتبه او بغيره في حيوته
 قال احمد الاصل في ذلك ما روي ان عاتبة ارادت ان تشتري بربره وتعتقها
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشترها واعتقها فان الولاء لمن اعتق فاذا ذلك مع ما في ثلثه
 اصدها اثبات الولاء للمعتق والثاني اثبات الولاء للنساء وانزل بمنزلة الرجال في ذلك
 لان الكلام على تلك الحال فلا محالة هي داخله فيها وان كان قد يكتفي بعمومه في اثباته
 للفرقيين اذ وجد منهم العتق والثالث ان شرط الولاء لغير المعتق لا يمنع كونه للمعتق
 لان عاتبة رضي بشرطت لهم الولاء ثم اعتقها فابطل النبي صلعم الشرط وجعل الولاء لها
شرح مختصر الطحاوي في كتاب الفرائض في باب الميراث بالولاء وجعل
 ثم ولدت بعد ذلك سنة اشهر فقد انتبت به محبة حمل تام فيجوز ان يكون شرط بعد العتق
 ويجوز وجوده وقد عتق الام فلا يعتق بالانقياع المتقدم بالشك فيعتق تبعها لام سنية
 العتق البر واذا كان تبعها لها في العتق كان ولادته تبعها لولا لما نعتق ثبوته من ميراث الاب
 فاذا عتق الاب امكن ثبوت الولاء من جهته فانتقل الى موالى ابيه شرح
 لا قطع ولو ان المرأة اعتقت عبد بها صار العبد حرا وجر اولادها ولده الى نفسه

والعلم لام من ذور الارحام وذو الارحام لا يرتفع مع ذرسم وان ترك عما وخال الثالث
للمال والثالث للعلم وان ترك ثلث حالات متوفات وعما وعمه فالثلث للخاله لا لبوين
والباقي بين العلم والعلم لانه مثل خط الاشياء اسمى كلام الله مسعى في الوصل في فصل العصبات
واعلم بان ولد الملاعة المقطوع لسه وولد الزنا في الميراث سواء اذات خلف
مالا فليرث من ابوه ولا احد من جهة ابيه لان نسب قطع من ابيه وهذا القطع انما يعتبر
في الميراث خاصة ويكون ميراثه لام فلام الثلث والباقي لعصبة وعصبة ان كانت امه
معقبة فمعقبة له يكون لعصبة له والباقي بعد ذريته الام وكذا لو كانت امه ابنة معقبة فيكون
معقبة اب امه عصبة له وان كان المعقود ميت فارتب لعصبة المعقود يكون لعصبة له

شرح محمد الطحاوي والابن ربه الوارث في باب الملاعة

واذا مات ولد الملاعة وولد الزنا ورثت امه حقها في كتاب الله تعالى وورثت اخوته لامه حقهم فان كانت امه
مولاة لقوم ولا عتاقا كما نعتي لوالدها وان لم يكن كذلك كان بائنا على امه وعلى اخوته على قدر
وايضهم محمد طحاوي وللا ملاعة هو الذي قطع نسب خال الاب والمخى بالام فهو ولد الام وليس له
نسب من جهة الاب واذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لام واولاد ام الام والابن والابنة في ذلك سواء قبله ام انا
واختا غير الام فلو احدى من الاثنين فصاعدا الثلث ذكرنا كما نوا وانما ما بقي من ميراث الام وولد الام
يكون لعصبة الام الا ترتب فالارتب ولو كانت مولاة لقوم والباقي يكون لوالى امه وان لم يكن لعصبة
فالباقي وعلى الام وعلى اولاد الام الذي ذكرنا وكذا في هذا الحكم ولد الزنا لا ميراث له نسب من جهة الاب
فميراثه يكون لام واولاد الام على ما ذكرناه ولد الملاعة اسمى من طحاوي قوله وعصبة ولد الزنا
ولد الملاعة في الامهات لان ولد الزنا لما لم يكن له اب يتعلق ذلك بامه وكذا الملاعة في الامهات
فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لام واولاد الام والذكر والانشاء في سواء فان كان احا حيا
من غير الام لوالد احد الس ولاثنين فصاعدا الثلث ذكرنا كما نوا وانما ما بقي بعد ميراث الام
و اولاد الام يكون لعصبة الام الا ترتب فالارتب فان كانت مولاة لقوم كان الباقي لوالده
او لعصبة موالى امه وان لم يكن لعصبة فالباقي رد على الام واولاد الام ثم بعد ذلك ذكرنا انهم
وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولاهما قلت والرد على الام علم الام لميت بعصبة له ولا لعصبة الام
كما ذهب اليه من سوادهم لانما عصبة مولى الام اذا كان لها مولى وما ذهب اليه
اصحابنا من ذهب على وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما وجه الام لما لم يكن لعصبة
في غير حق ولد الزنا وللملاعة فكذا في حق ذور الارحام

وان علون جز الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارية فيكون ان يثبت عليه ولا اوالا

لعم

لعم الام ام لقوم الام ان كان الاب حرا الاصل ولا لقوم الاب وكذا اذا
كانت لام حرة الاصل لا ولا لقوم الام ان كان حرا الاصل لم يجر عليه عتق فلما ثبتت الولاء
وان ثبتت الولاء من الجانبين بان كانا معقودين يصير لولا لقوم الاب اجماعا وان
كانت الام معقودا والاب عبد حتى اوسيت فالولد الذي علون حرا الاصل مولى لقوم الام حتى
يرث منه معقود الام وعصبة معقود الام وان كان الاب حرا الاصل فهذا على وجهين
ان كان الاب عيبا لولا اجماعا لا لقوم الاب ولا لقوم الام وان كان عيبا فكذا
لا ولا لقوم الاب اجماعا وهل يثبت الولاء لقوم الام فعند ابي حنيفة ومحمد يثبت وعند
ابي يوسف لا شرح الوارث في صريح ولا يجر الجدة لولا ولا يكون مسلم
باسلام الجدة روي الحسن عن ابي حنيفة انه يكون مسلم تبعا للجدة وهي مائة في كتاب السرخس
واما الجدة فليجوز ان يكون بان كان الاب الذي هو عبد ابن عبد وهو جده البصري فاعتق
الجدة والاب عبد على حاله قال عام العلماء لا يجز ولا يكون مسلما باسلام الجدة ولا اولاد ابنة
العبد لموالى الام لا لموالى الجدة وقال الشعبي يجز ويكون مسلما باسلام الجدة وجه قوله ان الجدة لقوم
مقام الاب في الولاية فان الاب اذا كان عبد انحول الولاية لا الجدة فكذا اما بقوم مقام
في جرة الولاء والاسلام وان ان الاب فاصل بين الابن والجدة فلا يكون الابن تابعا له
في الولاء والاسلام ولان الجدة لولا الكثرة لا يثبت الولاء لمولى الام رأسا او لاشد
ان اصح حرا اما الجدة اب الاب او من قبله الاجداد ولا اوم فلما ثبتت الولاء لمولى الام في الجدة
ثبتت ان الجدة لا يجز وكذا لا يصير مسلما باسلام الجدة لا لو صار مسلما باسلام الجدة لصار مسلما
باسلام الجدة والكانه الناس كلهم مسلمين باسلام اوم ويبنى ان لا يجوز استرقاق احد المعلوم
بجدة فثبت ان القول بجعل الولد تبعا للجدة في الولاء باطل مدافع الصالح قال وعصبة
ولد الزنا وولد الملاعة مولى امها لما روي عن عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله
مثل ذلك ولان التعصيب انما يعتبر بالاب وقد سقط اعتبار التعصيب من جهة الاب ههنا
لامتنع ثبوت النسب من فوجب ان يعتبر بموالى الام حتى يكونوا عصبة اذ هو كالمال
من اخرجها في احكام الرق والحرة ولا يكون لعصبة الام من جهة النسب بعصبة لانهم يولدوا اليه
بغير عصبة فلم يكونوا عصبة كسائر من يولدوا اليه بغير عصبة شرح قدور

ولد الملاعة والناكشخص لا قرابة له من جهة الاب برث من قرابة امه ورتفع من جهة
لومات وترك ابنا واما فللام الدس والباقي للابن ولو ترك اما وبنتا فلبنت النصف
وللام الدس والباقي رد عليها ولو ترك زوجا وزوجة وصاحب فرض من قبل ابي يعلى

اصحاب الفرائض والنفقة والطلاق والارزجان وهو قول على رضي الله عنه وبما اخذ به
وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما فضل ذوى السهام فلام وحمل الام عصبة وكذا قول الامام العجيج
قولنا لانما اى صاحبة فرض من نص الكتاب وانما نصير الانثى عصبة لغيرها ولم يوجد من نصها
فبقيت صاحبة فرض كما نطق به الكتاب فلا يجوز الزيادة على فرضه فان ترك امه واخاه وام
وان الملاعن من غير الملاعن فلام الثلث ولا خيرة السدس والباقي رد عليها ولا شئ لابن
الملاعن لانه لا اخ له من جهة الاب ولو ترك اصحاب الفرائض ولا عصبة فالمرث لذكرى
ارحامه من قبل امه فالجواب في ولد الملاعنة كالجواب في ولد الرشيد مات ليس له اب
ولا قوم اب محط حسى

وفي الذخيرة في ميراث المتاعين وفي ميراث ولد الملاعنة واذا التعن الزوجان عنه
الحاكم فلم يوفى الحاكم بينهما حتى مات احداهما ورث الباقي لان الفرقه باللعان لا يقع الا
بقضاء القاضي فقبل قضاء القاضي يجرى الارث بينهما ولو فرق بينهما ثم مات احداهما لا
يرث الباقي الا على قول عثمان السدي واهل الطوائف لان عندهم لا يقع الفرقه الا بالطلاق
جئنا الى ولد الملاعنة يجب ان يعلم بان ولد الملاعنة وولد الزنا في حكم الميراث بمنزلة ولد
رشيد ليس له اب ولا فريضة حتى لا يرث هذا الولد من الاب وفريضة ولا يرث الاب ولا
فريضة من هذا الولد لان ولد الملاعنة قد رفع نسبه جزا لابي فصار نسب مقطوعا فمات الاب ايضا
فمروءة وولد الزنا وولد الملاعنة وولد رشيد ليس له اب ولا قوم اب في حكم الميراث حتى
يرث من الام ومن فريضة وترث من الام وفريضة حتى لو مات ابن الملاعنة وترك بنتا
واما كانه المال بينهما على اربعة فمات وولد الام السدس في هذه الصورة سهم من ستة والبنات
النصف من ستة فصار فريضتهما من اربعة فبقي الباقي عليها على قدر حقوقهما فصار المال
على اربعة من جهة الوجود في المقتدرات وبالقي من ميراث الام ومن ميراث اولاد الام يكون
لعصبة الام الاقرب فالاقرب ولو كانت ام مولاة لقوم فالباقي يكون لموالي امه وان
لم يكن له عصبة فالباقي رد على الام واولاد الام وكذا الحكم في اولاد التام ما راجاه
قال وان مات المولى ثم المتوفى ورثته بنو مولاه وورثته بنته فقلت اذا مات المولى ثم المتوفى
ورثته عصبة مولاه بنفسها وهم المولى ورثته عصبة وورثته الاناث ولا الاكوار من اصحاب الفرائض
لقوله صلعم الولاء كالميراث لا يباع ولا يوهب ولا يورث الا لا يرث من المتوفى
لا جماعنا على انه يورث من العبد المتوفى وكان شرح رضي الله عنه يقول الولاء بمنزلة المال
ولسنا نأخذ بهذا فانه ان ميراث العبد المتوفى يكون لابن المتوفى وورثته عندنا وعند

شرح بينهما كانه مثل خط الاثنين وهو قول الولاء انما اراد الملك فانه بالعتق يزول بعضه ويبقى
بعضه وهو معنى قوله الولاء بمنزلة المال ولكنه محجج بما روينا وبقوله صلعم ليس لنا من الولاء الا ما
اعتقنا واعتق او كاتبنا او كاتب من كاتبنا او تبرعنا او تبرع من تبرعنا او جردنا او جرد من جردنا
فهذا الحديث وليس على ثبوت الولاء لمن اذا اعتقنا او من سببنا في الاعتقان ثم ينجى ثبوت
الولاء لمن غير ذلك على بقية المحرلة رد على اللفظ لان المرأة سارت الرجل في الاعانة
وسببت ورث الحكم ايضا فلهذا الحديث وان كان شاذ الكثرة ناكدا بما اشهره في اقاويل الصحابة
عمد على ابن مسعود رضي الله عنه في قوله لا يرث من العبد المتوفى من ماله الا ما كان له من المال
وكذا السلام المكة اسلم عندنا ان كان حريسا وان كان ذميا لا يكون له ماله فانما كان في
كسره اسلمه ماله ما لم يكن له ماله من المال ولا يكون

هذه المسئلة مما تقرر به صاحب الكتاب من جهة به وليس يعوج وقد ذكره على العيوب وهو
صحيح اسلمه ماله في كتاب الاكراه وهو الموافق لكتاب الكتب المشهورة على انه لو لم يجر هذا الزعم ان
يجب المحرم بل يقتل فان جبره لم يجره فقتل القاتل قد سلف في الاكراه وهذا اللازم لا يظهر له وجه ثم
ان محمدا اسلم الذي المكة مصر به في خاتمة الاكل فخطب الحسن والاختيار والشفق والمنع في شرح الجمع
وقال في خاتمة الاكل في موضع اخر ذكر في الاصل اذا اكره على الاسلام يكون اسلامه اسحسانا
ولو عاد ولا الكفر كجبر على الاسلام ولا يقتل في كتاب الارث اذ لم يصير مسلما ولا وجه
لبناء على هذه الرواية الشاذة كما ان محمدا اسلمه ماله في الاكراه وهو على الاسلام ماله اسلمه ماله فان رجح
ولو اكره ذميا على اسلامه ماله فاقراه باطل لاننا بالتقدم احرى كما لا يخفى هو في اللغة حمل
انسان على امر لا يريد به طبعها او شرعا والاسم منه الكفر بالفتح وفي الشريعة فعل سوا البقرة الا ان
والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يمهده بشئ الا ان المأمور يعلم بذلك الحال
انه لو لم يقتله لقتله الى امره وقطعه فانه اكره كما في الذخيرة بوقوعه اي بوقوع انسان بغيره ما بسوء
من الفعل كما في الصحاح وغيره كقوله جاز والحقيقة وقعت الشئ على الارض كما في الاساس فيقول
بذلك الفعل رضاه المقابل لكرهه ثم القاتل الرضى به نوعا من صحاح الاختيار وفاسده وبيان
بالقاهر والكاظم وغيره الجي واشار اليها بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره او يفسد
اختياره فيما يصير له كالتدبير بالقتل او القطع فالاختيار هو القصد الى امر مقدر والقاتل
متردد بين الوجود والعدم يخرج احد الجانبين على الآخر فان استقبل الفاعل في القصد
فالاختيار صحيح والا ففاسد وبما ذكرنا من الاكتفاء فاصح ما ظن من استباح التزويج بين العام
والخاص والاكتفاء غير عزيز سيما في الكلام التزويج بينك الخيرة والشر فستأكل الاكراه

يجوز على الاسلام ولا يقتل

خاتمة الاكل في كتاب الاكراه
عقب بالذات مع انها بينان على

اكره على قتل مورثه ففعل لا يجرم ولا ان يقتل المكره ففعلها عند ما اكره على شرا ذرجه او من
 حلف بعينه وقيمتها الف على ان يشترى بعينه الف فاشترى مائة الف والالف لا عشرة الف
 لان الواجب فيه القيمة لا الثمن ولا يرجع بشئ على المكره لانه دخل في ملكه بدل ما دفع منه كماله
 قال ان تزوجت امرأة فكذا اقترع مكرها لا يرجع على المكره بنصف العدة ان وكها لو اكره على
 ان يقول كل مملوك ملكه فكذا اخطاك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بغيره من عتق وان
 ورث عبد في هذه الصورة يرجع بعينه في الاستحسان اكره على التعليق او اكره على ان يقول
 لعبد ان شئت فانت حر ثم وجد الشرطا وشاء العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بغيره
 اكره على ان يعلق عتق عبده بغيره وهو مفعول لا بدل منه كالعدو او الكل يرجع
 على المكره اذا حصل العتق بعينه العبد

الثالث ان يكره على معاصي نفسه وهي على ثلثة اوجها احدى الكفر بالله تعالى والثاني البهانة
 والثالث ترك الطاعات فلما اكفر اذا اكره الرجل على ان يكفر بالله فانه مطلق وسو ذلك
 في قول الى حنيفة واصحابه والثاني لا يجل له ذلك ولا يبيع في قول الى عبد الله ومحمد بن
 صاحب فان فعل لم يقتل ولم يبين امره منه وذلك لو اكره على ان يبيع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واما البهانة فقد قال بعض علما ان يبيع للعام ولا يبيع للخاص الذي يكون
 فيه فساد العام واهلهم

في البتة المتفق ومن ادعى على رجل انه اكرهني بالتحليف بحسب الوالي والضرب على ان يستأجره
 خاتمة واقام بينه واني لم اجد عليه بينه بانه كان طابعا فيبته الطواغيت اولي ولو قضى القاضي بينه
 الاكره ينفذ قضاؤه وان عرف الخلاف وفقني بناء على الفتوى مع عبد الله اقام الشر
 بينه بانه باع منه هذا الشيء بغير صحيح واقام البائع بانه باع مكرها فيبته الصحيح اولي حمزة الاكره اولي
 منه في البيع المتصادم

اذا ادعى احد البائع والبيع عن طوع وادعى الاكره فبينة الاكره اولي وكذا اذا ادعى الاقرار
 عن طوع والاقرار فبينة الاكره اولي

مسألة
 كتاب الحج

اما الحج بسبب الفقر والفساد فهو نوعان احدهما تخلف في غنى فكاره سبب القلب لا يستدر الى
 المتوفقات فيجب عليه القاضى على قولها صيانة الماله فانه لو لم يحج عليه بما ياتي على جميع ماله لقلبه
 هذه سنة وسلام قلبه والثاني انه يكون سببها مبدرا مضيقا لملكه انا في الشربان جميع اهل الشربان
 والفقير في داره ولهم وسببهم ليس في النفقة وفتح باب الجارة والعطاء عليهم وفي الخبر ان

يسرف جميع ماله في بناء المسجد وشيئا ذلك فيجب عليه القاضى عندهما صيانة ماله محط سرفه
 قال ابو جعفر رحمه الله ولا يحج القاضي على كماله العاقل لئلا يبالغ الا على من يتعدى ضرره الى العامة وهم
 ثلثة المتطوع المجاهدون اناس ما يضرهم ويهلكهم وهذه ان شفا وودوا والثاني المفق
 المجهن وهو الذي يعلم ان سبب الحجز او يفي غير جهل والثالث المكارر الفلاس

وسبب الصواب ان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم العقول وان كان مميزا ففعله ففعل
 محتمل واذا اذن المولى في نفيه لم يرج جانب المصلحة والمجتنبة فان عدم الافاق كان عديم العقل
 كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في لفه فانه واما
 المعتوه فاختلفوا في تفسيره واحسن ما يترفيه هو من كان قليل الفهم فخطا الكلام فاسد اليه
 الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون

در روح

اقول وفي مناقبة البياض جعفر بن يحيى ويحيى هو المعتوه وشيئا كلام صاحب السبع في شرح الجمع بعضهم قالوا
 هو كعاقل في حال افاقته قال الكرخي والذريحي يفتون بمنزلة الصحيح لان هذا المجنون لا يفتي
 به كجفوكا لثوم انتهى وذكر المعتوه في شرحه ولم يتكلم عليه الصحيح هذا واما من جعل المعتوه
 ففعله لم يرد بالافاقه الا فاقته التي ثبتت معها احكام الصحيح بل الحالة التي يشبه كلامه فيها كلام العقل
 مع اختلاف عقده واعادة رجا يكون حاله كذلك ولذا قالوا ان المعتوه هو الذي يخطئ
 كلامه فيشبه تارة بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين واما ما ذكر في هذا الكتاب من جعله
 قسما من المجنون مغاير للمعتوه فمالم يصف احد اليه فيما علمته

مسألة

وان اطلقوا الى المجنون سوا عقولهم او لا شيئا ضمنوا المامنه لا حرج في افعال الجوارح لان اعتبار
 العقل لا يتوقف على الفقه فان التام اذا انقلب على ماله ان وانلف ضمن وان عدم
 الفقه كمنه لا يخطئ بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ابراهه بالدين
 لا يوجر بالاداء الا اذا استيقظ

مسألة

هذا انما هو في الدين الثابت بما قار المجنون اذ اكره المولى وفي مهران تزوجها بلا اذن داخل بها واما
 ان كان بسبب الجهل فبينة كبره الاستدراك فيسقط عنه كسبه او من رقبته ان لم يفقه المولى والا تاخر الى
 لانه دين ثبت في حق المولى وان تعذر البيع كما في المديونية في الدين وقد حصل كل ذلك في موضع الكتاب
 المفصلة وكما صاحب الكتاب اعبر فيما ذكره في التلخيص غير تيسر

مسألة

وفي نفي افراض صبي ما دون سن واستوفاه حازر وهو كالبالغ في هذا ولم يصح له المجور افلوا وفيه احد فالحق
 عينه فلما كرك ان يسهده على قول جسم ولو لم يبق لا يضمن عند ابي حنيفة ولا نفقه او نفقه بعض لا
 لا تلف بنفسه وكذا البصبي المجور لو تلف ووليعه عند لا يضمن خلافا لسر ولو تلف مال غيره بلا سبق

ابداع او از من ضمن بالاجماع واجمعوا على انه لو قبل الوديعة باذن وليه وانفذ ضمن سمس
 وعلى هذا الخلاف لو باع فربس جرم مالا فانفذ ضمن عند سمس لا عند ههما عك رد الغصب
 او قيمة على البصير حتى الغصب من بصير اعار بصيرا شيئا لغيره كفاس وكوة فلو كان له اذ ذنا
 مع دفعه فخصر التلف لا بتسليط ولو حججوا فمن هو مدفعه والاخذ باخذه لانه غاصب الغصب
 ولو اهلك الوديعة او غلطها ضمن وهو من الاشكال ان ابداع البصير في الدية والديون حاله
 اي اذا اودع بصير اخر والاشكال من دفع بعد من تسليط المودع في هذه المسئلة سمس الاسلام
 وقال الشعبي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا غلات يدعون الله تعالى فلا يجاب لهم
 رجل امرأة سبية الخلق فلم يطلعتنا واصل اعطى بالاسفها وقال الله تعالى ولا تؤثروا السفها
 اموالكم ورجل ابن رجل ولم يشهد على ذلك ولو دفع الوصي الى الغلام مالا بعد ان بلغ مفسدا
 ضمن وكذا لو اودع اباه ايداعا لان دفع المال الى المفسد تنصيص للمال واستهلاكه ولو دفع
 المال الى من يحفظ المال وصلي ولا ينفذ ولا يكون نصيبا واستهلاكه محط حرس
 ولو اودع رجل وديعة فاستهلكها لا يضمن خلافه لان لو سمس كما اذا اودع عند بصير او عند
 مجبور عليه مالا فاستهلكه لا يضمن خلافا له ولانه لو اقر انه استهلكه ماله لغيره اذ لم يصب اقراره صيانة
 لما فكيف اذا اقر انه استهلكه باذنه لان الابداع من المفسد اذن له بالاستهلاك ولو باع عبد اذ صا
 صلاحه ثم شهد بقرضه العبد لم يخرجه من المشر الثمن اليه عند حكمه الا ان كان من باع وكبر عبد ثم حرق
 الوكيل لم يبرأ المشر برفع الثمن اليه لم يصب اليه الا بعد ما يقتر الوكيل الا ان بائنه وهو يكون
 وهو يعلم بذلك ولا يعلم فيه المشر بالرفع الى المامور لان عند محمد فبطل الفادح كالحجر
 بالعتق ويجوز دفع الثمن الى من ليس له حق العقب لان جواز البيع يوقت بجرا الصلاح فكذا
 العقب يوقت بجرا الصلاح لان العقب من حقوق البيع وتايد الا ان باع ببيع وهو عتق ويجوز لان
 الامر ببيع امر يقبض الثمن فقدر من يبيع ويقتنه مع علمه بانه وكذا ان لم يعلم بانه لانه امره
 بالبيع ولم يعلم بجرا ويجوز ان يكون مفسدا ويجوز ان يكون مصلحا ولم ينقص عنه حاله اذ صار افسدا
 في الحالين كانه قال الامر ببيع او يقبض مصلحا كمن اودع مفسدا بخلاف ما لو كان عالما بكونه
 مصلحا ولم يبره بالبيع يوقت البيع بغير جرا الصلاح كانه قال بيع او يقبض مادم مصلحا

محط حرس كتاب المادون
 وكذا لو قال لك ان يجر شهدا او سنده يصير مادونا في جميع الاوقات مالم يجر عليه جرم اعاما وكذا
 لو قال اجرني ابز ولا تجرني غيره لا يصح نهيه ويصير مادونا في التجارة كلها وعند زفر الشافعي
 يقتصر على ماسي

ولا يفسر

ولا يفسر لكونه ضررا محضا مطلقا اي لا بالنقص ولا بالمال
 اقول كفاية ليست باطلا مطلقا كما يعلم من كلامه نظرا الى نظائره بل هي صحيحة في حق نفسه حتى يواخذ
 به بعد العتق ويجوز ان اذن للمولى فيها في حق المولى ايضا ان لم يكن العبد مد يونا سمس الاسلام
 ولو اقر الرصبي والعتق لالسان بما سوسها من الكسب والارث يعني اقراره ان ما ورثه من
 ابيه افسدان صحيح في ظاهر الرواية وعمل في حاشية لا يوجب فيها ورثه لان صحة اقراره في كسبه لحاجة
 الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجها لظاهره بانضام راي الوالي الحق
 بالبايع وكل من المالكين ملكه فبيع اقراره فيها
 طه اذا كانا مادونين كحاضر حوايه سمس الاسلام فان شهد واعلى العبد
 المادون بقرعة عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا قبل شهادتهم في القطع ولو شهد بالقرعة
 اقل من عشرة تقبض شهادتهم كانه مولاه حاضرا او غائبا وتقبر الشهادة على البصير المادون والعتق
 المادون بقرعة عشرة دراهم وان كان المادون غائبا ولا تقبض الشهادة على اقرارها بالقرعة
 اصلا ولو شهد واعلى العبد المجر بقرعة عشرة دراهم وهو كجحد لا يقضي حتى يحضر مولاه فيقف
 بالقطع وروايعنا ان كانت فانية ولا يقضي باليمين لان المجر لا يملك الخصومة في المال
 ولا تقبض الشهادة عنده غيبة المولى ولو شهد واعلى اقراره لا تقبض اصلا وان كان مولاه حاضرا
 لانه لا يقضي بالقطع بهذه الية كذا المال والشهادة على الاقرار بالقرعة مع جود السارق

تامحان

العبد اذا اودع عند اناس شيئا لا يملك المولى اخذ الوديعة كان العبد مادونا
 او محجورا فلو ان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز فصحته
 وليس لابن المعتوه ان ياذن لابن المعتوه ولا ان ينصرف في ماله وكذا اذا كان
 الاب مجنونا لان ولادة العتق في حال التوب لا يثبت الا اذا كان المتصرف
 كامل الاى واذا الشفعة وليس للابن وفور الشفعة فلا يملك بخلاف الاب واجد فانها
 واذا الشفعة كالمال الاى فيملكه ووصيهما قائم مقامهما فيكون معتبرا بهما فيملك الاذن
 للمصرف والمعتوه الذي بلغ معتوها ولعبد عما يملكه كانه وان بلغ رشيدا ثم عتقه كانه الفقيه
 ابو بكر البجلي يقول لا يبيع الاذن لوعائه عام وخاص اما الاذن العام بان يقول العبد
 اذنت لك في التجارة صار مادونا في جميع التجارات ولو اذن في نوع خاص منها صار
 مادونا في جميعها ايضا وكذا لو قال اذنت لك في الحياط والصباغة او في عمل اخر ذكره
 من اعمال التجارة فهو مادونا في جميع التجارات ومحرف محط حرس كتاب العبد

قال قاسم وهو قول ابو يوسف وهو صحيح
 وهو قول محمد وهو قول سمس وهو على الاذن

فقط وضع ثوباً في دار رجل فزاره رب الدار فافده ضمن وبمثل لو ادخله وابته في دار غيره واخرجه
رب الدار لم يضمن اذ الدابة يضرب بالدار فله دفع الضرر بالاخراج اما الثوب فلا يضرها فاخرجه
الغلاف ولو وجد دابة في مربط فاخرجهما ضمن حصن غضب مربطاً وشده فيه وابته فاخرجهما ملكه ضمن
وغضب بغيره لا والحلف وبسبب لبن اذ ضمن العجل نقص الام ولو لم يتوضها الغاصب للتعيب رربط
حماره على موضع فربط اخر حماره على ذلك للموضع بعض احدهما الاخر ضمان لو كان لعاني الربط صبح
ولاية الربط جمع ضمن لو كان ذلك في طريق المسلمين اذ في موضع ليس لها ولاية الربط فيه لا للم
يكن طريقاً او ملكاً لا حد بعد ان يكون في المكارسة وعلى من قطع فقال في الضمان اؤربط
جناية في قوله فيه فتمت وفي عدم الضمان اذ لو ضمن ضمن بالربط والربط ليس بجناية وفيها ارسل
دابة في مرعى مساج فارس اخر دابة بعض الثمانية الاولى لو غصبها على الفدر ضمن والا فلو
كان ذلك في ربط لا حد بها لا يضمن صاحب الربط

Well

اولين زابا وجعل ابنته ولتراب في الداهل لمحب بلاش
 حرقة عبد الغبر وحرر باط دابة او فتح صلته بالار الدابة او فتح فصر طائر فذهبت هذه المذكورات
 وفي الدابة والقصر خلاف حمه واسى الى سلطان غير موزبه ولا يدفع انه اده جلا دفع اليه واسى اليه
 يعنى ولا يمنع غير القصر بنه يهى نهى السعى او قال عنه سلطان قد نوزم وقد لا مسؤول القول قولانه
 وجد ما لا فخره لا يعنى في هذه الصور لا تتفكر السبب في كل فصر فخره او لو نوزم قطعا يعنى لوجود
 السبب كذا اى يعنى السعى لو سعى غير حق عند محمد زجراله عن السعاية وبه يعنى
 در بر عربى او كسا العصب

باب في امر النية في فعله فيحصل منه جنابة بالامر في رجلان على شرطه فقال احد ههنا امر بفاسي الى
زناه وضاع في الماء بعضه اذا دقت قد ربه برمي بوصول الى السطح والافحام او غيره ان ينظر الى خبايته

وكذا وجعل الشفع وارءه التي سيجي بها الشفعة مسجد او وقفها وقفها مسجدا او وقفها بغير
ثم فقي له بالشفعة فانه لا يكون شفعيا لانه انما يثبت لان قيام الملك له فيها سيجي بالشفعة
شرط وقت القضاء والسجد والوقوف السجل بغيره الزاخر عليه فاصحان
ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه ولا شفعة في بيع كروا، وهو الذي يكون في الارض
التي هي على نهر الموال لان اكراد اقل ولا شفعة في النقولات فاصحان
علا جبر وسفل لا في طريق الحد في السكة العظمى لاني السطرباع صاحب السطر سفل كانت
لصاحب الحد ولا في الشفعة لان السطر متصل بالحد فكما جازين ولو انه طلب الشفعة
فانه لم يحد فبانه باخذ وكان الحد منه ما جبر بيع السطر كان له لصاحب الحد ان ياخذ
السطر بالشفعة له وصاحب السطر لشفعة الحد احق من الجار في قول ابي حنيفة اذ لم يجز لهما
شفعة في الطريق والشريك بالشفعة التي تكون له على حائط الغر له حق وضع الخشب لاني

يكون جارا ولا يكون شريكا فاصحان
ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان له اهل
السكة ان ياخذوا الدار الاولى بالشفعة لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو
من اهل السكة وكذلك دار بين ثلثة نفر اشترى رجلا نصيب احد منهم ثم نصيب الآخر
فلما اراد ان ياخذ الثلث الاول اذ لم ياخذ الشريك كان ذلك الثلث ثم لا شفعة
له في الثلثين الاخرين لان المشتري شريك في الدار وقت شراء الثلث الثاني والثالث
فيكون هو وقت ما على الجار ولو كانت الدار لاربعة نفر اشترى رجلا نصيب الثلثة واحد بعد
واحد والشريك الرابع غاصب ثم حفر فلان ياخذ نصيب الاول ونصيب الاخرين
شفيع مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنى واحد بعد واحد ثم حفر الرابع كان
شفيعا مع المشتري في النصيبين جميعا لان في هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت

شراء النصيبين فاصحان
قال فاصحان في فصل في ترتيب الشفعة، وكذا نك واربين ثلثة نفر اشترى رجل
نصيب احد منهم فلما اراد ان ياخذ الثلث الاول اذ لم ياخذ الشريك كان ذلك الثلث
ثم لا شفعة له في الثلثين الاخرين لان المشتري شريك في الدار وقت شراء الثلث
الثاني والثالث فيكون هو وقت ما على الجار قول كذا في جميع النسخ التي رايناها ولا يقيم
المعنى الا ان يرا في نصيب الاخرين عقيب قوله نصيب احد منهم
سبح الاسماء حمدا لله

من لا شفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد
فصل في ما ياتي وقت موت السعد

دار فيها ثلث بيوت بيت من اول الدار ثم البيت الثاني يجنب هذا البيت ثم البيت
الثالث يجنب الثاني لرجل واحد باع واحد منهم يعني ان كان طريق البيوت في سكة غير نافذة
لا في الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل باسواء لانها جارة
متدازمنة فان احد هاتين البيوتين والاخرى اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة
صاحب الاوسط لا غير لانه جار وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب
الاوسط لانه جار ملازق فاصحان
رجل له دار غصبا منه
غاصب والغاصب يحجب تلك المعضوب منه فسمعت دار يجنب هذه الدار المعضوب منه
شفعة الدار المبيعة والمشتري كذا الشفعة ويجوز ان المعضوب له قال ابن مقار يطلب
المعضوب منه شفعة الدار المبيعة ثم يحاقم المشتري والغاصب الى القاضي ويقول هذا
الرجل اشترى هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة ولي فيها شفعة بهذه الدار التي غصبها
منه هذا الغاصب فان اقام البيعة ان الدار المعضوبه لقضى القاضي بالدار المعضوبه
وبالشفعة وان لم يكن له بيعة حلف الغاصب والمشتري فان نكر الغاصب غير البيعة
وحلف المشتري فقي القاضي له بالدار المعضوبه على الغاصب ولا يقضي له بالشفعة لان
تكونه الغاصب يكون حجة على الغاصب ووزن المشتري وان حلف الغاصب فيكون
فقي القاضي له بالشفعة ولا يقضي له بالدار المعضوبه لان يكون احد هاتين حجة عليه
دون الاخر

فاصحان في فصل في ترتيب الشفعة
ومنها ان يشترى البنا، او لاني صفقة لم يشتر الوصية في صفقة ثمن غالي فلما ثبتت
الشفعة في البنا، لانه نقل ولا يرغب الشفع في اخذ الوصية ثمن غالي فكانت هذه او كذا
لو وهب البنا، باصله ثم يشتر الوصية ثمن غالي وكذا كذا في كروم والاراضي في هذه العفول
اذا اراد الشفع ان يحلف البائع او المشتري بالدار ما فعله هذا اقرارا بالشفعة ان اراد تخليف
البائع ليس ذلك لان تكوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد تخليف المشتري فذلك لانه
يرعى عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه فاصحان في ما ياتي من الشفعة ان ياخذ كتاب العدة
او في احد هاتين غطافها لانه العدة بحدود كذا الذراع والمساحة والكبير والوزن
لا يحد بحدود كذا عور لانه الظاهر المعادله بحدوده واذا ادعى احد من هاتين شيئا
بالعنة برهن عليه والاحلف الا فاعليه وهذا اذا لم يقر لكسفا، وان اقر برهن على

[illegible]

عن المساجد بالقبعة بغير رص و اذا لم يكن قلع الاشجار بغير رص بالارض صررا فاحش لان السحابة
تقع الارض من وجه لان فيها مباح بالارض ويدخل في بيع الارض من غير ذكر واصل
من وجه لانه مال منقوض بغيره الارض يجوز بيعه دون الارض بملكه جهة الاصل لا بملكه جهة
الارض على العار من القبعة بغير رص و اذا لم يكن الاشجار من غير رص بغيرها ولا يملك
القبعة كون صاحب الارض ان يملك على العار من قبعة اذا كانت الاشجار من غير
بغيرها لان في هذا لا يبرر صاحب الارض بغير رص الاشجار من غير رص
رجل دفع ماله الى رجل بغير رص و هو لا يملك به فلا يحسن و ادرك الاشجار قال الله
للمساكين كنت مادمي في عبادي و فئت اليك الماله لغير رص الى يكون الاشجار الى فادانهم
ان اني لا كابت للفراس كان الشجر و ان كانت الماله لا دفع فان كان العار من قبعة
الارض على مثل هذا العمل لكان الشجر لا دفع لان الظاهر من قوله وان لم يكن الاشجار
مقبول مثل هذا العمل ولم يبرر صاحب الارض بغير رص و عليه فته الماله و كذا لو كان
العارس قلع الماله من ارض رجل و عساها في الفراس و عليه صاحب الارض فته
لوم قلعها فاصحان فصل في بيع الارض و في بيع الارض و في بيع
ان هذا الخبر يعزى مع قوله لا يحسن اهلها و اقام اليه احدى اوجهي و المسمى عليهم
لا يحسن و يجب لهم الصيرة و الجيرة و انما صروا و اقامتهم قال محمد و ان اذ كان
الفرس بغير الصيرة يجوز القضاء بغيره و واحد من المدعيين عن احد من المدعي عليهم و يحج الخبر
من ان يكون بغير الصيرة بغير رص بل ان كان الفرس بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
اقام الفرس بغير رص بغير رص بغير رص فان بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
فان كان الفرس بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
حصر بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
في وجه او اعنف ان المسح و التبرير ان الله لا يجل ولا يفاضل في كون الكوفي حريا او
باجماع اهل البصرة و لو ترك الكافي في الشريعة او دفع و سمي اسم المسح و لم يجل و بغير
باجماع الفقهاء و اكثر اهل العلم و من جملته و محاسبه و يكون اذا وجب النظر في اسم
المسح و لو وجب اهل البصرة و بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
و ما اهل الفرس بغير رص و الاية اريد بها ما ذكره بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص

كتاب الزنا

الدر و ان الحسن في جماعة و في المنصفية و اذا لم يقف المسح الى و اما و اعنف
فهو و المحسن سواء فلا يجل و بغير رص و اما مخالف لعادة الروايات و لظاهر الكتاب و هو
باجماع الكتاب لا يفتوا في ذلك مع المنصفية قالوا المسح ابن الله و سئل عن ابن عباس
عن ذكهم فقال هل اهل البصرة يملكون بغير رص فقال ان الله تعالى اهل ذلك علم مهم و ما علم
لما يكون و لو وجب الكتابي ما حرم الله عليه مثل كل ذي نية فان الله عز وجل لا يعلم و ما ليس في
الاصح و وجب و بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
من مواضع الدراية و ذكر في الروايات في النظر في اوضاع
و قال سم الله و كل ذي نية و انت تعلم انه عن ذلك المسح و احبنا بطه و كذا ذلك احبنا
و عليه بالحق و الصلة و من كان لا يبرر على ذلك و بغير رص الى به الذي يبرره و بغير رص
عنه الله و كل من كان لا يبرر على ذلك و بغير رص الى به الذي يبرره و بغير رص
بغير رص الى به الذي يبرره و بغير رص الى به الذي يبرره و بغير رص الى به الذي يبرره
و ان سمي الفرس في المسح و سمي المسح لم ياكل منه لانه اهل بغير رص و لو قال بغير رص
و هو معنى بغير رص المسح و عجمه اقراره بالظهور من محط الحسنى و هو
كتاب الاجرة و اما سمي بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
و عليه و ان سمي بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
الصيرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
سنة في قول في خبره و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
نصف في كتاب الاجرة كتاب الاجرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
و غم رجل ان علمه مع انه لو فقه الصواب لاجته الوضو كان عليه ان يجل و ان علم
انه لا يجل و بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
و لا يجل بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص بغير رص
اما عن قول في خبره و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
الى من ان نوسه على الخبر و عن علي بن ابي بصير عليه السلام في الخبر و اهل البصرة
و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
فصل في كتاب الاجرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة
و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة و اهل البصرة

كتاب الاجرة

[illegible]

العاملين كان مما يحرم به اليهودى وكانت الضرورة فاقية في حق العاقبة بنى الكواخبة لغزيرة وان لم يبلغ الضرر عند المبلغ بنى الكواخبة لنجوم نظرا الى الاصل وعلى العكس ان كان الاصل لا باءه بنظر الى العارض فان غلب على الحق وحده الموحى فالكوخية لنجوم نظرا لاول سور الحرة ونظير في لبن الامان والموخا ونظير لثالث سور البقر الحلاله وسباع الطير فان لم يمسك ان ما ينشئ من السوق ويقتلها الخمس ما يعون الاراك ومن غالب حالهم الحرام ويجوز فيهم الربوا والعقد الفاسد به كيف يكون حتى اوجه كل عين فاقم عيب على الامم حذوه من الكبر بالعلم باجوده على السوق فانه لا ينبغي ان ينشئ ذلك وان لا يخطه الا بدى لانه مال الغيرة وان يبايعوا عليه لا يخرج من ملكه فلا ينبغي لاحد ان ينشئ من ذلك ان يعلم ان مال الواهم فاقم عيبه لانه احتضا بالغير حيث لا يمكن التورعه فان حصل على حرج بالخطه بطل الا انه لا ينبغي ان ينشئ من حصى رضى الخصم برفع العوض فان استراه في ملكه مع الكواخية بانه استراه لعبد ان حصل في ملكه فصار كانه على ينشئ المبلغ من الذي استراه شرا فاسد انه يجوز كذا ذلك هنا وان ثلث واعلم انه لم ينشئ العبد المخصوص والمأخوذة بالربوا وغيره وانما باءه بغيره فان الذي يعلم ذلك انه لم ينشئ ملك العبد حلاله ان ينشئ من شرا لانه ينشئ من غير المخصوص فيجوز في الكواخية القسوة اذا امكن ان لا ينشئ من شرا كان الا ان لا ينشئ من شرا ولعل انه يفتنه من العجم وسعت في بلاد العرب سوف حاصص بايع فيه الحلال والسوق السلمى بايع فيه كل شئ من اواب ينشئ من الحلال شيئا فانهم لا يبايعون الا اذا كان حلالا فان ارادوا واحد من الواهم ان يعال معهم وينشئ ويبع معهم فانهم ما كروا بان يقبض جميع ماله ثم يعطونه من الكرو شيئا فانهم ما يرون بان لمع معهم بذلك الامان ويجوزون كسبه في الكتب بان اصل ماله من كره احد ما من هؤلاء على ثم يبايعون معه وانما في الجاهل ان يلبس الحلال من هذه السلا صعب وهو كفاف الى سبي الله عليه وسلم الكتب الحلال حيا وقد قال بعض شايخنا عليك بترك الواهم المخصص في هذا الزمان فانك لا تجد شيئا لا يستحق فيه من حرامه لابل فدون في صور ولا بدون بالا حال فيه عن النكاح والادول يمكن ان ياروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ينشئ في بروج صخر ينشئ به بالية على صخر هذا الخبر وحل بخوسته وعلى العبد فيه وكذا لابل فدون اذا كان الغمر في بروج الغريب وكذا لا يحبطون الثياب ولا يطعمونها اذا كان الغمر في بروج السد حل الامر كما قال ما يبايعون هذا ان شئ كان العرب يجوزون ذلك واما ما يبايعون في الغمر في الغريب وفي الاسد فانه شئ يترك اصل النجوم ليقتل بها النجوم يبايعون الى النبي صلى الله عليه وسلم واما كذب محسن وكفره مخالفة فوجع انه يصبرهم ويسعون عن ذلك فلا ينبغي لغفله من ان يعتمد عليه فاما هو ففقت المدفع وقد كرهه بجمعه سواء كان الغمر في الغريب والاسد او غيره واما لم يقبض المدفع في لاجنه سواء كان الغمر في الغريب والاسد او غيره

حلق الخواص يوم عاشوراء لم يروى في الروايات ولا يثبت بانها يوم عاشوراء معظم سحر في الصوم
 قبل الاكل يوم عاشوراء سنة ولكن لما صار علامة لبعض اصحاب ركب زكوة حادى
 وكبره الكون يوم عاشوراء عند بعضهم ولا يكره عند البعض حرارة الاكل
 وكبره ليس له بر ولا حرج ولم يروى في الصوم واليوم عيب باب الامامة قال كره ذلك كره المراد به الربا دون
 الف وكان من عيبه في الصحيح المجمع ان سداه جبر فان كان الف خير جبراً فلا يجوز له ان يوفى
 مع مح في كراهية الصوم والنسب في الجور في طاهر الرواية من جازاه الاكل ومن الصوم
 المذموم في العلم الفاسد فانه لا يجوز ان يترك في العلم وسائر الجواب في شجاعتهم والروح عن شكاهم
 وان شغل بعد العلم فان شجاعتهم توفى الصلابة والكل بعد العلم وانما اطلق ان يكون شجر في العلم
 شجاعتهم ويرى من شكاهم عن جوارح العوام والجسد وفل من يبلغ هذه المرتبة وانما يتكلمون فدهما كجرون وتكون
 منهم في الصلابة والصلابة منظرية والاستغفار فانه مما قال النبي عليه السلام ان من العلم بصلابة
 فحينئذ العلوم الفقهية علم فقه يجب بحسبه وسو علم معرفة المعهود من ابناء اسوي لمدى ذلك
 العلم بالحل والوهم والامر والنهي ما يثبت الايمان به وجميع الجواب عنه وهو ما ذكرنا من سحر
 وعلم الخيرة والطهارة والنجاة لا بد من الحاجة اليه من معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى الصلاة
 والحداية في الطريق فان رخصته فعملوا من النجوم ما نبت في البر والنجوم مسكونة وعلموا من رخصته
 الى احواله وسو علم الجدل من المناظرات فيكون الاستعجال بوضع العلم في سبي لا منفعة في الاخرة وانما يتكلمون
 فقه الحسوم لا يلزم الصواب والوقوف على الفرق بين المبطل والراجح ان فقه من العلم
 فان استغفروا بغيره فما ينفع في الدنيا والاخرة ولا يصح عمده كان ادلى من جازاه العباد
 الطيب لا يمسح من كبره وسب طين حجره حل كراهية فيه كراهية في الطين على حاجته
 قال كراهية في الجلب منه قال القاضي الامام ابو العباس في سب طين حجره على كل الطين هي سبغة
 محض الا ان فلان من المصنفين هو يدعي حل طين طين قال ليست بيده وقد جازاها
 الا انه سطره ان ارد به التمسكه له ذلك ويمنع عنه وان ارد بحسب القوة لغيره على المعاذرة في الكفر
 فانه يجوز وثبات عليه وهو كسر الملك ان اردوا الطرب والتمسكه به ويخرج وان كان
 متاخراً وان ارد به القوة والقدرة عليها جاز ذلك وفيه نظائر من جازاه العباد
 قال رحمه الله تعالى في الفقه والفرق الذي ينفذ المصنف في زمانا حرام لا يجوز له القضاء
 والمجوس اليه وهو اي الفقه والامام سواد جوارح الصوف واجتاز بفعل الملك من جوارحهم
 ان فاعلوه غير ما ينفذون فان في زعمهم ما يثبت واحد شراف معنى يوافق احوالهم فمما افقه
 ومن كان له عيب رقيق او اسبح كره يوافق او يجل على مرهوفه ربه على عقولهم من غير اجابة

اجبار ووجوب حركات منه من غير اجبار. وذلك مما لا يستبعد ان يكون جوارحهم لا ينفذون
 ولا ينفذون الملك من انهم فعلوا امثله فاعلوا من ان النفس الباطنة والدين العلم لهم لا الحكم لهم
 وانما يملك بافعال حصل الدين من جازاه العباد
 وذكر في العيون قال في حقه رحمه الله لا يثبت من العيص من ينفذ امر النبي لا يثبت من ينفذ من المؤمنين
 حصل الدين من هذا التفسير شيرازي كبره بعد من المسلمين الذين يرون ان سجدوه وحرارته
 بان عدم الكراهية اذا جاز من المؤمنين الذين ينفذون ذلك ويجوز ان يكون من غيرهم من الحر
 وبشره وما في حق الله عليه من حق النفس العصبية فله من جازاه العباد
 سماع الفقه والضرب بالعصا والتضييق للحكمة والرقص وتزني الباب الذي ينفذ المصنف
 وغيرهم لا ينفذون مثل ما جاز وهو محطور شرعاً وفيه الاثم والكبر وهو من الملك الذي يوجب
 الفسخ في العبد والامتناع عنه واجب كذا ذكره في الصحيح وقد صنف الفقه في الامام
 عيسى بن داود الياس في محصر في ذلك ولطرفة لثرف اسباب كثيرة من جازاه العباد
 سب سبها ومولانا الامام الرندي ينفذ او جاز كذب الدين كمان العلم
 والباب الذي ينفذ في الكوفة وبغداد وسجون جازاها فانه من الاثر من العلم والفرق
 حتى يبرهنه في نفسه الفقه والشيخ الباب والعايم حصل محل لبسها قال في سب
 المصنف من الجور محرم على ذكر الامم دون ما سبها اذا كان جميعاً من الرب والحق من قبل الله
 وبشرط لا يباح لبسها ان يكون الغالب عليها الفطن والصفوف حتى في سب السوء
 ينفذ المحقق عن الاية حتى يكون الغلبة فيها لبسها والعبارة في الاية لا ذكرها من العبارة
 عن المحطو ولا يبرر في الاية سوى ما ذكرنا دون سبها من سبها ودمول من الاثر من العلم
 في سب السب ان الاثر من ادافه واحتاج الى سبها فمؤثر في الاثر من العلم والفرق
 عن الحجة الاولى الى غير ما ينفذ من سبها كالمحر اذا تحمل محل سبها وله قال في
 ذلك بصفة وثبت جته في حقه من حقه الجور ولا يجوز مجرى استعمال المحر ولا
 ولا ان المحقق بل ذلك باق على حاله وحطه فاما ملك الثواب المحقق لا على
 التحقيق من سبها فلهذا في الفقه فان ذلك لم يخرج من حقه حقه واستحالة حاجته
 المحر كذا في حاله عن النجاة والملاحاة اذ ان عين النجاة احاطها الى الملح
 من جوارح العباد من جازاه العباد
 قال في حقه الدين في العبد كسبيل عن العصبية الصلابة في المدب واجب العصبية
 لا يجوز الصلابة ان يعمل ما هو مذموم ويرى صواباً والصواب والعصبية الصلابة والخير في

صاحب المذهب الواحد ما يرجع الى نصب ولا يجوز ذلك فان ائمة الدين كانوا في طلب الحق
 وهم على الصواب قال الشيخ الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في الحديث من شأنا بعضنا في بعض
 الواحد ان يقول صاحب الصنف ملك المال لعلنا ان نصرفه في ملكه صار ملكا للفقير فادعوا
 ملكا للفقير لو ملك غيره بجزء واحد في شئ الجوع ان يأكل الرجل من مال الصنف من مال اخيه من
 الصنف والا اذا ملكه غيره اخصى قال القاضي الامام ملك الملوك المصنف الذي يحب ان يملك بالملك
 بالبيع بان يصير بعضه مباحا غير منكر فانهم كانوا يقولون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غيركم
 والله المأوى حرام الفديوى باب في ذكره او حاله دار الحرب وما لا يكره
 قال صاحب المذهب ان يحل المسلم الى دار الحرب الا الخراج والسلاح والسيوف ان لا يحل اليهم
 شيئا احب اليه لان المسلم من دينه ان يستبعد من المشركين قال صاحب المذهب
 وقال انما يرى من كل مسلم مع مشرك ما يراه وفي حل الامتعة اليهم للنجاة من فسادها معهم
 فلا دلي ان يفعل ولا يفسد معون بما يحل اليهم من مباح او طعام وينفقون بذلك والاولى
 للمسلم ان يخرج من كتاب بيب الفدية لئلا يلبس ذلك بالعلم واللبس شئ من الكبر
 واما سنة فاحد المحدثين من رجل البصري اذا لم يكن بها حدودا في غسل
 الدين اذا كان الماء حار وان لبس السرة والرابع الاكل شئ اصابع اذا كان الطعام
 بزيادة الخمس لئلا يصاح قبل ان يمسح باليمين والسابع الخمس لئلا يمسح باليمين
 غسل القصد ونزب ما يراه من النجس عند العزج والاسح التماسا اسقاط المائدة والمانعة
 اعطى الفدية لا سحاب وقبولها منهم والحادى عشر الاكل مع الحادى عشر والمريض من غير ذلك
 شرب الماء شئ انما في موضع يكون صلاحا شئ في كتاب الطب
 والاولى ما لا خلاف له في صوف وان يخرج في النجس فواحد ويجزئها قال لو ان رجلا
 والاولى ما لا خلاف له في صوف وان يخرج في النجس فواحد ويجزئها قال لو ان رجلا
 اذا كان له ثوب غير واحد اما ان يلبس المأكوه فعلى شئ او واحد من السباح كلما ان في بيس
 الرافق الذي سب منه البدن لا يلبس اهل الكبر والجلال والاسنة اهل الاحكام لا يلبس الاحرار
 وروى الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الارض تنصب الى الله من الذين يتكبرون
 في اب رضى والكان يملونهم كما مثل الخواص من الامم والثالث كل لباس يكون على صاحب
 السنة ويجوز لبسه مأكوه وسوم مثل الثوب الغسق والخمر واهل الكبر والجلال لا يلبس الثوب
 اسبال الاراء والمظلم الكرم ونسبها والحب على الجاني لا على العبد ونحوه وروى محمد بن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل الغنص على الطريق فليس عليكم وكفىكم

عن ابن ركنه المصنف من الكفر واما المصنف فمقتضى او واحد من الغنص واما في من كان ذلك
 من الصوف اذا كان على وفاء سنة وهو فاني جاء في الخبر وسوان يكون قبل الغنص الى نصف
 الباقي ونسب الكرم الى منسوخ وسن الاصاب ويجوز من الكرم على منسوخ وان يكون الحب على الصفة
 في جميع ذلك حالت الاثار فاحد شئ في كتاب الكراج
 روى الشيخ كبر العترة في المسجد لا يلبس ما دون سنة عالا ان اهل الصنف يوزنون المسجد وكانوا
 ينامون فيه وسعد ثوبان بالبريق الملم والسن واحد ان ينعيم في ذلك وفي ادب القاضي يجوز زيارته
 الغريم في المسجد لا يصح رضى المصنف بل يكره في السنة وقال السدي ليس هذا من اجل ذلك
 ثبت في كرامته مع واخذه الصلاة فيه ولا يمكن الملاءمة فيه وفي صلاة الجليلي الكلام الباطل
 من حديث الدنيا يجوز في ما جدد وان كان الاصل ان يستعمل بركا الله عز وجل و
 وعن صاحب جلاء غلام قال من شئ يخرج المسجد فكله فصل في ذلك فانما تكلمت في الكلام
 الدنيا من كذا سنة وفي شئ جلاء المحدثين في المسجد حديث لا يباح بالافاق لان
 ما جئت لأمور الدنيا وفي حوائج الفقه فاجل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا حرام فانه
 ولا يكلم في المسجد الا في ما لا يحيط اليه على اربعين سنة وفي جمع يجوز للمحدثين وجن
 وفي الفارين وحدث المحدثين وحدث في الفارين بركة الكلام الفضول الغلط والنسب والمحمود
 في المسجد وهي سول الله صلى الله عليه وسلم عن البيوع والشراء ورفع الصوت فيه وفي ان في لباس
 بان يلبس المحدثين فيه وجمع وفي صلاة الجليلي بركة ان تجدد في المسجد فافضله في بيع
 والمؤانين وبناء في بيته عليها واما عتق البيوع والشراء فيجوز وكذا اسرار العتق وكما كراج
 ونحوه وفي الثوب ما شئ عتق الكراج في المسجد سحر وطهيرة الدين حلاله وفي الرداء
 من شئ الاثار البيوع وحصف المصلد انشأ والشر في المسجد ما كان لا يعلم المسجد من غيره
 كرهه وما بعد او يفتي في كرهه وفي صلاة الجليلي بركة في رفع الصوت في المسجد
 وانما السؤال وانما السؤال ونحو ذلك مما روى في كتاب الكراج
 كره غسل الارز والعيس والمباش ونحوه بالوجه بنا في كتاب سكران قال بعد ان لم
 تغسل الى الارض فامر في طائفة طائفة لا يجوز لكن جسط الدين على النفس او في من جسط الارز
 على الخبر فيه في المسائل المتفرقة رجل زوج امرأة في مسقط
 رجل وامرأة فاحترما رصف من امراه واحدة فاحب الي ان يتره عصف ويطهها ويطهها
 نصف الصوف ان لم يدخل بها واجب الي ان لا تأخذ من الصوف ان شئ ان لم يدخل بها وانما
 على الكراج لا يجرم ذلك وكذا لو اشترى عارية فاجرة فله الحاجة الابوين وانما اخذ من الرصف

فان نزل عن وطحا فهو مضل وان لم يعين وسؤ ذلك كل امر لا يحل لاتب من
 كالنكاح لا يجرم يقول الواحد واما ما يحل لا دون من واحد جفته وما لا فلا والنكاح ما ليس
 باذن حارة الاكل
 العترة بوزن باب الكتاب جعل الكتاب فان ابوا وقفوا الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك
 لانه مضروب كدفع الضرر ولا ينبغي لرجل ان يجذب في دارة كلبا يصيد به او يحسن ما فان
 امسك في دارة غيره حاجه لم يكن للجيران حق منع فان ارسله في السكة كان لهم حق المنع
 فان استغوا عن ذلك رفعوا الى القاضي فلهذا اذا امسك حاجه وجفت او عجز لا ياتي
 فهو على حد خاصه
 ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يربها
 فادخلها عليه فان ولجها انه امره وسعد ان يقبل قوله وبطلان او كان نصحه
 او كان في اكبر رايه صادقة وكذلك رجل دخل على خيرة بسا دهرت مسميه
 او اءا ورعيه وكحه وصاحب المنزل لا يدرى ان له من ارباب من الصالحين في حكمه
 فان كان اكبر رايه لص دخل عليه لئلا يخذله وتقدر ان منه وصاحب المنزل حاف ان يخذله
 او صاح به بادره بالضرر كان لصاحب المنزل ان يقبله وان كان اكبر رايه به
 من الصالحين لا ينبغي له ان يجعل او يستبدل لجزا العمل في هذه المايل اكبر رايه على الخيرة
 واما ما يوصل الى اكبر رايه بالاصل عليه بان يحكم ذنبه وجهته او كان عوف قبل ذلك كالحسن
 مع اهل الجيرة يبدل بذلك حتى ان عارب من الصدوق وان عوف بالجوس مع الصالحين
 واهل الشريعة يبدل بذلك على نفاق فاني سبحان
 كراحت النسيم خرام عده لم يقطر لعدم القاطع فاذا استعمل الكراحت في كنهه اراد به الجوام
 وعنه مما اني قرب فنبته الى الجوام كنبه الواجب الى الفرس واما المذكورة كراحت
 الى الجمل قرب
 والدرر والقرن
 فانه حم لا يجوز صنع التبا اسود والكعبه يفتاح
 صبح لا يجوز فتوبه التبا في منزل بيت كنه عده حم لا يكره الاستناد الى التوبه في كل
 عه استعمل التبا من الابريش لانه نوع من سح وفي سح الخمر الصغير للصغير من سكر
 حم يوب لا يابس بلاء جبر يوضع في محله بعضه لا يابس ليس ذلك الاكله من الجبر للرجال لا يخالط
 فيه في باب الكراحت في البس
 قال احد الحكماء ان البس باطن الذي اوجبه
 محدث وقال الاحكام لذلك في التبا فاعول الذي يكون متمكنا بالاسلخ والنبه من التبا
 انه محدث نعم على كل حال صرحه والصحح هو الاول
 فته في باب العرفات والحدود

العترة جراح اشتري بغيره رتفا فله شئ الرتن وان التبا حم يجوز ماكل ما يكون من شئ
 الذي يقال له بالغ حاد يكسب كل لا يولكل ورجل يجوز لك ان تبيع شئ من شئ من شئ
 يحصل في العترة طلبا لمن لا يحل فلم يبق امره الطيب الى ذن من ذنواع او يبيع مباح لا يحل كونه طيب
 قال له الطيب الى ذن عترة لا تبيع الا باكل الصفا والجدة او يبيع من مباح لا يحل كونه طيب
 كان ابو بكر المزني في شئ من الحب ويجوز بيعه للحلال وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما في جارية
 من جارية المزني في باب السدوسي وفي نسخة اخذ الغالب من المصحف كونه مباح
 كتاب المراهب وكبره فراه كنب الاول من المحققين في كتب النجوم فراه وكبره وكنت
 سندرج صاحبها الى الجود بانزل المذبح على بناء عليه السلام حارة الاكل ويجب
 الوفاء بالعقود والمواثيق ولا يخفى وان كان صادقا الا ما وجب عليه بطه الفاس ويكافي من المم عليه
 كاتبا من كان حارة الاكل وكبره الشيب بالسواد خاصة وحسن ان رب غير مسخن
 حارة الاكل عليه حتى غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم انما هي جوام ممت لا يجب عليه
 في البلاد حاوي في كتاب الكراحت والخط في التوبة جازي والى محله حارة الاكل وكبره
 فغيره الساب ذنب فذلك ان ذنب حارة الاكل ويجب عليه ذنبه ووجهه ماله بدر كنهه
 الصروري الذي لا ياتي فكيف معه ما يرويه الملك او يشهدا ان غلطه الشمس من مباح
 حارة الاكل
 والحفا او راثنين من فريش ومن بعد التبا يوم وذكره المسند
 بالفرزق البين فاذا وقعت البجة من اهل الخمر العترة من صفة ما ذكرنا صرا ما منظره الطاعة
 حارة الاكل ولو ظفر الف ود الطم عن اهل بيته والصالحين معززون فالجود من منهم صم ان يكن
 حارة الاكل ولا فرق في الخصة بين الرجل والمرأة واما يجوز ذلك ولا يجوز بالبحس كالمحس وكل محس وكل
 ثاء ولا يجوز الا بالاطع حر لاروي من مسعود حارة عليه السلام قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
 وذكره البخاري وعن ابي الدرداء رضي الله عنه انه عليه السلام قال ان الله انزل الدار والدواء وحل
 فداود ولا تذاود الجوام رواد ابو داود من بين الخافين شئ كثره فابن وقال في الخافين يجوز الذي
 الجوام كالمحس والبول اذا اجبر عليه مسلم ان شفاء لم يجز من المباح ما يوم مفاد الجود رفع بالضرورة فليكن
 منه وبما حرم فلم يبا احد من مسعود روم ويجعل انه قال في داره وادع الجوام من شئ كثره فابن
 وكره بعض الناس التبا يوم العيد ويجوز ما فيهم السلام ما بالغا محبت في ان التبا كلام جوام العترة
 وكذا الرض صرب الرجل على الارض فذلك وجهه الصلح به فلهذا لا يجوز لاروي عن ابن مسعود روم قال نعم
 يجوز في المسجد يلبس جوارق الصلوات ما راكم الا بئد عابن حتى يجمع منه من كراحتا فرفع الصوت لا كراحتا
 ومنه مولانا نظام الدين في شئ من ذنبه وسن وكبره المنع في الذكر وكذا الدوران وقيل كبر لاروي

عن سبب سني اودار او سخط في صلته المذكور في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له صلى الله عليه وآله وسلم
فقد وادك ثم قال لم لا تذهب به لئلا يربطه من مكانه حتى لا يذهب اياه اسنخ والها
في الدعا واجب لان الله في دفع الخبيثة فيه نوع النجاسة الى الابد ثم منع الجهر في قوله ادعوكم بقرحانية
ودون الجهر وهذا ذهب بعض الفسرين من ان الاجابة واجبة في الدكر سواء كان النسخ او لا
او بالقبلة ونحو ذلك في قولهم وردوه من الموانع وغيره والله اعلم وسيأتي على وجهه ما يفتي به
حاوي قبل ان يسكن كنهه بالدم والبول والاعمال فيه شكاكفت وواجب لان الله
لم يجعل الشاة في الحرم حاوي وكذا في البنية لرحمة وكذا في على وجه العقب لا يكون غيبة الملك
كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون غيبة ولو ذكره كونه في كونه صلى الله عليه وآله وسلم
كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون غيبة ولو ذكره كونه في كونه صلى الله عليه وآله وسلم
اذا و لا تسجد للحال لانه يقول يومئذ في غيبته فلا يغفوا عنه لا يقدر في است حبرج على دون اهل
لا يفرق من غضوب ومطالم وجنات يصدق بقدرها على التقراء على وجه العقب ان حرم
مع التوبة الى الله في دفعه ولو صرف ذلك الى الوالدين والمولودين بصبره وراؤك اني راك الحث
عن الاموال سمع جبرون لا سني سني لراؤك في الاحاد ونقصان في الدفع موعظي ذلك
وصدق في على التقراء بنون قوم بذلك يحرج عن العفة قال رضي الله عنه في مثل
هذا بشرط الصدق بحسب علة في باب الحكم من كتاب الكراهية نسخ التاثير
الملك على الرعية للمنفعة والرفق قال ابو جعفر الباقر عليه السلام في جوابه لعمير بن عبد الله
واجب ان يحسن حال الرعية وحسنه المولى على عبده ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المذنب بان يردوا الملك
بنفسه ما لم يفسدوا كتاب ملك الكس ومع ذلك قطع رايه وودعهم واما احكامه
لجهر الخندق حول المدينة ووضع اجرا لعل على من غفرت فلا سلطان فان ساء حاله فليصبر
الامام عليهم السلام لعمير بن عبد الله في جوابه ما احسن اجرة والراسي لخط الجرب ولعمير بن عبد الله
وابواب الملك ودايم ولا تخوف الفتنة وقيل التواضع من العيون بالرحمة
او سنة من كل سنة من باي يهرب عليهم موثقتهم جدا حق واجب فخص بالخارج يجوز به
العنان شمس اختلف في معز التواضع فقيل احرامه وسننه وانما واجب
سنه عا وقيل يحتاج اليه سلطان بتجبر الجرب لفتال المنكرين واجب
اي لعمير بن عبد الله في جوابه فيوطع عليهم بالافق الثانية وهو واجب الاداء طاعة
لا امام وصح العنان به لان كل واحد مطالب بحقوقه قال علي بن ابي طالب
في حارزم من العامة لا صلاح منها الجحون او الميراث وغيره من المصالح العامة بين

دين واجب وحق مستحق لا يجوز الامتناع عن ادايته وليس بظلم ولكن يعلم من الجواب
للعن وكذا ان الله عن السلطان وسعاه فيه لا يفسد حتى لا يفسد في الرأبادة والقدرة
المستحق من وجه على جملة جانية يفرق من غيبته وقد عن نفسه او لا يجعل حصة على اب فتن
والا فاول ان لا بد من غيبته قال وفيه اسكال لان اعطاه اعطاه لظالم عن ظلمه وكذا
الرحم من ركب جبرين عبد الله وولده مع سائر الناس في دفع التاثير بعد دفع غيبته قال
مراكان في ذاك الزمن لانه اعطاه على الطاعة والكفر التواضع في زماننا بطول الظلم فمن يكن
من دفع العلم عن نفسه فهو خير له منها ايضا له ان يصير اليتيم فيا يصب في ولده برودة
الاجابة والاثر منصف البصر في باب في ضرب الصغير يستحب حق الراس في كل جمعة
منها البصر حسب علة في خصص علة لا يجوز منها البصر باب في بر الوالدين
والمولودين ثم الابن البان يجعل على الامر في دنياه ولادنيا بوالديه وهاك بك ما في فائدة من الاستدلال
فيه اذا كان له من لم اذا لم يرد على جميع مراعات حق الوالدين بان يادني احدا
مراعاة الاحرام حق الاب فبا رجح الى التظيم والاحرام وعن الامم فبا رجح الى الحد
والانعام وعن علة الامم الى حال شأنا الاب فقدم على الامم في الاحرام الامم
في الحد حتى لو دخل عليه بغيره لادب ولو سكت ما راد ولم ياجد احدا يابده بالام
فيه في كتاب الكراهية خط الخراج في العاصم لم يرد فيه ان يرد في ووليس
وربما يثاب ويوم عاشوراء معظم تسببه الصوم قبل الاكفال يوم عاشوراء كان
ولكن صار علة لبعض اصل البس وجب تركه بكونه الكس يوم عاشوراء لان فيه
او بن رباو الكس عدم الحسن صلى الله عليه وآله وسلم وقيل لا يرد فيه بقتله فيه
بم ليس له والى شكره ان يطعم ويستطعم في حال البس يجوز او يصح
ما دفع اليه من حرام من غير ان يرد الى السوق من له كان اضربا لارة اولهم
جس يثاب او لا يثاب منصف ولو دعه حاره الى داره فقال نعم لم يثاب الله
فمن حلف ولا يثاب منصف وفي كتاب الاستدلال علة روي بغيره الى
قال ابو يوسف اذا حلف بغيره ما قد طبع من ذهب غناه وجب له طلب
السكر فكل عليه حرام والعقد عليه حرام والمنشئ الى المعقود عليه حرام كما ان الرأ
حرام والمنشئ في كبد المعقود حرام وان فقد او لم يرد السكر لا بأس به وان اراد الاكثر ولم يرد السكر
قد ان وان في المعقود وكل شيء كرهه فطهره المنشئ له والعقد والكلام في تفرقة كرهه وكل شيء حرام عليه
والمنشئ في كبد الكلام في تفرقة حرام ولا يحل له ان ينفذ السكر شي من الاشياء وان كان ذلك

علا لا اربب الدين او الخلفه وسكر وطلب به اسر فانه لا يحل له ذلك جهنمي
كتاب الخلفه والاول
اعلم ان النصف لا يبعد عن النصف والراسي لا يبعد عن الراسي والنصف
بعدم الراسي والراسي لا يبعد عن النصف فاما النصف الذي لا يبعد عن النصف ان يكون فيه طلب
النصف من النصف على نفسه او به احد ما ان يكون جانا لا حلقه ان في نفس به نفس من نفس
المسلمين ليس لاحد من النصف ان ينقص نصفه الى يوم القيمة وان في ان يكون جانا لا حلقه
ان يطل عليه حتى ينقص به خاص من نصف المسلمين فان نصف ذلك يصبح ولم يبعد عن النصف
ان يرد به وان لا ان يكون جانا فيه خلاف ان في ان يطل بين النصف
نقص به خاص من نصف المسلمين على قول من ان قال العلماء والنصف فانه خارج صحيح وليس له
من النصف ان ينقص نصفه بعد الى يوم القيمة وان كان راسي الخاص به حلاف رايه في ذلك
المسئله وان كان هو النصف من حكم حاكم وهو عالم من علماء المسلمين لم يولد النصف احد من الاولاد
مضى رايه بين المسلمين او ذبحه ثم دفع ذلك الى خاص من نصف المسلمين فان كان
فضاءه ونقص فيها رايه الذي لا يجب وراسي هو ان يكون رجل فضية قال لامرئ است طلق
البنت وهو ممن يرى انه ثلث مطلقا فامضى رايه فيها وبينها وعوم على انها قد حرمت عليها
لا يحل له حتى تنكح زوجها غيره ثم راي بعد ذلك ان قول عن الحساب فيها اصوب
بالعلم فطبقه بذلك الرجوع ويرد ان يصح عهده فذلك وبعد ما مضى من الاول ويرجع الى الاول
وسجل امره بتطبيقه رجوعه فانه ليس له ذلك وكانت امره حراما عليه حتى تنكح زوجها غيره
وصار ما صبا باه فعله وكذلك لو كان رايه على انها فطبقه بذلك الرجوع فامضى فاعني ذلك
وعوم على انها واحدة رجعية واستحل امره ثم راي بعد ذلك انها يكون ثلثا وان امره
عليه ولا يحل له حتى تنكح زوجها غيره فان امره وعوم عليه وجوز على حالها حاله لان الراسي
الراسي كان النصف لا يبعد عن النصف قال ولوان هو الرجل الباع لم لا قال له امره ان
البنت لو كان رايه على انها ثلثا فطبقه فلم يفرم على ذلك في امره ولم يصب منه ذلك
حتى رايه بطله واحده تلك الرجوع مضمي ذلك فيها وجعلها واحدة رجعية وسد ذلك
ومحل له وكذلك لو كان رايه على انها واحدة بتلك الرجوع فلم يفرم على ذلك في امره ولم يصب
فيها حتى رايها ثلثا فطبقه فامضى ذلك حيث وجعلها ثلثا فان امره وعوم عليه
ولا يحل له حتى تنكح زوجها غيره وفي الجواز لا يحل ولا يجوزها الراسي حتى يفرم على ذلك فيها ويجيبه وكذلك
لم يكن بجلا حاله فاستدل في مسئلة ان النصف بعض النصف فانه جلالا وجرام فلم يفرم حوصه ذلك
ولم يفرم فيها احد فانه خلاف ما افاء الاول فامضاه في روجه وعوم عليه فيها بينه وبين روجه

النصف

وزك قول الاول فانه قد زعم من ذلك وليس له ان يرجع الى القول الاول وذكر القول الذي
عليه وكذلك لو ان نصف ثلث جلا بلاف افاء النصف الاول لم يبعد عن ذلك الاول ويرجع
الى قول الثالث بعد ان قد مضى ذلك وعوم عليه ولوانه افاء نصفه لم يفرم عليه في امره ولم يصبه حتى
تفاه فيه جلا فانه بعد ان يرجع الى احد القولين ويفرم عليه ويجيبه واما النصف الذي لا يبعد عن الراسي
فهذا مثل رجل فبذل لامرئ است طلق البنت وهو ممن يرى انها ثلثا فافاء امره الى خاص برام واحدة
بذلك الرجوع وجعل امره وسد ذلك النصف ان يفرم مع امره وان كان رايه حلاف رايه الخاص
لان هذا ما يخلف فيه العلماء وينبغي له النصف ان يترك رايه وباحد ما مضى به الخاص عليه ويسجل ما له
من ذلك لان النصف وان راي ذلك ثلثا فيبقى ان يرى مع ذلك ان النصف الخاص به عدم الراسي
وان نصف الخاص من نسل من رايه وكذلك روي عن محمد بن الحسن انه قال كل نصف كان من خاص
ما يخلف فيه النصف على نفسه من النصف يري حلاف ضامه في تزويجه وتخليص او حلقه ونظم او احد مال
او غيره فانه ينبغي له ذلك النصف ان باحد نصف الخاص الذي يقضي لك ويرد رايه ويفرم نفسه بالز
الخاص وباحد ما مضى اذا كان ما يخلف فيه ذلك لو كان رجل لامرئ است طلق البنت
النصف فافاء امره بثلثا بثلثا حلالا وجرام فاحد بذلك ثم قضى عليه فمضى من نصف المسلمين حلالا
ذلك وهو ما يخلف فيه العلماء فيبقى ان باحد نصف الخاص ويرد ما مضى به النصف لان النصف
بعدم النصف واما الراسي الذي لا يبعد عن النصف هو ان الخاص اذا قضى فضية فامضاه ثم راي غيره
قضى فانه يرجع الى رايه فاستأنف ولا ينقص ما مضى لان الراسي لا ينقص النصف الا ان يعلم انه
قد اخطا فيرجع عنه فمضى وروي عن ابى يوسف انه قال في رجل مات وترك ارضا واحدة فاحصا الى
الخاص الى الخاص في ميراثه فنقص الخاص ان المال للميراث وجعل ميراث الاب وان الاح فانه فان
خاص من النصف يري ذلك فاحد ذلك فاحد ميراثه فاحد ميراثه بعد ان ما حده فانه
ميراثه في قول زبده وهو رايه قال لا يبعد ذلك لان حلاف الحكم الذي انفي فيه الذي قضى فيه الاجر
انه لو كان فاحصا لم يبعد ان يبطل نصف الاول فنقص ميراثه القول ولو كان الخاص لم يزل
بينهما على قول زبده كان الاح ممن رايه ان الميراث ميراث الاب فهو ميراثه ان يقول بفضية فانه ينبغي له ذلك
المال الى الميراث ويسعد ان باطل ما اطعمه الخاص اذا كان براه ما طما ولا يبعد ان باحد ما حده ميراثه
عليه اذا كان الخاص قضى ببعض ما يخلف فيه النصف وان كان الاح جاحلا فهو في ميراثه او ميراث
جميعا ان باحد ما مضى الخاص نصف وعن ابى حنيفة كراهة حق النصف لا عطفه على
ولا يحل على الحق من النصف واما زبده والحكم ونفي ابى يوسف لا بأس بذلك حرام الاكل
من ميراث ما مضى او كرهه لم يصب له ما خرج كماله غضب شعرا او بها وسمن رايه

فطلب ما زاد في الدابة فبعد العلف انتهى شح الكثر لاسيما في فعل حل الباشا في البيع
 باب في المودة بالاجبة وكلامها مع يجوز الكلام المباح مع امرأة اجبة عن سكن
 رجل في بيت من دار وامرأة في بيت واحد وكل واحد من عنده كل باب الدار واحد لا بد
 فم دهمين بيت واحد علم وكذا في حرجين من دارين مثل عكس هي مودة فلا يحل بيت في نفس ووطنها
 وليس الا ببيت واحد يحل بينهما سنة لانه لو لا السنة يقع المودة بينه وبين الاجبة وليس بينهما محرم فلهذا
 يدل على صحة ما قلناه وفي اسحان الفاصي الصدر السجدة وبني لاج من رصاع ان لا يحل
 باجته من رصاع ان العالب هناك الوقع في الجماع صغر المودة بالاجبة كروء كراخه النعم جب
 عن ابي يوسف رحمه الله في ما اجتمعوا ان العجوز اب في بغير محرم ولا يجوز رجل شاك او شاكيا
 ولما ان يصاح السج والفا على الكمين العجوز وانتهى الشح الذي لا جامع من غير المحرم
 سج مات عن زوج وام ولها ان يسكن في دار واحدة او اقل ما عاها الفقة وان كان الصبر
 فليجوز ان يتبعها ما اذا حادوا عليها الفقة فية في الكوا حبة قال محمد
 بن مقاتل في رجل سرق ما رافق الى ارضه او كرم فانه يطيب كزهره رجل غضب لغيره او ثوبا
 فسمم دابة فبعد فية العلف فهو لطلب الفاء وحى العصابة ولو سعى ارضه او كرمه با
 حرام او محرم لطلب ما حرج كمن علف حماره بعلف غيره فاحد من الكوا يطيب لانيه رجل
 ارضه او كرمه بما شتركت في ثوبه الغير فعرف صاحب الثوبه قال محمد بن مقاتل لطلب ما حراج
 وعن بعض الروا انه اذا وقع الماء في ثوبه في غير ثوبه فامر بقطعة قال الفقيه ان لا يقطع
 الكرم اذا شرب ما بغير حق لكن لو قصدت به كاحسا قال صر الاصل ان يمسح
 بالمحاج ثوبا رجائه في الخمس والعشرين من المارعة ثم اذا جهرا
 عدل سلم ان مات زوجا ما بعد على جبهه اذا قال عاينة او قال سمعت جاريه انما قال جبري
 محبة بعد حجة فان اجبره واحد بموته ورجلان احق بموته فان كان الذي اجبره مائة قال عاينة
 ميتا او سمعت جاريه حل لها ان تنزع وان كان القذان اجبر بمائة وكراما غاها
 ولها اولى وفي السنة اجبة ان كانوا عدولا وفيها لو شهد اثنان بموته او قتل وشهد
 اخوان انه حي فتصاد الموت اولى وفي الدخيرة وان شهد عدل او عدل
 على الطلاق ووقع في قلبها ان ان يدا فدون حل لها ان تعد وتنزع بزواج
 قال والشهادة والاحاب عند اولى المرأة كالشهادة والايثار عند
 فان رعان في الخمس والعشرين من المارعة فانوا اجازوا استقبل المسلمين جاهد في دار الحرب
 فانكسر على المسلمين اعم اعداء ام مسلمين فاعلم بحدون منه بغير الفصل الثاني

آخر ان

فان لا يمس للخاص ان يقبل الصلوات والى السيرة هو عليها مدة في الوالي او غيره فيحان
 في المارعة بالاجبة قال محمد بن داود كبره من اجبة عن مودة من جاهد فاحل واحد منكم حصة
 دار احدى حدة هو وضع مبراج عن تلك المودة وكثرت المباديب على من يمس لغيره منكم فاحل
 بعض الفقهاء في ما اذا لم يمس لغيره منكم كما اذا سكن الى مع فيها جاهد من ان يس وكما اذا اشترى
 اودار الواحد جاهد من ان يس من واحد وسكنه وكثرت مبراجهم على مبراجها فان غرر المباديب
 ليس الا كثره الى ذلك لا يمنع وكما اذا باع داره في سكة غير مائة من جماعه فليس لاهلها الميع وان
 رخصهم من كثرة الشرا والمارة في الطريق ثم ورد القسوى والجواب عن شحناح فتوقف بيت
 فيه صحت واهل عصره واما ما تم نذر رايه على ان الجران الميع بخلاف تلك المايل فان الصبر فيها
 غير لازم ولا دائم ولا لك منها فية في الصرافات لا لغيره من المارعة وكروء
 ان يلزم بالصحة جوده ولا ينفق الا في طلب العلم ولا يترك احدا من العلم وملككم ولا يجوز
 ان يقال فحق النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة ان حاشا ابدان يتقوى له بحسبى عايد ان رويكروء ليدل
 التصديق والرضح حوص اذا كان فيه كبر وتحت وبكره الرراج وضرب الغضب للضرب والطبل
 والدف الذي فيه الجلاجل والعب بالصومحان فانه باطل وكذا المسارعة على اعتبار المرفعين
 للضرب والشا طوجاه المستأرضه كيت به الولى والوصى والولى والفاصي سعى المارة
 بالمرأة طلب السند وميزه اللطافة خزانة الاكل في اسحان ولفظ ان محب
 الشرى في كل الضرب والتغوى في الكاح بلاولى وكذا في المنت والكل لم الحى راعى المالحى
 وقال بعضهم لا يحب في مثل هذه ما صدر عن اجتهاد منه بغيره في كاسحنا وكروء
 ام احب وجبت فانه ينجح في شح ان دلات والاطلاق في كل نفس الفعل واستناخ
 فالفعل كالرضح السوي والتصديق والعسل وضرب الاوان من الطبوبة البربط والرباط والطار
 والمارة والبعج والودق وما يقال بالعارسية سعيه مبر فاحلها مودة لا يادى الكا
 وكذا لك ضرب النوبة لفساح والمباديب فلو ضرب لبيه فلا يابس به كما اذا ضرب
 في ثوبه او مات لذكرت فحاشا من الصور المشبهة بها فبعد العصر لاثان الى فجر الفرج
 ولف العن الى فجر الموت وبعد نصف الليل الى فجر البعث كذا في المالحى
 هوام الروى ومعنى ان يكون موفى الحمام بجر كضرب النوبة وفي الاحبار لا يكره صوته
 في غير العوس فية المارة العصى في غير السق عن الحسن رحمه الله في العرس يشترى في السيرة
 عند الم يكن لرجل اجل ولا يضرب من حية الظلمة وقال النور شى في النوبة ان حرام على
 اكثر المشايخ وما ورد من ضرب الدف جاني العرس كبايعن الاعلام وما ورد في السنين وبكره

وبكره عمل السجدة والظن اليه كما في المصبرات ولا بأس بحسن الطهور والرجح في بيته ولكن سلفا
 وهو خير من ارتسالي في السجدة واما اسكان الخانات في برحمة فلهذا اذا اضرب بالاس وقال
 ابن منبج بحسب ما يجازي من يخطها ويعلقها فبما في من الجاهل وفي زاد
 ابي يوسف رواه ابن سماع قال بوجه لا يصلي من غير الاشارة الى المكة وقال ابو يوسف لا بأس
 به وذكر نحوه في زاد رستم انه يكره ذلك في قول ابن خزيمة ومحمد اجاب على السجدة
 وكره وحرم الغناء بكسر والمداغم من الغناء في المجل من يفسد به وقت بالغا سبه سرود كفن
 كما في اجازة الكرماني وهو فخر ديد الصوت بالالحان في التمر مع الضام الصفيق المناسب لهما
 فقيم بحسن الغناء بقدر ان فيه من لفت كونه اللحن في السجدة والضماء الصفيق بالالحان ومناسبة
 المصباح لهما فومن اصناف اللعب وكبره في جميع الادب ان حتى يفسد المنة كونه من ذلك
 كما في الاجتناب وغيره وفي المصبرات من اباح الغناء يكون فاسدا وفي شرح سيرة الامام
 الحسن انه كان صلعم بكبره رفع الصوت عند واره العران والوعظ فباعه بعد
 الدين بدعون الوجه والمجهر كرهه لا يصل في الدين ويمنع الصوفية ما يفت دور من رفع
 الصوت فاحتدوا فانه ذلك كرهه في الدين عند واره العران والوعظ فاطلكت
 عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والقرآن والارض الذي يعبد الصوفية في ربانها
 حرام لا يجوز الغناء والتمسك اليه وهو الغناء والمزامير سواء ومحتاج فيلزم غناء غير ما فعلوا
 وفي العوارف سماع الغناء من له نوب وما اباحه الا لغير غرض من الغناء من كرامة واعلامه في
 والبقاع الشريفة قال صلعم كان يمسك من منى وما فعل عند صلعم انه سمع الشعر لابل
 عن اباحه الغناء كان الشعر المادي كثيرا للوع بالسماع فترتب في ذلك فقال هو خير من
 يعقده وتساب الكس فقال ابوهم ودعوه من احوانه جهات بابا العاسم راجع
 سنة من كذا وكذا سنة يعقده الناس وقال السري شرط الواحد في راحة ان يبلغ
 الى حد لا يرب ويحبه السيف الشريفة بوجه وما دور صلعم من حديث التواجد فكلهم اصحاب الحديث في كنه
 وعلى السري انه يصحح فسناني في الكرامة وبكره من الواعظ الغافل والمضرب على المبر والعام
 والنزول والصود عبد في وسط الكلام كما في حيرة الغداي ولواراد في مفضل الحسن عليه منى
 ان يذكر في الصلوات ليل الشاه الروافض كما في العيون منه بغير وفي الاكتفا ان راي الصلوات
 لم يكره بل هي سنة قديمة مؤثرة وقال صلعم من صاغ احاء المسموح كرهه تارة وتارة في الصلوات كنه في الصلوات
 الوجه بالوجه كما في الاثر فاحد الاصابع ليس في حله فلهذا في الصلاة السجدة والسنة فيها ان يكون كنه في
 كما في المنة وبغير ما قيل من نوب وغيره كما في الجوانه وجه لغا بعد السلام كما في الشريعة وان

بالابهم قال صلعم اذا ضا فتم في الوالاهام فانه فيه عرفا شتت منه المجنة والى ان القيام بغيره
 لم يكره وانما كرهه تحية القيام ممن قيام له كما في مشكل الآثار ونحوه الى القسم الحكيم انه يقول لا غيبا
 لا لافقرا وكان صلعم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية وذكر في الزهد لا يكره ان يقوم لا في المسجد
 تعظيما له وكذا لو قام في حلال قرأته تعظيما له وفي الظاهر لا يجوز القيام اول ليلة او كسنا راجع الى
 وفي اثر اللعب ولا يقوم لا في السجدة فانه قال صلعم لا تعظيما في بيت ربي ولهذا اوصى
 السقف لتدانة نهم ان لا يقوموا لهم في المسجد او درسا وفيه اثره لا يجوز ما عارف
 في زمانه قيامهم في غير المسجد عند تمام الدرس وكره حرهم استخدام الحاصل الى
 الاستعمال الحاصل في خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم وما قبلها فلا بأس به كما في الكرامة
 وبغير هذا الخلف كما في جميع الكتب المشهورة حيث اطلقوا المكرهات وعلموا
 بانه في الاستخدام حشا على هذا الصنع نعم المسئلة المذكورة في الدخول وليس فيها نقوض المحرمات
 في صورة الاستخدام في الدخول وفي الكتب نيات كسرة فالحال راوون
 لم يضمن شيئا في قولهم وفي التفاريق شق مسلم زفاق خرمه هؤلاء الف في الذين يجنونها
 لا يضمن قال هشام واكثر ظنة في المشرك شدة واما الحجاب في بيت مسلم لتيقظا فلا يضمن
 وعند حميد بن عيسى الرق الا ان يكون اما يرد ذلك والظن في الجود بعض الطرف وفي النظم شيوخ
 حرف حر المسلم لا يضمن الرق عند يوسف خلافا وفي الشق فان كان لا يريد ان يتخلفا فلا يضمن
 في قول يوسف وفي جميع النسخ فان راي الامم فاداني هذه المسئلة في المصلحة وكسرة ولما
 لم يضمن في قولهم قال وكذا المحتسب كان احرظا ما يضع القطن على الطوق ويبس ان يرفع ولا يعود الى
 مشد فعدا ورأي المحتسب فاداني ذلك في المصلحة في احرظ لم يضمن قال وكذا المصلحة
 في احرظ بيت البخار المعروف بالفاد وهدم روي باخه ذلك في الاحاديث ارب التفاسي
 روي اصحابنا فبين انما الفاسق بانواع الفاد يهدم عليه بيته ويكسره دانه ولم يرد عنهم في
 الاحاديث في قال النسخ اجمع قوم في دار شربون فبعت عطايا خمرات بالبنوقم ويهرق
 جوارهم فادافو وجعلوا في بعض الدنانة الملح للتخيل فاحضره بك عطا فقال لا تدعوا ذلك و
 واكسروا الدنانة واربعوا ما بقي فانه جعلوا في الملح قال وقد ذكر في العيون ان من اراق خمر المسلمين
 وكسروا دنانهم وشق زقاقهم لغيره في الخمر حصة فلا ضمان قال وكذا ان اراق خمر اهل الذمة
 وكسروا دنانهم وشق زقاقهم اراظروا فيما بين المسلمين بطون الا ان المعروف فلا ضمان وفي
 الشق غربي يوسف اذا سمعت في دار صوت زمار ومعارف فادخل عليهم وفي ادب الكفا
 غير رضي الله عنه انه هجم على اربعة من شربها بالذرة في سقط خمارا فبطل ابا المومنين

ان صار باقد سقط فقال انه لا حرفة لها معناه انها لما اشتغلت بالاكل لها فقد سقطت منها
والحق لا ما دون هذا الحديث قالوا لا بأس بالهجوم على بيت المقدس من اذ سمع صوت
فان لا صاحب الدار لما استمع الصوت ثم داره فقد سقط حتى داره فلا بأس
بالدخول فيها ثم اذا نزلت وحشة والاحر بالمعروف والنهي عن المنكر كما فعل عمر رضي الله عنه والحاجبا
قالوا في الهجوم على بيت المقدس حرفة حرة وذلك لا يجوز في الاكل اظهر الفسوق في داره ينبغي
للامان ان يتقدم اليه ابلال الغزاة كمن لم يتوصل اليه والا ان شأبه وان شأبه باط
وان شأبه اذ نزلت داره لان الكل يصلي التغير شرح اجماع الصوفى لئلا ينشأ في كتاب الصغار
يفي ان من استغل في ان الشطر خرج ذهب عن الدخول وجاء الفناء الاظهر في الحرم وكبيرة عندنا
وفي ابيته اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي

لم يرد في شي من كتب المذهب وانما قالوا بكرة اللعب به ولكن تفصل شهادة
اللاعب بالمرور باحد ثلثة اشياء ذكرت في محملها لان من العدا في ابا حنيفة رور
ذلك غلبه يوسف بن جعفر اللاعب بالمرور فانه حرمه والشهادة على كل حال سحر الاسلام
وفي جميع المحل ولا يمنعون من ركبت الحمار لان ركوب الحمار في غير ما يمنع من ان يضع عليه السرج
وكذا لا يمنعون من ركوب البغل لانه تتبع الحمار والبغول بمنزلة الحمار لا تترس ان يضع عليه
الأكاف بخلاف الفرس لان ركوبه يورث ركوب البغل حال يمنعون عنه الاخذ بحاجه اليهم بانه
يتبين بهم الامان في الحاربة والذب عن المسلمين فلا بأس بانه يركبوا وهذا كله اذا وقع الطهر عليهم
ومن عليهم فاما اذا وقع الصلح معهم على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ولا يترك
انه يستر احد منهم دارا في مصدر امصار المسلمين فانه اشترى حرة على بوجه في روية
والحاج لان لو ترك صار جار المسلمين وفي رواية السري لا يجوز قالوا لا اكثر في داره فيها
في روية العشرة والحاج وقال في الاجازات لا يمنع وصار فيها روايتا قال وفي المسئلة روية
ثالثة في اصحابنا لو شربوا اربابا بنفقه منع من ذلك فاما اذا سكن فيها مسامارا و
ولم يمنع وفي الثاني اذا كانت لهم دور في امصار المسلمين يؤخرون بيعها ويخرجون الامصار ويكسر
فاجزها لانه عليه السلام اجلى اليهود في الدنيا وهذا لا يكون منهم كسفة المسلمين قال النسفي
والمراد ان يكون لهم في المصحة حرفة يسكنونها ولهم فيها منفعة عارضة كسفة المسلمين
فاما سكنهم بينهم فهم موقوفون فلا كذلك وفي جميع النسخ اشترى اليهود دارا وبستانا بابل
دور المسلمين فاخته ما يقبل لم يمنعوا ذلك لانه ليس في اخذها اظهارا باطلهم وتشرير
صلاتهم ولا تفرز ذلك لابل الاسلام فلا يمنعون من ذلك اجماعا ووجب على المسلمين ليقوله

قوله تعالى فانما للمشركين الا انهم كانوا في سعة ذلك حتى يحتاج اليهم فاذا اخرج مقام البعض
بقطع البقية وان لم يقيم باحد حقوقهم الاثم وفي كتب الحكماء وكذا المسلم اسر وليس له مال بعد ك
نفسه يرض على النسر ان يعفو اليه الا حتى يعفو عنه ولو ائتمروا ذلك حتى ماتوا فيهم
يشتركون في الاثم وكذا لو كان حرفة لا يمكن ان يعالج بنفقه وليس احد يرض عنه يجب عليهم ان يرضوه
ويعالجوه ولو ائتمروا ذلك حتى ماتوا يشتركون وكذا لو وجد للقط وجب عليهم ان يرضوه
ويبروه ويتفقوا عليه حتى يبروه ولو ائتمروا ذلك حتى ماتوا يشتركون في الاثم وكذا اطعام الفقير
اذا كانوا تحت حين في ذلك ولم يكنهم الشك والسؤال ولا ائتمروا ذلك حتى ماتوا اوجها
يشتركون وكذا ينبغي العلم فان ائتمروا ذلك حتى ماتوا يشتركون وكذا اكل ما رغب فيه
رسول الله صلعم في الفضائل الى الناس لان في ترك فعله نذر اس شئ في الشئ
وانما تعرض على المشركين بالعلم من يعتقد ان اسر قتلهم ان يسيروا ذلك لم
لا يعلم ثم نأشأ في اواخر كتابه وما كره كالسيرة عندهما الرشيحان
لا الحرام ارب في الحلال الا يمنع منه ويحجب فاعله وهو المختار في الحصة والمضات
والكبر والنجس وغيرها وهو الصحيح كما في الجواهر فلما حسن تقديمه على قول محمد وفيه اش والى
ان ما كرهه شريعا عندهم لم يمنع عنه الا انه عندها ما كان الى الحلال ارب الرثاب تارك اوني
نواب فأكوه تحريمها عندها تترس عنه كما في التلويح وغيره وانما لم يصرح بالثبوت
لانه التحريم في الباب اكثر والاثم به ادلة والاصل في الفصل بين الكراهين انه ان كان
وهو حرفة سقطت لعموم السور فتشبهه والا فتحم كسور الهرة ولحم الحمار وان كان ابا حنيفة
على الظن وجوز المحرم فتحريمه والافتنه بكسور البقرة بحلاله وسور سباع الطير كما في الجواهر وعلم انه
اذا ترك سنة في السن التهر قبل بكرة اوبسني واذا ترك سنة في السن الزوال قبل لا بأس
واذا ترك واجبا قبل بكرة كافي الكشف وغيره انه ما كان دليل جواره ارجح قبل لا بأس به و
وما كان دليل فاده ارجح قبل حرم وما يورث اليه قبل بكرة كافي زيادات البقا وذكر
في راجع الهداية ان في الحلال لا بأس وفي تحريمه اوله بكل حصة في اربل الكراهية
وكوه ارجح قبل ارجح في رجل اوبسني واهضونه وهذا قول الطوائف وقال ابو يوسف لا بأس
كما في الهداية ويدخل بالتبعية بقيل المزة في امرأة او حدة فانه مكره عند اللقا والودع كافي الميتة
وهذا اذا كانت مشهورة واما على وجه البر فجاز عند الحكم كافي فاضحا وعن بعض المشايخ لا
لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كما في الاخبار والامام شيرازي لا بأس به في وجبه فضة
او عالم او زهر او زهر الله بن فلا بأس به كما لو قبل به سلطان عادل لحداله ويد غيرهم تعظيم اسلامه

يشتركون وكذا الميت لو كان بين اقوام من غيرهم
انه يعفوه ويكفونه ولو ائتمروا ذلك حتى

واكرهه فقبول نسل الدنيا كره كما لو قيل يفسد كذا في المحيط وقال صدق الشريعة انه يقبل يد الغير لا يصر
على الختان في الكبرياء وقال شرف الامة لو طلب في عالم اوزارهم ان يرفع اليه قدمه ليقبلهم كبح
وقبل جابيه كما في الميتة لان الصلوات وضعت ليعلموا اطراف النبر صلعم كما في الاجرة وقال النقيب ان
النقبه حنة حنة كقبول بعضا بعضا على اليد ورحمة كقبول الولد وله على حدة وشقة كقبول الولد
ايها على الرس ومودة كقبول الاخ اخاه على كبره وشهوة كقبول الزوج زوجته على الفم كما في البناء
وقد القبت قبل الدابة كقبول الحمار والصبي قد يتدبره في كل غداة وقيل انها بدعة كما في الميتة الكلام
يشير الى ان من قبل الارض بين يد السطحة او اذ يدوس في سبيل النجاسة لا يجوز فانه كبره كما في
المحيط وذكر في الكراه الميسر ان حسيدي غير الله على وجه التقطع كغيره في الظاهرية كغيره في
مطلقا وفي الزهر الامام بالسلام الى قرب الركوع كاسجد وفي المحيط انه يكره الكناد
السلطان او غيره منه ايضا **احكام الهدية** امام امره بطلان بغير الارض الميتة
على ان يتقرب بها ولا يكون الارض ملكا فاجابا لم يملكها عند ابي حنيفة لانه غنة في الشرط صحيح
لان عند مالك الامام في زكوة قنار الاصل وذكر في زكوة جميع النوارل لصاحب
ولان اهل قرية لهم خروج يربعون فيها ويخطبون منها قد عرف انهم في على عارها يتعاقبون
وتوارثتها ويحدثون فيها ما يحث الرجل في ملكه ليس لهم ان يمنعوها كالكلاء ولا الما وصحاب
المواكش ان يربحوا في ملك المروج ويبيعوا ملك المباح ولا يجوز لاصدانه بسوق ذلك
لا ذرعه له الا برضا من اهداها وليس شررب المواتية واشتد كسفي الحجب كما ذكرنا ذلك

اجاء الموت

ولو لم يكن لاهل هذه القوة الذين يكون لهم هذا المروج في
كلهم موضع مسرج درعي ليدابهم ومواسمهم بغيره المروج كما لاهل قرية في فرى السهم والجرير
سرج ودرعي ومخطب وفي ايديهم وينيب اليهم درعي في مواسمهم ودوابهم ويخطبون
منه وكانوا في ادول للساسة في رعي تلك المروج والاختطاب منها اذ ذكبت بهم وكوام
ودوابهم كان لهم ان ينعوا كل في اراوان رعي في شئ منها منه ايضا وكذلك الغنم
يوجد في الجبال والعياض فدايس ان ياكله وليس العرس في اجبال مما يكون في ملك ابناء
في قبل ان الذين يتخذون السكون في الكوارث عالم بخبرتها فهو مباح كفراخ الصيد للطيور وبضه
يكون في العياض منه ايضا امام امره بطلان بغير ارض ميتة على ان يتقرب بها ولا يكون الملك
فاجابا لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند ابي حنيفة لانه غنة لا يملك الارض الا باذنه الايام
فاذا لم ياذنه الامام بالملك لا يملك ولو نجح في كون ب الصيام وسئل ابو القاسم
عن امام امره بطلان بغير ارض ميتة على ان يتقرب بها ولا يكون الملك له قال اذا اجابا فقد ملكها

الشرط

والشرط باطل الا ان اراد ان يخطب او ادعى انه لا يملك الصيد او ادعى ان يخطب في اجبال على ان
لا يملكه او لا عين بين الرضين على ان لا يتقربا فاني شرط باطل كذا في هذا وقال النقيب ابو الليث
بجوز شرطها لانه لا يملك الارض الا باذنه الامام فاذا لم ياذن له بالملك لم يقع الملك له
في جميع كوارث والنوارل والوقاات واما الذي يثبت في اجبال فيثبت الى الاودية
او ما والمطر والسيل فانها لمن سبق اليها فيكون اولى بالسبق حتى يرتفع ثم الذر عليه وان جرى
لغوم فيها رسم محمول على ذلك الرسم وليس لاحد منهم ان يتقرب من ذلك الرسم الا ان يرضوا
على ذرعه عليهم ذلك حينئذ تنفع في الشرب للامام الذر ولاه بخليفة انه يقطع انا
في خروج الحادة ان لم يضر بالمارة لان الامام ولاه بالتصرف في حق الكافة فيما فيه نظر للمساكين
واذا رائي في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل في غيران لمجي ضررا باحد الاثر انه اذا رائي انه
يدخل بعض العاوية في السجد والعكر وكان في ذلك مصلحة للمساكين كان له ان يفعل
ذلك والامام الذر ولاه بخليفة بخلاف الخليفة لانه نائبه فكان فيه منه شرح الكفر بلعي
وفي التحفة با يكون يتعاقبون في رعي مواشهم ومخطبا منهم فمن حقهم لا يجوز للامام ان يقطعها
من احد لان في ذلك ضررا لاهل ولا ولكن يتقرب بالخطب والغصب الذر فيه هو لا ذرعه لهم ليس لهم
ان ينعوا ما فيهم لانها ليست بملك لهم وقال في شرح الطحاوي والامام انه يقطع ما لا غنى
للمساكين منه يعني اذا كانت اجرة وعطى او كثر يشربون منه او يملأ لاهل البدة فليس للامام ان
يقطع ذلك لاهل غابة البساتين واما الامام ان يقطع ما يحجبون ووجده الموت ونحوها
فلا ملك لاحد فيه ولا في رغبة النهر وكذا ليس لاصدق حاصل فيها ولا في الشرب بل هو حق
عامة المسلمين فكل احد ان يتقرب بهذه الاما ربا في وشق نهر منها الى ارضه بانه احب ارضا
ميتة باذنه الامام لان يتقرب اليها تهاذ الاما وليس للامام ولا لغيره ان يمنعوا ذلك بغير اذن الله
وكذلك له ان يصب عليها رحي واولية وسانية اذ لم يكن فيها ضرر بالشر لا شر في الاما
لم تدخل تحت يد احد فثبت الاختصاص بها لاحد فكان ان تضر كلهم فيها تضر عاصوا ولا انتفاع
بشرط عدم الضرر بالنهر كطوبى العامة فان اضر فكل واحد من المسلمين منع لما بينا
انه حق عامة المسلمين كالنصف في الطوبى الاعظم بدائع في الشرب بدل
على انه ودية المقبول الموجود في الطوبى العام ليس على الحق المحال ان يشرع اليه وانه المذكور في كتب
الفقه ليس محولا على الطوبى النائية في البلد بل هو مخصص في الحق الطوبى العام اصلا كذا في
جميع المسرفية وفي ظاهر الرواية به العموم في اجاب الدية مقدرة على التوب كما في الجاهل الكبير
ويجوز فيجب على العامة في مالهم واما نقل في المشتق من ان الدية على الحق الى عرس اليه

باب الشرب

فروايتها اخر منية على اعتبار القرب مقدا على بد العوم ولعلها في رواية النوادر فان ما ينقل عن
 المستفي فيها غالباً يشهد به التبع لهم رحمهم الله تعالى واذا طبع الحجة
 فرب ثلثه وشربها لا يجد حلة بكر لانه ليس بحرفة فان حرفة اسم للزفر ماء الغيب
 واليس عليه ما ذكرنا قبل هذا ان من طبع الحجة في وقت وحسنه لا يجد ما لم يكر محطاً به
 واذا شرب الحجة للضرورة بان حاف العطر شرب مقدار ما يرويه فكذا من فزاهل وان
 رور نيم شرب حد واسه علم واذا ادعى الاكراه لم يصدق الابنية والاكراه كحيف معتبر في البغالي
 فخطبرنا وقت وقفت فيها حراً لياح اكلها لانها تحت بوقوع كحركا لودفعها بول و
 ولو انه حسنة في هذه المدة قال لا يجد ما لم يكر لانه ليست بحرفة حقيقة بل هي طيرة قال الشرب
 والحج التي في ماء الغيب فاضح وهو محمد الطبع الحجة فلم يذهب ثلثه فقطع عنه
 النار وبرد ثم اعيد الطبع ان كان بعد ما قطع عنه النار رمان يعني العصر من غير ما ردا صبره وان
 كان لا يغلي في ذلك القدر والزمه فلا بأس به والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار
 بعد ما على العصر وحرم لا يحل شربه العصر اذا طبع بعد ما غلي واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثه
 بالطبع وبقي ثلثه لا جرم فيه لان هذا طبع بعد ثبوت الحمة فلا يفيد ان شربه بان لم يكر ولا ينبغي ان
 لا يجد لانه لم يشرب الحجة وذكر في الكتاب ان فيما سوس الحجة لا يشربه لا يجد ما لم يكر حلاً
 وفيه قال ايضا ابن سميعة في يوسف اذا لم يشرب الحجة او اكل الحجة ان كان الطعم يوجد وبتبين
 اللون حده وان كان بيضا لا ير لونها فاني اصره واذا كان الطعم يوجد واذا شرب الحجة للضرورة
 مخافة العطش شرب مقدار ما يرويه فكذا من فزاهل وان لم يشرب حده واذا اكره
 لم يصدق والاكراه لا يصدق الابنية تارة في الفصل الرابع في الاشارة قال اذهب
 الحجة طرف يتنج الطوف فان كان الطوف عبقاً بظفر الغسل ثلث وان كان حراً
 حدياً صب فيه ثم قال ابو يوسف يغسل ثلثاً ويحفف في كل مرة فيظهر وقال محمد رحمه لا يظهر
 ابدال بعض المشايخ في قول ابي يوسف انه لم يحفف في كل مرة لكن بكراه بالماء مرة بعد اخرى
 فما دام يخرج منه متغير اللون لا يظهر واذا خرج الماء صافياً غير متغير يحكم بطهارته وعنه الفتوى
 وان لم يغسل الطوف وبقي الحجة في حمار الحجة لم يذكر محمد في الكتاب حكم الواف وحكي في
 الحكم الى الضرر المردوبانه قال ما يوازي الاثام لكل يظهر ما على حجب الذر بعض الحجة قبل ان
 يصير حلاً يكون حياً فيفعل بعده بالحل في يظهر الكل وان لم يفعل ذلك حتى صب العصر
 فيه ولاءه يتجر العصر لا يجد شربه لانه عصير خالطه حرمه في الفقيه ابي جعفر انه قال اذا صار
 ما فيه الحجة حلاً يظهر الحرف كره ولا يحتاج الى نه التكلف وبه اخذ الفقيه ابو الليث

والصبر

والصبر الشبه وعليه الفتور لان بخار الحرف يرتفع لا على الطرف فيظهر كلبه فتاوى قاعدة في الابنية
 قال قطرة من رقت في جانيه فيها ما رثم صب ذلك الماء في دن ثم حل قال ابو الفتح البوسكي
 بعد لكل بوقوع الى البحر والماء لا ينحل في كل وقال بعضهم لا يفسد الحول وهو الصحيح لانه
 الماء لم يكن حياً الغيب بل لما دونه الحجة فاذا انحلت الحجة بوقوعه في كل زال الحيا ورفيعاً في ظاهرها كما
 كالويف اذا وقع في حرم ثم حل ذلك الرقيق اذا جره حرم ثم وقع في حل والثوب اذا وقع في حرم ثم
 في حل يظهر حله في الدقوع اذا جره حرم فانه يكون حياً ولا يظهر لان ما في العين اذا جره
 الحول لم يصير حلاً بالحل يظهر منه ايضا **كتاب الهم** واما شرط صحة الغفر فانه يكون
 باذن الراعي ما ذكرنا في كتاب الهم ان الاذن بالقبض شرط صحة فيما له صحة بدونه القبض وهو
 البيع فلا يكون شرطاً فيما لا صحة له بدونه القبض والى ولان القبض في هذا التنازله الركن
 كافي باب الهم فثبت القبول وقال لا يجوز من غير رض الراعي كذا في الاذن لاجل ان الضرر ما يجرى
 بحري الضرر ولانه لا دل ان يقول اذن لك بالقبض او رضيت به اذ قبض ما يجرى بالحري
 فيجوز فيه سواء كان قبض في المبدأ بعد الاتفاق استحساناً بدافع الحجة
 وباد في كتاب الاختلاف رجل رهن في اخر عشرين بالف درهم فاستحوذ بها فابطلت
 بحصة ولكنه لا يفتك الا بجميع الالف ذلك ان كان اصدها او اصد بل وفي العيون في محمد
 رجل رهن غلامين بالف درهم ثم قال المهرين الى احتج الى اصدها فزده على ففعل فان البتة
 رهن بنصف الالف حتى لو ملك بهلك في الدين نصفه ولكن لا يفتك الا بجميع الالف
 فلا صل ان كل جزء من اجزاء المهرين محبوس بجميع الدين ولكن عند الهلاك لا يضمن اكثر من قيمته
 المبيع غايي يوسف اذا رهن في اخر عشرين الف الف على ان المهرين صان من الفضل فهو
 فانه يكثر ورأى في سبعة عشر رهن في اخر عشرين فقال المهرين اخذ هذا على انه صناع
 صناع بغير شيء فقال الراهن نعم قال الراهن جازوا الشرط بطرفه فانه صناع ذهب بالما وهو
 اخر الفصل الرابع في كتاب الرهن فاذا رهن في الدين في غير اداء ولا ايها الماهية او بالما
 ثم ملك ما رده فادخلنا الثلثة بيان حكم الهلاك فاما حكم النقصان فما كان النقصان حراً
 العين بوجبه سقوط الدين بغيره وان كان حراً في حيا السو لا يوجب سقوط من امن الدين عند
 حلالنا الثلثة واما اذا رهن بالمال فادخلنا ثم ملك الراهن في يد المهرين ملك مضموناً
 حتى يجب على المهرين رد ما استوفى على الراهن والوجه في ذلك انه عقد الرهن بعد استيفاء
 فان المهرين بعقد الرهن يصير مستوفياً وبه بالعين في حق ملك اليد بالحجر فهو
 ذلك الاستيفاء بالهلاك في وقت وجود القبض فاذا ملك الراهن بعد

الرهن في المهرين فانه يفتك على الراهن ملك
 مضموناً عليه فباب في الاستيفاء على ملك
 صحيح

بعد قضاء الدين وتقرر الاستيفاء وقت وجوده حصل بعد الاستيفاء وقت وجوده
حصل بعد الاستيفاء وقت وجوده حصل بعد الاستيفاء وقت وجوده
فلما نظر بطلان الاستيفاء واذا تبين ان بقضاء دين الرهن ثم ملك وجب على
المترين واما قبض المتبع بناء على الاصل الذي قلنا ويرد على المتبع لان ما قبض لم يجر
ملكاً للقبض لانه قضى بغيره بل يقع على ملكه فاذا وجب الرد وجب الرد على المتبع
وصر في الفصل الرابع من الرهن
الرهن في يد حرمته ابقاء دينه مضمون
بالهبة والبراءة امانه استحساناً خلافاً لفرق فلو ملك في يده بلا حجب بملك امانه بخلافه
ايفاء دينه ولو حجب ضمن قيمته بالاجماع وبعد احواله مضمون في لو املكه دينه فملك الرهن ضمن
قياساً واستحساناً ولو اراد الرهن لو املكه انه باخذ الرهن قبل ذلك وقيل لا ولو تضاد
بعد ملك الرهن ان لا دين عليه فالمرتب يراد قدر الدين على رهنه ولو تضاد فاقبل ملكه قبل
ملك امانه وقيل لا في العقد مح رهن عينا اخر مكان الرهن الاول ثم ملك الاول
ملك دينه في التاسع والعشرين في جامع الفضولين **كتاب الجنايات** وكذلك
لو قتل المسلم الذمي عند افعاله قصاصاً عندنا وعندنا نفى لا قصاص عليه واما الذمي
اذا قتل ذمياً ثم اسلم القاتل فغلبه القصاص بالاتفاق ويجوز ان يابوسف قصصه بالقصاص
على من ستم قبض ذمي فجعل اولنا القاتل يودونه بالسنة ويقولون يا جابر يا قاتل مؤمن
بما كفرتكاهم الى الخليفة فقال ارفعون بهم فلما علموا الخليفة واربعا دترهم اليه ثم قال
لاوليا القتل توابيته من المسلمين ان صا حكم كان يودر كجته طوعاً فانه هو لا يدعون انه
مستغاث واد اخرجته فلهذا قتل ولا قتل عليهم الابنية من المسلمين فيجوز ان ذلك فدر العقوبة
ودخل على الخليفة فاجره بذلك فضحك فقال من يقادكم يا اصحاب الخليفة
مبسوط حكي في باب القصاص وفي المتن رجل قال لا اخرج من على رءاه المامور
بجرحه جرحاً بغيره من مثله ويسمى حانيا ولا يسمى قاتلاً ثم مات ذلك فلما شئ على اجماع
وان خرج جرحاً بغيره من مثله فهذا قاتل فلا يسمى حانيا فغلبه الدية وان قال اخرج على نفسه
بالسيف لم اقتض منه وجعلت عليه الدية في ماله **مخطب** رجل له هضم
كثيرة لا يدرك حصوه حتى يرضهم ونداب ويريد ان لا يخذل الله تعالى بخطا ديوم القيمة
كيف يرضى هصوه قال نوبة مثل ضايعة كروية برشور يربو وكم به رجل لاخ عليه
حقوق اكل اطعمته وحرف دراهمه الى مصالحة ولبس ثيابه واراد ان يتحلل من تحصيل
في المظنة فانه يرد اليه مثل حصه او يبين ما في عليه واما اخذ منه ثم سخطه في تحصيل

يتحصل رجل قال لا امراته كل شئ اعطيت في مالي لا ارض بذلك واما فخصت فانه نفقت لا ارضها
نضع الاثواب له انه اهدت جنساً يكره والا فلا **قوله** الفتاوى وفيها مع الفتاوى
بهذا اللفظ ولو باع اصحاب الخطر دورهم الا واحد وجد قبيل في الشراء او السك او المسجد
او في وقف المسجد اخص من بقى من اصحاب الخطر بالدية والقيمة عن قلته اياها محنة الشئ
هو من هم كذا في اجماع الصغير **قوله** الفتاوى رجل قذف رجلاً فمات المقتول او كان
المقتول ميتاً بل للقاتل طريق لتجويم القيمة قال انه ناب عنه ويدعون من من حقه بالقيمة
والرضخ والصدقة برجل انه يتجوا ويحكم عنه يوم القيمة رجل انه نكس ذنوباً بانه ذمي شرب ولا طم
م واحد من هذه الكبار فالغرض من التوبة النجاة من العذاب وما دام مصر على كبيرة
لم يحصل مقصوده من هذه التوبة الا ان تاتيه في تغيب العقبه لا في ترك العقبه هكذا افا ركن
ورأيت في كتاب اصول الدين الانصار الرائي اذا تاب من الزنا وهو مقيم على شرب
انما تصح توبته من الزنا وكذا اشارت احوالنا بانه لا يجردهم مقيم على الزنا تصح توبته من الزنا
لانها بغير ان يفسح ترك اصددها واتي الاخر ذنوباً من الزنا الا فلا تها يقبض توبته وكذا انما تاب
الاخر انما تصح توبته لانه مقيم على ما زعم انه تاب رجل انكس كبيرة ثم تاب ثم بعد مدة مدته
اني شئت الكبيرة ثانياً انه مات قبل التوبة بل يقاب بالاول وباللكن ثانياً بل
ينقض التوبة الاولى قال لا يقاب بما قد تاب وقبلت توبته قلت ذكر في الروضة الاصح انه
لا يوافق بالاول رجل شرب الخمر وذا ثم تاب توبته صحيحة ولم يحله عند الشرب والزنا في الدنيا
هل يحله يوم القيمة قال لا يجوز له حق الله تعالى الا انه يعلق به في الناس وهو الاخر جاز ما ذاب
توبته بغيره ارجوان لا يجد في الاخرة فانه لا يكون اكثر من الكفو انه يردل بالاسلم والتوبة رجل
قبل له رجل اتي مذهب انت على مذهب الشافعي اوابي خيفة قال انا لعن الله هذين ان تاب
يعود ولا يقبل اذا اقيم محمد وعلى الزلي والشارب يذمه انه يتوب عنه فيما بينه وبين الله تعالى
لا اله الا الله صلواتي بالاسرار بعد القطع قال له تب الى الله ذكره في الاصول والله الهارر جوار
الفتاوى **اجتمع** قوم للفقاه وقام بهم شيخ الاسلام السفيروني بالمعروف ونهيم
المكر فتم تخرجه واستقوا بالقاضي وبعث جماعة من الفقهاء ويحذرون بعض الخوارج ارا قوهها
وجعلوا في بعض الدماء الملح قال شيخ الاسلام لا تدعوا ذلك واكسر والذماء كلها واربعوا
بالبقي وان جعل فيه الملح قال وذكر في كتاب العيون في امور المسلمين وكسر ذمهم وشوق ذمهم
الى فيها الخمر حسنة له لكان عليه وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسر ذمها وشوق
ذمها اذا ظهر فيما بين المسلمين بطريق الاول المعروف والنهي عن السكر لانه عليه جوار الفتاوى

بالكثير لان الكثرة لا تجعل في الادوية للاصلاح واذا كان كذلك ثبت القصد الى القتل في وجهه دون وجه وكان شبه العمد وكان كما اوجر رجل سقونا مقدرا لا يختل العوس مات لا يكون عند انحصار لانه مما يجعل في الادوية للاصلاح فذلك ثبت هذا الجرح ما لو قتل كح عظيم او القاه في السطح لانه مما لا يقصد بهذا اصلاح البدن لوجه في الوجه واذا ما وله في غير ان اكره عليه لم يكن قصاص ولا ثمة سواء علم ان الشارب يكون ساما او لم يعلم ان علم فلا اشكال لانه شرب باختياره وكان الشارب هو القاتل نفسه لا العطر فلا يكون على المعطى شي كمن دفع سكين الى رجل وقيل به نفسه لم يكن على الدافع شيء فذلك ثبت وكذا ثبت ان حربي على قارعة الطريق قتل عليه رجل قد علم بحرب اليه فانه لا ضمان على حارب اليه وكذا ثبت بهنما واما انما لم يعلم كونه ساما فذلك لا شيء عليه ولا قصاص ولا ثمة لانه لا يثبت هو الذناب في قتل نفسه لانه شرب مختارا فلا يكون على المعطى شيء فان قيل ان لم يباشر المعطى فليس له ثمة فقد استلقت له لا عطا وهو معاتب على هذا السب فانه ياتم بذلك فانه اشبه المدفع اليه وهو لا يعلم بذلك فمات وجب ان يضمن المسكين حربي على قارعة الطريق فثبت به ان وهو لم يعلم بالخطو فان كان حربي يضمن لانه كان مسالفا فثبت به وهو معاتب على ذلك فثبت السب اذا كان معاتبا على السب فثبت خطا عليه فاما يضمن اذا بقى اثره بعد وقت الموت كما في حربي يلقى اثره بعد وقت الموت وهو العلق واما اذا لم يبق اثره بعد وقت الموت فان السب لا يضمن كمن وضع حجر على قارعة الطريق في راسه وجعله ثم قتل به ان ان الضمان على الاول لانه زال اثره بعد وقت الموت كما في سئلنا زال اثره بعد وقت الموت لان فعدله وضعه في يده اوفيه فقد زال اثره لما القاه في ثمة او اوابته واما لم يبق لغيره اثر وقت الموت لم يكن عليه ضمان واما عليه انم الجراح والودع وبخوه وروا لا تخرج رسول الله عوم واذا دخلت انا في بيت حتى مات جوعا وعطش لا يضمن شي بخد الى حقه وعند ما يجب عليه الدية لان اجمع سب يقتضيه الى الموت وهو قائم الا انه يدفع ذلك في نفسه بالاكل واذا منع الطعام عنه صار سببا للنف بخره لغيره فان الشوكان لا زالا ولكن الماشي ينفق نفسه في الوقوع بوضع القدم على موضع فاذا حفر فندفع ذلك عنه فاحذر كمثل العدة كذا هذا وارجع بقول النصف حصل في نفسه وهو الجوع والعطش واما يدفع ذلك بالماء او الطعام فهذا قد منع ما يدفع به الهلاك عن نفسه وهذا لا يبعد شي الى النصف وفي المتن سئل محمد بن رجل دفن رجلا جيا في قبر ومات قال تجاوز له لانه قتل عماد وفي الجور والحسن عزاء في حقه رجل اخر انه قتل فلانا بجده او قال بالسيف ثم قال انما اردت بغيره فاصبته ودرر عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بجده فاصبته ثم قال اردت عنه فاصبته لم يعمل ذلك منه ويقبل وخرابي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عذرا ولو قال ضربت

سبقت

سبقت فقتلت فلانا او قال وجات بيك فقتلت فلانا ثم قال انما اردت بغيره فاصبته ودرر عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بجده فقتلت فلانا فقتلته قال كذا كذا بومئذ عذرا ما لم يصدف وقتله وفي المتن اذا قال الرجل قتلنا بسا فلانا فمدين ثم قال معا غري لم يصدف وقتله ولو قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته ثم قال لا ادرى مات منها ام لا ولكنه مات وقال الولي مات منها لم يقبل ولو قال مات منها ومنه ثمة ثمة او من يحترق وقال الولي مات من ضربك قال الولي قول القتل وعليه نصف الدية وفي المتن اذا قطع غنوق الرجل وبقى شيء قليل في الحنك وفيه الروح فقتله رجل فمات فمات لان هذا ميت ولو مات ابنه بعد وهو على تلك الحال ودره ابنه ولم تثره هو منه وكوشون بطن رجل وخرج امعاؤه كلها وكسفت بالارض الا انها صححت بعد فقتله رجل قتل به ولو اقبلت امعاؤه من بطنه وطرحته عنه وبقى البطن عابا فقتل رجل فمات فمات عليه لانه هذا ميت ولو قتل رجلا وهو في النجس فمات القاتل به وان كان لا يعلم انه لا يفسد شي في النجس في فصل المتوفات قال محمد بن شرح الكايع الصبغ في الصفين يلتصقان نصف في السمين ونصف في المشركين فيقتلون فقتل رجل ثم المسلم من رجلا من اصحابه ظن انه مشرك فعليه الكفارة والدية ولا فدية عليه لانه هذا قتل خطأ لان الخطأ صورته ان يقصد قتل من يباح له قتل فيصعب من لا يباح له فقتله وقد وجد هذا المعنى وقيل الخطأ يوجب الدية والكفارة ودره القود واصله روران المشرك اصابوا اليان ابو حذيفة فوجب رسول الله صلعم فيه الدم فتركها حذيفة لهم فقتلوا رسول الله عليه وسلم فيه الدية ودره القود وهذا اذا كان المقتول في صف المسلمين فاما اذا كان في صف المشركين لا يجب شيء لانه هو الذناب ودره حيث وقف في صف المشركين لا تبرأ منه المشركين اذا تفرقوا باطفال المسلمين ولسه لهم جاز للمسلمين الرمي بالدم ولا يجب عليهم شيء فيما اصاب الاسراء والاطفال محبذوا واجاب في العتوة نظير جواب في الصبي لانه المقتولة في معنى الصبي واجاب في المجنون اذا قتل في حال حيوة نظير جواب في الصبي بل اولي لانه المجنون عديم العقل والصبي نفس العقل واما اذا كان مجنونا ويقتل وقتله في حاله فاقتلته فماتت له الا انه والصبي سوا لانه حاله العقل مضيق والوقت حاله العقل فصار كثر للفتيان فانه حين بعد ذلك بل سقط القصاص لم يترك محمد في الفصل في الاصل قال الشيخ الاسلام في شرحه انه بعض من جاز فصول الجواب فيه نقص فقالوا انه كان مجنونا لحادث مطبقا سقط القصاص لانه يكون المطبوع ينجح بالصبي والصبي لو قارب العقل منع الجواب فاذا طرد على القتل قبل الاستيفاء ما هو في معنى الصبي يمنع الاستيفاء لان العقوبة في الاستيفاء لانه الوجوب وان كان مجنونا لحادث غير مطبق لا يسقط القصاص لانه المجنون اذا لم يكن مطبقا فهو بمنزلة الاعا والانس انه لا يسقط القصاص واما سقط بالصلوة اذا دام اكثر من يوم وليسته

كان في الاغما والاعمال لا يقطع القصاص لانه نوع مرض الا ان المجنون اذا كان متعازلا للعقل منع وجوب
القصاص وان كان غير مطبق لانا اعتبرنا المجنون اذا كان غير مطبق بالاغما والاعمال اذا كان
متعازلا للعقل منع وجوب القصاص واذا طرأ على القتل قبل الاستيفاء لا يقطع القصاص فكذا
المجنون الذي هو غير مطبق هذه جملة ما اوردته شيخ الاسلام في شرحه وفي المتن في رجل قتل رجلا ثم صار
معتوبا وشربه عليه الشرع وبالقتل وهو معتوق فاني استخرج منه لا يقتل ولا يعجز الدية في ماله وذكر
في موضع اخر المتن في رجل قتل رجلا ثم صار مطبقا لا يقتل ولا يعجز عليه بالقود ثم صار فاقصا
ان لا يقتل وقال ابو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه وفي موضع اخر اذا قضى القصاص بالقصاص على
القتل يقتل ان يدفع الى ولي القتل من القاتل لا قصاص عليه كسختان ويجب الدية وان كان بعد
الدفع له ان يقتله محيط برائي وان صالح الوصي غرض قصاص وجب للصغير وطه الدية
شما لا يجوز ما حاط وسمع به الدية النفس وما دونه على السواء فلم يحرم الحظ غير قصاص بين القاتل
وبين البية والوكيل بالصلح غرض قصاص على عشرة الاغما او احاطوا بها لا يبلغ به الدية ولكن يقف
على اجازة الموكل وبها كان منع تمام الدية لانه يول القصاص مقدرا في مثل هذا لا يحمل الغبن
اصلا عرف ذلك في مسئلة الوكيل بالبيع يدل مقدار ولا يكمل القاتل وان لم يبرأه بالبرهان
لانه تغر عليه الفسخ لان الصلح غرض القصاص بعد وقوعه لا يمكن زيادته فدا فيه التحية فخطب برمال
كم اداة قطعت ذواتي اداة اخرى عند الراس ومنعت سنة فلم يبلغ الذواتا الزمانية القديمة بل
بقيت كما قطعت فغيرها حكومة عدل قب قطعت ذواتي اداة استاني حولا فان بنت فلانة
عليه وان لم يثبت فعليه حكومة عدل وهو ايضا الصغار قتيلا واذا قتل الرجل عبدا
او مذبذبة او ام ولد له فانه يجوز ولا يجب عليه القصاص ولا الدية فاضى انه رجل اخر
القاضي انه قتل فلانا خطأ واقام ولي القتل بنية ان المدعى عليه قتل بنية هذه البنية ويقضيه الدية
على العاقلة واذا ردد المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البنية لان البنية تثبت بالبرهان باقرار
المدعى عليه وظاهر هذه البنية ودلت المسئلة على ان الدية يجب اولا على القاتل ثم تقضى على العاقلة
بطريق التحمل لانه الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى
اذا قتل محمدا كان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لان مقتله والوالد عبد لا يجب
القصاص على الوالد وعبه الكفارة رجلا ان اشتراك في قتل رجل احداهما العصب والاخر كبد لا قصاص
على كل واحد منهما ويجب الدية عليها نصفها على صاحب اليد ونصفه على صاحب العصب وكذا
وكذا لو قتل صاحب احداهما صبي ومعتوه لا قصاص عليها غنما وهو بمنزلة الحياطة مع العابد
قاضي ولو وجد من كبري في ماله فلا شيء فيه الا ان يكون محسبا لا جانب الشرط يكون

على اقرب القوي والارضين وهذا اذا كان الظاهر انه طرح فيها ما اذا علم انه مات فيه ولا يعلم شي
فيه ولو كان صفة القوم موافقة فيكون عليهم ولو وجد في القتل او في الجرح وليس غنمه فري يسعهم
الصوت فكسرت ولو وجد في السوق او مسجد المحاجة فغلبت المال ولا تامة وقبل انما هذا في
الكوفة لان اسواقهم ترك على اصل المحطة بيت المال عليها فاما في بلاد اخرى مملوكة والادنان
ان كانت مملوكة فغير الي يوسف انها على المالك ان كان السكان لا يتبعون في حواشيهم ولا عقيدهم
قوامع القضاة في دوايع اصحاب المحطة وورهم الا اذا وجد قتل في الشارع او السكن
او في وقف المسجد فخص من بقي من اصحاب المحطة بالدية والقصاص على عاقلة ان لم يجد له من ينضم
لذا في جامع الصغير قوامع القضاة قال لكل من قتل احدا فانه يقتل به مائة ذكرا لانه
عشرة نفث احدا اذا قتل الرجل ولده فقتل الوالد به والثاني اذا قتل ولده والثالث اذا
قتل المرأة ولده والرابع اذا قتل ولده فاني كل وجه في قول ابي حنيفة واهي واثنا في
والي عبده وسائر الناس وفي قول مالك وعثمان بن النسي اذا ضجعه قد جرح وشبهه بما يعلم به انه
قتله بعينه قتل وكذلك في الجراح والى سائر افعال السبي عبدا فانه لا يقتل به الا انه يورث له
والسادس اذا قتل الرجل عبدا بنية وبين اخر فلا يقتل به وعليه حقة الاخر من قيمته والسابع اذا قتل
امرؤا سبيها ولها منه ولد فانه لا يقتل ولا قصاص عليها ولا رخص لانه ليس للولد ان
يقتل والده ولا والدته والثامن اذا قتل الرجل المستامن في دار الاسلام فلا قصاص في ذلك
في قولهم ولكنه يجوز على ذلك وروى اصحاب الاطراف اني يوسف ان عليه القصاص كالمرد والفتح
اذا قتل الرجل رجلا ولا وارث للمقتول فانه لا يقتل به وعليه الدية بيت المال المسلمين في قول
ابي عبدة وفي قول بعض الفقهاء وعليه القود والعاشر اذا قتل الرجل رجلا مع صبي وكذا رجل عشر
اذا قتل الرجل رجلا مع مجنون والثاني عشر اذا قتل رجلا مع امه بالعمه والاخر بالخطا فانه
لا قصاص في ذلك في قول ابي حنيفة واهي به وابي عبدة والحسين صالح ولكن نصف الدية
على البايع والعامة في ماله ونصف الدية على عاقلة الصبي والمجنون وكما طعن في قول مالك
والثاني في قتل الرجل فانه يكون حصته العصب والمعتوه او كما طعن على العاقلة والثالث عشر
اذا قتل القاتل شيئا من نفسه وذلك اذا قتل رجل اخاه له اخوة اخرون فارقوا فاقبته فمات
احدهم قبل القصاص ولا يكون وارث يحجب القاتل فان القاتل يرث بعض نفسه منه فلا يحد
الاخر انه يقتله والرابع عشر اذا قتل الصبي احدا فلا قصاص عليه والسادس عشر اذا قتل المجنون
احدا فلا قصاص عليه في ذلك وفيه الدية على ثلثها والسادس عشر اذا قتل بعض العبد
شتم في كتاب القصاص اذا قال المجرع قتل فلان ثم مات لم يقتل قوله في قوله ولا تامة

الوارث ان فلانا اقر قتيلا بخلاف ما لو قال حريص فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا اقر قتيلا
في شرح المنظومة تشبها في الجنائز هذه المسئلة ليست في منظومة النفس فلم
في ثبوت اقرارها على هذه المسئلة وانما هي في منظومة ابن وبها في ثبوتها فقلنا في مجموع النوازل
على المصنف حرقها ففضل راصل كبر فاتهم قالوا في المسئلة فاقم ابنه البينة على ان له اقراره حرقه
خطا فقبل بنية ووجهه ان البينة قامت على حرقه الولد في الارث فقبلت فلان اقرارا ذلك
في الميراث جعلنا البينة على عاقلة والمسئلة في الحيلة البراءة في ايضا فاقم البينة على كونه المالك
عليه ابنا اقر للرجح يدور ما من عن الارث لا على ايقاع الدعوى بقوله حرقه كما توهمه وانه ذلك قالوا
في تقبل المسئلة المنقذة على هذه لان هذا هو الاب وقد اقر الاب البينة بقوله فقبل فلان كذا
في مجموع النوازل وبغية اقرارهم رقة واذا خرج الرصل الرصل عبد بالسيف فاشهد للمجروح
على نفسه ان فلانا لم يحرقه ثم مات المجروح من ذلك فداشني على فلان فلا يقبل البينة عليه الجنابة
لان قبول البينة يثبت على دعوى صحيحة والوارث في الدعوى قائم مقام المورث فلما لا يصح الدعوى من
المورث بعد اقراره انه لم يحرق فذلك لا يصح في الوارث لانه في اصل الحق وخم ضررته في القتل
ولو لم يقر المجروح بذلك ولكنه غف عن اقراره قبل موته ثم مات ففي القياس عفو فلانا القصاص
في النفس لا يجب بعد موته ويكون للوارث لا للمورث قالوا لارث هو الذي ينتفع به وول المورث
فيكون المورث بعفو مسقطا للحق قبل الوجوب وذلك باطل والدليل عليه ان عفو الوارث
قبل موت المورث غير القصاص صحيح ولو كان القصاص يجب للمورث لم يصح عفو الوارث كالا بر او
غير الدين وجه الاستحسان ان الورثة خلافه فانما يجب القصاص للمورث على وجهه بخلافه المورث
لا ابتداء واحد والواحد لا يقض منه دين المورث وينفذ وصاياه ما قبل الحق كانه ثابت للمورث
فيصح عفو بعد ما وجب سبب وجوب الحق وان لم يجب بعد كما يجوز التكفير بعد اقراره قبل زهوق الروح
ثم عفو في الانتها كاذبة في الانتها المسقط للعفو من الجنابة حتى اذا قال اقطع يد من فقطعه
فسد لا يجب شيء فذلك عفو في الانتها ولو غف الولي قبل موت المجروح ففي القياس
لا يصح عفو ايضا لانه ان لم يمت بعد وفات ثبوت حق بطريق كذا في ذلك بعد موت المورث
واذا سقط حق قبل اوانه كان باطلا في الوارث غير دين واجب لمورثه في حياته وجه الاستحسان
لان السبب يجعل قايما مقام حقيقة وجوب الحق في صحة العفو وهذا السبب انقذه بوجوب القصاص
للمورث وان كان بطريق اختلافه في المورث فيقيم مقام حقيقة الوجوب في تصحيح عفو ترضيه ان
باعتبار راصل السبب الحق للمورث لانه السبب جنابة على حق وهو من اهل ان يجب له الحق بعد
هذا السبب وباعتبار نفس الواجب الحق للوارث لان القصاص في النفس لا يجب الا بعد الموت

وبعد الموت المورث ليس بالواجب الحق له فيجب للوارث وكل واحد من الجنابيه حرام فمما عات
السبب صححنا عفو الوارث استحسانا ولا عات الواجب بالسبب صححنا عفو الوارث استحسانا
وهذا لان العفو مستحب اليه قال الله تعالى وان يغفوا ربك للفقير وقال من تصدق به فهو كفارة له
فيجب تصحيحه ما كان متبسطا من ارباب القصاص رجل خرج فقال قتيلا فلان ثم مات
فاقام وارثه البينة على رجل اخر انه قتل لم يقبل البينة لانه في ارضه وقد اقر البينة بقوله قتل فلان
وكذا اذا وجد قتيلا في داره وقد كان قال قبل موته وهو مجروح فلان فقتله ابراء عاقلة ابنه البينة
الا انه لا يتطاع على الابن ثم ذلك رجل خرج فقال فلان حريص ثم مات فاقام ابنه البينة على ابن له
اخر انه حرقه خطا فقبل بنية لانه يحرم في الميراث بذلك وكذا يجعل البينة على عاقلة في مجموع النوازل
قبل كتاب الحدود شجرة على رجل انه حرقه ولم يزل صاحب دأشني مات يحكم فلم
يشهد وانه مات فمواصلة لانه لا علم لهم به رارة في كتاب الجنائز في الثالث من الاطراف
فلا يصل عندنا انه موجب جنابة العبد على الادعي اذا كانت جنابة موجبة للمال لا يجب في ذمة العبد والواجب
على المولى فنجبر بين الدعوى وبين العدة بالارشح تحط برأى وذكر في جامع الصغير المرحوم في ذكر
الرحمى في زيارت ولولا روية اجماع الصغير لكان لقائل ان يقول بان في الرمي لا يكون تحت اللحد الا
الرحمى لسبب جنابة لانه قد لا يصيب فلم يصح العقوق الى حاله الجنابة فينبغي ان لا يصير تحت اللحد
ولكن الوجه في ذلك ان المراد ان الرمي المذكور في كتاب الرمي مع الاصابة فانه قال رمت فلانا
فانه يذكر في الرمي مع الاصابة وفي الرمي بدون الاصابة يقال رمى اليه فلانا والرحمى مع الاصابة جنابة
فيصير مصفا العقوق الى حاله الجنابة تحط برأى قوم اجتمعوا على كذب عقور فرسوه
بالبل فاحط بل فاصاب جارية صغيرة فماتت وشهد قوم انهم لم يمسها فلان ولم يشهد فلان فلانا
رماه فاصاب الاب صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح والصالح اذا كان يعلم انه المصالح
هو اجماع وان البينة ماتت فماتت اجماعه فانصاح جائز وان لم يكن في الباب سور عوفه اسرم
فانصاح باطل لانها لا تصالحا بعد الشهادة فكما انما تصالحا على ثوابت بالشهادة ولم يثبت بهذه
الشهادة مشي فانه كان يعلم انه صاحب السهم هو الذي فاستقبحها ابونا ولطفا فخطت
وماتت ولا يدري ثم الطمينة ماتت او غير الرمية فان كان صاحب الاب يكون سائر الورثة جازا بالكلية
يب سائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح بغير اذنهم فهو باطل لانه لا حق له في موجب جنابة
آقنا والظاهره قال واذا خرج الرصل عبد بالسيف فاشهد للمجروح على نفسه ان فلانا لم
لم يحرقه ومات المجروح من ذلك فداشني على فلان ولا يقبل عليه البينة بالجنابة لانه لما قال لم يحرقه
فلان فقد اطلع على نفسه فلا يقبل بنية ولا بنية ورثته على الجنابة لانه البينة لا تقبل بوجوه الدعوى

انما حال لصاحب الحائط ان حائطك هذا قد مال او دهن فصار نحو فادفعه فتعبد الاشياء و
عليه والتقدم اليه لو سقط فانه ينظر ان لم يوط في ذلك وكان في طلب الارض فلا ضار عليه
فيما عطف في ذلك واما اذا امكنه هذه فوط في ذلك حتى سقط على اناسه ففقد على مال فاستهلكه
القياس ان لا يجب عليه الضمان لقوات الجناية وفي الاستحسان يجب الضمان لما عطف فيه عن بعض
الصحة ولانه لما فوط صار جانيا شريح طحاوي انما لو هم ذو السفط فله ورو
العلو علوه اذ ذو السفط بناء سفط او فوط عليه فحاشي بالملك فيضمن كما لو فوط عليه ملك الرابع
لو انهم السفط بلا يد من لا يجبر على البناء او لو اجبرنا لا يجبر الحق لو لم يدر العلو لوجه الى اللول وهو ظاهر
ولا الى ان في اوجه فوات بلا فوط في السفط فلا يلزم ان يعيد كما في ملكه فيقال ان العلو ليس
لك طريق الى حائط سور ان يبنى السفط ففك لو شئت فلو بناه فله ان يمنع السفط في
تورقته البناء الى ذل العلو والبناء ملك البناء بغير الحرف ص الا انه العاصب
متعد في البناء فلم يجز له منع رب الارض من الانتفاع بارضه ورو العلو حق في البناء لانه مظهر اليه
لاجبا حقه فله المنع منه ثم اذا ادرك اليه قيمة بناءه ملك البناء واما جاز له ملك البناء على الباني
بلا رضاه او ليس له نقض البناء لما ان الباني فيه متعدي فيه هذا اما ان يملك رب البناء الارض
او رب الارض البناء وتلك البناء اهون او البناء تابع والارض اصل فله ان يملكه بالقيمة
وهذا ظاهر الرواية وقد رآه نيكمة بالافق رب العلو وروان رب السفط لو امتنع عن الانتفاع بسفطه
وعن ادائه القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو استعار فوطا باله به وروان يجبر المستعير على ادائه
الى المير والفق ان اذ قيمة البناء في رب السفط او القيمة ملك رب السفط فكان باعنا به منه
بالقيمة ولا يجبر احد على الشراء واما الرهن فبا ياذنه فيه فهو مثل ما وجب له في رقة المستعير واخذ المثل
في الدين اذ العين الواجب حكمها وليس بشرط ولذا جاز الاخذ بارضاء المدينون حتى فطر فحس
حقه واذا كان عين حقه حكمها جاز ايجاره بغيره او يجبر على ادائه حتى الى صاحبه جاز كغصب
ودبعة ثم فرق بين هذا وبين فوط او زرع لهما فغاب احدهما وانفق الاخر يكون منبر عا فيما انفق و
ورب العلو لم يجعل منبر عامع ان كلا منهما لا يتوصل الى احدهما فحقه الا بالتفريق في ملك صاحبه
والفق ان المتفق في باب الفتن والزرع غير مظهر في الاتفاق اذ لا يملكوا ان يكون شريكه حاضرا
او غائبا فلو حاضرا فالتفريق يجبره على ان يتفق في نصيبه ولو غائبا فبما حقه بالاتفاق ليرجع
على الاخر والفاضل ولاية الاخر في كل موضع له ولاية يجبره لو حاضرا فزال الاضطرار كما منبر عا
واما ذل العلو فمظهر في بناء السفط حقه صاحبه او غاب اذ الفاضل لا يجبره حاضرا فزال الاضطرار
بالبناء عليه غائبا فاضطر ليس بمنبر عا هذا وعندها جاز اجبره على الاتفاق في فوط وزرع وراية

شركة ولم يجز جبر ذل السفط على البناء اذ حق كل من الشريكين قائم في الزرع والفتن ونحوه وهذا
الحق يثبت بترك الاتفاق فزجته صاحبه فيصير المنع عن المنفعة متلفا حقا فاما فيجبر واما حق ذل العلو
بعد الاندائتم فانت اذ حقه فزار العلو على السفط فلم يثبت اذ السفط بترك بناءه لا يتلف حقا
فاما ذل العلو فلا يجبر بل يكون بالبناء مكتسبا حقا فاما ولا يجبر ان في مثل قول قري في الحكم من
الحائط المشترك لو انهم ملو عرضة عرضة قبل لا يجبر وقبل جبر وهو الاستصحاب اذ بتركه يضره شركه في
مفلي هذا القول ينبغي ان يجبر ذو السفط على البناء لما قرئنا واشهد علم وروان بين بيت مشترك
انهم فني احد هاتين اذ شركه فانه لا يرجع اذ يمكن فسد العرضة ثم البناء في نصيب خاصة حتى لو كانت
الساكنة الصغيرة بحيث لو فسد لا يمكن البناء في نصيب خاصة فلا يكون منبر عا ولا يجبر شركه ولا يمكن
لعدم احكامها فلا سبيل لاجبا حقه الا ان يبنى فحكمه مظهر ذل العلو جازح الفصولين

في الفصل السادس والثلاثين

اقول الغرض من هذا الظاهر ان في سبيل الحائط حق احد الشريكين غير ثابت لبقاء العرضة والمآد بالتحليل
انه بتركه يضره شركه بقوات محي الغائب به كما ينهم من التضرر المذكور اتفاقا واما في سبيل العلو والسفط
فحق ذل العلو ثابت بعد الاندائتم كما قرر شيخنا
واقول الظاهر ان الاشبه هو جبر جبر في التحليل المذكور في محال المشترك المنهم التي عرضة غير عرضة
هنا ايضا وهو ان بتركه يضره شركه بقوات محي قائم له فالظاهر انه اذا بنى بخير امر الغائب يكون منبر عا
لعدم الاضطرار لهم رحمهم الله تعالى

كتاب الديارات وفي العفل اذا ذهب بالضرب الدية

عشرة ونسبها يجب فيه حكومة عدل ذكر المحصى والعين وعنده الشا في كمال الدية كذا ان ذكرها
ما فقص المنفعة على سبيل التايبه فانه لا يحصل منه الا بالاداء لان من المحصى ان كان يتصور منه الا
فلا يتصور منه الا نزال ومن العين لا يتصور منه الا بيلاج والابلا ووالا نزال لانه ما لم يشهد لا بد
في العرج ولا ينزل وقد عدم الاستدلال به فلم يوجد تقويت منفعة المذكور على الكمال فلا يجزئ
على الكمال بخلاف ذكر المربعين لان المربعين يزول ساعة فلم يفت منفعة الابلاج والابلا
وقضاء الشهوة وذكر الشيخ الكبير اذ لم يتحرك وذكر النجس اذ لم يتحرك وان كان يتحرك ففقد الدية
فانه لو طوى على الكمال مرجو منه في الثاني وقيام الآلة مع التحريك اذ كان كمال الوطى مرجو منه في الثاني
والابلا مرجو منه اذ قيم مقام كمال المنفعة كذا ذكر المربعين وذكر من سعي مائة مكره الا نزال وفي محض
والعين الابلا ووالا نزال غير مرجو وان لم يتحرك ذكره ففقدته في كمال مائة حقة وفي الثاني
معهودة وان كان الظاهر منه السلامة ولكن الظاهر لا يصلح حجة للاستحسان ومقطوع الحجة و

الاخر من ذلك الصبي الذي لا يتكلم بعد والعين الغائبة الذهبية منها نورها واسفل السواد واليد
الشلاء والرجل العرجاء والشكاه والاصبع الزائدة وقطع الكف من نصف الكف
الدية وفي الكف عدل وفي الكف التي لا اصابع عليها ومخارضة والديه والباضة والشكاه
والسحمان وما دون الموضحة وفي كسر كل عظم ولو ضرب الاذن فيثبت وفي قلع الاظفار ولم
يحيط برما في

بني الباب على اصول احمد ما ان القصاص وانعذر استبناؤه لمعنى من قبل من له الحق لا يشطب
وان نعذر لمعنى من غير شطب مالا والثاني ان جنابة المملوك على ماله يعتبر ان كان موجبا للقصا
والا فلا **شرح الزايدات لعامة السحمان**

المبسوطة اصله ان جنابة من وقعت على عضو واحد وانعتقت شيئين وارثن احدهما اكثر فانه يخل
الاقل من الاكثر وكذلك ان كانت جنابة على عضو واحد عدلت شيئين احدهما يوجب القصا
والاخر يوجب المال فانه يجب للمال وان وقعت على العضوين ان كان خطأ لا يدخل ارثن الاقل
والاكثر وان كان عدل يجب للمال عند ان حيفه وعندهما القصاص **محيط حسي**
اما جنابة المحار فاما ان كان في غير الملك اصلا واما ان كان في الملك وان كان
في غير الملك ينظر ان كان في غير الطريق باقا كان في المفاوز لا ضمان على المحار لان المحار ليس بشئ
حقيق بل هو سبب القتل الا ان السبب قد يلحق بالقتل او كان السبب متعديا في السبب
والسبب ههنا ليس بمتعدي لان المحار في المفاوز مباح مطلق فلا يلحق به فان عدم القتل حقيقة ونقدرا
فلا يجب الضمان **باب آج**

واذا غضب الرجل الصبي ثم ذهب به فهو ضامن لان قتل او اصابه جرحا او خلاصه او زرقى من خطايط
عندنا استحقاقا والقياس لا يشي عليه وهو قول زفر والشافعي وجه القياس ان ضمان الغصب يقتض
بما هو مال متقوم والصبي الحر ليس بالمتقوم ولا يضمن بالغصب كالميتة والدم والدليل عليه انه لو مات
حتف الله او اصابته حتى فانت او خرجت به فرحة فانت لم يضمن الغاصب شيئا بالاتفاق والدليل
عليه ان لو غضب مكانا صغيرا فانت في يده بعض هذه الاسباب لم يضمن الغاصب شيئا فالتحرر اولى
وكذلك لا يضمن ام الولد بالدفع وان تلقت بهذه الاسباب لانه لم يبق له منها بقية فلا يضمن
بهذه الاسباب كان اولى وضمانه في ذلك انه سبب لا تلازم تغييره والسبب اذا كان متعديا في
تسببه فهو ضامن الدية على عاقلة كحمار البئر واضع الحجر في الطريق وبيان الوصف انه اذا لم يبق
عنه في حال حاجته الى المحفظ ولم يتم بحفظ نفسه فكان مستبها لا تلازم وهو متعدي في ذلك لانه منوع عن
منزلة اليد حافظة ومعنى قولنا انه لم يتم بحفظ نفسه لانه تلقت بالمرء النحر زعن بخلها ما اذا مات لان

ذلك

ذلك لا يستطاع الانتفاع عنه فلا يكون وليا على تركه المحفظ او على انه كان سبب الدية بدفعه
فاما الزرقى من الخطايط ونهش الحية واصابة الحجر بكن النحر زعن في الحية وبهذه الجنبين ان هذا الضابط
جنابة لا ضمان غضب وتحرر بضمن الجنابة تسببا كان او مباشرة وهذه اختلاف المكاتب لانه في يد
صغير كان او كبيرا فهو ينفصل ما حال بينه وبين نفسه وبخلاف ام الولد فانها تقدم بحفظ نفسها
فلا يكون هو جانيا بارادة المحفظ منها فلهذا لا يضمن بغصبا شيئا **محيط حسي**
في باب جنابة الصبي والمعتوه

ولو غضب ام ولد فانت في يده لم يضمن في قول الشافعي ولو غصبا غاصب فانت في يده بآية
على الوجه الذي جئت انة يضمن في الصبي الحر فان الغاصب يضمن قيمته حاله في ماله كحجر
لا في الفحل الحراني في كتاب الغصب

وان غرق في ماء او احرق في نار او سقط من سطح او ما اسببه ذلك فهو بمنزلة الصوت اتق
من الجراح الصغيرة للجراح في الجنابة

والمكاتب لا يجز عن حفظ نفسه فلا يضمن بالغصب بحر الكبر حتى لو لم يكن من حفظ نفسه بامانة
من قبله وكذا يضمن المكاتب وبحر الكبر ايضا كما يضمن الصغير لانك يكون التلف مضاعفا في الغاصب
بتقصير حفظه **شرح الكثر للزليحي**

اذا وجد القاتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتل رجلا من محلة اخرى واما ما اقيمت من غير المحلة التي
وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان القينة مقبولة فالادعى او ليا القاتل على ذلك
الرجل اخذوه بالدية وان ابرأوه لم يكن الا وليا عليه ولا على اهل المحلة شيئا جزاء هذه القينة وان

البنو الدية الجزام **باب آج** في كتاب الدعوى
رجل ادعى على رجل سرقة وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه فصره السلطان مرة او مرتين
ثم اعده الى السجن ثم عثر ان يعذب فحلف المجوس من التعذيب والضرب فصعد السلطان ليرفعه
من السلط وقات وقدمه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يد رجل آخر كان للورثة ان
صاحب السرقة بدية ابهم وبالفراة التي اذ بها السلطان لان الكل حصل بنسبته وهو متعدي
في هذا التسبب هكذا ذكر في مجمع النوازل قيل هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة اصله مائة
غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السلطان باختياره وقيل هو مستقيم في حق الدية ايضا لانه مكره على
والفرار من حيث المعنى لانه انما قصد الفرار خوفا على نفسه من التعذيب **باب السبر**

ولو وجد في سوق من اسواق المسلمين او مسجد جامعهم فهو على بيت المال ولا فدية قبل هذا
سواء قدمه فانها لا تملك الا في اسواقنا فالفدية والدية على ماله

خزانة الامم

من قتل زحام الناس يوم الجمعة في المسجد يجتمع او غيره لا يدركه من قبله فدية في بيت المال كذا في
خواتم الآكل

وتكون فدية في سوق له ارباب تجب الفدية على اربابها عندنا وقال ابو يوسف على
فان لم يكن ملكا كالمشترع العامة التي ثبت فيها ما يوجد يكون على بيت المال
وتكون اذ في الادوية على رجل من اهل القبيلة فشهد على ذلك بعض اهل تلك القبيلة لم يقبل شهادتهم
ولا يثب عليه وقالوا شهادتهم جائزة وبه نأخذ

وتكون فدية في دار فدية على عاقلة وقال ابو يوسف وبه نأخذ
وتكون فدية في محلة خربة ليس فيها احد وبقرها محلة عامرة فيها الناس كثيرة تجب الفدية والدية
على اهل المحلة العامة لانها اقرب اليه

وتكون فدية من الدية على جنس من الجناس الدية اكثر منه لم يجز ذلك وعلى اقل منه يجوز وكان في ثلث سنين
او لم يقض الفدية حتى يزوج او لم يوجد الرضى على نوع اما في الوجه الاول فلا يجوز بغيره لان جهة الجواز
فيها غير متينة لانه يمكن تجوز بدلا عن الدناير ويمكن تجوز بدلا عن الابل وليس جدي حتى يجوز باول
من الاخر فمقدور تجوز واما في الوجه الثاني فلا اخذ البعض عن البعض فيجوز ويكون ذلك في ثلث سنين
لان الدية هكذا وجبت مؤجلة في ثلث سنين فاما في جزء منها يجب كذلك ولو صالح على اقل منه حتى
يجاز ان لم يقض بالجنس الاول وان قضى لم يجز بريد بالوجه الاول انه اذا صالح على اقل من الف درهم
لم يقض بالدناير او على العكس وبالوجه الثاني اذا قضى بالدناير او على العكس لان في الوجه الاول ابراء
عن البعض واستوفى البعض فيجوز كيف ما كان وفي الوجه الثاني بعين الدناير واجبا بالقضاء
او بالرضا فاذا صالح على اقل من الف درهم كانت هذه الاقراضا عن دين بدين فلا يجوز وكذا لو كان
ولو صالح على جنس غير جناس الدية جاز بدينه لانه لا يودي الى الربوا ولم يحصل الاضرار
من دين بدين ولا يجوز دين بدين لانه متبرع عن

فلو وجد القبيل في طريق بعد او فعل اقرب الدور من الفدية وان وجدوه في درب فعلى
اهل الدرب بغير فدية ولو وجدوه في المسجد لا يلزم فدية في بيت المال واما في مسجد من مسجد العباد
فان كان لقبيلة فعلى عاقلة تلك القبيلة الفدية والدية وان كان لا يعلم لمن المسجد واما في عموم
فان كان يعرف الذي اشترآه وينا فعل عاقلة الفدية والدية فان لم يعلم ذلك فعلى اقرب الدورية
الفدية والدية

وتكون فدية في دار فدية على عاقلة وقال ابو يوسف وبه نأخذ
وتكون فدية في محلة خربة ليس فيها احد وبقرها محلة عامرة فيها الناس كثيرة تجب الفدية والدية
على اهل المحلة العامة لانها اقرب اليه

بما كان فيه يقع للصغير فوقع الصلح نافذا لانهما قصر في بدل الصلح كما خطا عن الدية لان الدية
مقدرة شرعا فامكن الا حرا وعن الغبن البسيط فلم يصح لمحو الصلح عن القصاص لا يمكن ردة نصيب
الدية كالوكيل بالبيع بالف اذا باع وحط من الثمن درهمان لم يصح لان الثمن مقدرة شرعا ولو باع بالبيع
في يده بقرنه ان يبلغ بالثمن لان تمام القيمة فكذا هذا

وتكون فدية في دار فدية على عاقلة وقال ابو يوسف وبه نأخذ
وتكون فدية في محلة خربة ليس فيها احد وبقرها محلة عامرة فيها الناس كثيرة تجب الفدية والدية
على اهل المحلة العامة لانها اقرب اليه

وتكون فدية من الدية على جنس من الجناس الدية اكثر منه لم يجز ذلك وعلى اقل منه يجوز وكان في ثلث سنين
او لم يقض الفدية حتى يزوج او لم يوجد الرضى على نوع اما في الوجه الاول فلا يجوز بغيره لان جهة الجواز
فيها غير متينة لانه يمكن تجوز بدلا عن الدناير ويمكن تجوز بدلا عن الابل وليس جدي حتى يجوز باول
من الاخر فمقدور تجوز واما في الوجه الثاني فلا اخذ البعض عن البعض فيجوز ويكون ذلك في ثلث سنين
لان الدية هكذا وجبت مؤجلة في ثلث سنين فاما في جزء منها يجب كذلك ولو صالح على اقل منه حتى
يجاز ان لم يقض بالجنس الاول وان قضى لم يجز بريد بالوجه الاول انه اذا صالح على اقل من الف درهم
لم يقض بالدناير او على العكس وبالوجه الثاني اذا قضى بالدناير او على العكس لان في الوجه الاول ابراء
عن البعض واستوفى البعض فيجوز كيف ما كان وفي الوجه الثاني بعين الدناير واجبا بالقضاء
او بالرضا فاذا صالح على اقل من الف درهم كانت هذه الاقراضا عن دين بدين فلا يجوز وكذا لو كان
ولو صالح على جنس غير جناس الدية جاز بدينه لانه لا يودي الى الربوا ولم يحصل الاضرار
من دين بدين ولا يجوز دين بدين لانه متبرع عن

فلو وجد القبيل في طريق بعد او فعل اقرب الدور من الفدية وان وجدوه في درب فعلى
اهل الدرب بغير فدية ولو وجدوه في المسجد لا يلزم فدية في بيت المال واما في مسجد من مسجد العباد
فان كان لقبيلة فعلى عاقلة تلك القبيلة الفدية والدية وان كان لا يعلم لمن المسجد واما في عموم
فان كان يعرف الذي اشترآه وينا فعل عاقلة الفدية والدية فان لم يعلم ذلك فعلى اقرب الدورية
الفدية والدية

ان يكون القليل هو الا ان ليس على الغاصب دية كما في الكراخي وعينه وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق
عظيم غير ملك لا اقلية على اقل الجاني التي يشرع له هذه الطريق **مخرج النجاة للفرسان**
قوله كما في الشرب الذخيرة لم يوجد ذلك في شرب **شيخ الاسلام**
قوله كما في الشرب كما في الهدي ليس فيه رباط العامة **شيخ الاسلام**
ولو حضر الورثة جميعا واموا البنية بالفضل العمد على رجلين احدهما غائب قبلت البنية على الآخر
وقضيت عليه بالعود فاذا حضر الغائب كلفهم اعادة البنية عليه لان الحاضر ليس يجمع عن الغائب
من ضرورة ثبوت الفضل عليه ثبوت على الغائب وبيان استيعاق الغاصب عليه فذلك لا يمنع استيعاق القود
من حاضر كما لو عني الورثة عن احد القاتلين او صالحه على مال كان ان يقتلوا الحاضر وهذا لان القاتلين
هر يوفى عاده فقل ما ينظرهم جميعا فلو قلنا بان يمنع استيعاق الغصاص من واحد منهم بغير
من غائب اولى الى سد باب الغصاص والاضرار بصاحب الحق ارايت لو مات الغائب وفقد
فلم يوفى على اثره كان يمنع استيعاق الغصاص من هذا الحاضر ولا يقال في هذا استيعاق مع الشبهة
ان يكون الغائب حجج بديها الفضل عن نفسه وعن صاحبه لانه ما من حجة تقبل من الغائب اذا حضر
وهي مقبولة من الحاضر لو اقامها **مبسوط حرجي في باب الوكالة بالدم**
قال ولو حضر الورثة جميعا واموا البنية بالفضل العمد على رجلين احدهما غائب قضيت على الحاضر ولم
يغيب الغائب وكذلك لو مات الآخر او فقد لان الغصاص وجب على كل واحد منها لانه لو اجمع
رابط على فضل رجل كان على كل واحد منهم الغصاص فغيبه احدهما لا يوجب سقوط الغصاص
الواجب عن الآخر وهذا الجواب على قول ابي حنيفة الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد وعلى فباس
ابحيفة الاول ينبغي ان لا يسقط في الغصاص من حاضر حتى يحضر الغائب والاختلاف ذكره في
السرقة ان احدهما سارقين اذا قرأه سرق مع فلان وهو غائب او مات عليه البنية فان في قول
ابحيفة الاول لا يقطع ما لم يحضر الغائب لان الغائب لو حضر لم ياتي بغيره فغيبه
وعن صاحبه القطع وكذلك في سبيلنا هذه واما في قوله الآخر البنية على الحاضر جائزة وعلى
لا يجوز وصار الغائب في حق الغصاص كالمعدوم فكما ثبت الاختلاف في تلك المسئلة فذلك
ههنا وان لم يذكر الاختلاف **مخرج مبسوط للحرجي في باب الوكالة في الجناية**
رجل نعه الى ضرب يدرجل بالسيف فاخطا فاصاب عنقه فابان فهو عمد فوخذ بذلك فلو اخطا فاصاب
عنق غيره فهو خطا لان في الوجه الاول الفعل الثاني تحقق ما هو المقصود من الاول وهو القتل
وفي الوجه الثاني لا يتحقق ما هو مقصوده من الاول فيكون الثاني غير الاول فالقصد الى الاول
لا يتبدل على القصد الى الثاني وكذا لو رمى قنينة فاصاب عين غيره فهو خطا ولو رمى رجلا فاصاب
حائطا

حائطا ونه رجل فاصاب به فهو خطا
ولو وجد في السوق وان كان السوق مملوكه فعلى المالك عنه ابجينة ومحمد وعبد بن يوسف
على السكينة كما في المحلة وان لم يكن مملوكه كما تشو آراء العامة يكون على بيت المال لانه حتى الجماعة
وكذلك لو وجد في المسجد الجامع او بمسور العامة في بيت المال استيعاقا
وكذا ان وجد في محلة مسجد او طرفها نهديب في باب الغناء
وكذا ان اثنان في دار فوجد احدهما قتيلا بضرب الآخرة بدينه عبد بن يوسف وعند محمد لا يضمن
منه ايضا
اقول لو وقع في سائر الكتب لفظ في بيت بدل قوله في دار وانظروا ان هذا سهو لا نهم عللوا لابي
بقولهم لان الظاهر ان الانسان لا ينف ولا شك انه في صورة كونه الاثنين في دار واحد
من عدم كونه حتى قاتلا للقتيل ان يكون القتل قتل نفسه **شيخ الاسلام**
قوم فاعلموا فوجد قتيلا بين اظهريهم لافاة ولاديه نهديب
وان ادعى انه قتل ابنه خطا او وليا خطا وقطع يده او شجى خطا او ادعى شيئا من ذلك او
يستخلف بالله ما فعلت عليك هذا الحق الذي يدعي من الوجه الذي ادعى ولا شيء منه وبني الدية والارش
عند ابي حنيفة لانه ادعى ما لا يخلف على محاسن كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف كل حق يجب على غير
المدعي عليه كالدية في قتل الخطا وما اشبه ذلك بخلف على السبب بانه ما فعلت ابن هذا فلان ادعى
بانه ما شجى هذه الشبهة التي يدعي وكل جنابة يجب بها الارش والدية على المدعي عليه يستخلف كما خلف
في الغصاص **ما صحيح في كتاب الدعوى في باب البيه**
حتى ضرب مربي فانه عراها ينتظر له بلوغ المصروب ان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلة الدية ولو فرغ
ماله كذا في النكاح وسباني في كتاب المعاقلة انه المختار **الدرر غرر في الديات**
الذكر في محلة من عن شمس لاثمة محلو في ان المتأخرين اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة في الجرم وهو اختيار
الغنية ابي جعفر وبني ظهير الدين جالي **شيخ الاسلام**
عند المجنون والصبي خطا وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال
عمره وخطاوه سواء ولان الصبي منقطة والعاقلة من طائفة لا استحق الخلف حتى وجب له الدية على العاقلة
فالصبي وهو عذر اولى بهذه التخييف ان لم يكن من الجرم وان كان منهم في ناله لما مر انه المختار بالكتابة لانهما
كاسمهما سارة ولا ذنب لهما سرة لانها مرفوع العلم ورومان ارث لانه عقوبة وهما بيتا فلهما
درر غرر في فضل لا قود في الشجاج
لم يجر الا ان ذلك سباني لكن الذي سباني في آخر المعاقلة رواية عن ابي حنيفة ان من ليس له ديوان ولا جني
نجانية في مال مجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع وذكرنا ان عاقلة للجرم **شيخ الاسلام**

منه على رجل منهم براء اهل المحلة عن الدية والقصاص ولا يثبت على المدعي عليه القتل بلا شبهة
وعودته عليه بعض برائة غيره عنها ثم يكون مجرد دعوى لا يثبت على المدعي عليه شيء وهذا بخلاف ما اذا
وجد احقر اهل المحلة حيث لا يبرؤن عن الدية والقصاص من عموم النقص الوار وفيها على خلاف
وعده في الاولية فاذا عوف العالم بعين بالعبية بنظر ان فستد و آفعا من نفس عند فستد سلاح
فلا شيء عليه وان فستد في حال قصده فعليه الدية لا القصاص كما ذكره السيد ابو شيخ في كتاب
الصغير في سبيل اجلا القوم غير قاتل القاتل لا حرم فستد الجاني في هذا صور الوجه

قوله هذا الفرق لم ار في شيء من كتب المذهب ولا وجد له لانه احكاما جارية على اهل المكان جعل
قتل المكاني في انه لم لا يجعل قاتل المكاني ولا يلزم من عدم جريان احكامنا عليهم كون القاتل قاتلهم بل الفرق
ما ذكر في المحيط البرهاني وغيره ان في مسألة الماء العذو وانما جعلنا قاتل العذو ولا قاتل المكاني لان
حل امر المسلم على الصلح بخلاف ما اذا قاتل المسلما عصبية لانه في اي الامر من اهل القاتل
عليه لم يكن يند حل امر المسلمين على الصلح لان كلا الفريقين مسلمان في حال القاتل مشكلا وبما يجب
القصاص على اهل المكاني حال وقوع القتل في القاتل جازي باقتصاص لا على غيره من القاتل في الشبهة
المختصة شيخ الاسلام

باب القصاص وقال في نوادر ابى يوسف رواية ابن سعادة لو وجد قاتل في محلة فشهده شاهدان
رجلا نعرفه بوجهه فقتله ولا نعرفه بنسبه لاندراء القصاص بذلك لعل الرجل القدر او من اهل
اجناس ناطق

سبيل القاتل اذا وجد في محلة ولم يد ر ما حاله او عوف يقينا ان رجلا اجنبيا مجرما فقتله كانت على
اهل المحلة الدية والقصاص على اهل المحلة مكرها بلا امر ولا على غيره
فان جعل لهم اعطية ثلاث سنين بمرة واحدة بعد القضا بالدية فالدية كلها في ذلك بجملة لانه اذا
خرج الاعطية الثلثة وصارت العطايا عينها بجملة فصارت الدية كذلك لان لا يسبق في الاعطية فستد
ولو خرج لهم عطايا وجب قبل القضا بالدية لم تكن فيه واستعملت الدية في الاعطية المستقلة بعد القضا
لان المال انما يجب بعد القضا فباعتق بالاعطية التي تخرج بعد القضا لا بالاعطية قبله وان خرج لكل
سنة اشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة اشهر ربع الدية وان كانت لهم اربعة اشهر في كل شهر
وعطايا في كل سنة قضى ثلث الدية في العطايا لان العطايا الغرض الدية هو الاصل والرزق كالدية
عنه لان عمره رضي الله عنه فرض الدية في الاعطية ولم يفرض في الرزق ولا بصار الى ابدل حاله العذرة
على الاصل ولا فرض الدية في العطايا آخف على الباقي من فرضها في الرزق لانه العطايا مال قابل
عن الحاجة والرزق مال مشغول بالحاجة والدية مبنيا على التخييف فكان الغرض من العطايا آو كيا

منه على رجل منهم براء اهل المحلة عن الدية والقصاص ولا يثبت على المدعي عليه القتل بلا شبهة
وعودته عليه بعض برائة غيره عنها ثم يكون مجرد دعوى لا يثبت على المدعي عليه شيء وهذا بخلاف ما اذا
وجد احقر اهل المحلة حيث لا يبرؤن عن الدية والقصاص من عموم النقص الوار وفيها على خلاف
وعده في الاولية فاذا عوف العالم بعين بالعبية بنظر ان فستد و آفعا من نفس عند فستد سلاح
فلا شيء عليه وان فستد في حال قصده فعليه الدية لا القصاص كما ذكره السيد ابو شيخ في كتاب
الصغير في سبيل اجلا القوم غير قاتل القاتل لا حرم فستد الجاني في هذا صور الوجه

قوله هذا الفرق لم ار في شيء من كتب المذهب ولا وجد له لانه احكاما جارية على اهل المكان جعل
قتل المكاني في انه لم لا يجعل قاتل المكاني ولا يلزم من عدم جريان احكامنا عليهم كون القاتل قاتلهم بل الفرق
ما ذكر في المحيط البرهاني وغيره ان في مسألة الماء العذو وانما جعلنا قاتل العذو ولا قاتل المكاني لان
حل امر المسلم على الصلح بخلاف ما اذا قاتل المسلما عصبية لانه في اي الامر من اهل القاتل
عليه لم يكن يند حل امر المسلمين على الصلح لان كلا الفريقين مسلمان في حال القاتل مشكلا وبما يجب
القصاص على اهل المكاني حال وقوع القتل في القاتل جازي باقتصاص لا على غيره من القاتل في الشبهة
المختصة شيخ الاسلام

باب القصاص وقال في نوادر ابى يوسف رواية ابن سعادة لو وجد قاتل في محلة فشهده شاهدان
رجلا نعرفه بوجهه فقتله ولا نعرفه بنسبه لاندراء القصاص بذلك لعل الرجل القدر او من اهل
اجناس ناطق

وان لم يكن لهم عطاء الا ان ياتي رزق بخصه لان الفرص في رزاقهم لهم اخف عليهم من مال
 بكنه ابدتهم و الرزق ما يفرق الناس في مال بيت المال معذرا بالحاجة والكفاية يفرق ما يكفيه لكل
 وكل يوم والعطاء ما يفرق كل سنة ويقدّر بحره وغلبته في باب الدين لا بالحاجة
 وقد روي عن محمد بن ابي يوسف في رجلين في بيت واحد ليس معهما احد وجدا هاتما مذبحا
 ضمن الاخر اذ قد قال محمد لا ضمن وجه قول ابي يوسف ان الظاهر ان الاثني لا يقتل نفس
 ولهذا اذا وجد قتيلا في محلة كان عليهم ولم يعتبر جواز ان يكون قتل نفس اذا كان الظاهر ان غير
 قتله وليس هناك قرب من الاخر كانت الدية عليه وجه قول محمد يجوز ان يكون القتل قتل نفس ويجوز
 ان يكون الاخر قتل فلا تضمنه بالشك **شرح مختصر في محله في القتل في الفسقة**
 اتول لم ارجع اوضح هذه المسئلة مثل الامام القدر وشكر الله سبحانه فانه اباي بغيره ان الجواب
 ابي يوسف الدية باعتبار الظاهر وكونه الاخر اقرب من غيره لا باعتبار الحكم بمباشرة القتل وانما بعد
 مباشرة القتل في حكم الجواب الدية فقط كما قيل في قبيل الدار والمحلة فظهر بغيره انه لا يلزم الكفاية
 لانها انما ثبتت اذا تخلفت مباشرة قطعاً فلا يحكم عن الميراث ايضا **لهم رحمته**
 واعرف هذا فنقول اذا وجد قتيلا في محلة فالقائه والدية على اهل المحلة لا احاديث واجماع الصحابة
 على ما ذكرنا حفظ المحلة عليهم ويبيع ولاية التصرف كايده ابيهم وهم المشهورون في قتلته فكذلك الفسقة
 والدية عليهم وكذا اذا وجد في سجد في محلة او في طريق المحلة لما قلنا يختلف منهم خسرون رجلا
 فان لم يكن احد ومخسرون يكون عليهم الايمان حتى يكمل خمسين يمينا **به آية في فصل**
وقد ما شرابط وجوب الفسقة والدية
 وكذا وجد قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها فبها فبها الفسقة والدية على العاقلة ولا يحكم
 الميراث لان حومان الميراث حرام مباشرة القتل بصفة الخطر وذلك لم يثبت على صاحب الدار لوجود القتل
 في داره وانما حصل وجود القتل في داره بمنزلة مباشرة في حكم الفسقة والدية خاصة للبيان عن الدار
 فهو نظير السبب الذي قام مقام مباشرة في حكم الدية خاصة دون حومان الميراث **به آية**
في باب الفسقة
 وان وجد قتيلا في فلاة فليس فيه شيء قال المخرج وهذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من القرية فان
 كان قريبا من القرية حيث يبلغ اهل القرية الى ذلك الموضع ينتهي اليه صوتهم فالقرية
 وهم اهل القرية ليرى مواسمهم الا ترى انه ليس لاحد ان يحكي ذلك الموضع بغير صانعه
 قاتل ما وراء ذلك من جملة الموت لاحق لا حدة فلا يجنب شيئا منه ايضا
 قال ويشارك بين السكان والملاك في الفسقة واخرجوا السكان قال ابو حنيفة ومحمد لا يدخل
 الميراث

السكان في الفسقة مع الملاك وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا وهذا اذا كان المالك ساكنا فله ان يملك
 ما يملك ساكنا يدخل السكان اجماعا **شرح مختصر** واخرجوا السكان اذا سكن المالك فيها ايضا ولا يدخل
 السكان انشا **شرح مختصر** لو كان المرحوم ابا لولده
 ويعتبر ابو يوسف ومعه الائمة الثلثة في السكان جمع ان كان غير المالك رصنا اي يشرك ان كان المالك
 الغير المالك في الفسقة والدية بالتسوية لا بشرا كذا في التزم الحفظ ووجود قبيل في محلهما وجعل الفسقة
 والدية على المالك ان كان فقط لانه هو المختص بنصرة البقرة لانه ان كان الغير المالك لان سكن المالك
 وادوم ولو لم يكن المالك ساكنا دخل ان كان مع المالك في الفسقة والدية اجماعا **در الجحار**
 قال ولو وجد في سوق المسلمين او في مسجد جاعلهم فهو على بيت المال وليس فيه فدية وهذا في سوق اهل
 خاصة لان اسواقهم للمساكين وليس يملك للناس فنجب فيه الدية على بيت المال ولا فدية فيه فاما اذا
 كان بحال سبيع يكون السوق ملكا لهم فهو على اهل السوق واداد بقوله مسجد جاعلهم المسجد اجماعا فاما اذا
 كان في مسجد المحلة فهو على اهل المحلة وقال بعضهم في تفسير هذه المسئلة ان السوق اذا كان طريقا لقاعة
 المسلمين فالدية على بيت المال كالمسجد اجماعا واما اذا كان سوقا يكون فيها طريق خاص فهو على اهل السوق
 بملكوته **شرح المختصر** في آخرة الساج
 وان ادعى اهل المحلة على رجل من غيرهم انه هو الذي قتل فله ان يدعي عليه ثمانية مائة درهم بيمينه
 بهذه اليمين مخصوصة عن نفسه ومن ادعى نفق مخصوصة عنهم وثبته باليمين كان ذلك مقبولا منه كما لو ادعى
 ان العين ودبعت في يده فقلنا نعم ان ادعاه الاولياء على ذلك الرجل اخذوه بالدم وان لم يدع ذلك عليه لم يكن
 لهم عليه ولا على اهل المحلة شيئا اهل المحلة خصوا في اسقاط الفسقة والدية عن أنفسهم لاني اثبات موجب
 القتل على غيرهم انما خصهم في ذلك الولي فلا بد من دعواه ليقتضي بموجب القتل على ذلك الرجل **بسط**
محمي في باب الفسقة
 القاتل ان هذا تبني على جواز دعوى المدعي من غير المدعي عليه ثمانية مائة درهم بيمينه على معنى كمال بعضهم
 فلما ذلك لانه لم يذكر دعوى الاولياء القتل على اهل المحلة او لا ولا يجوز ان يحل الكلام على ذلك لانه لو فرض
 المدعي من الاولياء القتل على اهل المحلة ببراء غير اهل المحلة من المدعي كما هو جوابه فلا يمكن ولا يقتضي
 من المدعي على غيرهم فلا يستقيم قوله هنا نعم ان ادعاه الاولياء على ذلك الرجل اخذوه بالدم كما لا يخفى نعم
 رايته الامام الاشعري في صريح به في شرح مختصر الطحاوي حيث قال في تصوير المسئلة فان لم يدع ويحكم
 ادعى اهل المحلة على رجل **لهم رحمته**
كتاب العاقلة وان لم يكن له عشرة فعند على بيت المال اذا كان العاقل مسلما لان الدية انما تجب
 بالنصرة والانتصاب والادب غير اسباب لما بينه واهل بصره العاقل اذا لم يكن له ديوان وعشرة جماعة المسلمين
 لانهم يذبحون بعضهم غير بعض ويتناصرون نصره العاقل وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه يجب في مال العاقل لان

وجوب النقل على العاقل عرف بخلاف القياس لأنه مأخوذ من خبر جاني بالحق في بابا به القياس والفرق
أنما وجب على أهل الديوآن أو العشرة فبقى ما عداها على قضية القياس ومن ليس له ديوآن ولا عشرة
فبقيت تعتبر الحال والفرق الأقرب فالأقرب وقيل يجب في ماله وقيل يجب في مال بيت المال وكذلك
في القبط على هذا المذهب ولا تعقل مدينة عن مدينة وتعمل مدينة عن قرأها لأن العمل إنما بين على التمام
والنحوان وأهل كل مصر متصرف أهل ديوآن مصر ولا ينتصرون به يدوان أهل مصر وأهل مصر
بأهل سوادهم وقرأهم ومن كان من أهل البادية لا يدوان لهم فاعلموا على أنساب أقرهم سبأ وأن
كان من بعيد المنزل منه لأن أهل البادية بادية واحدة وكان أهل الديوآن في مصر وأحد سبأ ونون
عن أهل مصر وإن تباعدت منازلهم والباديتان إذا اختلفتا كانا بمنزلة مصرين وماله المقتضى

قبيل - مولا ومولى المولا يعقل عنه مولا وقبيلة محبته حرمي
وأما إذا وجد في فلاة أرض فأتى ملكا كان فلو على الملك وعلى قبيلته وإن لم يكن ملكا لكان
يسمع فيه الصوت من مصر من الأمصار فجميع القاعة وإن كان لا يسمع فإن كان للمسلمين فيها
الاحتياط والاحتشاش فلهذا على بيت المال لأنها في أيدي المسلمين فإن انقطعت عنها منفعة
المسلمين فلهذا يدر وكذلك إذا وجد في المغارة وليس بغيرها عمران وأما إذا وجد القبيل في
عظيم كالدجل والفرات فلهذا يدر محبته حرمي

ويستقطف قود وورث على أبيه يعني إذا قتل الأب أحد أولديه ابنه يسقط القصاص من لحيمة الأب
ويشعني أن تكون الأم وبهجة وبهجة أيضا كذلك ولا يخفى أن قتل الأب عبد الولد وأصل في هذا الحكم
أنه إذا ذكر فيها تقدم وفي مخالفة من قتل اخته وبنته في نكاحه سقط القصاص وفي فتاوى
فانسخنا وقبيل أحد الأخرى لأب وأم أباهما عدا وأما إذا روي عن أبي يوسف أنه لا قصاص
على واحد منهما وعلى كل منهما دية قبيل في ثلاث سنين إذا لم يكن للميتين وارث غيرهما شيخ القاعة

أقول كأنه لم ير المسئلة صريحا كونه الحكم فيها كذلك كونه في محيط البرية قبيل القاعة وبه غير
شيخ الاستلام

وذكر محمد إذا وجد ابن الرجل أو اخته قبيلة في داره أن على عاقلة دية ابنه ودية اخته وإن كان
هو وآثره لما ذكرنا أن وجود القبيل في الدار كباثرة صاحبها القتل قبله عاقلة ذلك المقول ثم
صاحب الدار بالارث من البه آبع

فإن لم يجزط وإذا قتل أم الولد مولا أم عدا فإن لم يكن لها ولد منه فعليه القصاص ولا سعاية
عليها لأجل العتق من الوجه المذكور وإن كان لها منه ولد فلا قصاص عليها لأن مقتضاها نصيب
ابنها لأن الابن لا يستوجب قصاصا على والدته وإذا سقط عنها نصيب الابن سقط عنها القصاص
وانقلب القصاص مالا واستعام إيجاب المال عليها لأن المال حال ما يجب عليها هي حرة أو مكاتبه

ثم نسق

ثم نسق في جميع قيمتها لأنه لم يوجد عفو الابن عفو نصيبه وإنما سقط القصاص حكما لأنه ثبت للولد
في قصاص ابنها شبيهة ملك والقصاص متى سقط للشبهة لا بالعفو فإنه يجب عليه كمال الدية
أن الأب إذا قتل ابنه عدا وجب كمال الدية لأن القصاص سقط للشبهة لا للعفو فإن له شبهة
في المقول من حيث أنه كسبه فوجب كمال الدية فلهذا كان هذا بخلاف ما إذا عني أحد الشريكين في القصاص
فإنه يجب نصف الدية للآخر لأنه سقط نصيب العاني بالعفو محبته حرمي في الفصل العاشر في القصاص

وفي الجبظ ولو قتل سبعة ما بقي العمل فاعمل بلا سعاية على خلاف المدبر لأن عتقها ليس بوجبة إلا أن
تكون لها من المولى ولد فيسقط عنها القصاص لأن الولد لا يستوجب على أبيه ثم هذا السقوط يكون
بطريق حكم حيث يثبت للأم في قصاص ابنها شبيهة ملك وأوجب عليها التسع في عام القيمة لأن المقتضى
في عدم سقوطه القصاص بشبهة الدية بكاملها كما في قتل الأب ولده وقيمتها وديرتها وهذا بخلاف
ما ذكر في شرح المختصر أنه لو كان لها ابنان من السيد أو من غيره ذكره العياشي فعني أحدهما حيث
نسق في نصف قيمتها غير العاني لا غير لأن سقوطه بالعفو بلا شبهة فبئس شيء يعفونه أناسا فلهذا
مالا لا نصيب غير العاني ثم هي منه لا تغلق حرة لأنه بعد الموت فيجوز أن يثبت عليها دين لمولاها
فلهذا آثاره قال ولو كان الميت ابنا أحدهما سقط عنها القصاص في نصيب ابنها المكلف
فيسقط في نصيب جنة أيضا ضرورة ونسق في جميع القيمة فتكون بينهما نصيبين لأن السقوط بطريق
حكم وفي العتابة أم ولد قتل مولاها وأخو فعني أحد وتيسر كل منهما فاعلمت في نصف قيمتها
غير العاقبتين ولو عني أحدهما قبيل الآخر سقطت في ثلثة أرباع قيمتها وذلك تسعة من اثني عشر رجة
منها الشريك العاني ورحمة الشريك الآخر بسلم لثلاثة وعندها ثلثة الأرباع بينها من ثمانية وبسلم لها
أشنان وثبت التخرج في شرح الوافي للنسفي من القصاص

وفي إجماع ومن لا عاقلة له فعقل على بيت المال لأن أهل نصرته جماعة المسلمين حتى يجعل ماله بعد موته
في بيت المال قال القاضي الآم وبه أخذ صدر الشهد وقال عصام روى محمد بن أبي يوسف عن الآم
أن عقلا في ماله وفي الأصل ولا يعقل بيت المال من ذوات معرفته وإن كان من غير ما قال القاضي
الآم هو الصحيح وذكر محمد في الأول أن مستأمن يشتري فتاة مسلما ويعتق ويرجع إلى داره فهو شريفي
عتيقه أن عقلا على نفسه على العتق المعتق ولا يعقل بيت المال لأنه لا يدر ما عرفه وإن لم يدره إلا أن
للقول فينا أول ما ذكره ولا بما إذا لم يكن له وارث كالقبط والمحررى أوله في يسلم ولا يولد أحد إلا خرجا
المسلمين هم أهل النصر وبعضهم ليس باحقيق من بعض ذلك المعنى ولهذا إذا مات يكون ميراثه لبيت
فلهذا ما يدره من الغرامة من بيت المال ضامنا بجنبنا للحرم فبئس الحال روحه

كتاب الوصايا أو من يصدق بالف درهم ليس الوصية نصه في قيمتها ثم تأخر وليس هذا الكذبحي

تعلق فانه يبدى بالفرع او فان اخوانهم لا يعزهم بعضهم على بعض وان جمع هذه الوصايا كلها انما يكون
في الثلث بوصاياهم فاحساب العباد وهو لهم لا يعزهم بعضهم على بعض وانما الله تعالى يجمع ذلك كله فينبغي ان
ثم بالواجبات ثم بالوصايا ثم بالثلاث لانها هي التي تعلق منقذ او محاباة منقذ فان قول المجتهد ان كانت
منقذة على العنق تصرف الثلث كمال المحاباة ثم العنق ثم السائر الوصايا على ما بيننا وان كان
العنق منقذ ما تصرف الثلث اليها جميعا فان فضل منها فحينئذ تصرف الثلث الى سائر الوصايا وسائر
المحاباة وسائر الوصايا سواء وانما تصرف الثلث الى العنق فان فضل منهم تصرف الى سائر الوصايا
والمحاباة والله اعلم **من مخرج الفقهاء للثلاث في باب صدقة ثلث المال الزكاة**

رجل اوصى الى رجل وجعل عيزه شرفا اليه ذكرنا اننا ملينا انهما وصيانا كان حال جعلهما وصيين فلا ينفرد
بما لا ينفرد احد الوصيين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي ولي باسكن المال ويكون المشرق وصيا
وان كان شرفا لا يجوز تصرف الوصي لا بعد **قاضي**

امراء ماتت من زوج ووصت لثلاث نصف مالها فلم يوصى له نصف المال وهو ثلث ثلثه من ثلثه والزوج
سهم ثلثه وسهم بيت المال قلت الوجه فيه ان النصف للزوج بعد تنفيذ الوصية في الثلث
والباقي بعد تنفيذ الوصية اربعة اسهم فله النصف سهمان وسهم اخو الوصي لانه ولي من حيث المال
يتعين الوصية وكان له سهمان فصارت ثلثه وسهم بيت المال ولو اوصت بجميع المال فالثلث للزوج
والثلثان للوصي له ولو كان مكان المرأة رجل وله امرأة فوصى لثلاث بجميع المال فله المرأة
السهم والباقي للوصي له ووجه التخرج ما ذكرنا ولو اوصى بنصف المال لاجنبي فلم يوصى له ثلثه سهم
والمرأة سهم وسهمان لبيت المال امرأة اوصت بثلث مالها بصرف الى وجه التخرج فماتت ولها
ولها زوج فان العاقبة بنقذها وامرأة قالت اذا مت فبيعهوا وادري هذه وظهرت الى مصالح
فماتت فظهر ان الدار ثلثها لها فانه بصرف ثلث ما كان ملكا لها امرأة اوصت بهذه العبدارة
كاتب من بشور بخشيدنا فكيفن ونجهم من بكنه فوجهه ففصل الزوج فله ثلثه على هذا انشر طاهر جازية
وبسبب من المهر جازية والباقي بطالبون واربين صغير وكبير والكبير قيم الصغير والارثوب قارار
القيم ان جميع الدار فانه يجوز باذن العاقبة طفل له ثم لاب وام فنصب العاقبة اجنبا وصيا في
لم يكن للثم ان يخرج لان ولاية العاقبة اقدر وحمل من ولاية الهم احد الورثة باع شيئا من تركته لدين
الميت وبعض الورثة غائب فانه ينقذ البيع ولو كان الثمن اكثر من الدين بعيد الزيادة الى تركته
يعنى البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يزود الى تركته رجل اوصى الى رجل بثلثي
المحظية ويؤدى لكفارة صلوة فلم يشتر المحظية ووقع الذهب بغير الوقت فانه يجوز

من مخرج الفقهاء في باب صدقة ثلث المال الزكاة

رجل

رجل مات وله في بد اجنبي مال ولد ورثة ولا تركه في ايديهم وعلى الميت ديون فان الزموا يدعون على الميت
بخصرة الورثة من مخرج الفقهاء

امراة وقعت صنعة على ولده وجعلت عم الولد متوليا فماتت فله ولد اب فالمتولي او له بالنظر
من الاب الا ترى ان وصي الاب اولى من ماله وان لم يتصرف المتولي فانه باهم بنصيبه اذا قبل
الا ان يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر **جوهر العباد**

اذا ظهر عن الوصي حيابة حال بعضهم العاجني يجعل معه اخو ولا يغزو عن اب يوسف العاجني سئل
في تصرفه ان كان ما ذكر عند صدق فان العاجني يجعل مكانه غيره **قاضي**

وكيس الوصي ان يزوج نفسه فان تصرف الوصي مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر والتجربة ولا نظري
في هذا الا انما يستحق اليتيم على الوصي منفعة وما يجب على الوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من اليد
وكذا الوصي لو اوجس شيئا من ثمنه في عمل من المال اليتيم لا يجوز ولو كان الوصي استأجر اليتيم جازي في قول المجتهد
لا انما يجب على اليتيم للوصي منفعة وما يجب للوصي عليه عين هو الاجر فتواي الوصي وبين الاب والاب
نفسه من ولده الصغير واستأجر الصغير لنفسه ذكرنا القدر الذي لا يجوز به اخذ الامام ابو بكر محمد بن الفضل

قاضي

رجل اوصى بنصيب بعض ولده الى رجل ونصيب البعض الى رجل آخر فمات بشرط ان الكل ولو اوصى الى رجل
بدين والى اخوان بعنق عبد او بنقذ وصية فمات وصيانا في كل بشي في قول المجتهد وقال ابو بكر محمد
كل واحد منهما وصي على ما يستلزم لا بدخل الا حرمه وكذا الوصي بغيره في بلد كذا الى رجل وبغيره في بلدة
اخرى الى اخو وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على بنته
او جعل احدهما وصيا في ماله اياهم وجعل الاخر وصيا في ماله الغائب فان كان بشرط ان لا يكون كل واحد
منهما وصيا فمات وصي الى اخو يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فماتت المسئلة على
الاختلاف والفقهاء على قول المجتهد **قاضي**

وصي اشق على باب العاصي في خصوص ما مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا بعض قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لا بعض منه ارجو المثل والعين البسيرة واما ما اعطى على وجه الرثوة كان حاشا خالوا بذل المال للزوج
غيره وماله لا يكون رثوة في حقه وبذل المال لا يخرج حتى له على اخو يكون رثوة وصي يخرج في عمل اليتيم
واستأجر وابنه بمال اليتيم يركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك مما لا بد احتياجا وعن نصير
لوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب وادبه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال النقيب ابو الليث هذا اذا كان
الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له ان ياكل ويركب وابنه وهو القياس وفي الاحتياط لا يجوز له ان ياكل

اذا كان محتاجا بعد ما يتعين في ماله **قاضي**

منزله وقال بعضهم ان لم يكن له بيتة على الدين فان العاقبة يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو القاسم بن علي
 العاصمي انما ان يترى عن الدين الذي يدعي او يقيم البيتة عليه حتى يستوفي الدين والا فخرجت عن
 الوصاية فان لم يبق اخرج عن الوصاية وعن محمد بن مسلم ان الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له
 بيتة فان العاصمي يخرج من الوصاية وان كان له بيتة فان العاصمي ينصب للميت وصياً حتى يقيم البيتة
 عليه ثم العاصمي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصياً وصار الاول خارجاً عن الوصية
 وان شاء اعاد الاول الى الوصية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاف ان العاصمي يجعل للميت
 وصياً في مدة آراء الدين يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى في المال
 اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة يجعل العاصمي معه غيره ولا يخرج وقال ابو يوسف يخرج وهو الظاهر في
 الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حياً وجيف منه على مال ولده الصغير فان
 العاصمي يخرج المال من يده والوصي اولى بميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن
 ثم يقضي الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن جن لم ينفذ عنه عن الغرض لا يخرج منه فاجاب

الرجل اذا ادعى الدين على الميت واشتبه بالبيتة فان العاصمي يجعله بائناً ما استوفيت منه شيئاً
 ولا ابرأته بجلده على هذا الوجه فطر للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن نفقة النظر لنفسه
 او وصي ان يخدم عبده والديه سنة بعد موته ثم يعقن قال ابو نصر اذا كانت الوصية للاب
 فالوصية باطلة لانها لو جازت يستويان في المدة فيكون وصية للام لا زيادة على قدر ميراثها
 فيبطل وان اوصى بذلك لوارثين يستويان في الميراث جاز ويكون سبيل الميراث ووجه الوصية
 الفقيه ابو القاسم وان تعاضل في الميراث جاز ايضاً ويجزمها على قدر ميراثها لان اللفظ عند المطلق
 يحتمل ذلك والوصية بحجب نصيحها ما امكن الا ان يقول في وصيته يجزمها على السوء فيجزم ببطلان
 في يميز الورثة فيجزمها ثم يعقن قال الفتوى على هذا في الكتاب اذا اوصى بان يخدم عبده جزم
 سنة ثم هو حر قال هو جاز فاصحح

المبوط ولو اوصى بان يخدم عبده احد ورثته سنة ثم يعقن جاز ان احارزه بقية الورثة وان لم يجر
 بطلت الوصية بالعقن لان الوصية بالعقن في ضمن الوصية للورثة بناء عليها والوصية بخدمة واحد الورثة
 لا يجوز الا باجارتهم فاذا بطلت الوصية بطل ما في ضمنها كالوصية بالمجاهدة فيجزم
 لو اوصى بمال لفلان واوصى للفقراء بمال والرجل محتاج يجز ان يعطى
 من نصيب الفقراء ولا يجوز عند بعض مشايخنا دون بعض واما لو اوصى ان يعطى
 الفقراء والفقراء كذا فانه لا يعطى لهم نصيبهم خوفاً من الاكل
 قال ثلث ياتي وقف ولم يزد صار ماله وقفاً على

وذكرني الا قضت عن محمد اذا مات الرجل وقد كان اوصى له رجل اي جعل وصياً وقبل الوصاية في حياته
 مودة وجاء الى القاضي بيمينه اثبات وصايته فالتفت اليه في نظر من ان كان هذا للوصاية يسمع وعنده اذا حضر
 مع نفسه من يصلح خصماً له قال ويختصم في ذلك وارث او وصي له او رجل للميت عليه دين او رجل له على الميت
 اما الوارث فلان الوصي يدعي ان يده فوق يد الوارث في مال الميت راباً ومذبراً ونقراً والوارث يكره
 ذلك فيكون خصماً له واما الوصي له فلا بمنزلة الوارث واما الغريم الذي للميت عليه دين فلا يكره
 حتى استيفاء ما عليه من الدين وهو يكره واما القوم الذي له على الميت دين فله على بعض مشايخنا انه
 لا يكون خصماً له لانه لا يدعي عليه شيئاً فكيف يكون خصماً له قال محصاف يكون خصماً لانه يريد ان يرفع
 خصومه في الدين وانما يكون له ذلك بعد اثبات الوصاية هذه الجملة من كتاب الا قضت وفي المتن رواية
 ابراهيم بن رجل مات وعليه دين واوصى بثلث ماله او بدارهم سماً لرجل فباخذ الوصي له ثم الغريم والورثة
 شهروا او غيب وقدم الوصي له انما الغريم لا يكون خصماً وأشار الى ان الوصية بين حصلت بقدر
 فالوصي له لا يعتبر بالوارث واذا حصلت الوصية بازاء وعلى الثلث وصحت بان لم يكن وارثاً فالوصي له
 خصم للغريم في هذه الحالة ويعتبر الوصي له في هذه الحالة بالوارث لان استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص
 الوارث والوارث ينصب خصماً للغريم في حق الوصي بحجب ان يكون له حجب كذلك وصاحب الوصي له مطلقاً
 غير فصل فيما اذا كان الوصي له بالزيادة على الثلث او بالثلث فيجوز ان يكون المأد منه اذا كان الوصي له بالزيادة
 على الثلث

مختصر برآني في كتاب الوصايا

ولا تصح اجازتهم في حياة الوصي وتصح بعد موته وليس لهم ان يرجعوا بعد الاجازة وان لم يعقن الوصي له
 قبل موت الوصي غير لازمة لانها تمليك مضاف الى ما بعد الموت فلا جازة لانها لازمة بمنزلة حجب
 الاجازة بمنزلة غيرها لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كاصل العقد بخلاف ما بعد الموت لانها صارت لازمة بمنزلة
 وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة نصير لازمة ولان الاجازة قبل موت الوصي صدرت من غير ملك
 حقيقة وخلاف لان الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث حقيقة ولا خلاً بديك ان المورث يملك التركة
 فيه بيعاً وطبياً واستمناً واستخداً واستغلاً لا والاجازة الصادرة من من ليس له حقيقة الملك
 ولا حتى الملك لا يصح بخلاف ما بعد الموت ولا يجوز باجازه الوارث بالموصي له بملك من جهة الوصي لا من
 جهته حتى يجز الوارث على تسليم كالمو وهو اولى بهذا الواعق المريض عبده واما مال له غيره فاجازة
 عنه بعد موته بنفقة عنه من جهة الميت حتى يكون الوارث له وعنده انشا في ثلث الوارث للميت وثلثه لغيره
 كانه اعقن ثلثه والصحيح قولنا لان الوصية صدرت من الوصي مضافاً لملكه حاله وماله لان جميع ماله ملك
 له وقت الوصية وبعد الموت يبقى على حكم ملكه ولا ينقل الى الورثة كالمو لا مشغولاً لابرته في اجازة
 بقي شغل الوصية فظهر انه لم يكن مستغلاً له حكمه وسقط عنهم نفقة العقب السابق كالمو ثم اذا اجاز

والأجاز بعض الورثة دون البعض يجوز في نصيب المجهز ويطلق في نصيب الراد لأن هذا ما قبل الوصف
على مثال أبرار الذين ترك البنين وأوصى لأحد بنات نصف ماله وإجازة أخوه بنصف المال والباقي بينهما
إذا نفذت الوصية بالأجازة صار نصف المال مشغولاً بالوصية ولا يصير تبريراً كما لو حصلت الوصية لأب
وبقي نصف المال خالياً عن الوصية فتصير ميراثاً بينهما ولو أوصى مع ذلك لأبني نصف المال وإجازة البنين
لأبني نصف المال ولا بن الموصى له نصفه ولا ميراث لهما لأنه صار جميع المال مشغولاً بالوصية والمشغول
بالوصية لا يكون ميراثاً لأنه يعطى النصف ولا لأبني لأن وصية الأبني أقوى من وصية الوارث لأنه
وصيته بعد الثالث من غير إجازة وصيته أصلاً لا يجوز إلا بالأجازة والأقوى تقدم على الأولى

مخطط سر حسي

ذلك أن الميراث لو أعطى من أعيان ماله بعض ورثته ليكون له بجهة من الميراث بطل حقه جعلاً
إبنيه وأرأسه على أن لا يكون له بعد موت الأب ميراثاً قبل جاز وبه انتهى بعضهم وقيل لا يجوز

جامع الفصولين

ذكر محمد في السير الكبير في باب من التفرق بين البني أن الميراث إذا أعطى من أعيان ماله بعض ورثته يكون
ذلك له بجهة من الميراث كما ذكرنا ذلك باطلاً وذكر في وصايا بجامع في الفتاوى قال أنا طلي وراثت بجهة بعض
مناجنا فمن جعل لأحد إبنيه وأرأسه على أن لا يكون له بعد موت الأب ميراثاً جازاً انتهى به محمد بن
ولان صاحب محمد بن شجاع ويكي على محمد بن أبي حنيفة وبني عمرو والد أسكاني أنها مأكلاً لا يجوز
وفي رواية الأكل ويكي ذلك غير أحمد بن أبي حنيفة وبني عمرو والد أسكاني فلو كان طلي
وليس الموصى أن يعرض من مال البنت شيئا وإن فرض كان ضاملاً من قبل أن الفرض تبرع وليس لأحد أن
يتبرع بمال البنت لأن الفرض اصطفاً للمعروف وليس لأحد أن يصطنع المعروف من مال البنت والذي
ذلك أن الفرض يتبرع اتفاق الجميع على أنه لا يجوز للأذن والكتاب أن يعرضاً لأنه ليس لها أن تبرعاً
بما في أيديها فتعذر الفرض كما منعنا من الهبة والصدقة لكونها تبرعاً وإيضاً أن الذي يرضى الميراث
من المستقر فاشق في غير ما أخذ على وجه الدرك لأنه لو كان كذلك ما جاز لأفراد من غير قبض الميراث
في عقد الصرف لأنه يكون غلبت ذهب بذهب وفضة بفضة ولا يجوز المفاضلة في هذا غير قبض فلما
يجب على أفراد المقرض والمستقرض قبل أن يحصل المستقرض بدل ما فرض صاحبه علماً أن الماء
في الثاني لا يكون على وجه البذل فإذا كان كذلك حصل المقرض ملكاً للميراثي بغير بدل فصارت الهبة وكل
من لا يجوز هبة لا يجوز فرضه وليس للموصى أن يهب من مال البنت شيئا فذلك فرضه ولا يلزم على هذا
فرض القاضي بغيره من مال البنت لأنه لا يجوز لأن فرض القاضي لا يكون تبرعاً ولا اصطفاً لأن فعله واقع على
حكم الآدمي أنه متى ما أراد أخذ المقرض من المستقرض بغير تبرع أو تصاع إلى القاضي وإما أنه التبرع على

البرج

أنا محمد وصار بمنزلة الشيء المحكوم به عليه فإذا كان كذلك لم يكن واقعاً على وجه التبرع وإنما يكون واقعاً
على وجه الحكم نصراً كان حاله فذلك فعلت إليك هذه الألف درهم من مال البنت وحملت له عليك بالعلم فذلك
ذلك هو مال البنت واقع له فذلك من أن يكون تبرعاً وهذا المعنى غير موجود في فرض الموصى لأنه قوله وفعله لا
يكن على واحد وأنه متى ما أراد إثبات الشيء من ذلك يحتاج إلى إجازة البنتية على دعواه فان كانت له
وأن لم يقدر على إثبات شيء على المدعي عليه فإذا كان كذلك لم يخرج الفرض عن حال التبرع فلا يجوز

شرح الرازي على أدب القاضي للخصاف

وليس للموصى أن يفرض مال البنت وإن فرض كان ضامناً من بينه وبين القاضي والفرق أن الفرض تبرع
في الحال معاوضة في المال فاعتبر في حق القاضي بمعنى المعاوضة في المال لأن القاضي قادر على الاستخراج والقاضي
بذلك المعاوضة في مال البنت واعتبر في حق الموصى من التبرع في الحال لأنه لا يقدر على الاستخراج

على أدب القاضي للخصاف

باب دعوى بعض الورثة الغلط في القسمة الاختلاف في هذا الباب على خمسة أوجه أحدها أن يدعى
القسمة والآخرون ينكرون الثاني أن يدعى أحدهما فيقول أصابني في القسمة سبعت ذراعا وأصابك سبعت
ذراعا وهذا وقال الآخر بل يصيبني ذلك والثالث إذا اتفقا أن كل واحد منهما أصاب سبعت ذراعا
أدعى أحدهما أنك قبضت سبعت ذراعا وأنا قبضت أربعين ذراعا وقال الآخر لا بل قبض كل واحد منهما
سبعت ذراعا والآخر أربع أن يدعى أحدهما العين في القسمة والآخرون ينكرون الخامس أن يقر بالاستيفاء

منه أيضا

وتوافق الموصى عليه من ماله قال البنت غائب فهو منقطع إلا أن يشهد أنه فرض عليه أو أنه يرجع
ولو شري له الموصى طعاما أو كسوة بشهادة شهود يرجع شري لصتيه شيئا وضمن ثمنه ثم نفعه يرجع
قباسا لا استحسانا ولو قال جني نفعه أنا نفعه لا يرجع عليه يرجع عده شري ثوبا أو خادما أو لولده ونفعه
ثمنه من مال نفع لا يرجع إلا أن يشهد أنه شراه له يرجع وإن لم يشهد ثمنه جني مات بوفد ثمنه من تركته لأنه
ورث عليه ثم لا يرجع بقبضة الورثة به على هذا لو آثر لو لم يشهد الميت أنه شراه لولده

جامع الفصولين

الفصل الثامن والعشرون في حساب التركة والورثة والدين في التركة وما يتعلق بذلك وفيه بعض أحكام
على الميت وبن مستقر لم يجر الصلح ولا البتة أو أدر أنه لم يملك تركته وإن لم يستقر لا ينبغي أن
يصالحوا عالم بقصود الميت فتقدم حجة الميت ولو فعلوا يجوز وقيل لا استحسانا وهو المذكور في فتاوى
قاضي خان ولو اقتسموا تركته ثم ظهر من محبط أو لا ردت القسمة وهذا الظاهر في المحبط وكذا غيره يتعلق
حق الغرماء بالتركة شيئا ما ولتقدم حق الميت جئ لا يتبع رد القسمة معنى الغرماء إلا إذا بقي من التركة

ما بقي دينه وتوابعه الغراء بعد القسمة أو آتاه الورثة من مالهم بعد رزقهم أو آتاه من مال بشرط أن لا
 يرجع في الزكاة أو ضمن اجنبي الدين بشرط أن يبرأ الميت ولم يكن الضمان في أصل القسمة أو ضمن وآتاه
 الشرط وبشرط أن لا يبيع الميت ولا ميراثه جازت القسمة لولا أن المانع بخلاف ما إذا كان ^{الشرط} في الأصل
 حيث لا يجوز بطلان البيع بهذا الشرط فلهذا آتاه القسمة من الوارث يطالب بدين لو كانت الزكاة بيده أو
 استغفرها دين لا يملكها بآتاه إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو آتاه واداه بشرط البيع وقت الاداء
 آتاه من مال نفسه مطلقا بل بشرط بيع أو رجوع يجب له دين على الميت فنصير الزكاة مشغولة بدينه فلا يملكها
 حتى لو ترك ابنه أو قننا ودينه مستغرق فاداه وآتاه ثم اذن للفقير في التجارة أو كان له بيع أو ربح أو ملك
 وجهه استغفر في تركه بدين الوارث لا يبيع آتاه إذا كان هو وآتاه لغير الوارث لا ينفذ بدينه
 مستغرق بدين الأبرياء غرامه لعدم ملكه ولا ينفذ بيع الغاصي وكذا أموال محرر على من آتاه دينه
 محبب ليس له أن يبيع الفتن ولا في يده وإنما يبيعه العاجي والنيات الدين على ميت بحضرة وآتاه
 وصية يجوز ولو لم يكن بيدها تركه إذ يغنيها عن آتاه مال الميت إذا ظهر ولو أنكره أو آتاه بغيره
 فلو صدقه المدعي فلا يبيح له ولو كذب بطلت ^{بطلت} بغير الوارث على بيع تركه لدين مع أنها ليست
 في يده وقال لم يجز له وجه وإن جبر له وجه ليقام مقام مورثه وفيه نظر فنسب عليه دين مستغرق
 فلهذا صرح ورثته ببيع حصته بخصه من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لأنها ملك الوارث الآتاه
 الدين لم يستغرق ولو دفعته الورثة إلى أحدهم كرامة الزكاة لبعض دين مورثهم وهو غير ^{مقتضى}
 صحيح لأنه يبيع منهم بخصتهم منه بعد الدين لأنهم لو دفعوه إلى اجنبي لا آتاه الدين يكون بيجا كذا
 ولو استغفر لا يبيع تركه لو باع أحدهم دارا بغير اذن باقيهم وكفى الميت بغير اذنهم جاز في حصته لو
 لم تستغرق الزكاة بدين فدللت هذه وما قبلها على أن بيع الوارث شيئا من الزكاة قبل آتاه الدين يجوز
 ولو لم تستغرقها وقدرها أو يكون كذا أو فيها لم يستغرق وذكر أن بيع الوصي تركه مستغرق
 صحيح لو بيعتها وليس للغراء بطلان فنسب كذا مستغرق ببيع الورثة كرامة ما من حاج التمسك في يد المشتري
 فلهذا لم يجز ضمن المشتري والبيع ولو أنكر في يد المشتري ضمن لورثته ولا فلا كذا في الغصب أو آتاه وصايا
 وعليه دين ببيع بعض ورثته بعض تركه ونقص دينه وآتاه وصايا فالباع فاسد إلا أن يبيعه بأمر الحاكم
 وقبها ولو آتاه أن ياكل ويطلق الوصي غير آتاه بدينه ولا وآتاه سواها وفيها لو باع وآتاه بغيرها تركه
 ليس لوصيه نفعه أن ياكل في يده شيئا غير ذلك يستطیع أن يبيعه وينفذ منه دينه وصايا له سلكها
 ببيع شيئا من الزكاة لا آتاه دين الميت ولو فيها ما يعصى به الدين لأنه كوصي له ذلك حتى تركه فيها
 دين لم يستغرق فثبت بقاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا إذا أخذهم حمله عند
 انقضاء مال الوارث يأخذهم أخذ منه جميع ما بيده من الورثة أخذ الزكاة لأنفسهم ووقع الدين والوصية من مالهم

فنسب كذا مستغرق بدين فنسبه ورثته لاستحالة تركه يجزى الدين على قبوله أو لهم حتى الاستحالة وإن
 لم يملكوا بخلاف الاجنبي ولو آتاه ولم يكن المال نفعا فلهذا لم يبيحها للدين ولو آتاه عليها فلم يملكها ^{بطلت}
 دينه كله لا ينفذ تركه كفن حتى بعد مولاه بآتاه إن لو آتاه الورثة أو آتاه دينه لبيح تركه لهم
 عليه ويحكموا قضاء دينه وآتاه وصاياهم من مالهم فلم يملكوا فلهذا خففوا فلهذا وصى ببيعها لدينه وصاياهم
 ينتفع به فلهذا فنسب كذا مستغرق فانه في اثبات الدين آتاه ورثته لأنه خلفه فبمع الغنية عليه كمن
 يخلفه أو لو نكل لا ينفذ آتاه على الغراء وذكر لو آتاه ورثته بآتاه أو دينه عند أبيه قبل قوله ولو
 كذب غريمه لانه بمورثه قبل هذا ولو لم يكن الزكاة مستغرقة فاق في المستغرقة فلا يبيع قرار الورثة بدينه
 أو على فلهذا صدق الغراء أو كذبوا وقال أي للميت أو قالوا لا يذري لمن أي فهي للغراء لا للميت
 الوديعة إذا استغفر في بيع ملك الوارث فآتاه قرار في ملك الغير فلم يبيع ولم يعمل نصيب الدين الغراء
 أو لا ملك لهم في الزكاة وإنما لهم استغناء حقتهم ولا يخلف الوارث لو أنكر لما قر وكذا آتاه ببيعة وبضاعة
 وجارة ورهن ومضاربة من في تركه دين قد دفع المودع الوديعة إلى الوارث بآتاه الغراء
 ضمن ربح كذا مستغرق ضمن وهذا إذا لم يضمن والآتاه لا أخذ واداه الدين منه من كذا آتاه ^{بطلت}
 من عليه دين للميت فلهذا نصيبه لو لم يكن الميت مديونا له وصى أو لا يذري بآتاه لا يقبض وإنما ^{يقبض}
 وصية ولو آتاه مديون إلى الوصي ببراءة أصلا ولو لا وصي قد دفع إلى بعض ورثته ببراءة حصته فانه
 فنسب آتاه الورثة ببيع خصا عن المورث فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق الكل إلا أن لا يقبض حصته
 فقط وإذا ثبت حتى الكل فانه ثبت آتاه ونقصي به آتاه الوارث حصته فقط ونقصي بها فلا يثبت حتى
 الباقي فنسب آتاه بيتا فعال ذو اليد آتاه ملكي ورثته من أي فلو قضى عليه بظهر على جميع الورثة ^{فلهذا}
 منهم أن يدينه بجهة الوارث إذا صار مورثهم مفضيا عليهم فلو آتاه أحدهم ملكا مطلقا يقبل أو لم
 يقبض عليهم فلهذا في الملك المطلق فلو آتاه ذو اليد ملكا مطلقا لا آتاه بصير الورثة مفضيا عليهم
 أخذه بدعوى الوارث لكن ليس لدى اليد حصته فيه أو قضى عليه مرقح آتاه غيبا وحضرا ورثته
 ليس ذلك العيني بيده لا يبيع إذا آتاه الورثة أو لم يكن بيده تركه ينتصب خصما عن مورثه في
 دين لا عيني ولو آتاه وصية من غير عنده وآتاه فادعي رجل هذا العيني ينتصب هذا الوارث خصما
 أو ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي لو كان العيني بيده بخلاف الاجنبي حقت سقضي دين الميت
 غريمه بآتاه وصية فلهذا قال خذ هذه الآتاه إلى لئلا الميت على من الآتاه التي على الميت جاز ولو لم يملك
 كذلك لكن قضى الآتاه عن الميت فهو مبترع والآتاه عليه فنسب آتاه في الميت على كذا آتاه فلهذا
 وابن الميت بآتاه القاضي جاز إذا لا فائدة في دفعه إلى الورثة ثم دفعهم إلى دين الميت فجاز فصار
 للميت بخلاف ضمان الأب والوصي على ما قر في تصرفاتها أو الوارث لا يبيع ملكا وملكها فاقترقا أو

توقفت المدوع دين مودعه بالوديعة ضمن في الصحيح نسق كمالك له ابن اثبات اثبات الدين على مدعي
الميت ولا على الموصي له ولو اثبت على من يبيع اثباته عليه كوصي ووارث ثبت له حتى الاستبنا منها ولو
انكر وارثه وجود تركه بيده فله آية اثباتها لا الواجب فلا يقبل عليه بينة الدين اذ ليس بينهم في اثبات
الملك للميت ولو ادعى ديناً عليه وكبار الورثة غيب والصغير حاضر فللغائب نصيب وكيل من الصغير
عليه فيكون قضا على جميع الورثة وذكر ان الغريم باخذ دينه من حصته كما هو عجز عن حصته الكبار
فيخرج عليهم اذ احضروا النعم الدين على الارث وذكر ان القاضي ينصب وصي ليدعي عليه لو وصيه
غائباً ويكتب في نسخة الوصاية جعله وصياً ووارثه غائب مدة السفر وذكر ان له ذلك ولو لم يكن الوارث
غائباً في رواية وذكر لو اقر الكبار بدين فعلي الغريم اقامة البينة ببث دينه في حق الصغير اذ اقر
الكبار لم يعمل في الصغير ولو اقر به كل الورثة فقام المدعي ببينة تقبل لاحتياجه الى الاثبات في حق
غيرهم ايضا اذ ربما يظهر غريم آخر ودينه ظاهر وهو دين المقر لا يظهر في حقه باقر الورثة وكذا
لو اقرت بالوصية فقام البينة تقبل ايضا تقبل البينة على دينه ولو اقر به بعضهم لانه ربما
يبقى نصيب المقر بجهة البينة يقضي حقه من جميع الزكاة وقرار الوارث يقتصر على نصيبه ولا يجوز اقرار
الموصي بدين على الموصي الا ان يشهد هو ومعه آخر فيصح على معنى الشهادة فثبت كوقضي وارثه دينه
من تركته باقرار فجاء دين آخر يقضي له ولو ادعى بقضاء لم يقضي ويشترك الاول صلت كواثبت
الدين بشهادته فلا بد من القضاء فثبت آية بدين فادعى بقاء مورثه يقبل ولو اقام الدين ببينة
على بعضهم تركه مورثهم وادعى ضماناً عليهم فقالوا ان ابائنا باع في جوده واخذ الثمن فاقاموا ببينة
يقضي ببينة الدين فادعى وصيه ديناً بغير امر القاضي فلما كبر اليهم انكر ديناً على ابية ضمن الوصي ما ذكر
لو لم يجد ببينة اذ اقر بسبب الضمان وهو الدفع الى اجبتي فلو ظهر غريم آخر بغريم له حصته له دفعه باختيار
بعض حتى هذا الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول ببينة على الدين يقضي الوصي كل ما دفعه اليه لو قوه بغير
فهم كوصي ادعى ديناً فانكر الورثة تقبل ببينة ولو لا ببينة فلا تخلف الورثة فت وجبة او ورثة
معه وان كفته من مالهم يرجع به في الزكاة وكذا آية دينه وكذا آية الوصي ليس بشأته
بحاله نفقة الصغير وكسوته ولوله وصي اجبتي فلو ارثه آية دينه وكلفته بلا امر وصيه ويرجع في الميراث
في الوصي مصدق في كفتي مثله قبل هو مثل ما يلبس في الاعباد والجمع والمراة ما يلبس عند زيارة ابوها
ومحارمها وقبل هو ما يلبس في غالب احوالها فثبت للصغير دين على ابية فانفقت عليه لا غير
قضاء الا اذا شهد فقال شرية لو لم يرضى عنه من دين له على اذ المدعيون لم يصدق في الاداء وكذا
لو البس من ثوبه واطعم من خبزه واحصه من دينه له عليه محسبي بلخ ان يجاسب وصيه الينفق بمو
ام لا ولكن لا يجوز على ذلك لو امتنع وبصدق مع اليمين لانه ايمين فثبت ولو ادعى وصيه ديناً عليه
بغيب

ينصب وصياً خليفته اذ دعواه على نفسه لم يفتح ان لو ادعى وصيته ديناً عجز عن اثباته يعزل فلا
لو قال وصيه لي عليه دين فثبت لا يخرج القاضي المال من يده ولو ادعى شياً بعينه اخرج من يده فثبت
يعزل لانه يستحل مال اليتيم وقيل يقول القاضي له ايا سيرة او يقيم البينة والا غركت فلو لم
والا غركت يكلو على دينه فباع الوصي للميت شياً دون القاضي وياخذ من الغنا
بالحصة ادعى اليه امرأته وعليه مهرها فلها الاخذ من القاضي مهرها ولو لم يكن ضمانت باعت مهرها
ما هو اصل البيع وكذا غاب وصية فباع بعض ورثته بعض تركته لدين مورثه ووصاياه فثبت
لا الوارث القاضي وهذا الوجه مستغرض والا نفقة نفقة في حصته الا ان يكون المبيع شيئاً معيناً من الارث
وما اشبهه ولو اخذ بعضهم شيئاً من التركة ليقضي من ماله دين على مورثه ورضي به باقهم لم يجز الا بقرينة
عزاية لو دينه مستغرضاً والاجاز فيكون هذا من باقهم ببيعاً لا بصاهم وتوزر صغيراً او كباراً
فللكتاب ان ياكلوا ولو اطلعوا احد او اهدوا اليه فله اكله وقال ابن بكير ان ياكل بغير حصته
ما يكال ويوزن وجسكن اقدار ولوله غنم لا يبعده فخرج شاة منها فباع كل قضى مات عن اخ وامرأة
واقم فلمرة ان غنما ول قد النخ واكل كل ويوزن لا مما سواه للشركة ولا احد الشركاء في القدر
اكله بالاجرة في ترك رقيقاً وطعاماً وسمناً بين ورثته وفيهم صغير وامرأة فلهم اكل ذلك بينهم
كان منهم كبير اخذ حصته وكو لوى بعض المال وانفق الكبار بعضهم على انفسهم وعلى الصغير فاما
فهو وكلهم وما انفقة الكبار ضمنوا حصته الصغير لو انفقوا بلا امر القاضي او الوصي وكو بامر حبس
لهم الى نفقة مثلهم من ترك طعاماً او ثوباً فاطعم الكبير الصغير واليه التوب وليس للموصي لم يقضي
استحقاقاً بخلاف انفاق النفقة وتوزر ودائع واموالاً فقبضها بعض ورثته ولم يامر بمسهم ولا
الحاكم لم يقضي استحقاقاً لو دينه محبطاً اذ له الحفظ فصرف قبضه الى المحفظ لا الى التملك اذ لا حاجة
تنتفي الملك فلو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقهم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها القبض مكان
مكة كما يقضي واما لو خاف عليها ضمن قياساً لا استحقاقاً حتى لو لا دين الا اذا قبضها ضرورة كون
باقهم صغيراً عاجزاً عن الحفظ فح لم يقضي ترك ولو كان مال الميت وما عنده الميت من الوارث كملها و
عند رجل وادعى الميت ودينه يحيط بماله ولا دين عليه فدفعا المودع اليه بعضهم بلا قضا ضمن المودع
فرق بين هذا وبين لو كانت الاموال في منزل الميت فاخذها بعض ورثته ليقضي دينه واخذ الوارث
من تركته ليرد على ملاكها حيث لم يقضي استحقاقاً ضمن الاجبتي بكل حال الا اذا كان ملق على وادع الطبق
فقبضه الاجبتي لا يقضي من جامع الغصبين

ولو وصي قبض دين الميت بعد بلوغ ابنه ولو نهاه بعده لم يجز قبضه بعد ذلك حدة كوجوه من جهة
فقبض ديناً لليتيم صح ولو وجب بغير الوصي عند ائتمار حقه المحتوي الى المعاقلة لا للمورث او وصيه

لا ترجع فيه المحقق الى العاقبة فلا يبرأ المدعيون من اثبات الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث وتكون
 بينة على انه اقراني ابنه بقبل بنيت النسب باقراره وتكون ادعي في وارثه لاني ابن اخيه لاب وام وام
 بينة فانما في سبيل عراده كدوي وارث است فاعلوا سمعنا من المورث انه وارثي لا يقبل ولا يشك
 ما قرره ورثته بجمل النسب على الغير ثم ان بينة الارث لا تسامح الا على ختم وهو وارث او ادعي وارث
 او موصي له وتكون اقراره على عهده خاتمه وهو مقرر او لا فلا اثبات نسبة البينة عند القاضي
 بحصة ذلك الرجل في ماله اذ ارثا عن ابيه فلو اقر به امر بالدفع اليه وليس ذلك حكما للملك
 حتى جاء حقا باخذ المال من الدافع فيرجع هو على الابن ولو انكر دعواه قيل لا يستحق على العلم باذني
 فلا وانه ثابت ولكن يقال لابن اقم بينة على موت ابيك وانه وارثه والصحيح انه يستحق على ذلك
 كالوكانه فلو الابن اقام البينة على موت ابيه وانه وارثه وان نكل بصير مفر اسبب وموت
 كما لو اقرها صريحا ونكر المال وتكون له ذلك لا يجعل القاضي الابن خصا في اقامة البينة على اثبات المال
 ولكن يجعل خصا في حق الخليف على المال واخذه منه فيخلط على المال بتا فسن ادعي على جماعة
 زوج اخكم وهي ماتت وتركها بكم فادفعوا حصتي وانكروا نكاحه فقال المدعي شهادتي وحده
 درست كنهه فاعضاني ياخذ التركة منهم ويضعها بيد عدل حتى يظهر المستحق فلو اقام البينة على المدعي
 او على مودع القاضي انا اخونها لاب وام لا يقبل اذ لم يتم جنية على نكاحه بنبت كونه خصا فاعلم منه
 انها لو قامت لكان خصا **شيخ الاسلام**
 وليس يحكم ومودع القاضي كقاض فلا خصم فينصب القاضي وصيا ليعين البينة عليه وتكون اقامته بينة
 واثبات لها عليك كذا ونحن اخونها لاب وام وادعوا فللقاضي رفع المال اليهم اذا ثبت في ذمتهم
 عند القاضي من اقراره اثبات نكاح امراء مات لبيع دعوى التركة فليدع على رجل ان فلانة عليك
 كذا وهي ماتت وكانت امراني له موزها فادفع اليه التركة فليرثها فليرثها عليه ثبت نكاحه بينه وبين
 اذ دعوى ميراث كذا ونسب خود كفت مدعي عليه نسب را منكره وجواب مال زاده باقراره
 مدعي كونه او رد بر نسب درست بود باني اجاب بود فسن قال است وادع غم ادعي انه وارثه وبين
 بغير اذ الناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوى وتكون ادعي بقوة التمسك لم يصح ما لم يذكر اسم امراء مع اولاد
 اقسام التركة سواء تم او غلب المهر عليهم ولو قبضت الزيادة لاجل المهر سقطت اذا اخذت عوضا عنه
 ولو صالح احد الورثة من التركة على شئ ثم ادعي عقارا ان الاب واهبه في حال صحة وسلم الى سيج
 لم ينص على العقار وقت الصلح لا لو نص في وقت التركة بين ذكور والاثاث على التسوية بطريق الهبة لا بال
 لتغير الموضع من ادعي بعض الورثة وبين على مورثه بعد القسمة ببيع ولم يكن القسمة ابراء من التركة
 بخلاف عيني من التركة حيث لا يسامح دعواه فسن قال بينة وبناته اقسام التركة بالتسوية ومات ففستوا
 بالتسوية

بالتسوية فيقبل ليس لاحد من الغرض القسمة اذ قوله اقسامها ايضا بينة ببعض ماله وقسمة البينة
 اجازة لتلك الوصية فنقدت سيج قال احد ورثته رث من تركته الى ان يبرأ الغرأ عن الدين بقدر
 ان هذا ابراء عن الغرأ بعد حقه فيصح وتكون التركة عينا لم يبيع وتكون قبض احداهم شيئا من قبضة
 ويرث من تركته وفيها يكون على الناس لو اراد ابراءه من حصة الدين صح لا لو اراد عليك حصة من الورثة
 لتلك الدين من لا عليه وكذا لو قال وارث تركت حتى لا يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك ولا يمتنع بطلان
 حتى ان احد الغائبين لو قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرثين تركت حتى في جنس
 بطل ظهروا صالح احد الورثة الباقيين من تركته هي عقار وامتعة وحيوان والمدعي لا يبري ما هي ولكن
 جميعا في المدعي عليه جاز عندنا خطأ فالاشا فني بناء على ان الابراء عن المحقق المجهولة جاز عندنا لا
 ولو كانت التركة مجهولة لا يبري ما هي لم يجز الصلح على كسبي ووزني لا خصال التركة فيها دين فيكون
 الدين ممن لا عليه فعقل صح هذا الصلح لا خصال كون التركة من جنس بدل الصلح وان لا يكون ولو
 يمتنع ان يكون اكثر او اقل فيكون شبهة الشبهة وهي غير معتبره ولو صالح الورثة بعضهم ثم ظهر
 على الميت دين فلو صالحوا على مقدار معلوم من ماله واعطوه ذلك من ماله لم يكن للورثة سبيل عليه
 اذ ما في يده ليس من تركته بل من ماله فلو اعطوه من تركته فليدع عنه اخذه من يده بيقين
 على الارث ط كذا ظهر بعد صلحهم وبين للميت او عين له اهل يدخل تحت الصلح او لا لا روية فيه فيقبل لكل منها
 وجه وعدم دخوله اشبه فلو دخل تحت ما ظهر ولو كان ما ظهر عينا لا يوجب افساد الصلح ولو روي وتوكل
 الدين من الصلح جاز الصلح والام يجوز وتوجد النكاح امرأه فصالحها على اقل من حصة جاز ولو
 للورثة انهم طهروا وانما قامت بعد بينة انها امرأه بطل الصلح **كتاب النكاح**
 قال وليس للوصي ان يقرض مالا لغيره ولا لغيره ولا خلاف فليكن ان يقرض من تركته في قول المجنف واصحاب
 ولا يجوز له ايضا في قول مالك ومحمد بن صالح **كتاب الدعوى**
 واعلم انه ان اوصى بمال لغيره فان حسن الطريق والا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه التبرك في
 من شرح النكاح للفتاوى
كتاب الوصي مالى الصبي بغيب فاحش فهو باطل لا يملك بالقبض صح بل هو فاسد فنية في كتاب الوصي
 اقول كونه فاسدا يملك بالقبض مخالف لقواعد المذهب فان مال الصبي التبرع وتلك الوصي هذا
 النقص ولا يجوز له حال العقد وبيع الفضولة الذي لا يجوز حال العقد لا ينفذ الملك التمام بالقبض
 الذي لا يجوز له حال العقد **كتاب النكاح**
 ولو نسب القاضي وصيا وعين له اجر العمل جاز **كتاب الوصي**
 ج كونه الوصي النسخة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان كان خير الصبي اذن النسخة اول ما يذوق

الابتنام ان يخلط نفقتهم فينفقها عليهم حله اذا كان النفع لهم كحد مورث الابتنام او اختلصت ووضعت
على البصير من مرقه وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا انفق عليه ليرجع عليه
ففيه كتاب الوصايا

رجع في الابتنام الصغر الى الاب بعد بلوغ البصير ان انفق عليه نصيبه في صغره لا يصدر في الا اذا
اشهر رجوع او وصي مال بعد بلوغ البصير بعت ارضه وانفق منها عليه قال بوضع في في الراكث
وبه ابو ذر والشيخ البجلي يصدر في قوله بعت داره او العاقر ان لا يولي رجوع وانما في بواقي فيه
في الوصايا

اقول غير ظاهر فانه ابن ابي وضع الامانة موضعها فينبغي ان يصدر في
او وصي ثلث ماله لا يدخل الدين من يدخل فيه
وصي العاقر ان قدر له انما ينفق نفقتهما على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم الكفاية المفروض
لهم او غلاء السحر في ذلك وهل يصح ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليرجع اليه لا الرجوع
ففيه في آخرة

اقول الظاهر انه لا يصح ليقين خطا العاقر يتبين كما مر جوابه في حكم صرف الزيادة من مال نفسه حكم
غيره شيخ الاسلام

وللتعاضد ان يفرض مال البتيم والوقف وكذلك هذا الذي ذكرنا في حقه ووجه ذلك وجب الاب
والوصي الذي نصب العاقر في القعدة والوصي لا يفرض مال البتيم مع هذا لو فرض لا يكون
خيانه حتى لا يستحق به العزل والتعاضد يفرض مال البتيم وتلك في الاب والاصح انه بمنزلة الوصي
لان العاقر يملك الاسترداد ولا كذلك الاب والوصي وفي موضع آخر وليس للوصي الا ان
العاقر ان يفرض مال البتيم ولو فرض كان ضامنا والاب لو اقرب من غيره قالوا لا يجوز لانه يرفع
وبعضهم جوز الا فرض لانه يكون دينا على المستقرض وكذا في جاز فله اذا فرض بلا ادنى
والعاقر يملك فرض مال البتيم والغالب وذكر ظهير الدين في الاقضية العاقر يملك فرض
مال البتيم اذا لم يجد ما يشتري به يكون على البتيم اما اذا وجد فلا عليك الا فرض بل يستحق
الشراء هكذا روي عن محمد وكذا اذا وجد من يدفع اليه مضاربة لانه انفع للبتيم من الا فرض لانه
يجعل له الرجوع وكذلك انما يفرض من المولى لانه المفسد وهكذا ايضا في وصايا عدة المغيثين وفي
اجارات فوايد صاحب المحبط وما ضيق المولى ان يودع مال الوقف الا اذا وودع من في
عياله وكذا لا يفرض ولو فرض صار ضامنا ويضمن المستقرض ايضا وفي فتاوى ظهير الدين في
القيم اذا فرض مال لياخذ عند الحاجة وذلك احوز للغلظة لا يملكه بغيره بغيره في وقف

اقرض

اقرض ما فضل من الغلة الوقت ملك وسعت بولانا حاتم عن استاده امام الاجل محمد بن الحسن
وكان كبير في الفقه والنظر من علماء السبب الامام الاجل ناصر الدين الشهيد قدس الله روحه انه كان احتاج
الى شرا جارية زمان فاعلم على السيد الامام ولم يكن في بدو ماله فاستقرض من متولي مسجد في
غلة فلم يفرض فانه في ذلك الى سح الامام الاجل فافني بجواز الاقرض منه قال ان هذا احوز للغلظة وكون
على الوقت فانه لمن يملك عليه وعلى نصيبه جاز في يدك انما المتولي فيموت لانه حلف ولو استقرض من
نفسه من مال البتيم ضمن وعن محمد انه لا يصح الاب لو فعل ذلك لا يصح كذا في القعدة وذكر في الصغرى
فرض الوصي دين نفسه من مال الصغرى لا يجوز ولو فعل الاب جاز لان فضا الاب دين نفسه من مال الصغرى
يج مال الصغرى نفسه ولا الاب ذلك بمثل القعدة والوصي لا يملك الا اذا كان خير البتيم وذكر في وصايا القعدة
واجتمعوا على ان الوصي لو اراد ان يوفى دينه من مال البتيم ليس له ذلك وفي فوايد صاحب المحبط الوصي او غيره
مال البتيم بل يصح ذكر شيخ الاسلام انه لا يملك ذلك في قول في حقه وذكر في البتيم ان فيه اختلافا في بعض
المركان الوصي يملك ولا فلا والاصح ان لا يملك في آخر وصايا شرح الطحاوي الاب او الكا حيا جاز لا بأس في
ياكل من مال الصغرى على قدر حاجته ولا يكون مضموما عليه والوصي ليس له ان ياكل وانما كان حيا جاز الا اذا كانت
في ذلك فبالكل قدره وفي فوايد صاحب المحبط وبعض المشايخ والله اعلم الاب والوصي اذا باع مال الصغرى
دين نفسه يجوز كما يجوز ان يرهق دينه في نفسه لانه مطلق التصرف فيما للبتيم منه منفعة كزوج الالة ونحوه وفي جواز
اقرض والبيع بدنه فائدة لانه لو لم يبيع بخلع الى المحفظ اما بديه او بغيره فانه يخالط عليه التلصق فاذا
باع فلم يصرف ثمنه الى دينه بخشي عليه التلف لانه منته فينتفع به البتيم بخلاف ذلك وهذا بعض ما سمعته من
في اقرض المتولي مال الوقف على ما سبق في فوايد صاحب المحبط الوصي اذا استقرض مال البتيم ونصرف
ورجع غ انفق على البتيم مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون مبرعا وليس له ان ياخذ بحساب ماله لانه صار
ضامنا فلا يخرج من القعدة ما لم يرفع الامر الى الظاهر او المصنف العاقر

او وصي من لا معتقون ومعتقون بطلت لانه المولى لفظ مشترك بين مجتسبين احدهما مولى التوبة والاخر منهم عليه
ينتظمها لفظ واحد في موضع الالفاظ بخلاف ما اذا حلف لا يكلم مولا في فلا حيث يتناول الاعلى والاسفل
لانه مقام البني ولاننا في فيه الا ان يتيه في حيوة قال في الكافي فوجب الوقف حتى يقوم البني ولم يوجد فبطل

اقول وما ذنبه حتى تبطل وقبته بالمرّة وانما تصوير المسئلة ما اذا قال علي مولى كما يفهم من تعليله

باب فيما يكون قبول الوصية رجل قال لغيره انت وكبلى بعد مولى يكون وصيا ولو قال انت وصيتي في جوبى يكون
وكبلى لان التوكيل والابصاء اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان اقامه بعد الموت ايضا وفي محبة

در ركوز

فيخذ احداهما بعبارة الآخرة ولا يتم الا بصحة القول كما لا يتم التوكيد الا بالقول فاصح
في كتاب الوصايا

لا يملك العاقل التعرف في مال النسيم مع وجود وصية ولو كان منصوبه كما في بيع الغنيمه استنباه
في كتاب الوصايا

والا فليظن انهم انما يملكه فيما فيه مصلحة ضرورية كما يشهد به الشيخ في المصنف ولعل المراد ان لا يملك كل شخص
شيخ الاسلام

وتصل وصايا وناظر او يقيم العاقل مكانه بالغالب بطريقه كما في منطوقه ابن وهبان في الوصايا وفي الاستنباه
في النوع الثالث

اقول قال في الاستيفان ولو شرط التولية بعد موت وصية لم يرد ثم لم يرد ثم بكونه كذلك او يجب الترتيب ولو
اي التولية لا ولادة وفيهم صغير ادخل العاقل مكانه رجلا اجنبيا او واحدا منهم كبير او وصي اليه يصح

في القياس مطلقا وفي الاستيفان بطل ما دام صغيرا فاذا كبر كونه التولية له انتهى شيخ الاسلام
ومرر المسلم الذي وبالعكس فالاول يقولون ان لا يملكها من الذين لم يملكوا في الدين التولية والشافعي

يعتقد التولية يتناول المسلم في المعاملة حتى يجاز البيع من اجنبيين في محبة فكذا في المات لا حول في وآره
في الجاهل الصغير الوصية بحري وهو في وآره باطلا لانها يراد صلته وقد نهينا عن بر من يملكنا لغيره

انما يملك من الذين يملكون في الدين وفي السير الكبير ما يدل على يجوز زوجه التوفيق انه ينبغي ان لا يفعل
وان فعل جاز كذا في الحاشي وانها قول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجاهل الصغير

في وآره فاذا حرز عن حري ليس في وآره وهو المستأمن فانه حري ما دام في وآره حري من يملكنا
المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد فاذا ذكر في السير الكبير

اقول قال في المحيطة البر ما في ولو وصى مسلم حري وحري في وآره حري لا يجوز هذه الوصية وان اجازة الوصية
فقد فرق بين الوصية للحري وبين الوصية للاجنبي بازا على الثلث والوصية للمواريث والفرق ان المستأمن

جواز الوصية للحري بحسب الشرع لان الشرع نهانا عن برهم ولهذا لا يجوز للمسلم الصحيح ترهني الوصية
للمواريث ما استع جوازا لمكونها منها من بره الا يرى انه لو بره للمواريث في صحة يجوز وكتاب على ذلك وانما

استع جوازا حتى باقى الورثة وكذا الوصية للاجنبي بازا على الثلث فيجوز ان اجازتهم ولان حري
في وآره حري بمنزلة الميت في حقت الوصية للميت باطلا فكذا ذكر مستأمن حري في وصايا الامل في شرح

الطحاوي قال في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للحري واختلف المشايخ في من هم من وفق شيئا ذكر
في الامل وفيها ذكر في السير الكبير ما في الكافي ومنهم من قال في المسئلة روايتان هكذا قالوا وانما كذا
في السير الكبير ان الوصية للحري باطلا وصورة المذكورة لو وصى مسلم حري وحري في وآره حري لا يجوز

آخر ما نقله عنه ورايت المسئلة التي نقلها صاحب المحيطة في السير الكبير للشرح حتى وقد فصلها تفصيلا وشرحها
وتنبيهها كثيرا لا نظير لما قالوا انه يدل على يجوز ان يملك اربعة غير ما ذكره في موضع آخر منه فنقول لا بأس

الرجل المسلم المشرك حريبا كان او عبدا احبها كان او ذميا واستدل عليه با حديث منها انه بعث
رسول الله عليه السلام حمزة بن عبد المطلب الى مكة حين خطب او مر به في ذلك الى بني سفيان بن حرب

ابن امية ليصرفا على نفقته اهل مكة فقبيل ذلك الى سفيان وصفيان قال وبعناخذ لان صلنا ارحم محمدا عند
عاقلي وفي كل دين والا هذا الى العجز من مكاد الاطلاق قال عليه السلام بعثت لاني مكاد الاطلاق فوفينا

ان ذلك حسن في حق المسلمين المشركين يجرى محض فاعلم انك في ان مرادهم ما يدل على يجوز ان يملك
لكن من اراد التوفيق لم يطلع على المراد فوفى رجلا بالغيب مع عدم احسانها اذ لو لا الفرق الثالث

الذي بين السرحى بطلان الوصية عليه لعل هذا الكلام على انها حرة ينبغي ان يفعل ولو كان حري في وآره
محرب كما ذكرناه من حديث ثم الفرق الاول من الفرقين على ما نقلناه عن شرح السير لا يستقيم فالحال

في جواز صل حري وبعده لاني جواز الوصية له وبعده لاقتضا الفرق عدم جواز شيخ الاسلام
اوصى بامها بتكليف بعد اربعين درهما فكيفت بكتاب مساوي لثمانية درهم قال ابو القاسم ان لم يفعل

ذلك باذن جميع الورثة وهم كبا رخصت الكل ان لم تكن الشاب كفن مثل وان كان بغيره كفن مثل
لاقتضا ونقض ما رواه في السير آجيه ز الوصية في الكفن ان زاد عدد اوصي الزيد وان زاد غيره فافعل لا لا

مشرقة لانه ليس بحري للميت واليستم الغنائم فضل الحري في ضمان الاغنياء في الآخرة
عقب الميت الموصى به او شيئا منه من الوصى واستهلك او كاد غصب من الميت شيئا والغاصب عسر ما رواه

ان يجعل المستهلك صدقة عليه من الميت قال الصغار الوصى ذلك لا يرد منه فخر لانه قال عليه السلام
وان يجعل على الغائب المهر العسر من الدين للميت صدقة له منه وان يعتبره من الثلث قال الزاهد وقيل

لا يجوز ذلك في الدين بناء على انه لو وصى بثلثه الى الصلوات والصيا ما وثقت ويوفى على المعسرين لم يجر
لوصي جعل ما عليهم لهم بل لا بد فيه من الغنيص بينهم ثم الصدقة عليهم قال والفرق هو ان قبض الغصب بعد

الموت فيؤوب عن قبض الصدقة بخلاف قبض الدين فانه قبله فلا يؤوب قالت في تكونون وبوهم باقية
عليهم على حالها والله اعلم قال الزاهد وقال استاذنا وقال هذا القول اجب الاجبي توجد رواية يجوز

منها ايضا في الدين ايضا
وفي العتق امره بالصدقة في بشي من الماله ان ينفق الى ولده الكبير واخوانه اذا كانوا فقرا ما ليس

الامساك لنفسه الا اذا قال الصدقة حيث شئت قال الوالي الجرد في بيع الكفيل بالبيع صحيح من هؤلاء
قال لا يجوز والفرق انه لا يملك في الرض لان لا يدل للصدقة اما البيع صادقة فيمكن فيه التهمة وعن ابن سلام
انه قال لا يجزى لولده الصغير لانه الكافي الصغير نفسه فيكون واضعا في نفسه وقابضا لنفسه وفي الحاشية

وضع الى وصية اوله رجل بالادارة بالنصف في موضع الوصية او المأثور في اب نصف وابنه جازا جازا ثم قال
 بعد اسطر وكو وضع النصف وولده الصغير الذي لا يعقل القبط لم يجز ان يكون له ولد الكبر والصغير الذي
 يعقل القبط فانه يجوز قلت قدل على ان مرآه من الابن غير الذي لا يعقل القبط لان الوضع فيه اضاعة فانه
 الا نفاء في الماء والله اعلم وفي السراجيه وله صرف الى امرائه منه ايضا اقول ليس المراد بالوضع
 الولد الصغير الذي لا يعقل القبط وضعه في يده بفعل به ماشاء كما لا يخفى بل المراد به التصديق بالمال عليه
 ووجه عدم جواز ذلك كونه واضعا في نفسه فابضا لنفسه كما فعلت الغنائم العتابة شيخ الاسلام
 وفي مجمع النوازل ويجوز للوصي الاستدانة لاجل التيمم ولا يصح اقراره بها جاعا وفي القنبه للذهاب
 للوصي الاستدانة للصغير فلا استدانة على الصغير اذ ان احكام يرجع عليه اذا تمول انا الدائن فانه يرجع
 الوصي وكذا الاستدانة لم ولو لا اذن المحاكم الصلح للرجوع فضل المحاكم
 وفي النوازل النظامية انفق وصي القاضى مال التيمم على التيمم ثم استقرض وانفق عليه لا يطالبه التيمم بما استقرضه
 بعد بلوغه في الاستدانة او الوصي الاستدانة على الصغير كانه ذلك ان كان امره الموصى به والا فانه
 رفع امره الى المحاكم فيامر به ثم يستدين عليه وفي القنبه في الرفع احوال الا اذا اعتذر بعد المحاكم فيسقط
 بدون وقيل الاستدانة بدو الرفع امكن هو ام لا منها ايضا
كتاب الفرائض وشبه لو ان رجلا مات وترك امرأه فارقته المرأة ماخ للزوج وصته في الاخ في ذلك
 ولكن المكة المرأة للميت فان القول هنا قول المقر عنه بجنبه ومحمد وزفر وهو القياس وبجانب الزوج
 الى اثبات الزوجية بالبنية وعلى قول ابي يوسف وهو المسمى القول قول الزوج والمال بينهما على قدر ما
 وكذلك لا اختلاف في امرأة مات وترك زوجا فارق الزوج رجل ان هذا اخ الميت وصته الاخ ولكنه ان كان
 يكون المقر فورا فابو يوسف ماس هذه المسئلة على المسئلة الاولى وابو حنيفة ومحمد وزفر فورا بينهما فاقول
 ان الزوجية تنقطع بالموت فلا تقبل قوله الا بالبنية ولا كذلك النسب لانه ينقطع بالموت والمقر له
 استناد الميراث من جهة المقر فلا بطلان اقراره بوقد في ذلك الى ابطال حتى المقر له فانما رغبته
 في كتاب الفرائض في فصل السادس والستين
 ثم اختلفوا بعد ذلك في كيفية قسم الميراث بين ذوق الارحام ثم اولاد الاولاد فاما ابو يوسف فيقول
 اولاد يعتبر في القسمة اول من يقع به اختلاف حتى اذا انفقت الاجداد والاباء واختلفت الاباء في القسمة
 على الاباء المذكور من خط الانثيين وان انفقت الاجداد واختلفت الاباء فالقسمة على الاباء ثم بفصل يصيب كل
 ذكر من الاباء الى ولده ذكر الكالا او الشئ ونصيب كل انثى الى ولدها ذكر الكالا او الشئ وان اختلفت الاجداد ونصيبهم
 على الاجداد ثم يجمع ما يصيب الذكر منهم فيقسم على اولادهم للذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت صفااتهم
 في الكوبة والا نؤنه ويجمع باللات فيقسم بين اولادهم كذلك وهكذا يفعل في الاباء مع الاباء وهذا
 قول

قول محمد وهو الفخاير من مذهب ابي حنيفة ثم رجح ابو يوسف فقال يعتبر في القسمة ابدانهم على كل حال وهو رواية
 عن ابي حنيفة والرواية الاولى مشهورة ذكر في كتاب الفرائض وهو قول ابي حنيفة ابو يوسف ومحمد ثم رجح ابو يوسف
 عن ذلك **مسألة** مسبوكة حسي
 متعلق مات وترك بنتا المعنق وابن بنته انفق اهل سمرقند ان المال لبنت المال لان احد اخر هو لاء
 ليس بعصبة وانفق الفاضل صدر الاسلام المال لبنت المعنق لانها عصبة في هذه الحالة وانفق اخوه الامام
 على ابنه ذوى المال لابن البنت لانه وانما من ذوى الارحام لكن عصبة المعنق في هذه الحالة والله اعلم
 من جواب القسمة
مسألة برجله ففقط وآثره بجعل مخرج مكنوسات ومات لايحرم الميراث فلو مات عن بنت المعنق وبنت ابنة
 بينهما نصفان وهذه رواية عن ابي يوسف وهو اختيار المشايخ في ميراث المعنق وذو ارحام يرتون في زماننا
 اذ لم يكن للمعنق وارث وكذا يرد على الزوج والزوجة في زماننا ما كانت عن زوج فصرف الزوج النصف
 سلم صلح محض عالم بعد رغبة الله تعالى في ام ولد زوجته ولدت منه ومات ابوهم لا يرتون منه حب ولا ام
 الولد من شاعها يعني بعد موت مولاها لمخفة وقبض ومفنة استحسانا وكذا الوفاة واعتس عبد فله جفاه
 وقلمسوة وقبضه وازارته موصرا دون السيف والمنطقة الا ان يقول المتاع فهو وصية ابن الميراث
 لغا قال رح ومسئلة بناب ام الولد وكذلك في ام برة ابن سماء عن محمد وفي مسئلة بناب ام الولد نظر
 فقد ذكرت فموا الميراث بغير قبض له شي من الثياب وغيره لانه يخرج من الثلث واما الولد من جميع المال
فصل
 واد اجتمعت العصبات بعضها عصبه بنفسها بعضها عصبه بنفسها فالتزج فيها بالقرب الى الميت لا يكون
 حتى ان العصبه مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبه بنفسها كانت العصبه مع غيرها اولى بانه اذا
 ملك رجل وترك ابنة واختا لاب وام وابن الاخ لاب وام ففصل الميراث للبنت والنصف للاخت ولا شيء
 لابن الاخ ما كانت عصبته مع البنت وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك لو كان لابن الاخ ثم لا شيء للعم
 وكذلك لو كان لابن الاخ اختا لاب لاسي الا في نظر فله مالها **مسألة** محظرة براني
 ولو ترك اخا فارق الاخ ابنة للميت اعطاها نصف ما في يده لانه رحم ان للميت ابنا واخا فيكون المال بينهما نصفان
 فان اعطاها ذلك بقضاء ثم اقرت بابنة اخرى اعطاها نصف ما في يده ايضا لانه زعم ان للميت بنتين واخا
 فيكون للابنتين الثلثان وللأخ ما بين الحين الثانية بركة مثل حقه فلهذا يعطيهما ولها نصف ما في يده فان اعطاها
 ذلك بقضاء ثم اقرت بابنة اخرى اعطاها خمس ما في يده لان للميت بنتان ثلاث بنات واخوة واختا فيكون
 القسمة من ثلثة البنات الثلثا ستة اسهم لكل واحد سهما فلهذا يعطيهما خمس ما في يده فان اعطاها
 ذلك بقضاء ثم اقرت بابنة اخرى اعطاها ثلث ما في يده لانه للميت بنتان اربع بنات وثلثان

اربعة من ستة لكل واحدة منهم سهم والباقي للاح في يرضى في الباقي بسهم ولا يخفى بسهمين فلهذا يعطيان ثلث ما في يده ولو اقر للاح اولاً بابنة واعطاهما نصف ما في يده بقضاء ثم اقر بابنة ابن فانه يعطيهما ثلث ما في يده لاني لميت بزرعه ابنة وابنة ابن واخ فلابنة النصف ثلثه ولابنة الابن السدس سهم والباقي وهو سهم للاح فلهذا الطريق يعطيهما ثلث ما في يده فان اعطاهما ذلك بقضاء ثم اقر بابنة ابن فاسفل منها ثلثها للاح ما اقر لها بشي من المال فان مع الابنة وابنة الابن لا يرث ابنة ابن الابن شيئا والثابت باقران لا يكون اقوى من الثابت بالبنية ولو اقر للاح اولاً بابنة ابن ابن فاعطاهما ثلث ما في يده ثم اقر بابنة ابن اعطاهما ثلثه اخماس ما في يده لانه يزعم ان الميت ترك ابنة ابن ابن واخ فلابنة الابن النصف ثلثه ولابنة الابن السدس والباقي وهو سهمان للاح فيضرب بهي فيما بقي في يده بثلثه وهو سهمان فلهذا يعطيهما ثلثه اخماس ما بقي في يده فان اعطاهما ذلك بقضاء ثم اقر بابنة للميت اعطاهما ايضا ثلثه اخماس ما بقي في يده لانها النصف ثلثه ولابنة الابن السدس والباقي للاح هذا الطريق يعطيهما ثلثه اخماس ما بقي في يده ولو لم يقر من ذلك بشي ولكن اقر بابن فانه يعطيه جميع ما في يده لان الميت بزرعه ترك ابن ابن واحدا فاما كل لابن الابن ووزعه محبتر فيما في يده فان اعطاهما ذلك بقضاء ثم اقر بابن الميت فلا ضمان على الاخ لان الدفع على الاول كان بقضاء فاضى فلا بد للاح من الابن مع بن الابن فيما في يده لانه اقر للاح ليس بحجة عليه فاما ما روي في التوفيق في الفصل السادس من طريق وسبل ايضا على ام ولد زوجها من اجنبي فولدت من الزوج اولاداً ثم ماتت الزوج هل يرث اولادها من الاب ام لا فقال لا منه ايضا في آخر الكتاب

السؤال قال صدر الشهيد في كتابه الذي صنفه في مسائل الوقف في مسئلة ان الموقوف اذا اراد ان يتصرف في الوقف بنصفه هل له ذلك بعد ما جعل المسئلة اقساما وجعل الوجه الاول ان يكون الوقف داراً فادار وان يكن داراً بين حكمه فاما ان اوقف شرطاً امكن وان شرط الوأقف ان نظرها له فلهذا روي عن المتقدمين في هذا الفصل واختلف المتأخرون في الموصالة ببقلة الدار اذا اراد ان يكثرها هل مآل الشيخ ابو بكر ابن ابي سعيد ليس له ذلك وكذا اوجبه له ذلك لانه لو جاز ان يكثرها فربما يظهر ويون على الموصي فلا يمكن ان يقضي ويؤنه اما اذا اوجبه ثم ظهر بعد ما يدون على الموصي يمكن ان يقضي ويؤنه من الاجرة وقال الشيخ ابو بكر الاسكاف له ذلك لانه لم يكن غيره فملك ان يكثرها بنصفه فلما ثبت الاختلاف بين الشيخين في مسئلة الوصية بالبقلة جاز ان يعاس الوقت على ذلك فيعال على قياس قول الشيخ ابي بكر ابن ابي سعيد ليس لانه يكثرها وعلى قياس قول الشيخ ابي بكر الاسكاف لانه يكثرها والاحتياط ان يوافق الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويرد عليه والية ذهب بعض المتأخرون من أصحابنا انتهى قال العبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله الطيف قد ذكر الحصاص في المسئلة في الباب الرابع

الرابع والثلاثين من وقعة هذه عبارة ذلك الكتاب قلت فالتقول ان اوصى له ببقلة هذه الدار بيا حيوية او سنين معلومة قال الوصية جائزة قلت فهل لهذا الموصي بالبقلة ان يكثر هذه الدار قال نعم له ان يكثرها من قبل ان يكثرها وكثير غيره فيها سواء وليس يوجب بذلك لاحد فيها حقاً وهذا لا يشبه الموصي له بالسكنى ان يوافقها لا يكثر سكنى الموصي له بالبقلة فهو مثل سكنى المتأجر له قلت فلو وقف بالسكنى والبقلة فهو مثل الوصية قال نعم يحكم في ذلك سواء قلت فاذ وقف الرجل داراً على باعية منهم على ان يسكنوها فليس لهم ان يستغلوها لانهم يوجبون باعاً رتاً حافلاً للمتأجر ما لم ينعم قلت فان وقف الدار على قوم باخذون ظنهم ان يسكنوها قال ان استغلو على ذلك كان لهم ان يسكنوها قلت فان اختلفوا فعلى بعضهم يسكن وقال بعضهم يستغل قال بائنههم يحكم بالمتأجرة قال انما يوافقها كما لم يوافقها وان يسكن فيها سكن ومن اراد ان يستغل استغل وهذا ما وقع فيه وكان الصدوق عليه لم يطلع على هذا والعجب من صاحب المحيط برهان الدين حكى فيه عن وقف لخصاف ما ذكر حيث قال المشروط له السكنى لا يوافق الموصي له بالسكنى واما المشروط له بالبقلة والمشروط والموصي له بالبقلة هل له ان يسكن كما كان ابو بكر ابن سعيد يقول لا يسكن وهكذا ذكر الخصاف في وقعة ثم وقفت في الباب الثامن من وقعة لخصاف على ما نقله صاحب المحيط فانه قال ليس لمن جعل له سكنى داراً ان يستغلها ولكن جعل له علة داراً ان يسكنها فانقلب العجب من صاحب المحيط الى لخصاف حيث بنى فاض قوله ولم يطلع برهان الدين الاجلي قوله الذي في الباب الثامن له رحمه الله

قال قال صاحب التنقيح في مسئلة الجهل الذي يكون عدلاً وكذا ارجس الوكيل بالعدل والمأذون بالبحر والكلوب بجناية العبد والشفيع بالبيع والالة المنكحة بالاعفان او بالبخاري والتبكر بالكنكاح لا بالبخاري وقال صاحب التنقيح قوله والتبكر اي ويجهل البكر بالكنكاح فيما اذا زوجها ولي غير الاب وبوجه من الكفو بمهر المثل او غيرها الاب وبوجه من غير الكفو وبغير فاحش فانه يكون عدلاً حتى يكون لها الفسخ بعد العلم بالكنكاح واما الاب وبوجه من الكفو بمهر المثل لم يكن لها الفسخ كما ان النظر في فور الشفقة وكذا زوجها غير الاب وبوجه من غير الكفو وبغير فاحش لم يفسخ الكناح اصلاً وانما صرح بذلك لانه قد استظهر في بعض البلاء ونقل على المصنف ان يفسخ الكناح في هذه المصروف لكن يكون لها الفسخ وهكذا اورد في شرح الوفاة ولا يوجد له رواية اصلاً انتهى وارجح ما اورد المصنف في شرح الوفاة قوله في شرح قول صاحب الوفاة وكنكاح الاب وبوجه الصغير والصغيرة وبغير فاحش وبغير كفو لا بغير ما ابي لوفصل الاب وبوجه عند عدم الاب لا يكون للصغيرة الصغيرة حتى الفسخ بقية البلوغ ولو فعل غير ما قلناه ان يفسخ بعد البلوغ انتهى قوله فلما ان يسمى بعد البلوغ يدل على الاتفاق مع انه لا رواية له اصلاً ويمكن ان يقال ان المصنف ما اورد صحة الكناح في الصورة المذكورة واما قوله فلما لم يمكن ان يكون مراده بالفسخ عدم القبول لعدم انعاده فلهذا ثم ان قوله

ان رويها الاب او بحد من غير كفو او بغير فاحش فانه يكون عذرا لا روي له اصل بل الرواية الاولى
عند ابي حنيفة وعدم الجواز عند ابي حنيفة ومقتضى عدم الجواز عدم صحة النكاح عند ابي حنيفة وهو الصحيح وبعض النكاح
جمله في صورة الغيب على فساد التسمية وقال تاجيخان في فتاواه واختلف الروايات في
وجوه اذ ارجح الصيغة باقل خبرهم المثل في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية عنها العقد موقوف
على اجازة الصغير بعد البلوغ وعن ابي يوسف انه قال بفساد التسمية ويجوز العقد بهر المثل ومنهم من اشبه
هذه الصورة اعني تزويج الاب ويجوز بغير فاحش بصوره تزويج الاب ويجوز بغير فاحش او
من غير كفو فاجاب عما ذكره صاحب التلويح رد على صاحب التلويح من ان لا روي له الصورة الثانية صلا
بان صحة النكاح مع فساد التسمية تحول بعض المشايخ معتقدا في ذلك على ما وقع في شرح الهدي
ويجوز تزويج الاب المسلم ابنته الصغيرة باقل خبرهم مثلها او ابنته الصغيرة امرأة بالكر من غير مثلها فان
كان فاحشا ولا يجوز ذلك لغير الاب وبحد وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة ولا يجوز اذ كان ذلك فاحشا
واختلف المشايخ فان ما لا يكون جائزا ما اذا قال بعضهم الزيادة والنقصان لا يجوز واصل النكاح صحيح لان
المانع من قبل التسمية فسادا لا يمنع صحة النكاح كما هو تركها اصلا او تزويجها بغير او تخزيرة الاصح ان
النكاح غير صحيح وعليه منسب لابن السرحي ونحو الاستحرام وصاحب الهداية وغيرهم من العلماء ومننا الغلط
انه حمل قولهم واختلف المشايخ في ان لا يجوز جائزا على ما ينع قولهم ولا يجوز ذلك لغير الاب ويجوز ذلك
بل المراد به بيان معنى قولهم وعند ابي حنيفة اذ كان ذلك فاحشا مع ان حمل صحة النكاح مع فساد التسمية
على صحته مع خيار البلوغ بعيد جدا على انه لا يقيم صورة النكاح من غير كفو
واذا باع العسر من بئحة خمر او قالا باليس بة وهذا قول ابي حنيفة واما على قول ابي يوسف ومحمد فانه يكره
واجتمعوا على انه اذا باع العنب او الكرم من بئحة خمر فانه لا باس بما اختلف في العسر والله اعلم وهذه
اخر مسئلة في كتاب الاسرية من المحيط البراء في وقال السرحي في شرح الكافي ولا باس ببيع العسر من بئحة
لان العسر مشروب طاهر حلال فيجوز بيعه والكل ثمنه فلافاد في مقصد ابي حنيفة انما العناد في قصده
ولا تزور اذرة وذر اخوي الا جرى ان يبيع الكرم من بئحة خمر من عبته جائز لا باس به وكذلك بيع الارض
من بغير من بئحة كراما يتخذ من عبته كرم وهذا قول ابي حنيفة وهو القياس وكره ذلك ابو يوسف ومحمد
لان بيع العسر والعنب من بئحة خمر اعانة على المحبة وتكثير منها وذلك حرام واذا اشبع بئحة من
البيع يتعذر على المشتري ان يتخذ كرم فكان في البيع بئحة الغش وفي الانتفاع تكسيرا
وقع في القينة في كتاب الاسرية منها فخر طبعه وزالت حرارتها بالبلع بجل شرها هذه عبارة وهو
شاذ لا يوافق المذهب ولا وافقه احد منه لا يجوز به العقل اصلا وهو احد ما طعن به على صاحب القينة
ذكر الزاهد في شرح القندوري تعليقا على ثلثة السرحي انه اذا بقي في كرم

او فائده

او فائده حتى صار حلو اهل انتهى وقد اختلفت به جماعة حتى ان بعض من كان متصبا للفتوى اغوى كثير
من كرام يميل الى اليهودي ويهودي لا اصل له بل هو من الغلط في تصور الاسل وقد نقل الامام القزويني
المستند على اصلها فقال في شرح السرحي التي في كرم سكر او فائده حتى صار حلو لا يحل ولا الذر اشبه
عليه انه وقع في اويل كتاب الاسرية من شرح السرحي ما ملخصه ومختصره ان السانعي قال ان تحليل كرم بالغا
الماء وعينه حرام كما هو الذي في كرم سكر او فائده حتى صار حلو لا يحل هذا كما يحل
التحليل واجاب بان التحليل اطلاق كرم لصفة كرمية واما اذا بقي فيها شيء من كرمها او اذ كان ليس بالغا
لصفة كرمية لانه ليس من طبع كرم ان يصير حلو كما ان من طبعه ان يصير حلو فوضوحه ان من وجهه فسادا
المجاوزه ومن وجهه اطلاق لصفة كرمية فيوفر خطه عليها فتعذر الاعتبار جانب الحدوث المجاوزه
لا يحل بالغاء شيء من كرمها ولا اعتبار جانب اطلاق كرمية يحل التحليل والزيادة لم يحيط اطراف
الكلام لانه في الاصل طويل جدا بل انما روي السانعي ان يحرم التحليل فاسد على الغناء شيء من كرمها او
ومن هنا تحليل التحليل فغفل عن الفرق بين الاصل والفرع وظن ان كل ما حله في مذهبنا فاضل

كثيرا وكتبه به من يشاء الى حرط مستقيم

قال رضي الدين صاحب المحيط في باب تغير قال الشاهد بعد الشهادة من كتاب الشهادة في المحيط
شاهد البصير والعبد والكافر على مسلم فروت شرها واهم ثم شهد بعد البلوغ والعنف والاسكاف
وكوروت شهادة فاسق واعادها بعد التوبة او شهد احد الزوجين فروت شرها واهم لصاحبه فاعاد
بعد التوبة او شهد العبد لولاه فروت شرها واهم ثم شهد بعد العنق او المولى شهد لعبده فاعاد بعد
العنق لا تقبل والفرق ان في الاول المردود وليس بشهادة اهل البيت فلم يصير كذبا في الشهادة شرعا
فاذا صار من اهل الشهادة وتقبل في الثاني المردود وشهادته لان اهل البيت الشهادة فائز الا انها روت
لهم الكذب فصار ان الشاهد كذب في تلك الشهادة فلا تقبل تلك الشهادة واهم ثم شهد بعد البلوغ والعنف والاسكاف
العبد لولاه فانه ليس باهل الشهادة وليس له شهادة لاحد ولو لا ما قاله الحكم الشاهد في محضر الكافي وكذا
العبد لولاه فانه الفاضل شهد لها بعد العنق جازت شهادته وقال السرحي في شرح الكافي في كرم

لم يكن شهادة فاعاد بعد ليس باهل الشهادة في حق احد تامل

قال الزاهد في شرح القندوري تعليق عن المحيط تقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهادة وعلى شرطها ايضا
وهذا شيء لا اصل له مخالف لما وقع على الكتب وهو انما هو على المحيط فانه موافق لقاعة الكتب وهذه عبارة في شرح
من قال يجوز الشهادة على اصل الوقف بالنساع اما على شرط الوقف لا والله قال ينسب لابن السرحي
وهو الاصح لان اصل بشرها ما شرطه لا بشرها انتم

من المقتضى

صلى الله عليه وسلم ففقتبت حواجبتا وعن النبي عليه السلام انه قال مرضت بعد نصف الليل ركعتين بغير صلاة
من الثواب قال لا عن رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولولا ان تشرق على اتيني لغضبتا عليهم قال ورد عن النبي
انه قال من لم يزل يرضى بالله واليوم الآخر فلا تخوفن اخاه المسلم من خوف اخاه المسلم جادا او داهرا لا تخوفن الله تعالى بغير حقهم فان
قبيل ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخوفن اخاه المسلم من خوف اخاه المسلم جادا او داهرا لا تخوفن الله تعالى بغير حقهم فان
فانتم العجز لذلك حتى قال عليه السلام لا تخوفن من يرد الله عليكم شيئا بآية من آياته فانه خليفها وانتم
فترت بذلك وفرت فالحكمة في تخوفها فان من تكلم بكلاما وكان صادقا في مقالته ولم يكن يقصد التخييف فحق
بجملته وعدم نفعه فلا شيء على الغافل من ذكر حقهم وعذابها ونعيمها وهو انما يخاف السامع من ذلك فلا شيء عليه كذلك
من يخرج حوائث والنوازل والواقعات

الاول عند اهل السنة والجماعة ان السلطان لا يجازي الا بما جازى فان ذلك الفعل خارج عن فوائده هذا ما يدل على حقيقته
ان السلطان اذا جازى انزل اي انزل فيما بين وبين الله تعالى في نيل الثواب فاما بين وبين الناس السلطان ولا
الا فيما جازاه لا ينفذ حكمه في ذلك واستنزلت الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك انما جازى
لا انه ينفذ فائدة هذا الكلام انه لا يجعل حكمه فيما جازاه اخذ اخذ من بين يديه ليعرض في حكم الله جازى
فان في آخره بخلاف ما حكم القاضي الاول فانه ليس له ابطاله لما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال ما جئت الا بغير
لاجل عنده عنده عن رضي الله عنه او لا عنده عنده احله عمر قال رضي الله عنه حتى الى انقضائه لا فانه الشريعة
منها الامور في كل موضع جازى سقط ما جازى وقيل منه ما عدل والدليل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
فان الله في الارض لا تغير واظلمه فيلزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعلوا ما امرهم الله بفعله ما يأمرون به
عليه السلام عليكم ما حكمهم وعلهم ما حملوا اسمعوا واطيعوا ما لم يأمركم بالمعصية فانه لا طاعة للمخلوق في معصية
وسمى قوله ظل الله في ارضه يعني رحمه الله تعالى لان ارضه معنا بمعنهم عن الوقوع في النار كذلك الظل معنى
عن الوقوع في النار والظل منع الزعينة عن الوقوع في المحارم فانه المحارم بالاعمال المعروفة والنهي عن المنكر
فيكون هو السبب لانهم عن الوقوع في النار وان لم يكن لهم سلطان منع فيما بينهم فسادا وعظيما وقتله كما يحل
ان يكونوا بالظل الهيبه والسياسة ويحتمل ان يكون المراد من الظل العتابة كما يقال فلان يظلم فلان فظلم فلان
فان خلق بعيش بجنابة ايضا فان قيل ظل الله كيف يكون ظلما جازيا قال المراد من الظل السكون والقرار
الا ترى ان الناس يظلون تحت الاشجار وجنابها من الحر يعني سلطانا سبب راحة من است خلق
واراحة من كثر بود وبه يستر بود بهر چند جازي بود ار امشي يتر بود وقوله لا تغير واظلمه يعني لا تخوفوا عليه
بالسيف وقيل لم ينفذ رضي الله عنه الا ما امر بالمعروف ونهني عن المنكر فانها من فضائله على كل حال
السلطان اعظم حال ومن دخل على سلطان فانه لا يتبدل بكلامه بل يتبدل بكلام الله تعالى وكلام رسوله
وترغب في العدل لانه رجا بان ينفذ حكمه فيرضى عليه والمؤمن بالله ورسوله لا يفت من كلام الله تعالى وكلام رسوله

فلان

من الحديث

فلان يقبل عليه ويعمل بكلامه او يبتك من يخرج حوائث وسئل عن الصلوة في ارضي
بغير اذن قال يجوز مع ان كانت من ربه وانه لان صاحبها نيا ذى ذلك وان كانت غير مذكورة لا يكره لان
صاحبها لا يشق عليه ذلك بل يفرح بملك نصارك لانه اذن لملكه ولا لانه قيل له لو نظرت فيها هل يكره
او كانت غير مذكورة قال ان نظرت في موضع لم ينظر فيه الناس لا ياتم لان صاحبها لا يرضى بغيره
وحده فان نظرت في موضع نظرت فيه الناس لا ياتم لانه رجا بعبه الناس فيه فيصير طربا قال والصلوة في ارضي
مخصوصة او ثوب مخصوص جازية لكنه جازي بظلمه فان كان بينه وبين الله تعالى ثوب عليه وكذلك في حال حرام
لا تمنع الطاعات واذا في الله لا يقال غير مقبولة ويكي عن عبد الله بن المبارك انه لما اراد ان ينصرف من عند
قال له يا عبد الله اقرا اهل بلدك بني الاسلام واوصهم بثلث مسائل احدا ان رجلا لو عرف الله نيا لم يزد آدم عليه
السلام الساعة فاطاع الله تعالى جميع عمره ولم يعبه طرفة عين الا انه نظرت في طريق انسان وانفد عليه ربه
اخاف عليه من شوم تلك المعصية ان ينظر جميع طاعته والثانية من اطاع الله تعالى الله نيا الا انه كسر خضاعة
استان فقد آرا يصلح للكمال بغير امر صاحبها فثاب عليه ان يفسد جميع طاعته بشوم تلك المعصية والثالثة ان
عبد الله تعالى الله نيا وهو يملك امره حراما يخاف عليه ان ينظر طاعته بشوم تلك المعصية قيل له لو لم يعلم
قال جهل ليس بعذر وسئل عن قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فيحتاج الى شرح
هذا المدح قال اختلف اهل التاويل فيه فمن ثمة اوجه منهم من قال الذي يقوم بصلته ويقيم الصلوة خوفا من الله تعالى
فهو خاشع لانه فعل ذلك خوفا من الله تعالى فيسخي هذا المدح وجميع آية محمد عليه السلام يدخلون تحت هذا السائل
برجر لهم المغفرة كما قال يحيى بن معاذ ما كان الله يمدح قوما بعدتهم وحكي عن بعض السلف انه ذكر بين يديه
فلما ساقى فقال اهل احدها يصلي في بيت وحده قالوا نعم قال هو ترثي من التباين لانه لا امره في ذلك
فقبل له ان قلنا لا يسخي هذا المدح ما لم يفرغ قلبه عن جميع اشغال الدنيا فان هذا القول فاسد لانه لو كان
لا يكلف ما لا يطيق فان الله تعالى يكلف الله نفسا الا وسعها قال ولما ازهد من الصلابة رضوان الله تعالى
وقد تكلموا بان يصلوا صلوة لا يشغل قلبهم بالمال الدنيا فلم يقدروا عليها قال ومن لم يشغل قلبه بشي
اعمال الدنيا فذلك ليس مجزوا فان الشيطان عدونا لا محالة ونحن امرنا بحاجته وهو انما يجار بنا في وقت الطاعة
وفي وقت ان يجاوز الله عنا درجنا فغفرت ذلك يكلف ويوسوس جبري يفسد علينا ودمهم من حال الخشوع الذي
بضع اعضائه مواضعها ولا يزلها عن المواضع المستمرة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم تكلموا بصلواتكم حين
بعثت بالحجة في الصلوة اما هذا الوضع قلبه لخشعت جوارحه وسئل عن عارضة رضى الله عنها عن جيرة النبي
فالت بكثرة فحارسه وراها كان معنا مستبشرة ما لم يدخل وقت الصلوة فاذا دخل وقت الصلوة
تغير لونه واصفوت وحشانه لانه لا يعرفنا ما لم يصل وسئل عن رجل في ثوب وعند ان يجلس فلما فرغ من صلاته
انه ظاهرا قال تجوز صلوة ولو صلى الى جهته وعنده انها ليست بقبلة ثم يظهر انها كانت قبلة لا تجوز صلوة والفرق

بينهما ان الشوب يتوصل الى معرفة طهارته حقيقة لانه خلق طاهر واما القبله فلا يتوصل الى معرفته من جهة اليقين انما يعرف من جهة الخبر وقد ترك فلم يجز
 فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم وقال عليه السلام الا حلتا من طهارة الشيطان
 وما احلت صبي قط فليكن كمن سبى بجري احكام الله تعالى عليه قال عن هذا جوابان احدهما ان في الاحكام لذة
 شياها الرجل جبر يدعوه الى شدة في حاله اليقظة فالشيطان لما عرف انه يصلح لعبادة الله تعالى اراه ذلك في شدة
 واداه من حلاوة حتى يعطيه في حاله اليقظة فيدعوه الى الزنا فاذا كان اسندل به على انه بلغ مبلغ الذنوب
 الله تعالى جري تحت يده وانا في ان لا احلم صلح ان يكون ابانة بطاء امراته فيحلفها ومن يصلح ان يكون ابانوصف
 بالصبا قبل البلوغ وان لم يخاطب بالشرع بل يخاطب بالاسلام قال اذا بلغ سبع سنين او عشرين سنين وكل
 الاسلام الا انه بعد جنتهم لم يخاطب بالاسلام فاذا امن صبح اسلامه قيل له لو مات على كونه في هذه الحالة ولم يؤمن بدين
 النار وقال نعم لانه روي في هذا خبر ان احدهما ان رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم والثاني رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم
 فارواية الاولى في محله على خطاب الشرايع والثاني في محله على خطاب التوحيد علما بالخبرين جميعا قيل اطفال اليهود
 والنصارى وسائر الكفار اين يكونون قال القول ما قال ابو حنيفة رحمه الله حين سئل عن هذا فقال ما اني اعلم ان الله
 لا يعذب احدا بغير ذنب ولكن لا ادري ان لهم الجنة او النار قيل له في الآخرة وآران اما الجنة واما النار
 فاذا لم يكونوا في النار كانوا في الجنة لا محالة قال الملايكة ليس لهم نار ومع هذا لا يكون في الجنة قيل له لم
 لهم ثواب الطاعات قال اجزاء نوعان نوع منها العفو عن التوبة ونوع منها التخلص عن النار والاكرام بنعيم الجنة
 والملايكة ثواب واحد وهو التخلص عن النار وسئل عن قوله تعالى وانما يؤتى الصابرون اجرهم بغير حساب قال
 الصبر على ثلثة اوجه صبر على الطاعة وصبر على المعصية وصبر على المحنة وهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صبر على
 الطاعة يعطيه الله تعالى ما يشي درجة بابين ورجلين حجابية مسيرة عام ومن صبر على المعصية اعطاه الله تعالى درجة
 ودرجة بابين ورجلين حجابية مسيرة عام ومن صبر على المعاصي اعطاه الله تعالى سنانة درجة بابين ورجلين سنانة عام
 قال يجب على المؤمن ان يعلم ان له حصة عظيمة مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه راي رجلا مغتلا باستار الكعبة
 يقول بحمزة هذا البيت ان تغفر لي فقال له عليه السلام قل بحمزة ان تغفر لي فان حوزة المؤمن عند الله اعظم حوزة
 هذا البيت فينبغي للمؤمن ان يعرف قدر نفسه عند الله تعالى فلا يضيعة حوزة فادوم منتهى عن اخلال نفسه كما قال النبي
 ليس للمؤمن ان يزل نفسه الى المعاصي حتى لا يبقى يوم البتة مغفلا
 سائر ان ام احدهما صالحة فاحد الامام بعد ما صلى ركعة وذهب ونوضا ثم نوى كل واحد منهما الامانة
 في المحدث فيوم بي ركعة فاذا اشتد عام فصلى كل واحد منهما ركعتين على حدة لانه حين احدث وصار هذا
 خليفة له كانت الصلوة ركعتين فلا يغير بعد ذلك بنية الامانة من الاول لانه صار كواحد من القوم ولا يغير
 بنية الامانة الخليفة لا يظلمه عام صلوة الاول
 مجمع الجواهر

وسما عليه السلام شهر مبارك فقال الله فلكم شهر مبارك قيل له فبارك في هذا الشهر قال بوفن الطاعات والخيرات في هذا
 الشهر اكثر ما يوفى في غيره ويغفر له بدعا وعنه وروي في الخبر سبعة في رمضان تعدل الف الف حسنة سبعة في غيره
 قيل له ما معنى قول الناس بعضهم لبعض مبارك باد قال معناه توفيق ولم دنا بتوفيق وبى بطاعت بياحيى
 وسئل عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل ليلة اول رمضان فمحت ابواب الجنان وعلقت ابواب النيران وسند
 حدة الشيطان قال معنى قوله ابواب الجنان اي لا يوفق ثواب طاعاتهم وتنزل الرحمة عليهم في كل وقت فصرح
 الاعتبار كان ابواب الجنان مفتوحة على الصائمين ومعنى الشيطان انه يؤخر عقوبة معاصيهم وذنوبهم الى
 وقت آخر ولا يكتب عليهم بحفظه لعلمهم بدمون ويؤمنون فيغفرو الله لهم قصاص كان ابواب النيران مغلقة
 ومعنى الغل انه لما علم الشيطان ان ثواب طاعاتهم مجتمة وعقوبة معاصيهم متفرقة وان كيد لا ينفذ في
 هذا الشهر وانهم استعدوا عن ضرب حرق والزنا واللواط فيصير في الاعتبار كما كان مغلول وفي الخبر ان الله تعالى
 يار طائفة في كل ليلة من ليالي رمضان ان يستغفرو هذه الامة ويزينهم للملايكة بامر الله تعالى يعلم
 يقيننا لا قوام لوسوستهم استغفارهم فيسكت قيل له نحن نرؤى في هذا الوقوع في المعاصي في هذا الشهر فاذا كان
 الشيطان لا يوسوس فمن اين هذا قال ان ملايكة الشيطان مغلولون فانفسنا مغلولون وليس كل الوقوع في المعاصي ياتس
 وجنوده بل الوقوع في اكثر المعاصي يهوى النفس والنفس اماره بالسوء وفي الخبر اعدى عدوك نفسك اتقى
 بين جنبيك ففعل له كيف تصنع حتى تستخرج من منزلك قال تسجل الشيخ ابو القاسم الحكمي عن هذا فقال اذا خرجت
 منها شرفا استرحمت من منزلك قبل ما علمه معرفة منزلك قال اذا صار مدح الناس وذنوبهم عندك سواهم
 والثاني انك لما عرفت انها شرفا فاداسما كان احدهم فلا تعذب عليه ويكون ذلك احب اليك من ان يسلك احد
 ويحك عن عطاءه كما يقول النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه شيئا ولسن من ذلك احد منها احدها اذا مدحتي احد وذنبي
 ان يكون اذم احب الي من المدح الكفا في انك لا كافر اذ به به وحناني مسلم ان يكون جفاء المسلم احب
 الي من ذميه الكافر وليس احد هذا من نفسه وجواب ذلك كفت هر چند دیوانه من ماه بسته بود کسی که
 در آوازده ماهه شاکر در کرم بود یک ماه بی وی بکان بکان کار نواند کرد و دیگر معنی غل ان بود که هر
 چه روزی بدود و سوسه کند و ساشا لیت افکنه چون شبانگاه وقت روزه کشا در بود استغفار
 کند همه آمرزیده شود و روح و برضای خود چنانکه ابد است و در خبر لکن صایم دعوه مسیحیانه عند انکار
 فیصل باو آسح المغفرة اغفر له من ذنوبه الدعاء غفرت له ذنوبه و من حله فضایل هذا الشهر ان ما ينفع على
 نفسه وان كثر لا يحاسب به يوم البتة اذا انفق من طلال وكسب لاشبهة فيه واذ انكسبت الشبهة ونجاة
 في كسب الرجل ونجاة به يدفع الله تعالى البركة من كسبهم ونجاة بهم وبسط عليهم من لارحمهم على ان امرأه جاشا
 الى ناجو بجوهرة فخالفت استعجابا به درهم فقال لها التاجر فتمتها اكثر فاشترى ما بالغ درهم منها غالب
 ان جاء به وشرى شترها بجوهرة باربعين الف درهم لما ادنى الامانة ولم يلبس ثوبا ببارك الله تعالى في نجاة

وحكي ان يبلغ ثلث ارتفع له من جنته طعام كثير وكان يدعو ويقول اللهم ارزقني هذا الطعام فمما كثر
 كسبه والتمس له المسلمين ففعل له في هذا الحال لان الناس اذا كانوا في سعة لا يحصل لك من طعامك شيء كثير
 فقال الله تعالى ما در على ذلك فرفع الخبز في هذا التمسك بما هو في ذلك لرجل فاشترى طعامه بين كثير وحله
 الى ذلك البلد فقبل ان يصل الطعام الى ذلك البلد رخص الطعام وارتفع الخبز **جمع نحو كوت**
 القاعدة الثانية عشر لا يثبت قول ثوري اي اجبتا ببيع ماله فمكنت ولم يثبت له ان يبيع ماله فمكنت وكذا في الثاني
 البقي والمعهود او بعد ببيع ويشترى فمكنت لا يكون اذا كان في التجارة وكذا في المهرين ان يبيع الرهن لا
 الرهن ولا يكون رهن في رواية وكذا في ماله فمكنت لم يكن اذا كان في التجارة في الماله فمكنت وكذا في
 عن وطئ امه لم يفسط المهر كذا عن قطع عضوه اخذ من سكوت عند الخلف ماله كذا في المالك رجل
 ببيع ماله وهو حاضر ساكت لا يكون رهن عندنا خلافا لابن ابي ليلى وكذا في ماله فمكنت ولم يثبت
 لا يكون اذا كان في التجارة وكذا في ماله فمكنت لا يكون في التجارة في الماله فمكنت وان طألك ذلك
 وكذا اسكوت امرأه العتيق ليس برهن ولو اقامت معه سنين في ماله فمكنت في غايه البيان
 الثانية الا عادة لا يثبت بالسكوت خروج عن هذه القاعدة سبل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق بالادب
 سكوت البكر عند سمار وكيها قبل الفروج وبعد الثانية سكوتها عند فتن مهرها الثالثة سكوتها اذا
 بكر الرابعة خلعت ان لا تنزوي فزوجها ابوا فمكنت حنث فمكنت سكوت المتصدق عليه قبول لا المهر
 السادسة سكوت المالك عند فتن الموهوب له او المتصدق عليه لان السابعة سكوت الوكيل بقول
 ويرتد برده الثانية سكوت المهر له بقول ويرتد برده الثانية سكوت الموهوب اليه بقول للمتصدق
 ولده كذا في عشرة سكوت الموقوف عليه بقول ويرتد برده وقيل لا يحل اذ يبيع عشرة سكوت احد المتبايعين
 الثلجينة حين حال صاحبه فذهب الى ان اجعل بياحيي الثاني عشرة سكوت المالك القديم حين فتنه ماله بين
 العاشرين رضى الثالث عشرة سكوت المشتري بغير رضى راي العبد ببيع ويشترى مسقط بخياره الرابع عشر
 سكوت البائع كذا في حين جسد البيع حين راي المشتري ففطن البيع اذ يبيع بقبضه صحيحا كذا في البيع او فاسدا كذا في
 سكوت الشئ حين علم ببيع السكوت من عشر سكوت المولى حين راي عبيد ببيع ويشترى اذ في التجارة السابعة عشر
 لو طعن المولى لا يافز له فمكنت حنث في ظاهر الرواية الثانية من عشر سكوت القن وانقباهه عند بيعه او رهنه
 او رده بخياره اقراره ان كان يبيع فمكنت حنث اذ يبيع او رده بخياره او فاسدا كذا في البيع او فاسدا كذا في
 لا يفرط فلان في داره فمكنت حنث لا يكون قال له اخرج منها فاني ان يخرج فمكنت الحشرون
 سكوت الزوج عند ولادة المرأة ونهية اقراره فلا يملك فغنية محاد والعشرة سكوت المولى عند ولادة ام
 اقراره الثاني والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضى بالعيب كذا في الحجر عند لا لا
 كان فاسدا عنده وعنه هاهنا هو رضى ولو كان فاسدا الثالث والعشرون سكوت البكر عند اخياره بزوج المولى

هذا المختار اربعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته او قريبه عارا اقراره ليس له على ما في البيع
 سمرقند خلافا لما في مختار آفة نظر المفتي به في حاشية العشرون رايه ببيع عرسا او دارا ففطن في المشتري
 زمانا فهو ساكت تسقط دعواه السادسة والعشرون احد شركي العتق قال لا خلاف اني اشترت هذه الامنة
 لنفسى خاصة فمكنت الشريك لا يكون لها السابع والعشرون سكوت المولى حين قال لا يوكيل بشيء يفتني
 اني اريد شراءه لنفسى فمكنت كذا في الثانية والعشرون سكوت ولي العتيق لعاقل اذ اراد ببيع ويشترى
 الثانية والعشرون سكوت عند برؤية غيره يشترى زوجه جرسا ما فيه رضى الثلثون سكوت المالك لا يستحق
 مملوكه اذا خدمه بلا امره ولم يثبت حنث هذه الثلثون من قايح القصولين وزدت ثلثا اثنتين من الغنية ونعت في
 تجهيزها لبيتها اسبعا في اسبعة الارب وهو ساكت فليس له الاكثر اذ الثانية انفتت الام في جهازها
 سنا وفمكنت الارب لم تنص لأم الثانية باع جارية وعليها جلي وقطان ولم ينشر ذلك للمشتري **المشتري**
 بجارية وذهب بها وابتاع ساكت كان سكوت بمنزلة التسليم فكان يجل لها كذا في الفقهية ثم زوت اخيرا
 القارة على الشيخ وهو ساكت كان سكوت بمنزلة لطف في الاصح واخرى على خلاف فيها على سكوت المهر **المهر**
 الحمار وقيل لا وجب في اي فتنها فمكنت فمكنت فمكنت ثم رايته اذ ركنها في السبع من الشهادا سكوت
 المولى عند سواك عن الشاهد بعد السابعة والثلثون سكوت الرأين عند فتن المهرين **المهرين**
 كذا في الغنية **استنباه**
 اقول ذكر في شرح الكفر منها ايضا انه يصير موهوب عاقب وضع رجل ماله عنده وهو ينفذ وزدت
 او يزوجي ان من وضع ماله عند رجل وسكت وذهب يصير موهوبا وكذا في بعض ما في المحيط رجل زوجه رجلا بغير مهر
 فنهاه القوم فقبل النهية فهو رضى لان بقول النهية دليل الاجازة انه فتنها رضى السائل اربعين ثم زدت
 حادية واربعين فمكنت لو اخرج احد المتبايعين من كل التجارة الى المفقة والاخر حاضر ساكت او ساكن
 ذلك بعض الورثة بحجرة الوصيين وهما ساكنان جاز ذلك ويكون ذلك مرجع المال وهو بمنزلة شرط الكون
 كذا في الثانية وفي المحيط ابط من هذا وزدت ثمانية واربعين وهران السكوت يكون بغير رضى في
 قال صاحب الدر السالكين سكن بكذا او لا فخرج وسكن كان مستأجرا بالمتى سكنه وسكوت وقفا اذا
 قال اكره للمالك لا يرضى باستئجاره وانما رضى بكذا فمكنت فمكنت فمكنت المالك سماء اكره سكوت المالك اقول
 ثم زدت ثلثة وهران قال في المنق باليمن من زدت ليراهن بلا جهاز فله مطالبة الارب بابعث من المانير والدارم
 وان كان جهازا قليلا فله المطالبة باليمن بالمبعوث بغير اذ لم يجره باليمن بالمبعوث فله اسر او بابعث والجهر
 ما يخته للفروج لا ما يخته لها وكسكت بعد الزفاف طويلا ليس له ان يخاصم بعدها وان لم يخته له سبغى ثم زدت
 رابعة واربعين وهو رضى في الدين فانه اذا سكت الموهوب رضى في الدين وسقط الدين لا يثبت
 وعدم زوجه من سبعة دليل البقول عادة وان قال من سبعة لا قبل بطل الدين على حاله ذكره في شرح مسائل شتى فمكنت
 اكثر

الحكم فبين من يولد محمداً مسوداً أي مقطوع الشرة وقد ولد الانبياء كلهم محمداً مسوداً بن كريمة لهم
احد في عورتهم الا ابراهيم عليه السلام فانه خشي من باب ضرب ونصفه وهو ابن غامز سنة كذا في المنهج
في بعض النسخ سيرة خشي نفسه بعد يوم بعد ما يتي سنة من عمره كذا في بعض النسخ بعض النسخ من خشي عليه ولم ار في
مجلده بسن سنة من بعده من الام والسنة ان يتولى الام اي يباشر رضاع الولد فيفسد بها في حديث ليس في
زمنه انه وبرضه امرأة صالحة كريمة الاكل فان لبن المرأة يحمي بعدى اعداء اي يسري وانزجها يظهر بوما
ولا يبطا امرائه التي ترضع ولها لا تترك ذلك الوطئ ربما يضر الولد فان عليه السلام لا تقتلوا ولا تؤكوا سراً
القبيل يدرك الفارس فيد غرة اي يصعد ويهلك يعني ان المرأة اذا جوعت وجعلت فسد لبنها فاذا غدت
الطفل يتي سوء اثره في بدنه وافسد مزاجه فاذا صار رجلاً وركب الفرس فكضها رجاها وركضت الفضل
فستقط عن مني فزسه فكان ذلك كالنقل تركه في شرح المصباح ولا يضيء درعا بقاء الرضيع يقال ضا في
وزعاً اذ لم يقطع ولم يقو عليه اي لم يتقهر ولا يضيء بقاء في الغاية فان ذلك البكاء ذكر وتبيل وحديث
ووعاء واستغفار لا يورده لما ورد في الاخبار ان ولد المؤمن يقول اربعة اشهر لا آله الا الله واربعة اشهر
محمد رسول الله واربعة اشهر يقول اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين كذا في الحديث الا انه يقول الله
علي وآله في بدل الاستغفار كذا في منج الادب ويجوز ان يولد فانه يدعي يوم القيمة باسمه واسم امه ويسمى
باسم من سماه الانبياء واحق ما يسم به الولد عبد الله وعبد الرحمن ونحو ذلك قال ابن عمر قال رسول الله
ان احب اسماء الي الله عبد الله وعبد الرحمن واتحاصر احب لان لاحد ما اضافته الى اعلاء اسماء الله
الذرح حص النوحه في كذا في الشهادة لا و اضافته الى اسم الرحمن الدال على كمال رافته وعموم رحمته وكما في
بغير الاسم الفصح الى الحسن قوله جاء رجل حمله من ثمانية يسمي اصرم بالبصا والملة من اصرم وهو الفطح
غير شخص في الغال مناه وزعه حيث قال عليه السلام ما سمك قال اصرم فقال كرامة لاهل الاسم بل انت وزعه
بعض الرأه المحجوس وكذا في الرأه المفقود قطعة من الذرع وفي نسبة هذا قد اصاب واحسن كما قال بسن مقطوعاً
بل انت منبت متصل بالارض وجاء آخو اسم المضطجع بكسر الجيم مناه المنبعث بكسر العين وكان لعرج بنت تميم
سماها ابني وجبلة ولا يسمي الغلام بسائر ايسر منه العسر ولا رباحاً بنحو الرأه فقال من الرج ولا ينجح من النج
وهو الظفر ولا يتبع الفصح الا على وذر برمي مضارع على في الشرف من باب علم كذا في شرح المصباح وروى
الادب ولا ينجح من الفصح وهو الغوز ولا يركب فيختص لان النام يفسد به اسماء الغال بحسن الفاظها
وربما انقلب مقصوده الى الصند وأشار به المصنف بقوله فليس من الرضي ان يقول لك انسان اخذك بركته
الا ستفهم فيقول فلا يقول لا فلا يحسن في الغال كذا في اسائر الاسماء مثل ان يقول لك انسان ستفهم
عندك يسار فيقول لا ولا يسمي بكلمة ولا يسمي بكلمة في الحكم الذي اذا حكم بركته ولا يسمي من التسمية
لا يسمي اسم من سماه الله تعالى وان الله تعالى هو الحكم والله الحكم وذلك لا يبيح غيره وقد يقال الحكم اسم من سماه الله

الحكم

الحكم فبين من يولد محمداً مسوداً أي مقطوع الشرة وقد ولد الانبياء كلهم محمداً مسوداً بن كريمة لهم
احد في عورتهم الا ابراهيم عليه السلام فانه خشي من باب ضرب ونصفه وهو ابن غامز سنة كذا في المنهج
في بعض النسخ سيرة خشي نفسه بعد يوم بعد ما يتي سنة من عمره كذا في بعض النسخ بعض النسخ من خشي عليه ولم ار في
مجلده بسن سنة من بعده من الام والسنة ان يتولى الام اي يباشر رضاع الولد فيفسد بها في حديث ليس في
زمنه انه وبرضه امرأة صالحة كريمة الاكل فان لبن المرأة يحمي بعدى اعداء اي يسري وانزجها يظهر بوما
ولا يبطا امرائه التي ترضع ولها لا تترك ذلك الوطئ ربما يضر الولد فان عليه السلام لا تقتلوا ولا تؤكوا سراً
القبيل يدرك الفارس فيد غرة اي يصعد ويهلك يعني ان المرأة اذا جوعت وجعلت فسد لبنها فاذا غدت
الطفل يتي سوء اثره في بدنه وافسد مزاجه فاذا صار رجلاً وركب الفرس فكضها رجاها وركضت الفضل
فستقط عن مني فزسه فكان ذلك كالنقل تركه في شرح المصباح ولا يضيء درعا بقاء الرضيع يقال ضا في
وزعاً اذ لم يقطع ولم يقو عليه اي لم يتقهر ولا يضيء بقاء في الغاية فان ذلك البكاء ذكر وتبيل وحديث
ووعاء واستغفار لا يورده لما ورد في الاخبار ان ولد المؤمن يقول اربعة اشهر لا آله الا الله واربعة اشهر
محمد رسول الله واربعة اشهر يقول اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين كذا في الحديث الا انه يقول الله
علي وآله في بدل الاستغفار كذا في منج الادب ويجوز ان يولد فانه يدعي يوم القيمة باسمه واسم امه ويسمى
باسم من سماه الانبياء واحق ما يسم به الولد عبد الله وعبد الرحمن ونحو ذلك قال ابن عمر قال رسول الله
ان احب اسماء الي الله عبد الله وعبد الرحمن واتحاصر احب لان لاحد ما اضافته الى اعلاء اسماء الله
الذرح حص النوحه في كذا في الشهادة لا و اضافته الى اسم الرحمن الدال على كمال رافته وعموم رحمته وكما في
بغير الاسم الفصح الى الحسن قوله جاء رجل حمله من ثمانية يسمي اصرم بالبصا والملة من اصرم وهو الفطح
غير شخص في الغال مناه وزعه حيث قال عليه السلام ما سمك قال اصرم فقال كرامة لاهل الاسم بل انت وزعه
بعض الرأه المحجوس وكذا في الرأه المفقود قطعة من الذرع وفي نسبة هذا قد اصاب واحسن كما قال بسن مقطوعاً
بل انت منبت متصل بالارض وجاء آخو اسم المضطجع بكسر الجيم مناه المنبعث بكسر العين وكان لعرج بنت تميم
سماها ابني وجبلة ولا يسمي الغلام بسائر ايسر منه العسر ولا رباحاً بنحو الرأه فقال من الرج ولا ينجح من النج
وهو الظفر ولا يتبع الفصح الا على وذر برمي مضارع على في الشرف من باب علم كذا في شرح المصباح وروى
الادب ولا ينجح من الفصح وهو الغوز ولا يركب فيختص لان النام يفسد به اسماء الغال بحسن الفاظها
وربما انقلب مقصوده الى الصند وأشار به المصنف بقوله فليس من الرضي ان يقول لك انسان اخذك بركته
الا ستفهم فيقول فلا يقول لا فلا يحسن في الغال كذا في اسائر الاسماء مثل ان يقول لك انسان ستفهم
عندك يسار فيقول لا ولا يسمي بكلمة ولا يسمي بكلمة في الحكم الذي اذا حكم بركته ولا يسمي من التسمية
لا يسمي اسم من سماه الله تعالى وان الله تعالى هو الحكم والله الحكم وذلك لا يبيح غيره وقد يقال الحكم اسم من سماه الله

الحكم فبين من يولد محمداً مسوداً أي مقطوع الشرة وقد ولد الانبياء كلهم محمداً مسوداً بن كريمة لهم
احد في عورتهم الا ابراهيم عليه السلام فانه خشي من باب ضرب ونصفه وهو ابن غامز سنة كذا في المنهج
في بعض النسخ سيرة خشي نفسه بعد يوم بعد ما يتي سنة من عمره كذا في بعض النسخ بعض النسخ من خشي عليه ولم ار في
مجلده بسن سنة من بعده من الام والسنة ان يتولى الام اي يباشر رضاع الولد فيفسد بها في حديث ليس في
زمنه انه وبرضه امرأة صالحة كريمة الاكل فان لبن المرأة يحمي بعدى اعداء اي يسري وانزجها يظهر بوما
ولا يبطا امرائه التي ترضع ولها لا تترك ذلك الوطئ ربما يضر الولد فان عليه السلام لا تقتلوا ولا تؤكوا سراً
القبيل يدرك الفارس فيد غرة اي يصعد ويهلك يعني ان المرأة اذا جوعت وجعلت فسد لبنها فاذا غدت
الطفل يتي سوء اثره في بدنه وافسد مزاجه فاذا صار رجلاً وركب الفرس فكضها رجاها وركضت الفضل
فستقط عن مني فزسه فكان ذلك كالنقل تركه في شرح المصباح ولا يضيء درعا بقاء الرضيع يقال ضا في
وزعاً اذ لم يقطع ولم يقو عليه اي لم يتقهر ولا يضيء بقاء في الغاية فان ذلك البكاء ذكر وتبيل وحديث
ووعاء واستغفار لا يورده لما ورد في الاخبار ان ولد المؤمن يقول اربعة اشهر لا آله الا الله واربعة اشهر
محمد رسول الله واربعة اشهر يقول اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين كذا في الحديث الا انه يقول الله
علي وآله في بدل الاستغفار كذا في منج الادب ويجوز ان يولد فانه يدعي يوم القيمة باسمه واسم امه ويسمى
باسم من سماه الانبياء واحق ما يسم به الولد عبد الله وعبد الرحمن ونحو ذلك قال ابن عمر قال رسول الله
ان احب اسماء الي الله عبد الله وعبد الرحمن واتحاصر احب لان لاحد ما اضافته الى اعلاء اسماء الله
الذرح حص النوحه في كذا في الشهادة لا و اضافته الى اسم الرحمن الدال على كمال رافته وعموم رحمته وكما في
بغير الاسم الفصح الى الحسن قوله جاء رجل حمله من ثمانية يسمي اصرم بالبصا والملة من اصرم وهو الفطح
غير شخص في الغال مناه وزعه حيث قال عليه السلام ما سمك قال اصرم فقال كرامة لاهل الاسم بل انت وزعه
بعض الرأه المحجوس وكذا في الرأه المفقود قطعة من الذرع وفي نسبة هذا قد اصاب واحسن كما قال بسن مقطوعاً
بل انت منبت متصل بالارض وجاء آخو اسم المضطجع بكسر الجيم مناه المنبعث بكسر العين وكان لعرج بنت تميم
سماها ابني وجبلة ولا يسمي الغلام بسائر ايسر منه العسر ولا رباحاً بنحو الرأه فقال من الرج ولا ينجح من النج
وهو الظفر ولا يتبع الفصح الا على وذر برمي مضارع على في الشرف من باب علم كذا في شرح المصباح وروى
الادب ولا ينجح من الفصح وهو الغوز ولا يركب فيختص لان النام يفسد به اسماء الغال بحسن الفاظها
وربما انقلب مقصوده الى الصند وأشار به المصنف بقوله فليس من الرضي ان يقول لك انسان اخذك بركته
الا ستفهم فيقول فلا يقول لا فلا يحسن في الغال كذا في اسائر الاسماء مثل ان يقول لك انسان ستفهم
عندك يسار فيقول لا ولا يسمي بكلمة ولا يسمي بكلمة في الحكم الذي اذا حكم بركته ولا يسمي من التسمية
لا يسمي اسم من سماه الله تعالى وان الله تعالى هو الحكم والله الحكم وذلك لا يبيح غيره وقد يقال الحكم اسم من سماه الله

الحكم

ما جلبه اصطلاح اهل العربيه با حفظ النظم شرح شمس العلماء ابن سید علی

ولا يفتقر إلى إظهاره وهذا عندنا وعند الشافعي المعتبر سنة واجتهاد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

والله اعلم
من البديع

وليس كبريتك وانما اريد به ليس يحسبون ولا واجب لما روي
منه حاج الضعيف للمناظر في الفتوة

المعنى

والعنف

والعبيد غلام وحرارية ليست بواجبة ولا سنة ولكن مباح
وحالة الاكل والاشربة

و بحديث انس بن مالك رضي الله عنه قال اصل الاسلام ثلثه الكف غم بلال لا اله الا الله انما يغفوه بهدب

احسن الله ثوابكم واني ارجو ان يرضى الله عنكم والتمت كل ما في طائفة من الناس اياكم وطائفة

تعدر الله من الله تعالى

المشركين فجاء رسولهم من الغد وقال من كان هذا الميت فيكم فقالوا صاحب لنا فاسلموا ما راوه وذكره

مزانة وآمن وعمل صالحا فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنا

... ..

